

المَغْنَى

لِمُؤَفَّقِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَّامَةَ
الْمَقْدِسِيِّ الْجَمَاعِيِّ الدُّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ الْحَنْبَلِيِّ
٥٤١-٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور

عبد القادر محمد باحلو

الدكتور

عائبة بن عبد المحسن التركي

الجزء الثالث عشر

دَارُ عَالَمِ الْكُتُبِ

للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض



المَغْنَى

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

الطبعة الثانية

١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م

الطبعة الثالثة

١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م

مصححة ، منقحة



الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م
م . ب . ١٤١٠ هـ - الرياض ١١٤٤٢ - تليفاكس : ١٩٣١٣٣٦
للملكة العربية السعودية

دَارُ الْعَالَمِ الْكُتُبِ
للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الجهاد

روى أبو هريرة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال : « اتَّقِ اللَّهَ لَعَنَ اللَّهُ لِمَن خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ ، لَا يُحَرِّجُهُ إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِي ، وَإِيْمَانٌ بِي ، وَتَصَدِيقٌ بِرَسُولِي ، فَهُوَ عَلَى ضَامِنٍ أَنْ أَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَيَّ مُسْكِنًا الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ ، لَا إِلَّا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . ومسلم ^(٢) : « مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ » . وعن أنس، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَعْدُوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » . رواه البخاري ^(٣) .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الجهاد من الإيمان ، من كتاب الإيمان . صحيح البخاري ١٥/١ ، ١٦ ، ومسلم ، في : باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٩٥/٣ ، ١٤٩٦ . كما أخرجه النسائي ، في : باب ما تكفل الله عز وجل لمن يجاهد في سبيله ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٥/٦ . والإمام أحمد في : المسند ٢٣١/٢ ، ٣٨٤ ، ٤٩٤ .

(٢) في : باب فضل الشهادة في سبيل الله ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٩٨/٣ . كما أخرجه البخاري ، في : باب أفضل الناس مؤمن يجاهد ... ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ١٨/٤ ، ١٩ . والنسائي ، في : باب ما تكفل الله عز وجل لمن يجاهد في سبيله ، و باب مثل المجاهد في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٥/٦ ، ١٦ ، ١٧ . وابن ماجه ، في : باب فضل الجهاد في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢٠/٢ ، ٩٢١ . والإمام مالك ، في : باب الترغيب في الجهاد ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٤٣/٢ .

(٣) في : باب الغدوة والروحة ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٢٠/٤ . كما أخرجه مسلم ، في : باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٩٩/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل الغدوة والروح في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٥٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢١/٢ . والإمام أحمد في : المسند ١٣٢/٣ ، ١٤١ ، ١٥٣ .

١٦١٩ - مسألة : قال : (والجِهَادُ قَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ ، إِذَا قَامَ بِهِ قَوْمٌ ، سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ)

معنى قرض الكفاية ، الذى إن لم يقم به من يكفى ، أئتم الناس كلهم ، وإن قام به من يكفى ، سقط عن سائر الناس . فالخطاب فى ابتدائه يتناول الجميع ، كقرض الأعيان ، ثم يختلفان فى أن قرض الكفاية يسقط بفعل بعض الناس له ، وقرض الأعيان لا يسقط عن أحد بفعل غيره . والجهاد من قروض^(١) الكفایات ، فى قول عامة أهل العلم . وحكى عن سعيد بن المسيب ، أنه من قروض^(٢) الأعيان ؛ لقول الله تعالى : ﴿ آفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٣) . (ثم قال^(٤) : ﴿ إِنْ تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾^(٥) . وقوله سبحانه : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾^(٦) . وروى أبو هريرة ، رضى الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : « مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالْغَزْوِ ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنَ الثَّقَافِ » . (رواه أبو داود^(٧) . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾^(٨) . وهذا يدل على أن

(١-١) سقط من : م ، ١ .

(٢) سورة التوبة ٤١ .

(٣-٣) كذا فى النسخ . والآية التالية سابقة .

(٤) سورة التوبة ٣٩ .

(٥) سورة البقرة ٢١٦ .

(٦-٦) سقط من : م ، ١ .

وأخرجه أبو داود ، فى : باب كراهية ترك الغزو ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ١٠/٢ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب دم من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٥١٧/٣ . والنسائى ، فى : باب التشديد فى ترك الجهاد ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٧/٦ ، ٨ ، والإمام أحمد ،

فى : المسند ٣٧٤/٢ .

(٧) سورة النساء ١٥ .

القاعدين غير آيمين مع جهاد غيرهم ، وقال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا ﴾ ^(٨) ولأن رسول الله ﷺ كان يبعث السرايا ، ويُقيم هو وسائِرُ أصحابه . فأما الآية / التي احتجوا بها ، فقد قال ابن عباس : ٢/١٠
نسخها قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ﴾ . رواه الأثرم وأبو داود ^(٩) .
ويحتمل أنه أراد حين استنفرهم النبي ﷺ إلى غزوة تبوك ، وكانت إجابتهم إلى ذلك واجبة عليهم ، ولذلك هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وأصحابه الذين خلفوا ، حتى ^(١٠) تاب الله عليهم بعد ذلك ^(١١) ، وكذلك يجب على من استنفره الإمام ، لقول النبي ﷺ :
« إِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا » . متفق عليه ^(١٢) . ومعنى الكفائية في الجهاد أن ينهض للجهاد

(٨) سورة التوبة ١٢٢ . ولم يرد في الأصل : ﴿ لِيَتَفَقَّهُوا ﴾ .

(٩) أخرجه أبو داود ، في : باب في نسخ نفي العامة بالخاصة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٠/٢

(١٠) في ١ ، م زيادة : « إذا » .

(١١) أخرجه البخاري ، في : باب حديث كعب بن مالك ... ، من كتاب المغازي ، وفي : باب : ﴿ لقد تاب الله على النبي ... ﴾ ، وباب : ﴿ وعلى الثلاثة الذين خلفوا ... ﴾ في تفسير سورة براءة ، من كتاب التفسير ، وفي : باب إذا أهدى ماله على وجه التوبة والنذر ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري ٣/٦ - ٨٧ ، ٨٨ ، ١٧٥/٨ .
ومسلم ، في : باب حديث توبة كعب بن مالك ، من كتاب التوبة . صحيح مسلم ٤/٢١٢٩ - ٢١٢٩ . والنسائي ، في : باب الرخصة في الجلوس فيه والخروج منه بغير صلاة ، من كتاب المساجد . المجتبى ٢/٤٢ ، ٤٣ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٤٥٦ . وعبد الرزاق ، في : باب حديث الثلاثة الذين خلفوا ، من كتاب الجهاد . المصنف ٥/٣٩٧ - ٤٠٥ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما حفظ أبو بكر في غزوة تبوك ، من كتاب المغازي . المصنف ١٤/٥٤٠ - ٥٤٥ .

(١٢) أخرجه البخاري ، في : باب لا يحل القتال بمكة ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب فضل الجهاد ، وباب وجوب النفر ... ، وباب لا هجرة بعد الفتح ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب إثم الغادر للبر والفاجر ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ٣/١٨ ، ٤/١٨ ، ٢٨ ، ٩٢ ، ١٢٧ . ومسلم ، في : باب تحريم مكة وصيد ما حولها ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب المباينة بعد فتح مكة على الإسلام ... ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ٢/٩٨٦ ، ٣/١٤٨٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الهجرة ، هل انقطعت ؟ ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الهجرة ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٧/٨٨ . والنسائي ، في : باب ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة ، من كتاب البيعة . المجتبى ٧/١٣١ . وابن ماجه ، في : باب الخروج في النفر ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢/٩٢٦ . والدارمي ، في : باب لا هجرة بعد الفتح ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢/٢٣٩ .
والإمام أحمد ، في : المسند ١/٢٢٦ ، ٢٦٦ ، ٣١٦ ، ٣٥٥ ، ٤٠١/٣ ، ٤٦٦/٦ .

قَوْمٌ يَكْفُونَ فِي قِتَالِهِمْ ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا جُنْدًا لَهُمْ ذَوَابِنُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ، أَوْ يَكُونُوا قَدْ أَعْدُوا أَنْفُسَهُمْ لَهُ تَبَرُّعًا بِحَيْثُ إِذَا قَصَدَهُمُ الْعَدُوُّ حَصَلَتْ الْمَنَعَةُ بِهِمْ ، وَيَكُونُ فِي الثَّغُورِ مَنْ يَدْفَعُ الْعَدُوَّ عَنْهَا ، وَيَتَعَثَّرُ فِي كُلِّ سَنَةٍ جَيْشٌ يُغَيِّرُونَ عَلَى الْعَدُوِّ فِي بِلَادِهِمْ .

فصل : وَيَتَعَيَّنُ الْجِهَادُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ أَحَدُهَا ، إِذَا اتَّقَى الزُّحْفَانِ ، وَتَقَابَلَ الصِّفَّانِ ؛ حَرَّمَ عَلَى مَنْ حَضَرَ الْأَنْصِرَافَ ، وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْمَقَامُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ۖ ﴾ ^(١٣) . وَقَوْلِهِ : ﴿ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ۖ ﴾ . وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الْكُفْرَانَ كَحَبَشَ الْأُتْحَانَ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ فَيُؤْثِقَهُمُ الْكُفْرَ ۚ إِنَّمَا مَنَعَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ قَتَلَ الْمُكْفِرِينَ بِالْأَيْدِي الْمُسْلِمَاتِ ۚ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْقِتَالِ أَغْلَبُوا ۚ وَالْحَرَامُ عَلَى الْفَرَسِيِّينَ الْإِجْرَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۖ ﴾ ^(١٤) . الثَّانِي ، إِذَا نَزَلَ الْكُفَّارُ بِبَلَدٍ ، تَعَيَّنَ عَلَى أَهْلِهِ قِتَالُهُمْ وَدَفْعُهُمْ . الثَّالِثُ ، إِذَا اسْتَنْفَرَ ^(١٥) الْإِمَامُ قَوْمًا لِرَمِّهِمُ التَّغْيِيرَ مَعَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ قُلْتُمْ إِنَّا نَفِرُ ۚ إِنَّا نَفِرُ مَعَهُ وَإِنَّا نَفِرُ ۚ ﴾ ^(١٦) . الْآيَةُ وَالَّتِي بَعْدَهَا . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا » .

فصل : وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْجِهَادِ سَبْعَةُ شُرُوطَ ؛ الْإِسْلَامُ ، وَالْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالذُّكُورَةُ ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الضَّرَرِ ، وَوُجُودُ التَّفَقُّعِ . فَأَمَّا الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ ، فَهِيَ شُرُوطُ لَوْجُوبِ سَائِرِ الْفُرُوعِ ، وَلِأَنَّ الْكَافِرَ غَيْرَ مُؤْمِنٍ فِي الْجِهَادِ ، وَالْمَجْنُونُ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ الْجِهَادُ ، وَالصَّبِيُّ ضَعِيفُ الْبِنَةِ ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، قَالَ : عَرَضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ ، فَلَمْ يُجِزْنِي فِي الْمُقَابَلَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٧) . وَأَمَّا الْحُرِّيَّةُ فَتُشْتَرَطُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُبَايِعُ الْحُرَّ عَلَى الْإِسْلَامِ

(١٣) سورة الأنفال ٤٥ . ولم يرد في الأصل ، ١ : ﴿ واذكروا الله كثيرا ﴾ .

(١٤) سورة الأنفال ١٥ ، ١٦ .

(١٥) في م : استفر .

(١٦) سورة التوبة ٣٨ .

(١٧) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة الخندق ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٣٧/٥ . ومسلم ، في :

باب بيان من البلوغ ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٩٠/٣ .

والجهاد ، ويباع العبد على الإسلام دون الجهاد^(١٨) . ولأن الجهاد عبادة تَعَلَّقَتْ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ ، فلم يُجِبْ على العبد ، كالحج . وأما الذُّكُورِيَّةُ فَتَشْتَرِطُ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلْ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ ؟ فَقَالَ : « جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ » الْحَجُّ ، وَالْعُمْرَةُ^(١٩) . وَلَئِنْهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ؛ لِضَعْفِهَا وَخَوَرِهَا ، وَلِذَلِكَ لَا يُسْتَهْمُ لَهَا . وَلَا يُجِبُ عَلَى تُحَنَّتِي مُشْكِلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ ذَكَرًا ، فَلَا يُجِبُ مَعَ الشُّكِّ فِي شَرْطِهِ . وَأَمَّا السَّلَامَةُ مِنَ الضَّرَرِ ، فَمَعْنَاهُ السَّلَامَةُ مِنَ الْعَمَى ، وَالْعَرَجِ وَالْمَرَضِ ، وَهُوَ شَرْطٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾^(٢٠) . وَلَأنَّ هَذِهِ الْأَعْدَارُ تَمْنَعُهُ مِنَ الْجِهَادِ ؛ فَأَمَّا الْعَمَى فَمَعْرُوفُهُ ، وَأَمَّا الْعَرَجُ ، فَاِلْمَانِعُ مِنْهُ هُوَ الْفَاجِشُ الَّذِي يَمْنَعُ الْمَشْيَ الْحَيِّدَ وَالرُّكُوبَ ، كَالزَّمَانَةِ وَنَحْوِهَا ، وَأَمَّا التَّيْسِيرُ الَّذِي يَتِمَكَّنُ مَعَهُ مِنَ الرُّكُوبِ وَالْمَشْيِ ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ شِدَّةُ الْعَدُوِّ ، فَلَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْجِهَادِ ؛ لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ^(٢١) مِنْهُ ، فَشَبَابَةُ الْأَعْوَرِ . وَكَذَلِكَ الْمَرَضُ الْمَانِعُ هُوَ الشَّدِيدُ ، فَأَمَّا التَّيْسِيرُ مِنْهُ الَّذِي لَا يَمْنَعُ إِمْكَانَ الْجِهَادِ ، / كَوَجَعِ الضَّرْسِ وَالصَّدَاجِ الْخَفِيفِ ، فَلَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْجِهَادُ ، فَهُوَ كَالْعَوَرِ . وَأَمَّا وَجُودُ الثَّقَفَةِ ، فَيُشْتَرِطُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْضَعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٢٢) . وَلَأنَّ الْجِهَادَ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِآلَةٍ ، فَيُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهَا . فَإِنْ كَانَ الْجِهَادُ عَلَى مَسَافَةٍ لَا تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ ،

٣/١٠

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الغلام يصيب الحد ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٥٣/٢ . وابن ماجه ، في : باب من لا يجب عليه الحد ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٥٠/٢ .
(١٨) ذكر ابن حجر ، في تلخيص الحبير ٩١/٤ ، ٩٢ ، أن النسائي أخرجه . وانظر : تحفة الأشراف ٢٣٧/٢ .
(١٩) أخرجه نحوه البخاري ، في : باب حج النساء ، من كتاب المغصر وجزاء الصيد ، وفي : باب جهاد النساء ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٢٤/٣ ، ٣٩/٤ . وابن ماجه ، في : باب الحج جهاد النساء ، من كتاب المناسل . سنن ابن ماجه ٩٦٨/٢ . والإمام أحمد في : المسند ٧٥/٦ ، ٧٩ ، ١٦٦ .
(٢٠) سورة النور ٦١ .
(٢١) في ١ ، م ، ١ : يمكن .
(٢٢) سورة التوبة ٩١ .

اشترط أن يكون واجدا للزاد ، ونفقة عائلته في مدة غيبته ، وسلاح يقاتل به ، ولا تعتبر الراجلة ؛ لأنه سفر قريب . وإن كانت المسافة تقصر فيها الصلاة ، اعتبر مع ذلك الراجلة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيِبُهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الْأَدَمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴾ (٣٦) .

فصل : وأقل ما يفعل مرة في كل عام ؛ لأن الجزية تجب على أهل الذمة في كل عام ، وهي بدّل عن النصرة ، فكذلك تبدّلها وهو الجهاد ، فيجب في كل عام مرة ، إلا من عذر ، مثل أن يكون بالمسلمين ضعف في عدد أو عدة ، أو يكون (٣٧) منتظرا لمدة (٣٨) يستعين به ، أو يكون الطريق إليهم فيها مانع أو ليس فيها علف أو ماء ، أو يعلم من عدوه حسن الرأي في الإسلام ، فيطمع في إسلامهم إن أئخر قتالهم ، ونحو ذلك مما يرى المصلحة معه في ترك القتال ، فيجوز تركه بهذه (٣٩) وبغير هذه (٤٠) فإن النبي ﷺ قد صالح قريشا عشر سنين ، وأئخر قتالهم حتى نقضوا عهده (٤١) ، وأئخر قتال قاتل من العرب بغير هذه . وإن دعت الحاجة إلى القتال في عام أكثر من مرة ، وجب ذلك ؛ لأنه فرض كفاية ، فوجب منه ما دعت الحاجة إليه .

١٦٢٠ - مسألة : قال : (قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ اللَّهِ : لَا أَعْلَمُ شَيْئًا مِنَ الْعَمَلِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ أَفْضَلَ مِنَ الْجِهَادِ)

روى هذه المسألة عن أحمد جماعة من أصحابه ، / قَالَ الْأَثَرُ : قَالَ أَحْمَدُ : لَا نَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ أَفْضَلَ مِنَ السَّبِيلِ . وقال الفضل بن زياد : سمعت أبا عبد الله ، وذكر له أمر الغزو (٤٢) ؟ فجعل يبكي ، ويقول : ما من أعمال البر أفضل منه . وقال عنه غيره :

(٢٣) سورة التوبة ٩٢ .

(٢٤-٢٤) في ١ م : يتظر المدد .

(٢٥-٢٥) سقط من : الأصل ، م .

(٢٦) انظر ما ذكره الواقدي ، في المعاري ٦١١/٢ ، ٧٨٠ .

(١) في ٥ : العذر .

ليس يُعَدُّ لِقَاءَ الْعَدُوِّ شَيْءً . ومباشرة القتال بنفسه أفضل الأعمال ، والذين يُقاتلون العدو ، هم الذين يُدْفَعُونَ عن الإسلام وعن حريمهم ، فَأَيُّ عَمَلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ ! النَّاسُ آمَنُونَ وَهُمْ خَائِفُونَ ، قَدْ بَدَلُوا مَهَجَ أَنْفُسِهِمْ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : « الصَّلَاةُ لِمَوَاقِيعِهَا » . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : « ثُمَّ يَرْوِي الْوَالِدَيْنِ » . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : « الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ (٢) : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ أَوْ أَيُّ الْأَعْمَالِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : « إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » . قِيلَ : ثُمَّ أَيُّ شَيْءٍ ؟ قَالَ : « الْجِهَادُ سَنَامُ الْعَمَلِ » . قِيلَ : ثُمَّ أَيُّ شَيْءٍ (٣) ؟ قَالَ : « حَجٌّ مَبْرُورٌ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤) . وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ : « مُؤْمِنٌ مُجَاهِدٌ » (٥) فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٦) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ ؟ رَجُلٌ مُتَمَسِّكٌ بِعَتَانِ قَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » . قَالَ

(٢) في : باب ما جاء في ير الوالدين ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذي ٩٤/٨ ، ٩٥ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب فضل الصلاة لوقتها ، من كتاب مواقيت الصلاة ، وفي : باب فضل الجهاد والسير ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب قوله تعالى ﴿ وَوَعَدْنَا الْإِنْسَانَ بِالْدِينِ ﴾ ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٤٠/١ ، ١٧/٤ ، ١/٨ . ومسلم ، في : باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٨٩/١ ، ٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠٩/١ ، ٤١٠ ، ٣٦٨/٥ . (٣) سقط من : م .

(٤) في : باب ما جاء أي الأعمال أفضل ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذي ١٥٩/٧ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب فضل الحج المبرور ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٦٤/٢ ، والنسائي ، في : باب ما يعدل الجهاد في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٧/٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٧/٢ .

(٥) في ١ : « مجاهد » .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ١٨/٤ . ومسلم ، في : باب فضل الجهاد والرباط ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٥٠٣/٣ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب العزلة ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١٣١٦/٢ ، ١٣١٧ .

التِّرْمِذِيُّ^(٧) : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى الْحَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مِنْ عَمَلٍ أَفْضَلُ مِنْ جِهَادٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ حَجَّةٍ مَبْرُورَةٍ ، لَا رَفَتْ فِيهَا وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ » . وَلَئِنْ الْجِهَادَ بِذَلِكَ الْمُتَهَجِّةِ وَالْمَالِ ، وَنَفَعَهُ يَوْمُ الْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ ، صَغِيرِهِمْ وَكَبِيرِهِمْ ، قُوَّتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ ، ذَكَرَهُمْ وَأَتَقَاهُمْ ، وَغَيْرُهُ لَا يُسَاوِيهِ فِي نَفْعِهِ وَخَطَرِهِ ، فَلَا يُسَاوِيهِ فِي فَضْلِهِ وَأَجْرِهِ .

١٠/٤١ / ١٦٢١ - مسألة : قال : (وَغَزَوُ الْبَحْرِ أَفْضَلُ مِنْ غَزَوِ الْبَرِّ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْغَزْوَ فِي الْبَحْرِ مَشْرُوعٌ ، وَفَضْلُهُ كَثِيرٌ . قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ أُمُّ حَرَامٍ : فَقُلْتُ : مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ ، غَزَاةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، يَرْكَبُونَ نَجْحَ^(٨) هَذَا الْبَحْرِ ، مُلُوكًا^(٩) عَلَى الْأَسِيرَةِ ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٠) . قَالَ ابْنُ

(٧) في : باب ما جاء أي الناس غير ، من أبواب فضائل الجهاد . . . : ١٠٠ الأحمدي ١٥٥/٧ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب من يسأل بالله عز وجل ولا يعطى به . و كتاب الزكاة . المجتبى ٦٢/٥ . والدارمي ،

في : باب أفضل الناس رجل مملوك برأس فرسه في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠١/٢ ، ٢٠٢ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٦/١ ، ٣١١ .

(١) نبح البحر : وسطه ومعظمه .

(٢) في : ١ : ملوك .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الدعاء بالجهاد والشهادة ... ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب من زار قوما فقال

عندهم ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب الرق بالنيار ، من كتاب التعبير . صحيح البخاري ١٩/٤ ، ٧٨/٨ ،

٤٣/٩ ، ٤٤ . ومسلم ، في : باب فضل الغزو في البحر ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٥١٨/٣ ،

١٥١٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب فضل الغزو في البحر ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦/٢ . والترمذي ، في :

باب ما جاء في غزو البحر ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحمدي ١٤٦/٧ ، ١٤٧ . والنسائي ، في : باب

فضل الجهاد في البحر ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٣٤/٦ ، ٣٥ . وابن ماجه ، في : باب فضل غزو البحر ، من

كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢٧/٧ . والدارمي ، في : باب فضل غزاة البحر ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي

٤٦٤/٢ .

عبد البر : أم حرام بنت ملحان أُنحِتْ أم سليم خالة رسول الله ﷺ من الرضاعة ، أَرْضَعَتْهُ أُنحِتْ لهما ثالثة . ولم تَرَ هذا عن أحد سيواه ، وأظنه إنما قال هذا ؛ لأن النبي ﷺ كان ينأى في بيتها ، وينظر إلى شعرها ، ولعل هذا كان قبل نزول الحجاب . وروى أبو داود^(٤) ، بإسناده عن أم حرام ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « المائد^(٥) في البحر ، الذي يصيبه القيء ، له أجر شهيد ، والغرق^(٦) له أجر شهيدين » . وروى ابن ماجه^(٧) ، قال^(٨) : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « شهيد البحر مثل شهيد البر ، والمائد في البحر ، كالمشحط^(٩) في دمه في البر ، وما بين الموجتين ، كقاطيع الدنيا في طاعة الله ، وإن الله وكل ملك الموت بقبض الأرواح ، إلا شهيد البحر ، فإنه يتولى قبض أرواحهم ، ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الذنن ، ويغفر لشهيد البحر الذنوب والذنن^(١٠) » . ولأن البحر أعظم خطراً ومشقة ، فإنه بين خطير^(١١) العدو وخطير الغرق ، ولا يتمكّن من الفرار إلا مع أصحابه ، فكان أفضل من غيره .

فصل : وقيل أهل الكتاب أفضل من قتال غيرهم . وكان ابن المبارك يأتي من مرؤ^(١٢) لغزو الروم . فقيل له في ذلك . فقال : إن هؤلاء يُقاتلون على دين ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تُجَاهِدُوا أَحَدًا مِنْهُمْ » : « إن أبتلك^(١٣) له أجر شهيدين » . قالت : ولم ذاك يا رسول الله ؟ قال : « لِأَنَّهُ قَتَلَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ » . رواه أبو داود^(١٤) .

(٤) في : باب فضل الغزو في البحر ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧/٢ .

(٥) المائد : الذي يأخذه دور البحر .

(٦) في ١ ، م : « والغرق » .

(٧) في : باب فضل غزو البحر ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢٨/٢ .

(٨) أي أبو أمامة .

(٩) تشحط بالدم : تضرّج به واضطرب فيه .

(١٠) في ١ : « والذنن » .

(١١) سقط من : م .

(١٢) مرو : هي مرو الشاهجان ، أشهر مدن خراسان ، بينها وبين نيسابور سبعون فرسخا . معجم البلدان

٥٠٧/٤ .

(١٣) في ١ : « أباك » .

(١٤) في : باب فضل قتال الروم على غيرهم من الأمم ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥/٢ .

يعنى مع كل إمام . قال أبو عبد الله وسئل ، عن الرجل يقول : أنا لا أغزو وأأخذهُ ولَدُ العباس ، إنما يؤفَّرُ الفِئءُ عليهم ! فقال : سبحان الله ، هؤلاء قَوْمٌ سَوِيٌّ ، هؤلاء القَعْدَةُ ، مُتَبَطِّونٌ ^(٢) جِهَالٌ ، فيقال : أرأيتم لو أن الناس كلَّهم قَعَدُوا كما قَعَدْتُمْ ، مَنْ كان يُغْزُو ؟ أليس كان قد ذهب الإسلام ؟ ما كانت تصنع الروم ؟ وقد روى أبو داود ^(٣) ، بإسناده عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ ، بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ » . وإسناده ^(٤) عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ثَلَاثٌ مِنَ أَصْلِ الْإِيمَانِ ؛ الْكُفُّ عَنْ قَالٍ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . لَا لُكْفُوهَ بِذَنْبٍ ، وَلَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ ، وَالْجِهَادُ مَا ضَرَّ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدُّجَالُ ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ » ^(٥) . ولأن ترك الجهاد مع الفاجر يُضَيِّى إلى قطع الجهاد ، وظهور الكفار على المسلمين واستيصالهم ، وظهور كلمة الكفر ^(٦) ، وفيه فساد عظيم ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ ^(٧) .

فصل : قال أحمد : لا يُعْجَبُنِي أَنْ يَخْرُجَ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ الْقَائِدِ إِذَا عُرِفَ بِالْهَرَمَةِ ، وَنُضَيِّعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّمَا يُغْزُو مَعَ مَنْ لَهُ شَفَقَةٌ وَحَيَاطَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ كَانَ الْقَائِدُ يُعْرِفُ بِشَرِّبِ الْحَمْرِ ، وَالْعُلُولِ ، يُعْزَى مَعَهُ ، إِنَّمَا ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ ، وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنْ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ » ^(٨) .

(١) في : « يغزو » .

(٢) في الأصل ، ا : « مطبون » .

(٣) في : باب في الغزو مع أئمة الجور ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ١٧/٢ ، ١٨ .

(٤) في : باب في الغزو مع أئمة الجور ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ١٧/٢

(٥) في الأصل ، ا : « نهادة » : رواه أبو داود . وتقدم في قوله : « وإسناده » .

(٦) في ا : « الكفار » .

(٧) سورة البقرة ٢٥١ .

(٨) أخرجه البخارى ، في : باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب غزوة خيبر ، من -

فصل : ولا يَسْتَصْحِبُ الْأَمِيرُ مَعَهُ مُحَذَّلًا ، وهو الذی يُبْطِئُ النَّاسَ عَنِ الْغُرُ ، وَيُزْهِدُهُمْ فِي الْخُرُوجِ إِلَيْهِ وَالْقِتَالِ وَالْجِهَادِ ، مثل أن يقول : الْحَرُّ أَوْ الْبَرْدُ شَدِيدٌ ، وَالْمَشَقَّةُ شَدِيدَةٌ ، وَلَا تُؤْمِنُ هَزِيمَةُ هَذَا الْجَيْشِ . وَأَشْبَاهُ هَذَا ، وَلَا مُرْجِفًا ، وهو الذی يقول : هَلَكْتُ سَرِيَّةُ الْمُسْلِمِينَ ، وَمَالَهُمْ مَدَدٌ ، وَلَا طَاقَةٌ لَهُمْ بِالْكَفَّارِ ، وَالْكَفَّارُ لَهُمْ قُوَّةٌ ، وَمَدَدٌ ، وَصَبْرٌ ، وَلَا يَثْبُتُ لَهُمْ أَحَدٌ . وَنَحْوُ هَذَا ، وَلَا مَنْ يُجِئُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ / بِالْتَجَسُّسِ لِلْكَفَّارِ ، وَإِطْلَاعِهِمْ عَلَى غَوَارِبِ الْمُسْلِمِينَ ، وَمُكَاتَبَتِهِمْ بِأَخْبَارِهِمْ ، وَذَلَالَتِهِمْ عَلَى غَوَارِبِهِمْ ، أَوْ إِيوَاءِ جَوَائِسِهِمْ . وَلَا مَنْ يُوقِعُ الْعِدَاوَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَسْعَى بِالْفَسَادِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْبَاقِعِينَ ﴾ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا جُلُالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ ﴿^(١)﴾ . وَلَأنَّ هَؤُلَاءِ مُضِرَّةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَيَلْزَمُهُ مَنَعُهُمْ . وَإِنْ خَرَجَ مَعَهُ أَحَدٌ هَؤُلَاءِ ، لَمْ يُسَيِّمَهُ لَهُ وَلَمْ يَرْضَخْ وَإِنْ أَظْهَرَ عَوْنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَظْهَرُهُ نِفَاقًا ، وَقَدْ ظَهَرَ دَلِيلُهُ ، فَيَكُونُ مُجَرَّدَ مُضِرَّةٍ^(٢) ، فَلَا يَسْتَحِقُّ مِمَّا غَنِمُوا شَيْئًا . وَإِنْ كَانَ الْأَمِيرُ أَحَدَهُ هَؤُلَاءِ ، لَمْ يُسْتَحَبَّ الْخُرُوجُ مَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَنَعَ خُرُوجَهُ تَبَعًا ، فَمَتَّبِعَا أَوَّلَى ، وَلَأنَّهُ لَا تُؤْمِنُ الْمَضِرَّةُ عَلَى مَنْ صَحِبَهُ .

١٦٢٣ - مسألة : قال : (وَيُقَاتِلُ كُلُّ قَوْمٍ مَنْ يَلِيهِمْ مِنَ الْعَدُوِّ)

الْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾^(١) . وَلَأنَّ الْأَقْرَبَ أَكْثَرَ ضَرَرًا ، وَفِي قِتَالِهِ دَفْعُ ضَرَرِهِ عَنِ الْمُقَابِلِ لَهُ ، وَعَمَلٌ

= كتاب المغازي ، وفي : باب العمل بالخواتيم ، من كتاب القدر . صحيح البخاري ٨٨/٤ ، ١٦٩/٥ ، ١٥٥/٨ . ومسلم ، في : باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ... ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١٠٥/١ ، ١٠٦ . والدارمي ، في : باب إن الله يهتد بهذا الدين بالرجل الفاجر ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٤١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٩/٢ .

(٩) سورة التوبة ٤٦ ، ٤٧ .

(١٠) في م : ٥ ضرر .

(١١) سورة التوبة ١٢٣ .

وراءه ، والاستِغْثَالُ بالبعيد عنه يُمكنُهُ من اِثْهَازِ الْفُرْصَةِ في المسلمین ؛ لاشْتِغَالِهِمْ عَنْهُ .
 قیل لأحمد : یَحْكُونُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قیلَ لَهُ : تَرَكْتَ قِتَالَ الْعَدُوِّ عِنْدَكَ ، وَجِئْتَ إِلَى هَهُنَا ؟ قال : هؤلاء أهل كتاب^(١) . فقال أبو عبد الله : سبحان الله ، ما أذرى ما هذا القول ! يترك العدو عندك ، ويجيء إلى ههنا ، أَفَيَكُونُ هذا ! أَوْ يَسْتَقِيمُ هذا ! . وقد قال الله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ لو أن أهل خراسان كلهم عملوا على هذا ، لم يُجَاهِدِ التُّركَ أحدٌ . وهذا والله أعلم إنَّما فعله ابنُ المُبارَكِ لكَوْنِهِ مُتَبَرِّعًا بِالْجِهَادِ ، والكفاية حاصلة بغيره من أهل الديوان وأجناد^(٢) المسلمين ، والمُتَبَرِّعُ له تركُ الجهاد بالكفاية ، فكان له أن يُجَاهِدَ حيث شاء ، ومع مَنْ شاء . إذا ثبت هذا ، فإن كان له عذر في البداية بالابتعاد ؛ لكَوْنِهِ أَخَوْفَ ، أو لمصلحة في البداية به لقربه وإمكان الفرصة منه ، أو لكَوْنِ / الأقرب مُهادِنًا ، أو يَمْنَعُ مِنْ قِتَالِهِ مَانِعٌ ، فلا بأس بالبداية بالابتعاد ، لكَوْنِهِ مَوْضِعَ حَاجَةٍ .

٥/١٠ ظ

فصل : وأمرُ الجهادِ موكولٌ إلى الإمام واجتهاده ، ويلزمُ الرعية طاعته فيما يراه^(٣) من ذلك . ويتبين أن يتدبى بترتيب قوم في أطراف البلاد يكفون من يازأهم من المشركين ، ويأمر بعمل حصونهم ، وحفر خنادقهم ، وجميع مصالحهم ، ويؤمر في كل ناحية أميرًا ، يُقَلِّدُهُ أمر الحروب ، وتدير الجهاد ، ويكون ممن له رأى وعقل ونجدة وبصر بالحرب ومكاييد العدو ، ويكون فيه أمانة ورفق ونصح للمسلمين ؛ وإنما يبدأ بذلك ، لأنه لا يأمن عليها من المشركين . ويعزوا^(٤) كل قوم من يليهم ، إلا أن يكون في بعض الجهات من لا يقى به من يليه ، فينقل إليهم قومًا من آخرين . ويتقدم إلى من يؤمره أن لا يحمل المسلمين على مهلكة ، ولا يأمرهم بدخول مغمورة يخاف أن^(٥) يقتلوا

(٢) في م : الكتاب .

(٣) في ا : أو أجناد .

(٤) في ا : يرى .

(٥) في ا : ويغزو ، ولعلها من : أغزى . أى جعله يغزو .

(٦) سقط من : م .

تَحْتَهَا ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، فَقَدْ أَسَاءَ ، وَبَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَقْلٌ وَلَا كَفَّارَةٌ إِذَا أُصِيبَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِطَاعَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ وَمَعْرِفَتِهِ . فَإِنْ غَدِمَ الْإِمَامُ ، لَمْ يُؤَخَّرِ الْجِهَادُ ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَتَهُ تَقُوتُ بِتَأْخِيرِهِ . وَإِنْ حَصَلَتْ غَنِيْمَةٌ ، قَسَمَهَا أَهْلُهَا عَلَى مُوجِبِ الشَّرْعِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيُؤَخَّرُ قِسْمَةُ الْإِمَاءِ حَتَّى يَظْهَرَ إِمَامٌ أَحْتِيَاطًا لِلْفُرُوجِ . فَإِنْ بَعَثَ الْإِمَامُ جَيْشًا ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَمِيرًا ، فَقُتِلَ أَوْ مَاتَ ، فَلِلْجَيْشِ أَنْ يُؤَمِّرُوا (٧) وَاحِدًا مِنْهُمْ (٨) ، كَمَا فَعَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَيْشِ مُؤْتَةَ ، لَمَّا قُتِلَ أَمْرَأُهُمُ الَّذِي أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ ، أَمَرُوا عَلَيْهِمْ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَرَضَى أَمْرَهُمْ ، وَصَوَّبَ رَأْيَهُمْ ، وَسَمَّى خَالِدًا يَوْمئِذٍ : « سَيْفَ اللَّهِ » (٩) .

فصل : قال أحمد : قال عمر : وَفَرُّوا الْأَظْفَارَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ؛ فَإِنَّهُ سِلَاحٌ (١٠) . قال أحمد : يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحُلَّ الْحَبْلُ أَوْ الشَّيْءُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَظْفَارٌ لَمْ يَسْتَطِيعَ . وقال عن الحكم بن عمرو : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نُحْفِيَ الْأَظْفَارَ فِي الْجِهَادِ ، فَإِنَّ الْقُوَّةَ فِي (١١) الْأَظْفَارِ .

فصل : / قال أحمد : يُشَيِّعُ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ ، وَلَا يَتَلَقَّوْنَهُ ، شَيَّعَ عَلِيٌّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ ، وَلَمْ يَتَلَقَّهُ (١٢) . وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ

(٧-٧) في ١، م : « أحدهم » .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب مناقب خالد بن الوليد ، من كتاب فضائل الصحابة ، وفي : باب غزوة مؤتة من أرض الشام ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣٤/٥ ، ١٨٢ ، والترمذي ، في : باب مناقب لخالد بن الوليد ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ٢٣٤/١٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨/١ ، ٢٠٤ ، ٩٠/٤ ، ٩٩/٥ ، ٣٠١ .

(٩) أورد ابن حجر ، في : باب الأمر بتحسين السلاح وإعداده للجهاد ، من كتاب الجهاد . المطالب العالية ١٦٥/٢ .

(١٠) سقط من : ١ .

(١١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب النبي عن قتل النساء والولدان ، من كتاب الجهاد . للموطأ ٤٤٧/٢ ، ٤٤٨ ، والبيهقي بمعناه ، في : باب تشييع الغازي وتوديعه ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١٧٣/٩ . وابن أبي شيبة ، في : باب في تشييع الغزاة وتلقيهم ، من كتاب الجهاد . المصنف ٥٣٤/٢ ، ٥٣٥ .

شَيْعَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الشَّامِ ، وَيَزِيدُ رَاكِبٌ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَمْشِي ، فَقَالَ لَهُ يَزِيدُ : يَا خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ، إِمَّا أَنْ تُرَكِّبَ ، وَإِمَّا أَنْ أَنْزِلَ أَنَا فَأَمْشِيَ مَعَكَ . قَالَ : لَا أُرَكِّبُ وَلَا تُنْزِلُ ، إِنِّي أَخْشَيْ حُطَايَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١٢) . وَشَيْعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَبَا الْحَارِثِ الصَّدَّاعِ وَتَعْلَاهُ فِي يَدَيْهِ ، وَذَهَبَ إِلَى فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ ، أَرَادَ أَنْ تُعَبِّرَ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَقَالَ : عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ الْخَثْعَمِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » ^(١٣) . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ لِلْخَثْعَمِيِّ صُحْبَةٌ ، وَهُوَ قَدِيمٌ .

١٦٢٤ - مسألة : قال : (وَكَمَامُ الرِّبَاطِ أَنْ تُعَوَّنَ يَوْمًا)

معنى الرِّبَاط : الإِقَامَةُ بِالتَّغَرُّ ، مُقَوِّيًا لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى الْكُفَّارِ . وَالتَّغَرُّ : كُلُّ مَكَانٍ يُخِيفُ أَهْلَهُ الْعُدُوَّ وَيُخِيفُهُمْ . وَأَصْلُ الرِّبَاطِ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءَ يَرْتَبِطُونَ خَيْوَلَهُمْ ، وَهَؤُلَاءُ يَرْتَبِطُونَ خَيْوَلَهُمْ ، كُلُّ يُعَدُّ لِمُصَاحِبِهِ ، فَسُمِّيَ الْمَقَامُ بِالتَّغَرُّ ^(١٤) رِبَاطًا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خَيْلٌ . وَفَضْلُهُ عَظِيمٌ ، وَأَجْرُهُ كَبِيرٌ . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ يُغْدِلُ الْجِهَادَ عِنْدِي وَالرِّبَاطُ شَيْءٌ ، وَالرِّبَاطُ دَفْعٌ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ؛ وَعَنْ حَرِيمِهِمْ ، وَقُوَّةٌ لِأَهْلِ التَّغَرِّ وَلِأَهْلِ الْغَزْوِ ، فَالرِّبَاطُ عِنْدِي ^(١٥) أَصْلُ الْجِهَادِ وَقَرْعُهُ ، وَالْجِهَادُ أَفْضَلُ مِنْهُ لِلْعَنَاءِ وَالتَّعَبِ وَالْمَشَقَّةِ . وَقَدْ رَوَى فِي فَضْلِ الرِّبَاطِ أَجْبَارٌ مِنْهَا مَا رَوَى سَلْمَانُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « رِبَاطٌ لَيْلَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ ، فَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ ^(١٦) يَعْمَلُ ، وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ ، وَإِنْ الْفَتَانُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٧) . وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « كُلُّ مَيِّتٍ يُحْتَمَمُ عَلَى عَمَلِهِ ، إِلَّا

(١٢) أخرجه الإمام مالك ، في : باب النبي عن قتل النساء والولدان في الغزو ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٤٧/٢ ، ٤٤٨ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما يؤمر به الجيوش إذا خرجوا ، من كتاب الجهاد . السنن ١٤٨/٢ ، ١٤٩ . وعبد الرزاق ، في : باب عقر الشجر بأرض العدو ، من كتاب الجهاد . المصنف ١٩٩/٥ ، ٢٠٠ . وابن أبي شيبة ، في : باب من بنى عن قله في دار الحرب ، من كتاب الجهاد ٣٨٣/١٢ ، ٣٨٤ . والبيهقي ، في : باب من ترك قتل من لا قتال فيه ... من كتاب السير . السنن الكبرى ٨٩/٩ - ٩١ .

(١٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٦/٥ . عن مالك بن عبد الله الخثعمي .

(١٤) في ١ ، م : « بالتغر » .

(١٥) سقط من : م .

(١٦) في : باب فضلي الرباط في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الإشارة . صحيح مسلم ١٥٢٠/٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب فضل الرباط ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٣٣/٦ . وابن ماجه ، في : باب فضل الرباط في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤٠/٥ ، ٤٤١ .

الرَّابِطُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ يَنْمُو لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَيُؤْمِنُ مِنْ قَتَانِ الْقَبْرِ .
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ / حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ،
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ عَلَى الْجَنَبِ : إِنِّي كُنْتُ كَتَمْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ ، كَرَاهِيَةً تَفَرُّقِكُمْ عَنِّي ، ثُمَّ بَدَأَ أَنْ أَحَدُثُكُمْوهُ ، لِيُخْتَارَ امْرُؤٌ مِنْكُمْ لِنَفْسِهِ ،
 سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، خَيْرٌ مِنَ الْيَمِّ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ
 الْمَنَازِلِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالأَثَرُ ، وَغَيْرُهُمَا^(٥) . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ؛ فَإِنَّ الرِّبَاطَ يَقُلُّ
 وَيَكْثُرُ ، فَكُلُّ مُدَّةٍ أَقَامَهَا بَيْنَةَ الرِّبَاطِ ، فَهُوَ رِبَاطٌ قَلٌّ أَوْ كَثَرٌ ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :
 « رِبَاطُ يَوْمٍ » ، وَ « رِبَاطُ لَيْلَةٍ » . قَالَ أَحْمَدُ : يَوْمٌ رِبَاطٌ ، وَلَيْلَةٌ رِبَاطٌ ، وَسَاعَةٌ رِبَاطٌ .
 وَقَالَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : مَنْ^(٦) رَابَطَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، كُتِبَ^(٧) لَهُ أَجْرُ الصَّائِمِ
 وَالْقَائِمِ^(٨) ، وَمَنْ زَادَ ، زَادَهُ اللَّهُ^(٩) . وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ^(١٠) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَطَاءِ
 الْحَرَّاسِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ^(١١) : رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَؤَافِقَ لَيْلَةَ
 الْقَدْرِ فِي أَحَدِ الْمَسْجِدَيْنِ ؛ أَوْ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَنْ رَابَطَ
 أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الرِّبَاطَ . وَتَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الرِّبَاطِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٩/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ
 فِي فَضْلِ مَنْ مَاتَ مَرَابِطًا ، مِنْ أَبْوَابِ فَضَائِلِ الْجِهَادِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٢٣/٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٠/٦ .

(٥) فِي م : ؛ وَغَيْرِهِمْ . وَلَمْ يُجِدْ الْحَدِيثَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْمَرَابِطِ ، مِنْ كِتَابِ
 فَضَائِلِ الْجِهَادِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٦٣/٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الرِّبَاطِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْجَيْصِيُّ
 ٣٣/٦ ، ٣٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٩٢٤/٢ .
 وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ مَنْ رَابَطَ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢١١/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي :
 الْمُسْنَدِ ٦١/١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٥ .

(٦) فِي م : ؛ وَمِنْ .

(٧) بَعْدَ هَذَا فِي أَوْرَدَ لَفْظَ الْجَلَالَةِ .

(٨) فِي أ ، م : ؛ الْقَائِمُ .

(٩) أَخْرَجَ السَّيُوطِيُّ نَحْوَهُ عَنْ غَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ . انْظُرْ : الْجَامِعَ الْكَبِيرَ ٧٧٩/١ .

(١٠) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الرِّبَاطِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ١٥٩/٢ .

كَمَا أَخْرَجَ بَعْضُهُ عَيْدُ الرَّزَاقِ ، فِي : بَابِ الرِّبَاطِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ٢٨١/٥ .

(١١) سَقَطَ مِنْ م : .

هُرَيْرَةَ ، وابن عمر . وقد ذكرنا خبر أبي هُرَيْرَةَ . وروى أبو الشَّيْخ^(١١) ، في « كساب الثَّوَاب » ، بإسناده عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « تَمَامُ الرِّبَاطِ أَنْ تَعُونَ يَوْمًا »^(١٢) . وروى عن^(١٣) نافع ، عن ابن عُمَرَ ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنَ الرِّبَاطِ ، فَقَالَ لَهُ : كَمْ رَابِطْتَ ؟ قَالَ : ثَلَاثِينَ يَوْمًا . قَالَ : عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا رَجَعْتَ حَتَّى تُثِمَّهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا^(١٤) . وَإِنْ رَابِطَ أَكْثَرَ ، فَلَهُ أَجْرُهُ ، كَمَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَمَنْ زَادَ ، زَادَهُ اللَّهُ .

فصل : وأفضل الرِّبَاطِ الْمَقَامُ بِأَشَدِّ الثُّغُورِ خَوْفًا ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَوْجُ ، وَمَقَامُهُ بِهِ أَلْفَعُ .
قال أحمد : أفضل الرِّبَاطِ أَشَدُّهُمْ كَلْبًا . وقيل لأبي عبد الله : فَأَيْنَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ يَنْزِلَ الرَّجُلُ بِأَهْلِهِ ؟ قَالَ : كُلُّ مَدِينَةٍ مَغْفَلٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، مِثْلُ دِمَشْقَ . وقال : أرضُ الشام أرضُ الْمُخَشَّرِ ، وَدِمَشْقُ مَوْضِعٌ يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ النَّاسُ إِذَا غَلَبَتِ الرُّومُ . قيل لأبي عبد الله : فهذه الأحاديث التي جاءت : « إِنَّ اللَّهَ / تَكْفَّلَ لِي بِالشَّامِ »^(١٥) . ونحو هذا ؟ قَالَ : مَا أَكْثَرَ مَا جَاءَ فِيهِ . وقيل له : إِنَّ هَذَا فِي الثُّغُورِ . فَأَنْكَرَهُ ، وقال : أرضُ الْقُدْسِ أَيْنَ هِيَ ؟ « وَلَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ » هم أهل الشام . ففسر أحمد الْغَرْبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِالشَّامِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٦) ، وَإِنَّمَا فُسِّرَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الشَّامَ يُسَمَّى مَغْرِبًا ، لِأَنَّهُ مَغْرِبٌ لِلْعِرَاقِ ، كَمَا يُسَمَّى الْعِرَاقُ مَشْرِقًا ، وَلِهَذَا قِيلَ : وَلِأَهْلِ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ . وقد جاء في حديثٍ مُصَرَّحًا بِهِ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ حَذَلَ لَهُمْ ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ بِالشَّامِ » . وفي حديث^(١٧) ، عَنْ مَالِكٍ

٧/١٠

(١٢) أبو الشَّيْخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأصفهاني ، محدث ، مفسر ، ثقة ، توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة . تاريخ الفرائد العري ١/١ - ٤٠٤ - ٤٠٦ . ولم يذكر الدكتور سرزكين هذا الكتاب له .

(١٣) أخرجه الطبراني ، في الكبير ١٥٧/٨ .

(١٤) سقط من : ١ .

(١٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الرِّبَاطِ ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٨٠/٥ . عن يزيد بن أبي حبيب يقول : جاء رجل من الأنصار إلى عمر بن الخطاب .

(١٦) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٣/٥ ، ٣٤ .

(١٧) في : باب قوله ﷺ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ... » ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٥٢٥/٣ .

(١٨) في م : « الحديث » .

ابن يُحَايِرَ ، عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، قال : « وَهُمْ بِالشَّامِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي « صَحِيحِهِ »^(١٩) . وَفِي خَبَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ يَدْمَشُقُ ظَاهِرِينَ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي « التَّارِيخِ »^(٢٠) . وَقَدْ رُوِيَ فِي الشَّامِ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوَالَةَ الْأُرْدِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « سَتَجْعَلُونَ أَسْجَادًا ، جُنُودًا بِالشَّامِ ، وَجُنُودًا بِالْعِرَاقِ ، وَجُنُودًا بِالْيَمَنِ » فَقُلْتُ : يَخْرُلِي يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « عَلَيْكَ بِالشَّامِ ، فَإِنَّهَا خَيْرَةٌ لِلَّهِ مِنْ أَرْضِهِ ، يَجْتَنِبُ إِلَيْهَا خَيْرَتَهُ مِنْ عِبَادِهِ ، فَمَنْ أَبِي ، فَلْيَلْحَقْ بِالْيَمَنِ ، وَبُسُقْ »^(٢١) مِنْ غُدْرِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَكْفُلُ لِي بِالشَّامِ وَأَهْلِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِمَعْنَاهُ^(٢٢) ، وَكَانَ أَبُو إِدْرِيسَ^(٢٣) إِذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ^(٢٤) قَالَ : وَمَنْ تَكْفُلُ اللَّهُ بِهِ ، فَلَا ضَيْعَةَ عَلَيْهِ . وَرَوَى عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، قَالَ : أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ ، فَسَأَلْتُ مَنْ يَهَامِنُ الْعُلَمَاءَ ؟ فَقِيلَ : مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَعْبِ الْقُرَظِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٢٥) . فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا أَبْذُلُ بِهَذَا قَبْلَهُمْ . فَدَخَلْتُ إِلَيْهِ ، فَأَخَذَ بِيَدِي ، وَقَالَ : مِنْ أَيِّ إِخْوَانِنَا أَنْتَ ؟ قُلْتُ : مِنْ أَهْلِ الشَّامِ . قَالَ : مِنْ أَيِّهِمْ ؟ قُلْتُ : مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ . قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « يَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ ثَلَاثُ مَعَاقِلَ ، فَنَعْقِلُهُمْ فِي الْمَلْحَمَةِ الْكُبْرَى الَّتِي تَكُونُ بَعْنَقِ أَنْطَاكِيَّةِ »^(٢٦) دِمَشْقَ ، وَمَعْقِلُهُمْ

(١٩) فِي : بَابِ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَزَالُ ... » ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٥٢/٤ ، ١٢٥/٩ .

كَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ قَوْلِهِ ﷺ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ ... » ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٢٣/٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الشَّامِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَتَنِ . عَارِضَةُ الْأَحْزَدِيِّ ٤٥/٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٠١/٤ ، ٢٧٩/٥ .

(٢٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ حَسَانِ . التَّارِيخُ الْكَبِيرُ ٣٥/١٢ .

(٢١) فِي م : « وَبُسُقْ » وَهُوَ أَمْرٌ بِالسَّقَاةِ مِنَ الْأَحْوَالِ .

(٢٢) فِي : بَابِ فِي سَكْنَى الشَّامِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١١٠/٤ .

(٢٣) لَعَلَّه : عَائِلَةُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْخَوْلَانِيِّ ، تَابَعِي ، كَانَ عَالِمَ الشَّامِ بَعْدَ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانِينَ . تَهْلِيلُ التَّهْذِيبِ ٨٧-٨٥/٥ .

(٢٤) فِي م : « الْخَبَرِ » .

(٢٥) فِي م : « عَنْهُ » .

(٢٦) فِي النِّسْخِ : « أَنَا طَاكِيَّةُ » . وَأَنْطَاكِيَّةُ مِنْ مَدَنِ الشَّامِ . انْظُرْ : مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣٨٢/١ .

مِنَ الدَّجَالِ يَبِثُّ الْمَقْدِسَ ، / وَمَعْقِلُهُمْ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ طُورُ سَيْنَاءَ . رَوَاهُ أَبُو
 نُعَيْمٍ ، فِي « الْحَلِجَةِ » (٢٧) ، وَفِي خَيْرِ آخَرٍ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
 « إِنَّ فُسْطَاطَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ بِالْعُوطَةِ ، إِلَى جَانِبِ مَدِينَةٍ يُقَالُ لَهَا : دِمَشْقُ ، مِنْ
 خَيْرِ مَدَائِنِ الشَّامِ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨) . وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، (٢٩) فِي
 « سُنَنِهِ » بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي النُّضَيْرِ ، أَنَّ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ ، أَمْسَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ،
 فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْصِنِي . قَالَ : « عَلَيْكَ بِجَبَلِ الْحَمْرِ » (٣٠) . قَالَ : وَمَا جَبَلُ
 الْحَمْرِ ؟ قَالَ : « أَرْضُ الْمُحَشِّرِ » . وَبِإِسْنَادِهِ (٣١) ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ : بَلَّغَنِي أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « رَحِمَ اللَّهُ أَهْلَ الْمَقْبَرَةِ » . ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ،
 فَقَالَ : « تِلْكَ مَقْبَرَةٌ تَكُونُ بِعَسْقَلَانَ » (٣٢) . فَكَانَ عَطَاءٌ يُرَاطِبُ بِهَا كُلَّ عَامٍ أَرْبَعِينَ يَوْمًا
 حَتَّى مَاتَ . وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ ، فِي « كِتَابِهِ الْمُخْرَجِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ » ، بِإِسْنَادِهِ
 عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى مَقْبَرَةٍ ، فَقِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أُمِّي مَقْبَرَةٌ هِيَ ؟
 قَالَ : « مَقْبَرَةٌ بَارِضِ الْعَدُوِّ ، يُقَالُ لَهَا : عَسْقَلَانَ ، يَفْتَحُهَا نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي ، يَبْعَثُ اللَّهُ
 مِنْهَا سَبْعِينَ أَلْفَ شَهِيدٍ ، فَيَشْفَعُ الرَّجُلُ فِي مِثْلِ رَبِيعَةٍ وَمُضَرٍّ ، وَلِكُلِّ عَرُوسٍ ، وَعَرُوسُ
 الْجَنَّةِ عَسْقَلَانَ » (٣٣) . وَبِإِسْنَادِهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ
 ﷺ ، فَقَالَ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَغْزُو . فَقَالَ : « عَلَيْكَ بِالشَّامِ وَأَعْلَاهُ ، ثُمَّ الزَّمْ مِنَ الشَّامِ

(٢٧) الْحَلِجَةُ ١٤٦/٦ .

(٢٨) فِي : بَابِ فِي الْمَقْلُ مِنَ الْمَلْحَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَلْحَمِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٢٦/٢ .

كَأَخْرَجَهُ الْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٩٧/٥ .

(٢٩-٢٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ١ .

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِيمَا تُنْقَلُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُسْنَدُ ٢٥٥/٢ .

(٣٠) الْحَمْرُ ، بِالتَّحْرِيكِ : الشَّجَرُ الْمُلْتَفُّ وَمَا وَارَاكَ مِنْ شَجَرٍ . وَالْمَرَادُ جَبَلُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ .

(٣١) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الرِّهَاطِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ١٦٠/٢ .

(٣٢) عَسْقَلَانَ : مَدِينَةٌ بِالشَّامِ ، مِنْ أَعْمَالِ فَلَاسْطِينَ ، عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ ، بَيْنَ غَزَّةَ وَبَيْتِ جَبِينَ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ

٦٧٤ ، ٦٧٣/٣ .

(٣٣) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَجَرٍ ، فِي : بَابِ فَضَائِلِ الْبُلْدَانِ ، بَابِ فَضَائِلِ عَسْقَلَانَ . الْمُطَالَبُ الْعَالِيَةُ ١٦١/٤ ، ١٦٢ .

عَسَقَلَانَ ، فَإِنَّهَا إِذَا دَارَبَتِ الرَّحَى فِي أُمْتِي ، كَانَ أَهْلُهَا فِي رَاحَةٍ^(٣٤) وَعَافِيَةٍ^(٣٥) .

فصل : ومذهب أبي عبد الله كراهة ثقل النساء والذرية إلى الثغور المحفوفة . وهو قول الحسن ، والأوزاعي ؛ لما روى يزيد بن عبد الله ، قال : قال عمر : لا تنزلوا المسلمين ضفة البحر . رواه الأثرم بإسناده^(٣٦) . ولأن الثغور المحفوفة لا يؤمن ظفر العدو بها ، ومن فيها ، واستيلاؤهم على الذرية والنساء . قيل لأبي عبد الله : فتخاف على المتقبل بعياله إلى الثغر الإنم ؟ قال : كيف لا أخاف الإنم ، وهو يعرض ذريته للمشركين ؟ وقال : / كُنْتُ أَمُرُّ بِالتَّحْوِيلِ بِالْأَهْلِ وَالْعِيَالِ إِلَى الشَّامِ قَبْلَ الْيَوْمِ ، فَأَنَا أُنْهَى عَنْهُ الْآنَ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ قَدْ اقْتَرَبَ . وقال : لا بُدَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ مِنْ يَوْمٍ . قيل : فذلك في آخر الزمان . قال : فهذا آخر الزمان . قيل : فالتَّيُّ عَلَى اللَّهِ كَانَ يُفْرِعُ بَيْنَ نَسَائِهِ ، فَأَيُّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا^(٣٧) . قال : هذا الواحدة^(٣٨) ، ليس الذرية . وهذا من كلام أحمد محمول على أن غير أهل الثغر ، لا يستحب لهم الانتقال بأهلهم إلى ثغر محفوف ، فأما أهل الثغر ، فلا بُدَّ لهم من السكنى بأهلهم ، لولا^(٣٩) ذلك لخربت الثغور وتعلّطت . وخص الثغور المحفوفة ، بدليل أنه اختار سكنى دمشق ونحوها ، مع كونها ثغراً ؛ لأن الغالب سلامتها ، وسلامة أهلها .

فصل : ويستحب لأهل الثغر أن يجتمعوا في المسجد الأعظم لصلواتهم كلها ، ليكون أجمع لهم ، وإذا حضر التفير صادفهم مجتمعين ، فيبلغ الخبر جميعهم ، وإن جاء خبر يحتاجون إلى سماعه ، أو أمر يروا إعلامهم به ، يعلمونه ، ويراهم عين^(٤٠)

(٣٤) في ١ : « راحية » . وفي اللآلئ المصنوعة : « خير رحاء » .

(٣٥) وأورده السيوطي ، في : اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٤٦٣/١ .

(٣٦) وأخرج عبد الرزاق نحوه ، في : باب الغزو في البحر ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٨٣/٥ ، ٢٨٤ .

(٣٧) تقدم تحريمه ، في : ٤٣٠/٩ .

(٣٨) في م : « للواحدة » .

(٣٩) في ١ : « ولولا » .

(٤٠) سقط من : ١ .

الكفار ، فيعلم كثرتهم ، فيخوف بهم . قال أحمد : إن كانوا متفرقين يرى الجاسوس قلتهم . قال : وبلغني عن الأوزاعي ، أنه قال في المساجد التي بالثغر : لو أن لي عليها ولاية ، لسمرت أبوابها ولم يقل : لحرقتها - حتى تكون صلاحتهم في موضع واحد ، حتى إذا جاء الثغير وهم متفرقون ، لم يكونوا مثلهم إذا كانوا في موضع واحد .

فصل : في الحرس في سبيل الله فضل كبير . قال ابن عباس : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ ، عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » . رواه الترمذي^(٤١) ، وقال : حديث حسن غريب . وقال النبي ﷺ : « رَحِمَ اللَّهُ حَارِسَ الْحَرْسِ »^(٤٢) . وعن سهل بن الحنظلية ، أنهم ساروا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر ، فأطنبوا السير حتى كان عشيّة ، قال : « مَنْ يَحْرُسُنَا اللَّيْلَةَ ؟ » قال أنس بن أبي / مرثد الغنوي : أنا يا رسول الله . قال : « فاركب » . فركب فرس له ، وجاء إلى رسول الله ﷺ ، فقال له : « استقبل هذا الشعب ، حتى تكون في أغلأه ، ولا تغرن^(٤٣) مِنْ قِيْلِكَ اللَّيْلَةَ » . فلما أصبحنا ، جاء رسول الله ﷺ إلى مصلاّه ، فركع ركعتين ، ثم قال : « هَلْ أَحْسَنْتُمْ فَأَرْسُكُمُ »^(٤٤) ؟ قالوا : لا . فتوب بالصلاة ، فجعل رسول الله ﷺ يُصَلِّي وهو يلتفت إلى الشعب ، حتى إذا قضى رسول الله ﷺ صلاته وسلم ، قال : « أُبَشِّرُوا ، قَدْ جَاءَكُمْ فَأَرْسُكُمْ » . فإذا هو قد جاء حتى وقف على رسول الله ﷺ ، فقال : إني أطلّقتُ حتى كنتُ في أعلى هذا الشعب ، حيث أمرني رسول الله ﷺ ، فلما أصبحتُ أطلّعتُ الشعبين كليهما ، فنظرتُ ، فلم أر أحدا . فقال له رسول الله ﷺ : « هَلْ نَزَلَتْ اللَّيْلَةُ ؟ » قال : لا ، إلّا مصليا أو قاضيا حاجة . فقال له رسول الله ﷺ : « قَدْ أُوجِبْتُ ، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْمَلَ بَعْدَهَا » . رواه أبو

٨/١٠ ط

(٤١) في : باب ما جاء في فضل الحرس في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحمدي ١٣٨/٧ .

(٤٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه

٩٢٥/٢ . والدارمي ، في : باب في الذي يسهر في سبيل الله حارسا ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠٣/٢ .

(٤٣) في م : م : نفي : تحريف .

(٤٤) في م زيادة : « اللَّيْلَةُ » . وليست في سنن أبي داود .

داود^(٤٥) . وعن عثمان ، رضى الله عنه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « حَرَسُ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ لَيْلَةٍ ، قِيَامَ لَيْلِهَا »^(٤٦) ، وصِيَامَ نَهَارِهَا »^(٤٧) . رواه ابن سنجر^(٤٨) .

١٦٢٥ - مسألة : قال : (وَإِذَا كَانَ أَبَوَاهُ مُسْلِمَيْنِ ، لَمْ يُجَاهِدْ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمَا)

رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ^(١) عَنْ عَمَرَ ، وَعُثْمَانَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَجَاهِدُ ؟ فَقَالَ : « أَلَا أَبَوَانِ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَبِهِمَا فَجَاهِدْ »^(٢) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣) . وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي رِوَايَةٍ : فَقَالَ : جِئْتُ أَبَايُكَ عَلَى الْهِجْرَةِ ، وَتَرَكْتُ أَبَوَيْي كَيْفَانِ . قَالَ : « أَرِجِعْ إِلَيْهِمَا ، فَأَضْحِكْهُمَا كَمَا أَبْكَيْتَهُمَا » . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ رَجُلًا هَاجَرَ / إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

و٩/١٠

(٤٥) في : باب في فضل الحرس في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٩/٢ ، ١٠ .

(٤٦) في الأصل : « ففعلها » .

(٤٧) في الأصل : « فرضها » .

(٤٨) هو محمد بن سنجر ، أو محمد بن عبد الله بن سنجر الجرجاني ، صاحب المسند ، المتوفى سنة ثمان وخمسين ومائتين . قال الذهبي : وبمؤخر وقوع حديثه لنا . تذكرة الحفاظ ٥٧٨/٢ ، ٥٧٩ . والحديث أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦١/١ ، ٦٤ ، ٦٥ .

(١) في م : « هذا » .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في من غزا وأبواه كارهان ، من كتاب الجهاد . السنن ١٣٢/٢ . وابن أبي شيبه ، في : باب الرجل يغزو ووالده حي ، ... من كتاب الجهاد . المصنف ٤٧٤/١٢ ، ٤٧٥ .

(٣) في : باب ما جاء في من خرج في الغزو وترك أبويه ، من أبواب الجهاد . عارضة الأصولي ١٦٩/٧ . كما أخرجه البخاري ، في : باب الجهاد بإذن الأبوين ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب لا يجاهد إلا بإذن الأبوين ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٧١/٤ ، ٣/٨ . ومسلم ، في : باب ير الوالدين وأبهما أحق به ، من كتاب البر والصلة والآداب . صحيح مسلم ١٩٧٥/٤ . وأبو داود ، في : باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٦/٢ ، ١٧ . والنسائي ، في : باب الرخصة في التخلف لمن له والدان ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٠/٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٨/٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٢١ .

« هَلْ لَكَ بِالنِّسْيَانِ أَحَدٌ ؟ » قال : نعم ، أُوَيَّي . قال : « أَذِنَّا لَكَ ؟ » قال : لا . قال : « فَارْجِعْ ، فَاسْتَأْذِنْهُمَا ، فَإِنْ أَذِنَا لَكَ فَجَاهِدْ ، وَإِلَّا فَبِرْهُمَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٤) . وَلَأَنَّ بَرَّ الْوَالِدَيْنِ فَرَضُ عَيْنٍ ، وَالْجِهَادُ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَفَرَضُ الْعَيْنِ يُقَدَّمُ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ أَبَوَاهُ غَيْرَ مُسْلِمَيْنِ ، فَلَا إِذْنَ لهما . وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : لَا يَغْزُو إِلَّا بِإِذْنِهِمَا ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ . وَلَنَا ، أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يُجَاهِدُونَ ، وَفِيهِمْ مَنْ لَهُ أَبَوَانِ كَافِرَانِ ، مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانِهِمَا ؛ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، وَأَبُو حُدَيْفَةَ بْنُ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ ، كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَأَبُوهُ رَئِيسُ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَئِذٍ ، قُتِلَ بِبَدْرٍ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ ، قُتِلَ أَبَاهُ فِي الْجِهَادِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا ﴾ ^(٥) . الْآيَةُ ، وَعُمُومُ الْأَخْبَارِ يُخَصِّصُ ^(٦) بِمَا رَوَيْنَاهُ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ أَبَوَاهُ رَقِيقَيْنِ ، فَعُمُومُ كَلَامِ الْخُرْقِيِّ يَقْتَضِي وَجُوبَ اسْتِئْذَانِهِمَا ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ ، وَلَأَنَّهُمَا أَبَوَانِ مُسْلِمَانِ ، فَأَشْبَهَا الْخُرْقِيُّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُعْتَبَرُ إِذْنُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا لِأَيَّةٍ لهما . وَإِنْ كَانَا مُجْتَوِيَيْنِ ، فَلَا إِذْنَ لهما ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِئْذَانُهُمَا .

١٦٢٦ - مسألة : قال : (وَإِذَا حُوطِبَ بِالْجِهَادِ ، فَلَا إِذْنَ لَهُمَا ، وَكَذَلِكَ كُلُّ الْفَرَائِضِ ، لَا طَاعَةَ لَهُمَا فِي تَرْكِهَا)

يعنى إذا وجب عليه الجهاد لم يُعْتَبَرِ إِذْنُهُ وَالذِّهْنُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ قَرْضَ عَيْنٍ ، وَتَرْكُهُ مَعْصِيَةٌ ، وَلَا طَاعَةَ لِأَحَدٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا وَجِبَ ، مِثْلُ الْحَجِّ ، وَالصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعِ ، وَالسَّفَرِ لِلْعَلِيمِ الْوَاجِبِ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا طَاعَةَ لِلْوَالِدَيْنِ فِي تَرْكِ

(٤) في : باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٦/٢ ، ١٧ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب في البيعة على الهجرة ، من كتاب البيعة . المجتبى ١٢٩/٧ . وابن ماجه ، في : باب الرجل يغزو وله أبوان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٣٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦٠/٢ ، ١٩٤ ،

١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٧٥/٣ ، ٧٦ .

(٥) سورة المجادلة ٢٢ .

وانظر : تفسير القرطبي ٣٠٧/١٧ .

(٦) في ١ ، م : ١ ؛ مخصص ٤ .

الغرائض والجمع والحج والقتال ؛ لأنها عبادة^(١) تُعِينُ عليه ، فلم يُعْتَبَرِ إِذْنُ الْأَبَوَيْنِ فيها ، كالصلاة ، وَلَئِنْ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَرَلَّهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٢) . ولم يشترط إِذْنُ الْوَالِدَيْنِ .

فصل : وإن خرج في جهاد / تَطَوُّعٍ بِإِذْنِهِمَا ، فَمَنَعَاهُ مِنْهُ بَعْدَ سِتْرِهِ وَقَبْلَ وَجُوهِهِ ، فعليه الرجوع ، لأنه معنى لو وُجِدَ في الابتداء مَنَعٌ ، فإذا وُجِدَ في أثناءه مَنَعٌ ، كسائر الموانع ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ فِي الرُّجُوعِ ، أَوْ يَخْذُلَ لَهُ عَدُوٌّ ، مِنْ مَرَضٍ أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ الْإِقَامَةُ فِي الطَّرِيقِ ، وَالْأَمَضَى مَعَ الْجَيْشِ ، فَإِذَا حَضَرَ الصَّنْفُ ، تَعَيَّنَ عَلَيْهِ بِحُضُورِهِ ، وَلَمْ يَبْقَ لَهَا إِذْنٌ . وَإِنْ كَانَ رُجُوعُهُمَا عَنِ الْإِذْنِ بَعْدَ تَعْيِينِ الْجِهَادِ عَلَيْهِ ، لَمْ يُؤْثِرْ رُجُوعُهُمَا شَيْئًا . وَإِنْ كَانَا كَافِرَيْنِ ، فَأَسْلَمَا وَمَنَعَاهُ ، كَانَ ذَلِكَ كَمَنَعِهِمَا بَعْدَ إِذْنِهِمَا ، سَوَاءً . وَحُكْمُ الْقَرِيبِ بِإِذْنٍ فِي الْجِهَادِ ثُمَّ يَمْنَعُ مِنْهُ ، حُكْمُ الْوَالِدِ ، عَلَى مَا فَصَّلْنَاهُ . فَأَمَّا إِنْ حَدَثَ لِلْإِنْسَانِ فِي نَفْسِهِ عَدُوٌّ ؛ مِنْ مَرَضٍ أَوْ عَمَى أَوْ عَرَجٍ ، فَلَهُ الْإِنْصِرَافُ ، سَوَاءً التَّقَى الرَّخْفَانِ ، أَوْ لَمْ يَلْتَقِيَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْقِتَالُ ، وَلَا فَائِدَةٌ فِي مُقَابَلِهِ .

فصل : وإن أذن له والداه في الغزو ، وشترطوا عليه أَنْ لَا يُقَاتِلَ ، فحضر القتال ، تَعَيَّنَ عليه ، وَسَقَطَ شَرْطُهُمَا . كَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ وَاجِبًا عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَبْقَ لَهَا فِي تَرْكِه طَاعَةٌ . وَلَوْ خَرَجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا ، فحضر القتال ، ثُمَّ بَدَّاهُ الرُّجُوعُ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ .

فصل : وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌ أَوْ مُؤَجَّلٌ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْغَزْوِ إِلَّا بِإِذْنِ غَرِيمِهِ ، إِلَّا أَنْ يَتْرُكَ وِفَاءً ، أَوْ يُقِيمَ بِهِ كَفِيلًا ، أَوْ يُؤْتَقَهُ بِرَهْنٍ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَرَخَّصَ مَالِكٌ فِي الْغَزْوِ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَضَاءِ^(٣) دَيْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَوَجَّهُ الْمَطَالِبَةُ بِهِ وَلَا حَبْسُهُ مِنْ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سورة آل عمران ٩٧ .

(٣) في م : القضاء .

أجله ، فلم يُمنع من العزو ، كما لو لم يكن عليه دين . ولنا ، أن الجهاد تُقصّد منه الشهادة التي تُقوّت بها النفس ، فيُفوّت الحق بفوّاتها ، وقد جاء أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن قُتِلْتُ في سبيل الله صابراً مُحْتَسِباً ، تُكفّر عني خطاياي ؟ قال : « نَعَمْ ، إِلَّا الَّذِينَ ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ » . (١) رواه مُسْلِمٌ .

وَأَمَّا إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ ، فَلَا إِذْنَ لغيرِهِ / لأنه تعلق بعينه ، فكان مُقَدِّماً على ما في دِئِنِهِ ، كسائر فروض الأعيان ، ولكن يُستحب له أن لا يتعرّض لِمَطْأِ الْقَتْلِ ؛ من المِبارزة ، والوقوف في أول المقاتلة ؛ لأنّ فيه تَغْرِيراً بِتَقْوِيَةِ الْحَقِّ . وإن تَرَكَ وِفاءً ، أو أَقامَ به (٢) كفيلاً ، فله العزو بِغيرِ إِذْنٍ . نصّ عليه أحمد ، في مَنْ تَرَكَ وِفاءً ؛ لأنّ عبد الله بن حرام ، أبا جابر بن عبد الله ، خرج إلى أُحُدٍ ، وعليه دينٌ كثيرٌ ، فاستشهد ، وقضاه عنه ابنه بعلم النبي ﷺ ، ولم يذمه النبي ﷺ على ذلك ، ولم يتركز فعله ، بل مَدَحَهُ ، وقال : « مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظَلُّهُ بِأَجْنَحَيْهَا ، حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ » (٣) . وقال لا يئنه جابر : « أَشَعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ أَحْيَا أَبَاكَ ، وَكَلَّمَهُ (٤) كِفَاحاً » (٥) .

(٤-٤) سقط من : الأصل ، ١ . وأخرجه مسلم ، في : باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياهُ إلا الدين ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٥٠١/٣ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب في من يستشهد وعليه دين ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٢٠٥/٧ . والنسائي ، في : باب من قاتل في سبيل الله تعالى وعليه دين ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٢٨/٦ ، ٢٩ ، ٣٠ . والدارمي ، في : باب من قاتل في سبيل الله صابراً مُحْتَسِباً ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠٧/٢ . والإمام مالك ، في : باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٦١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢٥/٣ ، ٣٢٢ ، ٣٧٣ ، ٢٩٧/٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ .

(٥) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب حدثنا علي بن عبد الله ... من كتاب الجنائز ، وفي : باب ظل الملائكة على الشهيد ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب من قتل من المسلمين يوم أُحُد ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٠٢/٢ ، ٢٦/٤ ، ١٣١/٥ . ومسلم ، في : باب من فضائل عبد الله بن عمرو بن حرام ... من كتاب فضائل الصحابة . صحيح مسلم ١٩١٧/٤ ، ١٩١٨ . والنسائي ، في : باب تسجعة الميت ، وباب في البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١١٠/٤ ، ١١ ، ١٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٨/٣ ، ٣٠٧ .

(٧) في : ١ : فكله .

(٨) كفاحاً : أي مواجهة .

١٦٢٧ - مسألة : قال : (وَيُقَاتِلُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسُ ، وَلَا يُدْعَوْنَ ، لِأَنَّ الدَّعْوَةَ قَدْ بَلَغَتْهُمْ ، وَيُدْعَى عَبْدُ الْأَوْثَانِ قَبْلَ أَنْ يُحَارَبُوا)

أَمَّا قَوْلُهُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ : لَا يُدْعَوْنَ قَبْلَ الْقِتَالِ . فهو على عُمومِهِ ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَةَ قَدْ انْتَشَرَتْ وَغَمَتْ ، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مَنٌ ^(١) لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ إِلَّا نَادِرٌ بَعِيدٌ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : يُدْعَى عَبْدُ الْأَوْثَانِ قَبْلَ أَنْ يُحَارَبُوا . فليس بعامٍّ ، فَإِنَّ مَنْ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ مِنْهُمْ لَا يُدْعَوْنَ ، وَإِنْ وَجَدَ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ دُعِيَ قَبْلَ الْقِتَالِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَجَدَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ ، دُعُوا قَبْلَ الْقِتَالِ . قال أحمد : إِنَّ الدَّعْوَةَ قَدْ بَلَغَتْ وَانْتَشَرَتْ ، وَلَكِنْ إِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ قَوْمٌ خَلَفَ الرُّومَ وَخَلَفَ التُّرْكَ ، عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ ، لَمْ يَجْزُ قِتَالُهُمْ قَبْلَ الدَّعْوَةِ ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى سَرِيَّةٍ أَوْ جَيْشٍ ، أَمَرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي خَاصَّتِهِ ، وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَقَالَ : « إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَذْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ ، فَأَيُّهُنَّ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ؛ أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا ، فَأَذْعُهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ أَبَوْا ، فَاسْتَعِزَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَقَاتِلْهُمْ » . رواه أبو داود ، ومسلم ^(٢) . وهذا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ فِي بَدْءِ الْأَمْرِ قَبْلَ انْتِشَارِ الدَّعْوَةِ ، وَظُهُورِ الْإِسْلَامِ ، فَأَمَّا الْيَوْمَ ، فَقَدْ انْتَشَرَتِ الدَّعْوَةُ ، فَاسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنِ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقِتَالِ . قال أحمد :

١٠/١٠ ط

= والحدث أخرجه الترمذی ، فی : تفسیر سورة آل عمران ، من أبواب التفسیر . عارضة الأحوذی ١٣٨/١١ .
وابن ماجه ، فی : باب فیما أنكرت الجهمية ، من المقدمة ، وفی : باب فضل الشهادة فی سبیل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٦٨/١ ، ٩٣٦/٢ .
(١) فی النسخ : ٥ من ٤ .

(٢) أخرجه أبو داود ، فی : باب فی دعاء المشركين ، من كتاب الجهاد ، سنن أبي داود ٣٥/٢ ، ٣٦ . ومسلم ، فی : باب تأمير الإمام الأمراء على البعث ، ووصيته ... ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٥٧/٣ ، ١٣٥٨ .

كما أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی وصيته ﷺ فی القتال ، من أبواب السير . عارضة الأحوذی ١١٩/٧ ، ١٢٠ . وابن ماجه ، فی : باب وصية الإمام ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٥٣/٢ ، ٩٥٤ . والدارمی ، فی : باب فی الدعوة إلى الإسلام قبل القتال ، من كتاب السير . سنن الدارمی ٢١٦/٢ ، ٢١٧ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٣٥٨ ، ٣٥٢/٥ .

كان النبي ﷺ يدعو إلى الإسلام قبل أن يُحاربَ ، حتى أظهر الله الدينَ ، وغلا الإسلامَ ، ولا أعرفُ اليومَ أحداً يدعى ، قد بلغت الدعوةَ كلَّ أحدٍ ، واليومُ قد بلغت الدعوةَ ، وعلموا ما يُرادُ منهم ، وإنما كانت الدعوةُ في أول الإسلام ، وإن دعا فلا بأس . وقد روى ابن عمر رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ أغارَ على بني المصطلق ، وهم غارون آمنون ، وإبلهم تُسقى على الماء ، فقتل المُقاتلةَ ؛ وسبى الذريةَ . مُتَّفَقٌ عليه^(١) . وعن الصنعبي بن جثامة ، قال : سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يُسألُ عن الذبَابِ من ديارِ المُشركينَ ، يَبْتَئُونَ فُيُصَيَّبُونَ من نساءِهم وذُراريهم ، فقال : « هُمْ مِنْهُمْ » . مُتَّفَقٌ عليه^(٢) . وقال سلمةُ بن الأكوع : أَمَرَ رسولُ الله ﷺ أبا بكرٍ ، ففَرَزْنَا ناساً من المُشركينَ ، فَيَتَنَاهَم . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجْعَلَ الْأَمْرُ بِالدَّعْوَةِ في حديثِ بُرَيْدَةَ على الاستِحْبَابِ ، فَإِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ في كُلِّ حَالٍ ، وقد رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَلِيًّا حينَ أَعْطَاهُ الرَّايَةَ يَوْمَ خَيْبَرٍ ، وَيَعْتَهُ إِلَى قِتَالِهِمْ ، أَنْ يَدْعُوهُمْ ، وَهُمْ يَمُوتُونَ بِلَغْنَتِهِ^(٤) الدَّعْوَةَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥) . ودعا خالد بن الوليد طليحة الأسدي ، حينَ تَنَبَّأ ، فلم يَرَجِعْ ، فَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عليه^(٦) . ودعا سلمانُ أهلَ فارسٍ^(٧) . فإذا تَبَيَّنَ هذا ، فَإِنْ كَانَ

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب من ملك من العرب رقياً ، فوهب ... من كتاب العتق . صحيح البخاري ١٩٤/٣ . ومسلم ، في : باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام ... من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٥٦/٣ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في دعاء المشركين ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١/٢ ، ٣٢ ، ٥١ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب أهل الدار يبيتون ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٧٤/٤ . ومسلم ، في : باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٦٤/٣ ، ١٣٦٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٠/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في النبي عن قتل النساء والصبيان ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٦٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب الغارة والبيات ... من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨/٤ .
(٥) في : باب في البيات ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤١/٢ .

(٦) كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٧/٢ .
(٧) في م : « بلغتهم » .

(٧) في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٧١/٥ .
(٨) أنظر : ما أخرجه البيهقي ، في : باب من قال في المرتد : يستتاب مكانه ، من كتاب المرتد . السنن الكبرى ٢٠٦/٨ .
(٩) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في دعاء المشركين قبل أن يقتلوا ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٦١/١٢ .

الْمَدْعُوُّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، أَوْ مَجُوسًا ، دَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَبَوْا ، دَعَاهُمْ إِلَى
إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَبَوْا ، قَاتَلَهُمْ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ غَيْرِهِمْ ، دَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ
أَبَوْا ، قَاتَلَهُمْ ، وَمَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ قَبْلَ الدَّعَاءِ لَمْ يُضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ لَا إِيمَانَ لَهُ وَلَا أَمَانَ ، فَلَمْ
يُضْمَنْ ، كَيْسَاءٍ مَنْ بَلَغَتْهُ ^(١) الدَّعْوَةُ وَصَبَّيَانِهِمْ .

١٦٢٨ / - مسألة : قال : (وَيُقَاتِلُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسَ حَتَّى يُسْلِمُوا ، أَوْ
يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ، وَيُقَاتِلُ مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ حَتَّى يُسْلِمُوا)

وجملته أَنَّ الْكُفَّارَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛ قَسَمُ أَهْلِ كِتَابٍ ، وَهَمُ الْيَهُودُ ، وَالنَّصَارَى ، وَمَنْ
اتَّخَذَ الثَّوَارَةَ أَوْ الْإِلْجِيلَ ^(٢) كِتَابًا ، كَالسَّامِرَةِ ^(٣) وَالْفَرَنْجِ وَغَيْرِهِمْ ، فَهَؤُلَاءِ تُقْبَلُ مِنْهُمْ
الْجِزْيَةُ ، وَيُقْرَوْنَ عَلَى دِينِهِمْ إِذَا بَدَّلُوهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٤) . وَقَسَمَ لَهُ ^(٥) شُبْهَةُ كِتَابٍ ، وَهَمُ
الْمَجُوسُ ، فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فِي قَبُولِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ ، وَإِقْرَارِهِمْ بِهَا ؛ لِقَوْلِ
النَّبِيِّ ﷺ : « سَنُؤَابِهِمْ سَنَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ » ^(٦) . وَلَا تَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي هَذَيْنِ
الْقِسْمَيْنِ . وَقَسَمَ لَا كِتَابَ لَهُمْ ، وَلَا شُبْهَةَ كِتَابٍ ، وَهُوَ ^(٧) مَنْ عَدَا هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ ،
مِنْ عِبْدَةِ الْأَوْتَانِ ، وَمَنْ عَبَدَ مَا اسْتَحْسَنَ ، وَسَائِرُ الْكُفَّارِ ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ، وَلَا
يُقْبَلُ مِنْهُمْ سِوَى الْإِسْلَامِ . هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى عَنْ
أَحْمَدَ ، أَنَّ الْجِزْيَةَ تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ ، إِلَّا عِبْدَةَ الْأَوْتَانِ مِنَ الْقَرَبِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي

(١) في ١ : لم تبلغه .

(٢) في ١ : م ، ٥ : والإعجيل .

(٣) السامرة : قوم من اليهود يخالفونهم في بعض أحكامهم . انظر : الملل والنحل ، للشهرستاني ٥١٤/١ .

(٤) سورة التوبة ٢٩ .

(٥) في ١ : هم .

(٦) تقدم تحريجه في : ٥٤٧/٩ .

(٧) في ١ : هم .

حَافِيَةً ؛ لَأَنَّهُمْ يُقَرُّونَ عَلَى دِينِهِمْ بِالْإِسْتِزْقَاقِ ، فَيُقَرُّونَ بِبَذْلِ الْجِزْيَةِ ، كَالْمَجُوسِ .
وَحَكِيكَ عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهَا تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ ، إِلَّا كُفَّارَ قُرَيْشٍ ؛ لِحَدِيثِ بَرِيْدَةَ الَّتِي
فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَ هَذِهِ (٧) ، وَهُوَ عَامٌّ ، وَلَأَنَّهُمْ كُفَّارٌ ، فَأَشْبَهُوا الْمَجُوسَ . وَلَنَا ، عَمُّومُ
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (٨) . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ
حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » (٩) . نَحْصُ مِنْهُمْ (١٠) أَهْلَ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنَ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (١١) . وَالْمَجُوسَ بِقَوْلِهِ :
« سَتُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » . فَمَنْ عَدَاهُمَا يَبْقَى عَلَى مُقْتَضَى الْعُمُومِ ، وَلَئِنْ
١١/١٠ ظ الصَّحَابَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، تَوَقَّفُوا فِي اخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ ، وَلَمْ يَأْخُذْ / عَمَرُ مِنْهُمْ
الْجِزْيَةَ حَتَّى رَوَى لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَزُوفٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « سَتُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ
الْكِتَابِ » . وَثَبَّتَ عَنْدهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ (١٢) . وَهَذَا يُدَلُّ
عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَقْبَلُوا الْجِزْيَةَ مِمَّنْ سِوَاهُمْ ، فَإِنَّهُمْ إِذَا تَوَقَّفُوا فِي مَنْ لَهُ شُبْهَةُ كِتَابٍ ، فَفِي مَنْ
لَا شُبْهَةَ لَهُ أَوَّلَى ، ثُمَّ أَخَذُوا (١٣) الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ لِلْمَخْبَرِ الْمُخْتَصِّ بِهِمْ ، فَيُدَلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ
يَأْخُذُوا مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَئِنْ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « سَتُوا بِهِمْ » (١٤) سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ .
يُدَلُّ عَلَى اسْتِخْصَاصِ أَهْلِ الْكِتَابِ بِبَذْلِ الْجِزْيَةِ ، إِذْ لَوْ كَانَ عَامًّا فِي جَمِيعِ الْكُفَّارِ ، لَمْ
يَخْتَصُّ أَهْلَ الْكِتَابِ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِمْ ، وَلَأَنَّهُمْ تَغَلُّظَ كُفْرِهِمْ لَكُفْرِهِمْ بِاللَّهِ وَجَمِيعِ كُتُبِهِ
وَرُسُلِهِ ، وَلَمْ تُكُنْ لَهُمْ شُبْهَةٌ ، فَلَمْ يُقَرُّوا بِبَذْلِ الْجِزْيَةِ ، كَقُرَيْشٍ وَعَبْدَةَ الْأَوْتَانِ مِنْ

(٧) تقدم في صفحة ٢٦ .

(٨) سورة التوبة ٥ .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ٦/٤ .

(١٠) في النسخ : « منها » .

(١١) لم يرد : ﴿ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ في : الأصل .

(١٢) أخرجه البخاري ، في : باب الجزية والمداغة مع أهل الحرب ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ١١٧/٤ .
وأبو داود ، في : باب أخذ الجزية من المجوس ، من كتاب الخراج والقي والامارة . سنن أبي داود ١٥٠/٢ . والترمذي ،
في : باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوس ، من أبواب السير . عارضة الأحاديث ٨٤/٧ ، ٨٥ . والإمام مالك ، في :
باب جزية أهل الكتاب والمجوس ، من كتاب الزكاة . الموطأ ٢٧٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٠/١ ، ١٩١ .
والبيهقي ، في : باب المجوس أهل كتاب والجزية تؤخذ منهم ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٨٩/٩ ، ١٩٠ .
(١٣) في م : « أخذ » .
(١٤) ١٤-١٤) سقط من : الأصل ، ١ .

الْعَرَبِ ، وَلَأنَّ تَغْلِيظَ^(١) الْكُفْرِ لَهُ أَثَرٌ فِي تَحْتِمِ الْقَتْلِ ، وَكَوْنِهِ لَا يُقَرُّ بِالْجِزْيَةِ ، بِدَلِيلِ الْمُتَنَذِّ ، وَأَمَّا الْمَجْرُسُ ، فَإِنَّ لَهُمْ شُبْهَةَ كِتَابٍ ، وَالشُّبْهَةُ تُقَوِّمُ مَقَامَ الْحَقِيقَةِ فِيمَا يَتَنَبَّأُ عَلَى الْاِخْتِيَاظِ ، فَحَرُمَتْ دِمَاوُهُمُ لِلشُّبْهَةِ^(٢) ، وَلَمْ يَثْبُتْ جَلُّ نَسَائِهِمْ وَذَبَائِحِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْجَلَّ لَا يَثْبُتُ بِالشُّبْهَةِ ، وَلَأنَّ الشُّبْهَةَ لَمَّا اقْتَضَتْ تَحْرِيْمَ دِمَائِهِمْ ، اقْتَضَتْ تَحْرِيْمَ ذَبَائِحِهِمْ وَنَسَائِهِمْ ، لِثَبُتِ التَّحْرِيْمِ فِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا ، تَغْلِيظًا لَهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ ، وَلَا نَسَلَمُ أَنَّهُمْ يُقَرُّونَ عَلَى دِيْنِهِمْ بِالْاِسْتِزْقَاقِ .

١٦٢٩ - مسألة ؛ قال : (وَوَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ إِذَا جَاءَ الْعَدُوُّ ، أَنْ يَنْفِرُوا ؛ الْمِقْلُ مِنْهُمْ ، وَالْمُكَيَّرُ ، وَلَا يَخْرُجُوا إِلَى الْعَدُوِّ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ، إِلَّا أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ غَالِبٌ يَخَافُونَ كَلْبَهُ ، فَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَسْتَأْذِنُوهُ)

قوله : الْمِقْلُ مِنْهُمْ وَالْمُكَيَّرُ . يعنى^(١) به - والله أعلم - العِنَى وَالْفَقِيرَ ، أَى مِقْلٍ مِنَ الْمَالِ وَمُكَيَّرٍ مِنْهُ ، وَمَعْنَاهُ أَنْ التَّنْفِيرَ يُعْمُ جَمِيعَ النَّاسِ ، مِمَّنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، حِينَ الْحَاجَةُ إِلَى تَقْوِيهِمْ ؛ لِمَجِيئِ الْعَدُوِّ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ التَّخَلُّفُ إِلَّا مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَخَلُّفِهِ لِحِفْظِ / الْمَكَانِ وَالْأَهْلِ وَالْمَالِ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ الْأَمِيرُ مِنَ الْخُرُوجِ ، أَوْ مَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْخُرُوجِ أَوْ الْقِتَالِ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَتَيْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾^(٢) . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا اسْتَنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا »^(٣) . وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى الَّذِينَ أَرَادُوا الرُّجُوعَ إِلَى مَنَازِلِهِمْ يَوْمَ الْأَحْزَابِ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾^(٤) . وَلَأنَّهُمْ إِذَا جَاءَ الْعَدُوُّ ، صَارَ الْجِهَادُ عَلَيْهِمْ فَرَضَ غَيْرَ ، فَوَجِبَ عَلَى الْجَمِيعِ ، فَلَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ التَّخَلُّفَ عَنْهُ ، فَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا ، فَإِنَّهُمْ لَا يَخْرُجُونَ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ؛ لِأَنَّ أَمْرَ الْحَرْبِ مُوَكَّلٌ إِلَيْهِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِكَثْرَةِ الْعَدُوِّ

١٢/١٠ و

(١٥) فى ١ : تغليظ .

(١٦) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(١) سقط من : ١ .

(٢) سورة التوبة ٤١ .

(٣) تقدم ترجمته فى صفحة ٧ .

(٤) سورة الأحزاب ١٣ .

وقلتهم ، ومكامن العدو وكيدهم ، فينبغي أن يرجع إلى رأيه ، لأنه أخو ط للمسلمين ؛
إلا أن يتعدّر استيذانه ، لمفاجأة عدوهم لهم ، فلا^(٥) يجب استيذانه ؛ لأن المصلحة
تعيّن في قتالهم ، والخروج إليه ، ليعين الفساد في تركهم ، ولذلك لما أغار الكفار على
لجّاج النبي ﷺ ، فصادفهم سلمة بن الأكوع خارجاً من المدينة ، تبعهم ، فقالتهم ،
من غير إذن ، فمدّحه النبي ﷺ وقال : « خير رجائنا^(٦) سلمة بن الأكوع » .
وأعطاه سهم فارس وراجل^(٧) .

فصل : وسئل أحمد عن الإمام إذا غضب على الرجل ، فقال : اخرج ، عليك أن لا
تصحبني . فنادى بالتغير ، يكون إذنا له ؟ قال لا^(٨) ، إنما قصد^(٩) له وحده ، فلا
يصحبه حتى يأذن له . قال : وإذا تودى بالصلاة والتغير ، فإن^(١٠) كان العدو بالبعد ،
إنما جاءهم طليعة للعدو ، صلوا وتقرأوا إليهم ، وإذا استغاثوا بهم ، وقد ورد العدو ،
أعاثوا ونصروا وصلوا على ظهور دوابهم ويومئون ، والغياث عندى أفضل من صلاة
الجماعة ، والطالب والمطلوب في هذا الموضع يصل على ظهر دابته وهو يسير أفضل إن
شاء الله تعالى ، وإذا سمع التغير ، وقد أقيمت الصلاة ، يصلى ، ويخفف ، ويتم الركوع
١٢/١ ط / والسجود ، ويقرأ بسور قصار . وقد نقر من أصحاب رسول الله ﷺ وهو
جنب - يعنى غيبيل الملائكة حنظلة بن الزاهب^(١١) - قال : ولا يقطع الصلاة إذا كان

(٥) في ١ : ٥ فلم .

(٦) في ١ : ٥ رجائنا .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب غزوة ذي قرد وغيرها ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٣٢/٣ ،
١٤٣٩ - ١٤٤١ . وأبو داود ، في : باب في السرية ترد على أهل المعسكر ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود
٧٣/٢ ، ٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٢/٤ ، ٥٣ .

(٨) في الأصل : ٥ له .

(٩) في الأصل : ٥ قصده .

(١٠) في ١ : ٥ فإذا .

(١١) تقدم تخريجه ، في : ٤٧٠/٣ . ويضاف إليه : وابن أبي شبة ، في : باب فضل حمزة بن عبد المطلب ... ، من
كتاب الفضائل ، وفي : باب هذا ما حفظ أبو بكر في أحد ... ، من كتاب المغازي . المصنف ١٠٧/١٢ ،
٣٩٦/١٤ .

فها ، وإذا جاء التغير والإمام يخطب يوم الجمعة ، لا ترى أن يتفرأ ؟ قال : ولا تنفر الخيل إلا على حقيقة ، ولا تنفر على الغلام إذا أبقي إذا أنفروهم ، فلا يكون هلاك الناس بسبب غلام ، وإذا نادى الإمام : الصلاة جامعة . لأمر يحدث ، فيشاور فيه ، لم يتخلف عنه أحد إلا من عذر .

١٦٣٠ - مسألة : قال : (ولا يدخل مع المسلمين من النساء إلى أرض العدو إلا الطاعة في السن ، لسقي الماء ، ومعالجة الجرحى ، كما فعل النبي ﷺ)
وجملته أنه يكره دخول النساء الشواب أرض العدو ؛ لأنهن لسن من أهل القتال ، وقلما يتتفع بهن فيه ، لاستيلاء الخور والجبن عليهن ، ولا يؤمن ظفر العدو بهن ، فيستحلون ما حرم الله منهن ، وقد روى حشر بن زياد ، عن جدته أم أبيه ، أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة غدير سيدة نسوة ، فبلغ رسول الله ﷺ فبعث إلينا ، فجعنا ، فرأينا منه الغضب ، فقال : « مع من خرجت ؟ » فقلنا : يا رسول الله ، خرجنا نغزل الشعر ، ونعين به في سبيل الله ، ومعنا دواء للجرحى ، وتناول السهام ، ونسقي السويق . فقال : « قمن » . حتى إذا فتح الله غدير ، أسهم لنا ، كما أسهم للرجال ، فقلنا لها : يا جدّة ، ما كان ذلك ؟ قالت : نعم^(١) . قيل للأوزاعي : هل كانوا يغزون معهم بالنساء في الصوائف^(٢) ؟ قال : لا إلا بالجوارى . فإنما المرأة الطاعة في السن ، وهي الكبيرة ، إذا كان فيها نفع ، مثل سقي الماء ، ومعالجة الجرحى ، فلا بأس به ؛ لما روي من الخبر ، وكانت أم سليم ، ونسيبة بنت كعب ، تغزون مع النبي ﷺ ، فاما نسيبة فكانت ثقاتل ، وقطعت يدها يوم اليمامة^(٣) . وقالت الربيع : كنا / تغزو مع النبي ﷺ ، لسقي الماء ، ومعالجة الجرحى^(٤) . وقال أنس : كان رسول الله ﷺ

١٣/١٠

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة والعبد يحذان من الغنمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧١/٥ ، ٣٧١/٦ .

(٢) الصوائف : الغزوات التي تقع في الصيف .

(٣) انظر لخبر أم سليم : حديث أنس الآتي ، ولها مع نسيبة وغيرها : المغازي ، للواقدي ٦٨٥/٢ في غزوة غدير ، وخبر نسيبة في اليمامة : المغازي ٢٦٨/١ ، ٢٦٩ ، والإصابة ١٤٠/٨ .

(٤) حديث الربيع بنت معوذ ، أخرجه البخاري ، في : باب مداواة النساء الجرحى في الغزو ، وباب رد النساء الجرحى =

يَقْرَؤُ بِأَمِّ سَلِيمَ ، وَنِسْوَةَ مَعَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ ، يَنْقِيْنَ الْمَاءَ ، وَيُدَاوِيْنَ الْجَرْحَى . قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(٥) : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخْرِجُ مَعَهُ مَنْ تَقَعَّ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ مِنْ نِسَائِهِ ، وَخَرَجَ بِعَائِشَةَ مَرَّاتٍ . قُلْنَا^(٦) : تِلْكَ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ ، يَأْخُذُهَا لِحَاجَتُهُ إِلَيْهَا ، وَيَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ لِلْأَمِيرِ عِنْدَ حَاجَتِهِ ، وَلَا يُرَخَّصُ لِسَائِرِ الرِّعِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْيُقْضَى إِلَى مَا ذَكَرْنَا .

فصل : يَنْبَغِي لِلْأَمِيرِ أَنْ يَرْفُقَ بِجَيْشِهِ ، وَيَسِيرَ بِهِمْ سِرّاً أَمْتَعَفَهُمْ ، لِأَنَّ^(٧) يَشُقُّ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْجِدِّ فِي السَّيْرِ ، جَازَ لَهُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَدَّ فِي السَّيْرِ جِدّاً شَدِيداً ، حِينَ بَلَغَهُ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي : ﴿ كَيْخَرَجْنَ أَلَا عَزُ مِنْهَا الْأَذَلُّ ﴾^(٨) . لِيَسْتَقِلَّ النَّاسُ عَنِ الْخَوْضِ فِيهِ^(٩) . وَإِنْ [ابْنَ]^(١٠) عُمَرَ جَدَّ فِي السَّيْرِ حِينَ اسْتَنْصَرَ عَلَى صَفِيَّةَ^(١١) أَمْرَاتِهِ^(١٢) . وَلَا يَمِيلُ الْأَمِيرُ مَعَ مُوَافِقِيهِ فِي الْمَذْهَبِ وَالنَّسَبِ عَلَى مُخَالِفِيهِ فِيهِمَا لِأَنَّ يَكْثُرَ قُلُوبُهُمْ ، فَيَخْذِلُونَهُ عِنْدَ حَاجَتِهِ إِلَيْهِمْ . وَيُكْثِرُ الْمَشَاوَرَةَ لِنُزُولِ الرَّأْيِ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾^(١٣) . وَيَتَخَيَّرُ الْمَنَازِلَ لِأَصْحَابِهِ ، وَإِذَا وَجَدَ رَجُلًا رَجُلًا قَدْ أَصِيبَتْ قَرْمُهُ ، وَمَعَ الْآخِرِ فَضْلٌ ، اسْتَحَبَّ لَهُ

= والقفل ، من كتاب الجهاد . وفي : باب هل يداوى الرجل المرأة والمرأة الرجل ؟ من كتاب الطب . صحيح البخارى ٤١/٤ ، ١٥٨/٧ . والنسائي ، فى : السير ، من السنن الكبرى . انظر : تحفة الأشراف ٣٠٢/١١ .

(٥) فى : باب ما جاء فى خروج النساء فى الحرب ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٧٠/٧ .
كما أخرجه مسلم ، فى : باب غزوة النساء مع الرجال ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٤٤٣/٣ . وأبو داود ، فى : باب فى النساء يفرن ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ١٧/٢ .

(٦) فى ٤ : قيل .

(٧) فى ١ : ليس .

(٨) سورة المنافقون ٨ .

(٩) أخرجه الترمذى ، فى : باب ومن سورة المنافقين ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٩٩/١٢ - ٢٠٦ . ولم يذكر الترمذى اشتداد الرسول ﷺ فى السير ، وذكره الواقدي ، فى المغازى ٤١٨/٢ .

(١٠) تكلمة من مصادر التخرىج .

(١١) هى ابنة أبى عبيد .

(١٢) أخرجه البخارى ، فى : باب يصل المغرب ثلاثاً ، من كتاب التقصير . صحيح البخارى ٥٥/٢ . وأبو داود ، فى : باب الجمع بين الصلاتين ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٧٥/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥١/٢ .

(١٣) سورة آل عمران ١٥٩ .

حَفْلُهُ ، وَلَمْ يَجِبْ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَإِنْ خَافَ تَلَفَّهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ عَلَيْهِ بَذْلُ فَضْلِ مَرْكُوبِهِ ؛ لِئَحْيَى بِهِ صَاحِبَهُ ، كَمَا يَلْزُمُهُ بَذْلُ فَضْلِ طَعَامِهِ لِلْمُضْطَرِّ إِلَيْهِ ، وَتَحْلِيصُهُ مِنْ غَدُوِّهِ .

فصل : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الرَّجُلَيْنِ يَشْتَرِيَانِ الْفَرَسَ بَيْنَهُمَا ، يَغْزَوَانِ عَلَيْهِ ، يَرْكَبُ هَذَا عُقْبَةً وَهَذَا عُقْبَةً : مَا سَمِعْتُ فِيهِ بَشْيَءَ ، وَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ . قِيلَ لَهُ : أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ يَغْتَزِلُ الرَّجُلُ فِي الطَّعَامِ أَوْ يُرَافِقُ ؟ قَالَ : يُرَافِقُ ، هَذَا أَرْفَقُ ، يَتَعَاوَنُونَ ، وَإِذَا كُنْتُ وَحْدَكَ لَمْ يُمَكِّنْكَ الطَّبِيخُ وَلَا غَيْرُهُ ، وَلَا بَأْسَ بِالنَّهْدِ ، قَدْ تَنَاهَدَ الصَّالِحُونَ ، وَكَانَ الْحَسَنُ إِذَا سَافَرَ أَلْقَى مَعَهُمْ ، وَيَزِيدُ أَيْضًا بَعْدَ مَا يُلْقَى . وَمَعْنَى النَّهْدِ ، / أَنْ يُخْرِجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الرِّقَّةِ شَيْئًا مِنَ التَّفَقَّةِ ، يَدْفَعُونَهُ إِلَى رَجُلٍ يَنْفِقُ عَلَيْهِمْ مِنْهُ ، وَيَأْكُلُونَ جَمِيعًا ، وَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَدْفَعُ إِلَى وَكِلَيْهِمْ مِثْلَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَأْتِي سِرًّا بِمِثْلِ ذَلِكَ ، يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : مَا أَرَى أَنْ يَغْزَوْا مَعَهُ مُصْحَفٌ . يَعْنِي لَا يَدْخُلُ بِهِ أَرْضَ الْعَدُوِّ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرِيُّ (١) .

١٦٣١ - مسألة ؛ قَالَ : (وَإِذَا غَزَا الْأَمِيرُ بِالنَّاسِ ، لَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَلَّفَ ، وَلَا يَخْطُبَ ، وَلَا يُارِزَ عَلَيْهِ ، وَلَا يُخْرِجَ مِنَ الْعَسْكَرِ ، وَلَا يُخْدِتَ حَدَّثًا ، إِلَّا بِإِذْنِهِ)

يَعْنِي لَا يُخْرِجُ مِنَ الْعَسْكَرِ لَتَعَلُّفٍ ، وَهُوَ تَخْصِيلُ الْعَلْفِ لِلدُّوَابِّ ، وَلَا لِاخْتِطَابٍ (١) ، وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾ (٢) . وَلِأَنَّ الْأَمِيرَ

(١٤) تقدم تخرجه في : ٢٠٤/١ .

(١) في ١ م ، : الاحتطاب .

(٢) سورة النور ٦٢ .

أَعْرِفُ بِحَالِ النَّاسِ ، وَحَالِ الْعَدُوِّ ، وَمَكَامِنِهِمْ ، وَمَوَاضِعِهِمْ ، وَقُرْبِهِمْ وَبَعِيدِهِمْ . فَإِذَا خَرَجَ خَارِجَ بَعْضِ إِذْنِهِ ، لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يُصَادَفَ كَيْمِيًّا لِلْعَدُوِّ ، فَيَأْخُذُوهُ ، أَوْ طَلِيعَةً لَهُمْ ، أَوْ يَرْحَلَ الْأَمِيرُ بِالْمُسْلِمِينَ وَيَتْرَكُهُ فِيهِلِكَ . وَإِذَا كَانَ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ، لَمْ يَأْذَنْ لَهُمْ إِلَّا إِلَى مَكَانٍ آمِنٍ ، وَرُبَّمَا يَتَّبِعُ مَعَهُمْ مِنَ الْجَيْشِ مَنْ يَحْرُسُهُمْ وَيُطْلِعُ لَهُمْ . وَأَمَّا الْمُبَارَزَةُ ، فَتَجُوزُ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا الْحَسَنَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهَا ، وَكَرِهَهَا . وَلَنَا ، أَنَّ حَمْرَةَ وَعَلِيًّا وَغَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ ، بِإِذْنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَبَارَزَ عَلَى عَمْرٍو ابْنُ عُبَيْدٍ وَدُوْدٌ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ فَقَتَلَهُ ^(١) . وَبَارَزَ مَرْحَبًا يَوْمَ حُتَيْنٍ . وَقِيلَ : بَارَزَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ . وَبَارَزَهُ قَبْلَ ذَلِكَ عَامِرُ بْنُ الْأَكْوَعِ فَاسْتَشْهِدَ ^(٢) . وَبَارَزَ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ مَرْزُبَانَ الرَّازِيَّ ^(٣) فَقَتَلَهُ ، وَأَخَذَ سَلْبَهُ ، فَبَلَغَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا ^(٤) . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : قَتَلْتُ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُبَارَزَةً ، سِوَى مَنْ شَارَكْتُ فِيهِ ^(٥) . / وَبَارَزَ شُبْرُ بْنُ عُلْقَمَةَ أَسْوَارًا ^(٦) فَقَتَلَهُ ، فَبَلَغَ سَلْبُهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا ، فَقَتَلَهُ إِيَّاهُ سَعْدٌ ^(٧) . وَلَمْ يَزَلْ

١٤/١٠

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب ﴿ هَذَا خَصْمَانِ اخْتَصِمَا فِي رِبِّهِ ﴾ ، من سورة الحج ، من كتاب التفسير ، وفي : باب قتل أبي جهل ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٩٥/٥ ، ٩٦ ، ١٢٤/٦ . ومسلم ، في : باب في قوله تعالى ﴿ هَذَا خَصْمَانِ اخْتَصِمَا فِي رِبِّهِ ﴾ ، ومن كتاب التفسير . صحيح مسلم ٢٣٢٣/٤ . وابن ماجه ، في : باب المبارزة والسلب ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٦/٢ .

(٤) انظر : المغازي ، للواقدي ٤٧٠/٢ ، ٤٧١ .

(٥) انظر : السيرة ، لابن هشام ٣٣٢/٣ - ٣٣٤ .

(٦) الرزاة : الأجمة . والمرزيان : رئيس القوم من المعجم .

(٧) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في تخميس السلب ، من كتاب قسم الفداء والغنيمة . السنن الكبرى ٣١٠/٦ ، ٣١١ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما يغمس في النفل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٣/٢ ، ٢٦٤ . وعبد الرزاق ، في : باب السلب والمبارزة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٣٣/٥ . وابن أبي شبة ، في : باب من جعل السلب للقاتل ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٧١/١٢ ، ٣٧٢ .

(٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب السلب والمبارزة من كتاب الجهاد . المصنف ٢٣٣/٥ ، ٢٣٤ . وفيه : « مائة » مكان : « تسعة وتسعين » .

(٩) الأسوار : قائد الفرس .

(١٠) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في تخميس السلب ، من كتاب قسم الفداء والغنيمة . السنن الكبرى ٣١١/٦ . وسعيد بن منصور ، في : باب النفل في الغزو والجهاد ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٥٨/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب السلب والمبارزة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٣٥/٥ ، ٢٣٦ . وابن أبي شبة ، في : باب من جعل السلب للقاتل ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٧٠/١٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ .

أصحاب النبي ﷺ يبارزون في عصر النبي ﷺ ويعدّه ، ولم يتكره منكر ، فكان ذلك إجماعاً ، وكان أبو ذرّ يُقسم أن قوله تعالى : ﴿ هَٰذَانِ خَصِمَانِ اِتَّخَصَمُوا فِي رَيْبِهِمْ ﴾ (١١) . نزلت في الذين تبارزوا يوم بدر ، وهم حمزة وعليّ وثيبة ، بارزوا عتبة وشيبة والوليد بن عتبة (١٢) ، وقال أبو قتادة : بارزت رجلاً يوم حنين ، فقتلته (١٣) . إذا ثبت هذا ، فإنه ينبغي أن يستأذن الأمير في المبارزة إذا أمكن . وبه قال الثوري ، وإسحاق ، ورخص فيها مالك ، والشافعي ، وابن المنذر ؛ لخير أبي قتادة ، فإنه لم يعلم أنه استأذن النبي ﷺ ، وكذلك أكثر من حكينا عنهم المبارزة ، لم يعلم منهم استئذان . ولنا ، أن الإمام أعلم بفرائضه وفرائض العدو (١٤) ، ومتى برز الإنسان إلى من لا يطيقه ، كان معرضاً نفسه للهلاك ، فيكسر قلوب المسلمين ، فينبغي أن يؤخّر ذلك إلى الإمام ، ليختار للمبارزة من يرضاه لها ، فيكون أقرب إلى الظفر ، وجبر قلوب المسلمين ، وكسر قلوب المشركين . فإن قيل : فقد أبختم له أن ينغمس في الكفار ، وهو سبب لقتله . قلنا : إذا كان مبارزاً تعلق قلوب الجيش به ، وارتقبوا ظفّره ، فإن ظفّر جبر قلوبهم ، وسرهم ، وكسر قلوب الكفار ، وإن قتل كان بالعكس ، والمنغمس يطلب الشهادة ، لا يترقب منه ظفّر ولا مقاومة ، فافترقا . وأما مبارزة أبي قتادة فغير لازمة ، فإنها كانت بعد التحام الحرب ، رأى رجلاً يريد أن يقتل مسلماً ، فضربه أبو قتادة ، فالتفت إلى أبي قتادة ، فضمه ضمة كاد يقتله . وليس هذا هو المبارزة المختلف فيها ، بل المختلف فيها أن يبرز رجل بين الصّفين قبل التحام الحرب ، يدعوا إلى المبارزة ، فهذا هو الذي يعتبر له إذن الإمام ، لأن عين الطائفتين تمتد إليهما ، وقلوب الفريقين تتعلّق بهما ، وإيهما غلب سر أصحابه ، وكسر قلوب أعدائه ، بخلاف غيره .

(١١) سورة الحج ١٩ .

(١٢) انظر حاشية ٣ السابقة .

(١٣) حديث أبي قتادة يأتي بهما ، في المسألة رقم ١٦٣٩ . وتأني ترجمه هناك . وهو بهذا اللفظ عند عبد الرزاق ،

في باب السلب والمبارزة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٣٦/٥ .

(١٤) في ١ : عدوه .

١٤/١٠ ط إذا ثَبَتَ هذا ، فالمُبَارَزَةُ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْصَامٍ ؛ مُسْتَحَبَّةٌ ، وَمُبَاحَةٌ ، وَمَكْرُوهَةٌ ، أَمَّا
وَالْمُبَاحُ ؛ أَنْ يَتَدَيَّءَ الرَّجُلُ الشُّجَاعُ بِطَلِبِهَا ، فَيُبَاحُ وَلَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ
إِلَيْهَا ، وَلَا يَأْمَنُ أَنْ يُقْلَبَ ، فَيَكْسِرَ قُلُوبَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ شَجَاعًا وَاتِّقًا مِنْ
نَفْسِهِ ، أُبِيحَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ بِحُكْمِ الظَّاهِرِ غَالِبٌ ، وَالْمَكْرُوهُ أَنْ يَبْرُزَ الضَّعِيفُ الْمُتَّعِ (١٥) ،
الَّذِي لَا يَتَّقِي مِنْ نَفْسِهِ ، فَتُكْرَهُ لَهُ الْمُبَارَزَةُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كَسْرِ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ بِقَتْلِهِ (١٦)
ظَاهِرًا .

فصل : إذا خَرَجَ كَافِرٌ يَطْلُبُ الْبِرَارَ ، جَازَ رَثْمُهُ وَقَتْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُشْرِكٌ لَا عَهْدَ لَهُ ، وَلَا
أَمَانَ لَهُ ، فَأُبِيحَ قَتْلُهُ كَثِيرُهُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ جَانِبَهُ بَيْنَهُمْ (١٧) أَنْ مَنْ خَرَجَ يَطْلُبُ
الْمُبَارَزَةَ لَا يُعْرَضُ لَهُ ، فَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى الشَّرْطِ . وَإِذَا خَرَجَ إِلَيْهِ أَحَدٌ يَارِزُهُ بِشَرْطٍ أَنْ
لَا يُعَيِّنَهُ عَلَيْهِ سِوَاهُ ، وَجِبَ الْوَفَاءُ بِشَرْطِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ ، فَإِنْ ائْتَمَزَ
الْمُسْلِمُ تَارِكًا لِلْقِتَالِ ، أَوْ مُتَخَنًا بِمِرَاحَتِهِ ، جَازَ لِكُلِّ أَحَدٍ قِتَالُهُ (١٨) ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا صَارَ
إِلَى هَذِهِ الْحَالِ ، فَقَدْ انْقَضَى قِتَالُهُ ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ شَرْطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَقَاتِلَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى
صَفِّهِ وَتَوَى بِهِ الشَّرْطِ ، إِلَّا أَنْ يَتْرَكَ قِتَالَهُ ، أَوْ يُتَخَنَهُ (١٩) بِالْجِرَاحِ ، فَيَتَّبَعَهُ لِيَقْتُلَهُ ، أَوْ
يُجِيزَ عَلَيْهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَحُولُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، فَإِنْ قَاتَلَهُمْ قَاتَلُوهُ ؛ لِأَنَّهُ (٢٠) إِذَا مَتَّعَهُمْ إِثْقَادَهُ
فَقَدْ نَقَضَ أَمَانَهُ . وَإِنْ أَعَانَ الْكُفَّارُ صَاحِبَهُمْ ، فَعَلِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُعِينُوا صَاحِبَهُمْ أَيْضًا ،
وَيَقَاتِلُوا مَنْ أَعَانَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَقَاتِلُونَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَنْعٍ مِنْ جِهَتِهِ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ
اسْتَمْتَحَدَهُمْ ، أَوْ عَلِمَ مِنْهُ الرِّضَا بِفَعْلِهِمْ ، صَارَ نَاقِضًا لِأَمَانِهِ ، وَجَازَ لَهُمْ قَتْلُهُ . وَذَكَرَ
الْأَوْزَاعِيُّ ، أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ مُعَاوَنَةُ صَاحِبِهِمْ ، وَإِنْ أَتَّخَنَ بِالْجِرَاحِ . قِيلَ لَهُ :

(١٥) الشئ : القوة .

(١٦) ق : م : لقتله .

(١٧) سقط من : الأصل .

(١٨) ق : م : قتله .

(١٩) ق : أ ، م : يتخنه .

(٢٠) ق : الأصل : لا يسم .

فخاف المسلمون على صاحبهم ؟ قال : وإن ؛ لأنَّ المُبارزة إنما تكون هكذا ، ولكن لو حَجَزُوا بينهما ، وتخلَّوَا سبيلَ العِلج . قال : فإن أعان العدوُّ صاحبهم ، فلا بأس أن يُعين المسلمون صاحبهم . ولنا ، أن حمزة وعليًا أعانا عُبيدة بن الحارث على قتل شيبة بن ربيعة ، حين أئخِزَّ عُبيدة .

١٠/١٥١ : / فصل : وتجوَّزُ الخُدعةُ في الحرب ، للمُبارزِ ، وغيره ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال : « الْحَرْبُ خُدْعَةٌ »^(٢١) . وهو حديث حسن صحيح . وروى أن عمرو ابن عبد ودَّ بارزَ عليًّا كرم الله وجهه ، فلما أقْبَرَ عليه ، قال عليُّ^(٢٢) : ما برزت لأقاتل اثنين . فالتفت عمرو ، فوثبَ عليه فضربه ، فقال عمرو : خدعتني . فقال عليُّ : الحربُ خُدعةٌ .

فصل : قال أحمد : إذا غَزَوْا في البحر ، فأرادَ رجلٌ أن يقيمَ بالسَّاحِل ، يستأذِنُ الرَّأْيَ^(٢٣) الذي هو على جميع المراكِبِ ، ولا يُجْزئُه أن يستأذِنَ الرَّأْيَ الذي في مركبِهِ . ١٦٣٢ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا يَسْتَعِينُ بِهِ فِي غَزَائِهِ ، فَمَا فَضَّلَ فَهُوَ لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُعْطَ لِعَزَاةٍ بَعَيْنِهَا ، رَدَّ مَا فَضَّلَ فِي الْعَزْوِ)

وجُمِلَتْهُ أَنْ مَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي الْعَزْوِ ، لَمْ يَحِلَّ ؛ إِمَّا أَنْ يُعْطَى لِعَزْوَةٍ بَعَيْنِهَا ، أَوْ فِي الْعَزْوِ مُطْلَقًا ، فَإِنْ أُعْطِيَ لِعَزْوَةٍ بَعَيْنِهَا ، فَمَا فَضَّلَ بَعْدَ الْعَزْوِ فَهُوَ لَهُ . هذا قَوْلُ عَطَاء ، ومُجَاهِد ، وسعيد بن المُسيَّب . وكان ابنُ عمرَ إذا أُعْطِيَ شَيْئًا فِي

(٢١) أخرجه البخاري ، في : باب الحرب بخدعة ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٧٧/٤ ، ٧٨ . ومسلم ، في : باب جواز الخداع في الحرب ، من كتاب الجهاد والسر . صحيح مسلم ١٣٦١/٣ ، ١٣٦٢ . وأبو داود ، في : باب المكر في الحرب ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤١/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في الكذب والخدعة في الحرب ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ١٧١/٧ . وابن ماجه ، في : باب الخدعة في الحرب ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٥/٢ ، ٩٤٦ . وإلشام أحمد ، في : المسند ٩٠/١ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ٣١٢/٢ ، ٣١٤ ، ٢٢٤/٣ ، ٢٩٧ ، ٣٠٨ ، ٣٨٧/٦ ، ٤٥٩ .

(٢٢) سقط من : تم .

(٢٣) في م : في الأولى ٤ .

الغزو يقول لصاحبه : إذا بَلَغْتَ وادى القَرَى ^(١) فَشَأْنُكَ بِهِ . ولأنَّه أعطاهُ على سبيلِ
المُعَاوَنَةِ وَالتَّفَقُّعِ ، لا على سبيلِ الإِجَارَةِ ، فكان الفاضِلُ لَهُ ، كما لو وصَّى أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ
فَلَانٌ حُجَّةً بِالْأَيْفِ . وإنَّ أعطاهُ شيئا لِيُتَفَقَّعَ في سبيلِ الله ، أو في الغزو مطلقاً ، ففَضَّلَ مِنْهُ
فَضْلٌ ، أُنْفَقَ في غَزَاةٍ أُخْرَى ؛ لَأَنَّهُ أعطاهُ الجَمِيعَ لِيُتَفَقَّعَ في جِهَةِ قُرْبَى ، فَلَزِمَهُ إِثْقَا
الجَمِيعِ فِيهَا ، كما لو وصَّى أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ بِالْأَيْفِ .

فصل : ومن أُعْطِيَ شيئا لِيُسْتَعِينَ ^(٢) بِهِ فِي الغزو ، فقال أَحْمَدُ : لا يَتْرُكُ لِأَهْلِهِ مِنْهُ
شيئا ؛ لَأَنَّهُ ليس يَمْلِكُهُ ، إِلَّا أَنْ يَصِيرَ إِلَى رَأْسِ مَغْرَاهُ ، فيكونُ كَهَيْفَةِ مَالِهِ ، فَيَبْتَغِ إِلَى
عِيَالِهِ مِنْهُ ، ولا يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ الْخُرُوجِ ، لئَلَّا يَتَخَلَّفَ عَنِ الغزو ، فلا يكونُ مُسْتَحِقًّا لما
أُنْفَقَ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ سِلَاحًا ، أو آلةَ الغزو . فَإِنْ قَصَدَ /إِعْطَاةَ لِمَنْ يَغْزُو بِهِ ، فقال
أَحْمَدُ : لا يَتَّخِذُ مِنْهُ ^(٣) سَفَرَةً فِيهَا طَعَامٌ ، فَيُطْعِمَ مِنْهَا أَحَدًا ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَهَا لِيُتَفَقَّعَ فِي
جِهَةِ مَخْصُوصَةٍ ، وهى الجِهَادُ .

١٦٣٣ - مسألة : قال : (وَإِذَا حُمِلَ الرَّجُلُ عَلَى ذَاتِهِ ، فَإِذَا رَجَعَ مِنَ الغزو
فَهِيَ لَهُ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ : هِيَ حَيْسٌ . فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ إِلَّا أَنْ تُصِيرَ فِي حَالٍ لَا تُصْلَحُ
فِيهِ ^(١) لِلغزو ، فُبَاعَ ، وَتُجْعَلَ فِي حَيْسٍ أُخَرَ ، وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ إِذَا ضَاقَ بِأَهْلِهِ ،
أَوْ ^(٢) كَانَ فِي مَكَانٍ لَا يَنْتَفَعُ بِهِ ، جَازَ أَنْ يُبَاعَ ، وَيُجْعَلَ فِي مَكَانٍ يَنْتَفَعُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ
الْأَضْحِيَّةُ إِذَا أَبْدَلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا)

قوله : حُمِلَ الرَّجُلُ عَلَى ذَاتِهِ . يَعْنِي أُعْطِيَهَا لِيُغْزَوْ عَلَيْهِ ، فَإِذَا غَزَا عَلَيْهَا مَلَكَهَا كما
يَمْلِكُ التَّفَقُّعُ الْمُدْفُوعُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَارِيَّةً ، فتكونُ لصاحبِها ، أو حَيْسًا فتكونُ

(١) وادى القَرَى : بين المدينة والشام ، من أعمال المدينة ، كثير القرى . معجم البلدان ٤ / ٨٧٨ .

(٢) في ١ : يستعين .

(٣) في ١ : منها .

(١) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢) في م : إذا .

حبيساً بحالِهِ . قال عمرُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأُضَاعَهُ صَاحِبُهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ ، ^(٣) وَطَلَنْتُ أَنَّهُ ^(٤) بِأَيْمِهِ بَرُخْصَرٌ ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا تَشْتَرِهِ ، وَلَا تُعْذِ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ يَذَرُهُمْ ، فَإِنَّ الْعَالِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يُعْوذُ فِي قَيْتِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) . وهذا يدلُّ على أَنَّهُ مَلَكُهُ ، لَوْلَا ذَلِكَ مَا بَاعَهُ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَلَكُهُ بَعْدَ الْغَزْوِ ، لِأَنَّهُ أَقَامَهُ لِلْبَيْعِ بِالْمَدِينَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِيَأْخُذْهُ مِنْ عَمَرٍ ، ثُمَّ يُقِيمَهُ لِلْبَيْعِ فِي الْحَالِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَقَامَهُ لِلْبَيْعِ بَعْدَ غَزْوِهِ عَلَيْهِ . وَذَكَرَ أَحْمَدُ نَحْوًا مِنْ هَذَا الْكَلَامِ . وَسُئِلَ : مَتَى يَطِيبُ لَهُ الْفَرَسُ ؟ قَالَ : إِذَا غَزَا عَلَيْهِ . قِيلَ لَهُ : فَإِنَّ الْعَدُوَّ جَاءَ نَافَخَ رَجَ عَلَى هَذَا الْفَرَسِ فِي الطَّلَبِ إِلَى خَمْسَةِ فَراسِخَ ، ثُمَّ رَجَعَ . قَالَ : لَا ، حَتَّى يَكُونَ غَزْوٌ ^(٦) . قِيلَ لَهُ : فَحَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ : إِذَا بَلَغَتْ وَادِي الْقُرَى ، فَشَأْنُكَ بِهِ ، قَالَ : ابْنُ عَمَرَ كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي مَالِهِ ، وَرَأَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ إِذَا غَزَا عَلَيْهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسَالِمٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَنَحْوُهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : وَلَمْ ^(٧) أَعْلَمْ أَحَدًا / يَقُولُ : إِنَّ لَهُ ^(٨) بَيْعَهُ فِي مَكَانِهِ . وَكَانَ مَالِكٌ لَا يَرَى أَنَّ يَنْتَفِعَ بِثَمَنِهِ فِي غَيْرِ سَبِيلِ اللَّهِ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ لَهُ : شَأْنُكَ بِهِ مَا أَرَدْتُ . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَمَرَ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ مَالِكٌ ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ : هِيَ حَبِيسٌ . فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا ، وَقَدْ سَبَقَ شَرْحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ الْهَوَافِ ^(٩) ، وَيَأْتِي شَرْحُ حُكْمِ الْأَضْحِيَّةِ فِي بَابِهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فصل : قال أحمد : لَا يَرْكَبُ دَوَابَّ السَّبِيلِ فِي حَاجَةٍ ، وَيَرْكَبُهَا وَيَسْتَعْمِلُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَا يَرْكَبُ فِي الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يَرْكَبُهَا وَيَغْلِفَهَا ، وَأَكْرَهُ سِيْبَاقَ الرَّمْلِ ^(١) عَلَى الْفَرَسِ الْحَبِيسِ ، وَسَهْمُ الْفَرَسِ الْحَبِيسِ لِمَنْ غَزَا عَلَيْهِ ، وَلَا يَبِاعُ الْفَرَسُ

(٣-٣) م : م : « وَطَلَنْتُهُ » .

(٤) تقدم تخريجه في : ١٠٣/٤ .

(٥) في الأصل : « غَزَا » . وفي م : « غَزَا » .

(٦) م : م : « وَلَا » .

(٧) سقط من : الأصل ، م .

(٨) تقدم في : ٢٢١/٨ .

(٩) الرمل : جمع الرمكة ، بالتحريك ، وهي الفرس أو البرذونة تتخذ للنسل .

الحَيِّسُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ ، إِذَا عَطِبَ يَصِيرُ لِلطَّخَنِ ، وَيَصِيرُ ثَمَنُهُ فِي مِثْلِهِ ، أَوْ يَنْفَقُ ثَمَنُهُ عَلَى الدُّوَابِّ الْحَيِّسِ . وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ فَرَسًا لِيَحْمِلَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُسْتَحَبُّ شِرَاؤُهَا مِنْ غَيْرِ الثَّقَرِ ؛ لِيَكُونَ ثَوْبَةً عَلَى أَهْلِ الثُّغْرِ فِي الْجَلَبِ .

١٦٣٤ - مسألة ، قال : (وَإِذَا سَبَى الْإِمَامُ فَهُوَ مُخَيَّرٌ ، إِنْ رَأَى قَتْلَهُمْ ، وَإِنْ رَأَى مِنْ عَلَيْهِمْ وَأَطْلَقَهُمْ بِلَا عَوْضٍ ، وَإِنْ رَأَى أَطْلَقَهُمْ عَلَى مَالٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ رَأَى فَادَى بِهِمْ ، وَإِنْ رَأَى اسْتَرْقَاهُمْ ، أَيْ ذَلِكَ رَأَى فِيهِ نِكَايَةً لِلْعَدُوِّ ، وَحَطًّا لِلْمُسْلِمِينَ ، فَعَلَّ)

وجملته أن من أسير من أهل الحرب على ثلاثة أضرب ؛ أحدها ، النساء والصبيان ، فلا يجوز قتلهم ، ويصيرون رقيقاً للمسلمين بنفس السبي ، لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء والولدان . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وكان عليه الصلاة والسلام يسترقهم إذا سباهم . الثاني ، الرجال من أهل الكتاب والمجوس الذين يقرؤون بالجزية ، فينخير ^(٢) الإمام فيهم بين أربعة أشياء ؛ القتل ، والمن بغير عوض ، والمفاداة بهم ، واسترقاقهم . الثالث ، الرجال من عبدة الأوثان وغيرهم ممن لا يقر بالجزية ، فينخير الإمام فيهم بين ثلاثة أشياء ؛ القتل ، أو المن ، والمفاداة ، ولا يجوز استرقاقهم . وعن أحمد ، جواز ١٦/١ ظ استرقاقهم . وهو مذهب الشافعي . وما ذكرنا في أهل الكتاب قال / الأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور . وعن مالك كمنهنا . وعنه لا يجوز المن بغير عوض ؛ لأنه لا

(١) أخرجه البخاري ، في : باب قتل الصبيان في الحرب ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٧٤/٤ . ومسلم ، في : باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٦٤/٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٩/٢ . وابن ماجه ، في : باب الغارة واليات وقتل النساء والصبيان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٧/٢ . والدارمي ، في : باب النهي عن قتل النساء والصبيان ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٣/٢ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن قتل النساء والولدان ... ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٤٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢/٢ ، ٢٣ ، ٧٦ ، ٩١ ، ١١٥ ، ١٠٠ .

(٢) في الأصل ، م : « فيخير » .

مَصْلَحَةً فِيهِ^(٣)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ فِعْلُ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ. وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، كَرَاهَةَ قَتْلِ الْأَسْرَى. وَقَالُوا: لَوْ مَنْ عَلَيْهِ أَوْ فَادَاهُ كَمَا صُنِعَ بِأَسَارَى بَدْرِ. وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَشُدُّوا أَلْوَانَكُمَا فَإِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾^(٤). فَخَيْرٌ بَعْدَ الْأَسْرَى بَيْنَ هَذَيْنِ لَا غَيْرُ. وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ شَاءَ ضَرَبَ أَغْنَاقَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَرْقَهُمْ، لَا غَيْرُ، وَلَا يَجُوزُ مَنْ وَلَا فِدَاءٌ؛ لِأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَأَقْضُوا أَلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٥). بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَأِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾. وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعِيَاضُ بْنُ عَقْبَةَ، يَقْتُلَانِ الْأَسَارَى. وَلَنَا، عَلَى جَوَازِ الْمَنْ وَالْفِدَاءِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾. وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنَّ عَلَى ثُمَامَةَ بْنِ أُنَالٍ^(٦)، وَأَبَى عَزَّةَ الشَّاعِرِ^(٧)، وَأَبَى الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ^(٨)، وَقَالَ فِي أُسَارَى بَدْرِ: «لَوْ كَانَ مُطْعِمُ بَنِي عَدِيٍّ حَيًّا، ثُمَّ سَأَلَنِي فِي هَوْلَاءِ النَّتَنِ، لَأَطْلَقْتُهُمْ لَهُ»^(٩). وَفَادَى أُسَارَى بَدْرِ، وَكَانُوا

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) سورة محمد ٤.

(٥) سورة التوبة ٥.

(٦) أخرجه حديث ثُمَامَةَ، البخاري، في: باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد، وباب دخول المشرك المسجد، من كتاب الصلاة، وفي: باب وفد بني حنيفة وحديث ثُمَامَةَ بْنِ أُنَالٍ، من كتاب المغازي، صحيح البخاري ١٢٥/١، ١٢٧، ٢١٤/٥، ٢١٥. ومسلم، في: باب ربط الأسير وحسنه وجواز المن عليه، من كتاب الجهاد والسير. صحيح مسلم ١٨٦/٣. وأبو داود، في: باب في الأسير يوثق، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٥٢/٢. والنسائي مختصراً، في: باب تقديم غسل الكافر إذا أراد أن يسلم، من كتاب الطهارة. وفي: باب ربط الأسير بسارية المسجد، من كتاب الصلاة. المجتبى ٩١/١، ٩٢، ٣٦/٢. والبيهقي، في: باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم، من كتاب السير. السنن الكبرى ٦٥/٩، ٦٦.

(٧) سيأتي في الصفحة التالية أنه قتله يوم أحد، وأخرجه البيهقي، في: الباب السابق. السنن الكبرى ٦٥/٩. وذكر الواقدي قصته، في: المغازي ١١٠/١، ١١١، ١٤٢، ٢٠١، ٣٠٨، ٣٠٩.

(٨) أخرجه أبو داود، في: باب في فداء الأسير بالمال، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٥٦/٢، ٥٧.

(٩) أخرجه البخاري، في: باب ما مَنَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْأَسَارَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْتَسِمَ، من كتاب فرضي الخمس. صحيح البخاري ١١١/٤. وأبو داود، في: باب في المن على الأسير بغير فداء، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٥٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٨٠/٤. وعبد الرزاق، في: باب قتل أهل الشرك صبراً وفداء الأسرى، من كتاب الجهاد. المصنف ٢٠٩/٢. والبيهقي، في: باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم، من كتاب السير. السنن الكبرى ٦٧/٩.

ثلاثة وسبعين رجلاً ، كل رجل منهم بأربع مائة^(١٠) ، وفادى يوم بدر رجلاً برجلين^(١١) ، وصاحب العضباء برجلين^(١٢) . وأما القتل ؛ فلأن^(١٣) النبي ﷺ قتل رجال بنى قريظة ، وهم بين الستمائة والسبع مائة^(١٤) ، وقتل يوم بدر النضر بن الحارث ، وعقبة بن أبي معيط ، صبراً^(١٥) ، وقتل أبا عزة يوم أحد . وهذه قصص عمت واشتهرت ، وفعلها النبي ﷺ مرات ، وهو دليل على جوازها . ولأن كل حصيلة من هذه الخصال قد تكون أصلح في بعض الأسرى ، فإن منهم من له قوة ونكاية في المسلمين ، ويقاؤه ضرر

(١٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في المن على الأسير بفداء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٦/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب قتل أهل الشرك صبراً وفداء الأسرى ، وباب من أسر النبي ﷺ ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٦/٥ ، ٣٥٢ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الفداء من رآه وفعله ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤١٦/١٢ . وأبو عبيد ، في : باب فتح الأرض عنوة ... ، من كتاب فتوح الأراضين صلحا . الأموال ١٢١ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٨/٩ .

(١١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب قتل أهل الشرك صبراً وفداء الأسرى ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الفداء من رآه في الجهاد ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤١٦/١٢ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٧/٩ .

(١٢) يأتي حديثه في المسألة نفسها ، في الفصل التالي .

(١٣) في ١ : فإن .

(١٤) ذكر هذا الواقدي ، في : المغازي ٥١٨/٢ .

وحديث قتل رجال بني قريظة ، أخرجه البخاري ، في : باب إذا نزل العدو على حكم رجل ، من كتاب الجهاد . وفي : باب مناقب سعد بن معاذ ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفي : باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قول النبي ﷺ : « قوموا إلى سيدكم » . من كتاب الاستئذان . صحيح البخاري ٨١/٤ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٤٣ ، ٧٢/٨ . ومسلم ، في : باب جواز قتال من نقض العهد ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٣٨٨/٣ ، ١٣٨٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في النزول على الحكم ، من أبواب السير . عارضة الأحاديث ٧٨/٧ ، ٧٩ . والدارمي ، في : باب نزول أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ ، من كتاب السير . سنن الدارمي . وإلشام أحمد ، في : المسند ٢٢/٣ ، ٧١ ، ٣٥٠ ، ١٤٢/٦ .

(١٥) أخرجه حديث قتل النضر وعقبة ، ابن أبي شيبة ، في : باب غزوة بدر الكبرى ، من كتاب المغازي . المصنف ٣٧٢/١٤ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٤/٩ ، ٦٥ . وأخرج حديث قتل عقبة أبو داود ، في : باب في قتل الأسير صبراً ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٥/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب في قتل أهل الشرك صبراً وفداء الأسرى ، وباب من أسر النبي ﷺ من أهل بدر ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٥/٥ ، ٢٠٦ ، ٣٥٢ .

عليهم ، فَقَتْلُهُ أَصْلَحُ ، ومنهم الضَّعِيفُ الذي له مَالٌ كَثِيرٌ ، فَقَدَاؤُهُ أَصْلَحُ ، ومنهم حَسَنُ
الرَّأْيِ فِي الْمُسْلِمِينَ ، يُرَجَى إِسْلَامُهُ بِالرَّأْيِ عَلَيْهِ ، أَوْ مَعُونَتُهُ لِلْمُسْلِمِينَ بِتَخْلِيصِهِ / ١٧/١٠
أَسْرَاهُمْ ، وَالذَّفْعُ عَنْهُمْ ، فَالْمَنْ عَلَيْهِ أَصْلَحُ ، ومنهم مَنْ يَنْتَفِعُ بِخِدْمَتِهِ ، وَيُؤْمِنُ شَرُّهُ ،
فَاسْتِزْقَافُهُ أَصْلَحُ ، كَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ، وَالْإِمَامِ أَعْلَمُ بِالْمَصْلَحَةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَوَّضَ
ذَلِكَ إِلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ عَامٌّ لَا يَنْسَخُهُ الْخَاصُّ ، بَلْ يُنَزَّلُ عَلَى
مَا عَدَا الْمَخْصُوصَ ، وَهَذَا لَمْ يُحَرِّمُوا اسْتِزْقَافَهُ ، فَأَمَّا عَبْدَةُ الْأَوْتَانِ ، فَفِي اسْتِزْقَافِهِمْ
رِوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ فِي الْعَجَمِ
دُونَ الْعَرَبِ ، بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ فِي اخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ ^(١٦) . وَلَنَا ، أَنَّهُ كَافِرٌ لَا يُقَرُّ بِالْجِزْيَةِ ، فَلَمْ يَقَرَّ
بِالْإِسْتِزْقَافِ كَالْمُرْتَدِّ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ هَذَا تَخْيِيرٌ مُصْلِحٌ
وَاجْتِهَادٌ ، لَا تَخْيِيرُ شَهْوَةٍ ، فَمَتَى رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي تَحْصِيلَةِ مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ ، تَعَيَّنَتْ
عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَجَزِ الْعَدُولُ عَنْهَا ، وَمَتَى تَرَدَّدَ فِيهَا ، فَالْقَتْلُ أَوْلَى . قَالَ مُجَاهِدٌ فِي أَمِيرِينَ ؛
أَحَدُهُمَا يَقْتُلُ الْأَسْرَى : هُوَ أَفْضَلُ . وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : الْإِنْخَانُ
أَحَبُّ إِلَيَّ ، إِلَّا ^(١٧) أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا يَطْمَعُ بِهِ فِي الْكَثِيرِ .

فصل : وَإِنْ أَسْلَمَ الْأَسِيرُ صَارَ رَقِيقًا فِي الْحَالِ ، وَزَالَ التَّخْيِيرُ ، وَصَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ
النِّسَاءِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَفِي الْآخِرِ ، يَسْقُطُ الْقَتْلُ ، وَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ
الْخِصَالِ الثَّلَاثِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْرَوْا رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ ، فَمَرَّ
بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، عَلَامَ أَخِذْتُ وَأَخِذْتُ سَابِقَةَ الْحَاجِّ ؛ فَقَالَ :
« أَخِذْتُ بِحَرِيرَةٍ خُلْفَاؤُكَ مِنْ ثَقِيفٍ ، فَقَدْ أَسْرَثَ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِي » . فَمَضَى
النَّبِيُّ ﷺ ، فَتَدَاه : يَا مُحَمَّدُ ، يَا مُحَمَّدُ . فَقَالَ لَهُ : « مَا شَأْنُكَ ؟ » فَقَالَ : إِلَيَّ
مُسْلِمٌ ، فَقَالَ : « لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تُمْلِكُ أَمْرَكَ ، لَأَقْلَحْتُ كُلَّ الْفَلَاحِ » . وَفَادَى بِهِ

(١٦) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(١٧) سقط من : م .

النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَيْنِ ، رواه مُسْلِمٌ ^(١٨) . ولأنَّه سَقَطَ القَتْلُ بِإِسْلَامِهِ ، فَبَقِيَ باقِيَ الْخِصَالِ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أُسِيرَ يَحْرُمُ قَتْلُهُ ، فَصَارَ رَقِيقًا كَالْمَرْأَةِ ، وَالْحَدِيثُ لَا يُنَافِي ١٧/١٠ ظ رَقَهُ ، فَقَدْ يُفَادَى / بِالْمَرْأَةِ وَهِيَ رَقِيقٌ ، كَمَا رَوَى سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْثَوَعِ ، أَنَّهُ غَزَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ ، فَتَقَلَّهَ امْرَأَةٌ ، فَوَهَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ ، وَفِي أَيْدِيهِمْ أُسَارَى ، فَقَدَّاهُمْ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ ^(١٩) . إِلَّا أَنَّهُ لَا يُفَادَى بِهِ ، وَلَا يُمْنُ عَلَيْهِ ، إِلَّا بِإِذْنِ الْغَانِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَالًا لَهُمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ النَّمْنُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ الْمُنُّ عَلَيْهِ مَعَ كُفْرِهِ ، فَمَعَ إِسْلَامِهِ أَوَّلَى ، لِكَوْنِ الْإِسْلَامِ حَسَنَةً يَفْتَضِي إِكْرَامَهُ ، وَالْإِلْعَامَ عَلَيْهِ ، لَا مَنَعَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ . وَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ إِلَى الْكُفَّارِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْمَشْرِكِينَ ، مِنْ عَشِيرَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، وَإِنَّمَا جَازَ فِدَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَخَلَّصُ بِهِ مِنَ الرِّقِّ . فَأَمَّا إِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ أُسْرِهِ ، حُرِّمَ قَتْلُهُ وَاسْتِزْقَاؤُهُ وَالْمُفَادَاةُ بِهِ ، سِوَاءَ أَسْلَمَ وَهُوَ فِي حِصْنٍ ، أَوْ خَوْفٍ ، أَوْ مَضْيِقٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ فِي أَيْدِي الْغَانِمِينَ بَعْدُ .

فصل : فَإِنْ سَأَلَ الْأُسَارَى مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ تَخْلِيَّتَهُمْ عَلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، لَمْ يَحْزُرْ ذَلِكَ فِي نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا غَنِيمَةً بِالسَّيِّ ، وَأَمَّا الرِّجَالُ ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِمْ ، وَلَا يَزُولُ التَّخْيِيرُ الثَّابِتُ فِيهِمْ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : يَحْرُمُ قَتْلُهُمْ ، كَمَا لَوْ

(١٨) في : باب لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد ، من كتاب النذر . صحيح مسلم ١٢٦٢/٣ ، ١٢٦٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النذر فيما لا يملك ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٤/٢ .
والدارمي ، في : باب إذا أحرز العدو من مال المسلمين ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ . والإمام أحمد ، في : المستند ٤٣٠/٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ . وعبد الرزاق ، في : باب قتل أهل الشرك صبرا وفداء الأسرى ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٦/٥ - ٢٠٨ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٧/٩ .

(١٩) أخرجه مسلم ، في : باب التفتيل وفداء المسلمين بالأسارى ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٣٧٥/٣ ، ١٣٧٦ . وأبو داود ، في : باب الرخصة في المفكرين يفرق بينهم ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٨/٢ ، ٥٩ . وابن ماجه ، في : باب فداء الأسارى ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٩/٢ ، ٩٥٠ . والإمام أحمد ، في : المستند ٤٦/٤ ، ٤٧ ، ٥١ .

أَسْلَمُوا . وَلَنَا ، أَنَّهُ بَدَلٌ لَا تَلْزَمُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَحْرَمُ قَتْلَهُمْ ، كَبَدَلِ عَبْدَةِ الْأَوْتَانِ .

فصل : وإذا أسير العبد صار رقيقاً للمسلمين ؛ لأنه مأل لهم استولى عليه ، فكان للغانمين ، كالتبعية ، وإن رأى الإمام قتله لضرر في بقائه ، جاز قتله ؛ لأن مثل هذا لا قيمة له ، فهو كالمتردد ، وأما من يحرّم قتلهم غير النساء والصبيان ، كالشيخ والزمن والأعشى والراهب ، فلا يحل سبيهم ؛ لأن قتلهم حرام ، ولا نفع في اقتنائهم .

فصل : ذكر أبو بكر أن الكافر إذا كان مولى مسلم ، لم يجز استرقاقه ؛ لأن في استرقاقه نقوياً ولأن المسلم المعضوم . وعلى قوله ، لا يسترق ولله أيضاً إذا كان عليه ولأه ؛ لذلك . وإن كان مغيثاً ذمياً ، جاز استرقاقه ؛ لأن سيده يجوز استرقاقه ، فاسترقاق مولاة أولى . وهذا مذهب الشافعي . / وظاهر كلام الجرجاني جواز استرقاقه ؛ لأنه يجوز قتله ، وهو من أهل الكتاب ، فجاز استرقاقه ، كغيره ، ولأن سبب جواز الاسترقاق قد تحقق فيه ، وهو الاستيلاء عليه ، مع كون مصلحة المسلمين في استرقاقه ، ولأنه إن كان المسيء امرأة أو صبياً ، لم يجز فيه سيوى الاسترقاق ، فيتعين ذلك فيه . وما ذكره يطّل بالقتل ؛ فإنه يفتوئ الولاء ، وهو جائز فيه ، وكذلك من عليه ولأه لذمي يجوز استرقاقه . وقولهم : إن سيده يجوز استرقاقه . غير صحيح ؛ فإن الذمي لا يجوز استرقاقه ، ولا نقوياً حقوقه ، وقد قال علي ، رضي الله عنه : إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا^(٢٠) .

١٦٣٥ - مسألة ؛ قال : (وسبيل من استرق منهم ، وما أخذ منهم على إطلاقهم ، سبيل تلك الغنيمة)

يعنى من صار منهم رقيقاً بضرب الرق عليه ، أو فودى بمال ، فهو كسائر الغنيمة ، يحبس ثم يقسم أربعة أثمانه بين الغانمين . لا نعلم في هذا خلافاً ، فإن النبي ﷺ

(٢٠) النظر : نصب الرأية ٣٨١/٣ .

قَسَمَ فِدَاءُ أُسَارَى بَذْرِ بَيْنَ الْغَانِمِينَ ^(١) . وَلَآئِهِ مَالُ غَنِمَةِ الْمُسْلِمُونَ ، فَأُشْبِهَ الْخَيْلَ وَالسَّلَاحَ . فَإِنْ قِيلَ : فَالْأَسِيرُ ^(٢) لَمْ يَكُنْ لِلْغَانِمِينَ فِيهِ حَقٌّ ، فَكَيْفَ تَعْلُقُ حَقَّهُمْ بِبَذْلِهِ ؟ قُلْنَا : إِنَّمَا يَفْعَلُ الْإِمَامُ فِي الْأَسِيرِ قَاقٍ مَا يَرَى فِيهِ الْمَصْلَحَةَ ؛ لَآئِهِ لَمْ يَصِرْ مَالًا ، فَإِذَا صَارَ مَالًا ، تَعْلُقُ حَقَّ الْغَانِمِينَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ أُسْرُوهُ وَقَهَرُوهُ ، وَهَذَا لَا يَمْتَنِعُ ^(٣) ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الدُّنْيُ ، إِذَا قُتِلَ قَتْلًا يَوْجِبُ الْقصاصَ ، كَانَ لَوَزْنَتِهِ الْخِيَارُ ، فَإِذَا اخْتَارُوا الدُّنْيَةَ ، تَعْلُقُ حَقَّ الْغُرَمَاءِ بِهَا .

١٦٣٦ - مسألة : قَالَ : (وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ اسْتِزْفَاقُهُمْ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ مَجُوسًا ، وَأَمَّا مَا سِوَى هَؤُلَاءِ مِنَ الْعَدُوِّ ، فَلَا يَقْبَلُ مِنْ بَالِغِي رِجَالِهِمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ السَّيْفُ أَوِ الْفِدَاءُ)

قَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ غَيْرَ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا يَجُوزُ اسْتِزْفَاقُ رِجَالِهِمْ ، فِي إِخْدَى الرِّوَايَتَيْنِ .

١٨/١٠ ط **فصل :** فَأَمَّا النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ ، فَيَصِيرُونَ رَقِيقًا بِالسَّبْيِ . وَمَنْعَ أَحَدٍ مِنْ فِدَاءِ /النِّسَاءِ بِالْمَالِ ؛ لِأَنَّ فِي بَقَائِهِنَّ تَعْرِيضًا لَهُنَّ لِلْإِسْلَامِ ، لِبَقَائِهِنَّ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ ، وَجُوزُ أَنْ يُفَادَى بِهِنَّ أُسَارَى الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَادَى بِالْمَرْأَةِ الَّتِي أَخَذَهَا مِنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ^(١) ، وَلَآئِنْ فِي ذَلِكَ اسْتِنْفَادُ مُسْلِمٍ مُتَحَقِّقٍ إِسْلَامَهُ ، فَاحْتِمَالُ نَفْوَيْتِ ^(٢) غَرْضِهِ الْإِسْلَامَ ^(٣) مِنْ أَجْلِهِ . وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اخْتِمَالُ فَوَاتِهَا ، لِتَحْصِيلِ الْمَالِ . فَأَمَّا الصَّبِيَّانُ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يُفَادَى بِهِمْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّبِيَّ يَصِيرُ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِ سَابِيهِ ، فَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ إِلَى الْمُشْرِكِينَ . وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا أُسْلِمَتْ لَمْ يَجُزْ رَدُّهَا إِلَى الْكُفَّارِ بِفِدَائِهِ ^(٤) وَلَا غَيْرِهِ ، لِقَوْلِ

(١) انظر ما تقدم في فداء أسارى بدر ، في صفحة ٤٦ .

(٢) في م : « فالأسر » .

(٣) في م : « منع » .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٨ .

(٢-٢) في م : « غرضه بالإسلام » .

(٣) سقط من : م .

الله تعالى : ﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ لَا حُنَّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَكُمْ ﴾^(٤) . ولأن في رَدِّها إليهم تعريضاً لها للرجوع عن الإسلام ، واستيخلال مالا يحل منها . وإن كان الصبي غير محكوم بإسلامه ، كالذي سبي مع أبوه ، لم يجوز فداؤه بمال . وهل يجوز فداؤه بمسلم ؟ يختل وجهان .

فصل : ولم يجوز أحمد بيع شيء من رقيق^(٥) المسلمين لكافر ، سواء كان الرقيق مسلماً أو كافراً . وهذا قول الحسن . قال أحمد : ليس لأهل الذمة أن يشتروا مماسي المسلمين شيئاً . قال : وكتب عمر بن الخطاب ينهى عنه أمراء الأمصار . هكذا حكى أهل الشام ، وليس له إسناد . وجوز أبو حنيفة والشافعي ذلك ؛ لأنه لا يمنع من إثبات يده عليه ، فلا يمنع من ابتدائه ، كالمسلم . ولنا ، قول عمر ، ولم يتكرر فيكون إجماعاً ، ولأن فيه تقويتنا للإسلام الذي يظهر وجوده ، فإنه إذا بقي رقيقاً للمسلمين الظاهر إسلامه ، فتقوت ذلك ببيعه لكافر ، بخلاف ما إذا كان رقيقاً لكافر في ابتدائه ، فإنه لم يثبت له هذه القرضية ، والدوام يخالف الابتداء لقوته .

فصل : ومن أسر أسيراً ، لم يكن له قتله حتى يأتي به الإمام ، فيرى فيه رأيه ؛ لأنه إذا صار أسيراً ، فالخيرة فيه إلى الإمام . وقد روى عن أحمد كلام يدل على إباحة قتله ، فإنه قال : لا يقتل أسير^(٦) غيره إلا أن يشاء الوالي . فمفهومه أن له قتل أسيره بغير إذن الوالي ؛ لأن له / أن يقتله ابتداءً ، فكان له قتله دوماً ، كالموهر أو قاتله . فإن امتنع الأسير أن يتفاد معه ، فله إكراهه بالضرب وغيره ، فإن لم يمكنه إكراهه ، فله قتله . وإن خافه ، أو خاف هربه ، فله قتله أيضاً . وإن امتنع من الإنقياد معه ، لجرح أو مرضه ، فله قتله أيضاً . وتوقف أحمد عن قتله . والصحيح أنه يقتله ، كما يذفف^(٧) على جريحهم ، ولأن تركه حياً ضرر على المسلمين ، وتقوية للكفار ، فتعين القتل ، كحالة الابتداء إذا

(٤) سورة المتحنة ١٠ .

(٥) في الأصل : الرقيق .

(٦) في الأصل ، م ، د : أسيراً .

(٧) ذفف على الجريح : أجهز عليه .

أَمْكَنَهُ قَتْلَهُ ، وَكَجَرِيحِهِمْ إِذَا لَمْ يَأْمُرْهُ . فَأَمَّا أُسَيْرُ غَيْرِهِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَتْلُهُ ، إِلَّا أَنْ يَصِيرَ إِلَى حَالٍ يَجُوزُ قَتْلُهُ لِمَنْ أَسَرَهُ . وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَتَعَاطَيْنِ أَحَدُكُمُ أُسِيرَ صَاحِبِهِ إِذَا أَخَذَهُ فَيَقْتُلُهُ » . رواه سعيد^(٨) . فَإِنْ قُتِلَ أُسِيرُهُ ، أَوْ أُسِيرَ غَيْرُهُ^(٩) ، قَبْلَ ذَلِكَ ، أَسَاءَ ، وَلَمْ يَلْزِمْهُ ضَمَانُهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِنْ قَتَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ، وَإِنْ قَتَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ غَرِمَ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مِنَ الْعَيْمَةِ مَا لَهُ قِيَمَةٌ ، فَضَمِنَتْهُ ، كَالْوَقْتِ امْرَأَةً . وَلَنَا ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ، أَسَرَ أَمِيَّةَ بِنْتُ خَلْفٍ وَابْنَهُ عَلِيًّا يَوْمَ بَدْرٍ ، فَأَسْتَصْرَحَ الْأَنْصَارُ عَلَيْهِمَا حَتَّى قَتَلُوهُمَا ، وَلَمْ يَقْرَمُوا شَيْئًا^(١٠) . وَلَئِنْ أَتْلَفَ مَا لَيْسَ بِمَالٍ ، فَلَمْ يَقْرَمْهُ ، كَالْوَقْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ، وَلَئِنْ أَتْلَفَ مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ، فَلَمْ يَقْرَمْهُ ، كَالْوَقْتِ أَتْلَفَ كَلْبًا ، فَأَمَّا إِنْ قَتَلَ امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا ، غَرِمَهُ ، لِأَنَّهُ كَانَ رَقِيقًا بِنَفْسِ السَّبْيِ .

فصل : وَمَنْ أَسَرَ فَادَّعَى أَنَّهُ كَانَ مُسْلِمًا ، لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةً ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي أَمْرًا الظَّاهِرُ خِلَافَهُ ، يَتَعَلَّقُ بِهِ إِسْقَاطُ حَقِّ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ، فَإِنْ شَهِدَ لَهُ وَاحِدٌ ، خَلَفَ مَعَهُ ، وَخَلَّى سَبِيلَهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا تُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا يُفْصَدُ مِنْهُ الْمَالُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ : « لَا يَتَقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنْ يُقْدَى ، أَوْ يُضْرَبَ عُنُقُهُ » . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : إِلَّا سُهَيْلَ بْنَ بَيْضَاءَ ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ الْإِسْلَامَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِلَّا سُهَيْلَ بْنَ بَيْضَاءَ »^(١١) . فَقَبِلَ شَهَادَةَ عَبْدِ اللَّهِ وَحْدَهُ .

(٨) في : باب قتل الأسارى والنبي عن الخلة ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٥٢/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٨/٥ .

(٩) في م : ٥ غور .

(١٠) أخرجه البخاري بمعناه ، في : باب قتل أبي جهل ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٩٦/٥ . وذكر

الواقدي غيرها بتامه ، في : المغازي ٨٢/١ - ٨٤ .

(١١) أخرجه الترمذي ، في : باب سورة الأنفال ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢١٧/١١ - ٢١٩ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٣/١ ، ٣٨٤ .

١٦٣٧ / - مسألة ؛ قال : (وَيُنْفَلُ الْإِمَامُ وَمَنْ اسْتَخْلَفَهُ الْإِمَامُ ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فِي بَدَائِهِ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، وَفِي رَجْعِهِ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْخُمْسِ)

التَّنْفُلُ : زِيَادَةُ تَزَادُ عَلَى سَهْمِ الْغَازِي ، وَمِنْهُ نَفَلَ الصَّلَاةَ ، وَهُوَ مَا يَزِيدُ عَلَى الْفَرَضِ ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَوَعَدْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ ^(١) . كَأَنَّهُ سَأَلَ اللَّهَ وَلَدًا ، فَأَعْطَاهُ مَا سَأَلَ وَزَادَهُ وَلَدَ الْوَلَدِ ، وَالْمَرَادُ بِالْبَدَايَةِ هُنَا ، ابْتِدَاءُ دُخُولِ دَارِ ^(٢) الْحَرْبِ ، وَالرَّجْعَةُ رُجُوعُهُ عَنْهَا . وَالتَّنْفُلُ فِي الْغَزْوِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ^(٣) الْخِرَقِيُّ ، وَهُوَ أَنَّ الْإِمَامَ أَوْ نَائِبَهُ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ غَازِيًا ، بَعَثَ بَيْنَ يَدَيْهِ سَرِيَّةً يُغَيِّرُ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، فَمَا قَدِمَتْ بِهِ ^(٤) السَّرِيَّةُ مِنْ شَيْءٍ ، أَخْرَجَ خُمْسَهُ ، ثُمَّ أَعْطَى السَّرِيَّةَ مَا جَعَلَ لَهُمْ ، وَهُوَ رُبْعُ الْبَاقِي ، وَذَلِكَ لَخُمْسٍ آخَرَ ، ثُمَّ قَسَمَ مَا بَقِيَ فِي الْجَيْشِ وَالسَّرِيَّةِ مَعَهُ . فَإِذَا قَفَلَ ، بَعَثَ سَرِيَّةً تُغَيِّرُ ، وَجَعَلَ لَهُمُ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، فَمَا قَدِمَتْ بِهِ السَّرِيَّةُ ، أَخْرَجَ خُمْسَهُ ، ثُمَّ أَعْطَى السَّرِيَّةَ ثُلُثَ مَا بَقِيَ ، ثُمَّ قَسَمَ سَائِرَهُ فِي الْجَيْشِ وَالسَّرِيَّةِ مَعَهُ . وَهَذَا قَالَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ ، وَالْحَسَنُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ ، وَيُرْوَى عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا تَنْفَلْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَلَعَلَّهُ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ^(٥) . فَخَصَّهُ بِهَا ، وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَمَالِكٌ يَقُولَانِ : لَا تَنْفَلْ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُخْرَجُ مِنَ خُمْسِ الْخُمْسِ ؛ لَمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، فَغَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً ، فَكَانَتْ سَهْمَاتُهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَتَقَلُّوا بَعِيرًا بَعِيرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦) . وَلَوْ أَعْطَاهُمْ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأُخْمَاسِ الَّتِي هِيَ لَهُمْ ، لَمْ يَكُنْ تَنْفَلًا ، وَكَانَ مِنْ

(١) سورة الأنبياء ٧٢ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في الأصل : ذكر . ١ . وفي : ذكرها .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) سورة الأنفال ١ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب السرية التي قُتِلَ نَجْدٌ ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢٠٣/٥ . ومسلم ، =

سيهامهم . ولنا ، ما رَوَى حبيب بن مسلمة الفهري ، قال : شهدت رسول الله ﷺ يُنْفَلُ الرَّبْعَ في البداية ، والثُلثَ في الرَّجْعَةِ . وفي لفظ : أن رسول الله ﷺ كان يُنْفَلُ الرَّبْعَ بعدَ الخُمسِ ، والثُلثَ بعدَ الخُمسِ / إذا قَفَلَ . رواها أبو داود^(٦) ؛ وعن عبادة بن الصَّامِتِ ، أن النَّبِيَّ ﷺ كان يُنْفَلُ في البداية الرَّبْعَ ، وفي القَفُولِ الثُّلثَ . رواه الترمذي^(٨) ، وقال : هذا حديث حسن غريب . وفي لفظ : قال : كان رسول الله ﷺ يُنْفَلُهم إذا عَرَجُوا بِأَيِّنِ الرَّبْعِ ، وَيُنْفَلُهم إذا قَفَلُوا الثُّلثَ . رواه الحَلَالُ بِإِسْنَادِهِ . وَرَوَى الْأَثَرُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ ، أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ عَلَى عَمْرِ بْنِ قُورَيْبٍ ، قَالَ لَهُ عَمْرٌ : هَلْ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ الْكُوفَةَ ، وَلَكَ الثُّلُثُ بَعْدَ الْخُمُسِ مِنْ كُلِّ أَرْضٍ وَشَيْءٍ ؟ وَذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَيْضًا عَنْ عَمْرِ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : يُنْفَلُ السَّرِيَّةُ الثُّلُثُ وَالرَّبْعَ ، يُغْرِبُهُمْ^(٩) بِذَلِكَ . فَأَمَّا قَوْلُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، فَإِنَّ مَكْحُولًا قَالَ لَهُ حِينَ قَالَ : لَا تَقُلْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَذَكَرَ لَهُ حَدِيثَ حَبِيبِ بْنِ مُسْلِمَةَ : شَغَلَكَ أَكْثَلُ الرَّبِيبِ بِالطَّائِفِ . وَمَا ثَبَتَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، ثَبَتَ لِلْأُيُمَةِ بَعْدَهُ ، مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى تَحْصِيصِهِ بِهِ دَلِيلٌ . فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ ، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ ، فَإِنَّ بَعِيرًا عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ ، يَكُونُ جُزْءًا مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وَخُمْسُ الْخُمُسِ جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ ، وَجُزْءٌ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ أَكْثَرُ ، فَلَا يَتَصَوَّرُ أَخْذُ الشَّيْءِ مِنْ أَقَلِّ مِنْهُ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْاِثْنَيْنِ عَشَرَ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعَةَ أَلْفٍ مِائَةٍ ، وَالْبَعِيرُ مِنْهَا ثُلُثٌ

= في : باب الأنفال ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٣٦٨/٣ .
 كما أخرجه أبو داود ، في : باب في نفل السرية تخرج من المعسكر ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧١/٢ ،
 ٧٢ . والدارمي ، في : باب في أن النفل إلى الإمام ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٨/٢ . والإمام مالك ، في :
 باب جامع النفل في الغزو ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٥٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦٢/٢ .
 (٧) في : باب في من قال : الخمس قبل النفل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٢/٢ ، ٧٣ .
 كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب النفل ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٥١/٢ . والدارمي ، في : باب النفل
 بعد الخمس ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٩/٤ ، ١٦٠ .
 (٨) في : باب في النفل ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٥٢/٧ .
 كما أخرجه الدارمي ، في : باب في أن ينفل في البداية الربيع ... ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٩/٢ . والإمام
 أحمد ، في : المسند ٣٢٤/٥ .
 (٩) في النسخ : « يضرهم » .

الخُمس ، فكيف يُتَصَوَّرُ أخذُ ثُلثِ الخُمسِ من خُمسِ الخُمسِ ؟ فهذا محال ، فتعَيَّنَ أن يكونَ ذلكَ من غيرِهِ ، أو أن الثَّغْلَ كانَ للسَّريَّةِ دونَ سائرِ الجيشِ . على أن ما روَّيَناه صريحٌ^(١٠) في الحُكْمِ ، فلا يُعارضُ بشيءٍ مُستَنبِط ، يَحْتَجُّلُ غيرَ ما حمَلَهُ عليه من استنبطِهِ . إذا بُنِيَ هذا ، فظاهرُ كلامِ أحمدَ أنَّهم إنما يستحقُّونَ هذا الثَّغْلَ بالشرطِ السابقِ ، فإن لم يكنْ شرطُهُ لهم فلا ، فإنه قيلَ له : أليسَ قد نُقِلَ رسولُ اللهِ ﷺ في البَدَاةِ الرَّبْعِ ، وفي الرجوعِ الثُّلثُ ؟ قال : نعم ، ذاك إذا نُقِلَ ، وتقدَّمَ القولُ فيه . فعلى هذا إن رأى الإمامُ أن لا يُثَقِّلَهم شيئاً ، فله ذلكَ ، وإن رأى أن يُثَقِّلَهم دونَ الثُّلثِ والرُّبْعِ ، فله ذلكَ ؛ لأنه إذا جازَ أن لا يُثَقِّلَ / لهم شيئاً ، جازَ أن يجعلَ لهم شيئاً يسيراً ، ولا يجوزُ أن يُثَقِّلَ أكثرَ من الثُّلثِ . نصُّ عليه أحمدُ . وهو قولُ مكحولٍ ، والأوزاعيِّ ، والجمهورِ من العلماءِ . وقال الشافعيُّ : لا حدٌّ للثَّقْلِ ، بل هو موكولٌ إلى اجتِهَادِ الإمامِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نُقِلَ مرَّةً الثُّلثَ ، وأخرى الرَّبْعَ . وفي حديثِ ابنِ عمرَ : نُقِلَ نصفُ السُّدسِ . فهذا يدلُّ على أنَّه ليسَ للثَّقْلِ حَدٌّ لا يتجاوِزُهُ الإمامُ ، فينبغي أن يكونَ موكولاً إلى اجتِهَادِهِ . ولنا ، أن نُقِلَ النَّبِيُّ ﷺ انتهى إلى الثُّلثِ ، فينبغي أن لا يتجاوِزَهُ ، وما ذكرَهُ الشافعيُّ يدلُّ على أنَّه ليسَ لأقلِّ الثَّقْلِ حَدٌّ ، وأنَّه يجوزُ أن يُثَقِّلَ أقلَّ من الثُّلثِ والرُّبْعِ ، ونحن نقولُ به ، على أن هذا القولُ مع قولِهِ : إنَّ الثَّقْلَ من خُمسِ الخُمسِ . تناقضٌ . فإن شرطَ لهم الإمامُ زيادةً على الثُّلثِ ، رُدُّوا إليه . وقال الأوزاعيُّ : لا ينبغي أن يشرطَ النصفُ ، فإن زادَهُم على ذلكَ ، فليُفِهمَ به . ويجعلُ ذلكَ من الخُمسِ . وإنما يزدُ في الرَّجْعَةِ على البَدَاةِ في الثَّقْلِ ؛ لمَشَقَّتِهَا ، فإنَّ الجيشَ في البَدَاةِ رِذَّةٌ للسَّريَّةِ ، تابعٌ لها ، والعدوُّ خائفٌ ، وربما كانَ غاراً ، وفي الرَّجْعَةِ لا رِذَّةٌ للسَّريَّةِ ؛ لأنَّ الجيشَ مُنصَرِّفٌ عنهم ، والعدوُّ مستيقظٌ كَلِبٌ . قال أحمدُ : في البَدَاةِ إذا كانَ ذاهباً الرَّبْعُ ، وفي القَفْلَةِ إذا كانَ في الرجوعِ الثُّلثُ ؛ لأنَّهم يشتاقونَ إلى أهليهم ، فهذا أكبرُ . القسمُ الثاني ، أن يُثَقِّلَ الإمامُ بعضَ الجيشِ ؛ لغنائِهِ وبأسِهِ وبِلايِهِ ، أو لمَكْرِهِ وتحمُّلِهِ دونَ سائرِ الجيشِ . قال أحمدُ : في

(١٠) في الأصل : صحيح .

الرَّجُلُ بِأَمْرِهِ الْأَمِيرُ يَكُونُ طَلِيعَةً ، أَوْ عِنْدَهُ ، يَدْفَعُ إِلَيْهِ رَأْسًا مِنَ السَّبْيِ أَوْ دَابَّةً ، قَالَ : إِذَا كَانَ رَجُلٌ لَهُ غَنَاءٌ ، وَيُقَاتِلُ ^(١١) فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١٢) ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، ذَلِكَ أَنْفَعُ لَهُمْ ، يُحَرِّضُ هُوَ وَغَيْرُهُ ، يَقَاتِلُونَ وَيَغْتَمُونَ . وَقَالَ : إِذَا نَفَذَ الْإِمَامُ صَبِيحَةَ الْمَغَارِ الْخَيْلِ ، فَيُصِيبُ بَعْضَهُمْ ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ ، فَلِلَّوَالِي أَنْ يَخْصُصَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَاءُوا بِشَيْءٍ دُونَ هَؤُلَاءِ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ لَهُ إِعْطَاءً مِنْ هَذِهِ حَالَهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ . وَحُجَّةُ هَذَا ٢١/١٠ حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، أَنَّهُ قَالَ : أَغَارَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثَيْمَةَ عَلَى إِبِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتَبَعْتُهُمْ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ الْفَارِسِيِّ وَالرَّاجِلِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(١٣) . وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ ، قَالَ : فَبَيْنَمَا عَدُونَا ، فَقَتَلْتُ لَيْلَكًا سَعَةً أَهْلَ آيَاتٍ ، وَأَخَذْتُ مِنْهُمْ امْرَأَةً ، فَقَتَلْتُهَا أَبُو بَكْرٍ ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، اسْتَوْهَبَهَا مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَوَهَبْتُهَا لَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ ^(١٤) . الْقِسْمُ الثَّالثُ ، أَنَّ يَقُولُ الْأَمِيرُ : مَنْ طَلَعَ هَذَا الْحِصْنَ ، أَوْ هَدَمَ هَذَا السُّورَ ، أَوْ نَقَبَ هَذَا الثَّقَبَ ، أَوْ فَعَلَ كَذَا ، فَلَهُ كَذَا . أَوْ : مَنْ جَاءَ بِأَسِيرٍ ، فَلَهُ كَذَا . فَهَذَا جَائِزٌ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الثَّوْرِيُّ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا قَالَ : مَنْ جَاءَ بِعَشْرٍ دَوَابٍّ ، أَوْ بَقَرٍ ، أَوْ غَنَمٍ ، فَلَهُ وَاحِدٌ . فَمَنْ جَاءَ بِخُمْسَةِ أَعْطَاهُ نِصْفَ مَا قَاتَلَ ، وَمَنْ جَاءَ بِشَيْءٍ أَعْطَاهُ بِقَدْرِهِ . قِيلَ لَهُ : إِذَا قَالَ : مَنْ جَاءَ بِعِلْجٍ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا . فَجَاءَ بِعِلْجٍ ، يَطِيبُ لَهُ مَا يُعْطَى ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَكَرِهَ مَالِكُ هَذَا الْقِسْمَ ، وَلَمْ يَرَهُ ، وَقَالَ : قَاتَلَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَئِنْمَا هُوَ لِلدُّنْيَا . وَقَالَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ : لَا تَقُلْ إِلَّا بَعْدَ إِخْرَازِ الْعَيْنَةِ . قَالَ مَالِكُ : وَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ^(١٥) . إِلَّا بَعْدَ أَنْ بَرَدَ الْقِتَالُ . وَلَنَا ، مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ حَبِيبٍ وَعُبَادَةَ ، وَمَا شَرَطَهُ عُمَرُ لَجَرِيرٍ ^(١٦) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ :

(١١-١٢) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٢) تقدم ترجمته ، في صفحة ٣٤ .

(١٣) تقدم ترجمته ، في صفحة ٤٨ .

(١٤) يأتي ترجمته ، في حديث أبي قتادة ، في المسألة رقم ١٦٣٦ .

(١٥) في م : د : لجوهر ، خطأ .

« مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » . ولأنَّ فيه مصلحةً وتُخْرِصُنا على القتالِ ، فجازَ ، كاستِحقاقِ الغنيمةِ ، وزيادةِ السَّهمِ للفارسيِّ^(١٦) ، واستِحقاقِ السَّلْبِ ، وما ذَكَرُوهُ^(١٧) يُنْطَلُ بهذه المسائلِ . وقوله : إنَّ النَّبِيَّ ﷺ إنما جَعَلَ السَّلْبَ للقاتِلِ بعد أن بَرَدَ القتالُ . قلنا : قوله ذلك ثابتُ المُحكِّمِ فيما يَأْتِي مِنَ الْعَزَواتِ بعدَ قوله ، فهو / بالنسبةِ إليها كالمَشْروطِ في أوَّلِ العِزَّةِ . قال القاضي : ولا يجوزُ هذا إلا إذا كان فيه مصلحةٌ للمسلمين^(١٨) ، فإنَّ^(١٩) لم يَكُنْ فيه فائدةٌ ، لم يَجْزُ ؛ لأنَّه إنما يَخْرُجُ على وَجْهِ المَصْلَحَةِ ، فاعتُبرتِ الحاجةُ فيه ، كأجرةِ الحِمَالِ والحافظِ . إذا بُنِيَ هذا ، فإنَّ النَّفْلَ لا يَخْتَصُّ بَنُوخٍ مِنَ المَالِ . وذكرَ الخَلالُ أنَّه لا نَفْلَ في الدِّراهِمِ والدِّنانيرِ . وهو قولُ الأوزاعيِّ ؛ لأنَّ القاتِلَ لا يَسْتَحِقُّ شيئاً منها ، فكذلك غيره . ولنا ، حديثُ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ ، وعُبادةَ ، وجَبرِ ، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ جعلَ لهم الثُّلثَ والرُّبْعَ ، وهو عامٌّ في كُلِّ ما غَنِمُوهُ ، ولأنَّه نوعٌ مَالٍ ، فجازَ النَّفْلَ فيه ، كسائرِ الأموالِ . وأما القاتِلُ ، فإنَّما نَفَلَ السَّلْبَ ، وليستِ الدِّراهِمُ والدِّنانيرُ مِنَ السَّلْبِ ، فلم يَسْتَحِقُّ غيرَ ما جُعِلَ له .

فصل : نَفَلَ أَبُو داودَ ، عن أحمدَ ، أنَّه قال له : إذا قاتَلَ : مَنْ رَجَعَ إلى السَّاقَةِ فله دينارٌ . والرجُلُ يَعمَلُ في سِياقَةِ الغنمِ ؟ قال : لم يَزَلْ أَهْلُ الشَّامِ يَفْعَلُونَ هذا ، وقد يَكُونُ في رُجوعِهِم إلى السَّاقَةِ وسِياقَةِ الغنمِ مُنْفَعَةً . قيل له : فإنَّ أَغَارَ على قَرِيَةٍ فَنَزَلَ فيها والسَّيْفُ والدُّوَابُّ والخُرُثِيُّ^(٢٠) معهم في القَرِيَةِ ، ويَمْنَعُ النَّاسَ مِنْ جَمْعِهِ الكَسَلُ^(٢١) ، لا يَخافُونَ عليه العَدُوُّ ، فيقولُ الإمامُ : مَنْ جاءَ بعشرةِ أَثوابٍ فله ثوبٌ ،^(٢٢) ومن عشرةِ رؤوسٍ رأسٌ^(٢٣) ؟ قال : أَرْجُو أَنْ لا يَكُونُ بِهِ بَأْسٌ . قيل له : فإنَّ قال : مَنْ جاءَ بِعَدِيدٍ من دَقِيقٍ

(١٦) في م : « الفارس » .

(١٧) أي هو وأصحابه . وفي الأصل : « ذكره » .

(١٨) في م : « والمسلمين » .

(١٩) في م : « وإن » .

(٢٠) الخرق : أثاث البيت وأردأ المتاع والغنائم .

(٢١) في م : « لكسل » .

(٢٢-٢٣) في م : « ولئن جاء بعشرة رؤوس فله رأس » .

الرُّومَ ، فله دينار . يُريده لَطْعَامِ السَّيِّ ، مَا تَرَى فِي أَخِيذِ الدِّينَارِ ؟ ^(٢٣) فَمَا رَأَى ^(٢٢) بِهِ بَأْسًا . قِيلَ : فَلَا لِمَامَ يُخْرِجُ السَّرِيَّةَ وَقَدْ نَفَّلَهُمْ جَمِيعًا ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْمَغَارِ نَادَى : مَنْ جَاءَ بِعَشْرَةِ رُعُوسٍ ، فَلَهُ رَأْسٌ ، وَمَنْ جَاءَ بِكَذَا ، فَلَهُ كَذَا . فَيَذْهَبُ النَّاسُ فَيُطْلَبُونَ ، فَمَا تَرَى فِي هَذَا الثَّغْلِ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، إِذَا كَانَ يُخْرِضُهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، مَا لَمْ يَسْتَفْرِقِ الثَّلَثَ . قُلْتُ : فَلَا بَأْسَ بِتَفْلَيْنِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، مَا لَمْ يَسْتَفْرِقِ الثَّلَاثَ . غَيْرَ مَرَّةٍ سَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ .

٢٢/١٠ فصل : ويجوز للإمام ونائبه أَنْ يَبْذُلَا ^(٢٤) جُعْلًا لِمَنْ يَدُلُّهُ عَلَى مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ / للمسلمين ، مثل طريق سهيل ^(٢٥) ، أو ماءٍ في مَفَارِجٍ ، أو قَلْعَةٍ يَفْتَحُهَا ، أو مالٍ يأخُذُهُ ، أو عَدُوٍّ يُغَيِّرُ عَلَيْهِ ، أو تُعْرَقُ يَدْخُلُ مِنْهَا . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا اخْتِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ جُعْلٌ فِي مَصْلَحَةٍ ، فَجَازٌ ، كَأَجْرَةِ الدَّلِيلِ ، وَقَدْ اسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي الْهِجْرَةِ مَنْ دَلَّهُمْ عَلَى الطَّرِيقِ ^(٢٦) . وَيَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ بِفِعْلٍ مَا جُعِلَ لَهُ الْجُعْلُ فِيهِ ، سَوَاءً كَانَ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا ، مِنْ الْحَبَشِيِّ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ . فَإِنْ جُعِلَ لَهُ الْجُعْلُ مِمَّا فِي يَدِهِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا ؛ لِأَنَّهَا ^(٢٧) جَعَالَةٌ بِعَوَضٍ مِنْ مَالٍ مَعْلُومٍ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا ، كَالْجَعَالَةِ فِي رَدِّ الْآبِقِ ، وَإِنْ كَانَ الْجُعْلُ مِنْ مَالِ الْكُفَّارِ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مَجْهُولًا جَعَالَةً لِاتِّمَاعِ التَّسْلِيمِ ، وَلَا تُفْضِي إِلَى التَّنَازُعِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْسَّرِيَّةِ الثَّلَاثَ وَالرُّبْعَ مِمَّا غَنِمُوهُ ، وَهُوَ مَجْهُولٌ ؛ لِأَنَّ الْغَنِيمَةَ كُلَّهَا مَجْهُولَةٌ ، وَلِأَنَّهُ مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَالْجَعَالَةُ إِذَا تَجَوَّزَ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ جُعِلَ لَهُ جَارِبَةٌ مُعَيَّنَةٌ إِنْ دَلَّهُ عَلَى قَلْعَةٍ يَفْتَحُهَا ، مِثْلَ أَنْ جُعِلَ لَهُ بَنَتْ رَجُلٍ عَيْنُهُ مِنْ أَهْلِ الْقَلْعَةِ ، لَمْ يَسْتَحِقِّ شَيْئًا حَتَّى يَفْتَحَ الْقَلْعَةَ ؛ لِأَنَّ جَعَالَةَ شَيْءٍ مِنْهَا ^(٢٨) اقْتَضَى ^(٢٩) اشْتِرَاطَ

(٢٣-٢٢) في م : فلم ير .

(٢٤) في ا : يذلل .

(٢٥) في ا : سهلة .

(٢٦) تقدم تحريكه ، في : ٥/٨ .

(٢٧) في ا : لأنه .

(٢٨) في الأصل ، م : منه .

(٢٩) في م : اقتضت .

فَنَجَّهَا ، فَإِذَا فُتِحَتِ الْقَلْعَةُ عَثَوَتْ ، سُلِّمَتْ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ أَسْلَمْتَ قَبْلَ الْفَتْحِ ، فَإِنَّهَا عَصَمَتْ نَفْسَهَا بِإِسْلَامِهَا ، فَتَعَذَّرَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ ، فَتَدَفَّعَ إِلَيْهِ قِيَمَتُهَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَالَحَ أَهْلَ مَكَّةَ عَامَ الْحُدُوبِيَّةِ ، عَلَى أَنْ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا رَدَّهُ إِلَيْهِمْ ، فَجَاءَهُ^(٣٠) نِسَاءُ مُسْلِمَاتٍ ، مَنَعَهُ اللَّهُ مِنْ رُدِّهِنَّ^(٣١) . وَلَوْ كَانَ الْجُعْلُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْقَلْعَةِ ، فَأُسْتُئْمِرَ قَبْلَ الْفَتْحِ ، عَصَمَ أَيْضًا نَفْسَهُ ، وَلَمْ يُجْزَ دَفْعُهُ ، وَكَانَ لِصَاحِبِ الْجُعْلِ^(٣٢) قِيَمَتُهُ . وَإِنْ كَانَ إِسْلَامُ الْجَارِيَةِ أَوْ الرَّجُلِ بَعْدَ أُسْرِهِمْ ، سُلِّمَ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا ، فَلَهُ قِيَمَتُهَا ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَتَّيِدُ بِالْمَلِكِ عَلَى مُسْلِمٍ . وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْفَتْحِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ حَقَّهُ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، وَقَدْ تَلَفَ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ ، فَسَقَطَ حَقُّهُ ، كَالْوَدِيعَةِ . وَفَارَقَ مَا إِذَا أَسْلَمَا ، فَإِنْ تَسْلِيَمُهُمَا مُمَكِّنٌ ، لَكِنْ مَنَعَ الشَّرْعُ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ الْفَتْحُ صَلَاحًا ، فَاسْتَتَى الْإِمَامُ الْجَارِيَةَ وَالرَّجُلَ ، وَسَلَّمَهُمَا / ، صَحَّ ، وَإِنْ وَقَعَ الصَّلَاحُ مُطْلَقًا ، طُلِبَ الْجُعْلُ مِنْ صَاحِبِ الْقَلْعَةِ ، وَبُذِلَتْ^(٣٣) لَهُ قِيَمَتُهُمَا^(٣٤) ، فَإِنْ سُلِّمَا إِلَى الْإِمَامِ ، سَلَّمَهُمَا إِلَى صَاحِبِيهِمَا ، وَإِنْ أَبَى ، عُرِضَ عَلَى مُشْتَرِطِيهِمَا قِيَمَتُهُمَا ، فَإِنْ أَخَذَهَا ، أُعْطِيَهَا وَتَمَّ الصَّلَاحُ ، وَإِنْ أَبَى ، فَقَالَ الْقَاضِي : يُفْسَخُ الصَّلَاحُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ^(٣٥) قَدْ تَعَذَّرَ إِمْضَاءُ الصَّلَاحِ فِيهِ ، لِأَنَّ صَاحِبَ الْجُعْلِ سَابِقٌ ، وَلَا يُمَكِّنُ^(٣٦) الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاحِ . وَنَحْوُ هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَلِصَاحِبِ الْقَلْعَةِ أَنْ يُحَصِّنَهَا مِثْلَمَا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ، وَيُخْتَلَمُ أَنْ يَمْضِيَ الصَّلَاحُ ، وَتُدْفَعَ إِلَى صَاحِبِ الْجُعْلِ قِيَمَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ دَفْعُهُ

٢٢/١٠ ظ

(٣٠) فِي الْأَصْلِ ، م : وَ جَاءَهُ .

(٣١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الشَّرْطِ ، وَفِي : بَابِ غُرُوقِ الْحَدِيدِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَارِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٤٦/٣ ، ٢٤٧ ، ١٦١/٥ ، ١٦٢ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي صَلَاحِ الْعَدُوِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٧٧/٢ ، ٧٨ ، وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ ، فِي : بَابِ نَقْضِ الصَّلَاحِ فِيمَا لَا يَجُوزُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجَزِيَّةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٢٨/٩ . وَانْظُرْ : الدَّرُ الْمَشْهُورَ ٢٠٥/٦ ، ٢٠٦ .

(٣٢) فِي الزِّيَادَةِ : أَيْضًا .

(٣٣-٣٤) فِي الْأَصْلِ ، أ : لَمْ تَمَّ قِيَمَتُهَا .

(٣٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، أ .

(٣٥) فِي الْأَصْلِ : يُمْكِنُ .

إليه مع بَقَائِهِ ، فذَفَعَتْ إليه قِيَمَتَهُ ، كما لو أَسْلَمَ الجُعْلُ قَبْلَ الفَتْحِ ، أو أَسْلَمَ بَعْدَهُ وصاحبُ الجُعْلِ كافرٌ . وقولُهم : إنَّ حَقَّ صاحبِ الجُعْلِ سابقٌ . قلنا : إلَّا أنَّ المَفْسَدَةَ في فَنَسِجِ الصُّلْحِ أَكْثَرُ ؛ لِأَنَّ ضَرَرَهُ يَعودُ على الجيشِ كُلِّهِ ، ورُبَّمَا عادَ على غيرِهِ من المسلمين في كَوْنِ هذه القلعةِ يَتَعَدَّرُ فَتَحُهَا بَعْدَ ذلك ، وَيَتَنَقَّى ضَرَرُهَا على المسلمين ، ولا يَجوزُ تَحْمُلُ هذه المَضَرَّةَ لَدَفْعِ ضَرَرٍ يَسِيرٍ عن واحدٍ ، فَإِنَّ ضَرَرَ صاحبِ الجُعْلِ إِنَّمَا هو في قَوَاتِ عَيْنِ الجُعْلِ ، وتفاوتُ ما بينَ عَيْنِ الشَّيْءِ وَقِيَمَتِهِ يَسِيرٌ ، سِيَّما وهو في حَقِّ شخصٍ واحدٍ ، ومُراعاةُ حَقِّ المسلمين أَجمعين بِدَفْعِ الضَّرَرِ الكَثِيرِ عنهم ، أَوْلَى من دَفْعِ الضَّرَرِ اليسيرِ عن واحدٍ منهم أو من غيرِهِم ؛ ولهذا قلنا ، في مَنْ وَجَدَ مَالَهُ قَبْلَ قَسَمِهِ : فهو أَحَقُّ بِهِ ، فَإِنْ وَجَدَهُ بَعْدَ قَسَمِهِ ^(٣٦) ، لم يَأْخُذْهُ إلَّا بِقَسَمِهِ ، لِئَلَّا يُؤْذَى إلى الضَّرَرِ بِنَقْصِ القِيَمَةِ ^(٣٧) ، أو جَرَمَانِ مَنْ وَقَعَ ذلك في سَهْمِهِ .

فصل : قال أحمد : والتَّغْلُ من أربعةِ أُنْحَاسٍ الغَنِيمةُ . هذا قولُ أَنَسِ بنِ مالكٍ ، وفُقُهَاءِ الشَّامِ ؛ منهم رجاءُ بنُ حَيَّوَةَ ، وشُعْبَادَةُ بنُ نُسَيْبٍ ، وَعَدِيْدُ بنُ عَدِيْدٍ ^(٣٨) ، وَمَكْحُولٌ ، والقاسِمُ بنُ عبد الرحمن ، ويزيدُ بنُ أبي مالِكٍ ، ويحيى بن جابرٍ ، والأوزاعيُّ . وبه قالُ إسحاقُ ، وأبو عُبَيْدٍ . وقال أبو عُبَيْدٍ : والنَّاسُ اليومَ على هذا . قال أحمد : وكان سَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ ، ومالكُ بنُ أَنَسٍ ، يقولان : لا تَغْلُ إلَّا من الخُمُسِ . فكيفَ خَفِيَ عليهما هذا مع عِلْمِهما ! وقال النُّخَعِيُّ وطائِفَةٌ : إنَّ شاءَ الإمامُ تَغْلَهُم قَبْلَ ^(٣٩) الخُمُسِ ، / وإنَّ شاءَ بَعْدَهُ . وقال أبو ثَوْرٍ : وإِنَّمَا التَّغْلُ قَبْلَ الخُمُسِ . واحتجَّ ٢٣/١٠ مَنْ ذَهَبَ إلى هذا بِحَدِيثِ ابنِ عمرَ الذي أَوْرَدَنَاهُ . ولنا ، ما رَوَى مَعْنُ بنُ يَزِيدَ السُّلَمِيُّ ،

(٣٦) في الأصل : م : : : قسمته .

(٣٧) في ١ : : : القسمة .

(٣٨) عدى بن عدى بن عمرو الكندي ، سيد أهل الجزيرة ، كان ناسكا فقيها ثقة ، توفي سنة عشرين ومائة . عذوب

التبليغ ١٦٨/٧ ، ١٦٩ .

(٣٩) في م : : : إبل .

قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « لَا تَغْلُفْ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ » . رواه أبو داود^(٤٠) ، وابنُ عبد البر . وهذا صريح . وحديثُ حبيب بن مسلمة ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُغْلُفُ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، والثَّلَثَ بَعْدَ الْخُمْسِ . وحديثُ جبرير حين قال له عمرُ : « وَلَكَ الثَّلَاثُ بَعْدَ الْخُمْسِ . وَالْأَنْبِيُّ ﷺ نَفَلَ الثَّلَاثَ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ إِخْرَاجُهُ مِنَ الْخُمْسِ . وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قال : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾^(٤١) . يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْخُمْسُ خَارِجًا مِنَ الْغَنِيمَةِ كُلِّهَا . وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ ، فَقَدْ رَوَاهُ شُعَيْبٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، قال : بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَيْشٍ قَبْلَ نَجْدٍ ، وَابْتَعَثْتُ^(٤٢) سَرِيَّةً مِنَ الْجَيْشِ ، فَكَانَ سَهْمَانُ الْجَيْشِ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنَفَلَ أَهْلُ السَّرِيَّةِ بَعِيرًا بَعِيرًا ، فَكَانَتْ سَهْمَانُهُمْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ بَعِيرًا . فَهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ نَفْلُهُمْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْغَنِيمَةِ دُونَ بَقِيَّةِ الْجَيْشِ ، كَمَا تُنْفَلُ السَّرَايَا . وَيَتِمُّ حَمْلُ الْخَبَرِ عَلَى هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُعْطِيَ جَمِيعُ الْجَيْشِ ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَفْلًا ، وَكَانَ قَدْ قَسَمَ لَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ ، وَهُوَ خِلَافُ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ .

فصل : وكلامُ أحمد في أَنَّ النَّفْلَ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ عَامٌّ ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ فِيهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْقِسْمَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ النَّفْلِ ، فَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : مَنْ جَاءَ بِشَيْءٍ فَلَهُ كَذَا ، أَوْ : مَنْ جَاءَ بِعَشْرَةِ رُءُوسٍ فَلَهُ رَأْسٌ مِنْهَا . فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْتَحِقَّ ذَلِكَ مِنَ الْغَنِيمَةِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّهُ يُنْزَلُ بِمَنْزِلَةِ^(٤٣) الْجُعْلِ ، فَأَشْبَهَ السَّلْبَ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَحْمُوسٍ . وَيَحْتَمِلُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي ، وَهُوَ زِيَادَةُ بَعْضِ الْغَانِمِينَ عَلَى سَهْمِهِ لِفَنَائِهِ ، أَنْ يَكُونَ مِنَ خُمْسِ الْخُمْسِ الْمُعَدِّ لِلْمَصَالِحِ ؛ لِأَنَّ عَوِيَّةَ هَذَا مِنَ الْمَصَالِحِ . وَالْمَذْهَبُ الْمُتَّصِفُ^(٤٤)

(٤٠) في : باب في النفل من الذهب والفضة ومن أول مقسم ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٤/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٧٠/٣ .

(٤١) سورة الأنفال ٤١ .

(٤٢) في ١ م : « وابتعث » .

(٤٣) في ١ م : « منزلة » .

(٤٤) في م : « والمخصوص » .

عليه الأول ؛ لأنَّ عِطِيَّةَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَخْوَعِ سَهَّمُ الْفَارِسِ زِيَادَةً عَلَى سَهْمِهِ ، إِنَّمَا كَانَ^(١٥) مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٣/١٠ ط ١٦٣٨ - / مسألة ؛ قال : (وَيُرَدُّ مَنْ نُفِّلَ عَلَى مَنْ مَعَهُ فِي السَّرِيَّةِ ، إِذْ بَقَوْا بِهِمْ صَارَ إِلَيْهِ)

هذا في الصورة التي ذكرها الخِرَقِيُّ ، وهي القسم الأول من أقسام الثَّغَلِ ، وهو إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً ، وَنَفَّلَهَا الثَّلَاثُ أَوْ الرَّبْعَ ، فَدَفَعَ الثَّغْلَ إِلَى بَعْضِهِمْ ، وَخَصَّهُ بِهِ ، أَوْ جَاءَ بَعْضُهُمْ بِشَيْءٍ فَنَفَّلَهُ ، وَلَمْ يَأْتِ بَعْضُهُمْ بِشَيْءٍ فَلَمْ يَنْفَلْهُ ، شَارَكَ مَنْ نُفِّلَ مَنْ لَمْ يَنْفَلْ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحَدٌ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا أَخَذُوا بِقُوَّةِ هَؤُلَاءِ ، وَلَهُمْ اسْتَحَقُّوا الثَّغْلَ عَلَى وَجْهِ الْإِشَاعَةِ بَيْنَهُم بِالشَّرْطِ السَّابِقِ ، فَلَمْ يَخْتَصَّ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، كَالْغَنِيمَةِ . فَأَمَّا فِي الْقِسْمَيْنِ الْآخَرَيْنِ اللَّذَيْنِ لَمْ يَذْكُرْهُمَا الْخِرَقِيُّ ، مِثْلُ أَنْ يَخْتَصَّ بَعْضُ الْجَيْشِ بِثَغْلٍ لِنَفَاتِهِ ، أَوْ لِجَعْلِهِ^(١٦) ، كَقَوْلِهِ : مَنْ جَاءَ بِعَشْرَةِ رُءُوسٍ فَلَهُ رَأْسٌ . فِجَاءٌ وَاحِدٌ بِعَشْرَةِ دُونَ الْجَيْشِ ، فَإِنَّ مَنْ نُفِّلَ يَخْتَصُّ بِثَغْلِهِ دُونَ غَيْرِهِ ؛ وَلِأَنَّ^(١٧) النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَصَّ مَنْ قَتَلَ بِسَلْبِ قَتِيلِهِ اخْتَصَّ بِهِ^(١٨) ، وَلَمَّا خَصَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَخْوَعِ بِسَهْمِ الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ اخْتَصَّ بِهِ^(١٩) . وَكَذَلِكَ اخْتَصَّ بِالْمَرْأَةِ الَّتِي نَفَّلَهَا إِيَّاهُ أَبُو بَكْرٍ دُونَ النَّاسِ^(٢٠) ، وَلِأَنَّ هَذَا جُعِلَ تَحْرِيقًا عَلَى الْقِتَالِ ، وَحُتًّا عَلَى فِعْلٍ مَا يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِ ؛ لِيَحْجَلَ فَاعِلُهُ كُفْلَةً فَعِلُهُ ، رَغْبَةً فِيمَا جُعِلَ لَهُ ، فَلَوْ لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ فَاعِلُهُ ، مَا خَاطَرَ أَحَدٌ بِنَفْسِهِ فِي فِعْلِهِ ، وَلَا حَصَلَتْ مَصْلَحَةُ الثَّغْلِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَخْتَصَّ الْفَاعِلُ لَذَلِكَ بِثَغْلِهِ^(٢١) . كَلَوَابِ الْآخِرَةِ .

(١٥) في م : ٥ : كانت .

(١٦) في م : ٥ : بجعله .

(١٧) في أ ، م : ٥ : لأنَّ .

(١٨) يَأْتِي تَحْرِيقُهُ ، فِي صَفْحَةِ ٦٣ ، ٦٤ .

(١٩) تقدم في صفحة ٣٤ .

(٢٠) تقدم في صفحة ٤٨ .

(٢١) في أ : ٥ : بفعله .

١٦٣٩ - مسألة : قال : (وَمَنْ قَتَلَ مَثَا أَحَدًا مِنْهُمْ مُقْبِلًا عَلَى الْقِتَالِ ، فَلَهُ سَلْبُهُ غَيْرَ مَحْمُوسٍ ، قَالَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَقُلْ)

في هذه المسألة فصول ستة :

أحدها : في ^(١) أَنَّ الْقَاتِلَ يَسْتَحِقُّ السَّلْبَ فِي الْجُمْلَةِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ كَافِرًا فَلَهُ سَلْبُهُ » . رَوَاهُ جَمَاعَةٌ ^(٢) ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ مِنْهُمْ أَنَسٌ ، وَسُمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ ، وَغَيْرُهُمَا ^(٣) ، وَرَوَى أَبُو قَتَادَةَ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ ^(٤) ، فَلَمَّا التَقَيْنَا رَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمَشْرِكِينَ / قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَاسْتَدْرَكَ لَهُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ ، فَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى حَبِيلِ عَاتِقِهِ ضَرْبَةً ، فَأَذْرَكَهُ الْمَوْتَ ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا ، وَقَالَ ^(٥) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، لَهُ عَلَيْهِ يَبْتَةٌ ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . قَالَ : فَقُمْتُ فَقُلْتُ : مَنْ يَشْهَدُ لِي ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَالِكٌ يَا أَبَا قَتَادَةَ ؟ » . فَاتَّقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، سَلْبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي ، فَأَرْضِهِ مِنْهُ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ : لَا هَا ^(٦) اللَّهُ ، إِذَا تَعَمَّدَ ^(٧) إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ تَعَالَى ، يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ ، فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صَدَقَ ، فَاسْلِمْنَاهُ إِلَيْهِ » . قَالَ : فَأَعْطَانِيهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٨) ، وَعَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ

(١) سقط من : م .

(٢) م : الجماعة .

(٣) هذا حديث أئى طلحة ، الذى بأئى قريبا فى المسألة .

(٤) فى النسخ : خير . والمثبت من مصادر التخرىج .

(٥) فى : فقال .

(٦) ها : بمعنى الواو التى يقسم بها .

(٧) فى الصحيحين : لا يعمد . وانظر الكلام على : إذا فى شرح النووى على مسلم ٦٠/١٢ .

(٨) أخرجه البخارى ، فى : باب من لم يلمس الأصابع ، من كتاب فرض الخمس ، وفى : باب قول الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حِينٍ إِذْ أُعْجِبْتُمْ كَثْرَتَكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا ... ﴾ الآية ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ١١٢/٤ ، ١١٣ ، ١٩٦/٥ ، ١٩٧ . ومسلم ، فى : باب استحقاق القاتل سلب القاتل ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٠/٣ ، ١٣٧١ .

سَلْبُهُ . فقتل أبو طلحة يومئذ^(٩) عشرين رجلاً ، فأخذ أسلابهم . رواه أبو داود^(١٠) .

الفصل الثاني : أن السلب لكل قاتل يستحق السهم أو الرضخ ، كالعبد والمرأة والصبي والمُشرك . وروى عن ابن عمر ، أن العبد إذا بارز بإذن^(١١) مولاه فقتل ، لم يستحق السلب ، ويرضخ له منه ؛ وللشافعي في من لا سهم له قولان ؛ أحدهما ، لا يستحق السلب ؛ لأن السهم أكد منه ، للإجماع عليه ، فإذا لم يستحقه ، فالسلب أولى . ولنا ، عموم الخبر ، وأنه قاتل من أهل العينة ، فاستحق السلب ، كذي^(١٢) السهم ، ولأن الأمير لو جعل جُعلاً لمن صنع شيئاً فيه نفع للمسلمين ، لاستحقه فاعله من هؤلاء ، فالذي جعله النبي ﷺ أولى . وفارق السهم ؛ لأنه علق على المظنة ، ولهذا يستحق بالحضور ، ويستوى فيه الفاعل وغيره ، والسلب مستحق بحقيقة الفعل ، وقد وجد منه ذلك ، فاستحقه ، كالمجمول له جُعلاً على فعل إذا فعله . فإن كان القاتل ممن لا يستحق سهماً ولا رضخاً ، كالمُرَجِف والمُخَذِّل والمُعِين على المسلمين ، لم يستحق السلب وإن قتل ؛ وهذا مذهب الشافعي ؛ لأنه ليس من أهل الجهاد . وإن بارز العبد بغير إذن مولاه ، لم يستحق السلب ، لأنه عاصر . وكذلك كل عاصر ، مثل من دخل

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في السلب يعطى القاتل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٤/٢ ، ٦٥ .
والترمذي ، في : باب ما جاء في من قتل قتيلاً فله سلبه ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٥٧/٢ . وابن ماجه ، في : باب الميازرة والسلب ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٦/٢ . والدارمي ، في : باب من قتل قتيلاً فله سلبه ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٩/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في السلب في النفل ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٥٤/٢ ، ٤٥٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٦ ، ٢٩٥/٥ . وانظر ما تقدم : في صفحة ٣٩ .
وما سبق في : ٢٨٦/٩ .

(٩) سقط من : ١ .

(١٠) في : باب في السلب يعطى القاتل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٥/٢ .
كما أخرجه الدارمي ، في : باب من قتل قتيلاً فله سلبه ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٤/٣ ، ١٢٣ ، ١٩٠ ، ٢٧٩ .

(١١) سقط من : الأصل ، م .

(١٢) في النسخ : كذا .

بغير إذن الأمير . وعن أحمد في مَنْ دَخَلَ بغير / إِذْنِ الأمير ^(١٣) ، أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْخُمْسُ ، ٢٤/١٠ ط
 وبإِيقِهِ لَهُ . جَعَلَهُ كَالْغَنِيمَةِ . وَيُخْرِجُ فِي الْعِيدِ الْمُبَارِيزِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ مِثْلَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ
 يَكُونَ سَلَبُ قَتِيلِ الْعِيدِ لَهُ ^(١٤) عَلَى كُلِّ حَالٍ ، لِأَنَّ مَا كَانَ لَهُ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ ، فَفِي جِرْمَانِهِ
 السَّلَبُ جِرْمَانُ سَيِّدِهِ ، وَلَا مَعْصِيَةٌ مِنْهُ .

الفصل الثالث : أَنَّ السَّلَبَ لِلْقَاتِلِ فِي كُلِّ حَالٍ ، إِلَّا أَنْ يَنْهَازَ الْعَدُوَّ . وَبِهِ قَالَ
 الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَقَالَ مَسْرُوقٌ : إِذَا تَقَيَّ الرَّحْفَانِ ، فَلَا
 سَلَبَ لَهُ ، إِلَّا مَا التَّغْلُ قَبْلَ بَعْدُ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ نَافِعٍ . وَكَذَلِكَ ^(١٥) قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَسَعِيدُ
 ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ : السَّلَبُ لِلْقَاتِلِ ، مَا لَمْ تُمْتَدِّ الصُّفُوفُ بَعْضُهَا إِلَى
 بَعْضٍ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَلَا سَلَبَ لِأَحَدٍ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ قَتَلَ
 قَبِيلًا ، فَلَهُ سَلَبُهُ » . وَلِأَنَّ أَبَا قَتَادَةَ إِذَا قَتَلَ الَّذِي أَخَذَ سَلَبَهُ فِي حَالِ الْيَقَاءِ الرَّحْفَيْنِ ، أَلَا
 تَرَاهُ يَقُولُ : فَلِمَا التَّقِيْنَا رَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ
 أَنَسٍ : فَقَتَلَ أَبُو طَلْحَةَ يَوْمَئِذٍ عَشْرِينَ رَجُلًا ، وَأَخَذَ أَسْلَاحَهُمْ . وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الْيَقَاءِ
 الرَّحْفَيْنِ ، لِأَنَّ هَوَازِينَ لَقُوا الْمُسْلِمِينَ فَجَاءَهُ ، فَالْحُمُوا الْحَرْبَ قَبْلَ أَنْ تَتَقَدَّمَهَا مُبَارَاةٌ .
 وَرَوَى سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشَ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : غَزَوْنَا إِلَى طَرْفِ الشَّامِ ، فَأُمِّرَ
 عَلَيْنَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، فَانْضَمَّ إِلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أُمْدَادِ حِمْيَرَ ، فَقَضَى لَنَا أَنَّا لَقِينَا عَدُوَّنَا ،
 فَقَاتَلُونَا قِتَالًا شَدِيدًا ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ مِنَ الرُّومِ ، عَلَى فَرَسٍ لَهُ أَشَقَرٌ ، وَسَرِجٌ مُذْهِبٌ ،
 وَمِنْطَقَةٌ مُلَطَّخَةٌ ، وَسَيْفٌ مِثْلُ ذَلِكَ ، فَجَعَلَ يَحْتَمِلُ عَلَى الْقَوْمِ ، وَيُغَرِّى ^(١٦) بِهِمْ ، فَلَمْ
 يَزَلِ الْمَدْدِيُّ يَحْتَالُ ^(١٧) لِذَلِكَ الرُّومِيِّ حَتَّى مَرَّ بِهِ ، فَاسْتَقْفَاهُ ، فَضَرَبَ عُرْقُوبَ فَرَسِهِ

(١٣) سقط من : الأصل ، م .

(١٤) في م : « كذلك » .

(١٥) أى يسلط الكثرة على المسلمين . وفي بعض النسخ : « يفرى » . أى يبالغ في التكاية والقتل .

(١٦) في الأصل ، ١ : « يحيل » .

بالسيف ، ثم وقع ، فأثبته ضريراً بالسيف حتى قُتِلَ ، فلما فتح الله الفتح ، أقبل بسلب القتيل ، وقد شهده له الناس أنه قاتله ، فأعطاه خالد بعض سلبه ، وأمسك سائرَه ، فلما ٢٥/١٠ قَدِمَ المدينة استعذى / رسول الله ﷺ ، فدعا خالدًا ، فقال رسول الله ﷺ : « ما مَنَعَكَ يا خالد أنْ تُدْفِعَ إلى هَذَا سَلْبَ قَتِيلِهِ ؟ » . قال : استكثرته له . قال : « فاذفَعهُ إِلَيْهِ » . وذكر الحديث . رواه أبو داود^(١٧) .

الفصل الرابع : أنه إنما يستحق السلب بشروط أربعة ؛ أحدها ، أن يكون المقتول من المُقاتلة الذين يجوز قتلهم ، فأما إن قتل امرأة ، أو صبياً ، أو شيخاً فانيئاً ، أو ضعيفاً مهيناً ، ونحوهم ممن لا يُقاتل ، لم يستحق سلبه . لا نعلم فيه خلافاً . وإن كان أحد هؤلاء يُقاتل ، استحق قاتله سلبه ، لأنه يجوز قتلُه ، ومن قتل أسيراً له أو لغيره ، لم يستحق سلبه ؛ لذلك . الثاني ، أن يكون المقتول فيه منعة^(١٨) ، غير مُتخزن بالجراح ، فإن كان مُتخذاً بالجراح ، فليس لقاتله شيء من سلبه . وبهذا قال مكحول ، وخريز^(١٩) ابن عثمان ، والشافعي ؛ لأن معاذ بن عمرو بن الجموح ، أثبت أبا جهل ، ودفن عليه ابن مسعود ، فقصى النبي ﷺ بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح ، ولم يُعْطِ ابن مسعود شيئاً^(٢٠) . وإن قطع يَدَي رَجُلٍ ورَجُلِيه ، وقتله آخر ، فالسلب للقاطع دون

(١٧) في : باب في الإثم بمنع القاتل السلب إن رأى ، ... ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٥/٢ ، ٦٦ . كما أخرجه مسلم ، في : باب استحقات القاتل سلب القتيل ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٣/٣ ، ١٣٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦/٦ . وسعيد بن منصور ، في : باب النفل والسلب في الغزو والجهاد ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٠/٢ ، ٢٦١ .

(١٨) في م : « منفعة » .

(١٩) في النسخ : « وجرير » تصحيف . وهو حمزة بن عثمان بن جبر الرحبي البصري ، تابعي ثبت ، ولد سنة ثمانين ، وتوفي سنة ثلاث وستين ومائة . تهذيب التهذيب ٢٣٧/٢ - ٢٤١ .

(٢٠) أخرجه البخاري ، في : باب من لم يخمس الأسلاب ، من كتاب فرض الخمس ، وفي : باب قتل أبي جهل ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١١٢/٤ ، ٩٤/٥ ، ٩٥ . ومسلم ، في : باب استحقات القاتل سلب القتيل ، وفي : باب قتل أبي جهل ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٢/٣ ، ١٤٢٤ .

القاتل ؛ لأنَّ القاطع هو الذى كَفَى المسلمين شرَّه . وإنَّ قطع يَدَيْه أو رِجْلَيْه ، وقتلَه الآخر^(٢١) فالسَّبُّ للقاطع ، فى أحد الوجهين ؛ لأنَّه عطَّه ، فأشبهه الذى قتلَه ، والثانى ، سَلَبَه فى الغَنيمَةِ ؛ لأنَّه إنَّ كانت رِجلاه سالِمَتَيْن ، فإنَّه يَغْدُو وَيُخَيَّرُ ، وإنَّ كانت يَدَاهُ سالِمَتَيْن ، فإنَّه يُقَاتِلُ بهما ، فلم يَكُفِ القاطع شرَّه كُلَّه ، ولا يستحقُّ القاتلُ سَلَبَه ؛ لأنَّه مُشَخَّنٌ بالجراح . وإنَّ قطع يَدَه ورِجْلَه من خِلاف ، فكذلك . وإنَّ قطع إحدَى يَدَيْه وإحدَى رِجْلَيْه ، ثم قَتَلَه آخرُ ، فسَلَبَه غَنيمَةً . ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ للقاتل ؛ لأنَّه قَاتِلٌ لَمَنْ لم^(٢٢) يَكْتَفِ المسلمون^(٢٣) شرَّه . وإنَّ عاتقَ رجلٍ رجُلًا ، فَقَتَلَه آخرُ ، فالسَّبُّ للقاتل . وهذا قال الشافعى . وقال الأوزاعى : هو للمُعَانِق . ولنا ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلَبُهُ » . ولأنَّه كَفَى المسلمين شرَّه ، فأشبهه ما لو لم يُعَانِقْهُ الآخرُ . وكذلك لو كان الكافر مُقْبِلًا على رجلٍ يقاتلُه / ، فجاءَ آخرُ من ورائِه ، فضَرَبَه فَقَتَلَه^(٢٤) ، فسَلَبَه لقاتلِه ، بدليلِ قَضِيَّةٍ^(٢٥) قيل أَى قتادة . الثالث ، أن يَقتلَه أو يُشَخِّنَه بِجِراحٍ تَجْعَلُه فى حُكْمِ المَقْتُولِ . قال أحمد : لا يَكُونُ السَّبُّ إِلَّا للقاتل^(٢٦) . وإنَّ أَسَرَ رجُلًا ، لم يَسْتَحِقْ سَلَبَه ، سواء قَتَلَه الإمامُ أو لم يَقْتُلْهُ . وقال مَكْحُولٌ : لا يَكُونُ السَّبُّ إِلَّا لِمَنْ أَسَرَ عِلْجًا أو قَتَلَ . وقال القاضى : إذا أَسَرَ رجُلًا ، فَقَتَلَه الإمامُ صَبْرًا ، فسَلَبَه لِمَنْ أَسَرَه ؛ لأنَّ الأَسْرَ أَصْعَبُ من القَتْلِ ، فإذا اسْتَحَقَّ سَلَبَه بالقَتْلِ ، كان ثَنِيَّتُها على اسْتِخْفَاقِه بالأَسْرِ . قال : وإن اسْتَبَقَاه الإمامُ ، كان له فِداؤُه ، أو رَقَبَتُه وسَلَبُه ، لأنَّه كَفَى المسلمين شرَّه . ولنا ، أنَّ المُسْلِمِينَ أَسَرُوا أَسْرَى يَوْمَ بَدْرٍ ، فَقَتَلَ النَّبِيُّ ﷺ عُقْبَةَ والنُّضْرَ بن الحارث ، واسْتَبَقَى سائِرَهُمْ^(٢٧) ، فلم يُعْطِ مَنْ أَسَرَهُمْ أَثْلانَهُمْ ، ولا

(٢١) فى ١ : آخر .

(٢٢-٢٣) فى الأصل : « يَكْتَفِ المسلمين » . وفى م : « يَكْفِ المسلمين » .

(٢٣) سقط من : ١ .

(٢٤) فى م : « قصة » .

(٢٥) فى م : « للقاتل » .

(٢٦) انظر ما تقدم ، فى صفحة ٤٦ .

فداءهم ، وكان فداؤهم غنيمة . ولأن النبي ﷺ إنما جعل السلب للقاتل ، وليس الأسير بقاتل ، ولأن الإمام مُحَرَّرٌ في الأسرى ، ولو كان لمن أمره ، كان أمره إليه دون الإمام . الرابع ، أن يُعَرَّزَ بنفسه في قتله ، فأما إن رماه بسهم من صف المسلمين فقتله ، فلا سلب له . قال أحمد : السلب للقاتل ، إنما هو في المبارزة ، لا يكون في الهزيمة . وإن حمل جماعة من المسلمين على واحد فقتلوه^(٢٧) ، فالسلب في الغنيمة ؛ لأنهم لم يُعَرَّزُوا بأنفسهم في قتله . وإن اشترك في قتله اثنان ، فظاهر كلام أحمد أن سلبه غنيمة ، فإنه قال ، في رواية حرب : له السلب إذا انفرد بقتله . وحكى أبو الخطاب ، عن القاضي ، أنهما يشتركان في سلبه ؛ لقوله : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . وهذا يتناول الواحد والجماعة ، ولأنهما اشتركا في السبب ، فاشتركا في السلب . ولنا ، أن السلب إنما يُسْتَحَقُّ بالثَّغِيرِ في قتله ، ولا يحصل ذلك بقتل الاثنين ، فلم يُسْتَحَقَّ به السلب ، كما لو قتل جماعة ، ولم يبلغنا أن النبي ﷺ شَرَكَ بين اثنين في سلب^(٢٨) . فإن اشترك اثنان في ضربه ، وكان أحدهما أبلغ في قتله من الآخر ، فالسلب له ؛ لأن أبا جهل ضربه معاذ بن عمرو بن الجموح ، ومعاذ بن عفراء ، وأتيا النبي ﷺ فأخبراه ، فقال : « كِلَا كَمَا قَتَلَهُ » . وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح . وإن انتهزم الكفار كلهم ، فأذرك إنساناً منهم^(٢٩) ، فقتله ، فلا سلب له ؛ لأنه لم يُعَرَّزْ في قتله . وإن كانت الحرب قائمة ، فانهزم أحدهم ، فقتله إنسان ، فسلبه لقاتله ؛ لأن الحرب قر وكر ، وقد قتل سلمة بن الأكوع طليعة للكفار وهو منهزم ، فقال النبي ﷺ : « مَنْ قَتَلَ عَدُوًّا ، قَالُوا : سلمة بن الأكوع . قال : « لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ »^(٣٠) . وهذا قال الشافعي . وقال

(٢٧) في م : « فقتلوا » .

(٢٨) في م : « السلب » .

(٢٩) سقط من : « . » .

(٣٠) أخرجه مسلم ، في : باب استحقات القاتل سلب القاتل ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم

٤/٣٧٧ ، ١٣٧٥ . وأبو داود ، في : باب في الجاسوس المستأمن ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٥/٢ ،

٤٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦/٤ .

أبو ثور ، وداود ، وابن المنذر : السِّلْبُ لكل قاتل ؛ لعموم الخبر ، واحتجاجاً بحديث سلمة هذا . ولنا ، أن ابن مسعود دَفَفَ على أبي جهل ، فلم يُعطِ النبي ﷺ سَلْبَهُ ، وأمرَ بِقَتْلِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ وَالتَّضَرُّعِ بْنِ الْحَارِثِ صَبْرًا ، ولم يُعطِ سَلْبَهُمَا مَنْ قَتَلَهُمَا ، وقتل بني قُرَيْظَةَ صَبْرًا^(٣١) ، فلم يُعطِ مَنْ قَتَلَهُمْ أَسْلَانَهُمْ ، وإنما أُعْطِيَ السِّلْبُ مَنْ قَتَلَ مُبَارَرًا ، أو كَفَى الْمُسْلِمِينَ شَرَّهُ ، وغرر في قتله ، والمنهزم بعد انقضاء الحرب ، قد كفى المسلمين شر نفسه ، ولم يُعَرَّرْ قَاتِلُهُ بِنَفْسِهِ فِي قَتْلِهِ ، فلم يستحق سَلْبَهُ كَالْأَسِير . وأما الذي قَتَلَهُ سَلْمَةُ ، فكان مُتَحَيِّرًا إِلَى فِتَّةٍ . وكذلك مَنْ قُتِلَ حَالَ قِيَامِ الْحَرْبِ ، فإنه وإن^(٣٢) كان مُنْهَزِمًا فَهُوَ مُتَحَيِّرٌ إِلَى فِتَّةٍ ، وراجع إلى القتال ، فأشبهه الكار ، فإن القتال فر وكُر . إذا ثبت هذا ، فإنه لا يُشْتَرَطُ فِي اسْتِحْقَاقِ السِّلْبِ أَنْ تَكُونَ الْمُبَارَرَةُ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ قُضِيَ لَهُ بِالسِّلْبِ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، ليس فيهم مَنْ قُتِلَ إِلَيْنَا أَنَّهُ أُذِنَ لَهُ فِي الْمُبَارَرَةِ ، مع أن عموم الخبر يقتضي استحقاق السِّلْبِ لكل قاتل ، إلا مَنْ حَصَصَهُ الدَّلِيلُ .

الفصل الخامس : أن السِّلْبَ لَا يُحْمَسُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ جُرَيْرٍ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يُحْمَسُ^(٣٣) . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَكْحُولٌ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾^(٣٤) . وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِنْ اسْتَكْتَرَّ الْإِمَامُ السِّلْبَ خَمْسَةً ، وَذَلِكَ إِلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ سَيِّئِينَ ، أَنَّ الْبَرَاءَ بْنَ مَالِكٍ بَارَزَ مَرْزُوقًا بِالْبَحْرَيْنِ ، فَطَعَنَهُ فَدَقَّ صَلْبَهُ ، وَأَخَذَ سِوَارِيَّهُ وَسَلْبَهُ ، فَلَمَّا صَلَّى عَمْرُ الظُّهْرِ ، أَكْبَى أَبَا طَلْحَةَ فِي دَارِهِ ، فَقَالَ : إِنَّا كُنَّا لَا

(٣١) سقط من : الأصل ، م .

(٣٢) انظر ما تقدم في صفحة ٤٦ .

(٣٣) في م : ٥ ؛ إن .

(٣٤) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في تخميس السلب ، من كتاب قسم الفى والغنيمة . السنن الكبرى

٣١٢/٦ . وابن أبي شيبة ، في : باب من جعل السلب للقاتل ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٧٤/١٢ . وأبو

عبيد ، في : الأموال ٣٠٤ .

(٣٥) سورة الأنفال ٤١ .

نُحْمَسُ السَّلْبِ ، وإن سَلَبَ الْبِرَاءِ قَدْ بَلَغَ مَالًا ، وَأَنَا حَامِسُهُ . فَكَانَ أَوَّلُ سَلَبِ خُمْسٍ فِي الْإِسْلَامِ سَلَبَ الْبِرَاءِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي « السُّنَنِ » (٣٦) . وَفِيهَا أَنَّ سَلَبَ الْبِرَاءِ بَلَغَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى (٣٧) فِي السَّلْبِ (٣٧) لِلْقَاتِلِ ، وَلَمْ يُخْمَسِ السَّلْبُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨) . وَغُمُومُ الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَخَبْرُ عَمْرِو حُجَّةَ لَنَا ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِنَّا كُنَّا لَا نُخْمَسُ السَّلْبُ . وَقَوْلُ الرَّائِي : كَانَ أَوَّلُ سَلَبِ خُمْسٍ فِي الْإِسْلَامِ . يَعْنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمْرٌ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ ، لَمْ يُخْمَسُوا سَلْبًا ، وَأَتْبَاعُ ذَلِكَ أَوَّلَى . قَالَ الْجَوْرَجَانِيُّ : لَا أَظُنُّهُ يَجُوزُ لِأَحَدٍ فِي شَيْءٍ سَبَقَ فِيهِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ شَيْءٌ إِلَّا أَتْبَاعُهُ ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ مَعَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَمَا ذَكَرْنَاهُ يَصْلُحُ أَنْ يُخَصَّصَ بِهِ غُمُومُ الْآيَةِ . وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ السَّلْبَ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُخْتَصَبُ مِنْ (٣٩) خُمْسِ الْخُمْسِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ مُطْلَقًا ، وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْهُ أَنَّهُ اخْتَسَبَ بِهِ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ (٤٠) ، وَلَئِنْ لَوْ اخْتَسَبَ بِهِ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ ، اخْتِيجَ إِلَى مَعْرِفَةِ قِيمَتِهِ وَقَدْرِهِ ، وَلَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ ، وَلَئِنْ سَبَبِهِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ ، كَسَهْمِ الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ .

الفصل السادس : أَنَّ الْقَاتِلَ يَسْتَحِقُّ السَّلْبَ ، قَالَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَقُلْ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالتَّوْرِيُّ : لَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ (٤١) الْإِمَامُ لَهُ . وَقَالَ / مَالِكٌ : لَا يَسْتَحِقُّهُ ، إِلَّا أَنْ

(٣٦) تقدم تحريجه ، في صفحة ٣٨ .

(٣٧-٣٧) في م : ٥ بالسلب ٤ .

(٣٨) في : باب في السلب يُخْمَسُ ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٦/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٩٠/٤ ، ٢٦/٦ .

(٣٩) في النسخ : ٥ فإن ٤ .

(٤٠) سقط من : م .

(٤١) في الأصل : ٥ بشرطه ٤ .

يقول الإمام ذلك . ولم ير أن يقول الإمام ذلك إلا بعد انقضاء الحرب ، على ما تقدم من مذهبه في النفل ، وجعلوا^(١٢) السلب ههنا من حُملة الأنفال . وقد روى عن أحمد مثل قولهم ، وهو اختيار أبي بكر . واحتجوا بما روى عوف بن مالك ، أن مَدْيَنًا اتَّبَعَهُمْ ، فقتل عُلجًا ، فأخذ خالدٌ بعضَ سَلْبِهِ ، وأعطاهُ بعضه ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : « لَا تُعْطِيهِ يَا خَالِدُ » رواه سعيد ، وأبو داود^(١٣) . أنا^(١٤) اختصرته . وروى بإسنادهما عن شبر بن علقمة ، قال : بارزْتُ رجلًا يومَ القَادِسِيَّةِ ، فقتلته ، وأخذتُ سَلْبَهُ ، فَأَتَيْتُ بِهِ سَعْدًا ، فخطبَ سعدٌ أصحابه ، وقال : إن هذا سَلْبُ شَبْرٍ ، خَيْرٌ مِن اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا ، وَإِنَّا قَدْ تَقَلْنَا هَؤُلَاءِ^(١٥) . ولو كان حَقًّا له ، لم يَحْتَجْ إِلَى^(١٦) أَنْ يَنْفُلَهُ^(١٧) . ولأنَّ عمرَ أَخَذَ الْخُمْسَ مِن سَلْبِ الْبَرَاءِ ، ولو كان حَقًّا له ، لم^(١٨) يَجْزَأْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْعًا ، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ سَلْبَ أَى قِتَادَةَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ بَيْتَةٍ وَلَا يَمِينٍ . ولنا ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . وهذا من قَضَايَا رسولِ الله ﷺ المشهُورَةِ ، التى عَمِلَ بِهَا الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَأَخْبَارُهُمُ الَّتِى اخْتَجُّوا بِهَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ اخْتَجَّ عَلَى خَالِدٍ حِينَ أَخَذَ سَلْبَ الْمَدَدِيِّ ، فقال له عَوْفٌ : أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ ؟ قال : بَلَى . وقول عمر : إِنَّا كُنَّا لَا نَخْمُسُ السَّلْبَ . يُدَلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَامَّةٌ فِي كُلِّ غَزْوَةٍ ، وَحُكْمٌ مُسْتَمِرٌّ لِكُلِّ قَاتِلٍ ، وَإِنَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدًا أَنْ لَا يَرُدَّ عَلَى الْمَدَدِيِّ عُقُوبَةً ، حِينَ أَغْضَبَهُ عَوْفٌ بِتَقْرِيعِهِ خَالِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَقَوْلُهُ : قَدْ أُتْجِزْتُ لَكَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَأَمَّا خَبَرُ شَبْرٍ ، فَإِنَّمَا أَنْفَذَ لَهُ سَعْدٌ مَا قَضَى لَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَسَمَّاهُ نَفْلًا ، لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ نَفْلٌ ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ عَلَى سَهْمِهِ . وَأَمَّا أَبُو قِتَادَةَ ، فَإِنَّ حُصْمَهُ اعْتَرَفَ لَهُ بِهِ ، وَصَدَّقَهُ ، فَجَرَى مَجْرَى الْبَيْتَةِ ،

(١٢) في م : ١ : وجعل .

(١٣) تقدم تحريجه ، في صفحة ٦٦ .

(١٤) في م : ١ : وأنا .

(١٥) تقدم تحريجه ، في صفحة ٣٨ .

(١٦) (١٦-١٧) في م : ١ : نفله .

(١٧) سقط من : الأصل ، م .

٢٧/١٠ ط ولَّانَ السَّلْبَ مَأخُودَ / من الغنيمَةِ بغيرِ تَقْدِيرِ الإمامِ واجْتِهَادِهِ ، فلم يفتقر إلى شَرْطِهِ ، كالسَّهْمِ . إِذَا تَبَّتْ هَذَا ، فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ : لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْخُذَ السَّلْبَ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ . وهو قولُ الْأَوْزَاعِيِّ . وقال ابنُ الْمُنْذِرِ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَهُ أَخْذُهُ بغيرِ إِذْنٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّهُ بِجَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَا يَأْمُرُ أَنْ أَظْهَرَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُعْطَاهُ . وَوَجْهُ قَوْلِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ فِعْلٌ مُجْتَهَدٌ فِيهِ ، فَلَمْ يَنْفُذْ أَمْرُهُ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ كَأَخْذِ^(١٨) سَهْمِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ أَحْمَدَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ ، لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْبَابِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ أَخَذَهُ بغيرِ إِذْنٍ ، تَرَكَ الْفَضِيلَةَ ، وَلَهُ مَا^(١٩) أَخَذَهُ .

١٦٤٠ - مسألة : قال : (وَالذَّابَّةُ وَمَا عَلَيْهَا مِنْ أَلْيَهِمَا مِنَ السَّلْبِ ، إِذَا قِيلَ وَهُوَ عَلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ مَا عَلَيْهِ مِنَ السَّلَاحِ وَالثَّيَابِ وَإِنْ كَثُرَ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّلْبِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةَ أُخْرَى ، أَنَّ الذَّابَّةَ لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ)

وَجُمِلَتْ أَنْ السَّلْبَ مَا كَانَ الْقَتِيلُ لَابَسًا لَهُ ، مِنْ ثِيَابٍ ، وَعِمَامَةٍ ، وَقَلَنْسُوَةٍ ، وَمِنْطَقَةٍ ، وَجُرْعٍ ، وَمَغْفَرٍ ، وَبَيْضَةٍ ، وَنَاجٍ ، وَأَسْوَرَةٍ ، وَرَأْيٍ^(٢٠) ، وَخُفٍّ ، بِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ جِلْيَةٍ ، وَغَوْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ السَّلْبِ اللَّبَاسُ ، وَكَذَلِكَ السَّلَاحُ ؛ مِنْ السَّيْفِ ، وَالرَّمْحِ ، وَالسُّكَيْنِ ، وَاللِّتِّ^(٢١) ، وَنَحْوِهِ ، لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي قِتَالِهِ ، فَهُوَ أَوْلَى بِالْأَخْذِ مِنَ اللَّبَاسِ ، وَكَذَلِكَ الذَّابَّةُ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ بِهَا ، فَهِيَ كَالسَّلَاحِ وَأَبْلَغُ مِنْهُ ، وَلِذَلِكَ اسْتَحَقَّ بِهَا زِيَادَةُ السُّهُمَانِ ، بِخِلَافِ السَّلَاحِ . فَأَمَّا الْمَالُ الَّذِي مَعَهُ فِي كَسْرَاتِهِ وَخَرِيطَتِهِ ، فَلَيْسَ بِسَلْبٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَلْبُوسِ ، وَلَا مِمَّا يَسْتَعِينُ بِهِ فِي الْحَرْبِ ، وَكَذَلِكَ رَحْلُهُ وَأَثَانُهُ ، وَمَا لَيْسَتْ يَدُهُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ لَيْسَ مِنْ سَلْبِهِ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَكَحْوَلٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ / قَالَ : مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَرْبِ ، كَالنَّاجِ ،

(١٨) فِي م : بِأَخْذِ .

(١٩) سَقَطَ مِنْ م .

(٢٠) الرَّأْيُ كَالْخُفِّ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا قَدَمَ لَهُ ، وَهُوَ أَطْوَلُ مِنَ الْخُفِّ .

(٢١) اللَّت : كُلُّ مَا يُلْتَبَسُ بِهِ .

والسَّوَارِ ، والطَّوْقِ ، والِهَمِيَانِ الذِي لِلتَّنْفِقَةِ ، ليس من السَّلْبِ في أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يُسْتَعَانُ بِهِ فِي الْحَرْبِ ، فَأَشْبَهَ الْمَالُ الذِي فِي تَحْرِيطِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ ، أَنَّهُ بَارَزَ مُرْزَبَانَ الزُّزَّارَةَ ، فَقَتَلَهُ ، فَبَلَغَ سِيَوَارَاهُ^(٣) وَمِنْطَقَتَهُ ثَلَاثِينَ أَلْفًا ، فَحُكِّمَتْهُ عُمَرُ ، وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ^(٤) . وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ ، أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى أَسْوَارٍ ، فَطَقَّتْهُ ، فَدَقَّ صُلْبَهُ فَصَرَّعَهُ ، فَزُلَّ إِلَيْهِ فَفَطَعَ يَدَهُ ، وَأَخَذَ سِيَوَارَيْنِ كَانَا عَلَيْهِ ، وَيَلْمَقًا^(٥) مِنْ دِيبَاجٍ ، وَسَيْفًا ، وَمِنْطَقَةً ، فَسَلَّمَ ذَلِكَ لَهُ^(٦) . وَلَأَنَّهُ مَلْبُوسٌ لَهُ ، فَأَشْبَهَ ثِيَابَهُ ، وَلَأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي اسْمِ السَّلْبِ ، فَأَشْبَهَ الثِّيَابَ وَالْمِنْطَقَةَ ، وَدَخَلَ فِي عُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَلَهُ سَلْبُهُ »^(٧) . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَاةُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الدَّائِيَةِ ، فَقِيلَ عَنْهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ السَّلْبَ مَا كَانَ عَلَى يَدَيْهِ ، وَالدَّائِيَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، فَلَا يَدْخُلُ فِي الْخَبَرِ . قَالَ : وَذَكَرَ أَبُو^(٨) عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ ، فَأَخَذَ سِيَوَارِيَهُ ، وَمِنْطَقَتَهُ . يَعْنِي^(٩) . وَلَمْ يَذْكُرْ قَرَسَهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : « حَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ، فِي غَزْوَةِ مُوْتَةَ ، وَرَافَقْنِي مَدَدِيُّ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ، فَلَقِينَا جُمُوعَ الرُّومِ ، وَفِهِمْ رَجُلٌ عَلَى قَرَسٍ أَشْقَرٍ ، عَلَيْهِ سَرَجٌ مُذْهَبٌ ، وَسِلَاحٌ مُذْهَبٌ ، فَجَعَلَ يُعْرِى بِالسُّلَمِينَ ، وَقَعَدَ لَهُ الْمَدَدِيُّ خَلْفَ صَخْرَةٍ ، فَمَرَّ بِهِ الرُّومِيُّ ، فَعَرَقَبَ قَرَسَهُ ، فَعَلَاهُ فَقَتَلَهُ ، وَحَازَ قَرَسَهُ وَسِلَاحَهُ ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، بَعَثَ إِلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، فَأَخَذَ مِنَ السَّلْبِ ، قَالَ عَوْفٌ : فَأَتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ لَهُ^(١٠) : يَا خَالِدُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ ؟ قَالَ : بَلَى . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(١١) . وَفِي حَدِيثِ شُبَيْرِ

(٣) في ١ : ١ سواره ٤ .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٨ .

(٥) اللمق : القباء .

(٦) الخبر في : تاريخ الطبري ٥٧٦/٣ .

(٧) تقدم تخريجه ، في ٦٣ ، ٦٤ .

(٨) سقط من : م .

(٩) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٠) وتقدم تخريجه ، في صفحة ٦٦ .

ابن علقمة ، أنه أخذ فرسه ^(١١) . كذلك قال أحمد : هو فيه . ولأن الفرس يُستعان بها في
 ٢٨/١٠ ظ الحرب ، فاشتبهت السلاح ، وما ذكره يُطْل بالرمح والقوس واللسان ، فإنها من
 السِّلْب وليست ^(١٢) ملبوسة . إذا بُت هذا ، فإن الدابة وما عليها ؛ من سرجها ،
 ولجامها ، وتجييفها ^(١٣) ، وحليتها إن كانت عليها ، وجميع ألباسها من السِّلْب ؛ لأنه تابع
 لها ، ويُستعان به في الحرب ، وإنما يكون من السِّلْب إذا كان راكباً عليها ، فإن كانت في
 منزله ، أو مع غيره ، أو منفصلة ، لم يكن من السِّلْب ، كالسلاح الذي ليس معه . وإن
 كان راكباً عليها ، فصرعه عنها ، أو أشعره عليها ، ثم قتله بعد نزوله عنها ، فهي من
 السِّلْب . وهكذا قول الأوزاعي . وإن كان مُمسِكاً بعنانها ، غير راكب عليها ، فمن
 أحمد فيها روايتان ؛ إحداهما ، هي ^(١٤) من السِّلْب . وهو قول الشافعي ؛ لأنه مُتَمَكِّن
 من القتال عليها ، فاشتبهت سيفه أو رُمحه في يده . والثانية ، ليست من السِّلْب . وهو
 ظاهر كلام الخرقي ، واختيار الحلال ؛ لأنه ليس براكب عليها ، فاشتبه ما لو كانت مع
 غلامه . وإن كان على فرس ، وفي يده جنيته ، لم تكن الجنيته من السِّلْب ، لأنه لا
 يُمكنه ركوبها معاً .

فصل : ولا يُقبل دَعْوَى القتل إلا بَيِّنَةٌ . وقال الأوزاعي : يُعطى السِّلْب إذا قال : أنا
 قتلته . ولا يُسأل بَيِّنَةٌ ؛ لأن النبي ﷺ قَبِلَ قَوْلَ أَبِي قَتَادَةَ ^(١٥) . ولنا ، قول النبي ﷺ :
 « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٦) . وأما أبو قَتَادَةَ ، فإن
 حُصْنَهُ أَقْرَأَهُ ، فَأَكْتَفَى بِأَقْرَارِهِ . قال أحمد : ولا يُقبل إلا شاهدان . وقالت طائفة من
 أهل الحديث : يُقبل شاهدٌ وَحِيدٌ ؛ لأنها دَعْوَى فِي الْمَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْبَلَ شَاهِدٌ بغير
 بَيِّنَةٍ ؛ لأن النبي ﷺ قَبِلَ قَوْلَ الَّذِي شَهِدَ لِأَبِي قَتَادَةَ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ

(١١) تقدم تحريمه ، في صفحة ٣٨ .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) جفف الفرس : ألبسه التَّجْجَاف ، وهي آلة للحرب يلبسها الفرس .

(١٤) تقدم تحريمه ، في صفحة ٦٣ .

النَّبِيُّ ﷺ اُعتَبِرَ النَّيَّةَ ، وإِطْلَافُهَا يَنْصَرِفُ إِلَى شَاهِدَيْنِ ، وَلَئِنْهَا دَعَوَى لِلْقَتْلِ ، فَاعْتَبِرَ شَاهِدَانِ ، كَقَتْلِ الْعَمْدِ .

فصل : وَيَجُوزُ سَلْبُ الْقَتْلَى وَتَرْكُهُمْ غَرَاءً . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ . وَكَرِهَهُ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، لِمَا فِيهِ مِنْ كَشْفِ غَوْرَاتِهِمْ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَتِيلِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَجِ : « لَهٗ سَلْبُهُ أَجْمَعُ » ^(١٥) . وَقَالَ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . وَهَذَا يَتَنَاوَلُ جَمِيعَهُ .

١٦٤١ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ : (وَمَنْ أَغْطَاهُمْ الْأَمَانَ مِنَّا ؛ مِنْ رَجُلٍ ، أَوْ امْرَأَةٍ ، أَوْ عَيْدٍ ، بَجَارِ أَمَانِهِ)

وَجَلَّاهُ أَنَّ الْأَمَانَ إِذَا أُعْطِيَ أَهْلَ الْحَرْبِ ، حَرَّمَ قَتْلَهُمْ وَمَالَهُمْ وَالتَّعَرُّضُ لَهُمْ . وَيَصِحُّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ بِالْبَلْغِ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا . وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ ، وَكَثُرَ أَهْلُ الْعِلْمِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُونُسَ : لَا يَصِحُّ أَمَانُ الْعَبْدِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَأْذُونًا لَهُ فِي الْقِتَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجِهَادُ ، فَلَا يَصِحُّ ^(١) « أَمَانُهُ ، كَالصَّبِيِّ » ، وَلَئِنْهُ مَجْلُوبٌ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ^(٢) ، فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَنْظُرَ لَهُمْ فِي ^(٣) تَقْدِيمِ مَصْلَحَتِهِمْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَلِيُّ ^(٤) ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، يَنْتَعَى بِهَا أَرْوَاحُهُمْ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا ، فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا غَدَلٌ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٥) . وَرَوَى فَضِيلُ بْنُ يَزِيدَ الرَّقَاشِيُّ ، قَالَ : جَهَّزَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ جَيْشًا ، فَكُنْتُ فِيهِ ، فَحَصَرْنَا مَوْضِعًا ، فَرَأَيْنَا

(١٥) تقدم غريبه ، في صفحة ٦٨ .

(١-١) في م : « أمانة الصبي » .

(٢) في م : « الكفر » .

(٣) سقط من : الأصل ، م .

(٤) سقط من : م .

(٥) تقدم غريبه عن علي وغيو ، في : ١١ / ٤٦٠ .

أَنَا سَنَفْتَحُهَا الْيَوْمَ ، وَجَعَلْنَا نُقْبِلُ وَنُرُوْحُ ، فَبَقِيَ عَبْدُ مَنْثَرٍ^(٦) ، فَرَاطَتْهُمْ وَرَاطَتْهُمْ ، فَكَتَبَ لَهُمُ الْأَمَانَ فِي صَحِيفَةٍ ، وَشَدَّهَا عَلَى سَهْمٍ ، وَرَمَى بِهَا إِلَيْهِمْ ، فَأَخَذُوهَا ، وَخَرَجُوا ، فَكَتَبَ بِذَلِكَ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ : الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، ذِمَّتُهُ ذِمَّتُهُمْ . رَوَاهُ سَعِيدٌ^(٧) . وَلَئِنْهُ مُسْلِمٌ مَكْلُوفٌ ، فَصَحَّ أَمَانُهُ ، كَالْحُرِّ . وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ التَّهْمَةِ يَبْطُلُ بِمَا إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي الْقِتَالِ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَمَانُهُ ، وَبِالْمَرْأَةِ ، فَإِنْ^(٨) أَمَانُهَا يَصِحُّ ، فِي ٢٩١/٥ ظ قَوْلِهِمْ جَمِيعًا . قَالَتْ عَائِشَةُ : إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ تُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ^(٩) فَيَجُوزُ . / وَعَنْ أُمِّ هَانِئٍ ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَجَرْتُ أُخْمَائِي ، وَأَغْلَقْتُ عَلَيْهِمْ ، وَإِنَّ ابْنَ أُمِّي أَرَادَ قَتْلَهُمْ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هَانِئٍ ، إِنَّمَا يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ » . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ^(١٠) . وَأَجَارَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبَا الْعَاصِي بْنِ الرَّبِيعِ ، فَأَمَضَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١١) .

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) في : باب ما جاء في أمان العبد ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٣/٢ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجوار ، وجوار العبد والمرأة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٢٢/٥ ، ٢٢٣ .

وإن أُنْشِئَ شيء ، في : باب في أمان المرأة والمملوك ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤٥٣/١٢ ، ٤٥٤ .

(٨) في م : « فأنها » .

(٩) في الأصل ، ١ : « المؤمنين » .

(١٠) في : باب المرأة تجير على القوم ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٤/٢ .

كما أخرجه الأول البيهقي ، في : باب أمان المرأة ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩٥/٩ . وعبد الرزاق ، في :

باب الجوار ، وجوار العبد والمرأة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٢٣/٥ .

وأخرج الثاني البخاري ، في : باب الصلاة في التوب الواحد متخفا به ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب أمان

النساء وجوارهن ، من كتاب الجزية ، وفي : باب ما جاء في زعموا ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٠٠/١ ،

١٢٢/٤ ، ٤٦٨/٨ . وسلم ، في : باب استحباب صلاة الضحى ، من كتاب صلاة المسافرين وقصرها . صحيح

مسلم ٤٩٨/١ . وأبو داود ، في : باب في أمان المرأة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٧/٢ . والدارمي ، في :

باب صلاة الضحى ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب يجير على المسلمين أذناهم ، من كتاب السير . سنن الدارمي

٣٣٩/١ ، ٢٣٤/٢ . وإمام مالك ، في : باب صلاة الضحى ، من كتاب قصر الصلاة في السفر . الموطأ

١٥٢/١ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣٤١/٦ ، ٣٤٣ .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب أمان المرأة ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩٥/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب

الجوار ، وجوار العبد والمرأة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٢٤/٥ ، ٢٢٥ .

وانظر ما تقدم في صفحة ٤٥ .

فصل : ويصحُّ أمان الأمير إذا عَقَدَهُ غيرُ مُكْرَهٍ ؛ لَدُخُولِهِ فِي عُمُومِ الْخَبَرِ ، وَلأنَّهُ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ ، فَأَشْبَهَ غيرُ الأَمِيرِ . وَكَذَلِكَ أمانُ الأَجِيرِ وَالتَّاجِرِ فِي دَارِ الْحَرْبِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : لَا يَصِحُّ أمانُ أَحَدٍ مِنْهُمْ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْحَدِيثِ ، وَالْقِيَاسُ عَلَى غَيْرِهِمْ . فَأَمَّا الصَّبِيُّ الْمُمَيَّزُ ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَصِحُّ أمانُهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأنَّهُ غيرُ مُكَلَّفٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ بِقَوْلِهِ حُكْمٌ ، فَلَا يَلْزَمُ غَيْرُهُ ، كَالْمَجْنُونِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ أمانُهُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرِ : يَصِحُّ أمانُهُ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَحَمَلَ رَوَايَةَ الْمَنَعِ عَلَى غَيْرِ الْمُمَيَّزِ ، وَاحْتِجَّ بِعُمُومِ الْحَدِيثِ ، وَلأنَّهُ مُسْلِمٌ مُمَيَّزٌ ، فَصَحَّ أمانُهُ ، كَالْبَالِغِ ، وَفَارَقَ الْمَجْنُونَ ، فَإِنَّهُ لَا قَوْلَ لَهُ أَصْلًا .

فصل : وَلَا يَصِحُّ أمانُ كَافِرٍ ، وَإِنْ كَانَ ذِمِّيًّا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، يَسْتَعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ » . فَجَعَلَ الذِّمَّةَ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَلَا تَخْصُلُ لْغَيْرِهِمْ ، وَلأنَّهُمْ مُتَهَمُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ ، فَأَشْبَهَ الْخَرَبِيُّ . وَلَا يَصِحُّ أمانُ مَجْنُونٍ ، وَلَا طِفْلِ ، لِأَنَّ كَلَامَهُ غيرُ مُعْتَبَرٍ ، وَلَا يَثْبُتُ بِهِ حُكْمٌ . وَلَا يَصِحُّ أمانُ زَائِلِ الْعَقْلِ ، بَنُوهم أَوْ سُكْرٍ أَوْ إِعْمَاءٍ ؛ لِذَلِكَ ، وَلأنَّهُ لَا يَتَعَرَّفُ الْمَصْلَحَةَ مِنْ غَيْرِهَا ، فَأَشْبَهَ الْمَجْنُونَ . وَلَا يَصِحُّ مِنْ مُكْرَهٍ ؛ لِأنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرٍ عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَالْإِقْرَارِ .

فصل : وَيَصِحُّ أمانُ الْإِمَامِ لِجَمِيعِ الْكُفَّارِ وَآحَادِهِمْ ؛ لِأَنَّ وِلَايَتَهُ عَامَّةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . وَيَصِحُّ أمانُ الْأَمِيرِ لِمَنْ أَقِيمَ بِإِزَائِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ ، فَهُوَ كَأَحَادِ الْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّ وِلَايَتَهُ / عَلَى قِتَالِ أُولَئِكَ دُونَ غَيْرِهِمْ . وَيَصِحُّ أمانُ آحَادِ الْمُسْلِمِينَ لِلوَالِدِ ، وَالْعَشِيرَةِ ، وَالْقَائِلَةِ الصَّغِيرَةِ ، وَالْحِصْنِ الصَّغِيرِ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَجَازَ أمانَ الْعَيْدِ لِأَهْلِ الْحِصْنِ الَّذِي ذَكَرْنَا حَدِيثَهُ . وَلَا يَصِحُّ أمانُهُ لِأَهْلِ بَلَدَةٍ ، وَرُسْتَقٍ ، وَجَمْعٍ كَثِيرٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضَى إِلَى تَعْطِيلِ الْجِهَادِ ، وَالْأَقْبِيَاتِ عَلَى الْإِمَامِ .

فصل : وَيَصِحُّ أمانُ الْإِمَامِ لِلأَمِيرِ بَعْدَ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ ^(١) ابْنَ الْحَطَّابِ ^(٢) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ بِالْهَرَمُزَانِ أَسِيرًا ، قَالَ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، ثُمَّ

أَرَادَ قَتْلَهُ ، فقال له أَنَسٌ : قَدْ أَمْتَنَتْهُ ، فلا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهِ . وشَهِدَ الزُّبَيْرُ بِذلك ، فَعَدَّوه أَمَانًا . رواه سَعِيدٌ ^(١٣) . وَلَئِنْ لِلْإِمَامِ الْمَنْ عَلَيْهِ ، وَالْأَمَانُ دُونَ ذلك . فَأَمَّا أَحَاذُ الرِّعْيَةِ ، فليس له ذلك . وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ . وذكر أبو الحَطَّابُ ، أَنَّهُ يَصِحُّ أَمَانُهُ ؛ لِأَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَجَارَتْ زَوْجَهَا أَبَا الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بَعْدَ أُسْرِهِ ، فَأَجَارَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَانَهَا . وَحَكَّيْ هَذَا عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ . وَلَنَا ، أَنَّ أَمْرَ الْأَمِيرِ مُفَوَّضٌ إِلَى الْإِمَامِ ، فَلَمْ يَجْزِ الْأَقْبِيَاثُ عَلَيْهِ فِيمَا يَمْتَنِعُهُ ذلك ، كَقَتْلِهِ . وَحَدِيثُ زَيْنَبَ فِي أَمَانِهَا ، إِنَّمَا صَحَّ بِإِجَارَةِ النَّبِيِّ ﷺ .

فصل : وَإِذَا شَهِدَ لِلْأَسِيرِ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، أَنَّهُمْ أَمَّنُوهُ ، قُبِلَ ، إِذَا كَانُوا بِصِرَافَةِ الشُّهُودِ . وقال الشَّافِعِيُّ : لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى فِعْلِ أَنْفُسِهِمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ عُدُولٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، غَيْرُ مُتَّهِجِينَ ، شَهِدُوا ^(١٤) بِأَمَانِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ يُقْبَلَ ، كَالْوِشْهِدِ عَلَى غَيْرِهِمْ أَنَّهُ أَمَّنَهُ . وَمَا ذَكَرَهُ ^(١٥) لَا يَصِحُّ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قُبِلَ شَهَادَةُ الْمَرْضُوعَةِ عَلَى فِعْلِهَا ، فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ ^(١٦) . وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدًا نَحْنُ أَمْتَنَهُ . فقال القاضي : قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُقْبَلُ ، كَالْوَقَالِ الْحَاكِمِ بَعْدَ عَزْلِهِ : كُنْتُ حَكَمْتُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِحَقِّ . قُبِلَ قَوْلُهُ . وَعَلَى قِيَاسِ ^(١٧) قَوْلِ أَبِي الْحَطَّابِ : يَصِحُّ أَمَانُهُ ، فَقُبِلَ خَبَرُهُ بِهِ ، كَالْحَاكِمِ فِي حَالِ وِلَايَتِهِ . وهذا قولُ الْأَوْزَاعِيِّ . وَحَتَمِيلُ أَنْ لَا ٣٠/١١ ظ يُقْبَلَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤْمَنَ فِي الْحَالِ ، / فَلَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ بِهِ ، كَالْوَقْرِ بِحَقِّهِ عَلَى غَيْرِهِ . وهذا قولُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ ^(١٨) .

(١٣) في : باب قتل الأسارى ، والنهي عن القتل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٥٢/٢ .

كما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الأمان ما هو وكيف هو ؟ من كتاب الجهاد . المصنف ٤٥٧ ، ٤٥٦/١٢ .

(١٤) في م : أشهدوا .

(١٥) في م ، أ : ذكره .

(١٦) في م : فلان .

(١٧) تقدم تخريجه ، في : ٣١٠/١١ .

(١٨) سقط من : م ، أ .

(١٩) في : أ : وأبو عبيد .

فصل: إذا جاء المسلم بمُشرك ادَّعى أنَّه أسره ، وادَّعى الكافر أنَّه أَمَنهُ ، ففيها ثلاث روايات ؛ إحداهن ، القول قول المسلم ؛ لأنَّ الأصل معه ، فإنَّ الأصل بإباحة دِم الحربي ، وعدم الأمان . والثانية ، القول قول الأسير ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ صِدْقَهُ وَحَقَنَ دِمَهُ ، فيكون هذا شِبْهَةً تَمْنَعُ مِنْ قَتْلِهِ . وهذا اختيار أبي بكر . والثالثة ، يُرْجَعُ إلى قول مَنْ ظاهر الحال يُدَلُّ على صِدْقِهِ ؛ فإنَّ كان الكافر ذا قُوَّةٍ ، معه سلاحه ، فالظاهرُ صِدْقُهُ ، وإنَّ كان ضَعِيفًا مَسْلُوبًا سِلَاحَهُ ، فالظاهرُ كِذْبُهُ ، فلا يُقْتَلُ إلى قوله . وقال أصحاب الشافعي : لا يَقْبَلُ قوله وإنَّ صِدْقَهُ المسلم ؛ لأنَّه لا يَقْدِرُ على أَمَانِهِ ، فلا يَقْبَلُ إقراره به . ولنا ، أنَّه كافرٌ ، لم يَبْثُ أسره ، ولا نازَعَه فيه مُنَازِعٌ ، فَقَبِلُ قوله في الأمان ، كالرسول .

فصل: وَمَنْ طَلَبَ الأمانَ لِيَسْمَعَ كلامَ الله ، وَيَعْرِفَ شرائعَ الإسلام ، وَجِبَ أَنْ يُعْطاهُ ، ثُمَّ يُرَدَّ إلى مَأْمِنِهِ . لا نَعْلَمُ في هذا خلافاً . وبه قال قسادة ، ومَكْحُولٌ ، والأوزاعي ، والشافعي . وَكَتَبَ عمرُ بن عبد العزيز بذلك إلى الناس ؛ وذلك لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبِعْهُ مَأْمِنُهُ ﴾ ^(٢٠) . قال الأوزاعي : هي إلى يوم القيامة . ويجوزُ عَقْدُ الأمانِ للرسولِ والمستأمنِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يؤمِّنُ رُسُلَ المشركين . ولما جاءه رُسُولا مُسْتَلِمَةً ، قال : « لولا أنَّ الرُّسُلَ لا تَقْتُلُ لَقَتَلْتُكُمَا » ^(٢١) . ولأنَّ الحاجةَ تَدْعُو إلى ذلك ، فَإِنَّا لَو قَتَلْنَا رُسُلَهُمْ ، لَقَتَلُوا رُسُلَنَا ، فَتَفُوتُ مَصْلَحَةُ المراسلة . ويجوزُ عَقْدُ الأمانِ لكلِّ واحدٍ منهما مطلقاً ومُقَيِّداً بِمُدَّةٍ ، سواء كانت طويلةً أو قصيرةً ، بخلاف الهدية ، فَإِنَّهَا لا تَجُوزُ إِلَّا مُقَيِّدَةً ؛ لأنَّ في جَوَازِها مطلقاً تَرَكاً لِلجِهَادِ ، وهذا بخلافه . قال /القاضي : ويجوزُ أَنْ يُعْيمُوا مُدَّةَ الهدية بِغَيْرِ جَزِيَةٍ . قال أبو بكر : وهذا ظاهرُ كلام أحمد ؛ لأنَّه قيل له : قال الأوزاعي : لا يَتْرَكَ المُشْرِكُ في دار الإسلام إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ أو يُؤَدِّيَ . فقال أحمد : إذا أَمَنَتْه ، فهو على ما أَمَنَتْه ^(٢٢) . وظاهرُ هذا أنَّه خالَفَ قولَ الأوزاعي . وقال أبو

٣١/١٠

(٢٠) سورة النوبة ٦ .

(٢١) تقدم تخريجه ، في : ٢٧١/١٢ .

(٢٢) في الأصل : « أَمِنَ » .

الخطاب : عندي أنه ^(٢٣) لا يجوز أن ^(٢٤) يُقيم سنة بغير جزية . وهذا قول الأوزاعي ،
والشافعي ؛ لقول الله تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٢٥) .
ووجه الأول ، أن هذا كافر أبيح له الإقامة في دار الإسلام ، من غير التزام جزية ، فلم
تلتزمه جزية ، كالنساء والصبيان ، ولأن الرسول لو كان ممن لا يجوز أخذ الجزية منه ،
يستوى في حقه السنة وما دونها ، في أن الجزية لا تؤخذ منه في المذتين ، فإذا جازت له
الإقامة في إحداها ، جازت في الأخرى ، قياسا لها عليها . وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا
الْجِزْيَةَ ﴾ : أى يلتزمونها ، ولم يرد حقيقة الإغطاء ، وهذا اختصاص منها بالاتفاق فإنه
يجوز له ^(٢٦) الإقامة من غير التزام لها ، ولأن الآية تخصصت بما دون الحول ، فتقيس على
المحل المخصوص .

فصل : وإذا دخل حربى دار الإسلام بأمان ، فأودع ماله مسلما أو ذميا ، أو
أقرضهما إياه ، ثم عاد إلى دار الحرب ، نظرنا ؛ فإن دخل تجارا ، أو رسولا ، أو
مُنْتَزَعا ، أو حاجة يقضيهما ثم يعود إلى دار الإسلام ، فهو على أمانه في نفسه وماله ؛ لأنه لم
يخرج بذلك عن نية الإقامة بدار الإسلام ، فأشبه الذمى إذا دخل لذلك ، وإن دخل
مستوطنا ، بطل الأمان في نفسه ، وبقي في ماله ؛ لأنه بدخوله دار الإسلام بأمان ؛ ثبت
الأمان لماله الذى معه ، فإذا بطل في نفسه بدخوله دار الحرب ، بقي في ماله ؛
لاختصاصي المبطل بنفسه ، فيختص ^(٢٧) البطلان به . فإن قيل ^(٢٨) : إنما ^(٢٩) ثبت
الأمان لماله تبعاً ، فإذا بطل في المتبوع ، بطل في التبع . قلنا : بل يثبت له الأمان لمعنى
وَجَدَ فيه ، وهو إذ حاله معه ، وهذا يقتضى ثبوت الأمان له / . وإن لم يثبت في نفسه ،
بدليل ماله بعهه مع مضارب له أو وكيل ، فإنه يثبت له ^(٣٠) الأمان ، ولم يثبت ^(٣١) في نفسه ،

(٢٣-٢٤) سقط من : الأصل .

(٢٤) سورة التوبة ٢٩ .

(٢٥) سقط من : الأصل ، م .

(٢٦) ق م : فيخص .

(٢٧) في النسخ : قتل وتصحيف .

(٢٨) ق ١ ، م : قالما .

(٢٩) سقط من : الأصل ، م .

(٣٠) ق م نهادة : و الأمان .

ولم يوجد فيه ههنا ما يقتضي نقض^(٣١) الأمان فيه ، فبقى على ما كان عليه . ولو أخذته معه إلى دار الحرب ، انتقض^(٣٢) الأمان فيه ، كما ينتقض في نفسه ، لوجود المبتطل منها . فإذا ثبت هذا ، فإن صاحبه إن طلبه بيعت به^(٣٣) إليه ، وإن تصرف فيه ببيع أو هبة أو غيرها ، صح تصرفه . وإن مات في دار الحرب انتقل إلى وارثه ، ولم يبطل الأمان فيه . وقال أبو حنيفة : يبطل فيه . وهو قول للشافعي^(٣٤) ؛ لأنه قد صار لوارثه ، ولم يعقد فيه أماناً ، فوجب أن يبطل فيه ، كسائر أمواله . ولنا ، أن الأمان حق له لا يزم متعلق بالمال ، فإذا انتقل إلى الوارث ، انتقل بحقه^(٣٥) ، كسائر الحقوق ؛ من الرهن ، والضمين ، والشفعة . وهذا اختيار المزني . ولأنه مال له أمان ، فينتقل إلى وارثه مع بقائه الأمان فيه ، كالمال الذي مع مضاربه . وإن لم يكن له وارث ، صار فيقال بيت المال . فإن كان له وارث في دار الإسلام ، فقال القاضي : لا يرثه ، لاختلاف الدارين . والأولى أنه يرثه ؛ لأن ملتئما واحدة ، فيرثه كالمسلمين ، وإن مات المستأمن في دار الإسلام ، فهو كالومات في دار الحرب ، سواء ؛ لأن المستأمن حربى تجرى عليه أحكامهم . وإن رجع إلى دار^(٣٦) الحرب ، فسبى واسترق ، فقال القاضي : يكون ماله موقوفاً حتى يعلم آخر أمره ، بموت أو غيره ، فإن مات كان فينا ؛ لأن الرقيق لا يورث ، وإن عتق كان له ، وإن لم يسترق ، ولكن من عليه الإمام ، أو قاده ، فماله له ، وإن قتل ، فماله لورثته ، وإن لم يسب ، ولكن دخل دار الإسلام بغير أمان ، لياخذ ماله ، جاز قتله وسبيته ؛ لأن ثبوت الأمان لماله لا يثبت الأمان له ، كالمال كان ماله وديعة بدار الإسلام وهو مقيم بدار الحرب .

فصل : وإذا سرق / المستأمن في دار الإسلام ، أو قتل ، أو غصب ، ثم عاد إلى وطنه
^(٣٧) في دار الحرب^(٣٨) ، ثم خرج مستأمناً مرة ثانية ، استوفى منه ما لزمه في أمانه

(٣١) سقط من : م .

(٣٢) في م : ٥ نقض .

(٣٣) في م : ٥ الشافعي .

(٣٤) في م : ٥ لحقه .

(٣٥) سقط من : الأصل ، م .

(٣٦-٣٧) سقط من : ا .

الأول . وإن اشترى عبداً مسلماً ، فخرج به إلى دار الحرب ، ثم قدير عليه ، لم يُغتم ؛ لأنه لم يثبت ملكه عليه ، لكون الشراء باطلاً ، ويرد^(٣٧) إلى بائعه ، ويرد^(٣٨) بائعه الثمن إلى الخريء ؛ لأنه حصل في أمان ، فإن كان العبد تالفًا ، فعلى الخريء قيمته ، ويترادان الفضل .

فصل : وإذا دخلت الحرية إلينا بأمان ، فتزوجت ذميًا في دارنا ، ثم أرادت الرجوع ، لم تُمنع ، إذا رضى زوجها أو فارقها . وقال أبو حنيفة ، تُمنع . ولنا ، أنه عقد لا يلزم الرجل المقام به ، فلا يلزم المرأة ، كعقد الإجارة .

١٦٤٢ - مسألة : قال : (ومن طلب الأمان ليفتح الحصن ، ففعل ، فقال كل واحد منهم : أنا المظفي . لم يقتل واحد منهم)

وجملته أن المسلمين إذا حصروا حصنًا ، فناداهم رجل : آمِنُونِي أَفْتَحْ لَكُمْ الْحَصْنَ . جاز أن يظفوه أمانًا ؛ فإن زهاد بن ليبيد لما حصر النجيرة^(١) ، قال الأشعث بن قيس : أعطوني الأمان لعشرة ، أفتح لكم الحصن . ففعلوا . فإن أشكل الذي أُعطي الأمان ، وأدعاه كل واحد من أهل الحصن ، فإن عرف صاحب الأمان ، عمل على ذلك ، وإن لم يعرف ، لم يجوز قتل واحد منهم^(٢) ؛ لأن كل واحد منهم يحتج بصدقه ، وقد اشتهب المباح بالمحرّم فيما لا ضرورة إليه ، فحرم الكل ، كالأشعث مئة بمكة ، أو أخته بأجنيبات ، أو اشتهب زان محصن برجال معصومين . وهذا قال الشافعي ، ولا أعلم فيه خلافاً . وفي استرقاقهم وجهان ؛ أحدهما ، يحرم . وذكر القاضي أن أحد نص عليه . وهو مذهب الشافعي ؛ لما ذكرنا في القتل ، فإن استرقاق من لا يحل استرقاقه محرّم .
٣٢/١٠ والثاني ، يُقرع بينهم ، فيخرج صاحب الأمان / بالقرعة ، ويسترق الباقيون . قاله أبو

(٣٧-٣٨) سقط من : م .

(١) النجيرة : حصن قرب حضر موت منبع ، لجأ إليه أهل الردة مع الأشعث بن قيس في أيام أبي بكر رضي الله عنه . معجم البلدان ٤/ ٧٦٢ ، ٧٦٣ . وغير الأمان فيه .

(٢) سقط من : الأصل ، ١ .

بكر ؛ لأن الحق لواحد منهم غير معلوم ، فيقرع بينهم ، كما لو أعتق عبدا من عبده وأشكّل ، وبخالف القتل ، فإنه إراقة دم تشدري بالشبهات ، بخلاف الرق ، ولهذا يمتنع^(٣) القتل في النساء والصبيان دون الاسترقاق . وقال الأوزاعي : إذا أسلم واحد من أهل الحصن ، قبل فتحه ، أشرف علينا ، ثم أشكّل ، فادّعى كل واحد منهم أنه الذي أسلم . يسئ كل واحد منهم في قيمة نفسه ، ويترك له عشر قيمته . وقياس مذهبن أن فيها وجهين ، كالتى قبلها .

فصل : قال أحمد : إذا قال الرجل : كُف عني حتى أدلك على كذا . فبعث معه قوما^(٤) ليذلّهم ، فامتنع من الدلالة ، فلهم ضرب عتقه ؛ لأن أمانه بشرط ، ولم يوجد . وقال أحمد : إذا ألقى علجا ، فطلب منه الأمان ، فلا يؤمنه ؛ لأنه يخاف شره ، وإن كانوا سرّيه ، فلهم أمانه . يعني أن السرّية لا يخافون من غدر العليج قتلهم ، بخلاف الواحد ، وإن لقيت السرّية أعلاجا ، فادّعوا أنهم جاءوا مستأمنين ، فإن كان معهم سلاح ، لم يقبل قولهم ؛ لأن حملهم للسلاح^(٥) يدل على محاربتهم ، وإن لم يكن معهم سلاح ، قبل قولهم ؛ لأنه يدل على صدقهم .

فصل : وإذا دخل حربى دار الإسلام بغير أمان ، نظرت ؛ فإن كان معه متاع يبيعه في دار الإسلام ، وقد جرت العادة بدخولهم إلينا تجارا بغير أمان ، لم يعرض لهم . وقال أحمد : إذا ركب القوم في البحر ، فاستقبلهم فيه تجار مشركون من أرض العدو ، يريدون بلاد الإسلام ، لم يعرضوا لهم ، ولم يقاتلوهم ، وكل من دخل بلاد المسلمين من أهل الحرب بتجارة ، ببيع ، ولم يسأل عن شيء ، وإن لم تكن معه تجارة ، فقال : جئت مستأمنا . لم يقبل منه ، وكان الإمام مخيرا فيه . ونحو هذا قول^(٦) الأوزاعي ، والشافعي . وإن كان ممن / ضل الطريق ، أو حملته الريح في مركب^(٧) إلينا ، فهو لمن أخذته ، في ٣٣/١٠ .

إحدى الروايتين ، والأخرى ، يكون قينا .

(٣) ق م : : منع .

(٤) ق م : : قوم .

(٥) ق م : : السلاح .

(٦) ق ا : : ولا .

(٧) ق م : : قال .

(٨) ق م : : المركب .

١٦٤٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ دَخَلَ إِلَى أَرْضِهِمْ مِنَ الْغَزَاةِ فَارِسًا ، فَتَفَقَّ قَرُسُهُ قَبْلَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، فَلَهُ سَهْمٌ رَاجِلٌ ، وَمَنْ دَخَلَ رَاجِلًا ، فَأُخْرِزَتِ الْغَنِيمَةُ وَهُوَ فَارِسٌ ، فَلَهُ سَهْمٌ الْفَارِسِ)

وجملة ذلك أن الاعتبار في استحقاق السهم بحالة الإخراز ، فإن أُخْرِزَتِ الْغَنِيمَةُ وهو راجلٌ ، فله سَهْمٌ رَاجِلٌ ، وإن أُخْرِزَتِ وهو فَارِسٌ ، فله سَهْمٌ فَارِسٌ^(١) ، سواء دَخَلَ فَارِسًا أو رَاجِلًا . قال أحمد : أنا أرى أن كُلَّ مَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ على أَىِّ حَالَةٍ كَانَ يُعْطَى ؛ إِنْ كَانَ فَارِسًا فَفَارِسٌ ، وَإِنْ كَانَ رَاجِلًا فَرَاجِلٌ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ قَالَ : الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ^(٢) . وهذا قال الأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور . ونحوه قال ابن عمر . وقال أبو حنيفة : الاعتبار بدخول دار الحرب ، فإن دَخَلَ فَارِسًا فله سَهْمٌ فَارِسٌ وَإِنْ تَفَقَّ قَرُسُهُ قَبْلَ الْقِتَالِ ، وَإِنْ دَخَلَ رَاجِلًا فله سَهْمٌ الرَّاجِلِ وَإِنْ اسْتَفَادَ فَرَسًا فَقَاتَلَ عَلَيْهِ . وعنه رواية أخرى كقولنا . قال أحمد : كان سليمان بن موسى يَغْرِضُهُمْ إِذَا أَذْرَبُوا^(٣) ، الْفَارِسُ فَارِسٌ^(٤) ، وَالرَّاجِلُ رَاجِلٌ^(٥) . لأنه دَخَلَ فِي الْحَرْبِ بِنِيَّةِ الْقِتَالِ ، فَلَا يَتَغَيَّرُ سَهْمُهُ بِذَهَابِ دَابَّتِهِ ، أَوْ حُصُولِ دَابَّةٍ لَهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ بَعْدَ الْقِتَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْفَرَسَ حَيوانٌ يُسَهَّمُ لَهُ ، فَاعْتَبِرَ وَجُودَهُ حَالَةً^(٦) الْقِتَالِ ، فَيُسَهَّمُ لَهُ مَعَ الْوُجُودِ فِيهِ ، وَلَا يُسَهَّمُ لَهُ مَعَ الْعَدَمِ ، كَالْأَدَبِيِّ ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ حَالَةَ اسْتِحْقَاقِ السَّهْمِ حَالٌ^(٧) تَقْتَضِي الْحَرْبَ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ عَمَرَ : الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ . ولأنها الحال التي يحصل فيها الاستيلاء الذي هو سبب الجلب ، بخلاف ما قبل ذلك ، فإن الأموال في أيدي أصحابها ، ولا تدرى هل

(١) في ١ م : ه الفارس .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب المدد يلحق بالمسلمين قبل أن ينقطع الحرب ، ... ، من كتاب قسم الفئ والغنيمة ، وفي : باب الغنيمة لمن شهد الواقعة ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٣٣٥/٦ ، ٥٠/٩ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في من يأتي بعد الفتح ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٥/٢ .

(٣) أدرى : جاوزوا الدرب إلى العدو .

(٤) في ١ : ه فارسا .

(٥) في ١ : ه راجلا .

(٦) في ١ م : ه حال .

(٧) أى : وقت . وفي ١ م : ه حالة .

يُظَفَّرُ بِهِمْ أَوْ لَا ؟ وَلَأَنَّهُ لَمَاتَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ الْاِسْتِيلَاءِ ، لَمْ يَسْتَحِقُّ شَيْئًا ، وَلَوْ وَجَدَ مَدَدًا فِي تِلْكَ الْحَالِ ، أَوْ اُنْفَلَتَ اسِيرٌ فَلَحِقَ بِالْمُسْلِمِينَ ، / أَوْ اُسْلِمَ كَافِرٌ فَقَاتَلُوا ، اسْتَحَقُّوا السَّهْمَ ، فَذُلَّ عَلَى أَنَّ الْاِغْتِبَارَ بِحَالَةِ الْاِخْرَازِ ، فَوَجَبَ اِغْتِبَارُهُ ذَوْنَ غَيْرِهِ .

١٦٤٤ - مسألة : (وَيُعْطَى ثَلَاثَةُ اَسْهُمٍ ؛ سَهْمٌ لَهُ ، وَسَهْمَانِ لِغَرَسِهِ)

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْغَنِيمَةَ تُقَسَّمُ لِلْفَارِسِ مِنْهَا ثَلَاثَةُ اَسْهُمٍ ؛ سَهْمٌ لَهُ ، وَسَهْمَانِ لِغَرَسِهِ ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : هَذَا مَذْهَبُ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، ^(١) وَحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ^(٢) ، وَعَوَامُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ ؛ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالثَّوْرِيُّ وَمَنْ وَاَفَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَاللَيْثُ ^(٣) 'بْنُ سَعْدٍ' وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَاسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو يَوْسَفَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لِلْفَرَسِ سَهْمٌ وَاحِدٌ ؛ لِمَا رَوَى مُجَمَّعُ بْنُ جَارِيَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ خَيْبَرَ عَلَى أَهْلِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، فَأَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ ، وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٤) . وَلَأَنَّهُ حَيَوَانٌ ذُو سَهْمٍ ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَى سَهْمٍ ، كَالْأَدَمِيِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اَسْهُمَ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ اَسْهُمٍ ؛ سَهْمَانِ لِغَرَسِهِ ، وَسَهْمٌ لَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) . وَعَنْ أَبِي رُفَيْمٍ وَأَخِيهِ ، أَنَّهُمَا كَانَا فَارِسَيْنِ يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَأُعْطِيَا سِتَّةَ اَسْهُمٍ ؛ أَرْبَعَةً اَسْهُمٍ لِغَرَسَيْهِمَا ، وَسَهْمَيْنِ لهما . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ^(٥) ، وَعَنْ ابْنِ

(١-١) في م : ١ وحسن بن ثابت .

(٢-٢) سقط من : الأصل ، ١ .

(٣) في : باب من أسهم له سهما ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٩/٢ ، ٧٠ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب سهام الفرس ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٣٧/٤ . ومسلم ، في : باب

كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٨٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في سهام الخيل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٩/٢ . والترمذي ، في : باب

في سهم الخيل ، من كتاب السير . عارضة الأخوذي ٤٣/٧ . وابن ماجه ، في : باب قسمة الغنائم ، من كتاب

الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٥٢/٢ . والدارمي ، في : باب في سهام الخيل ، من كتاب السير . سنن الدارمي

٢٢٥/٢ ، ٢٢٦ .

(٥) في : باب ما جاء في سهام الخيل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٨/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في سهم الرجل والفارس ، من كتاب قسم الفئ والعزيمة . السنن الكبرى

٣٢٦/٦ .

عباس ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى الْفَارِسَ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ ، وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا^(٦) . وَقَالَ خَالِدُ الْحَذَاءُ : لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ أَسْهُمٌ هَكَذَا لِلْفَرَسِ سَهْمَتَيْنِ ، وَلصَاحِبِهِ سَهْمًا ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا . وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَمَّا بَعْدُ ؛ فَإِنَّ سَهْمَانِ الْخَيْلِ مِمَّا فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، سَهْمَتَيْنِ لِلْفَرَسِ ، وَسَهْمًا لِلرَّاجِلِ ، وَلِعُمْرِي لَقَدْ كَانَ حَدِيثًا مَا أَشْعَرُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ هَمٌّ بِانْتِقَاضِ ذَلِكَ ،^(٧) فَمَنْ هَمٌّ بِانْتِقَاضِ^(٨) فَعَاقِبُهُ ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُ^(٩) . / وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا ، وَأَنَّهُ أَجْمَعَ عَلَيْهِ ، فَلَا يُعُولُ عَلَى مَا خَالَفَهُ . فَأَمَّا حَدِيثُ مُجَمِّعٍ ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَتَيْنِ لِفَرَسِهِ ، وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا ، يَعْنِي صَاحِبَهُ ، فَيَكُونُ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ ، عَلَى أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ أَصَحُّ مِنْهُ ، وَقَدْ وَاقَفَهُ حَدِيثُ أَبِي رُحَيْمٍ وَأَخِيهِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهَؤُلَاءِ أَحْفَظُ وَأَعْلَمُ ، وَابْنُ عُمَرَ وَأَبُو رُحَيْمٍ وَأَخُوهُ مَعْنَى شَهَدُوا وَأَخَذُوا السَّهْمَانِ ، وَأَخْبَرُوا عَنِ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ أَعْطَوْا ذَلِكَ ، فَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ بَعْضُ شَاذٍ تَعَيَّنَ غَلَطُهُ ، أَوْ حَمَلُهُ عَلَى مَا يَخَالِفُ ظَاهِرَهُ ، وَقياسُ الْفَرَسِ عَلَى الْآدَمِيِّ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ أَثَرَهَا فِي الْحَرْبِ أَكْثَرُ ، وَكُلْفَتُهَا أَعْظَمُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سَهْمُهَا أَكْثَرُ .

١٦٤٥ - مسألة : قال : (إِنْ أَنْ يَكُونَ فَرَسُهُ هَجِينًا ، فَيُعْطَى سَهْمًا لَهُ ، وَسَهْمًا لِفَرَسِهِ)

الْهَجِينُ : الَّذِي أَبُوهُ عَرَبِيٌّ وَأُمُّهُ بَرْذَوْنَةٌ . وَالْمَقْرُفُ : الَّذِي أَبُوهُ بَرْذَوْنَةٌ^(١) وَأُمُّهُ عَرَبِيَّةٌ ، قَالَتْ هُنْدُ بِنْتُ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ^(٢) :

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الفارس كم يقسم له ؟ ، من قال ثلاثة أسهم ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٩٧/١٢ .

(٧-٧) سقط من : م .

(٨) حديث خالد الحذاء ، أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في سهم الفارس والراجل ، من كتاب قسم الفسء والغنيمة . السنن الكبرى ٣٢٧/٦ . وحديث عمر بن عبد العزيز ، أخرجه سعيد ، في : باب ما جاء في سهام الرجال والخيال ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٧/٢ ، ٢٧٨ .

(٩) في م : بَرْذَوْنَةٌ .

(٢) انظر ما تقدم في : ٣٠٥/٩ .

وما هند إلا مَهْرَةٌ عَرَبِيَّةٌ سَلِيلَةُ أَفْرَاسٍ تُجَلِّلُهَا بَغْلٌ
فَإِنْ وَلَدَتْ مُهْرًا كَرِيمًا فَبِالْحَرَى وَإِنْ يَكُ إِقْرَافٌ فَمَا أَتَجَبُ الْفَحْلُ

وَأَرَادَ الْخِرَقِيُّ بِالْهَجِينِ هَهُنَا ، مَاعِدَا الْعَرَبِيِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَدْ حُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : الْهَجِينُ الْبِرْدُونُ . وَاخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ عَنْهُ فِي سَهْمَانِهَا ^(٣) ، فَقَالَ الْخَلَّالُ : تَوَاتَرَتْ الرُّوَايَاتُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي سِيَهَامِ الْبِرْدُونِ ، أَنَّهُ سَهْمٌ وَاحِدٌ . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْخِرَقِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ . قَالَ الْخَلَّالُ : وَرَوَى عَنْهُ ثَلَاثَةٌ مُتَقِطُونَ أَنَّهُ يُسَهَّمُ لِلْبِرْدُونِ مِثْلُ سَهْمِ الْعَرَبِيِّ . وَاخْتَارَهُ الْخَلَّالُ ، وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْإِبِلَ ﴾ ^(٤) . وَهَذِهِ مِنَ الْخَيْلِ ، وَلِأَنَّ الرُّوَاةَ رَوَوْا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسَهَّمَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ ، وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا . وَهَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ فَرَسٍ ، وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ ذُو سَهْمٍ ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْعَرَبِيُّ وَغَيْرُهُ ، كَالْأَدَمِيِّ . وَحُكِيَ أَبُو بَكْرٍ ، عَنْ أَحْمَدَ ، / رَحِمَهُ اللَّهُ ، رَوَايَةً ثَالِثَةً ، أَنَّ الْبِرَادِيَّ بْنَ إِذْرَكْتَ إِذْ رَأَى الْعَرَابَ ^(٥) ، أَسَهَّمَهَا مِثْلَ الْفَرَسِ الْعَرَبِيِّ ، وَإِلَّا فَلَا . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنِ أَبِي خَتِيمَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَالْجَوْزْجَانِي ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْخَيْلِ ، وَقَدْ عَمِلَتْ عَمَلُ الْعَرَابِ ، فَأُعْطِيَتْ سَهْمَهَا ^(٦) كَالْعَرَبِيِّ . وَحُكِيَ الْقَاضِي رَوَايَةً رَابِعَةً ، ^(٧) أَنَّهَا لَا سَهْمَ لَهَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُثْعَمِيِّ ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْخَيْلِ الْعَرَابِ ، فَأَشْبَهَ الْبِغَالَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الرُّوَايَةُ فِيمَا لَا يُقَارِبُ الْعِتَاقَ مِنْهَا ؛ لِمَا رَوَى الْجَوْزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي مُوسَى ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : إِنَّا ^(٩) وَجَدْنَا بِالْعِرَاقِ خَيْلًا عَرَاضًا

٥٣٤/١٠

(٣) في ١ : سَهْمَانِهَا .

(٤) سورة النحل ٨ .

(٥) في الأصل ، م : العرب .

(٦) في الأصل ، م : سَهْمًا .

(٧-٧) في م : أنه لا يسهم .

(٨) مالك بن عبد الله الخثعمي ، الذي يقال له : مالك الصوائف ، وهو من أهل فلسطين ، كان يغزو بلاد الروم ، فغنم غنائم كثيرة . انظر الكامل ٥١٥/٣ ، ٥٧٦/٥ .

(٩) في انباهة : قد .

دُكُنَا^(١٠) ، فَمَا تَرَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي سَهْمَانِهَا ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ : تِلْكَ الْبَرَاذِيرُ ، فَمَا قَارَبَ الْوِثَاقَ مِنْهَا ، فَاجْعَلْ لَهُ سَهْمًا وَاحِدًا ، وَأَلْجَ مَا سَوَى ذَلِكَ^(١١) . وَلَنَا ، مَا رَوَى سَعِيدُ^(١٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الْأَقْمَرِ ، قَالَ : أَغَارَتِ الْخَيْلُ عَلَى الشَّامِ ، فَأَذْرَكَتِ الْعِرَابُ مِنْ يَوْمِهَا ، وَأَذْرَكَتِ الْكَوَادِنُ^(١٣) ضُحَى الْعَدِ ، وَعَلَى الْخَيْلِ رَجُلٌ مِنْ هَمْدَانَ ، يَقَالُ لَهُ : الْمُتَنَذِرُ بْنُ أَبِي حُمَيْصَةَ ، فَقَالَ : لَا أَجْعَلُ الَّذِي أَذْرَكَ مِنْ يَوْمِهِ مِثْلَ الَّذِي لَمْ يَذْرَكَ . فَفَضَّلَ الْخَيْلَ ، فَقَالَ عُمَرُ : هَبَلَتِ الْوَادِعِيُّ أُمُّهُ ، أَمْضُوهَا عَلَى مَا قَالَ . وَلَمْ يَتَعَرَّفْ عَنِ الصَّحَابَةِ خِلَافَ هَذَا الْقَوْلِ . وَرَوَى مَكْحُولٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الْفَرَسَ الْعَرَبِيَّ سَهْمَيْنِ ، وَأَعْطَى الْهَجِينِ سَهْمًا . رَوَاهُ سَعِيدٌ أَيْضًا^(١٤) ، لِأَنَّ نَفْعَ الْعَرَبِيِّ وَأَثَرَهُ فِي الْحَرْبِ أَفْضَلُ ، فَيَكُونُ سَهْمُهُ أَرْحَحَ ، كَتَفَاضِلِ مَنْ يَرْضَخُ لَهُ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ مِنَ الْخَيْلِ . قُلْنَا : وَالْخَيْلُ فِي نَفْسِهَا تَفَاضُلٌ ، فَتَفَاضُلُ سَهْمَانِهَا . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ . قُلْنَا : هَذِهِ قَضِيَّةٌ فِي غَيْرِنَ ، لَا عُمُومَ لَهَا ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بَرْدَوْنٌ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْلِ الْعَرَبِ ، وَلَا بَرَاذِيرَ فِيهَا ، وَذَلَّ عَلَى صَرِيحَةٍ هَذَا ، أَنَّهُمْ لَمَّا وَجَدُوا الْبَرَاذِيرَ بِالْعِرَاقِ ، أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ أَمْرُهَا ، وَأَنْ عَمَرَ فَرَضَ لَهَا سَهْمًا وَاحِدًا ، وَأَمْضَى مَا قَالَ الْمُتَنَذِرُ بْنُ أَبِي حُمَيْصَةَ فِي تَفْضِيلِ الْعِرَابِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ سَوَى^(١٥) بَيْنَهُمَا ، لَمْ يَخَفْ ذَلِكَ عَلَى عَمَرَ ، وَلَا خَالَفَهُ ، وَلَوْ خَالَفَهُ لَمْ يَسْكُتْ

و ٣٥/١٠

(١٠) في الأصل ، ١ : ١ : ١ : ١ .

(١١) وأخرج عبد الرزاق نحوه ، في : باب السهام للخيل ، من كتاب الجهاد . المصنف ١٨٧/٥ .

(١٢) في : باب ما جاء في تفضيل الخيل على البراذين ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٠/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في سهم البراذين ... ، من كتاب قسم الفئ والعنقة ، وفي : باب تفضيل الخيل ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦/٣٢٨ ، ٩/٥١ . وعبد الرزاق ، في : باب السهام للخيل ، من كتاب الجهاد . المصنف ١٨٣/٥ ، ١٨٤ .

وفي مصادر التخریج هذه : ١ : بن أبي حمزة . والصواب ما عندنا . انظر : الإصابة ٦/٣١٤ .

(١٣) الكوادر : البراذين .

(١٤) في : باب ما جاء في سهام الرجال والخيل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٩/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في سهم البراذين والمقاريف والهجين ، من كتاب قسم الفئ والعنقة . السنن الكبرى ٦/٣٢٨ . وعبد الرزاق ، في : باب السهام للخيل ، من كتاب الجهاد . المصنف ٥/١٨٥ . وابن أبي شبة ، في : باب في البراذين مالها ... ، من كتاب الجهاد . المصنف ١٢/٤٠٢ .

(١٥) في : ١ : ١ : ١ : ١ .

الصحابه عن إنكاره عليه ، سيما وابنه هو راوى الخبر ، فكيف يخفى ذلك عليه ! ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَضَّلَ الْعَرَابَ أَيْضًا ، فلم يَذْكُرْهُ الرَّاوى ، لَعَلَّه الْعَرَابُ ، وَقَلَّةُ الْبَرَاذِينِ ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ ، خَيْرُ مَكْحُولِ الذِّى رَوَّيْنَاهُ ، وقياسها على الْأَدْمَى لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ مِنْهُمْ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْحَرْبِ زِيَادَةً عَلَى غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الْعَرَبِيِّ مِنَ الْخَيْلِ عَلَى غَيْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٦٤٦ - مسألة : قال : (وَلَا يُسْنَهُمْ لِأَكْثَرِ مِنْ فَرَسَيْنِ)

يعنى إذا كان مع الرَّجُلِ خَيْلٌ ، أَسْنَهُمْ لِفَرَسَيْنِ أَرْبَعَةً أَسْنَهُمْ ، وَلِصَاحِبِهِمَا سَنَهُمْ ، ولم يُزِدْ عَلَى ذَلِكَ ، وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : لَا يُسْنَهُمْ لِأَكْثَرِ مِنْ فَرَسٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَاتِلَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا ، فَلَمْ يُسْنَهُمْ لِمَا زَادَ عَلَيْهَا ، كَالزَّائِدِ عَنِ الْفَرَسَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْأَوْزَاعِيُّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسْنَهُمْ لِلْخَيْلِ ، وَكَانَ لَا يُسْنَهُمْ لِلرَّجُلِ فَوْقَ فَرَسَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ عَشْرَةُ أَفْرَاسٍ . وَعَنْ أَزْهَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أُمِّ عُبَيْدَةَ بْنِ الْحَرَّاجِ ، أَنْ يُسْنَهُمْ لِلْفَرَسِ سَنَهُمَيْنِ ، وَلِلْفَرَسَيْنِ أَرْبَعَةً أَسْنَهُمْ ، وَلِصَاحِبِهَا سَنَهُمْ ، فَذَلِكَ خَمْسَةٌ أَسْنَهُمْ ، وَمَا كَانَ فَوْقَ الْفَرَسَيْنِ فَهِيَ جُنَائِبُ . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ ، فِي « سُنَنِ » ^(١) . وَلَئِنْ بَلَغَ إِلَى الثَّانِي حَاجَةً ، فَإِنَّ إِدَامَةَ رُكُوبٍ وَاحِدٍ تُضْعِيفُهُ ، وَتَمْنَعُ الْقِتَالَ عَلَيْهِ ، فَيُسْنَهُمْ لَهُ كَالْأَوَّلِ ، بِخِلَافِ الثَّالِثِ ، فَإِنَّهُ مُسْتَعْنَى عَنْهُ .

١٦٤٧ - مسألة : قال : (وَمَنْ غَزَا عَلَى بَعِيرٍ ، وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى غَيْرِهِ ، قُسِمَ لَهُ وَلِبَعِيرِهِ سَهْمَانِ)

نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى هَذَا ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُسْنَهُمْ لِلْبَعِيرِ مَعَ امْتِكَانِ الْغَزْوِ عَلَى فَرَسٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُسْنَهُمْ لِلْبَعِيرِ سَنَهُمْ ، وَلَمْ يَشْتَرْطْ عَجَزَ صَاحِبِهِ عَنْ غَيْرِهِ . وَحُكِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ ^(١) . وَلَئِنْ كَانَ حَيَوَانٌ تَجَوَّزَ الْمُسَابَقَةَ عَلَيْهِ بِعَوَظٍ ، فَيُسْنَهُمْ لَهُ ، كَالْفَرَسِ . يَحْقُقُهُ أَنْ تَجَوَّزَ الْمُسَابَقَةَ

(١) في : باب من قال : لا سهم لأكثر من فرسين ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨١/٢ .

(١) سورة الحشر ٦ .

بِعَوْضٍ إِنَّمَا أُبَيِّحَتْ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا آلَاثُ^(٢) الْجِهَادِ ، فَأُبَيِّحُ أَخْذَ الزَّهْنِ فِي الْمُسَابَقَةِ بِهَا ، تَحْرِيسًا عَلَى رِياضَتِهَا ، وَتَعَلُّمَ الْإِثْقَانِ فِيهَا ، وَلَا يَزَادُ عَلَى سَهْمِ الْبَرْدُوزِ ؛ لِأَنَّهُ دُونُهُ ، وَلَا يُسْتَهْمُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ الرُّقْعَةَ عَلَيْهِ ، وَيَكُونَ مِمَّا يُمَكِّنُ الْقِتَالَ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا هَذِهِ الْإِبِلُ الثَّقِيلَةُ ، الَّتِي لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِلْحَمْلِ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ رَاكِبُهَا شَيْئًا ؛ لِأَنَّهَا لَا تُكْرَرُ وَلَا تُفَرُّ ، فَرَاكِبُهَا أَذْنَى حَالًا^(٣) مِنَ الرَّاجِلِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ لَا يُسْتَهْمُ لَهُ بِحَالٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ^(٤) أَهْلِ الْعِلْمِ^(٥) . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّدِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ مَنْ غَزَا عَلَى بَعِيرٍ ، فَلَهُ سَهْمٌ رَاجِلٍ . كَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ ، وَمَكْحُولٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهُ أَنَّهُ أَسْتَهْمَ لِبَعِيرٍ الْخَيْلِ مِنَ الْبَهَائِمِ ، وَقَدْ كَانَ مَعَهُ يَوْمَ بَدْرٍ سَبْعُونَ بَعِيرًا ، وَلَمْ تَحُلْ غَزَاةٌ مِنْ غَزَوَاتِهِ مِنَ الْإِبِلِ ، بَلْ هِيَ كَانَتْ غَالِبُ دَوَابِّهِمْ ، فَلَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهُ^(٦) أَنَّهُ أَسْتَهْمَ لَهَا ، وَلَوْ أَسْتَهْمَ لَهَا لَنَقِلَ ، وَكَذَلِكَ مَنْ بَعَدَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ خُلَفَائِهِ وَغَيْرِهِمْ ، مَعَ كَثْرَةِ غَزَوَاتِهِمْ ، لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِيمَا عَلِمْنَاهُ أَنَّهُ أَسْتَهْمَ لِبَعِيرٍ ، وَلَوْ أَسْتَهْمَ لِبَعِيرٍ^(٧) لَمْ يَخَفْ ذَلِكَ ، وَلَئِنَّهُ لَا يَتِمَّ كُنْ صَاحِبُهُ مِنَ الْكَرِّ وَالْفَرِّ ، فَلَمْ يُسْتَهْمَ لَهُ ، كَالْبَغْلِ وَالْحِمَارِ .

فصل : وَمَا عَدَا الْخَيْلَ وَالْإِبِلَ ، مِنَ الْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ^(٨) وَالْفِيلَةِ وَغَيْرِهَا ، لَا يُسْتَهْمُ^(٩) لَهَا ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ، وَإِنْ عَظُمَ غَنَاؤُهَا ، وَقَامَتْ مَقَامُ الْخَيْلِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُسْتَهْمَ لَهَا ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ خُلَفَائِهِ ، وَلَئِنَّهَا مِمَّا لَا تَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ بِعَوْضٍ ، فَلَمْ يُسْتَهْمَ لَهَا ، كَالْبَقَرِ .

فصل : / وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَعَاهدَ الْخَيْلَ عِنْدَ دُخُولِ الْحَرْبِ ، فَلَا يُدْخِلُ إِلَّا ٣٦/١٠ و

(٢) في ١ : آلة .

(٣) في م : حال .

(٤-٥) في م : الفقهاء .

(٥) سقط من : الأصل ، ١ .

(٦) في ١ : له .

(٧) في ١ : والحمار .

(٨) في ١ : سهم .

شديدًا ، ولا يُدخِلُهَا حِطْمًا^(٩) ، ولا ضَعِيفًا ، ولا ضَرَعًا ، ولا أَعَجَفَ رَازِحًا . فَإِنْ شَهِدَ أَحَدُ الْوَقْعَةِ عَلَى^(١٠) وَاحِدٍ مِنْ^(١١) هَذِهِ لَمْ يُسْهِمْ لَهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُسْهِمُ لَهُ ، كَمَا يُسْهِمُ لِلْمَرِيضِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ ، فَلَمْ يُسْهِمْ لَهُ ، كَالرَّجُلِ الْمُخْذِلِ وَالْمَرْجِفِ ، وَلَأنَّهُ حَيَوَانٌ يَتَعَيَّنُ مَنَعُ دُخُولِهِ ، فَلَمْ يُسْهِمْ لَهُ ، كَالْمَرْجِفِ . وَأَمَّا الْمَرِيضُ الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْقِتَالِ ، فَإِنْ خَرَجَ بِمَرَضِهِ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ ، كَالزَّمِنِ وَالْأَسْلُ وَالْمَقْلُوجِ ، فَلَا سَهْمٌ^(١٢) لَهُ ؛ لَأنَّهُ لَمْ يَتَّقَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ بِمَرَضِهِ عَنْ ذَلِكَ ، كَالْمَحْمُومِ ، وَمَنْ بِهِ الصَّدَاعُ ، فَإِنَّهُ يُسْهِمُ لَهُ ؛ لَأنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ ، وَيُعِينُ بَرَأِيَهُ ، وَتَكْتَبِرُهُ ، وَدُعَايَهُ .

١٦٤٨ - مسألة : قال : (وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِي سَهْمِهِ)

وجملته أَنَّ الْغَازِيَّ إِذَا مَاتَ أَوْ قُتِلَ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ^(١٣) حِيَازَةِ الْغَنِيمَةِ ، فَلَا سَهْمَ لَهُ ؛ لَأنَّهُ مَاتَ قَبْلَ ثُبُوتِ مِلْكِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهَا ، سَوَاءَ مَاتَ حَالَ الْقِتَالِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَسَهْمُهُ لَوَرِثَتِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ مَاتَ قَبْلَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ قَسَمِهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ^(١٤) ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَتِمُّ عَلَيْهَا إِلَّا بِذَلِكَ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِنْ مَاتَ بَعْدَ مَا يُدْرَبُ^(١٥) فَاصِلًا^(١٦) فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَبْلَ أَوْ بَعْدَ ، أُسْهِمَ لَهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : إِنْ خَضَرَ الْقِتَالُ أُسْهِمَ لَهُ ، سَوَاءَ مَاتَ قَبْلَ حِيَازَةِ الْغَنِيمَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَخْضَرْ فَلَا سَهْمَ لَهُ . وَخَوَّه قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِذَا مَاتَ قَبْلَ حِيَازَتِهَا ، فَقَدْ مَاتَ قَبْلَ مِلْكِهَا ، وَثُبُوتِ الْيَدِ عَلَيْهَا ، فَلَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا ، وَإِنْ مَاتَ

(٩) الحطيم من الدواب : ما أصابه الحطيم ، وهو داء يصيبها في قوائمها .

(١٠-١١) في الأصل ، ١ : واحد .

(١٢) في ١ : يسهم .

(١٣) في الهادة : آخر .

(١٤) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٥) أى : بجواز الدرب إلى القتال .

(١٦) في م : فاصدا .

بعده^(٥) ، فقد مات بعد الاستيلاء عليها في حال لو قُسمت صَحَّت قِسْمَتُهَا ، وكان له سَهْمُهَا ، فيَجِبُ أَنْ يَسْتَحِقَّ سَهْمُهَا فِيهَا ، كما لو مات بعد إخراجها في دار الإسلام . وإذا ثبت أنه يستحقه ، فيكون لورثته ، كسائر أملاكه^(٦) وحقوقه .

٣٦٧ ط ١٦٤٩ / - مسألة ؛ قال : (وَيُعْطَى الرَّاجِلُ سَهْمًا)

لا خلاف في أن للرجل سَهْمًا . وقد جاء عن النبي ﷺ ، أنه أعطى الرجل سَهْمًا ، فيما تقدم من الأخبار^(١) ، ولأن الرجل يحتاج إلى أقل مما يحتاج إليه الفارس ، وغناؤه دون غنايه ، فافتضى ذلك أن يكون سَهْمُهُ دُونَ سَهْمِهِ .

فصل : وسواء كانت الغنيمة من فتح حصن ، أو^(٢) مدينة ، أو من جيش . وهذا قال الشافعي ، وقال الوليد بن مسلم : سألت الأوزاعي عن إسهايم الخيل من غنائم الحصون . فقال : كانت الولاة من قبل عمر بن عبد العزيز ، الوليد وسليمان ، لا يُسهِمون الخيل من الحصون ، ويجعلون الناس كلهم رجالة ، حتى ولي عمر بن عبد العزيز ، فأنكر ذلك ، وأمر بإسهايمها من فتح الحصون والمدائن . ووجه ذلك ، أن النبي ﷺ قسم غنائم خيبر ؛ للفارس ثلاثة أسهم ، وللرجل سهم^(٣) . وهي حصون ، ولأن الخيل ربما احتيج إليها ، بأن ينزل أهل الحصن ، فيقاتلوا خارجاً منه ، وينزل صاحب مؤنة له ، فيقسم له ، كما لو كانوا^(٤) في غير حصن .

١٦٥٠ - مسألة ؛ قال : (وَيُرْضَعُ لِلْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ)

معناه أنهم يُعطون شيئاً من الغنيمة دون السهم ، ولا يُسهم لهم سهم كامل ، ولا تقدير لما يُعطونه ، بل ذلك إلى اجتهاد الإمام ، فإن رأى التسوية بينهم سوى بينهم^(١) ، وإن رأى

(٥) في م : بعدهما .

(٦) في ا : أمواله .

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) في م زيادة : من .

(٣) في م : كان .

(٤) سقط من : الأصل ، ا .

التفضيلَ فَضَّلَ . وهذا قول أكثر أهل العلم ؛ منهم سعيد بن المسيب ، ومالك ،
والثوري ، والليث ، والشافعي ، وإسحاق ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وقال أبو ثور :
يُسْتَهْمُ لِلْعَبْدِ . وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، والحسن ^(١) ، والنخعي ؛ لما روى عن
الأسود بن يزيد ، أنه شهد فتح القادسية عبيد ، فضرب لهم سيماهم ^(٢) . ولأن حرمة
العبد في الدين كحرمة الحر ، وفيه من الغناء مثل ما فيه ، فوجب أن يستهم له ، كالحر .
وحكى عن الأوزاعي : ليس للعبيد سهم ولا رضىخ ، إلا أن يجيئوا بغنيمة ، أو يكون لهم
غناء ، فيرضخ لهم . قال : ويسهم للمرأة ؛ لما روى حشرج ^(٣) بن زياد ، عن جده ،
أنها حضرت فتح خيبر ، قالت : فأسهم لنا رسول الله ﷺ ، كما أسهم للرجال ^(٤) .
وأسهم أبو موسى في غزوة تستر ^(٥) لیسوة معه ^(٦) . وقال أبو بكر بن أبي مزيم : أسهمن
النساء يوم الترموك . وروى سعيد ^(٨) ، بإسناده عن ابن شبل ^(٩) ، أن النبي ﷺ ضرب
لسهله بنت عاصم يوم خيبر بسهم ، فقال رجل من القوم : أعطيت سهلة مثل سهجي .
ولنا ، ما روى عن ابن عباس ، أنه قال : كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء ، فيداوين
الجرحى ، ويحدثن من الغنيمة ، وأما سهم ، فلم يضرب لهن . رواه مسلم ^(١٠) . وروى

٣٧/١٠

(٢) في ١ : « والحسن » .

(٣) خبر شهد الأسود القادسية ، في تاريخ الطبري ٥١١/٣ ، ٥٧٦ . ولم نجد هذا فيه .

(٤) في م : « جرير » . خطأ .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة والعبد يحدان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨/٢ . وأحمد ،

في : المسند ٢٧١/٥ ، ٣٧١/٦ .

(٦) تستر : أعظم مدينة بخورستان . معجم البلدان ٨٤٧/١ .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الغزو بالنساء ، من كتاب الجهاد . المصنف ٥٢٧/١٢ . ولم يذكر أنه أسهم

لهن . وأخرجه قبل هذا ، في : باب في النساء والصبيان هل هم من الغنيمة شيء ؟ من كتاب الجهاد . المصنف

٤٠٩/١٢ . ولم يذكر فيه تستر .

(٨) في : باب ما جاء في سهمان النساء ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٣/٢ .

(٩) في سنن سعيد : « شبل » .

(١٠) في : باب النساء الغنائيات يرضخ لهن ... ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٤٤/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة والعبد يحدان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨/٢

والترمذي ، في : باب من يعطى الفداء ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٤٦/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند

٣٠٨/١ .

سعيد^(١١) ، عن يزيد بن هارون ، أن تجدة كتب إلى ابن عباس ، يسأله عن المرأة والمملوك يحضران الفتح ، ألهما من المغنم شيء ؟ قال يحذيان ، وليس لهما شيء . وفي رواية قال : ليس لهما سهم ، وقد يرضخ لهما . وعن عُمير مولى أبي اللخيم ، قال : شهدت خيبر مع سادتي ، فكلّموا في رسول الله ﷺ ، فأخبر أنّي مملوك ، فأمر لي بشيء من خُرثي المتاع . رواه أبو داود^(١٢) . واحتج به أحمد ، ولأنهما ليسا^(١٣) من أهل القتال ، فلم يُسهم لهما ، كالصبي . قالت عائشة : يا رسول الله ، هل على النساء جهاد ؟ قال : « نعم ، جهاد لا قتال فيه : الحج ، والعمرة »^(١٤) .

وقال عمر بن أبي ربيعة^(١٥) :

كَيْبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا وَعَلَى الْمُحْصَنَاتِ جُرُّ الدُّيُولِ

ولأن المرأة ضعيفة ، يستولى عليها الخور ، فلا تصلح للقتال ، ولهذا لم تُقتل إذا كانت حربية . فأما ما روي في إسهام النساء ، فيحتمل أن الراوي سمى الرضخ سهمًا ، بدليل أن في حديث حشر ، أنه جعل لهن نصيبًا ثمرًا . ولو كان سهمًا ، ما اختص الثمر ، ولأن خيبر قسّمت على أهل الحديبية ، نفر معذودين في غير خديشها ، ولم يذكرن منهم . ويحتمل أنه أسهم لهن مثل سهم^(١٦) الرجال من الثمر خاصة ، أو من المتاع دون^{٣٧/١٠} الظ الأرض . وأما حديث سهلة ، فإن في الحديث أنها ولدت ، فأعطاه النبي ﷺ لها ولولدها ، فبلغ رضخهما سهم رجل ، ولذلك عجب الرجل الذي قال : أعطيت سهلة مثل سهي . ولو كان هذا مشهورًا من فعل النبي ﷺ ، ما عجب منه .

(١١) في : باب العبد والمرأة يحضران الفتح ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٣/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨/٢ .

(١٢) في : باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب هل يسهم للعبد ؟ ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٤٧/٧ . وابن ماجه ،

في : باب العبيد والنساء يشهدون مع المسلمين ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٥٢/٢ .

(١٣) في م : « ليس » .

(١٤) تقدم تخريجه في صفحة ٩ .

(١٥) ديوانه ٤٩٨ .

(١٦) في م : « سهم » .

فصل : والمُدْبِرُ ، والمُكَاثِبُ ، كالْقِرْنِ ؛ لِأَنَّهُمْ عَيْبِدُ . فَإِنْ عَتَقَ مِنْهُمْ قَبْلَ
تَقْضَى^(١٧) الْحَرْبِ ، أَسْنَهُمْ لَهُمْ . وَكَذَلِكَ إِنْ قُتِلَ سَيِّدُ الْمُدْبِرِ قَبْلَ^(١٨) تَقْضَى
الْحَرْبِ ، وَهُوَ يُخْرِجُ مِنَ الثَّلَاثِ ، عَتَقَ ، وَأَسْنَهُمْ لَهُ . وَأَمَّا مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ :
يُرْضَخُ لَهُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الرُّقَى ، وَيُسْنَهُمْ لَهُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ ؛ فَإِذَا كَانَ نِصْفُهُ لِحُرٍّ ،
أُعْطِيَ نِصْفَ سَنِهِمْ ، وَرُضِخَ لَهُ نِصْفُ الرُّضْخِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يُمْكِنُ تَبْعِيضُهُ ، يُقَسَّمُ
عَلَى قَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ وَالرُّقَى ، كَالْمِيرَاثِ^(١٩) . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُرْضَخُ لَهُ ؛
لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ^(٢٠) وَجُوبِ الْقِتَالِ ، فَأَشْبَهَ الرُّقِيقَ .

فصل : والْحَتْنِي الْمُسْكَلُ يُرْضَخُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ رَجُلٌ فَيُسْنَهُمْ^(٢١) لَهُ ، وَلَأَنَّهُ
لَيْسَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِ الْجِهَادِ ، فَأَشْبَهَ الْمَرَأَةَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّمَ لَهُ نِصْفُ سَهْمٍ وَنِصْفُ
الرُّضْخِ ، كَالْمِيرَاثِ . فَإِنْ انْكَشَفَ حَالُهُ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَجُلٌ ، أُتِمَّ لَهُ سَهْمُ رَجُلٍ ، سِوَا
انْكَشَفَ قَبْلَ تَقْضَى الْحَرْبِ أَوْ بَعْدَهُ ، أَوْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ أَوْ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهُ كَانَ
مُسْتَحِقًّا لِسَهْمِهِمْ ، وَأَنَّهُ أُعْطِيَ دُونَ حَقِّهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أُعْطِيَ بَعْضُ الرِّجَالِ دُونَ حَقِّهِ
عَلَطًا .

فصل : وَالصَّبِيُّ يُرْضَخُ لَهُ^(٢٢) ، وَلَا يُسْنَهُمْ لَهُ^(٢٣) . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَأَبُو
حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَعَنِ الْقَاسِمِ ، وَسَالِمٍ ، فِي الصَّبِيِّ يُغْزَى^(٢٤) بِهِ ، لَيْسَ لَهُ
شَيْءٌ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُسْنَهُمْ لَهُ إِذَا قَاتَلَ ، وَأَطَاقَ ذَلِكَ ، وَمِثْلُهُ قَدْ بَلَغَ الْقِتَالَ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ ذَكَرَ
مُقَاتِلَ ، فَيُسْنَهُمْ لَهُ كَالرَّجُلِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يُسْنَهُمْ لَهُ . وَقَالَ : أَسْنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١٧-١٧) سقط من : الأصل ، ب : نقل نظر .

(١٨) ق : م : انقضاء .

(١٩) ق : م : والميراث .

(٢٠) سقط من : أ .

(٢١) ق : الأصل ، ب ، م : فيقسم .

(٢٢) سقط من : م .

(٢٣) ق : أ : سهم .

(٢٤) ق : م : يغزو .

لِلصَّبِيَّانِ بِخَيْرٍ^(٢٥) ، وَأَسْنَهُمُ اثْمَةً الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ^(٢٦) مَوْلُودٍ وَلِدَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ .
وَرَوَى الْجَوْزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْوُضَيْيْنِ بْنِ عَطَاءٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي جَدَّتِي ، قَالَتْ :
كُنْتُ مَعَ حَبِيبٍ مِنْ مُسْلِمَةٍ ، وَكَانَ يُسْنَهُمْ / لِأُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ ، لَمَّا فِي بُطُونِهِمْ . وَلَنَا ، مَا
رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : كَانَ الصَّبِيَّانِ وَالْعَبِيدُ يُعَذَّبُونَ مِنَ الْغَنِيمَةِ إِذَا حَضَرُوا
الْعَزْوُ ، فِي صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَةِ . وَرَوَى الْجَوْزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ تَيْمِيمَ بْنَ^(٢٧) فِرْعَ
الْمَهْرِيِّ^(٢٨) ، كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ فَتَحُوا الْإِسْكَنْدَرِيَّةَ ، فِي الْمَرَّةِ الْآخِرَةِ ، قَالَ^(٢٩) : فَلَم
يُقَسِّمَ لِي عَمْرُو بْنُ الْفَيْءِ شَيْئًا ، وَقَالَ : غَلَامٌ لَمْ يَحْتَلِمَ . حَتَّى كَادَ يَكُونُ بَيْنَ قَوْمِي وَبَيْنَ
أَنَاسٍ مِنْ قَرِيشٍ فِي ذَلِكَ ثَائِرَةٌ ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : فَيَكُمُ أَنَاسٌ^(٣٠) مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ ، فَاسْأَلُوهُمْ . فَاسْأَلُوا أَبَانُضْرَةَ الْغِفَارِيَّ ، وَعُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ ، فَقَالَا : انْظُرُوا ، فَإِنْ
كَانَ قَدْ أَشْعَرَ ، فَاقْسِمُوا^(٣١) لَهُ ، فَتَنَظَّرَ إِلَى بَعْضِ الْقَوْمِ ، فَإِذَا أَنَا قَدْ أَتَيْتُ ، فَقَسَمَ لِي .
قَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ : هَذَا مِنْ مَشَاهِيرِ حَدِيثِ مِصْرَ وَجَدِيدِهِ . وَلَأنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ،
فَلَمْ يُسْنَهُمْ لَهُ ، كَالْعَبِيدِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ لَصَبِيٍّ ، بَلْ كَانَ لَا يُجِيزُهُمْ فِي
الْقِتَالِ ، فَإِنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ : عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً^(٣٢) ، فَلَمْ
يُجِزْنِي فِي الْقِتَالِ ، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ ، فَأُجَازَنِي^(٣٣) . وَمَا ذَكَرُوهُ
يَحْتَمِلُ أَنَّ الرَّاَوِيَّ سَمَّى الرُّضْعَ سَهْمًا ، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : فَإِنْ انْفَرَدَ بِالْغَنِيمَةِ مَنْ لَا يُسْنَهُمْ لَهُ ، مِثْلَ عَبِيدٍ دَخَلُوا دَارَ الْحَرْبِ فَعَنِمُوا ، أَوْ
صَبِيَّانٍ ، أَوْ عَبِيدٍ وَصَبِيَّانٍ ، أُخِذَ خُمْسُهُ ، وَمَا بَقِيَ لَهُمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّمَ بَيْنَهُمْ ؛

(٢٥) انظر ما تقدم من حديث سهلة .

(٢٦) في الأصل ، ١ : ٥ كل .

(٢٧-٢٨) في النسخ : ٥ قرع المهدي . والتصويب من حاشية المشبه ٥٠٨ .

وذكر ابن عبد الحكم قصته ، وقال : إنه شهد فتح الإسكندرية في المرة الثانية . فتوح مصر ١٧٨ .

(٢٨) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢٩) ل : ١ : الناس .

(٣٠) في : ١ : فأسهموا .

(٣١) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٣٢) تقدم تحريجه في : ٥٩٩/٦ .

للفارس ثلاثة أسنهم ، وللراجل سنهم ؛ لأنهم تساووا ، فأشبهوا الرجال الأحرار .
ويَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّمْ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْمَفَاضِلَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ ^(٣٣) لَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ
بَيْنَهُمْ مَعَ غَيْرِهِمْ ، فَلَا تَجِبُ مَعَ الْإِنْفِرَادِ ، قِيَاسًا لِأَخَذِ الْحَالَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى . وَإِنْ
كَانَ فِيهِمْ رَجُلٌ حُرٌّ ، أُعْطِيَ سَهْمًا ، وَفُضِّلَ عَلَيْهِمْ ، بِقَدَرِ مَا يُفَضَّلُ الْأَحْرَارُ عَلَى الْعَبِيدِ
وَالصَّبْيَانِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي بَيْنَ مَنْ بَقِيَ عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنَ التَّفْضِيلِ ؛
لَأَنَّ فِيهِمْ مَنْ لَهُ سَهْمٌ ، بخلاف التي قبلها .

٣٨/١٠ ط

١٦٥١ - مسألة : قال : (وَيُسْهَمُ لِلْكَافِرِ ، إِذَا غَزَا مَعَنَا)

اختلفت الرواية في الكافر يغزو مع الإمام بإذنه ، فروى عن أحمد ، أنه يُسْهَمُ لَهُ
كالمسلم . وهذا قال الأوزاعي ، والزهرى ، والثوري ، وإسحاق ، قال الجوزجاني :
هذا ^(١) مذهب أهل الثغور ، وأهل العلم بالصوائف والبُعوث . وعن أحمد : لا يُسْهَمُ لَهُ .
وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ؛ لأنه من غير أهل الجهاد ، فلم يُسْهَمَ لَهُ ،
كالعبد ، ولكن يُرْضَخُ لَهُ ، كالعبد . ولنا ، ما روى الزهرى ، أن رسول الله ﷺ استعان
بناصر من اليهود في حربه ، فأُسْهَمَ لَهُمْ . رواه سعيد ، في « سنينه » ^(٢) . وروى : أن
صفوان بن أمية ، خرج مع النبي ﷺ يوم حنين ^(٣) ، وهو على شركه ، فأُسْهَمَ لَهُ ،
وأُعْطِيَ مِنْ سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ ^(٤) . ولأن الكفر نقص في الدين ، فلم يمنع استحقاق السهم ،
كالفسق ، وهذا فارق العبد ؛ فإن نقصه في دُنياه وأحكامه . وإن غزا بغير إذن الإمام ،
فلا سَهْمَ لَهُ ؛ لأنه غير مأمون على الدين ، فهو كالمُرْجِفِ ، وشر منه . وإن غزا جماعة

(٣٣) في ب : : فإنه ؛ .

(١) في ب : وهو ؛ .

(٢) في : باب ما جاء في سهمان النساء ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٤/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب الرضخ لمن يستعان به من أهل الذمة ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى
٥٣/٩ . وابن أبي شيبة ، في : باب من غزا بالمشركون وأسهم لهم ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٩٥/١٢ .

(٣) في التسخ : : خير ؛ تحريف .

وتقدم حديث صفوان ، في : ٣١٧/٩ ، ويضاف إلى تحريجه . والترمذي ، في : باب ما جاء في إعطاء المؤلفة
قلوبهم ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٧١/٣ .

من الكفار وحدهم فغزوا ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ غَيْبَتُهُمْ لَهُمْ ، لَا تُخْمَسُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا اكْتِسَابُ مُبَاحٍ ، لَمْ يُؤْخَذْ عَلَى وَجْهِ الْجِهَادِ ، فَكَانَ لَهُمْ ، لَا تُخْمَسُ فِيهِ ، كَالَاخْتِشَاشِ وَالَاخْتِطَابِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُؤْخَذَ خَمْسُهُ ، وَالْبَاقِي لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ غَيْبَةُ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَأَشْبَهَ غَيْبَةَ الْمُسْلِمِينَ .

فصل : وَلَا يُسْتَعَانُ بِمُشْرِكٍ . وبهذا قال ابنُ المُنْذِرِ ، والجَوْزَجَانِيُّ ، وجماعة من أهل العلم . وعن أحمد ما يدلُّ على جواز الاستعانة به . وكلامُ العِرْفَانِيِّ يدلُّ عليه أيضاً عند الحاجة ، وهو مذهبُ الشافِعِيِّ ؛ لحديثِ الزُّهْرِيِّ الذي ذكرناه ، وَخَبَرِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةٍ . وَيَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ مَنْ يُسْتَعَانُ بِهِ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَيْهِمْ ، لَمْ يَجُزْ^(٤) / الاستعانة به ؛ لِأَنَّا إِذَا مَتَّعْنَا الاستعانةَ بِمَنْ لَا يُؤْمِنُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، مِثْلَ الْمُخَذَّلِيِّ وَالْمَرْجِفِ ، فَالْكَافِرُ أَوْلَى . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَنِي نَدِيرٍ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ^(٥) ، أَذْرَكَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، كَانَ يَذْكُرُ مِنْهُ جُرْأَةً وَنَجْدَةً ، فَسَرُّ الْمُسْلِمُونَ بِهِ ، فَقَالَ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ^(٦) ، جِئْتُ لَأَتَّبِعَكَ ، وَأَصِيبَ مَعَكَ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَارْجِعْ ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ » . قَالَتْ : ثُمَّ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَيْدَاءِ أَذْرَكَهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَأَنْطَلِقْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٧) . وَرَوَاهُ

(٤) ق م : « بجزله » .

(٥) في النسخ : « الوبر » . وهو موضع على نحو أربعة أميال من المدينة . ووضبطه بعضهم بإسكان الباء . انظر شرح النووي لصحيح مسلم ١٦/١٩٨ .

(٦-٦) كذا في النسخ ، وصوابه : « يا رسول الله » .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ٣/١٤٤٩ ، ١٤٥٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المشرك يسهم له ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢/٦٩٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أهل الذمة يغزون مع المسلمين ... ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٧/٤٨ . ولم يرد في البخاري .

الجَوْزَجَانِيُّ . وَرَوَى الإمامُ أَحْمَدُ^(٨) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خُثَيْبٍ^(٩) ، قَالَ :
 أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ يُرِيدُ غَزْوَةً ، أَنَا وَرَجُلٌ مِنْ قَوْمِي ، وَلَمْ تُسَلِّمْ ، فَقُلْنَا : إِنَّا
 لَنَسْتَحْيِي أَنْ يَشْهَدَ قَوْمُنَا شَهِدًا لَا تَشْهَدُهُ مَعَهُمْ . قَالَ : « فَأَسَلْتُمَا ؟ » قُلْنَا : لَا .
 قَالَ : « فَإِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِالْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ » . قَالَ : فَأَسَلْتُمَا ، وَشَهِدْنَا
 مَعَهُ . وَلَئِنَّهُ غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَأَشْبَهَ الْمُخَذَّلَ وَالْمُرْجِفَ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّرِ :
 وَالَّذِي ذُكِرَ أَنَّهُ اسْتَعَانَ بِهِمْ غَيْرُ ثَابِتٍ .

فصل : وَلَا يَبْلُغُ الرِّضْخُ لِلْفَارِسِ سَهْمَ فَارِسٍ ، وَلَا لِلرَّاجِلِ سَهْمَ رَاجِلٍ ، كَمَا لَا يَبْلُغُ
 بِالْتَّعْزِيرِ الْحَدُّ . وَيَفْعَلُ الْإِمَامُ بَيْنَ أَهْلِ الرِّضْخِ مَا يَرَى ، فَيُفَضِّلُ الْعَبْدَ الْمُقَاتِلَ ، وَذَا
 الْبَاسِ ، عَلَى مَنْ لَيْسَ مِثْلَهُ^(١٠) ، وَيُفَضِّلُ الْمَرْأَةَ الْمُقَاتِلَةَ ، وَالتَّى تُسْقِي الْمَاءَ ، وَتُدَاوِي
 الْجَرْحَى ، وَتَنْقَعُ ، عَلَى غَيْرِهَا . فَإِنْ قِيلَ : فَلَا سَوِيَّتُمْ بَيْنَهُمْ ، كَمَا سَوِيَّتُمْ بَيْنَ أَهْلِ
 السُّهُمَانِ ؟ قُلْنَا : السُّهُمُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مَوْكُولٍ إِلَى الْاجْتِهَادِ^(١١) ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ ،
 كَالْحَدِّ ، وَدِيَةِ الْحُرِّ ، وَالرِّضْخُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ ، بَلْ هُوَ مُجْتَهَدٌ فِيهِ ، مُرَدُّودٌ إِلَى اجْتِهَادِ
 الْإِمَامِ ، فَاخْتَلَفَ ، كَالْتَّعْزِيرِ ، وَقِيَمَةِ الْعَيْدِ .

فصل : / وَفِي الرِّضْخِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ^(١٢) مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ^{ط ٣٩/١٠}
 بِالْمُعَاوَنَةِ فِي تَحْصِيلِ الْغَنِيمَةِ ، فَأَشْبَهَ أَجْرَةَ النَّقَالِينَ وَالْحَافِظِينَ لَهَا . وَالثَّانِي ، هُوَ مَنْ
 أَرْبَعَةَ الْأَحْصَاسِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ^(١٣) بِحُضُورِ الْوَقْعَةِ ، فَأَشْبَهَ سِيَهَامَ الْغَانِمِينَ . وَلِلشَّافِعِيِّ
 قَوْلَانِ ، كَهَذَيْنِ .

(٨) في : المسند ٤٠٤/٣ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في الاستعانة بالمشركون ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٣٧/٩ . وهو في
 طبقات ابن سعد ٥٣٤/٣ .

(٩) في النسخ : « حبيب » . وفي المسند والسنن الكبرى والطبقات الكبرى : « عن خبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن
 جده » .

(١٠) في ب : « بمثله » .

(١١) في ١ ، م : « اجتihad الإمام » .

(١٢) سقط من : ب ، م .

(١٣) في ١ : « يستحق » .

فصل : أوّل ما يتّذّر به ^(١) في قِسْمَةِ الغنائم بالأسلاب ، فَبَدَلُهَا إِلَى أَهْلِهَا ؛ لِأَنَّ
صَاحِبَهَا مُعَيَّنٌ ، ثُمَّ بِمُؤَنَةِ الْغَنِيمَةِ ؛ مِنْ أَجَرَةِ الثَّقَالِ وَالْحَمَالِ وَالْحَافِظِ وَالْمُخَرِّجِ ، ثُمَّ
بِالرُّضْخِ ، عَلَى أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ ، وَفِي الْآخِرِ ، بِالْخُمْسِ ، ثُمَّ بِالْأَنْفَالِ مِنْ أَرْبَعَةِ
الْأُخْمَاسِ ، ثُمَّ يَقْسَمُ بَقِيَّةَ الْأَرْبَعَةِ الْأُخْمَاسِ بَيْنَ الْغَازِمِينَ . وَإِنَّمَا قَدَّمْنَا قِسْمَةَ أَرْبَعَةِ
الْأُخْمَاسِ عَلَى قِسْمَةِ الْخُمْسِ ، لِسَبَبَيْنِ مَعَانٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ أَهْلَهَا حَاضِرُونَ ، وَأَهْلُ
الْخُمْسِ غَائِبُونَ . الثَّانِي ؛ أَنَّ رُجُوعَ الْغَازِمِينَ إِلَى أَوْطَانِهِمْ يَقِفُ عَلَى قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ ، وَأَهْلُ
الْخُمْسِ فِي أَوْطَانِهِمْ ، فَكَانَ الْإِشْتِغَالُ بِقِسْمِ نَصِيبِهِمْ لِيُؤَدُّوا إِلَى أَوْطَانِهِمْ أَوَّلَى .
الثَّالِثُ ، أَنَّ الْغَنِيمَةَ حَصَلَتْ بِتَحْصِيلِ الْغَازِمِينَ وَنَصِيبِهِمْ ، فَصَارُوا بِمَنْزِلَةِ مَنْ اسْتَحَقَّهَا
بِعَوَضٍ ، وَأَهْلُ الْخُمْسِ بِخِلَافِهِ ، فَكَانَ أَهْلُ الْغَنِيمَةِ أَوَّلَى . الرَّابِعُ ، أَنَّهُ إِذَا قَسَمَ الْغَنِيمَةَ بَيْنَ
الْغَازِمِينَ ، أَخَذَ كُلُّ إِنْسَانٍ نَصِيبَهُ ، فَحَمَلَهُ ، وَاهْتَمَّ بِهِ ، وَكَفَى الْإِمَامَ مُؤَنَتَهُ ، وَالْخُمْسُ
إِذَا قَسِمَ لَيْسَ لَهُ مَنْ يَكْفِي الْإِمَامَ مُؤَنَتَهُ ، فَلَا تَحْصُلُ الْفَائِدَةُ بِقِسْمَتِهِ ، بَلْ كَانَ يَحْمِلُهُ
مُجْتَمِعًا ، فَصَارَ يَحْمِلُهُ مُتَفَرِّقًا ، فَكَانَ تَأْخِيرُ قِسْمَتِهِ أَوَّلَى . الْخَامِسُ ، أَنَّ الْخُمْسَ لَا
يُمْكِنُ قِسْمُهُ بَيْنَ أَهْلِهِ كُلِّهِمْ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِمْ وَعَدَدِهِمْ ، وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ مَعَ
غَيْبَتِهِمْ . السَّادِسُ ؛ أَنَّ الْغَازِمِينَ يَنْتَفِعُونَ بِسَهَامِهِمْ ، وَيَتِمَكَّنُونَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا
لِحَاضِرِهِمْ ، بِخِلَافِ أَهْلِ الْخُمْسِ .

٤٠/١٠ - ١٦٥٢ / مسألة : قال : (وَإِذَا غَزَا الْعَبْدُ عَلَى فَرَسٍ لِسَيِّدِهِ ، قُسِمَ لِلْفَرَسِ ^(١) ،
^(٢) فَكَانَ لِسَيِّدِهِ ، وَيُرْضَخُ لِلْعَبْدِ)

أَمَّا الرُّضْخُ لِلْعَبْدِ ، فَكَمَّا تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا الْفَرَسُ الَّتِي ^(٢) تَحْتَهُ ، فَيَسْتَحِقُّ مَالِهَا
سَهْمَهَا ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ فَرَسَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، أُسْهِمَ ^(٣) لِلْفَرَسَيْنِ ، وَيُرْضَخُ لِلْعَبْدِ . نَصٌّ عَلَى

(١٤) في ب زيادة : به هـ .

(١) في ب ، م : الفرس هـ .

(٢-٢) في أ ، ب : وكان للسيد هـ .

(٣) في الأصل ، ب : الذي هـ .

(٤) في الأصل : قسم هـ .

هذا أحد. وقال أبو حنيفة، والشافعي: لا يُسْتَحَقُّ للفرس؛ لأنه تحت مَنْ لا يُسْتَحَقُّ له، فلم يُسْتَحَقُّ له، كما لو كان تحت مُحَذَّل. ولنا، أنه فرس حَضَرَ الوقعة، وقُوتِلَ عليه، فاستَحَقَّ السَّهْمَ، كما لو كان السَّيِّدُ رَاكِبَهُ. وإذا^(٥) ثَبَتَ هذا، فإن سَهْمَ الْفَرَسِ وَرَضَخَ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ؛ لَأَنَّهُ مَالِكُهُ وَمَالِكُ فَرَسِهِ، وسواء حَضَرَ السَّيِّدُ الْقِتَالَ أَوْ غَابَ عَنْهُ. وفَارَقَ فَرَسَ الْمُحَذَّلِ؛ لَأَنَّ الْفَرَسَ لَهُ، فإذا لم يَسْتَحِقَّ شَيْئًا بِحُضُورِهِ، فَلَا نَّ لَا يَسْتَحِقُّ بِحُضُورِ فَرَسِهِ أَوْلَى.

فصل: وإن غَزَا الصَّبِيُّ عَلَى فَرَسٍ، أَوْ الْمَرْأَةُ أَوْ الْكَافِرُ، إِذَا قُلْنَا: لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا الرُّضْخَ. لم يُسْتَحَقَّ للفرس، في ظاهر قول أصحابنا؛ لأنهم قالوا: لا يُلْغُ بِالرُّضْخِ لِلْفَارِسِ سَهْمُ فَارِسٍ. وظاهرُ هذا أَنَّهُ يَرْضَخُ لَهُ وَلِفَرَسِهِ مَا لَا يُلْغُ بِهِمُ الْفَارِسُ. ولأنَّ سَهْمَ الْفَرَسِ لَهُ، فإذا لم يَسْتَحِقَّ السَّهْمَ بِحُضُورِهِ، فَيَفَرَسُهُ أَوْلَى، بخلاف العبد، فإنَّ الْفَرَسَ لغيره.

فصل: وإن^(٦) غَزَا الْمُتْرَجِفُ أَوْ الْمُحَذَّلُ عَلَى فَرَسٍ، فلا شيء له، ولا للفرس؛ لما ذَكَرْنَا، وإن غَزَا الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، لم يَرْضَخْ لَهُ، لأنه عاصر بغزوه، فهو كالمُحَذَّلِ وَالْمُتْرَجِفِ، وإن غَزَا الرَّجُلُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَالذَّيْنِ، أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ غَرِيْبِهِ، استَحَقَّ السَّهْمَ؛ لَأَنَّ الْجِهَادَ يَتِمُّ عَلَيْهِ بِحُضُورِ الصَّفِّ، فلا يَبْقَى عَاضِيًا فِيهِ، بخلاف العبد.

فصل: ومن استعار فرسا ليغزو عليه، ففعل، فسهم الفرس للمستعير، وبهذا قال الشافعي، لأنه متمكن^(٧) من الغزو عليه بإذن صحيح شرعي، فأشبهه مالهوا استأجره. وعن أحمد، رواية أخرى: أن سَهْمَ الْفَرَسِ لِلْمَالِكِ، لأنه من ثَمَانِهِ، فأشبهه ولده. وبهذا قال بعضُ الْحَنَفِيَّةِ. وقال بعضهم: لا سَهْمَ للفرس؛ لأنَّ مَالِكَهُ لم يَسْتَحِقَّ سَهْمًا، فلم يَسْتَحِقَّ للفرس^(٨) شَيْئًا، كالمُحَذَّلِ وَالْمُتْرَجِفِ، والأوَّلُ أَصَحُّ؛ لأنه فرس قاتل عليه

(٥) في أ، ب، م، د: إذا.

(٦) في م، د: وإذا.

(٧) في ب، م، د: يتمكن.

(٨) في أ: الفرس.

مَنْ يَسْتَحِقُّ سَهْمًا ، وهو مالِكٌ لِنَفْعِهِ ، فاستحقَّ سَهْمُ الفَرَسِ ، كالمُستأجرٍ ، ولأنَّ سَهْمَ الفَرَسِ مُسْتَحَقٌّ بِنَفْعَتِهِ ، وهى للمُستعيرِ بإذنِ المالكِ فيها ، وفارقَ الثَّماءَ والولدَ ، فإنه غيرُ مأذونٍ له فيه . فأما إن استعاره لغيرِ الغزو ، ثم غزا عليه ، فهو كالفرسِ المَغْصُوبِ ، على ما سنذكره .

فصل : وإن غَصَبَ فرسًا ، فقاتلَ عليه ، فسَهْمُ الفَرَسِ للمالكِ . نصُّ عليه أحمدُ . وقال بعضُ الحنفيةِ : لا سَهْمٌ ^(٩) للفرسِ . وهو وَجْهٌ لأصحابِ الشافعى . وقال بعضهم : سَهْمُ الفَرَسِ للغاصِبِ ، وعليه أَجْرُهُ للمالكِ ؛ لأنه آلهُ ، فكان الحاصلُ بها لِمُستعيرِها ^(١٠) ، كَالوَ غَصَبَ وَجَعَلًا فاحتشَّ بها ، أو سَيِّفًا فقاتلَ به . ولنا ، أَنَّهُ قَاتِلٌ عَلَيْهِ مَنْ يَسْتَحِقُّ السَّهْمَ ، فاستحقَّ السَّهْمَ ، كما لو كان مع صاحبه ، وإذا ثبتَ أَنَّ له سَهْمًا كانَ للمالكِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ للفرسِ سَهْمَيْنِ ، ولصاحبه سَهْمًا ^(١١) ، وما كان للفرسِ كانَ للمالكِ ، وفارقَ ما يَحْتَشُّ به ، فإنه لا شىءَ له ، ولأنَّ السَّهْمَ مُسْتَحَقٌّ بِنَفْعِ الفَرَسِ ، ونَفْعُهُ للمالكِ ، فوجبَ أَنْ يكونَ ما يَسْتَحِقُّ به له .

فصل : ومن استأجرَ فرسًا ليغزوَ عليه ، فغزا عليه ، فسَهْمُ الفَرَسِ له . لا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا ؛ لأنه مُسْتَحَقٌّ لِنَفْعِهِ اسْتِحْقَاقًا لَازِمًا ، فكان سَهْمُهُ له ، كالمالكِ .

فصل : فإن كان المُستأجرُ والمُستعيرُ مَن لا سَهْمَ له ؛ إما لكونِهِ لا شىءَ له كالمُرجِفِ والمُخَذَّلِ ، أو مَن يَرْضَخُ له كالصبيِّ ، فحكمُهُ حُكْمُ قَرَسِهِ ، على ما ذَكَرْنَا . وإن غَصَبَ فرسًا فقاتلَ عليه ، اِحْتَمَلَ أَنْ يكونَ حُكْمُهُ حُكْمَ قَرَسِهِ ؛ لِأَنَّ الفَرَسَ يَتَّبِعُ الفارسَ فى حُكْمِهِ ، فَيَتَّبِعُهُ إِذَا كانَ مَغْصُوبًا ، قياسًا على قَرَسِهِ . واحْتَمَلَ أَنْ يكونَ / سَهْمُ الفَرَسِ للمالكِ ؛ لِأَنَّ الجَنَازَةَ من رَاكِبِهِ ، والنَّفْصُ فيه ، فيَحْتَصُّ المنعُ به ، وبما هو تابعٌ له ، وقَرَسُهُ تابعٌ له ؛ لِأَنَّ ما كانَ لها فهو له ، والفرسُ ههنا لغيرِهِ ، وسَهْمُها للمالكِها ، فلا يَنْقُصُ سَهْمُها بِنَقْصِ سَهْمِهِ ، كَالوَ قَاتِلَ العَبْدِ على فرسٍ لِسَيِّدِهِ . ولو قَاتِلَ العَبْدَ بغيرِ إِذْنِ

(٩) فى ب ، م ؛ ٥ : سهم .

(١٠) فى م زيادة : ٥ كلها .

(١١) تقدم تحريمه ، فى صفحة ٨٥ .

سَيِّدِهِ عَلَى قَرَسٍ لِسَيِّدِهِ ، خُرُجَ فِيهِ الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا فِيمَا إِذَا غَضَبَ فَرَسًا فَقَاتَلَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْمُغْصُوبِ .

فصل : ولا يجوزُ تفضيلُ بعضِ الغانمين على بعضٍ في القِسْمَةِ ، إِلَّا أَنْ يُثْقَلَ بِبَعْضِهِمْ مِنَ الْغَنِيمَةِ ثَقَلًا ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْأَنْفَالِ ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا ^(١٢) ، وَسَوَّى بَيْنَهُمْ . وَلَهُمْ اشْتَرَكُوا فِي الْغَنِيمَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّسْوِيَةِ ، فَجَبَّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ ^(١٣) ، كَسَائِرِ الشُّرَكَاءِ .

فصل : وإن قال الإمام : مَنْ أَخَذَ شَيْعًا فَهُوَ لَهُ . جَازَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَخَذَ ^(١٤) قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي السَّرِيَّةِ تَخْرُجُ ، فَيَقُولُ الْوَالِي : مَنْ جَاءَ بِشَيْءٍ فَهُوَ لَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَجِئْ بِشَيْءٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ : الْأَنْفَالُ إِلَى الْإِمَامِ ، وَمَا ^(١٥) فَعَلَ مِنْ شَيْءٍ جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ فِي ^(١٦) يَوْمِ بَدْرٍ : « مَنْ أَخَذَ شَيْعًا ، فَهُوَ لَهُ » ^(١٧) . وَلَهُمْ ^(١٨) عَلَى هَذَا عَزْوًا ، وَرَضَوْا بِهِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ الْغَنَائِمَ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى اشْتِغَالِهِمْ بِالنَّهْبِ عَنِ الْقِتَالِ ، وَظَفَرِ الْعَدُوِّ بِهِمْ ، فَلَا يَجُوزُ ، وَلِأَنَّ الْاِغْتِنَامَ سَبَبٌ لَا اسْتِحْقَاقَهُمْ لَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّسَاوِيِ ، فَلَا يَزُولُ ذَلِكَ بِقَوْلِ الْإِمَامِ ، كَسَائِرِ الْاِكْتِسَابِ . وَأَمَّا قَضِيَّةُ بَدْرٍ ، فَأَتَتْهَا مَتَسَوِّخَةٌ ، فَأَتَتْهُمْ اخْتِلَافُوهَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ^(١٩) .

(١٢) تقدم ترجمته ، في صفحة ٨٦

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في الأصل ، أ : وهو أحد .

(١٥) في أ ، ب ، م ، ن : ما .

(١٦) سقط من : ب .

(١٧) نقله البيهقي عن الإمام الشافعي . انظر : باب الوجه الثالث من النفل ، من كتاب قسم الفيء والغنيمة ، السنن الكبرى ٣١٥/٦ .

(١٨) في م : ن : ولأن .

(١٩) سورة الأنفال ١ .

١٦٥٣ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا أُخْرِجَتِ الْغَنِيْمَةُ ، لَمْ يَكُنْ فِيهَا لِمَنْ جَاءَهُمْ مَدَدًا ، أَوْ هَرَبَ مِنْ أَسْرِ ، حَقٌّ)

٤١/١ ط وجملة ذلك أن الغنيمة لمن حضر^(١) الواقعة^(٢) ، فمن تجدد بعد ذلك من مدد يلحق بالمسلمين ، أو أسير ينقل من الكفار ، فيلحق بجيش المسلمين ، أو كافر يسلم ، فلا حق له^(٣) فيها . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة في المدد : إن لحقهم قبل القسمة أو إخراجها بدار الإسلام ، شاركهم ؛ لأن تمام ملكها بتمام الاستيلاء ، وهو الإخراج إلى دار الإسلام ، أو قسمتها ، فمن جاء قبل ذلك فقد أذكرها قبل ملكها ، فاستحق^(٤) منها ، كما لو جاء في أثناء الحرب ، وإن مات أحد من العسكر قبل ذلك ، فلا شيء له ؛ لما ذكرنا ، وقد روى الشعبي ، أن عمر ، رضي الله عنه ، كتب إلى سعد ، أسهم لمن أتاك قبل أن تتفقأ^(٥) قلى فارس^(٦) . ولله ، ما روى أبو هريرة ، أن أبان بن سعيد بن العاص وأصحابه ، قداموا على رسول الله ﷺ بخيبر ، بعد أن فتحها ، فقال أبان : أقسم لنا يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : « اجلس يا أبان » . ولم يقسم له رسول الله ﷺ . رواه أبو داود^(٧) . وعن طارق بن شهاب ، أن أهل البصرة غزوا نهاوند^(٨) ، فأمدهم أهل

(١) في ١ ، ب ، م : ؛ شهد .

(٢) في م : الواقعة .

(٣) في ب ، م : ؛ لهم .

(٤) في م : ؛ فاستحل .

(٥) أي : تشقق وتفسخ .

(٦) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب لمن الغنيمة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٠٣/٥ . وابن أبي شيبة ، في : باب في القوم يبيعون بعد الواقعة ... ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤١٠/١٢ . وسعيد ، في : باب ما جاء في من يأتي بعد الفتح ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٦/٢ . والبيهقي ، في : باب الغنيمة لمن شهد الواقعة ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٥٠/٩ .

(٧) في : باب في من جاء بعد الغنيمة لا سهم له ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٦/٢ ، ٦٧ . كما أخرجه البخاري ، في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٧٦/٥ ، ١٧٧ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في من يأتي بعد الفتح ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٥/٢ ، ٢٨٦ . والبيهقي ، في : باب المدد يلحق بالمسلمين ، من كتاب قسم الفتي والغنيمة . السنن الكبرى ٣٣٤/٦ .

(٨) نهاوند : مدينة عظيمة ، في قبلة همدان ، بينهما ثلاثة أيام . معجم البلدان ٨٢٧/٤ .

الكوفة، فكتب في ذلك إلى عمر، رضي الله عنه، فكتب عمر: إن الغنيمة لمن شهد الواقعة^(٩). رواه سعيد، في «سننه»^(١٠). وروى نحوه عن عثمان في غزوة أرمينية^(١١)، ولأنه مدد لحق بعد تقضى الحرب، أشبه ما لو جاء بعد القسمة، أو بعد إخراجها بدار الإسلام، ولأن سبب ملكها الاستيلاء عليها، وقد حصل قبل مجيء المدد. وقولهم: إن ملكها بإخراجها إلى دار الإسلام. متنوع، بل هو بالاستيلاء، وقد استولى عليها الجيش قبل المدد، وحديث الشعبي مرسل، يرويه المجالد، وقد تكلم فيه، ثم هم لا يعملون به، ولا نحن، فقد حصل الإجماع منا على خلافه، فكيف يُحتج به؟

فصل: وحكم الأسير يهرب إلى المسلمين حكم المدد، سواء قاتل أو لم يقاتل. وقال أبو حنيفة: لا يمنهم له إلا أن يقاتل؛ لأنه لم يأت للقتال بخلاف المدد. ولنا، أن من استحق إذا قاتل استحق وإن لم يقاتل، كالمدد، وسائر من حضر الواقعة.

فصل: وإن لحقهم المدد/ بعد تقضى الحرب، وقبل جيازة الغنيمة، أو جاءهم أسير، فظاهر كلام الخرفي، أنه يُشارِكهم؛ لأنه جاء قبل إخراجها. وقال القاضي: ثملك الغنيمة بالقبضاء الحرب قبل^(١٢) جيازة الغنيمة^(١٣). فعلى هذا، لا يمنهم لهم^(١٤). وإن حازوا الغنيمة، ثم جاءهم قوم من الكفار يقاتلونهم، فأذركهم المدد، فقاتلوا معهم، فقد نص أحمد، على أنه لا شيء للمدد، فإنه قال: إذا غنم المسلمون غنيمة، فلحقهم العدو وجاء المسلمين مدد، فقاتلوا العدو معهم^(١٥) حتى سلموا الغنيمة^(١٦)، فلا شيء لهم في الغنيمة؛ لأنهم إنما قاتلوا عن أصحابهم، ولم يقاتلوا عن الغنيمة؛ لأن الغنيمة

(٩) في م: الواقعة.

(١٠) تقدم ترجمته، في صفحة ٨٤.

(١١) أرمينية: اسم لصقع عظيم في ناحية الشمال، وهي من برزعة إلى باب الأبواب، ومن الجهة الأخرى إلى بلاد الروم.

معجم البلدان ٢١٩/١، ٢٢٠.

وما روى عن عثمان، أخرجه البيهقي، في: باب المدد يلحق بالمسلمين، من كتاب قسم الفى والغنيمة. السنن الكبرى ٣٣٥/٦.

(١٢-١٣) في م: جيازتها.

(١٣) في الأصل: وله.

(١٤-١٥) سقط من الأصل.

قد صارت في أيديهم وخوؤها . قيل له : فإن أهل الجصصة^(١٥) غنموا ثم استنقذ منهم العدو ، فجاء أهل طرسوس^(١٦) ، فقاتلوا معهم حتى استنقذوه ؟ فقال : أحب إلي^(١٧) أن يصطليحوا ،^(١٨) أعجب إلي أن يصطليحوا^(١٩) . أما في الصورة الأولى ، فإن الأولين قد أحرزوا الغنيمة وملكوها بجيادتهم ، فكانت لهم دون من قاتل معهم . أما في الصورة الثانية ، فإنما حصلت الغنيمة بقتال الذين استنقذوها في المرة الثانية ، فينبغي أن يشتركوا فيها ، لأن الإحراز الأول قد زال بأخذ الكفار لها ،^(٢٠) ويحتمل أن الأولين قد ملكوها بالحياسة الأولى ، ولم يزل ملكهم بأخذ الكفار لها^(٢١) منهم ، فلهذا أحب أحمد أن يصطليحوا عليها .

١٦٥٤ - مسألة : قال : (ومن يعطه الأمير لمصلحة الجيش ، فلم يخص الغنيمة ، أسهم له)

هذا مثل الرسول والدليل والطليعة والجاسوس وأشباههم ، يتعون لمصلحة الجيش ، فإنهم يشاركون الجيش . وبهذا قال أبو بكر بن أبي مريم ، وراشد بن سعيد ، وعطية ابن قيس ، قالوا : وقد تخلف عثمان يوم بدر ، فأجرى له رسول الله ﷺ سهمًا من الغنيمة . ويروى عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قام - يعني يوم بدر - فقال : « إن عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله ، وإني أبايع له » . فضرب له رسول الله ﷺ بسهمه ، ولم يضرب لأحد غاب غيره . رواه أبو داود^(٢٢) . وعن ابن عمر ، قال : إنما ظ ٤٢/١ . ثقيب عثمان عن بدر ، لأنه كانت ثخته ابنة / رسول الله ﷺ ، وكانت مريضة ، فقال له النبي ﷺ : « إن لك أجر رجل ممن^(٢٣) شهد بدرا وسهمه » . رواه البخاري^(٢٤) ، ولأنه

(١٥) المصيصة : مدينة على شاطئ جيحان ، من لغور الشام ، بين أنطاكية وبلاد الروم ، تقارب طرسوس . معجم البلدان ٥٥٨/٤ .

(١٦) طرسوس : مدينة بفسور الشام ، بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم . معجم البلدان ٥٢٦/٣ .

(١٧) سقط من : أ .

(١٨) (١٨-١٨) سقط من : م .

(١٩) (١٩-١٩) سقط من : ب .

(٢٠) في : باب في من جاء بعد الغنيمة لا سهم له ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٧/٢ .

(٢١) سقط من : م .

(٢٢) في : باب إذا بعث الإمام رسولا في حاجة ... ، من كتاب الحرس ، وفي : باب مناقب عثمان بن عفان ، من كتاب =

فِي مَصْلَحَتِهِمْ ، فَاسْتَحَقُّ سَهْمًا مِنْ غَنِيمَتِهِمْ ، كَالسَّرِيَّةِ مَعَ الْجِيْشِ ، وَالْجِيْشِ مَعَ السَّرِيَّةِ .
فصل : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ قَوْمٍ خَلَفَهُمُ الْأَمِيرُ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ ، وَغَزَا ، وَغَنِمَ ، وَلَمْ يَمُرَّ بِهِمْ ،
فَرَجَعُوا ، هَلْ يُسْهِمُ لَهُمْ ؟ قَالَ : نَعَمْ يُسْهِمُ لَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْأَمِيرَ خَلَفَهُمْ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ نَادَى
الْأَمِيرُ : مَنْ كَانَ ضَرِيعًا فَلْيَتَخَلَّفْ . فَتَخَلَّفَ قَوْمٌ فَصَارُوا إِلَى لُؤْلُؤَةَ ، وَفِيهَا الْمُسْلِمُونَ ،
فَأَقَامُوا حَتَّى فَصَلُّوا ، فَقَالَ : إِذَا كَانُوا قَدْ التَّجَأُوا إِلَى مَا مَرَّ بِهِمْ ، لَمْ يُسْهِمْ لَهُمْ ، وَلَوْ تَخَلَّفُوا
وَأَقَامُوا فِي مَوْضِعٍ خَوْفٍ ، أَسْهَمَهُمْ لَهُمْ . وَقَالَ فِي قَوْمٍ خَلَفَهُمُ الْأَمِيرُ ، وَأَغَارَ فِي جَلْدِ الْحَيْلِ ،
فَقَالَ : إِنْ أَقَامُوا فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ حَتَّى رَجَعَ ، أَسْهَمَهُمْ لَهُمْ ، وَإِنْ رَجَعُوا حَتَّى صَارُوا إِلَى مَا مَرَّ بِهِمْ ،
فَلَا شَيْءَ لَهُمْ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ اعْتَلَّ رَجُلٌ ، أَوْ اعْتَلَّتْ دَابَّتُهُ وَقَدْ أَذْرَبَ ، فَقَالَ لَهُ الْأَمِيرُ : أَقِمْ
أُسْهَمَ لَكَ ، أَوْ انصَرِفْ إِلَى أَهْلِكَ أَسْهَمَ لَكَ . فَكَرِهَهُ ، وَقَالَ : هَذَا يَنْصَرِفُ إِلَى أَهْلِهِ ،
فَكَيْفَ يُسْهِمُ لَهُ !

فصل : بِمَجُوزِ قِسْمَةِ^(٤) الْعَنَائِمِ فِي دَارِ الْحَرْبِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ،
وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا تُقَسَّمُ^(٥) إِلَّا فِي دَارِ
الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ الْيَمْلَكَ لَا^(٦) يَتِمُّ عَلَيْهَا إِلَّا بِالْأَسْبِلَاءِ النَّامِ ، وَلَا يَخْصُلُ إِلَّا بِالْإِخْرَازِهَا فِي دَارِ
الْإِسْلَامِ . وَإِنْ قُسِمَتْ أَسَاءَ قَاسِمُهَا ، وَجَازَتْ قِسْمَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ مُجْتَهِدٍ فِيهَا ، فَإِذَا
حُكِمَ الْإِمَامُ فِيهَا بِمَا يُؤَافِقُ قَوْلَ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ ، نَقَذَ حُكْمُهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو إِسْحَاقَ
الْقُرَازِيُّ ، قَالَ : قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ : هَلْ قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا مِنَ الْعَنَائِمِ بِالْمَدِينَةِ ؟
قَالَ : لَا أَعْلَمُهُ^(٧) ، إِنَّمَا كَانَ^(٨) النَّاسُ يَتَّبِعُونَ غَنَائِمَهُمْ ، وَيَقْسِمُونَهَا فِي أَرْضِ عَدُوِّهِمْ ، وَلَمْ
يَقْفَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ غَزَاةٍ قَطُّ أَصَابَ فِيهَا غَنِيمَةٌ إِلَّا حَسَمَهُ وَقَسَمَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْفَلَ ،
مِنْ ذَلِكَ غَزْوَةُ بَنِي الْمُصْطَلِقِ / ، وَهَوَازِنَ ، وَخَجِيرَ . وَلَئِنْ كُلُّ دَارٍ صَحَّتْ الْقِسْمَةُ فِيهَا

١٠٤٣/١٠ و

= فضائل الصحابة ، ولى : باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مَعَكُمْ يَوْمَ النِّقْيِ الْجَمْعَانِ ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي .
صحيح البخاري ١٠٨/٤ ، ١٨/٥ ، ١٣٦ .
كما أخرجه الترمذي ، فى : باب مناقب عثمان بن عفان ، مِنْ أَبْوَابِ الْمُنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذَى ١٦٠/١٣ ، ١٦١ .
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فى : الْمُسْتَدْرَكُ ١٠١/٢ ، ١٢٠ .

(٤) فى م : قسمة .
(٥) فى م : تقسم .
(٦) فى أ : ب : لم .
(٧) فى أ : أعلم .
(٨) فى أ : كانت .

جازت ، كدار الإسلام ، ولأن الملك ثبت فيها بالقهر والعلة^(٩) والاستيلاء ، فصحت قسنتها ، كما لو أجززت بدار الإسلام . والدليل على ثبوت الملك فيها أمور ثلاثة ؛ أحدها ، أن سبب الملك الاستيلاء التام ، وقد وجد ، فإننا أثبتنا أيدينا عليها حقيقة ، وقهرناهم ، وثبتناهم عنها ، والاستيلاء يدل على حاجة المستولى ، فثبت به^(١٠) الملك ، كما في المباحات . الثاني ، أن ملك الكفار قد زال عنها ، بدليل أنه لا ينفذ عتقهم في العبيد الذين حصلوا في الغنيمة ، ولا يصح تصرفهم فيها ، ولم يزل ملكهم إلى غير مالك ، إذ ليست في هذه الحال مباحة ، فعلم^(١١) أن ملكهم زال إلى الغانمين . الثالث ، أنه لو أسلم عبد الحربي ، ولحق بجيش المسلمين ، صار حراً ، وهذا يدل على زوال ملك الكافر ، وثبوت الملك لمن قهره ، وهذا يحصل الجواب عما ذكره .

١٦٥٥ - مسألة : قال : (وإذا سبوا ، لم يفرق بين الولد وولده ، ولا بين الولدة وولدها)

أجمع أهل العلم على أن التفريق بين الأم وولدها الطفل غير جائز . هذا قول مالك في أهل المدينة ، والأوزاعي في أهل الشام ، والليث في أهل مصر ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي فيه . والأصل فيه ما روى أبو أيوب ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من فرق بين والدة وولدها ، فرق الله بينه وبين أحبيته يوم القيامة » . أخرجه الترمذي^(١٢) ، وقال : حديث حسن غريب . وقال النبي ﷺ : « لا تؤله والدة عن ولدها »^(١٣) . قال أحمد : لا يفرق بين الأم وولدها وإن رضيت . وذلك - والله أعلم - لما فيه من الإضرار بالولد ، ولأن المرأة قد ترضى بما فيه ضررها ، ثم يتغير قلبها بعد

(٩) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٠) سقط من : م .

(١١) في الأصل ، ب ، م ، : علم .

(١٢) في م : ملكها .

(١٣) تقدم تخريجه ، في : ٢٣٢/٦ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب الأم تنزج فيسقط حقه من حضنة الولد ... من كتاب النفقات . السنن الكبرى

٥/٨ . وانظر ما تقدم في : ٣٧٠/٦ .

ذلك فتقدم . ولا يجوز التفريق بين الأب وولده . وهذا قول أصحاب الرأي ، ومذهب الشافعي . وقال بعض أصحابه : يجوز . وهو قول مالك ، والليث ؛ لأنه ليس من أهل الحضنة بنفسه ، ولأنه لا نص فيه ، ولا هو في معنى المنصوص عليه ، لأن الأم أشفق منه . / ولنا ، أنه أحد الأبوين ، فأشبهه الأم ، ولأنه ليس من أهل الحضنة . وظاهر كلام الجرجاني ، أنه لا فرق بين كون الولد كبيراً بالغا أو طفلاً . وهذه إحدى الروايتين عن أحمد ؛ لعموم الخبر . ولأن الولدة تنضّر بمغارقة ولدها الكبير ، ولهذا حرم عليه الجهاد بدون إذنيهما . والرواية الثانية ، يختص تحريم التفريق بالصغير . وهو قول أكثر أهل العلم ؛ منهم سعيد بن عبد العزيز ، ومالك ، والأوزاعي ، والليث ، وأبو ثور . وهو قول الشافعي ؛ لأنه سلمه بن الأكواع أني بامرأة وابنتها ، فتغله أبو بكر ابنتها ، فاستؤهبها منه النبي ﷺ ، فوهبها له ^(١) ، ولم ينكح التفريق بينهما . ولأن النبي ﷺ أهديت إليه مارية وأختها سيرين ، فأتمسك مارية ، ووهب سيرين لحسان بن ثابت ^(٢) . ولأن الأحرار يتفرقون بعد الكبير ، فإن المرأة تزوج ابنتها ، فالعبد أولى . وما ذكرناه يتخصص عموم حديث النبي . واختلفوا في حد الكبير الذي يجوز ^(٣) التفريق ، فروى عن أحمد : يجوز التفريق بينهما إذا بلغ الولد . وهو قول سعيد بن عبد العزيز ، وأصحاب الرأي ، وقول للشافعي ^(٤) . وقال مالك : إذا انقر . وقال الأوزاعي ، والليث : إذا استغنى عن أمه ، ونفع نفسه . وقال الشافعي ، في أحد قوليه : إذا صار ابن سبع سنين أو ثمان سنين . وقال أبو ثور : إذا كان يلبس وحده ، ويتوضأ وحده ؛ لأنه إذا كان كذلك يستغنى عن أمه ، وكذلك خير الغلام بين أمه وأبيه إذا صار كذلك . ولأنه جاز التفريق بينهما بتخييره ، فجاز بيعه وقسمته . ولنا ، ما روى عن عبادة بن الصامت ، أن النبي ﷺ قال : « لا يفرق بين الولدة وولدها » . فقيل : إلى متى ؟ قال : « حتى يلبس الغلام ، ويحيض

(٣) سقط من : ب ، م .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٨

(٥) انظر : سيرة ابن هشام ٣/٣٠٦ ، والإصابة ٧/٧٢٢ ، ٧٢٣ .

(٦) في زيادة : معه .

(٧) في أ ، ب ، م : الشافعي .

الْجَارِيَةُ^(٨) . وَلَأنَّ مَا دُونَ الْبُلُوغِ مُؤَلَّى عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الطِّفْلُ .

و ٤٤/١٠ فصل : وَإِنْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِالتَّبَيُّعِ ، فَالتَّبَيُّعُ فَايِدٌ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . / وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : 'يَصِحُّ التَّبَيُّعُ' ؛ لِأَنَّ التَّهْيُّ لِمَعْنَى فِي غَيْرِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ التَّبَيُّعُ فِي وَقْتِ النَّدَاءِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، ^(٩) 'فِي سُنَنِهِ' ^(١٠) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ فُرِّقَ بَيْنَ الْأُمِّ وَلَدَيْهَا ، فَتَهَا^(١١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، وَزِدَ التَّبَيُّعُ . وَالْأَصْلُ مَمْنُوعٌ ، وَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرُوهُ ، فَإِنَّهُ نَهَى عَنْهُ لِمَا يَلْحَقُ التَّبَيُّعَ مِنَ الضَّرَرِ ، فَهُوَ لِمَعْنَى فِيهِ .

١٦٥٦ - مسألة : قَالَ : (وَالْجَدُّ فِي ذَلِكَ كَالْأَبِ ، وَالْجَدَّةُ فِيهِ^(١٢) كَالْأُمِّ)

وَجَمَلُهُ ذَلِكَ أَنَّ الْجَدَّ وَالْجَدَّةَ ، فِي تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ وَلَدَيْهِمَا ، كَالْأَبِئَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ أَبٌ ، وَالْجَدَّةُ أُمٌّ ، وَلِذَلِكَ يَقُومَانِ مَقَامَ الْأَبِئَيْنِ فِي اسْتِحْقَاقِ الْحَضَائِقِ وَالْمِيرَاثِ وَالتَّفَقُّعِ ، فَقَامَا مَقَامَهُمَا فِي تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْجَدُّ وَالْجَدَّةُ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ ؛ لِأَنَّ لِلْجَمِيعِ وَلَادَةً وَمَحْرَمِيَّةً ، فَاسْتَوَا فِي ذَلِكَ ، كَاسْتَوَائِهِمْ فِي مَنَعِ شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ .

١٦٥٧ - مسألة : قَالَ : (وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ أَخَوَيْنِ ، وَلَا أُخْتَيْنِ)

وَجَمَلُهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْإِخْوَةِ فِي الْقِسْمَةِ^(١٣) ، وَالتَّبَيُّعِ ، وَنَحْوِهِ^(١٤) . وَبِهَذَا قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا قَرَابَةٌ لَا تَمْنَعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ ، فَلَمْ يَحْرُمْ التَّفْرِيقُ ، كَقَرَابَةِ ابْنِ الْعَمِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ،

(٨) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْوَقْتِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ التَّفْرِيقُ ، مِنْ كِتَابِ السِّيَرِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٩/ ١٢٨ .

(٩-٩) ق : ب : التَّبَيُّعُ صَحِيحٌ .

(١٠-١٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ السَّبْيِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٥٨/٢ .

(١١) ق : م : فِيهَا .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : أ : ب .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : النِّسْبَةُ .

(١٤) سَقَطَ مِنْ : م .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا فَعَلَ غُلَامُكَ ؟ » فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : « رُدُّهُ ، رُدُّهُ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣) . وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ قُرُوحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَتَبَ إِلَيْنَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا تُفَرِّقُوا بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ ، وَلَا بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا ، فِي الْبَيْعِ^(٤) . وَلَأَنَّهُ^(٥) ذُو رَجِمٍ مَحْرَمٌ^(٦) ، فَلَمْ يَجُزِ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ، كَالْوَلَدِ وَالْوَالِدِ .

فصل : وَبِجُوزِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ سَائِرِ الْأَقَارِبِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا : لَا بِجُوزِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ ذَوِي رَجِمٍ مَحْرَمٍ ، كَالْعَمَةِ مَعَ ابْنِ أُخْتِهَا ، وَالحَالَةِ^(٧) مَعَ ابْنِ^(٨) أُخْتِهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْقِيَاسِ . وَلَنَا / ، أَنَّ الْأَصْلَ جُلُ الْبَيْعِ وَالتَّفْرِيقِ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْإِخْوَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ ، وَلِذَلِكَ يَحْجُبُونَ غَيْرَهُمْ عَنِ الْمِيرَاثِ ، فَيَبْقَى فِي مَنْ عَدَاهُمْ عَلَى مُقْتَضَى الْأَصْلِ . فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا رَجِمٌ مَحْرَمٌ ، فَلَا يُمْنَعُ مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَحَدٍ عِلْمَانَهُ ؛ لِعَدَمِ النَّصِّ فِيهِمْ ، وَامْتِنَاعِ الْقِيَاسِ عَلَى الْمَنْصُوصِ . وَكَذَلِكَ بِجُوزِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأُمِّ مِنَ الرُّضَاعِ وَوَلَدِهَا ، وَالْأُخْتِ وَأُخْتِهَا ؛ لِذَلِكَ ، وَلِأَنَّ قَرَابَةَ الرُّضَاعِ لَا تُوجِبُ عِتْقَ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ ، وَلَا نَفَقَةَ ، وَلَا مِيرَاثًا ، فَلَمْ تُمْنَعِ التَّفْرِيقُ ، كَالصَّدَاقَةِ .

فصل : وَإِذَا كَانَ فِي الْمَعْنَمِ مَنْ لَا بِجُوزِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا ، وَكَانَ قَدْرُهُمْ حِصَّةً وَاحِدَةً^(٩) مِنَ الْغَانِمِينَ ، دُفِعُوا إِلَى وَاحِدٍ . وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ فَضْلٌ ، فَضَرَبَ بَرْدُ قِيمَةِ الْفَضْلِ ، جَائِزٌ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ، يَبْعُوا جُمْلَةً ، وَقُسِمَ ثَمَنُهُمْ ، أَوْ يُجْعَلُوا^(١٠) فِي الْخُمُسِ . وَبِجُوزِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا فِي الْعِتْقِ وَالْفِدَاءِ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَا تَفْرِقُهُ فِيهِ فِي الْمَكَانِ ، وَالْفِدَاءُ تَخْلِيصٌ ، فَهُوَ كَالْعِتْقِ .

(٣) : فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْبُيُوعِ . عَارِضَةُ الْأَوْذَى ٢٨٣/٥ ، ٢٨٤ .

(٤) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ تَفْرِيقِ السَّبْيِ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ وَالْقَرَابَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٤٧/٢ .

(٥) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب ، م .

(٦) سَقَطَ مِنْ : أ .

(٧-٧) فِي الْأَصْلِ : وَابْنٌ .

(٨) فِي ب ، م : وَاحِدَةٌ .

(٩) فِي : أ : يَجْعَلُ .

١٦٥٨ - مسألة : قال : (وَمَنْ اشْتَرَى مِنْهُمْ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ ، فَتَيْنَ أَنْ لَا سَبَّ يَتَنَّهُمْ ، رَدُّ إِلَى الْمَقْسِمِ الْفَضْلِ الَّذِي فِيهِ بِالْتَفْرِيقِ)

وجعلته أن من اشترى من المغمم اثنين أو أكثر ، وحسبوا عليه بنصيبه ، بناء على أنهم أقارب ، يخرم التفريق بينهم ، فإن أنه لا سبب بينهم ، وجب عليه رد الفضل الذي فيهم على المغمم ، لأن قيمتهم تزيد بذلك ، فإن من ^(١) اشترى اثنين ^(٢) ، بناء على أن أحدهما أم الأخرى ، لا يجعل له الجمع بينهما في الوطء ، ولا يبيع أحدهما دون الأخرى ، كانت ^(٣) قيمتهما قليلة لذلك ، فإن بان أن أحدهما أجنبية من الأخرى ، أبيع له وطؤها ، وبيع أحدهما ، فتكثر قيمتهما ، فيجب رد الفضل ، كالمو اشتراها فوجد معها خلياً أو ذهباً ^(٤) ، وكالمو أخذ دراهم ، فبان أكثر مما حسب عليه .

١٦٥٩ - مسألة : قال : (وَمَنْ سَبَى مِنْ أَطْفَالِهِمْ مُنْفَرِداً ، أَوْ مَعَ أَحَدِ أَبْنَيْهِ ، فَهُوَ مُسْلِمٌ ، وَمَنْ سَبَى مَعَ أَبْنَيْهِ ، فَهُوَ عَلَى دِينِهِمَا)

١٠/٤٥ / وجعلته أنه إذا سبى من لم يبلغ من أولاد الكفار ، صار رقيقاً ، ولا يخلو من ثلاثة أخوال ؛ أحدهما ، أن يسبى منفرداً عن أبويه ، فهذا يصير مسلماً إجماعاً ؛ لأن الدين إنما يثبت له تبعاً ، وقد انقطع تبعية أبويه ، لا نقطاعه عنهما ، وإخراجه عن دارهما ، ومصيره إلى دار الإسلام تبعاً لسايبه المسلم ، فكان تابعاً له في دينه . والثاني ، أن يسبى مع أحد أبويه ، فإنه يحكم بإسلامه ^(١) أيضاً . وهذا قال الأوزاعي . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : يكون تابعاً لأبيه في الكفر ؛ لأنه لم ينفرد عن أحد أبويه ، فلم يحكم بإسلامه ^(٢) ، كالموسبى معهما . وقال مالك : إن سبى مع أبيه يتبعه ^(٣) ؛ لأن الولد يتبع أباه في الدين ، ^(٤) كما يتبعه في النسب ، وإن سبى مع أمه فهو مسلم ؛ لأنه لا يتبعها في النسب ، فكذلك في الدين ^(٥) .

(١) سقط من : ب ، م ، .

(٢) في ب ، م ، : اثنين .

(٣) في م : فكانت .

(٤) في م زيادة : فتكثر قيمتهما . تكرار .

(٥) (١-١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٦) في ا : تبعه .

وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ ، ^(٣) أَوْ يَنْصَرَانِهِ ، أَوْ يَمَجْسَانِهِ ^(٤) . فَفَعْلُهُمْ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ أَحَدَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ مَتَى عَلَّقَ بِشَيْئَيْنِ ، لَا يَتَّبِعُ بِأَحَدِهِمَا ، وَلَآئِهٖ يَتَّبِعُ سَابِيَهُ مُنْفَرِدًا ، فَيَتَّبِعُهُ مَعَ أَحَدِ أَبَوَيْهِ ، قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَسْلَمَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ غَلَبَ حُكْمُ إِسْلَامِهِ مُنْفَرِدًا غَلَبَ مَعَ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ ، كَالْمُسْلِمِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ . الثَّالِثُ ، أَنَّ يُسْتَبَى مَعَ أَبَوَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى دِينِهِمَا . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يَكُونُ مُسْلِمًا ؛ لِأَنَّ السَّابِيَّ أَحَقُّ بِهِ ، لِكُرْبِهِ مِلْكَهُ بِالسَّابِي ، وَزَالَتْ وِلَايَةُ أَبَوَيْهِ عَنْهُ ، وَانْقَطَعَ مِيرَاثُهُمَا مِنْهُ وَمِيرَاثُهُ مِنْهُمَا ، فَكَانَ أَوْلَى بِهِ مِنْهُمَا . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِيهِ » ^(٥) أَوْ يَنْصَرَانِهِ ، أَوْ يَمَجْسَانِهِ . وَهَما مَعَهُ ، وَمِلْكُ السَّابِي لَهُ لَا يَمْنَعُ اتِّبَاعَهُ لِأَبَوَيْهِ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ وُلِدَ فِي مِلْكِهِ مِنْ عِبْدِهِ وَأَمْتِهِ الْكَافِرَيْنِ .

فصل : وَإِذَا سَبَى الْمُتَزَوِّجُ مِنَ الْكُفَّارِ ، لَمْ يَحُلْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ يُسْتَبَى الزَّوْجَانِ مَعًا ، فَلَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُمَا . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُمَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ^(٦) / وَالْمُحْصَنَاتُ الْمُزَوَّجَاتُ ^(٧) . **إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ** ، بِالسَّيِّ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ : نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي سَبَى أُوتَاسَ ^(٨) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : **إِلَّا ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ مِنَ الْمَسْبِيَّاتِ** ^(٩) . وَلَآئِهٖ اسْتَوْلَى عَلَى مَحَلِّ حَقِّ الْكَافِرِ ، فَرَأَى مِلْكَهُ ، كَمَا لَوْ سَبَاهَا وَحْدَهَا . وَلَنَا ، أَنَّ الرِّقَّ مَعْنَى لَا يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ ، فَلَا يَقْطَعُ اسْتِدْأَمَتَهُ ، كَالْعِنَقِ ، وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي سَبَايَا أُوتَاسَ ، وَكَانُوا أَخَذُوا النِّسَاءَ دُونَ أَزْوَاجِهِنَّ ، وَعَصَمَ الْآيَةُ مَخْصُوصَ بِالْمَمْلُوكَةِ الْمُزَوَّجَةِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ،

(٣-٣) في ١ : وينصرانه و .

(٤) تقدم تحريمه في ١٢/٢٧٨ .

(٥-٥) في الأصل ، ا ، ب : وينصرانه و .

(٦) سورة النساء ٢٤ .

(٧) في ب : المتزوجات .

(٨) أُوتَاس : وادي ديار هوزان ، كانت فيه بقعة حنين . معجم البلدان ١/٤٠٥ . وانظر لقول أبي سعيد وقول ابن عباس ما أخرجه الطبري في تفسير الآية . تفسير الطبري (المعارف) ١٥٣-١٥١/٨ .

فِيْخَصُّ مِنْهُ مَحَلُّ الزَّوَاجِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ . الْحَالُ الثَّانِي ، أَنَّ تُسَمَّى الْمَرْأَةَ وَحْدَهَا ، فَيَنْفَسَخُ
 الثُّكَاحُ ، بِلاِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ . وَالْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَيْهِ ، وَقَدْ رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، قَالَ :
 أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسَ ، وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ فِي قَوْمِهِنَّ ، فَذَكَرُوا^(١) ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،
 فَتَرَلَّتْ : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢) ،
 وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ : إِذَا سَمَّيْتَ الْمَرْأَةَ وَحْدَهَا ، ثُمَّ سَمَيْتَ
 زَوْجَهَا بَعْدَهَا يَوْمَ ، لَمْ يَنْفَسَخِ الثُّكَاحُ . وَلَنَا ، أَنَّ السَّبَبَ الْمُفْتَضِي لِلْفَسْخِ وَجَدَ ،
 فَانْفَسَخَ الثُّكَاحُ ، كَالْوَسْبِيِّ بَعْدَ شَهْرِ . الْحَالُ الثَّالِثُ ، سَمَّى الرَّجُلَ وَحْدَهُ ، فَلَا يَنْفَسَخُ
 الثُّكَاحُ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ ، وَلَا الْقِيَاسُ يَقْتَضِيهِ ، وَقَدْ سَمَى النَّبِيُّ ﷺ سَبْعِينَ مِنَ الْكُفَّارِ يَوْمَ
 بَدْرٍ ، فَمَنْ عَلَى بَعْضِهِمْ ، وَفَازَى بَعْضًا ، فَلَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِمْ بِفَسْخِ أَيْكِهِمْ^(٣) . وَلَئِنَّا
 إِذَا لَمْ نَحْكَمْ بِفَسْخِ النِّكَاحِ فِيمَا إِذَا سَمَّيَا مَعًا ، مَعَ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَى مَحَلِّ حَقِّهِ ، فَلَا نَ لَا
 يَنْفَسَخُ نِكَاحُهُ مَعَ عَدَمِ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَيْهِ^(٤) أَوَّلَى . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِذَا سَمَّى أَحَدُ
 الزَّوْجَيْنِ ، انْفَسَخَ الثُّكَاحُ . وَلَمْ يُفَرِّقْ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ افْتَرَقَتْ بَهُمَا
 الدَّارُ ، وَطَرَا الْمِلْكُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، فَانْفَسَخَ النِّكَاحُ ، كَمَا^(٥) لَوْ سَمَّيْتَ الْمَرْأَةَ وَحْدَهَا .
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ سَمَّى وَاسْتَرْقَى ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُ ، وَإِنْ مَنَّ عَلَيْهِ أَوْ فَوْدَى ، لَمْ
 يَنْفَسَخِ^(٦) . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَأَنَّ السَّبَبَ لَمْ يُزَلْ مَلَكَهُ عَنْ مَالِهِ فِي دَارِ الْخَرْبِ ، فَلَمْ يُزَلْهُ
 عَنْ زَوْجَتِهِ ، كَمَا لَمْ يُزَلْهُ عَنْ أُمِّهِ .

و ٤٦/١٠

فصل : وَلَمْ يُفَرِّقْ أَصْحَابُنَا فِي سَمَى الزَّوْجَيْنِ ، بَيْنَ أَنْ يَسَمِّيَهُمَا رَجُلًا وَاحِدًا أَوْ رَجُلَانِ ،
 وَيَتَّبِعِي أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعَ رَجُلَيْنِ ، كَانَ مَالِكُ الْمَرْأَةِ مُنْفَرِدًا بِهَا ، وَلَا زَوْجَ
 مَعَهَا ، فَتَجَلُّ لَهُ ؛ يَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ
 أَيْمَانُكُمْ ﴾ . وَذَكَرَ الْأَوْزَاعِيُّ ، أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إِذَا سَمَّيَا ، فَهُمَا عَلَى النِّكَاحِ فِي الْمَقَاسِمِ ،

(٩) فِي ب ، م : ٥ : فَتَكَرَّرَ .

(١٠) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ بِسَمَى الْأُمَّةِ وَلَهَا زَوْجٌ ... ، مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٦٥/٥ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ وَطْءِ السَّبَايَا ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٩٧/١ .

(١١) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ ، فِي صَفْحَةِ ٤٥ ، ٤٦ .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٣) فِي ب زِيَادَةٌ : نِكَاحُهُ .

فإن اشترأهما رجلٌ ، فله أن يفرق بينهما إن شاء ، أو يقرهما على النكاح . ولنا ، أن تجدد
 الملك في الزوجين لرجل لا يقتضي جواز الفسخ ، كالمو اشتري زوجين مسلمين . إذا
 ثبت هذا ، فإنه لا يحرم التفريق بين الزوجين في القسمة والبيع ؛ لأن الشرع لم يرد بذلك .
فصل : إذا أسلم الحر في دار الحرب ، حرق ماله وذمه وأولاده الصغار من السبي .

وإن دخل دار الإسلام فأسلم ، وله أولاد صغار في دار الحرب ، صاروا مسلمين ، ولم يحز
 سبيهم . وبه قال مالك ، والشافعي ، والأوزاعي . وقال أبو حنيفة : ما كان في يديه من
 ماله ورفيقه ومتاعه وولده الصغار ، ترك^(١٤) له ، وما كان من أمواله بدار الحرب ، جاز
 سبيهم ؛ لأنهم^(١٥) لم يثبت إسلامهم بإسلامه ، لاختلاف الدارين بينهم ، ولهذا إذا سبي
 الطفل وأبواه في دار الكفر ، لم يتبعهما ، ويتبع سايه في الإسلام ، وما كان من أرض أو دار
 فهو فتيء ، وكذلك زوجته إذا كانت كافرة ، وما في بطنها فتيء . ولنا ، أن أولاده أولاد
 مسلم ، فوجب أن يتبعوه في^(١٦) الإسلام ، كالمو كأوامعة في الدار ، ولأن ماله مال مسلم ،
 فلا يجوز اغتيانهم ، كالمو كان في دار الإسلام ، وبذلك يفارق مال الحر وأولاده . وما ذكره
 أبو حنيفة لا يلزم ؛ فإننا نجعله تبعاً للسبي ؛ لأننا لا نعلم بقاء أبويه ، فأما أولاده الكبار ،
 فلا نعصمهم ؛ لأنهم لا يتبعونه ، ولا نعصم زوجته لذلك ، فإن سبيت صارت رقيقاً ، ولم
 ينفسخ نكاحه برفقها ، ولكن يكون حكمها في النكاح وفسخه حكم مالو لم تنسب ، على
 ما مر في نكاح المشرك^(١٧) . فإن كانت حاملاً من زوجها ، لم يحز استيرقا الحمل ،
 وكان حراً مسلماً . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يحكم برفق مع أمه ؛ لأن ما سرى
 إليه العتق سرى إليه الرق ، كسائر أعضائها . ولنا ، أنه محكوم بحرته وإسلامه ، فلم
 يحز استيرقا ، كالمفصل ، وبخالف الأعضاء ؛ لأنها لا تنفرد بحكم عن الأصل .

**فصل : وإذا أسلم الحر في دار الحرب ، وله مال وعقار ، أو دخل إليها مسلماً فانتاع
 عقاراً أو مالاً ، فظهر المسلمون على ماله وعقاره لم يملكوه ، وكان له . وبه قال مالك ،
 والشافعي ، وقال أبو حنيفة : يُعتم العقار ، وأما غيره ، فما كان في يده أو يد مسلم ، لم**

(١٤) في م : « وترك » .

(١٥) في ب ، م : « لأنه » .

(١٦) في ب ، م : « زيادة : دار » .

(١٧) في م : « أهل الشرك » .

يُقْتَم. واحتجَّ بأنها بقعة من دار الحرب، فجاز اغتنامها، كما لو كانت لخزبي. ولنا، أنه مال مسلم، فأشبهه ما لو كانت^(١٨) في دار الإسلام.

فصل: إذا استأجر المسلم أرضاً من خزبي، ثم استولى عليها المسلمون، فهي غنيمة، ومنافعها للمستأجر؛ لأن المنافع ملك المسلم. فإن قيل: فلم أجزئتم استيرقاق الكافرة الخزبية إذا كان زوجها قد أسلم، وفي استيرقاقها إبطال حق زوجها؟ قلنا: يجوز استيرقاقها؛ لأنها كافرة، ولا^(١٩) أمان لها، فجاز استيرقاقها، كما لو لم تكن زوجة مسلم، ولا يطل نكاحه، بل هو باق، ولأن منفعة النكاح لا تجرى مجرى الأموال، بدليل أنها لا تضمن باليد، ولا يجوز أخذ العوض عنها، بخلاف حق الإجارة.

فصل: إذا أسلم عبد الخزبي أو أمته، وخرج إلينا، فهو حر، وإن أسر سيده وأولاده، وأخذ ماله، وخرج إلينا، فهو حر، والمال له، والسبي رقيقه. وإن أسلم وأقام بدار الحرب، فهو / على رقه. وإن أسلمت أم وليد الخزبي، وخرجت إلينا، عتقت، واستبرأت نفسها. وهذا قول أكثر أهل العلم. قال ابن المنبر: وقال به كل من تحفظ عنه من أهل العلم، إلا أن أبا حنيفة قال في أم الوليد: تزوج إن شئت من غير استبراء. وأهل العلم على خلافه، لأنها أم وليد عتقت، فلم يجوز أن تزوج بغير استبراء، كما لو كانت لذيئ. وروى سعيد بن منصور^(٢٠): حدثنا يزيد بن هارون، عن الحجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يعتق العبيد إذا جاءوا قبل موالهم. وعن أبي سعيد الأعمش، قال: قضى رسول الله ﷺ في العبد وسيده^(٢١) قضيتين؛ قضى أن العبد إذا خرج من دار الحرب قبل سيده أنه حر، فإن خرج سيده^(٢٢) بعد، لم يرد عليه، وقضى أن السيد إذا خرج قبل العبد ثم خرج العبد، رد على

(١٨) في النسخ: كاتب تصحيح.

(١٩) سقطت الرو من: ١.

(٢٠) في: باب العبد ومولاه من العدو يخرجان من أرض العدو، من كتاب الجهاد. السنن ٢٩٠/٢.

كما أخرجه البيهقي، في: باب من جاء من عبيد أهل الحرب مسلماً، من كتاب الجزية. السنن الكبرى ٢٢٩/٩.

٢٣٠.

(٢١-٢٢) سقط من: ب. نقل نظر.

سَيِّدُهُ . رَوَاهُ سَعِيدٌ أَيْضاً^(٢٢) ، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ ، قَالَ : سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْنَا أَبَا بَكْرَةَ ، وَكَانَ عَبْدَنَا ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحَاصِرٌ ثَقِيفًا ، فَأَسْلَمَ ، فَأَتَى أَنْ يُرَدَّ عَلَيْنَا ، وَقَالَ : « هُوَ طَلِيقُ اللَّهِ ، ثُمَّ طَلِيقُ رَسُولِهِ » . فَلَمْ يُرَدَّهُ عَلَيْنَا^(٢٣) .

١٦٦٠ - مسألة ؛ قال : (وَمَا أَخَذَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْبِهِمْ ، فَأَذْرَكَ صَاحِبَهُ قَبْلَ قَسْمِهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ^(١) وَإِنْ أَذْرَكَ مَقْسُومًا ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ بِالْثَمَنِ الَّذِي ابْتِاعَهُ مِنَ الْمُغْنَمِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ ، وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ، إِذَا قَسِمَ ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ بِحَالٍ^(٢))

يعنى إذا أخذ الكفار أموال المسلمين ، ثم قهرهم المسلمون ، فأخذوها منهم ، فإن عليم صاحبها قبل قسمة ، ردت إليه بغير شيء ، في قول عامة أهل العلم ؛ منهم عمر ، رضي الله عنه ، وعطاء ، والنخعي ، وسلمان^(٣) بن ربيعة ، والليث ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . وقال الزهري / لا يرده إليه ، وهو للجيش . ونحوه عن عمرو بن دينار ؛ لأن الكفار ملكوه باستيلائهم ، فصار غنيمة ، كسائر أموالهم . ولنا ، ما روى ابن عمر ، أن غلاماً له أبى إلى العدو ، فظهر عليه المسلمون ، فردوه رسول الله ﷺ إلى ابن عمر ، ولم يقسم . وعنه ، قال : ذهب فرس له ، فأخذها العدو ، فظهر عليه المسلمون ، فرد عليه في زمن النبي ﷺ . رواهما أبو داود^(٤) . وعن رجاء^(٥) بن حيوة ، أن أبا عبيدة كتب إلى عمر بن الخطاب ، فيما أحرز

(٢٢) في الباب السابق ، الموضع السابق .

(٢٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٦٨ ، ٣١٠ .

(١-١) جاء هذا في النسخ على أنه من الشرح . والتفصيل الآتي في الشرح يوضح أنه من متن الخرق .

(٢) في ١ : سليمان .

(٣) في : باب في المال يصيبه العدو من المسلمين ثم يدركه صاحبه ... ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٩٤ / ٥٩ .

كما أخرجهما البخاري ، في : باب إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجده المسلم ، من كتاب الجهاد . صحيح

البخاري ٨٩ / ٤ . والإمام مالك ، في : باب ما يرد قبل أن يقع القسم ... ، من كتاب الجهاد . المطا ٢ / ٤٥٢ .

(٤) في ١ ، ب ، م ؛ جابر . خطأ .

المشركون من المسلمين ، ثم ظهر المسلمون عليهم بعد . قال : مَنْ وَجَدَ مَالَهُ بَعَيْنَهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، مَا لَمْ يُقَسِّمْ . رواه سعيد ، والأثر^(٥) . فَأَمَّا مَا أَدْرَكَهُ بَعْدَ أَنْ قُسِمَ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ صَاحِبَهُ أَحَقُّ بِهِ ، بِالثَّمَنِ الَّذِي حُسِبَ^(٦) عَلَى مَنْ أَخَذَهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ بَيَعَ ثُمَّ قُسِمَ ثَمَنُهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ بِالثَّمَنِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ بَعِيرًا لَهُ كَانَ الْمُشْرِكُونَ أَصَابُوهُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ أَصَبْتَهُ قَبْلَ أَنْ تُقْسِمَهُ ، فَهُوَ لَكَ ، وَإِنْ أَصَبْتَهُ بَعْدَ مَا قُسِمَ ، أَخَذَهُ بِالْقِيَمَةِ »^(٧) . وَلَئِنْ أَمْتَنَعَ أَخَذَهُ لَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ كَيْلًا يُفْضِي إِلَى جُزْأَيْنِ أَخَذَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، أَوْ يَفْضِيْعُ الثَّمَنَ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَحَقُّهُمَا يَنْجِرُ بِالثَّمَنِ ، فَيَرْجِعُ صَاحِبُ الْمَالِ فِي عَيْنِ مَالِهِ ، بِمَنْزِلَةِ مُشْتَرِي الشَّعْصِ الْمَشْفُوعِ . إِلَّا أَنَّ الْمُحْكِمِيَّ عَنْ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ يَأْخُذُهُ بِالْقِيَمَةِ . وَيُرْوَى عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلَهُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا قُسِمَ فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ بِحَالٍ . نَصَّ عَلَيْهِ ، فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ . وَهُوَ^(٨) قَوْلُ عَمْرٍ ، وَعَلِيٍّ ، وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالتَّخَمِيِّ ، وَاللَّيْثِ . قَالَ أَحْمَدُ : أَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : هُوَ أَحَقُّ بِهِ^(٩) بِالْقِيَمَةِ . فَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ عَنْ مُجَاهِدٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَأْخُذُهُ صَاحِبُهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَبَعْدَهَا ، وَيُعْطَى مُشْتَرِيهِ ثَمَنَهُ مِنْ خُمْسِ الْمَصَالِحِ ؛ / لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَنْ مِلْكِ صَاحِبِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَسْتَحِقَّ أَخْذَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، كَمَا قَبِلَ الْقِسْمَةَ ، وَيُعْطَى مَنْ حُسِبَ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى جُزْأَيْنِ أَخَذَهُ حَقَّهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، وَجُعِلَ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْهَا . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ عَمْرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَ إِلَى السَّائِبِ : أَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَصَابَ رَقِيقَهُ وَمَتَاعَهُ بَعَيْنَهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ أَصَابَهُ فِي أَيْدِي التُّجَّارِ بَعْدَ مَا اقْتَسِمَ ، فَلَا سَبِيلَ^(١٠) إِلَيْهِ . وَقَالَ سَلْمَانُ بْنُ

٤٨/١٠

(٥) أخرجه سعيد ، في : باب ما أحرزه المشركون من المسلمين ... ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٧/٢ ، ٢٨٨ .
كما أخرجه البيهقي ، في : باب من فرق بين وجوده قبل القسم ... ، وما جاء فيما اشترى من أيدي العدو ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١١٢/٩ .

(٦) في أ ، ب ، م زيادة : ٥ ٤ .

(٧) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب السير . سنن الدارقطني ١١٤/٤ ، ١١٥ . والبيهقي ، في الباب السابق . السنن الكبرى ١١١/٩ .

(٨) في ب : ٥ وهذا ٤ .

(٩) سقط من : الأصل ، م .

(١٠) في م زيادة : ٥ له ٤ .

رَبِيعَةً: إِذَا قُسِمَ فَلَا حَقَّ لَهُ^(١١) فِيهِ . رَوَاهُ سَاعِدٌ ، فِي « سُنَنِهِ »^(١٢) . وَلَأَنَّهُ إِجْمَاعٌ . قَالَ أَحْمَدُ : لِأَنَّ مَا قَالَ النَّاسُ^(١٣) فِيهَا قَوْلَانِ ؛ إِذَا قُسِمَ^(١٤) فَلَا شَيْءَ لَهُ . وَقَالَ قَوْمٌ : إِذَا قُسِمَ^(١٥) فَهُوَ لَهُ بِالْثَمَنِ . فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ ، وَمَتَى مَا^(١٦) انْقَسَمَ أَهْلُ الْعَصْرِ عَلَى قَوْلَيْنِ فِي حُكْمٍ ، لَمْ يَجُزْ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ ، لِأَنَّهُ يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ ، فَلَمْ يَجُزْ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ . وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ ، فَهُوَ لَهُ ، وَإِنْ أَذْرَكَهُ بَعْدَ أَنْ قُسِمَ ، فَلَيْسَ لَهُ فِيهِ شَيْءٌ »^(١٧) . وَالْمَعْمُولُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ ، وَقَوْلُهُمْ : لَمْ يَزَلْ مِلْكُ صَاحِبِهِ عَنْهُ . غَيْرُ مُسْلِمٍ .

فصل : وَإِنْ أَخَذَهُ أَحَدُ الرَّعِيَّةِ بَهِيمَةً أَوْ سَرَقَةً أَوْ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، فَصَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَأْخُذْهُ إِلَّا بِالْقِيمَةِ ، لِأَنَّهُ صَارَ مِلْكًا لِلوَاحِدِ بَعَيْنِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قُسِمَ . وَلَنَا ، « مَا رَوَى »^(١٨) ، أَنَّ قَوْمًا أَغَارُوا عَلَى سَرَجِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَخَذُوا نَاقَتَهُ ، وَجَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَأَقَامَتْ عِنْدَهُمْ أَيَّامًا ، ثُمَّ خَرَجَتْ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ ، قَالَتْ : فَمَا وَضَعْتُ يَدِي عَلَى نَاقَةٍ إِلَّا رَعَيْتُ ، حَتَّى وَضَعْتُهَا عَلَى نَاقَةٍ ذُلُولٍ ، فَأَمْتَطَيْتُهَا ، ثُمَّ تَوَجَّهْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَتَذَرْتُ إِنْ نَجَّيَنِي اللَّهُ عَلَيْهَا أَنْ أُنْخَرَهَا ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، اسْتَعْرِفْتُ النَّاقَةَ ، فإِذَا هِيَ نَاقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخَذَهَا ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، / إِنِّي تَذَرْتُ أَنْ أُنْخَرَهَا . فَقَالَ : « بَسْمًا جَائِزَتُهَا ، لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ »^(١٩) . وَفِي رِوَايَةٍ : « لَا تَذَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ » . « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَمُسْلِمٌ »^(٢٠) . وَلَأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ فِي يَدِهِ بِعَوَضٍ ، فَكَانَ صَاحِبُهُ أَحَقُّ

(١١) سقط من : ب .

(١٢) في : باب ما أخذه المشركون من المسلمين ... ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/ ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

كما أخرج الأول البيهقي ، في : الباب السابق . السنن الكبرى ٩/ ١١٢ .

(١٣-١٤) سقط من : ب .

(١٤) في الأصل ، أ : « انقسم » .

(١٥) سقط من : أ .

(١٦) لورده الغنيمي ، في : باب في من غلب العدو على ماله ثم وجده ، من كتاب الجهاد . وعزاه إلى الطبراني في الأوسط .

جميع الروايات ٢/ ٦ .

(١٧-١٨) سقط من : الأصل .

(١٨) لم يرد في : م .

(١٩-٢٠) سقط من : الأصل ، أ ، ب . وتقدم تحرير الحديث ، في صفحة ٣٤ .

به ، كما أذكره في الغنيمة قبل قسمه^(٢٠) . فأما إن اشتراه رجل من العدو ، فليس لصاحبه أخذه إلا بئمه ؛ لما روى سعيد^(٢١) ، حدثنا عثمان بن مطر الشيباني ، حدثنا أبو حريز ، عن الشعبي ، قال : أغار أهل ماه^(٢٢) وأهل جلولاء^(٢٣) على العرب ، فأصابوا سبائاً من سبائا العرب ، وزيقاً ، ومتاعاً ، ثم إن السائب بن الأقرع عامل عمر غزاهم ، ففتح ماه ، فكتب إلى عمر في سبائا المسلمين وزيقهم ومتاعهم ، قد اشتراه التجار من أهل ماه ، فكتب إليه عمر : إن المسلم أخو المسلم ، لا يحوته ، ولا يخذله ، فأبى رجل من المسلمين أصاب رقيقه ومتاعه بعينه ، فهو أحق به ، وإن أصابه في أيدي التجار بعدما اقتسم ، فلا سبيل إليه ، وأبى آخر اشتراه التجار ، فإنه يرده عليهم رؤوس أموالهم ، فإن الحر لأياغ ولا يشتري . وقال القاضي : ما حصل في يده بهبة أو سرقه أو شراه ، فهو كما لو وجدته صاحبه بعد القسمة ، هل^(٢٤) يكون صاحبه أحق به بالقيمة ؟ على روايتين ، والأولى ما ذكرناه . وإن علم الإمام بالمال المسلم قبل قسمه ، فقسّمه ، وجب رده ، وكان صاحبه أحق به بغير شيء ؛ لأن قسمته كانت باطلّة من أصلها .

فصل : وإن غنم المسلمون من المشركين شيئاً عليه علامة المسلمين ، فلم يُغنم صاحبه ، فهو غنيمة . قال أحمد ، في مراكب نجى من مصر ، يقطع عليها الروم فيأخذونها ، ثم يأخذها المسلمون منهم : إن عرف صاحبه فلا يؤكل منها . وهذا يدل على أنه إذا لم يعرف صاحبه جاز الأكل منها . ونحو هذا قول الثوري ، والأوزاعي ، قال في المصنف يخلص في الغنائم : يباع . وقال الشافعي : يوقف حتى يجيء صاحبه . وإن وجد شيء موسوم عليه : حبس في سبيل الله . رد كما كان . نص عليه أحمد . وبه قال الأوزاعي ، والشافعي . / وقال الثوري : يقسم ما لم يأت صاحبه . ولنا ، أن هذا قد عرف

و ٤٩/١٠

(٢٠) في ب : ١ : القسمة .

(٢١) هو الذي تقدم بعضه قريباً في المسألة نفسها .

(٢٢) ماه : هي ماه ديتار ، مدينة نهاوند ، وهي مدينة عظيمة ، في قبلة همدان ، بينهما ثلاثة أيام . معجم البلدان

٤٠٦/٤ ، ٨٢٧ .

(٢٣) جلولاء : ناحية من نواحي السواد في طريق خراسان ، بينها وبين خانقين سبعة فراسخ . معجم البلدان ١٠٧/٢ .

(٢٤) في ب : ١ : فهل .

مَصْرِفُهُ وَهُوَ الْحُبْسُ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ عَرِفَ صَاحِبُهُ . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَالْجَوَامِيسُ تُذَرَكُ وَقَدْ سَاقَهَا الْعَدُوُّ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَقَدْ رُدَّتْ ، يُؤْكَلُ مِنْهَا ؟ قَالَ : إِذَا عَرِفَ لِمَنْ هِيَ ، فَلَا يُؤْكَلُ مِنْهَا . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَمَا حَازَ الْعَدُوُّ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَأَصَابَهُ ^(٢٥) الْمُسْلِمُونَ ، أَعْلِيَهُمْ أَنْ يَقْفُوهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ صَاحِبُهُ ؟ قَالَ : إِذَا عَرِفَ فَقِيلَ : هُوَ ^(٢٦) لِفُلَانٍ . وَكَانَ صَاحِبُهُ بِالْقُرْبِ . قِيلَ لَهُ : أَصِيبَ غِلَامٌ فِي بِلَادِ الرُّومِ ، فَقَالَ : أَنَا لِفُلَانٍ . رَجُلٌ بِمِصْرَ ^(٢٧) ؟ قَالَ : إِذَا عَرِفَ الرَّجُلُ ، لَمْ يُقَسِّمْ مَالَهُ ^(٢٨) ، وَرُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ . قِيلَ لَهُ : أَصَبْنَا مَرْكَبًا فِي بِلَادِ الرُّومِ ، فِيهَا التَّوَاتِيَةُ ^(٢٩) ، قَالُوا : هَذَا الْفُلَانُ ، وَهَذَا الْفُلَانُ . قَالَ : هَذَا قَدْ عَرِفَ صَاحِبُهُ ، لَا يُقَسِّمُ .

فصل : قال القاضي : يَمْلِكُ الْكُفَّارُ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ بِالْقَهْرِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبَى حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَمْلِكُونَهَا . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . قَالَ ^(٣٠) : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، حَيْثُ قَالَ : إِنْ أَذْرَكَ صَاحِبُهُ قَبْلَ الْقَسْمِ ^(٣١) ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ . قَالَ ^(٣٢) : وَإِنَّمَا مَنَعَهُ أَخَذَهُ بَعْدَ قَسْمِهِ ، لِأَنَّهُ قَسَمَهُ الْإِمَامُ لَهُ تَجَرِي مَجَرِي الْحُكْمِ ، وَمَنْ صَادَفَ الْحُكْمَ أَمْرًا مُجْتَهِدًا فِيهِ ، نَفَذَ حُكْمَهُ . وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ رَوَاتَانِ ، وَاحْتَجَّ مِنْ قَالَ : لَا يَمْلِكُونَهَا بِحَدِيثِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ مَعْصُومٌ ، طَرَأَتْ عَلَيْهِ يَدُ عَادِيَةٍ ، فَلَمْ يَمْلِكْ بِهَا ، كَالْعَصَبِ ، وَلَئِنْ مَنْ لَا يَمْلِكُ رَقَبَةً غَيْرَهُ بِالْقَهْرِ ، لَمْ يَمْلِكْ مَالَهُ بِهِ ، كَالْمُسْلِمِ مَعَ الْمُسْلِمِ . وَرَوَّجَهُ الْأَوَّلُ ، أَنَّ الْقَهْرَ سَبَبٌ يَمْلِكُ بِهِ الْمُسْلِمُ مَالَ الْكَافِرِ ، فَمِلْكُ بِهِ الْكَافِرُ مَالُ الْمُسْلِمِ ، كَالْبَيْعِ . فَأَمَّا النَّاقَةُ ، فَإِنَّمَا أَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، لِأَنَّهُ أَذْرَكَهَا غَيْرَ مَقْسُومَةٍ وَلَا مُشْتَرَاةٍ . فَعَلِيَ هَذَا ، يَمْلِكُونَهَا قَبْلَ حِيَاظَتِهَا إِلَى دَارِ الْكُفْرِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَمْلِكُونَهَا بِالْحِيَاظَةِ إِلَى دَارِهِمْ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . / وَحُكِيَ فِي

١٠٩٩/٦٤

(٢٥) في ١ : فأصابوه .

(٢٦) في ١ : هذا .

(٢٧) سقط من : م .

(٢٨) سقط من : ١ ، ب .

(٢٩) التواتي : الملاح الذي يدير السفينة في البحر .

(٣٠) سقط من : ١ .

(٣١) في م : في القسمة .

(٣٢) سقط من : ب ، م .

ذلك عن أحمد روايتان . وَوَجْهٌ (٣٣) الْأَوَّلُ ، أَنَّ الاسْتِیْلَاءَ سَبَبٌ لِلْمِلْكِ ، فَيُثْبِتُ قَبْلَ
الْحِیَازَةِ إِلَى الدَّارِ ، كَاسْتِیْلَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَالِ الْكُفَّارِ ، وَلَئِنْ مَا كَانَ سَبَبًا لِلْمِلْكِ ، أَثَبَّتَهُ
حَيْثُ وَجَدَ ، كَالْهَبِيَةِ وَالتَّبَعِ . وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي ثُبُوتِ الْمِلْكِ وَعَدَمِهِ ، أَنَّ مَنْ أَثَبَّتَ
الْمِلْكَ لِلْكُفَّارِ فِي أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ ، أَبَاحَ لِلْمُسْلِمِينَ إِذَا ظَهَرُوا عَلَيْهَا قِسْمَتَهَا ، وَالتَّصَرُّفَ
فِيهَا ، مَا لَمْ يَعْلَمُوا صَاحِبَهَا ، وَأَنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَسْلَمَ وَهِيَ فِي يَدِهِ ، فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا . وَمَنْ لَمْ يُثَبِّتِ
الْمِلْكَ ، اقْتَضَى مَذْهَبُهُ عَكْسَ ذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ الْكَافِرَ الْخَرَبِيُّ ، إِذَا أَسْلَمَ ، أَوْ دَخَلَ إِلَيْنَا (٣٤) بِأَمَانٍ ،
بَعْدَ أَنْ اسْتَوَلَى عَلَى مَالٍ مُسْلِمٍ فَأَثْلَفَهُ ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ . وَإِنْ أَسْلَمَ وَهِيَ فِي يَدِهِ ، فَهِيَ
لَهُ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ ، فَهُوَ
لَهُ » (٣٥) . وَإِنْ كَانَ أَخَذَهُ مِنَ الْمُسْتَوَلِيِّ عَلَيْهِ بِهَبِيَةٍ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ شَرَاءٍ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ
اسْتَوَلَى عَلَيْهِ فِي حَالِ كُفْرِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ (٣٦) اسْتَوَلَى عَلَيْهِ (٣٧) بِقَهْرِهِ لِلْمُسْلِمِ . وَعَنْ
أَحْمَدَ ، أَنَّ صَاحِبَهُ يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ بِالْقِيَمَةِ . وَإِنْ اسْتَوَلَى عَلَى جَارِيَةٍ مُسْلِمَةٍ فَاسْتَوَلَاَهَا ، ثُمَّ
أَسْلَمَ ، فَهِيَ لَهُ ، وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهَا مَالٌ ، فَأُشْبِهَتْ سَائِرَ الْأَمْوَالِ .
وَإِنْ غَنِمَهَا الْمُسْلِمُونَ وَأَوْلَاَهَا قَبْلَ إِسْلَامِ سَابِقِهَا ، فَعَلِمَ صَاحِبُهَا ، رُدَّتْ إِلَيْهِ ، وَكَانَ
أَوْلَاَهَا غَنِيمَةً ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْلَادُ كَافِرٍ حَدَّثُوا بَعْدَ مِلْكِ الْكَافِرِ لَهَا .

فصل : وَإِنْ اسْتَوَلَاَ عَلَى حُرٍّ ، لَمْ يَمْلِكُوهُ ، سَوَاءً كَانَ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا . لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا
خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ ، وَلَا يُثَبَّتُ عَلَيْهِ يَدٌ بِحَالٍ ، وَكُلُّ مَا يُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ يَمْلِكُونَهُ
بِالْقَهْرِ ، كَالْعُرُوضِ ، وَالْعَبْدِ الْقَيْنُ ، وَالْمُدَبَّرُ ، وَالْمُكَاتَّبُ ، وَأُمُّ الْوَلَدِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ؛
لَا يَمْلِكُونَ الْمُكَاتَّبَ وَأُمُّ الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَجُوزُ نَقْلُ الْمِلْكِ فِيهِمَا ، فَهُمَا كَالْحُرِّ . وَأَمَّا ،
أَنَّهُمَا يُضْمَنَانِ بِالْقِيَمَةِ ، فَيَمْلِكُونَهُمَا ، كَالْعَبْدِ الْقَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْلِكُوا الْمُكَاتَّبَ دُونَ

(٣٣) سقطت الواو من : الأصل ، ا ، ب .

(٣٤) سقط من ا ، ب .

(٣٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من أسلم على شيء فهو له ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١١٣/٩

(٣٦) سقط من : ا ، ب ، م .

(٣٧) سقط من : ا .

أُمُّ الْوَلِيدِ ؛ لِأَنَّ أُمَّ الْوَلِيدِ لَا يَجُوزُ نَقْلُ الْمَلِكِ فِيهَا ، وَلَا يَبُثُّ فِيهَا الْغَيْرُ سَيِّدَهَا . وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ ؛ أَنَّ مَنْ قَالَ بِثُبُوتِ الْمَلِكِ فِيهِمَا ، قَالَ : مَتَى قُسِمَا ، أَوْ اشْتَرَاهُمَا الْإِنْسَانُ ، لَمْ يَكُنْ لَسَيِّدِهَا أَخْذُهَا إِلَّا بِالْثَمَنِ . قَالَ الزُّهْرِيُّ ، فِي أُمِّ الْوَلِيدِ : يَأْخُذُهَا سَيِّدُهَا ^(٣٨) بِقِيَمَةِ عَدْلٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَفْدِيهَا الْإِمَامُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، يَأْخُذُهَا سَيِّدُهَا بِقِيَمَةِ عَدْلٍ ، وَلَا يَدْعُهَا يَسْتَحِلُّ فَرَجَهَا مَنْ لَا حِلَّ لَهُ . وَمَنْ قَالَ : لَا يَبُثُّ الْمَلِكُ فِيهِمَا . رُذًا إِلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، كَالْحَرْبِ ، وَإِنْ اشْتَرَاهُمَا إِنْسَانٌ ، فَالْحُكْمُ فِيهِمَا كَالْحُكْمِ فِي الْحَرْبِ إِذَا اشْتَرَاهُ .

فصل : إِذَا أَتَى عَبْدُ الْمُسْلِمِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، فَأَخَذَهُ ، مَلَكُوهُ كَالْمَالِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَمْلِكُوكُهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، زَالَتْ يَدُ مَوْلَاهُ عَنْهُ ، وَصَارَ فِي يَدِ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ ، كَالْحَرْبِ . وَلَبَّيْنَا ، أَنَّهُ مَالٌ لَوْ أَخَذَهُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ مَلَكُوهُ ، فَإِذَا أَخَذَهُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ مَلَكُوهُ ، كَالْبَهِيمَةِ .

١٦٦١ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَمَنْ قَطَعَ مِنْ مَوَالِيهِمْ حَجَرًا ، أَوْ عُودًا ، أَوْ صَادَ حَوْثًا أَوْ طَيًّا ، رَذُهُ عَلَى سَائِرِ النَّجِشِ ، إِذَا اسْتَعْنَى عَنْ أَكْلِهِ ، وَالْمَنْفَعَةِ بِهِ)

يعْنِي إِذَا أَخَذَ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ، فَالْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِيهِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَنْفَرِدُ أَخْذُهُ بِمَلِكِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ مَلَكُهُ ، فَإِذَا أَخَذَهُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ، مَلَكُهُ ، كَالشَّيْءِ الثَّاقِبِ . وَهَذَا قَوْلُ مَكْحُولٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَيُقَالُ ذَلِكَ عَنِ الْقَاسِمِ ، وَسَالِمٍ . وَلَبَّيْنَا ، أَنَّهُ مَالٌ ذُو قِيَمَةٍ ، مَأْخُوذٌ مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ ^(٣٩) يَظْهَرُ الْمُسْلِمِينَ ، فَكَانَ غَنِيمَةً ، كَالْمَطْعُونَاتِ ، وَفَارَقَ مَا أَخَذَهُ ^(٤٠) مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَخْتَانِجُ إِلَى الْجَيْشِ فِي أَخْذِهِ . فَأَمَّا إِنْ احتَاجَ إِلَى أَكْلِهِ ، وَالْإِتِّفَاعِ بِهِ ، فَلَهُ ذَلِكَ ، وَلَا يَرُدُّهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ / طَعَامًا مَمْلُوكًا لِلْكَفَّارِ ، كَانَ لَهُ أَكْلُهُ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ ^(٤١) ، ٥٠/١٠ ط

فَمَا أَخَذَهُ مِنَ الصُّبُورِ وَالْمُبَاحَاتِ أَوَّلَى .

(٣٨) فِي ١ ، ب ، م ؛ وَ لَسَيِّدَهَا .

(٣٩) فِي ب ؛ وَ الْعُدَى .

(٤٠) فِي الْأَصْلِ ، م ؛ وَ أَخْذَهُ .

(٤١) سَقَطَ مِنْ : م .

فصل : وإن أخذ من يوتهم ، أو خارج منها ، ما لا قيمة له في أرضهم ، كالبرص ، والأقلام ، والأحجار ، والأذوية ، فله أخذها ، وهو أحقُّ به ، وإن صارت له قيمة بتقله أو مُعالجته . نصُّ أحمد على نحو هذا . وبه قال مكحول ، والأوزاعي ، والشافعي . وقال الثوري : إذا جاء به إلى دار الإسلام ، دفعه في المَقسيم ، وإن عالجه فصار له ثمن ، أُعطي بتقدير عمله فيه ، وبقيته في المَقسيم . ولنا ، أن القيمة إنما ^(٤) صارت له بعمله أو بتقله ^(٥) ، فلم تكن غنيمَةً ، كالم لم نصير له قيمة ^(٦) .

فصل : وإن ترك صاحب المَقسيم ^(٧) شيئا من الغنيمَةِ ، عجزًا عن حملِه ، فقال : من أخذ شيئا فهو له . فمَن حمل شيئا فهو له . نصُّ عليه أحمد . وسئل عن قوم غنموا غنائم كثيرة ، فبقي خربى المتاع ، مما لا يُباع ولا يُشترى ، فبذعه الوالي بمنزلة العقار والفخار وما أشبه ذلك ، أيأخذه الإنسان لنفسه ؟ قال : نعم ، إذا ترك ، ولم يُشتر . ونحو هذا قول مالك . ونقل عنه أبو طالب ، في المتاع لا يُقدرون على حملِه : إذا حمله رجل يُقسم . وهذا قول إبراهيم . قال الحلال : روى أبو طالب هذا ^(٨) في ثلاثة مواضع ، في موضع منها وافق أصحابه ، وفي موضع خالفهم . قال : ولا أشك ^(٩) أن أبا عبد الله قال هذا أولاً ، ثم تبين له بعد ذلك أن للإمام أن يبيحه وأن يحرمه ، وأن لهم أن يأخذوه إذا تركه الإمام إذا لم يجد من يحمله ؛ ^(١٠) لأنه إذا لم يجد من يحمله ^(١١) ، ولم يُقدِر على حملِه ، بمنزلة ما لا قيمة له ، فصار كالذي ذكرناه في الفصل قبل هذا .

فصل : وإن وجد في أرضهم ركازًا ، فإن كان في موضع يُقدِر عليه بنفسه ، فهو كالم وجدته في دار الإسلام ، فيه الخمس ، وباقيه له ، وإن قدر عليه بجماعة المسلمين ، فهو

(٤) في م : إذا .

(٥) في ب : نقله .

(٦) في م : القيمة .

(٧) في أ : القسم .

(٨) في أ ، ب ، م : هذه .

(٩) في ب ، م : شك .

(١٠-١١) سقط من الأصل . نقل نظر .

غَنِيْمَةً . وَنَحْنُ هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ وَجَدَهُ فِي / ٥١/١٠
مَوَاتِيهِمْ ، فَهُوَ كَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَاصِمٌ بْنُ كُلَيْبٍ ، عَنْ أَبِي
الْجَوْنَيْبَةِ الْجَرَمِيِّ^(١١) ، قَالَ : أَصَبْتُ بِأَرْضِ الرُّومِ جَرَّةَ حَمْرَاءَ ، فِيهَا دَنَانِيرُ^(١٢) ، فِي إِثْرَةِ
مَعَاوِيَةَ ، وَعَلَيْنَا مَعْنُ بْنُ بَزِيدٍ السُّلَمِيُّ ، فَأَتَيْتُهَا ، فَقَسَمْتُهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَعْطَانِي مِثْلُ
مَا أُعْطِيَ رَجُلًا^(١٣) مِنْهُمْ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تَقْلُ إِلَّا بَعْدَ
الْخُمْسِ » . لَأَعْطَيْتُكَ . ثُمَّ أَخَذَ يَعْزِضُ عَلَيَّ مِنْ نَصِيْبِهِ ، فَأَبَيْتُ . أَخْرَجَهُ أَبُو
دَاوُدَ^(١٤) . وَلَأَنَّهُ مَالُ مُشْرِكٍ ، مَظْهُورٌ^(١٥) عَلَيْهِ بِقُوَّةِ جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ ، فَكَانَ غَنِيْمَةً ،
كَأَمْوَالِهِمُ الظَّاهِرَةِ .

فصل : وسئل أحمد ، عن الدَّائِيَةِ تَخْرُجُ مِنْ بِلَدِ الرُّومِ ، أَوْ تَنْفَلِكُ ، فَتَدْخُلُ الْقَرْيَةَ ،
وعن القومِ يَضِلُّونَ عَنِ الطَّرِيقِ ، فَيَدْخُلُونَ الْقَرْيَةَ مِنْ قُرَى الْمُسْلِمِينَ ، فَيَأْخُذُونَهُمْ ؟
فقال : يكونُ^(١٦) لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ كُلِّهِمْ ، يَتَقاسَمُونَهُمْ . وسئل عن قومٍ يكونونَ فِي حَضْرَةٍ أَوْ
رِبَاطٍ ، فَيَخْرُجُ مِنْهُمْ قَوْمٌ إِلَى قِتْلَاهُمْ^(١٧) ، فَيُصِيبُونَ ذَوَابَّ^(١٨) أَوْ سِلَاحًا ؟ فقال أبو عبد
الله : تكونُ بَيْنَ أَهْلِ الرِّبَاطِ وَأَهْلِ الْحَضْرَةِ مِنَ الْقَرْيَةِ . وسئل عن مُرَكَّبٍ بَعَثَ بِهِ مِلْكُ
الرُّومِ ، وَفِيهِ^(١٩) رِجَالُهُ ، فَطَرَحَتْهُ الرِّيحُ إِلَى طَرَطُوسَ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ أَهْلُ طَرَطُوسَ ، فَقَتَلُوا
الرَّجَالَ ، وَأَخَذُوا الْأَمْوَالَ ؟ فقال : هذا فَنَى لِّلْمُسْلِمِينَ^(٢٠) ، مِمَّا أَفَاءَهُ^(٢١) اللَّهُ عَلَيْهِمْ .

(١١) في النسخ : « الحرمي » . والتصويب من سنن أبي داود . واسمه حطان بن خفاف ، تابعي مشهور . انظر : عون
المعبر ٣/٣٦ .

(١٢) في الأصل ، أ ، ب : « ذهب » . والثبت من السنن .

(١٣) في م : « رجل » .

(١٤) في : باب في النفل من الذهب والفضة ومن أول مغنم ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٤/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٧٠/٣ .

(١٥) في م : « ظهر » .

(١٦) في م : « يكونون » .

(١٧) في ب ، م : « قتالهم » والمراد أنهم يخرجون ليأخذوا سلب القتل .

(١٨) في النسخ : « ذوايا » .

(١٩) سقطت الواو من م : « سقطت الواو من م : » .

(٢٠) في ب ، م : « المسلمين » .

(٢١) في ب ، م : « أفاء » .

وقال الزُّهْرِيُّ : هُوَ لِمَنْ غَنِمَهُ ، وفيه الخُمْسُ . وقال أَبُو الحَطَّابِ : مَنْ ضَلَّ الطريقَ منهم ، أَوْ حَمَلَتْهُ الرِّيحُ إلينا ، فهو لِمَنْ أَخَذَهُ . في إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ ^(٢٢) أَخَذَهُ أَخَذَ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ قُوَّةٍ مُسْلِمِينَ ، فَكَانَ لَهُ ، كَالْحَطَبِ ^(٢٣) . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَكُونُ قِيَمًا .

فصل : وَمَنْ وَجَدَ فِي دَارِهِمْ لِقِطَّةً ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ مَتَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، فَهِيَ لِقِطَّةٍ يَعْرِفُهَا سَنَةً ثُمَّ يَمْلِكُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ مَتَاعِ الْمُشْرِكِينَ ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ ، وَإِنْ اخْتَمَلَتْ ^(٢٤) الْأَمْرَيْنِ ، عَرَفَهَا حَوْلًا ، ثُمَّ جَعَلَهَا فِي الْغَنِيمَةِ ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَيُعْرِفُهَا فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّهَا تَخْتَلِجُ الْأَمْرَيْنِ ، فَعُلِّبَ فِيهَا حُكْمُ مَالِ الْمُسْلِمِينَ فِي التَّعْرِيفِ ، وَحُكْمُ مَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ فِي كَوْنِهَا غَنِيمَةً اخْتِيَاطًا .

٥١/١ ط ١٦٦٢ - / مسألة ؛ قال (وَمَنْ تَعَلَّفَ فَضْلًا عَمَّا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ ، زَدَهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ بَاعَهُ ، زَدَتْهُ فِي الْمَقْسِمِ ^(١))

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، إِلَّا مَنْ شَذَّ مِنْهُمْ ، عَلَى أَنَّ لِلْمَرْأَةِ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْحَرْبِ ، أَنْ يَأْكُلُوا مَا ^(٢) وَجَدُوا مِنْ الطَّعَامِ ، وَيَعْلِفُوا دَوَابَّهُمْ مِنْ أَغْلَافِهِمْ ؛ مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءُ ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْقَاسِمُ ، وَالسَّالِمُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : لَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ . وَقَالَ سَلِيمَانُ بْنُ مُوسَى : لَا يَتْرُكُ إِلَّا أَنْ يَنْتَهِيَ عَنْهُ الْإِمَامُ ، فَيُتَّقَى نَهْيُهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى ، قَالَ : أَصْبَنَّا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَكَانَ الرَّجُلُ ^(٣) يَجِيءُ فَيَأْخُذُ ^(٤) مِنْهُ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(٥) . وَرَوَى أَنَّ صَاحِبَ جَيْشِ الشَّامِ ، كَتَبَ إِلَى عَمْرِو :

(٢٢) في الأصل ، م : م : متاع .

(٢٣) في ب : كالحطاب .

(٢٤) في ب ، م : احتمل .

(١) في أ : القسمة .

(٢) في م : بما .

(٣-٢) في م : يأخذ .

(٤) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في إباحة الطعام بأرض العدو ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٢/٢ .

وأبو داود ، في : باب في النهي عن النهي إذا كان الطعام قلة في أرض العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٠/٢ .

إِنَّا أَصَبْنَا أَرْضًا كَثِيرَةَ الطَّعَامِ وَالْعَلْفِ ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُنْقَضَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . فَكَتَبَ إِلَيْهِ : دَعِ النَّاسَ يَغْلِقُونَ وَيَأْكُلُونَ ، فَمَنْ بَاعَ مِنْهُمْ شَيْئًا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، ففِيهِ خُمْسُ اللَّهِ وَسِبْغُ الْمُسْلِمِينَ . رواه سعيّد^(٥) . وقد رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُغْفَلٍ ، قَالَ : دُلِّي جِرَابٌ مِنْ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْبَرٍ ، فَالْتَزَمْتُهُ ، وَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا أُعْطِي أَحَدًا مِنْهُ شَيْئًا . فَالْتَقَفْتُ ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦) . وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى هَذَا ، وَفِي الْمَنْعِ مِنْهُ مَضَرَّةٌ بِالْجَيْشِ وَبِدَوَابِّهِمْ ، فَإِنَّهُ يَعْسُرُ عَلَيْهِمْ نَقْلُ الطَّعَامِ وَالْعَلْفِ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَجِدُونَ بِدَارِ الْحَرْبِ مَا يَشْتَرُونَهُ ، وَلَوْ وَجَدُوهُ لَمْ يَجِدُوا ثَمَنَهُ ، وَلَا يُمَكِّنُ قِسْمُهُ مَا يَأْخُذُهُ الْوَاجِدُ مِنْهُمْ ، وَلَوْ قَسِمَ لَمْ يَحْصُلْ لِلوَاجِدِ مِنْهُمْ شَيْءٌ يَنْتَفِعُ بِهِ ، وَلَا يَدْفَعُ بِهِ حَاجَتَهُ ، فَأَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ ذَلِكَ ، فَمَنْ أَخَذَ مِنَ الطَّعَامِ شَيْئًا مِمَّا يُقَاتُ أَوْ يَصْلُحُ بِهِ الْقَوْتُ ، مِنْ الْأَذْمِ أَوْ غَيْرِهِ^(٧) ، أَوِ الْعَلْفِ لِدَابَّتَيْهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ لَهُ مَا يَسْتَعْنِي بِهِ عَنْهُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ، / ٥٢١/١٠
وَيَكُونُ أَحَقُّ بِمَا يَأْخُذُهُ مِنْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ فَضَّلَ مِنْهُ مَا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ ، رَدَّهَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ . وَإِنْ أَعْطَاهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْجَيْشِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، جَازَ لَهُ أَخْذُهُ ، وَصَارَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ . وَإِنْ بَاعَ شَيْئًا مِنَ الطَّعَامِ أَوِ الْعَلْفِ ، رَدَّ قِيَمَتَهُ^(٨) فِي الْغَنِيمَةِ ، لَمَّا ذَكَرْنَا^(٩) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ . وَرَوَى مِثْلُهُ عَنْ فُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ^(١٠) . وَبِهِ قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى ، وَالْثَوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَكَرِهَ الْقَاسِمُ وَالْمَالِكُ يَبْعَهُ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَبْيَعَهُ مِنْ غَازٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ بَاعَهُ لْغَيْرِهِ ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ يَبْيَعُ^(١١) مَالَ الْغَنِيمَةِ بِغَيْرِ وَلَايَةٍ وَلَا نِيَايَةٍ ، فَيَجِبُ رَدُّ الْمَبْيُوعِ ، وَنَقْضُ الْبَيْعِ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ رَدُّهُ ، رَدَّ قِيَمَتَهُ ، أَوْ ثَمَنَهُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ إِلَى الْمُعْتَمِ . وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، حُمِلَ كَلَامُ الْحَرَقِيِّ . وَإِنْ بَاعَهُ لْغَازٍ ، لَمْ

(٥) في : باب ما يبيع من متاع العدو من ذهب أو فضة ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٤/٢ ، ٢٧٥ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب بيع الطعام في دار الحرب ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٠/٩ .

(٦) تقدم تخريجه في : ١١٠/١ . وبصحيح : صحيح البخاري ٧٢/٥ إلى ١٧٢/٥ .

(٧) ل : م : ١ : وغيره .

(٨) ل : م : ١ : ثمنه .

(٩) في ١ : ١ : ذكرناه .

(١٠) أخرجه البيهقي ، في الموضوع السابق . انظر حاشية ٥ .

(١١) في م : ١ : يبيع .

يَجْلُ ، إِمَّا ^(١٦) أَنْ يُبَدِّلَهُ بِطَعَامٍ أَوْ غَلِّفَ مَعَالَهُ الْإِنْفِاعُ بِهِ أَوْ بغيره ، فَإِنْ بَاعَهُ بِمِثْلِهِ ، فَلَيْسَ هَذَا بَيِّعًا فِي الْحَقِيقَةِ ، لِأَسَاغَمَ إِلَيْهِ مُبَاخًا ، وَأَخَذَ مِثْلَهُ مُبَاخًا ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْإِنْفِاعُ بِمَا أَخَذَهُ ، وَصَارَ أَحَقُّ بِهِ ؛ لِثُبُوتِ يَدِهِ عَلَيْهِ . فَعَلَى هَذَا ، لَوْ بَاعَ صَاعًا بِصَاعَيْنِ ، أَوْ أَفْرَقًا ^(١٧) قَبْلَ الْقَبْضِ ، جَازٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَيْعٍ . وَإِنْ بَاعَهُ بِتِسْعَةِ ، أَوْ أَقْرَضَهُ إِسَاءَةً ، فَأَخَذَهُ ، فَهُوَ ^(١٨) أَحَقُّ بِهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِيغَاؤُهُ ، فَإِنْ وَقَّاهُ ، أَوْ رَدَّهَ إِلَيْهِ ، عَادَتْ الْيَدُ ^(١٩) إِلَيْهِ ، وَإِنْ بَاعَهُ بِغَيْرِ الطَّعَامِ وَالْعَلْفِ ، فَالْبَيْعُ أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَيَصِيرُ الْمُشْتَرَى أَحَقُّ بِهِ ؛ لِثُبُوتِ يَدِهِ عَلَيْهِ ، وَلَا تَمَنُّ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَخَذَ مِنْهُ ، وَجَبَ رَدُّهُ إِلَيْهِ .

فصل : وَإِنْ وَجَدَ دُخْنًا ، فَهُوَ ^(٢٠) كَسَائِرِ الطَّعَامِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مُغْفَلٍ وَلِأَنَّهُ طَعَامٌ ، فَأُشْبِهَ الْبَرَّ وَالشَّعِيرَ . وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْكُولٍ ، فَاجْتَنَابُ أَنْ يَذْهَبَ بِهِ ، أَوْ يَذْهَبَ بِهِ ^(٢١) دَائِتَهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ جَوَازُهُ ، إِذَا كَانَ مِنْ حَاجَةٍ . قَالَ أَحْمَدُ ^(٢٢) ، فِي زَيْتِ الرُّومِ : إِذَا كَانَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَوْ صُدَاعٍ ، فَلَا بَأْسَ ، فَأَمَّا التَّزْيِينُ ، فَلَا يُعْجِنِي ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ لَهُ دُهْنٌ دَائِتَهُ مِنْ جَرَبٍ وَلَا يُوقِّحُهَا ^(٢٣) إِلَّا بِالْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا تَعْمُ ٥٢/١٠ ط الْحَاجَةُ إِلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ / كَلَامُ أَحْمَدَ مِثْلَ هَذَا ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا غَلْفٍ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ هَذَا مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِإِصْلَاحِ نَفْسِهِ وَدَائِتِهِ ، أَشْبَهَ الطَّعَامَ وَالْعَلْفَ . وَلَهُ أَكُلُ مَا يَتَدَاوَى بِهِ ، وَشَرَبُ ^(٢٤) الشَّرَابِ مِنَ الْجَلَابِ ^(٢٥) وَالسَّكَنْجَبِينَ ^(٢٦) وَغَيْرِهِمَا ، عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الطَّعَامِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : لَيْسَ لَهُ تَنَاوُلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقَوَاتِ ،

(١٦) ق ٢ : ٥ : إ ٤ .

(١٧) ق ٢ : ٥ : وَافْرَقًا ٤ .

(١٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ ، ب .

(١٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٢٠) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب ، م .

(٢٢) وَبَقِيَ حَافِرُ الدَّابَّةِ : صُلْبُهُ بِالشَّحْمِ الْمَذَابِ إِذَا رَقَّ مِنْ كَثَرَةِ الْمَشْيِ .

(٢٣) ق ١ : ٥ : وَيَشْرَبُ ٤ .

(٢٤) الْجَلَابُ : مَاءُ الْوَرْدِ .

(٢٥) السَّكَنْجَبِينَ : شَرَابٌ مَكُونٌ مِنْ حَامِضٍ وَحَلْوٍ .

ولا يصلح به القوت ، ولأنه لا يباح مع عدم الحاجة إليه ، ^(٢٢) فلم يبيح ^(٢٣) مع وجودها ، كغير الطعام . ولنا ، أنه طعام احتيج إليه ، أشبه الفواكه ، وما ذكره يبطل بالفاكهة ، وإنما اعتبرنا الحاجة ههنا ، لأن هذا لا يتناول في العادة إلا عند الحاجة إليه .

فصل : قال أحمد : ولا يغسل ثوبه بالصابون ؛ لأن ذلك ليس بطعام ولا غلغ ، ویراد للتحسين والزينة ، فلا يكون في معناهما . ولو كان مع الغازي فهذا أو كلب الصيد ^(٢٤) ، لم يكن له إطعامه من الزينة ، فإن أطعمهما ^(٢٥) غريم قيمة ما أطعمهما ^(٢٦) ؛ لأن هذا يراد للتفريق والزينة ، وليس مما يحتاج إليه في الغزو ، بخلاف الدواب .

فصل : ولا يجوز لبس الثياب ، ولا ركوب دابة من المعتم ، لما روى روثع بن ثابت الأنصاري ، عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا أَغْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا ^(٢٧) أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ » . رواه سعيد ^(٢٨) .

فصل : ولا يجوز الاتِّفَاعُ بجلودهم ، واتِّخَاذُ الثَّغْلِ والجُرْبِ منها ، ولا الخيوط والحبال . وهذا قال ابن مخير ، ويعني بن أبي كثير ، وإسماعيل بن عياش ، والشافعي . ورخص في اتِّخَاذِ الجُرْبِ من جلود المعتم ^(٢٩) سليمان بن موسى . ورخص مالك في الإبرة ، والحبل يتخذ من الشعر ، والثعل والثف يتخذ من جلود البقر . ولنا ، ما روى

(٢٢-٢٣) في م : فلا يباح .

(٢٣) في ب : عند .

(٢٤) سقط من : ب ، وفي أ : للصيد .

(٢٥) في الأصل ، ب ، م : أطعمهما .

(٢٦-٢٧) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٧) في : باب ما جاء في الغلول ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٧/٢ ، ٢٦٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل ينتفع من الغنمة بالشئ ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦١/٢ .

والدارمي ، في : باب النبي عن ركوب الدابة من المغنم ... ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣٠/٢ .

(٢٨) في الأصل ، م : الغنم .

قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَةٍ^(٢٩) شَعَرٍ مِنَ الْمَعْتَمِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَعْمَلُ^(٣٠) الشَّعَرَ ، فَهَبْهَا لِي . قَالَ : « تَصِيبِي مِنْهَا لَكَ » . رَوَاهُ سَعِيدُ^(٣١) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « أَدْوَا الْخَيْطَ وَالْمِخْيَطَ ؛ فَإِنَّ الْغُلُولَ تَارٌ وَشَتَارٌ^(٣٢) يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٣٣) . وَلَئِنْ ذَلِكَ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، لَا تَدْعُو^(٣٤) إِلَى اخْتِذِهِ حَاجَةً^(٣٥) عَامَّةً ، فَلَمْ يَجُزْ اخْتِذُهُ ، كَالثِّيَابِ .

فصل : فَمَا كَتَبَهُمْ ، فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يَنْتَفَعُ بِهِ ، كَكُتْبِ الطَّبِّ وَاللُّغَةِ وَالشَّعْرِ ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يَنْتَفَعُ بِهِ ، كَكِتَابِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، فَأَمَكَّنَ الْإِنْتِفَاعُ بِجُلُودِهَا أَوْ وَرَقِهَا بَعْدَ غَسْلِهِ ، غَسِيلٌ ، وَهُوَ غَنِيمَةٌ ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ يَتَّعَمُ .

فصل : وَإِنْ أَخَذُوا مِنَ الْكُفَّارِ جَوَارِحَ لِلصَّيْدِ ، كَالْفُهْرَةِ وَالْبُرَّةِ ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ تُقَسَّمُ . وَإِنْ كَانَتْ كِلَاتَا ، لَمْ يَجُزْ يَتَّعَمُ . وَإِنْ لَمْ يَرِدْهَا أَحَدٌ مِنَ الْغَانِمِينَ ، جَازَ لِإِزَالَتِهَا ، أَوْ إِعْطَاؤِهَا غَيْرَ الْغَانِمِينَ ، وَإِنْ رَغِبَ فِيهَا بَعْضُ الْغَانِمِينَ دُونَ بَعْضٍ ، دُفِعَتْ إِلَيْهِ ، وَلَمْ تُخَسَّبْ^(٣٦) عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا لَا قِيَمَةَ لَهَا ، وَإِنْ رَغِبَ فِيهَا الْجَمِيعُ ، أَوْ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ ، فَأَمَكَّنَ قِسْمَتُهَا^(٣٧) ، فَيَكُونُ^(٣٨) عَدَدًا مِنْ غَيْرِ تَقْوِيمٍ ، وَإِنْ تَعَدَّرَ ذَلِكَ ، أَوْ تَنَازَعُوا فِي^(٣٩) الْجَيِّدِ

(٢٩) في م زيادة : « من » . والكبة ؛ بالضم ، من الغزل : ما جمع منه على شكل كرة أو أسطوانة .

(٣٠) في م : لتعمل » .

(٣١) في : باب ما جاء في الغلول ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٦٨ ، ٢٦٩ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢/١٨٤ .

(٣٢) الشنار : العيب والعار .

(٣٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في فداء الأسير بالمال ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢/٥٧ ، ٥٨ ، والنسائي ،

في : باب هبة المشاع ، من كتاب الهبة . المجتبى ٦/٢٢٢ . وابن ماجه ، في : باب الغلول ، من كتاب الجهاد . سنن ابن

ماجه ٢/٩٥٠ ، ٩٥١ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الغلول ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢/٥٧ ، ٥٨ ، ٤٥٨ .

والدارمي ، في : باب ما جاء أنه قال : أدوا الخياط والمخيطة ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢/٢٣٠ . والإمام أحمد ،

في : المسند ٢/١٨٤ ، ٤/١٢٨ ، ٥/٣١٦ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ .

(٣٤-٣٥) في ب : « الحاجة إلى أخذه » .

(٣٥) في أ : « تحسب » .

(٣٦) في م : « قسمها » .

(٣٧) في م : « يكون » .

(٣٨) سقط من : ب ، م .

منها ، فطَلَبَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، أَقْرِعْ بَيْنَهُمْ فِيهَا . وَإِنْ وَجَدُوا خِثَايَ ، قَتَلُوهَا ؛ لِأَنَّهَا مُؤَدِّيَةٌ ، وَلَا تَنْفَعُ فِيهَا . وَإِنْ وَجَدُوا خَمْرًا أَرَاقُوهَا ، وَإِنْ كَانَ فِي ظُرُوفِهِ نَفْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، أَخَذُوهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَفْعٌ ، كَسَرُوهَا ؛ لِئَلَّا يُعَوَّدُوا إِلَى اسْتِعْمَالِهَا .

فصل : وللغازي أن يغلف ذوابه ، ويطعم رقيقه ، مما يجوز له الأكل منه ، سواء
(٣٩) كانوا للفقنة (٣٩) أو للتجارة . قال أبو داود : قلت لأبي عبد الله : يشتري الرجل السي في
بلاد الروم ، يطعمهم من طعام الروم ؟ قال : نعم ، يطعمهم . وروى عنه ابنه عبد الله ،
قال : سألت أبا عن (٤٠) الرجل يذخل بلاد الروم ، ومعه الجارية والدابة للتجارة ، (٤١) إن
أطعمهما - يعنى الجارية وعلف الدابة ؟ قال : لا يعجبني ذلك . فإن لم تكن
للتجارة (٤٢) / فلم ير به بأسا . فظاهر هذا أنه لا يجوز إطعام ما كان للتجارة ؛ لأنه ليس
مما يستعين به على الغزو . وقال الخليل : رجع أحمد عن هذه الرواية ، وروى عنه جماعة
بعد هذا ، أنه لا بأس به ؛ وذلك لأن الحاجة داعية إليه ، فأشبه ما لا يراد به التجارة .

٥٣/١٠ ط

١٦٦٣ - مسألة : قال : (ويشارك الجيش سراياه فيما غنم) ، ويشاركونه فيما غنم

وجُمِلَتْهُ أَنْ الْجَيْشَ إِذَا فَصَلَ غَايَا ، فَخَرَجَتْ مِنْهُ سَرِيَّةٌ أَوْ أَكْثَرُ ، فَأَيُّهُمَا غَنِمَ ،
شَارَكَهُ (١) الْآخَرُ . فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ،
وَاللَّيْثُ ، وَحَمَّادٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ
التَّحِيصِيُّ : إِنْ شَاءَ الْإِمَامُ حَمَسَ مَا تَأْتِي بِهِ السَّرِيَّةُ ، وَإِنْ شَاءَ نَفَلَهُمْ إِيَّاهُ كُلَّهُمْ . وَقَدْ (٢) رَوَى
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا غَزَاهُ وَارِزَ ، بَعَثَ سَرِيَّةً مِنَ الْجَيْشِ قَبْلَ أَوْطَاسَ ، فَغَنِمَتِ السَّرِيَّةُ ، فَأَشْرَكَ
بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجَيْشِ (٣) . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّرِ : وَرَوَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَرَدُّ سَرَائِهِمْ عَلَى

(٣٩-٣٩) فِي الْأَصْلِ : « كَانَ لِنَفْسِهِ » .

(٤٠) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب .

(٤١-٤١) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرَ .

(١) قِيَامُ : ب : يَشَارِكُهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ غَزَاةِ أَوْطَاسَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٩٧/٥ .

قَعْدَهُمْ»^(١) . وفي تنفيل النبي ﷺ في البداءة الربع ، وفي الرجعة الثلث ، دليل على اشتراكهم فيما سوى ذلك ؛ لأنهم لو اختصوا بما غنموه ، لما كان ثلثه قفلاً ، ولأنهم جيش واحد ، وكل واحد منهم ردة لصاحبه ، فيشتريكون ، كما لو غنم أحد جانبي الجيش . وإن أقام الأمير ببلد الإسلام ، وبعت سرية أو جيشاً ، فما غنمت السرية فهو لها وحدها ؛ لأنه إنما يشتريك المجاهدون ، والمقيم في بلد الإسلام ليس بمجاهد . وإن نفذ من بلد الإسلام جيشين أو سريتين ، فكل^(٢) واحدة تنفرد بما غنمته ؛ لأن لكل واحدة منهما انفردت بالغزو ، فانفردت بالغنيمة ، بخلاف ما إذا فصل الجيش ، فدخل بجملته بلاد الكفار ، فإن جميعهم اشتروا في الجهاد ، فاشتروا في الغنيمة .

٥٤/١٠ - ١٦٦٤ مسألة : قال : (وَمَنْ فَضَّلَ مَعَهُ مِنَ الطَّعَامِ ، فَأَذْخَلَهُ الْبَلَدَ ، طَرَحَهُ فِي / مَقْسِمِ تِلْكَ الْغَزَاةِ ^(٣) ، فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ)

والأخرى ، مباح^(٤) له أكله إذا كان يسيراً . أما الكثير ، فيجب رده ، بغير خلاف نعلمه ؛ لأن ما كان مباحاً له في دار الحرب ، فإذا أخذه على وجه يفضل منه كثير إلى دار الإسلام ، فقد أخذ ما لا يحتاج إليه ، فيلزمه^(٥) رده ؛ لأن الأصل تخريمه ، لكونه مشتركاً بين الغانمين ، كسائر المال . وإنما أبيع منه ما دعت الحاجة إليه ، فما زاد يبقى على أصل التحريم ، ولهذا لم يُسَخَّرْ له بيعه . وأما التيسير ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يجب رده أيضاً ، وهو اختيار أبي بكر ، وقول أبي حنيفة ، وابن المنذر ، وأخذ قول الشافعي ، وأبي ثور ؛ لما ذكرنا في الكثير ، ولأن النبي ﷺ قال : « أَذْوَ الْحَيْطِ وَالْمَحِيطِ »^(٦) . ولأنه

(٤) أخرجه نحوه أبو داود ، في باب في السرية ترد على أهل العسكر ، من كتاب الجهاد ، وفي باب إيقاد المسلم بالكافر من كتاب الديارات . سنن أبي داود ٧٣/٢ ، ٤٨٨ . وانظر تخرجه حديث : « المسلمون تنكأ فداؤهم » .

الذي تقدم في ٤٦٠/١١ .

(٥) في ١ م : « لكل » .

(٦) في ١ أ ، ب : « الغنيمة » .

(٢) في ٢ م : « يباح » .

(٣) في ٣ ب : « فلزمه » .

(٤) تقدم تخرجه ، في صفحة ١٣٠ .

من الغنيمَةِ ، ولم يُقسَم ، فلم يَبَيْعْ في دارِ الإسلامِ كالكَبِيرِ ، أو كالأَخَذَةِ في دارِ الإسلامِ .
والثانية ، يُبَايَع . وهو قولُ مَكْحُولٍ ، وخالدِ بنِ مَعْدَانَ ، وعطاءِ الخُراسانيِّ ، ومالكٍ ،
والأوزاعيِّ . قال أحمدُ : أهلُ الشامِ يتساهلون في هذا . وقد رَوَى القاسمُ بنُ عبيد الرحمن ،
عن بعضِ أصحابِ النبيِّ ﷺ قال : كُنَّا نَأْكُلُ الْجَزَرَ^(٥) في الغَزْوِ ، ولا نَقْسِمُهُ ، حتَّى أَنْ
كُنَّا لَنَرْجِعُ إِلَى رِجَالِنَا وَأُخْرَجْتَنَا مِنْهُ^(٦) مُمْلَأَةً . رواه سَعِيدٌ ، وأبو داودَ^(٧) . وعن عبد الله بنِ
يسارٍ السُّلَميِّ ، قال : دَخَلْتُ على رجلٍ من أَصْحَابِ النبيِّ ﷺ ، فَقَدَّمْتُ إِلَيْهِ ثَمِيرًا^(٨) من
ثَمِيرِ الرُّومِ ، فَقُلْتُ^(٩) : لَقَدْ سَبَقَتْ النَّاسَ بِهَذَا . قال : ليس هذا من العام ، هذا من العام
الأوَّلِ . رواه الأثرَمُ ، في « سُنَنِهِ » . وقال الأوزاعيُّ : أَذْرَكْتُ النَّاسَ يَقْدُمُونَ بِالْقَبِيدِ ،
فِيْهِدِيهِمْ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، لَا يَتَكَبَّرُ إِمَامٌ وَلَا عَامِلٌ وَلَا جَمَاعَةٌ . وهذا نقلٌ للإجماع . ولأنَّه
أُبِيحَ إمساكُهُ عن القِسْمَةِ ، فأُبِيحَ في دارِ الإسلامِ ، كمُباحاتِ دارِ الحَرْبِ التي لا قِيَمَةَ لها
فيها^(١٠) . ويُفَارِقُ الكَبِيرَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إمساكُهُ عن القِسْمَةِ ، ولأنَّ اليَسِيرَ تُجْرَى المُسامَحَةُ
فيه ، وَنَفْعُهُ قَلِيلٌ ، بخلافِ الكَثِيرِ .

١٦٦٥ - / مسألة ؛ قال : (وَإِذَا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ أُسِيرًا مِنْ أَيْدِي الْعَدُوِّ ، لَزِمَ
الْأَمِيرَ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى الْمُشْتَرِي مَا اشْتَرَاهُ^(١١))

لَا يَخْلُو هَذَا مِنْ حَالَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَشْتَرِيهِ بِإِذْنِهِ ، فهِذَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى
الْمُشْتَرِي مَا أَدَاهُ فِيهِ ، بغيرِ خِلافٍ نَعْلَمُهُ ، إِذَا وَزَنَ بِإِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ^(١٢) إِذَا أُذِنَ فِيهِ ، كَانَ نَائِبَهُ
فِي شِرَاءِ نَفْسِهِ ، فَكَانَ الثَّمَنُ عَلَى الْآمِرِ ، كَالْوَكِيلِ . والثاني ، أَنْ يَشْتَرِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَيَلْزَمُ

(٥) في م : الجزور . والجور : بالتحريك : الشاة السمينه ، وما يذبح من الشاء . القاموس (ج ز ر) . وانظر :
عون للمبود ١٩/٣ .

(٦) سقط من : م .

(٧) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في إباحة الطعام بأرض العدو ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٢/٢ .
وأبو داود ، في : باب في حمل الطعام من أرض العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦١/٢ .

(٨) التمر : تقطع اللحم صغارا وتحفيقه .

(٩) في أ : قلنا .

(١٠) سقط من : ب .

(١١) سقط من : م .

الأسير الثمن أيضا عند أحمد . وبه قال الحسن ، والنخعي ، والزهرى ، ومالك ، والأوزاعي . وقال الثوري ، والشافعي ، وابن المنذر : لا يلزمه ؛ لأنه تبرع بما لا يلزمه ، ولم يؤذن^(١) له فيه ، فأشبهه ما لو عمر داره .^(٢) وقال الليث إن كان الأمير مؤسرا كقولنا ، وإن كان معسرا ، أدى ذلك^(٣) ثبث المال^(٤) . ولنا ، ما روى سعيده^(٥) : ثنا عثمان بن مطر ، ثنا أبو حريز ، عن الشعبي ، قال : أغار أهل مائة وأهل جلواء على العرب ، فأصابوا سبائا من سبائا العرب ، فكتب السائب بن الأقرع إلى عمر في سبائا المسلمين وريقهم ومتاعهم ، قد اشتراه التجار من أهل مائة ، فكتب عمر : أيما رجل أصاب رقيقه ومتاعه بعينه ، فهو أحق به من غيره ، وإن أصابه في أيدي التجار بعد ما اقتسم ، فلا سبيل إليه ، وأيما حر اشتراه التجار ، فإنه يرده إليهم رهوس أموالهم ؛ فإن الحر لا يباع ولا يشتري . فحكم للتجار برهوس أموالهم . ولأن الأمير يجب عليه فداء نفسه ، ليتخلص من حكم الكفار ، ويخرج من تحت أيديهم ، فإذا ناب عنه غيره في ذلك ، وجب عليه قضاؤه ، كالمو قضي الحاكم عنه حقا امتنع من أدائه .

فصل : فإن اختلفا في قدر ما اشتراه به ، فالقول قول الأمير . وهو قول الشافعي إذا إذن له . وقال الأوزاعي : القول قول المشتري ؛ لأنهما اختلفا في فعله ، وهو أعلم بفعله . ولنا ، أن الأسير منكّر للزيادة ، والقول قول المنكر ، ولأن الأصل براءة ذمته من هذه الزيادة ، فيترجح^(٦) قوله بالأصل .

١٠٥٠/١ - ١٦٦٦ مسألة : قال : (وإذا سبي المشركون من يؤذي إلينا الجزية ، ثم قدر عليهم ، ردوا إلى ما كانوا عليه^(١) ، ولم يسترقوا ، وما أخذوا الغدو منهم من مال أو

(٢) ق م : « بأذن » .

(٣) (٣-٣) سقط من : ١ .

(٤) ق م زيادة : « من » .

(٥) تقدم تحريجه ، في صفحة ١١٩ .

(٦) ق ب : « فويج » .

(٧) سقط من : ١ .

رَقِيقٍ، رُدُّ إِلَيْهِمْ، إِذَا عَلِمَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْقَسَمَ، وَيُقَادَى بِهِمْ بَعْدَ أَنْ يُقَادَى بِالْمُسْلِمِينَ (وجملة ذلك أن أهل الحرب إذا استولوا على أهل ذِمَّتِنَا، فَسَبَوْهُمْ، وأخذوا أموالهم، ثم قُدِرَ عليهم، وَجَبَ رُدُّهم إلى ذِمَّتِهِمْ، ولم يُجزِ استرقاقهم. في قول عامة أهل العلم؛ منهم الشَّعْبِيُّ، ومالك، والليث، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، ولا نعلم لهم مخالفاً؛ وذلك لأنَّ ذِمَّتَهُمْ باقية، ولم يُوجد منهم ما يُوجب نَقْضَهَا. وحُكْمُ أموالهم، حُكْمُ أموال المسلمين في حُرْمَتِهَا. قال عليٌّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: إِنْما بَدَلُوا الْجِزْيَةَ لِتَكُونَ دِمَاؤُهُمْ كِدِمَائِنَا، وأموالُهُمْ كأموالِنَا^(٢). فَمَتَى عِلِمٌ صَاحِبُهَا قَبْلَ قَسْمِهَا، وَجَبَ رُدُّهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ عِلِمَ بِهِ^(٣) بَعْدَ الْقِسْمَةِ، فعلى الروايتين؛ إحداهما، لا حَقَّ لَهُ فِيهِ. والثانية، هو له بِمَنَى؛ لأنَّ أموالَهُمْ مَعْصُومَةٌ كأموال المسلمين. وأما فِدَاؤُهُمْ، فظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ، أَنَّهُ يَجِبُ فِدَاؤُهُمْ، سواء كانوا في مَعُونَتِنَا أَوْ لَمْ يَكُونُوا. وهذا قولُ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، والليث؛ لأنَّنا اتَّزَمْنَا حِفْظَهُمْ، شُعَاهِدَتِهِمْ، وأُخِذَ جِزْيَتُهُمْ، فَلَزِمْنَا الْقِتَالَ مِنْ وَرَائِهِمْ، والقيامُ دُونَهُمْ، فإذا عَجَزْنَا عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَكَّنَّا تَخْلِيصَهُمْ، لَزِمْنَا ذَلِكَ، كَمَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِثْلَافُ شَيْءٍ، فَإِذَا أَثْلَفَهُ غَرِمَهُ. وقال القاضي: إِنْما يَجِبُ فِدَاؤُهُمْ إِذَا اسْتَعَانَ بِهِمُ الْإِمَامُ فِي قِتَالِهِ فَسُبُوا، وَجَبَ عَلَيْهِ فِدَاؤُهُمْ؛ لأنَّ أَسْرَهُمْ كَانَ لِمَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ. وهو المنصوصُ عن أحمد. ومتى وَجَبَ فِدَاؤُهُمْ، فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِفِدَاءِ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَهُمْ؛ لأنَّ حُرْمَةَ الْمُسْلِمِ أَعْظَمُ، والخوفُ عليه أَشَدُّ، وهو مُعْرَضٌ لِفَتْنَتِهِ عَنْ دِينِ الْحَقِّ، بخلاف أهل الذِّمَّةِ.

فصل: وَيَجِبُ فِدَاءُ أَسْرَى الْمُسْلِمِينَ إِذَا أُمْكِنَ. وبهذا قال عمر بن عبد العزيز، / ٥٥/١٠ ظ

ومالك، وإسحاق. ويروى عن ابن الزبير، أَنَّهُ سَأَلَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ: عَلَى مَنْ فِكَاءُ الْأَسِيرِ؟ قَالَ: عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي يُقَاتِلُ عَلَيْهَا. وَبَيَّنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَطْعِمُوا الْجَائِعَ، وَغَوِّدُوا الْمَرِيضَ، وَفَكِّوا الْعَانِيَ»^(٤). وَرَوَى سَعِيدٌ^(٥)، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَبَانَ بْنِ

(٢) تقدم، في صفحة ٤٩. ولم نجده.

(٣) سقط من: م.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب فكاك الأسير، من كتاب الجهاد، وفي: باب قول الله تعالى ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ وقوله ...، من كتاب الأطعمة، وفي: باب وجوب عيادة المريض، من كتاب الطب. صحيح البخاري ٨٣/٤، ٨٧/٧، ١٥٠. والدارمي، في: باب فكاك الأسير، من كتاب السير. سنن الدارمي ٢٢٣/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٤/٤، ٤٠٦.

(٥) في: باب ما جاء في الفداء، من كتاب الجهاد. السنن ٢٩٣/٢.

أَيُّ (٦) جَبَلَةً ، أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي قِيَمِهِمْ أَنْ يُفَادُوا أَسِيرَهُمْ ، وَيُؤَدُّوا عَنْ غَارِمِهِمْ » . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَتَبَ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ « أَنْ يَقْبَلُوا مَعَاقِلَهُمْ ، وَأَنْ يُفَكُّوا عَائِيَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ » (٧) . وَفَادَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِالرَّجُلِ الذِّي أَخَذَهُ مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ (٨) ، وَفَادَى بِالْمَرْأَةِ الَّتِي اسْتَوْهَمَهَا مِنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَخْوَعِ رَجُلَيْنِ (٩) .

١٦٦٧ - مسألة : قَالَ : (وَإِذَا حَارَ الْأَمِيرُ الْمَغَانِمَ ، وَوَكَّلَ (١٠) مَنْ يَحْفَظُهَا ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ تَدْعُو الضَّرُورَةَ ، بِأَنْ لَا يَجِدُوا مَا يَأْكُلُونَ)

وَجَمَلُهُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَغَانِمَ إِذَا جُمِعَتْ ، وَفِيهَا طَعَامٌ أَوْ غُلْفٌ ، لَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ أَخْذُهُ إِلَّا لِنُضْرُورَةٍ ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا أَتَيْنَا أَخْذَهُ قَبْلَ جَمْعِهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ مِلْكُ الْمُسْلِمِينَ بَعْدُ ، فَأَشْبَهَ الْمُبَاحَاتِ مِنَ الْحَطَبِ وَالْحَشِيشِ ، فَإِذَا حِيزَتِ الْمَغَانِمُ ، ثَبَتَ مِلْكُ الْمُسْلِمِينَ فِيهَا ، فَخَرَجَتْ عَنْ حَيْزِ الْمُبَاحَاتِ ، وَصَارَتْ كَسَائِرِ أَمْلَاكِهِمْ ، فَلَمْ يَجُزِ الْأَكْلُ مِنْهَا إِلَّا لِنُضْرُورَةٍ ، وَهُوَ أَنْ لَا يَجِدُوا مَا يَأْكُلُونَهُ ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ حِفْظَ نَفْسِهِمْ وَدَوَابِّهِمْ أَهَمُّ ، وَسَوَاءٌ حِيزَتْ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَقَالَ الْقَاضِي : مَا كَانَتْ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، جَازَ الْأَكْلُ مِنْهَا وَإِنْ حِيزَتْ ؛ لِأَنَّ دَارَ الْحَرْبِ مَظْلَّةُ الْحَاجَةِ ، لِعُسْرِ نَقْلِ الْبَيْرَةِ إِلَيْهَا ، بِخِلَافِ دَارِ الْإِسْلَامِ . وَكَلَامُ الْخَرَقِيِّ عَامٌّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِيهِ ؛ فَإِنْ مَا ثَبَتَ عَلَيْهِ أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ ، وَتَحَقَّقَ مِلْكُهُمْ لَهُ ، لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُؤْخَذَ إِلَّا بِرِضَاهُمْ ، كَسَائِرِ أَمْلَاكِهِمْ ، وَلِأَنَّ حِيَازَتَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ ثَبَتَ الْمِلْكُ فِيهِ ، بِدَلِيلِ جَوَازِ قَسْمَتِهِ ، / وَثُبُوتِ أَحْكَامِ الْجِلْدِ فِيهِ ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الْحِيَازَةِ ، فَإِنَّ الْمِلْكَ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ بَعْدُ . ٥٦/١٠

١٦٦٨ - مسألة : قَالَ : (وَمَنْ اشْتَرَى مِنَ الْمَغْنَمِ فِي بِلَادِ الرُّومِ ، فَتَغَلَّبَ (١١) عَلَيْهِ

(٦) سقط من : م .

(٧) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٧١/١ ، ٢٠٤/٢ .

(٨) تقدم تخريجهما ، في صفحة ٤٨ .

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠) في م : تغلب .

الْعَدُوُّ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَ مِنْهُ الثَّمَنُ ، رُدَّ إِلَيْهِ)

وجملته أَنَّ الأَمِيرَ إِذَا بَاعَ مِنَ الْمَعْتَمِ شَيْئًا قَبْلَ قَسْمِهِ لِمَصْلَحَةٍ ، صَحَّ بَيْعُهُ ، فَإِنْ عَادَ الْكُفَّارُ ، فَعَلَبُوا عَلَى الْمَبِيعِ ، فَأَخَذُوهُ مِنَ الْمُشْتَرِي فِي دَارِ الْحَرْبِ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ تَقْرِيبُ (٢) مِنَ الْمُشْتَرِي ، مِثْلَ أَنْ خَرَجَ بِهِ مِنَ الْعَسْكَرِ (٣) ، وَخَوِذَكَ ، فَضَمَّائِهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ذَهَابَهُ حَصَلَ بِتَقْرِيبِهِ ، فَكَانَ مِنْ ضَمَائِهِ ، كَالْوَأْتَلَفِ ، وَإِنْ حَصَلَ بِغَيْرِ تَقْرِيبِهِ (٤) ، فَفِيهِ (٥) رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ ، وَيَكُونُ مِنْ ضَمَانِ أَهْلِ الْغِيَمَةِ ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ لَمْ يُوْخَذَ مِنَ الْمُشْتَرِي ، سَقَطَ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ أُخِذَ مِنْهُ ، رُدَّ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ لَمْ يَكْمُلْ ، لَكُنْ الْمَالُ فِي دَارِ الْحَرْبِ غَيْرَ مُحَرَّرٍ ، وَكَوْنُهُ عَلَى تَحْطِيطٍ مِنَ الْعَدُوِّ ، فَأُشْبِهُ الثَّمَرَ الْمَبِيعَ عَلَى رُعُوسِ الشَّجَرِ إِذَا تَلَفَ قَبْلَ الْجَذَاذِ . وَالثَّانِيَةُ ، هُوَ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي ، وَعَلَيْهِ ثَمْنُهُ . وَهَذَا أَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ . وَاخْتَارَهُ الْحَلَّالُ ، وَأَبُو بَكْرِ صَاحِبُهُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مَقْبُوضٌ ، أُبِيعَ لِمُشْتَرِيهِ ، فَكَانَ ضَمَائِهِ عَلَيْهِ ، كَالْوَأْتَلَفِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَلَئِنْ أَخَذَ الْعَدُوُّ لَهُ تَلَفٌ ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ الْبَائِعُ ، كَسَائِرِ أَنْوَاعِ التَّلَفِ ، وَلَئِنْ نَمَاءَهُ لِلْمُشْتَرِي ، فَكَانَ ضَمَائِهِ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ » (٦) .

فصل : وَإِذَا قَسِمَتِ الْغَنَائِمُ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، جَازَ لِمَنْ أَخَذَ سَهْمَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ . فَإِنْ بَاعَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا شَيْئًا مِنْهَا ، فَعَلَبَ عَلَيْهِ الْعَدُوُّ ، فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ لَهُ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا . وَإِنْ اشْتَرَاهُ مُشْتَرٍ مِنَ الْمُشْتَرِي ، فَكَذَلِكَ ، فَإِذَا أَقْلَنَّا : هُوَ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ . رَجَعَ الْبَائِعُ (٧) الثَّانِي عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلِ ، بِمَارْجَعِهِ عَلَيْهِ .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ ، فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَّةَ مِنَ الْمَعْتَمِ ، / عَلَيْهَا (٨) الْحُلِيُّ فِي عُنُقِهَا ٥٦/١ ط

(٢) فِي أ ، ب : « التَّهْرِيطُ » .

(٣) فِي م : « الْعَسْكَرُ » .

(٤) فِي ب ، م : « تَقْرِيبُ » .

(٥) فِي م : « فِيهِ » .

(٦) تَقْدِمُ تَفْرِيحِهِ فِي ٢٣/٦ .

(٧) سَقَطَ مِنْ أ ، ب .

(٨) فِي الْأَصْلِ ، م : « مَعَهَا » .

والثياب : يُرَدُّ ذلك في المَعْتَم ، إلا شيئاً تلبَّسه ، من قَميص ومِغْنَعَة وإِزار . وهذا قول حَكِيم بن حِزَام ، ومُكْحُول ، وَيَزِيد بن أَبِي مَالِك ، والمُتَوَكِّل ، وإِسحاق ، وابن المُنْذِر . ويُشَبِّه قول الشافعي . واحتجَّ إِسحاق بقول النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا ، وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ »^(٩) . وقال الشَّعْبِيُّ : يَجْعَلُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ . وكان مالكٌ يُرَخِّصُ في التَّيْسِير ، كالفَرَطَيْنِ وأشباهِهِمَا ، ولا يَرَى ذلك في الكثير . ويُمكنُ أَنْ يُفَصِّلَ القولُ في هذا ، فيُقَالُ : ما كان عليها ظاهراً مَرْتَبًا ، يُشَاهِدُهُ البائعُ والمُشتري ، كالقِرْطِ والحائِمِ والِقِلَادَةِ ، فهو للمُشتري ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ البائعَ إِذَا باعَهَا بما عَليَها ، والمُشتريَ اشْتَرَاهَا بذلك ، فَيَدْخُلُ في التَّيْبِ ، كِتابُ الْبَذَلَةِ وَجِلَّةِ السَّيْفِ ، وما عَفَى فلم يَعْلَمْ به البائعُ ، رَدُّهُ ؛ لأنَّ التَّيْبَ وَقَعَ عليها بِدُونِهِ ، فلم يَدْخُلْ في التَّيْبِ ، كجاريةٍ أُخْرَى .

فصل : قال أحمدُ : لا يجوزُ لِأَمِيرِ الْجَيْشِ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ مَعْتَمِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ يُحَابِي ، ولأنَّ عَمَرَ رَدَّ ما اشْتَرَاهُ ابْنُهُ فِي غَزْوَةِ جَلُولَاءَ ، وقال : إِنَّهُ يُحَابِي^(١٠) . احتجَّ به أحمدُ . ولأنَّهُ هو البائعُ أَوْ وَكِيلُهُ ، فَكَأَنَّهُ يَشْتَرِي مِنْ نَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِ نَفْسِهِ . قال أَبُو داودَ : قيل لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : إِذَا قَوْمٌ أَصْحَابُ الْمَقَاسِيمِ^(١١) شَيْئًا مَعْرُوفًا ، فَقَالُوا فِي الْجُلُودِ^(١٢) : الْمَاعِزُ بِكَذَا . وَالْجُرْفَانُ بِكَذَا . يَخْتاجُ إِلَيْهِ ، يَأْخُذُهُ بِتِلْكَ الْقِيَمَةِ ، وَلَا يَأْتِي الْمَقَاسِيمُ^(١٣) ؟ فَرُخِّصَ فِيهِ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَشْتَرِي الْإِسْتِثْنَانِ فِيهِ ، فَسُومِعَ فِيهِ ، كَمَا سُومِعَ فِي دُخُولِ الْحَمَامِ ، وَرُكُوبِ سَفِينَةِ الْمَلَأَجِ ، مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَجْرَةٍ^(١٤) .

١٦٦٩ - مسألة : قال : (وَإِذَا حُورِبَ الْعَدُو ، لَمْ يَحْرَقُوا بِالنَّارِ)

أَمَّا الْعَدُوُّ إِذَا قُدِّرَ عَلَيْهِ ، فَلَا يَجُوزُ تَحْرِيقُهُ بِالنَّارِ ، بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ . وَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ^(١٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَأْمُرُ بِتَحْرِيقِ أَهْلِ الرَّذَّةِ بِالنَّارِ^(١٦) . وَفَعَلَ ذَلِكَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ

(٩) تقدم تخريجه في : ٢١/٦ .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في أمر القادسية وجلولاء ، من كتاب التاريخ . المصنف ٥٧٦/٢ ، ٥٧٧ .

(١١) في ب ، م ، هـ : الماعز .

(١٢) في م : جلود .

(١٣) في م : أجر .

(١٤) سقط من : م .

(١٥) تقدم تخريجه في : ٢٦٩/١٢ .

بأنمره ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا أَعْلَمُ / فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ خِلَافًا . وَقَدْ رَوَى حَمْرَةُ الْأَسْلَمِيُّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ عَلَى سَرِيَّةٍ ، قَالَ : فَخَرَجْتُ فِيهَا ، فَقَالَ : « إِنْ أَخَذْتُمْ فَلَانًا ، فَأَخْرِقُوهُ بِالنَّارِ » . فَوَلَّيْتُ ، فَنَادَانِي ، فَارْجِعْتُ ، فَقَالَ : « إِنْ أَخَذْتُمْ فَلَانًا ، فَأَقْتُلُوهُ ، وَلَا تُخْرِقُوهُ ، فَإِنَّهُ لَا يُعَذِّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَسَعِيدٌ ^(١) . وَرَوَى أَحَادِيثَ سِوَاهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ ^(٢) ، وَغَيْرُهُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ حَمْرَةَ . فَأَمَّا رَمْيُهُمْ قَبْلَ أَخْذِهِم بِالنَّارِ ، فَإِنْ أَمَكَّنْ أَخْذُهُمْ بِدُونِهَا ، لَمْ يَجُزْ رَمْيُهُمْ بِهَا ؛ لِأَنَّهُمْ فِي مَعْنَى الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُمْ بِغَيْرِهَا ، فَجَائِزٌ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَوَى سَعِيدٌ ^(٣) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو ، وَجَرِيرِ بْنِ عَثَانَ ، أَنَّ جُنَادَةَ بْنَ أُنَى ^(٤) أُمِّيَّةَ الْأَزْدِيِّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ الْفَزَارِيِّ ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ وَلَدَةِ الْبَحْرَيْنِ ^(٥) ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، كَانُوا يَرْمُونَ الْعَدُوَّ مِنَ الرُّومِ وَغَيْرِهِم بِالنَّارِ ، وَيُخَرِّقُونَهُمْ ، هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ ، وَهَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ : لَمْ يَزَلْ أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ذَلِكَ .

فصل : وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي فَتْحِ الْبُشُوقِ عَلَيْهِمْ ، لِتَغْرِيقِهِمْ ^(٦) ، لِإِنْ قَدِرَ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِهِ ، لَمْ يَجُزْ ، إِذْ ائْتَضَعْنَ ذَلِكَ إِثْلَافَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ^(٧) وَالذَّرِيَّةِ ، الَّذِينَ يَخْرُمُ إِثْلَافُهُمْ قَصْدًا ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِمْ إِلَّا بَهُ ، جَازٌ ، كَمَا يَجُوزُ الْبَيَّاتُ الْمُتَضَعْنَ لَذَلِكَ . وَيَجُوزُ نَصَبُ الْمَنْجَنِيْقِ

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي كِرَاهِيَةِ حَرْقِ الْعَدُوِّ بِالنَّارِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٥٠/٢ . وَسَعِيدٌ مِنْصُورٌ ، فِي : بَابِ كِرَاهِيَةِ أَنْ يُعَذِّبَ بِالنَّارِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٤٣/٢ .
كَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ حَدَثَانَا قَبِيَّةٍ ... ، مِنْ أَبْوَابِ السِّيرِ . عَارِضَةُ الْأَمْوَدِيِّ ٦٦/٧ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدٌ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٩٤/٣ .

(٤) فِي : بَابِ لَا يُعَذِّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٥/٤
كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي كِرَاهِيَةِ حَرْقِ الْعَدُوِّ بِالنَّارِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٥١/٢ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدٌ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٠٧/٢ ، ٣٣٨ ، ٤٥٣ .

(٥) فِي : بَابِ كِرَاهِيَةِ أَنْ يُعَذِّبَ بِالنَّارِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٤٤/٢ .
(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٧) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : الْبَحْرُ . وَكَانَ جُنَادَةُ وَالْيَا عَلَى الْبَحْرَيْنِ لِمَعَاوَةَ .

(٨) فِي ب : م ، وَ : لِيَفْرِقَهُمْ .

(٩) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

عليهم . وظاهر كلام أحمد جوازهم مع الحاجة وعدمها ؛ لأن النبي ﷺ نَصَبَ الْمُنْجِنِقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ ^(١١) . وممن رأى ذلك الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : جاء الحديث عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ نَصَبَ الْمُنْجِنِقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ . وعن عمرو بن العاص ، أَنَّهُ نَصَبَ الْمُنْجِنِقَ عَلَى أَهْلِ ^(١٢) الإسكندرية ^(١٣) . ولأن القتال به مُعْتَادٌ ، فَأَشْبَهَ الرَّمَى بِالسَّهَامِ .

٥٧/١٠ **فصل** : ويجوز تثبيت الكفار ، وهو كبسهم ليلاً ، وقتلهم وهم غارون . قال / أحمد : لا بأس بالنياب ، وهل غزو الروم إلا النيات ؟ قال : ولا نعلم أحدا كرهه نيات العدو . وقرئ ^(١٤) عليه : سفيان ، عن الزهري ، عن عبيد الله ^(١٥) ، عن ابن عباس ، عن الصعب بن جثامة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يُسأل عن الديار من المشركين ، يُبَيِّتُهُمْ فَتُصِيبُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ ؟ فقال : « هُمْ مِنْهُمْ » ^(١٦) . فقال : إسناده جيد . فإن قيل : فقد نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والذرية ^(١٧) . قلنا : هذا محمول على التعمد لقتلهم . قال أحمد : أما أن يتعمد قتلهم ، فلا . قال : وحديث الصعب بعد نهيه عن قتل النساء ؛ لأن نهيه عن قتل النساء حين بعث إلى ابن أبي الحقيق . وعلى أن الجمع بينهما ^(١٨) مُمَكِّنٌ ، يُحْمَلُ النَّهْيُ عَلَى التَّعْمُدِ ، وَالْإِبَاحَةُ عَلَى مَا عَدَاهُ .

فصل : قال الأوزاعي : إذا كان في المظمورة ^(١٩) العدو ، فعلمت أنك تقدر عليهم بغير النار ، فأحب إلى أن يكف عن النار ^(٢٠) ، وإن لم يمكن ذلك ، وأبوا أن يخرجوا ،

(١٠) أخرجه البيهقي ، في : باب قطع الشجر وحرق المنازل ، من كتاب السم . السنن الكبرى ٨٤/٩ .

(١١) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٢) انظر : فوح مصر ، لابن عبد الحكم ٧٧ .

(١٣) في م : « وقرأ » .

(١٤) في م : « عبد الله » .

(١٥) تقدم تحريجه ، في صفحة ٣٠ .

(١٦) تقدم تحريجه في : ٢٦٥/١٢ .

(١٧) في الأصل ، ب م : « بينها » .

(١٨) المظمورة : الحفرة تحت الأرض . وهي ما يعرف اليوم بالختق .

(١٩) في ب : « ذلك » .

فلا أرى بأساً ، وإن كان معهم ذريرة ، قد كان المسلمون يُقاتلون بها . ونحو ذلك قال سفيان ، وهشام . ويُدخَنُ عليهم . وقال أحمد : أهل الشام أعلمُ بهذا .

فصل : وإن تترسوا في الحرب بنسائهم وصبيانهم ، جازَ رَمِيْهِمْ ، ويقصدُ المُقاتلةَ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَاهُمُ بِالْمَنْجَبِيقِ ومعهم النساءُ والصبيانُ ، ولأنَّ كَفَّ المسلمين عنهم يُفضي إلى تعطيل الجهاد ، لأنَّهم متى علموا ذلك تترسوا بهم عند خوفهم^(٢٠) فينقطعُ الجهادُ . وسواء كانت الحرب مُلتَحِمَةً أو غير مُلتَحِمَةٍ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يكن يتحين بالرَّمي حال التحام الحرب .

فصل : ولو وقفت امرأة في صف الكفار ، أو على حصنهم ، فشتمت المسلمين ، أو تكشفت لهم ، جازَ رَمِيْها قصداً ؛ لما روى سعيد^(٢١) : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عن أَيُّوبَ ، عن عِكْرِمَةَ ، قال : لَمَّا حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ اشترفت امرأة ، فكشفت عن قُبْلِها ، فقالت : هَاذُوكُمْ ، فَأَرَمُوا^(٢٢) . فرماها رجلٌ من المسلمين ، / ٥٨/١٠ فما أخطأ ذلك منها . ويجوزُ النَّظَرُ إلى فرجها للحاجة إلى رَمِيْها ؛ لأنَّ ذلك من ضرورة رَمِيْها . وكذلك يجوزُ رَمِيْها إذا كانت تُلْتَقِطُ لهم السَّهْمَ ، أو تُسْقِيهم الماءَ ، أو تُحرِّضُهم على القتال ؛ لأنَّها في حكم المُقاتِلِ . وهكذا الحكمُ في الصَّبِيِّ والشَّيْخِ وسائر مَنْ مَنَعَ مِنْ قِتْلِهِ مِنْهُمْ .

فصل : وإن تترسوا بمُسْلِمٍ ، ولم تدع حاجة إلى رَمِيْهِمْ ، لَكُنْونَ الحَرْبِ غيرَ قائِمةٍ ، أو لإمكانِ القُدْرَةِ عليهم بدونه ، أو للأَمْنِ^(٢٣) من شرِّهم^(٢٤) ، لم يَجُزْ رَمِيْهِمْ . فإن رَمَاهُمْ فَأَصَابَ مُسْلِمًا ، فَقَلْبُهُ ضَمَانُهُ . وإن دَعَتِ الحاجةُ إلى رَمِيْهِمْ للخوفِ على المسلمين ، جازَ رَمِيْهِمْ ؛ لأنَّها حال ضرورة ، ويقصدُ الكُفَّارَ . وإن لم يخف على

(٢٠) في م : ١ : حقوقهم . تحريف .

(٢١) في : باب جامع الشهادة ، من كتاب الجهاد . السنن ٣١١/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب المرأة تقاتل فقتل ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٨٢/٩ .

(٢٢) في م : ٥ : فارمواها .

(٢٣) في ١ : ٥ : والأمن .

(٢٤) في الأصل : ٥ : أسره .

المسلمين ، لكن لم يُقَدَّر عليهم إلا بالزمني ، فقال الأوزاعي ، والليث : لا يجوز رميهم ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢٥) الآية . قال الليث : ترك فتح حصن يُقَدَّر على فتحه ، أفضل من قتل مسلمٍ بغير حق . وقال الأوزاعي : كيف يرمون من لا يرمونه ^(٢٦) ! إنما يرمون أطفال المسلمين . وقال القاضي ، والشافعي : يجوز رميهم إذا كانت الحرب قائمة ؛ لأن تركه يُفضي إلى تعطيل الجهاد . فعلى هذا ، إن قتل مسلماً ، فعليه الكفارة ، وفي الدية على عاقلته روايتان ؛ إحداهما ، يجب ؛ لأنه قتل مؤمناً خطأ ، فيدخل ^(٢٧) في عموم قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ ^(٢٨) . والثانية ، لا دية له ؛ لأنه قتل في دار الحرب برمي مباح ، فيدخل في عموم قوله تعالى ^(٢٩) : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ ^(٣٠) . ولم يذكر دية . وقال أبو حنيفة : لا دية له ، ولا كفارة فيه ؛ لأنه رمى أبيح مع العلم بحقيقة الحال ، فلم يوجب شيئاً ، كرمي من أبيح دمه . ولنا ، الآية المذكورة ، وأنه قتل معصوماً بالإيمان ، والقابل من أهل الضمان ، فأشبه ما ^(٣١) لو لم ^(٣٢) يتترسوا ^(٣٣) به .

١٠/٥٨ ظ ١٦٧٠ - مسألة : قال : (وَلَمْ ^(١) يُعْرِقُوا النَّحْلَ)

/وجعلته أن تُعْرِقَ النَّحْلَ وتحريقه لا يجوز ، في قول عامة أهل العلم ؛ منهم الأوزاعي ، والليث ، والشافعي . وقيل لما لئ : أن تحرق بيوت نحلهم ؟ قال : أما النحل فلا أذرى ما هو ؟ ومقتضى مذهب أبي حنيفة إباحته ؛ لأن فيه غيظاً لهم ^(٢) وإضعافاً ، فأشبه قتل

(٢٥) سورة الفتح ٢٥ .

(٢٦) في الأصل : يرمونه .

(٢٧) في ب : فدخل .

(٢٨-٢٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٩) سورة النساء ٩٢ .

(٣٠) سقط من : أ ، ب ، م .

(٣١) سقط من : أ .

(٣٢) في الأصل : م ، ب : يتترس .

(١) في م : ولا .

(٢) سقط من : ب .

بهايمهم حال قتالهم . ولنا ، ما روى عن أبى بكر الصديق ، رضى الله عنه ، أنه قال ليزيد ابن أبى سفيان ، وهو يوصيه ، حين بعثه أميراً على القتال بالشام : **وَلَا تُحَرِّقَنَّ نَحْلًا ، وَلَا تُعْرِقَنَّه .** وروى عن ابن مسعود ، أنه قدّم عليه ابن أخيه من غزاة غزاه ، فقال : **لَعَلَّكَ حَرَّقْتَ حَرْنًا ؟** قال : نعم . قال : **لَعَلَّكَ غَرَّقْتَ نَحْلًا ؟** قال : نعم . قال : **لَعَلَّكَ قَتَلْتَ صَبِيًّا ؟** قال : نعم . قال : **لِيَكُنْ غَزْوُكَ كِفَافًا .** أَخْرَجَهُمَا سَعِيدٌ ^(٣) . ونحو ذلك عن ثوبان ^(٤) . وقد ثبت أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل النحلة ^(٥) ، ونهى أن يقتل شيء من الدواب صبراً ^(٦) . ولأنه إفساد ، فيدخل في عموم ^(٧) قوله تعالى ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ ^(٨) . ولأنه حيوان ذو رُوح ، فلم يجز قتله ليعيظ المشركين ، كنيستهم وصبيانهم . وأما أخذ القسيل وأكله فمباح ؛ لأنه من الطعام المباح .

١٦٧١ - مسألة ؛ قال : (**وَلَا يَغْفِرُ شَاةً ، وَلَا دَابَّةً ، إِلَّا لِأَنْكَلٍ**) ^(٩) **لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهُ** ^(١٠))

أما عقر دوابهم في غير حال الحرب ، لمغايظتهم ، والإفساد عليهم ، فلا يجوز ، سواء

(٣) تقدم غرغج الأول ، في صفحة ١٨ . وأخرج سعيد الثاني ، في : باب ما جاء في قتل النساء والولدان ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٤٠/٢ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٦/٥ .

(٥) في ب : النحل . وأخرجه أبو داود ، في : باب قتل الذر ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٦٥٦/٢ . وابن ماجه ، في : باب ما نهى عن قتله ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٤/٢ . والدارمي ، في : باب النهي عن قتل الضفادع والنحلة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٩/٢ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٤٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٢/١ ، ٣٤٧ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب ما يكره من الملقطة ... ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ١٢١/٧ ، ١٢٢ . ومسلم ، في : باب النهي عن صبر البهائم ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٤٩/٣ ، ١٥٥٠ . وأبو داود ، في : باب في النهي أن تصبر البهائم ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩١/٢ . والنسائي ، في : باب النهي عن المجتمة ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢١٠/٧ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن صبر البهائم وعن الملقطة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٤١ ، ١٠٦٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٤/٣ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ .

(٧) سقط من : الأصل ، أ ، ب .

(٨) سورة البقرة ٢٠٥ .

(٩) في انبادة : ما .

(١٠) في م : منهم .

خِفْنَا أَخَذَهُمْ لَهَا وَلَمْ تَحْفَ . وَهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللِّثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ غَيْظًا لَهُمْ ، وَإِضَاعًا لِقُورَتِهِمْ ، فَأَشْبَهَ قَتْلَهَا حَالَ قِتَالِهِمْ . وَلَنَا ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ فِي وَصِيَّتِهِ لِيَزِيدَ حِينَ بَعَثَهُ أَمِيرًا : يَا يَزِيدُ ، لَا تَقْتُلْ صَبِيًّا ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا هَرِمًا ، وَلَا تُحَرِّبَنَّ عَامِرًا ، وَلَا تُعَقِّرَنَّ شَجَرًا مُثْمِرًا ، وَلَا ذَابَّةَ عَجَمَاءَ ، وَلَا شَاةَ ، إِلَّا لِمَا كَلَّيَ ، وَلَا تُحَرِّقَنَّ نَحْلًا ، وَلَا تُعْرِقَنَّ ، وَلَا تُغْلَلْ ، وَلَا تُجَبِّنَ . ^{٥٩/١٠} وَلَئِنْ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا . وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ ذُو حُرْمَةٍ ، فَأَشْبَهَ النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ . وَأَمَّا حَالَ الْحَرْبِ ، فَيَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ الْمُشْرِكِينَ كَيْفَ أُمِكُنَ ، بِخِلَافِ حَالِهِمْ إِذَا قُدِّرَ عَلَيْهِمْ ، وَلِهَذَا جَازَ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْبَيَاتِ ، وَفِي الْمَطْمُورَةِ ، إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ قَتْلُهُمْ مُنْفَرِدِينَ ، بِخِلَافِ حَالَةِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ ، وَقَتْلُ بَهَائِمِهِمْ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى قَتْلِهِمْ وَهَزِيمَتِهِمْ . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ الْمَدَدِيِّ الَّذِي عَقَرَ بِالرُّومِيِّ فَرَسَهُ ^(١) . وَرَوَى أَنَّ حَنْظَلَةَ بْنَ الرَّاهِبِ ، عَقَرَ فَرَسَ أُنَى سَفِيَانَ بِهَ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَرَمَتْ بِهِ ، فَخَلَصَهُ ابْنُ شُعُوبٍ ^(٢) . وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ .

فصل : فَأَمَّا عَقْرُهَا لِلْأُنْثَى ، فَإِنْ كَانَتْ الْحَاجَّةُ دَاعِيَةً إِلَيْهِ ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ ، فَمُبَاحٌ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَّةَ تُبَيِّحُ مَالَ الْمَنْعُومِ ، فَمَالُ الْكَافِرِ أَوْلَى . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْحَاجَّةُ دَاعِيَةً إِلَيْهِ ^(٣) ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ لَا يُرَادُ إِلَّا لِلْأُنْثَى ، كَالدَّجَاجِ وَالْحَمَامِ وَسَائِرِ الطَّيْرِ وَالصَّيْدِ ، فَحَكْمُهُ حَكْمُ الطَّعَامِ . فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَادُ لغيرِ الْأُنْثَى ، وَتَقِلُّ قِيَمَتُهُ ، فَأَشْبَهَ الطَّعَامَ . وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْقِتَالِ ، كَالْخَيْلِ ، لَمْ يُبَيِّحْ ذَبْحُهُ لِلْأُنْثَى ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا . وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ ، كَالنَّعَمِ وَالْبَقَرِ ، لَمْ يُبَيِّحْ . فِي قَوْلِ الْخِرَقِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ إِبَاحَتُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَيَوَانُ مِثْلُ الطَّعَامِ فِي بَابِ الْأَكْلِ وَالْقُورِ ، فَكَانَ مِثْلَهُ فِي إِبَاحَتِهِ . وَإِذَا ذُبِحَ الْحَيَوَانُ ، أَكَلَ لَحْمُهُ ، وَلَيْسَ لَهُ الْإِتِفَاعُ بِجِلْدِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا

(٣) تقدم في صفحة ٦٦ .

(٤) هو الأسود بن شعوب . وذكر القصة الواقدي ، في المغازي ٢٧٣/١ . وذكر ابن حجر ، في تلخيص الحبير

١١٢/٤ . أن البيهقي ذكرها من طريق الشافعي بغير إسناد .

(٥) سقط من : الأصل ، ب .

أُبيح له ما يأكله دون غيره . قال ^(٦) عبد الرحمن بن معاوية بن جبيل : كلوا لحم الشاة ، وردوا لها بها إلى المَعْتَم . ولأن هذا حيوان مأكول ، فأبيح أكله ، كالطير . ووجه قول الجِرْقِي ، ما روى سعيد ^(٧) : ثنا أبو الأخص ، عن سيمالك بن حرب ، عن ثعلبة بن الحَكَم ، قال : أصبنا غنماً للعدو ، فأنتهبناها ^(٨) ، فتصننا قُدورنا ، فمر النبي ﷺ بالقُدور وهي ثعلبي ، فأمر بها فأكفشت ، ثم قال لهم : « إِنَّ التَّهْبَةَ لَا تَحِلُّ » . ولأن هذه الحيوانات تكثر قيمتها ، وتشتت أنفس الغانمين بها ، ويمنكن حملها إلى دار الإسلام ، بخلاف الطير / والطعام ، لكن إن أذن الأمير فيها جازاً لما روى عطيبة بن قيسر ، قال : كنّا إذا خرجنا في سرية ، فأصبنا غنماً ، نادى مُنادي الإمام : أَلَا مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَنَاوَلَ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْغَنَمِ فَلْيَتَنَاوَلْ ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ سِياقَهَا ^(٩) . رواه سعيد ^(١٠) . وكذلك إن قسمها ؛ لما روى معاوية ، قال : عَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خَيْبَرَ ، فَأَصْبْنَا غَنَمًا ، فَقَسَمَ بَيْنَنَا النَّبِيُّ ﷺ طَائِفَةً ، وَجَعَلَ بَقِيَّتَهَا فِي الْمَعْتَم . رواه أبو داود ^(١١) . وقال سعيد ^(١٢) : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ^(١٣) بْنِ عُيَيْدٍ ^(١٤) ، أَنَّ رَجُلًا تَخَرَّجَ زُورًا بِأَرْضِ الرُّومِ ، فَلَمَّا بَرَدَتْ ، قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، خُذُوا مِنْ لَحْمِ هَذِهِ الْجُزُورِ ، فَقَدْ أُذِنَا لَكُمْ . فَقَالَ مَكْحُولٌ : يَا غَسَّانِي ، أَلَا ^(١٥) تَأْتِيَانِي مِنْ لَحْمِ هَذِهِ الْجُزُورِ ؟ فَقَالَ الْغَسَّانِي : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، أَمَا تَرَى مَا ^(١٦) عَلَيْهَا مِنَ التَّهْبَةِ ؟ قَالَ مَكْحُولٌ : لَا تُنْهَى فِي الْمَأْذُونِ فِيهِ .

(٦) في م : ٥ وقال .

(٧) في : باب ما جاء في النبي عن النبي ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٤١/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب النبي عن التبة ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١٢٩٩/٢ . والإمام أحمد ، في :

المسند ١٩٤/٤ ، ٣٦٧ .

(٨) في م : ٥ فأنتهبنا .

(٩) في م : ٥ سيقاها .

(١٠) في الباب السابق . السنن ٢٤٢/٢ .

(١١) في : باب في بيع الطعام إذا فضل عن الناس في أرض العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦١/٢ .

(١٢) في الباب السابق . السنن ٢٤١/٢ ، ٢٤٢ .

(١٣) في م : ٥ عبد الله .

(١٤) في سنن سعيد : ١ عبد الله .

(١٥) في م : ٥ لا .

(١٦) سقط من م .

فصل : ولم يفرق أصحابنا بين جميع البهائم في هذه المسألة ، ويقوى عندي أن ما عجز المسلمون عن سياقته وأخذه ، إن كان مما يستعين به الكفار في القتال ، كالخيل ، جاز عقره وإثلافه ؛ لأنه مما يخرم إيصاله إلى الكفار بالبيع ، فتركه لهم بغير عِوض أولى بالتحرير ، وإن كان مما يصلح للأكل ، فللمسلمين ذبحه ، والأكل منه ، مع الحاجة وعدمها ، وما عدا هذين القسمين ، لا يجوز إثلافه ؛ لأنه مجرد إفساد وإثلاف ، وقد نهى النبي ﷺ عن ذبح الحيوان لغير ما كلة^(١٧) .

١٦٧٢ - مسألة : قال : (ولا يقطع شجرهم ، ولا يحرق زرعهم ، إلا أن يَكُونُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي بِلَدِنَا)^(١٨) ، فَيَفْعَلُ ذَلِكَ بِهِمْ لِيَتَّهَمُوا)

وجُمِلَتْ أَنْ الشَّجَرَ وَالزَّرْعَ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى إِثْلَافِهِ ، كَالَّذِي يَقْرُبُ مِنْ حُصُونِهِمْ ، وَيَمْنَعُ مِنْ قِتَالِهِمْ ، أَوْ يُسْتَرُونَ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ يَخْتِاجُ إِلَى قَطْعِهِ لِتَوْسِيعَةِ طَرِيقٍ ، أَوْ تَمَكُّنٍ مِنْ قِتَالٍ^(١٩) ، أَوْ سَدِّ ثَقَرٍ ، أَوْ إِصْلَاحِ طَرِيقٍ ، أَوْ سِتَارَةِ مَنْجَبٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ يَكُونُونَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِنَا ، فَيَفْعَلُ بِهِمْ ذَلِكَ ، لِيَتَّهَمُوا ، فَهَذَا يَجُوزُ ، بغير خلاف نعلمه . الثاني ، ما / يَتَضَرَّرُ الْمُسْلِمُونَ بِقَطْعِهِ ؛ لِكُونِهِمْ يَتَنَفَّعُونَ بِبَقَائِهِ لِعُلُوفِهِمْ ، أَوْ يَسْتَظِلُّونَ بِهِ ، أَوْ يَأْكُلُونَ مِنْ ثَمَرِهِ ، أَوْ تَكُونُ الْعَادَةُ لَمْ تَجْرِ بِذَلِكَ^(٢٠) يَتَنَاقَشُونَ عَدُوَّنَا ، فَإِذَا فَعَلْنَاهُ بِهِمْ فَعَلُوهُ بِنَا ، فَهَذَا يَحْرُمُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْمُسْلِمِينَ .^(٢١) الثالث ، ما عدا هذين القسمين ، مما لا ضرر فيه بالمسلمين^(٢٢) ، ولا نفع سوى غيظ الكفار ، والإضرار بهم ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يجوز ؛ لحديث أبي بكر ووصيته^(٢٣) ، وقد روى نحو ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، ولأن فيه إتلافاً محضاً ، فلم يجز ، كعقر الحيوان . وهذا قال الأوزاعي ، والليث ، وأبو ثور . والرواية الثانية ، يجوز . وهذا قال مالك ،

(١٧) تقدم ترجمته ، في : ٣٥٢/١٢ .

(١٨) في م : بلا نون .

(١٩) في م : قتل .

(٢٠) سقط من : ب .

(٢١-٢٢) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٣) تقدم ترجمته ، في صفحة ١٤٣ .

والشافعي، وإسحاق، وابن المنذر. وقال إسحاق^(٦) : التَّحْرِيقُ سُنَّةٌ، إِذَا كَانَ الْكُفَى فِي الْعَدُوِّ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ ﴾^(٧) . وروى ابن عمر ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النُّضَيْرِ ، وَقَطَعَ ، وَهِيَ^(٨) الْبَوْبَرَةُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ ﴾ . ولها يقول حَسَّانُ^(٩) :

وَهَانَ عَلَى سَرَاةٍ بَنَى لُؤَيٌّ حَرِيقٌ بِالْبَوْبَرَةِ مُسْتَطِيرٌ
مُتَّقٍ عَلَيْهِ^(١٠) . وعن الزُّهْرِيِّ^(١١) : قَالَ : فَحَدَّثَنِي عُرْوَةُ^(١٢) ، قَالَ : فَحَدَّثَنِي أُسَامَةُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَهْدَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : « أَغْرَ عَلَى ابْنِي صَبَاحًا ، وَحَرَّقَ » . رواه أبو دَاوُدَ^(١٣) . قِيلَ لِأَبِي مُسْهِرٍ : ابْنَتِي^(١٤) . قَالَ : نَحْنُ أَعْلَمُ ، هِيَ^(١٥) بَيْنَا^(١٦) فِلَسْطِينَ . والصحيح أَنَّهَا ابْنَتِي^(١٧) ، كَمَا جَاءَتْ الرُّوَايَةُ ، وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ أَرْضِ الْكُرْكِ ، فِي أَطْرَافِ

(٦) سقطت الواو من : الأصل ، م .

(٧) سورة الحشر ٥ .

(٨) ق م : وهو هـ .

(٩) البيت له ، ق : سيرة ابن هشام ٢٧٢/٣ ، وفروع البلدان ١٩/١ ، ومعجم ما استعجم ٢٨٥/١ ، ومعجم البلدان ٧٦٥/١ . وهو بغير نسبة في : اللسان والناج (ط ي ر) . وانظر حاشية الديوان ٢٥٣ .

(١٠) أخرجه البخاري ، في : باب قطع الشجر والنخيل ، من كتاب الحرب والمراعاة ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا ... ﴾ ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ١٣٦/٣ ، ١٣٧ ، ١٨٤/٦ . ومسلم ، ق : باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٦٥/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الحرق في بلاد العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٦/٢ . والترمذي ، في : باب ومن سورة الحشر ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٨٧/١٢ ، ١٨٨ . وابن ماجه ، في : باب التحريق بأرض العدو ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٨/٢ ، ٩٤٩ .

(١١-١٢) سقط من : ب ، م .

(١٢) في : باب في الحرق في بلاد العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٦/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب التحريق بأرض العدو ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٨/٢ .

(١٣) في النسخ : هـ أنبا هـ . والمثبت من : سنن أبي داود .

(١٤) سقط من : الأصل .

(١٥) في النسخ : هـ بينا هـ . والمثبت من : السنن .

(١٦) ق م : هـ أنبا هـ .

الشام ، في الثاجية التي قُتل فيها أبوه ، فأما يَتَنَزَّجُ فهي من أرض فلسطين ، ولم يكن أسامة ليصل إليها ، ولا يأمره النبي ﷺ بالإغارة عليها ، لبعدها ، والخطر بالمصير إليها ، لتوسطها في البلاد ، وبعدها من طرف الشام ، فما كان النبي ﷺ ليأمره بالتفرير بالمسلمين ، فكيف يُحْمَلُ الخبر عليها ، مع مخالفة لفظ الرواية ، وفساد المعنى !

١٠/٦٠ ط ١٦٧٣ - / مسألة : قال : (وَلَا يَتَزَوَّجُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، إِلَّا أَنْ تَعْلِبَ عَلَيْهِ الشُّهُوءُ ، فَيَتَزَوَّجَ مُسْلِمَةً ، وَيَغْزَلَ عَنْهَا . وَلَا يَتَزَوَّجُ مِنْهُمْ ، وَمَنْ اشْتَرَى مِنْهُمْ جَارِيَةً ، لَمْ يَطْأَهَا فِي الْفَرَجِ ، وَهُوَ فِي أَرْضِهِمْ)

يعنى - والله أعلم - مَنْ دَخَلَ أَرْضَ الْعَدُوِّ بِأَمَانٍ ، فَأَمَّا ^(١) إِنْ كَانَ فِي جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ ، فَمُبَاحٌ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَ أَبَا بَكْرٍ أَسْمَاءَ بِنْتَ ^(٢) عَمَيْسِرَ ، وَهِيَ نَحْتُ الرِّبَابِ . أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ ^(٣) . وَلَأنَّ الْكُفَّارَ لَا يَدْرِيهِمْ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَأَمَّا الْأَسِيرُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَحَدُهُ لَا يَجِلُّ لَهُ التَّزَوُّجُ مَا دَامَ أَسِيرًا ، لِأَنَّهُ مَتَّعَهُ مِنْ وَطْءِ امْرَأَتِهِ إِذَا أُسِرَتْ مَعَهُ ، مَعَ صِحَّةِ نِكَاحِهِمَا . وَهَذَا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ : لَا يَجِلُّ لِلْأَسِيرِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ، مَا كَانَ فِي أَيْدِي ^(٤) الْعَدُوِّ . وَكَرِهَ الْحَسَنُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مَا كَانَ ^(٥) فِي أَرْضِ الْمُشْرِكِينَ ؛ وَلَأنَّ ^(٦) الْأَسِيرَ إِذَا وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ كَانَ رَقِيقًا لَهُمْ ، وَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَطْأَ امْرَأَتَهُ غَيْرَهُ مِنْهُمْ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ أُسَيْرِ أُسِرَتْ ^(٧) مَعَهُ امْرَأَتُهُ ، أَيَطْوَاهَا ؟ فَقَالَ : كَيْفَ يَطْوَاهَا ، وَلَعَلَّ ^(٨) غَيْرَهُ مِنْهُمْ يَطْوَاهَا ! قَالَ الْأَثَرِيُّ :

(١) سقط من : ب .

(٢) في ب ، م : ابنة .

(٣) في : باب جامع الشهادة ، من كتاب الجهاد . السنن ٣١٢/٢ .

(٤-٤) سقط من : ب .

(٥) في الأصل : المشركين .

(٦) في م : دام .

(٧) سقطت الواو من : م .

(٨) في م : اشترت تحريف .

(٩-٩) سقط من : ا .

(١٠) في م : فعل .

قُلْتُ لَهُ : وَلَعَلَّهَا تَغْلِقُ بَوْلَيْدَ ، فَيَكُونُ مَعَهُمْ . قَالَ : وَهَذَا أَيْضًا . وَأَمَّا الَّذِي يَدْخُلُ إِلَيْهِمْ بِأَمَانٍ ، كَالنَّاجِرِ وَنَحْوِهِ ، فَهُوَ الَّذِي أَرَادَ الْخِرْقَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَا يَتَّبِعُنِي لَهُ التَّرَوُّجُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ أَنْ تَأْتِيَ أَمْرَأَتُهُ بِوَلَدٍ ، فَيَسْتَوِلَى عَلَيْهِ الْكُفَّارُ ، وَرُبَّمَا نَشَأَ بَيْنَهُمْ ، فَيَصِيرُ عَلَى دِينِهِمْ . فَإِنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ الشَّهْوَةُ ، أُبِيحَ لَهُ نِكَاحُ مُسْلِمَةٍ ؛ لِأَنَّهَا حَالُ ضَرُورَةٍ ، وَيُغْزَلُ عَنْهَا ، كَمَا تَأْتِي بِوَلَدٍ . وَلَا يَتَزَوَّجُ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّ أَمْرَأَتَهُ إِذَا كَانَتْ مِنْهُمْ ، غَلَبَتْهُ عَلَى وَلَدِهَا ، فَتَتَّبِعُهَا عَلَى دِينِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي ، فِي قَوْلِ الْخِرْقَى : هَذَا نَهَى كِرَاهِيَةً ، لَا نَهَى تَحْرِيمٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَتَّبِعُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(١١) . وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْجِلُّ ، فَلَا يَحْرُمُ بِالشُّكِّ وَالتَّوَهُيمِ ، وَإِنَّمَا كَرِهْنَا لَهُ التَّرَوُّجَ مِنْهُمْ مَخَافَةَ أَنْ يَغْلِبُوا عَلَى وَلَدِهِ ، / فَيَسْتَرْقُوهُ ، وَيُعَلِّمُوهُ الْكُفْرَ ، فَفِي تَزْوِيجِهِ تَغْرِيبُ هَذَا الْفَسَادِ الْعَظِيمِ ، وَازْدَادَتْ الْكَرَاهَةُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ أَمْرَأَتَهُ تَغْلِبُهُ عَلَى وَلَدِهَا ، فَتَكْفُرُهُ ، كَمَا أَنَّ حَكَمَ الْإِسْلَامِ تَغْلِيبُ ^(١٢) الْإِسْلَامِ فِيمَا إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ ، أَوْ تَزَوَّجَ مُسْلِمٌ ^(١٣) ذِمَّةً ، وَإِذَا ^(١٤) اشْتَرَى مِنْهُمْ جَارِيَةً ، لَمْ يَطَّأْهَا فِي الْفَرْجِ فِي أَرْضِهِمْ ، مَخَافَةَ أَنْ يَغْلِبُوهُ عَلَى وَلَدِهَا ، فَيَسْتَرْقُوهُ ، وَيَكْفُرُوهُ .

فصل في الهجرة : وهي الخروجُ من دار الكفر إلى دار الإسلام . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ تَوَلَّوْهُمْ أَلَمَلْ يَكُ ظَالِمِينَ أُنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَأَمِيعَةً فَتَهَاجِرُوا فِيهَا ﴾ ^(١٥) . الْآيَاتُ . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « أَنَا بَرِيٌّ مِنْ مُسْلِمٍ بَيْنَ مُشْرِكَيْنِ ، لَا تَرَاءُ نَارَاهُمَا » ^(١٦) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، ^(١٧) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(١٨) . وَمَعْنَاهُ لَا يَكُونُ بِمَوْضِعٍ يَرَى نَارَهُمْ ، وَيَرَوْنَ نَارَهُ ، إِذَا

(١١) سورة النساء ٢٤ .

(١٢) ق م : تغلب .

(١٣) ق م : المسلم .

(١٤) سقطت « إذا » من : م .

(١٥) سورة النساء ٩٧ .

(١٦) في الأصل ، أ : ناراها .

(١٧-١٨) سقط من : م . وأخرجه أبو داود ، في : باب النبي عن مثل من اعتصم بالجمود ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٣/٢ . والنسائي ، في : باب القود بغير حديدة ، من كتاب القسامة . المجتبى ٣٢/٨ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما =

أَوْقَدَتْ . فِي آيِ وَأَنْخَبَارِ سِوَى هَذَيْنِ كَثِيرٌ . وَحُكْمُ الْهَجْرَةِ بَاقٍ ، لَا يَنْقَطِعُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ قَوْمٌ : قَدْ انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا هِجْرَةٌ بَعْدَ الْفَتْحِ »^(١٨) . وَقَالَ : « قَدْ انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَرَيْثَةٌ »^(١٩) . وَرَوَى أَنَّ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ لَمَّا أَسْلَمَ ، قِيلَ لَهُ : لَا دِينَ لِمَنْ لَمْ يُهَاجِرْ . فَأَتَى الْمَدِينَةَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا جَاءَكَ بِكَ أَبَا وَهَبٍ ؟ » قَالَ : قِيلَ : إِنَّهُ لَا دِينَ لِمَنْ لَمْ يُهَاجِرْ . قَالَ : « أَرْجِعْ أَبَا وَهَبٍ إِلَى أَبَا طَيْحٍ مَكَّةَ ، أَقْرَبُ عَلَيَّ مَسَاجِدِكُمْ ، فَقَدْ انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَرَيْثَةٌ » . رَوَى ذَلِكَ^(٢٠) كُلُّهُ^(٢١) . سَعِيدٌ^(٢٢) . وَلَنَا ، مَا رَوَى مُعَاوِيَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى يُطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢٣) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ مَا كَانَ الْجِهَادُ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ^(٢٤) ، وَغَيْرُهُ / ، مَعَ إِطْلَاقِ الْآيَاتِ وَالْأَنْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا ، وَتَحْقِيقِ الْمَعْنَى الْمُفْتَضِي لَهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ . وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْأَوَّلُ ،

= جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْمَقَامِ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ ، مِنْ أَبْوَابِ السِّرِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠٤/٧ ، ١٠٥ .
(١٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْجِهَادِ وَالسِّرِّ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ ... ﴾ ، وَبَابِ وَجوبِ النِّفَرِ ، وَبَابِ لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨/٤ ، ٢٨ ، ٩٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْبَايَعَةِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٤٨٨/٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْهَجْرَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ السِّرِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٨/٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي انْقِطَاعِ الْهَجْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعَةِ . الْمُجْتَمَعُ ١٣٠/٧ ، ١٣١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٢٦/١ ، ٢٦٦ ، ٣١٦ ، ٢١٥/٢ ، ٢٢/٣ ، ٤٠١ ، ٧١/٥ ، ١٨٧ ، ٤٦٦/٦ .

(١٩) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٠) فِي بَابِ زَهَادَةٍ : عَنْ ه .

(٢١) فِي : بَابِ مَنْ قَالَ : انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ١٣٧/٢ .

كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي انْقِطَاعِ الْهَجْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعَةِ . الْمُجْتَمَعُ ١٣١/٧ .

(٢٢) فِي : بَابِ فِي الْهَجْرَةِ ، هَلْ انْقَطَعَتْ ؟ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣/٢ .

كَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَنَّ الْهَجْرَةَ لَا تَنْقَطِعُ ، مِنْ كِتَابِ السِّرِّ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢٤٠/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٩/٤ .

(٢٣) فِي : بَابِ مَنْ قَالَ : انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ١٣٨/٢ .

كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي انْقِطَاعِ الْهَجْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعَةِ . الْمُجْتَمَعُ ١٣١/٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٩٢/١ ، ٦٢/٤ ، ٢٧٠/٥ ، ٣٦٣ ، ٣٧٥ .

فَأَرَادَ بِهَا ، لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ مِنْ بَلَدٍ قَدْ فُتِحَ . وَقَوْلُهُ لِيَصْفَوَانَ : « إِنَّ الْهِجْرَةَ قَدْ انْقَطَعَتْ » . يَتَّبَعُ مِنْ مَكَّةَ ؛ لِأَنَّ الْهِجْرَةَ الْخُرُوجَ مِنْ بَلَدِ الْكُفَّارِ ، فَإِذَا فُتِحَ لَمْ يَبْقَ بَلَدُ الْكُفَّارِ ، فَلَا يَبْقَى مِنْهُ هِجْرَةٌ . وَهَكَذَا كُلُّ بَلَدٍ فُتِحَ لَا يَبْقَى مِنْهُ هِجْرَةٌ ، وَإِنَّمَا الْهِجْرَةُ إِلَيْهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَالنَّاسُ فِي الْهِجْرَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ ، أَحَدُهَا ، مَنْ تَجَبَّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَنْ يَقْدَرُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُمْكِنُهُ إِظْهَارُ دِينِهِ ، أَوَّلًا^(٢٦) ثُمَّ كَيْفَهُ إِقَامَةٌ وَاجِبَاتُ دِينِهِ مَعَ الْمَقَامِ بَيْنَ الْكُفَّارِ ، فَهَذَا تَجَبُّ عَلَيْهِ الْهِجْرَةُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا أَلْمَلِكَةَ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ . وَهَذَا وَاعِدٌ شَدِيدٌ يُدَلُّ عَلَى الْوُجُوبِ . وَلِأَنَّ الْقِيَامَ بِوَاجِبِ دِينِهِ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَالْهِجْرَةَ مِنْ ضَرُورَةٍ الْوَاجِبِ وَتَمَتُّهِ ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ^(٢٧) وَاجِبٌ . الثَّانِي ، مَنْ لَا هِجْرَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ مَنْ يَعْجِزُ عَنْهَا ، إِمَّا لِمَرَضٍ ، أَوْ لِكِرَاهٍ عَلَى الْإِقَامَةِ ، أَوْ ضَعْفٍ ، مِنْ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ وَشِبْهِهِمْ ، فَهَذَا لَا هِجْرَةَ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا غَفُورًا ﴾^(٢٨) . وَلَا تُوصَفُ بِاسْتِحْبَابٍ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ . وَالثَّلَاثُ ، مَنْ تُسْتَحَبُّ لَهُ ، وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ . وَهُوَ مَنْ يَقْدَرُ عَلَيْهِ ، لَكِنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ إِظْهَارِ دِينِهِ ، وَإِقَامَتِهِ فِي دَارِ الْكُفْرِ^(٢٩) ، فَتُسْتَحَبُّ لَهُ ، لِتَمَكُّنٍ مِنْ جِهَادِهِمْ ، وَتَكْثِيرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَمَعُونَتِهِمْ ، وَتَخْلُصَ مِنْ تَكْثِيرِ الْكُفَّارِ ، وَمُخَالَطَتِهِمْ ، وَرُؤْيَا الْمُنْكَرِ بَيْنَهُمْ . وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِإِمْكَانِ إِقَامَةِ وَاجِبِ دِينِهِ بِدُونِ الْهِجْرَةِ . وَقَدْ كَانَ الْعَبَّاسُ عَمَّ النَّبِيُّ ﷺ مُقِيمًا بِمَكَّةَ مَعَ إِسْلَامِهِ^(٣٠) . وَرَوَيْنَا أَنَّ نَعِيمَ التَّحَامِ ، حِينَ أَرَادَ أَنْ يَهَاجِرَ ، جَاءَهُ قَوْمُهُ بَنُو عَدِيٍّ ، فَقَالُوا لَهُ : أَقِمْ عِنْدَنَا ، وَأَلِّتْ عَلَى دِينِكَ ، وَنَحْنُ لَمُنْعُكَ مَعْنٍ يُرِيدُ

١٠٦/١٠

(٢٤) في أ، م ، هـ ولا .

(٢٥) سقط من : أ .

(٢٦) سورة النساء ٩٨ ، ٩٩ .

(٢٧) في ب : هـ الكفار .

(٢٨) هاجر قبل الفتح بقليل ، وشهد الفتح . انظر الإصابة ٦٣١/٣ .

أَذاكَ ، وَانْكِفِنا ما كُنْتَ تُكْخِفينَا . وَكانَ يَقُومُ بِيَتامى بَنى عَدِيٍّ وَأَراميلِهِم ، فَتَخَلَّفَ عَنِ المِجْرَةَ مُدَّةً ، ثُمَّ هاجَرَ بَعْدُ ، فَقالَ لهُ النَّبِيُّ ﷺ : « قَوْمُكَ كَانُوا خَيْرَ آلِكَ مِنْ قَوْمِي ^(٢٩) ، قَوْمِي ^(٣٠) أَخْرَجُونِي ، وَأَرادُوا قَتْلِي ، وَقَوْمُكَ حَفِظُوكَ وَمَنَعُوكَ » . فَقالَ : يا رَسُولَ اللَّهِ : بَلْ قَوْمُكَ أَخْرَجُوكَ إِلى طاعَةِ اللَّهِ ، وَجِهادِ عَدُوِّهِ ، وَقَوْمِي يُبْطِلُونِي عَنِ المِجْرَةِ ، وَطاعَةِ اللَّهِ . أَوْ تَخَوُّ هَذا القَوْلَ ^(٣١) .

١٦٧٤ - مسألة : قال : (مَنْ دَخَلَ إِلى أَرْضِ العَدُوِّ بِأَمَانٍ ، لَمْ يَخُونْهُمْ فِي مَالِهِمْ ، وَلَمْ يُعَامِلْهُمْ بِالرِّبَا)

أَمَّا تَحْرِيمُ الرِّبَا فِي دارِ الحَرْبِ ، فَقَدْ ذَكَرْناهُ فِي بابِ ^(١) الرِّبَا ^(٢) ، مَعَ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ^(٣) وَسائِرُ الآيَاتِ ، وَالْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ الرِّبَا عَامَّةً تَشْتَاوُلُ الرِّبَا فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ . وَأَمَّا خِيائَتُهُمْ ، فَمُحَرَّمَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ إِثْمًا أُعْطِيَهِ الأَمَانُ مَشْرُوطًا بِتَرْكِهِ خِيائَتِهِمْ ، وَأَمْنِهِ إِثْمًا مِنْ نَفْسِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ^(٤) مَذْكُورًا فِي اللفِظِ ، فَهُوَ مَعْلُومٌ فِي المَعْنَى ، وَلِلذَلِكَ مَنْ جَاءَنا مِنْهُمْ بِأَمَانٍ ، فَخائِنا ، كانَ ناقِضًا لِعَهْدِهِ . فَإِذا بَيَّنَّتْ هَذا ، لَمْ تُجَلِّ لَهُ خِيائَتُهُمْ ، لِأَنَّهُ غَدَرٌ ، وَلا يَصْلُحُ فِي دِينِنا العَدْرُ ، وَقَدْ قالَ النَّبِيُّ ﷺ : « المُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ » ^(٥) . فَإِنْ خائَنَهُمْ ، أَوْ سَرَقَ مِنْهُمْ ، أَوْ اقْتَرَضَ شَيْئًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّها أَوْ أَخْذُها إِلى أَربابِهِ ، فَإِنْ جاءَ أَربابُهُ إِلى دارِ الإِسلامِ بِأَمَانٍ أَوْ إِيمانٍ ، رَدَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَإِلَّا

(٢٩-٢٩) سقط من : أ ، ب .

(٣٠) انظر : الإصابة ٤٥٩/٦ .

(١) سقط من : م .

(٢) تقدم في : ٩٨/٦ ، ٩٩ .

(٣) سورة البقرة ٢٧٥ .

(٤) سقط من : أ ، ب .

(٥) تقدم تخريجه في : ٣٠/٦ . وضاف إليه : وأخرجه الترمذی ، في : باب ما ذكر في الصلح بين الناس ، من أبواب

الأحكام . عارضة الأحوذی ١٠٤/٦ .

بَعَثَ بِهِ إِلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ ^(١) عَلَيْهِ أَخْذُهُ ، فَلَزِمَهُ رُدُّهُ ^(٢) ، كَمَا لَوْ أَخَذَهُ مِنْ مَالٍ مُسْلِمٍ .

١٦٧٥ - مسألة : قَالَ : (وَمَنْ كَانَ لَهُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ عَهْدٌ ، فَتَقَضَّوْهُ ، خَوَّبُوا ، وَفُتِلَ رِجَالُهُمْ ، وَلَمْ تُنْسَبْ ذُرَايَهُمْ ، وَلَمْ يُسْتَرْقُوا ، إِلَّا مَنْ وُلِدَ بَعْدَ تَقْضِيهِ)

/ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الذُّمَّةِ إِذَا تَقَضَّوْا الْعَهْدَ ، أَوْ أَخَذَ رَجُلُ الْأَمَانِ لِنَفْسِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، ثُمَّ تَقَضَّى الْعَهْدَ ، فَإِنَّهُ يُفْتَلُّ رِجَالُهُمْ ، وَلَا تُسَبَّى ذُرَايَهُمْ الْمَوْجُودُونَ قَبْلَ التَّقْضِي ، لِأَنَّ الْعَهْدَ شِجْلُهُمْ جَمِيعًا ، وَدَخَلَتْ فِيهِ ^(١) الذُّرِّيَّةُ ، وَالتَّقْضَى إِثْمًا وَجِدَمٌ مِنْ رِجَالِهِمْ ، فَتُخْتَصُّ بِإِخَاةِ الدُّمَاءِ بِهِمْ ، وَمَنْ الْمُتَمَكِّنُ أَنْ يَنْفَرِدَ الرَّجُلُ بِالْعَهْدِ وَالْأَمَانِ ، دُونَ ذُرِّيَّتِهِ وَذُرِّيَّتِهِ دُونَهُ ، فَجَازَ أَنْ يَتَّقِضَ الْعَهْدَ فِيهِ دُونَهُمْ ، وَالتَّقْضَى إِثْمًا وَجِدَمٌ مِنَ الرِّجَالِ الْبَالِغِينَ ، دُونَ الذُّرِّيَّةِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَخْتَصَّ حُكْمُهُ بِهِمْ . قَالَ أَحْمَدُ : قَالَتْ امْرَأَةٌ عَلَقَمَةً ^(٢) بِنَ عِلَاقَةٍ ^(٣) لَمَّا ارْتَدَّتْ : إِنْ كَانَ عَلَقَمَةُ ارْتَدَّتْ ، فَأَنَا لَمْ ارْتَدِّ ^(٤) . وَقَالَ الْحَسَنُ ، فِي مَنْ تَقَضَّى الْعَهْدَ : لَيْسَ عَلَى الذُّرِّيَّةِ شَيْءٌ . فَأَمَّا مَنْ وُلِدَ فِيهِمْ بَعْدَ تَقْضِي الْعَهْدِ ، جَازَ اسْتِرْقَاقُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْثَثْ لَهُ أَمَانٌ بِحَالٍ . وَسَوَاءٌ فِيمَا ذَكَرْنَا لِحَقِّقُوا بِدَارِ الْحَرْبِ ، أَوْ أَقَامُوا بِدَارِ الْإِسْلَامِ . فَأَمَّا نِسَاؤُهُمْ ، فَمَنْ لَحِقَتْ ^(٥) مِنْهُنَّ بِدَارِ الْحَرْبِ طَائِفَةٌ ، أَوْ وَاقَفَتْ زَوْجَهَا فِي تَقْضِي الْعَهْدِ ، جَازَ سَبْيُهَا ؛ لِأَنَّهَا بِالْعَةِ عَاقِلَةٌ تَقْضِي الْعَهْدَ ، فَأَشْبَهَتْ الرَّجُلَ ، وَمَنْ لَمْ يَتَّقِضَ الْعَهْدَ ، لَمْ يَتَّقِضْ ^(٦) عَهْدُهَا بِتَقْضِي زَوْجِهَا .

فصل : وَأَمَّا أَهْلُ الْهُدَنَةِ إِذَا تَقَضَّوْا الْعَهْدَ ، حَلَّتْ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ ، وَسَبَّى ذُرَايَهُمْ ؛

(٦) ق ١ م : ٥ : حرم .

(٧) ق ٢ م : ٥ : رد ما أخذه .

(١) ق ١ م : ٥ : فهم .

(٢-٣) سقط من : م .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في : باب ما قالوا للرجل مسلم لم يرتد ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٦٤/١٢ . ونقله عنه

ابن حجر ، في الإصابة ٥٥٥/٤ .

(٤) ق ١ م : ٥ : لحق .

(٥) ق ٢ م : ٥ : يتقض .

لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ رِجَالَ بَنِي قُرَيْظَةَ ، وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ ، وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ ، حِينَ نَقَضُوا عَهْدَهُ ^(٦) . وَلَمَّا هَادَنَ قُرَيْشًا فَتَقَضَّتْ ^(٧) عَهْدَهُ ، حُلَّ لَهُ مِنْهُمْ مَا كَانَ حَرَمَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ ^(٨) .
وَلأنَّ الْهُدْنَةَ عَهْدٌ مُؤَقَّتٌ ، يَنْتَهِي بِانْقِضَاءِ مُدَّتِهِ ^(٩) ، فَيَزُولُ بِنَقْضِهِ وَفَسْخِخِهِ ، كَعَقْدِ الْإِجَارَةِ ، بِخِلَافِ عَقْدِ الذَّمَّةِ .

فصل : وَمَعْنَى الْهُدْنَةِ ، أَنَّ يَعْقِدَ لِأَهْلِ الْحَرْبِ عَقْدًا عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ مُدَّةً ، بِعَوَضٍ وَغَيْرِ عَوَضٍ . وَتُسَمَّى مُهَادَنَةً وَمُؤَادَعَةً وَمُعَاهَدَةً ، وَذَلِكَ جَائِزٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(١٠) . / وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ ^(١١) . وَرَوَى مُرْزُوقٌ ، وَمُسْتَوْرِبٌ مَحْرَمَةً ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، صَالَحَ سُهَيْلَ بْنِ عَمْرٍو بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، عَلَى وَضْعِ الْقِتَالِ عَشْرَ سِنِينَ ^(١٢) . وَلَأنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِالْمُسْلِمِينَ ضَعِيفٌ ، فَيُهَادِنُهُمْ حَتَّى يَقْوَى الْمُسْلِمُونَ . وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا لِلنَّظَرِ لِلْمُسْلِمِينَ ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِهِمْ ضَعْفٌ عَنْ قِتَالِهِمْ ، وَإِمَّا أَنْ يَطْمَعُ فِي إِسْلَامِهِمْ بِهَيْئَتِهِمْ ، أَوْ فِي أَدَائِهِمُ الْجَزْيَةَ ، وَالتَّزَامِيهِمْ أَحْكَامَ الْجِلَّةِ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ . إِذَا ثَبَّتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا تَجُوزُ الْمُهَادَنَةُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ مُدَّةٍ ؛ لِأنَّهُ يُفَضِّلُ إِلَى تَرْكِ الْجِهَادِ بِالْكَلْفَةِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْتَرَطَ تَقَضُّهَا مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ؛ لِأنَّهُ يُفَضِّلُ إِلَى ضِدِّ الْمَقْصُودِ مِنْهَا . وَإِنْ شَرَطَ الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ ذَلِكَ ذَوْنَهُمْ ، لَمْ يَجْزِ أَيْضًا . ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأنَّهُ يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَالشَّافِعِيُّ :

(٦) تقدم ترجمته ، في صفحة ٤٦ .

(٧) ق ب : ٥ ونقصوا ٤ .

(٨) انظر ما يأتي في صلح الحديبية .

(٩) ق ١ : ١ مدة ٤ .

(١٠) سورة التوبة ١ .

(١١) سورة الأنفال ٦١ .

(١٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في صلح العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٨/٢ . والبيهقي ، في : باب الهدنة على أن يرد الإمام من جاء من بلده مسلحاً من المشركين ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٢٢٧/٩ ، ٢٢٨ . وانظر : تلخيص الحبير ١٣٠/٤ .

يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَالِحٌ أَهْلُ خَيْرٍ عَلَى أَنْ يُقَرَّمُ مَا أَقَرَّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ^(١٣) . وَلَا يَصِحُّ هَذَا ، فَإِنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ ، فَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ تَقْضِيهِ ، كَسَائِرِ الْعُقُودِ اللَّازِمَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ أَهْلِ خَيْرٍ هَذِهِ ، فَإِنَّهُ فَتَحَهَا عَنْتَهُ ، وَإِنَّمَا سَأَلَهُمْ ^(١٤) ، وَقَالَ لَهُمْ ذَلِكَ . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى جَوَازِ الْمُسَاقَاةِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِهَذِهِ تَأْفَاقًا ، وَقَدْ وَافَقُوا الْجَمَاعَةَ فِي ^(١٥) أَنَّهُ لَوْ شَرَطُوا فِي عَقْدِ الْهَدْيَةِ أَنِّي أَقَرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمْ اللَّهُ . لَمْ يَصِحِّ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ مِنْهُمْ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ ، مَعَ إِجْمَاعِهِمْ مَعَ غَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُهُ !

فصل : وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الْهَدْيَةِ إِلَّا عَلَى مَدَّةٍ مُقَدَّرَةٍ مَعْلُومَةٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . قَالَ الْقَاضِي : وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا لَا تَجُوزُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِ سِنِينَ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ^(١٦) . عَامٌّ لِحُصْنٍ مِنْهُ مَدَّةُ الْعَشْرِ لِمُصَالِحَةِ النَّبِيِّ ﷺ قُرَيْشًا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَشْرًا ، فَفِيمَا زَادَ يَبْقَى عَلَى مُقْتَضَى الْعُمُومِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ زَادَ الْمَدَّةُ عَلَى عَشْرِ ، بَطُلَ فِي الزِّيَادَةِ . وَهَلْ يُبْطَلُ فِي / ١٠٦٣ ط
الْعَشْرِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ عَشْرِ ، عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْمُصْلَحَةِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَجُوزُ فِي الْعَشْرِ ، ^(١٧) فَجَازَ عَلَى ^(١٨) الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا ، كَعَقْدِ الْإِجَارَةِ ، وَالْعَامُّ مَخْصُوصٌ فِي الْعَشْرِ لِمَعْنَى مَوْجُودٍ فِيمَا زَادَ عَلَيْهَا ، وَهُوَ أَنَّ الْمُصْلَحَةَ قَدْ تَكُونُ فِي الصَّلَاحِ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي الْحَرْبِ .

فصل : وَتَجُوزُ مُهَادَتُهُمْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَذَا لَهُمْ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ^(١٩) . وَتَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَالٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُمْ ؛ فَإِنَّهَا إِذَا جَازَتْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ، فَعَلَى مَالٍ

(١٣) أخرجه البخاري ، في : باب إذا اشترط إذا اشتت أخرجه ، من كتاب الشروط ، وفي : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، وباب المواعدة من غير وقت ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ٢٥٢/٣ ، ١٢٠/٤ ، ١٢٦ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في المساقاة ، من كتاب المساقاة . المطا ٧٠٣/٢ .

(١٤) في النسخ : : سألهم .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) سورة التوبة ٥ .

(١٧-١٨) في ب : : فزاد في . وفي م : : فجازت .

(١٩) انظر ما تقدم في حاشية ١٢ .

أَوَّلَى . وَأَمَّا إِنَّ^(١٩) صَالِحَهُمْ عَلَى مَا لِي تَبَذَّلُهُ لَهُمْ ، فَقَدْ أَطْلَقَ أَحْمَدُ الْقَوْلَ بِالْمَنْعِ مِنْهُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ فِيهِ صَغَارًا لِلْمُسْلِمِينَ . وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ حَالِ الضَّرُورَةِ ، فَأَمَّا إِنْ دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ ، وَهُوَ أَنْ يَخَافَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْهَلَاكَ أَوْ الْأَمْرَ ، فَيَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْأَسِيرِ فِدَاءُ نَفْسِهِ بِالْمَالِ ، فَكَذَا هَذَا^(٢٠) ، وَلَئِنْ بَذَلَ^(٢١) الْمَالُ إِنْ كَانَ فِيهِ صَغَارٌ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَحْمِلُهُ لِدَفْعِ صَغَارٍ أَغْظَمَ مِنْهُ ، وَهُوَ الْقَتْلُ ، وَالْأَمْرُ ، وَسَبْيُ الذَّرِّيَةِ الَّذِينَ يُفَضِّلُ سَبْيَهُمْ إِلَى كُفْرِهِمْ . وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٢٢) ، فِي الْمَغَازِي ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنٍ ، وَهُوَ مَعَ أَيْ سَفِيَانٍ - بِعْنَى يَوْمِ الْأَحْزَابِ - : « أَرَأَيْتَ إِنْ جَعَلْتُ لَكَ ثَلَاثَ ثَمَرِ الْأَنْصَارِ ، أَتَرْجِعُ بَعْنَ مَعَكَ مِنْ عَطْفَانٍ ، وَتُحْدِلُ بَيْنَ الْأَحْزَابِ ؟ » . فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُيَيْنَةُ : إِنْ جَعَلْتُ لِي الشَّطْرَ فَعَلْتُ . قَالَ مَعْمَرٌ : فَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ وَسَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ يَجْرُسُ سُرْمُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي عَامِ السَّنَةِ حَوْلَ الْمَدِينَةِ ، مَا يُطِيقُ أَنْ يَدْخُلَهَا ، فَالآنَ حِينَ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ ، نَعْطِيهِمْ ذَلِكَ ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَتَعَمَّ إِذَا » . وَلَوْلَا أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ ، لَمَا بَذَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ . وَرَوَى أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْقُطَيْبِ ، بَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنْ جَعَلْتُ لِي شَطْرَ ثِمَارِ الْمَدِينَةِ ، وَإِلَّا / مَلَأْتُهَا عَلَيْكَ خَيْلًا وَرَجَالًا^(٢٣) . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « حَتَّى أَشَاوَرَ السُّعُودَ » . بِعْنَى سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ ، وَسَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ ، وَسَعْدَ بْنَ زُرَّارَةَ ، فَشَاوَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ كَانَ هَذَا أَمْرًا مِنَ السَّمَاءِ ، فَتَسْلِمُ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ بِرَأْيِكَ وَهَوَاكَ ، أَتُبْعُنَا رَأْيَكَ وَهَوَاكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمْرًا مِنَ السَّمَاءِ وَلَا بِرَأْيِكَ وَهَوَاكَ ، فَوَاللَّهِ مَا كُنَّا نَعْطِيهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بُسْتَرَةً وَلَا ثَمَرَةً إِلَّا شِئْرًا أَوْ قَرَى ، فَكَيْفَ^(٢٤) ؟ وَقَدْ أَعَزَّنَا اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَسُولِهِ : « أَسْمَعْ ؟ »^(٢٥)

(١٩) ق ١ : إذا .

(٢٠) ق م : ههنا .

(٢١) ق م : بذله .

(٢٢) ق : باب وقعة الأحزاب وبني قريظة ، من كتاب المغازي . المصنف ٣٦٧/٥ ، ٣٦٨ .

(٢٣) ق م : ورثلا .

(٢٤) سقط من : ١ .

(٢٥) عزاه صاحب مجمع الزوائد إلى البزار والطبراني . انظر : مجمع الزوائد ١٣٢/٦ .

فَعَرَضَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِتَعْلَمَ ضَعْفَهُمْ مِنْ قُوَّتِهِمْ ، فَلَوْلَا جَوَازُهُ عِنْدَ الضَّعِيفِ ، لَمَا عَرَضَهُ عَلَيْهِمْ .

فصل : ولا يجوزُ عَقْدُ الْهُدْنَةِ وَلَا الذِّمَّةِ إِلَّا مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مَعَ جُمْلَةِ الْكُفَّارِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لغيرِهِ ، وَلأنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِنَظَرِ الْإِمَامِ وَمَا يَرَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ ، عَلَى مَا قَدَّمَناه ، وَلأنَّ تَجْوِيزَهُ مِنْ غَيْرِ الْإِمَامِ يَتَضَمَّنُ تَعْطِيلَ الْجِهَادِ بِالْكُلِّيَّةِ ، أَوْ إِلَى تِلْكَ النَّاحِيَةِ ، وَفِيهِ أَفْتِيَا تٌ عَلَى الْإِمَامِ . فَإِنْ هَادَيْتَهُمْ غَيْرُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ، لَمْ يَصِحَّ . وَإِنْ دَخَلَ بَعْضُهُمْ دَارَ الْإِسْلَامِ بِهَذَا الصَّلَاحِ ، كَانَ آمِنًا ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ مُعْتَقِدًا لِلْأَمَانِ ، وَيُرَدُّ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، وَلَا يُقَرُّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، لِأَنَّ الْأَمَانَ لَمْ يَصِحَّ . وَإِنْ عَقَدَ الْإِمَامُ الْهُدْنَةَ ، ثُمَّ مَاتَ أَوْ عَزَلَ ، لَمْ يَنْقُضْ عَهْدُهُ ، وَعَلَى مَنْ بَعْدَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ عَقَدَهُ بِاجْتِهَادِهِ ، فَلَمْ يُجْزَ لِلْحَاكِمِ نَقْضُ أَحْكَامِ مَنْ قَبْلَهُ بِاجْتِهَادِهِ . وَإِذَا عَقَدَ الْهُدْنَةَ ، لِرِمَّةِ الْوَفَاءِ بِهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ ^(٢٦) . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَاتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِّهِمْ ﴾ ^(٢٧) . وَلأنَّهُ لَوْ لَمْ يَفِ بِهَا ، لَمْ يُسْكَنْ إِلَى عَقْدِهِ ، وَقَدْ يَحْتَاجُ إِلَى عَقْدِهَا ، فَإِنْ نَقَضُوا الْعَقْدَ ^(٢٨) ، جَازَ قِتَالُهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تَكَادَتْ أَنْ يُبْتَلِغُوا مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَلِئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ ﴾ ^(٢٩) . وَقَالَ / تَعَالَى : ﴿ فَمَا اسْتَقْسَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾ ^(٣٠) . وَلَمَّا نَقَضَتْ قُرَيْشُ عَهْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، خَرَجَ إِلَيْهِمْ ، فَقَاتَلَهُمْ ، وَفَتَحَ مَكَّةَ ^(٣١) . وَإِنْ نَقَضَ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ، فَسَكَتَ بِاقِيهِمْ عَنِ النَّاقِضِ ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ إِثْكَارٌ ، وَلَا مُرَاسَلَةٌ الْإِمَامِ ، وَلَا تَبَرُّؤٌ ، فَالْكُلُّ نَاقِضُونَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا هَادَى قُرَيْشًا ، دَخَلَتْ خُرَاعَةٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهِيَ بَكْرٌ مَعَ

(٢٦) سورة المائدة ١

(٢٧) سورة التوبة ٤

(٢٨) ق ٣ : العهد ٤

(٢٩) سورة التوبة ١٢

(٣٠) سورة التوبة ٧

(٣١) أخرجه البيهقي في : باب فتح مكة حرسها الله تعالى ، من كتاب السير ، وقى : باب نقض الصلح فيما لا يجوز ... ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٢٠/٩ ، ٢٢٨ .

قريش ، فعذب بنو بكرٍ على خِزَاعَةٍ ، وأعانهم بعضُ قُرَيْشٍ ، وسَكَتَ الباقر ، فكان ذلك نَقْضَ عَهْدِهِمْ ، وسارَ إليهم رسولُ اللَّهِ ﷺ فقاتلَهُمْ . ولأنَّ سُكُوتَهُم يَدُلُّ على رضاهُمْ ، كما أنَّ عَقْدَ الْهُدْنَةِ مع بعضهم يدخلُ فيه جَمِيعُهُمْ ؛ للدَّالَةِ سُكُوتِهِمْ على رضاهُمْ ، كذلك في النِّقْضِ . وإنَّ أنكرَ مَنْ لم يَنْقُضْ على النَّاقِضِ ، بقولٍ أو فعلٍ ظاهرٍ ، أو اغتزالٍ ، أو راسَلَ الإمامَ بأبَى مُنْكَرٍ لِمَا فَعَلَهُ النَّاقِضُ ، مُقِيمٌ على العَهْدِ ، لم يَنْتَقِضْ في حَقِّهِ ، ويَأْمُرُهُ الإمامُ بِالتَّمْيِزِ^(٣٢) ، لِيَأْخُذَ النَّاقِضُ وَحْدَهُ ، فَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ التَّمْيِزِ ، أو إِسْلَامِ النَّاقِضِ ، صارَ ناقِضًا ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ مِنْ أَخْذِ النَّاقِضِ ، فَصارَ بِمَنْزِلَتِهِ ، وإنَّ لمْ يُمْكِنْهُ التَّمْيِزُ ، لم يَنْتَقِضْ^(٣٣) عَهْدُهُ ؛ لِأَنَّهُ كَالْأَسِيرِ . فَإِنْ أَسَرَ الْإِمَامُ مِنْهُمْ قَوْمًا ، فادَّعَى الْأَسِيرُ أَنَّهُ لم يَنْقُضْ ، وَأَشْكَلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، قِيلَ قَوْلُ الْأَسِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قِبَلِهِ^(٣٤) .

فصل : وإنَّ خَافَ نَقْضَ الْعَهْدِ مِنْهُمْ ، جازَ أَنْ يُنَبِّذَ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَأَمَّا خُفَافٌ مِنْ قَوْمٍ عِثَانَةٌ فَأَلْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾^(٣٥) . يَعْنِي أَعْلَمُهُمْ بِنَقْضِ عَهْدِهِمْ ، حَتَّى تَصِيرَ أَنْتَ وَهُمْ سَوَاءً فِي الْعِلْمِ ، وَلَا يَكْفِي وَقُوعُ ذَلِكَ فِي قَلْبِهِ^(٣٦) ، حَتَّى يَكُونَ عَنْ أَمَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى مَا خَافَهُ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْذُلَهُمْ بِقِتَالٍ وَلَا غَارَةً قَبْلَ إِعْلَامِهِمْ بِنَقْضِ الْعَهْدِ ؛ لِلدَّيَّةِ ، وَلَأَنَّهُمْ آمَنُوا مِنْهُ^(٣٧) بِحُكْمِ الْعَهْدِ ، فَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ ، وَلَا أَخْذَ مَالِهِمْ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قُلْتُمْ : إِنَّ الدَّيْمِيَّ إِذَا خِيفَ مِنْهُ الْحَيَاةُ ، لم يَنْتَقِضْ^(٣٨) عَهْدُهُ . قُلْنَا : عَقْدُ الدَّيْمَةِ أَكْثَرُ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ إِجَابَتُهُمْ^(٣٩) إِلَيْهِ ، وَهُوَ نَوْعُ مُعَاوَضَةٍ ، وَعَقْدُ مُوَبَّدٍ ، بِخِلَافِ الْهُدْنَةِ وَالْأَمَانِ ، وَلِهَذَا لَوْ نَقَضَ بَعْضُ أَهْلِ الدَّيْمَةِ ، لم يَنْتَقِضْ عَهْدُ الْبَاقِينَ ، بِخِلَافِ الْهُدْنَةِ ، وَلَأنَّ أَهْلَ الدَّيْمَةِ فِي قَبْضَةِ الْإِمَامِ ، وَتَجِبُ وَلَا يَتَنَبَّه ، وَلَا يُحْشَى الضَّرَرُ كَثِيرًا مِنْ

٦٥/١٠

(٣٢) ق: ب : ٥ : بالتَّمْيِزِ .

(٣٣) ق: ب : ٥ : يَنْقُضُ .

(٣٤) ق: أ ، ب ، م : ٥ : قَبْلَهُمْ .

(٣٥) سورة الأنفال ٥٨ .

(٣٦) ق: م : ٥ : قَوْلُهُ .

(٣٧) سقط من : م .

(٣٨) ق: ب : ٥ : يَنْقُضُ .

(٣٩) ق: ب : ٥ : إِحَالَتِهِمْ .

تَقْضِيهِمْ ، بخلاف أهل الهدنة ، فإنه يُخَافُ منهم الغارة على المسلمين ، والضَّرَرُ الكثير بأخذهم للمسلمين .

فصل : وإذا عَقَدَ الْهُدْنَةُ ، فعليه جَمَاعَتُهُمْ من المسلمين وأهل الذِّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ آمَنَهُمْ مِنْ^(٤١) هُوَ فِي قَبْضَتِهِ وَتَحْتَ يَدِهِ ، كَمَا آمَنَ مَنْ فِي قَبْضَتِهِ مِنْهُمْ . وَمَنْ أَتْلَفَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مِنْ^(٤٢) أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَيْهِمْ شَيْئًا ، فعليه ضَمَانُهُ ، وَلَا تَلَزَمُهُ جَمَاعَتُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ، وَلَا حِمَاةُ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ ؛ لِأَنَّ الْهُدْنَةَ الْإِزَامُ الْكَفِّ عَنْهُمْ فَقَطْ . فَإِنْ أَغَارَ عَلَيْهِمْ قَوْمٌ آخَرُونَ فَسَبَّوهُمْ ، لَمْ يَلَزَمُهُ اسْتِنْقَادُهُمْ ، وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ شِرَاؤُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ فِي عَهْدِهِمْ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ أَذَاهُمْ وَلَا اسْتِرْقَاقُهُمْ . وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا . وَيَحْتَمِلُ جَوَازَ ذَلِكَ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُمْ ، فَلَا يَحْرُمُ اسْتِرْقَاقُهُمْ ، بخلاف أهل الذِّمَّةِ . فعلى هذا ، إِنْ اسْتَوْلَى الْمُسْلِمُونَ عَلَى الَّذِينَ أَسْرَوْهُمْ ، وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ ، فَاسْتَنْقَدُوا ذَلِكَ مِنْهُمْ ، لَمْ يَلَزَمْ رَدُّهُ إِلَيْهِمْ ، عَلَى هَذَا الْقَوْلِ . وَمُقْتَضَى^(٤٣) الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَجُوبُ رَدِّهِ ، كَمَا تَرَدُّ أَمْوَالُ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِلَيْهِمْ .

فصل : وإذا عَقَدَ الْهُدْنَةُ مُطْلَقًا ، فجاءنا منهم إنسانٌ مُسْلِمًا أَوْ بَآمَانٍ ، لَمْ يَجِبْ رَدُّهُ إِلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَحْزَ ذَلِكَ ، سَوَاءً كَانَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، أَوْ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً . وَلَا يَجِبُ رَدُّ مَهْرِ الْمَرْأَةِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : إِنْ خَرَجَ الْعَبْدُ الْإِنْفَاقَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ ،^(٤٤) ثُمَّ أَسْلَمَ^(٤٥) ، لَمْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ ، وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ خُرُوجِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا ، لَمْ يَصِرْ حُرًّا ، لِأَنَّهُمْ فِي أَمَانٍ مِنَّا ، وَالْهُدْنَةُ تَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ الْقَهْرِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي^(٤٦) قَوْلِهِ لَهُ^(٤٧) : إِذَا جَاءَتْ امْرَأَةٌ^(٤٨) مُسْلِمَةً ، وَجَبَ رَدُّ مَهْرِهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَءَاتَوْهُمْ مَا أُنْفَقُوا ﴾^(٤٩) . يَعْنِي رَدُّ الْمَهْرِ^(٥٠) إِلَى زَوْجِهَا إِذَا

(٤٠) فِي الْأَصْلِ : م ، وَ ع م ا .

(٤١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ا ، ب .

(٤٢) فِي ب : وَ يَقْتَضِي .

(٤٣) - (٤٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤٤) - (٤٥) فِي م : قَوْلُهُ .

(٤٥) فِي م نَهَادَةٌ : ه ل ه .

(٤٦) سُورَةُ الْمُنْحَةِ ١٠ .

(٤٧) فِي م : مَهْرُهَا .

١٠/٦٥ ط جاء يطالبها / وإن جاء غيره ، لم يرد إليه شيء . ولنا ، أنه من غير أهل دار الإسلام ، خرج إلينا ، فلم يجب^(٤٨) رده ، ولا رد شيء بدلا عنه ، كالحر من الرجال ، وكالعبد إذا أخرج ثم أسلم . وقولهم : إنهم^(٤٩) في أمان منا . قلنا : إنما أمانهم^(٥٠) ممن هو في دار الإسلام ، الذين هم في قبضة الإمام ، فأما من^(٥١) هو في دارهم ، ومن ليس في قبضته ، فلا يمنع منه ، بدليل ما لو خرج العبد قبل إسلامه ، وهذا لما قتل أبو بصير الرجل الذي جاء لرده ، لم ينكره النبي ﷺ ، ولم يضمه^(٥٢) ، ولما انفرد هو وأبو جندل وأصحابهما عن النبي ﷺ في صلح الحديبية ، فقطعوا الطريق عليهم ، وقتلوا^(٥٣) من قتلوا^(٥٤) منهم ، وأخذوا المال ، لم ينكر ذلك النبي ﷺ ، ولم يأمرهم برد ما أخذوه ، ولا غرامة ما ألقوه^(٥٥) . وهذا الذي أسلم كان في دارهم وقبضتهم ، وقهرهم على نفسه ، فصار حرا ، كما لو أسلم بعد خروجه . وأما المرأة ، فلا يجب رد مهرها ؛ لأنها لم تأخذ منهم^(٥٦) شيئا ، ولو أخذته كانت قد قهرتهم عليه في دار القهر ، ولو وجب عليها عوضه ، لوجب مهر المثل دون المسمى . والآية ، قال قتادة : تبيح رد المهر . وقال عطاء ، والزهرى ، والثوري : لا يعمل بها اليوم^(٥٧) . وعلى أن الآية إنما نزلت في قضية الحديبية ، حين كان النبي ﷺ شرط لهم رد من جاءه مسلما ، فلما منع الله رد النساء ، أمر برد مهورهن^(٥٨) ، وكلامنا فيما إذا وقع الصلح مطلقا ، فليس هو في معنى ما تناوله الأمر . وإن وقع الكلام فيما إذا شرط رد النساء ، لم يصح أيضا ؛ لأن الشرط الذي كان النبي ﷺ شرطه ، كان صحيحا ، وقد نسيح ، فإذا

(٤٨) في ١ : يجوز .

(٤٩) في الأصل ، م : إنه .

(٥٠) في ١ : أمانهم .

(٥١) سقط من : م .

(٥٢) أخرجه البخاري ، في : باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب ... ، من كتاب الشروط . صحيح

البخاري ٢٥٧/٣ ، ٢٥٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣١/٤ .

(٥٣-٥٤) سقط من : أ .

(٥٤) في م : منه .

(٥٥) في ب : لليوم .

(٥٦) انظر : ما أخرجه البخاري ، في : باب غزوة الحديبية ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٦٢/٥ .

شَرْطُهُ^(٥٧) الْآنَ كَانَ بَاطِلًا ، فَلَا يَجُوزُ قِيَاسُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا إلِخَافُهُ بِهِ .

فصل : والشروط في عقد الهذنة تنقسم قسمين ؛ صحيح ؛ مثل أن يشترط عليهم مالا ، أو معونة المسلمين عند حاجتهم إليهم ، أو يشترط^(٥٨) لهم أن يرد من جاءه من الرجال مسلما أو بأمان . فهذا يصح . وقال / أصحاب^(٥٩) الشافعي : لا يصح شرط رد المسلم ، إلا أن يكون له عشيرة تخيمه وتمنعه . ولنا ، أن النبي ﷺ شرط ذلك في صلح الحديبية ، ووفى لهم به ، فرد أبو جندل^(٦٠) بن سهيل^(٦١) وأبا بصير ، ولم يخص بالشرط ذا العشيرة ، ولأن ذا العشيرة إذا كانت عشيرته هي التي تفتنه وتؤذيه ، فهو كمن لا عشيرة له ، لكن لا يجوز هذا الشرط إلا عند شدة الحاجة إليه ، وتعين المصلحة^(٦٢) فيه ، ومتى شرط لهم ذلك ، لزم الوفاء به ، بمعنى^(٦٣) أنهم إذا جاءوا في طلبه ، لم يمنعهم أخذه ، ولا يجبره^(٦٤) الإمام على المضى معه ، وله أن يأمره^(٦٥) سيرا بالهرب منهم ، ومقاتلتهم ، فإن أبا بصير لما جاء النبي ﷺ ، وجاء الكفار في طلبه ، قال له النبي ﷺ : « إنا لا نصلح في ديننا القدر ، وقد علمت ما عاهدناهم عليه ، ولعل الله أن يجعل لك فرجا ومخرجا » فلما رجع مع الرجلين ، قتل أحدهما في طريقه ، ثم رجع إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، قد أوفى الله ذمتك ، قدر دنتني إليهم ، وأنجاني^(٦٦) الله منهم . فلم ينكر عليه النبي ﷺ ، ولم يلمه ، بل قال : « وبئس أمر مستعر حرب ، لو كان معه رجال ! » فلما سمع ذلك أبو بصير ، لحق بساحل البحر ، وانحاز إليه أبو جندل بن سهيل ومن معه من

(٥٧) في الأصل ، م ؛ : شرط .

(٥٨) في الأصل : بشرط .

(٥٩) سقط من : ب .

(٦٠-٦١) سقط من : م .

(٦٢) في ب : المصلحة .

(٦٣) في ١ : معنى .

(٦٤) في الأصل : يجبرهم .

(٦٥) في الأصل : يأمرهم .

(٦٦) في ١ ، م ؛ : فأنجاني .

المُسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ ، فَجَعَلُوا لَا تَمُرُّ عَلَيْهِمْ ^(٦٦) عِيرٌ لَقَرِيْشٍ إِلَّا عَرَضُوا لَهَا ، فَأَخَذُوهَا ،
وَقَتَلُوا مَنْ مَعَهَا ، فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثَنَانِيْدَهُ اللهُ وَالرَّجِمَ ، أَنْ يَضْمَهُمْ
إِلَيْهِ ، وَلَا يَرْدُّ إِلَيْهِمْ أَحَدًا جَاءَهُ ، فَفَعَلَ . فَيَجُوزُ حَيْثُ دَلِمَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْكُفَّارِ أَنْ يَخْتَارَ وَنَاجِيَةً ،
وَيَقْتُلُونَ ^(٦٧) مَنْ قَدَّرُوا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارِ ، وَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا يَدْخُلُونَ فِي الصَّلَاحِ . وَإِنْ
ضَمَّهُمُ الْإِمَامُ إِلَيْهِ بِإِذْنِ الْكُفَّارِ ، دَخَلُوا فِي الصَّلَاحِ ، وَحُرِّمَ عَلَيْهِمْ قَتْلُ الْكُفَّارِ وَأَمْوَالَهُمْ .
٦٦/١٠ ط وَرَوَى عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ أَبُو جَنْدَلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هَارِبًا
مِنَ الْكُفَّارِ ، يَرْتَسِفُ فِي قُبُورِهِ ، قَامَ إِلَيْهِ أَبُوهُ ^(٦٨) فَلَطَمَهُ ، وَجَعَلَ يَرْدُّهُ ، قَالَ عُمَرُ : فَقُمْتُ
إِلَى جَانِبِ أَبِي جَنْدَلٍ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُمْ الْكُفَّارُ ، وَإِنَّمَا دَمُ أَحَدِهِمْ دَمُ كُلِّ . وَجَعَلْتُ أَدْنِي
مِنْهُ قَائِمَ السَّيْفِ لَعَلَّهُ أَنْ يَأْخُذَهُ ، فَيَضْرِبَ بِهِ أَبَاهُ ، قَالَ : فَضَنَ الرَّجُلُ بِأَبِيهِ ^(٦٩) . الثَّانِي ،
شَرْطُ فَاسِدٍ ، مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِطَ رَدُّ النِّسَاءِ ، أَوْ مُهَوَّرٍ ، أَوْ رَدِّ سِلَاحِهِمْ ، أَوْ إِعْطَاءِهِمْ شَيْئًا
مِنْ سِلَاحِنَا ، أَوْ مِنْ آلَاتِ الْحَرْبِ ، أَوْ يَشْتَرِطَ لَهُمْ مَالًا فِي مَوْضِعٍ لَا يَجُوزُ بِذَلِكَ ، أَوْ يَشْتَرِطَ
تَقْضِيَتَهَا مَتَى شَاءَ ^(٧٠) ، أَوْ ^(٧١) أَنْ لِكُلِّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَقْضِيَةً ، أَوْ يَشْتَرِطَ رَدُّ الصِّبْيَانِ ، أَوْ
رَدُّ ^(٧٢) الرِّجَالِ ، مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ . فَهَذِهِ كُلُّهَا شُرُوطُ فَاسِدَةٍ ، لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهَا . وَهَلْ
يَفْسُدُ الْعَقْدُ بِهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى الشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ فِي الْبَيْعِ ، إِلَّا فِيمَا إِذَا شَرَطَ أَنْ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ^(٧٣) تَقْضِيَتَهَا مَتَى شَاءَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَصِحَّ وَجْهًا وَاحِدًا ، لِأَنَّ طَائِفَةَ الْكُفَّارِ
يَتَّبِعُونَ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ ، فَلَا يَحْصُلُ الْأَمْنُ مِنْهُمْ ، وَلَا أَمْنُهُمْ مِنْهَا ، فَيُفَوَّتُ مَعْنَى الْهَدَنَةِ .
وَإِنَّمَا يَصِحُّ شَرْطُ رَدِّ النِّسَاءِ ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْهُنَّ جَرَّاتٌ ﴾

(٦٦) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٦٧) كذا في النسخ بالرفع . وانظر الأفعال الآتية .

(٦٨) أخرج نحوه ابن أبي شيبة ، في : باب غزوة الحديبية ، من كتاب المغازي . المصنف ٤٥٠/١٤ .

(٦٩) في ب : شاعت .

(٧٠) سقط من : الأصل .

(٧١) في ب : يرد .

(٧٢) في م : منهم .

إلى قوله : ﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ (٧٣) . وقال النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ مَنَعَ الصُّلْحَ فِي النِّسَاءِ » (٧٤) . وتنفارق المرأة الرجل من ثلاثة أوجه ؛ أحدها ؛ أنها لا تأمن من (٧٥) أن (٧٦) تزوج (٧٧) كافراً يستحلها ، أو يكرهها من ينالها ، وإليه أشار الله تعالى بقوله : ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ (٧٣) . الثاني ، أنها ربما فتنت عن دينها ؛ لأنها أضعت قلباً ، وأقل معرفة من الرجل (٧٨) . الثالث ، أن المرأة لا يملكها في العادة الحرب والتخلص ، بخلاف الرجل . ولا يجوز رد الصبيان العقلاء إذا جاءوا مسلمين ؛ لأنهم بمنزلة المرأة في الضعيف في العقل والمعرفة ، والعجز عن التخلص والحرب . فأما الطفل الذي لا يصح إسلامه ، فيجوز رده ، لأنه ليس بمسلم .

١٠٧/٦٠

فصل : وإذا طَلبت امرأة أو صبيبة مسلمة ، الخروج من عند الكفار ، جاز لكل مسلم إخراجها ؛ لما روى ، أن النبي ﷺ لما خرج من مكة ، وقفت ابنة حمزة على الطريق ، فلما مر بها عليٌّ قالت : يا ابن عم ، إلى من تذهب ؟ فتناولها ، فدفعها إلى فاطمة ، حتى قدِم بها المدينة (٧٩) .

١٦٧٦ - مسألة : قال : (وإذا استأجر الأمير قومًا يمحرون مع المسلمين لمنافعهم ، لم يسئهم لهم ، وأعطوا ما استوجروا به)

نص أحمد على هذا ، في رواية جماعة ، فقال ، في رواية عبد الله وحنبل ، في الإمام يستأجر قومًا يدخل بهم بلاد العدو : لا يسئهم لهم ، ويوفى لهم بما استوجروا عليه . وقال

(٧٣) سورة الممتحنة ١٠ .

(٧٤) تقدم تحريجه ، في صفحة ٥٩ .

(٧٥) سقط من : أ .

(٧٦) سقط من : ب .

(٧٧) في : أ ، ب : تزوج .

(٧٨) في : أ : الرجال .

(٧٩) أخرجه البخاري ، في : باب كيف يكتب هذا ما صالح عليه فلان بن فلان ... من كتاب الصلح ، وفي : باب عمرة القضاء ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣/٢٤٢ ، ٥٠/١٨٠ . والبيهقي ، في : باب نقض الصلح فيما لا يجوز وهو ترك النساء ... من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٩/٢٢٨ ، ٢٢٩ .

القاضي : هذا محمول على استئجار من لا يجب عليه الجهاد ، ^(١) كالعبيد والكفار . أما الرجال المسلمون ^(٢) الأحرار ، فلا يصح استئجارهم على الجهاد ^(٣) ؛ لأن الغزو يتعين بحضوره على من كان من أهله ، فإذا تعين عليه الفرض ، لم يجز أن يفعله عن غيره ، كمن عليه حجة الإسلام ، ^(٤) لا يجوز ^(٥) أن يخرج عن غيره . وهذا مذهب الشافعي . ويحمل أن يحمل كلام أحمد والخزقي على ^(٦) ظاهره ، في صحة الاستئجار على الغزو لمن لم يتعين عليه ؛ لما روى أبو داود ^(٧) ، بإسناده عن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ قال : « لِلْعَازِي أَجْرُهُ ، وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ » ^(٨) وَأَجْرُ الْعَازِي ^(٩) . وروى سعيد بن منصور ^(١٠) ، عن جبير بن نفير ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَثَلُ الَّذِينَ يُغْزَوْنَ مِنْ أُمَّتِي ، وَيَأْخُذُونَ الْجُعْلَ ، وَيَتَّقُونَ بِهِ عَلَى عَدُوِّهِمْ ، مَثَلُ أُمِّ مُوسَى ، تَرْضِعُ وَلَدَهَا ، وتأخذ أجرها » . ولأنه أمر لا يختص فاعله أن يكون من أهل القرية ، فصح الاستئجار عليه ، كبناء المساجد ، ^(١١) أو لم ^(١٢) يتعين عليه الجهاد ، فصح أن يؤجر نفسه عليه كالعبد . ويفارق الحج ، حيث إنّه ليس بفرض غنم ، وإن الحاجة داعية إليه ، وفي المتع من أخذ الجعل عليه تعطيل ٦٧/١٠ له ، ومنع له ممن ^(١٣) فيه للمسلمين نفع ، وبهم إليه حاجة ، فينبغي أن يجوز ، بخلاف الحج . إذا ثبت هذا ، فإن قلنا بالأول ، فالإجارة فاسدة ، وعليه الأجرة يردّها ، وله سهمه لأن غزوه بغير أجرة . وإن قلنا بصحته ، فظاهر كلام أحمد والخزقي ، رجمهما الله ، أنه لا يسهم ^(١٤) له ؛ لأن غزوه بعوض ، فكأنه واقع من غيره ، فلا يستحق شيئا . وقد

(١-١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢) في م : « والمسلمون » .

(٣-٣) في ١ ، ب : « لم يجوز » .

(٤) في ب : « في » .

(٥) في : باب الرخصة في أخذ الجعائل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٦/٢

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المستد ١٧٤/٢ .

(٦-٦) سقط من : م .

(٧) في : باب ما جاء في الرجل يغزو بالجعل ، من كتاب الجهاد . السنن ١٤١/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في كراهية أخذ الجعائل ، من كتاب السير . البسن الكبير ٢٧/٩ .

(٨-٨) في الأصل : « ولم » .

(٩) في م : « مما » .

(١٠) في م : « سهم » .

رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(١١)، بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَعْلَى بْنِ مُتِيَّةَ^(١٢)، قَالَ: أُذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْغَزْوِ، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ، لَيْسَ لِي خَادِمٌ، فَاتَّقَمَسْتُ أَجِيرًا يَكْفِيَنِي، وَأُجْرِي لَهُ سَهْمَهُ، فَوَجَدْتُ رَجُلًا، فَلَمَّا دَنَا الرَّجُلُ، قَالَ: مَا أَذْرِي مَا السَّهْمَانِ وَمَا يَبْلُغُ سَهْمِي، فَسَمَّ لِي شَيْئًا كَانَ السَّهْمُ أَوْ لَمْ يَكُنْ. فَسَمَّيْتُ لَهُ ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ، فَلَمَّا حَضَرَتْ غَنِيمَةُ أَزَدْتُ أَنْ أُجْرِي لَهُ سَهْمَهُ، فَذَكَرْتُ الدَّنَانِيرَ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ أَمْرَهُ، فَقَالَ: «مَا أَجَدُّ لَكَ فِي غَزْوَتِهِ^(١٤) هَذِهِ فِي^(١٥) الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا دَنَانِيرُهُ الَّتِي سَمَّيْتُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُسَهَّمَ لَهُ. وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحُلَالِ. قَالَ: وَرَوَى جَمَاعَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّ لِلْأَجِيرِ السَّهْمَ إِذَا قَاتَلَ. وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ، أَنَّ كُلَّ مَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ فَلَهُ السَّهْمُ. قَالَ: وَهَذَا الَّذِي^(١٦) أَغْتَمِدُ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ. وَوَجَّهَ ذَلِكَ، مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَحَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ، وَقَوْلِ عُمَرَ: الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقُوعَ^(١٧). وَلَئِنْ هُوَ حَاضِرٌ لِلْوُقُوعِ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، فَيُسَهَّمُ لَهُ كَغَيْرِ الْأَجِيرِ. فَأَمَّا الَّذِينَ يُعْطَوْنَ مِنْ حَقِّهِمْ مِنَ الْفَيْءِ، فَلَهُمْ سِهَامُهُمْ، لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُ^(١٨) لِيُغْزَوْا، لِأَنَّهُ عَوَظٌ عَنْ جِهَادِهِ، بَلْ نَفْعُ جِهَادِهِ لَهُ لِالْغَيْرِ. وَكَذَلِكَ مَنْ يُعْطَوْنَ مِنَ الصَّدَقَاتِ، وَهُمْ الَّذِينَ إِذَا نَشِيطُوا لِلْغَزْوِ أُعْطُوا، فَإِنَّهُمْ يُعْطَوْنَ مَعُونَةً لَهُمْ، لَا عَوَظًا، وَلِذَلِكَ إِذَا دَفَعَ^(١٩) إِلَى الْغَزَاةِ مَا^(٢٠) يَتَقَرَّوْنَ بِهِ، وَيَسْتَوِشُونَ بِهِ، كَانَ لَهُ فِيهِ الثَّوَابُ، وَلَمْ يَكُنْ عَوَظًا. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ جَهَّزَ غَارِبًا، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»^(٢١).

(١١) في: باب الرجل يغزو بأجر الخدمة، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود. ١٦/٢. والبيهقي، في: باب من استأجر إنسانا للخدمة في الغزو، من كتاب السير. السنن الكبرى ٢٩/٩.

(١٢) في الأصل، ١، م: ٥ منه تصحيف. وفي ب: ٥ أمية، وهو أبوه، وورد في بعض نسخ سنن أبي داود. انظر: عون المبرود ٣٢٣/٢.

(١٣) سقط من: الأصل، ١، ب.

(١٤-١٥) في م: ٥ في هذه.

(١٥) سقط من: ١، ب.

(١٦) تقدم ترجمته، في صفحة ٨٤.

(١٧) في الأصل، ١، م: ٥ لهم.

(١٨) في الأصل، ب: ٥ دافع.

(١٩) سقط من: م.

(٢٠) أخرجه البخاري، في: باب فضل من جهز غائبًا ...، من كتاب الجهاد. صحيح البخاري ٣٢/٤، ٣٣.

ومسلم، في: باب فضل إعانة الغاربي في سبيل الله، من كتاب الجهاد والسير. صحيح مسلم ١٥٠٧/٣. وأبو داود،

في: باب ما يجزي من الغزو، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ١١/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في فضل من جهز =

فصل: فأما الأجير للخدمة في الغزو ، أو الذي ^(١١) يُكْرَى ذَابَّةً لَهُ ^(١٢) ، ويخرج معها ، ويشهد الوقعة ، فمن أحمد ، فيه روايتان ؛ إحداهما ، لا سهم له . وهو قول الأوزاعي ، وإسحاق ، قالوا : المستأجر على خدمة القوم لا سهم له . ووجه حديث يعلى بن مئنة . والثانية ، يُسَهَّمُ لهما ، إذا شهدا القتال مع الناس . وهو قول مالك ، وابن المنذر . وبه قال الليث إذا قاتل ، وإن اشتغل بالخدمة فلا سهم له . واحتج ابن المنذر بحديث سلمة بن الأكوع ، أنه كان أجيرا للطلحة حين أدركه عبد الرحمن بن عيينة ، حين أغار على سرح رسول الله ﷺ ، فأعطاه النبي ﷺ سهم الفارس والرأجل ^(١٣) . وقال القاضي : يُسَهَّمُ له إذا كان مع المجاهدين ، وقصده ^(١٤) الجهاد ، فأما لغير ذلك فلا . وقال الثوري : يُسَهَّمُ له إذا قاتل ، ويرفع عن استأجره نفقة ما اشتغل عنه .

فصل: فأما التاجر والصانع ، كالخياط والحبار والبيطار والمحداد والإسكاف ، فقال أحمد : يُسَهَّمُ لهم إذا حضروا . قال أصحابنا : قاتلوا أو لم يقاتلوا . وبه قال في التاجر الحسن ، وابن سيرين ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي . وقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يُسَهَّمُ لهم ^(١٥) ، إلا أن يقاتلوا . وعن الشافعي كقولنا . وعنه ، لا يُسَهَّمُ له بحال . قال القاضي ، في التاجر والأجير : إذا كانا مع المجاهدين ، وقصدهما الجهاد ، وإنما معه المتاع إن طلب منه باعه ، والأجير قصده الجهاد أيضا ، فهذان يُسَهَّمُ لهما ، لأنهما ^(١٦) غازيان ، والصناع بمنزلة التجار ^(١٧) ، متى كانوا مستعدين للقتال ، ومعهم السلاح ،

= غانها ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٢٧/٧ . والنسائي ، في : باب فضل من جهز غانها ، من كتاب الجهاد . المجموع ٣٨/٦ . وابن ماجه ، في : باب من جهز غانها ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢١/٢ ، ٩٢٢ . والدارمي ، في : باب في فضل من جهز غانها ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٠٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٠/١ ، ٥٣ ، ١١٥/٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٩٢/٥ ، ١٩٣ .

(٢١-٢١) في الأصل : : يكون دوابه له .

(٢٢) تقدم تحريكه ، في صفحة ٣٤ .

(٢٣) في م : : وصحة .

(٢٤) في ب : : له .

(٢٥) في النسخ : : لأهم .

(٢٦) في أ ، ب : : التاجر .

فمضى عَرَضَ اشْتَعَلُوا بِهِ ، أَسْهَمَ لَهُمْ ؛ لَأَتَهُمْ فِي الْجِهَادِ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهِمْ ، وَإِنَّمَا يَشْتَعَلُونَ بِغَيْرِهِ
عِنْدَ فَرَاغِهِمْ مِنْهُ .

فصل : إِذَا دَخَلَ قَوْمٌ لِمَنْعَةٍ لَهُمْ دَارَ الْحَرْبِ ، بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، فَغَنِمُوا ، فَقَدْ أَحْمَدَ فِيهِ
ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، أَنَّ^(٢٧) غَنِمَتَهُمْ كَغَنِيمَةِ غَيْرِهِمْ ، يُخَمُّسُهُ الْإِمَامُ ، وَيَقْسِمُ
بَاقِيَهُ بَيْنَهُمْ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ / ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ :
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(٢٨) . الْآيَةُ . وَالْقِيَاسُ عَلَى مَا إِذَا دَخَلُوا
بِإِذْنِ الْإِمَامِ . وَالثَّانِيَّةُ ، هُوَ لَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمَّسَ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ اكْتِسَابٌ
مُبَاحٌ مِنْ غَيْرِ جِهَادٍ ، فَكَانَ لَهُمْ ، فَأُشْبِهَ^(٢٩) الْاِحْتِطَابَ^(٣٠) ، فَإِنَّ الْجِهَادَ إِنَّمَا يَكُونُ بِإِذْنِ
الْإِمَامِ ، أَوْ مِنْ طَائِفَةٍ لَهُمْ مَنَعَةٌ وَقُوَّةٌ ، فَأَمَّا هَذَا فَتَلَصُّصٌ وَسَرِقَةٌ وَمُجَرَّدُ اكْتِسَابٍ .
وَالثَّالِثَةُ ، أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُمْ فِيهِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي عَيْدِ أَبَقٍ إِلَى الرُّومِ ، ثُمَّ رَجَعَ وَمَعَهُ مَتَاعٌ : فَالْعَبْدُ
لِمَوْلَاهُ ، وَمَا مَعَهُ مِنَ الْمَتَاعِ وَالْمَالِ فَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ ؛ لَأَتَهُمْ عُصَاةٌ يَفْعَلُهُمْ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِ
حَقٌّ . وَالْأَوَّلَى^(٣١) أَوَّلَى . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَمَّا أَقْبَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَيْشَ الَّذِي
كَانُوا^(٣٢) مَعَ مُسْلِمَةٍ ، كَثِيرٍ مَرَكَّبٍ بَعْضُهُمْ ، فَأَخَذَ الْمَشْرُكُونَ نَاسًا مِنَ الْقَبِيطِ ، فَكَانُوا
خَدَمًا لَهُمْ ، فَخَرَجُوا يَوْمًا إِلَى عَيْدِهِمْ ، وَخَلَفُوا الْقَبِيطَ فِي مَرَكِبِهِمْ ، وَشَرِبَ الْآخَرُونَ ،
وَرَفَعَ الْقَبِيطُ الْقَلْعَ^(٣٣) وَفِي الْمَرَكِبِ^(٣٤) مَتَاعُ الْآخَرِينَ وَسِلَاحُهُمْ ، فَلَمْ يَضَعُوا قُلْعَهُمْ حَتَّى
أَتَوْا بِيْرُوثَ ، فَكَتِبَ فِي ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، فَكَتَبَ عُمَرُ : تَفَلَّوْهُمُ الْقَلْعَ وَكُلَّ
شَيْءٍ جَاءُوا بِهِ إِلَّا الْخُمُسَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُ^(٣٥) . وَإِنْ كَانَتِ الطَّائِفَةُ ذَاتَ مَنَعَةٍ ،

(٢٧) سقط من : ب .

(٢٨) سورة الأنفال ٤١ .

(٢٩) في ١ ، ب ، م : أ شبهه .

(٣٠) في ١ ، ب : كالاخطاب .

(٣١) في ١ : أ والأول .

(٣٢) في م : كان .

(٣٣-٣٤) سقط من : الأصل .

(٣٥) أخرجه سعيد ، في : باب ما يخمس في النفل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٤/٢ .

عَزَّوَالْبَعِيدُ إِذْنِ الْإِمَامِ ، فَفِيهِمْ^(٣٥) رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا شَيْءَ لَهُمْ ، وَهُوَ قَوْلُ
لِلْمُسْلِمِينَ . وَالثَّانِيَةُ ، يُحْصَسُ ، وَالباقى لَهُمْ . وَهَذِهِ^(٣٦) أَصَحُّ . وَوَجْهُ الرَّوَاتَيْنِ مَا
تَقَدَّمَ . وَيُخْرَجُ فِيهِ وَجْهٌ كَالرَّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ ، وَهُوَ أَنَّ الْجَمِيعَ^(٣٧) لَهُمْ مِنْ غَيْرِ خُمْسٍ ؛ لَكُونِهِ
^(٣٨) اكْتِسَابًا مَبَاحًا^(٣٨) مِنْ غَيْرِ جِهَادٍ .

١٦٧٧ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ غُلَّ^(١) مِنَ الْغَنِيمَةِ^(٢) ، حُرِّقَ رَحْلُهُ كُلُّهُ ، إِلَّا
الْمُضْغَفَ ، وَمَا فِيهِ رُوحٌ)

الْقَالَ : هُوَ الَّذِي يَكْتُمُ مَا يَأْخُذُهُ^(٣) مِنَ الْغَنِيمَةِ ، فَلَا يُطْلَعُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَضَعُهُ مَعَ
الْغَنِيمَةِ ، فَحُكْمُهُ أَنْ يُحْرَقَ رَحْلُهُ كُلُّهُ . وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَفَقَهَاءُ الشَّامِ ، مِنْهُمْ
مَكْحُولٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ ، وَيَزِيدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ . وَأَتَى سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ
الْمَلِكِ بِقَالَ ، فَجَمَعَ مَالَهُ وَأَخْرَقَهُ ، وَعَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ خَاضِرٌ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَعْهَدْ . وَقَالَ يَزِيدُ
ابن يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ / : السُّنَّةُ فِي الَّذِي يُغْلُ ، أَنْ يُحْرَقَ رَحْلُهُ^(٤) . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ ، فِي
« سُنَنِهِ »^(٥) . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُحْرَقُ ، لِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحْرَقْ ، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو^(٦) رَوَى ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَصَابَ
غَنِيمَةً ، أَمَرَ بِأَلَّا تُفَادَى فِي النَّاسِ ، فَيَجِئُونَ بِعَنَائِيهِمْ ، فَيُحْصَسُ ، وَيُقَسِّمُ ، فَجَاءَ
رَجُلٌ بَعْدَ ذَلِكَ بِزِمَامٍ مِنْ شَعْرِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا فِيمَا كُنَّا أَصْبْنَا مِنَ الْغَنِيمَةِ . فَقَالَ :
« سَمِعْتُ بِلَالًا نَادَى ثَلَاثًا ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَجِيءَ بِهِ ؟ » .

(٣٥) ق م : « ففیه » .

(٣٦) ق م : « وهذا » .

(٣٧) ق ا ب : « الجميع » .

(٣٨) (٣٨-٣٨) في النسخ : « اكتساب مباح » .

(١-١) سقط من : ا .

(٢) ق ب : « أخذه » .

(٣) سقط من : ب .

(٤) أخرج الأول سعيد بن منصور ، في باب ما جاء في عقوبة من غل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٠/٢ . ولم نجد
الثاني فيه .

(٥) ق م : « عمر » خطأ .

فَاغْتَدَرَ ، فقال : « كُنْ ^(٨) أَلْتَ تَجِيءُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَلَنْ أَقْبِلَهُ عَنْكَ ^(٩) » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٠) . وَلَنْ إِحْرَاقَ الْمَتَاعِ إِضَاعَةً لَهُ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ . وَلَنَا ؛ مَا رَوَى صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ ^(١١) ، قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ مَسْلَمَةَ أَرْضَ الرُّومِ ، فَأَتَيْتُ بِرَجُلٍ قَدْ غُلَّ ، فَسَأَلْتُ ^(١٢) سَالِمًا عَنْهُ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غُلَّ ، فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ ، وَاضْرِبُوهُ » . قَالَ : فَوَجَدْنَا فِي مَتَاعِهِ مُصَّ حَقًّا ، فَسَأَلْ سَالِمًا عَنْهُ ، فَقَالَ : بَعُ ، وَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ ^(١٣) . أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُمُ ^(١٤) . وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمْرٌ أَحْرِقُوا مَتَاعَ الْغَالِ ^(١٥) . فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَعْتَرَفْ أَنَّهُ أَخَذَ مَا أَخَذَهُ عَلَى سَبِيلِ الْغُلُولِ ، وَلَا أَخَذَهُ لِنَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا تَوَانَى فِي الْمَجِيءِ بِهِ ، وَلَيْسَ الْخِلَافُ فِيهِ ، وَلَنْ الرَّجُلَ جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ تَائِبًا مُعْتَذِرًا ، وَالتَّوْبَةُ تَجِبُ مَا قَبْلَهَا ، وَتُشْحَرُ الْحَوْبَةُ . وَأَمَّا التَّهْمُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، فَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَلَا يُعَدُّ تَضْيِيعًا ، كَالِقَاءِ الْمَتَاعِ فِي الْبَحْرِ إِذَا خِيفَ الْعَرَقُ ، وَقَطَعَ يَدُ الْعَبْدِ السَّارِقِ ، مَعَ أَنَّ الْمَالَ لَا تَكَادُ الْمَصْلَحَةُ تُحْصَلُ بِهِ إِلَّا بِذَهَابِهِ ، فَأَكْثَرُهُ إِثْلَافُهُ ، وَإِنْفَاقُهُ إِذْهَابُهُ ، وَلَا يُعَدُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ

(٦) سقط من : ١ .

(٧) في م : ٥ منك .

(٨) في : باب في الغلول إذا كان يسيرا ... ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٣/٢ .

(٩) في ١ : ١ : زيادة . وفي م : ٥ : زارة .

(١٠) أي مسلمة .

(١١) في ب : ٥ عنه .

(١٢) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب في عقوبة من غل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٩/٢ . وأبو داود ، في : باب في عقوبة الغال ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٣/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الغال ما يُصنع به ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٢٤٧/٦ . والدارمي ، في : باب في عقوبة الغال ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣١/٢ .

(١٣) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يقطع من غل ... ، ولا يحرق . ومن قال : يحرق ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١٠٢/٩ . وابن أبي شيبة ، في : باب الرجل يوجد عنده الغلول ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤٩٦/١٢ .

٦٦٩/١٠ ط تَضْيِيعًا وَلَا إِفْسَادًا ، وَلَا يَنْتَهَى ^(١٤) عَنْهُ . وَأَمَّا الْمُصْحَفُ ، فَلَا يُحْرَقُ ؛ / لِحُرْمَتِهِ ، وَلِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ سَالِمٍ فِيهِ ، وَالْحَيَوَانُ لَا يُحْرَقُ ؛ لِتَنْهِي النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رُبُّهَا ^(١٥) ، وَلِحُرْمَةِ الْحَيَوَانِ فِي نَفْسِهِ ، وَلَآئِذَا لَمْ يَدْخُلْ فِي اسْمِ الْمَتَاعِ الْمَأْمُورُ بِإِحْرَاقِهِ . وَهَذَا لَا إِخْلَافَ فِيهِ . وَلَا تُحْرَقُ آلَةُ الدَّابَّةِ أَيْضًا . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا ^(١٦) لِلْإِنْتِفَاعِ بِهَا ، ^(١٧) وَلَآئِذَا تَابَعَهُ ^(١٨) لَمَّا يُحْرَقُ ، فَأَشْبَهَ جِلْدَ الْمُصْحَفِ وَكَيْسَهُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يُحْرَقُ سَرَّجُهُ وَإِذَا كَافَهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَلْبُوسُ حَيَوَانٍ ، فَلَا يُحْرَقُ ، كَسِتَابِ الْغَالِ . وَلَا تُحْرَقُ ثِيَابُ الْغَالِ الَّتِي عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ عُرْيَانًا ، وَلَا مَا غُلَّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَنِيمَةِ الْمُسْلِمِينَ . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَالَّذِي أَصَابَ فِي ^(١٩) الْغُلُولِ ، أَيْ شَيْءٍ يُصْنَعُ بِهِ ؟ قَالَ : يُرْفَعُ إِلَى الْمَعْتَمِرِ . وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ . وَلَا سِلَاحُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْقِتَالِ ، وَلَا نَفَقَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْرَقُ عَادَةً ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ ، أَوْ مَا أَبَقَتِ النَّارُ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَهُوَ لِصَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ كَانَ ثَابِتًا عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُوَجِّدْ مَا يُزِيلُهُ ، وَإِنَّمَا عَوِيقُ إِحْرَاقِ مَتَاعِهِ ، فَمَا لَمْ يُحْرَقْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُبَاعَ الْمُصْحَفُ ، وَيَتَصَدَّقَ بِهِ ؛ لِقَوْلِ سَالِمٍ فِيهِ . وَإِنْ كَانَ مَعَ شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ أَوْ الْعِلْمِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُحْرَقَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ نَفْعَ ذَلِكَ يَعُودُ لِلدِّينِ ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ الْإِضْرَارُ بِهِ فِي دِينِهِ ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ الْإِضْرَارُ بِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُنْيَاهُ .

فصل : وَإِنْ لَمْ يُحْرَقْ رَحْلُهُ حَتَّى اسْتَحْدَثَ مَتَاعًا آخَرَ ، أَوْ رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ ، أُحْرِقَ مَا كَانَ مَعَهُ ^(٢٠) حَالِ الْغُلُولِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى بَلَدِهِ . قَالَ : يَنْبَغِي أَنْ يُحْرَقَ مَا كَانَ مَعَهُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ . وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ إِحْرَاقِ رَحْلِهِ ، لَمْ يُحْرَقْ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ ^(٢١) عُقُوبَةٌ ، فَتَسْقُطُ بِالْمَوْتِ ، كَالْحُدُودِ ، وَلَآئِذَا بِالْمَوْتِ انْتَقَلَ إِلَى وَرَثَتِهِ ، فَإِحْرَاقُهُ عُقُوبَةٌ لغيرِ الْجَانِي . وَإِنْ بَاعَ مَتَاعَهُ ، أَوْ هَبَهُ ، احْتَمَلَ أَنْ لَا يُحْرَقَ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ لِغَيْرِهِ ،

(١٤) ق ١ ب : ١ : نبي .

(١٥) تقدم تحريمه ، في صفحة ١٣٩ .

(١٦) في الأصل ، ١ ، ب : ١ : إليه .

(١٧-١٦) في الأصل ، ١ ، ب : ١ : ولأنه تابع .

(١٨) ق ١ : ١ : من .

(١٩) في م : ١ : من .

(٢٠) في م : ١ : لأنها .

أشبهه ما لو انتقل عنه بالموت . / واحتمل أن يتفَضَّ البيع والهبة ويُحَرَّق ؛ لأنه تعلق به حق سابق على البيع والهبة ، فوجب تقديمه ، كالقصاص في حق الجاني .

فصل : وإن كان الغال صبيًا ، لم يُحَرَّق متاعه . وبه قال الأوزاعي ؛ لأن الإحراق عقوبة ، وليس هو من أهلها ، فأشبهه الحد . وإن كان عبداً ، لم يُحَرَّق متاعه ؛ لأنه لسيده ، فلا يعاقب سيده ^(٢١) بجناية عبده ^(٢٢) . وإن استهلك ما غله ، فهو في رقبته ؛ لأنه من جنائبه . وإن غلَّت امرأة أو ذمِّي أحرقت متاعهما ؛ لأنهما من أهل العقوبة ، ولذلك يُقَطَّعان في السرقة ، ويحدان في الزنى وغيره . وإن أنكر الغلول ، وذكر ^(٢٣) أنه ابتاع ما بيده ، لم يُحَرَّق متاعه ، حتى يثبت غلوله ببيئته أو إقراره ؛ لأنه عقوبة ^(٢٤) ، فلا يجب قبل ثبوته بذلك ، كالحد ، ولا يقبل في بيئته إلا عدلان ؛ لذلك .

فصل : ولا يُحَرَّم الغال سَهْمه . وقال أبو بكر : في ذلك روايتان ؛ إحداهما ، يُحَرَّم سَهْمه ؛ لأنه قد جاء في الحديث : « يُحَرَّم سَهْمُهُ » . فإن صح ، فالحكم به ^(٢٥) . وقال الأوزاعي ، في الصبي يغُل : يُحَرَّم سَهْمه ، ولا يُحَرَّق متاعه . ولنا ، أن سبب الاستحقاق موجود ، فيستحق ، كالم لم يغُل ^(٢٦) ، ولم يثبت جرم ما سَهْمه في خبر ، ولا قياس ، فيبقى بحاله ، ولا يُحَرَّق سَهْمه ، لأنه ليس من رَحِله .

فصل : إذا تاب الغال قبل القسمة ، ردَّ ما أخذَه في المَقْسيم ، بغير خلاف ؛ لأنه حق نعين رده إلى أهله . فإن تاب بعد القسمة ، فمقتضى المذهب أن يؤدَّى خُمسه إلى الإمام ، ويتصدق بالباقي . وهذا قول الحسن ، والزهري ، ومالك ، والأوزاعي ، والثوري ، والليث . وروى سعيد بن منصور ^(٢٧) ، عن عبد الله بن المبارك ، عن صفوان ابن عمرو ، عن حوشب بن سيف ، قال : غزا الناس الروم ، وعليهم عبد الرحمن بن خالد

(٢١) - (٢٢) في ١ ب : بجنايته .

(٢٣) في ٢ ب : ودعى .

(٢٤) في ٣ زيادة : به .

(٢٥) في الأصل ، ١ م : له .

(٢٦) في ٣ م : يعلم .

(٢٧) في : باب ما جاء في من غل وندم ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧/٢ .

ابن الوليد ، ففعل رجل مائة دينار ، ^(٢٧) فلما قُسمَت الغنيمة ، وتفرق الناس ، يُدَم ، فأتى عبد الرحمن ، فقال : قد غلّلت مائة دينار ^(٢٨) ، فاقبضها . قال : قد تفرق الناس ، فلن أقبضها منك حتى / ثوابي الله بها يوم القيامة . فأتى معاوية ، فذكر ذلك له ، فقال له مثل ذلك . فخرج وهو ينيكي ، فمرّ بعبد الله بن الشاعر السكسكي ، فقال : ما ينيك ؟ فأخبره ، فقال : ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ ^(٢٩) ، أمطيعي ألت يا عبد الله ؟ قال : نعم . قال : فانطلق إلى معاوية فقل له : أخذ مني خمسك ، فأعطه عشرين ديناراً ، وانظر إلى الثمانين الباقية ، فتصدق بها عن ذلك الجيش ، وإن الله تعالى يعلم أسماءهم ومكانهم ، وإن الله يقبل التوبة عن عباده . فقال معاوية : أحسن والله ، لأن أكون أنا أفتيته بهذا أحب إلي من أن يكون لي مثل ^(٣٠) كل شيء امتلكت ^(٣١) . وعن ابن مسعود ، أنه رأى أن يتصدق بالمال الذي لا يعرف صاحبه . وقال الشافعي : لا أعرف للصدقة ^(٣٢) وجهاً ، وقد جاء في حديث الغال ، أن النبي ﷺ ^(٣٣) قال له ^(٣٤) : « لَا أَقْبَلُ مِنْكَ ، حَتَّى تَجِيءَ بِوَيْتٍ مِنَ الْقِيَامَةِ » . ولنا ، قول من ذكرنا من الصحابة ومن بعدهم ، ولم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم ، فيكون إجماعاً ، ولأن تركه تضيق له ، وتعطيل لمنفعته التي خلق لها ، ولا يتخفف به شيء من إثم الغال ، وفي الصدقة به ^(٣٥) نفع لمن يصل إليه من المساكين ، وما يحصل من أجر الصدقة يصل إلى صاحبه ، فيذهب به الإثم عن الغال ، فيكون أولى .

١٦٧٨ - مسألة : قال : (وَلَا يُقَامُ الْحَدُّ عَلَى مُسْلِمٍ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ)

وجُمِلَتْ أَنْ مَنْ أَثَمَ حَدًّا مِنَ الْغَزَاةِ ، أَوْ مَا يُوجِبُ قِصَاصًا ، فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ، لَمْ يُقَمْ

(٢٧) - (٢٧) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٨) سورة البقرة ١٥٦ .

(٢٩) سقط من : أ .

(٣٠) في ب : « أملكك » .

(٣١) في ب : « الصلقة » .

(٣٢) - (٣٢) سقط من : م .

(٣٣) سقط من : م .

عليه حتى يقفل ، فيقام عليه حذوه . وهذا قال الأوزاعي ، وإسحاق . وقال مالك ،
والشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر : يُقام الحذو في كل موضع ؛ لأن أمر الله تعالى بإقامته
مطلق في كل مكان وزمان ، إلا أن الشافعي قال : إذا لم يكن أمير الجيش الإمام ، أو أمير
إقليم ، فليس له إقامة الحذو ، ويؤخر حتى يأتي الإمام ؛ لأن إقامة الحدود إليه ، وكذلك إن
كان بالمسلمين حاجة إلى المَحذود ، أو قوة به ، أو شغل عنه ، أخر . / وقال أبو حنيفة :
لا حذو ولا قصاص في دار الحرب ، ولا إذا رجع . ولنا ، على وجوب الحذو ، أمر الله تعالى
ورسوله به ، وعلى تأخير ، ما روى بسُر بن^(١) أوطاة ، أنه أتى برجل في الغزاة قد سرق^(٢)
بُحْيئة^(٣) ، فقال : لولا أني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « لَا تُقَطِّعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزَاةِ »
لَقَطَعْتُكَ . أخرجه أبو داود ، وغيره^(٤) . ولأنه إجماع الصحابة ، رضي الله عنهم .
وروى سعيد ، في « سننه »^(٥) ، بإسناده عن الأخصب بن حكيم ، عن أبيه ، أن عمر
كتب إلى الناس ، أن لا يجلدن أمير جيش ولا سرية ولا رجلاً من المسلمين حذاً ، وهو
غازي ، حتى يقطع الدرب قافلاً ؛ لئلا تلحقه حمية الشيطان ، فيلحق بالكفار . وعن أبي
الدرداء مثل ذلك . وعن علقمة ، قال : كنا في جيش في أرض الروم ، ومعنا حذيفة بن
اليمان ، وعلينا الوليد بن عتبة ، فشرب^(٦) الخمر ، فأرذنا أن نحذيه ، فقال حذيفة :
أحذون أميركم وقد دنوتم من عدوكم ، فيطمعوا فيكم^(٧) . وأتى سعد بأبي مخجن يوم
القادسية ، وقد شرب الخمر ، فأمر به إلى القييد ، فلما التقى الناس قال أبو مخجن :

(١) في الأصل ، ب نهادة : أي . وفي م نهادة : أبا .

(٢) في أ ، ب : وقد .

(٣) البخية من الإبل : الخراسانية .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يسرق في الغزو ، أيقطع ؟ ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٥٣/٢ .
والترمذي ، في : باب ما جاء أن لا تقطع الأيدي في الغزو ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذ ٢٣١/٦ . والدارمي ،
في : باب في أن لا يقطع الأيدي في الغزو ، سنن الدارمي ٢٣١/٢ .

(٥) في : باب كراهية إقامة الحدود في أرض العدو ، من كتاب الجهاد . السنن ١٩٦/٢ .
كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب هل يقام الحذو على المسلم في بلاد العدو ؟ ، من كتاب الجهاد . المصنف ١٩٧/٥ .
وابن أبي شيبة ، في : باب في إقامة الحذو على الرجل في أرض العدو ، من كتاب الحدود . المصنف ١٠٣/١٠ .

(٦) في ب : يشرب .

(٧) أخرجه سعيد ، في الباب السابق . السنن ١٩٧/٢ . وعبد الرزاق ، في : الباب السابق . المصنف ١٩٨/٥ .

كَفَى حَزْناً أَنْ تُطْرَدَ الْحَيْلُ بِالْقَنَاءِ وَأُتْرِكَ مَشْدُودًا عَلَى وَثَاقَيْهَا^(٨)

فقال لابنة حَصَفَةَ^(٩) امرأة سعد : أَطْلِقِينِي ، وَلَكِ اللَّهُ عَلَى إِنْ سَلَحَنِي اللَّهُ أَنْ أَرْجِعَ
حَتَّى أَضَعُ رِجْلِي فِي الْقَيْدِ ، فَإِنْ قُتِلْتُ ، اسْتَرْحَتُمْ مِنِّي . قال : فَحَلَّتْهُ حِينَ اتَّقَى النَّاسُ ،
وَكَانَتْ بِسَعْدٍ جَرَّاحَةً ، فَلَمْ يَخْرُجْ يَوْمَئِذٍ إِلَى النَّاسِ . قال : وَصَعَدُوا بِهِ فَوْقَ الْعَذِيبِ^(١٠) يُنْظَرُ
إِلَى النَّاسِ ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَى الْحَيْلِ خَالِدُ بْنُ عَرْفُطَةَ ، فَوُتِبَ أَبُو مِحْجَنٍ عَلَى فَرَسٍ لِسَعْدٍ يُقَالُ
لَهَا الْبَلْقَاءُ ، ثُمَّ أُخِذَ رُمْحًا ، ثُمَّ خَرَجَ ، فَجَعَلَ لَا يَحْمِلُ عَلَى نَاجِيَةٍ مِنَ الْعَدُوِّ إِلَّا هَزَمَهُمْ ،
وَجَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ : هَذَا مَلَكٌ ؛ لِمَا يَرَوْنَهُ يَصْنَعُ ، وَجَعَلَ سَعْدٌ يَقُولُ : الضَّبِرُ^(١١) ضَبْرُ
الْبَلْقَاءِ ، وَالطُّعْنُ طُعْنُ أَيْ مِحْجَنٍ ، وَأَبُو مِحْجَنٍ فِي الْقَيْدِ . فَلَمَّا هَزَمَ الْعَدُوَّ ، رَجَعَ أَبُو
مِحْجَنٍ حَتَّى وَضَعَ رِجْلَيْهِ فِي الْقَيْدِ . فَأَخْبَرَتْ ابْنَةُ حَصَفَةَ سَعْدًا بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِه ، فَقَالَ
سَعْدٌ : لَا وَاللَّهِ ، لَا أَضْرِبُ الْيَوْمَ رَجُلًا أَبْلَى اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ بِهِ^(١٢) / مَا أَبْلَاهُمْ . فَخَلَّى سَبِيلَهُ .
فَقَالَ أَبُو مِحْجَنٍ : قَدْ كُنْتُ أَشْرَبُهَا إِذْ يُقَامُ عَلَى الْحَدِّ وَأُطَهَّرُ مِنْهَا ، فَأَمَّا إِذَا
يَهْرَجَتْنِي^(١٣) ، فَوَاللَّهِ لَا أَشْرَبُهَا أَبَدًا^(١٤) . وَهَذَا اتِّفَاقٌ لَمْ يَظْهَرْ خِلَافُهُ . فَأَمَّا إِذَا رَجَعَ ، فَإِنَّهُ
يُقَامُ الْحَدُّ عَلَيْهِ ؛ لِعُمُومِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ ، وَإِنَّمَا أَخَّرَ لِعَارِضٍ ، كَمَا يُؤَخَّرُ لِمَرْضٍ أَوْ
شُغْلٍ ، فَإِذَا زَالَ الْعَارِضُ ، أُقِيمَ الْحَدُّ ، لَوْجُودِ مُقْتَضِيهِ ، وَاتِّفَاقِ مُعَارِضِهِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ
عُمَرُ : حَتَّى يَقْطَعَ الدَّرَبُ قَافِلًا .

فصل : وَتُقَامُ الْحُدُودُ فِي الثُّغُورِ ، بغيرِ خِلَافٍ تَعَلَّمَهُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ ،

(٨) البيت في : طبقات فحول الشعراء ٢٦٨/١ ، والشعر والشعراء ٤٢٣/١ .

(٩) في الأصل : ١ ، والإصابة ٧٠٥/٧ : حصة ٤ . وفي ب : م . وسن سعيد : حصة ٤ . والبيت في :

طبقات ابن سعد ١٣٨/٣ ، ١٦٨/٥ ، ١٦٩ ، ومصنف ابن أبي شيبة ، وتاريخ الطبري .

(١٠) العذيب : ماء بين القادسية والمفיתה . معجم البلدان ٦٢٦/٣ .

(١١) الضبر : القلو .

(١٢) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٣) يهرجتي : هدرتي بإسقاط الحد عنى .

(١٤) أخرجه سعيد ، في الموضع السابق . السنن ١٩٧/٢ ، ١٩٨ . وابن أبي شيبة ، في : أمر القادسية ونحوها ، من

كتاب التاريخ . المصنف ٥٦٠/١٢ - ٥٦٢ . وانظر القصة ، في : تاريخ الطبري ٥٧٥/٣ ، والامتهاب

١٧٤٦/٤ ، ١٧٤٧ ، والإصابة ٣٦١/٧ ، ٣٦٢ .

والحاجة داعية إلى زجر أهلها ، كالحاجة إلى زجر غيرهم ، وقد كتب عمر إلى أبي عبيدة ، أن يجلد من شرب الخمر ثمانين ، وهو بالشام ، وهو من الثغور^(١٥) .

١٦٧٩ - مسألة : قال (: وإذا أضحى حصن ، لم يقتل من لم يحتمل ، أو يثبت ، أو يبلغ خمس عشرة سنة)

وجملة ذلك أن الإمام إذا ظفر بالكفار ، لم يجوز أن يقتل صبياً^(١٦) لم يبلغ^(١٧) ، بغير خلاف . وقد روى ابن عمر ، أن النبي ﷺ نهى عن قتل^(١٨) النساء والصبيان . متفق عليه^(١٩) . ولأن الصبي يميز رقيقاً بنفسه السبي ، ففي قتله إثم المثل ، وإذا سبي متفرداً صار مسلماً ، فأثلافه إثم من يمكن جعله مسلماً ، والبلوغ يحصل بأحد أسباب ثلاثة ؛ أحدها ، الاختلام ، وهو خروج المني من ذكر الذكر^(٢٠) أو قبل الأنثى في بقعة أو منام . وهذا لا خلاف فيه ، وقد قال الله تعالى : ﴿ يَأْيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ﴾^(٢١) ثم قال : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾^(٢٢) . وقال النبي ﷺ : « لَا يَتِمُّ بَعْدَ احْتِلَامٍ » . وقال لمعاذ : « خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا » . رواهما أبو داود^(٢٣) . الثاني ، إثبات الشعر الحشيش حول القبل ، وهو علامة على البلوغ ، بدليل ما

(١٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من زعم لا تقام الحدود في أرض الحرب حتى يرجع ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١٠٥/٩ .

(١٦-١) سقط من : ب .

(٢) في م : « القتل » .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٢٦٥/١٢ .

(٤) في م : « الرجل » .

(٥) سورة النور ٥٨ .

(٦) سورة النور ٥٩ .

(٧) الأول أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء متى ينقطع اليم ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ١٠٤/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب الطلاق قبل النكاح ، من كتاب الخلع والطلاق . السنن الكبرى ٣٢٠/٧ .

والثاني تقدم تخريجه ، في : ٣٠/٤ .

رَوَى عَطِيَّةُ الْقُرْطُبِيُّ، قَالَ: كُنْتُ مِنْ سَبَى^(٨) قُرَيْظَةَ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ، فَمَنْ أَتَيْتِ الشَّعَرَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يَنْتِبِثْ لَمْ يَقْتُلْ، فَكُنْتُ مِنْ مَنْ لَمْ يَنْتِبِثْ. / أَخْرَجَهُ الْأَثَرُمُ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٩).
 وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَنْ كَثِيرِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبْنَاءُ قُرَيْظَةَ، أَنَّهُمْ عَرَضُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُحْتَطِلًا أَوْ تَبَّتْ عَائَتُهُ قُتِلَ، وَمَنْ لَا، تَرَكَ. / أَخْرَجَهُ الْأَثَرُمُ^(١٠). وَعَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عَمَرَ، أَنَّ عَمَرَ كَانَ يَكْتُبُ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَنْجَادِ، أَنَّ لَا يَقْتُلُوا إِلَّا مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي، وَلَا يَأْخُذُوا الْجَزِيَّةَ إِلَّا بِمَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي^(١١).
 وَحَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ، أَنَّ هَذَا بُلُوغٌ فِي حَقِّ الْكَافِرِ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الرَّجُوعَ إِلَى قَوْلِهِمْ فِي الْإِخْتِلَامِ، وَعَدَدِ السِّنِّينَ، وَلَيْسَ بِعَلَامَةٍ عَلَيْهِ^(١٢) فِي^(١٣) الْمُسْلِمِينَ، لِأَمْكَانِ ذَلِكَ فِيهِمْ^(١٤). وَلَنَا، قَوْلُ أَبِي تَضَرَّةَ، وَعُقَيْبِ بْنِ عَامِرٍ، حِينَ اخْتَلَفَ فِي بُلُوغِ تَمِيمِ بْنِ فَرْجِ السَّهْمِيِّ: انْظُرُوا، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَشْعَرَ، فَاقْسِمُوا لَهُ. فَتَنْظَرُ إِلَيْهِ بَعْضُ الْقَوْمِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ أَتَيْتَ، فَقَسَمُوا^(١٥) لَهُ^(١٦). وَلَمْ يَظْهَرْ خِلَافٌ هَذَا، فَكَانَ إِجْمَاعًا. وَلِأَنَّهُ عَلِمَ عَلَى الْبُلُوغِ فِي حَقِّ الْكَافِرِ، فَكَانَ عَلَمًا عَلَيْهِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ، كَالْعَلَمَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وَلِأَنَّهُ أَمَرَ بِإِلَازِمِ الْبُلُوغِ غَالِبًا، فَكَانَ عَلَمًا عَلَيْهِ، كَالَاِخْتِلَامِ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ يَتَعَذَّرُ فِي حَقِّ الْكَافِرِ مَعْرِفَةُ الْإِخْتِلَامِ وَالسَّنِّ. قُلْنَا: لَا تَتَعَذَّرُ مَعْرِفَةُ السَّنِّ فِي الذَّمِّ النَّاشِئِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ تَعَذَّرُ الْمَعْرِفَةُ لِأَوْجِبَ جَبَلٌ مَالِيسَ بِعَلَامَةٍ عَلَامَةٍ، كَغَيْرِ الْإِنْبَاتِ. الثَّلَاثُ، بُلُوغُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ، قَالَ: عَرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجِزْنِي

(٨) في ١، ب: ٥ في ٤.

(٩) تقدم ترجمته، في: ٥٩٨/٦.

(١٠) وأخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣٤١/٤.

(١١) أخرجه البيهقي، في: باب الزيادة على الدنبار بالصلح، من كتاب الجزية. السنن الكبرى ١٩٥/٩، ١٩٦. وسعيد بن منصور، في: باب ما جاء في قتل النساء والولدان، من كتاب الجهاد. السنن ٢٤٠/٢. وأبو عبيد، في: باب من نجب عليه الجزية ...، من كتاب سنن الفقه والخمس والصدقة ... الأموال ٣٧.

(١٢) سقط من: ب.

(١٣) في م زيادة: ٥ حتى ٤.

(١٤) في ب: ٥ منهم ٤.

(١٥) في ب: ٥ قسم ٤.

(١٦) تقدم في صفحة ٩٦.

في القتال ، وعرضت عليه ، وأنا ابن خمس عشرة ، فأجازني في المقاتلة . قال نافع : فحدثت عمر بن عبد العزيز بهذا الحديث ، فقال : هذا فصل ما بين الرجال وبين الغلمان . متفق عليه^(١٧) . وهذه العلامات الثلاث في حق الذكر والأنثى ، ويزيد الأنثى بعلامتين ؛ الحيض ، والحمل ، فمن لم يوجد فيه علامة منهن ، فهو صبي يحرم قتله .

فصل : لا تقتل امرأة ، ولا شيخ فاني . وبذلك قال مالك ، وأصحاب الرأي . وروى ذلك عن أبي بكر الصديق ، ومجاهد . وروى عن ابن عباس / في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا ﴾^(١٨) . يقول : لا تقتلوا النساء والصبيان والشيخ الكبير^(١٩) . وقال الشافعي ، في أحد قوليّه ، وابن المنذر : يجوز قتل الشيوخ^(٢٠) ؛ لقول النبي ﷺ : « أَقْتُلُوا شَيْوَخَ الْمُشْرِكِينَ ، وَاسْتَحْيُوا شُرَحَّهُمْ »^(٢١) . رواه أبو داود ، والترمذي^(٢٢) ، وقال : حديث حسن صحيح . ولأن الله تعالى قال : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٢٣) . وهذا عام يتناول بعمومه الشيوخ . قال ابن المنذر : لا أعرف حجة في ترك قتل الشيوخ يستثنى بها من عموم قوله : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٢٤) . ولأنه كافر لا نفع في حياته ، فيقتل كالشاب . ولنا ، أن النبي ﷺ قال : « لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَانِيًا ، وَلَا طِفْلًا ، وَلَا امْرَأَةً » . رواه أبو داود ، في « سننه »^(٢٥) . وروى عن أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه ، أنه أوصى^(٢٦) يزيد حين وجهه إلى الشام ، فقال : لا تقتل صبيًا ، ولا امرأة ، ولا هرما . وعن

(١٧) تقدم تحريجه ، في : ٥٩٩/٦ .

(١٨) سورة البقرة ١٩٠

(١٩) أخرجه ابن جرير الطبري ، في تفسير الآية رقم ١٩٠ ، من سورة البقرة . تفسير الطبري ١٩٠/٢

(٢٠) في ١ : الشيخ هـ .

(٢١) شرح : جمع شارح ، وهو الشاب .

(٢٢) أخرجه أبو داود ، في : باب قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٠٠/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في النزول على الحكم ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٨١/٧ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٢/٥ ، ٢٠ .

(٢٣) سورة التوبة هـ .

(٢٤) في : باب في دعاء المشركين ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٦/٢ .

(٢٥) في ١ : م ، هـ : وصى هـ .

عمر ، أَنَّهُ أَوْصَى سَلَمَةَ^(٢٦) بِنَ قَيْسِ^(٢٧) ، فَقَالَ : « لَا تَقْتُلُوا الْمَرْأَةَ ، وَلَا صَبِيًّا ، وَلَا شَيْخًا هُمًا^(٢٨) » . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ^(٢٩) . وَلَئِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، فَلَا يُقْتَل ، كَالْمَرْأَةِ . وَقَدْ أَوْمَأَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ فِي الْمَرْأَةِ ، فَقَالَ : « مَا بَالُهَا^(٣٠) قُتِلَتْ ، وَهِيَ لَا تُقَاتِلُ^(٣١) » . وَالْآيَةُ مُخْصِصَةٌ بِمَارُونِنَا ، وَلَئِنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ عُمُومِهَا الْمَرْأَةُ ، وَالشَّيْخُ الْهَمُّ فِي مَعْنَاهَا ، فَتَقْيِسُهُ عَلَيْهَا . وَأَمَّا حَدِيثُهُمْ ، فَأَرَادَ بِهِ الشُّيُوخَ الَّذِينَ فِيهِمْ قُوَّةٌ عَلَى الْقِتَالِ ، أَوْ مَعُونَةٌ عَلَيْهِ ، بِرَأْيٍ أَوْ تَذْيِيرٍ ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ ، وَلِأَنَّ أَحَادِيثَنَا خَاصَّةٌ فِي الْهَرَمِ ، وَحَدِيثُهُمْ عَامٌّ فِي الشُّيُوخِ كُلِّهِمْ ، وَالْخَاصُّ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِّ ، وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِالْعَجُوزِ الَّتِي لَا تَنْفَعُ فِيهَا .

فصل : لَا يُقْتَلُ زَيْنٌ وَلَا أَعْمَى وَلَا رَاهِبٌ ، وَالْخِلَافُ فِيهِمْ كَالْخِلَافِ فِي الشَّيْخِ ، وَحُجَّتُهُمْ هُنَا حُجَّتُهُمْ فِيهِ . وَلَنَا ، فِي الزَّيْنِ وَالْأَعْمَى ، أَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، فَأَشْبَهَا الْمَرْأَةَ ، وَفِي الرَّاهِبِ ، مَا رَوَى فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : وَسَتْمَرُونَ عَلَى أَقْوَامٍ فِي الصَّوَامِيعِ^(٣٢) ، هُمْ اخْتَبَسُوا^(٣٣) أَنْفُسَهُمْ فِيهَا ، فَذَعَهُمْ^(٣٤) حَتَّى / يُجِيبَهُمُ اللَّهُ عَلَى ضَلَالِهِمْ . وَلَئِنَّهُمْ لَا يُقَاتِلُونَ تَذْيِيرًا ، فَأَشْبَهُوا مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِتَالِ .

و ٧٣/١٠

(٢٦) فِي الْأَصْلِ ، م ، ١٠ ، ص ١٠٠ .

(٢٧) بِكسر اللام . انظر : تهذيب التهذيب ١٦٣/٤ .

(٢٨) فِي م : « أَقْسَى » .

(٢٩) الْهَمُّ : الْكِبَرُ الْغَالِي .

(٣٠) الْأَوَّلُ تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ عِنْدَ سَعِيدٍ ، فِي صَفْحَةِ ١٨ . وَتَقْدِيمُ أَيْضًا فِي ١٤٣ . وَالثَّانِي لَمْ تَجِدْهُ فِيْمَا بَيْنَ يَدَيْنَا مِنْ سَنَنِ سَعِيدٍ .

(٣١) فِي م : « بِأَلْ هَذِهِ » .

(٣٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ قِتْلِ النِّسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٩/٢ ، ٥٠ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْغَارَةِ وَالْيَتَامَى وَقِتْلِ النِّسَاءِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٩٤٨/٢ . وَإِسْنَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ . ١١٥/٢ ، ٤٨٨/٣ ، ١٧٨/٤ .

(٣٣-٣٣) فِي م : « قَدْ حَسِبُوا » .

(٣٤) فِي م : « فَذَعُوهُمْ » .

فصل : ولا يُقتل العبيد . وبه قال الشافعي ؛ لقول النبي ﷺ : « أذركوا خالدا ، فمروء أن لا يقتل ذرية ، ولا عسيقا »^(٣٥) . وهم العبيد ؛ ولأنهم^(٣٦) يصيرون رقيقا للمسلمين بنفس السبي ، فأشبهوا النساء والصبيان .

فصل : ومن قاتل ممن ذكرنا جميعهم ، جاز قتله ؛ لأن النبي ﷺ قتل يوم قريظة امرأة ألفت رعا على محمود بن مسلمة^(٣٧) . ومن كان من هؤلاء الرجال المذكورين ذارأي يعين به في الحرب ، جاز قتله ؛ لأن ذريته بن الصمة قتل يوم حنين ، وهو شيخ لا قتال فيه ، وكانوا خرجوا به معهم ، يتيمنون به^(٣٨) ، ويستعينون برأيه ، فلم يتكر النبي ﷺ قتله^(٣٩) . ولأن الرأي من أعظم المعونة في الحرب ، وقد جاء عن معاوية ، أنه قال لمروان والأسود : أمددتما عليا بقيس بن سعد^(٤٠) ، وبرأيه ومكائده ، فوالله لو أنكما أمددتماه بثانية آلف مقاتل ، ما كان بأعظم لي من ذلك^(٤١) .

١٦٨٠ - مسألة ؛ قال : (ومن قاتل من هؤلاء^(١) أو النساء أو المشايخ أو الرهبان في المعركة ، قتلوا)

لا نعلم فيه خلافا . وهذا قال الأوزاعي ، والثوري ، والليث ، والشافعي ، وأبو ثور ،

(٣٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٠/٢ . وابن ماجه ، في : باب الفارة والبيات ... ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٨٨/٣ ، ١٧٨/٤ . (٣٦) سقطت الواو من : م .

(٣٧) في ب ، م ، ه : سلمة . وانظر ما أخرجه الواقدي ، في المغازي ٦٤٥/٢ ، ٦٥٨ . وابن حجر ، في الإصابة ٤٣/٦ ، فقد ذكر أن هذا كان يوم خيبر ، لا يوم بني قريظة ، وأن الذي ألقى عليه الحجر مرحب . والذي قتله المرأة يوم بني قريظة هو خلاد بن سويد . انظر السيرة ، لابن هشام ٢٤٢/٢ ، والسيرة الحلبية ٦٦٨/٢ . (٣٨) سقطت من : ب .

(٣٩) انظر ما أخرجه البخاري ، في : باب غزاة أوطاس ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٩٧/٥ ، والبيهقي ، في : باب قتل من لا قتال فيه من الكفار جائز ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩١/٩ ، ٩٢ .

(٤٠) هو قيس بن سعد بن عباد الأنصاري ، وكان من النبي ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير ، وكان من دهاة العرب ، وكان على مقدمة على يوم صفين ، ثم هرب من معاوية سنة ثمان وخمسين ، وسكن تقيس ، ومات بها في ولاية عبد الملك بن مروان . تهذيب التهذيب ٣٩٥/٨ ، ٣٩٦ .

(٤١) الخبر في : سير أعلام النبلاء ١١٠/٣ .

(١-١) في م : ه : النساء والمشايع والرهبان في المعركة قتل .

وأصحاب الرأي . وقد جاء عن ابن عباس ، قال : مرَّ النبي ﷺ بامرأة مقتولة يوم الخندق ، فقال : « مَنْ قَتَلَ هَذِهِ ؟ » قال رجل : أنا يا رسول الله . قال : « وَلِمَ ؟ » قال : نازعني قائم سيفي . قال ^(٢) : فسكت ^(٣) . ولأن النبي ﷺ وقف على امرأة مقتولة ، فقال : « مَا بَالُهَا قُتِلَتْ ، وَهِيَ لَا تُقَاتِلُ » ^(٤) . وهذا يدل على أنه إنما نهى عن قتل المرأة إذا لم تُقاتِل ، ولأن هؤلاء إنما لم يُقتلوا لأنهم في العادة لا يُقاتلون .

فصل : فأما المريض ، فيُقتل إذا كان ممن لو كان صحيحاً قاتل ؛ لأنه بمنزلة الإجهار على الجريح ، إلا أن يكون مأبوساً من برئه ، فيكون بمنزلة الرمن ، لا يُقتل ؛ لأنه لا يخاف منه أن يصير إلى حال يُقاتل فيها .

فصل : / فأما الفلاح الذي لا يُقاتل ، فينبغي أن لا يُقتل ؛ لما روي عن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، أنه قال : اتقوا الله في الفلاحين ، الذين لا ينصبون لكم الحرب ^(٥) . وقال الأوزاعي : لا يُقتل الحرث ، إذا علم أنه ليس من المُقاتلة . وقال الشافعي : يُقتل ، إلا أن يؤدَّى الجزية ؛ لدخوله في عموم المشركين . ولنا ، قول عمر ، وأن أصحاب رسول الله ﷺ لم يقتلوه حين فتحوا البلاد ، ولأنهم لا يُقاتلون ، فأشبهوا الشيوخ والرهبان .

فصل : إذا حاصر الإمام حصناً ، لزمته مصابرتُه ^(٦) ، ولا ينصرف عنه إلا بخضلة من خصال خمس ؛ أحدها ، أن يسلموا ، فيخربوا بالإسلام دماءهم وأموالهم ؛ لقول النبي ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي »

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٦/١ . وعبد الرزاق ، في : باب عقر الشجر بأرض العدو ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠١/٥ ، ٢٠٢ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما يمنع به من القتل ... ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٨٤/١٢ ، ٣٨٥ .

(٤) تقدم تحريجه ، في صفحة ١٧٨ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب ترك قتل من لا قتال فيه ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩١/٩ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في قتل النساء والولدان ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٩/٢ .

(٦) في ١ : ٥ : مصابرتهم .

دِمَاءُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»^(٧) . وَإِنْ أَسْلَمُوا بَعْدَ الْفَتْحِ ، عَصَمُوا دِمَاءَهُمْ دُونَ
أَمْوَالِهِمْ ، وَيَرْقُونَ . الثَّانِيَةُ ، أَنْ يَبْذُلُوا مَالًا عَلَى الْمَوَادَعَةِ ، فَيَجُوزُ قَبُولُهُ مِنْهُمْ ، سَوَاءً أَعْطَوْهُ
جُمْلَةً أَوْ جَعَلُوهُ خَرَاجًا مُسْتَمِرًّا ، يُؤْخَذُ مِنْهُمْ كُلِّ عَامٍ . فَإِنْ كَانُوا^(٨) مِمَّنْ تُقْبَلُ مِنْهُمْ
الْجِزْيَةُ ، فَبَذَلُوهَا ، لَزِمَهُ قَبُولُهَا مِنْهُمْ ، وَحَرَّمَ قِتَالَهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا
الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٩) . وَإِنْ بَذَلُوا مَالًا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْجِزْيَةِ ، فَرَأَى الْمَصْلَحَةَ
فِي قَبُولِهِ ، قَبِلَهُ ، وَلَا يَلْزِمُهُ قَبُولُهُ إِذَا لَمْ يَرِ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ . الثَّالِثَةُ ، أَنْ يَفْتَحَهُ . الرَّابِعَةُ ، أَنْ يَرَى
الْمَصْلَحَةَ فِي الْأَنْصِرَافِ عَنْهُ ؛ إِمَّا لَضَرَرٍ فِي الْإِقَامَةِ ، وَإِمَّا لِلْيَأْسِ مِنْهُ ، وَإِمَّا لِمَصْلَحَةٍ
يَنْتَهِزُهَا تَقْوَتْ بِإِقَامَتِهِ ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَاصِرَ أَهْلَ الطَّائِفِ ، فَلَمْ
يَنْلُ مِنْهُمْ شَيْئًا ، فَقَالَ : « إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدًا » . فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ : أُنْزِجْ عَنْهُ^(١٠)
وَلَمْ تَفْتَحْهُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ » . فَعَدُّوا عَلَيْهِ^(١١) ، فَأَصَابَهُمْ
الْجِرَاحُ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا » . فَأَعْجَبَهُمْ ، فَقَفَلَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٢) . الْخَامِسَةُ ، أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حُكْمٍ / حَاكِمٍ ،^(١٣) فَيَجُوزُ ؛
لِمَا رَوَى عَنْ^(١٤) النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ لَمَّا حَاصَرَ بَنِي قُرَيْظَةَ ، رَضُوا بِأَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حُكْمٍ^(١٥) سَعِيدِ
ابْنِ مُعَاذٍ ، فَأَجَابَهُمْ إِلَى ذَلِكَ^(١٦) ؛ وَالْكَلَامُ فِيهِ فِي فُصُلَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، صِفَةُ الْحَاكِمِ .

٧٤/١٠ د

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٦/٤ .

(٨) في ١ ، ب : « كَانَ » .

(٩) سورة التوبة ٢٩ .

(١٠) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(١١) سقط من : ١ .

(١٢) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة الطائف ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ تَتَّقِي الْمَلَائِكَةَ ﴾ .

تشاء ... ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٩٨/٥ ، ١٧٢/٩ . ومسلم ، في : باب غزوة الطائف ، من

كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٠٣/٣ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١١/٢ .

(١٣-١٤) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٤) في م : « أَنْ » .

(١٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٦ .

والثاني ، صفة الحكم . (١٦) فأما الحاكم (١٦) فيعتبر فيه سبعة شروط ؛ أن يكون (١٧) حراً ، مُسْلِماً ، عاقلاً ، بالغاً ، ذكراً ، غَدلاً ، قَويهاً ، كما يشترط في حاكم المسلمين . ويجوز أن يكون أَعْمى ؛ لأنَّ عَدَمَ البَصَرِ لا يضرُّ في مسألتنا ، لأنَّ المقصود رأْيُهُ ، (١٨) ومعرفة المصلحة (١٨) في أحد أقسام الحكم ، ولا يضرُّ عَدَمُ البَصَرِ فيه ، بخلاف القضاء ، فإنه لا يَسْتَفْنِي عن البصر (١٩) ، ليعرف المدعى من المدعى عليه ، والشاهد من المشهود له والمشهود عليه ، والمقر من المقر له . ويُعتبر من الفقه ههنا ما يتعلّق بهذا الحكم ، ممّا يجوز فيه ، ويُعتبر له ، ونحو ذلك ، ولا يُعتبر فقهه في جميع الأحكام التي لا تَعْلَقُ (٢٠) لها (٢١) بهذا ، ولهذا حُكِمَ سعد بن معاذ ، ولم يثبت أنّه كان عالماً بجميع الأحكام ، وإذا حُكِمُوا رَجُلَيْنِ ، جاز ، ويكون الحكم ما اتفقا عليه . وإن جَعَلُوا الحكم إلى رجل يُعَيِّنُهُ الإمام ، جاز ؛ لأنه لا يَخْتارُ إلّا مَنْ يَصْلُحُ . وإن نَزَّلُوا على حكم رجلٍ منهم ، أو جَعَلُوا التَّعْيِينَ إليهم ، لم يَجْزِ ؛ لأنَّهم ربّما اختاروا مَنْ لا يَصْلُحُ . وإن عَيَّنُوا رجلاً يَصْلُحُ ، فَرَضِيهِ الإمام ، جاز ؛ لأنَّ بَنِي قُرَيْظَةَ رَضُوا بِحُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ، وَعَيْنُوهُ ، فَرَضِيهِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَأَجازَ حُكْمَهُ . وقال : « لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ » بِحُكْمِ اللَّهِ . وإن مات مَنْ اتَّفَقُوا عليه ، فاتفقوا على غيره ممَّنْ يَصْلُحُ ، قامَ مقامه ، وإن لم يَتَّفَقُوا على مَنْ يَقومُ مقامه ، أو طَلَبُوا حَكْماً لا يَصْلُحُ ، رُدُّوا إلى مَأْمَنِهِمْ ، وكانوا على الحِصَارِ حتّى يَتَّفَقُوا ، وكذلك إن رَضُوا بِاثْنَيْنِ ، فمات أحدهما ، فاتفقوا على مَنْ يَقومُ مقامه ، جاز ، وإن رُدُّوا إلى مَأْمَنِهِمْ . وكذلك إذا (٢٢) رَضُوا بِتَحْكِيمِ مَنْ لَمْ تَجْتَمِعِ الشَّرَاطُ فِيهِ ، وَوَأَفَقَهُمُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ

(١٦) - (١٧) سقط من : م .

(١٧) في م زيادة : « الحاكم » .

(١٨) - (١٩) في ا ، ب : ومعرفة للمصلحة .

(١٩) في ب زيادة : « فيه » .

(٢٠) في ب : « تتعلق » .

(٢١) في م : « به » .

(٢٢) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢٣) في م : « إن » .

لا يَصْلُحُ ، لَمْ يُحَكِّمْ ، وَيُرَدُّونَ إِلَى مَا نَمَيْهِمْ كَمَا كَانُوا . وَأَمَّا صِفَةُ الْحُكْمِ ، فَإِنْ حَكَّمَ أَنْ^(٢١) نَقُتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ ، وَسَيِّئُ ذُرَائِهِمْ / ، نُفِّذَ حُكْمُهُ ، لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ حَكَّمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بِذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَقَدْ حَكَّمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقَعَةٍ » . وَإِنْ حَكَّمَ بِالْمَنْ عَلَى الْمُقَاتِلَةِ ، وَسَيِّئِ الذَّرِيَّةِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزَمُ حُكْمُهُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِلَيْهِ فِيمَا يَرَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ ، فَكَانَ لَهُ الْمَنْ ، كَالِإِمَامِ فِي الْأَسِيرِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّ حُكْمَهُ لَا يَلْزَمُ ، لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُحَكَّمَ بِمَا فِيهِ الْحِطُّ ، وَلَا حِطٌّ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْمَنْ . وَإِنْ حَكَّمَ بِالْمَنْ عَلَى الذَّرِيَّةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَمْلِكُ الْمَنْ عَلَى الذَّرِيَّةِ إِذَا سَبَّوْا ، فَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ . وَبِحُكْمِ الْجَوَارِ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَنْتَعِنِ السَّبْيُ فِيهِمْ ، بِخِلَافِ مَنْ سَبَّيَ ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ رَقِيقًا بِنَفْسِ السَّبْيِ . وَإِنْ حَكَّمَ عَلَيْهِمُ بِالْفِدَاءِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَتَخَيَّرُ^(٢٢) فِي الْأَسْرَى بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْفِدَاءِ ، وَالْأَسْرَاقِ وَالْمَنْ ، فَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ . وَإِنْ حَكَّمَ عَلَيْهِمُ بِإِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، لَمْ يَلْزَمُ حُكْمُهُ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الذَّمِّ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ ، فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالتَّرَاضِي ، وَلِذَلِكَ لَا يَمْلِكُ الْإِمَامُ إِجْبَارَ الْأَسِيرِ عَلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ . وَإِنْ حَكَّمَ بِالْقَتْلِ وَالسَّبْيِ ، جَازَ لِلْإِمَامِ الْمَنْ عَلَى بَعْضِهِمْ ؛ لِأَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ سَأَلَ فِي الزُّبَيْرِ بْنِ بَاطَا ، مِنْ قُرَيْظَةَ ، وَمَالِهِ ، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَجَابَهُ^(٢٣) . وَيُخَالِفُ مَا لَ الْعَيْمَةِ إِذَا حَارَهُ الْمُسْلِمُونَ ؛ لِأَنَّ مُلْكَهُمْ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَسْلَمُوا قَبْلَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ ، عَصَمُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ أَسْلَمُوا وَهُمْ أَحْرَارٌ ، وَأَمْوَالُهُمْ لَهُمْ ، فَلَمْ يَجُزِ اسْتِزْقَاؤُهُمْ ، بِخِلَافِ الْأَسِيرِ ، فَإِنَّ الْأَسِيرَ قَدْ ثَبَّتَ الْيَدَ عَلَيْهِ ، كَمَا ثَبَّتَ عَلَى الذَّرِيَّةِ ، فَلِذَلِكَ جَازَ اسْتِزْقَاؤُهُ . وَإِنْ أَسْلَمُوا بَعْدَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ حَكَّمَ عَلَيْهِمُ بِالْقَتْلِ ، سَقَطَ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَسْلَمَ فَقَدْ^(٢٤) عَصَمَ دَمَهُ ، وَلَمْ يَجُزِ اسْتِزْقَاؤُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ

(٢٤) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢٥) في ١ : وسى .

(٢٦) في م : غير .

(٢٧) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٦/٩ . وذكره الواقدي ، في المغازي ٥١٦/٢ ، ٥١٧ .

(٢٨) سقط من : ١ .

أَسْلَمُوا قَبْلَ اسْتِزْقَاقِهِمْ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَيَحْتَمِلُ جَوَازُ اسْتِزْقَاقِهِمْ ، كَمَا لَوْ أَسْلَمُوا بَعْدَ الْأَسْرِ ، وَيَكُونُ الْمَالُ عَلَى مَا حَكَّم فِيهِ . وَإِنْ حَكَّم بَأَنَّ الْمَالَ لِلْمُسْلِمِينَ ، كَانَ غَنِيمَةً ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوهُ بِالْقَهْرِ وَالْحَصْرِ . *

١٦٨١ - مسألة : قَالَ : (وَإِذَا خَلَّى الْأَمِيرُ مُنَا ، وَخَلَفَ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ بَشِيرًا يُبَشِّرُهُ ، أَوْ يَعُودَ إِلَيْهِمْ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ، لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِمْ)

وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الْأَسِيرَ إِذَا خَلَّاهُ الْكُفَّارُ ، وَاسْتَخْلَفُوهُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ بِفَدَائِهِ أَوْ يَعُودَ إِلَيْهِمْ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ أَكْرَهُهُ بِالْعَذَابِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ الْوَفَاءُ لَهُمْ بِرُجُوعٍ وَلَا فِدَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ مُكْرَهُ فَلَمْ يَلْزِمَهُ مَا أَكْرَهُ عَلَيْهِ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « عَفِيَ لَأُمَيَّةٍ عَنِ الْخَطَا ، وَالنَّسِيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ »^(١) . وَإِنْ لَمْ يُكْرَهُ عَلَيْهِ ، وَقَدَّرَ عَلَى الْفِدَاءِ الَّذِي التَزَمَهُ ، لَزِمَهُ^(٢) أَدَاؤُهُ . وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ نَصًّا^(٣) : لَا يَلْزِمُهُ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ لَا يَسْتَحِقُّونَ بَدْلَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾^(٤) . وَلِمَا صَالَحَ النَّبِيُّ ﷺ أَهْلَ الْحُدُودِ عَلَى رَدِّ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا وَفَى لَهُمْ^(٥) ، وَقَالَ : « إِنَّا لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْعَذْرُ »^(٦) . وَلِأَنَّ فِي الْوَفَاءِ مَصْلَحَةً لِلْأَسَارَى ، وَفِي الْعَذْرِ مَفْسَدَةٌ فِي حَقِّهِمْ ، لِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِ ، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ ، فَلَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، كَمَا يَلْزِمُهُ الْوَفَاءُ بِعَهْدِ الْهُدْنَةِ ، وَلِأَنَّهُ عَاهَدَهُمْ عَلَى آدَاءِ مَالٍ ، فَلَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، كَلَّمَنِ السَّبِيحُ ، وَالْمَشْرُوطُ فِي عَقْدِ الْهُدْنَةِ فِي مَوْضِعٍ بِجَوْرٍ شَرْطُهُ ، وَمَا ذَكَرُوهُ بِاطِلٍ بِمَا إِذَا شَرَطَ رَدُّ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا ، أَوْ شَرَطَهُمْ مَا لَا فِي عَقْدِ الْهُدْنَةِ . فَأَمَّا إِنْ عَجَزَ عَنِ الْفِدَاءِ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَفَادَى امْرَأَةً ، لَمْ تَرْجَعْ إِلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَحِلَّ لَهَا ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾^(٧) . وَلِأَنَّ فِي رُجُوعِهَا تَسْلِيطًا لَهُمْ عَلَى وَطْئِهَا حَرَامًا ، وَقَدْ مَنَعَ اللَّهُ

(١) تقدم تخريجُه ، في : ١٤٦/١ .

(٢) في م : « لَزِمَهُ » .

(٣) في م : « أَبْضَا » . وانظر : الشرح الكبير ٥٩٦/٥ .

(٤) سورة النحل ٩١ .

(٥) في م زيادة : « بِذَلِكَ » .

(٦) تقدم في صفحة ١٦١ ، ١٦٢ .

(٧) سورة المتحنة ١٠ .

تعالى رسوله رَدَّ النِّسَاءَ إِلَى الْكُفَّارِ بَعْدَ صَلَاحِهِ عَلَى رَدِّهِنَّ فِي قِصَّةِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وفيها : فجاءَ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ فَتَهاهُمُ اللَّهُ أَنْ يَرُدُّوهُنَّ . رواه أبو داود ، وغيره^(٨) . وإن كان رجلاً ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يَرْجِعُ أَيْضاً . وهو قولُ الْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ إِلَيْهِمْ مَعْصِيَةٌ ، فَلَمْ يَلْزَمْ بِالشَّرْطِ ، كَمَا لو كان امرأةً ، وكما لَوُ شَرَطَ قَتْلُ مُسْلِمٍ ، أَوْ شَرَبُ الْخَمْرِ . والثَّانِيَةُ ، يَلْزِمُهُ . وهو قولُ / عُمَانَ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ^(٩) ؛ لَمَا ذَكَرْنَا فِي بَعْثِ الْفِدَاءِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد عَاهَدَ قُرَيْشًا عَلَى رَدِّ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا ، وَرَدَّ أَبَا بَصِيرٍ ، وَقَالَ : « إِنَّا لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْغَدْرُ » . وَفَارَقَ رَدَّ النِّسَاءِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْحُكْمِ ، حِينَ صَالَحَ النَّبِيُّ ﷺ قُرَيْشًا عَلَى رَدِّ مَنْ جَاءَهُ مِنْهُمْ مُسْلِمًا ، فَأَمْضَى اللَّهُ ذَلِكَ فِي الرُّجَالِ ، وَنَسَخَهُ فِي النِّسَاءِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ تَقَدَّمَتْ .

٧٥٠/١٠ ظ

فصل : فَإِنْ أَطْلَقُوهُ وَأَمْنُوهُ ، صَارُوا فِي أَمَانٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ أَمَانَهُمْ لَهُ يَفْتَضِي سَلَامَتَهُمْ مِنْهُ ، فَإِنْ أَمَكْنَهُ الْمُضِيُّ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، لَزِمَهُ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ ، أَقَامَ ، وَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ مَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ . فَإِنْ أَخَذَ فِي الْخُرُوجِ ، فَأَذْرَكَهُ وَتَبِعُوهُ ، قَاتَلَهُمْ ، وَبَطَلَ الْأَمَانُ ؛ لِأَنَّهُمْ طَلَبُوا مِنْهُ الْمَقَامَ ، وَهُوَ مَعْصِيَةٌ . فَأَمَّا إِنْ أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يُؤْمِنُوهُ ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَيَسْرِقَ وَيَهْرُبَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمِنْتَهُمْ وَلَمْ يُؤْمِنُوهُ . وَإِنْ أَطْلَقُوهُ ، وَشَرَطُوا عَلَيْهِ الْمَقَامَ عَنْدهُمْ ، لَزِمَهُ مَا شَرَطُوا عَلَيْهِ .^(١٠) نَصُّ عَلَيْهِ^(١١) ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمُسْلِمُونَ »^(١٢) عِنْدَ شُرُوطِهِمْ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : لَا يَلْزِمُهُ . فَأَمَّا إِنْ أَطْلَقُوهُ عَلَى أَنَّهُ رَقِيقٌ لَهُمْ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَهُ أَنْ يَسْرِقَ وَيَهْرُبَ وَيُقْتَلَ ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ رَقِيقًا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ ، لَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ، وَلَوْ ثَبَّتْ لَمْ يَفْتَضِ أَمَانًا لَهُ مِنْهُمْ ، وَلَا لَهُمْ مِنْهُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

(٨) تقدم تخريجه في صفحة ٥٩ .

(٩) محمد بن سوقة الغنوي الكوفي العابد ، روى عن أنس ، وسعيد بن جبير ، وغيرهما ، وروى عنه مالك بن مغول ، والثوري ، وابن المبارك ، وغيرهم ، ثقة مرضي فاضل . تهذيب التهذيب ٢٠٩/٩ ، ٢١٠ .

(١٠-١١) سقط من : م . نقل نظر .

(١١) في ١ ، ب ، م : « الْمُؤْمِنُونَ » .

(١٢) تقدم تخريجه في ٣٠/٦ ، وفي صفحة ١٥٢ .

وإن أخلفوه على هذا ، فإن كان مكرها على اليمين ، لم تتعقد يمينه ، وإن كان مختارا فحسب ، كفر^(١٣) يمينه . ويحتمل أن تلزمه الإقامة ، على الرواية التي تلزمه الرجوع إليهم في المسألة الأولى ، وهو قول الليث .

فصل : وإن اشترى الأسير شيئا مختارا ، أو اقترضه ، فالتقيد صحيح ، ويلزمه^(١٤) الوفاء لهم ؛ لأنه عقد معاوضة ؛ فأشبه ما لو فعله غير الأسير ، وإن كان مكرها ، لم يصح ، فإن أكرهوه على قبضه ، لم يضمنه ، ولكن عليه رده إليهم إن كان باقيا ؛ لأنهم دفعوه إليه بحكم العقد ، وإن قبضه / باختياره ، ضمنه ؛ لأنه قبضه عن عقد فاسد . وإن باعه والعين قائمة ، لزمه ردها ؛ لأن العقد باطل ، وإن عدمت العين ، رد قيمتها . ٧٦/١٠

١٦٨٢ - مسألة : قال : (ولا يجعل لمسلم أن يهرب من كافرين ، ومباح له أن يهرب من ثلاثة ، فإن حشيت الأسر ، قاتل حتى يقتل)

وجملته أنه إذا التقى المسلمون والكفار ، وجب الثبات ، وحرم الفرار ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ ﴾^(١) . الآية . وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾^(٢) . وذكر النبي ﷺ الفرار يوم الزحف ، فعده من الكبائر^(٣) . وحكى عن الحسن ، والضحاك ، أن هذا كان يوم بذر خاصة ، ولا يجب في غيرها . والأمر مطلق ، وعبر النبي ﷺ عام ، فلا يجوز التقييد والتخصيص إلا بدليل . وإنما يجب الثبات بشرطين ؛ أحدهما ، أن يكون الكفار لا يزدنون على ضعف المسلمين ، فإن زادوا عليه ،

(١٣) في إنيافة : ٤ عن ٤ .

(١٤) في م : ٥ ويلزم ٤ .

(١) سورة الأنفال ١٥ .

(٢) سورة الأنفال ٤٥ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ﴾ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب قوله تعالى : ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ... ﴾ ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب رمي المحصنات ، من كتاب الحدود . صحيح البخاري ١٢/٤ ، ٢١٨/٨ . ومسلم ، في : باب بيان الكبائر وأكبرها ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٩٢/١ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ١٠٤/٢ .

جَازَ الْفِرَارُ ، لقول الله تعالى : ﴿ أَلَسْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾^(٤) . وهذا إن كان لفظه لفظ الخبر ، فهو أمر ، بديل قوله : ﴿ أَلَسْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ . ولو كان خبراً على حقيقته ، لم يكن ردنا من غلبة الواحد للعشرة إلى غلبة الاثنين تخفيفاً ، ولأن خبر الله تعالى صديق لا يقع بخلاف مخبره ، وقد علم أن الظفر والغلبة لا يحصل للمسلمين في كل موطن يكون العدو فيه ضعيف المسلمين فمادون ، فعلم أنه أمر وفرض ، ولم يأت شيء ينسخ هذه الآية ، لا في كتاب ولا سنة ، فوجب الحكم بها . قال ابن عباس : نزلت : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾^(٥) . فشق ذلك على المسلمين حين فرض الله عليهم ألا يفرّ واحد من عشرة ، ثم جاء تخفيف ، فقال : ﴿ أَلَسْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ . فلما خفف الله عنهم من العدد ، نقص من الصبر بقدر ما خفف من العدد . رواه أبو داود^(٦) ، وقال ابن عباس : من قرأ من الاثنين ، فقد قرأ ، ومن قرأ من ثلاثة فما قرأ^(٧) . الثاني ، أن لا يقصد بفراره التحيز إلى فئة ، ولا التحريف لقتال ، فإن قصد أحد هذين ، فهو مباح له ؛ لقول الله تعالى^(٨) : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ ﴾^(٩) . ومعنى التحريف للقتال ، أن ينحاز إلى موضع يكون القتال فيه أمكن ، مثل أن ينحاز من مواجهة الشمس أو الريح إلى استدبارهما^(١٠) ، أو من نزلة إلى علو ، أو من معطشة إلى موضع ماء ، أو يفر بين أيديهم لتنتفض صفوفهم ، أو تنفرد تحيلهم من رجالهم^(١١) ، أو

٧٦/١٠ ط

(٤) سورة الأنفال ٦٦ . وفي زيادة : ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ ﴾ .

(٥) سورة الأنفال ٦٥ .

(٦) في : باب في التولي يوم الزحف ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٣/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب تحريم الفرار من الزحف ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٧٦/٩ . وانظر حاشية مصنف عبد الرزاق ٣٥٢/٥ .

(٧) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب لا يفر الرجل من الرجلين من العدو ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٠٩/٢ . وانظر حاشيته . وأخرجه البيهقي ، في : باب تحريم الفرار من الزحف ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٧٦/٩ .

(٨-٩) م : ٥ : لأن الله تعالى قال ٥ .

(٩) سورة الأنفال ١٦ .

(١٠) في الأصل ، ب : ٥ : استدبارها .

(١١) في ١ : ٥ : رجالهم .

ليجد قبيهم فرصة ، أو ليستنبد إلى جبل ، ونحو ذلك مما جرت به عادة أهل الحرب . وقد روى عن عمر ، رضي الله عنه ، أنه كان يوماً في خطبته إذ قال : يا سارية بن زئيم ، الجبل ، ظلم الذئب من استترعاه الغنم . فأنكرها الناس . فقال على رضي الله عنه : دعوه . فلما نزل سألوه عما قال ، فلم يعترف به ، وكان قد بعث سارية إلى ناحية العراق لغزوهم ^(١٢) ، فلما قديم ذلك الجيش أخبروا أنهم لقوا عدوهم يوم الجمعة ، فظهر عليهم ، فسمِعوا صوت عمر ، فتحيزوا إلى الجبل ، فتنجوا من عدوهم وانتصروا عليهم ^(١٣) . وأما التحيز إلى فئة ، فهو أن يصير إلى فئة من المسلمين ، ليكون معهم ، فيقوى ^(١٤) بهم على عدوه ^(١٥) . وسواء بُعِدَت المسافة أو قُرِبَتْ . قال القاضي : لو كانت الفئة بخراسان ، والفئة بالحجاز ، جاز التحيز إليها . ونحوه ذكر أصحاب ^(١٦) الشافعي ، لأن ابن عمر روى ، أن النبي ﷺ قال : « إني فئة لكم » . وكانوا بمكان بعيد منه . وقال عمر : أنا فئة كل مسلم . وكان بالمدينة وحيوشه بمصر والشام والعراق وخراسان . رواها سعيد ^(١٧) . وقال عمر : رَحِمَ اللهُ أبا عبيدة ، لو كان تحيز إلى ، لكُنْتُ له فئة ^(١٨) . وإذا خشي الأُسْر ، فلاؤلى له أن يقاتل حتى يُقتل ، ولا يسلم نفسه للأُسْر ، لأنه يفوز بالثواب ^(١٩) والدرجة ^(٢٠) الرفيعة ، ويسلم من تحكيم الكفار عليه بالتعذيب والاستخدام والفتنة . وإن استأسر جاز ، لما روى أبو هريرة ، أن النبي ﷺ بعث عشرة عتيا ، وأمر عليهم عاصم بن ثابت ، فنفرت ^(٢١) إليهم و ٧٧/١٠

(١٢) في ١ ، ب : « ليغزوهم » .

(١٣) ذكر طرقه في كنز العمال ٥٧١/١٢ - ٥٧٤ .

(١٤) في ب : « يقوى » .

(١٥) في م : « عدوهم » .

(١٦) سقط من م .

(١٧) في : باب من قال : الإمام فئة كل مسلم ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ .

كما أخرجهما البيهقي ، في : باب من تولى متحرراً لقتال ... ، من كتاب السير ٧٦/٩ ، ٧٧ .

وأخرج الأول أبو داود ، في : باب في التولي يوم الزحف ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٣/٢ . والترمذي ، في :

باب ما جاء في الفرار من الزحف ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٢١٣/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٨/٢ ،

٧٠ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١١ .

(١٨) أخرجه البيهقي ، في : باب من تولى متحرراً لقتال ... ، من كتاب السير ٧٧/٩ .

(١٩) في الأصل ، ب ، م : « بثواب » .

(٢٠) سقطت الواو من م .

(٢١) في ب : « فنفروا » .

هَذَا بِلِ بَقَرِيبٍ مِّن مِّائَةِ رَجُلٍ رَّاحَ ، فَلَمَّا أَحَسَّ بِهِمْ عَاصِمٌ وَأَصْحَابُهُ ، لَجَأُوا إِلَى فَذَقِ (٢٢) ، فَقَالُوا لَهُم : انْزِلُوا فَأَعْطُونَا بِأَيْدِيكُمْ ، وَلَكُمْ الْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ أَنْ لَا نَقْتُلَ مِنْكُمْ أَحَدًا . فَقَالَ عَاصِمٌ : أَمَّا أَنَا فَلَا أَنْزِلُ فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ . فَرَمَوْهُمْ بِالنَّبِيلِ ، فَقَتَلُوا عَاصِمًا فِي سَبْعَةِ مَعَهُ ، وَنَزَلَ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةٌ عَلَى الْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ ، مِنْهُمْ حُبَيْبٌ ، وَزَيْدُ بْنُ الدَّثِينَةِ ، فَلَمَّا اسْتَمْسَكُوا مِنْهُمْ ، أَطْلَقُوا أَوْتَارَ قِسْيِهِمْ ، فَرَبَطَوْهُمْ بِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢٣) . فَعَاصِمٌ أَخَذَ بِالْعَزِيمَةِ ، وَحُبَيْبٌ وَزَيْدٌ أَخَذَا بِالرُّخَصَةِ ، وَكُلُّهُمْ مَحْمُودٌ غَيْرُ مَذْمُومٍ وَلَا مَلُومٍ .

فصل : وإذا كان العدو أكثر من ضعيف المسلمين ، فغلب على ظن المسلمين الظفر ، فالأولى لهم الثبات ؛ لما في ذلك من المصلحة ، وإن انصرفوا جاز ؛ لأنهم لا يأمنون العطب ، والمحكم علق على مظهره ، وهو كوثهم أقل من نصف (٢٤) عدوهم (٢٥) ، ولذلك لزمهم الثبات إذا كانوا أكثر من النصف ، وإن غلب على ظنهم الهلاك فيه . ويحتمل أن يلزمهم الثبات إن (٢٦) غلب على ظنهم الظفر ؛ لما فيه من المصلحة . وإن غلب على ظنهم الهلاك في الإقامة ، والنجاة في الانصراف ، فالأولى لهم الانصراف ، وإن ثبتوا جاز ؛ لأن لهم غرضاً في الشهادة ، ويجوز أن يغلبوا أيضاً . وإن غلب على ظنهم الهلاك في الإقامة والانصراف ، فالأولى لهم الثبات ؛ لينالوا درجة الشهداء المقبلين على القتال محتسبين ، فيكونون أفضل من المؤمنين ، ولأنه يجوز أن يغلبوا أيضاً ؛ فإن الله تعالى يقول : ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (٢٧) . ولذلك صبر عاصم وأصحابه ، فقاتلوا حتى أكرمهم الله بالشهادة .

(٢٢) الفدغد : المكان الصلب الغليظ .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب هل يستأثر الرجل ومن لم يستأثر ... ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب حدثني عبد الله بن محمد الجعفي ... ، وباب غزوة الرجيع ورغل وذكوان ... ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٨٢/٤ ، ٨٣ ، ١٠٠/٥ ، ١٠١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يستأثر ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٤/٢ ، ٣١٠ . ولم نجد في صحيح مسلم ، وانظر : تحفة الأشراف ٢٨٩/١٠ .

(٢٤) في ب : ضعف .

(٢٥) في الأصل ، م : عدد هم .

(٢٦) في أ ، ب : إذا .

(٢٧) سورة البقرة ٢٤٩ .

فصل : فَإِنْ جَاءَ الْعَدُوُّ بَلَدًا ، فَلَأَهْلِهِ التَّحَصُّنُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ نَصْفِهِمْ ؛ لِيُنْجِفَهُمْ مَدَدُ أَوْ قُوَّةٍ ، وَلَا يَكُونَ ذَلِكَ تَوَكُّيًا وَلَا فِرَارًا ، إِنَّمَا التَّوَكُّلُ بَعْدَ الْمَقَاءِ ^(٢٨) . وَإِنْ لَقَوْهُمْ خَارِجَ الْحِصْنِ ، فَلَهُمُ التَّحْيِيزُ إِلَى الْحِصْنِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّحَرُّفِ لِلْقِتَالِ ، أَوِ التَّحْيِيزُ إِلَى فِتْقَةٍ . وَإِنْ عَزَّوْا فَذَهَبَتْ دَوَابُّهُمْ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عُدْرًا فِي الْفِرَارِ ، لِأَنَّ / الْقِتَالَ مُمَكِّنٌ لِلرَّجَالَةِ . وَإِنْ تَحْيِيزُوا إِلَى جَبَلٍ لِيَمَاتِلُوا فِيهِ رَجَالَهُ ، فَلَا بَأْسَ ، لِأَنَّهُ تَحَرُّفٌ لِلْقِتَالِ . وَإِنْ ذَهَبَ سِلَاحُهُمْ ، فَتَحْيِيزُوا إِلَى مَكَانٍ يُمَكِّنُهُمُ الْقِتَالَ فِيهِ بِالْحِجَارَةِ ، وَالتَّسْتَرُّ بِالشَّجَرِ وَنَحْوِهِ ؛ أَوْ لَهُمْ فِي التَّحْيِيزِ إِلَيْهِ فَائِذَةٌ ، جَائِزٌ .

فصل : فَإِنْ وُلِّيَ قَوْمٌ قَبْلَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، وَأَخْرَجَهَا الْبَاقُونَ ، فَلَا شَيْءَ لِلْفَرَّانِ ؛ لِأَنَّ إِخْرَازَهَا حَصْلٌ بغيرِهِمْ ، فَكَانَ مِلْكُهَا لِمَنْ أَخْرَجَهَا . وَإِنْ ذَكَرُوا أَنَّهُمْ قَرُّوا مُتَحَيِّزِينَ إِلَى فِتْقَةٍ ، أَوْ مُتَحَرِّفِينَ لِلْقِتَالِ ، فَلَا شَيْءَ لَهُمْ أَيْضًا ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ قَرُّوا بَعْدَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، لَمْ يَسْقُطْ حَقُّهُمْ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُمْ مَلَكَوا الْغَنِيمَةَ بِجِيزَاتِهَا ^(٢٩) ، فَلَمْ يَزَلْ مِلْكُهُمْ عَنْهَا يَفِرُّوهُمْ .

فصل : فَإِذَا لَقِيَ الْكُفَّارُ نَارًا فِي سَفِينَةٍ فِيهَا مُسْلِمُونَ ، فَاشْتَغَلَتْ فِيهَا ، فَمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمُ السَّلَامَةُ فِيهِ ، مِنْ بَقَائِهِمْ فِي مَرْكَبِهِمْ ، أَوْ إلقاءِ نُفُوسِهِمْ فِي الْمَاءِ ، فَلَاؤَلَى لَهُمْ فِعْلُهُ ، وَإِنْ اسْتَوَى عِنْدَهُمُ الْأَمْرَانِ ، فَقَالَ أَحَدُ : كَيْفَ شَاءَ يَصْنَعُ ^(٣٠) . قَالَ الْأَوْرَاعِيُّ : هُمَا مَوْتَانِ ، فَاخْتَرِ أَيْسَرَهُمَا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُمْ ^(٣١) يَلْزِمُهُمُ الْمَقَامُ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا رَمَوْا نُفُوسَهُمْ فِي الْمَاءِ ، كَانَ مَوْتُهُمْ بِفِعْلِهِمْ ، وَإِنْ ^(٣٢) أَقَامُوا فَمَوْتُهُمْ بِفِعْلِ غَيْرِهِمْ ^(٣٢) .

١٦٨٣ - مسألة : قَالَ : (وَمَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ ، بَعْدَ أَنْ غَنِمُوا ، عَلَى حِفْظِ الْغَنِيمَةِ ،

(٢٨) ق : : لقاء العدو .

(٢٩) ق ب ، م : : لجيازتها .

(٣٠) ق : : صنع .

(٣١) ق في الأصل : : أنه .

(٣٢-٣٢) ق في الأصل ، ب : : أقام فموته بفعل غيره .

فَمُبَاحٌ لَهُ مَا أَخَذَ ، إِنْ كَانَ رَاجِلًا ، أَوْ عَلَى ذَائِبَةٍ يَمْلِكُهَا)

وجملته أن الغنيمة إذا احتاجت إلى من يحفظها ، أو يسوق^(١) الدواب التي هي منها ، أو يرعاها ، أو يحملها ، فإن للإمام أن يستأجر من يفعل ذلك ، ويؤدي أجرتها منها ؛ لأن ذلك من مؤنتها ، فهو كغلب الدواب ، وطعام السبي . ومن أجر نفسه على فعل شيء من ذلك ، فله أجرته مباحة ؛ لأنه أجر نفسه لفعل بالمسلمين إليه حاجة ، فحلت له أجرته ، كما لو أجر نفسه على الدلالة إلى الطريق . فأما قوله : إن كان راجلًا أو على ذائبة يملكها . فإنه يعني به أنه لا يركب من دواب المغنم ، ولا فرسًا حبيسًا . قال أحمد : لا بأس أن يؤجر الرجل نفسه على ذائبة . وكرة / أن يستأجر القوم على سباق الرمك^(٢) على فرس حبيس ؛ لأنه يستعمل الفرس الموقوفة للجهاد فيما يختص منفعة نفسه . فإن أجر نفسه ، فركب الذائبة الحبيس ، أو ذائبة من المغنم ، لم تطب له أجرة ؛ لأن المعين له على العمل يختص نفع^(٣) نفسه ، فلا يجوز أن يستعمل فيه دواب المغنم ، ولا دواب الحبيس . ويتبين أن يلزمه بقدر أجر^(٤) الذائبة ، يرد في الغنيمة^(٥) إن كانت^(٦) من الغنيمة ، أو يصرف^(٧) في نفع دواب الحبيس إن كان الفرس حبيسًا .

فصل : فإن شرط في الإجارة ركوب ذائبة من الغنيمة ، فيتبين أن يجوز ؛ لأن ذلك بمنزلة أجرة تُدفع إليه من المغنم . ولو أجر نفسه بذايبة معينة من المغنم ، صح . فإذا جعل أجرة ركوبها ، كان أولى ، إلا أن يكون العمل مجهولًا ، فلا يجوز ؛ لأن من شرط صحة إيجارها كون عوضها معلومًا . وإن شرط في الإجارة ركوب ذائبة من الحبيس ، لم يجز ؛ لأنها إنما حبست على الجهاد ، وليس هذا بجهاد ، إنما هو نفع لأهل الغنيمة .

(١) في الأصل ، ب ، م ، : سوق .

(٢) سقط من : م .

(٣) الرمكة ؛ معركة : الفرس والبزونة تتخذ للنسل .

(٤) في م : : منفعة .

(٥) في ا : : أجرة .

(٦) في ب : : المغنم .

(٧) في م : : كان .

(٨) في ا : : بصره .

فصل : ولا يجوز الانتفاع من الغنيمة بركوب ذابّة منها ، ولا لبس ثوب من ثيابها ؛ لما روى رُوَيْفَعُ بْنُ ثَابِتٍ ، قال : لا أقول لكم إلّا ما سمعتُ من ^(٩) رسول الله ﷺ يقول يوم خيبر : « مَنْ كَانَ يَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَرْكَبْ ذَابَةً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا أُعْجِفَهَا ، رَدَّهَا فِيهِ ، وَمَنْ كَانَ يَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَلْبَسْ ثَوْبًا مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا أُخْلِفَهُ ، رَدَّهُ فِيهِ » . رواه أبو داود ، والأثرم ^(١٠) . وعن رجلٍ من بلقين ، قال : أثبت رسول الله ﷺ وهو بوادي القرى ، فقلت : ما تقول في الغنيمة ؟ فقال : « لِّلَّهِ خُمُسُهَا ، وَلِرَبْعَةِ أَخْمَاسِهَا لِلْجَيْشِ » . فقلت : فما أخذ أولي به من أخذ ؟ قال : « لَا ، وَلَا السَّهْمُ تَسْتَخْرِجُهُ مِنْ جَنْبِكَ أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ » . رواه الأثرم ^(١١) . ولأنَّ الغنيمة مشتركة بين الغانمين وأهل الخمس ، فلم يجز لواحد الاختصاص بمنفعته ، كغيره من الأموال المشتركة . فإن دعت الحاجة إلى القتال بسلاحهم ، فلا بأس . قال أحمد : إذا كان أنكى فيهم ، أو خاف على نفسه ، فنعيم . وذكر حديث سيف أبي جهل ، وهو ما روى عبد الله بن مسعود ، قال : انتهت إلى أبي جهل يوم بدر / وقد ضربت رجله ، فقلت : الحمد لله الذي أخزأك يا أبا جهل . فاضربه بسيف معي غير طائل ، فوقع سيفه من يده ، فأخذت سيفه ، فضربته به حتى برد . رواه الأثرم . وفي ركوب الفرس للجهاد روايتان ؛ إحداهما ، يجوز ، كما يجوز في السلاح . والثانية ، لا يجوز ، لأنها تتعرض للعطب غالبا ، وقيمتها كثيرة ، بخلاف السلاح .

١٦٨٤ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ لَقِيَ عِلْجًا ، فَقَالَ لَهُ : قِفْ ، أَوْ : أَلْقِ سِلَاحَكَ . فَقَدْ أَثَمْتَ)

قد تقدّم الكلام في من يصح أمائه ، ونذكر ههنا صفة الأمان ، فالذي ورد به الشرع ^(١٢)

(٩) سقط من : ١ .

(١٠) تقدم ترجمته ، في صفحة ١٢٩ .

(١١) وأخرجه البيهقي ، في : باب إخراج الخمس ... من كتاب قسم الفى والغنيمة ، وفي : باب أخذ السلاح وغيره بغير إذن الإمام ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦ / ٣٢٤ ، ٩ / ٦٢ .

(١٢) في ب : المشرع .

لفظتان ؛ أَجْرْتُكَ ، وَأُمْنْتُكَ . لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْبَشَرِ كَيْفَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ ^(١) . وقال النبي ﷺ : « قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ ، وَأَمْنًا مَنْ أُمْنْتَ » ^(٢) . وقال : « مَنْ دَخَلَ دَارَ أُمِّي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ ، وَمَنْ أَعْلَقَ عَلَيْهِ ^(٣) بَابُهُ فَهُوَ آمِنٌ » ^(٤) . وفي معنى ذلك إذا قال : لَا تَخَفْ ، لَا تَذْهَلْ ، لَا تَحْشَ ، لَا تَخُوفَ عَلَيْكَ ، لَا بَأْسَ عَلَيْكَ . وقد رَوَى عن عمر أنه قال : إِذَا قُلْتُمْ : لَا بَأْسَ ، أَوْ لَا تَذْهَلْ ^(٥) ، أَوْ مَتَرَس ^(٦) ، فَقَدْ أُمْنْتُمْوهُمْ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ الْأَلْسِنَةَ ^(٧) . وفي رواية أُخْرَى : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : لَا تَخَفْ . فَقَدْ أُمْنْتُهُ ، وَإِذَا قَالَ : لَا تَذْهَلْ . فَقَدْ أُمْنْتُهُ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ الْأَلْسِنَةَ ^(٨) . وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِلْهَزْمِزَيْنِ : تَكَلَّمْ ، وَلَا بَأْسَ عَلَيْكَ . فَلَمَّا تَكَلَّمْ ، أَمَرَ عُمَرُ بِقَتْلِهِ ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : لَيْسَ لَكَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ ، قَدْ أُمْنْتُهُ . فَقَالَ عُمَرُ : كَلًّا . فَقَالَ الزُّبَيْرُ : قَدْ قُلْتَ لَهُ : تَكَلَّمْ ، وَلَا بَأْسَ عَلَيْكَ . فَدَرَأَ عَنْهُ عُمَرُ الْقَتْلَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ وَغَيْرُهُ ^(٩) . وَهَذَا كُلُّهُ لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . فَأَمَّا إِنْ قَالَ لَهُ : قُمْ ، أَوْ قِفْ ، أَوْ أَلْقِ سِلَاحَكَ . فَقَالَ أَصْحَابُنَا : هُوَ أَمَانٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ يَعْتَقِدُ هَذَا أَمَانًا ، فَأَشْبَهَ قَوْلُهُ : أُمْنْتُكَ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِنْ ادَّعَى الْكَافِرُ أَنَّهُ أَمَانٌ ^(١٠) ، أَوْ

(٢) سورة التوبة ٦ .

(٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٧٦ .

(٤) سقط من : م .

(٥) أخرجه مسلم ، في : باب فتح مكة ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٠٦/٣ - ١٤٠٨ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في خبر مكة ، من كتاب الحجاج والقيء والإمارة . سنن أبي داود ١٤٤/٢ .

(٦) كذا في النسخ . وفي بعض مصادر التخریج : لَا تَدْحَلْ . أي : لَا تَخَفْ . وفي بعضها : لَا تَذْهَلْ . بالنبطية ، أي : لَا تَخَفْ أَيْضًا .

(٧) أي : لَا تَخَفْ . فارسية .

(٨) كتاب عمر إلى أبي موسى ، أخرجه الدارقطني ، في : باب كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري ، من كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك ، سنن الدارقطني ٢٠٦/٤ ، ٢٠٧ . والبيهقي ، في : باب كيف الأمان ، من كتاب السير ، السنن الكبرى ٩٦/٩ ، ١١٩/١٠ ، ١٣٥ ، ١٤٩ . وسعيد بن منصور ، في : باب الإشارة إلى المشركين والوفاء بالعهد ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٠/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب دعاء العدو ، من كتاب الجهاد . وفي : باب القضاة ، من كتاب الجامع . المصنف ٢١٩/٥ ، ٢٢٠ ، ٣٢٨/١١ ، ٣٢٩ . وذكره برمته وكبح ، في : أخبار القضاة ٧٠/١ - ٧٣ . وانظر حاشيته .

(٩) تقدم تخريجه ، في صفحة ٧٨ .

(١٠) في : م : دَأْمَنُ .

قال: إِنْما وَقَفْتُ لِيْذَلِكَ . فهو آمِنٌ^(١١) ، وإن لم يَدْعُ ذلك فلا يُقْبَلُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ هَذَا ليس بِأَمَانٍ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ لَا يُشِيرُ بِهِ ، وَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ^(١٢) لِلإِزْهَابِ وَالتَّخْوِيفِ ، فلم يَكُنْ أَمَانًا ، كَقَوْلِهِ^(١٣) : لَا تُحْلِلَنَّكَ . لكن يُرْجَعُ إِلَى الْقَائِلِ ، فَإِنْ قَالَ : تَوَيْتُ بِهِ الْأَمَانَ . فهو آمِنٌ ، وإن قال : لم أَرِدْ^(١٤) / أَمَانَهُ . نَظَرْنَا فِي الْكَافِرِ ، فَإِنْ قَالَ : اعْتَقَدْتُه أَمَانًا . رُدَّ إِلَى مَأْمِنِهِ ، ولم يَجُزْ قَتْلُهُ ، وَإِنْ لم يَعتقدْهُ أَمَانًا فليس بِأَمَانٍ ، كَالْوَأْشَارِ إِلَيْهِمْ بِمَا اعْتَقَدُوهُ أَمَانًا .

فصل : فَإِنْ أَشَارَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِمْ بِمَا يَرَوْنَهُ أَمَانًا ، وَقَالَ : أَرَدْتُ بِهِ الْأَمَانَ . فهو أَمَانٌ ، وَإِنْ قَالَ : لم أَرِدْ بِهِ الْأَمَانَ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِنَيْتِهِ . فَإِنْ خَرَجَ الْكُفَّارُ مِنْ حَضْرَتِهِمْ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْإِشَارَةِ ، لم يَجُزْ قَتْلُهُمْ ، وَلَكِنْ يُرَدُّونَ إِلَى مَأْمِنِهِمْ . وقد^(١٥) قَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَاللَّهِ لو أَنَّ أَحَدَكُمْ أَشَارَ بِإِصْبَعِهِ إِلَى السَّمَاءِ إِلَى مُشْرِكٍ ، فنَزَلَ بِأَمَانِهِ ، فَقَتَلَهُ ، لَقَتَلْتُهُ بِهِ . رواه سَعِيدٌ^(١٦) . وَإِنْ مَاتَ الْمُسْلِمُ أَوْ غَابَ ، فَأَتَاهُمْ يُرَدُّونَ إِلَى مَأْمِنِهِمْ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّيرِ . فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ صَحَّحْتُمُ الْأَمَانَ بِالْإِشَارَةِ ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التُّطْقِ ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ ؟ قُلْنَا : نُعَلِّيبًا لِحَقْنِ الدِّمِ ، كَمَا حَقَّقَ دَمٌ مِنْ^(١٧) لَهُ شَبْهَةُ كِتَابٍ ، نُعَلِّيبًا لِحَقْنِ دَمِهِ ، وَلِأَنَّ الْكُفَّارَ فِي الْغَالِبِ لَا يَفْهَمُونَ كَلَامَ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْمُسْلِمُونَ لَا يَفْهَمُونَ كَلَامَهُمْ ، فَدَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى التَّكْلِيمِ بِالْإِشَارَةِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

فصل : إِذَا سُبِّحَتْ كَافِرَةٌ ، فَجَاءَ قَرَابَتُهَا^(١٨) يَطْلُبُهَا ، وَقَالَ : إِنَّ عِنْدِي أَسِيرًا مُسْلِمًا ، فَأَطْلِقُوهَا حَتَّى أَحْضِرَهُ . فَقَالَ الْإِمَامُ : أَحْضِرُهُ . فَأَحْضَرَهُ ، لَزِمَ إِطْلَاقُهَا ؛ لِأَنَّ

(١١) ق في ب : أمان .

(١٢) ق في ا ، ب : مستعمل .

(١٣) ق في ا ، م : لقوله .

(١٤) ق في الزيادة : به .

(١٥) سقطت قد من م .

(١٦) ق في باب الإشارة إلى المشركين والوفاء بالعهد ، من كتاب السنن ٢٢٩/٢

(١٧) سقطت من م .

(١٨) ق في م : ابنها .

المفهوم من هذا إيجابته إلى ما سأل . وإن قال الإمام : لم أَرِدْ إيجابته ، لم يُجَبَّرَ على ترك أسيره ، وَرَدَّ إِلَى مَالِيهِ . وقال أصحاب الشافعي : يُطْلَقُ الْأَسِيرُ ، وَلَا يُطْلَقُ الْمُشْرِكَةُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ حُرٌّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ^(١٩) «تَمَن مَمْلُوكَةً» ^(٢٠) ، ويُقال له : إن اخترت شراءها ، فأبت بِمَنِيهَا . ولنا ، أَنَّ هَذَا يُفْهَمُ مِنَ الشَّرْطِ ، فَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ ، كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ ، وَلَئِنْ الْكَافِرَ فَهَمَ مِنْ ذَلِكَ ، وَبَنَى عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ فَهَمَ الْأَمَانُ مِنَ الْإِشَارَةِ . وقولهم : إِنَّ الْحُرَّ لَا يَكُونُ تَمَن مَمْلُوكَةً . قلنا : لَكِنْ يَصِحُّ أَنْ يُفَادَى بِهَا ، فَقَدْ فَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَسِيرَةِ الَّتِي أَخَذَهَا مِنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَجِ رَجُلَيْنِ ^(٢١) مِنَ الْمُسْلِمِينَ ^(٢٢) ، وفَادَى / رَجُلَيْنِ ^(٢٣) مِنْ الْمُسْلِمِينَ بِالْأَسِيرِ مِنَ الْكُفَّارِ ^(٢٤) ، وَوَفَّى لَهُمْ بِرَدِّ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا ، وقال : « إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْعَدْرُ » ^(٢٥) . وَإِنْ كَانَ رَدُّ الْمُسْلِمِ ^(٢٦) إِلَيْهِمْ لَيْسَ بِحَقِّ لَهُمْ ، وَلَئِنْ التَّرَمُّ إِطْلَاقُهَا ، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ ؛ لقوله عليه السلام : « الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ » ^(٢٧) . وقوله : « إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْعَدْرُ » .

٧٩/١٠ ط

١٦٨٥ - مسألة : قال : (وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْغَنِيمَةِ مِمَّنْ لَهُ فِيهَا حَقٌّ ، أَوْ وَلَدَهُ ، أَوْ لِسَيِّدِهِ ، لَمْ يُقَطَّعْ)

يعنى إذا كان السَّارِقُ بَعْضَ الْغَانِمِينَ ، أَوْ أَبَاهُ ، أَوْ سَيِّدَهُ ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ لَهُ شَبَهَةً ، وَهُوَ حَقُّهُ الْمُتَعَلِّقُ بِهَا ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَانِعًا مِنْ قَطْعِهِ ، لِأَنَّ الْحُدُودَ تُدْرَأُ بِالشَّبَهَاتِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ سَرَقَ مِنْ مَالٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ . وهكذا إِنْ كَانَ لِابْنِهِ وَإِنْ عَلَا . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَزَادَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا كَانَ لِإِذَى رَجِيمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ فِيهَا حَقٌّ لَمْ يُقَطَّعْ . مَبْنًى عَلَى أَنَّهُ لَا يُقَطَّعُ بِسَرَقَةِ مَا لِيَهُمْ . وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي هَذَا ^(١) . وَلَوْ كَانَ

(١٩-١٩) ق ب : « ثَمَنًا مَمْلُوكَةً » .

(٢٠) ق ب م : « بَرَجْلَيْنِ » .

(٢١) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٨ .

(٢٢) تقدم تخريجه ، في ١٦١ ، ١٦٢ .

(٢٣) ق م : « مُسْلِمًا » .

(٢٤) تقدم تخريجه ، في ٣٠/٦ . وفي صفحة ١٥٢ .

(٢٥) تقدم في ٤٦١/١٢ .

لأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فِيهَا حَقٌّ فَسَرَقَ مِنْهَا الْآخَرُ ، لَمْ يَقْطَعْ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى أَنْ أَحَدَهُمَا يَقْطَعْ بِسَرِقَةِ مَالِ الْآخَرِ . وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ هَذَا ^(١) .

فصل : والسَّارِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ غَيْرُ الْعَالِ ، فَلَا يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي إِخْرَاقِ رَحْلِهِ ، وَلَا يَجْرِي الْعَالُ مَجْرَى السَّارِقِ فِي قَطْعِ يَدِهِ . وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ السَّارِقَ يُحْرَقُ رَحْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْعَالِ ، وَلِأَنَّهُ لَمْ أَذَرِ عَنْهُ الْحَدَّ ، وَجَبَّ أَنْ يُشْرَعَ فِي حَقِّهِ عُقُوبَةُ أُخْرَى ، كَسَارِقِ الثَّمَرِ يَقْرَمُ بِثَلَاثِي مَا سَرَقَ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَا يَقَعُ ^(٢) عَلَيْهِ اسْمُ الْعَالِ حَقِيقَةً ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّ الْعُلُولَ يَكْثُرُ لِكُرْنِهِ أَخْذَ مَالٍ لَا حَافِظَ لَهُ ، وَلَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ غَالِبًا ^(٣) ، فَيَحْتَاجُ إِلَى زَاجِرٍ عَنْهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ السَّرِقَةُ ، فَإِنَّهَا أَخْذَ مَالٍ مُحْفُوظٍ ، فَالْحَاجَةُ إِلَى الزَّجْرِ عَنْهُ أَقْلٌ .

١٦٨٦ - مسألة : قال : (وَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةً قَبْلَ أَنْ يَقْسَمَ ، أَدَبٌ ، وَلَمْ يَتْلَعْ بِهِ حَدَّ الزَّانِي ^(١)) ، وَأَخْذَ مِنْهُ مَهْرٌ مُثْلُهَا ، فَطُرِحَ فِي الْمَقْسِمِ ، إِلَّا أَنْ تَلِدَ مِنْهُ ، فَتَكُونَ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا)

٨٠/١٠ / يعني إذا كان الواطئ من الغانمين ، أو ممن لو لده فيها حق ، فلا حد عليه ؛ لأن الملك يثبت للغانمين في الغنيمَةِ ، فيكون للواطئ حق في هذه الجارية وإن كان قليلاً ، فيذرع عنه الحد للشبهة . وهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي . وقال مالك ، وأبو ثور : عليه الحد ؛ لقول الله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ ^(٢) . وهذا زانٍ ، ولأنه وطئ في غير ملك ، عامداً ، عالماً بالتحريم ، فلزمه الحد ، كالواطئ جارية غيره . وقال الأوزاعي : كل من سلف من علمائنا يقول : عليه أذنئ الحذئين ، مائة جلدَةٍ . ومنع بعض الفقهاء بوث الملك في الغنيمَةِ ، وقال : إنما يثبت بالاختيار ^(٣) ، يدلل أن

(٢) تقدم في : ٤٦١/١٢ .

(٣) م : لا يقطع .

(٤) في ب : عالماً .

(١) في أ ، ب ، م : الزاني .

(٢) سورة النور ٢ .

(٣) في م : بالأخبار .

أَحَدَهُمْ لَوْ قَالَ : اسْقَطْتُ حَقِّي . سَقَطَ ، وَلَوْ تَبَتْ مِلْكُهُ ، لَمْ يَزُلْ بِذَلِكَ ، كَالْوَارِثِ .
وَلَنَا ، أَنَّ لَهُ فِيهَا شَبَهَةَ الْمِلْكِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَدُّ ، كَوَطْءٍ ^(٤) جَارِيَةٍ لَهُ فِيهَا شِرْكٌ ،
وَالْأَيَّةُ مَخْصُوصَةٌ بِوَطْءِ الْجَارِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ وَجَارِيَةِ ابْنِهِ ، فَتَقْيَسُ عَلَيْهِ هَذَا ، وَنَنْتَعِ الْمِلْكُ لَا
يَصِيحُ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْكَفَّارِ قَدْ زَالَ ، وَلَا يَزُولُ إِلَّا إِلَى مَالِكٍ ، وَلَآئِهِ تُصَحِّحُ قِسْمَتُهُ ، وَمِلْكُ
الْغَاثِمُونَ طَلَبَ قِسْمَتِهَا ، فَأَشْبَهَتْ مَالَ الْوَارِثِ ، وَإِنَّمَا ^(٥) كَثُرَ الْغَاثِمُونَ فَقُلَّ نَصِيبُ
الْوَارِثِ ، وَلَمْ يَسْتَقِرَّ فِي شَيْءٍ بَعِيْنِهِ ، وَكَانَ لِلْإِمَامِ تَعْيِينُ نَصِيبِ كُلِّ وَاحِدٍ بَغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ،
فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يَسْقَطَ بِالْإِسْقَاطِ ، بِخِلَافِ الْمِيرَاثِ ، وَضَعُفُ الْمِلْكِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ
شَبَهَةً فِي الْحَدِّ الَّذِي يُدْرَأُ بِالشَّبَهَاتِ ، وَلِهَذَا يَسْقَطُ الْحَدُّ بِأَذْنِ شَيْءٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَقِيقَةً
الْمَلِكِ فَهُوَ شَبَهَةٌ . إِذَا تَبَتَّ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُعَزَّرُ ، وَلَا يُلْعَقُ بِالتَّعْزِيرِ ^(٦) الْحَدُّ ، عَلَى مَا سَلَفْنَا ،
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا ، فَيُطْرَحُ فِي الْمَقْسِمِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنَّهُ
يَسْقَطُ عَنْهُ مِنَ الْمَهْرِ قَدْرُ حِصَّتِهِ مِنْهَا ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ بَقِيَّتُهُ ، كَالْوَارِثِ جَارِيَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ غَيْرِهِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّا إِذَا اسْقَطْنَا عَنْهُ حِصَّتَهُ ، وَأَخَذْنَا الْبَاقِيَّ فَطَرَحْنَاهُ فِي
الْمَقْسِمِ ، ثُمَّ قَسَمْنَاهُ عَلَى الْجَمِيعِ وَهُوَ فِيهِمْ ، عَادَ إِلَيْهِ سَهْمُهُمْ مِنْ حِصَّةٍ غَيْرِهِ ، وَلَآئِذَا قَدَّرَ حِصَّتَهُ
قَدْ لَا تُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ ؛ لِقِلَّةِ الْمَهْرِ وَكَثْرَةِ الْغَاثِمِينَ ، ثُمَّ إِذَا أَخَذْنَاهُ ، فَإِنْ قَسَمْنَاهُ مُفْرَدًا/ عَلَى
مَنْ سِوَاهُ ، لَمْ يُمْكِنَ ، وَإِنْ خَلَطْنَاهُ بِبَقِيَّةِ الْغَنِيمَةِ ، ثُمَّ قَسَمْنَاهُ عَلَى الْجَمِيعِ ، أَخَذَ سَهْمًا مِمَّا
لَيْسَ لَهُ فِيهِ حَقٌّ . إِذَا تَبَتَّ هَذَا ، فَإِنْ وَلَدَتْ مِنْهُ ، فَالْوَلَدُ حُرٌّ ، يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ . وَهَذَا قَالَ
الشَّافِعِيُّ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هُوَ رَقِيقٌ ، وَلَا ^(٧) يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ ؛ لِأَنَّ الْغَاثِمِينَ إِنَّمَا يَمْلِكُونَ
بِالْقِسْمَةِ ، فَقَدْ صَادَفَ وَطْؤُهُ غَيْرَ مَلِكِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَطْءٌ سَقَطَ فِيهِ الْحَدُّ بِشَبَهَةِ الْمِلْكِ ،
فَيُلْحَقُ فِيهِ النَّسَبُ ، كَوَطْءِ جَارِيَةِ ابْنِهِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ غَيْرُ مُسْلِمٍ ، ثُمَّ يُطَلُّ بِوَطْءِ جَارِيَةِ ابْنِهِ .
وَيُفَارِقُ الزَّوْجِي ؛ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْحَدَّ . وَإِذَا تَبَتَّ هَذَا ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ تُصَيِّرُ أُمَّ وَلَدِهِ فِي الْحَالِ .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا تُصَيِّرُ أُمَّ وَلَدِهِ ^(٨) فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِلْكًا لَهُ . فَإِذَا مَلَكَهَا بَعْدَ

(٤) - (٤) ق م : الجارية المشتركة .

(٥) سقطت الواو من : م .

(٦) ق ب : التعزير .

(٧) سقط من : م .

ذلك ، فهل تصير أم وليد ؟ فيها قولان ؛ ولنا ، أنه وطء يلحق به النسب لشبهته الملك ، فتصير به أم وليد ، كوطء جارية ابنه ، ويطلق ما ذكره بجارية الابن ، ولا نسلم ما ذكره ، فإننا قد بينا أن الملك يثبت في الغنيمة بمجرّد الاغتنام ، وعليه قيمتها تطرح في المغنم ؛ لأنه فوجها عليهم ، وأخرجها من الغنيمة بفعله ، فلزمته قيمتها ، كالموتلها ، فإن كان مغسيرا كان في ذمته قيمتها . وقال القاضي : إن^(٨) كان مغسيرا حسيب قدر حصته من الغنيمة ، فصارت^(٩) أم وليد ، وباقيها رقيق للغنمين ؛ لأن كونها أم وليد إنما يثبت بالسراية في ملك غيره ، فلم يسر في حق المغسير ، كالاغتاق . ولنا ، أنه استيلاء جعل بعضها أم وليد ، فيجعل جميعها أم وليد ، كاستيلاء جارية الابن ، وفارق العتق ؛ لأن الاستيلاء أقوى ، لكونه فعلا ، وينفذ من المجنون . فأما قيمة الولد ، فقال أبو بكر : فيها روايتان ؛ إحداهما ، تلزمه قيمته حين وضعه ، تطرح في المغنم ؛ لأنه فوت رقه ، فأشبه ولد المعرور . والثانية ، لا تلزمه ؛ لأنه ملكها حين غلقت ، ولم يثبت ملك الغنمين في الولد بحال ، فأشبه ولد الأب من جارية ابنه إذا ولطها ، ولأنه يعتق حين غلوقه ، ولا قيمة له حينئذ . وقال القاضي : إذا صار نصفها أم وليد ، يكون الولد كله حرا ، وعليه قيمة نصفه .

فصل : وإذا كان في الغنيمة من يعتق على بعض الغنمين ، نظرت ؛ فإن كان رجلا لم يعتق ؛ لأن العباس عم النبي ﷺ وعم علي وعقيل أخا علي كانا في أسرى بدر ، فلم يعتقا عليهما^(١٠) ، ولأن الرجل لا يصير رقيقا^(١١) بنفس السبي . وإن استرق ، أو كان الأسير امرأة أو صبيا عتق عليه قدر نصيبه ، وسرى إلى باقيه إن كان موسرا ، وإن كان مغسيرا لم يعتق عليه إلا ملكه منه . وقال الشافعي : لا يعتق منه شيء . وهذا مقتضى قول أبي حنيفة ؛ لأنه لا يملكه^(١٢) بمجرّد الاغتنام ، ولو ملك لم يتعين ملكه فيه ، وإن قسمه ،

٨١/١٠

(٨) في م : إذا .

(٩) في الأصل ، ب : فصار .

(١٠) نص رواية السيرة على أسر عقيل بن أبي طالب ، ولم يذكره معه العباس بن عبد المطلب ؛ لأنه كان أسلم ، وكان يكم إسلامه خوف قومه . انظر : السيرة النبوية ٣/٢ .

(١١) سقط من : ب .

(١٢) في ب ، م : يملك .

وَجَعَلَهُ فِي نَصِيبِهِ ، وَاخْتَارَ تَمْلُكَهُ ، عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ جُعِلَ لَهُ بَعْضُهُ ، فَاخْتَارَ تَمْلُكَهُ . عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَقَوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي . وَلَنَا ، مَا يَبْتَأْهُ مِنْ أَنَّ الْمَلِكَ يَبْثُ لِلْغَائِمِينَ لِكُزْنِ الْإِسْتِيْلَاءِ الثَّامِ وَوَجَدَ مِنْهُمْ ، وَهُوَ سَبَبٌ لِلْمَلِكِ ، وَلَأَنَّ مَلِكَ الْكُفَّارِ ^(١٣) زَالَ ، وَلَا يَزُولُ إِلَّا إِلَى الْمُسْلِمِينَ .

فصل : فَإِنْ أَعْتَقَ بَعْضُ الْغَائِمِينَ عَبْدًا مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَمْ يَبْثُ فِيهِ الرُّقُ ، كَالرَّجُلِ قَبْلَ اسْتِزْقَائِهِ ، لَمْ يَغْتَقِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ ، وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا كَالْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ ، عَتَقَ عَلَيْهِ قَدْرُ حَصَّتِهِ ، وَسَرَى إِلَى بَاقِيهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ بَاقِيهِ تُطْرَحُ فِي الْمَقْسِمِ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا عَتَقَ عَلَيْهِ قَدْرُ مَلِكِهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ ؛ لِأَنَّهُ مُوسِرٌ بِقَدْرِ حَصَّتِهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، فَإِنْ كَانَ بِقَدْرِ حَقِّهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ عَتَقَ ، وَلَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا ، وَإِنْ كَانَ دُونَ حَقِّهِ ، أَخَذَ بَاقِيَّ حَقِّهِ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ ، لَمْ يَغْتَقِ إِلَّا قَدْرَ حَقِّهِ ، فَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا ثَانِيًا ، وَفَضَّلَ مِنْ حَقِّهِ عَنِ الْأَوَّلِ شَيْءً ، عَتَقَ بِقَدْرِهِ مِنَ الثَّانِي ، وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءً ، لَمْ يَغْتَقِ مِنَ الثَّانِي شَيْءً .

فصل : يُكْرَهُ نَقْلُ رُعُوسِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، وَالْمَثَلَةُ بِقَتْلَانِهِمْ وَتَغْدِيرِهِمْ ، لِمَا رَوَى سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحْجِنَانَا عَلَى الصَّدَقَةِ ، وَيَنْهَانَا عَنِ الْمَثَلَةِ . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ أَعْفَى النَّاسُ قَتْلَةَ أَهْلِ الْإِيمَانِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٤) . وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِنْ اللَّهُ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقَتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ^(١٥) ، وَعَنْ عُقْبَةَ ^(١٦) بْنِ عَامِرٍ ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، بِرَأْسِ يَنَاقٍ ^(١٧) الْبَطْرِيْقِ ، فَأَتَكَرَّ ذَلِكَ ، فَقَالَ : يَا خَلِيفَةَ / رَسُولِ اللَّهِ ، فَإِنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِنَا . قَالَ : ٨١/١٠ ط

(١٣) في م زيادة : ٥ قد .

(١٤) في : باب في النبي عن المثلة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٩/٢ .

كما أخرج الأول البخاري ، في : باب قصة عكل وعرينة ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٦٥/٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٢٨/٤ ، ١٢/٥ ، ٢٠ . وأخرج الثاني ابن ماجه ، في : باب أعف الناس قتل أهل الإيمان ، من كتاب الدييات . سنن ابن ماجه ٨٩٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٣/١ .

(١٥) تقدم ترجمته ، في : ١١/١٦٥ .

(١٦) في م : ٥ عبد الله . خطأ .

(١٧) سقط من : م .

فَاسْتَبَانَ بِفَارِسٍ وَالرُّومِ ! لَا يُحْمَلُ إِلَى رَأْسٍ ، فَإِنَّمَا يَكْفِي الْكِتَابُ وَالْحَبْرُ ^(١٨) . وقال الزُّهْرِيُّ : لَمْ يُحْمَلْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَأْسٌ قَطُّ ، وَحُمِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَأْسٌ فَأُتِكَرَ ، وَأَوَّلُ مَنْ حُمِلَتْ إِلَيْهِ الرَّؤُوسُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ . وَيُكَرَّهُ رَمِيهَا فِي الْمَنْجَنِيْقِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ لِمَصْلَحَةٍ جَارٍ ، لِمَا رَوَيْنَا ، أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ حِينَ حَاصَرَ الإسْكَندَرِيَّةَ ، ظَفَرَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَأَخَذُوا رَأْسَهُ ، فَجَاءَ قَوْمُهُ عَشْرًا مُغْضِبِينَ ^(١٩) ، فَقَالَ لَهُمْ ^(٢٠) عَمْرُو : تَحْذُوا رِجُلًا مِنْهُمْ فَاقْطَعُوا رَأْسَهُ ، فَارْتَمَوْا بِهِ إِلَيْهِمْ فِي الْمَنْجَنِيْقِ ، فَفَعَلُوا ذَلِكَ ، فَرَمَى أَهْلُ الإسْكَندَرِيَّةِ رَأْسَ الْمُسْلِمِ إِلَى قَوْمِهِ ^(٢١) .

فصل : بَيَوزُ قُبُولِ هَدِيَّةِ الْكُفَّارِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ هَدِيَّةَ الْمُقَوْسِ صَاحِبِ مِصْرَ ^(٢٢) . فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ الْعَزْوِ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : مَا أَهْدَاهُ الْمَشْرُوكُونَ لِأَمِيرِ الْجَنْشِ ، أَوْ لِيَعْضَى قَوَادِهِ ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا لِحَوْفِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّ مَا أُهْدِيَ لِأَحَادِ الرِّعِيَّةِ فَهُوَ لَهُ . وقال القاضي : هُوَ غَنِيمَةٌ أَيْضًا . وَإِنْ كَانَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَهُوَ لِمَنْ أُهْدِيَ ^(٢٣) ، لَهُ ، سِوَاهُ كَانَ لِلْإِمَامِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ الْهَدِيَّةَ ، فَكَانَتْ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ ^(٢٤) . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمُحَمَّدٍ ^(٢٥) بْنِ الْحَسَنِ ^(٢٦) . وقال أبو حنيفة : هُوَ لِلْمُهْدِي لَهُ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ خُصَّ بِهَا ، أَشْبَهَ إِذَا كَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَحُكِيَ ذَلِكَ رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ بِظَهْرِ الْجَيْشِ ، أَشْبَهَ مَا ^(٢٧) أَخَذَهُ قَهْرًا ، وَلِأَنَّهُ إِذَا أُهْدِيَ لِلْإِمَامِ أَوْ الْأَمِيرِ ^(٢٨) ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُدَارِي

(١٨) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في نقل الرؤوس ، من كتاب الجهاد . السنن الكبرى ١٣٢/٩ . وسعيد بن

منصور ، في : باب ما جاء في حمل الرؤوس ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٤٦ ، ٢٤٥/٢ .

(١٩) في ١ : متغضبين .

(٢٠) سقط من : ١ .

(٢١) ذكره ابن عبد الحكم ، في فتوح مصر وأخبارها ٧٦ .

(٢٢) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في هدايا المشركين ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢١٥/٩ . وابن أبي

شيبه ، في : باب قبول هدايا المشركين ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤٧٠/١٢ .

(٢٣) في الأصل ، ١ ، ب : أهديت .

(٢٤) انظر : الموضوع السابق في السنن الكبرى .

(٢٥-٢٥) سقط من : م .

(٢٦) في م نهادة : لو .

(٢٧) في الأصل ، ١ ، ب : أمير .

عن نفسه به^(٢٨) ، فأشبه ما أخذ منه قهراً . وأما إن أُهْدِيَ لآحاد المسلمين ، فلم يقصده
ذلك في الظاهر ، لعدم الخوف منه ، فيكون له ، كما لو أُهْدِيَ إليه إلى^(٢٩) دار الإسلام .
ويَحْتَمِلُ أَنْ يُنْتَظَر ، فإن كان بينهما مهادة قبل ذلك ، فله ما أُهْدِيَ إليه ، وإن تجدد ذلك
بالدخول إلى دارهم ، فهو للمسلمين ، كقولنا في الهدية إلى القاضي .

(٢٨) سقط من : ا ، ب .

(٢٩) في م : د هـ .

كتاب الجزية

وَهُى الْوُظَيْفَةُ الْمَأْخُودَةُ مِنَ الْكَافِرِ لِإِقَامَتِهِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ عَامٍ ، وَهِيَ / فِعْلَةٌ مِنْ جَزَى يَجْزِي : إِذَا قَضَى . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(١) . تَقُولُ الْعَرَبُ : جَزَيْتُ ذَنْبِي . إِذَا قَضَيْتَهُ . وَالْأَصْلُ فِيهَا الْكِتَابُ ، وَالسَّنَةُ ، وَالْإِجْمَاعُ ؛ أَمَا الْكِتَابُ فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٢) . وَأَمَّا السَّنَةُ ، فَمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، أَنَّهُ قَالَ لِلْجُنْدِ كَسْرَى يَوْمَ نَهَاوَنْدَ ^(٣) : أَمَرْنَا نَبِيَّنَا رَسُولَ رَبِّنَا أَنْ نَقَاتِلَكُمْ حَتَّى تُعْبِدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ ^(٤) ، أَوْ تُؤَدُّوا الْجِزْيَةَ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٥) . وَعَنْ بُرَيْدَةَ ، أَنَّهُ ^(٦) قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى سَرِيَّةٍ أَوْ جَيْشٍ ، أَوْصَاهُ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى فِي خَاصَّةٍ نَفْسِهِ ، وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ، وَقَالَ لَهُ : « إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَذْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى خِصَالِ ثَلَاثٍ ؛ أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ » ^(٧) ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ أَبَوْا ، فَأَذْعُهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ أَبَوْا ، فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ » ^(٨) . فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ اخْتِذِ الْجِزْيَةِ فِي الْجُمْلَةِ .

(١) سورة البقرة ٤٨ .

(٢) سورة التوبة ٢٩ .

(٣) نهاوند : مدينة عظيمة ، في قبلة همدان ، بينهما ثلاثة أيام . معجم البلدان ٤ / ٨٢٧ .

(٤) سقط من : ب .

(٥) في : باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب ... ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ٤ / ١١٨ .

(٦) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٧) سقط من : م .

(٨) تقدم ترجمته ، في صفحة ٢٩ .

١٦٨٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تُقْبَلُ الْجِزْيَةُ إِلَّا مِنْ يَهُودِيٍّ ، أَوْ نَصْرَانِيٍّ ، أَوْ
مَجُوسِيٍّ ، إِذَا كَانُوا مُقِيمِينَ عَلَى مَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ)

وجعلته أن الذين تُقْبَلُ منهم الجِزْيَةُ صنفان ؛ أهل كتاب ، ومن له ^(١) شبهة كتاب ،
فأهل الكتاب اليهود والنصارى ومن دانَ بدينهم ، كالسَّامِرَةِ ^(٢) يَدِينُونَ بِالتَّوْرَةِ ، ويعملون
بشريعة موسى ^(٣) عليه السلام ، وإنما خالفوهم في فروع دينهم ، وفرق النصارى من
اليَعْقُوبِيَّةِ ^(٤) ، والنَّسْطُورِيَّةِ ^(٥) ، والمَلَكِيَّةِ ^(٦) ، والفرنجية ^(٧) ، والروم ، والأرمن ،
وغيرهم ، ممن دانَ بالإنجيل ، واتَّسَبَ إلى عيسى ^(٨) عليه السلام ، والعمل بشريعته ،
فكلهم من أهل الإنجيل ، ومن عدا هؤلاء من الكفار ، فليس من أهل الكتاب ؛ بدليل
قول الله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ ^(٩) . واختلف
أهل / العلم في الصَّابِينَ ^(١٠) ، فروى عن أحمد أنهم جنسٌ من النصارى . وقال في موضع
آخر : بَلَّغْنِي أَنَّهُمْ يَسْتَبُونَ ، فهؤلاء إذا أُسْتَبُوا ^(١١) فهم من اليهود . وروى عن عمر ، أنه

٨٢/١٠ ظ

(١) في ١ : لم .

(٢) السامرة : قوم يسكنون جبال بيت المقدس وقرى من أعمال مصر ، ويتشققون في الطهارة أكثر من تنشف سائر
اليهود . الملل والنحل ١/٥١٤ ، ٥١٥ .

(٣-٣) سقط من : الأصل ، ب .

(٤) اليعقوبية : أصحاب يعقوب بن علي ، قالوا بالآقايم الثلاثة ، إلا أنهم قالوا : انقلبت الكلمة لحماودما ، فصار الإله
هو المسيح ، وهو الظاهر بجسده ، بل هو هو . الملل والنحل ١/٥٤٦ .

(٥) النسطورية : أصحاب نسطور الحكيم ، الذي ظهر في زمان المأمون ، ونصرف في الأناجيل بحكم رأيه ، وقال : إن الله
تعالى واحد ، ذو آقايم ثلاثة ؛ الوجود ، والعلم ، والحياة . الملل والنحل ١/٥٣٥ .

(٦) كذا في النسخ . وفي الملل والنحل ١/٥٢٩ : الملكانية : أصحاب ملكا ، الذي ظهر بأرض الروم ، واستولى عليها ،
قالوا : إن الكلمة اتحدت بمجد المسيح ، وتلدعت بناسوته ، ويعنون بالكلمة : أقنوم العلم ، ويعنون بروح القدس : أقنوم
الحياة .

(٧) في م : ٢ : والفرنجية .

(٨) سورة الأنعام ١٥٦ .

(٩) قال الشهرستاني : مدار مذهب الصابية على التعصب للروحانيين ، ويدعون أن مذهبهم الاكتساب ، والخلفاء
لُدعى أن مذهبها هو القطرة . الملل والنحل ٢/٦٦٩ ، ٦٧٠ .

(١٠) في م : ١ : سبوا .

قال : هم يُسَيِّتُونَ . وقال مُجاهِد : هم بين اليهود والنصارى . وقال السُّدِّيُّ والرَّبِيعُ : هم من أهل الكتاب . وتوقف الشافعيُّ في أمرهم . والصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْتَظَرُ فِيهِمْ ؛ فَإِنْ كَانُوا يُؤَافِقُونَ أَحَدَ أَهْلِ الْكُتَابِ فِي بَيِّنِهِمْ وَكُتَابِهِمْ فَهَمْ مِنْهُمْ ، وَإِنْ خَالَفُوهُمْ فِي ذَلِكَ فَلَيْسَ هَمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ . ويروى عنهم أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ الْفَلَكَ حَتَّى نَاطِقٌ ، وَإِنَّ الْكَوَاكِبَ السَّيِّئَةَ إِلَهَةٌ . فَإِنْ كَانُوا كَذَلِكَ ، فَهَمْ كَعَبَدَةِ الْأَوْثَانِ ، وَأَمَّا أَهْلُ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَشَيْثَ وَزُورِ دَاوُدَ ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الصُّحُفَ لَمْ تَكُنْ فِيهَا شَرَائِعُ ، لَهَا هِيَ مَوَاعِظُ وَأَمْثَالٌ ، كَذَلِكَ وَبَفَ النَّبِيُّ ﷺ صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَزُورِ دَاوُدَ ، فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ ^(١١) . وَأَمَّا الَّذِينَ لَهُمْ شُبُهَةٌ كِتَابٍ ، فَهَمُ الْمُجُوسُ ، فَإِنَّهُ يَرَوَى أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ فَرَفَعَ ، فَصَارَ لَهُمْ بِذَلِكَ شُبُهَةٌ أَوْجَبَتْ حَقْنَ دِمَائِهِمْ ، وَأَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ ، وَلَمْ يَتَّهَظْ فِي ^(١٢) لِإِبَاحَةِ نِكَاحِ نِسَائِهِمْ وَلَا ذَبَائِحِهِمْ دَلِيلٌ ^(١٣) . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَيُقَالُ ^(١٤) عَنْ أَبِي ثَوْرٍ ، أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَتَحِلُّ نِسَاؤُهُمْ وَذَبَائِحُهُمْ ؛ لَمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْمُجُوسِ ، كَانَ لَهُمْ عِلْمٌ يَعْلَمُونَهُ ، وَكِتَابٌ يَدْرُسُونَهُ ، وَأَنْ مِلِكُهُمْ سَكِرَ ، فَوَقَعَ عَلَى بَنْتِهِ أَوْ أُخْتِهِ ^(١٥) ، فَاطْلَعَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ مَمْلَكَتِهِ ، فَلَمَّا صَحَّاحَا جَاءُوا يُقِيمُونَ عَلَيْهِ الْحَدَّ ، فَاثْتَنَعَ مِنْهُمْ ، وَدَعَا أَهْلَ مَمْلَكَتِهِ ، وَقَالَ : أَتَعْلَمُونَ دِينًا خَيْرًا مِنْ دِينِ آدَمَ ، وَقَدْ أُنْكَحَ بَيْنَهُ بَنَاتُهُ ، فَأَنَا عَلَى دِينِ آدَمَ . قَالَ : فَتَابَعَهُ قَوْمٌ ، وَقَاتَلُوا الَّذِينَ يُخَالِفُونَهُ ^(١٦) ، حَتَّى قَتَلُوهُمْ ، فَأَصْبَحُوا وَقَدْ أُسْرِى بِكِتَابِهِمْ ، وَرَفَعَ الْعِلْمَ الَّذِي فِي صُدُورِهِمْ ، فَهَمُ أَهْلُ كِتَابٍ ، وَقَدْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ - وَارَاهُ قَالَ : وَعُمَرُ - مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ، وَسَعِيدٌ ، وَغَيْرُهُمَا ^(١٧) . وَلِأَنَّ

(١١) أخرجه عن أبي ذرٍّ عبد بن حميد ، وابن مردويه ، وابن عساكر . وأورده عنهم السيوطي ، في تفسير سورة الأعلى .

الترمذ المستور ٣٤١/٦ .

(١٢) في ١ ، ب : ٥ إلى ٤ .

(١٣) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(١٤) في ب : ٥ ، وروى ٤ .

(١٥) في م : ٥ ، وأخته ٤ .

(١٦) في ب : م ، ٥ : يخالفونهم ٤ .

(١٧) أخرجه الشافعي ، انظر : باب ما جاء في الجزية ، من كتاب الجهاد . ترتيب المسند ١٣١/٢ .

النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : « سَنُؤَابِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ »^(١٨) . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ / قَبْلِنَا ﴾ . وَالْمَجُوسُ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « سَنُؤَابِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ » . يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ غَيْرُهُمْ . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ^(١٩) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ بَجَالَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ ، حَتَّى حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَزُوفٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ . وَلَوْ كَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ ، لَمَا وَقَفَ عُمَرُ فِي أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ مَعَ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ . وَمَا ذَكَرُوهُ هُوَ الَّذِي صَارَ لَهُمْ بِهِ شُبْهَةُ الْكِتَابِ . وَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : لَا أَحْسَبُ مَا رَوَوْهُ عَنْ عَلِيٍّ فِي هَذَا مَحْفُوظًا ، وَلَوْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ ، لَمَا حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُمْ ، وَهُوَ كَانَ أَوَّلَى يَعْلَمُ ذَلِكَ . وَيَجُوزُ أَنْ يَصْحَحَ هَذَا مَعَ تَحْرِيمِ نِسَائِهِمْ وَذَبَائِحِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ الْمُسِيحَ لَذَلِكَ هُوَ الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ عَلَى إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ، وَلَيْسَ هَؤُلَاءِ مِنْهُمْ ، وَلَئِنْ كَتَبْتَهُمْ رُفِعَ ، فَلَمْ يَنْتَهَضْ^(٢٠) فِي الْإِبَاحَةِ^(٢١) ، وَبَيَّنَّ^(٢٢) بِهِ حَقَّقَ دِمَائِهِمْ . فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ فِي جُلِّ ذَبَائِحِهِمْ وَنِسَائِهِمْ ، فَيُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « سَنُؤَابِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ » . فِي أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ . إِذَا بَيَّنَّ هَذَا ، فَإِنَّ أَخْذَ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ^(٢٣) وَالْمَجُوسِ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ^(٢٤) خِلَافًا ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ ، وَعَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا ، مِنْ غَيْرِ تَكْثِيرٍ وَلَا مُخَالَفٍ ، وَبِهِ يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَغَيْرِهِمْ ، مَعَ دَلَالَةِ الْكِتَابِ عَلَى أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَدَلَالَةِ السُّنَّةِ عَلَى أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ ، بِمَا رَوَيْنَا مِنْ قَوْلِ الْمُغِيرَةِ لِأَهْلِ فَارِسَ : أَمَرْنَا نَبِيَّنَا أَنْ نَقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ ، أَوْ

= كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَجُوسِ أَهْلَ كِتَابٍ ، وَالْجِزْيَةُ تُؤْخَذُ مِنْهُمْ ، مِنْ كِتَابِ الْجِزْيَةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ

١٨٩/٩ . وَلَمْ نَجِدْهُ فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ سَنَنِ سَعِيدٍ .

(١٨) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ ، فِي : ٥٤٧/٩ .

(١٩) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٣٢ .

(٢٠-٢١) فِي ١ ، ب ، م : فِي الْإِبَاحَةِ .

(٢١) فِي ١ ، م : وَبَيَّنَّ .

(٢٢) فِي م : فِي الْكِتَابِ .

(٢٣) فِي م : فِي هَذَا .

تَوَدُّوا الْجِزْيَةَ^(٢١) . وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ^(٢٢) وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « سَنُؤَايَهُمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِمْ عَجَمًا أَوْ عَرَبًا . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَقَالَ أَبُو يَوْسَفَ : لَا تُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنَ الْعَرَبِ ، لِأَنَّهُمْ شَرَفُوا بِكَوْنِهِمْ مِنْ رَهْطِ النَّبِيِّ ﷺ . وَلَنَا ، عَمُّومُ آيَةِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى دُومَةِ الْجَنْدَلِ^(٢٣) ، فَأَخَذَ أَكْثِيرَ دُومَةٍ ، فَصَالَحَهُ عَلَى الْجِزْيَةِ ، وَهُوَ مِنَ الْعَرَبِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢٤) . وَأَخَذَ / الْجِزْيَةَ مِنْ نَصَارَى نَجْرَانَ ، وَهُمْ عَرَبٌ^(٢٥) . وَبَعَثَ مُعَاذًا إِلَى اليمَنِ ، فَقَالَ : « إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٦) . وَأَمْرُهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا^(٢٧) . وَكَانُوا عَرَبًا . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : وَلَمْ يَتْلَعْنَا أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَجَمِ كَانُوا سُكَّانًا بِاليمَنِ ، حَيْثُ وَجَّهَ مُعَاذًا . وَلَوْ كَانَ لَكَانَ فِي أَمْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ جَمِيعِهِمْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ تُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ . وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ فِيهِ^(٢٨) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مَنْ بَعَثَهُ عَلَى سَرِيَّةٍ ، أَنْ يَدْعُو عَدُوَّهُ إِلَى آدَاءِ الْجِزْيَةِ ، وَلَمْ

(٢٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٠٢ .

(٢٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٩ .

(٢٦) دومة الجندل : على سبع مراحل من دمشق ، بينها وبين مدينة الرسول ﷺ . معجم البلدان ٢/٦٢٥ .

(٢٧) في : باب في أخذ الجزية ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢/١٤٩ .

(٢٨) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال : تؤخذ منهم الجزية عربا كانوا أو عجماء ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٨٧/٩ .

(٢٩) أخرجه البخاري ، في : باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس ، وباب أخذ الصدقة من الأغنياء ... ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله ... ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٢/١٤٧ ، ١٥٨ ، ١٤٠/٩ . ومسلم ، في : باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٥١ ، ٥٠/١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١/٣٦٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأخوذ ٣/١١٧ ، ١١٨ . والنسائي ، في : باب إخراج الزكاة من بلد إلى بلد ... ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥/٤١٠ . والدارمي ، في : باب فضل الزكاة ، وباب النهي عن أخذ الصدقة من كرائم أموال الناس ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١/٣٧٩ ، ٣٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٣/١ .

(٣٠) تقدم تخريجه ، في : ٣٠/٤ .

(٣١) سقط من : ب .

يُخَصُّ بِهَا^(٣٢) عَجَمِيًّا دُونَ غَيْرِهِ ، وَكَثُرَ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْزُو الْعَرَبَ ، وَلَئِنْ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ ؛ فَإِنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَرَادَ الْجِزْيَةَ مِنْ نَصَارَى بَنِي ثَغْلَبَ ، فَأَبَوْا ذَلِكَ ، وَسَأَلُوهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ وَمَثَلًا يَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، حَتَّى لَحِقُوا بِالرُّومِ ، ثُمَّ صَالَحَهُمْ عَلَى مَا يَأْخُذُهُ^(٣٣) مِنْهُمْ عَوْضًا عَنِ الْجِزْيَةِ^(٣٤) . فَالْمَأْخُودُ مِنْهُمْ جِزْيَةٌ غَيْرُ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ صِفَةِ جِزْيَةٍ غَيْرِهِمْ ، وَمَا أُنْكَرَ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ أَحَدٌ ، فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا ، وَقَدْ ثَبَتَ بِالْقَطْعِ وَالْيَقِينِ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ وَبَهُوْدِهِمْ ، كَانُوا فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُمْ فِيهَا بِغَيْرِ جِزْيَةٍ ، فَثَبَتَ يَقِينًا أَنَّهُمْ أَخَذُوا الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا تَرَفُّقَ بَيْنَ مَنْ دَخَلَ فِي دِينِهِمْ قَبْلَ تَبْدِيلِ كِتَابِهِمْ أَوْ بَعْدَهُ ، وَلَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ابْنَ كِتَابِيٍّ ، أَوْ ابْنَ وَثَنِيٍّ ، أَوْ ابْنَ كِتَابِيٍّ وَوَثَنِيٍّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : مَنْ دَخَلَ فِي دِينِهِمْ بَعْدَ تَبْدِيلِ كِتَابِهِمْ ، لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ الْجِزْيَةُ ، وَمَنْ وَلَدَ بَيْنَ أُبُوهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجِزْيَةُ ، وَالْآخَرُ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ ، فَهَلْ تُقْبَلُ مِنْهُ ؟ عَلَى وَجْهِينَ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَلَنَا ، عَمُّومُ النَّصِّ فِيهِمْ ، وَلَأنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ دِينٍ تُقْبَلُ مِنْ أَهْلِ الْجِزْيَةِ ، فَيُغَيَّرُونَ بِهَا كَغَيْرِهِمْ ، وَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ إِذَا كَانُوا مُقِيمِينَ عَلَى مَا غَوَّهَدُوا عَلَيْهِ ، مِنْ بَذْلِ الْجِزْيَةِ ، وَالْإِثْرَامِ أَحْكَامِ الْمِلَّةِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِقِتَالِهِمْ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ، أَيْ يَلْتَزِمُوا آدَاءَهَا ، فَمَا لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ ، يَتَّفَقُوا عَلَى إِبَاحَةِ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ غَفْدُ الذِّمَّةِ الْمُؤَبَّدَةِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَلْتَزِمُوا / إِعْطَاءَ جِزْيَةٍ^(٣٥) فِي كُلِّ حَوْلٍ . وَالثَّانِي ، الْإِثْرَامُ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ قَبُولُ مَا يَحْكُمُ بِهِ عَلَيْهِمْ ، مِنْ آدَاءِ حَقٍّ ، أَوْ تَرْكِ مُحَرَّمٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٣٦) . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ بَرِيدَةَ : « فَأَدْعُهُمْ إِلَى آدَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكَفَّ عَنْهُمْ »^(٣٧) . وَلَا تُعْتَبَرُ حَقِيقَةُ الْإِعْطَاءِ ، وَلَا جَرَائِنُ

(٣٢) ق ١ : ٥ : ٤ .

(٣٣) ق ١ : ٥ : بِأَخْذِهِ .

(٣٤) أخرجه البيهقي ، في : باب نصارى العرب تضعف عليهم الجزية ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٩ / ٢١٦ .

(٣٥) ق ٣ : ٥ : الجزية ٤ .

(٣٦) سورة التوبة ٢٩ .

(٣٧) تقدم تخريجها ، في صفحة ٢٩ .

الأحكام ، لأن إعطاء الجزية إنما يكون في آخر الحول ، والكف عنهم في ابتدائه عند البذل ، والمراد بقوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ ^(٣٨) . أى يلتزموا الإغطاء ، ويجبوا إلى بذله ، كقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ . والمراد به التزام ذلك دون حقيقته ؛ فإن الزكاة إنما يجب أدائها عند الحول ؛ لقوله عليه السلام : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » ^(٣٩) .

١٦٨٨ - مسألة : قال : (وَمَنْ سِوَاهُمْ ، فَلَا سَلَامَ أَوْ الْقَتْلُ)

يعنى مَنْ سِوَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ لَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ، وَلَا يُقْرُونَ بِهَا ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ ، فَإِنْ لَمْ يُسَلِّمُوا قُتِلُوا . هذا ظاهر مذهب أحمد . وروى عنه الحسن بن نواب ، أنها تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ ، إِلَّا عَبْدَةَ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ بَرِيْدَةَ يَدُلُّ بِعُمُومِهِ عَلَى قَبُولِ الْجِزْيَةِ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ ، إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ ؛ لِتَعَلُّطِ كُفْرِهِمْ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، دِينُهُمْ . وَالثَّانِي ، كَوْنُهُمْ مِنْ رَهْطِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ ، لَكِنْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، مِثْلَ أَهْلِ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَشَيْثَ وَزُبُورِ دَاوُدَ ، وَمَنْ تَمَسَّكَ بِدِينِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ ، وَجِهَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقْرُونَ بِالْجِزْيَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَأَشْبَهُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ إِلَّا الْعَرَبَ ؛ لِأَنَّهُمْ ^(١) رَهْطُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَا يُقْرُونَ عَلَى غَيْرِ دِينِهِ ، وَغَيْرُهُمْ يُقْرُ بِالْجِزْيَةِ ، لِأَنَّهُ يُقْرُ بِالْأَسْتِزْقَاقِ ، فَأَقِرَّ ^(٢) بِالْجِزْيَةِ ، كَالْمَجُوسِ . / وَعَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهَا تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِهِمْ إِلَّا مُشْرِكِي قُرَيْشٍ ، لِأَنَّهُمْ ارْتَدُّوا . وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهَا تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِهِمْ . وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَرِيْدَةَ بْنِ جَابِرٍ ، لِحَدِيثِ بَرِيْدَةَ ^(٣) ، وَلَأَنَّهُ كَافِرٌ ، فَيُقْرُ بِالْجِزْيَةِ ، كَأَهْلِ

(٣٨) لم ترد في ١ : ب ، م .

(٣٩) تقدم تحريجه ، في : ٤٦ / ٤ .

(١) في ب : ٥ : فإيهم ؟

(٢) في م : فأقروا ؟

(٣) تقدم تحريجه ، في صفحة ٢٩ .

الكتاب . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ^(٤) . وقول النبي ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » ^(٥) . وهذا عامٌ مُخَصَّصٌ منه أهل الكتاب بالآية ، والمَجُوسُ بقول النبي ﷺ : « سَتُؤَابِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » ^(٦) . فَمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ يَبْقَى عَلَى قَضِيَّةِ الْعُمُومِ . وقد بينا أنَّ أهل ^(٧) الصَّحُفِ من ^(٨) غير أهل الكتاب المراد بالآية فيما تقدَّم .

فصل : وإذا عَقِدَ ^(٩) الذِّمَّةُ لَكُفَّارٍ رَعَمُوا آلَهُمْ من أهل الكتاب ، ثم تَبَيَّنَ أَنَّهُمْ عَيْدَةُ أُوثَانٍ ^(١٠) ، فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ مِنْ أَصْلِهِ . وإنْ شَكَّكَنا فِيهِمْ ، لَمْ يَنْتَقِضْ عَهْدُهُمْ بِالشُّكِّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ صِحَّتُهُ ، فَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ دُونَ بَعْضٍ ، قُبِلَ مِنَ الْمُقَرِّ فِي نَفْسِهِ ، فَالْتَقِضَ عَهْدُهُ ، وَبَقِيَ فِي ^(١١) حَقِّ ^(١٢) مَنْ لَمْ يُقَرَّ بِحَالِهِ .

١٦٨٩ - مسألة : قال : (وَالْمَأْخُوذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ ؛ فَيُؤْخَذُ مِنْ أَذْوَانِهِمُ الثَّعَاثِرُ دِرْهَمًا ، وَمِنْ أَوْسَطِهِمْ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَمِنْ أَسْرِهِمْ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا)

الكلام في هذه المسألة في فصلَيْن : أَحَدُهُمَا ، في تقديرِ الجِزْيَةِ . والثاني ، في كَيْمِيَةِ مِقْدَارِهَا .

فَأَمَّا الْأَوَّلُ ، ففيه ثلاثُ رواياتٍ ؛ لِإِحْدَاها ^(١) ، أَنَّهَا مُعَدَّرَةٌ بِمِقْدَارِ ^(٢) لَا يُزَادُ عَلَيْهِ ، وَلَا

(٤) سورة التوبة ٥ .

(٥) تقدم تحريكه ، في : ٦/٤ .

(٦) تقدم تحريكه ، في : ٥٤٧/٩ .

(٧-٧) في م : من الصحف ٤ .

(٨) في ١ : عقدت ٤ .

(٩) في ب ، م : الأوثان ٤ .

(١٠) سقط من : ١ .

(١١-١١) في م : لم من ٤ .

(١٢) في الأصل ، ب ، م : أحدها ٤ .

(٣) في م : بمقدر ٤ .

يَنْقُصُ مِنْهُ . وهذا قول أبي حنيفة ، والشافعي ؛ لأن النبي ﷺ فَرَضَهَا مُقَدَّرَةً ، بقوله لمُعَاذٍ : « خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عِدْلَهُ مَعَاذِرٌ »^(٣) . وفَرَضَهَا عَمْرُ مُقَدَّرَةً بِمَخْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فلم يَنْتَكِرْ ، فكان إجماعًا . والثانية ، أَنَّهَا غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ ، بل يَرْجَعُ فِيهَا^(٤) إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ . قال الْأَثَرُمُ : قيل لأبي عبد الله : فَيُزَادُ / الْيَوْمَ فِيهِ^(٥) ، وَيَنْقُصُ ؟^(٦) (يعني مِنَ^(٧) الْجَزِيَّةِ) . قال : نعم ، يُزَادُ فِيهِ وَيَنْقُصُ^(٨) عَلَى قَدْرِ طَائِفَتِهِمْ ، عَلَى قَدْرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ . وَذَكَرَ أَنَّهُ يَزِيدُ عَلَيْهِمْ فِيمَا مَضَى دُرْهَمَانِ ، فَجَعَلَهُ خَمْسِينَ . قَالَ الْمُحَلَّلُ : الْعَمَلُ فِي قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَى مَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ ،^(٩) فَإِنَّهُ قَالَ^(١٠) : لَا تَأْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَزِيدَ فِي ذَلِكَ وَيَنْقُصَ^(١١) عَلَى مَا رَوَاهُ عَنْهُ أَصْحَابُهُ^(١٢) فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ ، فَاسْتَقَرَّ قَوْلُهُ عَلَى ذَلِكَ . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، أَمَرَ مُعَاذًا أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ، وَصَالِحَ أَهْلِ نَجْرَانَ عَلَى أَلْفِي حُلَّةٍ ، النِّصْفُ فِي صَفَرٍ ، وَالنِّصْفُ فِي رَجَبٍ . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ^(١٣) . وَعَمْرُ جَعَلَ الْجَزِيَّةَ عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ ؛ عَلَى الْغَنِيِّ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ، وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَعَلَى الْفَقِيرِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا^(١٤) . وَصَالِحُ بَنِي ثُعَلْبٍ عَلَى مِثْلِي^(١٥) مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ الزَّكَاةِ^(١٦) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ ، لَوْلَا ذَلِكَ

(٣) تقدم ترجمته ، في : ٣٠/٤ . ومعافى : برود مجنية .

(٤) في الأصل : « فِيهِ » .

(٥) سقط من : الأصل ، أ ، ب .

(٦-٦) سقط من : ١ . نقل نظر .

(٧) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٨-٨) في : أ ، ب ، م : « بَالَهُ » .

(٩) في : أ ، ب زيادة : « مِنْهُ » .

(١٠) في م زيادة : « عَنْهُ » .

(١١) في : باب في أخذ الجزية ، من كتاب الحراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ١٤٩/٢ .

(١٢) أخرجه ابن أبي شبة ، في : باب ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٤١/١٢ .

والبيهقي ، في : باب الزيادة على الدينار بالصلح ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٦/٩ .

(١٣) في الأصل ، ب ، م : « مِثْلُ » .

(١٤) تقدم ترجمته ، في صفحة ٢٠٧ .

لَكَائَتْ عَلَى قَدَرٍ وَاحِدٍ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ تَخْتَلِفَ . قَالَ الْبُخَارِيُّ ^(١٥) : قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : عَنْ ابْنِ ^(١٦) أَبِي نَجِيحٍ ، قُلْتُ لِمُجَاهِدٍ : مَا شَأْنُ أَهْلِ الشَّامِ عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةُ دِينَارٍ ، وَأَهْلِ يَمَنِّ عَلَيْهِمْ دِينَارٌ ؟ قَالَ : جُعِلَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْيَسَارِ . وَلَا تَنْهَا عَوَضَ فَلَمْ تَقْدَرِ ^(١٧) كَالْأَجْرَةِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ ، أَنَّ أَقْلَهَا مُقَدَّرٌ بِدِينَارٍ ، وَأَكْثَرُهَا غَيْرُ مُقَدَّرٍ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ ، وَلَا يَجُوزُ النُّقْصَانُ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ زَادَ عَلَى مَا قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ . وَرَوَى أَنَّهُ زَادَ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَأَرْبَعِينَ ، فَجَعَلَهَا خَمْسِينَ ^(١٨) .

الفصل الثاني : أَنَا إِذَا قُلْنَا بِالرَّوَايَةِ الْأُولَى ، وَأَنَّهَا ^(١٩) مُقَدَّرَةٌ ، فَقَدَرُهَا فِي حَقِّ الْمُوسِرِ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا ، وَفِي حَقِّ الْمُتَوَسِّطِ أَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ ، وَفِي حَقِّ الْفَقِيرِ اثْنًا عَشَرَ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : هِيَ فِي حَقِّ الْعَنِيِّ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا أَوْ أَرْبَعَةَ دِينَارٍ ، وَفِي حَقِّ الْفَقِيرِ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ أَوْ دِينَارٍ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمَرَ ^(٢٠) . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْوَاجِبُ دِينَارٌ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ ، لِحَدِيثِ مُعَاذٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرُهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَغَيْرُهُ ^(٢١) . إِلَّا أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ جَعْلُهَا / عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ ؛ لِتَخْرُجَ ^(٢٢) مِنَ الْخِلَافِ . قَالُوا : وَقَضَاءُ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ مِنْ غَيْرِهِ . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ حَدِيثٌ لَا شَكَّ فِي صِحَّتِهِ وَشُهْرَتِهِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَلَمْ يَنْكِرْهُ مَنْكِرٌ ، وَلَا خَالَفَ ^(٢٣) فِيهِ ، وَعَمِلَ بِهِ مَنْ بَعْدَهُ مِنْ

٨٥/١٠ ظ

(١٥) في : باب الجزية والمواذعة مع أهل الحرب ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ١١٧/٤

كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجزية ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٧/٦ .

(١٦) سقط من : ب ، م .

(١٧) في م : تقدر .

(١٨) انظر : السنن الكبرى ، في الموضع السابق .

(١٩) في الأصل ، ١ : فإنها .

(٢٠) انظر : ما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجزية ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٨٧/٦ . وابن أبي شيبة ،

في : باب ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٤٠/١٢ . والبيهقي ، في : باب الزيادة

على الدينار بالصلح ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٥/٩ .

(٢١) تقدم ترجمته ، في : ٣٠/٤ .

(٢٢) في الزيادة : ١ به .

(٢٣) في م : خلاف .

الْخُلَفَاءِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَصَارَ إجماعًا لَا يَجُوزُ الْخَطَأُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ وافَقَ الشَّافِعِيُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْعَمَلِ بِهِ . وَأَمَّا حَدِيثُ مُعَاذٍ ، فَلَا يَخْلُو مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ قَعَلَ ذَلِكَ لِغَلَاةِ الْفَقْرِ عَلَيْهِمْ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ مُجَاهِدٍ : إِنَّ^(٢٤) ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْيَسَارِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنَّ يَكُونُ التَّقْدِيرُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، بَلْ هُوَ مُوَكَّلٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ . وَلِأَنَّ الْجِزْيَةَ وَجِبَتْ صَغَارًا أَوْ عُقُوبَةً ، فَتَحْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ ، كَالْعُقُوبَةِ فِي الْبَدَنِ ؛ مِنْهُمْ مَنْ يُقْتَلُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسْتَرْقَى ، وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهَا عَوْضًا عَنْ سُكْنَى^(٢٥) الدَّارِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ ، لَوَجِبَتْ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالزَّمَنَى وَالْمَكَافِيهِ .

فصل : وَحَدُّ الْيَسَارِ فِي حَقِّهِمْ ، مَا عَدَّهُ النَّاسُ غَنًى فِي الْعَادَةِ ، وَلَيْسَ بِمُقَدَّرٍ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَاتِ بِأَبْهَاتِ التَّوْقِيفِ ، وَلَا تَوْقِيفَ فِي هَذَا ، فَرُجِعَ^(٢٦) فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ .

فصل : إِذَا بَذَلُوا الْجِزْيَةَ ، لَزِمَ قَبُولُهَا ، وَحُرْمَ قِتَالُهُمْ . ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٢٧) . فَجَعَلَ إِعْطَاءَ الْجِزْيَةِ غَايَةَ لِقِتَالِهِمْ ، فَمَتَى بَذَلُوهَا ، لَمْ يَجْزْ قِتَالُهُمْ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَأَذْهِبْهُمْ إِلَى أَذَى الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ »^(٢٨) . وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْجِزْيَةَ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ الْآكْثَرُ . لَمْ يَحْرُمَ قِتَالُهُمْ حَتَّى يُجْبِيُوا إِلَى بَذْلِ مَا لَا يَجُوزُ طَلَبُ أَكْثَرِ مِنْهُ ، مِمَّا يَحْتَمِلُهُ^(٢٩) حَالُهُمْ .

فصل : وَجِبَ الْجِزْيَةُ فِي آخِرِ كُلِّ حَوْلٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَجِبُ بِأَوَّلِهِ ، وَيُطَالَبُ بِهَا عَقِيبَ الْعَقِيدِ ، وَتَجِبُ الثَّانِيَّةُ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ الثَّانِي ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَالٌ يَتَكَرَّرُ يَتَكَرَّرُ الْحَوْلُ ، أَوْ يُؤْخَذُ فِي

(٢٤) ق م : « لِأَنَّ » .

(٢٥) ق ١ : « سَكَن » .

(٢٦) ق م : « فَوَجِع » .

(٢٧) سورة التوبة ٢٩ .

(٢٨) تقدم ترجمته ، ق : ١ / ٢٧٥ ، ٥ / ٤ .

(٢٩) ق ب : « يَحْتَمِلُهُ » .

آخر كُلِّ حَوْلٍ ، فلم يَجِبْ^(٣٠) بأوله ، / كالزَّكَاةِ وَالذَّيَّةِ ، وأمَّا الآيةُ ، فالمرادُ بها التَّزَامُ ٨٦/١٠
إِغْطَائِهَا ، دونَ نَفْسِ الإِغْطَاءِ ، ولهذا يَحْرُمُ قِتَالُهُمْ بِمَجَرَّدِ بَذْلِهَا قَبْلَ أَخْذِهَا .

فصل : وتُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِمَّا يُسَرُّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ أَخْذُهَا مِنْ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ .
نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وهو قولُ الشَّافِعِيِّ ، وأبُو عُبَيْدٍ ، وغيرَهُمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا
إِلَى الْيَمَنِ ، أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ، أَوْ عِدْلَهُ مَعَاوِرَ . وكان النَّبِيُّ ﷺ يَأْخُذُ مِنْ
نُصَارَى نَجْرَانَ أَلْفِي حُلَّةٍ . وكان عمرُ يُؤْتِي بَنِعَمٍ كَثِيرَةً ، يَأْخُذُهَا مِنَ الْجِزْيَةِ . وَرَوَى عَنْ
عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ الْجِزْيَةَ مِنْ كُلِّ ذِي صَنْعَةٍ مِنْ مَتَاعِهِ ، مِنْ صَاحِبِ
الْإِبْرَةِ إِثْرًا ، وَمِنْ صَاحِبِ الْمَسَالِّ مَسَالًا ، وَمِنْ صَاحِبِ الْجِبَالِ جِبَالًا ، ثُمَّ يَدْعُو النَّاسَ
فِيُعْطِيهِمُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ فَيَقْسِمُونَهُ^(٣١) ، ثُمَّ يَقُولُ : تَخَذُوا فَاقْسِمُوا . فيقولون : لا حَاجَةَ
لَنَا فِيهِ . فيقول : أَخَذْتُمْ خِيَارَهُ ، وَتَرَكْتُمْ شِرَارَهُ ، لِتَحْمِلَهُ^(٣٢) . وَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ، فَإِنَّهُ
يُؤْخَذُ بِالْقِيَمَةِ ؛ لقوله عليه السلام : « أَوْ عِدْلُهُ مَعَاوِرَ » .

فصل : وَلَا يَصِحُّ عَقْدُ الذَّمَّةِ وَالْهُدْنَةِ إِلَّا مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ . وهذا قال الشَّافِعِيُّ ، وَلَا
نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِنَظَرِ الْإِمَامِ وَمَا يَرَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ ، وَلِأَنَّ عَقْدَ الذَّمَّةِ عَقْدٌ
مُؤَيَّدٌ ، فلم يَجُزْ أَنْ يُفْتَاتَ بِهِ عَلَى الْإِمَامِ . فَإِنْ فَعَلَهُ غَيْرُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ، لم يَصِحَّ ، لكنَّ إِنْ
عَقَّدَهُ^(٣٣) عَلَى مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَبَ مِنْهُمْ أَكْثَرُ مِنْهُ ، لَزِمَ الْإِمَامُ إِجَابَتُهُمْ إِلَيْهِ ، وَعَقْدُهَا
عَلَيْهِ .

فصل : ويجوزُ أَنْ يُشْرَطَ^(٣٤) عَلَيْهِمْ فِي عَقْدِ الذَّمَّةِ ضَيْيَافَةٌ مَنْ يَمُرُّ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِمَا
رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ الْأَخْثَفِ بْنِ قَيْسٍ ، أَنَّ عُمَرَ شَرَطَ^(٣٥) عَلَى أَهْلِ الذَّمَّةِ^(٣٥)

(٣٠) في ١ : : يوجب .

(٣١) في ب : : فيقسمونه .

(٣٢) أخرجه أبو عبيد ، في : باب اجتناء الجزية والخراج ، من كتاب سنن الفقه والخمس والصدقة ... الأموال ٤٤ ،
٤٥ .

(٣٣) في ١ : : عقدها .

(٣٤) في ١ ، ب : : بشرط .

(٣٥) ٣٥-٣٥ في م : : عليهم .

ضيافة يوم وليلة ، وأن يُصلحوا القناطر ، وإن قُتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليه دية^(٣٦) . قال ابن المنذر : ورؤى عن عمر ، أنه قضى على أهل الذمة ضيافة من يمر بهم من المسلمين ثلاثة أيام ، وعَلَفَ دوابهم ، وما يُصلحهم^(٣٧) . ورؤى أن النبي ﷺ ضرب على نصارى أيلة^(٣٨) ثلاثمائة دينار ، وكانوا ثلاثمائة نفر ، في كل سنة ، وأن يُضيّفوا من يمر^(٣٩) بهم من المسلمين ثلاثة أيام^(٤٠) . / ولأن في هذا ضرباً من المصلحة ؛ لأنهم ربما امتنعوا من مبايعة المسلمين إضراراً بهم ، فإذا شرطت عليهم الضيافة ، أمن ذلك ، وإن لم تُشترط الضيافة عليهم ، لم تجب . ذكره القاضي . وهو مذهب الشافعي . ومن أصحابنا من قال^(٤١) : تجب بغير شرط ؛ كوجوبها^(٤٢) على المسلمين . والأول أصح ؛ لأنه أداء مال ، فلم يجب بغير رضاهم ، كالجزية . فإن شرطها عليهم ، فامتنعوا من قبولها ، لم تُعقد لهم الذمة . وقال الشافعي : لا يجوز قتالهم عليها . ولنا ، أنه شرط سائغ ، امتنعوا من قبوله ، ففوتوا عليه ، كالجزية .

فصل : ذكر القاضي ، أنه إذا شرط الضيافة ، فإنه يبين أيام الضيافة ، وعدد من يُضاف من الرجال والفرسان ؛ فيقول : تُضيّفون في كل سنة مائة يوم ،^(٤٣) كل يوم^(٤٤) عشرة من المسلمين ، من خبز كذا ، وأدم كذا ، وللفرس من التبن كذا ، ومن الشعير كذا . فإن شرط الضيافة مطلقاً ، صح في الظاهر ؛ لأن عمر ، رضي الله عنه ، شرط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين ، من غير عدد ولا تقدير . قال أبو بكر : وإذا^(٤٥) أطلق مدة

(٣٦) أخرجه البيهقي ، في : باب الضيافة في الصلح ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٦/٩ .

(٣٧) أخرجه البيهقي ، في : باب الضيافة في الصلح ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٦/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب الجزية ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٨٥/٦ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ . ولم يرد فيهما ذكر علف الدابة وما يصلحهم . وورد ذكر علف الدواب ، في : الأموال ١٤٥ .

(٣٨) أيلة : مدينة على ساحل بحر القلزم بما على الشام . معجم البلدان ٤٢٢/١ .

(٣٩) في ب : ٥ : يمر .

(٤٠) أخرجه البيهقي ، في : باب كم الجزية ؟ ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٥/٩ .

(٤١) سقط من : م .

(٤٢) في ١ ، ب ، م : ٥ : لوجوبها .

(٤٣-٤٤) سقط من : م . نقل نظر .

(٤٤) سقطت الواو من : ب ، م .

الضيافة، فالواجب يوم وليلة؛ لأن ذلك الواجب على المسلمين، ولا يكلفون الذبيحة، ولا ضيافتهم بأرفع من طعامهم؛ لأنه يروى عن عمر، رضي الله عنه، أنه شكاً إليه أهل الذمة أن المسلمين يكلفونهم الذبيحة، فقال: أطعموهم مما تأكلون^(٤٥). وقال الأوزاعي: ولا يكلفون الذبيحة، ولا الشعير. وقال القاضي: إذا وقع الشرط مطلقاً لم يلزمهم الشعير. ويحتمل أن يلزمهم ذلك للخيل؛ لأن العادة جارية به^(٤٦)، فهو كالخبر للرجل. وللمسلمين النزول في الكنائس والبيع؛ فإن عمر، رضي الله عنه، صالح أهل الشام على أن يؤسّسوا أبواب بيعهم وكنائسهم لمن يجتاز بهم من المسلمين، ليدخلوها ركباناً^(٤٧). فإن لم يجدوا مكاناً، فلهم النزول في الأبنية وفصول المنازل، وليس لهم تحويل صاحب المنزل منه. والسابق إلى منزل أحق به ممن يأتي بعده. فإن امتنع بعضهم من القيام بما شرط، أجبر عليه، فإن امتنع الجميع، أجبروا،/ فإن لم يمكن إلا بالمقاتلة، قوتلوا، فإن قاتلوا، فقد نقضوا العهد.

٨٧/١٠

فصل: وتقسّم الضيافة بينهم على قدر جزيتهم، فإن جعل الضيافة مكان الجزية، جاز؛ لما روى أن عمر، رضي الله عنه، كتب في الجاهلية ليراهب من أهل الشام: إني إن وليت هذه الأرض، أسقطت عنك خراجك. فلما قدم الجابية^(٤٨)، وهو أمير المؤمنين، جاءه بكتابه، فعرّفه، وقال: إني جعلت لك ما ليس لي، ولكن اختر؛ إن شئت أداء الخراج، وإن شئت أن تُضيّف المسلمين. فاختر الضيافة. وبشترط عليه ضيافة يبلغ قدرها أقل الجزية، إذا قلنا: الجزية مقدرة الأقل. لئلا ينقص خراجه عن أقل الجزية، وذكر أن من الشروط الفاسدة، اشتراط الاكتفاء بضيافتهم عن جزيتهم؛

(٤٥) أخرجه عبد الرزاق، في: باب الجزية، من كتاب أهل الكتاب. المصنف ٨٧/٦، ٨٨.

(٤٦) سقط من: م.

(٤٧) أخرجه البيهقي، في: باب الإمام يكتب كتاب الصلح على الجزية، من كتاب الجزية. السنن الكبرى

٢٠٢/٩. ويأتي بهما في صدر المسألة ١٧٠٠.

(٤٨) الجابية: قرية من أعمال دمشق. معجم البلدان ٣/٢.

لأن الله تعالى أمر بقتالهم ممدوداً إلى إعطاء الجزية ، فإذا لم^(٤٩) يعطها ، كان قتالهم^(٥٠) مباحاً . ووجه الأول اشتراط مالي ، يبلغ قدر الجزية ، فجاز ، كما لو شرط عليهم عدل الجزية معافراً .

فصل : وإذا شرط في عقد الدية شرطاً فاسداً ، مثل أن يشترط أن لا جزية عليهم ، أو إظهار المنكر ، أو إسكانهم الحجاز ، أو إدخالهم الحرم ، ونحو هذا الشرط^(٥١) ، فقال القاضي : يفسد العقد به ؛ لأنه شرط بفعل محرم ، فأفسد العقد ، كما لو شرط قتال المسلمين . ويحتمل أن يفسد الشرط وحده ، ويصح العقد ، بناءً على الشروط الفاسدة في البيع والمضاربة .

١٦٩٠ - مسألة : قال : (وَلَا جِزْيَةَ عَلَى صَبِيٍّ ، وَلَا زَائِلَ الْعَقْلِ ، وَلَا امْرَأَةً)

لا تعلم بين أهل العلم خلافاً في هذا . وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، والشافعي ، وأبو ثور . وقال ابن المنذر : ولا أعلم عن غيرهم خلافهم . وقد دل على صحة هذا ، أن عمر ، رضي الله عنه ، كتب إلى أمراء الأجناد ، أن اضربوا الجزية ، ولا تضربوها على النساء والصبيان ، ولا تضربوها إلا على من جرت عليه المواسي . رواه سعيد ، وأبو عبيد^{٨٧/١٠} ، والأثر^(٥٢) . وقول النبي ﷺ لمعاذ : « تخذ من كل حاليم دينارا »^(٥٣) . / دليل على أنها لا تجب على غير بالغ . ولأن الجزية^(٥٤) تؤخذ لحقن الدم ، وهؤلاء دماؤهم محقونة بدورنها .

فصل : وإن بدلت المرأة الجزية ، أئخبرت أنها لا جزية عليها ، فإن قالت : فأنا

(٤٩) في ب : فإن .

(٥٠) سقط من : م .

(٥١) في م : قتالهم .

(٥٢) سقط من : ١ ، ب ، م .

(١) تقدم ترجمته ، في صفحة ١٧٦ .

(٢) تقدم ترجمته في : ٣٠/٤ .

(٣) في م : الدية .

أَتَبَرَّعَ بِهَا . أَوْ : أَنَا أَوَّدَيْهَا . قِيلَتْ مِنْهَا ، وَلَمْ تَكُنْ جِزْيَةً ، بَلْ هِبَةٌ تَلْزَمُ بِالْقَبْضِ . فَإِنْ شَرَطْتَهُ عَلَى نَفْسِهَا ، ثُمَّ رَجَعْتَ ، كَانَ هَذَا ذَلِكَ . وَإِنْ بَذَلْتَ الْجِزْيَةَ ، لِتَصِيرَ ^(٤) إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، مُكِنْتُ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ عَلَيْهَا التَّزَامُ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ، وَتُعَقَّدُ لَهَا الذَّمَّةُ ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ تَتَبَرَّعَ بِهِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهَا . وَإِنْ أَخَذَ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، رُدَّ إِلَيْهَا ، لِأَنَّهَا بَذَلَتْهُ مُعْتَقِدَةً أَنَّهُ عَلَيْهَا ، وَأَنْ ذَمَّهَا لَا يُحَقِّنُ إِلَّا بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ أَدَّى مَالًا إِلَى مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَهُ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ . وَلَوْ حَاصَرَ الْمُسْلِمُونَ حِصْنًا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا نِسَاءٌ ، فَبَذَلْنَ الْجِزْيَةَ ، لَتُعَقَّدَ لَهُنَّ الذَّمَّةُ ، عُقِدَتْ لَهُنَّ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، وَحَرَّمَ اسْتِرْقَاقُهُنَّ ، كَالنِّسَاءِ قَبْلَهَا سِوَاءً . فَإِنْ كَانَ فِي الْحِصْنِ مَعَهُنَّ رِجَالٌ ، فَسَأَلُوا ^(٥) الصَّلَاحَ ، لَتَكُونَ الْجِزْيَةُ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ دُونَ الرِّجَالِ ، لَمْ تَصِحَّ ، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ ، وَبَرَأُوا مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ . وَإِنْ بَذَلُوا جِزْيَةً عَنِ الرِّجَالِ ، وَيُؤْذُوا ^(٦) عَنِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، جَازَ ، وَكَانَ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي جِزْيَتِهِمْ . وَإِنْ كَانَ مِنْ أَمْوَالِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ، لَمْ يُجْزَ ، لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْجِزْيَةَ عَلَى مَنْ لَا تَلْزَمُهُ . فَإِنْ كَانَ الْقَدْرُ الَّذِي بَذَلُوهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِمَّا يُجْزَى فِي الْجِزْيَةِ ، أَخَذَ مِنْهُمْ ، وَسَقَطَ الْبَاقِي .

فصل : وَمَنْ بَلَغَ مِنْ أَوْلَادِ أَهْلِ الذَّمَّةِ ، أَوْ أَفَاقَ مِنْ مَجَانِينِهِمْ ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ ، لَا يَخْتِاجُ إِلَى اسْتِنَافِ عَقْدِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، فِي مَوْضِعٍ : هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّزَامِ الْعَقْدِيِّينَ أَنْ ^(٧) يَرُدَّ إِلَى مَأْمَنِهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ الذَّمَّةَ ، عُقِدَتْ لَهُ ، وَإِلَّا الْحَقَّ بِمَأْمَنِهِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ خُلَفَائِهِ ، تَجْدِيدُ الْعَقْدِ لَهُؤُلَاءِ ، وَلَئِنْ الْعَقْدُ يَكُونُ / مَعَ سَادَتِهِمْ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ سَائِرُهُمْ ، وَلَئِنْ عَقَدَ عَهْدٌ مَعَ الْكُفَّارِ ، فَلَمْ يَخْتِجْ إِلَى اسْتِنَافِهِ لَذَلِكَ ، كَالْهَذِيَّةِ ، وَلَئِنْ الصُّغَارُ وَالْمَجَانِينُ دَخَلُوا فِي الْعَقْدِ ، فَلَمْ يَخْتِجْ إِلَى تَجْدِيدِهِ لَهُمْ عِنْدَ تَغْيِيرِ أَحْوَالِهِمْ ، كَغَيْرِهِمْ ، وَلَئِنْ عَقَدَ دَخَلُوا ^(٨) فِيهِ ، فَيَلْزَمُهُمْ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ ، كَالْإِسْلَامِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنْ كَانَ الْبُلُوغُ وَالْإِفَاقَةُ فِي

(٤) فِي ب ، م : : تَصِيرُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : : فَسَأَلُوهُ .

(٦) أَيْ : وَأَنْ يُؤْذُوا .

(٧) فِي م : : أَوْ .

(٨) فِي م : : دَخَلُوا .

أَوَّلُ حَوْلٍ قَوْمِهِ ، أَخَذَ مِنْهُ فِي آخِرِهِ مَعَهُمْ ، وَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، أَخَذَ مِنْهُ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ يَقْصِبُهُ ، وَلَمْ يَتْرَكْ حَتَّى يَتِمَّ حَوْلُهُ ، لِئَلَّا يَخْتِاجَ إِلَى إِفْرَادِهِ بِحَوْلٍ وَضَبِطَ حَوْلَ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ ، وَرَبَّمَا أَفْضَى إِلَى أَنْ يَصِيرَ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَوْلٌ مُفْرَدٌ^(٩) .

فصل : وَمَنْ كَانَ يُجَنُّ وَيُفِيْقُ ، فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ؛ أَخَذَهَا ، أَنْ يَكُونَ جُنُونُهُ غَيْرَ مَضْبُوطٍ ، مِثْلَ مَنْ^(١٠) يُفِيْقُ^(١١) سَاعَةً مِنْ أَيَّامٍ أَوْ مِنْ يَوْمٍ^(١٢) ، أَوْ يُصَرِّعُ^(١٣) سَاعَةً مِنْ أَيَّامٍ أَوْ مِنْ يَوْمٍ^(١٤) ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ حَالُهُ بِالْأَغْلَبِ ؛ لِأَنَّ مَدَّةَ الْإِفَاقَةِ^(١٥) غَيْرُ مُمَكِّنٍ مُرَاعَاةً ، لَتَعْدِيرِ ضَبْطِهَا . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مَضْبُوطًا ، مِثْلَ مَنْ يُجَنُّ يَوْمًا وَيُفِيْقُ يَوْمَيْنِ ، أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ أَكْثَرَ ، إِلَّا أَنَّهُ مَضْبُوطٌ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُعْتَبَرُ الْأَغْلَبُ مِنْ حَالِهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُجَنُّ وَيُفِيْقُ ، فَيُعْتَبَرُ الْأَغْلَبُ مِنْ حَالِهِ ، كَالأَوَّلِ . وَالثَّانِي ، ثَلَاثُ أَيَّامٍ إِفَاقَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُفِيْقًا فِي الْكُلِّ ، وَجَبَتْ الْجِزْيَةُ ، فَإِذَا وَجِدَتْ الْإِفَاقَةُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، وَجَبَ فِيهَا^(١٦) يَجِبُ بِهِ^(١٧) لَوْ انْفَرَدَ . فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، فِي اخْتِذِ الْجِزْيَةِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ أَيَّامَهُ ثَلَاثُ أَيَّامٍ ، فَإِذَا كَمَلَتْ حَوْلًا ، أَخَذَتْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ اخْتِذَهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، أَخَذَ لِحِزْمَتِهِ قَبْلَ كَمَالِ الْحَوْلِ ، فَلَمْ يُجَزَّ ، كَالصَّحِيحِ . وَالثَّانِي ، يُؤْخَذُ مِنْهُ فِي آخِرِ كُلِّ حَوْلٍ بِقَدَرِ مَا أَفَاقَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ أَفَاقَ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ إِفَاقَةً مُسْتَمِرَّةً . وَإِنْ كَانَ يُجَنُّ ثَلَاثَ الْحَوْلِ ، وَيُفِيْقُ ثَلَاثَتِهِ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، فَفِيهِ الْوَجْهَانِ . كَمَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ اسْتَوَتْ إِفَاقَتُهُ وَجُنُونُهُ ، مِثْلَ مَنْ^(١٨) يُجَنُّ يَوْمًا وَيُفِيْقُ يَوْمًا ، أَوْ يُجَنُّ نِصْفَ الْحَوْلِ وَيُفِيْقُ نِصْفَهُ عَادَةً ، لَفَقَّتْ إِفَاقَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ اعْتِبَارَ الْأَغْلَبِ لِعَدَمِهِ ، فَتَحِينَ الْإِخْتِمَالُ الْآخَرُ . الْحَالُ الثَّلَاثُ ، أَنْ يُجَنُّ نِصْفَ حَوْلٍ ، ثُمَّ يُفِيْقُ إِفَاقَةً مُسْتَمِرَّةً ، أَوْ يُفِيْقُ

(٩) ق م : منفردا .

(١٠) ل ب : أن .

(١١) - (١٢) ق م : ساعة من يوم أو أيام .

(١٣) ق ب زيادة : غير مضبوطة و .

(١٤) ق أ ، ب : ما .

(١٥) ق أ : فيه .

(١٦) ق أ : أن .

نصفه ، ثم يُجَنُّ جُنُونًا مُسْتَمِرًّا ، فلا جَزِيَّةَ عليه في الثاني ، وعليه في / الأول من الجزية ٨٨/١٠ ط
بَقْدَرٍ ما أَفَاقَ من الحَوْلِ ، على ما تَقَدَّمَ شَرَّحَهُ . والله أعلم .

١٦٩١ - مسألة ؛ قال : (وَلَا عَلَى فَقِيرٍ)

يعنى الفقير العاجز عن أدائها . وهذا أحد أقوال الشافعي . وقال في الآخر : يجب عليه ؛ لقوله عليه السلام : « تُحْذَرُ مِنْ كُلِّ حَالِيمٍ وَيَنَارًا »^(١) . ولأن دمه غير مُحَقُونٍ ، فلا تُسْقَطُ عنه الجزية ، كالقادر^(٢) . ولنا ، أن عمر ، رَضِيَ اللهُ عنه ، جَعَلَ الجزية على ثلاث طبقات ، جعل أَدْنَاهَا على الفقير المُتَعَمِّلِ^(٣) ، فبدل على أن غير المُتَعَمِّلِ لا شيء عليه ، ولأن الله تعالى قال : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(٤) . ولأن هذا مال يجب بِحُلُولِ الحَوْلِ ، فلا يلزم الفقير العاجز ، كالزكاة والعقل ، ولأن الخراج ينقسم إلى خراج أرض ، وخراج رؤوس ، ثم بُدِيَ أن خراج الأرض على قَدَرِ طاقاتها ، ومالا طاقته له لا شيء عليه ، كذلك خراج الرؤوس . وأما الحديث ، فَيَتَنَاوَلُ الْأَخْذُ مَنْ يُمْكِنُ الْأَخْذُ مِنْهُ ، وَمَنْ لَا يُمْكِنُ الْأَخْذُ مِنْهُ ، فالأخذ منه مُسْتَحِيلٌ ، فكيف يُؤْمَرُ به !

١٦٩٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَا شَيْخَ فَإِنْ ، وَلَا زِمْرًا ، وَلَا أَعْمَى)

هؤلاء الثلاثة وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ مَنْ بِهِ دَاءٌ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ الْقِتَالُ ، وَلَا يَرْجَى بُرُوءُهُ ، لا جَزِيَّةَ عليهم . وهو قول أصحاب الرأي . وقال الشافعي ، في أَخْذِ قَوْلَيْهِ : عليهم الجزية ، بِنَاءٍ عَلَى قَتْلِهِمْ . وَقَدْ سَبَقَ قَوْلُنَا فِي أَلَّهِمْ لَا يُقْتَلُونَ^(١) ، فلا تُجِبُّ عليهم الجزية ، كالنساء والصبيان .

(١) تقدم تحريجه في : ٣٠/٤ .

(٢) في م زيادة : عليه .

(٣) تقدم تحريجه ، في صفحة ٢١٠ .

(٤) سورة البقرة ٢٨٦ .

(١) في صفحة ١٧٧ ، ١٧٨ .

١٦٩٣ - مسألة : قال : (وَلَا عَلَى ^(١) سَيِّد عَبْدٍ عَنْ غَنِيهِ ، إِذَا كَانَ السَّيِّدُ مُسْلِمًا)

لا خلاف في هذا تعلمه ، لأنه يروى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لَا جِزْيَةَ عَلَى الْعَبْدِ » ^(٢) . وعن ابن عمر مثله ^(٣) . ولأن ما لزم العبد إنما يؤديه سيده ، فيؤدي إيجابه على عبد المسلم إلى إيجاب الجزية على مسلم . فأما إن كان العبد لكافر ، فالمنصوص عن أحمد ، أنه لا جزية عليه أيضا . وهو قول عامة أهل العلم . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، على أنه لا جزية على العبد . وذلك لما ذكرنا ^(٤) من / الحديث ، ولأنه مخفون الدم ، فأشبهه النساء والصبيان ، أو لا مال له ، فأشبهه الفقير العاجز . ويحتل كلام الخريقي إيجاب الجزية عليه يؤديها سيده . وروى ذلك نصا ^(٥) عن أحمد . وروى عن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، أنه قال : لا تشتر وارقيق أهل الذمة ، ولا مئما في أيديهم ؛ لأنهم أهل خراج ، يبيع بعضهم بعضا ، ولا يقرن أحدكم بالصغار بعد إذ ألقاه الله منه ^(٦) . قال أحمد : أراد عمر ^(٧) أن يقر الجزية ؛ لأن المسلم إذا اشتراه سقط عنه أداء ما يؤخذ منه ، والدمى يؤدي عنه وعن مملوكه خراج جماجمهم . وروى عن علي مثل حديث عمر ^(٨) . ولأنه ذكر مكلف قوي مكسب ، فوجبت عليه الجزية ، كالحر . والأول أولى .

فصل : ومن نعضه حر ، فقياس المذهب أن عليه من الجزية بقدر ما فيه من الحرية ؛

(١) سقط من : ب .

(٢) ذكر ابن حجر أنه روى مرفوعا ، وروى موقوفا على عمر . ثم قال : ليس له أصل ، بل المروى عنهما خلافه . تلخيص الحبير ١٢٣/٤ .

(٣) في م : ذكر .

(٤) في م : أيضا .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من كره شراء أرض الخراج ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١٤٠/٩ . وأبو عبيد ، في : باب شراء أرض العنة التي أقر الإمام فيها أهلها ... ، من كتاب فروع الأرضين صلحا ... ، الأموال ٧٧ .

(٦) سقط من : م .

(٧) أي في النبي عن شراء أرض السواد . انظر : سنن البيهقي والأموال ، في الموضوعين السابقين .

لأنه حُكِّمَ يَتَجَرَّأُ ، يَخْتَلِفُ بِالرُّقِّ وَالْعُرْيَةِ ، فَيُقَسِّمُ عَلَى قَدْرِ مَا فِيهِ ، كَالْإِرْثِ .

فصل : وَلَا جِزْيَةَ عَلَى أَهْلِ الصَّوَامِعِ مِنَ الرُّهْبَانِ . وَيَحْتَمِلُ وَجوبها عليهم . وهذا أحدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ قَرَضَ عَلَى رُهْبَانِ الدِّيَارَاتِ الْجِزْيَةَ عَلَى كُلِّ رَاهِبٍ دِينَارَيْنِ ^(٨) . وَوَجْهُ ذَلِكَ عَمُومُ النَّصُوصِ ، وَلأنَّه كَافِّرٌ صَحِيحٌ قَادِرٌ عَلَى آدَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَأُشْبِهَ الشَّمَّاسَ ^(٩) . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُمْ مُحَقَّقُونَ بِذُنُوبِ الْجِزْيَةِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ ، كَالنِّسَاءِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَحْرَمُ قَتْلُهُمْ ^(١٠) ، وَالنَّصُوصُ مَخْصُوصَةٌ بِالنِّسَاءِ ، وَهَؤُلَاءِ فِي مَعْنَاهُنَّ ، وَلأنَّه لَا كَسْبَ لَهُ ، فَأُشْبِهَ الْفَقِيرَ غَيْرَ الْمُعْتَمِلِ .

١٦٩٤ - مسألة : قال : (وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ ، فَأَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ تُؤْخَذَ مِنْهُ ، سَقَطَتْ عَنْهُ الْجِزْيَةُ)

وَجُمِلَتْ أَنْ الذَّمِّيَّ إِذَا أَسْلَمَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ سَقَطَتْ عَنْهُ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : إِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ ، لَمْ تَسْقُطْ ؛ لِأَنَّهُ ^(١١) ذَمِيٌّ يَسْتَحِقُّهُ ^(١٢) صَاحِبُهُ ، وَاسْتَحَقَّ الْمُطَالَبَةَ بِهِ فِي حَالِ الْكُفْرِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالإِسْلَامِ ، كَالْخِرَاجِ وَسَائِرِ الذُّيُونِ / . وَلِلشَّافِعِيِّ فِيمَا إِذَا أَسْلَمَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ مِنَ الْجِزْيَةِ بِالْقِسْطِ ، كَمَا لَوْ أَفَاقَ بَعْضُ ^(١٣) الْحَوْلِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(١٤) . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ جِزْيَةٌ ﴾ . رَوَاهُ الْحَلَّالُ ^(١٥) . وَذَكَرْنَا أَحْمَدَ سَيْلَ عَنْهُ ، فَقَالَ :

(٨) ذكره أبو عبيد ، في : باب فرض الجزية ... ، من كتاب سنن النخعي والخمس والصدقة ... الأموال ٤٢ .

(٩) الشماس : من يقوم بالخدمة الكنسية ، وهو دون القسيس .

(١٠) في صفحة ١٧٨ .

(١١) في ب ، م ، د : لأنها .

(١٢) في أ : استحقه .

(١٣) في م ، د : بعدل .

(١٤) سورة الأنفال ٣٨ .

(١٥) وأخرجه أبو داود ، في : باب في الذمي يسلم في بعض السنة ... ، من كتاب الخراج والنخعي والإمامة . سنن أبي داود =

ليس يرويه غير جرير . قال أحمد : وقد روى عن عمر أنه قال : إن أخذها في كفّه^(٦) ثم أسلم ، ردّها عليه . وروى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لا يتبغى للمسلم أن يؤدّي الخراج »^(٧) . يعني الجزية . وروى أن ذمياً أسلم ، فطُوبَ بالجزية ، وقيل : إنما أسلمت ثمناً . قال : إن في الإسلام معاذاً . فرفع إلى عمر ، فقال عمر : إن في الإسلام معاذاً . وكتب ألا تؤخذ منه الجزية . رواه أبو عبيد بنحو . من هذا المعنى^(٨) . ولأن الجزية صغار ، فلا تؤخذ منه ، كما لو أسلم قبل الحول ، ولأن الجزية عقوبة تجب بسبب الكفر ، فيسقطها الإسلام ، كالقتل . وهذا فارق سائر الديون .

فصل : وإن مات الذمّي بعد الحول ، لم تسقط الجزية عنه ، في ظاهر كلام أحمد . ذكره أحمد . وهو مذهب الشافعي . وحكى أبو الخطاب ، عن القاضي ، أنها تسقط بالموث . وهو قول أبي حنيفة . ورواه أبو عبيد^(٩) عن عمر بن عبد العزيز ، لأنها عقوبة ، فسقط بالموث ، كالحدود ، ولأنها تسقط بالإسلام ، فسقط بالموث ، كما قبل الحول . ولنا ، أنه دين وجب عليه في حياته ، فلم يسقط بموته ، كديون الأديين ، والحد يسقط بقوات محله ، وتعدّر استيفائه ، بخلاف الجزية . وفارق الإسلام ، فإنه الأصل ، والجزية بدل عنه ، فإذا أتى بالأصل استغنى عن البديل ، كمن وجد الماء لا يحتاج معه إلى التيمم^(١٠) ، بخلاف الموث ، ولأن الإسلام قرينة وطاعة ، يصلح أن يكون معاذاً من الجزية ، كما ذكر عمر ، رضي الله عنه ، والموث بخلافه .

= ١٥٢/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء ليس على المسلم جزية ، من أبواب الزكاة . غارضة الأحوذى ١٢٧/٣ والإمام أحمد ، في : المستد ٢٢٣/١ ، ٢٨٥ .
(٦) في ب : ٥ يده .

(٧) أخرجه أبو داود ، في : باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارة ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ١٥١/٢ . وابن ماجه ، في : باب العشر والخراج ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٦/١ .

(٨) في : باب الجزية على من أسلم من أهل الذمة ... ، من كتاب الفیء ووجوهه وسبله . الأموال ٤٨ . كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ما يمل من أموال أهل الذمة ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٩٤/٦ .

(٩) في : باب الجزية على من أسلم من أهل الذمة . أو مات وهي عليه ، من كتاب سنن الفیء والخمس والصدقة ... الأموال ٤٩ .

(١٠) سقط من : الأصل .

فصل : ولا تتداخل الجزية ، بل ^(١١) إذا اجتمعت عليه جزية سينين ، استوفيت ^(١٢) كلها . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : تتداخل ؛ لأنها عقوبة ، فتداخل ، كالحدود . ولنا ، أنها ^(١٣) حق مالي ^(١٤) ، يجب في آخر كل حول ، فلم تتداخل ، كالدية .

١٦٩٥ - مسألة ؛ قال : (وإذا أغنيى ، لزمته الجزية لما يستقبل ، سواء كان المغني له مسلماً أو كافراً)

هذا الصحيح عن أحمد ، رواه عنه جماعة . وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز . وبه قال سفيان ، والليث ، وابن لهيعة ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وعن أحمد ، يقر بغير جزية . وروى نحو هذا عن الشعبي ؛ لأن الولاء شعبة من الرق ، وهو ثابت عليه . ووهن الخلال هذه الرواية ، وقال : هذا قول قديم ، رجح عنه أحمد ، والعمل على ما رواه الجماعة . وعن مالك كقول الجماعة . وعنه ، إن كان المغني له مسلماً ، فلا جزية عليه ، لأن عليه الولاء لمسلم ، فأشبهه ما لو كان عليه الرق . ولنا ، أنه حر مكلّف مؤسّر من أهل القتال ^(١٥) ، فلم يقر في دارنا بغير جزية ، كالحر الأصلي . فإذا ثبت هذا ، فإن حكمه فيما يستقبل من جزية حكم من بلغ من صبيانهم ، أو أفاق من مجانينهم ، على ما مضى .

١٦٩٦ - مسألة ؛ قال : (ولا تؤخذ الجزية من نصارى بني تغلب ، وتؤخذ الزكاة من أموالهم ومواشيهم وتمرهم ، مثل ما يؤخذ من المسلمين)

بنو تغلب بن وائل ، من العرب ، من ربيعة بن زرار ، انتقلوا في الجاهلية إلى النصرانية ،

(١١) سقط من : أ ، ب .

(١٢) في م زيادة : منه .

(١٣) في أ : أنه .

(١٤) في م : مال .

(١٥) في م : القتل .

فَدَعَاهُمْ عَمْرٌ إِلَى بَذْلِ الْجِزْيَةِ ، فَأَبَوْا ، وَأَنْفَعُوا ، وَقَالُوا : نَحْنُ عَرَبٌ ، خُذْ مِنَّا كَمَا يَأْخُذُ
بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ . فَقَالَ عَمْرٌ : لَا آخُذُ مِنْ مُشْرِكٍ صَدَقَةً . فَلِحَقِّ
بَعْضُهُمْ بِالرُّومِ ، فَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ زُرْعَةَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ الْقَوْمَ لَهُمْ بَأْسٌ وَشِدَّةٌ ^(١) ،
وَهُمْ عَرَبٌ يَأْتُونَ مِنَ الْجِزْيَةِ ، فَلَا تُعِنُ عَلَيْكَ عِدَّتُكَ بِهِمْ ، وَتُخَذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ بِاسْمِ
الصَّدَقَةِ . فَبَعَثَ عَمْرٌ فِي طَلَبِهِمْ ، فَزَدَهُمْ ، وَضَعَفَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِبِلِ مِنْ كُلِّ خُمْسٍ
سَائِتِينَ ، وَمِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعِينَ ^(٢) ، وَمِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا ^(٣) ، وَمِنْ كُلِّ
مِائَتِي دِرْهَمٍ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ ، وَفِيهَا سَقَبَتِ السَّمَاءُ الْخُمْسَ ، وَفِيهَا سُقِيَ بَنْضُجٌ أَوْ غَرَبٌ أَوْ
ظ ٩٠/١٠ دُولَابُ الْعُشْرِ ^(٤) . فَاسْتَقَرَّ ذَلِكَ مِنْ / قَوْلِ عَمْرٍ ، وَلَمْ يُخَالِفْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَصَارَ

إِجْمَاعًا . وَقَالَ بِهِ الْفُقَهَاءُ بَعْدَ الصَّحَابَةِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي كَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَأَبُو
حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يَوْسَفَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَيُرْوَى ^(٥) عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ أَبَى عَلَى
نُصَارَى بَنِي ثَغْلِبَ إِلَّا الْجِزْيَةَ ، وَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا الْجِزْيَةُ ، وَإِلَّا فَقَدْ آذَنْتُكُمْ بِالْحَرْبِ .
وَالْحُجَّةُ لِهَذَا عَمُومُ الْآيَةِ فِيهِمْ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَئِنْ تَفَرَّغْتُ
لِنَبِيِّ ثَغْلِبَ لَيَكُونُنَّ لِي فِيهِمْ رَأْيٌ ، لَا أَقْتُلُنَّ مُقَاتِلَتَهُمْ ، وَلَا نُسَبِّحُ ذُرَارِيَهُمْ ، فَقَدْ نَقَضُوا
الْعَهْدَ ، وَبَرِثَتْ مِنْهُمْ الدِّمَةُ حِينَ نَصَرُوا أَوْلَادَهُمْ ^(٦) . وَذَلِكَ أَنَّ عَمْرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،
صَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَنْصَرُوا أَوْلَادَهُمْ . وَالْعَمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ ، لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ . وَأَمَّا
الْآيَةُ ، فَإِنَّ هَذَا الْمَأْخُوذَ مِنْهُمْ جِزْيَةً بِاسْمِ الصَّدَقَةِ ، فَإِنَّ الْجِزْيَةَ يَجُوزُ أَخْذُهَا مِنَ الْعُرُوضِ .

فصل : قال أصحابنا : تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مُضَاعَفَةً مِنْ مَالٍ مَنْ تُوْخَذُ مِنْهُ الزَّكَاةُ لَوْ كَانَ
مُسْلِمًا . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَذَكَرَ أَنَّهُ قَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ . فَعَلِيَ هَذَا ، تُوْخَذُ

(١) ق ب : ١ شديد .

(٢) في الأصل ، ١ ، ب : ١ تبعاً .

(٣) في الأصل ، ١ ، ب : ١ دينار .

(٤) تقدم ترجمته في صفحة ٢٠٧ .

(٥) ق ب : ١ وروى .

(٦) أخرجه البيهقي في : باب ما جاء في ذبائح نصارى بني ثغلب ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٩/٢١٧ . وأبو

عبيد ، في : باب أخذ الجزية من عرب أهل الكتاب ، من كتاب سنن الترمذي والخمس والصدقة ... الأموال ٢٩ .

من مال نسائهم وصبيانهم ومجانينهم وزمنائهم^(٧) ومكافيفهم وشيوخهم ، إلا أن أبا حنيفة لا يُوجب الزكاة في مال صبي ولا مجنون ، فكذا الواجب على بني ثعلب ، لا يجب في مال صبي ولا مجنون ، إلا في الأرض خاصة . وذهب الشافعي إلى أن هذا جزية تؤخذ باسم الصدقة ، فلا تؤخذ ممن لا جزية عليه ، كالنساء والصبيان والمجانين . قال : وقد روي عن عمر أنه قال : هؤلاء حمقى ، رَضُوا بالمعنى ، وأبوا الاسم . وقال الثعمان بن زُرعة : أخذ منهم الجزية باسم الصدقة . ولأنهم أهل ذمة ، فكان الواجب عليهم جزية لا صدقة ، كغيرهم من أهل الذمة ، ولأنه مال يؤخذ من أهل الكتاب لحقن دمايهم ومساكينهم ، فكان جزية ، كالأخذ باسم الجزية ، يُحققه أن الزكاة طهرة ، وهؤلاء لا طهرة لهم . فعلى هذا ، يكون مصروف المأخوذ منهم ، مصروف الفئ ، لا مصروف الصدقات ، وهذا أقيس . واحتج أصحابنا بأنهم سألوا / عمر أن يأخذ منهم ما يأخذ بعضهم^(٨) من بعض . فأجابهم عمر إليه بعد الامتناع منه ، والذي يأخذه بعضنا من بعض هو الزكاة ، من كل مال زكوي لأى مسلم كان ، من صغير وكبير ، وصحيح ومريض ، كذلك^(٩) المأخوذ من بني ثعلب ، ولأن نساءهم وصبيانهم صينوا عن السبي بهذا الصلح ، ودخلوا في حكمه ، فجاز أن يدخلوا في الواجب به ، كالرجال العُقلاء . وعلى هذا ، من كان منهم فقيراً أو له مال غير زكوي كالنور ، وثياب البذلة ، وعبيد الخدمة ، لا شيء عليه ، كما لا يجب ذلك على أهل الزكاة من المسلمين ، ولا تؤخذ مما لم يبلغ نصاباً . فأما مصروف المأخوذ منهم ، فاختار القاضي أن مصرفه مصروف الفئ ؛ لأنه مأخوذ من مشرك ، ولأنه جزية مُسماة بالصدقة . وقال أبو الخطاب : مصرفه إلى أهل الصدقات ؛ لأنه مُسمى باسم الصدقة ، مَسْلُوك به في من يؤخذ منه مَسْلُوك الصدقة ، فيكون مصرفه^(١٠) مصرفها . والأول أقيس وأصح ؛ لأن معنى الشيء أحصى به من اسمه ، ولهذا لو سُمي رجل أسداً ، أو نمرًا ، أو أسوداً ، أو أحمر ، لم يصير له حكم المُسمى بذلك ، ولأن

(٧) سقط من : ب .

(٨) في الأصل : بعضهم .

(٩) في ب : وكذلك .

(١٠) في م : مصرفها .

هذا لو كان صدقة على الحقيقة، لجاز دفعها إلى فقراء من أخذت منهم؛ لقول النبي ﷺ: «أَغْلِيهِمْ أَنْ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ، تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ»^(١١).

فصل: فإن بدل الثغلبى أداء الجزية، وتخط عنه الصدقة، لم يقبل منه؛ لأن الصلح وقع على هذا، فلا يغير. ويحتمل أن يقبل منه؛ لقول الله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾^(١٢). وهذا قد أعطى الجزية، وإن كان باذل^(١٣) الجزية منهم حربياً، قيلت منه؛ للآية، وخبر بريدة: «أدعهم إلى أداء الجزية، فإن أجابوك، فاقبل منهم، وكف عنهم»^(١٤). ولأنه لم يدخل في صلح الأولين، فلم يلزمه حكمه، وهو كتابي باذل للجزية، فيحقق بها دمه. وإن أراد إمام^(١٥) نقض صلحهم، وتجديد الجزية عليهم، كفعل عمر بن عبد العزيز، لم يكن له ذلك؛ لأن عقد الذمة على التأييد، وقد عقده معهم عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، فلم يكن لغيره نقضه، ما داموا على العهد.

فصل: / فأمّا سائر أهل الكتاب من النصارى واليهود العرب وغيرهم، فالجزية منهم مقبولة، ولا يؤخذون بما يؤخذ به نصارى بنى ثعلب. نص أحمد على هذا، وزواه عن الزهري. قال: ونذهب إلى أن يأخذ من مواشي بنى ثعلب خاصة الصدقة، ونضعف عليهم، كما فعل عمر، رضي الله عنه. وذكر القاضي وأبو الخطاب، أن حكم من تنصر من ثنوخ وبهرا، أو تهود من كنانة وحمير، أو تمجس من تميم، حكم بنى ثعلب، سواء. وذكر ذلك عن الشافعي. نص عليه، في ثنوخ وبهرا؛ لأنهم من العرب، فأشبهوا بنى ثعلب. ولنا، عموم قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(١٦). وأن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن، فقال: «أخذ من كل حاليم ديناراً»^(١٧). وهم عرب. وقيل الجزية من أهل نجران، وهم من بنى الحارث بن

(١١) تقدم تخريجه في: ٢٧٥/١، ٥/٤.

(١٢) سورة التوبة ٢٩. ولم يرد في الأصل، ١؛ ﴿عَنْ يَدٍ﴾.

(١٣) في الأصل، م، ١؛ باذلاً.

(١٤) تقدم تخريجه، في صفحة ٢٠٢.

(١٥) في ب: الإمام.

(١٦) تقدم تخريجه، في: ٣٠/٤.

كعب . قال الزُّهْرِيُّ : أَوَّلُ مَنْ أَعْطَى الْجِزْيَةَ أَهْلَ نَجْرَانَ ، وَكَانُوا نَصَارَى . وَأَحْذَ الْجِزْيَةَ مِنْ أَكْبَدَرِ دُومَةَ ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ . وَحُكْمُ الْجِزْيَةِ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، فِي كُلِّ كِتَابِيٍّ ، عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ عَرَبِيٍّ ، إِلَّا مَا خَصَّ بِهِ بَنُو ثَغْلِبَ ، لِمَصَالِحَةِ عَمْرِو إِيَّاهُمْ ، ^(١٧) فَفِي مَنْ عَدَاهُمْ يَبْقَى الْحُكْمُ عَلَى عُمُومِ الْكِتَابِ وَشَوَاهِدِ السُّنَّةِ ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ غَيْرِ بَنِي ثَغْلِبَ وَبَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأَثِمَةِ صَلَاحٌ كَصُلَاحِ بَنِي ثَغْلِبَ ، فِيمَا بَلَقْنَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ غَيْرِ بَنِي ثَغْلِبَ عَلَيْهِمْ ؛ لَوُجُوهُ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ قِيَاسَ سَائِرِ الْعَرَبِ عَلَيْهِمْ يُخَالِفُ النُّصُوصَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ عَلَى مَا تَلَزَّمُ مِنْهُ مُخَالَفَةُ النَّصِّ . الثَّانِي ، أَنَّ الْعِلَّةَ فِي بَنِي ثَغْلِبَ الصَّلَاحُ ، وَلَمْ يُوجَدِ الصَّلَاحُ مَعَ غَيْرِهِمْ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ مَعَ تَخْلُفِ الْعِلَّةِ . الثَّالِثُ ، أَنَّ بَنِي ثَغْلِبَ كَانُوا ذَوِي قُوَّةٍ وَشَوْكَةٍ ، لِحَقْقُوا بِالرُّومِ ، وَخِيفَ مِنْهُمْ الضَّرَرُ إِنْ لَمْ يُصَالِحُوا ، وَلَمْ يُوجَدِ هَذَا فِي غَيْرِهِمْ . فَإِنْ وَجَدَ هَذَا فِي غَيْرِهِمْ ، فَاثْمَتُوا مِنْ أَدَاءِ الْجِزْيَةِ ، وَخِيفَ الضَّرَرُ بِتَرْكِ مُصَالِحَتِهِمْ ، فَرَأَى الْإِمَامُ مُصَالِحَتَهُمْ عَلَى أَدَاءِ الْجِزْيَةِ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ ، جَازَ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ الْمَأْخُودُ مِنْهُمْ بِقَدَرٍ مَا / يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْجِزْيَةِ أَوْ زِيَادَةً ، ^(١٨) وَذَكَرَ هَذَا أَبُو إِسْحَاقَ صَاحِبُ « الْمَهَذَّبِ » ، فِي كِتَابِهِ . وَالْحُجَّةُ فِي هَذَا قِصَّةُ بَنِي ثَغْلِبَ ، وَقِيَاسُهُمْ عَلَيْهِ ^(١٩) . قَالَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ : أَهْلُ الْكِتَابِ لَيْسَ عَلَيْهِمْ مِنْ مَوَاشِيهِمْ ^(٢٠) صَدَقَةٌ ، وَلَا فِي أَمْوَالِهِمْ ، إِنَّمَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا صَوْلِحُوا عَلَى أَنْ تُؤْخَذَ مِنْهُمْ ، كَمَا صَنَعَ عَمْرُو بْنُ نَصَارَى ^(٢١) بَنِي ثَغْلِبَ ، حِينَ أَضْعَفَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ فِي صَلَاحِهِ إِيَّاهُمْ ، إِذَا كَانُوا فِي مَغْنَاهُمْ ، أَمَّا قِيَاسُ مَنْ لَمْ يُصَالِحْ عَلَيْهِمْ ، فِي جَعْلِ جِزْيَتِهِمْ صَدَقَةً ، فَلَا يَصِحُّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَإِذَا اتَّجَرَ نَصْرَانِيٌّ ثَغْلِبِيٍّ ، فَعَمَرَ بِالْعَاشِيرِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعَشْرُ ضِعْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ ، أَنَّ عَمْرَ بْنَ

(١٧-١٧) ق: ب ، م ؛ « فِيمَا » .

(١٨-١٨) جَاءَ فِي أ ، ب ، م ؛ بِعَدَقَوْلٍ : « فِي صَلَاحِهِ إِيَّاهُمْ » الْآخِي .

وَانظُرْ لِلْمَهَذَّبِ ٢٥٠/٢ .

(١٩) ق: الْأَصْلُ : « رِوَسُهُمْ » .

(٢٠) ق: م ؛ « فِي نَصَارَى » .

مُصَدَّقًا ، فَأَمَرَهُ^(٢١) أَنْ يَأْخُذَ مِنْ نَصَارَى بَنِي ثَغْلِبَ الْعُشْرَ ، وَمِنْ نَصَارَى أَهْلِ الْكِتَابِ نِصْفَ الْعُشْرِ . وَرَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ^(٢٢) . وَقَالَ : حَدِيثُ دَاوُدَ بْنِ كُرْدُوسَ ، وَالثُّعْمَانِ بْنِ زُرْعَةَ^(٢٣) ، هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ ، أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمُ الضَّعْفُ مَاعِلَى الْمُسْلِمِينَ ، أَلَّا تَسْمَعُهُ يَقُولُ : مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ؟ وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا مَرُّوا بِأَمْوَالِهِمْ رُبْعَ الْعُشْرِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، فَذَاكَ ضِعْفُ هَذَا . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ : مِثْلَى^(٢٤) مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَهُوَ أَقْبَسُ ؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِي سَائِرِ أَمْوَالِهِمْ ضِعْفُ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، لَا ضِعْفُ مَا عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ .

١٦٩٧ - مسألة : قَالَ : (وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ ، وَلَا تُنْكَحُ نِسَاؤُهُمْ . فِي أَخَذِ الرُّوَاتَيْنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَرَحِمَهُ اللَّهُ . وَالرُّوَاةِ الْأُخْرَى ، تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ ، وَتُنْكَحُ نِسَاؤُهُمْ)

اِخْتَلَفَتْ الرُّوَاةُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، فِي أَكْلِ ذَبَائِحِهِمْ ، وَنِكَاحِ نِسَائِهِمْ ، فَفَعَلَهُ ، لَا يَجِلُّ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(١) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَلَمْ يُسَجَّحِ الشَّافِعِيُّ ذَبَائِعَ الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ كُلِّهِمْ . وَكَرِهَ ذَبَائِعَ بَنِي ثَغْلِبَ عَطَاءً ، وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ ، وَعُمَرَ بْنَ عَلِيٍّ ، وَالثَّعْلَبِيَّ . وَقَالَ عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا مِنْ دِينِهِمْ إِلَّا بِشُرْبِ الْحَمْرِ^(٢) . وَلَا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي دِينِ الْكُفْرِ بَعْدَ التَّبْدِيلِ ، / فَلَمْ يَجِلَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ . وَالرُّوَاةُ الثَّانِيَّةُ ، تَجِلُّ ذَبَائِحُهُمْ وَنِسَاؤُهُمْ . وَهَذَا الصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَوَاهُ عَنْهُ الْجَمَاعَةُ ، وَكَانَ آخِرُ الرُّوَاتَيْنِ عَنْهُ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ : فَكَانَ آخِرُ قَوْلِهِ عَلَى

(٢١) فِي ب ، م : « فَأَمَرَ » .

(٢٢) فِي : بَابُ مَا يَأْخُذُ الْعَاثِرُ مِنْ صِدْقَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَشْرُونَ أَهْلَ الذِّمَّةِ وَالْحَرْبِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّدَقَةِ وَأَحْكَامِهَا . الْأُمُولُ . ٥٣٣ .

كَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ صِدْقَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، مِنْ كِتَابِ أَهْلِ الْكِتَابِ . الْمُصَنَّفُ ٩٩/٦ .

(٢٣) الَّذِي تَقْدِمُ فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ .

(٢٤) فِي ب ، م : « مِثْلًا » . وَتَقْدِمُ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي ذَبَائِعِ نَصَارَى بَنِي ثَغْلِبَ ، مِنْ كِتَابِ الْجَزْيَةِ ، وَفِي : بَابِ ذَبَائِعِ نَصَارَى الْعَرَبِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢١٧/٩ ، ٢٨٤ .

بَعَثْنِي أَنْسُ مِنْ مَالِكَ إِلَى الْمُشُورِ ، فَقُلْتُ : تَبْعُنِي إِلَى الْمُشُورِ مِنْ بَيْنِ عُمَّالِكَ ! قَالَ : أَمَا تَرْضَى أَنْ أَجْعَلَكَ عَلَى مَا جَعَلْنِي عَلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؟ أَمَرَنِي أَنْ أَخَذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رُبْعَ الْعَشْرِ ، وَمِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفَ الْعَشْرِ ^(٦) . وَهَذَا كَانَ بِالْعِرَاقِ . وَرَوَى أَبُو عُيَيْدٍ ، فِي كِتَابِ « الْأَمْوَالِ » ^(٧) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ لَاحِقِ بْنِ حُسَيْنٍ ، أَنَّ عُمَرَ بَعَثَ عُمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ إِلَى الْكُوفَةِ ، فَجَعَلَ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي أَمْوَالِهِمُ الَّتِي يَحْتَطِفُونَ فِيهَا ، فِي كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دَرَاهِمًا . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ ^(٨) ، أَنَّ عُمَرَ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ الْعَشْرِ ، وَمِنْ نَصَارَى أَهْلِ الْكِتَابِ نِصْفَ الْعَشْرِ . وَهَذَا كَانَ بِالْعِرَاقِ ، وَاشْتَهَرَتْ هَذِهِ الْقِصَصُ وَلَمْ تُنْكَرْ ، فَكَانَتْ إِجْمَاعًا ، وَعَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَلَمْ يَأْتِ تَخْصِيصُ الْحِجَازِ بِنِصْفِ الْعَشْرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلِمْنَاهُ ، لَا عَنْ عُمَرَ وَلَا عَنْ ^(٩) غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، بَلْ ظَاهِرُ أَحَادِيثِهِمْ ، أَنَّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْحِجَازِ ، وَمَا وَجَبَ مِنَ الْمَالِ فِي الْحِجَازِ ، وَجَبَ فِي غَيْرِهِ ، كَالَّذِينَ وَالصَّدَقَاتِ .

فصل : وَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ ^(١٠) فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ . وَقَالَ : كَذَا رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، عَنْ عُمَرَ ، حِينَ كَتَبَ ، أَلَّا يَأْخُذَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً ، أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الذِّمَّةِ نِصْفَ الْعَشْرِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، فِي الدَّاعِلِينَ أَرْضَ الْحِجَازِ . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، بِإِسْنَادِهِ ، قَالَ : جَاءَ شَيْخٌ ^(١١) نَصْرَانِيٌّ إِلَى عُمَرَ ، فَقَالَ : إِنَّ عَامِلَكَ عَشَرَنِي فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ . قَالَ : وَمَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : أَنَا الشَّيْخُ النَّصْرَانِيُّ . قَالَ عُمَرُ : وَأَنَا الشَّيْخُ الْخَنِيفُ . ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ ، أَنْ لَا تُعْشِرُوا ^(١٢) فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً ^(١٣) .

(٦) هو الذي تقدم تخريجه فيما اشتهر عن عمر ، في أوّل المسألة .

(٧) في : باب أرض العتوة تقر في أيدي أهلها ... ، من كتاب فروع الأرضين صلحا . الأموال ٦٨ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب قدر الخراج الذي وضع على السواد ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١٣٦/٩ .

وعبد الرزاق ، في : باب ما أخذ من الأرض عتوة ، من كتاب الجزية . المصنف ١٠٠/٦ ، ١٠١ .

(٨) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٢٨ .

(٩) سقط من : ب .

(١٠) في م : ٥ رجل ٤ .

(١١) في أ : ٥ عشر ٤ .

(١٢) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يؤخذ منهم ذلك في السنة إلا مرة واحدة ... ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى

٢١١/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب صدقة أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب ٩٩/٦ .

ولأنَّ الجزية والزكاة إنما تؤخذ في السنة مرة واحدة ، فكذلك هذا . فإذا ثبت هذا ، فإنه متى أخذ منهم ذلك مرة ، كتب لهم حجة بأدائهم ؛ لتكون رقيقة لهم ، وحجة على من يمرُّون عليه ، فلا يعسرهم ثانية ، فإن مرَّ ثانية بأكثر من المال الذي أخذ منه ، أخذ من الزيادة ؛ لأنها لم تُعسر .

فصل : ولا يؤخذ منهم من غير مال التجارة شيء^(١٣) ، فلو مرَّ بالعاشر منهم مُتَقِلٌّ ومعه أمواله أو سائمة^(١٤) ، لم يؤخذ منه شيء . نصَّ عليه أحمد ، وإن كانت ماشيته للتجارة ، أخذ منه نصف عُشرها . واختلفت الرواية في القدر الذي يؤخذ منه نصف العُشر ، فروى عنه صالح ، من كل عشرين دينارًا دينارًا^(١٥) . يعني فإذا نقصت من العشرين فليس عليه شيء ؛ لأنَّ مادون النصاب لا تجب فيه زكاة على مسلم ، ولا على ثعلبي ، فلا يجب فيه / ٩٣/١٠
على ذمِّي شيء ، كالذي دون العشرة . وروى صالح أيضًا^(١٦) ، أنه قال : إذا مرَّوا بالعاشر ، فإن كانوا أهل الحرب ، أخذ منهم العُشر ، من العشرة واحدًا ، وإن كانوا من أهل الذمة أخذ منهم نصف العُشر ، من كل عشرين دينارًا دينارًا^(١٧) ، فإذا نقصت فليس عليه شيء ، وإن نقص مال الحربى عن عشرة دنائير ، لم يؤخذ منه شيء ، ولا يؤخذ منهم إلا مرة واحدة ؛ المسلم والذمِّي في ذلك سواء . وروى عن أحمد ، أن^(١٨) في العشرة نصف مقبالي ، وليس فيما دون العشرة شيء . نصَّ على هذا ، في رواية أبي الحارث ، قال : قلت إذا كان مع الذمِّي عشرة دنائير ؟ قال : تأخذ منه نصف دينار . قلت : فإن كان معه أقل من عشرة دنائير ؟ قال : إذا نقصت لم يؤخذ منه شيء . وذلك لأنَّ العشرة مال يبلغ واجبه نصف دينار ، فوجب فيه ، كالعشرين في حق المسلم . أو نقول : مال معشور ، فوجب في العشرة منه كمال الحربى . وقال ابن حامد : يؤخذ عُشر الحربى ونصف عُشر الذمِّي ،

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في ١ : ٥ متاعه .

(١٥) في م : ٥ ديناراً على تقدير : يأخذ .

(١٦) في ب زيادة : ٥ عن .

(١٧) في ب : ٥ دينار .

(١٨) سقط من : ب .

من ما قُلَّ أو كَثُرَ ؛ لأنَّ عمرَ قال : نُحْذِرُ كُلَّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا . ولأنَّه حَقٌّ عليه ، فوجِبَ في قَلِيلِهِ وكَثِيرِهِ ، كَنَصِيبِ المَالِكِ في أرضِهِ التي عَامَلَهُ عليها . ولنا ، أَنَّهُ عَشْرُ أو نَصْفُ عَشْرٍ وجِبَ بالشرع ، فاعتُبرَ لَهُ نِصَابٌ^(١٩) ، كزكاةِ الزَّرْعِ والنَّمْرِ ، ولأنَّه حَقٌّ يَتَقَدَّرُ بالحَوْلِ ، فاعتُبرَ لَهُ النِّصَابُ ، كالزكاةِ . وأما قولُ عمرَ ، فالمرادُ بِهِ - واللهُ أعلمُ - بيانُ قَدْرِ المأخوذِ ؛ وأنَّه نِصْفُ العَشْرِ ، ومَعْنَاهُ إذا كانَ معه عَشْرَةُ دنانيرَ فمُحْذَرٌ من كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ؛ لأنَّ في صَدْرِ الحديثِ أَنَّ عمرَ بَعَثَ مُصَدِّقًا ، وأمرَهُ أَنْ يأخُذَ منَ المسلمينَ من كُلِّ أربعينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، ومنَ أَهْلِ الذَّمِّ منَ كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، ومنَ أَهْلِ الخَرْبِ منَ كُلِّ عَشْرَةٍ واحدًا . وإِنَّمَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنَ المُسْلِمِ إذا كانَ معه نِصَابٌ ، فَكَذَلِكَ منَ غَيْرِهِ .

فصل : واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، في العَاشِرِ عِمْرُ عليه الذَّمُّ بِحُمْرٍ أوِ خِنْزِيرٍ ، فقال في مَوْضِعٍ : قالَ عمرُ : وَلَوْ هُمْ^(٢٠) يَبِيعُهَا . لا يَكُونُ إِلَّا على الأَخِذِ مِنْهَا . وروى بِإِسْنَادِهِ ، ٩٤/١٠ عن سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، في قولِ عمرَ : وَلَوْ هُمْ^(٢١) / يَبِيعُ الخَمْرَ والخِنْزِيرَ بِعَشْرِهَا^(٢٢) . قالَ أحمدُ : إسنَادٌ جَيِّدٌ . ومِمَّنْ رَأَى ذَلِكَ مُسْرُوقٌ ، والنَّخَعِيُّ ، وأبو حَنِيفَةَ . ووافَقَهُمُ مُحَمَّدُ ابْنُ الحُسَيْنِ في الخَمْرِ خاصَّةً . وذكرَ القاضي أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ على أَنَّهُ لا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ شَيْءٌ . وبِهِ قالَ عمرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأبو ثَوْرٍ . قالَ عمرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ : الخَمْرُ لا يَعْشِرُهَا مُسْلِمٌ . وروى عنَ عمرِ بْنِ الخَطَّابِ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّ عُتْبَةَ بْنَ فَرْقَدٍ بَعَثَ إِلَيْهِ بِأَرْبَعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ صَدَقَةَ الخَمْرِ ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ عمرُ : بَعَثْتَ إِلَيَّ بِصَدَقَةِ الخَمْرِ ، وَأَمَتَ أَحَقَّ بِهَا مِنَ المَهاجِرِينَ . فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّاسَ ، وقالَ : واللهُ لا أَستَعْمِلَنَّكَ على شَيْءٍ بَعْدَهَا . قالَ : فَتَزَعَّه^(٢٣) . قالَ أبو عُبَيْدٍ : وَمَعْنَى قولِ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : وَلَوْ هُمْ يَبِيعُهَا ، وَخَذُوا أَنْتُمْ

(١٩) سقط من : ب .

(٢٠-٢١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب أخذ الجزية من الخمر ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٢٣/٩ . وأبو عبيد ، في : باب أخذ الجزية من الخمر والخنزير . الأموال ٥٠ . وانظر : ما أخرجه البيهقي ، في : باب لا يأخذ منهم في الجزية حمرا ولا خنزيرا . من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٦/٩ .

(٢٢) أخرجه أبو عبيد ، في : باب أخذ الجزية من الخمر والخنزير . الأموال ٥٠ . وانظر أيضا : ما أخرجه البيهقي ، في : باب لا يأخذ منهم في الجزية حمرا ولا خنزيرا ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٦/٩ .

من الثَّمَنِ . أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ الْخَمَرَ وَالْخَنَازِيرَ مِنْ جِزْيَتِهِمْ ، وَخَرَجَ
أَرْضِيهِمْ بِقِيَمَتَيْهِمَا^(٢٣) ، ثُمَّ يَتَوَلَّى الْمُسْلِمُونَ بَيْعَهَا ، فَأُتِيَ عَنْهُ عَمْرٌ ، ثُمَّ رُخِّصَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا
مِنْ أَثْمَانِهَا ، إِذَا كَانَ أَهْلُ الذِّمَّةِ الْمُتَوَلِّينَ بَيْعَهَا . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَقْلَةَ ، أَنَّ
بِلَالًا قَالَ لِعَمْرٍ : إِنَّ عَمَلَكُمْ يَأْخُذُونَ الْخَمَرَ وَالْخَنَازِيرَ فِي الْخَرَجِ . فَقَالَ : لَا تَأْخُذُوهَا
مِنْهُمْ ، وَلَكِنْ وَلَوْهُمْ بَيْعُهَا ، وَخُذُوا أَنْتُمْ مِنَ الثَّمَنِ .

فصل : وَيَجُوزُ أَخْذُ ثَمَنِ الْخَمْرِ وَالْخَنَازِيرِ مِنْهُمْ عَنْ^(٢٤) جِزْيَةِ رُءُوسِهِمْ ، وَخَرَجِ
أَرْضِيهِمْ ، احْتِجَاجًا بِقَوْلِ عَمْرٍ هَذَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ الَّتِي يُقَرِّمُ عَلَى اقْتِنَائِهَا ،
وَالْتَصَرُّفِ فِيهَا ، فَجَازَ أَخْذُ أَثْمَانِهَا^(٢٥) مِنْهُمْ ، كَثِيرًا بِهَمٍّ .

فصل : وَإِذَا مَرَّ الذِّمِّيُّ بِالْعَاشِيرِ ، وَعَلَيْهِ دِينَارٌ بِقَدْرِ مَا مَعَهُ ، أَوْ يَنْقُصُهُ^(٢٦) عَنْ
النِّصَابِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ أَخْذَ نَصِيفِ الْعَشِيرِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يُعْتَبَرُ لَهُ
النِّصَابُ وَالْحَوَلُ ، فَمَنْعَتُهُ^(٢٧) الَّذِينَ ، كَالزَّكَاةِ . فَإِنْ ادَّعَى أَنْ عَلَيْهِ دِينَارًا ، لَمْ يُقْبَلْ ذَلِكَ إِلَّا
بَيِّنَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنْهُ . وَإِنْ مَرَّ بِجَارِيَةٍ ، فَأَدَّعَى أَنَّهَا بَنَتْهُ أَوْ أُخْتُه ،
فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ أَحَدَاهُمَا ، يُقْبَلُ قَوْلُهُ . قَالَ الْحَلَّالُ : وَهُوَ أَشْبَهُ الْقَوْلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
مِلْكِهِ فِيهَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُقْبَلُ^(٢٨) ؛ لِأَنَّهَا فِي يَدِهِ ، فَأَشْبَهَتْ بِهَيْمَتِهِ^(٢٩) .

١٦٩٩ - / مسألة : قَالَ (: وَإِذَا دَخَلَ إِلَيْنَا مِنْهُمْ تَاجِرٌ حَرَبِيٌّ بِأَمَانٍ ، أَخَذَ مِنْهُ
الْعَشِيرُ)

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ^(١) شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا يَأْخُذُونَ مِمَّا شِئْنَا ، فَتَأْخُذُ مِنْهُمْ

(٢٣) فِي ب ، م : ٥ : بِقِيَمَتَيْهَا .

(٢٤) فِي م : ٥ : عَلَى .

(٢٥) فِي الْأَصْلِ ، ١ : أَثْمَانُهَا .

(٢٦) فِي م : ٥ : يَنْقُصُ .

(٢٧) فِي ب ، م : ٥ : فَمَنْعَتُهُ .

(٢٨) فِي م زِيَادَةً : إِلَّا بَيِّنَةً .

(٢٩) فِي م : ٥ : بِهَيْمَةٍ .

(١) فِي ب ، م : ٥ : مِنْهُ .

مثله ؛ لما رَوَى عن أبي مجلزٍ لاجئٍ بنِ حُمَيدٍ ، قال : قالوا العُمَرُ : كيف نأخذُ من أهلِ الحربِ إذا قَدِمُوا علينا ؟ قال : كيف يأخذون منكم إذا دخلتم إليهم ؟ قالوا : العُشْرُ . قال : فكذلك تُأخذوا منهم ^(١) . وعن زيادِ بنِ حُدَيرٍ ، قال : كُنَّا لا نُعْشِرُ مسلماً ولا مُعَاهِداً . قال : مَنْ كُنْتُمْ تُعْشِرُونَ ؟ قال : كُفَّارُ أهلِ الحربِ ، نأخذُ ^(٢) منهم كما يأخذون مِنَّا ^(٣) . وقال الشافعيُّ : إنْ دَخَلَ إلينا لِتِجَارَةٍ ^(٤) لا يَحْتَاجُ إليها المسلمون ، لم يأذُنْ له الإمامُ إلَّا بِعَوَضٍ يَشْرطُهُ عليه ^(٥) ، ومُهما شَرَطَ جازَ . ويُستحبُّ أنْ يشترطَ العُشْرَ ، لِتُوافِقَ ^(٦) فعلَ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، وإنْ أذِنَ مُطلقاً من غيرِ شَرَطٍ ، فالْمذهبُ أَنَّهُ لا يُؤْخَذُ منهم شيءٌ ؛ لأنَّهُ أمانٌ من غيرِ شَرَطٍ ، فلم يُسْتَحَقَّ به شيءٌ ، كَالْهَذْبَةِ . وَيَحْتَمِلُ أنْ يَجِبَ العُشْرُ ؛ لأنَّ عُمَرَ أَخَذَهُ . ولنا ، ما رَوَيْنَاهُ في المسألةِ التي قَبْلَها ، ولأنَّ ^(٧) عُمَرَ أَخَذَ منهم العُشْرَ ، واشتَهَرَ ذلكُ فيما بين الصَّحابةِ ، وعَمِلَ به الخلفاءُ ^(٨) بعده ، ^(٩) والأئمَّةُ بعده ^(١٠) في كُلِّ عَصْرِ ^(١١) ، من غيرِ نَكِيرٍ ، فأَيُّ إجماعٍ يَكُونُ أَقْوَى من هذا ؟ ولم يَنْتَقِلْ أَنَّهُ شَرَطَ ذلكَ عليهم عندَ دخولهم ، ولا يَبْثُ ذلكَ بِالْتَّحْمِينِ من غيرِ تَقِيلٍ ، ولأنَّ مُطلقَ الأمرِ يَحْتَمِلُ على المَعْهُودِ في الشَّرْعِ ، وقد اسْتَمَرَ أَخَذَ العُشْرَ منهم في زمنِ الخلفاءِ الراشدينَ ، فيجِبُ أَخْذَهُ . فأَمَّا سَوَالُ عُمَرَ عَمَّا يأخذون مِنَّا ، فَأَئِذَا كانَ لَأَنَّهُمْ سَأَلُوهُ عن كَيْفِيَةِ الأخْذِ ومقدارِهِ ، ثُمَّ اسْتَمَرَ الأخْذُ من غيرِ سَوَالٍ ، ولو تَقَيَّدَ أَخْذُنا مِنهم بِأَخْذِهِم مِنَّا ، لَوَجِبَ أنْ يُسْأَلَ عنه في كُلِّ وَقْتٍ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يأخذ من الدمي إذا أُلْجِر في غير بلد ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٩/٢١٠ .

(٣) في م : « فتأخذ » .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب صدقة أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٦/٩٩ . وأبو عبيد ، في : باب ذكر العاشر وصاحب المكس ... ، من كتاب الصدقة وأحكامها . الأموال ٥٢٨ . والبيهقي ، في : الباب السابق . السنن الكبرى ٩/٢١١ .

(٥) في ب : م : « بتجارة » .

(٦) سقط من : الأصل ، أ .

(٧) في م زيادة : « فله » .

(٨) في م : « وأن » .

(٩) في م زيادة : « الراشدون » .

(١٠-١٠) سقط من : ب .

(١١) في م : « عصره » .

فصل : ويؤخذُ منهم العُشْرُ من كلِّ مالٍ للتجارة ، في ظاهرِ كلامِ الخِرَقِيِّ . وقال القاضي : إذا دَخَلُوا في ثَقْلٍ بِمِرَّةٍ بالنَّاسِ إليها حاجَةٌ ، أُذِنَ لهم في الدُّخُولِ بِغيرِ عُشْرٍ يُؤْخَذُ منهم . وهذا قولُ الشافِعِيِّ ؛ لأنَّ دُخُولَهُمْ / نَفَعَ للمسلمين . ولَنَا ، عُمُومٌ ما رَوَيْنَاهُ . ٩٥/١٠ وروى صالح عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ ، عن مالك ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر ، أَنَّهُ كان يأخُذُ مِنَ التَّبْطِ مِنَ القُطْنِيَّةِ ^(١٢) العُشْرَ ، وَمِنَ الحِنْطَةِ والزَّيْبِ نصفَ العُشْرِ ، لِيَكْثُرَ الجَمْلُ إلى المَدِينَةِ ^(١٣) . وهذا يدلُّ على أَنَّهُ يُخَفَّفُ عنهم إذا رأى المصلحةَ فيه ، وله التَّركُ أيضًا إذا رأى المصلحةَ .

فصل : ويؤخذُ العُشْرُ من كلِّ خَرَبِيٍّ تاجِرٍ ، ونصفُ العُشْرِ من كلِّ ذِمِّيٍّ تاجِرٍ ، سواءَ كان ذَكَرًا أو أُنْثَى ، أو صَغِيرًا أو كَبِيرًا ، وقال القاضي : ليس على المرأةِ عُشْرٌ ولا يُنصفُ عُشْرُ ، سواءَ كانت خَرَبِيَّةً أو ذِمِّيَّةً ، لَكِنْ إِنْ دَخَلَتِ الحِجَارَ عُشْرَتْ ؛ لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الإِقَامَةِ بِهِ ^(١٤) . ولا يُعرَفُ هذا التَّفْصِيلُ عن أحمد ، ولا يُفْتَضِيهِ مَذْهَبُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الصَّدَقَةَ في أَمْوَالِ نِسَاءِ بَنِي ثَغْلَبٍ وصَبِيَّائِهِمْ ، فَكَذَلِكَ ^(١٥) يُوجِبُ العُشْرَ أو نِصْفَهُ في مالِ النِّسَاءِ ، وَعُمُومُ الأحاديثِ المَرْوِيَّةِ ليس فيها تَخْصِيصٌ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ ، وليس هذا بِجَزْئِيَّةٍ ، وَإِنَّمَا هو حَقٌّ يَخْتَصُّ ^(١٦) بِمَالِ التَّجَارَةِ ، لِتَوْسِيعِهِ في دارِ الإسلامِ ، وإِنْتِفَاعِهِ بالتَّجَارَةِ فيها ، فَيَسْتَوِي فِيهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ ، كَالزَّكَاةِ في حَقِّ المسلمِينِ .

فصل : ولا يُعَشَّرُونَ في السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً ، ولا يُؤْخَذُ مِنْ أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دنانيرَ . نَصَّ عليهما أحمد . وحكى عن أبي عبد الله ابنِ حامِدٍ ، أَنَّ الحَرَبِيَّ يُعَشَّرُ كُلَّمَا دَخَلَ إلَيْنا . وهو قولُ بعضِ أَصحابِ الشافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذْنَا مِنْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً ، لَا تَأْمَنُ أَنْ يَدْخُلُوا ، فَإِذَا جَاءَ

(١٢) القطنية : الحبوب التي تطبخ .

(١٣) أخرجه الإمام مالك ، في : باب عَشْرَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، من كتاب الزكاة . الموطأ ٢٨١/١ . والبيهقي ، في : باب ما يؤخذ من الذمي إذا هجر في غير بلده ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢١٠/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب صدقة أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٩٩/٦ .

(١٤) سقط من : ب .

(١٥) في م : « وكذلك » .

(١٦) في الأصل : « تخصيص » .

وَقَتِ السَّنَةِ^(١٧) لَمْ يَدْخُلُوا ، فَيَتَعَذَّرُ^(١٨) الْأَخْذَ مِنْهُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَقٌّ يُؤْخَذُ مِنَ التَّجَارَةِ ، فَلَا يُؤْخَذُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ فِي السَّنَةِ ، كَالزَّكَاةِ ، وَنَصِيفِ الْعَشْرِ مِنَ الذَّمَى . وَقَوْلُهُمْ : يَقُوتُ . غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَوَّلَ مَا يَدْخُلُ مَرَّةً ، وَيَكْتَبُ الْآخِذُ لَهُ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ ، فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى تَمُضِيَ تِلْكَ السَّنَةُ ، فَإِذَا جَاءَ فِي الْعَامِ الثَّانِي ، أُخِذَ مِنْهُ فِي أَوَّلِ مَا يَدْخُلُ ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ ، فَمَا فَاتَ مِنْ حَقِّ السَّنَةِ الْأُولَى شَيْءٌ .

٩٥/١٠ ظ

/ فصل : وليس لأهل الحرب دخول دار الإسلام بغير أمان ؛ لأنه لا يؤمن أن يدخل جاسوساً ، أو متلصصاً ، فيضرب بالمسلمين ، فإن دخل بغير أمان ، سئل ، فإن قال : جئتُ رسولاً . فالقولُ قوله ؛ لأنه تتعذر إقامة البيعة على ذلك ، ولم تزل الرُّسل تأتي من غير تقديم أمان . وإن قال : جئتُ تاجراً . نظرنا ؛ فإن كان معه متاع يبيعه ، قبل قوله أيضاً ، وحقن دمه ؛ لأن العادة جارية بدخول تجارهم إلينا ، وتجارنا إليهم ، وإن لم يكن معه ما يتجر به ، لم يقبل قوله ؛ لأن التجارة لا تحصل بغير مال . وكذلك مدعى الرسالة ، إذا لم يكن معه رسالة يؤدِّيها ، أو كان ممن لا يكون مثله رسولاً . وإن قال : أمنتني مسلم . فهل يقبل منه ؟ على وجهين ؛ أحدهما ، يقبل ، ثانياً لحقن دمه ، كما يقبل من الرسول والتاجر . والثاني ، لا يقبل ؛ لأن إقامة البيعة عليه ممكنة . فإن قال مسلم : أنا أمنتته . قبل قوله ؛ لأنه يملك أن يؤمته ، قبل قوله فيه^(١٩) ، كالحاكم إذا قال : حكمتُ لفلان على فلان بحق . وإن كان جاسوساً ، خبر الإمام فيه بين أربعة أشياء ؛ كالأسير . وإن كان ممن ضل الطريق ، أو حملته الرياح إلينا في مركب ، فقد ذكرنا حكمه^(٢٠) .

١٧٠٠ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ ، بِمُخَالَفَةِ شَيْءٍ مِمَّا صُوِّلُوا عَلَيْهِ ، خُلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ)

وجملة ذلك ، أنه ينبغي للإمام عند عقد الهدنة أن يشترط عليهم شروطاً ، نحو ما شرطه

(١٧) في م زيادة : الأخرى .

(١٨) في م : فعذر .

(١٩) سقط من : ١ .

(٢٠) تقدم في صفحة ٨٣ .

عمر، رَضِيَ اللهُ عنه . وقد رُوِيَ عن عمر، رَضِيَ اللهُ عنه ، في ذلك أخبارٌ ، منها ما رواه
الْحَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالُوا :
كَتَبَ أَهْلُ الْجَزِيرَةِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ : إِنَّا حِينَ قَدِمْتُمْ^(١) بِلَادَنَا ، طَلَبْنَا إِلَيْكَ الْأَمَانَ
لأَنْفُسِنَا وَأَهْلِ مِلَّتِنَا ، عَلَى أَنَّا شَرَطْنَا لَكَ عَلَى أَنْفُسِنَا أَنْ لَا تُجِدْتَ فِي مَدِينَتِنَا كِنِيسَةً ، وَلَا يَمِيزُهَا
ذَيْقَرًا ، وَلَا قَلَابَةً^(٢) ، وَلَا صَوْمَعَةً رَاهِبٍ ، وَلَا تُجَدِّدَ مَا حَرَّبَ مِنْ / كِنَائِسِنَا ، وَلَا مَا
كَانَ مِنْهَا فِي خَطِيطِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا تَمْنَعُ كِنَائِسَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَنْزِلُوهَا فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ،
وَأَنْ تَوْسِعَ أَبْوَابُهَا لِلْمَاءِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَلَا تَأْوِي فِيهَا وَلَا فِي مَنَازِلِنَا^(٣) جَاسُوسًا ، وَأَنْ لَا تُكْتَمَ
أَمْرٌ مِنْ غَشِّ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا تُضْرِبَ نَوَاقِيسُنَا إِلَّا ضَرْبًا خَفِيًّا فِي جَوْفِ كِنَائِسِنَا ، وَلَا تُظْهِرَ
عَلَيْهَا صَلِيًّا ، وَلَا تَرْفَعَ أَصْوَاتِنَا فِي الصَّلَاةِ ، وَلَا الْقِرَاءَةِ فِي كِنَائِسِنَا فِيمَا يَحْضُرُهُ الْمُسْلِمُونَ ، وَلَا
تُخْرِجَ صَلِيِّنَا وَلَا كِتَابِنَا فِي سُوقِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا تُخْرِجَ بَاغُوتًا^(٤) وَلَا شَعَانِينَ^(٥) ، وَلَا
تَرْفَعَ أَصْوَاتِنَا مَعَ أَمْوَاتِنَا ، وَلَا تُظْهِرَ الثِّيْرَانَ مَعَهُمْ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا تُجَاوِزَهُمْ
بِالْحَنَازِيرِ ، وَلَا تَبِيعَ الْحُمُورَ ، وَلَا تُظْهِرَ شِرْكَانَا ، وَلَا تُرْغَبَ فِي دِينِنَا ، وَلَا تَدْعُو إِلَيْهِ أَحَدًا ،
وَلَا تُتَّخَذَ شَيْئًا مِنَ الرُّقِيقِ الَّذِينَ جَرَتْ عَلَيْهِمْ سِيَاهُ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا تَمْنَعُ أَحَدًا مِنْ
أَقْرَبَاتِنَا إِذَا أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الْإِسْلَامِ ، وَأَنْ نَلْزِمَ زَيْنًا حَيْثَا كُنَّا ، وَأَنْ لَا تَشْتَبِهَ بِالْمُسْلِمِينَ فِي
لُبْسٍ قَلَنْسُوَةٍ وَلَا عِمَامَةٍ وَلَا تَعْلِينَ ، وَلَا فَرَقَ شَعَرٍ ، وَلَا فِي مَوَاجِبِهِمْ ، وَلَا تَكْلُمَ
بِكَلَامِهِمْ ، وَأَنْ لَا تَتَكَلَّى بِكُنَاهِهِمْ ، وَأَنْ تُجْزَ مَقَادِمَ رُعُوسِنَا ، وَلَا تَفْرِقَ نَوَاصِيِنَا ، وَتَشُدَّ
الرُّنَانِينَ عَلَى أَوْسَاطِنَا ، وَلَا تَنْقُشَ خَوَاتِيمَنَا بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَلَا تُرَكِّبَ السُّرُوجَ ، وَلَا تُتَّخَذَ شَيْئًا
مِنَ السَّلَاجِ ، وَلَا تُحْمَلَهُ ، وَلَا تُنْقَلَدَ السِّيُوفُ ، وَأَنْ تُوقَرَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَجَالِسِهِمْ ،
وَتُرْشَدَ الطَّرِيقُ ، وَتَقُومَ لَهُمْ عَنِ الْمَجَالِسِ إِذَا أَرَادُوا الْمَجَالِسَ ، وَلَا تُطْلَعُ عَلَيْهِمْ فِي مَنَازِلِهِمْ ، وَلَا
تُعْلَمَ أَوْلَادُنَا الْقُرْآنَ ، وَلَا يُشَارَكَ أَحَدٌ مِنَّا مُسْلِمًا فِي تِجَارَةٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِلَى الْمُسْلِمِ أَمْرٌ

(١) فِي الْأَصْلِ ، أ : ب : د : قَدِمْنَا ، وَف : م : د : قَدِمْنَا مِنْ .

(٢) فِي النُّسخ : د : قَلَابَةٌ . وَالمُشْتَبِهَ مِنْ سِنَنِ الْبَيْهَقِيِّ . وَالْقَلَابَةُ : شِبْهُ صَوْمَعَةٍ تَكُونُ فِي كَنِيسَةِ النَّصَارَى . تَاجُ الْعُرُوسِ
(ق ل ي) .

(٣) فِي ب : د : مَنَازِلُنَا .

(٤) الْبَاغُوتُ : اسْتِغْثَاءُ النَّصَارَى .

(٥) الشَّعَانِينَ : عِيدُ لِلنَّصَارَى يَقَعُ يَوْمَ الْأَحَدِ السَّابِقِ لِعِيدِ الْفِصْحِ .

التجارة ، وأن تُضيّف كُلّ مسلمٍ عابر سَبِيل ثلاثة أيام ، وتُطعمه من أوسط ما نجد ، ضَمَنًا ذلك على أنفسنا ، وذرائعنا ، وأزواجنا ، ومساكيننا ، وإن نحنُ غَيَّرْنَا أو تخالفنا عَمَّا شَرَطْنَا على أنفسنا ، وقبلنا الأمان عليه ، فلا ذِمَّةَ لنا ، وقد حَلَّ لك مِنَّا ما يحلُّ لأهل المُعاندَةِ والشقاق . فكتبَ بذلك عبدُ الرحمن بن غنيم إلى عمر بن الخطاب ، رَضِيَ اللهُ عنه ، ٩٦/١ ط فكتبَ لهم عمرُ : أنْ أمضي لهم ما سألوه ، / وألحق فيه خرقين ، اشترط أن^(٦) عليهم مع ما شَرَطُوا على أنفسهم أن لا يشتروا من سبائنا شيئا ، ومن ضَرَبَ مسلماً عَمْدًا ، فقد خَلَعَ عَهْدَهُ . فأثَقَّ عبدُ الرحمن بن غنيم ذلك ، وأقرَّ من أقام من الروم في مدائن الشام على هذا الشرط^(٧) . فهذه جُمْلَةُ شروطِ عمر ، رَضِيَ اللهُ عنه ، فإذا صَوِّلُوا عليها ، ثم نَقَضَ بعضهم شيئًا منها ، فظاهرُ كلامِ الخرقين أنْ عَهْدُهُ يَنْتَقِضُ به . وهو ظاهر ما روَّيناه ؛ لقولهم في الكتاب : إن نحنُ خالفنا ، فقد حَلَّ لك مِنَّا ما يحلُّ لك من أهل المُعاندَةِ والشقاق . وقال عمرُ : من^(٨) ضَرَبَ مسلماً عَمْدًا ، فقد خَلَعَ عَهْدَهُ . ولأنه عَقَدَ بشرطِ فمضى لم يُوجِدِ الشرطُ ، زال حُكْمُ العَقْدِ ، كالأمتنع من التزام الأحكام . وذكر القاضي ، والشريف أبو جعفر ، أن الشرط^(٩) قِسْمان ؛ أحدهما يَنْتَقِضُ العَهْدُ بِمُخَالَفَتِهِ ، وهو أحدُ عشرَ شيئًا ؛ الامتناعُ من بذلِ الجزية ، وجرى أحكامنا عليهم إذا حَكَمَ بها حاكمُ ، والاجتماعُ على قتالِ المسلمين ، والزنى بِمُسْلِمَةٍ ، وإصابتها باسمِ نكاح ، وقتلُ مسلمٍ عن دينه ، وقَطْعُ الطَّرِيقِ عليه ، وقتله ، وإيواء جاسوسِ المشركين ، والمُعَاوَنَةُ على المسلمين بدلالةِ المشركين على غوراتهم أو مكابتهم ، وذكرُ الله تعالى أو كتابه أو دينه أو رسوله بسوءٍ ، فالحَصْلَتانِ الأوليانِ يَنْتَقِضُ العَهْدُ بهما بلا خلافٍ في المذهب . وهو مذهبُ الشافعي . وفي معناه ما قتَلُهم للمسلمين مُتَفَرِّدين أو مع أهلِ الحَرْبِ ؛ لأنَّ إطلاقَ الأمان يقتضي ذلك ، فإذا فعلوه نَقَضُوا الأمان ؛ لأنَّهم إذا قاتلونا^(١٠) ، لَرِمْنَا قَاتِلَهُمْ ، وذلك ضِدُّ

(٦) سقط من : م .

(٧) تقدم ترجمته ، في صفحة ٢١٥ .

(٨) ق : م ؛ ومن « .

(٩) ق : ١ ؛ الشرط « .

(١٠) ق : ١ ؛ قاتلوا « .

الأمان ، وسائر الخصال فيها روايتان ؛ إحداهما^(١١) ، أن العهد ينتقض بها ، سواء شرط عليهم ذلك أو لم يُشترط^(١٢) . ومذهب^(١٣) الشافعي قريب من هذا . إلا أن ما لم يُشترط^(١٤) عليهم ، لا ينتقض العهد بتركه ، ما خلا الخصال الثلاث^(١٥) الأولى ، فإنه يتعين شرطها ، وينتقض العهد بتركها بكل حال . وقال أبو حنيفة : لا ينتقض العهد إلا بالامتناع من الإمام / على وجه^(١٦) يتعذر منه أخذ الجزية منهم . ولنا ، مع ما ذكرناه ، ما روي أن عمر رفع إليه رجل قد أراد استكراه امرأة مسلمة^(١٧) على الزنى^(١٨) ، فقال : ما على هذا صالحناكم . وأمر به فضلب في بيت المقدس^(١٩) . ولأن فيه ضرراً على المسلمين ، فأشبه الامتناع من بذل الجزية . وكل موضع قلنا : لا ينتقض عهده . فإنه إن فعل ما فيه حد أقيم عليه حده أو قصاصه ، وإن لم يوجب حداً ، عزر ، وفعل ما ينكف به أمثاله عن فعله . فإن أراد أحد منهم فعل ذلك كف عنه ، فإن مانع بالقتال نقض عهده . ومن حكمتنا بنقض عهده منهم ، خير الإمام فيه بين^(٢٠) أربعة أشياء^(٢١) : القتل ، والاسترقاق ، والفيداء ، والسن ، كالأسير الحربى ، لأنه كافر قد رنا عليه في دارنا بغير عهد ولا عقد ، ولا شبهة ذلك ، فأشبه اللص الحربى . ويختص ذلك به دون ذريته ، لأن النقص إنما وجد منه ذريته ، فاختص به ، كما لو أتى ما يوجب حداً أو تعزيراً .

فصل : أمصار المسلمين على ثلاثة أقسام ؛ أحدها ، مأمصره المسلمون ، كالبصرة والكوفة وبغداد واسط ، فلا يجوز فيه إخذات كنيسة ولا بيع ولا مجتمع لصلاتهم ، ولا

(١١) في ١ ، ب ، م : : أحدهما .

(١٢) في ب ، م : : بشرطوا .

(١٣) في م : : وظاهر مذهب .

(١٤) في ١ ، م : : بشرط .

(١٥) في م : : ثلاث .

(١٦) في زيادة : : لا .

(١٧) - (١٨) سقط من : الأصل .

(١٩) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب المعاهد يقدر بالمسلم ، من كتاب أهل الكتابين . المصنف ١٠ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

وإن أتى شيعة ، في : باب في الذمي يستكره المسلمة على نفسها ، من كتاب الحدود . للمصنف ١٠ / ٩٦ ، ٩٧ .

(٢٠) - (٢١) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

يجوز صلّحهم على ذلك ، بدليل ما روى عن عكرمة ، قال : قال ابن عباس : أيما مصر مصرية العرب ، فليس للعجم أن يثبوا فيه بيعة ، ولا يضربوا فيه ناقوسا ، ولا يشربوا فيه خمرا ، ولا يتخذوا فيه خنزيرا . رواه الإمام أحمد^(٢٠) ، واحتج به . ولأن هذا البلد ملك للمسلمين ، فلا يجوز أن يثبوا فيه مجاميع للكفر . وما وجد في هذه البلاد من البيع والكنائس ، مثل كنيسة الروم في بغداد ، فهذه كانت في قري أهل الذمة ، فأقرت على ما كانت عليه . القسم الثاني ، ما فتحه المسلمون غنوة ، فلا يجوز إحداث شيء من ذلك فيه ؛ لأنها صارت ملكا للمسلمين ، وما كان فيه من ذلك ففيه وجهان ؛ أحدهما ؛ يجب هدمه ، وثم ثبتيته ؛ لأنها بلاد مملوكة للمسلمين . فلم يجوز أن تكون فيها بيعة ، كالبلاد التي اختطها المسلمون . والثاني ، يجوز ؛ لأن في حديث ابن عباس : أيما مصر مصرية العجم ، ففتح الله على العرب ، فنزلوه ، فإن للعجم ما في عهدهم . ولأن الصحابة ، رضي الله عنهم ، فتحوا كثيرا من البلاد غنوة ، فلم يهدموا شيئا من الكنائس . ويشهد لصحة هذا ، وجود الكنائس والبيع في البلاد التي فتحت غنوة ، ومعلوم أنها ما أخذت ، فيلزم أن تكون موجودة فأثبت . وقد كتب عمر بن عبد العزيز ، رضي الله عنه ، إلى عماله ، أن لا يهدموا بيعة ولا كنيسة ولا بيت ناري . ولأن الإجماع قد حصل على ذلك ، فإنها موجودة في بلاد^(٢١) المسلمين من غير تكبير . القسم الثالث ، ما فتح صلحا ، وهو نوعان ؛ أحدهما ، أن يُصلحهم على أن الأرض لهم ، ولنا الخراج عنها ، فلهم إحداث ما يختارون^(٢٢) فيها ؛ لأن الدار لهم . والثاني ، أن يُصلحهم على أن الدار للمسلمين ، ويؤدون^(٢٣) الجزية إلينا ، فالحكم في البيع والكنائس على ما يقع عليه الصلح معهم ، من إحداث ذلك ، وعمارته ؛ لأنه إذا جاز أن يقع الصلح معهم على أن الكل لهم ، جاز أن

(٢٠) وأخرجه البيهقي ، في : باب لا يهدم لهم كنيسة ولا بيعة ... ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٢/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب هدم كنائسهم وهل يضربون بناقوس ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٦٠/٦ .

(٢١) في الأصل : بلاد .

(٢٢) في م : يحتاجون .

(٢٣) أي : وهم يؤدون .

يُصَالِحُوا عَلَى أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْبَلَدِ لَهُمْ ، وَيَكُونُ^(٢٤) مَوْضِعُ الْكِنَائِسِ وَالْبَيْعِ مُعَيَّنًا^(٢٥) وَالْأَوَّلَى أَنْ يُصَالِحَهُمْ عَلَى مَا صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ عَمْرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَيَشْتَرِطَ عَلَيْهِمُ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَةَ فِي كِتَابِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ ، أَنْ لَا يُخْدِنُوا بَيْعَةَ ، وَلَا كَنِيسَةَ ، وَلَا صَوْمَعَةً رَاهِبٍ ، وَلَا قَلَابَةَ . وَإِنْ وَقَعَ الصُّلْحُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، حُمِلَ عَلَى^(٢٦) مَا وَقَعَ عَلَيْهِ صُلْحُ عَمْرٍ ، وَأُخِذُوا بِشَرْطِهِ . فَأَمَّا الَّذِينَ صَالَحَهُمْ عَمْرٌ ، وَعَقَدَ مَعَهُمُ الدُّمَةَ ، فَهُمْ عَلَى مَا فِي كِتَابِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ ، مَا أَخُوذُونَ بِشَرْطِهِ كُلِّهَا ، وَمَا أُجِدَّ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْكِنَائِسِ وَالْبَيْعِ ، فَهِيَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ فَاتِحِهَا وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُلْنَا : يَجُوزُ إِقْرَارُهَا . لَمْ يَجْزُ هَذَا ، وَلَهُمْ زَمٌ مَا تَشَعَّتْ مِنْهَا / ، وَإِصْلَاحُهَا ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ يُقْضَى إِلَى خَرَابِهَا وَذَهَابِهَا ، فَجَرَى مَجْرَى هَذِهِ . وَإِنْ وَقَعَتْ كُلُّهَا ، لَمْ يَجْزُ بِنَاؤُهَا . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجُوزُ . وَهُوَ قَوْلُ أَيْ حَنِيفَةٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ لَمَّا اسْتَهْدَمَ ، فَاشْتَبَهَ بِنَاءَ بَعْضِهَا إِذَا انْهَدَمَ ، وَرَمَّ شَعْبُهَا ، وَلِأَنَّ اسْتِدَامَتَهَا جَائِزَةٌ ، وَبِنَاؤُهَا كَاسْتِدَامَتِهَا . وَحَمَلَ الْحَلَالُ قَوْلَ أَحْمَدَ : لَهُمْ أَنْ يَبْنُوا مَا انْهَدَمَ مِنْهَا . أَيْ إِذَا انْهَدَمَ بَعْضُهَا ، وَمَنْعُهُ مِنْ بِنَاءِ مَا انْهَدَمَ ، عَلَى^(٢٧) مَا إِذَا^(٢٨) انْهَدَمَتْ كُلُّهَا ، فَجَمَعَ بَيْنَ الرَّوَابِئِينَ . وَلَنَا ، أَنَّ فِي كِتَابِ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ لِعِيَاضِ^(٢٩) بْنِ غَنَمٍ : وَلَا تُجَدَّدُ مَا خَرِبَ مِنْ كِنَائِسِنَا . وَرَوَى كَثِيرٌ مِنْ مُرَّةٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا تَبْنِيَ الْكَنِيسَةَ فِي الْإِسْلَامِ ، وَلَا تُجَدَّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا^(٣٠) . وَلِأَنَّ هَذَا بِنَاءُ كَنِيسَةٍ^(٣١) فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَلَمْ يَجْزُ ، كَمَا لَوْ ابْتَدَى بِنَاؤُهَا . وَفَارَقَ رَمٌ^(٣٢) مَا تَشَعَّتْ^(٣٣) ؛ فَإِنَّهُ إِبْقَاءٌ وَاسْتِدَامَةٌ ، وَهَذَا إِحْدَاثٌ .

(٢٤) في م زيادة : و معهم .

(٢٥) في م : معنا ؛ غلط .

(٢٦) سقط من : الأصل ، م .

(٢٧-٢٨) في م : إذا ما .

(٢٨) كذا في النسخ . وسبق عبد الرحمن في صفحة ٢٣٧ . وعياض يرد ذكره في الجزية أيضا ، ولكن في غير هذا الموضع . انظر : الأموال ٤٣ . وخبر عياض بن غنم مع أهل الجزيرة ، في : تاريخ الطبري ٥٣/٤ - ٥٥ .

(٢٩) ذكره السيوطي ، في الجامع الكبير ٨١٠/١ . وعزاه إلى الديلمي وابن عساكر .

(٣٠) في ب : كنيسته .

(٣١-٣٢) في م : شعبها .

فصل : وَمَنْ اسْتَحْدَثَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِنَاءً ، لَمْ يُجْزَلْهُ مُنْعُهُ حَتَّى يَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ بِنَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْمُجَاوِرِينَ لَهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى » (٣٢) . وَلَأنَّ فِي ذَلِكَ رُبَّةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَأَهْلُ الذِّمَّةِ مُنْتَوِعُونَ مِنْ ذَلِكَ ، وَهَذَا يُنْتَعُونَ مِنْ صُدُورِ الْمُجَالِسِ ، وَيُلْجَأُونَ إِلَى أَضْيَاقِ الطَّرِيقِ . وَلَا يُنْتَعَمُ مِنْ تَعْلِيلَةِ بِنَائِهِ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِمُجَاوِرٍ لَهُ ؛ لِأَنَّ عُلُوقَهَا إِنَّمَا يَكُونُ ضَرَرًا عَلَى الْمُجَاوِرِ لَهَا ، دُونَ غَيْرِهِ . وَفِي جَوَازِ مُسَاوَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَجِهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَطِيلٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . وَالثَّانِي ، الْمُنْعُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى » . وَلَا تُهْمُ مُنْعُهَا مِنْ مُسَاوَاةِ الْمُسْلِمِينَ فِي رِبَاسِهِمْ وَشُعُورِهِمْ وَرُكُوبِهِمْ ، كَذَلِكَ فِي بِنَائِهِمْ . فَإِنْ كَانَ لِلذِّمَّةِ ٩٨/١ ظ دَارٌ عَالِيَةٌ ، فَمَلَكَ الْمُسْلِمُ دَارًا / إِلَى جَانِبِهَا ، أَوْ بَنَى الْمُسْلِمُ إِلَى جَانِبِ دَارِ ذِمِّي دَارًا دُونَهَا ، أَوْ اشْتَرَى ذِمِّي دَارًا عَالِيَةً لِمُسْلِمٍ ، فَلَهُ سُكْنَى دَارِهِ ، وَلَا يُلْزَمُهُ هَدْمُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ شَيْعًا . فَإِنْ انْهَدَمَتْ دَارُهُ الْعَالِيَةُ ، ثُمَّ جَدَّدَ بِنَاءَهَا (٣٣) ، لَمْ يُجْزَلْهُ تَعْلِيلَتُهُ عَلَى بِنَاءِ الْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ انْهَدَمَ مَا عَلاَمَتِهَا ، لَمْ تَكُنْ لَهُ إِعَادَتُهُ . وَإِنْ تَشَعَّتْ مِنْهُ شَيْعَةٌ وَلَمْ يَنْتَهِدِمْ ، فَلَهُ رَمُّهُ وَإِصْلَاحُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ اسْتِدَائَتَهُ ، فَمَلَكَ رَمَّ شَعْبَتِهِ ، كَالْكَيْسِيَّةِ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ سُكْنَى الْحِجَازِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . إِلَّا أَنَّ مَالِكًا قَالَ : أَرَى أَنْ يُجْلُوا مَنْ أَرْضِي الْعَرَبُ كُلُّهَا ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَجْتَمِعُ ذِينَانِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ » (٣٤) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (٣٥) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ

(٣٢) أخرجه البخاري تعليقاً ، في : باب إذا أسلم الصبي فمات ... ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١١٧/٢ . والبيهقي موصولاً ، في : باب ذكر بعض من صار مسلماً بإسلام أبيه ، من كتاب اللقطة . السنن الكبرى ٢٠٥/٦ .

(٣٣) في الأصل ، ١ : « بناؤه » .

(٣٤) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في إجلال اليهود من المدينة ، من كتاب الجامع . المطاوعة ٨٩٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٥/٦ .

(٣٥) في : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، من كتاب الإمامة . سنن أبي داود ١٤٧/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، من أبواب السور . عارضة الأحوذى ١٠٧/٧ . ١٠٨ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٨٨/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩/١ ، ٣٢ ، ٣٤٥/٣ .

الله ﷺ يقول : « لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، فَلَا أَتْرُكُ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا » . قال الترمذی : هذا حديث حسن صحيح . وعن ابن عباس ، قال : أنصی رسول الله ﷺ بثلاثة أشياء ، قال : « أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَأَجْبِزُوا الْوَقْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجْبِزُهُمْ » . وسكت عن الثالث . رواه أبو داود^(٣٦) . وجزيرة العرب ما بين الوادي إلى أقصى اليمن . قاله سعيد بن عبدالعزيز . وقال الأصمعي وأبو عبيد : هي من يصف العراق إلى عدن طولاً ، ومن تهامة وما وراءها إلى أطراف الشام عرضاً . وقال أبو عبيدة : هي من حفر أي موسى^(٣٧) إلى اليمن طولاً ، ومن زميل يبريس^(٣٨) إلى منقطع السماوة^(٣٩) عرضاً . قال الخليل : إنما قيل لها جزيرة^(٤٠) ؛ لأن بحر الحبش^(٤١) وبحر فارس والفرات قد أحاطت بها ، ونُسبت إلى العرب ، لأنها أرضها ومسكنها ومعدنها . وقال أحمد : جزيرة العرب المدينة وما والاها . يعني أن المنوع من سكنى الكفار به^(٤٢) المدينة وما والاها ، وهو مكة واليمامة وخيبر والنبع وقدك ومخاليقها ، وما والاها . وهذا قول الشافعي ؛ لأنهم لم يجعلوا من يثماء^(٤٣) ، ولا من اليمن . وقد روي عن أبي عبيدة بن الجراح ، أنه قال : إن آخر ما تكلم به النبي ﷺ . أن^(٤٤) قال : « أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِجَازِ »^(٤٥) . فأما إخراج أهل نجران منه ، فلأن النبي ﷺ صالحهم على ترك الربا ، فنقضوا

(٣٦) في : الباب السابق .

كما أخرجه البخاري ، في : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ١٢١/٤ .

ومسلم ، في : باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه ، من كتاب الوصية . صحيح مسلم ١٢٥٨/٣ .

(٣٧) حفر أي موسى : زكايأ أحفرها أبو موسى الأشعري على جادة البصرة إلى مكة . معجم البلدان ٢٩٤/٢ .

(٣٨) يبريس : رمل لا تدرك أطرافه عن بين مطلع الشمس من حجر اليمامة . معجم البلدان ١٠٥/٤ .

(٣٩) بادية السامرة : بين الكوفة والشام . انظر : معجم البلدان ١٣١/٣ .

(٤٠) في ١ ، ب زيادة : العرب .

(٤١) في النسخ : الجيش . تصحيف . وبحر الحبش هو بحر القلزم ، ويعرف اليوم بالبحر الأحمر .

(٤٢) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٤٣) يثماء : بلد في أطراف الشام ، بين الشام ووادي القرى . معجم البلدان ٩٠٧/١ .

(٤٤) في م : أنه .

(٤٥) أخرجه الدارمي ، في : باب إخراج المشركين من جزيرة العرب ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣٣/٢ .

والبخاري ، في : التاريخ الكبير ٥٧/٤ .

عَهْدَهُ^(٤٦) . فكانَ جزيرةَ العربِ في تلكَ الأحاديثِ أريدَ بها الحجازُ ، وإنما سُمِّيَ حِجَازًا ، لأنَّهُ حَجَزَ بينَ يَهَامَةَ ونَجْدٍ . ولا يُمنَعونَ أيضًا من أطرافِ الحجازِ ، كَتَيْمَاءَ وقيَدَ^(٤٧) ونحوهما ؛ لأنَّ عمرَ لم يُمنَعْهُم من ذلك .

فصل : ويجوزُ لهم دخولُ الحجازِ للتجارةِ ؛ لأنَّ النَّصارَى كانوا يَتَجَرَّونَ إلى المدينةِ في زمنِ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، وأُتاهُ شيخٌ بالمدينةِ ، فقال : أنا الشيخُ النَّصْرانيُّ ، وإنَّ عامِلَكَ عَشْرَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ . فقال عمرُ : وأنا الشيخُ الحَنيفُ^(٤٨) . وَكُتِبَ له عمرُ ، أن لا يُعَشِّرُوا^(٤٩) في السَّنةِ إلا مَرَّةً^(٥٠) . ولا يَأْذَنُ لهم في الإقامةِ أكثرَ من ثلاثةِ أَيَّامٍ - على ما رَوَى عن عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه - ثُمَّ يَتَّقِلُ عنه . وقال القاضي : يُعِيمُ أربعةَ أَيَّامٍ حَدَّ ما يُتِمُّ المسافرُ الصلاةَ . والمُحْكَمُ في دخولهم إلى الحجازِ في اعتبارِ الإذْنِ ، كالمُحْكَمِ في دُخُولِ أَهْلِ الحَرْبِ دارَ الإسلامِ . وإذا مَرَضَ بالحجازِ ، جازَتْ له الإقامةُ ، لأنَّهُ يَشُقُّ الاِثْتِقَالَ على المريضِ ، ويجوزُ الإقامةُ لِمَنْ يَمْرُضُهُ ؛ لأنَّهُ لا يَسْتَعْنَى عنه . وإن كان له دَيْنٌ على أَحَدٍ^(٥١) ، وكان حالًا ، أَجْبَرَ غَرِيمَهُ على وقائِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ وقاؤُهُ لِمَطْلٍ ، أو تَغَيَّبَ عنه ، فَيَتَبَيَّنُ أن يَمَكُنَ من الإقامةِ ، لِيَسْتَوْفِيَ دَيْنَهُ ؛ لأنَّ التَّعَدُّى من غيرِهِ ، وفي إخراجِهِ ذهابُ مالِهِ . وإن كان الدَّيْنُ مُوجِبًا ، لم يَمَكُنْ من الإقامةِ ، ويُوَكَّلُ مَنْ يَسْتَوْفِيهِ له ؛ لأنَّ التَّفْرِيطَ منه . وإن دَعَتْ الحاجةُ إلى الإقامةِ لِيَبِيعَ بضاعَتَهُ ، اِخْتَمَلَ أن يَجُوزَ ؛ لأنَّ في تَكْلِيفِهِ تَرْكُها أو حَمْلُها معه ضَياعُ مالِهِ ، وذلك مما يَمْنَعُ من الدُّخُولِ بالبضائعِ إلى الحجازِ ، فَتَقُوتُ مَصْلَحَتُهُمْ ، وتُلْحَقُهُم المَضَرَّةُ ، بانْقِطاعِ / الجَلْبِ عنهم . وَيَحْتَمِلُ أن يَمْنَعَ من الإقامةِ ؛ لأنَّ له من الإقامةِ بُدًا . فَإِنْ أَرَادَ الاِثْتِقَالَ إلى مكانٍ آخَرَ من الحجازِ ، جازَ ، وَيُعِيمُ فيه أيضًا ثلاثةَ أَيَّامٍ ، أو أربعةَ ، على^(٥٢) الخلافِ فيه ، وكذلك إذا انتَقَلَ منه إلى مكانٍ آخَرَ ،

(٤٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في أخذ الجزية ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ١٤٩/٢ .

(٤٧) قيد : ببلدة في نصف طريق مكة من الكوفة . معجم البلدان ٩٢٧/٣ .

(٤٨) في ١ : الحنفي .

(٤٩) في ١ : يعشر .

(٥٠) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٣٠ .

(٥١) في ب : غريم .

(٥٢) سقط من : م .

جائز ، ولو حصلت الإقامة في الجميع شهراً . وإذا مات بالحجاز دفن به ؛ لأنه يشق نقله ، وإذا جازت الإقامة للمريض ، فدفن الميت أولى .

فصل : فأما الحرم ، فليس لهم دخوله بحال . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لهم دخوله كالحجاز كله ، ولا يستوطنون به ، ولهم دخول الكعبة ، والمنع^(٥٣) من الاستيطان لا يمنع الدخول والتصرف ، كالحجاز . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَاهِدِهِمْ هَذَا ﴾^(٥٤) . والمراد به الحرم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً ﴾^(٥٥) يريد : ضرراً بتأخير الجلب عن الحرم دون المسجد . ويجوز تسبئة الحرم المسجد الحرام ، بدليل قول الله تعالى : ﴿ سَبَّحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾^(٥٦) . وإنما أسرى به من بيت أم هانئ ومن خارج المسجد . وبخالف الحجاز ، لأن الله تعالى منع منه^(٥٧) مع إذنه في الحجاز ، فإن هذه الآية نزلت واليهود بخيبر والمدينة وغيرهما من الحجاز ، ولم يمنعوا من الإقامة به ، وأول من أجلاهم عمر ، رضى الله عنه^(٥٨) . ولأن الحرم أشرف ، لتعلق التسليك به ، وبخبر^(٥٩) صيده وشجره والملتجئ إليه ، فلا يقاس غيره^(٦٠) عليه . فإن أراد كافر الدخول إليه ، منع منه . فإن كانت معه ميرة أو تجارة ، خرج إليه من يشتري منه ، ولم يترك هو يدخل . وإن كان رسولاً إلى إمام بالحرم ، خرج إليه من يستمع رسالته ، ويبلغها إلياه . فإن قال : لا بد لي من لقاء الإمام ، وكانت المصلحة في ذلك ، خرج إليه الإمام ، ولم يأذن له في الدخول ، فإن دخل الحرم عالماً بالمنع ، عزر ، وإن دخل جاهلاً ، نهى وهدد . فإن مرض بالحرم^(٦١) أو مات / ، أخرج ولم يدفن به ؛ لأن حرمة

١٠٠/١٠

(٥٣) في الأصل : « وليس المنع » .

(٥٤) سورة التوبة ٢٨ .

(٥٥) سورة الإسراء ١ .

(٥٦) سقط من : ب .

(٥٧) أخرجه الإمام مالك ، في : باب في إجلاء اليهود من المدينة ، من كتاب الجامع الموطأ ٨٩٣/٢ . واليهيقي ، في : باب لا يسكن أرض الحجاز مشرك ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٨/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب إجلاء اليهود من المدينة ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٥٥/٦ ، ٥٦ .

(٥٨) في ١ : ب . وتحرير .

(٥٩) سقط من : م .

الحَرَمَ أَعْظَمُ . وَيُفَارِقُ الْحِجَازَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ دُخُولَهُ إِلَى الْحَرَمِ حَرَامٌ ، وَإِقَامَتُهُ بِهِ حَرَامٌ ، بِخِلَافِ الْحِجَازِ . وَالثَّانِي ، أَنَّ خُرُوجَهُ مِنَ الْحَرَمِ سَهْلٌ مُمَكِّنٌ ، لِقُرْبِ الْجِلِّ مِنْهُ ، وَخُرُوجُهُ مِنَ الْحِجَازِ فِي مَرَضِهِ صَعْبٌ مُمْتَنِعٌ . وَإِنْ دُفِنَ ، يُبَشَّرُ وَأُخْرِجَ ، إِلَّا أَنْ يَصْغَبَ إِخْرَاجُهُ ؛ لِتَنَبُّهِهِ وَقَطْعِهِ . وَإِنْ صَالَحَهُمُ الْإِمَامُ عَلَى دُخُولِ الْحَرَمِ بِعَوَضٍ ، فَالصَّلَاحُ بَاطِلٌ . فَإِنْ دَخَلُوا إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ ، لَمْ يُرَدِّ عَلَيْهِمُ الْعَوَضُ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ اسْتَوْفَوْا مَا صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ . وَإِنْ وَصَلُوا إِلَى بَعْضِهِ ، أَخَذَ مِنَ الْعَوَضِ بِقَدْرِهِ . وَيَحْتَجَلُّ أَنْ يُرَدِّ عَلَيْهِمْ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ مَا اسْتَوْفَوْهُ ^(٦٠) لَا قِيَمَةَ لَهُ ، وَالْعَوَضُ لَمْ يُوجِبْ الْعَوَضُ ، لِكُونِهِ بَاطِلًا .

فصل : فَأَمَّا مَسَاجِدُ الْجِلِّ ، فَلَيْسَ لَهُمْ دُخُولُهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ^(٦١) بَصُرَ بِمَجْرُوسٍ وَهُوَ عَلَى الْبَيْتِ ، وَقَدْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَنَزَلَ ، وَضَرَبَهُ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ بَابٍ ^(٦٢) كَسَدَهُ ^(٦٣) . فَإِنْ أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِهَا ، جَازٌ ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ عَلَيْهِ وَقَدْ أَهْلُ الطَّائِفِ ، فَأُتِرَ لَهُمْ فِي ^(٦٤) الْمَسْجِدِ قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ ^(٦٥) . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ : قَدْ كَانَ أَبُو سُفْيَانَ يَدْخُلُ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ ^(٦٦) وَهُوَ عَلَى شِرْكِهِ ^(٦٧) . وَقَدِمَ عُمَيْرُ ^(٦٨) بْنِ وَهَبٍ ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالتَّبِيُّ ﷺ فِيهِ ، لِيَفْتِكَ بِهِ ، فَرَزَقَهُ اللَّهُ الْإِسْلَامَ ^(٦٩) . وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، لَيْسَ لَهُمْ دُخُولُهُ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ أَبَا مُوسَى دَخَلَ عَلَى عَمْرِو مَعَهُ كِتَابٌ قَدْ كُتِبَ فِيهِ حِسَابُ عَمَلِهِ ، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ : اذْغُ الَّذِي كَتَبَهُ لِيَقْرَأَهُ . قَالَ : إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ . قَالَ : وَلِمَ ؟ ^(٧٠) لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ؟ قَالَ : إِنَّهُ نَصْرَانِيٌّ ^(٧١) . وَهَذَا اتَّفَاقٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ^(٧٢) ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَهْرَةِ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ ،

(٦٠) في أ ، ب : استوفوا .

(٦١-٦٢) سقط من : أ ، ب . وأثر على هذا لم نجده .

(٦٣) في م : أبواب .

(٦٤) في م : من .

(٦٥) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في غير الطائف ، من كتاب الخراج والقي والإمارة . سنن أبي داود ١٤٦/٢ .

(٦٦) في أ : الحديثية . خطأ .

(٦٧) ورد الخبر في سيرة ابن هشام ٣٩٧/٢ .

(٦٨) في ب : عمر .

(٦٩) ذكره ابن هشام ، في السيرة ٦٦٢/١ .

(٧٠-٧١) سقط من : م .

(٧٢) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يدخلون مسجداً بغير إذن ، من كتاب الجزية ، وفي : باب لا ينبغي للقاضي ولا للوالي أن يتخذ قاضياً ذمياً ، من كتاب آداب القاضي . السنن الكبرى ٢٠٤/٩ ، ١٢٧/١٠ .

وَيَقْرَهُ عِنْدَهُمْ . وَلَئِنْ حَدَّثَ الْجَنَازَةَ وَالْحَيْضَ وَالتَّفَاسَ يَمْنَعُ الْمَقَامَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَحَدَّثَ الشِّرْكَ أَوَّلَى .

فصل : والمأخوذ في أحكام الذمة ينقسم خمسة أقسام ؛ أحدها ، ما لا يَمُ التَّعَدُّ إِلَّا بِذِكْرِهِ ، وهو شيطان ؛ التزام الجزية ، وجريان أحكامنا عليهم . فإن أُخِلَّ بِذِكْرٍ واحدٍ منهما ، لم / يَصِحَّ التَّعَدُّ . وفي معناها ترك قتال المسلمين ، فإنه وإن لم يذكر لفظه ، فذكر المعاهدة يَقْتَضِيهِ . القسم الثاني ، ما فيه ضَرَرٌ على المسلمين في أنفسهم ، وهو ثُماني يَخْصَالُ ، ذكرناها فيما تقدم^(٧١) . القسم الثالث ، ما فيه غَضَاضَةٌ على المسلمين ، وهو ذكر ربهم أو كتابهم أو دينهم أو رسولهم بسوء . القسم الرابع ، ما فيه إظهار مُنْكَرٍ ، وهو خمسة أشياء ؛ إحداث البيع والكنائس ونحوها ، ورفع أصواتهم بكتبتهم بين المسلمين ، وإظهار الخمر^(٧٢) والخنزير ، والضرب بالتواقيس ، وتعليق البنان على آنية المسلمين ، والإقامة بالحجاز ، ودخول الحرم ، فليزملهم الكف عنه ، سواء شرط عليهم أو لم يُشْرَطْ ، في جميع ما في هذه الأقسام الثلاثة . القسم الخامس ، التمييز على المسلمين في أربعة أشياء ؛ لباسهم ، وشعورهم ، وركوبهم ، وكنائهم . أمّا لباسهم ، فهو أن يلبسوا ثوباً يخالف لونه لون سائر الثياب ، فعادة اليهود العسلي ، وعادة النصارى الأذكن ، وهو الفايحي ، ويكون هذا في^(٧٣) ثوب واحد ، لا في جميعها ، ليقع الفرق ، ويضيف إلى هذا شد الزنار فوق ثوبه^(٧٤) ، إن كان نصرانياً ، أو علامة أخرى إن لم يكن نصرانياً ، كخزقة يجعلها في عمامته أو قلنسوته ، يخالف لونها لونها ، ويختم في رقبته خاتم رصاص أو حديد أو جلجل ؛ ليقرب بينه وبين المسلمين في الحمام ، ويلبس نسائهم ثوباً ملوناً ، ويشد الزنار تحت ثيابهم ، ويختم في رقبته . ولا يُمنعون لبس فاخر الثياب ، ولا العمام ، ولا الطيلسان ؛ لأن التمييز حصل بالغيار والزنار . وأمّا الشعور ، فإنهم يحدقون مقاديرهم^(٧٥)

(٧١) في صفحة ٢٣٨ .

(٧٢) في ب : ٥ الخمر .

(٧٣) سقط من : ١ ، ب .

(٧٤) في ١ : ٣ ثيابه .

(٧٥) في ١ : ٥ مقادير .

رُعُوسِهِمْ ، وَيَجْزُونَ شُعُورَهُمْ ، وَلَا يَفْرِقُونَ شُعُورَهُمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ شَعْرَهُ ^(٧٦) . وَأَمَّا الرُّكُوبُ ، فَلَا يَرْكَبُونَ الْخَيْلَ ؛ لِأَنَّ رُكُوبَهَا عِزٌّ ، وَلَهُمْ رُكُوبٌ مَا سِوَاهَا ، وَلَا يَرْكَبُونَ السُّرُوجَ ، وَيَرْكَبُونَ عَرَضًا ، رَجُلًا إِلَى جَانِبٍ وَظَهْرُهُ إِلَى آخَرٍ ؛ لَمَا رَوَى الْحَلَّالُ ، ١٠١٠/١٠ وَبِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ عَمْرًا أَمَرَ بِجَزِّ نَوَاصِي أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَأَنْ يَشْدُوا/الْمَنَاطِقَ ، وَأَنْ يَرْكَبُوا الْأُكُفَ بِالْعَرَضِ ^(٧٧) . وَيُمْنَعُونَ ثَقْلَدَ السُّيُوفِ ، وَحَمْلَ السَّلَاحِ ، وَاتِّخَاذَهُ . وَأَمَّا الْكُنَى ، فَلَا يَكْتَنُونَ ^(٧٨) يَكْنَى الْمُسْلِمِينَ ، كَأَبِي الْقَاسِمِ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَأَبِي الْحَسَنِ ، وَشِبْهِهَا ، وَلَا يُمْنَعُونَ الْكُنَى بِالْكَلْبِيَّةِ ، فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ لَطِيبُ نَصْرَانِي : يَا أَبَا إِسْحَاقَ . وَقَالَ : أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ ^(٧٩) دَخَلَ عَلَى سَعْدِ ^(٨٠) بْنِ عُبَادَةَ قَالَ : « أَمَا تَرَى مَا يَقُولُ أَبُو الْحَبَابِ ؟ » ^(٨١) . وَقَالَ لِأَسْقِفِ نَجْرَانَ : « أَسْلِمَ أَبُو الْحَارِثِ » ^(٨٢) . وَقَالَ عَمْرٌو لِنَصْرَانِي : يَا أَبَا حَسَّانَ ، أَسْلِمَ تُسَلِّمَ .

فصل : وَإِذَا عَقَّدَ مَعَهُمُ الذِّمَّةَ ، كَتَبَ أَسْمَاءَهُمْ ، وَأَسْمَاءَ آبَائِهِمْ ، وَعَدَدَهُمْ ، وَحُلَاهُمْ ، وَدِينَهُمْ ، فَيَقُولُ : فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ الْفُلَانِيُّ ، طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ أَوْ رُبْعَةٌ أَوْ أَسْمَرٌ أَوْ أَبْيَضٌ ، أَدْعَجُ الْعَيْنَيْنِ ^(٨٣) ، أَقْنَى الْأَيْفِ ، مَقْرُونُ الْحَاجِّينِ . وَغَوْ هَذَا مِنْ صِفَاتِهِمُ الَّتِي يَتَمَيَّزُ بِهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخَرِ ، وَيَجْعَلُ لِكُلِّ عَشْرَةٍ عَرِيفًا يُرَاعَى مَنْ يُلْغُ مِنْهُمْ أَوْ يُفِيقُ مِنْ

(٧٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْفِرْقِ ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٠٩/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ صَفَةِ شَعْرِهِ ﷺ ... ، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٨١٨/٤ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَهُ فِي الْفِرْقِ ، مِنْ كِتَابِ التَّرَجْلِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٠٠/٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ اتِّخَاذِ الْجِمَةِ وَالذَّوَالِبِ ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١١١٩/٢ ، ١١٢٠ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ السَّنَةِ فِي الشَّعْرِ ، مِنْ كِتَابِ الشَّعْرِ . الْمُوطَأُ ٩٤٨/٢ .

(٧٧) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي : بَابِ الْجَزْيَةِ كَيْفَ تَجْبَى ، وَمَا يُؤْخَذُ بِهِ أَهْلُهَا مِنَ الزَّيِّ ... ، مِنْ كِتَابِ سَنَنِ الْفَيْءِ وَالْخُمْسِ وَالصَّدَقَةِ ... الْأَمْوَالُ ٥٣ .

(٧٨) فِي الْأَصْلِ ، أَمْ ، يَنْكَبُوا .

(٧٩) فِي مَمْ : لَا .

(٨٠) فِي أَمْ ، سَعِيدٌ . خَطَأٌ .

(٨١) فِي أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، لِابْنِ الْقَيْمِ ٧٦٩/٢ : أَبُو الْحَبَابِ .

(٨٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ هَلْ يُعَادُ الْيَهُودِيُّ ، أَوْ يَمْرُضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ ؟ ، مِنْ كِتَابِ أَهْلِ الْكُتَابِ . الْمُصَنَّفُ ٣١٦/١٠ .

(٨٣) فِي الْأَصْلِ ، بَمْ ، الْعَيْنُ .

جُنُونٍ ، أَوْ يُقَدَّمُ مِنْ غَيْبَةٍ ، أَوْ يُسَلِّمُ ، أَوْ يَمُوتُ ، أَوْ يَغِيبُ ، وَيَجِبُ جِزْيَتُهُمْ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَحْوَطَ لِحِفْظِ جِزْيَتِهِمْ .

فصل : وإذا مات الإمام ، أو عُزِلَ ، وَوَلِيَ غَيْرُهُ ، فَإِنْ عَرَفَ مَا عَقَدَ عَلَيْهِ عَقْدَ الذِّمَّةِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ ، وَكَانَ عَقْدًا صَحِيحًا ، أَقْرَهُمْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْخُلَفَاءَ أَقْرَأُوا عَقْدَ عَمْرٍ ، وَلَمْ يَجِدُوا عَقْدًا سِوَاهُ ، وَلِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ مُؤَبَّدٌ . وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا ، رَدَّهُ إِلَى الصَّحَّةِ . وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ ، فَشَهَدَ بِهِ مُسْلِمَانِ ، أَوْ كَانَ أَمْرُهُ ظَاهِرًا ، عَمِلَ بِهِ . وَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ ، سَأَلَهُمْ ، فَإِنْ ادَّعَوْا الْعَهْدَ ^(٨٤) بِمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ جِزْيَةً ، قَبِلَ قَوْلَهُمْ ، وَعَمِلَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَحْلَفَهُمْ اسْتَظْهَارًا ، فَإِنْ بَانَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ نَقَضُوا مِنَ الْمَشْرُوطِ عَلَيْهِمْ شَيْئًا ، رَجَعَ بِمَا نَقَضُوا ، وَإِنْ قَالُوا : كُنَّا نُوَدِّي كَذَا وَكَذَا جِزْيَةً ^(٨٥) ، وَكَذَا وَكَذَا هَدِيَّةً . اسْتَحْلَفَهُمْ عَيْنًا وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ ^(٨٦) فِيمَا يَدْفَعُونَهُ ^(٨٧) أَنَّهُ جِزْيَةٌ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مَا عُوِّدُوا عَلَيْهِ ، اسْتَأْنَفَ الْعَقْدَ مَعَهُمْ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْأَوَّلِ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ ، فَصَارَ كَالْمَعْدُومِ .

١٧٠١ - / مسألة ؛ قال : (وَمَنْ هَرَبَ مِنْ دِمْنَتِنَا إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، نَاقِضًا ١٠/١٠ ط
لِلْعَهْدِ ، غَادَ حَرَبًا ^(١))

يعنى يصيرُ حكمُهُ حُكْمَ أَهْلِ الْحَرْبِ ، سواءَ كانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً ، وَمَتَى قُدِرَ عَلَيْهِ ، أُبَيِّحَ مِنْهُ مَا يُبَاحُ مِنَ الْحَرْبِيِّ ؛ مِنَ الْقَتْلِ ، وَالْأَسْرِ ^(٢) ، وَأَخْذِ الْمَالِ . وَإِنْ هَرَبَ الذِّمِّيُّ بِأَهْلِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، أُبَيِّحَ مِنَ الْبَالِغِينَ مِنْهُمْ مَا يُبَاحُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ، وَلَمْ يَبَحَّ سَبْيُ الذَّرِيَّةِ ؛ لِأَنَّ التَّنْقِضَ إِنَّمَا وَجَدَ مِنَ ^(٣) الْبَالِغِينَ دُونَ الذَّرِيَّةِ .

(٨٤) في الأصل ، ا ، ب : : للعهد .

(٨٥) في م : : تجربة عطاء .

(٨٦) في م : : الظاهرة .

(٨٧) في ب : : يدعونه .

(١) في ب : : حربيا .

(٢) في م : : والاسترقاق .

(٣) في الأصل ، م : : عن .

فصل : وَإِنْ تَقَضَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، جَازَ غَزْوُهُمْ وَقَتْلُهُمْ . وَإِنْ تَقَضَّ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ، اخْتَصَرَ حُكْمُ التَّقْضَى بِالنَّاقِضِ دُونَ غَيْرِهِ . وَإِنْ لَمْ يَنْقَضُوا ، لَكِنْ خَافَ التَّقْضَ مِنْهُمْ ، لَمْ يُحْزَرْ أَنْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ لِحَقِّهِمْ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْإِمَامَ تَلَزَّمَهُ إِجَابَتُهُمْ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ عَقْدِ الْأَمَانِ وَالْهُدْنَةِ ؛ فَإِنَّهُ ^(٤) لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ آكَدٌ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَبَّدٌ ، وَهُوَ مُعَاوَضَةٌ ، وَلِذَلِكَ إِذَا تَقَضَّ بَعْضُ أَهْلِ الذِّمَّةِ الْعَهْدَ ، وَسَكَتَ بَعْضُهُمْ ، لَمْ يَكُنْ سُكُوتُهُمْ تَقْضًا ، وَفِي عَقْدِ الْهُدْنَةِ يَكُونُ تَقْضًا .

فصل : وَإِذَا عَقِدَ الذِّمَّةَ ، فَعَلِيهِ جَمَاعَتُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ اتَّزَمَ بِالْعَهْدِ حِفْظَهُمْ ، وَلِهَذَا قَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّمَا بَدَلُوا الْجَزْيَةَ لِتَكُونَ أَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا ، وَدِمَاؤُهُمْ كِدِمَائِنَا ^(٥) . وَقَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي وَصِيَّتِهِ لِلْخَلِيفَةِ بَعْدَهُ : وَأَوْصِيهِ بِأَهْلِ ذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ، أَنْ يُؤْفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ ، وَيُخَاطَرُ ^(٦) مِنْ وَرَائِهِمْ ^(٧) .

فصل : وَإِذَا تَحَاكَمَ إِلَيْنَا مُسْلِمٌ مَعَ ذِمِّيٍّ ، وَجَبَ الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ ؛ لِأَنَّ عَلَيْنَا ^(٨) حِفْظَ الذِّمَّةِ مِنَ ظُلْمِ الْمُسْلِمِ ، وَحِفْظَ الْمُسْلِمِ مِنْهُ . وَإِنْ تَحَاكَمَ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ ، أَوْ اسْتَعْدَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، خُيِّرَ الْحَاكِمُ ^(٩) بَيْنَ الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ أَوْ الْإِعْرَاضِ ^(١٠) عَنْهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ^(١١) . فَإِنْ حَكَمَ بَيْنَهُمْ ، لَمْ يَخْطِئْ إِلَّا بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ﴾ ^(١٢) . قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ يَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ

(٤) سقط من : م .

(٥) تقدم في صفحة ٤٩ .

(٦) ق ب م ، هـ : ويتعاط . وفي صحيح البخاري ، وسنن البيهقي : هـ : ويقاتل .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب يقاتل عن أهل الذمة ولا يسترقون ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح البخاري

٨٤/٤ . والبيهقي ، في : باب الوصاية بأهل الذمة ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٦/٩ .

(٨) ق م : هـ : عليا .

(٩) ق : أ : الإلزام .

(١٠) ق م : هـ : والإعراض .

(١١) سورة المائدة ٢٢ .

(١٢) سورة المائدة ٤٢ .

أَهْوَاءَهُمْ ﴿١٣﴾ . وَإِذَا اسْتَعْدَّتِ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا فِي طَلَاقٍ أَوْ إِيلَاءٍ ، فَإِنْ شَاءَ أَغْدَاها ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَها ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءَكَ فَاتَّخِمْ بِهِنَّهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ . فَإِنْ أَخْصِرَ زَوْجُهَا ، حُكِمَ عَلَيْهِ بِمَا يُحْكَمُ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ قَدْ ظَاهَرَ مِنْهَا ^(١٤) ، مَتْنَهُ وَطَأَهَا حَتَّى يُكْفَرَ ، وَتُكْفِرُهُ بِالْإِطْعَامِ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ رَقَبَةً مُسْلِمًا ، وَلَا يَمْلِكُ شَرَاءَهَا ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ الصِّيَامُ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ تَمْكِيتُهُ مِنْ شِرَاءٍ مُصْحَفٍ ، وَلَا حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا فِقْهِه ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَالشَّرَاءُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ ^(١٥) . اِئْتِدَالَهُ . وَكَرِهَ أَحْمَدُ يَتَّعِمُهُمُ الثِّيَابَ الْمَكْتُوبَ عَلَيْهَا ذِكْرُ اللَّهِ تعالى . قَالَ مُهَنَّا : سَأَلْتُ ^(١٦) أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : هَلْ تَكْرَهُ لِلرَّجُلِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَعْلَمَ غُلَامًا مَجُوسِيًّا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ؟ قَالَ : إِنْ أَسْلَمَ فَنَعَمْ ، وَإِلَّا فَاتَّكْرُهُ أَنْ يَضَعُ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ . قُلْتُ : فَيَعْلَمُهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَرْهَنُ الْمُصْحَفَ عِنْدَ أَهْلِ الذِّمَّةِ ؟ قَالَ : لَا ، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ ، مَخَافَةَ أَنْ ^(١٧) يَنَالَهُ الْعَدُوُّ ^(١٧) .

فصل : وَلَا يَجُوزُ تَصْدِيرُهُمْ فِي الْمَجَالِسِ ، وَلَا بَدَأَتُهُمْ بِالسَّلَامِ ، لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ ، فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَصْبَيقِهَا » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١٨) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ^(١٩) قَالَ : « إِنَّا غَاثُونَ غَدَا ، فَلَا تَبْدَأُوهُمْ بِالسَّلَامِ ، وَإِنْ سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ ، فَقُولُوا : وَعَلَيْكُمْ » . أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٢٠) .

(١٣) سورة المائدة ٤٩

(١٤) سقط من : الأصل ، أ ، ب .

(١٥) ق ١ : م متضمن .

(١٦) ق ١ م زيادة : أحمد .

(١٧-١٧) ق ٥ : ب تناله أهلهم . وتقدم نخرج الحديث ق : ٢٠٥/١٠ .

(١٨) ق : باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ١٠٣/٧ .

كما أخرجه مسلم ، ق : باب النبي عن ابتداء أهل الكتاب بالسalam ، ... ، من كتاب السلام . صحيح مسلم

١٧٠٧/٤ . والإمام أحمد ، ق : المسند ٢/٢٦٦ ، ٢٦٦ ، ٣٤٦ ، ٤٤٤ ، ٤٥٩ ، ٥٢٥ .

(١٩) سقط من : الأصل ، أ .

(٢٠) ق : المسند ٦/٣٩٨ .

وبإسناده^(٢١) عن أنس، أنه قال: نهينا، أو أمرنا، أن لا نزيد أهل الكتاب على: ١٠٢/١٠. «وَعَلَيْكُمْ». قال أبو داود: قلت لأبي عبد الله: تكثره أن يقول الرجل للذمي: كيف أصبحت؟ أو كيف أنت؟ أو كيف حالك؟ أو نحو هذا؟ قال: نعم أكثره^(٢٢)، هذا عندي أكثر من السلام. وقال أبو عبد الله: إذا لقيته في الطريق، فلا توسع له. وذلك لما تقدم في^(٢٣) حديث أبي هريرة. وروى عن ابن عمر، أنه مر على رجل، فسلم عليه، فقيل: إنه كافر. فقال: رد علي ما سلمت عليك. فرد عليه فقال: أكثر الله مالك وكذلك. ثم اتفت إلى أصحابه، فقال: «أكثر» للجزية. وقال يعقوب بن بختان: سألت أبا عبد الله، فقلت: نعامل اليهود والنصارى، فتأتيهم في منازلهم، وعندهم قوم مسلمون، أنسلم^(٢٤) عليهم؟ قال: نعم، تنوي السلام على المسلمين. وسئل عن مصافحة أهل الذمة، فكرهه.

فصل: وما يذكره^(٢٥) بعض أهل الذمة من أن الجزية لا تلزمهم، وأن معهم كتابا من النبي ﷺ باستقاطحها عنهم، لا يصح. وسئل عن ذلك أبو العباس ابن سريج، فقال: ما نقل ذلك أحد من المسلمين. وذكر أنهم طويبوا بذلك، فأخرجوا كتابا ذكروا أنه بخط علي، رضى الله عنه، كتبه عن رسول الله ﷺ، كان فيه شهادة سعيد بن معاذ، ومعاوية، وتاريخه بعد موت سعيد وقبل إسلام معاوية، فاستبدل بذلك على بطلانه^(٢٦). ولأن قولهم غير مقبول، ولم يرو ذلك من يعتمد على روايته.

فصل: قال أبو الخطاب: يمتحنون عند أخذ الجزية، ويطلب قيامهم، وشجر أيديهم عند أخذها. ذهب إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ

(٢١) سقطت الواو من: م. وأخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١١٣/٣.

كما أخرجه عبد الرزاق، في: باب رد السلام على أهل الكتاب، من كتاب أهل الكتاب. المصنف ١١/٦.

(٢٢) ٢٢-٢٢) جاء ب، م بعد قوله: «أو كيف حالك».

(٢٣) سقط من: م.

(٢٤) ق: م: د: من: هـ.

(٢٥) ق: م: د: أسلم: هـ.

(٢٦) ق: م: يذكر: هـ.

(٢٧) انظر: ماجاء تلخيص الحبير ١٢٤/٤، ١٢٥. وانظر حادثة مماثلة مع الخطيب البغدادي ذكرها السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٣٥/٤.

صَبْرُونَ ﴿٢٨﴾ . وقيل : الصَّغَارُ التَّزَامُهُمُ ^(٢٨) الجزية ، وَجَرِيَانُ أَحْكَامِنَا عَلَيْهِمْ . وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِزْسَالُهَا ، بَلْ يَخْضَرُ الذَّمُّ بِنَفْسِهِ بِهَا ، وَيُؤَدِّيهَا وَهُوَ قَائِمٌ وَالْأَخَذُ جَالِسٌ ، وَلَا يَشْتَقُّ عَلَيْهِمْ فِي أَخْذِهَا ، وَلَا يُعَذَّبُونَ إِذَا أَعْسَرُوا عَنْ أَدَائِهَا ؛ فَإِنَّ عَمْرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَتَى بِمَالٍ كَثِيرٍ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَأَخْسَبَهُ مِنَ الْجَزِيَّةِ ، فَقَالَ : إِنِّي لَا أَظُنُّكُمْ قَدْ أَهْلَكْتُمْ النَّاسَ . قَالُوا : لَا وَاللَّهِ ، مَا أَخَذْنَا/إِلَّا عَفْوَ صَفْوًا . قَالَ : بِلَا سَوْطٍ وَلَا نَوِطٍ ^(٢٩) ؟ قَالُوا : ١٠٣/١٠ .

نعم . قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ عَلَى يَدَيَّ ، وَلَا فِي سُلْطَانِي . وَقَدِمَ عَلَيْهِ سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ جَذِيمٍ ، فَعَلَاهُ عَمْرٌ بِالذَّرَّةِ ، فَقَالَ سَعِيدٌ : سَبَقَ سَيْلُكَ مَطَرُكَ ، إِنَّ تُعَاقِبَ نَصِيرَ ، وَإِنْ تُعْفَ تَشْكُرُ ، وَإِنْ تُسْتَعِيبَ تُعِيبَ . فَقَالَ : مَا عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَّا هَذَا ، مَا لَكَ تُبْطِئُ بِالْخَرَجِ ؟ فَقَالَ : أَمُرُّنَا أَنْ لَا نَزِيدَ الْفَلَاحِينَ عَلَى أَرْبَعَةِ دنانيرَ ، فَلَسْنَا نَزِيدُهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَكِنَّا ^(٣١) نُؤَخِّرُهُمْ ^(٣٢) إِلَى غَلَاظِهِمْ ^(٣٣) . قَالَ عَمْرٌ : لَا أَغْرِلُكَ مَا حَيَّيْتُ . رَوَاهُمَا أَبُو عُبَيْدٍ ^(٣٤) . وَقَالَ : إِنَّمَا وَجَّهَ التَّأْخِيرَ إِلَى الْغَلَّةِ الرَّفْقِ بِهِمْ . قَالَ : وَلَمْ نَسْمَعْ فِي اسْتِيدَاءِ الْخَرَجِ وَالْجَزِيَّةِ وَقَفًا غَيْرَ هَذَا . وَاسْتَعْمَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَجُلًا عَلَى عُكْبَرَى ^(٣٥) ، فَقَالَ لَهُ عَلَى رَعُوسِ النَّاسِ : لَا تَدْعَنْ لَهُمْ دَرَهْمًا مِنَ الْخَرَجِ . وَشَدَّدَ عَلَيْهِ الْقَوْلَ ، ثُمَّ قَالَ : الْقَنْبَى عِنْدَ اتِّصَابِ النَّهَارِ . فَأَتَاهُ فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ ^(٣٥) أَمُرُّكَ بِأَمْرٍ ، وَإِنِّي أَتَقَدَّمُ إِلَيْكَ الْآنَ ، فَإِنْ عَصَيْتَنِي نَزَعْتُكَ ، لَا تَبِيعَنَّ لَهُمْ فِي خَرَجِهِمْ حِمَارًا ، وَلَا بَقَرَةً ، وَلَا كِسْفَةَ شَتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ ، وَارْفُقْ بِهِمْ ، وَافْعَلْ بِهِمْ ^(٣٦) .

(٢٨) سورة التوبة ٢٩ .

(٢٩) في ١ ، ب : التزائم .

(٣٠) في النسخ : بوط . والنوط : التعليق .

(٣١) في م : ولكن .

(٣٢-٣٣) سقط من : أ ، ب .

(٣٣) في : باب اجباة الجزية والخراج ، ... ، من كتاب سنن التقي والشمس والصدقة ، ... الأموال ٤٣ ، ٤٤ .

(٣٤) عكبرى : بليدة من نواحي دجيل ، قرب صريهين وأوانا ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ . معجم البلدان ٧٠٥/٣ .

(٣٥) سقط من : ب .

(٣٦) أخرجه البيهقي بمعناه ، في : باب النبي عن التشديد في جباية الجزية ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى

٧٠٥/٩ . وأبو عبيد ، في الباب السابق . الأموال ٤٤ .

فصل : قال أحمد ، في الرجل له المرأة النصرانية : لا يأذن لها أن تخرج إلى عيد ، أو تذهب إلى بيعه ، وله أن يمنعها ذلك . وكذلك في الأمة . قيل له : أله (٣٧) أن يمنعها شرب الخمر ؟ قال : يأمرها ، فإن لم تقبل فليس له منعها . قيل له : فإن طلبت منه أن يشتري لها زئارا ؟ قال : لا يشتري زئارا ، تخرج هي تشتري لنفسها . وسئل عن الذمي يعامل بالربا ، ويبيع الخمر والخنزير ، ثم يسلم ، وذلك المال في يده ، فقال : لا يلزمه أن يخرج منه شيئا ؛ لأن ذلك مضى في حال كفره ، فأشبه نكاحهم في الكفر إذا أسلم . وسئل عن المجوسيين يجعلان ولدهما مسلما ، فيموت وهو ابن خمس سنين ؟ فقال : يدفن في مقابر المسلمين ؛ لقول النبي ﷺ : « فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه (٣٨) » . يعني أن هذين لم يمجساها ، فيبقى على الفطرة . / وسئل أبو عبد الله ١٠٣/١٠ ظ عن أولاد المشركين ؟ فقال : أذهب إلى قول النبي ﷺ : « الله أعلم بما كانوا عاملين » (٣٩) . قال : وكان ابن عباس يقول : « فأبواه يهودانه وينصرانه » حتى سمع : « الله أعلم بما كانوا عاملين » . فتروك قوله . وسأله ابن الشافعي ، فقال : يا أبا عبد الله ذراري المشركين أو المسلمين ؟ فقال : هذه مسائل أهل الزيغ . وقال أبو عبد الله : سألت بشر بن السري (٤٠) سفيان الثوري ، عن أطفال المشركين ، فصاح به ، وقال : يا بصي ، أنت تسأل عن هذا ؟ قال أحمد : ونحن نمر هذه الأحاديث على ما جاءت ، ولا نقول شيئا . وسئل عن أطفال المسلمين ، فقال : ليس فيه اختلاف أنهم في الجنة . وذكر واه حديث

(٣٧) في م : إنه .

(٣٨-٣٩) في ب : يهودانه وينصرانه ويمجسانه .

(٣٩) تقدم ترجمته ، في ٢٧٨/١٢ .

(٤٠) أخرجه البخاري ، في : باب ما قيل في أولاد المشركين ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٢٥/٢ . وسلم ، في : باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، من كتاب القدر . صحيح مسلم ٢٠٤٨/٤ ، ٢٠٤٩ ، وأبو داود ، في : باب في ذراري المشركين ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٥٣١/٢ . والنسائي ، في : باب أولاد المشركين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤٧/٤ ، ٤٨ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٣/٢ ، ٢٥٩ ، ٣١٥ ، ٤٦٤ ، ٤٨١ ، ٥١٨ .

(٤١) بشر بن السري الأقره ، كان فصيحا بالمواظع ، مفوها ، ذا صلاح ، توفي سنة خمس وتسعين ومائة . العبر ٣١٨/١ .

عائشة ، الذي قالت فيه : عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ^(٤٢) . فقال : وهذا حديثٌ اذكر فيه رجلاً ضَعَفَهُ طَلْحَةُ . وسُئِلَ عن الرجل يُسَلِّمُ بشرط أن لا يُصَلِّيَ إلّا صلاتين ؟ فقال : يصح^(٤٣) إسلامه ، ويُؤخَذُ بالخُمسِ . وقال : معنى حديث حَكِيم بن حَزَالٍ : بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ^(٤٤) أَنْ لَا أُخْرِجَ إِلَّا قَائِمًا^(٤٥) . أنه لا يَرْكَعُ في الصلاة ، بل يقرأ ثم يَسْجُدُ من غير ركوع . قال : وَحَدِيثُ قَتَادَةَ عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ^(٤٦) عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ طَرَفَيِ النَّهَارِ^(٤٧) .

-
- (٤٢) أخرجه مسلم ، في : باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، ... ، من كتاب القدر . صحيح مسلم ٢٠٥٠/٤ . وأبو داود ، في : باب في ذراري المشركين ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٥٣١/٢ . والنسائي ، في : باب الصلاة على الصبيان ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤٦/٤ ، ٤٧ .
- (٤٣) في ا ، ب : « لا يصح » .
- (٤٤) في م زيادة : « على » .
- (٤٥) أخرجه النسائي ، في : باب كيف يفر للسجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٦١/٢ . والإمام أحمد ، في : المستند ٤٠٢/٣ .
- (٤٦) سقط من : م .
- (٤٧) لم نجده فيما بين أيدينا .

كتاب الصيد والذبائح

الأصل في إباحة الصيد ، الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب : فقوله الله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۖ ﴾^(١) . وقال سبحانه : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ۖ ﴾^(٢) . وقال سبحانه : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُجِلَ لَهُمْ قُلْ أَجَلٌ لَّكُمْ الطَّيْسُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِجِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ۖ ﴾^(٣) . وأما السنة ، فروى أبو ثعلبة الخشني ، قال : أثبت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إنا بأرضي صيد ، أصيد بقوسي ، وأصيد بكليي المعلم ،^(٤) وأصيد بكليي الذي ليس بمعلم ، فأخبرني ماذا يصلح لي ؟ قال : «أما ما ذكرت أنكم بأرضي صيد ، فما صيدت بقوسيك» ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل ، وما صيدت بكليك^(٥) المعلم ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل ، وما صيدت بكليك^(٦) الذي ليس بمعلم ، فأذركت ذكاته ، فكل^(٧) . وعن عدي بن حاتم ، قال : قلت : يا رسول الله ، إنا نرسل^(٨) الكلب

١٠٤/١٠

(١) سورة المائدة ٩٦ .

(٢) سورة المائدة ٢ .

(٣) سورة المائدة ٤ .

(٤-٥) سقط من : ب .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب صيد القوس ، وباب ما جاء في الصيد ، وباب آية الجوس ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١١/٧ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٧ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣٢/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل ، وباب ما جاء في الكلب يأكل من الصيد ، من أبواب الصيد . وفي : باب ما جاء في الأكل في آية الكفار ، من أبواب الأكل . عارضة الأحوذى ٢٥٢/٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٩٩/٧ . والنسائي ، في : باب الأمر بالتسمية عند الصيد ، وباب صيد الكلب الذي ليس بمعلم ، وباب الكلب يأكل من الصيد ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٥٨/٧ ، ١٥٩ ، ١٦٢ . وابن ماجه ، في : باب صيد الكلب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٦٩/٢ ، ١٠٧٠ . وإمام أحمد ، في : المسند ١٩٣/٤ - ١٩٥ ، ٢٥٧ ، ٣٧٩ .

(٦) ف : م ؛ رسل ٤ .

المُعْلَم، فِيمَنْسِكَ عَلَيْنَا؟ قَالَ: «كُلُّ». فَلْتُ: وَإِنْ قَتَلَ؟ قَالَ: «كُلُّ» [مَا^(٧)] لَمْ يَشْرُكْهُ كَلْبٌ غَيْرُهُ». قَالَ: وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْبَغْرَاضِ^(٨)، فَقَالَ: «مَا خَرَقَ فُكْلٌ، وَمَا قَتَلَ بَعْرُضَهُ فَلَا تُأْكُلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(٩). وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى إِبَاحَةِ الْأَصْطِيَادِ وَالْأَكْلِ مِنَ الصَّيْدِ.

١٧٠٢ - مسألة: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ، رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَإِذَا سَمِيَ وَأُرْسِلَ كَلْبُهُ أَوْ فَهْدُهُ الْمُعْلَمُ، وَاصْطَادَ، وَقَتَلَ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ^(١٠))، جَازَ أَكْلُهُ).

أَمَّا مَا أَذْرَكَ ذِكَاثَهُ مِنَ الصَّيْدِ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي إِبَاحَتِهِ سِوَى صِحَّةِ التَّذَكِّيَةِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَمَا صِيدَتْ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعْلَمٍ، فَأَذْرَكَ ذِكَاثَهُ، فَكُلْ». وَأَمَّا مَا قَتَلَهُ^(١١) الْجَارِحُ، فَيُشْتَرَطُ فِي إِبَاحَتِهِ شَرْطُ سَبْعَةٍ؛ أَحَدُهَا، أَنْ يَكُونَ الصَّائِدُ مِنْ أَهْلِ

(٧) تكملة من مصادر التخریج.

(٨) بَاقِي التَّعْرِيفُ بِهِ فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ ١٧١٤.

(٩) أَخْرَجَ الْأَوَّلُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٣/٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الصَّيْدِ بِالْكَلابِ الْمُطْعَمَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٢٩/٣. كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الصَّيْدِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٩٧/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥٣/٦. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ إِذَا قَتَلَ الْكَلْبُ، وَبَابِ صَيْدِ الْمَرَاضِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. الْمُجْتَبَى ١٦٠/٧. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْتَدْرَكِ ٢٥٨/٤. وَأَخْرَجَ الثَّانِي الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ تَفْسِيرِ الْمَشَبَهَاتِ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ، وَفِي: بَابِ مَا أَصَابَ الْمَرَاضِ بَعْرُضَهُ، وَبَابِ إِذَا وَجِدَ مَعَ الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٤، ١١١/٧، ٧١، ٧٠/٣. وَمُسْلِمٌ، فِي: الْبَابِ السَّابِقِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٢٩/٣، ١٥٣٠.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: الْبَابِ السَّابِقِ. سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٩٧/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْمَرَاضِ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥٣/٦، ٢٥٩. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النَّبِيِّ عَنْ أَكْلِ مَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَبَابِ صَيْدِ الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ، وَبَابِ إِذَا قَتَلَ الْكَلْبُ، وَبَابِ الْكَلْبِ يَأْكُلُ مِنَ الصَّيْدِ، وَبَابِ مَا أَصَابَ بَعْرُضَ مِنْ صَيْدِ الْمَرَاضِ، وَبَابِ مَا أَصَابَ بَعْدَ مِنْ صَيْدِ الْمَرَاضِ، الْمُجْتَبَى ١٥٩/٧، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٢. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ صَيْدِ الْمَرَاضِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١٠٧٢/٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي صَيْدِ الْمَرَاضِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. سُنَنِ الدَّارِمِيِّ ٩١/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْتَدْرَكِ ٢٥٦/٤، ٣٨٠، ٣٧٧.

(١) مَقْطُوعٌ مِنْ: م.

(٢) فِي: م: قَتَلَ.

الدَّكَاةُ ، فَإِنْ كَانَ وَثِيًّا ، أَوْ مُرْتَدًّا ، أَوْ مَجُوسِيًّا ، أَوْ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ ، أَوْ
مَجْنُونًا ، لَمْ يُبَيِّحْ صَيْدَهُ ، لِأَنَّ الْأَصْطِيَاءَ أُقِيمَ مَقَامُ الدَّكَاةِ ، وَالْجَارِحُ آلَةُ كَالسَّكِينِ ، وَعَقْرُهُ
لِلْحَيَوَانِ بِمَنْزِلَةِ إِفْرَاءِ الْأَوْدَاجِ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَإِنْ أَخَذَ الْكَلْبُ ذَكَائَهُ »^(٣) . وَالصَّائِدُ
بِمَنْزِلَةِ الْمُذْكَى ، فَتَشْتَرِطُ الْأَهْلِيَّةُ فِيهِ . الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ يُسَمَّى عِنْدَ إِرْسَالِ الْجَارِحِ ، فَإِنْ
تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا ، لَمْ يُبَيِّحْ . هَذَا تَحْقِيقُ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَلَيْسَ تَوَرُّقُ
وِدَاوُدَ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ^(٤) ، عَنْ أَحْمَدَ ، إِنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّيْبِ وَالْكَلْبِ ، أُبَيِّحَ . قَالَ
الْحَلَّالُ : سَهَا حَنْبَلٌ^(٥) فِي نَفْلِهِ ، فَإِنْ^(٦) فِي أَوَّلِ مَسَائِلِهِ ، إِذَا نَسِيَ وَقَتْلَ ، لَمْ يَأْكُلْ . وَمِمَّنْ
أَبَاحَ مَتْرُوكَ التَّسْمِيَةِ فِي التَّسْيَانِ دُونَ الْعَمْدِ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « عَفِيَ
لَأُمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالتَّسْيَانِ »^(٧) . وَلِأَنَّ إِرْسَالَ الْجَارِحِ جَرَى مَجْرَى التَّذْكِيَةِ ، فَعَفِيَ عَنِ
التَّسْيَانِ^(٨) فِيهِ ، كَالدَّكَاةِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ التَّسْمِيَةَ تُشْتَرِطُ عَلَى إِرْسَالِ الْكَلْبِ فِي الْعَمْدِ
وَالْتَّسْيَانِ^(٩) ، وَلَا يَنْزِمُ ذَلِكَ فِي إِرْسَالِ السَّهْمِ ؛ « لِأَنَّ السَّهْمَ »^(١٠) حَقِيقَةً ، وَلَيْسَ لَهُ
اخْتِيَارٌ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ السَّكِينِ ، بِخِلَافِ الْحَيَوَانِ ، فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بِاخْتِيَارِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ :
يُبَاحُ مَتْرُوكُ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا^(١١) ؛ لِأَنَّ الْبَرَاءَ رَوَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْمُسْلِمُ
يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ ، سَمَى أَوْ لَمْ يُسَم »^(١٢) . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُتْلَ عَلَيْكُمْ اللَّهُ بَشَى مِنَ الصَّيْدِ ... ﴾ الآية ، من كتاب
الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ . صحيح البخاري ١١٠/٧ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب الملعنة ، من كتاب الصيد
والذَّبَائِحِ . صحيح مسلم ١٥٣٠/٣ .
(٤-٤) سقط من : ب . نقل نظر .
(٥) سقط من : أ .
(٦) تقدم تخريجه في : ١٤٦/١ .
(٧-٧) سقط من : أ ، ب . نقل نظر .
(٨-٨) سقط من : أ ، ب ، م .
(٩) في م : إليه ؛ خطأ .
(١٠) في ب : وسهوا .
(١١) قال الزَّيْلَعِيُّ : غريب بهذا اللفظ ، وفي معناه أحاديث . نصب الرأية ١٨٢/٤ ، ١٨٣ . وانظر ما أخرجه
الدارقطني ، في : كتاب الصيد والذَّبَائِحِ . سنن الدارقطني ٢٩٥/٤ ، ٢٩٦ . والبيهقي ، في : باب من ترك التسمية
وهو من نحل ذبيحته ، من كتاب الصيد والذَّبَائِحِ . السنن الكبرى ٢٣٩/٩ .

عَلَيْهِ سَلَفٌ قَبِيلٌ : أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ مَا يَذْبَحُ وَيَتَسَمَّى اللَّهُ ؟ فَقَالَ : « اسْمُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ » ^(١٢) . وعن أحمد رواية أخرى مثل هذا . ولنا ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ ^(١٣) . وقال : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ ^(١٤) . وقال النبي ﷺ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ ، وَسَمَيْتَ ، فَكُلْ » . قلتُ أُرْسِلَ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ ؟ قَالَ : « لَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَيْتَ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ » . متفق عليه ^(١٥) . وفي لفظ : « وَإِذَا خَالَطَ كِلَابًا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا ، فَأَمْسَكْنَ وَقَتْلَنَ ، فَلَا تَأْكُلْ » ^(١٦) . وفي حديث أبي ثعلبة : « وما صيدتُ بقوسيك ، وَذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلْ » ^(١٧) . وهذه نصوصٌ صحيحةٌ لا يُعْرَجُ عَلَى مَا خَالَفَهَا . وقوله : « عَفَى لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ » . يَقْتَضِي نَفْيَ

(١٢) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٩٥/٤ . والبيهقي ، في : باب من ترك التسمية وهو ممن تحمل ذبيحته ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٤٠/٩ .
(١٣) سورة الأنعام ١٢١ .
(١٤) سورة المائدة ٤ .

(١٥) أخرجه البخاري ، في : باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب تفسير المشبهات ، من كتاب البيوع ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُذَكِّرَ اللَّهُ بَيْنَكُمْ مِنَ الصَّيْدِ ... ﴾ ، وباب صيد المعارض ، وباب الصيد إذا غاب يومين أو ثلاثة ، وباب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٥٥/١ ، ٧٠/٣ ، ٧١ ، ١١٠/٧ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣٠/٣ ، ١٥٣١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٩/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الكلب يأكل من الصيد ، من أبواب الصيد . عارضة الأحمدي ٢٥٧/٦ ، ٢٥٨ . والنسائي ، في : باب النبي عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه ، وباب إذا وجد مع كلبه كلباً غيره ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٥٩/٧ ، ١٦١ ، ١٦٢ . والدارمي ، في : باب التسمية عند إرسال الكلب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمي ٨٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦/٤ .

(١٦) أخرجه البخاري ، في : باب إذا أكل الكلب ، وباب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٣/٧ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٢٩/٣ ، ١٥٣٠ . والنسائي ، في : باب الأمر بالتسمية عند الصيد ، وباب إذا وجد مع كلبه كلباً لم يسم عليه ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٥٨/٧ ، ١٦٠ . وابن ماجه ، في : باب صيد الكلب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٠ ، ٣٧٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧/٤ .

(١٧) تقدم ترجمته في صفحة ٢٥٦ .

الإثم^(١٨) ، لا جَعَلَ الشَّرِيطَ الْمَعْدُومَ كَالْمَوْجُودِ ، بدليل ما لَوْ نَسِيَ / شَرَطَ الصَّلَاةَ .
والفَرْقُ بَيْنَ الصَّيْدِ وَالذَّبِيحَةِ ، أَنَّ الذَّبِيحَ وَقَعَ فِي مَحَلِّهِ ، فَجَازَ أَنْ يُسَامَحَ^(١٩) فِيهِ ، بِخِلَافِ
الصَّيْدِ . وَأَمَّا أَحَادِيثُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، فَلَمْ يَذْكُرْهَا أَصْحَابُ السُّنَنِ الْمَشْهُورَةِ ، وَإِنْ
صَحَّحَتْ فَهِيَ فِي الذَّبِيحَةِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الصَّيْدِ عَلَيْهَا ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا ، مَعَ مَا فِي الصَّيْدِ مِنْ
النُّصُوصِ الْخَاصَّةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَالْتَّسِيمَةُ الْمُتَعَبِّرَةُ قَوْلُهُ : « بِسْمِ اللَّهِ » . لِأَنَّ إِطْلَاقَ
التَّسِيمَةِ يَنْصَرِفُ إِلَى ذَلِكَ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ،
وَاللَّهُ أَكْبَرُ »^(٢٠) . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ يَقُولُهُ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ قَوْلَ^(٢١) : « بِسْمِ اللَّهِ » يُجْزئُهُ .
وإِنْ قَالَ : اَللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . لَمْ يَكْفِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَلَبُ حَاجَةٍ . وَإِنْ هَلَّلَ ، أَوْ سَبَّحَ ، أَوْ كَبَّرَ ،
أَوْ حَمَدَ اللَّهَ تَعَالَى ، اخْتَمَلَ الْإِجْزَاءُ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ ، وَاخْتَمَلَ
الْمَنْعَ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ التَّسِيمَةِ لَا يَتَنَاوَلُهُ . وَإِنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، أَجْزَأُهُ وَإِنْ
أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ذِكْرَ اسْمِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَخْصُلُ بِكُلِّ لُغَاةٍ ، بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ
فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ لَفْظُهُ . وَتُعْتَبَرُ التَّسِيمَةُ عِنْدَ الْإِزْسَالِ ؛ لِأَنَّهُ الْفِعْلُ الْمَوْجُودُ مِنْ
الْمُرْسِلِ ، فَتُعْتَبَرُ التَّسِيمَةُ عِنْدَهُ ، كَمَا تُعْتَبَرُ عِنْدَ الذَّبِيحِ مِنَ الذَّابِحِ ، وَعِنْدَ إِزْسَالِ السَّهْمِ مِنْ
الرَّامِي . نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى هَذَا . وَلَا تُشْتَرَعُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ التَّسِيمَةِ فِي ذَبْحٍ وَلَا
صَبْدٍ . وَبِهِ قَالَ اللَّيْثُ . وَاخْتَارَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَةَ اسْتِحْبَابَ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى عَلَى مَرَّةٍ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا »^(٢٢) . وَجَاءَ فِي
تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾^(٢٣) . لَا^(٢٤) أَذْكَرُ إِلَّا ذُكِّرْتَ مَعِيَ . وَلَنَا ،

(١٨) ق م : « الاسم » تحريف .

(١٩) ق م : « يسامح » .

(٢٠) تقدم تحريجه في : ٢٩٩/٥ .

(٢١) ق م : « قوله » .

(٢٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الاستغفار ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٥١/١ . والدارمي ، في : باب في

فضل الصلاة على النبي ﷺ ، من كتاب الرقاق . سنن الدارمي ٣١٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦١/٣ .

(٢٣) سورة الشرح ٤ .

(٢٤) ق م : « أن لا » .

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَوْطِنَانِ لَا أَذْكُرُ فِيهِمَا ؛ عِنْدَ الذَّبِيحَةِ ، وَالْعُطَّاسِ » . رواه أبو محمد الخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ ^(٢٥) ، وَلَئِنَّهُ إِذَا ذَكَرَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى أَشْبَهَ الشَّهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ . الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، أَنْ يُرْسِلَ الْجَارِحَةَ عَلَى الصَّيْدِ ، فَإِنْ اسْتَرْسَلَتْ / بِنَفْسِهَا فَفَقَتَتْ ، لَمْ يَبَحْ . وَهَذَا ١٠٥/١٠ ط
 قَالَ رِبْعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : يُوَكَّلُ صَيْدُهُ إِذَا أَخْرَجَهُ لِلصَّيْدِ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِذَا سَمِيَ عِنْدَ الْفِلَاحَةِ ، أُبَيِّحَ صَيْدُهُ . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْكِلَابِ ^(٢٦) تَنَفَّلْتُ مِنْ مَرَابِضِهَا ^(٢٧) تَقْصِيدُ الصَّيْدِ ؟ قَالَ : اذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ، وَكُلْ . قَالَ إِسْحَاقُ : فَهَذَا الَّذِي اخْتَارَ إِنْ ^(٢٨) لَمْ يَتَعَمَّدْ هُوَ إِرْسَالُهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ . قَالَ الْخَلَّالُ : هَذَا عَلَى مَعْنَى قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَتَبَكَ ، وَسَعَيْتَ ، فَكُلْ » . وَلَئِنْ إِرْسَالَ الْجَارِحَةِ جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ الذَّبِيحِ ، وَلِهَذَا اخْتَبَرْتُ التَّسْمِيَةَ مَعَهُ ، وَإِنْ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ فَسَمِيَ صَاحِبُهُ وَرَجَرَهُ ، فَرَادَ فِي عَدْوِهِ ، أُبَيِّحَ صَيْدُهُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَبَاحُ . وَعَنْ مَالِكٍ ^(٢٩) كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ رَجَرَهُ أَثَرُ فِي عَدْوِهِ ، فَصَارَ كَمَا لَوْ أُرْسِلَهُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فِعْلَ الْإِنْسَانِ مَتَى انْضَافَ إِلَى فِعْلِ غَيْرِهِ ، فَلَا غَبَارَ بِفِعْلِ الْإِنْسَانِ ، بِدَلِيلِ مَا نَوَّاهُ صَالِ الْكَلْبِ عَلَى إِنْسَانٍ ، فَأَغْرَاهُ إِنْسَانٌ ، فَالضَّمَانُ عَلَى مَنْ أَغْرَاهُ . وَإِنْ ^(٣٠) أُرْسِلَهُ بِغَيْرِ تَسْمِيَةٍ ، ثُمَّ سَمِيَ وَرَجَرَهُ ، فَرَادَ فِي عَدْوِهِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَبَاحُ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا أُرْسِلَ ، ثُمَّ سَمِيَ فَاتْرَجَرَ ، أَوْ أُرْسِلَ وَسَمِيَ ، فَالْمَعْنَى قَرِيبٌ مِنَ السَّوَاءِ . وَظَاهِرُ هَذَا الْإِبَاحَةِ ؛ لِأَنَّهُ انْتَرَجَرَ بِتَسْمِيَتِهِ وَرَجَرَهُ ، فَاشْتَبَهَ الَّتِي قَبْلَهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَبَاحُ صَيْدُهُ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يُعْلَقُ ^(٣١) بِالْإِرْسَالِ الْأَوَّلِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ ، فَإِنَّهُ لَا

(٢٥) وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ نَحْوَهُ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الذَّبِيحَةِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . السَّنَنِ الْكَبِيرِ

٢٨٦/٩ .

(٢٦-٢٧) ق ب : « تَفَلَّتْ مِنْ مَرَابِطِهَا » .

(٢٧) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٨) ق ب ، م ، ع : « عَطَاءٌ » .

(٢٩) ق ب ، م : « وَمِنْ » .

(٣٠) ق ب : « يُعْلَقُ » .

يتعلق به حظر^(٣١) ولا إباحة : الشرط الرابع ، أن يكون الجارح مُعَلِّماً . ولا خلاف في اعتبار هذا الشرط ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ . وما تقدم من حديث أبي ثعلبة^(٣٢) . ويُعتبر في تعليمه ثلاثة شروط ؛ إذا أرسله استرسل ، وإذا زجره الزجر ، وإذا / أمسك لم يأكل . ويتكرر هذا منه مرة بعد أخرى حتى يصير مُعَلِّماً في حكم العرف ، وأقل ذلك ثلاث . قاله القاضي . وهو قول أبي يوسف ، ومحمد . ولم يُقدِّر أصحاب الشافعي عدد المرات ؛ لأن التقدير بالتوقيف ، ولا توقيف في هذا ، بل قدره بما يصير به في العرف مُعَلِّماً . وحكى عن أبي حنيفة ، أنه إذا تكرر مرتين ، صار مُعَلِّماً ؛ لأن التكرار يحصل بمرتين . وقال الشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب : يحصل ذلك بمرة ، ولا يُعتبر التكرار ؛ لأنه تعلم صنعة ، فلا يُعتبر فيه التكرار ، كسائر الصنائع . ولنا ، أن تركه للأكل يَحْتَمِلُ أن يكون لشبيح ، ويَحْتَمِلُ أنه لتعليم ، فلا يَتَمَيَّز ذلك إلا بالتكرار ، وما اعتُبر فيه التكرار ، اعتُبر ثلاثاً ، كالمسح في الاستجمار ، وعدد الأقرء^(٣٣) والشهود في العدة ، والغسلات في الوضوء . ويُفارق الصنائع ، فإنها لا يَتِمُّكَنُ مِنْ فِعْلِهَا إِلَّا مَنْ تَعَلَّمَهَا ، فإذا فَعَلَهَا ، عَلِمَ أنه قد تَعَلَّمَهَا وعَرَفَهَا ، وترك الأكل مُمَكِّنُ الوجود من المتعلم وغيره ، ويوجد من الصنفين جميعاً ، فلا يَتَمَيَّزُ به أحدهما من الآخر حتى يتكرر . وحكى عن ربيعة ومالك ، أنه لا يُعتبر^(٣٤) ترك الأكل ؛ لما روى أبو ثعلبة الخشني ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ المُعَلِّمُ ، وذكرَ اسمُ الله عليه ، فكل ، وإن أكل » . ذكره الإمام أحمد ، ورواه أبو داود^(٣٥) . ولنا ، أن العادة في المُعَلِّم ترك الأكل ، فاعتُبر شرطاً ، كالانزجار إذا زجر ، وحديث أبي ثعلبة معارض بما روى عن عدي بن حاتم ، أن رسول الله ﷺ قال : « فإن

(٣١) ق م : حذر « غريف » .

(٣٢) ق ب زيادة : الحشني .

(٣٣) ق ا ، م : الإقرار .

(٣٤) ق م : يتميز .

(٣٥) أخرجه الإمام أحمد ، في : المستند ١٩٣/٤ ، ١٩٤ . وأبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ .

أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أُمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ ^(٣٦) . وهذا أَوَّلَى بِالْتَّعْدِيمِ
لأنَّه ^(٣٧) رَاجِعٌ ، فَإِنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلأنَّه مُتَضَمِّنٌ لِلزِّيَادَةِ ، وَهُوَ ذِكْرُ الْحُكْمِ مُعْلَلًا . ثُمَّ
إِنَّ حَدِيثَ أَبِي ثَعْلَبَةَ مَحْمُولٌ عَلَى جَارِحَةٍ ثَبَّتَ تَعْلِيمُهَا ؛ لِقَوْلِهِ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَتَبْتُكَ
الْمُعَلِّمَ » . وَلَا يَثْبُتُ التَّعْلِيمُ حَتَّى يَثْرَكَ الْأَكْلُ . إِذَا ثَبَّتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْأَنْزِجَارَ بِالزَّجْرِ إِنَّمَا
يُعْتَبَرُ ^(٣٨) قَبْلَ إِرْسَالِهِ ^(٣٩) عَلَى الصَّيْدِ ، أَوْ رُؤْيَاهُ ، أَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْزَجِرُ بِحَالٍ . / ١٠٦/١٠ ط
الْشَّرْطُ الْخَامِسُ ، أَنْ لَا يَأْكُلَ ^(٤٠) مِنَ الصَّيْدِ ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ ، لَمْ يُبَيِّحْ ، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ .
وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ ،
وَالشَّعْبِيُّ ، وَالتَّحْمِي ، وَسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ ، وَأَبُو بَرْدَةَ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَعِكْرَمَةُ ،
وَالضُّحَّاكُ ، وَقَتَادَةُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ :
يُبَاحُ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَلْمَانَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ عُمَرَ . حَكَاهُ
عَنْهُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَاحْتَجَّ مَنْ أَبَاهُ
بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أُمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ . وَحَدِيثَ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، وَلأنَّه صَيَّدَ
جَارِحَ مُعَلِّمٌ ، فَأُبَيِّحُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَأْكُلْ . فَإِنَّ الْأَكْلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِفَرْطِ جُوعٍ أَوْ غِيْظٍ
عَلَى الصَّيْدِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ عِدْدَى بْنِ حَاتِمٍ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَتَبْتُكَ
الْمُعَلِّمَ ، وَذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكُلْ مِمَّا أُمْسَكَ عَلَيْكَ » . قُلْتُ : وَإِنْ قُتِلَ ؟ قَالَ :
« وَإِنْ قُتِلَ ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ ، ^(٤١) فَإِنْ أَكَلَ ^(٤٢) ، فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ
إِنَّمَا أُمْسَكَ ^(٤٣) عَلَى ^(٤٤) نَفْسِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلأنَّ مَا كَانَ شَرْطًا فِي الصَّيْدِ الْأَوَّلِ ، كَانَ
شَرْطًا فِي سَائِرِ صُيُودِهِ ، كَالْإِرْسَالِ وَالتَّعْلِيمِ . وَأَمَّا آيَةُ فَلَا تَنْتَازِلُ هَذَا الصَّيْدَ ؛ لِأَنَّهُ ^(٤٥)

(٣٦) تقدم ترجمته ، في صفحة ٢٥٧ .

(٣٧) (٣٧-٣٧) سقط من : م .

(٣٨) (٣٨-٣٨) في م : « بإرساله » .

(٣٩) (٣٩) في م : « يؤكل » .

(٤٠) (٤٠-٤٠) سقط من : ب .

(٤١) (٤١) في ب ، م : « أُمسك » .

(٤٢) (٤٢) في ب : « عن » .

(٤٣) (٤٣) في م : « فإنه » .

قال : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ . وهذا إنما أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ . وإِذَا حَدِيثُ ابْنِ ثَعْلَبَةَ ، فَقَدْ قَالَ أَحَدُ : يَخْتَلِفُونَ عَنْ مُشْتَمِلٍ فِيهِ . وَعَلَى أَنَّ حَدِيثَنَا أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَعَدِيٌّ بْنُ حَاتِمٍ أَضْبَطُ ، وَلَفْظُهُ أَبَيْنُ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْحُكْمَ وَالْعِلَّةَ . قَالَ أَحَدُ : حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ ، مِنْ أَصَحِّ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، الشَّعْبِيُّ يَقُولُ : كَانَ جَارِي وَرَيْطِي ، فَحَدَّثَنِي . وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ قَتَلَهُ وَانْصَرَفَ عَنْهُ ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِذَا لَا يَحْرُمُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ صَيِّدِهِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُعْلَمًا مَا أَكَلَ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ ، وَإِنَّمَا اخْصَرَّ^(٤٤) مَا أَكَلَ مِنْهُ ، فَفِيمَا عَدَاهُ يَجِبُ الْقَضَاءُ بِالْعُمُومِ ، وَلِأَنَّ اجْتِمَاعَ شُرُوطِ التَّعْلِيمِ حَاصِلٌ^(٤٥) ، فَوَجِبَ الْحُكْمُ بِهِ ، وَهَذَا حُكْمُنَا بِجَلِّ صَيِّدِهِ ، فَإِذَا وَجَدَ الْأَكْلَ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لَيْسَانِي ، أَوْ^(٤٦) فَرَطُ جُوعٍ^(٤٧) ، أَوْ / نَسِيَ التَّعْلِيمَ ، فَلَا يَتْرَكَ مَا ثَبَتَ يَقِينًا بِالْاِخْتِمَالِ .

١٠٧/١

فصل : فَإِنْ شَرِبَ دَمَهُ ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ ، لَمْ يَحْرُم . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحَدٌ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَهُ الشَّعْبِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَكْلِ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ ، وَإِنَّمَا خَرَجَ مِنْهُ مَا أَكَلَ مِنْهُ^(٤٨) بِحَدِيثِ عَدِيِّ : ﴿ فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ ، فَلَا تَأْكُلْ ﴾ . وَهَذَا لَمْ يَأْكُلْ ، وَلِأَنَّ الدَّمَ لَا يَقْصِدُهُ الصَّائِدُ مِنْهُ ، وَلَا يَتَفَقَّحُ بِهِ ، فَلَا يَخْرُجُ بِشَرْبِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُنْسِيكًا عَلَى صَائِدِهِ .

فصل : وَلَا يَحْرُمُ مَا صَادَهُ الْكَلْبُ بَعْدَ الصَّيْدِ الَّذِي أَكَلَ مِنْهُ . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الْخَرَقِيِّ أَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُعْلَمًا ، فَتُعْتَبَرُ لَهُ شُرُوطُ التَّعْلِيمِ ابْتِدَاءً . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي صَيِّدِهِ الَّذِي قَبْلَ الْأَكْلِ . الشَّرْطُ السَّادِسُ ، أَنْ يَخْرَجَ الصَّيْدُ ، فَإِنْ خَنَقَهُ ، أَوْ قَتَلَهُ بِصَدْمَتِهِ ، لَمْ يَنْبَغِ . قَالَ الشَّرِيفُ : وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُهُمْ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي قَوْلِهِ : يُبَاحُ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَتَلَهُ بِغَيْرِ جَرْحٍ ، أَشْبَهَ مَا قَتَلَهُ بِالْحَجَرِ وَالْبَنْدُقِ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ

(٤٤) ق م زيادة : منه .

(٤٥) ق م : حاصلة .

(٤٦) (٤٦-٤٦) ق م : فرط جوع .

(٤٧) سقط من : أ .

تعالى حَرَّمَ الْمَوْفُودَةَ ، وهذا كذلك ، وهذا يخص ما ذكره ، وقول النبي ﷺ : « مَا أَثَرَهُ الدَّمُ ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ »^(٤٨) ، فكلُّ^(٤٩) . يُذَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبَاحُ مَا لَمْ يَنْهَرَ الدَّمُ . الشرط السابع ، أن يرسله على صيد ، فإن أرسله وهو لا يرى شيئا ، ولا يحس به ، فأصاب صيدا ، لم يبيح . وهذا قول أكثر أهل العلم ؛ لأنه لم يرسله على الصيد ، وإنما استرسل بنفسه . وهكذا إن رمى سهمًا إلى غرض ، فأصاب صيدا ، أو رمى به إلى فوق رأسه فوق وقع على صيد فقتله ، لم يبيح ؛ لأنه لم يقصد برئيه عينا ، فأشبهه من نصب سيكينا ، فالتذبح بها شاة .

فصل : وكل ما يقبل التعليم ، ويُمكن الاضطياؤه من سباع البهائم ، كالفهد ، أو جوارح الطير ، فحكمه حكم الكلب في إباحة صيده . قال ابن عباس ، في قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ ﴾ : هي الكلاب الملعنة ، وكل طير تعلم الصيد ، والفهود والصقور وأشباؤها . ومعنى هذا قال طاووس ، ويحيى بن أبي كيثير ، والحسن ، ومالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن ، والشافعي ، وأبو ثور . وحكى عن ابن عمر ، ومجاهد ، أنه لا يجوز الصيد إلا بالكلب ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ ﴾^{١٠٧/١٠ ط} . يعني كلبتم من الكلاب . ولنا ، ما روى عن عدي ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن صيد البازي ، فقال : « إِذَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ ، فَكُلْ »^(٥٠) . ولأنه جارح يُصاد

(٤٨) سقط من : م .

(٤٩) أخرجه البخاري ، في : باب قسمة الغنم ، وباب من عدل عشرة ، من كتاب الشركة ، وفي : باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغام ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب التسمية على الذبيحة من ترك متعمدا ، وباب ما أنهر الدم ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٨١/٣ ، ١٨٦ ، ٩١/٤ ، ١١٨/٧ ، ١١٩ . وأبو داود ، في : باب في الذبيحة المروءة ، من كتاب الأحكام . سنن أبي داود ٩١/٢ ، ٩٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الذكاة بالقبض وغیره ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٨٦/٦ . والنسائي ، في : باب النهي عن الذبح بالظفر ، وباب في الذبح بالسن ، وباب الخفلة التي لا يقدر على أخذها ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٩٩/٧ ، ٢٠١ . وابن ماجه ، في : باب ما يذكي به ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٣/٣ ، ٤٦٤ ، ١٤٠/٤ ، ١٤٢ .

(٥٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في صيد الزبالة ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٥٥/٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٧/٤ .

به عادة ، وَيَقْبَلُ التَّعْلِيمَ ، فَأَشْبَهَ الْكَلْبَ . فَأَمَّا الْآيَةُ ، فَإِنَّ الْجَوَارِحَ الْكَوَايِبُ .
﴿ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحَهُمْ بِالنَّهَارِ ﴾^(٥١) . أَيْ كَسَبْتُمْ . وَفَلَانَ جَارِحَةُ أَهْلِهِ ، أَيْ كَاسَبَهُمْ .
﴿ مُكَلِّبِينَ ﴾ مِنَ التَّكْلِيبِ وَهُوَ الْإِغْرَاءُ .

فصل : وهل يَجِبُ غَسْلُ أَثَرِ فَمِ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا
يَجِبُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ أَمَرَا بِأَكْلِهِ ، وَلَمْ يَأْمُرَا بِغَسْلِهِ . وَالثَّانِي ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
بَيَّنَّتْ نَجَاسَتُهُ ، فَيَجِبُ غَسْلُ مَا أَصَابَهُ ، كَقَوْلِهِ .

١٧٠٣ - مسألة : قال : (وَإِذَا أُرْسِلَ الْبَازِيُّ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فَصَادَ ، وَقَتْلَ ،
أَكَلَ وَإِنْ أَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ ، لِأَنَّهُ تَغْلِيمُهُ بِأَنَّهُ يَأْكُلُ)

وَجَمَلَتْهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الصَّيْدِ بِالْبَازِيٍّ مَا يُشْتَرَطُ فِي الصَّيْدِ بِالْكَلْبِ ، لِإِلْتِزَامِ الْأَكْلِ ، فَلَا
يُشْتَرَطُ ، وَيُبَاحُ صَيْدُهُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ . وَهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ النَّحْوِيُّ ،
وَحَمَّادُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهُ كَالْكَلْبِ فِي تَحْرِيمِ مَا^(٥٢)
أَكَلَ مِنْهُ مِنَ صَيْدِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُجَالِدًا رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَبْدِ (بْنِ حَاتِمٍ) ، عَنْ النَّبِيِّ
ﷺ : « فَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ وَالْبَازِيُّ ، فَلَا تَأْكُلْ »^(٥٣) . وَلِأَنَّهُ جَارِحٌ أَكَلَ مَصَادَهُ عَقِيبَ
فَتْلِهِ ، فَأَشْبَهَ سِيَاحَ الْبُهَائِمِ . وَلَنَا ، إجماعُ الصحابةِ ، رَوَى الْحَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ ، قَالَ : إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ ، فَلَا تَأْكُلْ مِنْ^(٥٤) الصَّيْدِ ، وَإِذَا أَكَلَ الصَّقْرُ ، فَكُلْ ؛
لِأَنَّكَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُضْرِبَ الْكَلْبَ ، وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُضْرِبَ الصَّقْرَ^(٥٥) . وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ أَرْبَعَةٍ
مِنَ الصَّحَابَةِ إِبَاحَةَ مَا أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ ، وَخَالَفَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيهِ وَوَأَفْقَهُمْ فِي الصَّقْرِ ، وَلَمْ
يَنْتَقِلْ عَنْ أَحَدٍ فِي عَصْرِهِمْ خِلَافَهُمْ ، وَلِأَنَّ جَوَارِحَ الطَّيْرِ تُعْلَمُ بِالْأَكْلِ ، وَتَعْتَدُّ تَغْلِيمُهَا

(٥١) سورة الأنعام ٦٠ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ بِالْبَازِ ﴾ .

(١) في م زيادة : « كَانَ » .

(٢-٣) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ . وإلزام أحمد ، في : المستند
٢٥٧/٤ .

(٤) سقط من : الأصل ، ١ .

(٥) أورده البيهقي ، في : باب البراة المعلمة إذا أكلت ، من كتاب الصيد والذباح . السنن الكبرى ٢٣٨/٩ .

بَرَكِ الْأُكْلِ ، فلم يَقْدَحْ في ثعلبيهما ، بخلاف الكلب والفهد . وأما الخير ، فلا يصح ،
 يرويه مُجَالِدٌ ، وهو ضعيف . قال أحمد : مُجَالِدٌ يُصَيِّرُ الْقِصَّةَ وَاحِدَةً ، كم من أُعْجُوبَةٍ
 لِمُجَالِدٍ . والروايات / الصَّحِيحَةُ تُخَالِفُهُ ، ولا يصحُّ قِياسُ الطَّيْرِ على السَّبَّاحِ ؛ لما بينهما ١٠٨/١٠
 من الفَرْقِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فَكُلُّ جَارِحٍ من الطَّيْرِ أَمَكَنَ تَعْلِيمَهُ ، والاصطِادُ به ، من
 البَازِيِّ والصَّفَرِّ والشَّاهِينِ والعُقَابِ ، حَلَّ صَيْدُهَا على ما ذَكَرْنَاهُ .

١٧٠٤ - مسألة : قال : (وَلَا يُؤْكَلُ مَا صِيدَ بِالْكَلْبِ الْأَسْوَدِ ، إِذَا كَانَ بَهِيمًا ؛
 لِأَنَّهُ شَيْطَانٌ)

البَهِيمُ : الذي لَا يُخَالِطُ لَوْنُهُ لَوْنُ سِوَاهُ^(١) . قال أحمد : الذي ليس فيه بَيَاضٌ . قال
 ثعلبٌ ، وإبراهيمُ الحَرَبِيُّ : كُلُّ لَوْنٍ لم يُخَالِطْهُ لَوْنٌ^(٢) آخِرُ فَهُوَ^(٣) بَهِيمٌ . قيل لهما : من
 كُلِّ لَوْنٍ ؟ قالا : نَعَمْ . وَمَنْ كَرِهَ صَيْدَهُ الْحَسَنُ ، وَالنَّحْيِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَإِسْحَاقُ . قال
 أحمد : مَا عَرِفْتُ أَحَدًا يُرَخِّصُ فِيهِ . يَعْنِي من السَّلَفِ . وَأَبَاحَ صَيْدَهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ،
 وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَالْحَبَرِ ، وَالْقِيَاسِ على غَيْرِهِ من الكلابِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ كَلَبٌ يَحْرُمُ
 اقْتِنَاؤُهُ ، وَيَجِبُ قَتْلُهُ ، فلم يَبْخُصْ صَيْدُهُ ، كَغَيْرِ الْمُعْلَمِ ، ودليلٌ تَحْرِيمُ اقْتِنَائِهِ قَوْلُ النَّبِيِّ
 ﷺ : « فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بَهِيمٍ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَغَيْرُهُ^(٤) . وَرَوَى مُسْلِمٌ ، فِي
 « صَحِيحِهِ »^(٥) ، بِإِسْنَادِهِ عن عَبدِ اللَّهِ بنِ الْمُعَقَّلِ ، قال : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ

(١) في م : سواده .

(٢) في م : لونه .

(٣) سقط من م .

(٤) ليس فيما نشر من سنن سعيد ، وانظر : تخریج الحديث التالي .

(٥) في : باب الأمر بقتل الكلاب ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ١٢٠٠/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في انقاذ الكلب للصيْدِ وَغَيْرِهِ ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٧/٢ . والترمذی ،
 في : باب ما جاء في قتل الكلاب ، وباب ما جاء من أمسك كلباً ما ينقص من أجره ، من أبواب الصيد . عارضة الأخوذي
 ٢٨٣/٦ ، ٢٨٥ . والنسائي ، في : باب صفة الكلاب التي أمر بقتلها ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٦٣/٧ . وابن
 ماجه ، في : باب النبي عن اقتناء الكلب إلا ... ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٦٩/٢ . والدارمي ، في :
 باب في قتل الكلاب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمي ٩٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٣/٣ ، ٨٥/٤ ،
 ٥٤/٥ ، ٥٧ . وانظر ما تقدم في ٣٥٦/٦ .

الكلاب ، ثُمَّ نَهَى عَنْ قَتْلِهَا ، فَقَالَ : « عَلَيْكُم بِالْأَسَدِ الْبَهِيمِ ، ذِي النُّكْتَيْنِ »^(٦) ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ . فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ ، وَمَا وَجَبَ قَتْلُهُ حَرَمَ اقْتِنَاؤُهُ وَتَعْلِيمُهُ ، فَلَمْ يَبَيْعْ صَيْدَهُ لغيرِ الْمُعَلِّمِ ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَآءَ شَيْطَانًا ، وَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاءُ الشَّيْطَانِ ، وَإِبَاحَةُ الصَّيْدِ الْمَقْتُولِ رُخْصَةً ، فَلَا تُسْتَبَاحُ بِمُحَرَّمٍ^(٧) كَسَائِرِ الرُّخْصِ ، وَالْعُمُومَاتُ مَخْصُوصَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ نُكْتَتَانِ فَوْقَ عَيْنَيْهِ ، لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ بَهِيمًا^(٨) ، لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْخَبِيرِ .

١٧٠٥ - مسألة : قال : (وَإِذَا أَدْرَكَ^(٩) الصَّيْدَ فِيهِ رُوحٌ ، فَلَمْ يُدَكِّهِ حَتَّى مَاتَ ، لَمْ يُؤْكَلْ)

يعنى ، وَاللهُ أَعْلَمُ ، مَا كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ ، فَأَمَّا مَا كَانَتْ حَيَاتُهُ كحَيَاةِ الْمَذْبُوحِ ، فَهَذَا يُبَاحُ مِنْ غَيْرِ ذَبْحٍ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ، فَإِنَّ الدَّكَاءَ فِي يَثَلِ هَذَا لَا يُغَيِّدُ شَيْعًا . وَكَذَلِكَ لَوْ ذَبَحَهُ مَجْرُوسِي ، ثُمَّ أَعَادَ ذَبْحَهُ مُسْلِمًا . لَمْ يَحِلَّ ، / فَأَمَّا إِنْ أَدْرَكَهُ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ ، فَلَمْ يَذْبَحْهُ حَتَّى مَاتَ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَسَبَّحِ الزَّمَانُ لِدَكَاتِهِ حَتَّى مَاتَ ،^(١٠) فَإِنَّهُ يَحِلُّ^(١١) أَيْضًا . قَالَ قَتَادَةُ : يَأْكُلُهُ مَا لَمْ يَتَوَانَ فِي دَكَاتِهِ ، أَوْ يَتَرَكُهُ عَمْدًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُدَكِّيه . وَغَوْهُ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ^(١٢) عَنْ الْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحِلُّ ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَهُ حَيًّا حَيَاةً مُسْتَقِرَّةً ، فَتَعَلَّقَتْ إِبَاحَتُهُ بِتَدَكُّيَتِهِ ، كَالْوِاسِعِ الزَّمَانِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَكَاتِهِ بِوَجْهِ يَتَسَبَّبُ فِيهِ إِلَى التَّغْرِيطِ ، وَلَمْ يَتَسَبَّحْ هَا الزَّمَانُ ، فَكَانَ غَفَرُهُ دَكَاتِهِ ، كَالَّذِي قَتَلَهُ^(١٣) . وَيَفَارِقُ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَتْهُ دَكَاتُهُ ، وَقَرَّطَ بِتَرَكِيهَا . وَلَوْ أَدْرَكَهُ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ يَعْيشُ بِهَا زَمَانًا^(١٤) طَوِيلًا ، وَأَمَكَّنَتْهُ دَكَاتُهُ ، فَلَمْ يُدَكِّهِ^(١٥) حَتَّى مَاتَ ، لَمْ يَبَيْعْ ، سِوَاءَ كَانَ بِهِ جُرْحٌ لَا^(١٦) يَعْيشُ مَعَهُ أَوَّلًا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو

(٦) في صحيح مسلم : ذِي النُّكْتَيْنِ .

(٧) في ١ : بِالْغَرَمِ .

(٨) في م : نَبِيًّا .

(٩) في م : أَرَادَ .

(١٠) (٢-٢) في ب ، م : حَلَّ .

(١١) سقط من : م .

(١٢) في الأصل : قَتَلَهُ .

(١٣) في الأصل : م : بِتَرَكِيهَا .

تَوَرَّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْحَيِّ ، بِدَلِيلِ أَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَانَتْ «جِرَاحَاتُهُ مُوَجِّعَةً» ، فَأَوْصَى ، وَأُجِيزَتْ وَصَايَاهُ وَأَقْوَالُهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَلَا سَقَطَتْ عَنْهُ الصَّلَاةُ وَالْعِبَادَاتُ ، وَلِأَنَّهُ تَرَكَ تَذَكُّيَّتَهُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا ، فَأَشْبَهَ غَيْرَ الصَّيِّدِ .

١٧٠٦ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يُذَكِّيهِ بِهِ ، أَشْلَى الصَّائِدَ لَهُ عَلَيْهِ ، حَتَّى يَقْتُلَهُ ، فَيُوكَلِّ)

يعنى : أَغْرَى الْكَلْبَ بِهِ ، وَأَرْسَلَهُ عَلَيْهِ . ومعنى أَشْلَى فِي الْعَرَبِيَّةِ : دَعَا . «إِلَّا أَنْ» الْعَامَّةُ تَسْتَعْمِلُهُ بِمَعْنَى أَغْرَاهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْخَرَقِيَّ أَرَادَ دَعَاهُ ثُمَّ أَرْسَلَهُ ؛ لِأَنَّ إِرْسَالَهُ عَلَى الصَّيِّدِ يَتَضَمَّنُ دُعَاءَهُ إِلَيْهِ . وَاخْتَلَفَ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَعِنْدَهُ مِثْلُ قَوْلِ الْخَرَقِيِّ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَإِبْرَاهِيمَ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ : إِنِّي لَأَقْشَعِرُّ مِنْ هَذَا . يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَرَاهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُبَيِّحْ يَقْتُلِ الْجَارِحَ لَهُ ، كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَكَأَلَوْ أَخَذَهُ سَلِيمًا . وَوَجَّهَ الْأَوَّلَى ، أَنَّهُ صَيَّدَ قَتْلَهُ الْجَارِحَ لَهُ مِنْ غَيْرِ إِمْكَانٍ ذَكَرْتَهُ ، فَأُبَيِّحُ ، كَأَلَوْ أَدْرَكَهُ مَيْتًا ، وَلِأَنَّهَا حَالٌ تَتَعَدَّرُ فِيهَا الذَّكَاةُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّيَّةِ غَالِبًا ، فَجَازَ أَنْ تَكُونَ ذَكَاتُهُ عَلَى حَسَبِ الْإِمْكَانِ ، كَالْمُتَرَدِّدَةِ فِي بَحْرِ . وَحَكِيٌّ عَنِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا يَتَرَكُهُ حَتَّى يَمُوتَ ، / فَيَحِلُّ ؛ لِأَنَّهُ صَيَّدَ تَعَدَّرَتْ تَذَكُّيَّتُهُ ، فَأُبَيِّحُ بِمَوْتِهِ مِنْ غَيْرِ الصَّائِدِ لَهُ ، كَالَّذِي تَعَدَّرَتْ تَذَكُّيَّتُهُ لِقَلَّةِ لَيْتِهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لَا يُبَاحُ بِغَيْرِ التَّذَكُّيَّةِ إِذَا كَانَ مَعَ آلَةِ الذَّكَاةِ ، فَلَمْ يُبَيِّحْ بِغَيْرِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ آلَةِ ، كَسَائِرِ الْمَقْدُورِ عَلَى تَذَكُّيَّتِهِ . وَمَسْأَلَةُ الْخَرَقِيِّ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يُخَافُ مَوْتَهُ إِنْ لَمْ يَقْتُلْهُ الْحَيَوَانُ أَوْ يُذَكِّى ، فَإِنْ كَانَ بِهِ حَيَاةٌ يُمَكِّنُ بَقَاؤَهُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ مَنْزِلُهُ ، فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ ، لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَى تَذَكُّيَّتِهِ .

(٦-٦) في ب : «جراحته مرجية» .

وموجية : مسرعة به إلى الموت .

(١-١) في الأصل : «لأن» .

١٧٠٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا أُرْسِلَ كَلْبُهُ ، فَأَصَابَ ^(١) مَعَهُ غَيْرُهُ ، لَمْ يُؤْكَلْ إِلَّا أَنْ يُذْرِكَ فِي الْحَيَاةِ ، فَيَذَكِّي)

مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُرْسِلَ كَلْبُهُ عَلَى صَيْدٍ ، فَيَجِدَ الصَّيْدَ مَيِّتًا ، وَيَجِدُ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا لَا يَعْرِفُ حَالَهُ ، وَلَا يُذَرِّي هَلْ وَجَدَتْ فِيهِ شُرَاطُ إِبَاحَةِ ^(٢) صَيْدِهِ أَوْ لَا ، وَلَا يَعْلَمُ أَتَاهُمَا قَتْلُهُ ؟ أَوْ يَعْلَمُ أَتَاهُمَا جَمِيعًا قَتْلَهُ ، أَوْ أَنَّ قَاتِلَهُ الْكَلْبُ الْجَاهِلُ ، فَإِنَّهُ لَا يُبَاحُ ، إِلَّا أَنْ يُذْرِكَ حَيًّا فَيَذَكِّيَهُ .

وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُخَيَّرَةَ ^(٣) ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ لَهُمْ مَخَالَفًا . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى عَبْدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ ؟ قَالَ : « لَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمِيتَ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ » . وَفِي لَفْظٍ : « فَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا آخَرَ ، فَخَشِيتَ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ ^(٤) مَعَهُ ^(٥) » ، وَقَدْ قَتَلَهُ ، فَلَا تَأْكُلْهُ ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ » . وَفِي لَفْظٍ : « فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَتَاهُمَا قَتْلٌ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٦) . وَلَئِنْ شَكَّ فِي الْأَصْطِلَادِ الْمُبِيجِ ، فَوَجِبَ إِنْقَاءُ حُكْمِ التَّحْرِيمِ ، فَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّ كَلْبَهُ الَّذِي قَتَلَ وَحْدَهُ ، أَوْ أَنَّ الْكَلْبَ الْآخَرَ مِمَّا يُبَاحُ صَيْدُهُ ، أُبَيِّحُ ؛ بِدَلَالَةِ تَغْلِيلِ تَحْرِيمِهِ : « فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمِيتَ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ » . وَقَوْلُهُ : « فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَتَاهُمَا قَتْلٌ » . وَلَئِنْ لَمْ يَشَكَّ فِي الْمُبِيجِ ، فَلَمْ يَحْرُمْ ، كَمَا لَوْ كَانَ هُوَ أُرْسِلَ الْكَلْبَيْنِ وَسُمِّيَ . وَلَوْ جَهَلَ حَالَ الْكَلْبِ الْمُشَارِكِ لِكَلْبِهِ ، ثُمَّ انْكَشَفَ لَهُ أَنَّهُ مُسَمَّى عَلَيْهِ ، مُجْتَمِعَةً فِيهِ الشُّرَاطُ ، حُلَّ الصَّيْدِ ، وَلَوْ اعْتَقَدَ حُلَّهُ لَجَهْلِهِ بِمُشَارَكَةِ الْآخَرِ لَهُ ، أَوْ لَا عَقْدَاقِهِ أَنَّهُ كَلْبٌ

(١) ق م : « فَأَصَابَ » .

(٢) سقط من : م .

(٣) أَبُو عُرْوَةَ الْقَاسِمُ بْنُ خَيْمَةَ الْمَدَنِيُّ الْكُوفِيُّ ، نَزَلَ دِمَشْقَ ، تَابِعِي ثِقَّةٌ ، لَهُ أَحَادِيثٌ ، تَوَلَّى فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِدِمَشْقَ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٢٠١/٥ - ٢٠٤ .

(٤) فِي النَّسخ : « أَخَذَ » .

(٥) ق م : « مِنْهُ » .

(٦) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٢٥٧ .

مُسَمًى عليه ، ثم بَانَ جَلَالُهُ ^(٧) ، حُرْمٌ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِبَاحَةِ وَالْتَحْرِيمِ لَا تَتَغَيَّرُ بِاعْتِقَادِ ^(٨) خِلَافِهَا ، وَلَا الْجَهْلِ بِوُجُودِهَا .

فصل : وَإِنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ ، وَأُرْسِلَ مَجُوسِيٌّ كَلْبُهُ ، فَقَتَلَا صَيْدًا ، لَمْ يَجُلْ ؛ لِأَنَّ صَيْدَ الْمَجُوسِيِّ حَرَامٌ ، / فَإِذَا اجْتَمَعَ الْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ ، غَلَبَ الْحَظَرُ ، كَالْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ مَا يُؤْكَلُ وَمَا لَا يُؤْكَلُ ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْحَظَرُ ، وَالْجُلُّ مُوقُوفٌ عَلَى شَرْطٍ ، وَهُوَ تَذَكُّيَّةٌ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الذَّكَاءِ ، أَوْ صَيْدُهُ الَّذِي حَصَلَتْ التَّذَكُّيَّةُ بِهِ ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ إِنْ رَمَاهُ بِسَهْمَيْهِمَا ، فَأَصَابَاهُ ، فَمَاتَ ، وَلَا فَرَقَ بَيْنَ أَنْ يَقَعَ سَهْمَاهُمَا فِيهِ ذَفْعَةً وَاحِدَةً ، أَوْ يَقَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ، لِأَنَّ يَكُونُ الْأَوَّلُ قَدْ عَقَرَهُ عَقْرًا مُوجِبًا ، مِثْلَ أَنْ ذَبَحَهُ ، أَوْ جَعَلَهُ فِي حُكْمِ الْمَذْبُوحِ ، ثُمَّ أَصَابَهُ الثَّانِي وَهُوَ غَيْرُ مُوجٍ ^(٩) ، فَيَكُونُ الْحُكْمُ لِلأَوَّلِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ الْمُسْلِمَ ، أَيْبَحَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَجُوسِيَّ ، لَمْ يَبَيَّحْ . وَإِنْ كَانَ الثَّانِي مُوجِبًا أَيْضًا ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا : الْحُكْمُ لِلأَوَّلِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ حَصَلَتْ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ مُوجٍ . وَيَجِيءُ عَلَى قَوْلِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ ؛ لِقَوْلِهِ : وَإِذَا ذُبِحَ فَأَتَى عَلَى الْمَقَاتِلِ ، فَلَمْ تَخْرُجِ الرُّوحُ حَتَّى وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهَا شَيْءٌ ، لَمْ تُؤْكَلْ . وَلِأَنَّ الرُّوحَ خَرَجَتْ بِالْجَرَحَيْنِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ جَرَّاهُ مَعًا . وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَيْسَ بِمُوجٍ ، وَالثَّانِي مُوجٍ ^(١٠) ، فَالْحُكْمُ لِلثَّانِي فِي الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ . وَإِنْ أُرْسِلَ الْمُسْلِمُ وَالْمَجُوسِيُّ كَلْبًا وَاحِدًا ، فَقَتَلَ صَيْدًا ، لَمْ يَبَيَّحْ لِذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أُرْسِلَتْهُ مُسْلِمَانِ ^(١١) وَسَمِيَ أَحَدُهُمَا دُونَ ^(١٢) الْآخَرِ . وَكَذَلِكَ لَوْ أُرْسِلَ الْمُسْلِمُ كَلْبَيْنِ ، أَحَدُهُمَا مُعَلَّمٌ وَالْآخَرُ غَيْرُ مُعَلَّمٍ ، فَقَتَلَا صَيْدًا ، لَمْ يَجُلْ . وَكَذَلِكَ إِنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ الْمُعَلَّمُ ، فَامْتَرَسَلَ مَعَهُ مُعَلَّمٌ آخَرُ بِنَفْسِهِ ، فَقَتَلَا الصَّيْدَ ، لَمْ يَجُلْ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ رِبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ،

(٧) في م : : بخلافه .

(٨) في ب ، م : : باعتقاده .

(٩) في ب ، م : : مذبوح .

(١٠) على أن جملة الميتة والخير حال .

(١١) في م : : مسلما ؛ خطأ .

(١٢) في ب : : ولم يسم .

وأصحاب الرأي . وقال الأوزاعي : يحل ههنا . ولنا ، أن إرسال الكلب على الصيد شرط^(١٣) لما بيناه ، ولم يوجد في أحدهما .

فصل : فإن أرسل مسلم كلبه ، وأرسل مجوسى كلبه ، فرد كلب المجوسى الصيد إلى كلب المسلم ، فقتله ، حل أكله . وهذا قول الشافعى ، وأبو ثور . وقال أبو حنيفة : لا يحل ؛ لأن كلب المجوسى عاون فى اصطليده ، فأشبه إذا عقره . ولنا ، أن جارحة المسلم انفردت بقتله ، فأبيع ، كما لو رمى المجوسى سهمه ، فرد الصيد ، فأصابه سهم مسلم^(١٤) ، فقتله ، أو أمسك مجوسى شاة ، فذبحها مسلم . وهذا ينظر ما قاله .

فصل : وإذا صاد المجوسى بـ كلب مسلم ، لم يبيح صيده . فى قولهم جميعا . وإن صاد المسلم ، بـ كلب مجوسى^(١٥) ، فقتل ، حل صيده . / وهذا قال سعيده بن المسيب ، والـ حـ كم ، ومالك ، والشافعى ، وأبو ثور^(١٦) ، وأصحاب الرأي . وعن أحمد : لا يباح . وكرهه جابر ، والحسن ، ومجاهد ، والنخعى ، والثورى ؛ لقوله تعالى ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾^(١٧) . وهذا لم يعلمه . وعن الحسن ، أنه كره الصيد بـ كلب اليهودى والنصرانى ، لهذه الآية . ولنا ، أنه آله صاد بها المسلم ، فحل صيده ، كالقوس والسهم . قال ابن المسيب : هو^(١٨) بمنزلة شفرته . والآية دلت على إباحة الصيد بما علمناه وما علمه غيرنا ، فهو فى معناه ، فيثبت الحكم بالقياس الذى ذكرناه ، يحققه أن التعليم إنما أثر فى جعله آله ، ولا تشتط^(١٩) الأهلية فى ذلك ، كعمل

(١٣) فى النسخ : شرط .

(١٤) فى ١ ، ب : المسلم .

(١٥) فى م : المجوسى .

(١٦) فى إنشاده : وإسحاق .

(١٧) سورة المائدة ٤ .

(١٨) فى م : هـ .

(١٩) فى م : تشط .

القُورس والسَّهْم ، وإِنَّمَا تُشْتَرَطُ فِيمَا أُقِيمَ مَقَامَ الذَّكَاءِ ، وهو إِرسَالُ الآلَةِ ، من الكَلْبِ والسَّهْمِ ، وقد وَجِدَ الشرطُ ههنا .

فصل : إِذَا أُرْسِلَ جَمَاعَةُ كِلَابًا ، وَسَمَّوْا ، فَوَجِدُوا الصَّيْدَ قَتِيلًا ، لَا يَنْذِرُونَ مَنْ قَتَلَهُ ، حَلَّ أَكْلُهُ . فَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي قَاتِلِهِ ، وَكَانَتِ الْكِلَابُ مُتَعَلِّقَةً بِهِ ، فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّوَاءِ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مُشْتَرِكَةٌ فِي إِسْكَائِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَانَ فِي أَيْدِي الصَّائِدِينَ ^(٢٠) أَوْ عَبِيدِهِمْ . وَإِنْ كَانَ الْبَعْضُ مُتَعَلِّقًا بِهِ دُونَ بَاقِيهَا ، فَهُوَ لِمَنْ كَلَّبَهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، وَعَلَى مَنْ حَكَمْنَا لَهُ بِهِ الْبَيِّنُ فِي الْمَسَائِلَيْنِ ؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ مُحْتَمِلَةٌ ، فَكَانَتِ الْبَيِّنُ ^(٢١) عَلَيْهِ ، كَصَاحِبِ الْيَدِ . وَإِنْ كَانَ قَتِيلًا وَالْكِلَابُ نَاحِيَةً ، وَقَفَّ الْأَمْرُ حَتَّى يَصْطَلِّحُوا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّغَ بَيْنَهُمْ ، فَمَنْ قَرَعَ صَاحِبَهُ حَلَفَ ، وَكَانَ لَهُ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي قُورٍ . وَقِيَاسًا ^(٢٢) عَلَى مَا لَوْ تَدَاعَا عَيْنَا ذَابَّةٌ فِي يَدٍ غَيْرِهَا . وَعَلَى الْأَوَّلِ ، إِذَا خِيفَ فِسَادُهُ ، قَبْلَ اصْطِلَاحِهِمْ عَلَيْهِ ، بَاغَوْهُ ، ثُمَّ اصْطَلَحُوا عَلَى نَعْمَتِهِ .

١٧٠٨ - مسألة : قَالَ (: وَإِذَا سَمِيَ ، وَرَمَى صَيْدًا ، فَأَصَابَ ^(١) ، غَيْرُهُ ، جَازَ أَكْلُهُ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ^(٢) الْأَمْرُ ، أَنَّ الصَّيْدَ بِالسَّهْمِ وَكُلِّ مُحَدِّدٍ جَائِزٍ ، بِإِخْلَافٍ ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي مُطْلَقِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاصْطَادُوا ﴾ ^(٣) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَمَا صِيدَتْ بِقَوْصِكَ ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلْ » ^(٤) . وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَرَأَى حِمَارًا وَخَشِيئًا ، فَاسْتَوَى عَلَى قَرْمِيهِ ، وَأَخَذَ رُمْحَهُ ، ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ ، فَلَمَّا أَذْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ » . مُتَّفَقٌ

(٢٠) فِي الْأَصْلِ م ، : الصَّيَادِينَ .

(٢١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ب ، م .

(٢٢) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : أ ، ب ، م .

(١) فِي الْأَصْلِ ب ، م ، : فَأَصَابَتْ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : أ .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٢ .

(٤) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ، فِي صَفْحَةِ ٢٥٦ .

١١٠/١٠ ظ عليه^(٥) . ويعتبر فيه / من الشروط ما ذكرنا في الجارح ، إلا التعليم . وتعتبر التسمية عند إرسال السهم ، والطعن إن كان برمح ، والضرب إن كان مما يضرب ؛ لأنه الفعل الصادر منه . وإن تقدمت التسمية بزمن يسير ، جاز ، كما ذكرنا في التية في العبادات . ويعتبر أن يقصد الصيد ، فلورمى هدفا فاصاب صيدا ، أو قصد رمي إنسان أو حجر ، أو^(٦) رمى عبثا غير قاصد صيدا فقتله ، لم يحل . وإن قصد صيدا ، فأصابه وغيره ، حلا جميعا ، والجارح في هذا بمنزلة السهم . نص أحمد على هذه المسائل . وهو قول الثوري ، وقادة ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، إلا أن الشافعي قال : إذا أرسل الكلب على صيد ، فأخذ آخر في طريقه ، حل ، وإن عدا^(٧) عن طريقه إليه ، ففيه وجهان^(٨) . وقال مالك : إذا أرسل كلبه على صيد^(٩) بعينه ، فأخذ غيره ، لم يبيح ؛ لأنه لم يقصد صيده ، إلا أن يرسله على صيود كبار ، فتتفرق عن صغار ، فإنها ثباح إذا أخذها . ولنا ، عموم قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾^(١٠) . وقوله عليه السلام : « إذا أرسلت كلبك ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل مما أمسك عليك »^(١١) . وقول النبي ﷺ : « كل ما ردت عليك قوسك »^(١٢) . ولأنه أرسل آلة الصيد على صيد ، فحل ما صاده ،

(٥) تقدم ترجمه ، في : ١٣٢/٥ . ويضاف إليه لما هنا : وأخرجه البخاري ، في : باب ما قيل في الرماح ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب ما جاء في الصيد ، وباب الصيد على الخيل ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٤٩/٤ ، ١١٥/٧ ، ١١٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٧٦/٤ . والنسائي ، في : باب ما يجوز أكله من الصيد ، من كتاب المناسك . المحضى ١٤٢/٥ ، ١٤٣ . والدارمي ، في : باب أكل لحم الصيد للمحرم ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٣٨/٢ ، ٣٩ . والإمام مالك ، في : باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب الحج . الموطأ ١/٣٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠١/٥ .

(٦) سقط من : م .

(٧) في : م : عدل .

(٨) في : م : رواهان .

(٩) في : م : صيده .

(١٠) سورة المائدة ٤ .

(١١) تقدم ترجمه ، في صفحة ٢٥٧ .

(١٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٩/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء مما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٥٢/٦ . وابن ماجه ، في : باب صيد القوس ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٤/٢ ، ١٩٣/٤ ، ١٩٥ ، ٣٨٨/٥ .

كألو أرسلها على كبار فتفرقت عن صغار فأخذها ، على مالِك ، أو كألو أخذ صيِّداً في طريقه ، على الشافعي . ولأنه لا يمكن تعليم الجارح اضطياد واحد بعينه دون واحد ، فسقط اعتباره ، فأما إن أرسل سهمه أو الجارح ، ولا يرى صيِّداً ، ولا يعلمه ، فصاد ، لم يحل صيِّده ؛ لأنه لم يقصد صيِّداً ، ولأن^(١٣) القصد لا يتحقق لما لا يعلمه . وبهذا قال الشافعي في الكلب . وقال الحسن ، ومعاوية بن قرة : يأكله ، للعموم الآيه والخبر ، ولأنه قصد الصيد ، فحل له ما صاده ، كألو رآه . ولنا ، أن قصد الصيد شرط ، ولا يصح القصد^(١٤) مع عدم العلم ، فأشبه ما لو لم يقصد الصيد .

فصل : وإن رأى سواها ، أو سمع حساً ، فظنه آدمياً ، أو بهيمة ، أو حجراً ، فرماه فقتله ، فإذا هو صيِّد ، لم يبيح . وبهذا قال مالِك ، ومحمد بن الحسن . وقال أبو حنيفة : يباح . وقال الشافعي : يباح إن كان المرسل سهماً ، ولا يباح إن كان جارحاً . واحتج من أباحه بعموم الآيه والخبر ، ولأنه قصد الاضطياد ، وسُمي فأشبه ما لو علمه صيِّداً . ولنا ، أنه لم يقصد الصيد ، فلم يبيح ، كألو رمى هدفاً فأصاب صيِّداً ، وكما في الجارح عند / ١١١/١٠ و الشافعي . وإن ظنه كلباً أو خنزيراً ، لم يبيح ؛ لذلك . وقال محمد بن الحسن : يباح ؛ لأنه مما يباح قتله . ولنا ، ما تقدم . فأما إن ظنه صيِّداً ، حل ؛ لأنه ظن وجود الصيد ، أشبه ما لو رآه . وإن شك هل هو صيِّد أو لا ؟ أو غلب على ظنه أنه ليس بصيِّد ، لم يبيح ؛ لأن صحته القصد ثبتي على العلم ، ولم يوجد ذلك . وإن رمى حجراً بظنه صيِّداً ، فقتل صيِّداً ، فقال أبو الخطاب : لا يباح ؛ لأنه لم يقصد صيِّداً على الحقيقة . ويحتج أن يباح ؛ لأن صحته القصد ثبتي على الظن ، وقد وجد ، فصَحَّ قصده ، فبيني أن يحل صيِّده .

١٧٠٩ - مسألة : قال : (وإذا رماه ، فغاب عن عينه ، فوجدته ميتاً ، وسهمه فيه ، ولا أثر به غيره ، حل^(١٥) أكله)

هذا^(١٦) المشهور عن أحمد ، وكذلك لو أرسل كلبه على صيِّد ، فغاب عن عينه ، ثم

(١٣) سقطت الواو من : ب ، م .

(١٤) في م : « العقد » تحريف .

(١٥) في أ : « جاز » .

(١٦) في م زيادة : « هو » .

وَجَدَهُ مَيِّتًا ، وَمَعَهُ كَلْبُهُ ، خَلَّ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، إِنَّ غَابَ نَهَارًا ، فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ غَابَ لَيْلًا ، لَمْ يَأْكُلْهُ . وَعَنْ مَالِكٍ كَالرَّوَاتِبَيْنِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ غَابَ مُدَّةً طَوِيلَةً ، لَمْ يَبَيْعْ ، وَإِنْ كَانَتْ يَسِيرَةً ، أُبَيْعَ ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : إِنْ غَابَ يَوْمًا ؟ قَالَ : يَوْمَ كَثِيرٍ . وَوَجَّهَ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِذَا رَمَيْتَ فَأَقْعَصْتَ^(٣) ، فَكُلْ ، وَإِنْ رَمَيْتَ فَوَجَدْتَ فِيهِ سَهْمَكَ مِنْ يَوْمِكَ أَوْ كِلَيْتِكَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ بَاثَ عَنْكَ لَيْلَةً ، فَلَا تَأْكُلْ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا حَدَّثَ فِيهِ^(٤) بَعْدَ ذَلِكَ^(٥) . وَكَرِهَ عَطَاءٌ وَالثَّوْرِيُّ أَكْلَ مَا غَابَ . وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ ذَلِكَ . وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : كُلْ مَا أَصْنَيْتَ ، وَمَا أُنْمَيْتَ فَلَا تَأْكُلْ^(٦) . قَالَ الْحَكَمُ : الإِصْمَاءُ : الإِقْعَاصُ . يَعْنِي أَنَّهُ يَمُوتُ فِي الْحَالِ . وَالْإِلْمَاءُ أَنْ يَغِيبَ عَنْكَ . يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَمُوتُ فِي الْحَالِ . قَالَ الشَّاعِرُ^(٧) :

فَهَوَ لَا تَنْمِي رَمِيَّةَ مَالَهُ لَا عُدَّ مِنْ نَفْسِهِ

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُبَاحُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَرَكَ طَلَبَهُ ، وَإِنْ تَشَاغَلَ عَنْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ ، لَمْ يَبَيْعْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عِدَّةُ بَنِي حَاتِمٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتَ الصَّيْدَ ، فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي النَّاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٨) . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَجُلًا أَمَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفْتِنِي فِي سَهْمِي . قَالَ : « مَا رَدَّ عَلَيْكَ سَهْمُكَ ، فَكُلْ » . قَالَ : وَإِنْ نَعَيْتَ عَنِّي ؟ قَالَ : « وَإِنْ نَعَيْتَ عَنْكَ ، مَا لَمْ تَجِدْ فِيهِ أَثَرًا غَيْرَ سَهْمِكَ ، أَوْ

(٣) في ١ ، ب : « فَأَقْعَصْتَ » .

(٤-٥) في ب : « بِعَدِكَ » .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب الإرسال على الصيد يتوارى عنك ... ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٤١/٩ .

(٦) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه ١٢٥ .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٣/٧ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب الملعمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣١/٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من يرمى الصيد فيجده ميتا في الماء ، من أبواب الصيد . عارضة الأحاديث ٢٥٧/٦ . والنسائي ، في : باب في الذي يرمى الصيد فيقع في الماء ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٦٩/٧ ، ١٧٠ .

تَجِدْهُ قَدْ صُلَّ (٨) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٩) . وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتَ الصَّيْدَ ، فَأَذْرَكْتَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَسَهْمِكَ فِيهِ ، فَكُلْهُ ، مَا لَمْ يَبْتِنِ » (١٠) . وَلَئِنْ جَرَحَهُ بِسَهْمِهِ سَبَبُ إِبَاحَتِهِ ، وَقَدْ رُجِدَ يَفِينَا ، وَالْمُعَارِضُ لَهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا تُزُولُ عَنْ / الْيَقِينِ ١١١/١٠ ط
بِالشُّكِّ ، وَلَئِنْ وَجَدَهُ وَسَهْمُهُ فِيهِ ، وَلَمْ يَجِدْ بِهِ أَثَرَ (١١) آخَرَ ، فَأَشْبَهَ مَا لَمْ يَتْرَكْ طَلَبَهُ عِنْدَ أُمِّي حَنِيفَةً ، أَوْ كَمَا لَوْ غَابَ نَهَارًا ، أَوْ مُدَّةً يَسِيرَةً ، أَوْ كَمَا لَوْ لَمْ يَغِبْ . إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي جِلِّهِ شَرْطَانِ : أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَجِدَ سَهْمَهُ فِيهِ ، أَوْ أَثَرَهُ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ أَثَرُ سَهْمِهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَهُوَ شَاكٌّ فِي وُجُودِ الْمَيْبِيعِ ، فَلَا يَثْبُتُ بِالشُّكِّ . وَالثَّانِي ، أَنْ لَا يَجِدْ بِهِ أَثَرَ غَيْرَ (١٢) أَثَرِ سَهْمِهِ (١٣) ، مِمَّا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَتَلَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا لَمْ تَجِدْ فِيهِ أَثَرَ (١٤) غَيْرَ سَهْمِكَ » وَفِي لَفْظٍ : « وَإِنْ وَجَدْتَ فِيهِ أَثَرَ (١٥) غَيْرَ سَهْمِكَ ، فَلَا تَأْكُلْهُ ، فَإِنَّكَ (١٦) لَا تَذَرِي ، أَقْتَلْتَهُ أَمْ لَمْ تَذَرِي . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٧) . وَفِي لَفْظٍ : « إِذَا وَجَدْتَ فِيهِ (١٨) سَهْمَكَ ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ سَبْعَ ، فَكُلْ مِنْهُ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٩) ، وَفِي حَدِيثٍ عَدِيٍّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ ، فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ

(٨) في ١ ، ب : ضل . وصل اللحم : أثنى . وصل : غاب ومات .

(٩) في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٩/٢ ، ١٠٠ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الرخصة في غنم كلب الصيد ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٦٨/٧ .

(١٠) أخرجه مسلم ، في : باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجدته ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم

١٥٣٢/٣ . وأبو داود ، في : باب في اتباع الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ١٠٠/٢ . والإمام أحمد ، في :

المسند ١٩٤/٤ .

(١١) في ١ : أثرا .

(١٢-١٣) في ١ : سمه . خطأ .

(١٣) في ١ ، ب : أثر .

(١٤) في ١ : أثر .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) في : كتاب الصيد والذبائح والأطعمة ... سنن الدارقطني ٢٩٤/٤ .

(١٧) سقط من : الأصل ، ب .

(١٨) في : باب الذي يرمى الصيد فيغيب عنه ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٧٠/٧ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرجل يرمى الصيد فيغيب عنه ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى

٢٥٦/٦ .

سَهْمِكَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
 « وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ » . وَلَئِنْ إِذَا وَجَدَ^(١) بِهِ أَثَرَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ قَدْ
 قَتَلَهُ ، فَقَدْ تَحَقَّقَ الْمُعَارِضُ ، فَلَمْ يَبْسُحْ ، كَالْوَجَدِ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا سِوَاهُ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْأَثَرُ
 مِمَّا لَا يَقْتُلُ مِثْلَهُ ، مِثْلَ أَكْلِ حَيَوَانٍ ضَعِيفٍ ، كَالسَّنَّوْرِ وَالثَّعْلَبِ ، مِنْ حَيَوَانٍ قَوِيٍّ ، فَهُوَ
 مُبَاحٌ ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا لَمْ يَقْتُلْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَهَشَّمُ مِنْ وَقَعْتِهِ .

١٧١٠ - مسألة : قال : (وَإِذَا رَمَاهُ ، فَوَقَعَ فِي مَاءٍ ، أَوْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ ، لَمْ
 يُؤْكَلْ)

يَعْنِي وَقَعَ فِي مَاءٍ يَقْتُلُهُ^(٢) ، أَوْ تَرَدَّى تَرَدُّدًا يَقْتُلُهُ مِثْلَهُ . وَلَا فَرْقَ فِي قَوْلِ الْخَرِيقِيِّ بَيْنَ
 كَوْنِ الْجِرَاحَةِ مُوجِبَةً أَوْ غَيْرَ مُوجِبَةٍ . هَذَا الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودَ ،
 وَعَطَاءٍ ، وَرَبِيعَةَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ^(٣) يَقُولُونَ :
 إِنْ كَانَتِ الْجِرَاحَةُ مُوجِبَةً ، مِثْلَ إِنْ ذَبَحَهُ أَوْ أَبَانَ جَشُونَهُ ، لَمْ يَضُرَّ وَقُوعُهُ فِي الْمَاءِ وَلَا
 تَرَدُّيهِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوَالِي ، وَتَقَادَةَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا صَارَ فِي حُكْمِ
 الْمَيْتِ بِالذَّبْحِ ، فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ مَا أَصَابَهُ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، قَوْلُهُ : « وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ ، فَلَا
 تَأْكُلْ »^(٤) . وَلَئِنْ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَاءَ أَعَانَ عَلَى خُرُوجِ رُوحِهِ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ كَانَتْ
 الْجِرَاحَةُ غَيْرَ مُوجِبَةٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي تَحْرِيمِهِ إِذَا كَانَتِ الْجِرَاحَةُ غَيْرَ مُوجِبَةٍ . وَلَوْ وَقَعَ
 الْحَيَوَانُ فِي الْمَاءِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَقْتُلُهُ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ خَارِجًا مِنَ الْمَاءِ ، أَوْ يَكُونَ مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ
 الَّذِي لَا يَقْتُلُهُ الْمَاءُ ، أَوْ كَانَ التَّرَدُّي لَا يَقْتُلُ مِثْلَ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ ، فَلَا خِلَافَ فِي إِبَاحَتِهِ ؛
 لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْهُ » / وَلِأَنَّ الْوُقُوعَ فِي الْمَاءِ وَالتَّرَدُّي
 إِمَّا حَرَمَ تَحْشِيَةً أَنْ يَكُونَ قَاتِلًا أَوْ مُعِينًا عَلَى الْقَتْلِ ، وَهَذَا مُتَنَبِّهِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .

و ١١٢/١٠

فصل : فَإِنْ رَمَى طَائِرًا فِي الْهَوَاءِ ، أَوْ عَلَى شَجَرَةٍ ، أَوْ جَبَلٍ ، فَوَقَعَ إِلَى الْأَرْضِ ،

(١) في م : « كَانَ » .

(٢) في أ : « يَقْتُلُ » .

(٣) في ب : « الْمُتَأَخِّرُونَ » .

(٤) تقدم تخرجه ، في صفحة ٢٧٦ .

فمات ، حل . وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال مالك : لا يحل ، إلا أن تكون الجراحة موجبة ، أو يموت قبل سقوطه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالْمَرْدَّةُ ﴾ ^(١) . ولأنه اجتمع المبيح والحافظ ، فقلب الحظر ، كما لو غرق . ولنا ، أنه صيد سقط بالإصابة سقوطاً لا يمكن الاحتراز عن سقوطه عليه ، فوجب أن يحل ، كما لو أصاب الصيد فوق على جنبه . ويخالف ما ذكره ، فإن الماء يمكن التحرز منه ، وهو قاتل ، بخلاف الأرض .

١٧١١ - مسألة : قال : (وإذا رمى صيدا ، فقتل جماعة ، فكله حلال)

قد سبق شرح هذه المسألة ، فيما إذا رمى صيدا فأصاب غيره ^(٢) .

فصل : قال أحمد : لا بأس بصيد الليل . فقيل له : فقول ^(٣) النبي ﷺ : « أفرؤا الطير على مكثاتها » ^(٤) . فقال : هذا كان أحدهم ^(٥) يريد الأمر ، فيشير الطير حتى يتفأ ، إن كان عن يمينه قال كذا ، وإن كان ^(٦) عن يساره قال كذا ، فقال النبي ﷺ : « أفرؤا الطير على مكثاتها » ^(٧) . وروى له عن ابن عباس أن ^(٨) النبي ﷺ قال : « لا تطرفوا الطير في أوكارها ؛ فإن الليل لها أمان » ^(٩) . فقال : هذا ليس بشيء ، يرويه فرائد ابن السائب ، وليس بشيء ، ورواه عنه حفص بن عمر ، ولا أعرفه . قال يزيد بن هارون : ما علمت أن أحدا كره صيد الليل . وقال يحيى بن معين : ليس به بأس . وسئل ^(١٠) : هل يكره للرجل صيد الفراخ الصغار ، مثل الورشان ^(١١) وغيره ؟ يعني من أوكارها . فلم يكرهه .

(٤) سورة المائدة ٣ .

(١) في صفحة ٢٧٣ .

(٢) م : قول .

(٣) م : وكناها .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٤/٢ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣٨١/٦ .

(٥) في الأصل ، م : وأحدكم .

(٦) في ١ ، ب ، م : جاء .

(٧) في الأصل : عن .

(٨) أخرجه الطبراني في : المعجم الكبير ١٤٢/٣ .

(٩) سقط من : ١ .

(١٠) الورشان : طائر مثل الحمام ، أكبر قليلا منه .

١٧١٢ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا رَمَى صَيِّدًا ، فَأَبَانَ مِنْهُ عُضْوًا ، لَمْ يَأْكُلْ ^(١) مَا أَبَانَ ^(٢) مِنْهُ ، وَيَأْكُلْ ^(٣) مَا سِوَاهُ ، فِي إِخْدَى الرَّوَاتِقَيْنِ ، وَالْأُخْرَى يَأْكُلُهُ وَمَا أَبَانَ مِنْهُ)

وجملته أنه إذا رمى صيِّدا ، أو ضرَّبه ، فبانَ بعضُه ، لم يحلَّ من أحوال ثلاثة ؛ أحدها ، أن يقطعَه قطعتين ، أو يقطعَ رأسَه ، فهذا جميعُه حلالٌ ، سواء كانت القطعتان متساويتين أو متفاوئتين . وهذا قال الشافعي . وروى ذلك عن عكرمة ، والنخعي ، وقتادة . وقال أبو حنيفة : إن كانتا متساويتين ، أو التي مع الرأس أقل ، حلَّتَا ، وإن كانت الأخرى أقل ، لم يحلَّ ، وحلَّ الرأس وما معه ، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ » ^(٤) .

ولنا ، / أنه جزء لا تبقى الحياة مع فقده ، فأبيح ، كما لو تساوت القطعتان . الحال الثاني ، أن يبين منه عضوٌ ، ويبقى فيه حياة مستقرة ، فالباينُ مُحَرَّمٌ ^(٥) بِكُلِّ حَالٍ ، سواء بقي الحيوان حيا ، أو أذركه فذكاه ، أو رماه بسهم آخر فقتله ، إلا أنه إن ذكاه حلَّ بكلِّ حالٍ دون ما أبان منه . وإن ضرَّبه في غير مذبَّحه فقتله ، نظرت ؛ فإن لم يكن أثبتَه بالضربة الأولى ، حلَّ ، دون ما أبان منه ، وإن كان أثبتَه ، لم يحلَّ شيءٌ منه ؛ لأنَّ ذكاة المقدور عليه في الحليِّ واللبية . الحال الثالث ، أبان منه عضوا ، ولم يبق فيه حياة مستقرة ، فهذه التي ذكر الخريفي فيها روايتين ؛ أشهرهما عن أحمد ، بإحتملها . قال أحمد : إنما حديث النَّبِيِّ ﷺ : « مَا قُطِعَتْ مِنَ الْحَيِّ مَيْتَةٌ » . إذا قُطِعَتْ وهي حيَّةٌ ، ثم شئى وتذهب . أما إذا كانت البيوتنة والموت جميعا ، أو بعده بقليل ، إذا كان في علاج الموت ، فلا بأسَ به ، ألا ترى الذي يُذبح ربما مكث ساعة ، وربما مشى حتى يموت ! وهذا مذهب الشافعي . وروى ذلك عن عليٍّ ، وعطاء ، والحسن . وقال قتادة ، وإبراهيم ، وعكرمة : إن وقعا معا أكلهما ، وإن مشى بعد قطع العضو أكله ، ولم يأكل العضو . والرواية الثانية ، لا يباح ما أبان ^(٦) منه . وهذا مذهب أبي حنيفة ؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ

(١) في ب ، م : : يؤكل .

(٢) في م : : بان .

(٣) في م : : يؤكل .

(٤) تقدم تحريمه ، في : ٩٩/١ .

(٥) في ب : : يجرم .

(٦) في ا ، ب ، م : : بان .

مَيِّتٌ . ولأن هذه البَيِّنَةُ لَا تَمْنَعُ بقاء الحيوان في العادة ، فلم يُبَيِّحْ أَكْلُ البائِنِ ، كما لو^(٧) أذركه الصياد وفيه حياة مُسْتَقَرَّة . والأولى المشهورة : لأن ما كان ذكاة لبعض الحيوان ، كان ذكاة لجميعه ، كما لو قذَّه يَصْفَن ، والخبر يقتضي أن يكون الباقي حيًّا ، حتى يكون المُفَصِّلُ منه ميِّتًا ، وكذا نقول . قال أبو الخطاب : فإن بقي مُعلَّقًا بِجِلْدِهِ ، حُلٍّ ، رواية واحدة .

فصل : قال أحمد : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عن منصور ، عن الحسن ، أنه كان لا يرى بالطريذة بأسًا ، كان المسلمون يفعلون ذلك في مغازيهم ، وما زال الناس^(٨) يفعلون ذلك^(٩) في مغازيهم . واستحسنه أبو عبد الله . قال : والطريذة الصيْدُ يقع بين القوم ، فيقطع دامنُه بسيفه قطعة ، ويقطع الآخر أيضًا ، حتى يُوثق عليه وهو حيٌّ . قال : وليس هو عندي إلا أن الصيْدَ يقع بينهم ، لا يُقَدِّرون على ذكاته ، فيأخذونه قطعًا .

١٧١٣ - مسألة : قال : (وَكَذَلِكَ إِذَا نَصَبَ الْمَنَاجِلَ لِلصَّيْدِ)

وجعلته أنه إذا نَصَبَ المَنَاجِلَ^(١) للصَّيْدِ ، (وَسَمَّى عليها) ، فَعَقَرَتْ صَيْدًا ، أَوْ قَتَلَتْهُ ، حَلٌّ . فإن بَانَ/ منه عَصُو ، فَحَكْمُهُ حُكْمُ البائِنِ بِضَرِيَةِ الصَّائِدِ . رَوَى نحو ذلك عن ابن ١١٣/٨ و عمر . وهو قول الحسن ، وقادة . وقال الشافعي : لا يُباح بحال ؛ لأنه لم يُذَكَّه^(٢) أحدٌ ، وإنما قَتَلَتِ الْمَنَاجِلُ بِنَفْسِهَا ، ولم يُوجَدْ من الصَّائِدِ إلا السَّبَبُ ، فجَزَى ذلك مَجْزَى مَنْ نَصَبَ سِكِّينًا ، فَذَبَحَتْ شاةً ، ولأنه لو رَمَى سَهْمًا وهو لا يرى صَيْدًا ، فَقَتَلَ صَيْدًا ، لم يَحِلَّ ، فهذا أولى . ولنا ، قول النبي ﷺ : « كُلُّ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ يَدُكَ »^(٣) . ولأنه قَتَلَ

(٧) في ب ، م زيادة : م .

(٨-٨) في م : يفعلونه .

(١) سقط من : الأصل ، ب .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) في الأصل : يدركه .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند

١٩٥/٤ .

الصَّيْدَ بِحَدِيدَةٍ عَلَى الرَّجُلِ الْمُعْتَادِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْرَمَاهُ بِهَا ، وَلَئِنَّهُ قَصَدَ قَتْلَ الصَّيْدِ بِمَالِهِ خَدُّ
جَرَتْ الْعَادَةُ بِالصَّيْدِ بِهِ ، أَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَا ، وَالسَّبَبُ جَرَى مَجْرَى الْمُبَاشَرَةِ فِي الضَّمَانِ ،
فَكَذَلِكَ فِي إِبَاحَةِ الصَّيْدِ ، وَفَارَقَ مَا إِذَا نَصَبَ سِيكِنَا ؛ فَإِنَّ الْعَادَةَ لَمْ تُعْبَرْ بِالصَّيْدِ بِهَا ، وَإِذَا
رَمَى سَهْمًا ، وَلَمْ يَرِ صَيْدًا ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُعْتَادٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُصَيِّدُ صَيْدًا ، فَلَمْ يَصِحَّ
قَصْدُهُ ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ .

فصل : فَأَمَّا مَا قَتَلْتَهُ الشُّبْكَةُ أَوِ الْحَبْلُ ^(٥) ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا عَنِ
الْحَسَنِ ، أَنَّهُ يُبَاحُ مَا قَتَلَهُ الْحَبْلُ إِذَا سُمِّيَ ، فَدَخَلَ فِيهِ وَجَرَحَهُ . وَهَذَا قَوْلٌ شَاذٌّ ، يُخَالِفُ
عَوَامُّ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَئِنَّهُ قَتَلَهُ ^(٦) بِمَا لَيْسَ لَهُ خَدُّ ، أَشْبَهَ مَا لَوْرَمَاهُ بِالْبُنْدُقِ .

١٧١٤ - مسألة : قَالَ : (وَإِذَا صَادَ بِالْمِغْرَاضِ ، أَكَلَ مَا قَتَلَ بِحَدِّهِ ، وَلَمْ ^(١)
يَأْكُلْ مَا قَتَلَ بِغَرَضِهِ)

الْمِغْرَاضُ : عَرْدٌ مُحَدَّدٌ ^(٢) ، وَرُبَّمَا جُعِلَ فِي رَأْسِهِ حَدِيدَةٌ . قَالَ أَحْمَدُ : الْمِغْرَاضُ
يُشَبِّهُ السَّهْمَ ، يُحْدَفُ بِهِ الصَّيْدُ ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الصَّيْدَ بِحَدِّهِ ، فَحَرَّقَ وَقَتَلَ ، فَيُبَاحُ ،
وَرُبَّمَا أَصَابَ بِغَرَضِهِ ، فَقَتَلَ بِثِقَلِهِ ، فَيَكُونُ مَوْقُودًا ، فَلَا يُبَاحُ . وَهَذَا قَوْلٌ عَلَى
وَسَلْمَانَ ^(٣) ، وَعَمَّارٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ،
وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَهْلُ الشَّامِ : يُبَاحُ مَا
قَتَلَهُ بِحَدِّهِ وَغَرَضِهِ . وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : مَا رُبِمَا مِنَ الصَّيْدِ بِجُلَاهِقٍ أَوْ مِغْرَاضٍ ، فَهُوَ مِنَ
الْمَوْقُودَةِ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عِدَّةُ بَنِي حَاتِمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
عَنِ صَيْدِ الْمِغْرَاضِ ، فَقَالَ : « مَا حَرَّقَ فَكُلْ ، وَمَا قَتَلَ بِغَرَضِهِ فَهُوَ وَرَيْدٌ ، فَلَا

(٥) فِي الْأَصْلِ ، أ : ب : وَالْجِلُّ .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، أ : قَتَلَ .

(١) فِي م : لَا .

(٢) فِي ب : مَحْدُودٌ .

(٣) فِي م : وَعَمَّارٌ .

تَأْكُلُ^(٤) مَتَّقٍ عَلَيْهِ^(٥) . وهذا نص ، ولأن ما قَتَلَهُ بِحَدِّهِ بِمَنْزِلَةِ مَا طَعَنَهُ بِرُمَحِهِ ، أَوْ رَمَاهُ بِسَهْمِهِ ، ولأنَّهُ مُحَدَّدٌ حَرْقٌ وَقَتْلٌ بِحَدِّهِ ، وما قَتَلَ بِعَرْضِهِ إِنَّمَا يَقْتُلُهُ بِثَقْلِهِ ، فهو مَوْقُودٌ ، كالَّذِي رَمَاهُ بِحَجَرٍ أَوْ بِنَذَقَةٍ^(٦) .

فصل^(٧) : وَحُكْمُ سَائِرِ آلَاتِ / الصَّيْدِ حُكْمُ الْمِعْرَاضِ ، في أَنَّهَا إِذَا قَتَلَتْ بِعَرْضِهَا وَلَمْ تَجْرَحْ ، لَمْ يُبَيِّحِ الصَّيِّدُ ، كَالسَّهْمِ يُصِيبُ الطَّائِرَ بِعَرْضِهِ فَيَقْتُلُهُ ، وَالرُّمَحَ وَالْحَرْبَةَ وَالسَّيْفَ يُضْرِبُ بِهِ صَفْحًا فَيَقْتُلُ ، فَكُلُّ ذَلِكَ حَرَامٌ . وهكذا إِنْ أَصَابَ بِحَدِّهِ فَلَمْ يَجْرَحْ ، وَقَتَلَ بِثَقْلِهِ ، لَمْ يُبَيِّحْ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا حَرَقَ » ، فَكُلُّهُ . ولأنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْرَحْهُ ، فَإِنَّمَا يَقْتُلُ^(٨) بِثَقْلِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا أَصَابَ بِعَرْضِهِ .

١٧١٥ - مسألة : قال : (وَإِذَا رَمَى صَيْدًا فَعَقَرَهُ ، وَرَمَاهُ آخَرَ فَأَثْبَتَهُ ، وَرَمَاهُ آخَرَ فَقَتَلَهُ ، لَمْ يُؤْكَلْ ، وَكَانَ لِمَنْ أَثْبَتَهُ الْقِيَمَةُ مَجْرُوحًا عَلَى قَاتِلِهِ)

أَمَّا الَّذِي عَقَرَهُ وَلَمْ يُثَبِّتْهُ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَ ضَرَبَتْهُ كَانَ مُبَاحًا لِمَنْ لَمْ يَأْخُذْ فِيهِ ، وَلَمْ يُثَبِّتْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى امْتِنَاعِهِ ، وَأَمَّا الَّذِي أَثْبَتَهُ فَقَدْ مَلَكَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ امْتِنَاعَهُ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ إِمْسَاكِهِ ، فَإِذَا ضَرَبَهُ الثَّالِثُ فَقَتَلَهُ ، فَعَلِيهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ حَيَوَانًا مَمْلُوكًا لغيرِهِ . وهذا محمولٌ عَلَى أَنَّ جُرْحَ الْمُثَبِّتِ لَيْسَ بِمَوْجٍ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ نَسَبَ الْقَتْلَ إِلَى الثَّالِثِ ، وَيَضْمَنُهُ مَجْرُوحًا جُرْحَيْنِ^(٩) الْجُرْحَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ وَهُمَا فِيهِ . فَأَمَّا إِبَاحَتُهُ ، فَيُنْتَظَرُ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ أَصَابَ مَذْبَحَهُ حَلًّا ؛ لِأَنَّهُ صَادَفَ مَحَلَّ الذَّبْحِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا أَرْضُ ذَبْحِهِ ، كَمَا لَوْ ذَبَحَ شَاةً لغيرِهِ ، وَإِنْ كَانَ أَصَابَ غَيْرَ مَذْبَحِهِ لَمْ يَحِلَّ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَثْبَتَهُ صَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ ، لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّبْحِ فِي الْخَلْقِ وَاللَّيَّةِ ، فَإِذَا قَتَلَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ

(٤) في ١ : « تَأْكُلُهُ » .

(٥) تقدم تحريجه ، في صفحة ٢٥٧

(٦) في م : ١ : بينذقة .

(٧) في ب : م ، زيادة : قال .

(٨) في م : ١ : يقتله .

(٩) في م : ١ : حين .

يَجِلُّ ، كما لو قُتِلَ شاةٌ . وهذا قولُ أبى حَنِيفَةَ ، ومالك ، والشافِعِيِّ ، وأبى يوسف ،
ومحمد .

فصل : وإذا^(١) رَمَى صَيْدًا فَأَثَبَتْهُ ، ثُمَّ رَمَاهُ آخَرَ فَأَصَابَهُ ، لم تَحِلَّ رَمِيَّةُ الْأَوَّلِ مِنْ قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تَكُونَ مُوجِيَّةً ، مِثْلُ أَنْ تَنْحَرَهُ ، أَوْ تَذْبَحَهُ ، أَوْ تَقْعَ فِي خَاصِرَتِهِ أَوْ قَلْبِهِ ، فَيَنْظُرُ فِي رَمِيَّةِ الثَّانِي ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوجِيَّةٍ ، فَهُوَ حَلَالٌ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى الثَّانِي ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَهُ بَرْمِيهِ شَيْئًا ، فَيُضْمَنُ^(٢) مَا نَقَصَهُ ؛ لِأَنَّهُ بِالرَّمِيَّةِ الْأُولَى صَارَ مَذْبُوحًا . وَإِنْ كَانَتْ رَمِيَّةُ الثَّانِي مُوجِيَّةً ، فَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : يَجِلُّ ، كَالثَّانِي قَبْلُهَا . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَيُجْبَى عَلَى قَوْلِ الْخِرَقِيِّ أَنْ يَكُونَ حَرَامًا ، كَقَوْلِهِ فِي مَنْ ذَبَحَ ، فَأُثْبِتَ عَلَى الْمَقَاتِلِ ، فَلَمْ تَخْرُجِ الرُّوحُ حَتَّى وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ ، أَوْ وُطِئَ عَلَيْهَا شَيْءٌ ، لَمْ يُؤْكَلِ . الْقِسْمُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ جَرْحُ الْأَوَّلِ غَيْرَ مُوجٍ ، فَيَنْظُرُ فِي رَمِيَّةِ الثَّانِي ، فَإِنْ / كَانَتْ مُوجِيَّةً ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَبْحَتَهُ أَوْ نَحْرَتَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوجِيَّةٍ ، فَلَهَا ثَلَاثُ صُورٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّهُ ذَكَى بَعْدَ ذَلِكَ ، فَيَجِلُّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَمْ يَذْكُ حَتَّى مَاتَ ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جَرْحَيْنِ ؛ مُبِيحٍ وَمُحَرَّمٍ ، فَحَرُمَ ، كَمَا لَوْ مَاتَ مِنْ جَرْحٍ مُسْلِمٍ وَمُجُوسِيٍّ ، وَعَلَى الثَّانِي ضَمَانٌ جَمِيعُهُ ؛ لِأَنَّ جَرْحَهُ هُوَ الَّذِي حَرَّمَهُ ، فَكَانَ جَمِيعُ الضَّمَانِ عَلَيْهِ . وَالثَّلَاثَةُ ، قَدَّرَ عَلَى ذِكَايَتِهِ فَلَمْ يَذْكُ حَتَّى مَاتَ ، حَرَّمَ لِمُعْنَتَيْنِ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّهُ تَرَكَ ذِكَايَتَهُ مَعَ إِمْكَانِهَا . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ مَاتَ مِنْ جَرْحَيْنِ ؛ مُبِيحٍ ، وَمُحَرَّمٍ ، وَيُلْزَمُ الثَّانِي الضَّمَانُ ، وَفِي قَدَرِهِ اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهَا ، يَضْمَنُ جَمِيعَهُ ، كَالثَّانِي قَبْلُهَا . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا قَوْلُ الْخِرَقِيِّ ؛ لِإِبْجَابِهِ الضَّمَانَ فِي مَسْأَلَتِهِ عَلَى الثَّلَاثِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ . وَلَيْسَتْ هَذِهِ مَسْأَلَةُ الْخِرَقِيِّ لِقَوْلِهِ : ثُمَّ رَمَاهُ الثَّلَاثُ فَقَتَلَهُ . فَتَعَيَّنَ حَمْلُهَا عَلَى أَنَّ جَرْحَ الثَّانِي مَا^(٣) كَانَ مُوجِبًا لِأُغَيْرِ . الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي ، أَنَّ يَضْمَنَ الثَّانِي بِقِسْطِ جَرْحِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ إِذَا تَرَكَ الذَّبْحَ مَعَ إِمْكَانِهِ ، صَارَ جَرْحُهُ حَاطِرًا أَيْضًا ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ أَنْفَرَدَ وَقَتْلَ الصَّيْدِ ، فَيَكُونُ الضَّمَانُ

١١٤/١٠

(٢) فِي ب م : ١ : وَإِنْ .

(٣) فِي ب : ١ : فَضْمَنَ .

(٤) مَقْطَعٌ مِنْ م .

مُنْقَسِمًا عليهما . وذكر القاضي ، في قِسْمَتِهِ عليهما ، أَنَّهُ يُقْسَطُ أَرْضُ جَرْحِ الْأَوَّلِ ، وعلى الثاني أَرْضُ جَرَّاحِيهِ ، ثُمَّ يُقْسَمُ مَا بَقِيَ مِنَ الْقِيَمَةِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . وفرض المسألة في صَيِّدٍ قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ ، نَقَصَهُ جَرْحُ الْأَوَّلِ دَرَهْمًا ، ونَقَصَهُ جَرْحُ الثَّانِي دَرَهْمًا ، فعليه دِرْهَمٌ ، وَيُقْسَمُ الْبَاقِي وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، فيكونُ عَلَى الثَّانِي خَمْسَةُ دَرَاهِمَ ، وَدِرْهَمٌ بِالْمَبَاشَرَةِ ، وَأَرْبَعَةٌ بِالسَّرَايَةِ ، وَتُسْقَطُ حِصَّةُ الْأَوَّلِ وَهِيَ خَمْسَةٌ . وَإِنْ كَانَ أَرْضُ جَرْحٍ (٥) الثَّانِي دَرَهْمَيْنِ ، لِزِمَاةٍ ، وَيَلْزَمُهُ (٦) نِصْفُ السَّبْعَةِ الْبَاقِيَةِ ، ثَلَاثَةٌ وَنِصْفٌ ، فَيَلْزَمُهُ خَمْسَةٌ وَنِصْفٌ ، وَتُسْقَطُ حِصَّةُ الْأَوَّلِ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ . وَإِنْ كَانَتْ جَنَائِهُمَا عَلَى حَيَوَانٍ مَمْلُوكٍ لغيرهما ، قُسِمَ الضَّمَانُ عليهما كذلك . ويتوجهُ على هذه الطَّرِيقَةِ ، أَنَّهُ سَوَى بَيْنَ الْجَنَائِثَيْنِ ، مع أَنَّ الثَّانِي جَنَى عَلَيْهِ وَقِيَمَتُهُ دُونَ قِيَمَتِهِ يَوْمَ جَنَى عَلَيْهِ الْأَوَّلُ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ أَرْضُ الْجَنَائِثَةِ فِي بَدْلِ النَّفْسِ ، كَمَا يَدْخُلُ فِي الْجَنَائِثَةِ عَلَى الْآدَمِيِّ . والجوابُ عن هذا ، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا انْفَرَدَ بِإِثْلَافٍ مَا قِيَمَتُهُ دِرْهَمٌ ، وَتَسَاوَا فِي إِثْلَافِ الْبَاقِي بِالسَّرَايَةِ ، فَتَسَاوَا فِي الضَّمَانِ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ أَرْضُ الْجَنَائِثَةِ فِي بَدْلِ النَّفْسِ الَّتِي لَا يَنْقُصُ بِدَلْهَا بِإِثْلَافٍ بَعْضُهَا ، ١١٤/١٠ ط وهو الْآدَمِيُّ ، أَمَّا الْبَهَائِمُ ، فَإِنَّهُ إِذَا جَنَى عَلَيْهَا جَنَائِثَةَ أَرْضِهَا دِرْهَمٌ ، نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ قِيَمَتِهَا ، فإِذَا سَرَى إِلَى النَّفْسِ ، أَوْجَبَتْهَا مَا بَقِيَ مِنْ قِيَمَةِ النَّفْسِ ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْأَرْضُ فِيهَا . وذكر أصحابُ الشَّافِعِيِّ فِي قِسْمَةِ الضَّمَانِ طَرَفًا سِتَّةً ؛ أَصَحُّهَا عِنْدَهُمْ أَنَّ يُقَالَ : إِنَّ الْأَوَّلَ أَثْلَفَ نِصْفٍ نَفْسٍ قِيَمَتُهَا عَشْرَةٌ ، فَيَلْزَمُهُ (٧) خَمْسَةٌ ، وَالثَّانِي أَثْلَفَ نِصْفٍ نَفْسٍ قِيَمَتُهَا تِسْعَةٌ ، فَيَلْزَمُهُ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ ، فيكونُ المَجْمُوعُ تِسْعَةً وَنِصْفًا ، وَهِيَ أَقَلُّ مِنْ قِيَمَتِهِ ، لِأَنَّهَا عَشْرَةٌ ، فَتُقْسَمُ الْعَشْرَةُ عَلَى تِسْعَةٍ وَنِصْفٍ ، فَيُسْقَطُ عَنِ الْأَوَّلِ مَا يُقَابِلُ أَرْبَعَةً وَنِصْفًا ، وَيَتَوَجَّهُ عَلَى هَذَا ، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ نِصْفِ الصَّيِّدِ حِينَ جَنَى عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَتْ الْجَرَّاحَاتُ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ هُوَ أَثْبَتَهُ ، فعلى طَرِيقَةِ الْقَاضِي ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ أَرْضُ جَرْحِهِ ، وَتُقْسَمُ السَّرَايَةُ عَلَيْهِمْ أَثْلَاثًا ، وَإِنْ كَانَ الْمُثْبِتُ لَهُ هُوَ الثَّانِي ، فَجَرْحُهُ

(٥) سقَطَ مِنْ : أ. ب .

(٦) فِي ب : : وَلِزِمَهُ .

(٧) فِي ب : : فَلِزِمَهُ .

الأوّل هلز لا عِبرَة بها ، والحكمُ في جِراحَتِي^(٨) الآخرَين كما ذكرنا ، وعلى الطريفة الأخرى ، الأوّل أثلّف ثلث نفس قيمتها عشرة ، فيلزمه ثلاثة وثلاث ، والثاني أثلّف ثلثها ، وقيمتها تسعة ، فيلزمه ثلاثة ، والثالث أثلّف ثلثها ، وقيمتها ثمانية ، فيلزمه درهمان وثلاثان ، فمجموع ذلك تسعة ، تُقسَم عليها العشرة ، حصّة كل واحد منهم ما يُقابل ما أثلّفه . وإن أثلّفوا شاة مملوكة لغيرهم ضَمِنوها كذلك .

فصل : فإن رَمِيَهُ مَعًا فَقَتَلَاهُ ، كان حَلَالًا ، وَمَلَكَاهُ ؛ لَأَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي سَبَبِ الْمَلِكِ وَالْجَلِّ ، تَسَاوَى الْجَرْحَانِ أَوْ تَفَاوُتَا ؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ كَانَ بِهِمَا ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُوجِبًا وَالْآخَرُ غَيْرَ مُوجِبٍ ، وَلَا يُثَبِّتُهُ مِثْلُهُ ، فَهُوَ لِصَاحِبِ الْجَرْحِ الْمُوجِبِ ، لِأَنَّهُ الَّذِي أَثَبَّتَهُ وَقَتَلَهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ جَرْحَهُ كَانَ قَبْلَ ثُبُوتِ مَلِكِ الْآخَرِ فِيهِ . وَإِنْ أَصَابَهُ أَحَدُهُمَا بَعْدَ صَاحِبِهِ ، فَوَجَدَاهُ^(٩) مَيِّتًا ، وَلَمْ نَعْلَمْ هَلْ صَارَ بِالْأَوَّلِ مُمْتَنِعًا^(١٠) ؟ حَلٌّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْامْتِنَاعُ ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ أَيْدِيَهُمَا عَلَيْهِ . فَإِنْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : أَنَا أَثَبَّتُهُ ، ثُمَّ قَتَلْتُهُ أَنْتَ . حَرَمٌ ؛ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى تَحْرِيمِهِ ، وَتَحَالَفَانِ لِأَجْلِ^(١١) الضَّمَانِ . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، فَادَّعَى الْأَوَّلُ أَنَّهُ أَثَبَّتَهُ ، ثُمَّ قَتَلَهُ الْآخَرُ^(١٢) ، وَأَنْكَرَ الثَّانِي / إِبْثَابَ الْأَوَّلِ لَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ امْتِنَاعِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لِإِقْرَارِهِ بِتَحْرِيمِهِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي فِي عَدَمِ الْامْتِنَاعِ مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ عَلِمْتَ جِرَاحَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، نَظَرُ^(١٣) فِيهَا ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ جِرَاحَةَ الْأَوَّلِ لَا يَبْقَى مَعَهَا امْتِنَاعٌ ، مِثْلَ أَنْ كَسَرَ جَنَاحَ الطَّائِرِ ، أَوْ سَاقَ الظَّنِيِّ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ يَمِينٍ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُزِيلُ الْامْتِنَاعَ ، مِثْلَ تَحْدِثِ الْجِلْدِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي ، وَإِنْ احْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ ، وَعَلَيْهِ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّ مَا ادَّعَاهُ الْأَوَّلُ مُحْتَمَلٌ .

١١٥/١٠

(٨) ق م : جراحة .

(٩) ق م ، ب ، م : فوجدناه .

(١٠) أى : هل صار قادرا على الفرار أو غير قادر . والشك بنسب لصالح الحل .

(١١) ق م : لأخذ .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) ق م : نظرنا .

فصل : وإذا^(١٤) رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَهُ ، وَبَقِيَ عَلَى امْتِنَاعِهِ حَتَّى دَخَلَ دَارَ إِنْسَانٍ فَأَخَذَهُ ، فَهُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ^(١٥) يَمْلِكْهُ ، لَكُونِهِ مُمْتِنِعًا ، فَمَلِكُهُ الثَّانِي بِأَخْذِهِ . وَلَوْ رَمَى طَائِرًا عَلَى شَجَرَةٍ فِي دَارِ قَوْمٍ ، فَطَرَحَهُ فِي دَارِهِمْ فَأَخَذُوهُ ، فَهُوَ لِلرَّامِي دُونَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ^(١٦) مَلِكُهُ بِإِزَالَةِ امْتِنَاعِهِ .

فصل : قال أصحابنا : وإذا تعلق صيد في شرك إنسان أو شبكته ، ملكه ؛ لأنه أثبتته بآتيه ، فإن أخذه أحد^(١٧) ، لزمه ردُّه عليه ؛ لأنَّ الله أثبتته ، فأشبهه مالوا أثبتته بسهمه . فإن لم تُمسِكْهُ الشَّبَكَةُ ، بل انفلت منها في الحال ، أو بعد حين ، لم يملكه ؛ لأنه لم يثبتته . وإن أخذ الشَّبَكَةُ وانفلت بها ، فصاده إنسان ، ملكه ، ويردُّ الشَّبَكَةُ على صاحبها ؛ لأنه لم يثبتته . وإن كان يمشي بالشَّبَكَةِ على وجه لا يقدر على الامتناع ، فهو لصاحبها ؛ لأنها أزالَتْ امْتِنَاعَهُ . وإن^(١٨) أمسكه الصائد ، وثبتت يده عليه ، ثم انفلت منه ، لم يزُلْ مَلِكُهُ عنه ؛ لأنه امتنع منه^(١٩) بعد ثبوت ملكه ، فلم يزُلْ مَلِكُهُ عنه ، كالموشردت قرسه ، أو نُدَّ بغيره . فإن اصطاد صَيْدًا ، فوجد عليه علامة ، مثل أن يجد في عنقه قِلَادَةً ، أو في أذنه قُرْطًا ، لم يملكه ؛ لأنَّ الذي اصطاده ملكه ، فلا يزول مَلِكُهُ بالانفلات . وكذلك إن وجد طائرًا مقصوص الجناح . فإن قيل : يحتجُّل أن الذي أمسكه أولاً مُحَرَّمٌ لم يملكه ، أو أنه أُرْسِلَ على سبيل التَّحْلِيلِ وإزالة الملك عنه ، كإلقاء الشيء النافع . قلنا : أمَّا الأوَّلُ فنادرٌ ، وهو مخالف للظاهر ؛ لأنَّ ظاهر^(٢٠) حال المحرَّم^(٢١) أنه لا يصيد ما حرم الله عليه ، وأمَّا الثاني فبخلاف الأصل ، فإن الأصل بقاء ملكه عليه ، وما ذكرناه مُحْتَجِّلٌ ، فلا يزول الملك بالشك . وإن عُلِمَ أن ماله أُرْسِلَ اختيارًا ، فقال أصحابنا : لا يزول الملك عنه / ١١٥/١٠ ظ

(١٤) ق م : وإذا .

(١٥) ق ب : لا .

(١٦) ق م : لأن .

(١٧) سقط من : ب .

(١٨) ق م : وإذا .

(١٩) ق الأصل ، ب : عليه .

(٢٠-٢١) ق ب : في الحال .

بالإرسال والإغثاق ، كما لو أُرْسِلَ البعيرَ والبقرة . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَزُولَ الْمَلِكُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةَ ، فَالْإِرْسَالُ يَرْدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ ، وَيَفَارِقُ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ الْأَصْلَ هُنَا الْإِبَاحَةُ ، وَبِهِمَةُ الْأَنْعَامِ بِخِلَافِهِ . الثَّانِي ، أَنَّ الْإِرْسَالَ هُنَا يُفِيدُ ، وَهُوَ رَدُّ الصَّيْدِ إِلَى الْخَلَاصِ مِنْ إِمْسَاكِ^(٢١) الْأَدَمِيِّينَ وَحَبْسِهِمْ ، وَلِهَذَا رَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، أَنَّهُ اشْتَرَى عُصْفُورًا مِنْ صَبِيٍّ فَأَرْسَلَهُ . وَجِبُّ إِرْسَالِ الصَّيْدِ عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا أُحْرِمَ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَّمَ وَهُوَ فِي يَدِهِ ، بِخِلَافِ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ ، فَإِنَّ إِرْسَالَهُ تُضَيِّعُ لَهُ ، وَرُبَّمَا هَلَكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يَقُومُ بِهِ .

١٧١٦ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ ، قَوَّبَتْ سَمَكَةً ، فَسَقَطَتْ فِي جَنْبِهِ ، فَهِيَ لَهُ دُونَ صَاحِبِ السَّفِينَةِ)

وذلك لأنَّ السَّمَكَةَ مِنَ الصَّيْدِ الْمُبَاجِ ، يُمْلِكُ بِالسَّبْقِ إِلَيْهِ ، وَهَذِهِ حَصَلَتْ فِي يَدِ الَّذِي هِيَ فِي جَنْبِهِ ، وَجَنْبُهُ لَهُ ، وَيُدَّ عَلَيْهِ ، دُونَ صَاحِبِ السَّفِينَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا لَوْ تَنَازَعَا كَيْسًا فِي جَنْبِهِ ، كَانَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ صَاحِبِ السَّفِينَةِ ، كَذَا هُنَا . وَمَقْهُومُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ أَنَّ السَّمَكَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي السَّفِينَةِ ، فَهِيَ لِصَاحِبِهَا . وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ؛ لِأَنَّ السَّفِينَةَ مِلْكُهُ ، وَيُدَّ عَلَيْهِ ، فَمَا حَصَلَ مِنَ الْمُبَاجِ فِيهَا ، كَانَ أَحَقُّ بِهِ ، كَجَنْبِهِ .

فصل : فَإِنْ كَانَتْ السَّمَكَةُ وَبَتْ بِسَبَبِ فَعَلِ إِنْسَانٍ لِقَصْدِ الصَّيْدِ ، كَالصَّيَادِ الَّذِي يَجْعَلُ فِي السَّفِينَةِ^(٢٢) ضَوْءًا بِاللَّيْلِ ، وَيُدْقُ بِشَيْءٍ كَالْجَرَسِ لِيَسْبَ السَّمَكُ فِي السَّفِينَةِ^(٢٣) ، فَهَذَا لِلصَّائِدِ دُونَ مَنْ وَقَعَ فِي جَنْبِهِ ؛ لِأَنَّ الصَّائِدَ أَثْبَتَهَا بِذَلِكَ ، فَصَارَ كَمَنْ رَمَى طَائِرًا فَالْقَاهُ فِي دَارِ قَوْمٍ . وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الصَّيْدَ بِهَذَا ، بَلْ حَصَلَ اتِّفَاقًا ، كَانَتْ لِمَنْ وَقَعَتْ فِي جَنْبِهِ .

١٧١٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُصَادُّ السَّمَكُ بِشَيْءٍ نَجِسٍ)

ومعنى ذلك أَنَّ يَتْرَكَ فِي الْمَاءِ شَيْءٌ نَجِسٌ ، كَالْعَذِيرَةِ وَالْمَيْتَةِ وَشَبِهُهُمَا^(٢٤) ، لِيَأْكُلَهُ

(٢١) ق : م : أَيْدَى .

(٢٢) (١-١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٣) ق : م : شَبِهَا .

السَّمَكُ ، فَيَصِيدُوهُ بِهِ ، فَكَرِهَ أَحْمَدُ ذَلِكَ ، وَقَالَ : هُوَ حَرَامٌ ، لَا يُصَادُ بِهِ . وَإِنَّمَا كَرِهَ أَحْمَدُ ذَلِكَ ؛ لِمَا يَتَضَمَّنُ مِنْ أَكْلِ السَّمَكِ لِلنَّجَاسَةِ^(٢) . وَسَوَاءٌ فِي هَذَا مَا يَتَفَرَّقُ ، كَالدِّمِ وَالْعَذْرَةِ ، وَمَا لَا يَتَفَرَّقُ ، كَالجُرْذِ / وَقِطْعَةٍ مِنَ الْمَيْتَةِ ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ الصَّيْدَ يَبْنَاتِ ١١٦/١ وَرَدَانِ^(٣) ، وَقَالَ : إِنَّ مَأْوَاهَا الْحَشَشُوشُ . وَكَرِهَ الصَّيْدَ بِالضَّفَادِعِ ، وَقَالَ : الضَّفَدَةُ تُهَيَّ عَنْ قَتْلِهِ .

فصل : وَكَرِهَ الصَّيْدَ بِالْخِرَاطِيمِ^(٤) ، وَكُلَّ شَيْءٍ فِيهِ الرُّوحُ ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْذِيبِ الْحَيَوَانِ ، فَإِنْ اصْطَادَ ، فَالصَّيْدُ مَبَاحٌ . وَكَرِهَ الصَّيْدَ بِالشَّبَاشِ ، وَهُوَ طَائِرٌ يَخِيطُ عَيْنَيْهِ^(٥) وَيَرْبُطُ^(٦) ، مِنْ أَجْلِ تَغْذِيبِهِ . وَلَمْ يَرِ بِأَسَاءٍ بِالصَّيْدِ بِالشَّبَكَةِ ، وَالشَّرَكِ ، وَشَيْءٍ فِيهِ ذَبَقُ^(٧) يَمْنَعُ الطَّيْرَ مِنَ الطَّيْرِانِ ، وَأَنْ يَطْعَمَ شَيْئًا إِذَا أَكَلَهُ سَكِرَ وَأَخَذَهُ .

١٧١٨ — مسألة ؛ قال : (وَلَا يُؤْكَلُ صَيْدُ مُرْتَدٍّ ، وَلَا ذَبِيحَتُهُ ، وَإِنْ قُذِّبَتْ يَدَيْنِ أَهْلِ الْكِتَابِ)

يعنى ما قَتَلَهُ مِنَ الصَّيْدِ وَلَمْ تُذَكَّرْ ذِكَاثُهُ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ ؛ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ : تُبَاحُ ذَبِيحَتُهُ إِذَا ذَهَبَ إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ أَوْ الْيَهُودِيَّةِ ؛ لِأَنَّ مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا فَهُوَ مِنْهُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ كَافِرٌ لَا يَقْرَأُ عَلَى كُفْرِهِ ، فَلَمْ تُبَحِّ ذَبِيحَتُهُ ، كَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ . وَقَدْ مَضَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي بَابِ الْمُرْتَدِّ^(٨) .

١٧١٩ — مسألة ؛ قال : (وَمَنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَلَى الصَّيْدِ غَائِمًا أَوْ سَاهِيًا ، لَمْ

(٢) في م : ؛ النجاسة .

(٣) بنت وردان : دوية مثل الخنافساء حمراء اللون .

(٤) الخراطيم : جمع الخرطوم ، وهى الحمر السريعة الإسكار .

(٥) في الأصل ، ب ، م : ؛ عينه .

(٦) في م : ؛ أو يربط .

(٧) الدبق : مادة لزجة يصاد بها الطير والذباب ونحو ذلك .

(٨) تقدمت في : ٢٧٧/١٢ .

يُؤْكَلُ ، وَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبِيحَةِ عَامِدًا ، لَمْ يُؤْكَلْ ، وَإِنْ تَرَكَهَا سَاهِيًا ، أَكَلَتْ ^(١) .

أَمَّا الصَّيْدُ فَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ ^(٢) ، وَأَمَّا الذَّبِيحَةُ فَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا شَرْطٌ مَعَ الذَّكْرِ ، وَتُسْقَطُ بِالسَّهْوِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ . وَمَعْنَى أَبَا حَنِيفَةَ مَا تُسَمِّيَتِ التَّسْمِيَةُ عَلَيْهِ ، عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَرَبِيعَةُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ فِي عَمْدٍ وَلَا سَهْوٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، لَمَّا ذَكَّرْنَا فِي الصَّيْدِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ ^(٣) . يَعْنِي الْمَيْتَةَ . وَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٤) . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : مَنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فَلَا يَأْسَ . وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ ^(٥) ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ ، إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ » ^(٦) . وَلَا أَنَّهُ قَوْلٌ مَنْ سَمَّيْنَاهُ ^(٧) ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ . مَحْمُولٌ عَلَى مَا تَرَكَتِ التَّسْمِيَةُ عَلَيْهِ عَمْدًا ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : ﴿ وَإِنَّهُ لَافْتَقَى ﴾ ^(٨) . وَالْأَكْلُ مِمَّا نَسِيَ / التَّسْمِيَةَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِفَسْقٍ . وَيَفَارِقُ الصَّيْدَ ؛ لِأَنَّهُ ذَبَحَهُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ ، فَاعْتَبِرَتْ التَّسْمِيَةُ تَقْوِيَةً لَهُ ، وَالذَّبِيحَةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

فصل : والتَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ مُعْتَبَرَةٌ حَالُ الذَّبْحِ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ ، كَمَا تُعْتَبَرُ عَلَى

(١) في ١ : حلت .

(٢) في صفحة ٢٥٨ .

(٣) سورة الأنعام ١٢١ .

(٤) أخرجه البخاري تعليقًا ، في : باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٧/٢ . وابن أبي شيبة ، في : باب إذا أرسله ونسى أن يسمى الله ، من كتاب الصيد . المصنف ٣٦٠/٥ .

(٥) في ب : سعيد . وفي م : ربعة .

(٦) في م : إذا .

(٧) ذكره السيوطي بالقطعة ، في : الجامع الكبير ٥٢٦/١ .

وأخرجه البيهقي بمعناه ، في : باب من ترك التسمية وهو من عمل ذبيحته ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٤٠/٩ .

(٨) في ب نهاية : من الصحابة .

الطهارة . وإن سُمِّيَ على شاةٍ ، ثم أخذَ أُخْرَى فذَبَحَهَا بِنِلكِ التَّسْمِيَةِ ، لم يَجُزْ ، سواءَ أُرْسِلَ الأَوَّلَى أو ذَبَحَهَا ؛ لِأَنَّهُ لم يَقْصِدِ الثَّانِيَةَ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ . وإن رَأَى قِطْعًا مِنَ الغَنَمِ ، فقال : بِسْمِ اللَّهِ . ثم أخذَ شاةً فذَبَحَهَا بِغَيْرِ تَسْمِيَةٍ ، لم يَحِلَّ . وإن جَهِلَ كَوْنَ ذَلِكَ لا يُجْزئُ ، لم يَجْزِ مَجْزَى النَّسِيَانِ ؛ لِأَنَّ النَّسِيَانَ يُسْقِطُ الْمُؤَاخَذَةَ ، وَالْجَاهِلُ مُؤَاخَذٌ ، وَلِذَلِكَ يُقْطِرُ الْجَاهِلُ بِالْأَكْمَلِ فِي الصَّوْمِ دُونَ النَّاسِي . وإن أَضْجَعَ شاةً لِيَذْبَحَهَا ، وَسَمَّى^(٩) ، ثم أَلْقَى السَّكِينِ ، وَأَخَذَ أُخْرَى ، أَوْ رَدَّ سَلَامًا ، أَوْ كَلَّمَ إِنْسَانًا ، أَوْ اسْتَسْقَى ماءً ، وَخَوَذَ ذَلِكَ ، وَذَبَحَ^(١٠) ، حَلَّ ، لِأَنَّهُ سَمَّى عَلَى تِلْكَ الشَّاةِ بَعَيْنَهَا ، وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِفَصْلِ يَسِيرٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَتَكَلَّمْ .

فصل : وإن سَمَّى الصَّائِتُ عَلَى صَيْدٍ ، فَأَصَابَ غَيْرَهُ ، حَلَّ . وإن سَمَّى عَلَى سَهْمٍ ثُمَّ أَلْقَاهُ ، وَأَخَذَ غَيْرَهُ فَرَمَى بِهِ ، لم يَنْتَحِ مَا صَادَ^(١١) بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُمْكِنْ اِعْتِبَارُ التَّسْمِيَةِ عَلَى صَيْدٍ بَعَيْنَهُ ، اغْتَبَرَتْ عَلَى الآلَةِ الَّتِي يَصِيدُ بِهَا ، بِخِلَافِ الذَّبِيحَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُبَاحَ ، قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ سَمَّى عَلَى سِكِّينٍ ، ثُمَّ أَلْقَاهَا وَأَخَذَ غَيْرَهَا . وَسَقُوطُ اِعْتِبَارِ تَغْيِينِ الصَّيْدِ لِمَشَقَّتِهِ ، لَا يَقْتَضِي اِعْتِبَارَ تَغْيِينِ الآلَةِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ .

١٧٢٠ - مسألة : قال : (وَإِذَا نَذَرَ بَعِيرُهُ^(١) ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ، فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ أَوْ نَحْوِهِ ، مِمَّا يَسِيلُ بِهِ دَمُهُ ، فَقَتَلَهُ ، أَكْبَلَ)

^(٢) وكذلك إن تردى في بئرٍ ، فلم يقدر على نذركه ، فجرحه في أي موضع قدر عليه ، فقتله ، أكمل ، إلا أن تكون رأسه في الماء ، فلا يؤكل ؛ لأن الماء يُعِينُ عَلَى قَتْلِهِ . هذا قول أكثر الفقهاء . روى ذلك عن عليٍّ ، وابن مسعودٍ ، وابن عمرٍ ، وابن عباسٍ ، وعائشةَ ، رضي الله عنهم . وبه قال مسروقٌ ، والأسودُ ، والحسنُ ، وعطاءٌ ، وطاوسٌ ،

(٩) في ب : ١ : ثم سمى .

(١٠) سقط من : الأصل .

(١١) في م : ١ : صاده .

(١) في أ : م : ١ : بعير .

(٢-٢) في ب : ١ : إذا .

وإسحاق، والشَّعْبِيُّ، والحَكَمُ، وحمَّاد، والثَّوْرِيُّ، وأبو حنيفة، والشافعي^(٣)، وأبو ثور. وقال مالك: لا يجوز أكله إلا أن يذكي. وهو قول ربيعة، والثَّيْت. قال أحمد: نَعَلَ مالِكًا لم يسمع حديث رافع بن خديج. واحتج لمالك بأن الحيوان الإنسي إذا توحش لم يثبت له حكم الوحشي، بدليل أنه لا يجب على المخرج الجزاء بقتله^(٤)، ولا يصير الحمار / الأهلئ مباحًا إذا توحش. ولنا، ما روى رافع بن خديج، قال: كُتِّمَ مع النبي ﷺ، فَتَدَّ بَعِيرٌ، وكان في القوم خيلٌ يسيرة، فطَلَبُوهُ فَأَغْيَاهُمْ، فَأَهْرَى إِلَيْهِ رَجُلٌ بِسَهْمٍ، فَحَبَسَهُ اللَّهُ، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوْبَادَ كَأَوْبَادِ الْوَحْشِ، فَمَا عَلَيْكُمْ مِنْهَا، فَاصْتَعَابُوهُ هَكَذَا». وفي لَفِظ: «فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ، فَاصْتَعَابُوهُ هَكَذَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥). وَحَرْبٌ^(٦) تَوَرَّى فِي بَعْضِ دُورِ الْأَنْصَارِ، فَضَرَبَهُ رَجُلٌ بِالسَّيْفِ، وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَسُئِلَ عَنْهُ عَلِيُّ فَقَالَ: ذَكَاءٌ وَجِيَّةٌ^(٧). فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهِ. وَتَرَدَّى بَعِيرٌ فِي بَحْرٍ، فَذَكَّى مِنْ قَبْلِ شَاكِلَتِهِ، فَبِيعَ بَعْشَرِينَ دِرْهَمًا، فَأَخَذَ ابْنُ عَمْرِو عَشْرَةَ دِرْهَمَيْنِ. وَلَأَنَّ الْاِغْتِيَارَ فِي الذَّكَاةِ بِحَالِ الْحَيَوَانِ وَقَدْ ذُبِحَ، لَا بِأَصْلِهِ، بِدَلِيلِ الْوَحْشِيِّ إِذَا قُدِّرَ عَلَيْهِ، وَجَبَتْ

١١٧/١٠

(٣) في م: «وإسحاق» تكرار.

(٤) في الأصل: «في قتله».

(٥) أخرجه البخاري، في: باب قسمة الغنم، وباب من عدل عشر من الغنم ... من كتاب الشركة، وفي: باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغام، من كتاب الجهاد، وفي: باب التسمية على الذبيحة ومن ترك مئمة، وباب ما أنهر الدم من القصب، وباب ما نذ من البهائم، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخاري ١٨١/٣، ١٨٦، ٩١/٤، ١١٨/٧، ١١٩، ١٣١. ومسلم، في: باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم ... من كتاب الأصاحي. صحيح مسلم ١٥٥٨/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الذبيحة بالمرءة، من كتاب الأصاحي. سنن أبي داود ٩١/٢، ٩٢. والترمذي، في: باب ما جاء في البعير والبق والغنم إذا نذ ... من أبواب الصيد. عارضة الأحوذى ٢٨٧/٦. والنسائي، في: باب الإنسية تستوحش، من كتاب الصيد، وفي: باب ذكر المغلطة التي لا يقدر على أكلها، من كتاب الضحايا. المجتبى ١٦٩/٧، ٢٠١. وابن ماجه، في: باب ذكاة الناذ من البهائم، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٦٢/٢. والدارمي، في: باب في البهيمة إذا نذت، من كتاب الأصاحي. سنن الدارمي ٨٤/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٤٦٣/٣، ٤٦٤.

(٦) حرب: اشتد غضبه.

(٧) أي: سريعة.

تَذَكُّرُهُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ ، فَكَذَلِكَ الْأَهْلِيُّ إِذَا تَوَحَّشَ يُعْتَبَرُ بِحَالِهِ . وَهَذَا غَارِقٌ مَا ذَكَرُوهُ ، فَإِذَا تَرَدَّى فَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَى تَذَكُّرِهِ ، فَهُوَ مَعْجُوزٌ عَنْ تَذَكُّرِهِ ، فَأَشْبَهَ الرَّحْشِيُّ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمُتَرَدِّي فِي الْمَاءِ ، لَمْ يَسُخْ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يُعِينُ عَلَى قَتْلِهِ ، فَيَحْصُلُ قَتْلُهُ بِمُيَسَّرٍ وَحَاطِرٍ ، فَيَحْرُمُ ، كَمَا لَوْ جَرَّحَهُ مُسْلِمٌ وَمُجُوسِيٌّ .

١٧٢١ - مسألة : (وَالْمُسْلِمُ وَالْكِتَابِيُّ فِي كُلِّ مَا وَصَفْتُ سَوَاءٌ)

يعنى فى الاصطلياد والذبيح . وأجمع أهل العلم على إباحة ذبائح أهل الكتاب ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ ﴾ ^(١) . يعنى ذبائحهم . قال البخارى ^(٢) : قال ابن عباس : طعأمهم ذبائحهم . وكذلك قال مجاهد وقناة . وروى معناه عن ابن مسعود ، وأكثر أهل العلم يرون إباحة صيدهم أيضا . قال ذلك عطاء ، والليث ، والشافعى ، وأصحاب الرأى . ولا نعلم أحدا حرم صيد أهل الكتاب إلا مالكاً ، أباح ذبائحهم ، وحرم صيدهم . ولا يصح ؛ لأن صيدهم من طعامهم ، فيدخل فى عموم الآية ، ولأن من حلت ذبيحته ، حل صيده ، كالمسلم .

فصل : ولا فرق بين العذل والقاسق من المسلمين وأهل الكتاب . وعن ابن عباس : لا تؤكل ذبيحة الأتلف ^(٣) . وعن أحمد مثله . والصحيح إباحته ؛ لأنه ^(٤) مسلم ، فأشبهه سائر المسلمين ، وإذا أبيحت ذبيحة القاذف والزاني وشارب الخمر ، مع تحقيق فسقه ، وذبيحة النصراني وهو كافر أكلت ، فالمسلم أولى .

فصل : ولا فرق بين الحربى والذمى ، فى إباحة ذبيحة الكتابى منهم ، وتحرير ذبيحة من/سواه ، وسئل أحمد عن ذبائح نصارى أهل الحرب ، فقال : لا بأس بها ، حديث عبد ١١٧/١٠ ط الله بن مَعْقِلٍ فى الشَّحْمِ ^(٥) . قال إسحاق : أجاد . وقال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من

(١) سورة المائدة ٥ .

(٢) فى : باب ذبائح أهل الكتاب ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخارى ١٢٠/٧ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق بمعناه ، فى : باب ذبيحة الأتلف والسبي ... ، من كتاب المناسك . المصنف ٤٨٣/٤ . والأتلف : الذى لم يمتن .

(٤) فى ١ : م ، ١ : فإنه .

(٥) تقدم ترجمته ، فى : ١١٠/١ .

نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْكِتَابِيِّ الْعَرَبِيِّ وَغَيْرِهِ ، إِلَّا أَنَّ فِي نَصَارَى الْعَرَبِ اخْتِلَافًا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْجِزْيَةِ ^(٦) . وَسُئِلَ مَكْحُولٌ عَنْ ذَبَائِحِ الْعَرَبِ . فَقَالَ : أَمَّا بَهْرًا وَثَوْرٌ وَسُلَيْمٌ ، فَلَا بَأْسَ ، وَأَمَّا بَنُو ثَغْلِبَ فَلَا خَيْرَ فِي ذَبَائِحِهِمْ . وَالصَّحِيحُ [بِاخْتِلافِ ذَبَائِحِ الْجَمِيعِ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ فِيهِمْ .

فصل : فَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْ الْكِتَابِيِّ مِمَّنْ لَا يُحِلُّ ذَبِيحَتَهُ ، وَالْآخَرُ مِمَّنْ يُحِلُّ ذَبِيحَتَهُ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : لَا يُحِلُّ صَبْدُهُ وَلَا ذَبِيحَتَهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا كَانَ الْأَبُ غَيْرَ كِتَابِيٍّ ، وَإِنْ كَانَ الْأَبُ كِتَابِيًّا فِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، ثُبَاحٌ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَالثَّانِي ، لَا ثُبَاحٌ ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ مَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وَالْإِبَاحَةَ ، فَعُتِبَ مَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، كَالْوَجَرَ حَرَمَ مُسْلِمٌ وَمَجُوسِيٌّ ، وَبَيَانَ وَجُودَ مَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، أَنْ كَوْنَهُ ابْنُ مَجُوسِيٍّ أَوْ وَثْنِيٍّ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ ذَبِيحَتِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : ثُبَاحٌ ذَبِيحَتُهُ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِعُمُومِ النَّصِّ ، وَلِأَنَّهُ كِتَابِيٌّ يُقَرَّ عَلَى دِينِهِ ، فَتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ ، كَالْوَقْدَانِ كِتَابِيَّيْنِ . ^(٧) وَأَمَّا ابْنُ وَثْنِيٍّ أَوْ مَجُوسِيَّيْنِ ، فَمُقْتَضَى مَذْهَبِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ تَحْرِيمُهُ ، وَمُقْتَضَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ جُلُّهُ ؛ لِأَنَّ الْاِغْتِيَارَ بَيْنَ الذَّبَائِحِ ، لَا بَيْنَ ^(٨) أَبِيهِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْاِغْتِيَارَ فِي قَبُولِ الْجِزْيَةِ بِذَلِكَ ، وَلِعُمُومِ النَّصِّ وَالْقِيَاسِ .

فصل : فَأَمَّا مَا ذَبَحُوهُ لِكُنَائِسِهِمْ وَأَعْيَادِهِمْ ^(٩) ، فَتَنْظَرُ فِيهِ ؛ فَإِنْ ذَبَحَهُ لَهُمْ مُسْلِمٌ ، فَهُوَ مُبَاحٌ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ^(١٠) ، فِي الْمَجُوسِيِّ يَذْبَحُ لِلْأَلِهَةِ ^(١١) ، وَيَدْفَعُ الشَّاةَ إِلَى الْمُسْلِمِ يَذْبَحُهَا فَيَسْمَى : بِجَوْزِ الْأَكْلِ مِنْهَا . وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَمَّا يُقَرَّبُ لِأَلِهَتِهِمْ ، يَذْبَحُهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ ، قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ . وَإِنْ ذَبَحَهَا

(٦) تقدم في صفحة ٢٢٣ .

(٧-٧) في ب : وإن ٤ .

(٨) في ب : دين ٤ .

(٩) في ب : أو لأعيادهم ٤ .

(١٠) سقط من : الأصل ، ب .

(١١) في ب : للآله ٤ .

الكتابي، وسَمَّى الله وَحْدَهُ، حَلَّتْ^(١٢) أَيْضًا؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْجِلِّ وَجِدَ. وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ ذَكَرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ عَلَيْهَا، أَوْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا، لَمْ تَجُلْ. قَالَ حَنْبَلٌ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَا يُؤْكَلُ. يَعْنِي مَا ذُبِحَ لِأَعْيَادِهِمْ وَكُنَائِسِهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: يَذْعُونَ التَّسْمِيَةَ عَلَى عَمِدٍ، إِنَّمَا يَذْبَحُونَ لِلْمَسِيحِ. فَأَمَّا مَا سَوَى ذَلِكَ، فَرُوِّثَ عَنْ أَحْمَدَ الْكَرَاهَةَ فِيمَا ذُبِحَ لِكُنَائِسِهِمْ وَأَعْيَادِهِمْ مُطْلَقًا. / وَهُوَ قَوْلُ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ؛ لِأَنَّهُ ذُبِحَ لَغَيْرِ اللَّهِ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ إِبَاحَتَهُ. وَسُئِلَ عَنْهُ الْغِرْبَاضُ بْنُ سَارِيَّةَ، فَقَالَ: كُلُّوْا، وَأَطْعِمُوْنِي. وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ أَنَى أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، وَأَبَى مُسْلِمِ الْخَوْلَانِيِّ، وَأَكَلَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ، وَجُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ. وَرَخَّصَ فِيهِ عَمْرُو بْنُ الْأَسَدِ، وَمَكْحُولٌ، وَضَمْرَةُ بْنُ حَبِيبٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَعَطَاءُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ جَلَّ لَكُمْ﴾. وَهَذَا مِنْ طَعَامِهِمْ. قَالَ الْقَاضِي: مَا ذَبَحَهُ الْكِتَابِيُّ لِعِيْدِهِ أَوْ نَجْمٍ أَوْ صَنَمٍ أَوْ نَبِيٍّ، فَسَمَّاهُ عَلَى ذَبْحَتِهِ، حَرْمٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾^(١٣). وَإِنْ سَمَّى اللَّهَ وَحْدَهُ، حَلَّ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(١٤). لَكِنَّهُ يُكْرَهُ؛ لِقَصْدِهِ بِقَلْبِهِ الذَّبْحَ لِغَيْرِ اللَّهِ.

١٧٢٢ - مسألة: قَالَ: (وَلَا يُؤْكَلُ مَا قُتِلَ بِالْبَنْدِقِ^(١٥) أَوْ^(١٦) الْحَجَرِ؛ لِأَنَّهُ مُوقُودٌ)

يَعْنِي الْحَجَرَ الَّذِي لَا حَذْلَهُ، فَأَمَّا الْمَحْدُودُ كَالصَّوَّانِ، فَهُوَ كَالْمِعْرَاضِ، إِنْ قُتِلَ بِحَذِّهِ أُبِيحَ^(١٧)، وَإِنْ قُتِلَ بِغَرَضِهِ أَوْ ثَقْلِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ لَا يُبَاحُ. وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ. وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ، فِي الْمَقْتُولَةِ بِالْبَنْدِقِ: تِلْكَ الْمَوْقُودَةُ. وَكَرِهَ ذَلِكَ سَالِمٌ، وَالْقَاسِمُ، وَمُجَاهِدٌ، وَعَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَرَخَّصَ فِيمَا قُتِلَ بِهَا ابْنُ الْمُسَيَّبِ. وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَمَّارٍ، وَعَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى. وَلَنَا، قَوْلُ اللَّهِ

(١٢) فِي ب: : حَلْ .

(١٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٣ .

(١٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١١٨ .

(١٥) فِي الْأَصْلِ ، ب : : الْبَنْدِق .

(١٦) فِي ب : : وَلَا .

(١٧) فِي أ ، ب : : حَلْ .

تعالى: ﴿وَالْمَوْقُودَةُ﴾^(١). وَرَوَى سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عِدِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَلَا تَأْكُلْ مِنَ الْبُنْدُقَةِ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُ »^(٢). وَقَالَ فِي الْمَغْرَاضِ : « إِذَا أُصِيبَ بِعَرَضِهِ ، فَقَتَلَ ، فَإِنَّهُ وَقِيدٌ »^(٣). وَقَالَ عُمَرُ : لَيْتَنِي أَحَدُكُمْ أَنْ يَحْدَفَ الْأَرَبُ بِالْعَصَا وَالْحَجَرِ . ثُمَّ قَالَ : وَلَيْدُكَ لَكُمْ الْأَسْلُ ، الرِّمَاحُ وَالتِّلْ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَسَوَاءٌ شَدَّعَهُ أَوْ لَمْ يَشْدَعْهُ ، حَتَّى لَوْ رَمَاهُ^(٤) بَبُنْدُقَةٍ فَقَطَعَتْ حُلُقُومَ طَائِرٍ وَمَرِيئَةٍ ، أَوْ أَطَارَتْ رَأْسَهُ ، لَمْ يَحِلَّ . وَكَذَلِكَ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِحَجَرٍ غَيْرِ مَحْدُودٍ^(٥) .

١٧٢٣ - مسألة : قَالَ : (وَلَا يُؤْكَلُ صَيْدُ الْمَجُوسِيِّ وَذَبِيحَتُهُ)^(١) ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ خُوتٍ ، فَإِنَّهُ لَا ذَكَاةَ لَهُ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ صَيْدِ الْمَجُوسِيِّ وَذَبِيحَتِهِ ، إِلَّا مَا لَا ذَكَاةَ لَهُ ، كَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ ، فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى إِبَاحَتِهِ ، غَيْرَ أَنْ مَالِكًا ، وَاللَّيْثَ ، وَأَبَا ثَوْرٍ ، شَدُّوا عَنْ الْجَمَاعَةِ ، وَأَفْطَوْا ؛ فَأَمَّا مَالِكٌ وَاللَّيْثُ فَقَالَا : لَا تَرَى أَنْ يُؤْكَلَ الْجَرَادُ إِذَا صَادَ الْمَجُوسِيُّ . وَرَخَّصَ فِي السَّمَكِ . وَأَبُو ثَوْرٍ أَبَاحَ صَيْدَهُ وَذَبِيحَتَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « سَنُؤَاهِمُ سَنَةً أَهْلُ الْكِتَابِ »^(٢) . وَلَا تُهَمُّ / يُقْرُونَ بِالْجَزِيَّةِ ، فَيُبَاحُ صَيْدُهُمْ وَذَبَائِحُهُمْ ، كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى . وَاجْتَهَجَ بِرَوَايَةٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَهَذَا قَوْلٌ يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ : خَرَقَ أَبُو ثَوْرٍ الْإِجْمَاعَ . قَالَ أَحْمَدُ : هُنَا قَوْمٌ لَا يَزُونَ بِذَبَائِحِ الْمَجُوسِ بِأَسَا ، مَا أَعْجَبَ هَذَا ! يُعْرَضُ بِأَبَى ثَوْرٍ . وَمِمَّنْ رُوِيَ عَنْهُ كَرَاهِيَةُ ذَبَائِحِهِمْ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَلِيٌّ ، وَجَابِرٌ ، وَأَبُو بَرْدَةَ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ،

(٤) سورة المائدة ٣ .

(٥) وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٠/٤ .

(٦) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٥٧ .

(٧) أخرجه البيهقي ، في : باب الصيد يرمى بحجر أو بندقة ، من كتاب الصيد والذبايح . السنن الكبرى ٢٤٨/٩ . ولم يعزه إلى عمر .

(٨) في ١ : « وما » .

(٩) في ١ ، ب ، م : « محدد » .

(١٠) سقط من : الأصل ، ب .

(١١) تقدم تخريجه ، في : ٥٤٧/٩ .

وَعِكْرَمَةُ، وَالْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٣)، وَعَطَاءٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَمُرَّةُ الْهَمْدَانِيُّ^(٤)، وَالزُّهْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. قَالَ أَحْمَدُ: وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِخِلَافِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ بَذْعَةٍ. وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾^(٥). فَمَفْهُومُهُ تَحْرِيمُ طَعَامٍ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ، وَلَهُمْ لَا كِتَابَ لَهُمْ، فَلَمْ تَحِلَّ ذَبَائِحُهُمْ كَأَهْلِ الْأَوْتَانِ. وَقَدْ رَوَى الْإِسْنَامُ أَحْمَدُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَكْرَانَ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَزَلُّونَ بِقَارِيسَ مِنَ التَّبِطِ، فَإِذَا اشْتَرَيْتُمْ لَحْمًا، فَإِنْ كَانَ مِنْ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ فَكُلُوا، وَإِنْ كَانَ^(٦) ذَبِيحَةً مَجُوسِيٍّ فَلَا تَأْكُلُوا»^(٧). وَلَأنَّ كُفْرَهُمْ مَعَ كُوفِهِمْ غَيْرُ أَهْلِ كِتَابٍ، يَفْتَضِي تَحْرِيمَ ذَبَائِحِهِمْ وَنِسَائِهِمْ، بِدَلِيلِ سَائِرِ الْكُفَّارِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنَّمَا أُخِذَتْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ؛ لِأَنَّ شِبْهَةَ الْكِتَابِ تَقْتَضِي التَّحْرِيمَ لَدِمَائِهِمْ، فَلَمَّا غَلَبَتْ فِي التَّحْرِيمِ لَدِمَائِهِمْ، فَجَبَّ أَنْ يُغْلَبَ عَدَمُ الْكِتَابِ فِي تَحْرِيمِ الذَّبَائِحِ وَالنِّسَاءِ، اخْتِيَاطًا^(٨) لِلتَّحْرِيمِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَلَأنَّهُ إجماعٌ، فَإِنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِينَا، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ فِي عَصَرِهِمْ، وَلَا فِي مَنْ بَعْدَهُمْ، إِلَّا رِوَايَةً عَنْ سَعِيدٍ، رَوَى عَنْهُ بِخِلَافِهَا. وَلَا خِلَافَ فِي إِبَاحَةِ مَا صَادَوْهُ مِنَ الْحَيْثَانِ. حُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ سَبْعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ يَأْكُلُونَ صَيْدَ الْمَجُوسِيِّ^(٩) مِنَ الْحَيْثَانِ^(١٠)، لَا يَتَلَجَّلُ^(١١) فِي صُدُورِهِمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ

(٣) الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، وأبيه يعرف بابن الحنفية، روى عن أبيه وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم، كان من طرفاء بني هاشم وأهل الفضل منهم، ثقة، توفي سنة تسع وتسعين أو مائة. تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٠، ٣٢١.

(٤) مرة بن شراحيل الحمدي، المعروف بمرة الطيب ومرة الخير، لقب بذلك لعبادته، تابعي توفي في زمان الحجاج بعد دير الجراح، وقيل: توفي سنة ست وسبعين. تهذيب التهذيب ١٠/ ٨٨، ٨٩.

(٥) سورة المائدة ٥.

(٦) في م: «كانت».

(٧) لم نجده فيما بين أيدينا.

(٨) في ب: «واختياطاً».

(٩-٩) سقط من: أ.

(١٠) ل: م: «يتلجلج».

منصور . والجراذ كالحيثان في ذلك ؛ لأنه لا ذكاة له ، ولأنه ثباح ميتته ، فلم يحرم بصيده
المجوسى ، كالحوت .

فصل : وحكم سائر الكفار ، من عبدة الأوثان والزنادقة وغيرهم ، حكم
المجوسى ، في تحريم ذبائحهم وصيدهم ، إلا الحيثان والجراذ وسائر ما ثباح ميتته ، فإن
ما صادوه مباح ؛ لأنه لا يزيد بذلك عن موته بغير سبب . وقد قال النبى ﷺ : « أجلت
لنا ميتتان ؛ السمك ، والجراذ » ^(١١) . وقال فى البحر : « هو الطهور ماؤه ، الجل ميتته » ^(١٢) .

فصل : قال أحمد / وطعام المجوس ^(١٣) ليس به بأس أن يؤكل ، وإذا أهدى إليه أن
يقبل ، إنما تكره ذبائحهم ، أو شئ فيه دسم . يعنى من اللحم . ولم ير بالسمن والخبز
بأساً . وسئل عما يصنع المجوس لأموالهم ، ويؤمرون ^(١٤) عليهم أياماً عشرين ، ثم ^(١٥)
يقتسمون ^(١٦) ذلك فى الجيران ؟ قال : لا بأس بذلك . وعن الشعبي : كل مع المجوسى
وإن زمر . وروى أحمد ، أن سعيد بن جببر كان يأكل من كواميسخ ^(١٧) المجوس ،
وأعجبه ذلك . وروى هشام ، عن الحسن ، أنه كان لا يرى بأساً بطعام المجوس فى
المصر ، ولا بشوايرهم ^(١٨) ، ولا بكواميسخهم .

١٧٢٤ - مسألة : قال : (وكذلك كل ما مات من الحيثان فى الماء ، وإن طفا)

قوله طفا : يعنى ارتفع على وجه الماء . قال عبد الله بن رباح ^(١) :

وَأَنَّ الْعَرَشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافٍ وَفَوْقَ الْعَرَشِ رَبُّ الْعَالَمِينَ

(١١) أخرجه ابن ماجه فى : باب صيد الحيثان والجراذ ، من كتاب الصيد ، وفى : باب الكبد والطحال ، من كتاب
الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٧٣/٢ ، ١١٠٢ . والإمام أحمد ، فى : المستدرك ٩٧/٢ .

(١٢) تقدم تحريجه فى : ١٤ ، ١٣/١ .

(١٣) فى ب ، م : المجوسى .

(١٤) الرمزة : تحرك الشفة بكلام لا يفصح عنه قائله .

(١٥) سقط من : م .

(١٦) فى ب ، م : يقتسمون .

(١٧) الكاخ : يفتح للميم : إدام .

(١٨) الشواير : جمع الشوز ، وهو اللبن الرائب .

(١) سقط من : ب .

(٢) البيت فى ديوانه ١٦٥ . وهو فى : الاستيعاب ٩٠١/٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٤/١ ، اللسان

(ع ر ض) فى قصة .

وجملة ذلك أن السمك وغيره من ذوات الماء التي لا تعيش إلا فيه ، إذا ماتت فهي حلال ، سواء ماتت بسبب أو غير سبب ؛ لقول النبي ﷺ في البحر : « هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته »^(٣) . قال أحمد : هذا خير من مائة حديث . وأما ما مات بسبب ، مثل أن صاده^(٤) إنسان ، أو تَبَذَّه البحر ، أو جَزَّ عنه ، فإن العلماء أجمعوا على إباحته ، وكذلك ما حُبِسَ في الماء بحظيرة حتى يموت ، فلا خلاف أيضا في حِلِّه . قال أحمد : الطافي يؤكل ، وما جَزَّ عنه الماء أجود ، والسمك الذي تَبَذَّه البحر لم يَحْتَلِفِ النَّاسُ فيه ، وإنما اختلفوا في الطافي ، وليس به بأس . ومن أباح الطافي من السمك أبو بكر الصديق ، وأبو أيوب ، رضي الله عنهما . وبه قال^(٥) مالك ، و^(٦) الشافعي . ومن أباح ما وجد من الحيتان عطاء ، ومكحول ، والثوري ، والنخعي . وكرة الطافي جابر ، وطاوس ، وابن سيرين ، وجابر بن زيد ، وأصحاب الرأي ؛ لأن جابرا قال : قال رسول الله ﷺ : « ما ألقى البحر ، أو جَزَّ عنه ، فكلوه ، ومات فيه وطفا ، فلا تأكلوه » . رواه أبو داود^(٧) . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ ﴾^(٨) . قال ابن عباس : طعامه ما مات فيه^(٩) . وأيضاً الحديث الذي قدَّمناه . وقال أبو بكر الصديق ، رضي الله عنه : الطافي حلال^(١٠) . ولأنه لو مات في البر أبيح ، فإذا مات في البحر أبيح ، كالجراد . فأما حديث جابر ، فإنه ما هو موقوف عليه ، كذلك قال أبو داود : رواه

(٣) تقدم تخريجه ، في : ١٣/١ ، ١٤ .

(٤) في ب : يصيده .

(٥-٥) سقط من : م .

(٦) في : باب في أكل الطافي من السمك ، من كتاب الأكلعة . سنن أبي داود ٣٢٢/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الطافي من صيد البحر ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٨١/٢ .

(٧) سورة المائدة ٩٦ .

(٨) أخرجهما البخاري تعليقا ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ ﴾ ، من كتاب الذبائح والصيد .

صحيح البخاري ١١٦/٧ . والدارقطني ، في : كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٦٩/٤ ، ٢٧٠ .

والبيهقي ، في : باب ما لفظ البحر وطفا ... ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٥٣/٩ ، ٢٥٥ . وابن أبي

شيبه ، في : باب من رخص في الطافي من السمك ، وباب قوله تعالى : ﴿ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ ﴾ ، من كتاب الصيد .

المصنف ٣٨١/٥ ، ٥٨٢ .

١١٩/١. ظ الثُّغَاتُ فَأَوْقَتْهُ عَلَى جَابِرٍ ، وَقَدْ أُسْنِدَ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ . / وَإِنْ صَحَّ فَتَحْمِيلُهُ عَلَى نَهْيِ الْكَرَاهَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ رَسُولًا^(١) فِي أَسْفَلِهِ ، فَإِذَا أَتَتْ طَفَا ، فَكِرْهَهُ لِنَتْنِهِ ، لِاتِّخَرِيْمِهِ .

فصل : يُبَاحُ أَكْلُ الْجَرَادِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ ، نَأْكُلُ الْجَرَادَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢) . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمُوتَ بِسَبَبٍ أَوْ غَيْرِ^(٣) سَبَبٍ ، فِي قَوْلِ عَائِمَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا قَتَلَهُ الْبُرْدُ ، لَمْ يُوَكَّلْ . وَعَنْهُ ، لَا يُوَكَّلُ إِذَا مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبٍ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَيُرْوَى أَيْضًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَلَنَا ، عَمُّومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ ، فَالْمَيْتَتَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ »^(٤) . وَلَمْ يَفْصَلْ . وَلِأَنَّهُ تَبَاحُ مَيْتَتِهِ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ لَهُ سَبَبٌ ، كَالسَّمَكِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ افْتَقَرَ إِلَى سَبَبٍ ، لَأَفْتَقَرَ إِلَى ذَبْحٍ وَذَابِيجٍ وَالْيَةِ ، كِبَيْمَةِ الْأَنْعَامِ .

فصل : وَيُبَاحُ أَكْلُ الْجَرَادِ بِمَا فِيهِ ، وَكَذَلِكَ السَّمَكُ ، يَجُوزُ أَنْ يُقْلَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشَقَّ جَوْفُهُ^(٥) ، وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي السَّمَكِ : لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ رَجِيمَهُ نَجَسٌ . وَلَنَا ، عَمُّومُ النَّصِّ فِي إِبَاحَتِهِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ غَيْرُ مُسْلِمٍ . وَإِنْ بَلَغَ إِنْسَانٌ شَيْئًا مِنْهُ حَيًّا كَرِهَ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَعْلِيْقٌ بِهِ .

فصل : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ السَّمَكِ يُلْقَى فِي النَّارِ ؟ فَقَالَ : مَا يُعْجَبُنِي . وَالْجَرَادُ ؟^(٦) فَقَالَ : مَا يُعْجَبُنِي ، وَالْجَرَادُ^(٧) أَسْهَلُ ، فَإِنْ هَذَا لَهُ دَمٌ . وَلَمْ يَكْرَهْ أَكْلَ السَّمَكِ إِذَا

(٩) فِي ١ م : ٥ رَسَبَ . وَرَسَمَ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ ، ب : ٥ رَسَى .

(١٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ أَكْلِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٧/٧ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ أَكْلِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٢١/٢ .

كَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ إِبَاحَةِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَيْدِ وَالذَّبَائِحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٤٦/٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الْجَرَادِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَطْعِمَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٥/٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَيْدِ وَالذَّبَائِحِ . الْمُجْتَمِعُ ١٨٥/٧ . وَالدَّارِيُّ ، فِي : بَابِ أَكْلِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَيْدِ . سَنَنَ الدَّارِيُّ ٩١/٢ . وَإِلَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٣/٤ ، ٣٨٠ ، ٣٥٧ .

(١١) فِي ١ م : ٥ بَغَرَ .

(١٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيْمُهُ ، فِي صَفْحَةِ ٢٩٨ .

(١٣) فِي ١ م : ٥ بَطَنَهُ .

(١٤) ١٤-١٥ سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ . نَقَلَ نَظَرَ .

الْقِيَّ فِي النَّارِ ، إِنَّمَا كَرِهَ نَعْيِيهِ بِالنَّارِ . وَأَمَّا الْجَرَادُ فَسَهَّلَ فِي إِقَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا دَمَ لَهُ ، وَلَئِنْ السَّمَكُ لَا حَاجَةَ إِلَى إِقَائِهِ فِي النَّارِ ، لِإِمْكَانِ تَرْكِهِ حَتَّى يَمُوتَ بِسَرْعَةٍ ، وَالْجَرَادُ لَا يَمُوتُ فِي الْحَالِ ، بَلْ يَبْقَى مُدَّةً طَوِيلَةً . وَفِي « مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ » ^(١٥) أَنَّ كَعْبًا كَانَ مُخْرِمًا ، فَمَرَّتْ بِهِ رَجُلٌ ^(١٦) مِنْ جَرَادٍ ، فَتَسَّى ، وَأَخَذَ جَرَادَتَيْنِ ، فَأَلْقَاهُمَا فِي النَّارِ ، ^(١٧) فَشَوَاهُمَا فِي النَّارِ ^(١٨) ، وَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ، فَلَمْ يَنْكَرْ عُمَرُ تَرْكُهُمَا فِي النَّارِ . وَذَكَرَ لَهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ : كَانَ الْجَرَادُ يُقَالُ لَهُ . فَقَالَ : إِنَّمَا يُؤْخَذُ الْجَرَادُ فَتُقَطَّعُ أَجْنِحَتُهُ ، ثُمَّ يُلْقَى فِي الزَّيْتِ وَهُوَ حَيٌّ .

١٧٢٥ - مسألة : (وَذَكَاءُ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنَ الصَّيْدِ وَالْأَنْعَامِ ^(١٩) فِي الْخَلْقِ وَالْبَيَّةِ)

قد ذكرنا حكمَ الْمَعْجُوزِ عنه ، مِنَ الصَّيْدِ وَالْأَنْعَامِ ، فَأَمَّا الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا ، فَلَا يُبَاحُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَتَقْتَضِي الذَّكَاةُ إِلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ ؛ ذَابِجٍ ، وَآلَةٍ ، وَمَحَلٍّ ، وَفِعْلٍ ، وَذِكْرٍ . أَمَّا الذَّابِجُ فَيُعْتَبَرُ لَهُ شَرْطَانِ ؛ دِينُهُ ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا ، وَعَقْلُهُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ذَا عَقْلٍ يَعْرِفُ الذَّبْحَ لِقَبْضِهِ ^(٢٠) ، فَإِنْ كَانَ لَا يَعْقِلُ ، كَالطُّفْلِ الَّذِي لَا يُعَيَّرُ ، وَالْمَجْنُونِ ، وَالسُّكْرَانَ ، / لَمْ يَحِلَّ مَا ذَبَحَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ ^{١٢٠/١٠} الْقَبْضُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ ضَرَبَ إِنْسَانًا بِالسَّيْفِ فَقَطَعَ عُنُقَ شَاةٍ . وَأَمَّا الْآلَةُ ، فَلَهَا شَرْطَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَكُونَ مُحَدَّدَةً ، تَقْطَعُ أَوْ تُخْرِقُ بِحَدِّهَا ، لَا يَنْفِلُهَا . وَالثَّانِي ، أَنْ لَا تَكُونَ سِنًا وَلَا ظُفْرًا . فَإِذَا اجْتَمَعَ هَذَانِ الشَّرْطَانِ فِي شَيْءٍ ، حُلَّ الذَّبْحُ بِهِ ، سِوَاءَ كَانَ حَدِيدًا ، أَوْ حَجَرًا ، أَوْ لِيْطَةً ^(٢١) ، أَوْ عَشْبًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلُوهُ » ^(٢٢) ، مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظُفْرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢٣) . وَعَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : قُلْتُ :

(١٥) انظر : الباب الخامس ، فيما يباح للمحرّم وما يحرم ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي ١/ ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(١٦) الرجل من الجراد : الطائفة العظيمة منه .

(١٧) (١٧-١٧) في م : و شواهما .

(١٨) في ب : وبهية الأنعام .

(١٩) في م : ليقصد .

(٢٠) في م : بلاطة . والليطة : قشر القصبية والقوس والقناة .

(٢١) في ب : م : فكلوا .

(٢٢) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٦٥ .

يا رسول الله، أَرَأَيْتَ إِنْ أَخَذْنَا أَصَابَ صَيِّدًا، وَلَيْسَ مَعَهُ سِكِّينٌ، أَيْذْبَحُ بِالْمَرْوَةِ وَشَقَّةِ الْعَصَا؟ فَقَالَ: «أُمِرَ الدَّمُ بِمَا شِئْتُ، وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ». وَالْمَرْوَةُ: الصَّوَانُ. وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَرْعَى لِقَحَّةً^(٦)، فَأَخَذَهَا الْمَوْتُ، فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا يَنْحَرُهَا بِهِ، فَأَخَذَ وَتَدًا، فَوَجَّأَهَا بِهِ فِي لَبْيَتِهَا حَتَّى أَهْرَيْقَ دُمُهَا، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا. رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ^(٧). وَبِهَذَا^(٨) قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَخَوَّهُ قَوْلُ مَالِكٍ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ. وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، إِلَّا فِي السِّنِّ وَالظُّفْرِ، قَالَ: إِذَا كَانَا مُتَّصِلَيْنِ، لَمْ يُجْزِ الذَّبْحُ بِهِمَا، وَإِنْ كَانَا مُتَفَصِّلَيْنِ، جَازَ. وَلَنَا، عُمُومُ حَدِيثِ رَافِعٍ، وَلَأنَّ مَا لَمْ يُجْزِ الذِّكَاةُ بِهِ مُتَفَصِّلًا، لَمْ يُجْزِ مُتَفَصِّلًا، كَغَيْرِ الْمُحَدَّدِ. وَأَمَّا الْعَظْمُ غَيْرُ السِّنِّ، فَمُتَقَضًى إِطْلَاقُ قَوْلِ أَحْمَدَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، إِبَاحَةُ الذَّبْحِ بِهِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: يُذَكَّى بِعَظْمِ الْجِمَارِ، وَلَا يُذَكَّى بِعَظْمِ الْقِرْدِ؛ لِأَنَّكَ تُصَلِّي عَلَى الْجِمَارِ وَتُسْقِيهِ فِي جَفْنَتِكَ. وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا يُذَكَّى بِعَظْمٍ وَلَا ظُفْرٍ. وَقَالَ النَّخَعِيُّ: لَا يُذَكَّى بِالْعَظْمِ وَالْقَرْنِ. وَوَجَّهَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَأُخَذْتُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَغَدَى الْحَبَشَةِ». فَعَلَّاهُ بِكَوْنِهِ عَظْمًا، فَكُلُّ عَظْمٍ فَقَدْ^(٩) وَجَدَتْ فِيهِ الْعِلَّةُ. وَالْأَوَّلُ^(١٠) أَصَحُّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْعَظْمَ دَخَلَ فِي عُمُومِ اللَّفْظِ الْمُبِيحِ، ثُمَّ اسْتَتْنَى السِّنُّ وَالظُّفْرُ خَاصَّةً، فَيَبْقَى سَائِرُ الْعِظَامِ دَاخِلَةً^(١١) فِيمَا يَبَاحُ الذَّبْحُ بِهِ، وَالْمَنْطُوقُ

(٦) اللقحة: الناقة قرية العهد بالتاج.

(٧) سقط من: أ، م.

(٨) في م: «رواه».

(٩) في: باب في الذبيحة بالمروة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٢/٢.

وأخرج الأول ابن ماجه، في: باب ما يذكي به، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٦٠/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٨/٤، ٣٧٧.

وأخرج الثاني الإمام أحمد، في: المسند ٤٣٠/٥.

(١٠) في ب: «وه».

(١١) في ب: «قد».

(١٢) سقطت الواو من: م.

(١٣) في م: «داخل».

مقدم على التعليل ، ولهذا علل الطفر بكونه من مدى الحبشة ، ولا يخرم الذئب بالسكين وإن كانت مذبذبة لهم ، ولأن العظام يتناولها سائر الأحاديث العامة ، ويحصل بها المقصود ، فأشبهت سائر الآلات . وأما الحلق فالحلق^(١٤) واللبة / وهي الوهدة التي بين أصلي العنق ١٢٠/١٠ ط والصندر . ولا يجوز الذئب في غير هذا الحلق بالإجماع ، وقد روى في حديث ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « الذكاة في الحلق واللبة »^(١٥) . وقال أحمد^(١٦) : الذكاة في الحلق واللبة . واحتج بحديث عمر ، وهو ما روى سعيد ، والأثر ، بإسنادهما عن الفرافصة ، قال : كنا عند عمر ، فنادى أن النحر في اللبة أو الحلق^(١٧) لِمَنْ قَدَر^(١٨) . وإنما ترى أن الذكاة اختصت بهذا الحلق ، لأنه مَجْمَعُ العروق ، فتتفسيح بالذئب فيه الدماء السيالة ، ويسرع زهوق النفس ، فيكون أطيب للجسم ، وأخف على الحيوان . قال أحمد : لو كان حديث أبي العشاء حديثا . يعني ما روى أبو العشاء عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، أنه سئل : أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا ، لَأَجْزَأَ عَنكَ »^(١٩) . قال أحمد : أبو العشاء هذا ليس بمعروف . وأما الذكر فالنسيمة ، وقد مر ذكرها^(٢٠) . وأما الفعل فيعتبر قطع الحلقوم والسريرة . وهذا قال الشافعي . وعن أحمد ، رواية أخرى ، أنه يعتبر مع هذا قطع الودجين . وبه قال مالك ، وأبو يوسف ، لما روى أبو هريرة ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان . وهي التي

(١٤) في الأصل : « فهي الحلق » .

(١٥) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الصيد والذباح . سنن الدارقطني ٢٨٣/٤ .

(١٦) سقطت الواو من : ب ، م .

(١٧) في م : « والحلق » .

(١٨) وأخرجه البيهقي ، في : باب الذكاة في المقدور عليه ما بين اللبة والحلق ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى

٢٧٨/٩ .

(١٩) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في ذبيحة المتردية ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٢/٢ . والترمذي ،

في : باب ما جاء في الذكاة في الحلق واللبة ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٧٤/٦ . والنسائي ، في : باب ذكر

التردية في البئر ... ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٠/٧ . وابن ماجه ، في : باب ذكاة الناذ من البهائم ، من كتاب

الذباح . سنن ابن ماجه ١٠٦٢/٢ . والدارمي ، في : باب في ذبيحة المتردى ... ، من كتاب الأضاحي . سنن

الدارمي ٨٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٤/٤ .

(٢٠) في صفحة ٢٥٨ .

تَذْبَحُ فَتَقَطُّعُ الْجَنْدَ وَلَا تَقْرِي الْأَوْدَاجَ ، ثُمَّ تَتْرَكَ حَتَّى تَمُوتَ . رواه أبو داود^(١) . وقال أبو حنيفة : يُعْتَبَرُ قَطُّعُ الْخُلُقُومِ وَالْمَرِيءِ وَأَخَذُ الْوَدَجَيْنِ . ولا خلاف في أن الأكمَلَ قَطُّعُ الْأَرْبَعَةِ ؛ الْخُلُقُومِ ، وَالْمَرِيءِ ، وَالْوَدَجَيْنِ ، فَالْخُلُقُومُ مَجْرَى النَّفْسِ ، وَالْمَرِيءُ وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، وَالْوَدَجَانِ ، وَهُمَا عِرْقَانِ مُحِيطَانِ بِالْخُلُقُومِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لِحُرُوجِ رُوحِ الْحَيَوَانِ ، فَيَخْفُ عَلَيْهِ ، وَيَخْرُجُ مِنَ الْخَلَافِ ، فَيَكُونُ أَوَّلَى . وَالْأَوَّلُ يُجْزَى ؛ لِأَنَّهُ قَطُّعَ فِي مَحَلِّ الذَّبْحِ مَا لَا تَبْقَى الْحَيَاةُ مَعَ قَطْعِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَطُّعَ الْأَرْبَعَةُ .

١٧٢٦ - مسألة : قال : (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْحَرَ التَّيْمِيُّ ، وَيَذْبَحَ مَا سِوَاهُ)

لا خلاف بين أهل العلم ، في أن المُسْتَحَبَّ نَحْرُ الْإِبِلِ ، وَذَبْحُ مَا سِوَاهَا . قال الله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾^(٢) . وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾^(٣) . قال مجاهد : أَمْرُنَا بِالنَّحْرِ ، وَأَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِالذَّبْحِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُعْتَمِدُ فِي قَوْمٍ مَا شِئْتَهُمُ الْإِبِلَ ، فَسَنَّ النَّحْرَ ، وَكَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مَا شِئْتَهُمُ الْبَقَرُ ، فَأَمَرُوا بِالذَّبْحِ . وَبَيَّنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ بَدَنَهُ ، وَضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . ومعنى النَّحْرِ ، أَنْ يَضْرِبَهَا بِحَرْبَةٍ أَوْ نَحْوِهَا^(٥) فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ عُنُقِهَا وَصَدْرِهَا .

١٠/٢١٦

(٢١) في : باب في المبالغة في الذبح ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٣/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٩/١ .

(١) سورة الكوثر ٢ .

(٢) سورة البقرة ٦٧ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب نحر البدن قائمة ، من كتاب الحج ، وفي : باب في أضحية النبي ﷺ ، وباب من ذبح الأضاحي بيده ، وباب وضع القدم على صفح الذبيحة ، وباب التكبير عند الذبح ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٢١٠/٢ ، ١٣٠/٧ ، ١٣١ ، ١٣٣ . وسلم ، في : باب استحباب الضحية ، ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٦/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٦/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الأضحية بكبشين ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأخوذى ٢٩٠/٦ . والنسائي ، في : باب الكبش ، وباب وضع الرجل على صفحة الضحية ، وباب تسمية الله عز وجل ، وباب ذبح الرجل أضحيته بيده ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٩٤/٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ . وابن ماجه ، في : باب أضاحي رسول الله ﷺ ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٣/٢ . والدارمي ، في : باب السنة في الأضحية ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٧٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٥/٣ .

(٤) في الأصل ، ١ : ٥ نحوه .

فصل : وَبَسَنُ الذَّبْحِ بِسَكِينٍ حَادٍ ؛ لما رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ، قَالَ :
عَصَمْتُانَ سَمِعْتُهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا
قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ ، وَلْيُحَدِّثْ أَحَدُكُمْ شَفَرَتَهُ ، وَلْيُكْرِخْ
ذَيْبَحَتَهُ » (٥) . وَيُكْرَهُ أَنْ يَسْنُ السَّكِينُ وَالْحَيَوَانُ يُبْصِرُهُ . وَرَأَى عَمْرُ بْنُ رَبِيعٍ قَدْ وَضَعَ رِجْلَهُ
عَلَى شَاةٍ ، وَهُوَ يُحَدِّثُ السَّكِينُ ، فَضَرَبَهُ حَتَّى أَفْلَتَ الشَّاةُ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَذْبَحَ شَاةً ،
وَالْأُخْرَى تَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِهَا الْقِبْلَةَ . وَاسْتَحَبَّ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ
سَبِيْنٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَ ابْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ سَبِيْرٍ
أَكْلَ مَا ذُبِحَ لغيرِ الْقِبْلَةِ . وَقَالَ سَائِرُهُمْ : لَيْسَ ذَلِكَ مَكْرُوهًا ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَذْبَحُونَ
لغيرِ الْقِبْلَةِ ، وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ ذَبَائِحَهُمْ .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : لَا تُؤْكَلُ الْمَصْبُورَةُ ، وَلَا الْمُجْتَمَةُ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ .
وَالْمُجْتَمَةُ : هِيَ الطَّائِرُ أَوْ الْأَرْثَبُ يُجْعَلُ غَرَضًا ، ثُمَّ يَرْمَى حَتَّى يُقْتَلَ . وَالْمَصْبُورَةُ
مِثْلُهُ ، إِلَّا أَنَّ الْمُجْتَمَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الطَّائِرِ وَالْأَرْثَبِ وَأَشْبَاهِهَا ، وَالْمَصْبُورَةُ كُلُّ حَيَوَانٍ
وَأَصْلُ الصَّبْرِ الْحَبْسُ . وَالْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ (٦) ،
وَقَالَ : « لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا » (٧) . وَرَوَى سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ
قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُجْتَمَةٍ (٨) . وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُجْتَمَةِ وَعَنْ أَكْلِهَا ، وَنَهَى عَنِ الْمَصْبُورَةِ وَعَنْ أَكْلِهَا (٩) . وَلَا تُكَلِّمُ (١٠) حَيَوَانَ

(٥) تقدم تخريجه ، في : ٥١٦/١١ .

(٦) تقدم تخريجه ، في صفحة ١٤٣ .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب النبی عن صبر البهائم ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ١٥٤٩/٣ . والترمذی ، في :
باب ما جاء في كراهية المصبورة ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذی ٢٦٧/٦ . والنسائی ، في : باب النبی عن
المجتمعة ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢١٠/٧ ، ٢١١ . وابن ماجه ، في : باب النبی عن صبر البهائم وعن المثلة ، من
كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٦/١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ .

(٨) وأخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة ، من أبواب الصيد ، وفي : باب ما جاء في أكل لحوم
الجلالة وألبانها ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذی ٢٦٥/٦ ، ١٩/٨ . والنسائی ، في : باب النبی عن المثلة ، وباب
في الجلالة وما جاء فيه من النبی ، من كتاب الأضاحی . سنن الدارمی ٨٣/٢ ، ٨٩ . والإمام أحمد ، في : المسند
٢٢٦/١ ، ٢٤١ ، ٢٩٣ ، ٣٢١ ، ٣٣٩ ، ٣٦٦/٢ ، ٣٢٣/٣ ، ١٢٧/٤ ، ١٩٤ ، ٤٤٥/٦ .

(٩) في م : « ولأنه » .

مَقْدُورٌ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَبْخَعْ بِغَيْرِ الذَّكَاءِ ، كَالْبَعِيرِ وَالْبَقَرَةِ .

١٧٢٧ - مسألة : قال : (فَإِنْ ذُبِحَ مَا يَنْخَرُ ، أَوْ لَحِرَ مَا يَذْبَحُ فَجَائِزٌ)

هذا قول أكثر أهل العلم ؛ منهم عطاء ، والزُّهْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَاللِّثَمِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَحُكِيَ عَنْ دَاوُدَ ، أَنَّ الْإِبِلَ لَا تُبَاحُ إِلَّا بِالنَّخْرِ ، وَلَا يُبَاحُ غَيْرُهَا إِلَّا بِالذَّبْحِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُذَبِّحُوا بِقَرَّةٍ ﴾ (١) . وَالْأَمْرُ / يَقْتَضِي الْوُجُوبَ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْخَرْ ﴾ (٢) . وَلَئِنْ النَّبِيَّ ﷺ نَخَرَ الْبَدَنَ ، وَذَبَحَ الْعَنَمَ ، وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ الْأَحْكَامُ مِنْ جِهَتِهِ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ (٣) ، أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِي الْإِبِلِ إِلَّا النَّخْرُ ؛ لِأَنَّ أَعْنَاقَهَا طَوِيلَةٌ ، فَإِذَا ذُبِحَ نَعَذَّبَ بِخُرُوجِ رُوحِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : إِنَّمَا كَرِهَهُ ، وَلَمْ يَحْرَمْهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أَمْرٌ بِالَّذِي يَمَّا شِئْتَ » (٤) . وَقَالَتْ أَسْمَاءُ : نَخَرْنَا قَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَكَلْنَاهُ وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ (٥) . وَعَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : نَخَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوُدَّاعِ بَقَرَةً وَاحِدَةً (٦) . وَلَئِنَّهُ ذَكَاةٌ فِي عَمَلِ الذَّكَاءِ ، فَجَائِزٌ أَكُلُهُ ، كَالْحَيَوَانِ الْآخَرِ .

١٧٢٨ - مسألة : قال : (وَإِذَا ذُبِحَ فَأَتَى الْمَقَاتِلَ ، فَلَمْ يُعْرَجِ الرُّوحُ حَتَّى وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهَا شَيْءٌ ، لَمْ تُؤْكَلِ)

يعنى (١) وَطِئَ عَلَيْهَا شَيْءٌ يَقْتُلُهَا مِثْلُهُ غَالِبًا ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

(١) سورة البقرة ٦٧ .

(٢) سورة الكوثر ٢ .

(٣) في ١ ، ب : د داود .

(٤) تقدم ترجمته ، في صفحة ٣٠٢ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب لحوم الخيل ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٢٣/٧ . ومسلم ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٤١/٣ . والشافعي ، في : باب الرخصة في نحر ما يذبح ، ... ، وباب نحر ما يذبح ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٠/٧ ، ٢٠٤ . وابن ماجه ، في : باب لحوم الخيل ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢ . والدارمي ، في : باب أكل لحوم الخيل ، من كتاب الأصاحي . سنن الدارمي ٨٧/٢ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣٤٦/٦ ، ٣٥٣ .

(٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في هدي البقر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٦/١ . وابن ماجه ، في : باب عن كم تجزئ البدنة والبقرة ، من كتاب الأصاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٧/٢ .

(١) في م زيادة : د إذا .

وقال أكثر أصحابنا المتأخرين : لا يَحْرُمُ بهذا . وهو قول أكثر الفقهاء ؛ لأنها إذا ذُبَحَتْ فقد صارت في حُكْمِ الْمَيْتِ ، وكذلك لو أُبِينَ رأسُها بعد الذَّبْحِ ، لم تُحْرَمَ . نصُّ عليه أحمدُ . ولو ذُبِحَ إنسانٌ ثُمَّ ضَرَبَتْهُ^(٢) آخِرُ وَغَرْقَهُ^(٣) ، لم يلزمه قِصاصٌ ولا دِيَّةٌ . وَوَجْهُ قَوْلِ الْجَرَفِيِّ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ في حديثِ عِدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ : « وَإِنْ وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلُ »^(٤) . وقال ابنُ مسعودٍ : مَنْ رَمَى^(٥) طَائِرًا فَوَقَعَ فِي مَاءٍ^(٦) ، فغَرِقَ فيه ، فلا تَأْكُلُهُ^(٧) . وَلأنَّ الْغَرَقَ سَبَبٌ يَقْتُلُ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مع الذَّبْحِ ، فقد اجْتَمَعَ ما يُبَيِّحُ ويُحَرِّمُ ، فَيُعْلَبُ الْحَظَرُ ، ولأنَّه لا يُؤْمَنُ أَنْ يُعَيَّنَ على خُرُوجِ الرُّوحِ ، فتَكُونُ قد خَرَجَتْ بِغُلَّكَيْنِ مُبَيِّحٍ وَمُحَرِّمٍ ، فَأَشْبَهَ ما لو وَجَدَ الْأَمْرَانِ في حَالٍ واحدةٍ ، أو رَمَاهُ مُسْلِمٌ وَمُجُوسِيٌّ فَمَاتَ .

١٧٢٩ - مسألة : قال : (وَإِذَا ذُبَحَها مِنْ قَفَاها ، وَهُوَ مُحْطَى ، فَأَتَتْ السَّكِينُ عَلَى مُوَضِعِ ذَبْحِها ، وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ ، أَكَلَتْ)

قال القاضي : مَعْنَى الْخَطَأِ أَنْ تَلْتَوِي الذَّبِيحَةُ عَلَيْهِ ، فَتَأْتِيَ السَّكِينُ عَلَى الْقَفَا ؛ لِأَنَّها مع التَّوَاتُؤِها مُعْجُوزٌ عَنْ ذَبْحِها في مَحَلِّ ذَبْحِها ، فَسَقَطَ اعْتِبَارُ الْمَحَلِّ ، كَالْمُتَرَدِّيةِ في بَرٍّ ، فَأَمَّا مع عَدَمِ التَّوَاتُؤِها ، فَلَا بُحْثَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْجَرَحَ فِي الْقَفَا سَبَبٌ لِلزُّهْوقِ ، وَهُوَ في غَيْرِ مَحَلِّ الذَّبْحِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مع الذَّبْحِ ، مَنَعَ حِلَّهُ ، كما لو بَقَرَ / بَطَنَها . وقد رُوِيَ عن ١٠٢٢/١٠ أحمدَ ، ما يَدُلُّ على هَذَا الْمَعْنَى ، فَإِنَّ الْفَضْلَ بْنَ زِيَادٍ قال : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَنْ ذَبَحَ فِي الْقَفَا ؟ قال : عَامِدًا أَوْ غَيْرَ عَامِدٍ ؟^(١) قُلْتُ : عَامِدًا^(٢) . قال : لَا تُؤْكَلُ ، فَإِذَا كَانَ غَيْرَ عَامِدٍ ، كَأَنَّهُ^(٣) التَّوَيَّ عَلَيْهِ ، فَلَا بَأْسَ .

(٢) في م : « ضَرِبَ » .

(٣) في م : « عَنَقَهُ أَوْ غَرَقَهُ » .

(٤) تقدم تخريجُه ، في صفحة ٢٧٨

(٥) في أ : « وَطَى » .

(٦) في م : « الْمَاءِ » .

(٧) أخرجه البيهقي في : باب الصيد يرمى ... أو يقع في الماء ، من كتاب الصيد والذباح . السنن الكبرى ٩/٢٤٨ . وابن أبي شيبَةَ ، في : باب إذا رمى صيدا فوقع في الماء ، من كتاب الصيد . المصنف ٥/٣٧٢ .

(١-١) سقط من : ب .

(٢) في م : « كَانَ » .

فصل : فَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاها اِخْتِيَارًا ، فَقَدْ ذَكَّرْنَا عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا لَا تُؤْكَلُ . وَهُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَحِكْمَى هَذَا عَنْ عَلِيٍّ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : تُسَمَّى هَذِهِ الذَّبِيحَةُ الْقَفِيئَةُ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ بَقِيََتْ فِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَفْرَّةٌ قَبْلَ قَطْعِ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيِّ خَلَّتْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِالْحَرَكَةِ الْقَوِيَّةِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَهَذَا أَصَحُّ ، لِأَنَّ الذَّبِيحَةَ إِذَا أُلْقِيَ عَلَيْهَا فِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَفْرَّةٌ ، أُحِلَّه ، كَأَكِيلَةِ السَّبْعِ ، وَالْمُتَرَدِّدَةِ وَالنَّطِيلِيَّةِ . وَلَوْ ضَرَبَ عُنُقَهَا بِالسَّيْفِ فَأُطَارَ رَأْسُهَا ، خَلَّتْ بِذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ رَأْسَ بَطَلَةٍ أَوْ شَاةٍ بِالسَّيْفِ ، يُرِيدُ بِذَلِكَ الذَّبِيحَةَ ، كَانَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ . وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : تِلْكَ ذَكَاةٌ وَحِيَّةٌ . وَأَفْتَى بِأَكْلِهَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِيهَا قَوْلَانِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مُبَاحَةٌ ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ قَطْعُ مَا بَقِيَ الْحَيَاةَ مَعَهُ مِنَ الذَّبِيحِ ، فَأَبِيحَ ، كَمَا ذَكَّرْنَا مَعَ قَوْلِ مَنْ ذَكَّرْنَا قَوْلَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ مُخَالَفٍ .

فصل : فَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاها ، فَلَمْ يَعْلَمْ هَلْ كَانَتْ فِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَفْرَّةٌ قَبْلَ قَطْعِ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيِّ أَوْ لَا ؟ نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ بَقَاءُ ذَلِكَ ، لِجِدَّةِ الْآلَةِ ، وَسُرْعَةِ الْقَطْعِ ^(٣) ، فَلَا أَوْلَى بِإِبَاحَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ ^(٤) قَطَعَ ^(٥) عُنُقَهُ بِضَرْبَةِ السَّيْفِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْآلَةُ كَالَّةً ، وَأَبْطَأَ قَطْعُهُ ، وَطَالَ تَغْذِيئُهُ ، لَمْ يَبَحْ ؛ لِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِي وُجُودِ مَا يُحِلُّهُ ، فَيَحْرُمُ ^(٦) ، كَمَا لَوْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ عَلَى الصَّيِّدِ ، فَوَجَدَ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ لَا يَعْرِفُهُ .

١٧٣٠ - مسألة : قَالَ : (وَذَكَائِهَا ذَكَاةٌ جَبِيئُهَا ، أَشْعَرُ أَوْ لَمْ يَشْعُرْ)

يعنى إِذَا خَرَجَ الْجَنَيْنُ مَيِّتًا مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ بَعْدَ ذَبْحِهَا ، أَوْ وَجَدَ ^(١) مَيِّتًا فِي بَطْنِهَا ، أَوْ

(٣) في م : ذ : القتل .

(٤) سقط من : ب ، م .

(٥) في ا ، ب ، م : ذ : قطعت .

(٦) في ب : ذ : فحرم .

(١) في ا م : ذ : وجده .

كانت حركته بعد خروجه كحركة المذبوح ، فهو حلال . روى هذا عن عمر ،
وعلى . وبه قال سعيد بن المسيب ، والنخعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وابن المنذر . وقال
ابن عمر : ذكاته ذكاة أمه إذا أشعر . وروى ذلك عن عطية ، وطاوس ، ومجاهد ،
والزهري ، والحسين ، وقادة ، ومالك ، والليث ، والحسين بن صالح ، وأبو ثور ؛ لأن عبد
الله بن كعب بن مالك ، قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : إذا أشعر
الجنين ، فذكاته ذكاة أمه^(١) . وهذا إشارة إلى جميعهم ، فكان إجماعاً . وقال أبو حنيفة : لا
يجل إلا أن يخرج حياً فذكي ؛ لأنه حيوان ينفر بحياته ، فلا يتذكي بذكاة غيره ، كما بعد
الوضيغ . قال ابن المنذر : كان الناس على إباحته ، لا تعلم أحد منهم خالف ما قالوا^(٢) ،
إلى أن جاء الثعمان ، فقال : لا يجل ؛ لأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين . ولنا ، ما
روى أبو سعيد ، قال : قيل : يا رسول الله ، إن أحدنا ينحر الناقة ، ويذبح البقرة والشاة ،
فيجد في بطنها الجنين ، أناكله أم نلقيه ؟ قال : « كلوه إن شئتم » ، فإن ذكاته ذكاة
أمه^(٣) . وعن جابر ، عن رسول الله ﷺ ، قال : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » . رواها أبو
داود^(٤) . ولأن هذا إجماع من الصحابة ومن بعدهم ، فلا يعمل على ما خالفه ، ولأن الجنين
متصل بها اتصال خلقية ، يتغذى بغذائها ، فتكون ذكاته ذكاتها ، كأعضائها ، ولأن
الذكاة في الحيوان تختلف على حسب الإنكان فيه والقذرة ، بدليل الصيد الممتنع
والمقدور عليه والمتردية ، والجنين لا يتوصل إلى ذبحه بأكثر من ذبح أمه ، فيكون ذكاة
له .

(٢) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ذكاة ما في بطن الذبيحة ، من كتاب الذبائح . الموطأ ٤٩٠/٢ . والبيهقي ، في :
باب ذكاة ما في بطن الذبيحة ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣٣٥/٩ ، ٣٣٦ . وعبد الرزاق ، في : باب
الجنين ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٠١/٤ .

(٣) في ب : قالوه .

(٤) في : باب ما جاء في ذكاة الجنين ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٣/٢ .

كما أخرجهما الدارمي ، في : باب في ذكاة الجنين ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٤/٢ .

وأخرج الأول الترمذي ، في : باب ما جاء في ذكاة الجنين ، من أبواب الصيد . عارضة الأحمدي ٢٦٩/٦ . وابن
ماجه ، في : باب ذكاة الجنين ذكاة أمه ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند
٣١/٣ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٣ .

فصل : واستحب أبو عبد الله أن يذبحه وإن خرج ميتاً ؛ ليخرج الدَّم الذي في جوفه ، ولأن ابن عمر كان يعجبه أن يُريقوا من دمه وإن كان ميتاً^(٥) .

فصل : فإن خرج حيّاً حياةً مُستقرّةً ، يُمكن أن يُذكى ، فلم يُذكّه حتى مات ، فليس بذكي . قال أحمد : إن خرج حيّاً ، فلا بُدّ من ذكاته ، لأنه نفسٌ أُخرى^(٦) .

١٧٣١ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُقَطَّعُ عُضْوٌ مِمَّا ذُكِيَ حَتَّى تَزْهَقَ نَفْسُهُ)

كِرِهَ ذلك أهل العلم ؛ منهم عطاءٌ ، وعمر بن دينار ، ومالك ، والشافعي ، ولا نعلم لهم مخالفاً . وقد قال عمر ، رضي الله عنه : لا تُعجلوا الأنفسَ حتى تزهق . فإن قُطِعَ عُضْوٌ قبل زهوق النفس وبعد الذبح ، فالظاهر إباحته ؛ فإن أحد سئل عن رجل ذبح دجاجة ، فأبان رأسها ؟ قال : يأكلها . قيل له^(٧) : والذي بان منها أيضاً ؟ قال : نعم . قال البخاري^(٨) : قال ابن عمر وابن عباس : إذا قُطِعَ الرأسُ فلا بأس^(٩) . وبه قال عطاءٌ ، والحسن ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ؛ وذلك لأن قُطِعَ ذلك العضو بعد حصول الذكاة ، فأشبهه ما لو قُطِعَ بعد الموت .

فصل : ويكره سُلخ الحيوان قبل أن يبرّد ؛ لأن فيه تعدياً للحيوان ، فهو كقُطْع العضو . ويكره النُفخ في اللحم الذي يُريدُه للبيع ؛ لما فيه من الغش .

فصل : / وإن قُطِعَ من الحيوان شيء ، وفيه حياةً مُستقرّةً ، فهو ميتة ؛ لما روى أبو واقد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ ، وَهِيَ حَيَّةٌ ، فَهُوَ مَيْتَةٌ » . رواه أبو داود^(١٠) . ولأن إباحته إنما تكون بالذبح ، وليس هذا بذبح .

(٥) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ذكاة ما في بطن الذبيحة ، من كتاب الذبائح . الموطأ ٢/ ٤٩٠ .

(٦) في م : أخرجه تحريف .

(٧) سقط من : م .

(٨) في : باب النحر والذبح ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٢١/٧ .

(٩) في م نهادة : به هـ .

(١٠) تقدم تحريجه ، في : ٩٩/١ .

١٧٣٢ - مسألة : قال : (وَذَيْبَحَةٌ مِنْ أَطَاقِ الذَّبْحِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ حَلَالٌ ، إِذَا سَمَوْا ، أَوْ نَسُوا التَّسْمِيَةَ)

وجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَمَكَّنَهُ الذَّبْحُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ ، إِذَا ذَبَحَ ، حَلَّ^(١) أَكْلَ ذَيْبَحَتِهِ ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، بِالْعَمَلِ أَوْ صَبِيًّا ، حُرًّا^(٢) أَوْ عَبْدًا ، لَا تَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُهُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى إِباحَةِ ذَيْبَحَةِ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ جَارِيَةَ لِكُفَيْبِ بْنِ مَالِكٍ ، كَانَتْ تَزْعَى عَنْمَا بَسَلَعُ^(٣) ، فَأَصْبَحَتْ شَاةً مِنْهَا ، فَأَذَرَكْنَهَا فَذَكَّكُنْهَا بِحَجَرٍ ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : « كُلُّوْهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ سَبْعٌ : أَحَدُهَا ، إِباحَةُ ذَيْبَحَةِ الْمَرْأَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، إِباحَةُ ذَيْبَحَةِ الْأُمَةِ . وَالثَّلَاثَةُ ، إِباحَةُ ذَيْبَحَةِ الْحَائِضِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْ . وَالرَّابِعَةُ ، إِباحَةُ الذَّبْحِ بِالْحَجَرِ . وَالخَامِسَةُ ، إِباحَةُ ذَبْحِ مَا خِيفَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ . وَالسَّادِسَةُ ، حَلُّ مَا يَذْبَحُهُ غَيْرُ مَالِكِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وَالسَّابِعَةُ ، إِباحَةُ ذَبْحِهِ لغيرِ مَالِكِهِ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَيْهِ . وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا ، فَإِنْ كَانَ طِفْلًا ، أَوْ مَجْنُونًا ، أَوْ سَكْرَانًا لَا يَفْعَلُ ، لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ الذَّبْحُ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُعْتَبَرُ الْعَقْلُ . وَلَهُ فِيمَا إِذَا أُرْسِلَ الْمَجْنُونُ الْكَلْبُ عَلَى صَيْدٍ وَجْهَانِ . وَلَنَا ، أَنَّ الذَّكَاءَ يُعْتَبَرُ لَهَا الْقَصْدُ ، فَيُعْتَبَرُ لَهَا الْعَقْلُ ، كَالْعِبَادَةِ ، فَإِنْ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْقَصْدُ ، فَيَصِيرُ ذَبْحُهُ كَالْوَقْعِ الْحَدِيدَةِ بِنَفْسِهَا عَلَى خَلْقٍ شَاةٍ فَذَبَحَتْهَا . وَقَوْلُهُ : إِذَا سَمَوْا أَوْ نَسُوا التَّسْمِيَةَ . فَالتَّسْمِيَةُ مُشْتَرِطَةٌ فِي كُلِّ ذَابِحٍ مَعَ الْعَمْدِ ، سَوَاءً كَانَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا ، فَإِنْ تَرَكَ الْكِتَابِيُّ التَّسْمِيَةَ عَنْ عَمْدٍ ، أَوْ ذَكَرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ ، لَمْ تَحُلْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « حَلَالٌ » .

(٢) فِي ب ، م ، نِيَادَةٌ : « كَانَ » .

(٣) سَلَعٌ : جَبَلٌ فِي الْمَدِينَةِ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِيَ أَوْ الْوَكِيلَ شَاةً تَمُوتُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْوَكَايَةِ ، وَفِي : بَابِ مَا أَهْرَبَ الدَّمُ مِنَ الْقَصَبِ وَالْمَرْوَةِ ، وَبَابِ ذَيْبَحَةِ الْمَرْأَةِ وَالْأُمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/٣٠٧ ، ١١٩/٧ .
كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ ذَيْبَحَةِ الْمَرْأَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ ٢/١٠٦٢ . وَالنَّارِيُّ ، فِي :
بَابِ مَا يَجُوزُ بِهِ الذَّبْحُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاخِيِّ . سُنَنِ النَّارِيِّ ٢/٨٢ . وَالْإِسْلَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ الذَّكَاءِ فِي حَالِ
الضَّرُورَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . الْمُوطَأُ ٢/٤٨٩ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٧٦ ، ٨٠ ، ٣٨٦/٦ .
وَلَيْسَ فِي مُسْلِمٍ . انْظُرْ : الْإِزْوَءُ ٨/١٦٤ .

ذَبِيحَتُهُ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ . وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَحَمَّادٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ غَطَّاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَمَكْحُولٌ : إِذَا ذَبَحَ النَّصْرَانِيُّ بِاسْمِ الْمَسِيحِ حَلَّ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ لَنَا ذَبِيحَتَهُ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَقُولُ ذَلِكَ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ ^(٥) . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَمَا أَهْلُ لَغْوٍ لِّلَّهِ بِهِ ﴾ ^(٦) . وَالآيَةُ أَيْدَبَهَا مَا ذَبَحُوهُ بِشَرْطِهِ كَالْمُسْلِمِ . فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَسْمَى الذَّبَائِحِ أَمْ لَا ؟ أَوْ ذَكَرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ أَمْ لَا ؟ فَذَبِيحَتُهُ حَلَالٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ لَنَا أَكْلَ مَا ذَبَحَهُ الْمُسْلِمُ وَالْكِتَابِيُّ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّنَا لَا نَقِفُ عَلَى كُلِّ ذَابِيحٍ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ قَوْمًا خَدِثُوا ^(٧) عَهْدَ بَشِيرِكَ ، يَاأَيُّهَا بَلَّحِمٍ لَا نُدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَمْ يَذْكُرُوا ؟ قَالَ : « سَمُّوْا أَنْتُمْ ، وَكُلُّوا » . أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ ^(٨) .

فصل : وَإِذَا ذَبَحَ الْكِتَابِيُّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، مَثَلُ كُلِّ ذِي طُفْرِ . قَالَ قَتَادَةُ : هِيَ الْإِثْلُ ^(٩) وَالنَّعَامُ وَالْبَيْطُ ، وَمَا لَيْسَ بِمَشْقُوقِ الْأَصَابِعِ . أَوْ ذَبَحَ دَابَّةً لَهَا شَحْمٌ حَرَّمَ عَلَيْهِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْخَرَقِيُّ إِبَاحَتُهُ ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ حَكَى عَنْ مَالِكٍ ، فِي الْيَهُودِيِّ يَذْبَحُ الشَّاةَ ، قَالَ : لَا يَأْكُلُ مِنْ شَحْمِهَا . قَالَ أَحْمَدُ : هَذَا مَذْهَبٌ ذَقِيقٌ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ صَحِيحًا . وَهَذَا اخْتِيارُ ابْنِ حَامِدٍ ، وَأَبْنِ الْخَطَّابِ . وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ ، وَالْقَاضِي ، إِلَى تَحْرِيمِهَا . وَحَكَاهُ التَّمِيمِيُّ عَنْ الضَّحَّاكِ ، وَمُجَاهِدٍ . وَسَوَّارٍ . وَهُوَ ^(١٠) قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَّكُمْ ﴾ ^(١١) . وَلَيْسَ

(٥) سورة الأنعام ١٢١ .

(٦) سورة المائدة ٣ .

(٧) في الأصل ، أ : حديث . ب : حديث . ج : حديث .

(٨) في : باب من لم ير الوساوس وغوها من المشبهات ، من كتاب البيوع ، وفي : باب ذبيحة الأعراب ونحوها ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٧١/٣ ، ١٢٠/٧ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب التسمية عند الذبح ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٩/٢ ، ١٠٦٠ . والدارمي ، في : باب اللحم يوجد فلا يُدْرَى أَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ، من كتاب الذبائح . سنن الدارمي ٨٣/٢ .

(٩) الإثْل : الوعل .

(١٠) في ب : وهذا .

(١١) سورة المائدة ٥ .

هذا من طعامهم . ولأنه جزء من البهيمة ، لم يُنَحَّ لدايحها ، فلم يُنَحَّ لغيره ، كالذئب . ولنا ، ما روى عبد الله بن مُعْقِل ، قال : دُلِّي جراب من شحم من قصر خيبر ، فَنَزَوْتُ لأخذه ، فإذا رسول الله ﷺ يتبسم إلي . مُتَّفَقٌ عليه ^(١٢) . ولأنها ذكاة أباحت اللحم والجِلْد ، فأباحَت الشحم ، كذكاة المسلم . والآية حجة لنا ؛ فإن معنى طعامهم ذبايحهم ، كذلك فسرّه العلماء ، وقياسهم يَنْتَفِضُ بما ذَبَحَهُ الغاصِبُ .

فصل : وإن ذَبَحَ شيئاً يزعم أنه مُحَرَّمٌ عليه ، ولم يثبت أنه مُحَرَّمٌ عليه ، حل ^(١٣) ، وعموم الآية . وقوله : إنه حرام . غير مقبول .

١٧٣٣ - مسألة : قال : (فَإِنْ كَانَ الْخُرْسُ ، أَوْ مَا إِلَى السَّمَاءِ)

قال ابن المنذر : أجمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى إِبَاحَةِ ذَبِيحَةِ الْخُرْسِ ؛ مِنْهُمْ اللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُشِيرُ إِلَى السَّمَاءِ ؛ لِأَنَّ إِبَارَتَهُ تَقُومُ مَقَامَ نُطْقِ النَّاطِقِ ، وَإِبَارَتُهُ إِلَى السَّمَاءِ تُدَلُّ عَلَى قَصْدِهِ تَسْمِيَةَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ . وَنَحْوُ هَذَا قَالَ الشَّعْبِيُّ . وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ / أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ أَعْمَجِيَّةٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً ، أَفَأُعْتِقُ هَذِهِ ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيْنَ اللَّهُ ؟ » . فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ ، فَقَالَ : « مَنْ أَنَا ؟ » . فَأَشَارَتْ بِإصْبَعِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَإِلَى السَّمَاءِ ، أَيْ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أُعْتِقْهَا ، فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَالْقَاضِي الْبِزْزِيُّ ^(١٤) ، فِي « مُسْتَدْرَكَيْهِمَا » ^(١٥) . فَحَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِيمَانِهَا بِإِبَارَتِهَا إِلَى السَّمَاءِ ، ثَرِيدُ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ فِيهَا ، فَأَوَّلَى ^(١٦) أَنْ يُكْتَفَى بِذَلِكَ عَلَمًا عَلَى التَّسْمِيَةِ . وَلَوْ أَنَّهُ أَشَارَ إِشَارَةً تُدَلُّ عَلَى التَّسْمِيَةِ ، وَعُلِمَ ذَلِكَ ، كَانَ كَافِيًا .

(١٢) تقدم تحريجه ، في : ١١٠/١ .

(١٣) في م : « فهو حلال » .

(١٤) أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البرقي الحنفي الحافظ ، صاحب « المسند » ، توفي سنة ثمانين ومائتين . الجواهر المضية ٣٠١/١ - ٣٠٣ .

(١٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرقبة المؤمنة ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩١/٢ . وانظر : ما تقدم في : ٨٢/١١ .

(١٦) سقط من : م .

١٧٣٤ - مسألة : قال : (وإن كَانَ جُنْبًا ، جَازَ أَنْ يُسَمَّى وَيَذْبَحَ)

وذلك أَنَّ الْجُنْبَ تَجَوُّزُ لِه التَّسْمِيَةِ ، وَلَا يُمْنَعُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُمْنَعُ ^(١) مِنَ الْقِرَآنِ ، لَا مِنَ الذِّكْرِ ، وَهَذَا تُشْرَعُ لَهُ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ اغْتِسَالِهِ ، وَلَيْسَتْ الْجَنَابَةُ أَكْثَمَ مِنَ الْكُفْرِ ، وَالْكَافِرُ يُسَمَّى وَيَذْبَحُ ، وَمَعْنَى رَحَّصَ فِي ذَبْحِ الْجُنْبِ الْحَسَنُ ، وَالْمَحْكَمُ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ . وَتَبَاحُ ذَبِيحَةُ الْحَائِضِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْجُنْبِ .

فصل : وَالْمُنْحِقَةُ ، وَالْمَوْقُودَةُ ، وَالْمُتَرَدِّبَةُ ، وَالتَّطِيحَةُ ، وَأكَيْلَةُ السَّبْعِ ، وَمَا أَصَابَهَا مَرَضٌ فَمَاتَ بِهِ ، مُحَرَّمَةٌ ، إِلَّا أَنْ تُدْرِكَ ذَكَائِهَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ ^(٢) . وَفِي حَدِيثٍ جَارِيَةٍ كَتَبَ ، أَنَّهَا أُصِيبَتْ شاةٌ مِنْ غَنَمِهَا ، فَأَذَرَكَهَا ، فَذَبَحْتُهَا بِحَجَرٍ ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : « كُلُّوْهَا » ^(٣) . فَإِنْ كَانَتْ لَمْ يَبْقَ مِنْ حَيَاتِهَا إِلَّا مِثْلُ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ ، لَمْ يُبَيِّحْ ^(٤) بِالذِّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ذَبَحَ مَا ذَبَحَهُ الْمَجْوسِيُّ ، لَمْ يُبَيِّحْ ، وَإِنْ أَذَرَكَهَا فِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَفْرَّةٌ ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ ذَبْحُهَا ، حَلَّتْ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَالْحَجَرِ . وَسَوَاءٌ كَانَتْ قَدْ انْتَهَتْ إِلَى حَالٍ يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَعِيشُ مَعَهُ أَوْ تَعِيشُ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَالْحَجَرِ ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْأَلْ ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فِي ذَبِّ عَدَا عَلَى شاةٍ ، فَعَقَرَهَا ، فَوَقَعَ قَصْبُهَا بِالْأَرْضِ ، فَأَذَرَكَهَا ، فَذَبَحَهَا بِحَجَرٍ ، قَالَ : يُلْقَى مَا أَصَابَ الْأَرْضَ ، وَيَأْكُلُ سَائِرُهَا ^(٥) . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي بَهِيمَةٍ عَقَرَتْ بِبَهِيمَةٍ ، حَتَّى تَبَيَّنَ فِيهَا آثَارُ الْمَوْتِ ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا الرُّوحَ . يَعْنِي فَذَبَحَتْ . فَقَالَ : إِذَا مَصَعَتْ ^(٦) بِذَنْبِهَا ، وَطَرَفَتْ بِعَيْنِهَا ، وَسَأَلَ الدَّمَ ، فَأَرْجُو أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ بِأَكْلِهَا بَأْسٌ . وَرَوَى ذَلِكَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُثَيْدٍ ^(٧) بْنِ عُمَيْرٍ ، وَطَاوُسٍ . وَقَالَا : تَحَرَّكَتْ . وَلَمْ يَقُولَا : سَأَلَ الدَّمَ . وَهَذَا

(١) فِي أ ، ب : مَنَعَ .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٣ .

(٣) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٣١١ .

(٤) فِي ب : تَحَلَّ .

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ مَا يَقْطَعُ مِنَ الذَّبِيحَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُصَنَّفُ ٤ / ٤٩٤ .

(٦) مَصَعَتْ بِذَنْبِهَا : حَرَكَتْهُ مِنْ غَيْرِ عَدُوٍّ .

(٧) فِي م : عَقِيلٌ .

على مذهبه أى حنيفه . وقال إسماعيل بن سعيد : سألت أحمدا عن شاة مريضة / ، خافوا ١٠ / ١٢٤ ط
عليها الموت ، فذبحوها ، فلم يعلم منها أكثر من أنها طرقت بعينها ، أو حركت يدها أو
رجلها أو ذنبها بضغيف ، فتهرأ الدم ؟ قال : فلا بأس به . وقال ابن أبى موسى : إذا انتهت
إلى خد لا تعيش معه ، لم تبخ بالذكاة . ونص عليه أحمد ، فقال : إذا شق الذنب بطنها ،
فخرج قصبها ، فذبحها ، لا تؤكل . وقال : إن كان يعلم أنها تموت من عقر السبع ، فلا
تؤكل وإن ذكأها . وقد يخاف على الشاة الموت من العلة والشيء يصيبها ، فيأدبها
فيذبحها ، فيأكلها . وليس هذا مثل هذه ، لا يدرى ، لعلها تعيش ، والتي قد خرجت
أعماؤها ، يعلم أنها لا تعيش . وهذا قول أبى يوسف . والأول أصح ؛ لأن عمر ، رضى
الله عنه ، انتهى به الجرح إلى خد علم أنه لا يعيش معه ، فوصى ، فقيل وصاياه ،
ورجبت العبادة عليه ، وفيما ذكرنا من عموم الآية والخبر ، وكون النبي ﷺ لم يستفصل
في حديث جارية كعب ، ما يرد هذا ، وتحمل نصوص^(٨) أحمد ، على شاة خرجت
أعماؤها ، وبانت منها ، فليكن لا تحل بالذكاة ؛ لأنها فى حكم الميت^(٩) ، ولا تبقى حركتها
إلا كحركة المذبوح ، فأما ما خرجت أعماؤها ، ولم تبين منها ، فهي فى حكم الحياة تباع
بالذبح ، ولهذا قال البخري ، فى من شق بطن رجل ، فأخرج جشونه ، فقطعها
فأبائها ، ثم ضرب عنقه آخر ، فالقاتل هو الأول . ولو شق بطن رجل ، وضرب عنقه
آخر ، فالقاتل هو الثانى . وقال بعض أصحابنا : إذا كانت تعيش معظم اليوم ، حلت
بالذكاة . وهذا التحديد بعيد ، يخالف ظواهر النصوص ، ولا سبيل إلى معرفته . وقوله فى
حديث جارية كعب : فأذرتكها فذكتها بحجر . يدل على أنها بادرتها بالذكاة حين خافت
موتها فى ساعتها . والصحيح أنها إذا كانت تعيش زمنا يكون الموت بالذبح أسرع منه ،
حلت بالذبح ، وأنها متى^(١٠) كانت مما لا يتيقن موئها ، كالمریضة ، أنها متى
تحركت ، وسأل دمه ، حلت . والله أعلم .

(٨) فى ب : ١ : كلام .

(٩) فى ا ، ب : الموت .

(١٠) سقط من : الأصل .

١٧٣٥ - مسألة : قال : (وَالْمُحَرَّمُ مِنَ الْحَيَّوانِ ، مَا نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ ، وَمَا كَانَتْ أَلْفَرَبُ تُسَمِّيه طَيِّبًا فَهُوَ حَلَالٌ ، وَمَا كَانَتْ تُسَمِّيه عَجِيًا ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ ^(١))

يَعْنِي بِقَوْلِهِ : مَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ . قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالذَّمُّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُمِلُّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ ^(٢) . وَمَا عَادَ هَذَا ، فَمَا اسْتَطَابَتْهُ الْعَرَبُ ، فَهُوَ حَلَالٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ ﴾ . يَعْنِي مَا ^(٣) يَسْتَطِيبُونَهُ دُونَ الْحَلَالِ ، بِدَلِيلٍ / قَوْلِهِ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ ^(٤) . وَلَوْ أَرَادَ الْحَلَالُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ جَوَابًا لَهُمْ . وَمَا اسْتَخْبَتْهُ الْعَرَبُ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ . وَالَّذِينَ تُعْتَبَرُ اسْتَطَابَتُهُمْ وَاسْتَخْبَابَتُهُمْ هُمُ أَهْلُ الْحِجَازِ ، مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ ؛ لِأَنَّهُمْ الَّذِينَ نَزَلَ عَلَيْهِمُ الْكِتَابُ ، وَخَوِطُوا بِهِ وَبِالسُّنَّةِ ، فَرُجِعَ فِي مُطْلَقِ الْأَفَاطِلِهَا ^(٥) إِلَى عَرَفِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ أَهْلُ الْبَوَادِي ؛ لِأَنَّهُمْ لِلزُّرُورَةِ وَالْمَجَاعَةِ يَأْكُلُونَ مَا وَجَدُوا ، وَلِهَذَا سُئِلَ ^(٦) بَعْضُهُمْ عَمَّا يَأْكُلُونَ ؟ فَقَالَ : مَا ذَبَّ وَدَرَجَ ، إِلَّا أُمُّ حَبِيبٍ ^(٧) . فَقَالَ : لَقَدْ هُنَّ أُمُّ حَبِيبٍ الْعَاقِيَّةُ . وَمَا وَجَدَ فِي أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ ، مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْحِجَازِ ، رُدُّهُ إِلَى أَقْرَبِ مَا يُشَبِّهُهُ فِي الْحِجَازِ ، فَإِنْ لَمْ يُشَبِّهْ شَيْئًا مِنْهَا ، فَهُوَ مُبَاحٌ ؛ لِدُخُولِهِ فِي عَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ . الْآيَةُ ^(٨) ، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَمَا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ » ^(٩) . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَمِنْ الْمُسْتَخْبَثَاتِ الْحَشَرَاتُ ، كَالدِّيدَانِ ، وَالْجُعْلَانِ ،

(١) سورة الأعراف ١٥٧ .

(٢) سورة المائدة ٣ .

(٣) سقط من : الأصل ، ب .

(٤) سورة المائدة ٤ .

(٥) في الأصل : أَلْفَاطِلُهُمْ .

(٦) في ب ، م : سَأَلَ .

(٧) أُمُّ حَبِيبٍ : ذَوِيَّةٌ تُشَبِّهُ الضَّبَّ . انظر : الحيوان ١٤٣/٦ .

(٨) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٩) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في لبس الفراء ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٢٩/٧ . وابن ماجه ، -

وَبَنَاتِ وَرَدَانَ ، وَالْخَنَافِسي ، وَالْفَارِ ، وَالْأَوْزَاعِ ، وَالْجِرْبَاءِ ، وَالْعِظَاءِ^(١) ، وَالْجَرَادِينَ ،
وَالْعَقَارِبَ ، وَالْحَيَّاتِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَخَّصَ مَالِكٌ ، وَابْنُ أَبِي
لَيْلَى ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، فِي ذَلِكَ^(١١) كَلَّمَهُ ، إِلَّا الْأَوْزَاعَ ، فَإِنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ قَالَ : هُوَ مُجْمَعٌ عَلَى
تَحْرِيمِهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : الْحَيَّةُ حَلَالٌ إِذَا ذُكِّتْ . وَاسْتَحْجَبُوا بِعُمُومِ آيَةِ الْمَيْحَةِ . وَلَنَا ،
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « خَمْسٌ قَوَاسِقُ ، يُقْتَلْنَ
فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ ، الْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْجِدَادَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ »^(١٢) .
وَفِي حَدِيثٍ : « الْحَيَّةُ » مَكَانَ : « الْفَارَةُ » . وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الصَّيْدِ الْمُبَاحِ ، لَمْ يُبَيِّحْ قَتْلَهَا ،
وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾^(١٣) . وَقَالَ : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ
الْكَبِيرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾^(١٤) . وَلَأَنَّهُا مُسْتَحَبَّةٌ ، فَحُرِّمَتْ^(١٥) ، كَالْوَرِغِ ، أَوْ مَأْمُورٌ
بِقَتْلِهَا ، فَأَشْبَهَتْ الْوَرِغَ .

فصل : والقنفذ حرام . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : هُوَ حَرَامٌ . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ .
وَرَخَّصَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَلَنَا ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : ذَكَرَ الْقَنْفَذُ لِرَسُولِ
اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « هُوَ خَبِيثٌ مِنَ الْخَبَائِثِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٦) . وَلَئِنَّهُ يُشْبِهُ
الْمُحَرَّمَاتِ ، وَيَأْكُلُ الْحَشَرَاتِ ، فَأَشْبَهَ الْجُرَذَ .

١٧٣٦ - / مسألة : قَالَ : (وَبِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ) ط ١٠/١٢٥

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ تَحْرِيمَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ . قَالَ أَحْمَدُ : خَمْسَةٌ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ

= فِي : بَابِ أَكْلِ الْجَبِينِ وَالسَّمَنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١١١٧/٢ .

(١٠) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « وَالْعِظَاءُ » . وَالْعِظَاءُ : السَّحْلِيَّةُ .

(١١) فِي م : « هَذَا » .

(١٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ ، فِي : ١١٥/٥ ، ١١٦ .

(١٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٥ .

(١٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٦ .

(١٥) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٦) فِي : بَابِ فِي أَكْلِ حَشَرَاتِ الْأَرْضِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنِ ابْنِ دَاوُدَ ٣١٨/٢ ، ٣١٩ .

كَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٨١/٢ .

النبي ﷺ كَرَّهَهَا . قال ابن عبد البر : لا خلاف بين علماء المسلمين اليوم في تحريمها . وحكى عن ابن عباس ، وعائشة ، رضي الله عنهما ، أنهما كانا يقولان بظاهر قوله سبحانه : ﴿ قُلْ لَا أُجِدُّ فِيهَا أَوْحَى إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْنًا أَوْ ذِمًّا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمِ خَنزِيرٍ ﴾ ^(١) وثلاها ابن عباس ، وقال : ما حَلَّ هذا ، فهو حَلَالٌ ^(٢) . وسئلت عائشة ، رضي الله عنها ، عن الفأرة ، فقالت : ما هي بحرام . وثَلَّتْ هذه الآية . ولم يَرِ عِكْرَمَةُ وأبو وإل بالأكِل الحُمُرِ بَأْسًا ، وقد رَوَى عن غالب بن أَبَجَرٍ ^(٣) قال : أَصَابْنَا سَنَةً فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَصَابْنَا سَنَةً ، وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا سِمْانَ حُمُرٍ ، وَأَنْتَ حَرَّمْتَ لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ . فَقَالَ : ﴿ أُطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سِمْانِ حُمُرِكَ ، فَإِنَّمَا حَرَّمَهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالٍ ^(٤) الْقَرْيَةِ ^(٥) . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ، وَأُذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦) . قال ابن عبد البر : وَرَوَى عن النبي ﷺ تَحْرِيمَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ عَلَى ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ، وَجَابِرٌ ، وَالتِّرَاءُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُوْفَى ، وَأَنَسٌ ، وَزَاهِرُ الْأَسْلَجِيِّ ، بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ حَسَنَةٍ ، وَحَدِيثُ غَالِبِ بْنِ أَبَجَرٍ لَا يُعْرَجُ عَلَى مِثْلِهِ مَعَ مَا عَارَضَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لَهُمْ فِي مَجَاعَتِهِمْ ، وَبَيَّنَ عِلَّةَ تَحْرِيمِهَا الْمُطْلَقِ ، لَكُونِهَا تَأْكُلُ الْعِذْرَاتِ . قال

(١) سورة الأنعام ١٤٥ .

وما حكى عن عائشة ذكره السيوطي ، وذكر من أخرجه . انظر : الدر المنثور ٥١٣ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب لحوم الحمر الإنسية ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٢٤/٧ . وعبد الرزاق ، في : باب الحمار الأهلي ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٣٥/٤ ، ٥٢٦ .

(٣) في النسخ : « الحر » تحريف .

(٤) في النسخ : « حوالى » خطأ . والجوال ، بتشديد اللام : جمع الجلالة التي تأكل العذرة .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل لحوم الحمر الأهلية ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢١/٢ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي ، وفي : باب لحوم الخيل ، وباب لحوم الحمر الإنسية ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٧٣/٥ ، ١٢٣/٧ . ومسلم ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٤١/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، وباب في أكل لحوم الحمر الأهلية ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٦/٢ ، ٣٢٠ . والنسائي ، في : باب الإذن في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٧٧/٧ .

والدارمي ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الأصاحي . سنن الدارمي ٨٧/٢ .

عبد الله بن أبي أوفى : حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَةَ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَأْكُلُ الْعَذْرَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٧) .

فصل : والبغال حرام عند كل من حرم الحمر الأهلية ؛ لأنها متولدة منها ، والمتولد من الشيء له حكمه في التحريم . وهكذا إن تولد من بين الإنسي والوحشي ولد ، فهو مُحَرَّمٌ ، تغليباً للتحريم ، والسمع المتولد من بين الذئب والضبع ، مُحَرَّمٌ . قال قتادة : ما البغل إلا شيء من الحمار . وعن جابر قال : ذبحنا يوم نحير الخيل والبغال والحمير ، فنهانا رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ، ولم يَنْهِنَا عن الخيل ^(٨) .

فصل : والبان الحمر مُحَرَّمَةٌ ، في قول أكثرهم . ورخص فيها عطاء ، وطاوس ، والزهرى . / والأول أصح ؛ لأن حكم الألبان حكم اللُحمان .

١٢٦/١٠ و

١٧٣٧ - مسألة : قال : (وَكُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَهِيَ الَّتِي تُضْرَبُ بِأَنْبَابِهَا الشَّيْءُ وَتَفْرُسُ)

أكثر أهل العلم يروون تحريم كل ذي ناب قوي من السباع ، يغذو به ويكسِر ، إلا الضبع ، منهم مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الحديث ، وأبو حنيفة وأصحابه . وقال الشعبي ، وسعيد بن جبير ، وبعض أصحاب مالك : هو مباح ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ ^(٩) . وقوله

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٧٣/٥ . ومسلم ، في : باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية ، من كتاب الصيد والذباح . صحيح مسلم ١٥٣٨/٣ .
 كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب لحوم الحمر الوحشية ، من كتاب الذباح . سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢ ، ١٠٦٥ .
 والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨١/٤ .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي ، وفي : باب لحوم الحمر الإنسية ، من كتاب الذباح والصيد . صحيح البخاري ١٧٣/٥ ، ١٢٣/٧٤ . ومسلم ، في : باب أكل لحوم الخيل ، من كتاب الصيد والذباح . صحيح مسلم ١٥٤١/٣ . وأبو داود ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٦/٢ .
 والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذئب يخلب ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذي ٢٧١/٦ . وابن ماجه ، في : باب لحوم البغال ، من كتاب الذباح . سنن ابن ماجه ١٠٦٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٦/٣ ، ٣٨٥ .

(٩) سورة الأنعام ١٤٥ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ .

سبحانه : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَكَذَّمْ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾ (١) .
ولنا ، ما رَوَى أَبُو نَعْلَةَ الْخُسَيْنِيُّ ، قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ
السَّبَاعِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢) . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ
مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ » (٣) . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ صَحِيحٌ مُجْمَعٌ عَلَى
صِحَّتِهِ . وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ يَخْصُ عُمُومَ الْآيَاتِ ، فَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْأَسَدُ ، وَالثَّيْرُ ،
وَالْفَهْدُ ، وَالذَّنْبُ ، وَالْكَلْبُ ، وَالْخِنْزِيرُ . وَقَدْ رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ
يَتَذَوَّى بِلَحْمِ الْكَلْبِ ؟ فَقَالَ : لَا شَفَاءَ لِلَّهِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رَأَى تَحْرِيمَهُ .

**فصل : وَلَا يُبَاحُ أَكْلُ الْقِرْدِ . وَكَرِهَهُ ابْنُ (٤) عَمَرَ ، وَعَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَمَكْحُولٌ ،
وَالْحَسَنُ ، وَلَمْ يُجِزُوا بَيْتَهُ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا أَعْلَمُ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ خِلَافًا أَنَّ الْقِرْدَ لَا
يُؤْكَلُ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْتُهُ . وَرَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَحْمِ الْقِرْدِ (٥) . وَلَا أَنَّهُ
سَبْعٌ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْخَبَرِ ، وَهُوَ مَسْنُوعٌ أَيْضًا ، فَيَكُونُ مِنَ الْخَبَائِثِ الْمُحَرَّمَةِ .**

**فصل : وَابْنُ آوَى ، وَالثَّنَمُسُ ، وَابْنُ عَرَسٍ ، حَرَامٌ . سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ آوَى وَابْنِ
عَرَسٍ فَقَالَ : كُلُّ شَيْءٍ يَنْهَشُ بِأُثْيَابِهِ فَهُوَ (٦) مِنَ السَّبَاعِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ .**

(٢) سورة البقرة ١٧٣ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب أكل كل ذي ناب من السباع ، من كتاب الصيد ، وفي : باب ألبان الأثمن ، من كتاب
الطب . صحيح البخاري ١٢٤/٧ ، ١٨١ . ومسلم ، في : باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ، من كتاب
الصيد . صحيح مسلم ١٥٣٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النهي عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٩/٢ . والترمذي ،
في : باب ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذئب غلب ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٧٠/٦ . والنسائي ، في :
باب تحريم أكل السباع ، من كتاب الصيد والذباح . المجتبى ١٧٧/٧ . وابن ماجه ، في : باب أكل كل ذي ناب من
السباع ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢ . والدارمي ، في : باب ما لا يؤكل من السباع ، من كتاب
الأصاحي . سنن الدارمي ٨٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٣/٤ ، ١٩٤ .

(٤) أخرجه مسلم ، في : باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ... ، من كتاب الصيد والذباح . صحيح مسلم
١٥٤٣/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أكل كل ذي ناب وذئب غلب ، من أبواب الصيد . عارضة
الأحوذى ٢٧٢/٦ . والنسائي ، في : باب تحريم أكل السباع ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٧٧/٧ . وابن ماجه ، في :
باب أكل كل ذي ناب من السباع ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢ . والإمام مالك ، في : باب تحريم أكل
كل ذي ناب من السباع ، من كتاب الصيد . الموطأ ٤٩٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٦/٢ ، ٣٦٦ ، ٤١٨ .

(٥) سقط من : م .

(٦) لم نجده فيما بين أيدينا . وسئل مجاهد عن لحم القرد ، فقال : ليس من بيضة الأنعام .

وقال الشافعي: ابن عرس حلال^(٧)؛ لأنه ليس له ناب قوي، فأشبهه الضب. ولأصحابه في ابن آوى وجهان. ولنا، أنها من السباع، فقد خُل في عموم النهي، ولأنها مُستَحَبَّة، غير مستطاية، فإن ابن آوى يُشبه الكلب، ورائحته كريهة، فيدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾^(٨).

فصل: واختلفت الرواية في الثعلب، فأكثر الروايات عن أحمد تحريمه. وهذا قول أبي هريرة، ومالك، وأبي حنيفة؛ لأنه / سبع، فيدخل في عموم النهي. ويُقَل عن أحمد ١٠٠/٢٦١ ط إباحته. اختاره الشريف أبو جعفر. ورخص فيه عطاء، وطاوس، وقتادة، والليث، وسفيان بن عيينة، والشافعي؛ لأنه يُقدى في الإحرام والحرم. قال أحمد وعطاء: كل ما يؤدى إذا أصابه المحرم، فإنه يؤكل. واختلفت الرواية عن أحمد في سنور البئر،^(٩) كاختلافها في الثعلب. والقول فيه كالقول في الثعلب. وللشافعي في سنور البئر وجهان. فأما الأهلبي، فمحرم في قول إمامنا، ومالك، وأبي حنيفة، والشافعي. وقد روى عن النبي ﷺ، أنه نهى عن أكل البئر^(١٠).

فصل: والفيل مُحَرَّم. قال أحمد: ليس هو من أطيعة المسلمين. وقال الحسن: هو مسخ. وكرهه أبو حنيفة، والشافعي. ورخص في أكله الشعبي. ولنا، نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع. وهو من أعظمها ناباً، ولأنه مُستَحَب، فيدخل في عموم الآية المُحرمة.

فصل: فأما الدب، فيُنظر فيه؛ فإن كان ذا ناب يفرس به، فهو مُحَرَّم، وإلا فهو

= أخرجه عبد الرزاق، في: باب الثعلب والقرد، من كتاب الناسك. المصنف ٥٢٩/٤. وابن أبي شيبة، في: باب لحم القرد، من كتاب العقيدة. المصنف ٣٢٤/٨.

(٧) في ١، ب، م، ن: مباح.

(٨) سورة الأعراف ١٥٧.

(٩-٩) سقط من: ب. نقل نظر.

(١٠) أخرجه أبو داود، في: باب في ثمن السنور، من كتاب البيوع، وفي: باب النهي عن أكل السباع، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٢/٢٥٠، ٣٢٠. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور، من أبواب البيوع. عارضة الأخوذى ٥/٢٨٠. وابن ماجه، في: باب الهرة، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ٢/١٠٨٢.

مُبَاحٌ . قال أحد : إن لم يكن له ناب ، فلا بأس به . وقال أصحاب أبي حنيفة : هو سَبْعٌ ؛ لأنه أشبه شيء بالسباع ، فلا يؤكل . ولنا ، أن الأصل الإباحة ، ولم يتحقق وجود المحرم^(١) ، فيبقى على الأصل ، وشبهه بالسباع إنما يعتبر في وجود العلة المحرمة ، وهو كونه ذا ناب يصيد به ويفرس ، فإذا لم يوجد ذلك ، كان داخلا في عموم النصوص المبيحة . والله أعلم .

١٧٣٨ - مسألة : قال : (وكل ذي مخلب من الطير ، وهي التي تعلق بمنحالبها الشيء ، وتصيد بها)

هذا قول أكثر أهل العلم . وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، ويحيى بن سعيد : لا يحرم من الطير شيء . قال مالك : لم أر أحدا من أهل العلم يكره سباع الطير . واحتجوا بعموم الآيات المبيحة ، وقول أبي الدرداء وابن عباس : " ما سكت الله عنه ، فهو ممأعفا عنه " . ولنا ، ما روى ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير . وعن خالد بن الوليد قال : قال رسول الله ﷺ : « حرام عليكم الحمر الأهلية ، وكل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير » . رواهما أبو داود^(٢) . وهذا يخص عموم الآيات ، ويقدم على ما ذكروه ، فيدخل في هذا كل ماله مخلب يعذوبه ، كالعقاب ،

(١) في ب : التحريم .

(٢-١) سقط من : ب .

وأخرج أبو داود عن ابن عباس نحوه ، في : باب ما لم يذكر تحريمه ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٩/٢ .
(٢) في : باب النهي عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٩/٢ .
كما أخرج الأول مسلم ، في : باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ... ، من كتاب الصيد والذباح . صحيح مسلم ١٥٣٤/٣ .
والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أكل المصورة ، وباب ما جاء في كراهية كل ذي ناب ... ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذي ٢٦٦/٦ ، ٢٧١ . والنسائي ، في : باب إباحة أكل لحوم الدجاج ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٨٢/٧ . وابن ماجه ، في : باب أكل كل ذي ناب من السباع ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢ . والدارمي ، في : باب ما لا يؤكل من السباع ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٤/١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٧ .
كما أخرج التالائي الإمام أحمد ، في : المسند ٨٩/٤ .

والبازي ، والصقّر ، والشاهين ، والباشق^(٣) ، والحذأة ، والبومة ، وأشباهها .

فصل : ويحرم منها ما يأكل الجيف ، كالنسور والرخيم^(٤) ، وغراب البين ، وهو أكبر الغربان ، والأبقع . قال عروة : ومن يأكل الغراب وقد سمّاه رسول الله ﷺ فاسيقاً ! والله ما هو من الطيبات . ولعله يعني قول النبي ﷺ : « حَمْسٌ قَوَاسِقٌ ، يُقْتَلْنَ فِي الْجَلِّ وَالْحَرَمِ ، الْغُرَابُ ، وَالْحِذَاءُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ »^(٥) . فهذه الخمس محرمة ؛ لأن النبي ﷺ أباح قتلها في الحرم ، ولا يجوز قتل صيد ما كُويل في الحرم ، ولأن ما يؤكل لا يحل قتلُهُ إِذَا قُدِرَ عَلَيْهِ ، وإِذَا يُذْبَحُ وَيُؤْكَلُ . وسُئِلَ أَحَدُ ، عن العَقَقِ^(٦) ، فقال : إن « لم يكن »^(٧) يأكل الجيف ، فلا بأس به . قال بعض أصحابنا : هو يأكل الجيف ، فيكون على هذا محرماً .

فصل : ويحرم الخُطَافُ^(٨) ، والخُشَافُ والخُفَاشُ وهو الوطواط . قال الشاعر^(٩) :

مثل النهار يَزِيدُ أَبْصَارَ السَّوَرَى
تُورًا وَيُعْمَى أَعْيُنَ الْخُفَاشِ

قال أحمد : ومن يأكل الخشاف ! وسُئِلَ عن الخُطَافِ ؟ فقال : لا أذرى . وقال النخعي : كُلُّ الطَّيْرِ حَلَالٌ إِلَّا الْخُفَاشَ . وإِذَا حُرِّمَتْ هَذِهِ ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ ، لَا تُسْتَطَيِّبُهَا الْعَرَبُ ، وَلَا تَأْكُلُهَا . ويحرم الزنابير ، واليعاسيب ، والنحل ، وأشباهها ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ ، غَيْرُ مُسْتَطَايَةٍ .

فصل : وما عدا ما ذُكِرَ نَاهُ ، فهو مباح ؛ لعموم النصوص الدالة على الإباحة ، من ذلك بهيمة الأنعام ، وهي الإبل ، والبقر ، والغنم . قال الله تعالى : ﴿ أَجَلْتُ لَكُمْ بَهِيمَةَ

(٣) الباشق : من الجوارح ، يشبه الصقر ، ويتميز بجسم طويل ، ومنقار قصير بادى القوس .

(٤) الرخم : طائر غرير الريش ، له منقار طويل أكثر من نصفه مغطى بجلد رقيق .

(٥) تقدم ترجمته ، في : ١١٥/٥ ، ١١٦ .

(٦) العقق : من فصيلة الغراب ، صحاب ، له ذنب طويل ، ومنقار طويل .

(٧-٧) سقط من : الأصل .

(٨) الخطاف : ضرب من الطيور القواطع ، عريض المنقار ، دقيق الجناح طويله ، منتفش الذيل .

(٩) البيت دون عزو ، في : حياة الحيوان ، للدميري ٤٢١/١ .

الأنعم ﴿١٠﴾ . ومن الصيود الطباء ، وحُمُر الوحش . وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا قَتَادَةَ وَأَصْحَابَهُ بِأَكْلِ الْحِمَارِ الذِي صَادَهُ ^(١١) . وكذلك يَقْرُ الوحش كُلُّهَا مُبَاحَةً ، على اختلاف أنواعها ، من الإبل ، والثَّيْل ^(١٢) ، والغُل ، والمَهَا ، وغيرها من الصيود ، كُلُّهَا مُبَاحَةً ، وتُعَذَى في الإخرام . ويُباح النعام ، وقد قَضَى الصحابةُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ، في النِّعَامَةِ بِبَدَنِهِ ^(١٣) . وهذا كُلُّهُ جَمَعَ عليه ، لا تَعْلَمُ فيه خلافاً ، إِلَّا مَا يَرَوْنَ عن طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ ^(١٤) ، أَنَّ الْحِمَارَ الْوَحْشِيَّ إِذَا نَسَ وَاعْتَلَفَ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْأَهْلِيِّ . قال أحمدُ : وما ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَوَى في هذا شيء ، وليس الأمرُ عِنْدِي كما قال . وأهل العلم على خلافه ؛ لأنَّ الطِّبَاءَ إِذَا تَأَسَّسَتْ لَمْ تُحْرَمْ ، والأَهْلِيُّ إِذَا تَوَحَّشَ لَمْ يَحِلَّ ، ولا / يَتَغَيَّرُ مِنْهَا شيءٌ عَنْ أَصْلِهِ وما كان عليه . قال عطاءُ ، في حمار الوحش : إِذَا تَنَاسَلَ في البُيُوتِ ، لا تَزُولُ عَنْهُ أَسْمَاءُ الْوَحْشِ . وسألوا أحمدَ عن الزَّرَافَةِ تُوكَلُ ؟ قال : نَعَمْ . وهي دَابَّةٌ تُشَبِّهُ الْبَعِيرَ ، إِلَّا أَنَّ عُنُقَهَا أَطْوَلَ مِنْ عُنُقِهِ ، وَجِسْمُهَا الْطَفُّ مِنْ جِسْمِهِ ، وَأَعْلَى مِنْهُ ، وَيَدَاهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا .

فصل : ويُباحُ لحومُ الحَيْلِ كُلُّهَا ، عَرَابِهَا وَبَرَاذِينُهَا . نَصٌّ عليه أحمدُ . وبه قال ابنُ سَيمِينٍ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، والحسنِ ، وعطاءٍ ، والأُسُودِ بْنِ يَزِيدَ . وبه قال حَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ ، والثَّيْلُ ، وابنُ الْمُبَارَكِ ، والشافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ . قال سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : مَا أَكَلْتُ شَيْئاً أَطْيَبَ ^(١٥) مِنْ مَعْرِقَةٍ ^(١٦) بِرَذَوْنٍ . وَحَرَمَهَا أَبُو حَنِيفَةَ . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ ، والأَوْزَاعِيُّ ، وأبو عُبَيْدٍ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْحَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ لَتَرَكُّبُوهَا ﴾ ^(١٧) . وعن خَالِدٍ

(١٠) سورة المائدة ١ .

(١١) تقدم ترجمته ، في : ١٣٢/٥ ، و ٢٧٤/١٣ .

(١٢) الثَّيْل : جنس من بقر الوحش ، أو ذكر الأروى .

(١٣) تقدم هذا في : ٤١٢/٥ .

(١٤) في م زيادة : قال هـ .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) المعركة : موضع العرف من الحيل .

(١٧) سورة النحل ٨ .

قال : قال رسول الله ﷺ : « حَرَامٌ عَلَيْكُمُ الْحُمُرُ الْأَهْلِيَّةُ ، وَغَيْلُهَا ، وَبَعَالُهَا »^(١٨) .
ولأنه دون حافري ، فأشبهه الجمار . ولنا ، قول جابر : نهى رسول الله ﷺ يوم حُبَيْرَ عن
لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ، وَأُذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ . وقالت أسماء : نَحَرْنَا قَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ
الله ﷺ ، فَأَكَلْنَاهُ ، وَنَحَرْنَا بِالْمَدِينَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١٩) . ولأنه حيوانٌ طَاهِرٌ مُسْتَطَابٌ ،
ليس يذى ناب^(٢٠) ولا يخلب ، فيجمل ، كِبَهِيمَةِ الْأَعْلَامِ ، ولأنه داخلٌ في عموم الآيات
والأخبارِ الْمُبِيحَةِ . وَأَمَّا الْآيَةُ فَأَيْمَا يَتَعَلَّقُونَ بِدَلِيلٍ خَطَابِهَا ، وهم لا يقولون به . وحديثُ
خالد ، ليس له إسناده جيّد . قاله أحمد . قال : وفيه رجلان لا يُعْرَفَان ، يَرْوِيهِ ثَوْرٌ عَنْ رَجُلٍ
ليس بمعروف . وقال : لا نَدْعُ أَحَادِيثَنَا لِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ .

فصل : والأَرْبُ مُبَاحَةٌ ، أَكَلُهَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ . وَرَخَّصَ فِيهَا أَبُو سَعِيدٍ ،
وَعَطَاءٌ ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَاللَّيْثُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . ولا
نَعْلَمُ^(٢١) قَائِلًا بِتَحْرِيمِهَا ، إِلَّا شَيْخًا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ^(٢٢) . وقد صَحَّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ
قال : أُنْفَجْنَا^(٢٣) أَرْبًا ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَعَبُوا^(٢٤) ، فَأَخَذْتُهَا ، فَجِئْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ ،
فَذَبَحَهَا فَبَعَثَ بِرَوِيكِهَا - أو قال - فَخَذَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَبِلَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٥) . وعن

(١٨) هو الذى تقدم فى أول المسألة .

(١٩) تقدم نخرج الأول فى صفحة ٣١٨ . كما تقدم نخرج الثانى فى صفحة ٣٠٦ .

(٢٠) فى ب زيادة : من السباع .

(٢١) فى م زيادة : أحدا .

(٢٢) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب ما جاء فى أكل الأرب ، من كتاب المناسك . المصنف ٥١٧/٤ .

(٢٣) أنفجناه : أترناه من موضعه .

(٢٤) لعبوا : تعبوا .

(٢٥) أخرجه البخارى ، فى : باب قبول هدية الصيد ، من كتاب الهبة ، وفى : باب ما جاء فى الصيد ، وباب الأرب ،
من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخارى ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ ، ١١٥/٧ ، ١٢٥ . وسلم ، فى : باب إباحة
الأرب ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٤٧/٣ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب فى أكل الأرب ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٢٨٣/٧ ، ٢٨٤ ،
والنسائى ، فى : باب الأرب ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٧٣/٧ ، ١٧٤ . وابن ماجه ، فى : باب الأرب ،
من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٨٠/٢ . والدارمى ، فى : باب فى أكل الأرب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمى
٩٢/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٧١/٣ ، ٢٣٢ ، ٢٩١٤ .

محمد بن صفوان^(٢٦)، أو صفوان^(٢٧) بن محمد^(٢٨)، قال: صيدت أرنبين، فذبحتهما بمروءة، فسألت رسول الله ﷺ، فأمرني بأكلهما. رواه أبو داود^(٢٩). ولأنها حيوان مستطاب، ليس يذى ناب، فأشبهه الظبي.

فصل: وفيأخ الوتر^(٣٠). وبه قال عطاء، وطاوس، ومجاهد، وعمرو بن دينار، والشافعي^(٣١)، وابن المنذر^(٣٢)، وأبو يوسف. وقال القاضي: هو محرّم. وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، إلا أبا يوسف. ولنا، أنه يُفدى في الإحرام والحريم، وهو مثل الأرنب، يقتل في الثبات والبقول، فكان مباحاً كالأرنب، ولأن الأصل الإباحة، وعموم النصّ يقتضيها، ولم يرذ فيه تحريم، فتجب إباحته.

فصل: وسئل أحمد عن الزبوع، فرخص فيه. وهذا قول غرّوة، وعطاء الخراساني، والشافعي، وأبي ثور، وابن المنذر. وقال أبو حنيفة: هو محرّم. وروى ذلك عن أحمد أيضاً. وعن ابن سيرين، والحكم، وخماد، وأصحاب الرأي؛ لأنه يشبه الفأر. ولنا، أن عمر حكّم فيه بجفّة^(٣٣). ولأن الأصل الإباحة ما لم يرذ فيه تحريم. وأما السنجاب، فقال القاضي: هو محرّم؛ لأنه يتنّش بنبابه، فأشبهه الجرذ. ويحتمل أنه مباح؛ لأنه يشبه الزبوع، ومتى تردّد بين الإباحة والتحريم، غلبت الإباحة؛ لأنها الأصل، وعموم النصّ يقتضيها.

(٢٦-٢٧) سقط من: ب.

(٢٧) في م زيادة: قال.

(٢٨) في: باب في الذبيحة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٢/٢.

كما أخرجه النسائي، في: باب الأرنب، من كتاب الصيد والذباح. المجتبى ١٧٤/٧. وابن ماجه، في: باب الأرنب، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٠٨٠/٢. والدارمي، في: باب في أكل الأرنب، من كتاب الصيد. سنن الدارمي ٩٢/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٤٧١/٣.

(٢٩) الوتر: حيوان من ذوات الحوافر، في حجم الأرنب، لونه بين الغيرة والسواد.

(٣٠-٣١) في ب: وأبو ثور.

(٣١) الجفّة: من أولاد الشاة: ما عظم واستكرش، أو بلغ أربعة أشهر. وحكم فيه، أي في قتله في الإحرام والحريم.

وأخرجه عبد الرزاق، في: باب الغزال واليبروع، من كتاب المناسك ٤٠١/٤. والبيهقي، في: باب غلبة الغزال، من كتاب الحج. السنن الكبرى ١٨٤/٥.

(٣٢) سقط من: م.

فصل: ويباح من الطيور^(٣٣) ما لم نذكره في المحرمات، من ذلك الدجاج. قال أبو موسى: رأيت النبي ﷺ يأكل الدجاج^(٣٤). والحباري^(٣٥)؛ لما روى سفيان، قال: أكلت مع النبي ﷺ لحم حباري. رواه أبو داود^(٣٦). ويباح الزارع^(٣٧). وبذلك قال الحكم، وحماد، ومحمد بن الحسن، والشافعي في أحد قولي. ويباح غراب الزرع، وهو الأسود الكبير الذي يأكل الزرع، ويطير مع الزارع؛ لأن مرعاهما الزرع والحبوب، فأشبهها الحجل. وثباح العصافير كلها. قال عبد الله بن عمرو: إن رسول الله ﷺ قال: «ما من إنسان يقتل عصفوراً فما فوقها يغير حقه، إلا سأل الله عنها». قيل: يا رسول الله، فما حقه؟ قال: «يذبحها فياكلها، ولا يقطع رأسها ويرمى بها». رواه النسائي^(٣٨). ويباح الحمام كله، على اختلاف أنواعه، من الجوارل^(٣٩)، والفواحي^(٤٠)، والرقاطي^(٤١)، والقطا^(٤٢)، والحمجل^(٤٣)، وغيرها، وتباح الكراكي^(٤٤)، والإوز، وطيور الماء

(٣٣) في ١: الطير.

(٣٤) أخرجه البخاري، في: باب قدم الأشرعين وأهل اليمن، من كتاب المغازي، وفي: باب الدجاج، من كتاب الذبائح والعبيد. صحيح البخاري ٢١٩/٥، ١٢٢/٧. ومسلم، في: باب نذب من حلف مينا فقرأ غيرها خيرا منها... من كتاب الأيمان. صحيح مسلم ١٢٧٠/٣. والترمذي، في: باب ما جاء في أكل الدجاج، من أبواب الأظعمة. عارضة الأخوذى ٢٠/٨، ٢١، ٢٢. والنسائي، في: باب إباحة لحوم الدجاج، من كتاب العبيد والذبائح. المجتبى ١٨٢/٧. والدارمي، في: باب في أكل الدجاج، من كتاب الأظعمة. سنن الدارمي ١٠٢/٢، ١٠٣. والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٤/٤، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٦.

(٣٥) الحباري: طائر طويل العنق، من رتبة الكريكات.

(٣٦) في: باب في أكل لحم الحباري، من كتاب الأظعمة. سنن أبي داود ٣١٨/٢.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في أكل الحباري، من أبواب الأظعمة. عارضة الأخوذى ٢٣/٨.

(٣٧) الزارع: نوع من الغراب، صغير نحو الحمامة، أسود، برأسه غيرة وميل إلى البياض، لا يأكل جيفة.

(٣٨) في: باب إباحة أكل العصافير، من كتاب العبيد، وفي: باب من قتل عصفورا، من كتاب الضحايا. المجتبى ١٨٣/٧، ٢١١.

كما أخرجه الدارمي، في: باب من قتل شيئا من الدواب عشا، من كتاب الأصاحي. سنن الدارمي ٨٤/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٩٧/٢، ٢١٠.

(٣٩) الجوارل: فرخ الحمام.

(٤٠) الفواحي: ضرب من الحمام المطوق، إذا مشى توسع في مشيه، وباعد بين جناحيه وإبطيه وقاميل.

(٤١) الرقطاء: المبقشة من الدجاج والحمام.

(٤٢) القطا: نوع من الحمام، يؤثر الصحراء، ويتخذ أفحوصه في الأرض.

(٤٣) الحجل: في حجم الحمام، أحمر المنقار والرجلين.

(٤٤) الكركي: طائر كبير، طويل العنق والرجلين، يأوى إلى الماء أحيانا.

كله ، والغرائق^(٤٥) ، والطواويس ، وأشبه ذلك . لا أعلم^(٤٦) فيه خلافا . واختلف^(٤٧) عن أحمد في الهذيد والصردي^(٤٨) ، فغنه أنهما حلال ؛ لأنهما ليسا من ذوات المخلب ، ولا يستحبان . وعنه تحريمهما ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن قتل الهذيد ، والصردي^(٤٩) ، والنملة والنحلة^(٥٠) . وكل ما كان لا يصيد بمخلبه ، ولا يأكل الجيف ، ولا يستحب ، فهو حلال .

١٢٨/١٠ ظ

فصل : / قال أحمد : أكره لحوم الجلالة وألبانها . قال القاضي ، في « المجرد » : هي التي تأكل العذرة^(٥١) ، فإذا كان أكثر غلفها النجاسة ، حرّم لحمها ولبنها . وفي يضيها روايتان . وإن كان أكثر غلفها الطاهر ، لم يحرّم أكلها ولا لبنها . وتحدد الجلالة بكون أكثر غلفها النجاسة ، لم نسمعه عن أحمد ، ولا هو ظاهر كلامه ، لكن يمكن تحديده بما يكون كثيرا في مأكلها ، ويغنى عن التيسير . وقال الليث : إنما كانوا يكثرهون الجلالة التي لا طعام لها إلا الرجيع وما أشبهه . وقال ابن أبي موسى : في الجلالة روايتان ؛ إحداهما ، أنها محرمة . الثانية ، أنها مكروهة غير محرمة . وهذا قول الشافعي . وكرة أبو حنيفة لحومها ، والعمل عليها حتى تحبس . ورخص الحسن في لحومها وألبانها ؛ لأن الحيوان^(٥٢) لا يتجس بأكل النجاسات ، بدليل أن شارب الخمر لا يحكم بتنجيس أعضائه ، والكافر الذي يأكل الخنزير والمهرمات ، لا يكون^(٥٣) نجسا ظاهره^(٥٤) ، ولو تجس لما طهر بالإسلام ، ولا اغتسال^(٥٥) ، ولو نجست الجلالة ، لما طهرت

(٤٥) الغرائق : طائر مائي ، طويل الساق ، أبيض ، جميل .

(٤٦) في م : نعم .

(٤٧) أي : النقل .

(٤٨) الصرد : طائر أكبر من العصفور ، ضخم الرأس والمتنار .

(٤٩) ٤٩ - ٤٩ : سقط من : ب . نقل نظر .

(٥٠) تقدم ترجمته ، في صفحة ١٤٣ .

(٥١) في م : القدر .

(٥٢) في م : الحيوانات .

(٥٣) ٥٣ - ٥٣ : في أ ، ب ، م : ظاهره نجسا .

(٥٤) في أ ، ب ، م : ولا اغتسال .

بالخبس . ولنا ، ما رَوَى ابنُ عمرَ ، قال : نَهَى رسولُ الله ﷺ عن أكلِ الجَلَالَةِ وألبانِها . رَوَاهُ أبو داودَ^(٥٥) . وَرَوَى عن^(٥٦) عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : نَهَى رسولُ الله ﷺ عن الإبلِ الجَلَالَةِ ، أنْ يُؤْكَلَ لَحْمُها ، ولا يُحْمَلَ عليها إلا الأذُنُ ، ولا يَرْكَبُها النَّاسُ حَتَّى تُعْلَفَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً . رَوَاهُ الْحَلَالُ بِإِسْنَادِهِ^(٥٧) . وَلأنَّ لَحْمَها يَتَوَلَّدُ مِنَ النَّجَاسَةِ ، فيكونُ نَجَسًا ، كَرَمَادِ النَّجَاسَةِ . وَأَمَّا شَارِبُ الخَمْرِ ، فليس ذلك أَكْثَرَ غِدَائِهِ ، وَإِنَّمَا يَتَغَذَّى الطَّاهِرَاتِ ، وكذلك الكافرُ في الغالبِ .

فصل : وَتَرْوُلُ الكِرَامَةِ بِخَبْسِهَا اتِّفَاقًا . وَاتَّخِيفُ فِي قَدْرِهِ ، فَرَوَى عن أحمدَ ؛ أَنَّها تُخْبَسُ ثَلَاثًا ، سِوَاءَ كَانَتْ طَائِرًا أَوْ بَيْمَةً . وَكانَ ابنُ عمرَ إِذَا ارَادَ أَكْلَها خَبَسَها^(٥٨) ثَلَاثًا^(٥٩) . وَهذا قولُ أبي ثَوْرٍ ، لأنَّ ما طَهَرَ حيوانًا يُطَهَّرُ^(٦٠) الآخرَ ، كالذي تُجَسَّنُ ظَاهِرُهُ . وَالأُخْرَى ، تُخْبَسُ الدَّجَاجَةُ ثَلَاثًا ، وَالبَعِيرُ وَالبَقَرَةُ وَغَوْهُما يُخْبَسُ أَرْبَعِينَ . وَهذا قولُ عَطَاءٍ ، فِي الثَّاقَةِ وَالبَقَرَةِ ؛ لِحديثِ عبدِ الله بنِ عمرو ، لأنَّهما أَعْظَمُ جِسْمًا ، وَبَقَاءُ عَظْمَهما فِيهما أَكْثَرُ مِنْ بَقَائِهِ فِي الدَّجَاجَةِ وَالحَيوانِ الصَّغِيرِ . وَاللهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَيُكْرَهُ رُكُوبُ الجَلَالَةِ . وَهو قولُ عمرَ ، وابْنِهِ ، وَأَصْحابِ الرَّأْيِ ؛ لِحديثِ عبدِ الله بنِ عمرو ، عن^(٦١) النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ^(٥٨) نَهَى عن رُكُوبِها . / وَلأنَّها رُبَّمَا عَرِقَتْ ، وَتَلَوَّثَتْ بِعَرَقِها .

- (٥٥) في : باب النبی عن أكل الجلالة وألبانها ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٦/٢ .
 كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحمدي ١٨/٨ .
 وابن ماجه ، في : باب النبی عن لحوم الجلالة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢ .
 (٥٦) سقط من : الأصل ، ا .
 (٥٧) وأخرجه النسائي ، في : باب النبی عن أكل لحوم الجلالة ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢١١/٧ ، ٢١٢ .
 والبيهقي ، في : باب ما جاء في أكل الجلالة وألبانها ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣٣٣/٩ .
 (٥٨) سقط من : م .
 (٥٩) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجلالة ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٢٢/٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب في لحوم الجلالة ، من كتاب العقيقة . المصنف ٣٣٥/٨ .
 (٦٠) في ب ، م : طهر .
 (٦١) في ب ، م : و أن .

فصل : وتحرّم الزروع والثمار التي سُقِيَت النجاسات ^(٦٢) ، أو سُمِدَت بها . وقال ابن عَقيِل : يَحْتَمِلُ أَنْ يُكْرَهُ ذَلِكَ ، وَلَا يَحْرُمُ . وَلَا يُحْكَمُ بِتَنْجِيسِهَا ، لِأَنَّ النَجَاسَةَ تَسْتَحِيلُ فِي بَاطِنِهَا ، فَتُظْهَرُ بِالِاسْتِحَالَةِ ، كَالْدَمِ يَسْتَحِيلُ فِي أَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ لَحْمًا ، وَيَصِيرُ لَبَنًا . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ؛ مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَكَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ يَذْمُلُ ^(٦٣) أَرْضَهُ بِالْعَرَّةِ ، وَيَقُولُ : يَكْتُلُ عَرَّةً يَكْتُلُ بِهَا ^(٦٤) . وَالْعَرَّةُ : عَذْرَةُ النَّاسِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كُنَّا نُكْرِي أَرْضَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَتَشْتَرِطُ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَذْمُلُوهَا بِعَذْرَةِ النَّاسِ ^(٦٥) . وَلِأَنَّهَا تَتَعَذَّى بِالنَّجَاسَاتِ ، وَتَتَرَفَّى فِيهَا أَجْزَاؤُهَا ، وَالِاسْتِحَالَةُ لَا تُظْهَرُ . فَعَلِيَ هَذَا تَظْهَرُ إِذَا سُقِيَتِ الطَّاهِرَاتِ ، كَالْجَلَّالَةِ إِذَا حُسِبَتْ وَأُطْعِمَتْ الطَّاهِرَاتِ .

١٧٣٩ - مسألة : قال (: وَمَنْ اضْطَرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ ، فَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا إِلَّا مَا يَأْمَنُ ^(٦٦) مَعَهُ الْمَوْتُ)

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ حَالَةً ^(٦٧) الْاِخْتِيَارِ ، وَعَلَى إِبَاحَةِ الْأَكْلِ مِنْهَا فِي الْاضْطِرَارِ . وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْهَرُمَاتِ . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاطِلٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ ^(٦٨) . وَيُبَاحُ لَهُ أَكْلُ مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ ، وَيَأْمَنُ مَعَهُ الْمَوْتُ ، بِالْإِجْمَاعِ . وَيَحْرُمُ مَا زَادَ عَلَى الشَّبْعِ ، بِالْإِجْمَاعِ أَيْضًا . وَفِي الشَّبْعِ رَوَاتَانِ ؛ أَظْهَرُهُمَا ، لَا يُبَاحُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَإِخْدَى الرَّوَاتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ . وَأَخَذَ الْقَوْلَيْنِ لِلشَّافِعِيِّ . قَالَ الْحَسَنُ : يَأْكُلُ قَدَرًا مَا يُقِيمُهُ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ ، وَاسْتَنْتَبَى مَا اضْطَرَّ إِلَيْهِ ، فَإِذَا انْدَفَعَتْ

(٦٢) في م : ٥ : بالنجاسات .

(٦٣) دمل الأرض : سُدَّهَا .

(٦٤) أخرجهما البيهقي ، في : باب ما جاء في طرح السرجين والعذرة في الأرض ، من كتاب المزارعة . السنن الكبرى ١٣٩/٦ .

(٦٥) في الأصل ، ب ، م : ٥ : يؤمن .

(٦٦) في ب ، م : ٥ : حال .

(٦٧) سورة البقرة ١٧٣ .

الضَّرُورَةُ ، لم يَجُلْ له الأَكْلُ ، كحَالَةِ الْإِنْدَاءِ ، ولأنَّه بعدَ سَدِّ الرَّمَقِ غَيْرُ مُضْطَرٍّ ، فلم يَجُلْ له الأَكْلُ ؛ لِالْأَيَّةِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّهُ بَعْدَ سَدِّ رَمَقِهِ كَهَوِّ قَبْلِ أَنْ يُضْطَرَّ ، وَثُمَّ لَمْ يُبْسَحْ لَهُ الأَكْلُ ، كَذَا هُنَا . وَالثَّانِيَّةُ ، يُبَاحُ لَهُ الشَّبْعُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ الْحَرَّةَ^(٤) ، فَنفَقَتْ عِنْدَهُ نَاقَةٌ ، فَقَالَ لَهُ امْرَأَتُهُ : اسْلُخْهَا ، حَتَّى نَقْدَدَ شَحْمَهَا وَلَحْمَهَا ، وَنَأْكُلْهُ . فَقَالَ : حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : « هَلْ عِنْدَكَ غَنَى يُغْنِيكَ ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَكُلُوهَا » . وَلَمْ يَفَرِّقْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) . وَلَأنَّ مَا جَازَ سَدَّ الرَّمَقِ مِنْهُ ، جَازَ الشَّبْعُ مِنْهُ ، كَالْمُبَاجِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَتِ الضَّرُورَةُ / مُسْتَمِرَّةً ، وَبَيْنَ مَا إِذَا كَانَتْ مَرْجُوءَةً الزَّوَالِ ، فَمَا كَانَتْ مُسْتَمِرَّةً ، كَحَالِ^(٦) .^(٧) الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، جَازَ الشَّبْعُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى سَدِّ الرَّمَقِ ، عَادَتْ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ عَنْ قُرْبٍ^(٨) ، وَلَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْبُعْدِ عَنِ الْمَيْتَةِ ، مَخَافَةَ الضَّرُورَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، وَيُقْضَى إِلَى ضَعْفِ بَدَنِهِ ، وَرَبَّمَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَلَفِهِ ، بِخِلَافِ الَّتِي لَيْسَتْ مُسْتَمِرَّةً ، فَإِنَّهُ يَرْجُو الْغَنَى عَنْهَا بِمَا يَجُلْ لَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الضَّرُورَةَ الْمُبِيحَةَ ، هِيَ الَّتِي يَخَافُ التَّلَفَ بِهَا إِنْ تَرَكَ الأَكْلَ .^(٩) قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا كَانَ يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ ، سَوَاءً كَانَ مِنْ جُوعٍ ، أَوْ يَخَافُ إِنْ تَرَكَ الأَكْلَ^(١٠) عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ ، وَانْقَطَعَ عَنِ الرُّفْقَةِ فِيهِلِكَ^(١١) ، أَوْ يَعِجُزُ عَنِ الرُّكُوبِ فِيهِلِكَ ، وَلَا يَتَقَيَّدُ ذَلِكَ بِزَمَنِ مَخْصُورٍ .

فصل : وهل يَجِبُ الأَكْلُ مِنَ الْمَيْتَةِ عَلَى الْمُضْطَرِّ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ . وَهُوَ قَوْلُ مَسْرُوقٍ ، وَأَخَذَ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . قَالَ الْأَنْزَمِيُّ : سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُضْطَرِّ يَجِدُ الْمَيْتَةَ ، وَلَمْ^(١٢) يَأْكُلْ ؟ فَذَكَرَ قَوْلَ مَسْرُوقٍ : مَنْ اضْطَرَّ ، فَلَمْ

(٤) الحرة : بظاهر المدينة ، تحت واقم .

(٥) في : باب في المضطر إلى الميتة . من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٢/٢

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٨٩/٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٤ .

(٦) في ١ : م . ١ : كحالة .

(٧) في ب : ٥ : قريب .

(٨-٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٩) في ١ : م . ١ : فهلك .

(١٠) في ب : ١ : ولا .

يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ، فَمَاتَ ، دَخَلَ النَّارَ . وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ حَامِدٍ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(١١) . وَتَرَكَ الْأَكْلَ مَعَ امْكَانِهِ فِي هَذَا الْحَالِ ، إِلْقَاءَ يَدَيْهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ ^(١٢) . وَلَئِنْ قَادِرٌ عَلَى إِحْيَاءِ نَفْسِهِ بِمَا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُ طَعَامٌ حَلَالٌ . وَالثَّانِي ، لَا يَلْزِمُهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدَاةَ السَّهْمِيِّ ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ طَاعِيَةَ الرُّومِ حَبَسَهُ فِي بَيْتٍ ، وَجَعَلَ مَعَهُ خَمْرًا مَمْرُوجًا بِمَاءٍ ، وَلَحْمٌ خِنْزِيرٍ مَشْوِيٌّ ^(١٣) ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ، حَتَّى مَالَ رَأْسُهُ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ ، وَخَشَوْا مَوْتَهُ ، فَأَخْرَجُوهُ ، فَقَالَ : قَدْ كَانَ اللَّهُ أَحَلَّهُ لِي ؛ لِأَنِّي مُضْطَرٌّ ، وَلَكِنْ لَمْ أَكُنْ لِأَشْبِكَ بَدِينِ الْإِسْلَامِ ^(١٤) . وَلَئِنْ إِبَاحَةَ الْأَكْلِ رُخْصَةٌ ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، كَسَائِرِ الرُّخَصِ ، وَلَئِنْ لَهُ غَرَضٌ فِي اجْتِنَابِ التَّجَاسَةِ ، وَالْأَخْذِ بِالْعَزِيمَةِ ، وَرُبَّمَا لَمْ يُطِبْ نَفْسَهُ بِتَنَاوُلِ الْمَيْتَةِ ، وَفَارَقَ الْحَلَالَ فِي الْأَصْلِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ .

فصل : وَتِبَاحُ الْمُحَرَّمَاتِ عِنْدَ الْاضْطِرَارِ إِلَيْهَا ، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مُطْلَقَةٌ ، غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ بِإِحْدَى الْحَالَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ ﴾ . لَفْظٌ عَامٌّ / فِي حَقِّ ^(١٥) كُلِّ مُضْطَرٍّ ، وَلَئِنْ الْاضْطِرَارُ يَكُونُ فِي الْحَضَرِ فِي سَنَةِ الْمَجَاعَةِ ، وَسَبَبُ الْإِبَاحَةِ الْحَاجَةُ إِلَى حِفْظِ النَّفْسِ عَنِ الْهَلَاكِ ؛ لَكُونَ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ أَعْظَمُ مِنْ مَصْلَحَةِ اجْتِنَابِ التَّجَاسَاتِ ، وَالصِّيَانَةِ عَنْ تَنَاوُلِ الْمُسْتَحْبَّاتِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى عَامٌّ فِي الْحَالَتَيْنِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْمَيْتَةَ لَا تَحِلُّ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِ ضَرُورَتِهِ بِالْمَسْأَلَةِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : أَكَلُ الْمَيْتَةِ إِنْ مَا يَكُونُ فِي السَّفَرِ . يَعْنِي أَنَّهُ فِي الْحَضَرِ يُمَكِّنُهُ السُّؤَالُ . وَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ ، فَإِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْحَضَرَ يُوجَدُ فِيهِ الطَّعَامُ الْحَلَالُ ، وَيُمْكِنُ دَفْعُ الضَّرُورَةِ بِالسُّؤَالِ ، وَلَكِنَّ الضَّرُورَةَ أَمْرٌ مُعْتَبَرٌ بِوُجُودِ حَقِيقَتِهِ ، لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِالْمُظَنَّةِ ،

(١١) سورة البقرة ١٩٥ .

(١٢) سورة النساء ٢٩ .

(١٣) في النسخ : مشوي . تحريف . وانظر : الشرح الكبير ٤١/٦ .

(١٤) تقدم تحريجه ، في : ٥٠٠/١٢ .

(١٥) لم ترد في : الأصل ، ب .

بل متى وَجِدَتِ الضَّرُورَةُ أَبَاحَتْ ، سواءَ وَجِدَتِ الْمَظْنَةُ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ ، وَمتى انْتَفَتْ ، لَمْ يَبَحِ الْأَكْلُ لَوْجُودِ مَظْنَتِهَا بِحَالٍ .

فصل : قال أصحابنا : ليس للمُضْطَرِّ في سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ الْأَكْلُ ^(١) مِنَ الْمَيْتَةِ ، كَقَاطِعِ الطَّرِيقِ ، وَالْآيِقِ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ . قال مجاهدٌ : غير باغٍ على المسلمين ولا عادي عليهم . وقال سعيد بن جبيرٍ : إذا خَرَجَ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ ، فلا رُحْصَةَ لَهُ ، فَإِنْ تَابَ وَأَقْلَعَ عَنْ مَعْصِيَتِهِ ، حُلَّ لَهُ الْأَكْلُ .

فصل : وَقُلُ الْمُضْطَرِّ التَّزَوُّدُ مِنَ الْمَيْتَةِ ؟ على رِوَايَتَيْنِ ؛ أَصَحُّهُمَا ، لَهُ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي اسْتِصْحَابِهَا ، وَلَا فِي إِعْدَادِهَا لِدَفْعِ ضَرُورَتِهِ ، وَقَضَاءِ حَاجَتِهِ ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا إِلَّا عِنْدَ ضَرُورَتِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَسَّعَ فِيهَا لَمْ يَبَحِ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ ، فَإِنْ اسْتِصْحَبَهَا ، فَلَقِيَهِ مُضْطَرٌّ آخَرُ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ يَبِيعُهَا إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ مِنْهَا مَا يَنْدَفِعُ بِهِ الضَّرُورَةُ ، وَلَا ضَرُورَةُ إِلَى الْبَيْعِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ ، وَيَلْزَمُهُ إِعْطَاءُ الْآخَرِ بِغَيْرِ عَوَضٍ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ مُضْطَرًّا فِي الْحَالِ إِلَى مَا مَعَهُ ؛ لِأَنَّ ضَرُورَةَ الَّذِي لَقِيَهِ مَوْجُودَةٌ ، وَحَامِلُهَا يَخَافُ الضَّرَرَ فِي ثَانِي الْحَالِ .

١٧٤٠ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ مَرَّ بِعَمْرَةٍ ، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا ، وَلَا يَحْمِلَ)

هَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ فِي حَالِ الْجُوعِ وَالْحَاجَةِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ عَقِيبَ مَسْأَلَةِ الْمُضْطَرِّ . قَالَ أَحْمَدُ : ^(٢) إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا حَائِطٌ ، يَأْكُلُ إِذَا كَانَ جَائِعًا ، وَ^(٣) إِذَا لَمْ يَكُنْ جَائِعًا ، فَلَا يَأْكُلُ . وَقَالَ : قَدْ فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ حَائِطٌ ، لَمْ يَأْكُلْ ؛ لِأَنَّهُ / قَدْ صَارَ شِبْهَ الْحَرِيمِ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ : إِنَّمَا الرُّحْصَةُ لِلْمُسَافِرِ . إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ هُنَا حَقِيقَةُ الْأَضْطِرَّارِ ؛ لِأَنَّ الْأَضْطِرَّارَ يُبِيحُ مَا وَرَاءَ الْحَائِطِ . وَرُوِيَ عَنْهُ الرُّحْصَةُ فِي الْأَكْلِ مِنْ غَيْرِ الْمَحْوَطَةِ مُطْلَقًا ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ جُوعٍ وَلَا غَيْرِهِ . وَرَوَى عَنْ أَبِي زَيْدٍ التَّيْمِيُّ ،

(١٦) في ب ، م ، و : أكل .

(١-١) سقط من : ب .

قال : سافرت مع أنس بن مالك ، وعبد الرحمن بن سمره ، وأبى بردة^(٢) ، فكانوا يمشون بالثمار ، فيأكلون في أفواههم^(٣) . وهو قول عمر وابن عباس وأبى بردة^(٤) . قال عمر : يأكل ، ولا يتخذ خبنة^(٥) . وروى عن أحمد أنه قال : يأكل مما تحت الشجر ، وإذا لم يكن تحت الشجر فلا يأكل ثمار الناس ، وهو غني عنه . ولا يضرب بحجر ، ولا يرمي ؛ لأن هذا يُفسد . وقد روى عن رافع بن عمرو^(٦) قال : كنت أرمى تحل الأنصار ، فأخذوني ، فذهبوا إلى النبي ﷺ فقال : « يارافع ، لم ترمي تحلهم ؟ » . قلت : يا رسول الله ، الجوع . قال : « لا ترم ، وكل ما وقع ، أشبعك الله وأزواك » . أخرجه الترمذي^(٧) . وقال : هذا حديث صحيح . وقال أكثر الفقهاء : لا يباح الأكل إلا^(٨) في الضرورة ؛ لما روى العزيم بن سارية ، أن رسول الله ﷺ قال : « ألا وإن الله لم يجعل لكم أن تذلخلوا بئوت أهل الكتاب إلا بإذن ، ولا ضرب نسائهم ، ولا أكل ثمارهم ، إذا أعطوكم الذي عليكم » . أخرجه أبو داود^(٩) . وقال النبي ﷺ : « إن دماءكم ، وأموالكم ، وأغراضكم ، حرام ، كحرمة يومكم هذا » . متفق عليه^(١٠) . ولنا ، ما روى عمرو بن

(٢) ق ب : « وأبى بردة » . وفي الشرح الكبير : « وأبى بردة » .

(٣) انظر : إرواء الغليل ١٥٨/٨ .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في من مر بحائط إنسان أو ماشية ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣٥٩/٩ .

والخبنة : ما يجعله الإنسان في حضنه أو تحت إبطه .

(٥) ق م : « عمر » . خطأ .

(٦) في : باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمأز بها ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٢٨٩/٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من قال : إنه يأكل مما سقط ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٧/٢ ، ٣٨ . و ابن ماجه ، في : باب من مر على ماشية قوم أو حائط ، ... ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٧١/٢ . سقط من : م .

(٧) في : باب في تفسير أهل الذمة إذا اختلطوا بالتجارات ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ١٥١/٢ ، ١٥٢ . (٨) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ : « رب مبلغ أوعى من سامع » ، « وباب يبلغ العلم الشاهد الغائب » ، من كتاب العلم ، وفي : باب الخطية أيام منى ، من كتاب الحج ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي ، وفي : باب من قال : الأضحية يوم النحر ، من كتاب الأشاحي ، وفي : باب قول النبي ﷺ : « لا ترجعوا بعدي كفارا » ، من كتاب الفتن ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ رجوه يومئذ ناضرة ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٢٦/١ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٢١٥/٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٤/٥ ، ١٣٠/٧ ، ٦٣/٩ ، ١٦٣ . ومسلم ، في : باب تحريم الفناء والأغراض والأموال ، من كتاب القسامة . صحيح مسلم ١٣٠/٥ ، ١٣٠/٦ .

شُعَيْبٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّمْرِ الْمُعَلَّقِ، فَقَالَ: «مَا أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ»^(١٠)، غَيْرَ مُتَّخِذِ حَبْنَةٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْئًا، فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلَيْهِ وَالْعُقُوبَةُ»^(١١). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْحَذَرِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ عَلَى حَائِطٍ يُسْتَانِ، فَتَادِ صَاحِبَ الْبُسْتَانِ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَكَ، وَالْأَفْكَلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُفْسِدَ»^(١٢). وَرَوَى سَعِيدٌ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ^(١٣) سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِثْلَهُ^(١٤). وَلَأَنَّهُ قَوْلٌ مِنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ مُخَالِفٍ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ أَبَى سَعْدُ أَنْ يَأْكُلَ؟ قُلْنَا: امْتِنَاعٌ سَعْدٍ مِنْ أَكْلِهِ لَيْسَ بِمُخَالِفٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَتْرَكُ الْمُبَاحَ غَنًى عَنْهُ، أَوْ تَوَرُّعًا، أَوْ تَقَدَّرًا، كَثَرِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَكَلَ الضَّبَّ. فَأَمَّا/ أَحَادِيثُهُمْ، فَهِيَ مَحْصُوصَةٌ بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْإِجْمَاعِ، فَإِنْ كَانَتْ مَحْوَطَةً، لَمْ يَجْزِ الدَّخُولُ إِلَيْهَا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِطٌ فَهِيَ حَرِيمٌ، فَلَا تَأْكُلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا حَائِطٌ، فَلَا بَأْسَ^(١٥). وَلَأَنَّ إِخْرَازَهُ بِالْحَائِطِ يَدُلُّ عَلَى شُعْ صَاحِبِهِ بِهِ، وَعَدَمُ الْمُسَامَحَةِ فِيهِ. قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِذَا كَانَ عَلَيْهِ^(١٦) نَاطُورٌ^(١٧)، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَحْوَطِ، فِي أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ إِلَيْهِ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ.

= كما أخرجه الترمذی فی: باب ما جاء دماؤكم وأموالكم عليكم حرام، من أبواب الفتن. عارضة الأخوذی ٤/٩. وابن ماجه فی: باب الخطية يوم النحر، من كتاب الناسك. سنن ابن ماجه ١٠١٥/٢، ١٠١٦. والدارمی فی: باب فی الخطية يوم النحر، من كتاب الناسك. سنن الدارمی ٦٧/٢، ٦٨. والإمام أحمد فی: المسند ٢٣٠/١، ٤١٤/٤، ٣٣٧/٥، ٣٧/٥، ٣٩، ٤٠، ٤١. (١٠) فی الأصل، ١: الحاجة. (١١) تقدم تحريجه فی: ٥٤/١٢. (١٢) أخرجه ابن ماجه فی: باب ما للعبد أن يعطى ويتصدق، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٧٧١/٢. والإمام أحمد فی: المسند ٨٥/٣، ٨٦. (١٣) فی ب: بن و تحريف. (١٤) أخرجه أبو داود، فی: باب فی ابن السبيل يأكل من التمر ...، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٣٧/٢. والترمذی فی: باب ما جاء فی احتلاب المواشي بغیر إذن الأرباب، من أبواب البيوع. عارضة الأخوذی ٢٩٥/٥، ٢٩٦.

(١٥) قال الألبانی: لم أقف على مسنده. انظر: الإرواء ١٦٠/٨.

(١٦) فی ب م: عليها.

(١٧) الناطور: الناظر.

فصل : وعن أحمد في الأكل من الزرع روايتان ؛ إحداهما ، قال : لا يأكل ، إنما رُخص في الثمار ، ليس الزرع . وقال : ما سمعنا في الزرع أن يمس منه . ووجهه أن الثمار ، حلقها الله تعالى للأكل رطبة ، والنفس تشوق إليها^(١٨) ، والزرع بخلافها . والثانية ، قال : يأكل من الفريك ؛ لأن العادة جارية بأكله رطباً ، أشبه الثمر . وكذلك الحكم في الباقلا ، والجمص ، وشبهه مما يؤكل رطباً . فأما الشعير ، وما لم تجر العادة بأكله ، فلا يجوز الأكل منه . والأولى في الثمار وغيرها ، أن لا يأكل منها إلا بإذن ؛ لما فيها^(١٩) من الخلاف والأخبار الدالة على التحريم .

فصل : وعن أحمد في حلب لبن الماشية روايتان ؛ إحداهما ، يجوز له أن يحلب ، ويشرب ، ولا يخمل ؛ لما روى الحسن ، عن سمرة ، أن النبي ﷺ قال : « إذا أتى أحدكم على ماشية ، فإن كان فيها صاحبها ، فليستأذنه ، فإن أذن فليحلب ، وليشرب ، وإن لم يكن فيها ، فليصوت ثلاثاً ، فإن أجابه أحد ، فليستأذنه ، وإن لم يجبه أحد ، فليحلب ، وليشرب ، ولا يخمل » . رواه الترمذي^(٢٠) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند^(٢١) بعض أهل العلم . وبه يقول أحمد وإسحاق . والرواية الثانية ، لا يجوز له أن يحلب ولا يشرب ؛ لما روى ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يخلين أحد ماشية أحد إلا بإذنه ، أوجب أحدكم أن تؤبى مشيته ، فتكسر خزائنه ، فينتقل^(٢٢) طعامه ، فإنما تخزن لهم ضرع^(٢٣) مواشيهم أطعمتهم ، فلا يخلين أحد ماشية أحد إلا بإذنه » . وفي لفظ : « فإن مافى ضرع^(٢٤) مواشيهم مثل مافى مشاربهم » . متفق عليه^(٢٥) .

(١٨) سقط من : م .

(١٩) ب في م ، د : فيه .

(٢٠) هو الذي تقدم عن سمرة .

(٢١) ب في م ، د : فيقل .

(٢٢) ٢٢-٢٢ سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب لا تحلب ماشية أحد بغير إذن ، من كتاب اللقطة . صحيح البخاري ١٦٥/٣ .
 = ومسلم ، في : باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكها ، من كتاب اللقطة . صحيح مسلم ١٢٥٢/٣ .

١٧٤١ - مسألة : قال : (وَمَنِ اضْطُرَّ ، فَأَصَابَ الْمَيْتَةَ وَخِزًّا لَا يَنْفِرُ مَالِكُهُ ، أَكَلَ الْمَيْتَةَ)

وهذا قال سعيد بن المسيَّب ، وزيد بن أسلم . وقال مالك : إن كانوا يُصدِّقونه أنه مضطَّر ، أَكَلَ مِنَ الزَّرْعِ وَالْقَمَرِ ، وَشَرِبَ اللَّبَنَ ، وَإِنْ خَافَ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهُ ، أَوْ أَنْ (١) لَا يُقْبَلَ مِنْهُ ، أَكَلَ الْمَيْتَةَ . ولأصحاب / الشافعيّ ونجيهان ، أَحَدُهُمَا ، يَأْكُلُ الطَّعَامَ . وهو ١٣١/١٠ ظ
قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الطَّعَامِ الْحَلَالِ ، فَلَمْ يُجْزَلْ أَكْلُ الْمَيْتَةِ ، كَمَا لَوْ بَذَلَهُ لَهُ صَاحِبُهُ . وَلَنَا ، أَنَّ أَكْلَ الْمَيْتَةِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ ، وَمَالُ الْآدَمِيِّ مُجْتَهَدٌ فِيهِ ، وَالْعُدُولُ إِلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ أَوْلَى ، وَلِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى (الْمُسَاهَلَةِ ، وَحَقُّ) الْآدَمِيِّ مَبْنِيَّةٌ (٢) عَلَى الشُّحِّ وَالضُّيْقِ (٣) ، وَلِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ تَلَزُّمُهُ غَرَامَتُهُ ، وَحَقُّ اللَّهِ لَا عِوَضَ لَهُ .

فصل : إِذَا رَجَدَ الْمُضْطَرُّ مَنْ يُطْعِمُهُ وَيَسْقِيهِ ، لَمْ يَجَلْ لَهُ الْامْتِنَاعُ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ، وَلَا الْعُدُولُ إِلَى أَكْلِ (٤) الْمَيْتَةِ ، لِأَنَّ الْخَافَ أَنْ يَسْمُهُ فِيهِ ، أَوْ يَكُونَ الطَّعَامُ الَّذِي يُطْعِمُهُ مِمَّا يَضُرُّهُ ، وَيَخَافُ أَنْ يَهْلِكَ أَوْ يُعْرِضَهُ .

فصل : وَإِنْ رَجَدَ طَعَامًا مَعَ صَاحِبِهِ ، فَاِمْتَنَعَ مِنْ بَذْلِهِ لَهُ ، أَوْ يَبِيعَهُ مِنْهُ (٥) ، وَوَجَدَ ثَمَنَهُ ، لَمْ يُجْزَلْ لَهُ مُكَابَرَتُهُ عَلَيْهِ ، وَأَخَذَهُ مِنْهُ ، وَعَدَلَ إِلَى الْمَيْتَةِ ، سَوَاءً كَانَ قَوِيًّا يَخَافُ مِنْ مُكَابَرَتِهِ التَّلَفَ أَوْ لَمْ يَخَفْ ، فَإِنْ بَذَلَهُ لَهُ يَثْمَنُ مِثْلَهُ ، وَقَدَرَ عَلَى الثَّمَنِ ، لَمْ يَجَلْ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى طَعَامِ حَلَالٍ . وَإِنْ بَذَلَهُ بِزِيَادَةٍ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ ، لَا يُجْحِفُ بِمَالِهِ ،

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في من لا يخلب ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٨/٢ . وابن ماجه ، في : باب النبي أن يهيب منها شيئا إلا ... ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٧٢/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في أمر الغنم ، من كتاب الاستئذان . الموطأ ٩٧١/٢ . والإمام أحمد ، في : المستند ٥٧ ، ٦/٢ .

(١) سقط من : أ ، ب ، م .

(٢-٣) في ب ، م : « المسامحة وحقوق » .

(٣) في ب ، م : « منية » .

(٤) في ب : « التضيق » .

(٥) لم يرد في : الأصل ، أ ، ب .

(٦) سقط من : م .

لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ أَيْضًا ؛ لَمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ الثَّمَنِ ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْعَادِمِ ، وَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْ بَذْلِهِ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، فَاشْتَرَاهُ الْمُضْطَرُّ بِذَلِكَ ، لَمْ يَلْزِمْهُ أَكْثَرُ^(٧) مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ أَحْوَجُ إِلَى بَدْلِهَا بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَلَمْ يَلْزِمْهُ ، كَالْمُكْرِهِ .

فصل : وَإِنْ وَجَدَ الْمُحْرِمُ مَيْتَةً وَصِيدًا ، أَكَلَ الْمَيْتَةَ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : يَأْكُلُ الصَّيْدَ ، وَيُقَدِّمُهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ يُبَيِّحُ ، وَمَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لَا تَحِلُّ الْمَيْتَةُ ، لِغِنَا عَنْهَا . وَلَنَا ، أَنَّ إِبَاحَةَ الْمَيْتَةِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا ، وَإِبَاحَةُ الصَّيْدِ مُجْتَهِدٌ فِيهَا ، وَتُقَدِّمُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ أَوَّلَى . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَيْتَةً ، ذَبَحَ الصَّيْدَ وَأَكَلَهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ عَيْنًا . وَقَدْ قِيلَ : إِنْ فِي الصَّيْدِ تَحْرِيْمَاتٌ ثَلَاثًا ؛ تَحْرِيمُ قَتْلِهِ ، وَأَكْلِهِ ، وَتَحْرِيمُ الْمَيْتَةِ ؛ لِأَنَّ مَا ذَبَحَهُ الْمُحْرِمُ مِنَ الصَّيْدِ يَكُونُ مَيْتَةً ، فَقَدْ سَاوَى الْمَيْتَةَ فِي هَذَا ، وَفَضَّلَ عَلَيْهَا بِتَحْرِيمِ الْقَتْلِ وَالْأَكْلِ ، وَلَكِنْ يُقَالُ عَلَى هَذَا : إِنَّ الشَّارِعَ إِذَا أَبَاحَ لَهُ ذَبْحَهُ ، لَمْ يَصْرِفْ مَيْتَةً . وَهَذَا لَوْ لَمْ يَجِدِ الْمَيْتَةَ فَذَبَحَهُ ، كَانَ ذَكِيًّا طَاهِرًا ، وَلَيْسَ بِنَجَسٍ وَلَا مَيْتَةٍ ، وَهَذَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ فِي حُلٍّ الذَّبْحِ ، وَتُعْتَبَرُ شُرُوطُ الدُّكَاةِ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُ ، وَلَوْ / كَانَ مَيْتَةً لَمْ يَتَعَيَّنْ ذَلِكَ عَلَيْهِ . ١٣٢/١٠

فصل : وَإِذَا ذَبَحَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ، جَازَ لَهُ أَنْ يَشْتَبِعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ دُكِّي لَا حَقَّ فِيهِ لِأَدَمِيٍّ سِوَاهُ ، فَأُيِّبَ لَهُ الشَّيْءُ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ ذَبَحَهُ خَلَالًا مِنْ^(٨) أَجْلِهِ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمُضْطَرُّ شَيْعًا ، لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ أَكْلُ بَعْضِ أَعْضَائِهِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَحْفَظَ الْجُمْلَةَ بِقَطْعِ عُضْوٍ ، كَمَا لَوْ وَقَعَتْ فِيهِ الْأَكْلَةُ . وَلَنَا ، أَنَّ أَكْلَهُ مِنْ نَفْسِهِ رُبَمَا قَتَلَهُ ، فَيَكُونُ قَاتِلًا لِنَفْسِهِ ، وَلَا يَتَيَقَّنُ حَصُولَ الْبَقَاءِ بِأَكْلِهِ . أَمَّا قَطْعُ الْأَكْلَةِ فَإِنَّهُ يُخَافُ الْهَلَاكَ بِذَلِكَ الْعُضْوِ ، فَأُيِّبَ لَهُ إِيْعَادُهُ ، وَدَفْعُ ضَرَرِهِ الْمُتَوَجِّهِ مِنْهُ بِتَرْكِهِ ، كَمَا أُيِّبَ قَتْلُ الصَّائِلِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُبَيِّحْ لَهُ قَتْلُهُ لِأَكْلِهِ .

فصل : وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَدَمِيًّا مُحَقَّقُونَ الدِّمَ ، لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ قَتْلَهُ إِجْمَاعًا ، وَلَا إِتْلَافَ عُضْوٍ

(٧) سقط من : م .

(٨) في الأصل ، الزيادة : و غير .

منه ، مسلماً كان أو كافراً ؛ لأنه مثله ، فلا يجوز أن يَقَى^(٩) نفسه باثلافه . وهذا لإخلاف فيه . وإن كان مُباح الدِّم ، كالخُرْبِيِّ والمُرْتَدِّ ، فذكر القاضي أن له^(١٠) قَتْلَهُ وأَكْلَهُ ، لأنَّ قَتْلَهُ مُباح . وهكذا قال أصحابُ الشافعيِّ ؛ لأنه لا حُرْمَةٌ له ، فهو بمنزلة السَّباع . وإنَّ وَجَدَهُ مَيِّتاً ، أُبِيحَ أَكْلُهُ ، لأنَّ أَكْلَهُ مُباحٌ بعد قَتْلِهِ ، فكذلك بعد مَوْتِهِ . وإنَّ وَجَدَهُ مَعْصُوماً مَيِّتاً ، لم يُبَحَّ أَكْلُهُ . في قول أصحابنا . وقال الشافعيُّ ، وبعضُ الحَنَفِيَّةِ : يُباح . وهو أَوْلَى ؛ لأنَّ حُرْمَةَ الْحَيِّ أَعْظَمُ . وقال أبو بكر بن داودَ : أباح الشافعيُّ أَكْلَ لُحُومِ الْأَنْبِيَاءِ . واحتجَّ أصحابنا بقول النَّبِيِّ ﷺ : « كَسَّرَ عَظْمَ الْمَيِّتِ ، كَكَسَّرِ عَظْمِ الْحَيِّ »^(١١) . واختار أبو الخطَّاب أن له أَكْلَهُ . وقال : لا حُجَّةٌ في الحديث ههنا ؛ لأنَّ الْأَكْلَ مِنَ اللَّحْمِ لَا مِنَ الْعَظْمِ ، والمراد بالحديث التَّشْيِيبُ في أصلِ الحُرْمَةِ ، لا في مِقْدَارِهَا ، بدليل اختلافهما في الضَّمانِ والقصاصِ ووُجُوبِ صِيَانَةِ الْحَيِّ بما لا يَجِبُ به صِيَانَةُ الْمَيِّتِ .

١٧٤٢ - مسألة : قال : (فَإِنْ لَمْ يُصَبِّ إِلَّا طَعَامًا لَمْ يَغْنَهُ مَا لِكُهُ ، أَخَذَهُ قَهْرًا ، لِيُخَيَّرَ بِهِ نَفْسُهُ ، وَأَعْطَاهُ ثَمَنَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِصَاحِبِهِ مِثْلُ ضَرُورَتِهِ)

وجُمِلَتْ أنه إذا اضْطُرَّ ، فلم يجد إلَّا طَعَامًا لغيره ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، ولم يَجُزْ لِأَحَدٍ أَخْذَهُ مِنْهُ ؛ لأنه سَاوَاهُ في الضَّرُورَةِ ، وانْفَرَدَ بِالْمَلِكِ ، فَأَشْبَهَ غَيْرَ حَالِ الضَّرُورَةِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ أَحَدٌ فَمَاتَ ، لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ؛ لأنه قَتَلَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ بِذَلِكَ لِلْمُضْطَرِّ ؛ لأنه يتعلَّقُ بِهِ إِخْيَاءُ نَفْسِ آدَمِيٍّ مَعْصُومٍ ، فَلَزِمَهُ / بِذَلِكَ لَهُ ، كَالِزِمَتِهِ بِذَلِكَ مَنْافِعُهُ فِي إِنْجَائِهِ مِنَ الْعَرَقِ وَالْحَرِيقِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ۱٣٢/١٠ ظ فَلِلْمُضْطَرِّ أَخْذَهُ مِنْهُ ؛ لأنه مُسْتَحَقُّ لَهُ دُونُ مَا لِكِهِ ، فَجَازَ لَهُ أَخْذُهُ ، كَغَيْرِ مَا لِهِ ، فَإِنْ اخْتَبَعَ فِي ذَلِكَ إِلَى قِتَالٍ ، فَلَهُ الْمُقَاتَلَةُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قُتِلَ الْمُضْطَرُّ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَعَلَى قَاتِلِهِ ضَمَانُهُ ، وَإِنْ أَلَّ أَخْذَهُ إِلَى قِتْلِ صَاحِبِهِ ، فَهُوَ هَذَرٌ ؛ لأنه ظَالِمٌ بِقِتَالِهِ ، فَأَشْبَهَ الصَّائِلَ ، إِلَّا

(٩) في م : ١ : يَقَى .

(١٠) سقط من : م .

(١١) تقدم تحريجه في : ٣٧٧/٣ .

أَنْ يُمَكِّنَ أَخْذَهُ بِشِرَاءٍ أَوْ اسْتِزْجَاءٍ ، فَلَيْسَ لَهُ الْمُقَاتَلَةُ عَلَيْهِ ، لِإِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ دُونِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَنْعَمْ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ لَهُ قِتَالَهُ . وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ ^(١) لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِإِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ بِدُونِهَا . وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا ثَمْنُ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْتَحَقًّا لَهُ بِقِيَمَتِهِ ، وَيَلْزَمُهُ عَوَضُهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَخْذَهُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ فِي الْحَالِ ، وَالْأَلَزِمَةُ فِي ذِمَّتِهِ . وَلَا يَبَاحُ لِلْمُضْطَّرِّ مِنْ مَالِ أَخِيهِ ، إِلَّا مَا يَبَاحُ مِنَ الْمَيْتَةِ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا يَجِلُّ لِأَخِيذِنَا مِنْ مَالِ أَخِيهِ إِذَا اضْطَرَّ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : « يَا كُلُّ وَلَا يَحْمِلُ ، وَيَشْرَبُ وَلَا يَحْمِلُ » ^(٢) .

فصل : وَإِذَا اشْتَدَّتْ السَّخَمَصَةُ فِي سَنَةِ الْجَاعَةِ ، وَأَصَابَتْ الضَّرُورَةُ تَحُلُفًا كَثِيرًا ، أَوْ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ قَدْرُ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ عِيَالِهِ ، لَمْ يَلْزَمُهُ بَذْلُهُ لِلْمُضْطَّرِّينَ ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَخْذُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُغْضِي إِلَى وَقُوعِ الضَّرُورَةِ بِهِ ، وَلَا يَذْفَعُهَا عَنْهُمْ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانُوا فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ قَدْرُ كِفَايَتِهِ مِنْ غَيْرِ فَضْلَةٍ ، لَمْ يَلْزَمُهُ بَذْلُ مَا مَعَهُ لِلْمُضْطَّرِّينَ . وَلَمْ يُفَرِّقْ أَصْحَابُنَا بَيْنَ هَذِهِ الْحَالِ وَبَيْنَ كَوْنِهِ لَا يَتَضَرَّرُ بِدَفْعِ مَا مَعَهُ إِلَيْهِمْ ، فِي أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُضْطَّرٍّ فِي الْحَالِ ، وَالْآخَرُ مُضْطَّرٌّ ، فَوَجِبَ تَقْدِيمُ حَاجَةِ الْمُضْطَّرِّ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا مُفَضَّرٌ بِهِ إِلَى هَلَاكِ نَفْسِهِ ، وَهَلَاكِ عِيَالِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمُهُ ، كَالْوَأْمَكْنَةِ إِنْجَاءَ الْعَرِيقِ بِتَغْرِيقِ نَفْسِهِ ، وَلِأَنَّ فِي بَذْلِهِ لِقَاءَ يَدَيْهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ .

١٧٤٣ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تَأْسَ بِأَكْلِ الضَّبِّ وَالضَّبِّعِ)

أَمَّا الضَّبُّ ، فَإِنَّهُ مُبَاحٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو سَعِيدٍ ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : كُنَّا مَعَشَرَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ، لِأَنَّ يَهْدَى إِلَى أَخِيذِنَا ضَبٌّ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ دَجَاجَةٍ . وَقَالَ عُمَرُ : مَا يَسْرُرُنِي أَنَّ مَكَانَ كُلِّ ضَبٍّ دَجَاجَةٌ سَمِيَّةٌ ، وَلَوْ ذُذَّتْ أَنَّ فِي كُلِّ جُحْرِ ضَبٌّ ضَبِيئٌ ^(١) .

(١) في م : « أَنْ » .

(٢) أخرجه بنحوه ابن ماجه ، في : باب النبی أن یصیب منها شیئا إلا بإذن صاحبها ، من کتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٧٢/٢ .

(٣) أخرجه ابن أبي شیبة ، في : باب ما قالوا فی أكل الضب ، من کتاب العقیقة . المصنف ٢٧١/٨ ، ٢٧٢ .

وهذا قال مالك، والليث، والشافعي، وابن المنذر. وقال أبو حنيفة: هو حرام. وهذا ١٣٣/١.
قال الثوري: لما روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن أكل لحيم الضب^(١). وروى نحوه عن
علي، ولأنه ينهش، فأشبهه ابن عرس. ولنا، ما روى ابن عباس قال: دخلت أنا وخالد
ابن الوليد مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة، فأتى بضب مخنوخ^(٢)، فقيل: هو ضب
يارسول الله. فرفع يده، فقلت: أحرام هو يارسول الله؟ قال: «لا، ولكنه لم يكن
بأرض قومي، فأجذني أعافه». قال خالد: فاجترأه فأكلته، ورسول الله ﷺ
يُنظر. متفق عليه^(٣). قال ابن عباس: ترك رسول الله ﷺ الضب تغذرا، وأكل على
مائذته، ولو كان حراما ما أكل على مائدة رسول الله ﷺ^(٤). وقال عمر: إن رسول الله
ﷺ لم يحرم الضب، ولكنه قدزته، ولو كان عندي لأكلته^(٥). ولأن الأصل الجل، ولم
يوجد المحرم، فبقى على الإباحة، ولم يثبت فيه عن النبي ﷺ نهى ولا تحريم، ولأن
إباحته^(٦) قول من سَمِينا من الصحابة، ولم يثبت عنهم خلافه، فيكون إجماعا.

فصل: فأما الضبع، فرويت الرخصة فيها عن سعد، وابن عمر، وأبي هريرة،
وعروة بن الزبير، وعكرمة، وإسحاق. وقال عروة: ما زالت العرب تأكل الضبع،

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب في أكل الضب، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣١٨/٢.

(٣) مخوخ: مشوى.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب الشواء، من كتاب الأطعمة. صحيح البخاري ٩٣/٧. ومسلم، في: باب إباحة
الضب، من كتاب الصيد والذبائح. صحيح مسلم ١٥٤٣/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في أكل الضب، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣١٧/٢، ٣١٨، والنسائي،
في: باب الضب، من كتاب الصيد والذبائح. المجتبى ١٧٤/٧. وابن ماجه، في: باب الضب، من كتاب الصيد.
سنن ابن ماجه ١٠٧٩/٢، ١٠٨٠. والدارمي، في: باب في أكل الضب، من كتاب الصيد. سنن الدارمي
٩٣/٢. والإمام مالك، في: باب ما جاء في أكل الضب، من كتاب الاستئذان. الموطأ ٩٦٨/٢. والإمام أحمد،
في: المسند ٨٩/٤.

(٥) أخرجه البخاري، في: باب قبول الهدية، من كتاب الهبة. صحيح البخاري ٢٠٣/٣. ومسلم، في: الباب
السابق. صحيح مسلم ١٥٤٥/٣. وأبو داود، في: الباب السابق. والنسائي، في: الباب السابق. المجتبى
١٧٥/٧. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٥/١، ٣٢٢، ٣٤٠، ٣٤٧.

(٦) أخرجه مسلم، في: الباب السابق. صحيح مسلم ١٥٤٥/٣، ١٥٤٦.

(٧) في ب، م، ه: الإباحة.

وَلَا تَرَى بِأَكْلِهَا بَأْسًا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ : هِيَ ^(٨) حَرَامٌ . وَرُويَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ السَّبَاجِ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ ^(٩) كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاجِ ^(١٠) . وَهِيَ مِنَ السَّبَاجِ ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ النَّهْيِ . وَرُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الضَّبِّعِ ، فَقَالَ : « وَمَنْ يَأْكُلِ الضَّبَّعَ ! » ^(١١) . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَكْلِ الضَّبِّعِ . قُلْتُ : صَبَدْتُ هِيَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . اخْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ . وَفِي لَفْظِهِ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبِّعِ . فَقَالَ : « هُوَ صَبَدٌ ، وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ » ^(١٢) إِذَا صَادَهُ الْمُحَرِّمُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٣) . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هَذَا لَا يُعَارِضُ حَدِيثَ النَّهْيِ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاجِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُ . قُلْنَا : هَذَا تَخْصِيصٌ لِمُعَارَضَةٍ ^(١٤) ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي التَّخْصِيصِ كَوْنُ الْمُخْصَصِ فِي رُبِّيَّةِ الْمُخْصَصِ ^(١٥) ، بِدَلِيلِ تَخْصِيصِ عُمُومِ الْكِتَابِ بِأَثْبَارِ الْآحَادِ . فَأَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي فِيهِ / : « وَمَنْ يَأْكُلِ الضَّبَّعَ ! » فَحَدِيثٌ طَوِيلٌ ، يَرْوِيهِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ ، يَتَفَرَّدُ بِهِ ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ . وَلَأَنَّ الضَّبَّعَ قَدْ قِيلَ : إِنَّهَا لَيْسَ لَهَا نَابٌ . وَسَمِعْتُ مَنْ يَذْكُرُ أَنَّ جَمِيعَ أَسْنَانِهَا عَظْمٌ وَاحِدٌ كَصَفِيحَةٍ ^(١٦) نَعْلِ الْفَرَسِ . فَعَلِيَ هَذَا لَا تَدْخُلُ فِي عُمُومِ النَّهْيِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٤٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُؤْكَلُ التَّرْيَاقُ ، لِأَنَّهُ يَقَعُ فِيهِ مِنْ ^(١) لَحُومِ الْحَيَاتِ)

التَّرْيَاقُ : دَوَاءٌ يَتَعَالَجُ بِهِ مِنَ السَّمِّ ، وَيُجْعَلُ فِيهِ مِنْ لَحُومِ الْحَيَاتِ ، فَلَا يُبَاحُ أَكْلُهُ

(٨) في ب ، م : هو .

(٩) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١٠) تقدم ترجمته ، في صفحة ٣٢٠ .

وفي ب : الضباع ؛ مكان : السباع .

(١١) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في أكل الضبع ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحمدي ٢٩٣/٧ . وابن

ماجه ، في : باب الضبع ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٨/٢ .

(١٢) في الأصل ، ا ، ب : كبش . والمثبت في : م . والنسن .

(١٣) تقدم ترجمته ، في : ٣٩٧/٥ .

(١٤) في م : معارض .

(١٥) في ب ، م : مخصص .

(١٦) في م : كصفحة .

(١) سقط من : م .

ولا شربه؛ لأن لحم الحية حرام. ومن كرهه الحسن، وابن سيرين. ورخص فيه الشعبي، ومالك؛ لأنه يرى إباحة لحوم الحيات. ويقتضيه مذهب الشافعي؛ لإباحته التداوي ببعض المحرمات. ولنا^(١)، أن لحم الحية^(٢) حرام، بما قد ذكرناه فيما مضى^(٣). ولا يجوز التداوي بمحرم؛ لقول النبي ﷺ: «إن الله لم يجعل شفاء أُمِّي فيما حرم عليَّها»^(٤).

فصل: ولا يجوز التداوي بمحرم، ولا يشئ^(٥) فيه محرم، مثل ألبان الأثني، ولحم شئ من المحرمات، ولا شرب الخمر للتداوي به؛ لما ذكرنا من الخبر، ولأن النبي ﷺ ذكر له النبيذ يصنع للدواء فقال: «إنه ليس بدواء ولكنه داء»^(٦).

فصل: ويجوز أكل الأطعمة التي فيها الدود والسوس، كالقواكي، والقثاء، والخيار، والبطيخ، والحبوب، والحل، إذا لم تقذره نفسه، وطابت به؛ لأن التحرر من ذلك يشق. ويجوز أكل العسل بقشه وفيه قراح؛ لذلك، وإن نقاه فحسن، فقد روى عن النبي ﷺ، أنه أتى بتمر عتيق، فجعل يفتشه، ويخرج السوس منه، ويتقي^(٧). وهذا أحسن.

١٧٤٥ - مسألة: قال: (وَلَا يُوْكَلُ الصَّيْدُ إِذَا رَمَى بِسَهْمٍ مَسْنُومٍ، إِذَا غَلِمَ أَنْ السَّمَّ أَعَانَ عَلَى قِتْلِهِ)

إنما كان كذلك؛ لأن ما قتلته السم محرم، وما قتلته السهم وحده مباح، فإذا مات بسبب مبيح ومحرم، حرم، كما لو مات برمية مسلم ومجوسي، أو قتل الصيد كلب معلّم وغيره، أو وجد مع كلبه لا يعرف حاله، أو رمى صيّدًا بسهم، فوجدته غريقًا في

(٢) في ١: «وأما».

(٣) في ٢: الحيات.

(٤) تقدم في صفحة ٣١٧.

(٥) تقدم تخريجها في ١٢/٥٠٠.

(٦) في ١، ب، م: «شبه».

(٧) أخرجه أبو داود، في: باب في تفشيش التمر المسوس ...، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣٢٦/٢. وابن ماجه، في: باب تفشيش التمر، من كتاب الأطعمة. سنن ابن ماجه ١١٠٦/٢.

الماء ، أو تَرَدَّى من جبل ، أو وُطِئَ عليه شيءٌ . فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ السَّمَّ لَمْ يُعِنْ عَلَى قَتْلِهِ ، لَكَوْنِ السَّهْمِ أَوْحَى مِنْهُ ، فَهُوَ مُبَاحٌ ، لَا يُتَفَاءَى الْمُحَرَّمُ .

١٣٤/١٠ - ١٧٤٦ / مسألة ٤ : (وَمَا كَانَ مَأْوَاهُ الْبَحْرُ ، وَهُوَ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ ، لَمْ يُؤْكَلْ إِذَا مَاتَ فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ)

كُلُّ مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ مِنْ دَوَابِّ الْبَحْرِ ، لَا يَحِلُّ بَغِيرَ ذِكَاةٍ^(١) ، كَطَيْرِ الْمَاءِ ، وَالسَّلْحَفَةِ ، وَكَلْبِ الْمَاءِ ، إِلَّا مَا لَا دَمَ فِيهِ ، كَالسَّرَطَانِ ، فَإِنَّهُ يُبَاحُ بَغِيرَ ذِكَاةٍ . قَالَ أَحْمَدُ : السَّرَطَانُ لَا بَأْسَ بِهِ . قِيلَ لَهُ : يُذْبَحُ ؟ قَالَ : لَا . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَقْصُودُ الذَّبْحِ إِذَا هُوَ اخْرَاجَ الدَّمَ مِنْهُ ، وَتَطْيِيبُ اللَّحْمِ بِإِزَالَتِهِ عَنْهُ ، فَمَا لَا دَمَ فِيهِ ، لَا حَاجَةَ إِلَى ذَبْحِهِ . وَأَمَّا سَائِرُ مَا ذَكَرْنَا ، فَلَا يَحِلُّ إِلَّا أَنْ يُذْبَحَ . قَالَ أَحْمَدُ : كَلْبُ الْمَاءِ يَذْبَحُهُ ، وَلَا أَرَى بَأْسًا بِالسَّلْحَفَةِ إِذَا ذُبِحَ ، وَالرَّقْ^(٢) يَذْبَحُهُ . وَقَالَ قَوْمٌ : يَحِلُّ مِنْ غَيْرِ ذِكَاةٍ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَحْرِ : « هُوَ الطَّهْمُورُ مَأْوَاهُ ، الْجَلُّ مَيْتَتُهُ »^(٣) . وَلِأَنَّهُ مِنْ حَيَوَانَ الْبَحْرِ ، فَأَيُّ شَيْءٍ بَغِيرَ ذِكَاةٍ ، كَالسَّمَكِ وَالسَّرَطَانِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ قَدْ ذَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى لَكُمْ^(٤) . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ رَجُلٍ أَذْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ ، قَالَ : كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ مَذْبُوحٌ^(٥) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ ذَبَحَ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ لِابْنِ آدَمَ »^(٦) . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَيَوَانٌ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ ، لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ ، فَلَمْ يُبَيِّنْ بَغِيرَ ذَبْحٍ^(٧) ، كَالطَّيْرِ ، وَلَا خِلَافٌ فِي الطَّيْرِ فِيمَا عَلِمْنَاهُ ، وَالْأَخْبَارُ مَعْمُولَةٌ عَلَى مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا

(١) ف ب : ذَكَاتُهُ .

(٢) الرق : العظيم من السلاحف .

(٣) تقدم تخريجه ، ف : ١٣/١ ، ١٤ .

(٤) أخرجه الدارقطني ، ف : كتاب الصيد والذبايح . سنن الدارقطني ٢٦٩/٤ ، ٢٧٠ . والبيهقي ، ف : باب الحيتان وميتة البحر ، من كتاب الصيد والذبايح . السنن الكبرى ٢٥٣/٩ .

(٥) أخرجه البخاري ، ف : باب قول الله تعالى : ﴿ أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ ﴾ ، من كتاب الذبايح . صحيح البخاري ١١٦/٧ .

(٦) أخرجه الدارقطني ، ف : كتاب الصيد والذبايح . سنن الدارقطني ٢٦٧/٤ ، ٢٦٩ .

(٧) ف ب : ذَكَاتُهُ .

في البحر ، كالسَّمَكِ وشَبِيهِه ؛ لَأَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ تَذَكِّيَّتِهِ ، لَأَنَّهُ لَا يُذْبَحُ إِلَّا بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْمَاءِ ، وَإِذَا خَرَجَ مَاتَ .

فصل : فَأَمَّا مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ ، كالسَّمَكِ وشَبِيهِه ، فَإِنَّهُ يُبَاحُ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « أَجِلْتُ لَنَا مَيِّتَانِ وَدَمَانِ ، أَمَّا الْمَيِّتَانِ فَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ »^(٨) . وَقَدْ صَحَّ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ وَأَصْحَابَهُ وَجَدُوا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ دَابَّةً ، يُقَالُ لَهَا الْعَنْبَرُ ، مَيِّتَةٌ ، فَأَكَلُوا مِنْهَا شَهْرًا حَتَّى سَمِنُوا ، وَادَّهَنُوا ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرُوهُ ، فَقَالَ : « هُوَ رِزْقُ أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ ، فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ نُطْعِمُونَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٩) .

فصل : وَكُلُّ صَيِّدِ الْبَحْرِ مُبَاحٌ ، إِلَّا الضَّفْدَعُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : لَوْ أَكَلَ أَهْلُ الضَّفْدَاعِ لِأَطْعَمْتُهُمْ . وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ^(١٠) : « كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ قَدْ ذَكَاهُ اللَّهُ لَكُمْ . وَعُمُومُ قَوْلِهِ / تَعَالَى : ﴿ أَجِلْ لَكُمْ صَيِّدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ ﴾^(١١) . يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ جَمِيعِ صَيِّدِهِ . وَرَوَى عَطَاءٌ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، أَنَّهُمَا بَلَغَهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ ذَبَحَ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ لِابْنِ آدَمَ » . فَأَمَّا الضَّفْدَعُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِهِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(١٢) . فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى

(٨) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٩٨ .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة سيف البحر ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ أَجِلْ لَكُمْ صَيِّدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ ﴾ ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٢١١/٥ ، ٢١٢ ، ١١٦/٧ . ومسلم ، في : باب إباحة ميتات البحر ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣٥/٣ ، ١٥٣٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في دواب البحر ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٧/٢ . والنسائي ، في : باب ميتة البحر ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٨٤/٧ ، ١٨٥ . والإمام أحمد ، في : المستند ٣١١/٣ . والبيهقي ، في : باب الحيتان وميتة البحر ، وباب ما لفظ البحر وطفلا من ميتة ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٥١/٩ ، ٢٥٣ .

(١٠) في ب ، م نهادة : في ٤ .

(١١) سورة المائدة ٩٦ .

(١٢) في : باب الضفدع ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٨٥/٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الأدوية المكروهة ، من كتاب الطب . سنن أبي داود ٣٣٤/٢ . وابن ماجه ، في : =

تُحْرِيمِهِ ، فَأَمَّا التَّمْسَاحُ فَقَدْ يُقَالُ عَنْهُ مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا بَأْسَ بِهِ لِمَنْ اشْتَهَاهُ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يُؤْكَلُ التَّمْسَاحُ وَلَا الْكُوسَجُ ^(١٣) ؛ لِأَنَّهُمَا يَأْكُلَانِ النَّاسَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ الشَّافِعِيِّ أَوْ غَيْرِهِ ^(١٤) ، أَنَّهُ قَالَ : كَانُوا يَكْرَهُونَ سِبَاعَ الْبَحْرِ ، كَمَا يَكْرَهُونَ سِبَاعَ الْبَرِّ . وَذَلِكَ لِتَهْيِئَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ التَّجَادُ : مَا حَرَّمَ نَظِيرُهُ فِي الْبَرِّ ، فَهُوَ حَرَامٌ فِي الْبَحْرِ ، كَكَلْبِ الْمَاءِ وَخَنَزِيرِهِ وَإِنْسَانِهِ . وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ ، إِلَّا ^(١٥) فِي كَلْبِ الْمَاءِ ، فَإِنَّهُ يَرَى إِبَاحَةَ كَلْبِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُبَاحُ إِلَّا السَّمَكُ . قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ مُبَاحٌ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ ﴾ .

فصل : وَكَلْبُ الْمَاءِ مُبَاحٌ ، وَرَكِبُ الْحَسَنِ بْنُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، سَرَجًا عَلَيْهِ جِلْدٌ مِنْ جُلُودِ كِلَابِ الْمَاءِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَاللَّيْثِ . وَيَقْتَضِيهِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَلَا يُبَاحُ عِنْدَ أَى حَنِيفَةٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَى عَلَى التَّجَادُ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَأَمَّا ، عُمُومُ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ كَلْبِ الْمَاءِ ، فَقَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ ، سَمِعَا شُرَيْحًا رَجُلًا ^(١٦) أَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ ، يَقُولُ : كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ فَهُوَ مَذْبُوحٌ . قَالَ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَطَاءٍ ، فَقَالَ : أَمَّا الطَّيْرُ فَتَذْبُحُ . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : كَلْبُ الْمَاءِ تَذْبُحُ .

فصل : قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : يُكْرَهُ الْجَرِيُّ ^(١٧) ؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ ، وَكَيْفَ لَنَا بِالْجَرِيِّ ؟ وَرَخَّصَ فِيهِ عَلِيٌّ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَسَائِرُ

= باب ما ينهى عن قتله ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٤/٢ . والدارمي : ١٠٧٤/٢ . باب النهي عن قتل الضفادع ... من كتاب الأصناف . سنن الدارمي ٨٨/٢ . والإمام أحمد : ٤٥٣/٣ .

(١٣) الكوسج : سمك خرطوم كالتنشار .

(١٤) في م : ٥ وهو ٤ .

(١٥) سقط من : م .

(١٦) في ب : م ، ٥ : رجل ٤ .

(١٧) الجري : كَيْلَمِي : نوع من السمك .

أهل العلم . وقال ابن عباس : الجِرْيُ لَا تَأْكُلُهُ الْيَهُودُ^(١٨) . ووافقهم الرافضة ، ومخالفتهم صواب .

فصل : وعن أحمد في السمكة توجد في بطن سمكة أخرى ، أو خوصلة طائر ، أو يوجد في خوصلة جراد ، فقال في موضع : كل شيء أكل مرة لا يؤكل . وقال في موضع : / الطافي أشد من هذا ، وقد رخص فيه أبو بكر رضي الله عنه^(١٩) . وهذا هو الصحيح . وهو مذهب الشافعي فيما في^(٢٠) بطن السمكة ، دون ما في خوصلة الطائر ؛ لأنه كالرجيع ، ورجيع الطائر عنده نجس . ولنا ، قول النبي ﷺ : « أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدِمَانِ » . ولأنه حيوان طاهر في محل طاهر ، لا نعتبر له ذكاة ، فأبيح ، كالطافي في السمك . وهكذا يخرج في الشعير يوجد في بئر الجميل ، أو غثي الجواميس^(٢١) ، ونحوها .

١٧٤٧ - مسألة : قال : (وَإِذَا وَقَعَتِ النَّجَاسَةُ فِي مَائِهِ ، كَالذَّهْنِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، نَجَسَ ، وَاسْتَصْبَحَ بِهِ إِنْ أَحَبَّ ، وَلَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ وَلَا شَمُّهُ)

ظاهر هذا أن النجاسة إذا وقعت في مائه^(٢٢) غير الماء ، نجسته وإن كثر . وهذا ظاهر المذهب . وعن أحمد ، رواية أخرى ، أنه لا ينجس إذا كثر . قال حرب : سألت أحمد عن كلب ولغ أو زئب ؟ قال : إذا كان في آنية كبيرة ، مثل حب^(٢٣) أو نحوه ، رجوت أن لا يكون به بأس ، يؤكل ، وإذا كان في آنية صغيرة ، فلا يعجبني أن يؤكل . وسئل عن كلب وقع في حل أكثر من قلتين ، فخرج منه وهو حي ؟ فقال : هذا أسهل من

(١٨) أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ ﴾ ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٦/٧ .

(١٩) أخرجه البخاري ، في الموضوع السابق . والدارقطني ، في : كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٦٩/٤ ، ٢٧٠ . والبيهقي ، في : باب ما لفظ البحر وطفا من مئة ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٥٣/٩ .

(٢٠) في الأصل ، أ ، ب : من .

(٢١) خشي الجواميس : ما ترميه من بطونها .

(٢٢) في زيادة : كالدهن وما أشبهه .

(٢٣) الحب : الحرة ، أو الضخمة منها .

أنه لو مات . وعنه ، رواية ثالثة ، ما أصله الماء كالخل التمرى ، يذفع النجاسة عن نفسه إذا كثر ، وليس أصله الماء ، لا يذفع عن نفسه . قال المروزي : قلت لأبي عبد الله : فإن وقعت النجاسة في خل أو دهن ؟ فقال : أما الخل فأصله الماء ، يعود إلى أن يكون ماء إذا حُمِلَ عليه . وقال ابن مسعود ، في فأرة وقعت في سمن : إنما حرم من الميتة لحمها ودمها^(٣) . ولنا ، ما روى أبو هريرة ، رضى الله عنه ، عن النبي ﷺ ، أنه سئل عن فأرة وقعت^(٤) في سمن ؟ فقال : « إِنْ كَانَ جَامِداً فَخَذُوها^(٥) وَمَا حَوْلَهَا ، فَالْقُوها ، وَإِنْ كَانَ مَائِعا ، فَلَا تَقْرُبُوها^(٦) » . ولأن غير الماء ليس بظهور ، فلا يذفع النجاسة عن نفسه ، وحكم الجامد قد ذكرناه فيما تقدم . واختلفت الرواية في الاستصباح بالزيت النجس ، فأكثر الروايات إباحته ؛ لأن ابن عمر أمر أن يستصبح به . ويجوز أن تطلق به سفينة . وهذا قول الشافعي . وعن أحمد ، لا يجوز الاستصباح به . وهو قول ابن المنذر ؛ لأن النبي ﷺ سئل عن شحوم الميتة تطلق بها السفن ، وتذهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس ؟ فقال : « لَا ، هُوَ حَرَامٌ »^(٧) . وهذا في معناه . ولنا ، أنه زيت أمكن الارتفاع به من غير ضرر ، فجاز ، كالطاهر . وقد جاء عن النبي ﷺ في العجين الذي عجن بماء من آبار نبود ، أنه نهاهم عن أكله ، وأمرهم أن يغلفوه التواضيع^(٨) . وهذا الزيت ليس بميتة ، ولا هو من شحومها ، فيتناوله الخبر . إذا ثبت هذا ، فإنه يستصبح به على وجه لا يمسّه ، ولا تتعدى نجاسته إليه ؛ إما أن يجعل الزيت في إبريق له بليلة ، ويصب منه في المصباح ، ولا يمسّه ، وإما أن يدع على رأس الجرة التي فيها الزيت سراجا مثقوبا ، أو قديلا فيه ثقب ، ويظئنه على رأس إناء الزيت ، أو يشمعه ، وكلما نقص زيت السراج

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في فأرة تقع في السمن ، من كتاب العقيقة . المصنف ٢٨٢/٨ .

(٤) في الأصل ، أ ، ب : « تقع » .

(٥) في الأصل ، أ ، ب : « أخذوها » .

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٤٤/١ .

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٣٢١/٦ ، ٥٥ ، ٥٤/١ .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى ﴿ وَإِلَىٰ غُودٍ أَهْلُهَا صَالِحًا ﴾ ، من كتاب الأنبياء . صحيح البخاري

١٨١/٤ . وسلم ، في : باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم ... ، من كتاب الزهد . صحيح مسلم

٢٢٨٦/٤ . وإمام أحمد ، في : المسند ١١٧/٢ .

صَبَّ فِيهِ مَاءٌ ، بِحَيْثُ يَرْفَعُ الرِّيثُ ، فَيَمْلَأُ السَّرَاجَ ، وَمَا شَبَّهَ هَذَا ، وَلَمْ يَرِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَنْ تُذْهَنَ بِهَا الْجُلُودُ ، وَقَالَ : يُجْعَلُ مِنْهُ الْأَسْقِيَةُ وَالْقَرَبُ . وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ (٩) عَمْرٍ ، أَنَّهُ تَذْهَنُ بِهِ الْجُلُودُ . وَعَجِبَ أَحْمَدُ مِنْ هَذَا ، وَقَالَ : إِنَّ فِي هَذَا لَعَجَبًا ، شَيْءٌ يَلْبَسُ يُطَيَّبُ بِشَيْءٍ فِيهِ مَيْتَةٌ ! فَقُلِيَ قَوْلُ أَحْمَدَ ، كُلُّ اتِّفَاعٍ يُفْضِي إِلَى تَنْجِيسِ إِنْسَانٍ لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ لَمْ يُفْضِ إِلَى ذَلِكَ جَارَ . فَأَمَّا أَكْلُهُ فَلَا إِشْكَالَ فِي تَحْرِيمِهِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَقْرُبُوهُ » . وَلَأنَّ النَّجْسَ خَبِيثٌ ، وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الْخَبَائِثَ . وَأَمَّا بَيْعُهُ ، فظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، تَحْرِيمُهُ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنْ كَانَ اللَّهُ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا ، حَرَّمَ ثَمَنَهُ » . وَقَالَ أَبُو مُوسَى : ثَلَاثَةٌ بِالسُّوْقِ وَيُوعَى ، وَلَا يُبْعَثُ مِنْ مُسْلِمٍ ، وَيَتَبَوَّأُ . وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً ، أَنَّهُ يُبَاعُ لِكَافِرٍ بِشَرْطِ أَنْ يَعْلَمَ بِنَجَاسَتِهِ ؛ لِأنَّ الْكَافِرَ يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ ، وَيَسْتَبِيحُونَ أَكْلَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ ، فَجَعَلُواهَا ، وَبَاعُوهَا ، وَأَكَلُوا ثَمَنَاتِهَا ، إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١١) . وَكَرَّهَهُمْ يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ ، لَا يَجُوزُ لَنَا بَيْعُهُ لَهُمْ كَالْخَمْرِ وَالْخَنزِيرِ .

فصل : فَأَمَّا شُحُومُ الْمَيْتَةِ ، وَشَحْمُ الْخَنزِيرِ ، فَلَا يَجُوزُ الْإِتِّفَاعُ بِهِ بِاسْتِصْبَاحٍ وَلَا غَيْرِهِ ، وَلَأنَّ نُطْلَى بِهَا (١٢) السُّفْنُ وَالْجُلُودُ ؛ لما رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ كَانَ اللَّهُ حَرَّمَ الْمَيْتَةَ وَالْخَنزِيرَ وَالْأَصْنَامَ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، شُحُومُ الْمَيْتَةِ تُطْلَى بِهَا السُّفْنُ ، وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا (١٣) النَّاسُ ؟ قَالَ : « لَا ، هِيَ حَرَامٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٤) .

فصل : إِذَا اسْتَصْبَحَ بِالزَّيْتِ النَّجِسِ ، فَذُخَانُهُ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ يَسْتَحِيلُ (١٥) مِنْهُ ،

(٩) سقط من : م .

(١٠-١٠) في الأصل ، م ، أ : « إِذَا حَرَّمَ اللَّهُ » . وَيَأْتِي .

(١١) هُوَ الَّذِي تَقَدَّمتِ الْإِشَارَةُ إِلَى تَحْرِيمِهِ فِي حَاشِيَةِ ٧ .

(١٢) فِي ب ، م ، هـ : « ب » .

(١٣) هُوَ السَّابِقُ .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « وَيَسْتَحِيلُ » .

والاستِحَالَةُ لَا تُطَهَّرُ . فَإِنْ عَلِقَ بِشَيْءٍ ، وَكَانَ يَسِيرًا ، غُفِيَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ ، فَأَشْبَهَ دَمَ الْبَرَاغِيثِ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا ، لَمْ يُغْفَ عَنْهُ .

فصل : سئل أحمد عن خُبَارٍ خَبَزَ خُبْرًا ، فَبَاعَ مِنْهُ ، ثُمَّ نَظَرَ فِي الْمَاءِ الَّذِي عَجَنَ مِنْهُ ، فَإِذَا فِيهِ فَأَرَةً ؟ فَقَالَ : لَا يَبِيعُ الْخَبَزُ مِنْ أَحَدٍ ، وَإِنْ بَاعَهُ اسْتَرَدَّه ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ صَاحِبَهُ ، تَصَدَّقَ بِمَمْنِهِ ، وَيُطْعِمَهُ مِنَ الدَّوَابِّ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، وَلَا يُطْعَمُ لَهَا ^(١٥) يُؤْكَلُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِذَا أُطْعِمَهُ لَمْ يَذْبَحْ حَتَّى يَكُونَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . عَلَى مَعْنَى الْجَلَالَةِ . قِيلَ لَهُ : أَلَيْسَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تَتَنَفَّعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ » ^(١٦) ؟ قَالَ : لَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتِ ، إِنَّمَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ . قِيلَ لَهُ : فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كَسْبِ الْحَجَّامِ ، يُطْعَمُ النَّاصِيعَ وَالرَّقِيقَ ؟ قَالَ : هَذَا أَشَدُّ عِنْدِي ، لَا يُطْعَمُ الرَّقِيقُ ، لَكِنْ يُغْلِفُهُ ^(١٧) الْبَهَائِمُ . قِيلَ لَهُ : أَيْسَ ^(١٨) الْحُحَّةُ ؟ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، عَنْ صَحْبٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ قَوْمًا اخْتَبَرُوا مِنْ آبَارِ الَّذِينَ مُسِيحُوا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أُطْعِمُوهُ التَّوَاضِيعَ » .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : لَا أَرَى أَنْ يُطْعِمَ كَلْبَهُ الْمَعْلَمَ الْمَيْتَةَ ، وَلَا الطَّيْرَ الْمَعْلَمَ ، لِأَنَّهُ يَضُرُّهُ عَلَى الْمَيْتَةِ ، فَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ ، فَلَا أَرَى صَاحِبَهُ خَرَجًا ^(١٩) . وَلَعَلَّ أَحْمَدَ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ الْكَلْبُ الْمَعْلَمُ إِذَا صَادَ وَقَتْلَ أَكَلَ مِنْهُ ، لِتَضَرُّرِيَّتِهِ بِإِطْعَامِهِ الْمَيْتَةَ . وَلَمْ يُكْرَهْ مَالِكُ إِطْعَامَ كَلْبِهِ وَطَيْرِهِ الْمَيْتَةَ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْكُولٍ ، إِذَا كَانَ لَا يَشْرَبُ فِي إِنَائِهِ .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : أَكْرَهَ أَكْلَ الطَّيْرِ ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ حَدِيثٌ ، إِلَّا أَنَّهُ يَضُرُّ بِالْبَدَنِ ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ رَدِيَ ، وَتُرْكُهُ خَيْرٌ مِنْ أَكْلِهِ . وَإِنَّمَا كَرِهَهُ أَحْمَدُ لِأَجْلِ مَضَرَّتِهِ . فَإِنْ كَانَ مِنْهُ مَا يَنْدَوَى بِهِ ، كَالطَّيْرِ الْأَرْمِيِّ ، فَلَا يُكْرَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مَضَرَّةَ فِيهِ وَلَا نَفْعَ ، كَالشَّيْءِ

(١٥) ق ب : ما .

(١٦) ق ب بعد هذا : بإهاب .

(١٧) تقدم ترجمته ، ق : ٩٠ / ١ .

(١٨) ق ا ، ب : يغلف .

(١٩) ق ب : م : أين .

(٢٠) ق في النسخ : خرجا .

اليسير ، جازأكله ؛ لأن الأصل الإباحة ، والمعنى الذى لأجله كره ما يضر^(٢١) متتيف
ههنا ، فلم يكره .

فصل : ويكره أكل البصل ، والثوم والكراث ، والفجل ، وكل ذى رائحة كريهة ،
من أجل رائحته ، سواء أراد دخول المسجد أو لم يرد ؛ لأن النبي ﷺ قال : « إن الملائكة / ١٣٦/١٠ ط
تتأذى مما يتأذى منه الناس » . رواه ابن ماجه^(٢٢) . وإن أكله لم يقرب من المسجد ؛
لقول النبي ﷺ : « من أكل من هاتين الشجرتين ، فلا يقربن مصلانا » . وفى رواية :
« فلا يقربنا فى مساجدنا » . رواه الترمذى^(٢٣) ، وقال : حديث حسن صحيح .
وليس أكلها محرماً ، لما روى أبو أيوب ، أن النبي ﷺ بعث إليه بقطع لم يأكل منه النبي
ﷺ ، فذكر ذلك له ، فقال النبي ﷺ : « فيه الثوم » . فقال : يا رسول الله ، أحرام
هو ؟ قال : « لا ، ولكنى أكرهه من أجل ريحه » . قال الترمذى^(٢٤) : هذا حديث
حسن صحيح . وروى^(٢٥) أن النبي ﷺ قال لعلى : « كل الثوم ، فلو أن^(٢٦) الملك
يأتينى^(٢٧) لأكلته » . وإنما منع أكلها لئلا يؤذى الناس برائحته ، ولذلك نهى عن
قربان المساجد ، فإن أتى المساجد كره له ذلك ، ولم يحرم عليه ؛ لما روى المغيرة بن
شعبة ، قال : أكلت ثوماً ، وأتيت مصلّى رسول الله ﷺ ، وقد سبقت بركعة ، فلما
دخلت المسجد ، وجد رسول الله ﷺ يريح الثوم ، فلما قضى صلاته ، قال : « من أكل

(٢١) فى م زيادة : وهو .

(٢٢) فى : باب أكل الثوم والبصل والكراث ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١١٦/٢ .
كما أخرجه مسلم ، فى : باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم
٣٩٤/١ ، ٣٩٥ . والنسائى ، فى : باب من منع من المسجد ؟ ، من كتاب المساجد . المجتبى ٣٤/٢ .
(٢٣) تقدم تخريجه ، فى : ٥٩٤/٢ . وبضاف إليه : وأخرجه الترمذى ، فى : باب ماجاء فى كراهية أكل الثوم والبصل ،
من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٣١٢/٧ .
(٢٤) فى الباب السابق . عارضة الأحوذى ٣١٢/٧ ، ٣١٣ .
كما أخرجه مسلم ، فى : باب إباحة أكل الثوم ، ... ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ١٦٢٣/٣ . والإمام
أحمد ، فى : المستند ٩٤/٥ ، ٩٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ .
(٢٥) فى م : وقد روى .
(٢٦-٢٧) فى الأصل : الملائكة تأتيني .
(٢٧) أخرجه أبو نعيم ، فى الحلية ٣٥٧/٨ . وذكر السيوطى ، فى الجامع الكبير ٦٢٨/١ ، أن أبا بكر أخرجه فى
الغيلانيات .

مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ، فَلَا يَفْرَتُنَا حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا » . فَجِئْتُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : لَتُعْطِنِي يَدُكَ . قَالَ : فَأَذْعَلْتُ يَدَهُ فِي كُمِّ قَمِيصِي إِلَى صَدْرِي ، فَإِذَا أَنَا مُعْصُوبُ الصَّدْرِ ، فَقَالَ : « إِنَّ لَكَ عُذْرًا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٨) . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَأْتُمُ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ النَّهْيِ التَّحْرِيمَ ، وَلِأَنَّ أَذَى الْمُسْلِمِينَ حَرَامٌ ، وَهَذَا فِيهِ أَذَاهُمْ .

فصل : وَيُكْرَهُ أَكْلُ الْعُدَّةِ ، وَأَذَى الْقَلْبِ ^(٢٩) ؛ لِمَا رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّاةِ سِتًّا . وَذَكَرَ هَذَيْنِ ^(٣٠) . وَلِأَنَّ النَّفْسَ تَعَاْفُهُمَا وَتَسْتَحْبِبُهُمَا ، وَلَا أَظُنُّ أَحَدًا كَرِهَهُمَا إِلَّا لَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْخَبِيرَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِيهِ : هَذَا حَدِيثٌ مَنْكَرٌ . وَلِأَنَّ فِي الْخَبِيرِ ذِكْرَ الطَّحَالِ ^(٣١) ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ بِهِ ، وَلَا أَكْرَهُ مِنْهُ شَيْئًا .

فصل : وَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : الْجُبْنُ ؟ قَالَ : يُؤْكَلُ مِنْ كُلِّ . وَسُئِلَ عَنِ الْجُبْنِ الَّذِي يَصْنَعُهُ الْمَجُوسُ ؟ فَقَالَ مَا أَذَى ، إِلَّا أَنْ أَصَحَّ حَدِيثٌ فِيهِ حَدِيثُ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ ، قَالَ : سُئِلَ عَمْرُ بْنُ الْجُبْنِ ، وَقِيلَ لَهُ : يُعْمَلُ فِيهِ الْإِنْفَمَةُ الْمَيْتَةُ . فَقَالَ : سَمِعُوا أَنْتُمْ ، وَكُلُّوا . رَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ^(٣٢) . وَقَالَ الْإِسْرَ الْجُبْنُ الَّذِي نَأْكُلُهُ عَائِنُهُ يَصْنَعُهُ الْمَجُوسُ ؟

فصل : / وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْجَوَزَ الَّذِي يَتَقَامَرُ بِهِ الصَّبِيَّانُ ، وَلَا الْبَيْضَ الَّذِي يَتَقَامَرُونَ بِهِ يَوْمَ الْعِيدِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ . ١٣٧/١٠

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : وَالضِّيَافَةُ عَلَى كُلِّ الْمُسْلِمِينَ ، كُلُّ مَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ ضَيْفٌ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ

(٢٨) في : باب في أكل الثوم ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢/٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٢٩) أذننا القلب : زحمتان في أعلاه .

(٣٠) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ما يكره من الشاة ، من كتاب المناسك . المصنف ٤/٥٣٥ . والبيهقي ، في : باب ما يكره من الشاة إذا ذبحت ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ١٠/٧ . وفيهما أنها سبع ، ولم يوردا منها : ذ الأذن القلب .

(٣١) ما روى في الطحال ، أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ما يكره من الشاة ، من كتاب المناسك . المصنف ٤/٥٣٦ ، ٥٣٧ . وابن أبي شيبة ، في : أكل الطحال ، من كتاب العقيقة . المصنف ٨/٢٧٤ ، ٢٧٥ . والبيهقي ، في : باب ما جاء في الكبد والطحال ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ١٠/٧ .

(٣٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجبن ، من كتاب المناسك . المصنف ٤/٥٣٨ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الجبن وأكله ، من كتاب الأطعمة . المصنف ٨/٢٨٨ .

يُضَيِّفُهُ . قيل : إن ضَافَ الرَّجُلُ ضَيْفٌ كَافِرٌ يُضَيِّفُهُ ؟ قال : قال النبي ﷺ : « لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ »^(٣٣) . وهذا الحديثُ بَيِّنٌ ، ولما ضَافَ المُشْرِكُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ المُسْلِمَ وَالمُشْرِكُ يُضَافُ ، وَأَنَا أَرَاهُ كَذَلِكَ . وَالضَّيْفَةُ مَعْنَاهَا مَعْنَى صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ عَلَى المُسْلِمِ وَالكَافِرِ . وَاليَوْمُ وَالليْلَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ إِلَى طَعَامِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ، كَالْوَلَمْ يُضَيِّفُهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْمُقَدِّمُ أَبُو كَرِيمَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ ، فَإِنْ أَصْبَحَ يَفْنَاهُ ، فَهُوَ ذَيْنَ عَلَيْهِ ، إِنْ شَاءَ اقْتَضَى ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ » . حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٣٤) . وَفِي لَفِظٍ : « أَيُّمَا رَجُلٍ ضَافَ قَوْمًا ، فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَخْرُومًا ، فَإِنْ نَصَرَهُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ ، يَأْخُذُ بِحَقِّهِ مِنْ زَرْعِهِ وَمَالِهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣٥) . وَالوَاجِبُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَالكَمَالُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، لِمَا رَوَى أَبُو شَرِيحٍ الْخُرَازِيُّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الضَّيْفَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْتِمَهُ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يُؤْتِمُهُ ؟ قَالَ : « يُقِيمُ عِنْدَهُ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَقْرِيهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣٦) . قَالَ أَحْمَدُ : « جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ » كَأَنَّهُ أَوْكَدَ مِنْ سَائِرِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَمْ يُرِذْ يَوْمًا وَلَيْلَةً سِوَى الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ ، وَقَدْ قَالَ : « وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، فَهُوَ صَدَقَةٌ » .

(٣٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الضَّيْفَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْلَعَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٣٠٨/٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ حَقِّ الضَّيْفِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٢١٢/٢ . وَالإمام أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٣٠/٤ ، ١٣٣ . (٣٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : الْبَابِ السَّابِقِ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي الْبَابِ السَّابِقِ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الضَّيْفَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْلَعَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٩٨/٢ . وَالإمام أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٣٠/٤ ، ١٣٢ ، ١٣٣ . (٣٥) فِي الْبَابِ السَّابِقِ . وَالإمام أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٣٣/٤ . (٣٦) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ [كِرَامِ الضَّيْفِ] ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ ، وَفِي : بَابِ حِفْظِ اللِّسَانِ ، مِنْ كِتَابِ الرِّفَاقِ . صَحِيحُ الْبَيْهَقِيِّ ٣٩٨/٨ ، ١٢٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الضَّيْفَةِ وَغَوَاهَا ، مِنْ كِتَابِ الْفَلَقَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٣٥٣/٣ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الضَّيْفَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْلَعَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٣٠٨/٢ . وَالرَّمْذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الضَّيْفَةِ كَمْ هُوَ ؟ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٤٥/٨ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ حَقِّ الضَّيْفِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٢١٢/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الضَّيْفَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْلَعَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٩٨/٢ . وَالإمام مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَمَاعَةٍ جَاءَ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، مِنْ كِتَابِ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ . الْمُوطَأُ ٩٢٩/٢ . وَالإمام أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٤/٢ ، ٤٣١ ، ٢١/٣ ، ٣٧ ، ٣١/٤ ، ٣٨٥/٦ ، ٣٨٦ .

فَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْ إِضَافَتِهِ ، فَلِلضَّيْفِ بِقَدْرِ ضِيَاغَتِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَهُ أَنْ يُطَالَ بِهِمْ بِحَقِّهِ الَّذِي جَعَلَهُ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَا يَأْخُذُ شَيْئًا إِلَّا بِعِلْمِ أَهْلِهِ . وَعَنْهُ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ لَهُ أَنْ (٣٧) يَأْخُذَ مَا يَكْفِيهِ بغير إِذْنِهِمْ ، لَمَّا رَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، قَالَ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ تَبْعُنَا ، فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا . قَالَ : « إِذَا نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ ، فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ ، فَاقْبَلُوا ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلُوا ، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣٨) . وَقَالَ أَحْمَدُ ، (١٣٧/١) هـ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَلَهُ أَنْ يُعَقِّبَهُمْ بِمِثْلِ / قِرَاهُ » (٣٩) . يَعْنِي أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَرْضِهِمْ وَزَرْعِهِمْ وَضَرْعِهِمْ بِقَدْرِ مَا يَكْفِيهِ ، بغير إِذْنِهِمْ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ الضِّيَافَةَ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيِ دُونَ أَهْلِ الْأَمْصَارِ . قَالَ الْأَثَرِيُّ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الضِّيَافَةِ ، أَى شَيْءٍ تَذْهَبُ فِيهَا ؟ قَالَ : هِيَ مُؤَكَّدَةٌ ، وَكَأَنَّهَا عَلَى أَهْلِ الطَّرِيقِ (٤٠) وَالْقَرْيِ الَّذِينَ يَمُرُّ بِهِمُ النَّاسُ أَوْ كَدَّ ، فَأَمَّا مِثْلُنَا الْآنَ ، فَكَأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُ أَوْلَئِكَ .

فصل : قال المروذي : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، قُلْتُ : تُكْرَهُ الْخُبْرُ الْكِبَارُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَكْرَهُهُ ، لَيْسَ فِيهِ بَرَكَةٌ ، إِنَّمَا الْبَرَكَةُ فِي الصَّغَارِ . وَقَالَ : مُرَّهْمُ أَنْ لَا يَخْبِرُوا كِبَارًا . قَالَ : وَرَأَيْتُ (٤١) أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى وُضُوءٍ . وَقَالَ مُهَنَّادٌ : وَذَكَرْتُ (٤٢) لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ حَدِيثَ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ ، عَنْ زَادَانَ ، عَنْ سَلْمَانَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « بَرَكَةُ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ

(٣٧) سقط من : ب ، م .

(٣٨) أخرجه البخاري ، في : باب قصاص المظلوم ، من كتاب المظالم ، وفي : باب إكرام الضيف ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٧٢/٣ ، ٣٩/٨ . وسلم ، في : باب الضيافة ونحوها ، من كتاب اللقطة . صحيح مسلم ١٣٥٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الضيافة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٠٨/٢ . وابن ماجه ، في : باب حق الضيف ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٦٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٩/٤ .

(٣٩) أخرجه أبو داود ، في : باب النهي عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة ، وفي : باب في لزوم السنة ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٣١٩/٢ ، ٣٢٠ ، ٥٠٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣١/٤ .

(٤٠) في ب : في الطريق .

(٤١) سقطت الواو من : ١ ، ب ، م .

(٤٢) سقطت الواو من : ب ، م .

وَيُعَذِّدُهُ^(٤٣) . فقال لي يحيى : ما أَحْسَنَ الوضوءَ قَبْلَهُ وَيُعَذِّدُهُ . وذكرت الحديثَ لأحمدَ فقال : ما حَدَّثَ بهذا^(٤٤) إِلَّا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ ، وهو مُنْكَرُ الْحَدِيثِ . قلتُ : بَلَّغْنِي عن يحيى بن سعيد قال : كان سفيانُ يكرهُ غَسْلَ الْيَدِ عِنْدَ الطَّعَامِ ، لِمَ كَرِهَ^(٤٥) سفيانُ ذلك ؟ قال : لِأَنَّهُ مِنْ رِزْقِ الْعَجَمِ . قلتُ : بَلَّغْنِي عن يحيى بن سعيد ، قال : كان سفيانُ يكرهُ أَنْ يَكُونَ تَحْتَ الْقَصْعَةِ الرَّغِيفُ ، لِمَ كَرِهَهُ سفيانُ ؟ قال : كَرِهَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ الطَّعَامُ . قلتُ : تُكْرَهُ أَنْتَ ؟ قال : نَعَمْ . وروى عن عُقَيْلٍ ، قال : حَضَرْتُ مع ابْنِ شِهَابٍ وَلَيْمَةَ ، فَفَرَشُوا الْمَائِدَةَ بِالْخُبْزِ ، فقال : لَا تَتَخَذُوا الْخُبْزَ بِسَاطًا . وقال المَرْوُذِيُّ : قلتُ لأبي عبد الله : إِنَّ أَبَا مَعْمَرٍ قال : إِنَّ أَبَا سَامَةَ قَدَّمَ إِلَيْهِمْ خُبْزًا ، فَكَسَرَهُ . قال : هَذَا لَعَلَّاهُمْ تَعْرِفُوا كَمْ تَأْكُلُونَ . وقيل لأبي عبد الله : يُكْرَهُ الْأَكْلُ مُتَكِيًا ؟ قال : أليس قال النَّبِيُّ ﷺ : لَا آكُلُ مُتَكِيًا . رواه أبو داود^(٤٦) . وعن شعيب^(٤٧) بن عبد الله^(٤٨) بن عمرو ، عن أبيه ، قال : ما رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مُتَكِيًا قَطُّ . رواه أبو داود^(٤٩) . وعن ابنِ عمر قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ وهو مُتَبَطِّحٌ . رواه أبو داود^(٥٠) .

فصل : وَتُسْتَحَبُّ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الطَّعَامِ ، وَحَمْدُ اللَّهِ عِنْدَ آخِرِهِ ؛ لما رَوَى عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ^(٥١) ، قال : أَكَلْتُ مع النَّبِيِّ ﷺ ، فَجَالَتْ يَدِي فِي الْقَصْعَةِ ، فقال : « سَمِّ / » ١٣٨/١٠ و

(٤٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في غسل اليدين قبل الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٩/٢ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الوضوء قبل الطعام وبعده ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٣٦/٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤١/٥ .

(٤٤) في ١ ، ب : ٥ ؛ ج ١ .

(٤٥) في ١ ، ب : ٥ ؛ يكره .

(٤٦) تقدم ترجمته ، في : ٢١٥/١٠ .

(٤٧-٤٨) سقط من : الأصل .

(٤٨) في : باب ما جاء في الأكل متكيا ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٣/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من كره أن يوطأ عقباه ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ٨٩/١ .

(٤٩) في : باب ما جاء في الجلوس على مائدة عليها بعض ما يكره ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٤/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب النهي عن الأكل منبطحا ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١١٨/٢ .

(٥٠) في م : ١ ؛ مسلمة ؛ خطأ .

الله ، وَكُلَّ يَمِينِكَ ، وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ » . قَالَ فَمَا زَالَتُ أَكُلْتَنِي بَعْدَ . (٥١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَ (٥٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِمَعْنَاهُ ، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٣) . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥٤) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لِلطَّاعِمِ الشَّاكِرِ مِثْلُ مَا لِلصَّائِمِ الصَّابِرِ » . قَالَ أَحْمَدُ : مَعْنَاهُ إِذَا أَكَلَ وَشَرِبَ ، يَشْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ عَلَى مَا رَزَقَهُ . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ، (٥٥) فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ (٥٦) فِي أَوَّلِهِ ، فَلْيَقُلْ : بِاسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٧) . وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَكَلَ طَعَامًا ، فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي (٥٨) أَطْعَمَنِي هَذَا ، وَرَزَقَنِيهِ ، مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ، إِذَا أَكَلَ طَعَامًا قَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي (٥٩) أَطْعَمَنَا ، وَسَقَانَا ، وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ » . وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ طَعَامَهُ ، أَوْ مَاتَيْنِ يَدَيْهِ ، قَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا مُبَارَكًا فِيهِ ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ ، وَلَا مُودَعٍ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٦٠) .

فصل : وَبِأَكْلِ يَمِينِهِ ، وَشَرْبِهَا ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ :
« إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ يَمِينَهُ ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ يَمِينَهُ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ ، وَشَرِبَ بِشِمَالِهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ (٦١) . وَبِشَرْبِ الْأَكْلِ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ ؛ لِمَا رَوَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ

(٥١-٥٢) سقط من : م .

(٥٣) تقدم تخريجه ، في : ٢١٣/١٠ .

(٥٤) في : المسند ٢/٢٨٣ ، ٢٨٩ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري ... من أبواب صفة القيامة . عارضة الأحوذى ٣٠١/٩ . وابن ماجه ، في : باب في مَنْ قَالَ : الطَّاعِمِ الشَّاكِرِ كَالصَّائِمِ الصَّابِرِ ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٦١/١ .

(٥٥-٥٦) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥٧) تقدم تخريجه ، في : ٢١٣/١٠ .

(٥٨) تقدم التخریج في : ٢١٦/١٠ .

(٥٩) تقدم تخريجه ، في : ٢١٣/١٠ . ولم نجده عند ابن ماجه .

أصابع ، ولا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٥٨) . وَذُكِرَ لَهُ حَدِيثٌ تَرْوِيهِ ابْنَةُ الزُّهْرِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ بِكَفِّهِ كُلُّهَا^(٥٩) ، فَلَمْ يُصَحِّحْهُ ، وَلَمْ يَرِ إِلَّا ثَلَاثَ أَصَابِعَ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ أَكَلَ خَبِيصًا^(٦٠) بِكَفِّهِ كُلُّهَا . وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى بَنَاتَهُ أَنْ يَأْكُلْنَ ثَلَاثَ أَصَابِعَ ، وَقَالَ : لَا تُشَبِّهَنَّ بِالرُّجَالِ .

فصل : قَالَ مُهَنَّأٌ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسَّكِينِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ صَنِيعُ^(٦١) الْأَعَاجِمِ^(٦٢) . فَقَالَ : لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، لَا نَعْرِفُ هَذَا . وَقَالَ : حَدِيثُ عُمَرَو بْنِ أُمَيَّةَ الضُّمَيْرِيِّ^(٦٣) خِلَافُ هَذَا ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْتَرُ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ ، فَقَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَطَرَحَ السَّكِينُ^(٦٤) . وَحَدِيثُ مُسْقَرٍ ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ الْيَشْكُرِيِّ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ : ضَيَّفْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَمَرَ بِخَنَبٍ فَشَوَى ، ثُمَّ أَخَذَ الشُّفْرَةَ ، فَجَعَلَ يَحُزُّ ، فَجَاءَ بِلَالٌ يُؤَدِّئُهُ بِالصَّلَاةِ ، فَالْقَى الشُّفْرَةَ^(٦٥) . قَالَ : وَسَأَلْتُ أَحْمَدَ ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي جَحِيفَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : وَ اكْتَفَفْ جُشَاءَكَ يَا أَبَا جَحِيفَةَ ، فَإِنْ أَكْثَرَكُمْ شَيْعًا الْيَوْمَ أَكْثَرَكُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٦٦) . فَقَالَ هُوَ وَيَحْيَى جَمِيعًا : لَيْسَ بِصَحِيحٍ .

فصل : وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْفُخُ فِي طَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ^(٦٧) . وَعَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى يَحْوَانٍ وَلَا فِي سَكْرَجَةٍ^(٦٨) . قَالَ قَتَادَةُ : فَعَلَامَ كَانُوا يَأْكُلُونَ ؟ قَالَ : عَلَى السُّقْرِ^(٦٩) . وَعَنْ عَائِشَةَ ،

(٥٨) تقدم التخریج ، فی : ٢١٤/١٠ .

(٥٩) الخبيص : يعمل من القمح والعليل .

(٦٠) فی ١ ، ب : ٥ : صنع .

(٦١) تقدم تخريجه ، فی : ٢١٢/١٠ .

(٦٢) هو الذي يأتي أن النبي ﷺ كان يحز من كتف شاة ...

(٦٣) تقدم تخريجه ، فی : ٢١٢/١٠ .

(٦٤) أخرجه أبو داود ، فی : باب فی ترك الوضوء عما مست النار ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٣/١ . وانظر : تحفة الأشراف ٤٩٢/٨ .

(٦٥) أخرجه الترمذی ، فی : باب حدثنا محمد بن حميد الرازی ... ، من أبواب صفة القيامة . عارضة الأحوذی ٢٩٧/٩ ، وابن ماجه ، فی : باب الاقتصاد فی الأكل ... ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١١١/٢ .

(٦٦) تقدم التخریج ، فی : ٢١٨/١٠ .

(٦٧) السكرجة : الصحفة التي يوضع فيها الأكل .

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُقَامَ عَنْ (٦٨) الطَّعَامِ حَتَّى يُرْفَعَ . وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا وَضِعَتِ الْمَائِدَةُ ، فَلَا يَقُومُ » (٦٩) رَجُلٌ حَتَّى تُرْفَعَ الْمَائِدَةُ ، وَلَا يُرْفَعُ يَدُهُ وَإِنْ شَبِعَ حَتَّى يَفْرَغَ الْقَوْمُ ، وَلْيُعْذِرْ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يُخْجَلُ جَلِيسُهُ ، فَيَقْبِضُ يَدَهُ ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الطَّعَامِ حَاجَةٌ . » وَعَنْ ثُبَيْثَةَ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ أَكَلَ فِي قِصْعَةٍ ، فَلَحَسَهَا ، اسْتَعْفَرَتْ لَهُ الْقِصْعَةُ » (٧٠) . وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَمْسُحُ أَحَدُكُمْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا ، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي فِي أَى طَعَامِهِ الْبَرَكَةَ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٧١) .

فصل : وسئل أبو عبد الله عن غَسْلِ الْيَدِ بِالنَّخَالَةِ (٧٢) ؟ فَقَالَ : لَا بِأَسْ بِهِ ، نَحْنُ نَفْعَلُهُ . وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْقَوْمَ ، وَهُمْ عَلَى طَعَامٍ ، فَجَاءَهُمْ لَمْ يُدْعَ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا دَخَلَ إِلَيْهِمْ دَعَاَهُ ، هَلْ يَأْكُلُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَمَا بِأَسْ . وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ ادَّخَرَ لِأَهْلِهِ قُوْتَ سَنَةٍ (٧٣) . هُوَ صَحِيحٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَكِنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي لَفْظِهِ .

(٦٨) في ب ، م : ع : ١ .

(٦٩) في م : ١ : بقم .

(٧٠) في ١ ، ب : زيادة : « رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ » .

(٧١) حديث عائشة أخرجه ابن ماجه في : باب الأكل على الخوان والسفرة ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٩٥/٢ .

وحديث ابن عمر ، تقدم تخريجه ، في : ٢١٨/١٠ .

وحديث نبيشة ، أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في اللقمة تسقط ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٣١٠/٧ . وابن ماجه ، في : باب تنقية الصحفة ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٨٩/٢ .

وحديث جابر ، أخرجه ابن ماجه ، في : باب لعق الأصابع ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٨٨/٢ . كما أخرجه مسلم ، في : باب استحباب لعق الأصابع ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ١٦٠٦/٣ ، ١٦٠٧ . والترمذى ، في : باب ما جاء في لعق الأصابع بعد الأكل ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٣٠٧/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠١/٣ ، ٣٣١ .

(٧٢) في م : « بالنجاسة » تحريف .

(٧٣) أخرجه البخارى ، في : باب حبس الرجل قوت سنة على أهله ، من كتاب النفقات . صحيح البخارى ١١/٧ ، ٨٢٠ . ومسلم ، في : باب حكم القىء من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٨/٣ ، ١٣٧٩ . وأبو =

فصل : عن أنس ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ إِلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ، فَجَاءَ بِخَبِيرٍ وَزَيْتٍ ، فَأَكَلَ ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَفَطَرْتُ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ ، وَأَكَلَ طَعَامُكُمْ الْأَبْرَارُ ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ » . وعن جابر ، قال : صَنَعَ أَبُو الْهَيْثَمِ بْنُ التَّيْهَانِ لِلنَّبِيِّ ﷺ / ١٣٩/١ و طَعَامًا ، فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ ، فَلَمَّا فَرَّغُوا قَالَ : « أَيُّبُوا أَحَاكُم » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا إِنَابَتُهُ ؟ قَالَ : « إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ ، فَأَكَلَ طَعَامَهُ ، وَشَرِبَ شَرَابَهُ ، فَدَعَا لَهُ ، فَذَلِكَ إِنَابَتُهُ » . رواها (٧٤) أبو داود (٧٥) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

== داود ، في : باب في صفات رسول الله ﷺ من الأموال ، من كتاب الإشارة . سنن أبي داود ١٢٦/٢ . والنسائي ، في : باب قسم الفىء ، من كتاب الفىء . المجتبى ١٢٠/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥/١ (٧٤) في الأصل ، ا ، م : « رواه » . (٧٥) تقدم تخريجهما ، في : ٢١٧/١٠ .

كتاب الأضاحي

الأصل في مشروعية الأضحية الكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب ، فقوله الله سبحانه : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ ﴾ ^(١) . قال بعض أهل التفسير : المراد به الأضحية بعد صلاة العيد . وأما السنة ، فمارى أنس ، قال : ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ، ذبحهما بيده ، وسمى ، وكبر ، ووضع رجله على صفاحهما . متفق عليه ^(٢) . والأملح : الذى فيه بياض وسواد ، وبياضه أغلب . قاله الكسائي . وقال ابن الأعرابي : هو الثقي البياض . قال الشاعر ^(٣) :

حتى اكتمى الرأس قناعاً أضيأ
أملح لا لئلا ولا محبباً

وأجمع المسلمون على مشروعية الأضحية .

١٧٤٨ - مسألة : قال : (والأضحية سنة ، لا يستحب تركها لمن يقدر)
عليها

أكثر أهل العلم يرون الأضحية سنة مؤكدة غير واجبة . روى ذلك عن أبى بكر ، وعمر ، وبلال ، وأبى مسعود البدرى ، رضى الله عنهم . وبه قال سويد بن غفلة ، وسعيد بن المسيب ، وعلقمة ، والأسود ، وعطاء ، والشافعى ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وقال ربيعة ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وأبو حنيفة : هي واجبة ؛ لما روى أبو هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « من كان له سعة ، ولم يضح ، فلا يقربن »

(١) سورة الكوثر ٢ .

(٢) تقدم ترجمته ، في صفحة ٣٠٤ .

(٣) الرجز لمعروف بن عبد الرحمن . انظر : معجم الشواهد النحوية ٤٤١/٢ .

(١) في ١ ، ب : قدر .

مُصَلَّاتًا^(٢) . وعن مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ ، فِي كُلِّ عَامٍ ، أَضْحَاةً وَغَيْرَةَ »^(٣) . وَلَنَا ، مَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ^(٤) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « ثَلَاثٌ كُتِبَتْ عَلَيَّ ، وَهُنَّ لَكُمْ تُطَوَّعٌ » . وَفِي رِوَايَةٍ : « الْوُثْرُ ، وَالنَّخْرُ ، وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ » . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحَى ، فَلْيَحْلِ الْعَشْرَ ، فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بِشَرَّتِهِ شَيْئًا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥) . عَلَّقَهُ عَلَى الْإِرَادَةِ ، وَالْوَاجِبَ لَا يُعَلَّقُ عَلَى الْإِرَادَةِ ، وَلِأَنَّهَا ذَبِيحَةٌ لَمْ يَجِبْ / تَفْرِيقُ لَحْمِهَا ، فَلَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً ، كَالْعَقِيقَةِ ، فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ فَقَدْ ضَعَّفَهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، ثُمَّ تَحْمِيلُهُ عَلَى تَأْكِيدِ الْاسْتِحْبَابِ ، كَمَا قَالَ : « غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ »^(٦) . وَقَالَ : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا »^(٧) . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْيَتِيمِ : يُضْحَى عَنْهُ وَلِيَّهُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا . وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّوْسِيعَةِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْبَابِ .

فصل : والأضحية أفضل من الصدقة بقيمتها . نص عليه أحمد . وبهذا قال ربيعة ، وأبو الزناد . وروى عن بلال ، أنه قال : ما أبالي أن لا أضحى إلا بدليك ، ولأن أضعة في يتييم

(٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الأضاحي واجبة هي أم لا ؟ ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٤/٢ .
والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢١/٢ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في إيجاب الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٤/٢ . والترمذي ، في : باب حدثنا أحمد بن منيع ... ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذى ٣١٧/٦ . والنسائي ، في : كتاب الفروع والعنوة . المجتبى ١٤٨/٧ . وابن ماجه ، في : باب الأضاحي واجبة هي أم لا ؟ من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٥/٤ ، ٧٦/٥ .
والعنوة : هي ما يسميه الناس الرّبيبة .

(٤) في : باب صفة الوتر وأنه ليس بفرض ... ، من كتاب الوتر . سنن الدارقطني ٢١/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٣١/١ .

(٥) في : باب نبى من دخل عليه عشر ذى الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٦٥/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يضحي ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٥/٢ . والنسائي ، في : أول كتاب الضحايا . المجتبى ١٨٧/٧ .

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٢٢٥/٣ .

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٥٩٤/٢ .

قد تَرَبَّ قُوَّةُ ، فهو أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَضَحِّيَ ^(٨) . وبهذا قال الشَّعْبِيُّ وأبو ثور . وقالت عائشة : لَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِخَاتَمِي هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُهْدَى إِلَى الْبَيْتِ الْفَا . ولنا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى والخلفاء بعده ، ولو عَلِمُوا أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ ، لَعَدَلُوا إِلَيْهَا . وَرَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِرَاقَةِ دَمٍ ، وَإِنَّهُ لَيَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقْرَؤُهَا وَأُظْلَفُهَا وَأُشْعَارُهَا ، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ، فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا » . رواه ابن ماجه ^(٩) . ولأنَّ إِيْشَارَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ يُفَضِّلُ إِلَى تَرْكِ سَنَةِ سَنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَأَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ ، فهو فِي الْهَدْيِ دُونَ الْأَضْحِيَّةِ ، وليس الخلاف فيه .

١٧٤٩ - مسألة : قال : (وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ ، فَلْيَحْلِ الْعَشْرَ ، فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا يَشْرَبْ شَيْئًا)

ظاهرُ هذا تحريمُ قَصِّ الشَّعْرِ . وهو قول بعض أصحابنا . وحكاؤه ابنُ الْمُنْذِرِ عن أحمد وإسحاق وسعيد بن المسيَّب . وقال القاضي ، وجماعة من أصحابنا : هو مكروه ، غيرُ مُحَرَّم . وبه قال مالك ، والشافعي ، لقول عائشة : كُنْتُ أَقْبِلُ قَلْبًا هَذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ يَقْلُدُهَا بِيَدِهِ ، ثُمَّ يَتَعَثُّ بِهَا ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ ، حَتَّى يَنْحَرَ الْهَدْيَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٠) . وقال أبو حنيفة : لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوَطْءُ وَاللِّبَاسُ ، فَلَا يَكْرَهُ لَهُ حَلْقُ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُرْذَأْ أَنْ يُضَحِّيَ . ولنا ، مَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ ، فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أظْفَارِهِ شَيْئًا ، حَتَّى يُضَحِّيَ » . رواه مُسْلِمٌ ^(١١) . وَمُقْتَضَى

١٤٠/١٠

(٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الضحايا ، من كتاب المناسك . المصنف ٣٨٥/٤ .

(٩) في : باب ثواب الأضحية ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٥/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في فضل الأضحية ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذي ٢٨٩/٦ .

(١) تقدم ترجمته ، في : ٤٥٤/٥ ، ٤٥٥ .

(٢) تقدم ترجمته ، في الصفحة السابقة .

عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَلَمٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَعَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا تُجْزَى نَفْسٌ وَاحِدَةً عَنْ سَبْعَةٍ . وَغَوْهُ قَوْلُ مَالِكٍ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا عَلِمْتُ أَحَدًا إِلَّا يُرْحَصُ فِي ذَلِكَ ، إِلَّا ابْنُ عُمَرَ . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ الْجَزُورَ عَنْ عَشْرَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ ؛ لَمَّا رَوَى رَافِعٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ فَقَدَلَ عَشْرَةٍ مِنَ الْغَنَمِ بِيَعِيرٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَخَضَرَ الْأَضْحَى ، فَاشْتَرَكْنَا فِي الْجَزُورِ عَنْ / عَشْرَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه ^(٣) . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : نَحْرُنَا بِالْحُدَيْبِيَّةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ^(٤) الْبِدْنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ^(٥) . وَقَالَ أَيْضًا : كُنَّا نَتَمَتَّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(٦) ، فَتَذْبَحُ الْبَقْرَةَ

١٤٠/١ ظ

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب قسمة الغنمة ، وباب من عدل عشرة ، من كتاب الشركة ، وفي : باب من قسم الغنمة في غزوه وسفروه ، وباب ما يكره من ذبح الإبل والغنم ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب الصيغة على الذبيحة ... ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ١٨١/٣ ، ١٨٥ ، ٨٩/٤ ، ٩١ ، ١١٨/٧ ، وسلم . في : باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٩/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الذبيحة بالرمية ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٢/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية النجاسة ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ١٠١/٧ . والنسائي ، في : باب الإنسية تسترحش ، من كتاب الصيد والذبائح . المحصى ١٦٩/٧ . وابن ماجه ، في : باب كم تجزى من الغنم عن البدنة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٨/٢ .

(٣) في : باب عن كم تجزى البدنة والبقرة ؟ من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٧/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في البقر والجزور ، عن كم تجزى ؟ ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٩/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٣٨/٤ . (٤-٤) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥) أخرجه مسلم ، في : باب الاشتراك في الهدى ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥٥/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في البقر والجزور ، عن كم تجزى ؟ ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٩/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة ، من أبواب الحج ، وفي : باب ما جاء في الاشتراك في الضحية ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ١٣٦/٤ ، ١٣٧ ، ٣٠٢/٦ . وابن ماجه ، في : باب عن كم تجزى البدنة والبقرة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٧/٢ . والدارمي ، في : باب البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٧٨/٢ . والإمام مالك ، في : باب الشركة في الضحايا ، ... ، من كتاب الضحايا . الموطن أحمد ، في : المسند ٢٩٣/٣ ، ٢٩٤ ، ٣١٦ ، ٣٥٣ ، ٣٩٦ .

عن سبعة ، نُشْتَرِكُ فِيهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٦) . وَهَذَا أَصَحُّ ^(٧) مِنْ حَدِيثِهِمْ . وَأَمَّا حَدِيثُ رَافِعٍ ، فَهُوَ فِي الْقِسْمَةِ ، لَا فِي الْأَصْحِيَةِ . إِذَا بَيَّتَ هَذَا ، فَسَوَاءٌ كَانَ الْمُشْتَرِكُونَ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ ، أَوْ لَمْ يَكُونُوا ، مُفْتَرِضِينَ أَوْ مُتَطَوِّعِينَ ، أَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ الْقُرْبَةَ وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ إِنَّمَا يُجْزَى عَنْهُ نَصِيبُهُ ، فَلَا تَقْصُرُهُ نِيَّةُ غَيْرِهِ فِي غَيْرِهِ ^(٨) .

فصل : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَذْبَحَ الرَّجُلُ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ شَاةً وَاحِدَةً ، أَوْ بَقَرَةً ^(٩) أَوْ بَدَنَةً . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللُّيْثُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ صَالِحٌ : قُلْتُ لِأَبِي : يُضْحَى بِالشَّاةِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، لَا بَأْسَ ، قَدْ ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ كَبْشَيْنِ ، فَقَرَّبَ أَحَدَهُمَا ، فَقَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ هَذَا عَن مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ » . وَقَرَّبَ الْآخَرَ ، فَقَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ ، عَمَّنْ وَحَدَّكَ مِنْ أُمَّتِي » ^(١٠) . وَحَكِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ كَانَ يُضْحَى بِالشَّاةِ ، فَتَجِيءُ ابْنَتُهُ ، فَتَقُولُ : عَنِّي ؟ فَيَقُولُ : وَعَنْكَ ^(١١) . وَكَرِهَ ذَلِكَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الشَّاةَ لَا تُجْزَى عَنْ أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ ، فَإِذَا اشْتَرَكُوا فِيهَا اثْنَانِ ، لَمْ تُجْزَ عَنْهُمَا ، كَالْأَجْبَسَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى مُسْلِمٌ ^(١٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِكَبْشٍ لِيُضْحَى بِهِ ، فَأَضْجَعَهُ ، ثُمَّ ذَبَحَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ » . وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الذَّبْحِ كَبْشَيْنِ ^(١٣) أَقْرَبَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ ^(١٤) ، فَلَمَّا وَجَّهَهُمَا

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٨/٥ .

(٧) في م : ٣ صح .

(٨) في م : ١ عشرة . تخريف .

(٩) في ب زيادة : واحدة .

(١٠) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٠/٥ .

(١١) أخرجه الباقى ، في : باب الرجل يضحي عن نفسه وعن أهل بيته ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى . ٢٩٦/٩ .

(١٢) في : باب استحباب الضحية ، وذبحها مباشرة ... ، من كتاب الأضاحى . صحيح مسلم ١٥٥٧/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحى . سنن أبي داود ٨٥/٢ ، ٨٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٧٨/٦ .

(١٣-١٤) في م : « أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ » فحسب . وفي أ : « مَوْجِعَيْنِ » مكان : « مَوْجُوعَيْنِ » . وهما بمعنى خصيين ..

قال : « وَجَهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ^(١٤) ، وما أنا من المشركين ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلْتُكَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمِّتِهِ ، بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ » . ثُمَّ ذَبَحَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٥) . وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ ^(١٦) . عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ / فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُضْحِي عَنْهُ بِالشَّاةِ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ، فَيَأْكُلُونَ ، وَيُطْعَمُونَ ١٤١/١٠ النَّاسَ . حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

فصل : وأفضل الأضاحي البدنة ، ثم البقرة ، ثم الشاة ، ثم شريك في ^(١٧) بدنية ، ثم شريك في ^(١٧) بقرة . وهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي . وقال مالك : الأفضل الجذع من الضأن ، ثم البقرة ، ثم البدنة ؛ لأن النبي ﷺ ضحى بكبشَيْن ، ولا يفعل إلا الأفضل ، ولو علم الله خيرا منه لفدى به إسحاق . ولنا ، قول النبي ﷺ في الجمعة : « مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى ، فَكَانَ قَرَبَ بَدَنَةٍ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ ، فَكَانَ قَرَبَ بَقَرَةٍ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ ، فَكَانَ قَرَبَ كَبْشٍ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَكَانَ قَرَبَ دَجَاجَةٍ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فَكَانَ قَرَبَ بَيْضَةٍ » ^(١٨) . وَلَئِنَّهُ ذَبَحَ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَانَتِ الْبَدَنَةُ فِيهِ أَفْضَلَ ، كَالِهَذِي فَإِنَّهُ قَدْ سَلَّمَهُ ، وَلَئِنَّهَا أَكْثَرُ ثَمَنًا وَلَحْمًا وَأَنْفَعُ ، فَأَمَّا التَّضَحُّيَةُ بِالْكَبْشِ ؛ فَلَا تُهْ أَفْضَلُ أَجْناسِ الْعَنَمِ ، وَكَذَلِكَ حُصُولُ الْفِدَاءِ بِهِ أَفْضَلُ ، وَالشَّاةُ أَفْضَلُ مِنْ شَرِيكِ فِي بَدَنَةٍ ؛ لِأَنَّ إِرَاقَةَ الدَّمِ مَقْصُودَةٌ فِي الْأَضْحِيَّةِ ، وَالْمُنْفَرِدُ يَتَقَرَّبُ بِإِرَاقَتِهِ كُلَّهُ . وَالْكَبْشُ أَفْضَلُ الْعَنَمِ ؛ لِأَنَّهُ أَضْحِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهُوَ أَطْيَبُ لَحْمًا . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ جَذَعَ الضَّأْنِ أَفْضَلُ مِنْ ثَنِيِّ الْمَعْزِ ؛ لِذَلِكَ ، وَلَئِنَّهُ يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ

(١٤) في م نهادة : مسلما .

(١٥) تقدم تحريجه ، في : ٣٠٠/٥ .

(١٦) في : باب من ضحى بشاة عن أهله ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٥١/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء أن الشاة الواحدة تجزى عن أهل البيت ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٣٠٤/٦ . والإمام مالك ، في : باب الشركة في الضحايا ... ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٤٨٦/٢ .

(١٧) ١٧-١٧) سقط من : م . نقل نظر .

(١٨) تقدم تحريجه ، في : ١٦٥/٣ .

عليه السلام ، أنه قال : « نِعَمُ الْأَضْحِيَّةِ الْجَدْعُ مِنَ الضَّئَانِ »^(١٩) . وهو حَدِيثٌ غَرِيبٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الثَّيِّبَ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ^(٢٠) النَّبِيَّ ﷺ قَالَ^(٢١) : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، فَإِنْ عَسَرَ عَلَيْكُمْ ، فَادْبَحُوا الْجَدْعَ مِنَ الضَّئَانِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢٢) . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى فَضْلِ الثَّيِّبِ عَلَى الْجَدْعِ ؛ لَكُونِهِ جَعَلَ الثَّيِّبَ أَصْلًا وَالْجَدْعَ بَدَلًا ، لَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الثَّيِّبِ .

فصل : وَيُسْنُ اسْتِسْمَانُ الْأَضْحِيَّةِ وَاسْتِحْسَانُهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكُمْ وَمَنْ يُعْظِمَ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾^(٢٣) . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تَعْظِيمُهَا اسْتِسْمَانُهَا وَاسْتِعْظَامُهَا وَاسْتِحْسَانُهَا^(٢٤) . وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ لَأَجْرِهَا ، وَأَكْثَرُ لَتَفْعِيلِهَا . وَالْأَفْضَلُ فِي الْأَضْحِيَّةِ مِنَ الْغَنَمِ فِي لَوْنِهَا الْبَيَاضُ ؛ لِمَارُؤِي عَنْ مَوْلَاةِ أَبِي وَرَقَةَ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَتْ : / قَالَ ١٤١/١٠ ط رسولُ اللَّهِ ﷺ : « دُمٌ غَفَرَاءُ ، أَرْكَى عِنْدَ اللَّهِ مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ بِمَعْنَاهُ^(٢٥) . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : دُمٌ بَيْضَاءُ ، أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ^(٢٦) . وَلِأَنَّهُ لَوْ أَنَّ الْأَضْحِيَّةَ النَّبِيَّ ﷺ ، ثُمَّ مَا كَانَ أَحْسَنَ لَوْنًا ، فَهُوَ أَفْضَلُ .

١٧٥١ - مسألة : قَالَ : (وَلَا يُجْزَى إِلَّا الْجَدْعُ مِنَ الضَّئَانِ ، وَالثَّيِّبُ مِنْ غَيْرِهِ) وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّيِّبُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ ، وَالزُّهْرِيُّ : لَا يُجْزَى الْجَدْعُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْزَى مِنْ غَيْرِ الضَّئَانِ ، فَلَا يُجْزَى

(١٩) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الجلع من الضئان ... ، من أبواب الأضاحى . عارضة الأخرذى ٢٩٨/٦ ، ٢٩٩ . وإمام أحمد ، فى : المسند ٤٤٥/٢ .

(٢٠) فى م : لِقَوْلِ .

(٢١) سقط من : م .

(٢٢) تقدم تحريجه ، فى : ٤٦٠/٥ .

(٢٣) سورة الحج ٣٢ .

(٢٤) أخرجه الطبرى ، فى : التفسير ١٥٦/١٧ .

(٢٥) انظر : الفتح الكبير ١١٣/٢ . وعزاه السيوطى إلى الطبرانى .

(٢٦) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب فضل الضحايا ، والهدى ، ... ، من كتاب المناسك . المصنف ٣٨٧/٤ ،

٣٨٨ . وانظر : مسند الإمام أحمد ٤١٦/٢ .

منه كَالْحَمَلِ ، وعن عطاء ، والأوزاعي ، يُجْزَى^(١) الْجَذَعُ من جميع الأجناس ؛ لما رَوَى مُجَاشِعٌ ، من^(٢) سَلِيمٍ ، قال : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول : « إِنَّ الْجَذَعُ يُوفَى بِمَا يُوْفَى مِنْهُ النَّبِيُّ » . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه^(٣) . ولأنه يُجْزَى من بعض الأجناس ، فأجزأ من جميعها ، كالشئ^(٤) . ولنا ، على أَنَّ الْجَذَعُ من الضَّانِّ يُجْزَى ، حديثُ مُجَاشِعٍ وأبي هريرة وغيرهما ، وعلى أَنَّ الْجَذَعَةَ من غيرها لا تُجْزَى ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مَسِيئَةً ، فَإِنْ عَسَرَ عَلَيْكُمْ ، فَادْبَحُوا الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ »^(٥) . وقال أبو بردة بن نيار : عندي جَذَعَةٌ^(٦) (من المعز) ، أحبُّ إليَّ من شاتين ، فهل تُجْزَى عَنِّي ؟ قال : « نَعَمْ ، وَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ »^(٧) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وحديثهم معمولٌ على الْجَذَعِ من الضَّانِّ ؛ لما ذكرنا . قال إبراهيم الحري : إنما يُجْزَى الْجَذَعُ من الضَّانِّ ؛ لأنه يَنْزُو فَيُلْقَحُ ، فإذا كان من المعز لم يُلْقَحْ حتى يكون ثِيًّا .

فصل : ولا يُجْزَى في الأضحية غير بهيمة الأنعام ، وإن كان أحد أبويه وحشيًّا ، لم يُجْزَى أيضًا . وحكى عن الحسن بن صالح ، أَنَّ بَقَرَةَ الْوَحْشِ تُجْزَى عن سبعة ، والظبي عن واحد . وقال أصحاب الرأي : وَلَذِ الْبَقَرِ الْإِنْسِيَّةُ يُجْزَى ، وإن كان أبوه وحشيًّا . وقال أبو ثور : يُجْزَى إذا كان منسوبًا إلى بهيمة الأنعام . ولنا ، قولُ الله تعالى : ﴿ لِيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾^(٨) . وهى الإبل والبقر والغنم . وعلى أصحاب الرأي ، أنه مُتَوَلَّدٌ من بين ما يُجْزَى وما لا يُجْزَى ، فلم يُجْزَى ، كالأول كانت الأم وحشية .

١٧٥٢ - مسألة : قال : (وَالْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ مَالُهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، وَدَخَلَ فِي السَّابِغِ)

/ قال أبو القاسم : وَسَمِعْتُ أَيْ يَقُولُ : سَأَلْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ : كَيْفَ تَعْرِفُونَ الضَّانَّ ١٤٢/١٠

(١) في النسخ : فلا يجزى ؟ .

(٢) في النسخ : بن ؛ والتصحيح مما تقدم ومن مصادر التخریج .

(٣-٣) سقط من : م .

(٤) تقدم ترجمه ، في : ٤٦٠/٥ .

(٥-٥) سقط من : م .

(٦) تقدم ترجمه ، في : ٤٦٠/٥ ، ٤٦١ .

(٧) سورة الحج ٣٤ .

إِذَا أُجْدَعُ؟ قَالُوا^(١) : لَا تَزَالُ الصُّوفَةُ قَائِمَةً عَلَى ظَهْرِهَا مَا دَامَ حَمَلًا ، فَإِذَا نَامَتْ الصُّوفَةُ عَلَى ظَهْرِهَا ، عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ أُجْدَعُ . وَثَبَّتِي الْمَعَزُ إِذَا نَمَتْ لَهُ سَنَةٌ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَالْبَقَرَةُ إِذَا صَارَهَا سَنَتَانِ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ ، وَالْإِبِلُ إِذَا^(٢) صَارَ لَهَا^(٣) خَمْسُ سِنِينَ وَدَخَلَ^(٤) فِي السَّادِسَةِ . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ ، وَأَبُو زَيْدٍ الْكَلَابِيُّ ، وَأَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ : إِذَا مَضَتْ السَّنَةُ الْحَامِسَةُ عَلَى الْبَعِيرِ ، وَدَخَلَ فِي السَّادِسَةِ ، وَالْقَى ثِيْبُهُ ، فَهُوَ حَيْثُ ثَبَّتِي ، وَبَرَى أَنَّهُ^(٥) إِنَّمَا سَمِيَ ثَبَّتِي لِأَنَّهُ الْقَى ثِيْبَهُ . وَأَمَّا الْبَقَرَةُ ، فَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَتَانِ ؛^(٦) «لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً » . وَمُسِنَّةُ الْبَقَرِ الَّتِي لَهَا سَنَتَانِ^(٧) . وَقَالَ وَكَيْعٌ : الْجَدْعُ مِنَ الضَّائِنِ يَكُونُ ابْنَ سَبْعَةِ أَوْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ .

١٧٥٣ - مسألة ؛ قال : (وَيُجْتَنَّبُ فِي الضَّحَايَا الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تَنْقِي ، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ عَرَجُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الَّتِي لَا يَرْجَى بُرُؤُهَا ، وَالْعَضْبَاءُ ، وَالْعَضْبُ ذَهَابُ أَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ الْأُذُنِ أَوْ الْقَرْنِ^(١))

أَمَّا الْعُيُوبُ الْأَرْبَعَةُ الْأُولَى ، فَلَا تَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِخِلَافٍ فِي أَنَّهَا تُمْنَعُ الْإِجْرَاءُ ؛ لِمَا رَوَى النَّبَّاءُ قَالَ : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَرْبَعٌ لَا تُجُوزُ فِي الْأَضَاجِي ؛ الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا ، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا^(٢) وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣) . وَمَعْنَى الْعَوْرَاءِ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، الَّتِي قَدْ انْحَسَفَتْ عَيْنُهَا ، وَذَهَبَتْ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ ذَهَبَتْ عَيْنُهَا ، وَالْعَيْنُ عَضْوٌ مُسْتَطَابٌ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى عَيْنِهَا بَيَاضٌ وَلَمْ تَذْهَبْ ، جَازَتْ التَّضْحِيَّةُ بِهَا ؛ لِأَنَّ عَوْرَهَا لَيْسَ بِبَيِّنٍ ، وَلَا يَنْقُصُ ذَلِكَ لَحْمَهَا .

(١) في م : ؛ قال ؛ .

(٢-٣) في ١ ، ب : ؛ كَانَ لَهَا ؛ . وَفِي م : ؛ كَمَلَهَا ؛ .

(٣) في م : ؛ وَدَخَلَتْ ؛ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥-٥) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرَ .

(١) فِي الْأَصْلِ : ؛ وَالْقَرْنُ ؛ .

(٢) فِي م : ؛ ضَلَعُهَا ؛ تَحْرِيفَ .

(٣) تَقْدِيمَ تَحْرِيفِهِ ، فِي : ٤٦١/٥ .

والعجفاء المهزولة التي لا تنقي ، هي التي لا تُمخَّ^(٤) في عظامها ؛ إلهز إليها ، والنقي : المُخ ، قال الشاعر^(٥) :

لا تُشْكِرْنَ عَمَلًا مَا أَلْقَيْنَ^(٦)

مادام مُخٌّ في سَلَامِي أَوْ عَيْنِ

فهذه لا تُجزي ؛ لأنها لا لحم فيها ، إنما هي عظامٌ مُجمِعة . وأما العرجاء النبين عرجها ، فهي التي بها عرجٌ فاجش ، وذلك يمنعها من اللحاق بالغنم فتسبقها إلى الكلأ فيرعيتها ولا تُدرِكهن ، فينقص لحمها ، فإن كان عرجاً يسيراً لا يفضي بها إلى ذلك ، / ١٤٢/١ أجزأت . وأما المريضة التي لا ترجى برؤها ، فهي التي بها مرضٌ قد يُيس من زواله ؛ لأن ذلك ينقص لحمها ويقتنها نقصاً كبيراً ، والذي في الحديث المريضة البين مرضها ، وهي التي يبين^(٧) أثره عليها ؛ لأن ذلك ينقص لحمها ويُفسده ، وهو أصح . وذكر القاضي أن المراد بالمريضة العرجاء ؛ لأن الجرب يُفسد اللحم ويهزل إذا كثر . وهذا قول أصحاب الشافعي . وهذا تقييد للمطلق ، وتخصيص للعموم بلا دليل ، والمعنى يقتضي العموم كما يقتضيه اللفظ ، فإن كُلَّ^(٨) المَرَضِي يُفسد اللحم وينقصه ، فلا معنى للتخصيص مع عموم اللفظ والمعنى . وأما العصب ، فهو ذهاب أكثر من نصف الأذن أو القرن ، وذلك يمنع الإجزاء أيضاً . وبه قال الثعبي ، وأبو يوسف ، ومحمد . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : تُجزي مكسورة القرن . وروى نحو ذلك عن علي ، وعمار ، وابن المسيب ، والحسن . وقال مالك : إن كان قرنها يندمى ، لم يجز ، وإلا جاز . وقال عطاء ، ومالك : إذا ذهبت الأذن كلها ، لم يجز ، وإن ذهب يسير ، جاز . واحتجوا بأن قول النبي ﷺ : « أُرْبَعٌ لَا تُجْزَوْنَ فِي الْأَصْاحِي » . يدل على أن غيره يُجزي ، ولأن في حديث البراء ، عن عبيد بن كيروز ، قال : قلت للبراء فأبى أكره النقص من^(٩) القرن ومن الذئب . فقال :

(٤) في م زيادة : هـ ا .

(٥) هو النضر بن سلمة العجلي .

(٦) الرجز في : مقاييس اللغة ٢٠٦/١ ، واللسان والتاج (م خ خ) ، واللسان (س ل م) .

(٧) في الأصل : يتبين .

(٨) في ١ م : هـ كان .

(٩) في ب : هـ في .

أَكْرَهَ لِنَفْسِكَ مَا شِئْتَ ، وَإِيَّاكَ أَنْ تُضَيِّقَ عَلَى النَّاسِ . وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ اللَّحْمَ ، وَلَا يُؤَثَّرُ ذَهَابُ ذَلِكَ فِيهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ^(١٠) عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضْحَى بِأَعْضَبِ الْأُذُنِ وَالْقَرْنِ . قَالَ قَتَادَةُ : فَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ، فَقَالَ : ^(١١) نَعَمْ ، الْعَضْبُ^(١٢) النَّصْفُ فَأَكْثَرُ^(١٣) مِنْ ذَلِكَ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(١٤) ، وَابْنُ مَاجَهَ^(١٥) . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّنَائِي^(١٦) . وَهَذَا مَنْطُوقٌ يُقَدِّمُ عَلَى الْمَفْهُومِ .

فصل : وَلَا تُجْزِي الْعَمْيَاءُ ؛ لِأَنَّ التَّهْنِيَّ عَنْ الْعَوْرَاءِ تَنْبِيْهُ عَلَى الْعَمْيَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَمَاهَا يَبِيْئًا ؛ لِأَنَّ الْعَمَى يَمْنَعُ مَشِيَّتَهَا مَعَ الْعَنَمِ ، وَمُشَارَكَتَهَا فِي الْعَلْفِ . وَلَا تُجْزِي مَا قُطِعَ مِنْهَا عُضْوٌ ، كَالْأَلْيَةِ وَالْأَطْبَاءِ^(١٧) ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَا تُجْزِي الْعَجْفَاءُ ، وَلَا الْجَدَاءُ . قَالَ أَحْمَدُ : هِيَ الَّتِي قَدْ يَسَّ ضَرْعُهَا . وَلِأَنَّ ذَلِكَ / أُبْلَغَ فِي الْإِحْلَالِ بِالْمَقْصُودِ مِنْ ذَهَابِ شَخْمَةِ الْعَيْنِ .

فصل : وَيُجْزِي الْخَصِيَّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، ضَحَّى بِكَتَمَيْنِ مُوجُوعَيْنِ^(١٨) . وَالْوَجَارِضُ الْخَصْمَتَيْنِ ، وَمَا قُطِعَتْ خُصْمَتَاهُ أَوْ شَلَّتَا ، فَهُوَ كَالْمَوْجُوعِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَلِأَنَّ الْخِصَاءَ إِذَا هَابَ^(١٩) عُضْوٌ غَيْرِ مُسْتَنْطَابٍ ، يَطْبِيبُ اللَّحْمَ بِذَهَابِهِ ، وَيَكْثُرُ وَيَسْمُنُ . قَالَ الشَّعْبِيُّ : مَا زَادَ فِي لَحْمِهِ وَشَخْمِهِ أَكْثَرُ مِمَّا ذَهَبَ مِنْهُ . وَبِهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالتَّحْمِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا .

(١٠) سقط من : م .

(١١-١٢) في المجتبى : نعم لا أعضب .

(١٣) في الأصل : وأكثر .

(١٤) في م : الشافعي ، خطأ .

(١٥) تقدم التخریج ، في : ٤٦٢/٥ .

(١٦) تقدم تخریجه ، في : ٤٦٣/٥ .

(١٧) الأطباء : حلقات الضرع التي من خف وظلف وحافر وسبع .

(١٨) في م : ذهاب .

فصل : وتجزئ الجِماء ، وهي التي لم يُخلَق لها قرْن ، والصنمَاء ، وهي الصَّغِيرَةُ الأُذُن ، والبَثْرَاء ، وهي التي لا ذَنْب لها ، سواء كان خِلْقَةً أو مَقْطُوعًا . وممن لم ير بأسًا بالبَثْرَاء ابنُ عمر ، وسعيدُ بنُ المُسيَّب ، والحسن ، وسعيدُ بن جُبَيْر ، والنَّخَعِيُّ ، والحَكَمُ . وَكَرِهَ اللَّيْثُ أَنْ يَضْحَى بالبَثْرَاء ما فوقَ القَصْبَةِ . وقال ابنُ حَامِدٍ : لا تجوزُ التَّضْحِيَةُ بِالْجِمَاءِ ؛ لِأَنَّ ذَهَابَ أَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ الْقَرْنِ يَمْتَنِعُ ، فَذَهَابُ جَمِيعِهِ أَوْلَى ، وَلِأَنَّ مَا مَنَعَ مِنَ الْعَوْرِ ، مَنَعَ مِنَ الْعَمَى ، فَكَذَلِكَ مَا مَنَعَ مِنْهُ ^(١٨) الْعَضْبُ ، يَمْتَنِعُ مِنْهُ كَوْنُهُ أَجْمَ أَوْلَى . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا نَقْصٌ لَا يَنْقُصُ اللَّحْمَ ، وَلَا يُخِلُّ بِالْمَقْصُودِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ نَهْيٌ ، فَجَبَّ أَنْ يُجْزَى ، وَفَارَقَ الْعَضْبُ ، فَإِنَّ التَّهْيَ عَنْهُ وَارِدٌ ، وَهُوَ غَيْبٌ ، فَإِنَّهُ رَمَا دَمِي ^(١٩) وَالْمِ الشَّاةَ ، فَيَكُونُ كَمَرَضِهَا ، وَيُفْتَحُ مَنْظَرُهَا ، بِخِلَافِ الْأَجْمِ ، فَإِنَّهُ حُسْنٌ فِي الْخِلْقَةِ لَيْسَ بِمَرَضٍ وَلَا غَيْبٍ ، لِأَنَّ الْأَفْضَلَ مَا كَانَ كَامِلَ الْخِلْقَةِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، ضَحَّى بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ ^(٢٠) . وقال : « خَيْرُ الْأَضْحِيَةِ الْكَبْشُ الْأَقْرَنُ » ^(٢١) . وأمرُ بِاسْتِشْرَافِ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ .

فصل : وتُكَرَّرُ الْمَشْقُوقَةُ الْأُذُن ، والمَشْقُوقَةُ ، وما قُطِعَ شَيْءٌ مِنْهَا ؛ لما رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ ، وَلَا تَضْحَى بِمُقَابِلَةٍ ، وَلَا مُدَايِرَةٍ ، وَلَا حَرْقَاءَ ، وَلَا شَرْقَاءَ . قَالَ زُهَيْرٌ : قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ ، مَا الْمُقَابَلَةُ ؟ قَالَ : تُقَطَّعُ طَرَفُ الْأُذُنِ . قُلْتُ : فَمَا الْمُدَايِرَةُ ؟ قَالَ : تُقَطَّعُ مِنْ مُؤَخَّرِ الْأُذُنِ . قُلْتُ : فَمَا الْحَرْقَاءُ ؟ قَالَ : تُشَقُّ الْأُذُنُ . قُلْتُ : فَمَا الشَّرْقَاءُ ؟ قَالَ : تُشَقُّ

(١٨) سقط من : الأصل .

(١٩) في م : آدمي .

(٢٠) في م : عجل . تحريف .

وأخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٦/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يستحب من الأضاحي ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأخوي ٢٩٣/٦ . والنسائي ، في : باب الكبش ، من كتاب الضحايا . المعنى ١٩٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب ما يستحب من الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٦/٢ .

(٢١) أخرجه الترمذي ، في : باب حديثا سلمة بن شبيب ... ، من أبواب الأضحية . عارضة الأخوي ٣١٧/٦ . وابن ماجه ، في : باب ما يستحب من الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٦/٢ .

أَذْنَهَا السُّمَّةُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ . قَالَ الْقَاضِي : الْخُرْقَاءُ الَّتِي انْتَقَبَتْ أَذْنَهَا . وَهَذَا نَهَى تَنْزِيهِه ، وَبِحَصْلِ الْإِجْرَاءِ بِهَا ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَلِأَنَّهُ اشْتَرِطَ السَّلَامَةَ مِنْ ذَلِكَ يَشُقُّ ، إِذْ لَا يَكَادُ يُوجَدُ سَالِمٌ مِنْ هَذَا كُلِّهِ .

١٧٥٤ - مسألة : قَالَ : (وَلَوْ أَوْجَبَهَا سَلِيمَةً ، فَعَابَتْ عَنْهُ ، ذَبَحَهَا ، وَكَانَتْ أَضْحِيَّةً)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا أُوجِبَ أَضْحِيَّةٌ صَحِيحَةٌ سَلِيمَةً مِنَ الْعُيُوبِ ، ثُمَّ حَدَّثَ بِهَا عَيْبٌ يَمْنَعُ^(١) الْإِجْرَاءَ ، ذَبَحَهَا ، وَأَجْزَأَتْهُ . رَوَى هَذَا عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالتَّحِيصِيِّ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا تُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ عَنْدهُمْ وَاجِبَةٌ ، فَلَا يَبْرَأُ مِنْهَا إِلَّا بِإِرَاقَةِ ذِمَّتِهَا سَلِيمَةً ، كَمَا لَوْ أُوجِبَهَا فِي ذِمَّتِهِ ، ثُمَّ عَيَّبَهَا ، فَعَابَتْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، قَالَ : ابْتَعْنَا كَيْشًا نُضَحِّي بِهِ ، فَأَصَابَ الذَّنْبُ مِنْ آلِيَتِهِ ، فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَمَرَنَا أَنْ نُضَحِّي بِهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ^(٢) . وَلِأَنَّهُ عَيْبٌ حَدَّثَ فِي الْأَضْحِيَّةِ الْوَاجِبَةِ ، فَلَمْ^(٣) يَمْنَعِ الْإِجْرَاءَ ، كَمَا لَوْ حَدَّثَ بِهَا عَيْبٌ بِمُعَالَجَةِ الذَّنْبِ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي الذِّمَّةِ ، وَإِنَّمَا تَعْلَقُ الْوُجُوبُ بِعَيْنِهَا .^(٤) فَأَمَّا إِنْ تَعَيَّبَتْ بِفِعْلِهِ ، فَعَلِيهِ بَذْلُهَا . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا عَالَجَ ذَبَحَهَا ، فَقَلَعْتَ السُّكَيْنَ عَيْنَهَا ، أَجْزَأَتْ ، اسْتِحْسَانًا . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَيْبٌ أَخَذْتَهُ بِهَا قَبْلَ ذَبْحِهَا ، فَلَمْ تُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ قَبْلَ مُعَالَجَةِ الذَّنْبِ .

فصل : وَإِنْ تَذَرُ أَضْحِيَّةً فِي ذِمَّتِهِ ، ثُمَّ عَيَّبَهَا فِي شَاةٍ ، نَعَيْتَتْ ، فَإِنْ عَابَتْ تِلْكَ الشَّاةَ قَبْلَ ذَبْحِهَا ، لَمْ تُجْزِئْ ؛ لِأَنَّ ذِمَّتَهُ لَا تَبْرَأُ إِلَّا بِذَبْحِ شَاةٍ سَلِيمَةٍ ، كَمَا لَوْ^(٥) تَذَرُ عَقْرَ رَقِيَّةٍ ، أَوْ

(١) فِي ب : مَنَعَ .

(٢) فِي : يَابٍ مِنْ اشْتَرَى أَضْحِيَّةً صَحِيحَةً فَأَصَابَهَا عِنْدَهُ شَيْءٌ ، مِنْ كِتَابِ الْأَصَاحِي . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١٠٥١/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِسْنَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٢/٣ .

(٣) فِي م : قَلِمَا .

(٤-٤) فِي م : قَلِمَا إِذَا . خَطَأً .

(٥) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

كان عليه عتق رَقِيَّة في كَفَّارَةٍ ، فاشترها ، ثم عَابَتْ عِنْدَهُ ، لم تُعْجِزْهُ . وإن قَالَ : اللهُ عَلَيَّ عِتْقُ هَذَا الْعَبْدِ . فَعَابَ ، أَجْزَأُ عَنْهُ .

فصل : وإذا أُتْلِفَ الْأُضْحِيَّةُ الْوَاجِبَةُ ، فعليه قِيمَتُهَا ؛ لأَنَّهَا مِنَ الْمُتَقَوِّمَاتِ ، وتُعتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ أُتْلِفَها ، فَإِنْ غَلَبَ الْعَنَمُ ، فَصَارَ مِثْلُهَا خَيْرًا مِنْ قِيَمَتِهَا ، فقال أبو الْحَطَّابِ : يَلْزَمُهُ مِثْلُهَا ؛ لأنَّهُ أَكْثَرُ الْأُمُورَيْنِ ، ولأنَّهُ تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَبْحِهَا ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ / مِثْلُهَا ، كما لو لم تَنْتَعِبْ ، بخلاف الْأُجْنَبِيِّ ^(٦) . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وظاهرُ قَوْلِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ ^(٧) لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا الْقِيَمَةُ يَوْمَ إِتْلَافِهَا . وهو قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لأنَّهُ إِتْلَافٌ أَوْجَبَ الْقِيَمَةَ ، فلم يَجِبْ أَكْثَرُ مِنَ الْقِيَمَةِ يَوْمَ الْإِتْلَافِ ، كما لو أُتْلِفَها أُجْنَبِيٌّ ، وكَسَائِرُ الْمَضْمُونَاتِ . فَإِنْ رَحُصَتِ الْعَنَمُ ، فزَادَتْ قِيَمَتُهَا عَلَى مِثْلِهَا ، مِثْلُ أَنْ كَانَتْ قِيَمَتُهَا عِنْدَ إِتْلَافِهَا عَشْرَةً ، فَصَارَتْ قِيَمَةُ مِثْلِهَا خَمْسَةً ، فعليه عَشْرَةٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا ، فَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا أُضْحِيَّةً وَاحِدَةً تُسَاوِي عَشْرَةً ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى اثْنَتَيْنِ ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى أُضْحِيَّةً وَاحِدَةً ، فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الْعَشْرَةِ مَا لَا يَجِيءُ بِهِ أُضْحِيَّةً ، اشْتَرَى بِهِ شِرْكَاءَ فِي بَدَنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَمَّ لَذَلِكَ ، أَوْ لَمْ تُمَكِّنْهُ الْمُشَارَكَةُ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَشْتَرِي ^(٨) لَحْمًا ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ وَتَفْرِقَةَ اللَّحْمِ مَقْصُودَانِ ، فَإِذَا تَعَدَّرَ أَحَدُهُمَا وَجِبَ الْآخَرُ . والثَّانِي ، يَتَصَدَّقُ بِالْفَضْلِ ؛ لأنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ التَّقَرُّبُ بِإِرَاقَةِ الدِّمِ ، كَانَ اللَّحْمُ وَمِنْهُ سَوَاءٌ . فَإِنْ كَانَ الْمُتْلِفُ أُجْنَبِيًّا ، فعليه قِيَمَتُهَا يَوْمَ أُتْلِفَها ، وَجْهًا وَاحِدًا ، ويلْزَمُهُ دَفْعُهَا إِلَى صَاحِبِهَا ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهَا ، فَحُكْمُهُ حَكْمُ مَا لَوْ أُتْلِفَها صَاحِبُهَا ، وَإِنْ لَمْ تُبْلَغِ الْقِيَمَةُ ثَمَنِ أُضْحِيَّةٍ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ عَلَى مَا مَضَى فِيمَا زَادَ عَلَى ثَمَنِ الْأُضْحِيَّةِ فِي حَقِّ الْمُضْطَحِّي . فَإِنْ تَلِفَتِ الْأُضْحِيَّةُ فِي يَدِهِ بِغَيْرِ تَغْرِيطٍ ، أَوْ سَرِقَتْ ، أَوْ ضَلَّتْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ ، فلم يَضَعْنَهَا إِذَا لَمْ يُفْرِطْ ، كَالْوَدِيعَةِ .

فصل : وَإِنْ اشْتَرَى أُضْحِيَّةً ، فلم يُوجِبْها حَتَّى عِلِمَ بِهَا عَيْبًا ، فَلَهُ رَدُّهَا إِنْ شَاءَ ، وَإِنْ

(٦) في م : الأدمي .

(٧) سقط من : ب .

(٨) في ب زيادة : به .

شَاءَ أَخَذَ أَرْضَهَا ، ثُمَّ إِنَّ كَانَ عَيْبُهَا يَمْنَعُ إِجْرَاءَهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّضْحِيَّةُ بِهَا ، وَإِلَّا فَلَهُ أَنْ يُضْحِيَ بِهَا ، وَالْأَرْضُ لَهُ . وَإِنْ أَوْجَبَهَا ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهَا مَعِيَّةٌ ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ مُخِيرٌ بَيْنَ رَدِّهَا وَأَخْذِ أَرْضِهَا ، فَإِنْ أَخَذَ أَرْضَهَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرَّائِدِ عَنْ قِيَمَةِ الْأَضْحِيَّةِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَرْضُ لَهُ ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَهَا إِنَّمَا صَادَفَهَا بَدُونِ هَذَا الَّذِي أَخَذَ أَرْضَهُ ، فَلَمْ يَتَعَلَّقِ الْإِيْجَابُ بِالْأَرْضِ ، وَلَا بِمُبْدَأِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهَا ثُمَّ أَخَذَ أَرْضَهَا . وَعَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَطَّابِ : لَا يَمْلِكُ رَدُّهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهَا بِإِيْجَابِهَا ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا مَعِيَّةً فَأَعْتَقَهُ ، ثُمَّ عَلِمَ عَيْبَهُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . فَعَلِيَ هَذَا يَتَعَيَّنُ أَخْذُ الْأَرْضِ . وَفِي كَوْنِ الْأَرْضِ لِلْمُشْتَرِي ، وَوُجُوبِهِ فِي التَّضْحِيَّةِ ، وَجْهَانِ ، ثُمَّ تَنْظُرُ ؛ فَإِنْ كَانَ عَيْبُهَا لَا يَمْنَعُ إِجْرَاءَهَا ، فَقَدْ صَحَّ إِيْجَابُهَا ، وَالتَّضْحِيَّةُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ عَيْبُهَا يَمْنَعُ إِجْرَاءَهَا ، / فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أَوْجَبَهَا عَالِمًا بِعَيْبِهَا ، عَلَى مَا سَتَذَكِّرُهُ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ ١٠ / ١٤٤ ط الله تعالى .

١٧٥٥ - مسألة : قال : (وَإِنْ وَلَدَتْ ، ذَبَحَ وَلَدَهَا مَعَهَا)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا عَيَّنَّ أَضْحِيَّةً ، فَوَلَدَتْ ، فَوَلَدُهَا تَابِعٌ لَهَا ، حُكْمُهُ حُكْمُهَا ، سَوَاءٌ كَانَ حَمَلًا حَالًا^(١) الثَّعْيِينَ ، أَوْ حَدَّثَ بَعْدَهُ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، لَا يَذْبَحُهُ ، وَيَذْفَعُهُ إِلَى الْمَسَاكِينِ حَيًّا ، وَإِنْ ذَبَحَهُ ، ذَفَعَهُ إِلَيْهِمْ مَذْبُوحًا ، وَأَرْضَ مَا تَقْصَهُ الذَّبْحُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَمَائِهَا ، فَيَلْزَمُهُ^(٢) ذَفْعُهُ إِلَيْهِمْ عَلَى صِفَتِهِ ، كَصُوفِهَا وَشَعْرِهَا . وَلَنَا ، أَنَّ اسْتِحْقَاقَ وَلَدِهَا حُكْمَ يَبْثُ لِلْوَلَدِ بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ مِنَ الْأُمِّ ، فَيَبْثُ لَهُ مَا يَبْثُ^(٣) لَهَا ، كَوَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدْبِرَةِ . إِذَا بَثَّ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَذْبَحُهُ كَمَا يَذْبَحُهَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ أَضْحِيَّةً عَلَى وَجْهِ النَّبْعِ لِأُمِّهِ ، وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَلَا تَأْخِيرُهُ عَنْ آيَاتِهِ ، كَأَمِّهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الْبَقَرَةَ لِأَضْحَى بِهَا ، وَإِنَّهَا وَضَعَتْ هَذَا الْعِجْلَ ؟ فَقَالَ عَلِيٌّ : لَا تَحْلِبْهَا إِلَّا فَضْلًا عَنْ تَيْسِيرِ

(١) فِي م : ١ حِينَ .

(٢) فِي م : ١ فَلْزَمَهُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : ١ ثَبَتَ .

ولَدها ، فإذا كان يومَ الأضحى ، فاذبحها وولدها عن سبعة . رواه سعيد بن منصور ^(١) ،
عن أبى الأخرص ، عن زهير العبسي ، عن المغيرة بن حذاف ، عن علي .

فصل : ولا يشرب من لبنها إلا الفاضل عن ولدها ، فإن لم يفضل عنه شيء ، أو كان
الحلب يضر بها ، أو ينقص لحمها ، لم يكن له أخذه ، وإن لم يكن كذلك ، فله أخذه
والإتياع به . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يحلبها ، ويرش على الصرع الماء
حتى ينقطع اللبن ، فإن احتلبها ، تصدق به ؛ لأن اللبن متولد من الأضحية الواجبة ، فلم
يجز للمضحي الإتياع به ، كالولد . ولنا ، قول علي ، رضى الله عنه : لا تحلبها إلا
فضلاً عن تيسير ولدها . ولأنه إتياع لا " يضر بها ولا بولدها " ، فأشبه الركب ، وفارق
الولد ، فإنه يمكن إيصاله إلى محله ، أما اللبن ، فإن حلبه وتركه فسد ، وإن لم يحلبه ،
تفقد الصرع ، وأضر بها ، فجوز له شربه ، وإن تصدق به كان أفضل . وإن احتلب ما
يضر بها أو بولدها ، لم يجز له ، وعليه أن يتصدق به . فإن قيل : فصوفها وشعرها ووبرها إذا
جزء ، تصدق به ، ولم ينتفع به ، فلم أجزئ له الإتياع باللبن ؟ قلنا : الفرق بينهما من
وجهين ؛ أحدهما ، أن لبنها يتولد من غذائها وعلفها ، وهو القائم به ، فجاز / صرفه
إليه ، كما أن المربي إذا علف الرهن كان له أن يحلب ، ويركب ، وليس له أن يأخذ
الصوف ولا الشعر . الثاني ، أن الصوف والشعر ينتفع به على الدوام ، فجرى مجرى
جلدها وأجزائها ، واللبن يشرب ويؤكل شيئاً فشيئاً ، فجرى مجرى منافعها وركوبها ،
ولأن اللبن يتجدد كل يوم ، والصوف والشعر عین موجودة دائمة في جميع الحول .

١٤٥/١٠

فصل : وأما صوفها ، فإن كان جزء أُلْفَع لها ، مثل أن يكون في زمن الربيع ، تخف
بجزء وتسمن ، جاز جزء ، ويتصدق به ، وإن كان لا يضر بها ؛ لقرب مدة الذبح ، أو كان
بقاؤه أُلْفَع لها ؛ لكونه يقيها الحر والبرد ، لم يجز له أخذه ، كما أنه ليس له أخذ بعض
أجزائها .

(١) وأخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في ولد الأضحية ولبنها ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٢٨٨/٩ .

(٥-٥) في ب ، م : يضرها .

١٧٥٦ - مسألة : قال : (وَإِجَابُهَا أَنْ يَقُولَ : هِيَ أَضْحِيَّةٌ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْأَضْحِيَّةُ ، وَتَتَعَيَّنُ بِهِ ، هُوَ الْقَوْلُ دُونَ النَّبَةِ . وَهَذَا مَنْصُوصُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا اشْتَرَى شَاةً أَوْ غَيْرَهَا نَبِيَّةً الْأَضْحِيَّةُ ، صَارَتْ ^(١) أَضْحِيَّةً ، لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِشَرَاءِ الْأَضْحِيَّةِ ^(٢) ، فَإِذَا اشْتَرَاهَا بِالنَّبَةِ وَقَعَتْ عَنْهَا ، كَالْوَكِيلِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَى ، فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِ النَّبَةُ الْمُقَارِنَةُ لِلشَّرَاءِ ، كَالْعَتَقِ وَالْوَقْفِ ، وَيَفَارِقُ الْبَيْعَ ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ جَعْلُهُ لِمُوكَلِّهِ بَعْدَ إِيقَاعِهِ ، وَهَهُنَا بَعْدَ الشَّرَاءِ يُمَكِّنُهُ جَعْلُهَا أَضْحِيَّةً . فَأَمَّا إِذَا قَالَ : هَذِهِ أَضْحِيَّةٌ . صَارَتْ وَاجِبَةً ، كَمَا يَتَعَيَّنُّ الْعَبْدُ بِقَوْلِ سَيِّدِهِ : هَذَا حُرٌّ . وَلَوْ أَنَّهُ قَلَّدَهَا أَوْ أَشْعَرَهَا يَتَوَى بِهِ جَعْلُهَا أَضْحِيَّةً ، لَمْ تَصِرْ أَضْحِيَّةً حَتَّى يَنْطَلِقَ بِهِ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا .

١٧٥٧ - مسألة : قال : (وَلَوْ أَوْجَبَهَا نَاقِصَةً ، ذَبَحَهَا ، وَلَمْ تُجْزِئْهُ)

يَعْنِي إِذَا كَانَتْ نَاقِصَةً يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ ، فَأَوْجَبَهَا ، وَجَبَ عَلَيْهِ ذَبْحُهَا ؛ لِأَنَّ إِجْبَابَهَا كَالْتَذَرِّ لِذَبْحِهَا ، فَيُزْمَرُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلِأَنَّ إِجْبَابَهَا كَتَذَرِّ هَذِي مِنْ غَيْرِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، فَإِنَّهُ يُزْمَرُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلا تُجْزِئُهُ عَنِ الْأَضْحِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَلا تَكُونُ أَضْحِيَّةً ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنْتَبِعْ لَا تُجْزِئُ فِي الْأَضَاحِي » ^(١) . وَلَكِنَّهُ يَذْبَحُهَا ، وَيُثَابُ عَلَى مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ / مِنْهَا ، كَمَا ١٤٥/١٠ ط يُثَابُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِمَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ هَذِيًا ، وَكَالْوِاقِفِ عَنْ كُفَّارَتِهِ عَبْدًا لَا يُجْزِئُ فِي الْكُفَّارَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ هُنَا لَا يُلْزَمُهُ بَدْلُهَا ؛ لِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهَا مَا يُوجِبُهَا . وَإِنْ كَانَتْ الْأَضْحِيَّةُ وَاجِبَةً عَلَيْهِ ، مَثَلُ مَنْ تَذَرَّ أَضْحِيَّةً فِي ذِمَّتِهِ ، أَوْ أَثْلَفَ أَضْحِيَّةً الَّتِي أَوْجَبَهَا ، لَمْ تُجْزِئْهُ هَذِهِ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ . وَإِنْ زَالَ عَيْتُهَا ، كَأَنَّ ^(٢) كَانَتْ عَجْفَاءً فَوَالَ عَجْفُهَا ، أَوْ مَرِيضَةً فَبَرَأَتْ ، أَوْ عَرَجَاءً فَوَالَ عَرَجُهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَانَتْ » .

(٢) فِي ١ ، ب ، م : « أَضْحِيَّةٌ » .

(١) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ٤٦١/٥ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « كَانَتْ » .

المذهب أنها تُجزئ . وقال أصحاب الشافعي : لا تُجزئ ؛ لأن الاعتبار بحال إيجابها ، ولأن الزيادة فيها كانت للمساكين ، كما أن نقصها بعد إيجابها عليهم لا يمنع^(١) كونها أضحية . ولنا ، أن هذه أضحية يُجزئ مثلها ، فتجزئ ، كما لو لم يوجبها إلا بعد زوال عيها .

١٧٥٨ - مسألة : قال : (ولا تُباع أضحية الميت في دينه ، وبأكلها ورثته)

يعنى إذا أوجب أضحية ، ثم مات ، لم يُجز بيعها وإن كان على الميت دين لا وفاء له . وهذا قال أبو ثور ، ويشبهه مذهب الشافعي . وقال الأوزاعي : إن ترك ديناً لا وفاء له إلا منها ، بيعت فيه . وقال مالك : إن تشاجر الورثة فيها باعوها . ولنا ، أنه تعين ذبحها ، فلم يصح بيعها في دينه ، كما لو كان حياً^(٢) . إذا ثبت هذا ، فإن ورثته يقومون مقامه في الأكل والصدقة والهدية ؛ لأنهم يقومون مقام موروثهم فيما له عليه .

فصل : واختلقت الرواية ، هل تجوز التضحية عن اليتيم من ماله ؟ فروى أنه ليس للولي ذلك ؛ لأنه إخراج شيء من ماله بغير عوض ، فلم يُجز ، كالصدقة والهدية . وهذا مذهب الشافعي . وروى أن للولي أن يضحى عنه إذا كان موسراً . وهذا قول أبي حنيفة ، ومالك . قال مالك : إذا كان له ثلاثون ديناراً ، يضحى عنه بالثقة^(٣) ديناراً ؛ لأنه إخراج مال يتعلق بيوم العيد ، فجاز إخراجُه من مال اليتيم ، كصدقة الفطر . فعلى هذا ، يكون إخراجها من ماله على سبيل التوسعة عليه ، والتطبيب لقلبه ، وإشراكه لأمثاله في مثل هذا اليوم ، كما يشتري له الثياب المرتفعة^(٤) للتحمل ، والطعام الطيب ، ويوسع عليه في الثقة وإن لم يجب ذلك . ويحتمل أن يحمل كلام أحمد في الرويتين على حالين ؛ فالموضع الذي^(٥) منع التضحية ، إذا كان اليتيم طفلاً لا يقبل التضحية ، ولا

١٤٦/١٠

(٣) في م زيادة : من .

(١) في ب : حقا .

(٢) في م : بنصف .

(٣) في م : الرفعة .

(٤) سقط من : ب .

بِفَرْحِهَا ، وَلَا يَنْكَسِرُ^(٥) قَلْبُهُ بِتَرْكِهَا ؛ لَعَدِمَ الْفَائِدَةَ فِيهَا ، فَيُحْصَلُ إِخْرَاجُ ثَمَنِهَا تَضْيِيعُ مَالٍ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي أَجَازَهَا ، إِذَا كَانَ الْيَتِيمُ يَغْفُلُهَا ، وَيَتَجَبَّرُ قَلْبُهُ بِهَا ، وَيَتَنَكَّسِرُ بِتَرْكِهَا ؛ لِحُصُولِ الْفَائِدَةِ مِنْهَا ، وَالضَّرَرِ بِتَفْوِيتِهَا . وَاسْتَدَلَّ أَبُو الْخَطَّابِ بِقَوْلِ أَحْمَدَ : يُضْحَى عَنْهُ . عَلَى وَجُوبِ الْأُضْحِيَّةِ . وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، مَا ذَكَرْنَاهُ . وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَتَى ضَحَّى عَنِ الْيَتِيمِ ، لَمْ يَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ مِنْهَا ، وَيُؤْتَرُهَا لِنَفْسِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّدَقَةُ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ تَطَوُّعًا .

١٧٥٩ - مسألة : قال : (وَالْإِسْتِغْبَابُ أَنْ يَأْكُلَ ثُلُثُ أُضْحِيَّتِهِ ، وَيُهْدِيَ ثُلُثَهَا ، وَيَتَصَدَّقَ بِثُلُثِهَا ، وَلَوْ أَكَلَ أَكْثَرَ جَازَ)

قال أَحْمَدُ : نَحْنُ نَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ : يَأْكُلُ هُوَ الثُّلُثُ ، وَيُطْعِمُ مَنْ أَرَادَ الثُّلُثَ ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى الْمَسَاكِينِ بِالثُّلُثِ . قال عَلَقَمَةُ : بَعَثَ مَعِيَ عَبْدُ اللَّهِ بِهَدِيَّةٍ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَكُلَ ثُلُثًا ، وَأَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَهْلِ أُخْيِهِ^(١) بِثُلُثٍ ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِثُلُثٍ . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ : الضُّحَايَا وَالْهَدَايَا ثُلُثُ لَكَ ، وَثُلُثُ لِأَهْلِكَ ، وَثُلُثُ لِلْمَسَاكِينِ . وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ . وقال فِي الْآخِرِ : يَجْعَلُهَا نِصْفَيْنِ ، يَأْكُلُ نِصْفًا ، وَيَتَصَدَّقُ بِنِصْفٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ ﴾^(٢) . وقال أَصْحَابُ الرَّأْيِ : مَا كَثَرَ مِنَ الصَّدَقَةِ فَهُوَ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مِائَةَ بَدَنَةٍ ، وَأَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِيَضْعَةٍ ، فَجَعَلَتْ فِي قَدَرٍ ، فَأَكَلَ هُوَ وَعَلَى مِنْ لَحْمِهَا ، وَحَسِيًّا مِنْ مَرَقِهَا^(٣) . وَنَحَرَ خَمْسَ بَدَنَاتٍ أَوْ سِتَّ بَدَنَاتٍ ، وقال : « مَنْ شَاءَ فَلْيَقْطَعْ » . وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُنَّ شَيْئًا^(٤) . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي صِفَةِ أُضْحِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : وَيُطْعِمُ^(٥)

(٥) ق م : يَكْسِرُ .

(١) ق م نهادة : عتبة .

(٢) سورة الحج ٢٨

(٣) تقدم ترجمته ، ق : ١٥٦/٥

(٤) تقدم ترجمته ، ق : ٣٠١/٥ .

(٥) ق م : يَطْعِمُ .

أهل بيته الثلث ، ويُطعمُ فقراءَ جيرانه الثلث ، ويتصدقُ على السؤالِ بالثلث . رواه الحافظ
 ١٤٦/١ ط أبو موسى الأصبهاني^(٦) ، في الوظائف ، وقال : حديث حسن . ولأنه قول ابن مسعود /
 وابن عمر ، ولم نعرف^(٧) لهما مخالفا في الصحابة ، فكان إجماعا ، ولأن الله تعالى قال :
 ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾^(٨) . والقانع : السائل . يقال : قَنَعَ قُنُوعًا . إذا
 سَأَلَ . وقَبَعَ قَنَاعَةً ، إذا رَضِيَ . قال الشاعر^(٩) :

لَمَّا لَ الْمَرْءُ يُصْلِحُهُ فَيُعْنِي مَفَاقِرَهُ أَعْصَفَ مِنَ الْقُنُوعِ

والمُعْتَرَّ : الذي يَقْرِيكَ . أى يَقْرُضُ لَكَ لِتُطْعِمَهُ ، ولا^(١٠) يَسْأَلُ ، فَذَكَرَ ثَلَاثَةَ
 أَصْنَافٍ ، فَيَتَّبِعِي أَنْ يَقْسَمَ بَيْنَهُمْ أَثْلًا ثَلَاثًا . وأما الآية التي اخْتَجَّ بها أصحابُ الشافعي ، فإن
 الله تعالى لم يُبَيِّنْ قَدْرَ الْمَأْكُولِ مِنْهَا وَالْمُتَصَدَّقِ بِهِ ، وَقَدْ ثَبَّهَ عَلَيْهِ فِي آيَتِنَا ، وَفَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ
 بِفَعْلِهِ ، وَابْنُ عَمْرٍو يَقُولُهُ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ بِأَمْرِهِ . وَأَمَّا خَبَرُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ، فَهُوَ فِي
 الْهَدْيِ ، وَالْهَدْيُ يَكْثُرُ ، فَلَا يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانُ مِنْ قَسَمِهِ ، وَأُخِذَ ثَلَاثُهُ ، فَتَتَعَيَّنُ الصَّدَقَةُ
 بِهَا ، وَالْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ ، فَلَوْ تَصَدَّقَ بِهَا كُلُّهَا أَوْ بِأَكْثَرِهَا جَازَ ، وَإِنْ أَكَلَهَا كُلُّهَا إِلَّا أَوْقِيَّةً
 تَصَدَّقَ بِهَا جَازَ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : يَجُوزُ أَكْلُهَا كُلُّهَا . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ :
 ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ . وَقَالَ : ﴿ وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ .
 وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَجِبُ الْأَكْلُ مِنْهَا ، وَلَا تَجُوزُ الصَّدَقَةُ
 بِجَمِيعِهَا ؛ لِلْأَمْرِ بِالْأَكْلِ مِنْهَا . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ حُمْسَ بَدَنَاتٍ ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُنَّ
 شَيْئًا ، وَقَالَ : « مَنْ شَاءَ فَلْيَقْتَطِعْ » . وَلَئِنْهَا ذَبِيحَةٌ يَقْتَرِبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِهَا ، فَلَمْ يَجِبْ
 الْأَكْلُ مِنْهَا ، كَالْعَقِيقَةِ ، وَالْأَمْرُ لِلْاسْتِحْبَابِ ، أَوْ لِلِإِبَاحَةِ ، كَالْأَمْرِ بِالْأَكْلِ مِنَ الثَّمَارِ
 وَالزَّرْعِ ، وَالنَّظَرُ إِلَيْهَا :

(٦) في م : « الأصفهاني » . وهما بمعنى . وهو أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد ، ابن المديني ، الشافعي ، الحافظ ،
 صاحب التصانيف ، منها كتابه « الوظائف » ، توفي سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة . طبقات الشافعية الكبرى

١٦٠/٦ - ١٦٣ .

(٧) في أ : « نعلم » .

(٨) سورة الحج ٣٦ .

(٩) هو الشماخ ، والبيت في ديوانه ٢٢١ .

(١٠) في م : « فلا » .

فصل: ويجوز ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، في قول عامة أهل العلم . ولم يُعجزه عليّ ، ولا ابن عمر ، رضي الله عنهما ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث^(١١) . ولنا ، أن النبي ﷺ قال : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ ادْخَارِ لَحُومِ الْأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ » . رواه مسلم^(١٢) . وروى عائشة ، رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ قال : « إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِلدَّافَةِ^(١٣) الَّتِي دَفْتُ ، فَكُلُوا ، وَتَزَوَّدُوا ، وَتَصَدَّقُوا ، وَادْخَرُوا »^(١٤) . وقال أحمد : فيه أسانيد صحاح . فأما علي وابن عمر ، فلم يُلغِهما تَرْخِصُ / رسول الله ﷺ ، وقد كانوا سَمِعُوا النَّبِيَّ ، قَرَأُوا عَلَى مَا سَمِعُوا .

١٤٧/١٠

فصل: ويجوز أن يُطعمَ منها كافرًا . وهذا قال الحسن ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال مالك : غيرهم أحب إلينا . وكره مالك والليث إعطاء التصرائي جلد الأضحية . ولنا ، أنه طعام له أكله ، فجاز إطعمه الذمي^(١٥) ، كسائر طعامه ، ولأنه صدقة تطوع ، فجاز إطعمها الذمي والأسيّر ، كسائر صدقة التطوع . فأما الصدقة الواجبة منها ، فلا يُعجزى دفعها إلى كافر ؛ لأنها صدقة واجبة ، فأشبهت الزكاة ، وكفارة اليمين .

١٧٦٠ - مسألة : قال : (ولا يُعطى الجارز بأجرته شيئاً منها)

وهذا قال^(١) مالك ، و^(٢) الشافعي ، وأصحاب الرأي . ورخص الحسن ، وعبد الله

(١١) تقدم تحريره ، في : ٣٠٠/٥ .

(١٢) في : باب استئذان النبي ﷺ به عز وجل في زيارة قبر أمه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب بيان ما كان من النبي عن أكل لحوم الأضاحي ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١/٦٧٢ ، ٣/١٥٦٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الأوعية ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٢/٢٩٨ . والنسائي ، في : باب الإذن في ذلك ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٧/٢٠٧ . والإمام أحمد ، في : للسند ٥/٣٥٠ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ .

(١٣) الدافة : قوم يسرون جميعاً سراً خفياً . والمراد : جموع الأعراب التي وفدت .

(١٤) أخرجه مسلم ، في : باب بيان ما كان من النبي عن أكل لحوم الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٣/١٥٦١ . والنسائي ، في : باب الادخار في الأضاحي ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٧/٢٠٧ ، ٢٠٨ . والإمام مالك ، في : باب ادخار لحوم الأضاحي ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٢/٤٨٥ .

(١٥) في ب ، م : للذمي .

(١-١) سقط من : م .

ابن عُبيد بن عُمَيْر ، في إعطائه الجِلْد . ولنا ، ما رَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قال : أَمَرَني رسولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدَنَةِ ، وَأَنْ أَقْسِمَ جُلُودَهَا وَجِلَالَهَا ^(١) ، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَازِرَ مِنْهَا شَيْئًا ، وقال : « نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَلَنْ مَا يَدْفَعُهُ إِلَى الْجَزَارِ أُجْرَةً عَوَضَ عَنْ ^(٣) عَمَلِهِ وَجَزَارَتِهِ ، وَلَا تَجُوزُ الْمُعَاوَضَةُ بِشَيْءٍ مِنْهَا . فَأَمَّا إِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ لِفَقْرِهِ ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْهَدِيَّةِ ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْأَخْذِ ، فَهُوَ ككَثِيرِهِ ، بَلْ هُوَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ بَاشَرَهَا ، وَتَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهَا .

١٧٦١ - مسألة : قال : (وَلَهُ أَنْ يَتَفَعَّعَ بِجِلْدِهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَهُ ، وَلَا شَيْئًا مِنْهَا)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ ، لِأَحْمِهَا وَلَا جِلْدِهَا ، وَاجِبَةٌ كَانَتْ أَوْ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّنَتْ بِالذَّبْحِ . قال أحمد : لَا يَبِيعُهَا ، وَلَا يَبِيعُ شَيْئًا مِنْهَا . وقال : سَبْحَانَ اللهِ ، كَيْفَ يَبِيعُهَا ، وَقَدْ جَعَلَهَا اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ! وقال الميموني : قالوا لأبي عبد الله : فَجِلْدُ الْأَضْحِيَّةِ يُعْطَاةُ السَّلَاحُ ؟ قال : لَا ^(١) . وَحَكَى قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : لَا يُعْطَى ^(٢) فِي جَزَارَتِهَا شَيْئًا مِنْهَا ^(٣) . ثم قال : إسناده جيد . وهذا قال أبو هريرة . وهو مذهب الشافعي . ١٧٦١ ط ١٤٧ / ١ . وَرَخَّصَ الْحَسَنُ / ، وَالتَّخَمِيُّ فِي الْجِلْدِ أَنْ يَبِيعَهُ وَيَشْتَرِي بِهِ الْغُرْبَالَ وَالْمُنْخَلَ وَآلَةَ الْبَيْتِ . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهِ هُوَ وَغَيْرُهُ ، فَجَرَى مَجْرَى تَفْرِيقِ لَحْمِهَا ^(٤) . وقال أبو حنيفة : يَبِيعُ مَا شَاءَ مِنْهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ مِنْهُ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّهُ يَبِيعُ الْجِلْدَ ، وَيَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ مِنْهُ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَلَنَا ، أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِقَسْمِ جُلُودِهَا وَجِلَالَهَا ، وَنَهْيُهُ أَنْ يُعْطَى الْجَازِرُ شَيْئًا مِنْهَا . وَلِأَنَّهُ جَعَلَهُ اللهُ تَعَالَى فَلَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ ،

(٢) الجِلْدُ لِلدَّابَّةِ : كَالثَّوْبِ لِلْإِنْسَانِ ، بَقِيهَا الْبَرْدُ .

(٣) تقدم تخريجُه ، في : ٣٠١ / ٥ .

(٤) سقط من : ب .

(١) سقط من : م . وفي : ١ : « وَلَا » .

(٢) في م : « يُعْطَى الْجَازِرُ » .

(٣) هو الذي تقدم في أول الصفحة .

(٤) في م : « اللَّحْمُ » .

كالوقف ، وما ذكروه^(٥) في شراء آلة البيت ، ينطل باللحم ، لا يجوز بيعه بآلة البيت وإن كان يتنفع به . فأما جواز الانتفاع بجلودها وجلالها ، فلا خلاف فيه ؛ لأنه جزء منها ، فجاز للمضحي الانتفاع به ، كاللحم ، وكان علقمة ومسروق يدبغان جلد أضحيتهما ، وصليان عليه . وروى عائشة ، قالت : قلت : يا رسول الله ، قد كانوا ينتفعون من ضحاياهم ، يحملون منها الودك^(٦) ، ويتخذون منها الأسقية . قال : « وما ذاك ؟ » . قالت : نهيت عن إمساك لحوم الأضاحي بعد^(٧) ثلاث . قال : « إنما نهيتكم للذافاة التي دفت ، فكلوا ، وتزوؤوا ، وتصدقوا » . حديث صحيح ، رواه مالك^(٨) ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عُمرة ، عن عائشة ، رضى الله عنها . ولأنه التنازع به ، فجاز كلحيمها .

١٧٦٢ - مسألة : قال : (ويجوز أن تبدل الأضحية إذا أوجبها بخير منها)

هذا المتخصص عن أحمد . وبه قال عطاء ، ومجاهد ، وعكرمة ، ومالك ، وأبو حنيفة ، وعبد بن الحسن . واختار أبو الخطاب أنه لا يجوز بيعها ، ولا إبدالها ؛ لأن أحمد نص في الهدى إذ عطي ، أنه يجزئ عنه ، وفي الأضحية^(٩) إذا هلك ، أو ذبحها فسرقت ، لا بدل عليه . ولو كان ملكه ما زال عنها ، لزمه بدلها في هذه المسائل . وهذا مذهب أبي يوسف ، والشافعي ، وأبي ثور ؛ لأنه قد جعلها الله تعالى ، فلم يملك التصرف فيها بالبيع والإبدال ، كالوقف . ولنا ، ما روى ، أن النبي ﷺ ساق مائة بدنة^(١٠) في حجته ، وقدم على من اليمن ، فأشركه فيها . رواه مسلم^(١١) . وهذا نوع من الهبة أو بيع ، ولأنه عدل عن غير وجبت لحق الله تعالى إلى خير منها من جنسها ، فجاز ، كما لو وجبت عليه بنت

(٥) في الأصل ، أ : ذكره .

(٦) الودك : اللحم .

(٧) في م : فرق .

(٨) تقدم ترجمته ، في صفحة ٣٨١ .

(٩) في م زيادة : أنه .

(١٠) سقط من : ب .

(١١) تقدم ترجمته ، في ١٥٦/٥ . في حديث جابر الطويل :

لَيُؤَيِّنَ، فَأُخْرِجَ حَقُّهُ فِي الزَّكَاةِ، / فَأَمَّا بَيْعُهَا، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ. وَقَالَ الْقَاضِي: يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَهَا، وَيَشْتَرِيَ خَيْرًا مِنْهَا. وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ بَدْنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِشْرَاكِهِ فِيهَا، وَلَأنَّ مِلْكَهُ لَمْ يُزَلْ عَنْهَا، بِدَلِيلِ جَوَازِ إِبْدَالِهَا، وَلَأنَّهَا عَيْنُ يَجُوزُ إِبْدَالُهَا، فَجَازَ بَيْعُهَا، كَمَا قَبْلَ إِجْبَازِهَا. وَلَنَا، أَنَّهُ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى، فَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهَا، كَالْوَقْفِ، وَإِنَّمَا جَازَ إِبْدَالُهَا بِجِنْسِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُزَلْ الْحَقُّ فِيهَا عَنْ جِنْسِهَا، وَإِنَّمَا انْتَقَلَ إِلَى خَيْرٍ مِنْهَا، فَكَأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى ضَمُّ زِيَادَةِ إِلَافِهَا، وَقَدْ جَازَ إِبْدَالُ الْمُصْحَفِ، وَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ. وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَدْنِ^(٤)، فَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَبِيعْهَا، وَإِنَّمَا شَرَكَ عَلِيًّا فِي ثَوْبِهَا وَأَجْرِهَا. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ إِجْبَازِهَا. وَقَوْلُ الْخَرَقِيِّ: بِخَيْرٍ مِنْهَا. يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِدُونِهَا، وَلَا إِخْلَافَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ تَقْوِيَةُ جُزْءٍ مِنْهَا، فَلَمْ يَجْزُ، كَأَثْلَافِهِ. وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِمِثْلِهَا؛ لَعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي هَذَا. وَقَالَ الْقَاضِي: فِي إِبْدَالِهَا بِمِثْلِهَا اخْتِمَالَانِ؛ أَحَدُهُمَا، جَوَازُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَلَنَا، أَنَّهُ يُغَيَّرُ مَا أَوْجَبَهُ لَغَيْرِ فَائِدَةٍ، فَلَمْ يَجْزُ، كَأَبْدَالِهِ بِمَا دُونِهَا.

١٧٦٣ - مسألة: قَالَ: (وَإِذَا مَضَى مِنْ نَهَارِ يَوْمِ الْأَضْحَى مَقْدَارُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَخُطْبَتِهِ، فَقَدْ حَلَّ الذَّبْحُ إِلَى آخِرِ يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامِ الْقَشْرِيقِ نَهَارًا، وَلَا يَجُوزُ لَيْلًا)

الكَلَامُ فِي وَقْتِ الذَّبْحِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: أَوَّلُهُ، وَآخِرُهُ، وَعُمُومُ وَقْتِهِ أَوْ خُصُوصِهِ. أَمَّا أَوَّلُهُ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ أَنَّهُ إِذَا مَضَى مِنْ نَهَارِ يَوْمِ الْعِيدِ قَدَرٌ تَحُلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَقَدَرُ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَتَيْنِ تَامَتَيْنِ فِي أَحَدٍ مَا يَكُونُ، فَقَدْ دَخَلَ^(١) وَقْتُ الذَّبْحِ، وَلَا يُعْتَبَرُ نَفْسُ الصَّلَاةِ، لَا تَرُقُّ فِي هَذَابَيْنِ أَهْلِ الْبَصَرِ وَغَيْرِهِمْ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ. وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ، أَنَّ مِنْ شَرْطِ جَوَازِ التَّضَعُّجَةِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْبَصَرِ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَخُطْبَتُهُ. وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ الْحَسَنِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَإِسْحَاقَ؛ لَمَّا رَوَى جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُعِدْ

(٤) فِي م: النَّبِيُّ ﷺ.

(١) فِي م: حَلَّ.

مَكَانَهَا أُخْرَى»^(٢). وعن التبراء، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَتَسَلَّكَ تَسَلُّكَنَا، فَقَدْ أَصَابَ التَّسْلُكَ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيَعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى». / مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣). وفي لفظ قال: «إِنَّ أَوَّلَ تَسْلُكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذِهِ الصَّلَاةُ، ثُمَّ الذَّبْحُ، فَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلَيْتَ شَاءَ لَحْمٍ قَدْ مَهَا الْأَهْلِيَّةُ، كَيْسَ مِنَ التَّسْلُكِ فِي شَيْءٍ». فظاهر^(٤) هذا اعتبار نفس الصلاة. وقال عطاء: وَقْتُهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَتَعَلَّقُ آخِرُهَا بِالْوَقْتِ، فَتَعَلَّقُ أَوَّلُهَا بِالْوَقْتِ، كَالصِّيَامِ. وهذا وَجْهٌ قول الخِرَقِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ. والصَّحِيحُ، إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَنَّ وَقْتُهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ لِظَاهِرِ الْحَبَرِ، وَالْعَمَلُ بِظَاهِرِهِ أَوْلَى. فَأَمَّا غَيْرُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى، فَأَوَّلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِمْ قَدْرُ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ بَعْدَ حَلِّ^(٥) الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ فِي حَقِّهِمْ تُعْتَبَرُ، فَوَجِبَ الْإِعْتِبَارُ بِقَدْرِهَا. وقال أبو حنيفة: أَوَّلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِمْ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مِنْ يَوْمِ التَّحَرُّ، فَكَانَ وَقْتُهَا^(٦) مِنْهُ كَسَائِرِ الْيَوْمِ. وَلَنَا، أَنَّهَا عِبَادَةٌ وَقْتُهَا فِي حَقِّ أَهْلِ الْأَمْصَارِ^(٧) بَعْدَ إِشْرَاقِ الشَّمْسِ، فَلَا تَتَقَدَّمُ وَقْتُهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ، كَصَلَاةِ الْعِيدِ. وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِأَهْلِ الْمِصْرِ^(٨)، فَإِنَّ لَمْ يُصَلِّ الْإِمَامُ فِي الْمِصْرِ، لَمْ يَجْزِ الذَّبْحُ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، لِأَنَّهَا

(٢) أخرجه البخاري، في: باب قول النبي ﷺ: فليذبح على اسم الله، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخاري ١١٨/٧. ومسلم، في: باب وقتها، من كتاب الأضاحي. صحيح مسلم ١٥٥٢/٣. والنسائي، في: باب ذبح الناس بالمصل، من كتاب الذبائح والصيد. المجتبى ١٨٨/٧. وابن ماجه، في: باب النهي عن ذبح الأضحية قبل الصلاة، من كتاب الأضاحي ١٥٣/٢.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب الأكل يوم النحر، وباب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد، وباب كلام الإمام الناس... من كتاب العيدين، وفي: باب من ذبح قبل الصلاة أعاد، من كتاب الأضاحي. صحيح البخاري ٢١/٢، ٢٦، ٢٨، ١٣٢/٧، ١٣٣. ومسلم، في: باب وقتها، من كتاب الأضاحي. صحيح مسلم ١٥٥٣/٣.

كما أخرجه النسائي، في: باب الخطبة يوم العيد، وباب حث الإمام الناس على الصدقة، من كتاب العيدين، وفي: باب ذبح الضحية قبل الإمام، من كتاب الذبائح والصيد. المجتبى ١٤٨/٣، ١٤٩، ١٥٥، ١٩٦/٧.

(٤) في (أ)، ب، م: و: وظاهره.

(٥) سقط من: م.

(٦) في ب: وقتا.

(٧) في (أ)، ب، م: المصير.

(٨) في م: الأمصار.

حيث لا تستقط ، فكأنه قد صلى ، وسواء ترك الصلاة عمداً أو غير عمد ، لعذر أو غيره .
 فأما الذبح في اليوم الثاني ، فيجوز^(٩) في أول النهار ؛ لأن الصلاة فيه غير واجبة ، ولأن
 الوقت قد دخل في اليوم الأول ، وهذا من أثباته ، فلا تعتبر فيه صلاة ولا غيرها . وإن صلى
 الإمام في المصلي ، واستخلف من صلى في المسجد ، فمضى صلوا في أحد الموضعين جاز
 الذبح ؛ لوجود الصلاة التي يستقط بها الفرض عن سائر الناس . فإن ذبح بعد الصلاة قبل
 الخطبة ، أجزأ ، في ظاهر كلام أحمد ؛ لأن النبي ﷺ علق المنع على فعل الصلاة ، فلا
 يتعلق بغيره ، ولأن الخطبة غير واجبة . وهذا قول الثوري . الثاني ، آخر الوقت ، وآخره
 آخر اليوم الثاني من أيام التشريق ، فتكون أيام النحر ثلاثة ؛ يوم النحر^(١٠) ، ويومان
 بعده . وهذا قول عمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وأنس . قال
 أحمد : أيام النحر ثلاثة ، عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ . وفي رواية ،
 قال : خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ . ولم يذكر أنسا . وهو قول مالك ، والثوري ،
 وأبي حنيفة . وروى عن علي ، آخره آخر أيام التشريق . وهو مذهب الشافعي ، وقول
 عطاء ، والحسن ؛ لأنه روى عن جبير بن مطعم ، أن النبي ﷺ قال : « أيام منى كلها
 منحر »^(١١) . ولأنها أيام تكبير وإفطار ، فكانت محللاً للنحر كالأولتين . وقال ابن
 سيرين : لا تجوز إلا في يوم النحر خاصة ؛ لأنها وظيفة^(١٢) عيد ، فلا تجوز إلا في يوم
 واحد ، كأداء الفطرة يوم الفطر . وقال سعيد بن جبير ، وجابر بن زيد ، كقول ابن سيرين
 في أهل الأمصار ، وقولنا في أهل منى . وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وعطاء بن يسار :
 تجوز التضحية إلى هلال المحرم . وقال أبو أمامة بن سهل بن حنيف : كان الرجل من
 المسلمين يشتري أضحية ، فيسمتها حتى يكون آخر ذى الحجة ، فيضحي بها . رواه

(٩) في م : فهو .

(١٠) في م : العيد .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب النحر يوم النحر ... من كتاب الحج ، وفي : باب من قال : الأضحية جائز يوم
 النحر ... من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٢٩٥/٩ ، ٢٩٦ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٨٢/٤ . كلاهما
 بلفظ : « كل أيام التشريق ذبح » . وانظر : ما تقدم تخريجه ، في : ٢٤٣/٥ .

(١٢) في الأصل ، ١ : وصيغة .

الإمام أحمد، بإسناده^(١٣) . وقال: هذا الحديث عجيب . وقال: أيام الأضحية التي أجمع عليها ثلاثة أيام . ولنا ، أن النبي ﷺ نهى عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث^(١٤) . ولا يجوز الذبح في وقت لا يجوز ادخار الأضحية إليه ، ولأن اليوم الرابع لا يجب الرمي فيه ، فلم تجز التضحية فيه ، كالذي بعده ، ولأنه قول من سَمِينا من الصحابة ، ولا مخالف لهم إلا رواية عن علي ، وقد روى عنه مثل مذهبننا ، وحديثهم إنما هو : « ومنى كلها منحر » . ليس فيه ذكر الأيام ، والتكبير أعم من الذبح ، وكذلك الإفطار ، بدليل أول يوم النحر ، ويوم عرفة يوم تكبير ، ولا يجوز الذبح فيه . الثالث ، في زمن الذبح ، وهو النهار دون الليل . نص عليه أحمد ، في رواية الأثرم . وهو قول مالك . وروى عن غطاء ما يدل عليه . وحكى عن أحمد ، رواية أخرى ، أن الذبح يجوز ليلاً . وهو اختيار أصحابنا المتأخرين ، وقول الشافعي ، وإسحاق ، وأبي حنيفة وأصحابه ؛ لأن الليل زمن يصح فيه الرمي ، فأشبهه النهار . ووجه قول الجرجاني قول الله تعالى : ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾^(١٥) . / وروى عن النبي ﷺ ، أنه نهى عن ١٤٩/١٠ ط الذبح بالليل^(١٦) . ولأنه ليل يوم يجوز الذبح فيه ، فأشبهه ليلة يوم النحر ، ولأن الليل تتعذر فيه تفرقه اللحم في الغالب ، فلا يفرق طرياً ، فيفوت بعض المقصود ؛ ولهذا قالوا : يُكره الذبح فيه . فعلى هذا ، إن ذبح ليلاً لم يُجزئه عن الواجب ، وإن كانت^(١٧) تطوعاً فذبحها ، كانت شاة لحم ، ولم تكن أضحية ، فإن فرقها ، حصلت القرنة بتفريقها ، دون ذبحها .

فصل : إذا فات وقت الذبح ، ذبح الواجب قضاءً ، وصنعه ما يصنع بالمذبوح في وقته ، وهو مُحَرَّرٌ في التطوع ، فإن فرق لحمها كانت القرنة بذلك دون الذبح ، لأنها شاة

(١٣) أخرجه البخاري ، في : باب في أضحية النبي ﷺ بكشين ... من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري . ١٣٠/٧ .

(١٤) تقدم ترجمه ، في : ٣٠٠/٥ .

(١٥) سورة الحج ٢٨ . وفي النسخ خطأ : ﴿ لِيَذْكُرُوا ﴾ .

(١٦) عزاه صاحب مجمع الزوائد إلى الطبراني في : الكبير . مجمع الزوائد ٤/ ٢٣ .

(١٧) في م : ١٠ كان ، .

لحم ، وليست أضحية ، وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يُسَلَّمُهَا إِلَى الْفُقَرَاءِ ، وَلَا يَذْبَحُهَا ، فَإِنْ ذَبَحَهَا فَرَّقَ لَحْمَهَا ، وَعَلِيهِ أَرْضٌ مَا تَقْصَمُهَا الذَّبْحُ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ قَدْ سَقَطَ بِقَوَاتِ وَقْتِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الذَّبْحَ أَحَدُ مَقْصُودَي الْأَضْحِيَّةِ ، فَلَا يَسْقُطُ بِقَوَاتِ وَقْتِهِ كَتَفْرِقَةِ اللَّحْمِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ذَبَحَهَا فِي الْأَيَّامِ ، ثُمَّ خَرَجَتْ قَبْلَ تَفْرِيقِهَا ، فَرَقَّهَا بَعْدَ ذَلِكَ . وَيُقَارَقُ الْوُقُوفُ وَالرَّمْيُ ، وَلِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ لَا تَسْقُطُ بِقَوَاتِهَا ، بخلاف ذلك .

فصل : وإذا وَجَبَتِ الْأَضْحِيَّةُ بِإِجَابَةِهَا ، فَضَلَّتْ أَوْ سُرِقَتْ أَوْ بَغِيرَ تَغْرِيطٍ مِنْهُ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ ، فَإِنْ عَادَتْ إِلَيْهِ ذَبَحَهَا ، سَوَاءٌ كَانَ فِي زَمَنِ الذَّبْحِ ، أَوْ فِيمَا بَعْدَ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

١٧٦٤ - مسألة : قال : (فَإِنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَلَزِمَهُ الْبَدَلُ)

وذلك لقول النبي ﷺ : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى » ^(١) . ولأنها تَسْبِيكَةٌ وَاجِبَةٌ ، ذَبَحَهَا قَبْلَ وَقْتِهَا ، فَلَزِمَهُ بَدَلُهَا ، كَالْهَذْيِ إِذَا ذَبَحَهُ قَبْلَ مَجْلِهِ . وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَدَلُهَا مِثْلَهَا أَوْ خَيْرًا مِنْهَا ؛ لِأَنَّ ذَبْحَهَا قَبْلَ مَجْلِهَا إِتْلَافٌ لَهَا . وَكَلَامُ الْخَزَقِيِّ ، « وَمَنْ أَطْلَقَ مِنْ أَصْحَابِنَا » ، محمولٌ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ الْوَاجِبَةِ بِتَذْرِ أَوْ تَعْيِينٍ ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ وَاجِبَةٍ بَوَاجِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ ، فَهِيَ شَاةٌ لَحْمٍ ، وَلَا بَدَلُ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ؛ لِأَنَّهُ قَصْدُ / ١٥٠/١٠ التَّطَوُّعِ فَأَفْسَدَهُ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ بَدَلُهُ ، كَمَا لَوْ خَرَجَ بِصَدَقَةٍ تَطَوُّعٍ فَدَفَعَهَا إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا ، وَالْحَدِيثُ يُحْمَلُ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ ؛ إِمَّا التَّذْبِ ، وَإِمَّا عَلَى التَّخْصِيصِ بِمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ ؛ بِدَلِيلِ مَا ذَكَرْنَا . فَأَمَّا الشَّاةُ الْمَذْبُوحَةُ ، فَهِيَ شَاةٌ لَحْمٍ ، كَمَا وَصَفَهَا النَّبِيُّ ﷺ ^(٢) ، وَمَعْنَاهُ يَصْنَعُ بِهَا مَا شَاءَ ، كَشَاةٍ ذَبَحَهَا لِلْمَعْجَمِهَا ، لِأَنَّ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَإِنْ هَذِهِ إِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً ، فَقَدْ لَزِمَتْ إِبْدَالُهَا ، وَذَبْحُ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا ، فَخَرَجَتْ هَذِهِ عَنْ كَوْنِهَا وَاجِبَةً ، كَالْهَذْيِ الْوَاجِبِ إِذَا غَطِبَ دُونَ مَجْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا ، فَقَدْ أَخْرَجَهَا بِذَبْحِهِ

(١) تقدم ترجمته ، في صفحة ٣٨٥ .

(٢) (٢-٢) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

إِنَّمَا هَا قَبْلَ مَجْلُهَا عَنِ الْقُرْبَةِ ، فَبَقِيَتْ مُجَرَّدُ شَاةٍ لَحْمٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَكْمُهَا حَكْمُ الْأَضْحِيَّةِ ، كَالْهَذِي إِذَا عَطِبَ ؛ لَا يَخْرُجُ عَنْ حَكْمِ الْهَذِي عَلَى رِوَايَةٍ ، وَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ : « شَاةٌ لَحْمٌ » . أَيْ فِي فَضْلِهَا وَثَوَابِهَا خَاصَّةً ، دُونَ مَا يَصْنَعُ بِهَا .

١٧٦٥ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ ، وَإِنْ ذَبَحَهَا بِيَدِهِ كَانَ أَفْضَلَ)

وَجُمَلَتْهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَذْبَحَ الْأَضْحِيَّةَ إِلَّا مُسْلِمٌ ؛ لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ ، فَلَا يَلِيهَا غَيْرُ أَهْلِ الْقُرْبَةِ ، وَإِنْ اسْتَنْتَابَ ذِمِّيًّا فِي ذَبْحِهَا ، جَازَ مَعَ الْكَرَاهَةِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ . وَهَذَا ^(١) قَوْلُ مَالِكٍ . وَمَعْنَى كَرِهَ ذَلِكَ عَلِيُّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ . وَقَالَ جَابِرٌ : لَا يَذْبَحُ النَّسَكُ إِلَّا مُسْلِمٌ ؛ لِمَا رَوَى فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّوِيلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلَا يَذْبَحُ ضَحَايَاكُمْ إِلَّا طَاهِرٌ » ^(٢) . وَلِأَنَّ الشُّحُومَ تُحْرَمُ عَلَيْنَا مِمَّا يَذْبَحُونَهُ عَلَى رِوَايَةٍ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ إِثْلَافِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَنْ جَازَ لَهُ ذَبْحُ غَيْرِ الْأَضْحِيَّةِ ، جَازَ لَهُ ذَبْحُ الْأَضْحِيَّةِ ، كَالْمُسْلِمِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَى الْكَافِرُ مَا كَانَ قُرْبَةً لِلْمُسْلِمِ ، كِبْنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَالْقَنَاظِرِ ، وَلَا تَسْلَمُ تُحْرِمُ الشُّحُومَ عَلَيْنَا بِذَبْحِهِمْ ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهَا الْمُسْلِمُ لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ . وَإِنْ ذَبَحَهَا بِيَدِهِ كَانَ أَفْضَلَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ أَمْلَحَيْنِ ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا ^(٣) . وَنَحَرَ الْبَدَنَاتِ السَّتَّ بِيَدِهِ ^(٤) . وَنَحَرَ فِي ^(٥) الْبَدَنِ الَّتِي سَاقَهَا فِي حَجَّتِهِ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدْنَةً بِيَدِهِ ^(٦) . وَلِأَنَّ فِعْلَهُ قُرْبَةً ، وَفَعَلَ الْقُرْبَةَ أَوَّلَى مِنْ اسْتِنَائَتِهِ فِيهَا . فَإِنْ اسْتَنْتَابَ فِيهَا ، جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنْتَابَ مَنْ نَحَرَ / ^(٧) مَا بَقِيَ مِنْ ^(٨) بُذْنِهِ بَعْدَ ثَلَاثِ وَسِتِّينَ ^(٩) . ١٥٠/١٠ ظ

(١) ب : ٥ : وهو .

(٢) لم نجد حديث ابن عباس الطويل هذا .

(٣) تقدم ترجمته ، في : ٢٩٩/٥ .

(٤) تقدم ترجمته ، في : ٣٠١/٥ .

(٥) في م : ١ : من ٤ .

(٦) تقدم ترجمته ، في : ١٥٦/٥ .

(٧-٨) في م : ٥ : باقي ٤ .

وهذا إخلاف^(٨) فيه . ويُستحب أن يحضر ذبحها ؛ لأن في حديث ابن عباس الطويل : « واخضروها إذا ذبحتم ، فإنه يُغفر لكم عند أول فطرة من دميها » . وروى أن النبي ﷺ قال لفاطمة : « اخضري أضحيتك ، يُغفر لك بأول فطرة من دميها »^(٩) .

١٧٦٦ - مسألة : قال (:) يَقُولُ عِنْدَ الذَّبْحِ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ . وَإِنْ نَسِيَ فَلَا يَضُرُّهُ (

ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ »^(١٠) وفي حديث أنس : وَسَمَى وَكَبَّرَ^(١١) . وكذلك كان يقول ابن عمر . وبه يقول أصحاب الرأي ، ولا تعلم في استحباب هذا إخلافاً ، ولا في أَنَّ التَّسْمِيَةَ مُجَزَّئَةٌ . وَإِنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ ، أَجَزَّاهُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الذَّبَائِحِ . وَإِنْ زَادَ فَقَالَ : اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ، أَوْ مِنْ فُلَانٍ . فَحَسَنٌ . وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُكْرَهُ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلٌ بِهِ لغيرِ اللَّهِ ﴾^(١٢) . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِكَبْشٍ^(١٣) لِيَذْبَحَهُ ، فَأَضْجَعَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ » . ثُمَّ ضَحَّى . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٤) . وفي حديث جابر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمِّيهِ ، بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ » . ثُمَّ ذَبَحَ^(١٥) . وهذا نصٌّ لا يُعْرَجُ عَلَى إِخْلَافِهِ .

١٧٦٧ - مسألة : قال (:) وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الذَّبْحِ عَمَّنْ ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ تُجْزِئُ (

لَا أَعْلَمُ إِخْلَافاً فِي أَنَّ النَّيَّةَ تُجْزِئُ ، وَإِنْ ذَكَرَ مَنْ يُضْحِي عَنْهُ فَحَسَنٌ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ

(٨) في م : : شك .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ٤٤٤/٥ .

(١٠) تقدم تخريجه ، في : ٢٩٩/٥ ، ٣٠٠ .

(١١) سورة البقرة ١٧٣ . وفي م : ﴿ وَمَا أَهْلٌ لغيرِ اللَّهِ به ﴾ . وهي الآية ٣ من سورة المائدة .

(١٢) في ب ، م زيادة : : له .

(١٣) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٠/٥ .

(١٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٦٦ .

الحديث . قال الحسنُ : يقولُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، هَذَا مِنْكَ وَلَكَ ، تُقْبَلُ مِنْ فُلَانٍ . وَكَرِهَ أَهْلُ الرَّأْيِ هَذَا . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي التِّي قَبْلَهَا .

فصل : وَإِنْ عَيَّنْ أَضْحِيَّةً ، فَذَبَحَهَا غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، أَجْزَأَتْ عَنْ صَاحِبِهَا ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى ذَابِحِهَا . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : هِيَ شَاةٌ لِلْحِمِّ ، لِصَاحِبِهَا أَرْضُهَا ، وَعَلَيْهِ بِذَلُّهَا ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ عِبَادَةٌ ، فَإِذَا فَعَلَهَا غَيْرُ صَاحِبِهَا عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ تَقَعْ الْمَوْقِعُ ، كَالزَّكَاةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : تُجْزَى عَنْ صَاحِبِهَا ، وَلَهُ عَلَى ذَابِحِهَا أَرْضُ مَا بَيْنَ قِيَمَتَيْهَا صَحِيحَةٌ وَمَذْبُوحَةٌ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ أَحَدُ مَقْصُودَي الْهَدْيِ ، فَإِذَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُضْحِي ، ضَمِنَتْهُ ، كَتَفْرِقَةِ اللَّحْمِ . وَلَنَا ، عَلَى مَالِكٍ ، أَنَّهُ فَعَلَ لَا يَنْتَقِرُ^(١) إِلَى الثَّيَّةِ ، فَإِذَا فَعَلَهُ غَيْرُ الصَّاحِبِ أَجْزَأُ عَنْهُ ، / كَعَسَلِ ثَوْبِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ . وَعَلَى الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهَا أَضْحِيَّةٌ أَجْزَأَتْ عَنْ صَاحِبِهَا ، وَوَقَعَتْ مَوْقِعُهَا ، فَلَمْ يَضْمَنْ ذَابِحُهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ بِإِذْنِهِ ، وَلَأنَّهُ إِرَاقَةٌ دِيمٌ تَعَيَّنَ إِرَاقَتُهُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ يَضْمَنْ مُرِيْقُهُ ، كَقَاتِلِ الْمُرْتَدِّ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، وَلَأنَّ الْأَرْضَ لَوْ وَجَبَ ، فَإِنَّمَا يَجِبُ مَا بَيْنَ كَوْنِهَا مُسْتَحَقَّةَ الذَّبْحِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مَتَعَيَّنَتْ لَهُ ، وَمَا^(٢) بَيْنَ كَوْنِهَا^(٣) مَذْبُوحَةً ، وَلَا قِيَمَةَ هَذِهِ الْحَيَاةِ ، وَلَا تَفَاوُثَ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ ، فَتَعَذَّرَ وَجُودُ الْأَرْضِ وَوُجُوبُهُ ، وَلَأنَّهُ^(٤) لَوْ وَجَبَ الْأَرْضُ لَمْ يَخْلُ إِذَا مَا أَنْ يَجِبَ لِلْمُضْحِي ، أَوْ لِلْفَقَرَاءِ ، لَا جَائِزٌ أَنْ يَجِبَ لِلْفَقَرَاءِ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّونَهَا مَذْبُوحَةً ، وَلَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ فِي الْحَيَاةِ لَمْ يَجْزَ ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَجِبَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ بِدَلٍّ شَيْءٍ مِنْهَا ، كَعَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا ، وَلَأنَّهُمْ وَافَقُونَا فِي أَنَّ الْأَرْضَ لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ ، فَيَتَعَذَّرُ إِيْجَابُهُ ، لَعَدَمِ مُسْتَحَقِّهِ .

فصل : وَإِذَا^(١) نَذَرَ أَضْحِيَّةً فِي ذِمَّتِهِ ، ثُمَّ ذَبَحَهَا ، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ مَنَعَ الْأَكْلَ مِنْهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَبَنَاهُ عَلَى الْهَدْيِ الْمَنْذُورِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّذَرَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْهُودِ ، وَالْمَعْهُودُ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ذَبْحُهَا ، وَالْأَكْلُ

(١) فِي م : ٢ يَفْتَرِقُ .

(٢-٣) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : ١ بَيْنَهَا .

(٣) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

(٤) فِي م : ١ وَإِنْ .

منها ، والتَّنْذُرُ لَا يُغَيِّرُ مِنْ صِفَةِ الْمَنْدُورِ إِلَّا الْإِجَابَ ، وفَارَقَ الْهَدْيَ الْوَاجِبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ؛ لَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهُ ، فَالْمَنْدُورُ عَمَلٌ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ الْأُضْحِيَّةِ .

فصل : وَلَا يُضْحَى عَمَّا فِي الْبَطْنِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنَّرِ . وَلَا نَعْلَمُ مُخَالَفًا لَهُمْ . وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ ، وَالْمَذْبُوحِ ، وَالْمُكَائِبِ ، وَأُمُّ الْوَلَدِ ، أَنْ يُضْحُوا إِلَّا بِإِذْنِ سَادَتِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ مَمْنُوعُونَ مِنَ التَّصَرُّفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ ، إِلَّا الْمُكَائِبُ ، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّبَرُّعِ ، وَالْأُضْحِيَّةِ تَبَرُّعٌ . وَأَمَّا مَنْ نَصَفَهُ حُرًّا إِذَا مَلَكَ بِجَزْئِهِ الْحُرَّ شَيْئًا ، فَلَهُ أَنْ يُضْحَى بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ^(٥) .

١٧٦٨ - مسألة : قَالَ : (وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ السَّبْعَةُ ، فَيَضْحُوا بِالْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ فِي التَّضْحِيَّةِ بِالْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ سَبْعَةٌ ، وَاجِبًا كَانَ أَوْ تَطَوُّعًا ، سَوَاءً كَانُوا كُلُّهُمْ مُتَقَرَّبِينَ ، أَوْ يُرِيدُ بَعْضُهُم الْقُرْبَةَ وَبَعْضُهُم اللَّحْمَ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ الْأَشْتِرَاكُ فِي الْهَدْيِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ لِلْمُتَقَرَّبِينَ ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ بَعْضُهُمْ غَيْرَ مُتَقَرَّبٍ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ وَاحِدٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحْتُلَّ نِثَةُ الْقُرْبَةِ فِيهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٦) . وَلَنَا ، عَلَى / أَيْ حَنِيفَةً ، أَنَّ الْجُزْءَ الْمُجْزِئَ لَا يَنْقُصُ بِإِرَادَةِ الشَّرِيكِ غَيْرِ الْقُرْبَةِ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ الْقُرْبِ ، فَأَرَادَ بَعْضُهُم التَّضْحِيَّةَ ، وَبَعْضُهُم الْفِدْيَةَ .

فصل : وَيَجُوزُ لِلْمُشْتَرِكِينَ ^(٧) قِسْمَةُ اللَّحْمِ ، وَمَنْعٌ مِنْهُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي وَجْهِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقِسْمَةَ بَيْعٌ ، وَبَيْعُ لَحْمِ الْهَدْيِ وَالْأُضْحِيَّةِ غَيْرُ جَائِزٍ . وَلَنَا ، أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْأَشْتِرَاكِ ، مَعَ أَنَّ سُنَّةَ الْهَدْيِ وَالْأُضْحِيَّةِ الْأَكْلُ مِنْهَا ، دَلِيلٌ عَلَى تَجْوِيزِ الْقِسْمَةِ ، إِذْ لَا يَتِمَّ كُنْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مِنَ الْأَكْلِ إِلَّا ^(٨) بَعْدَ الْقِسْمَةِ ^(٩) ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ وَالْهَدِيَّةُ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنْ

(٥) فِي الْأَصْلِ : إِذْنُ سَيِّدِهِ .

(٦) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ، فِي : ٤٥٨/٥ .

(٧) ق م : لِلْمُشْرِكِينَ . خَطَأً .

(٨-٩) ق م : بِالْقِسْمَةِ .

الْقِسْمَةُ بَيْع ، بل^(٤) هي إفرار حَقٍّ ، على ما ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْقِسْمَةِ^(٥) .

١٧٦٩ - مسألة ؛ قال : (وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ ،^(١) عَنِ الْعَلَامِ شَاتَانِ ، وَعَنِ الْجَابِيَةِ شَاةٌ^(٢))

الْعَقِيقَةُ : الدَّبِيحَةُ الَّتِي تُذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ ، وَقِيلَ : هِيَ الطَّعَامُ الَّذِي يُصْنَعُ وَيُذْعَى إِلَيْهِ مِنْ أَجْلِ الْمَوْلُودِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الْأَصْلُ فِي الْعَقِيقَةِ الشَّعْرُ الَّذِي عَلَى الْمَوْلُودِ ، وَجَمْعُهَا عَقَائِئُ ، وَمِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣) :

أَيَا هِنْدَ لَا تَنْكَحِي بُوهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا^(٤)

ثُمَّ إِنَّ الْعَرَبَ سَمَّتِ الدَّبِيحَةَ عِنْدَ خَلْقِ شَعْرِهِ عَقِيقَةً ، عَلَى عَادَتِهِمْ^(٥) فِي تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ أَوْ مَا جَاوَزَهُ ، ثُمَّ اشْتَهَرَ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ ، وَصَارَتِ الْحَقِيقَةُ مَعْمُورَةً فِيهِ ، فَلَا يُفْهَمُ مِنَ الْعَقِيقَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَّا الدَّبِيحَةُ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَنْكَرَ أَحْمَدُ هَذَا التَّفْسِيرَ ، وَقَالَ : إِنَّمَا الْعَقِيقَةُ الذَّبْحُ نَفْسُهُ . وَوَجَّهَهُ أَنْ أَصْلَ الْعَقِيقِ الْقَطْعُ ، وَمِنْهُ عَقَى وَالذَّبْحُ ، إِذَا قَطَعْتُمَا . وَالذَّبْحُ قَطْعُ الْخُلُقُومِ^(٦) وَالْمَرْيِ وَالْوَدَجِينَ . وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عَمْرٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَقُفْهَاءُ التَّابِعِينَ ، وَأُثَمَّةُ الْأَنْصَارِ ، إِلَّا أَصْحَابَ الرَّأْيِ ، قَالُوا : لَيْسَتْ سُنَّةٌ ، وَهِيَ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعَقِيقَةِ ، فَقَالَ : « إِنْ اللَّهُ تَعَالَى لَا يُجِبُ الْعُقُوقُ »^(٧) . فَكَانَتْ كَرَّةِ الْأَسْمِ ، وَقَالَ : « مَنْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ ، فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسِكَ عَنْهُ ، فَلْيَفْعَلْ » . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي

(٤) سقط من : م .

(٥) تقدم في صفحة ٣٧٩ .

(١-١) سقط من : أ .

(٢) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه ١٢٨ .

(٣) في أ : « عليه عقيقتُهُ أَشْيَا » . وفي حاشية ب : « البوثة : البومة ، سمى به الأحمق . والأحسب : الذي في شعر رأسه شقرة . يصفه بالزُّمِّ والشَّح ، يقول : كأنه لم تخلق عقيقته في صفرة حتى شاخ » .

(٤) في ب ، م : « عاداتهم » .

(٥) في الأصل ، أ : « للخلقوم » .

(٦) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٨٢/٢ .

«مَوْطِئِهِ»^(٧). وقال الحسن ، وداود : هي واجبة . ورؤى عن بريدة ، أن الناس يُعْرَضُونَ عليها ، كما يُعْرَضُونَ على الصلوات الخمس ، لما روى سمره بن جندب ، أن النبي ﷺ قال : «كُلُّ غُلَامٍ رَهِيْنَةٌ بِعَقِيْقَتِهِ ، تُدْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُسَمَّى فِيهِ ، وَتُحْلَقُ رَأْسُهُ»^(٨). وعن أبي هريرة مثله^(٩). قال أحمد : إسناده^(١٠) جيد ، وروى حديث سمره الأثرم ، وأبو داود . وعن عائشة ، أن رسول الله ﷺ أمرهم عن الغلام / بشائين مكافئين^(١١) ، وعن الجارية بشاة^(١٢) . وظاهر الأمر الوجوب . ولنا ، على استحبابها هذه الأحاديث ، وعن أم كرز الكعبيّة ، قالت : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» . وفي لفظ : «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَمِثْلَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» . رواه أبو داود^(١٣) ، وفي رواية قال : «الْعَقِيْقَةُ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ»^(١٤) . والإجماع ، قال

١٥٢/١٠

(٧) في : باب ما جاء في العقيقة ، من كتاب العقيقة . الموطأ ٢/ ٥٠٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٦/٢ . والنسائي ، في : باب أعزنا أحمد بن سليمان ... ، من كتاب العقيقة . المجتبى ١٤٥/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٢/٢ ، ١٨٣ ، ١٩٤ ، ٣٦٩/٥ ، ٤٣٠ .

(٨) أخرجه أبو داود ، في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٥/٢ . والترمذي ، في : باب في العقيقة ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذي ٣١٩/٦ . والنسائي ، في : باب متى يعق ؟ ، من كتاب العقيقة . المجتبى ١٤٧/٧ . وابن ماجه ، في : باب في العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٧/٢ . والدارمي ، في : باب السنة في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٧/٥ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٢ ، ١٧ .

(٩) أخرجه بنحوه البيهقي ، في : باب ما يعق عن الغلام وما يعق عن الجارية ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣٠٣/٩ . وانظر : باب ما جاء في العقيقة ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذي ٣١٤/٦ .

(١٠) في م : إسناده .

(١١) سقط من : م . ومكافئتان : متالفتان . وحديث عائشة ، أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في العقيقة ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذي ٣١٤/٦ . وابن ماجه ، في : باب العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١/٦ ، ١٥٨ ، ٢٥١ .

(١٢) في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٥/٢ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب العقيقة عن الجارية ، وباب العقيقة عن الغلام ، من كتاب العقيقة . المجتبى ١٤٦/٧ . وابن ماجه ، في : باب العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٦/٢ . والدارمي ، في : باب السنة في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨١/٢ .

(١٣) أخرجه الدارمي ، في : باب السنة في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨١/٦ ، ٤٢٢ ، ٤٥٦ .

أبو الرُّنَاد: الْعَقِيقَةُ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ، كَانُوا يَكْرَهُونَ تَرْكَهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: الْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدْ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَقَعَلَهُ أَصْحَابُهُ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْغُلَامُ مَرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ». وَهُوَ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، يَرْوِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَجَعَلَهَا أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَذَلِكَ لِقِلَّةِ عِلْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ بِالْأَخْبَارِ^(١٤). وَأَمَّا بَيَانُ كَوْنِهَا غَيْرَ وَاجِبَةٍ، فَذَلِيلُهُ مَا اخْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُ الرَّأْيِ مِنَ الْخَبَرِ، وَمَا رَوَّاهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَأْكِيدِ الْإِسْتِحْبَابِ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ، وَلِأَنَّهَا ذَبِيحَةٌ لِسُرُورِ حَادِثٍ، فَلَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً، كَالْوَلِيمَةِ وَالنَّفَقَةِ^(١٥).

فصل: والعقيقة أفضل من الصدقة بقيمتها. نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَقَالَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُعَقُّ، فَاسْتَقْرَضَ، رَجَوْتُ أَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِحْيَاءُ سُنَّةٍ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: صَدَقَ أَحْمَدُ، إِحْيَاءُ السُّنَنِ وَالتَّجَاوُزُ أَفْضَلُ، وَقَدْ وَرَدَ فِيهَا مِنَ التَّأْكِيدِ فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا مَا لَمْ يَرِدْ فِي غَيْرِهَا. وَلِأَنَّهَا ذَبِيحَةٌ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا، فَكَائَتْ أُولَى، كَالْوَلِيمَةِ وَالْأَضْحِيَّةِ.

١٧٧٠ - مسألة: قال: (عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ)

هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْقَائِلِينَ بِهَا. وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ يَقُولُ: شَاةٌ شَاةٌ عَنِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ^(١٦). لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ^(١٧) عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ شَاةً، وَعَنِ الْحُسَيْنِ شَاةً. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٨). وَكَانَ الْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، لَا يَرَيَانِ عَنِ الْجَارِيَةِ عَقِيقَةً؛ لِأَنَّ الْعَقِيقَةَ شُكْرٌ لِلنِّعْمَةِ الْحَاصِلَةِ بِالْوَلَدِ، وَالْجَارِيَةُ لَا

(١٤) السنة النبوية لم تجتمع كلها عند أحد من الأئمة، وقد يقول الإمام بما يخالف الحديث، لأنه لم يبلغه، ومن أسباب كثرة اعتماد الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - على القياس؛ ظهور الفرق في وقته في العراق، وكثرة الكذب، حيث لا يعتمد على رواية أصحاب هذه الفرق. ولعل الموفق - رحمه الله - يقصد بقوله هذا عدم علمه بالأخبار الواردة في هذا الباب، وإلا فالإمام أبو حنيفة من أئمة المسلمين المقتدى بهم.

(١٥) النفقة: طعام القادم من سفره.

(١٦) أخرجه عبد الرزاق، في: باب العقيقة، من كتاب العقيقة. المصنف ٣٣١/٤. وابن أبي شيبة، في: باب من قال: يسوي بين الغلام والجارية، من كتاب العقيقة. المصنف ٢٣٩/٨.

(١٧) سقط من: الأصل، ب.

(١٨) في: باب في العقيقة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٦/٢ بلفظ: «كَبِشَا كَبِشَا».

كما أخرجه الترمذي، في: باب العقيقة بشاة، من أبواب الأضحية. عارضة الأحوذي ٣١٧/٦. والنسائي، في: باب أخبرنا الحسين بن حريث...، من كتاب العقيقة. المجتبى ١٢٥/٧. والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٥/٥، ٣٦١.

يُحْصَلُ بِهَا سُورٌ ، فَلَا يُشْرَعُ لَهَا عَقِيقَةٌ . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَائِشَةَ ، وَأَمَّ كُرْزٍ ^(١) ، وَهَذَا نَصٌّ ، وَمَا رَوَاهُ مُحَمَّدٌ عَلَى الْجَوَازِ . إِذَا كَبَتْ هَذَا ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الشَّاتَانِ مُتَابِلَتَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « شَاتَانِ مُكَافَتَانِ » ^(٢) . وَفِي رِوَايَةٍ « بِثَلَاثٍ » . قَالَ أَحْمَدُ : يَعْنِي مُتَابِلَتَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « شَاتَانِ مُكَافَتَانِ » ^(٣) . وَفِي رِوَايَةٍ « بِثَلَاثٍ » . قَالَ أَحْمَدُ : يَعْنِي فِي حَدِيثِ أُمِّ كُرْزٍ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ ^(٤) ذُكُورًا أَوْ إُنَاثًا » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(٥) . وَالذِّكْرُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ بِكَبْشَرٍ كَبْشَرٍ ، وَضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَفْرَئَيْنِ . وَالْعَقِيقَةُ تُجْرَى مَجْرَى الْأَضْحِيَّةِ . وَالْأَفْضَلُ فِي لَوْنِهَا الْبَيَاضُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْأَضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِهُهَا . وَيُسْتَحَبُّ اسْتِسْمَانُهَا ، وَاسْتِعْظَامُهَا ، وَاسْتِحْسَانُهَا كَذَلِكَ . وَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ ، أَوْ عَقَّ بِكَبْشَرٍ وَاحِدٍ ، أَجْزَأُ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ .

١٧٧١ - مسألة : قال : (وَيَذْبَحُ يَوْمَ السَّابِعِ)

قَالَ أَصْحَابُنَا : السَّنَةُ أَنْ تُذْبَحَ يَوْمَ السَّابِعِ ، فَإِنْ فَاتَ فَفِي « أَرْبَعِ عَشْرَةٍ » ، فَإِنْ فَاتَ فَفِي أَحَدٍ ^(١) وَعِشْرِينَ . وَيُرْوَى هَذَا عَنْ عَائِشَةَ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ . وَعَنْ مَالِكٍ ، فِي الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ يَقُوعَ عَنْ وَلَدِهِ ، فَقَالَ : مَا عَلِمْتُ هَذَا مِنْ أَمْرِ النَّاسِ ، وَمَا يَعْجِئُنِي . وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَائِلِينَ بِمَشْرُوعِيَّتِهَا فِي اسْتِحْبَابِ ذَبْحِهَا يَوْمَ السَّابِعِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ سَمُرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « كُلُّ غُلَامٍ رَهْنَةٌ بِعَقِيقَتِهِ ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُسَمَّى فِيهِ ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ » ^(٢) . وَأَمَّا كَوْنُهُ فِي أَرْبَعِ عَشْرَةٍ ، ثُمَّ فِي أَحَدٍ وَعِشْرِينَ ، فَالْحُجَّةُ فِيهِ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَهَذَا تَقْدِيرٌ ، الظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَقُولُهُ إِلَّا تَوْقِيفًا . وَإِنْ ذَبَحَ قَبْلَ

(٤) تقدما في صفحة ٣٩٤ .

(٥) تقدم في صفحة ٣٩٤ .

(٦) كذا في النسخ .

(٧) أخرجه أبو داود ، في الباب السابق . سنن أبي داود ٩٥/٢ .

(١-١) في ب : الرابع عشر .

(٢) في م : إحدى .

(٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٩٤ .

ذلك ، أو بعده ، أجزأه ؛ لأن المقصود يحصل . وإن تجاوز أحدًا وعشرين ، احتمل أن يستحب في كل سابع ، فيجعل ثمانية وعشرين ، فإن لم يكن ، ففي خمسة وثلاثين ، وعلى هذا ، قياساً على ما قبله ، واحتمل أن يجوز في كل وقت ؛ لأن هذا قضاء فائت ، فلم يتوقف ، كقضاء الأضحى وغيرها . وإن لم يعق أصلاً ، فبلغ الغلام ، وكسب ، فلا عقيقة عليه . وسئل أحمد عن هذه المسألة ، فقال : ذلك على الوالد . يعني لا يعق عن نفسه ؛ لأن السنة في حق غيره . وقال عطاء ، والحسن : يعق عن نفسه ؛ لأنها مشروعة عنه ^(٤) ، ولأنه مرتين بها ، فينبغي أن يشترع له فكأنك نفسه . ولنا ، أنها مشروعة في حق الوالد ، فلا يفعلها غيره ، كالأجنبي ، وكصدقة الفطر .

فصل : ويستحب أن يخلق / رأس الصبي يوم السابع ، ويسمى ؛ لإحدى سمره . ١٥٣/١٠
وإن تصدق بزنة ^(٥) شعره فضة فحسن ؛ لما روى أن النبي ﷺ قال لفاطمة ، لما ولدت الحسن : « اخلقى رأسه ، وتصدقى بزنة شعره فضة على المساكين والأفاض » .
يعنى أهل الصفة . رواه الإمام أحمد ^(٦) . وروى سعيد ، في « سننه » ، عن محمد بن علي ، أن رسول الله ﷺ عفى عن الحسن والحسين بكسر كسر ، وأنه تصدق بوزن شعورهما ورقاً ، وإن فاطمة كانت إذا ولدت ولداً ، خلقت شعره ، وتصدقت بوزنه ورقاً ^(٧) . وإن سمّاه قبل السابع ، جاز ؛ لأن النبي ﷺ قال : « ولد الليلة لي غلام ، فسميته باسم أبي إبراهيم » ^(٨) . وسمى الغلام الذي جاءه به أنس بن مالك ، فحنكه ، وسمّاه عبد الله ^(٩) .

(٤) سقط من : ب .

(٥) في أ ، ب : ٥ بوزن .

(٦) في : المسند ٦/٣٩٠ ، ٣٩٢ .

(٧) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب العق يوم سابعه ، من كتاب العقيقة . المصنف ٤/٣٣٣ ، ٣٣٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب في أي يوم تذيب العقيقة ، من كتاب العقيقة . المصنف ٨/٢٤١ .

(٨) أخرجه مسلم ، في : باب رحمة النبي ﷺ الصبيان والعيال ... ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤/١٨٠٧ . وأبو داود ، في : باب في البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/١٧٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/١٩٤ .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب وسم الإمام إبل الصدقة بيده ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب تسمية المولود ، من كتاب العقيقة . صحيح البخاري ٢/١٦٠ ، ١٠٩/٧ . ومسلم ، في : باب استحباب تحنك المولود ... ، من كتاب الآداب . صحيح مسلم ٣/١٦٨٩ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْسِنَ اسْمَهُ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ ، وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ ، فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ » ^(١٠) . وقال ﷺ : « أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ ^(١١) عَبْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ » . حديث صحيح ^(١٢) . وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : « أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، أَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ » . وقال النَّبِيُّ ﷺ : « تَسَمَّوْا ^(١٣) بِاسْمِي ، وَلَا تَكْتُبُوا بِكُنْيَتِي » ^(١٤) . وفي رواية : « لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ اسْمِي وَكُنْيَتِي » ^(١٥) .

فصل : وَيُكْرَهُ أَنْ يُلَطَّخَ رَأْسُهُ بِدَمٍ . كَرِهَ ذَلِكَ أَحْمَدُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَحَكَّيْ عَنْ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ ، أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ ؛ لِمَا رَوَى فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْغُلَامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ ، وَيُذَمِّي » ^(١٦) . رَوَاهُ هَمَّامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ . قَالَ ابْنُ عِيدِ الْبَرِّ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ هَذَا إِلَّا الْحَسَنَ وَقَتَادَةَ ، وَأَنْكَرَهُ سَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكَرِهَهُ ؛ لِأَنَّ ^(١٧) النَّبِيَّ ﷺ

(١٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في تغيير الأسماء ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٨٤/٢ . والدارمي ، في : باب في حسن الأسماء ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٩٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٤/٥ .

(١١) لم يرد في : م .

(١٢) أخرجه مسلم ، في : باب التكني عن التكني بأبي القاسم ، ... ، من كتاب الآداب . صحيح مسلم ١٦٨٢/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يستحب من الأسماء ، من أبواب الأدب . عارضة الأخوذ ٢٧٥/١٠ . وابن ماجه ، في : باب ما يستحب من الأسماء ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٢٩/٢ . والدارمي ، في : باب ما يستحب من الأسماء ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٩٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤/٢ ، ١٢٨ .

(١٣) في الأصل ، ١ : سمو .

(١٤) أخرجه البخاري ، في : باب إنهم من كذب على النبي ﷺ ، من كتاب العلم ، وفي : باب كنية النبي ﷺ ، من كتاب المناقب ، وفي : باب قول النبي ﷺ : سمو باسمي ولا تكتبوا بكنتي ، وباب من سمى بأسماء الأنبياء ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٣٨/١ ، ٢٢٦/٤ ، ٥٣/٨ ، ٥٤ . ومسلم ، في : باب التكني عن التكني بأبي القاسم ، ... ، من كتاب الأدب . صحيح مسلم ١٦٨٢/٣ ، ١٦٨٣ . وابن ماجه ، في : باب الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنته ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٣٠/٢ ، ١٢٣١ . والدارمي ، في : باب تسموا باسمي ولا تكتبوا بكنتي ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٩٤/٢ .

(١٥) في م : « وبين كنيتي » .

والرواية أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٤/٥ .

(١٦) تقدم نخرج حديث سمرة في صفحة ٣٩٤ .

(١٧) في ب : « ولأن » .

قال : « مَعَ الْعَلَامِ عَقِيقَتُهُ ، فَهَرِيقُوا عَنْهُ دَمًا ، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى » . رواه أبو داود^(١٨) . وهذا يقتضي أن لا يمسَّ يَدَمُ ، لأنه أذى . وروى يزيد بن عبد المزي ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ ، قال : « يُعْتَى^(١٩) عَنِ الْعَلَامِ ، وَلَا يُمَسُّ رَأْسُهُ يَدَمٌ » . قال مُهَنَّأ : ذكرت هذا الحديث لأحمد ، فقال : ما ظرفه . ورواه ابن ماجه^(٢٠) ، ولم يقل : عن أبيه . ولأن هذا تَجْجِيسٌ له ، فلا يُشْرَعُ ، كَلَطَخَهُ بغيره من النَّجَاسَاتِ . وقال بُرَيْدَةُ : كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، إِذَا وُلِدَ لِأَحَدِنَا غُلَامٌ ، ذَبَحَ شَاةً ، وَيُلَطِّخُ رَأْسَهُ بِدَمِهَا ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ ، كُنَّا نَذْبَحُ شَاةً ، وَنَخْلُقُ رَأْسَهُ ، وَيُلَطِّخُهُ بِزَعْفَرَانٍ . / رواه أبو داود^(٢١) . فَأَمَّا رَوَايَةُ مَنْ رَوَى : ١٥٣/١٠ ظ
« وَيُدْمَى » . فقال أبو داود : « وَيُسَمَّى » أَصَحُّ . هكذا قال سَلَامٌ بنُ أَبِي مُطِيعٍ ، عن قتادة ، وإِبَاسِ بنِ دَغْفِيلٍ ، عن الحسنِ ، وَوَهْمِ هَمَّامٍ ، فقال : « وَيُدْمَى » . قال أحمد : قال فيه ابنُ أَبِي عَرُوبَةَ : « يُسَمَّى » . وقال هَمَّامٌ : « يُدْمَى » . وما أراه إلا غلطاً^(٢٢) . وقد قيل : هو تصحيفٌ من الرَّوَى .

١٧٧٢ - مسألة : قال : (وَيُجْتَنَّبُ فِيهَا مِنَ الْعَيْبِ مَا يُجْتَنَّبُ فِي الْأَضْحِيَةِ)

وَجُمَلَتْهُ أَنْ حَكَمَ الْعَقِيقَةَ حَكْمَ الْأَضْحِيَةِ ؛ فِي سَنَاسِهَا ، وَأَنَّهُ يُمْنَعُ فِيهَا مِنَ الْعَيْبِ مَا يُمْنَعُ فِيهَا ، وَيُسْتَحَبُّ فِيهَا مِنَ الصَّفَةِ مَا يُسْتَحَبُّ فِيهَا . وكانت عائشة تقول : اثْنُونِي بِهِ أَغْنَيْنِ أَقْرَنَ . وقال عطاء : الذَّكْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْأُنْثَى ، وَالضَّأْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ^(١) مِنَ الْمَعَزِ . فلا يُجْزَى فِيهَا أَقْلٌ مِنَ الْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ ، وَالثَّنْيِ مِنَ الْمَعَزِ ، وَلَا تَحْوِزُ فِيهَا الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ

(١٨) في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٥/٢ ، ٩٦ .
كما أخرجه البخاري ، في : باب إمالة الأذى عن الصبي في العقيقة ، من كتاب العقيقة . صحيح البخاري ١٠٩/٧ . والنسائي ، في : باب العقيقة عن الغلام ، من كتاب العقيقة . المجتبى ١٤٥/٧ ، ١٤٦ . وابن ماجه ، في : باب العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٦/٢ . والدارمي ، في : باب السنة في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨/٤ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

(١٩) في م : « يعنى » غلطاً .

(٢٠) في : باب في العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٧/٢ .

(٢١) في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٩/٢ .

(٢٢) في م : « أعطى » .

(١) سقط من : م . وفي الأصل ، ب : « إلينا » .

عَوْرُهَا ، والعرجاءُ البَيِّنُ ظَلْعُهَا^(١) ، والمرِيضَةُ البَيِّنُ مَرَضُهَا ، والعَجْفَاءُ التي لَا تُنْقِى ،
والعَضْبَاءُ التي ذَهَبَ أَكْثَرُ مِنْ نَصِيفِ أُذُنِهَا أَوْ قَرْنِهَا . وَتَكَرَّرَ فِيهَا الشَّرْقَاءُ^(٢) ، وَالخَرْقَاءُ ،
وَالْمُقَابِلَةُ ، وَالْمُدَابِرَةُ . وَيُسْتَحَبُّ اسْتِشْرَافُ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْأُضْحِيَّةِ
سِوَاءً ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُهَا ، فَتُقَاسُ عَلَيْهَا .

١٧٧٣ - مسألة : قال : (وَسَيِّلُهَا فِي الْأَكْلِ وَالْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ سَيِّلُهَا ، إِلَّا^(٣)
أَنَّهَا تُطَبِّخُ أَجْدَالًا)

وهذا قال الشافعي . وقال ابن سمين : اصْنَعْ بِلَحْمِهَا كَيْفَ شِئْتَ . وقال ابن جُرَيْج :
تُطَبِّخُ بِمَاءٍ وَمِلْحٍ ، وَتُهْدَى فِي^(٤) الْحِيرَانِ وَالصَّدِيقِ ، وَلَا يَتَصَدَّقُ مِنْهَا بِشَيْءٍ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ
عَنْهَا ، فَحَكِيَ قَوْلَ ابْنِ سَمِينٍ . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهِ . وَسُئِلَ هَلْ يَأْكُلُهَا كُلُّهَا^(٥) ؟
قَالَ : لَمْ أَقُلْ يَأْكُلُهَا كُلُّهَا ، وَلَا يَتَصَدَّقُ مِنْهَا بِشَيْءٍ . وَالْأَمْتَبَةُ قِيَاسُهَا عَلَى الْأُضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا
نَسِيكَةٌ مَشْرُوعَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، فَأُشْبِهَتْ الْأُضْحِيَّةُ ، وَلِأَنَّهَا أُشْبِهَتْهَا^(٦) فِي صِفَتِهَا^(٧) وَسَيِّئَتِهَا
وَقَدْرِهَا وَشُرُوطِهَا ، فَأُشْبِهَتْهَا فِي مَصْرِفِهَا . وَإِنْ طَبَخَهَا ، وَدَعَا إِخْوَانَهَا فَأَكَلُوهَا ،
فَحَسَنٌ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُفْصَلَ أَعْضَاؤُهَا ، وَلَا تُكْسَرُ عِظَامُهَا ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا
قَالَتْ : السَّنَةُ شَاتَانِ مَكَافَتَانِ عَنِ الْغُلَامِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ، تُطَبِّخُ جُدُولًا ، وَلَا يُكْسَرُ
عَظْمٌ ، وَيَأْكُلُ ، وَيُطْعَمُ ، وَيَتَصَدَّقُ ، وَذَلِكَ يَوْمَ السَّابِعِ^(٨) . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ فِي
الْعَقِيقَةِ^(٩) : تُطَبِّخُ جُدُولًا ، لَا يُكْسَرُ لَهَا عَظْمٌ . أَيْ عُضْوًا عُضْوًا ، وَهُوَ

(٢) فِي م : ضَلْعُهَا .

(٣) الشَّقَاءُ : الَّتِي انشَقَّتْ أُذُنُهَا طَوْلًا .

(٤) فِي م : لَا .

(٥) سَقَطَ مِنْ م .

(٦) فِي أ ، ب : تَشَبَّهَهَا .

(٧) فِي م : صِفَاتِهَا .

(٨) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ طَرِيقِ الْعَقِيقَةِ وَأَيَّامِهَا ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٢٣٨/٤ ، ٢٣٩ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،

فِي : بَابِ فِي الْعَقِيقَةِ كَمْ عَنِ الْغُلَامِ وَكَمْ عَنِ الْجَارِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمَصْنُفُ ٢٣٩/٨ .

(٩) فِي الْغَرِيِّينَ ٣٣١/١ .

الْجَدُّ ، بِالذَّالِ / غَيْرِ الْمُعْجَمَةِ ، وَالْإَرْبُ ، وَالشَّلُو ، وَالْمُضْنُو ، وَالْيُوصَلُ ، كُلُّهُ ١٥٤/١٠
وَاحِدٌ . وَإِنَّمَا فُعِلَ بِهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ ذَبِيحَةٍ ذُبِحَتْ عَنِ الْمَوْلُودِ ، فَاسْتَحَبَّ فِيهَا ذَلِكَ
تَعَاوُلًا بِالسَّلَامَةِ . كَذَلِكَ قَالَتْ عَائِشَةُ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ ، وَابْنِ جُرَيْجٍ . وَبِهِ قَالَ
الشَّافِعِيُّ .

فصل: قال أحمد: يباغ الجلد والرأس والسَّقْطُ ، ويُتصدقُ به . وقد نصَّ في الأَضْحِيَّةِ
على خلاف هذا ، وهو أَقْسَى في مَذْهَبِهِ ؛ لِأَنَّهَا ذَبِيحَةٌ لِلَّهِ ، فَلَا يَبَاغُ مِنْهَا شَيْءٌ ، كَالْهَدْيِ ،
وَلَا أَنَّهُ تُكَبَّرُ الصَّدَقَةُ بِذَلِكَ بِعَيْنِهِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى بَيْعِهِ . وقال أبو الحُطَّابِ : يَحْتَمِلُ أَنْ
يُنْقَلَ حُكْمُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى ، فَيُخْرَجُ فِي الْمَسَائِلَتَيْنِ رَوَاتَانِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَفْرُقَ
بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَضْحِيَّةَ ذَبِيحَةٌ شُرِعَتْ^(٧) يَوْمَ النَّحْرِ ،^(٨) فَاشْتَبَهَتْ الْهَدْيَ ، وَالْعَقِيقَةَ
شُرِعَتْ عِنْدَ سُورٍ حَدِيثٍ ، وَتَجَدَّدَ نِعْمَةٌ^(٩) ، فَاشْتَبَهَتْ الذَّبِيحَةَ فِي الرُّوْلِمَةِ ، وَلِأَنَّ
الذَّبِيحَةَ هُنَا نَامَ تَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا مَا شَاءَ ، مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ ، وَالصَّدَقَةُ
بَقِيَ مَا يَبِيعُ^(١٠) مِنْهَا بِعَمَلِ الصَّدَقَةِ بِهِ فِي فَضْلِهَا ، وَتَوَابُهَا ، وَحَصُولِ النِّفْعِ بِهِ ، فَكَانَ لَهُ
ذَلِكَ .

فصل: قال بعضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : يُسْتَحَبُّ لِلْوَالِدِ أَنْ يُؤَدِّنَ فِي أُذُنِ ابْنِهِ حِينَ يُؤَلَّدُ ؛ لِمَا رَوَى
عَنْ^(١١) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ أُمِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَدَّنَ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ حِينَ وَلَدَتْهُ
فَاطِمَةُ^(١٢) . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ ، أَخَذَهُ فِي خِرْقَةٍ ، فَأَدَّنَ فِي
أُذُنِهِ الْيُمْنَى ، وَأَقَامَ فِي الْيُسْرَى ، وَسَمَّاهُ . وَرَوَيْنَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَ الْحَسَنِ يَهْنُئُهُ
بَابِنَ لَهُ : لِيَهْنِكَ الْفَارِسُ^(١٣) . فَقَالَ الْحَسَنُ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهُ فَارِسٌ هُوَ أَوْ حِمَارٌ ؟ فَقَالَ :

(٧) في ب زيادة : ٤ .

(٨) ٨-٨ سقط من : ب .

(٩) ل : م : ١ : بيع ٤ .

(١٠) سقط من : الأصل ، ١ .

(١١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصبي يولد فيؤدِّن في أذنه ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٦٢١/٢ .
والترمذي ، في : باب الأذان في أذن المولود ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذي ٣١٥/٦ . والإمام أحمد ، في :
المسند ٩/٦ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(١٢) في ب ، م : ١ : فارس ٤ .

كَيْفَ نَقُولُ؟ قَالَ: قُلْ: بُرُوكَ فِي الْمَوْهُوبِ، وَشَكَرْتَ الْوَاهِبَ، وَبَلَغَ أَشُدَّهُ، وَرُزِقَتْ بِرُّهُ. وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحَنِّكُ أَوْلَادَ الْأَنْصَارِ بِالثَّمَرِ^(١٣). وَرَوَى أَنَسُ قَالَ: ذَهَبَتْ بَعِيدُ اللَّهِ بِنْتُ أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حِينَ وُلِدَ قَالَ: «هَلْ مَلَكَ تَحْمَرُ؟». فَنَاقَلَتْهُ تَحْرَابٌ، فَلَا كَهْرَ، ثُمَّ فَرَقَرَا ثُمَّ مَجَّهَ فِيهِ، فَجَعَلَ يَتَلَمَّظُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُبُّ^(١٤) الْأَنْصَارِ الثَّمَرُ». وَسَمَّاهُ عَبْدُ اللَّهِ^(١٥).

فصل: قال أصحابنا: لَا تُسْنُ الْفَرَعَةُ وَلَا الْعَتِيرَةُ. وَهُوَ قَوْلُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ سِوَى ابْنِ سَمِينٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَذْبَحُ الْعَتِيرَةَ فِي رَجَبٍ، وَيُرَوِّى فِيهَا شَيْئًا. وَالْفَرَعَةُ وَالْفَرَعُ؛ بَفَتْجِ الرَّاءِ: أَوَّلُ / وَلِدِ النَّاقَةِ. كَانُوا يَذْبَحُونَهَا لِإِلَهَتِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتُهَوُّ عَنْهَا. قَالَ ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ. وَقَالَ أَبُو عُيَيْنَةَ: الْعَتِيرَةُ هِيَ الرَّجِيَّةُ، كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمْ أَمْرًا، نَذَرَ أَنْ يَذْبَحَ مِنْ عَنَمِهِ شَاةً فِي رَجَبٍ، وَهِيَ الْعَتَائِرُ. وَالصَّحِيحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَنَّهُمْ كَانُوا يَذْبَحُونَهَا فِي رَجَبٍ مِنْ غَيْرِ نَذَرٍ، جَعَلُوا ذَلِكَ سُنَّةً فِيمَا يَتَّبِعُهُم، كَالْأَضْحِيَّةِ فِي الْأَضْحَى، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَنْذَرُهَا كَمَا قَدْ تَنْذَرُ الْأَضْحِيَّةُ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «عَلَى كُلِّ أَهْلٍ نَيْبُ أَضْحَاةٍ وَعَتِيرَةٍ»^(١٦). وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي يَذْبَعُ الْإِسْلَامَ تَقْرِيرٌ لِمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ يَقْتَضِي ثُبُوتَهَا بِغَيْرِ نَذَرٍ، ثُمَّ تُسَيِّعُ ذَلِكَ بَعْدَ. وَلِأَنَّ الْعَتِيرَةَ لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَنْذُورَةُ لَمْ تَكُنْ مَنْسُوخَةً، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ نَذَرَ ذَبْحَ شَاةٍ فِي أَى وَقْتٍ كَانَ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِنَذَرِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أُمَرْنَا

(١٣) تحنيك الأطفال بالتمر رواه مسلم، في: باب حكم بول الطفل الرضيع ...، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٧/١. وأبو داود، في: باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٦٢٢/٢. وإمام أحمد، في: المسند ٢١٢/٦. وانظر: حديث أنس الثالث.

(١٤) قال النووي: روى بضم الحاء وكسر هاء، فالكسر بمعنى المنيب، وعلى هذا فالباء مرفوعة، وأما من ضم الحاء فهو مصدر، والى الباء على هذا وجهان: النصب وهو الأشهر، والرفع، فمن نصب فتقديره: انظر وأحب الأنصار التمر، فينصب التمر أيضا، ومن رفع قال: هو مبتدأ حذف خبره، أى حب الأنصار التمر لازم. شرح النووي لمسلم ١٣٣/١٤.

(١٥) تقدم ترجمته، في صفحة ٣٩٧.

(١٦) تقدم ترجمته، في صفحة ٣٦١.

رسول الله ﷺ بالفرعة، من كل خمسين^(١٧) واجدة^(١٨). قال ابن المنذر: هذا حديث ثابت. ولنا، ما روى أبو هريرة، أن النبي ﷺ، قال: «لأفرع، ولا عتيرة». متفق عليه^(١٩). وهذا الحديث متأخر عن الأمر بها، فيكون ناسيحا، ودليل تأخره أمران؛ أحدهما، أن راويه أبو هريرة، وهو متأخر الإسلام، فإن إسلامه في سنة فتح خيبر، وهي السنة السابعة من الهجرة. والثاني، أن الفرع والعتيرة كان فعلها أمرا متقدما على الإسلام، فالظاهر بقاؤهم عليه إلى حين نسخها، واستمرار النسخ من غير رفع له، ولو قدرنا تقدم التثني على^(٢٠) الأمر بها، لكأن قد نُسخت ثم نُسِخ ناسيحا، وهذا خلاف الظاهر. إذا ثبت هذا، فإن المراد بالحبر نفى كونه سنّة، لا تحريم فعلها، ولا كراهته، فلو ذبح إنسان ذبيحة في رجب، أو ذبح ولد الناقة لحاجته إلى ذلك، أو للصدقة به وإطعامه، لم يكن ذلك مكروها. والله تعالى أعلم.

(١٧) في ب م: خمس.

(١٨) أخرجه البيهقي، في: باب ما جاء في الفرع والعتيرة، من كتاب الضحايا. سنن الكبرى ٣١٢/٩.
(١٩) أخرجه البخاري، في: باب الفرع والعتيرة، من كتاب العقيقة. صحيح البخاري ١١٠/٧. ومسلم، في: باب الفرع والعتيرة، من كتاب الأضاحي. صحيح مسلم ١٥٦٤/٣.
كما أخرجه أبو داود، في: باب في العتيرة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٤/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في الفرع والعتيرة، من أبواب الأضحية. عارضة الأحوذى ٣١٢/٦. والنسائي، في: باب أخيرنا إسحاق بن إبراهيم ... من كتاب الفرع. المجتبى ١٤٧/٧. وابن ماجه، في: باب الفرعة والعتيرة، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٥٨/٢. والدارمي، في: باب الفرع والعتيرة، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي ٨٠/٢، والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٩/٢، ٢٧٩، ٤٩٠.
(٢٠) سقط من م.

كتاب السبق والرَّمي

المسابقة جائزة بالسنة والإجماع . أما السنة ، فرَوَى ابنُ عمرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَابَقَ
 ١٥٥/١. بَيْنَ الْحَيْلِ الْمُضْمَرَّةِ^(١) مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ ، وَبَيْنَ الْبَنِي لَمْ تَضْمَرْ مِنْ ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى
 مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢) . قَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ : مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ سِتَّةُ
 أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ أَمْيَالٍ . وَقَالَ سَفِيَانُ : مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ أَوْ نَحْوُهُ . وَأَجْمَعَ
 الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ الْمُسَابَقَةِ فِي الْجُمْلَةِ . وَالْمُسَابَقَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ؛ مُسَابَقَةٌ بِغَيْرِ عَوَضٍ ،
 وَمُسَابَقَةٌ بِعَوَضٍ . فَأَمَّا الْمُسَابَقَةُ بِغَيْرِ عَوَضٍ ، فَتَجُوزُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ،
 كَالْمُسَابَقَةِ عَلَى الْأَقْدَامِ ، وَالسُّفْنِ ، وَالطَّيْورِ ، وَالْبَغَالِ ، وَالْحُمُرِ^(٣) ، وَالْفَيْلَةِ ،
 وَالْمَزَارِقِ^(٤) ، وَالْمُصَارَعَةِ^(٥) ، وَرَفْعِ الْحَجَرِ ، لِيَعْرِفَ^(٦) الْأَشَدُّ ، وَغَيْرِ هَذَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) المضمره : التي قلل علقها ، وأدخلت بيتا كتيبا ، وجُلَّت فيه لتعرق ويجف عرقها ، فيخف لحمها وتقوى على
 الجري .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب هل يقال : مسجد بني فلان ؟ من كتاب الصلاة ، وفي : باب إضمار الحيل
 للسبق ، ... ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب ما ذكر النبي ﷺ وَحَصَّنَ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ... ، من كتاب
 الاعتصام . صحيح البخاري ، ١١٤/١ ، ٣٨/٤ ، ١٢٩/٩ . وسلم ، في : باب المسابقة بين الحيل وتضميرها ،
 من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٩١/٣ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرهان والسبق ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ١٨٩/٧ ، ١٩٠ .
 والنسائي ، في : باب غاية السبق للتي لم تضمر ، وباب إضمار الحيل للسبق ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٨٧/٦ ،
 ١٨٨ . وابن ماجه ، في : باب السبق والرهان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٦٠/٢ . والدارمي ، في : باب في
 السبق ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢١٢/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الحيل والمسابقة بينها ... ، من
 كتاب الجهاد . الموطأ ٤٦٧/٢ ، ٤٦٨ .

(٣) في م : : ولحمير .

(٤) المزاريق : الزماح القصيرة .

(٥) في م : : ونحو المصارعة .

(٦) في ب : : ليعلم .

كان في سفر مع عائشة ، فسابقته على رجلها ، فسبقت ، قالت : فلما حملت اللحم ، سابقته ، فسبقتني ، فقال : « هَذِهِ بِتِلْكَ » . رواه أبو داود^(٧) . وسابق سلمة بن الأكوخ رجلاً من الأنصار بين يدي النبي ﷺ في يوم ذي قرد^(٨) . وصارع النبي ﷺ ركائنه ، فصرعه . رواه الترمذي^(٩) . ومَرَّ بَقُورٍ يَرْتَعُونَ حَجَرًا - يعني يرفعونه ليعرفوا الأشد منهم - فلم يَنْكِرْ عليهم^(١٠) . وسائر المسابقة يُقاسُ على هذا . وأما المُسَابَقَةُ بِمَوْضِعٍ ، فلا تجوز إلا بين الخيل ، والإبل ، والرمي ؛ لما سَدَّكَرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . واختصت هذه الثلاثة بتجويز العوض فيها ؛ لأنها من آلات الحرب المأمور بتعليمها ، وإحكامها ، والتفوق فيها ، وفي المسابقة بها مع العوض مبالغة في الاجتهاد في النهاية لها ، والإحكام لها ، وقد وَرَدَ الشَّرْعُ بالأمر بها ، والترغيب في فعلها ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾^(١١) . وقال النبي ﷺ : « أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِيَّ ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِيَّ »^(١٢) . وَرَوَى سَعِيدٌ ، في « سُنَنِهِ »^(١٣) عن خالد بن زيد ، قال : كُنْتُ رَجُلًا رَامِيًا ، وَكَانَ عَقْبَةُ بْنُ

(٧) في : باب في السبق على الرجل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢٨/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٤/٦ .

(٨) ذو قرد : ماء نحو يوم من المدينة ، مما يلي بلاد غطفان .

والحديث أخرجه مسلم ، في : باب غزوة ذي قرد وغيرها ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٤٣٩/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٣/٤ .

(٩) في : باب العمام على القلاص ، من أبواب اللباس . عارضة الأخوذى ٢٧٨/٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في العمام ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٧٦/٢ .

(١٠) ذكره أبو عبيد ، في غريب الحديث ١٥/١ ، ١٦ .

(١١) سورة الأنفال ٦٠ .

(١٢) أخرجه مسلم ، في : باب فضل الرمي والحث عليه ، ... ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٥٢٢/٣ . وأبو داود ، في : باب في الرمي ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٣/٢ . والترمذي ، في : باب سورة الأنفال ، من أبواب التفسير . عارضة الأخوذى ٢١٤/١١ . وابن ماجه ، في : باب الرمي في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٠/٢ . والدارمي ، في : باب في فضل الرمي ... ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٧/٤ .

(١٣) في : باب ما جاء في الرمي وفضله ، من كتاب الجهاد . السنن ١٧١/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرمي ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٢/٢ ، ١٣ . والترمذي ، في : باب ما =

عابِرِ الْجَبْهَتَيْنِ يَمْرِي فَقُولُ : يَا خَالِدُ ، اُخْرِجْ بِنَا تَرْمِي . فَلَمَّا كَانَ ذَاتُ (١٤) يَوْمٍ ، أَبْطَأَتْ
عنه ، فقال : هَلُمَّ أَحَدُكَ حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يقول : « إِنْ اللَّهُ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ ؛ صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ (١٥)
الْحَيَّرُ ، وَالرَّامِي بِهِ ، وَمُثْبِلُهُ ، أَرْمُوا وَارْكَبُوا ، وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا ، وَلَيْسَ مِنَ
الْطَّهْرِ إِلَّا ثَلَاثٌ ؛ تَأْدِيبُ الرَّجُلِ فَرَسَهُ ، وَمَلَاعِبَتُهُ أَهْلَهُ ، وَرَمْيُهُ / بِقَوْسِيهِ وَتَبْلِيهِ ، وَمَنْ تَرَكَ
الرَّمْيَ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ ، رَغْبَةً عَنْهُ ، فَإِنَّهَا نِعْمَةٌ تَرَكَهَا » . وعن مُجَاهِدٍ ، قال : قال رسول
الله ﷺ : « إِنْ الْمَلَائِكَةُ لَا تَحْضُرُ مِنْ لَهْوِكُمْ إِلَّا الرُّهَانُ وَالسُّنْضَالُ » (١٦) . قال
الْأَزْهَرِيُّ : السُّنْضَالُ فِي الرَّمْيِ ، وَالرُّهَانُ فِي الْخَيْلِ ، وَالسُّبَاقُ فِيهِمَا . قال مُجَاهِدٌ : وَرَأَيْتُ
ابْنَ عَمْرِو بْنِ دِينَشَدُ بْنُ الْهَدَفَيْنِ ، إِذَا أَصَابَ خَصْلَةً قَالَ : أَنَابَهَا ، أَنَابَهَا (١٧) . وعن حُذَيْفَةَ
مِثْلُهُ .

١٧٧٤ - مسألة ؛ قال : (والسبق في التصل والحافر والخف لا غير)

السُّبُقُ بِسُكُونِ الْبَاءِ ، وَالسُّبُقُ (١٨) يَفْتَحُهَا : الْجُعْلُ الْمُخْرُجُ فِي الْمُسَابَقَةِ . والمِرَادُ
بِالتَّصَلِّ هَهُنَا السَّهْمُ ذُو التَّصَلِّ ، وبِالحافر الفرسُ ، وبِالخف البعيرُ ، غيرَ عن كُلِّ وَاحِدٍ
منها بِجُزْءٍ مِنْهُ يَحْتَصِرُ بِهِ . ومِرَادُ الْخُرْقِيِّ أَنَّ الْمُسَابَقَةَ بَعُوضُ لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ .
وهَذَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ ، وَمِثْلُكَ . وقال أَهْلُ الْعِرَاقِ : يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمُسَابَقَةِ عَلَى الْأَقْدَامِ ،
وَالْمُصَارَعَةِ ؛ لَوُورِدِ الْأَثَرُ فِيهِمَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَابَقَ عَائِشَةَ (١٩) ، وَصَارَ غُرْمَكَاةً (٢٠) .

= جاء في فضل الرمي في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحمدي ١٣٥/٧ ، ١٣٦ . والنسائي : في
باب ثواب من رمى بسهم ... ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب تأديب الرجل فرسه ، من كتاب الخيل . المجتبى
١٨٥ ، ٢٤٦ . وابن ماجه ، في : باب الرمي ، في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٠/٢ .
والدارمي ، في : باب في فضل الرمي والأمر به ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠٤/٢ ، ٢٠٥ . والإمام أحمد ، في :
المسند ١٤٤/٤ ، ١٤٦ ، ١٤٨ .

(١٤) لم يرد في الأصل .

(١٥) في ب ، م ؛ ص ٥ ص ٤ .

(١٦) أخرجه سعيد بن منصور ، في الباب السابق . السنن ١٧٢/٢ .

(١٧) أخرجه سعيد بن منصور ، في : الباب السابق . السنن ١٧٣/٢ .

(١٨) في ب : السابقة . وفي م : المسابقة .

(٢٠) تقدم التخرج في الصفحة السابقة .

وَأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَان ، كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَهَمَ فِي الْمُسَابَقَةِ فِي الطُّيُورِ وَالسُّفُنِ وَجْهَان ، بِنَاءٌ عَلَى الرَّجْهَيْنِ فِي الْمُسَابَقَةِ عَلَى الْأَقْدَامِ وَالْمُصَارَعَةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ ، أَوْ خُفٍّ ، أَوْ خَافِرٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣) . فَتَقَى السَّبَقَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ نَفْيُ الْجُعْلِ ، أَيْ لَا يَجُوزُ الْجُعْلُ إِلَّا فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ نَفْيُ الْمُسَابَقَةِ بَعُوضٍ ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ حَمْلُ الْخَبَرِ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، لِلْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ الْمُسَابَقَةِ بِغَيْرِ عَوْضٍ فِي غَيْرِ ^(٤) هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ لَنَا . وَلِأَنَّ غَيْرَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَا يُمْتَنَحُ إِلَيْهَا فِي الْجِهَادِ ^(٥) ، كَالْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، فَلَمْ تَجْزِ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهَا بِعَوْضٍ ، كَالرَّمِيِّ بِالْحِجَارَةِ وَرَقْمِهَا . إِذَا بَنَتْ هَذَا ، فَالْمُرَادُ بِالنَّصْلِ السُّهَامُ مِنَ الثَّنَائِبِ وَالتَّبَلِّ دُونَ غَيْرِهَا ^(٦) ، وَالْخَافِرُ الْخَيْلُ وَخَدَّهَا ، وَالْخُفُّ الْإِبِلُ وَخَدَّهَا . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : تَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ بِكُلِّ مَا لَهُ نَصْلٌ مِنَ الْمَرَائِقِ ، وَفِي ^(٧) الرَّمَجِ وَالسَّيْفِ ^(٨) وَجْهَان ، وَفِي الْفِيلِ وَالْبُغَالِ وَالْحَمِيرِ وَجْهَان ، لِأَنَّ لِلْمَرَائِقِ وَالرَّمَاكِ / وَالسِّيُوفِ نَصْلًا ، وَلِلْفِيلَةِ ^(٩) خُفٌّ ، وَلِلْبُغَالِ وَالْحَمِيرِ خَوَافِرُ ، وَفَتْحُهَا فِي غُيُومِ الْخَبَرِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ الْمُخْتَلَفَ فِيهَا لَا تَنْصَلِحُ لِلْكُرِّ وَالْفَرِّ ، وَلَا يُقَاتَلُ عَلَيْهَا ، وَلَا يُسْتَهْمُ لَهَا ، وَالْفِيلُ لَا يُقَاتَلُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْإِسْلَامِ ، وَالرَّمَاخُ وَالسِّيُوفُ لَا يَرْمَى بِهَا ، فَلَمْ تَجْزِ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهَا ، كَالْبَقَرِ وَالتَّرَاسِ ^(١٠) ، وَالْخَبَرُ لَيْسَ بِعَامٍّ فِيمَا تَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ

(٣) في : باب في السبق ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢/ ٢٨ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرهان والسبق ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧/ ١٩٢ . والنسائي ، في : باب السبق ، من كتاب الخيل . المجتبى ٦/ ١٨٨ . وابن ماجه ، في : باب السبق والرهان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢/ ٩٦٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٨٥ ، ٤٧٤ .

(٤) سقط من : م .

(٥) في الأصل : « غيها » .

(٦) في م : « غيها » .

(٧-٨) في ب : « الرماح والسيف » .

(٨) في الأصل ، أ : « والفيل » .

(٩) التراس : جمع الترس .

به ؛ لأنه نكرة في إثبات ، وإنما هو عام في نفى ما لا تجوز المسابقة به^(١٠) ؛ لكونه نكرة في سياق النفي ، ثم لو كان عاماً ، لحيل على ما عهدت المسابقة عليه ، وورد^(١١) الشرع بالحث على تعلمه ، وهو ما ذكرناه .

١٧٧٥ - مسألة : قال : (وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَبِقَا ، أَخْرَجَ أَحَدُهُمَا ، وَلَمْ يُخْرِجِ الْآخَرَ ، فَإِنْ سَبَقَ مَنْ أَخْرَجَ ، أَخْرَزَ سَبْقَهُ ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْمَسْبُوقِ شَيْئًا ، وَإِنْ سَبَقَ مَنْ لَمْ يُخْرِجْ ، أَخْرَزَ سَبْقَ صَاحِبِهِ)

وجُمِلَتْهُ أَنَّ الْمُسَابَقَةَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ جَزَيْنِ ، لَمْ تَحُلْ إِذَا أَنْ يَكُونَ الْعَوَضُ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا ، (فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمَا) نَظَرْتُ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْإِمَامِ جَازٌ ، سِوَاهُ كَانَ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةً وَحَثًا عَلَى تَعَلُّمِ الْجِهَادِ ، وَنَفْعًا لِلْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ كَانَ مِنَ^(١٢) غَيْرِ إِمَامٍ ، جَازَ لَهُ بَذْلُ الْعَوَضِ مِنْ مَالِهِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ بَذْلُ الْعَوَضِ مِنْ غَيْرِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْجِهَادِ ، فَاتَّخَصَّ بِهِ الْإِمَامُ ، كَتَوَلِّيَةِ^(١٣) الْوِلَايَاتِ وَتَأْمِيرِ الْأُمَرَاءِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ بِهَذَا لِمَالِهِ فِيْمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَقُرْبَةٌ ، فَجَازَ ، كَالْوِاسْتِغْنَاءِ بِهِ خِيَلًا وَسِلَاحًا . فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْهُمَا ، اشْتَرَطَ كَوْنُ الْجُعِلِ مِنْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَيَقُولُ : إِنْ سَبَقْتَنِي فَلَكَ عَشْرَةٌ ، وَإِنْ سَبَقْتُكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيَّ . فَهَذَا جَائِزٌ . وَحَكِيٌّ عَنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ قِمَارٌ . وَلَنَا ، أَنَّ أَحَدَهُمَا يَخْتَصُّ بِالسَّبْقِ ، فَجَازَ ، كَالْوِاسْتِغْنَاءِ بِالْإِمَامِ . وَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّ الْقِمَارَ أَنْ^(١٤) لَا يَخْلُو كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنْ أَنْ يَغْنَمَ أَوْ يَغْرَمَ ، وَهَهُنَا لَا خَطَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا ، فَلَا يَكُونُ قِمَارًا ، فَإِذَا سَبَقَ الْمُخْرِجُ أَخْرَزَ سَبْقَهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عَلَى صَاحِبِهِ ، وَإِنْ سَبَقَ الْآخَرُ أَخَذَ^(١٥)

(١٠) في م زيادة : بعضه .

(١١) في الأصل : وورد .

(١٢-١) سقط من : م . نقل نظر .

(٢) سقط من : الأصل ، م .

(٣) في : أ ، ب ، م : لتولية .

(٤) لم ترد في : الأصل .

(٥) في ب : أخرز .

سَبَقَ الْمُخْرِجَ فَمَلَكَهُ ، وَكَانَ كَسَائِرُ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ عِوَضٌ فِي الْجَعَالَةِ ، فَيُمْلَكُ فِيهَا ، كَالْعِوَضِ الْمَجْعُولِ ^(٦) فِي رَدِّ الضَّائِلَةِ وَالْآيِقِ . وَإِنْ كَانَ الْعِوَضُ فِي الذِّمَّةِ / ، فَهُوَ ذَنْبٌ ١٠٦/١ ط يُقَضَى بِهِ عَلَيْهِ ، وَيُجْبَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، وَإِنْ أَفْلَسَ ، ضَرَبَ بِهِ مَعَ الْغُرَمَاءِ .

فصل : والمُسَابَقَةُ عَقْدٌ جَائِزٌ . ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَى حَنِيفَةٍ ، وَأَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ، وَقَالَ فِي الْآخَرِ : هُوَ لَا زِمٌ إِنْ كَانَ الْعِوَضُ مِنْهُمَا ، وَجَائِزٌ إِذَا كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي اخْتِمَالًا ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ الْعِوَضُ وَالْمَعْوَضُ مَعْلُومَيْنِ ، فَكَانَ لَا زِمًا ، كَالِإِجَارَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى مَا لَا تَتَحَقَّقُ الْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ، فَكَانَ جَائِزًا ، كَرَدِّ الْآيِقِ ، فَإِنَّهُ عَقْدٌ عَلَى الْإِصَابَةِ ، وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرَتِهِ ، وَهَذَا فَرَقَ الْإِجَارَةَ . فَعَلَى هَذَا ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الْفَسْخُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْمُسَابَقَةِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا الزِّيَادَةَ فِيهَا أَوْ التَّقْصِينَ مِنْهَا ^(٧) ، ^(٨) لَمْ يُلْزَمِ الْآخَرَ إِجَابَتَهُ ، فَأَمَّا بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْمُسَابَقَةِ ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَظْهَرْ لِأَحَدِهِمَا فَضْلٌ عَلَى الْآخَرِ ، جَازَ الْفَسْخُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَإِنْ ظَهَرَ لِأَحَدِهِمَا فَضْلٌ ^(٩) « عَلَى الْآخَرِ » ، مِثْلُ أَنْ يَسْبِقَهُ بِفَرْسِهِ فِي بَعْضِ الْمُسَابَقَةِ ، أَوْ يُعْصِبُ بِسَيْهَامِهِ أَكْثَرَ مِنْهُ ، فَلِلْفَاضِلِ الْفَسْخُ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمَقْضُولِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ ذَلِكَ لَفَاتَ غَرَضُ الْمُسَابَقَةِ ، لِأَنَّهُ مَتَى بَانَ لَهُ سَبْقُ صَاحِبِهِ لَهُ فَسَخَهَا ، وَتَرَكَ الْمُسَابَقَةَ ، فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : إِذَا قُلْنَا : الْعَقْدُ جَائِزٌ . فَفِي جَوَازِ الْفَسْخِ مِنَ الْمَقْضُولِ وَجْهَانِ .

فصل : وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْعِوَضُ مَعْلُومًا ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ فِي عَقْدٍ ، فَكَانَ مَعْلُومًا ، كَسَائِرِ الْعُقُودِ ، وَيَكُونُ مَعْلُومًا بِالشَّاهِدَةِ ، أَوْ بِالْقَدْرِ وَالصَّفَةِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا وَمُؤَجَّلًا ، كَالْعِوَضِ فِي الْبَيْعِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ حَالًا وَبَعْضُهُ مُؤَجَّلًا ، فَلَوْ قَالَ : إِنْ تَضَلَّيْتَنِي فَلَكَ دِينَارٌ حَالًا ، وَقَفِيرٌ حِنْطَةٌ بَعْدَ شَهْرٍ . جَازٌ ، وَصَحَّ

(٦) ق م : الجهول .

(٧) سقط من : ب .

(٨-٨) ق م : لم يكن للآخر إجابه .

(٩-٩) سقط من : ١ ، ب ، م .

النَّضَالُ ؛ لِأَنَّهُ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ حَالًا وَمَوْجَلًا ، جَازَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ حَالًا وَبَعْضُهُ مَوْجَلًا ، كَالثَّمَنِ ، غَيْرَ أَنَّهُ يُخْتِاجُ إِلَى صِفَةِ الْحِنْطَةِ بِمَا تَصِيرُ بِهِ مَعْلُومَةً .

فصل : فَإِنْ شَرَطْنَا أَنْ يُطْعِمَ السَّبْقُ أَصْحَابَهُ ، فَالشَّرْطُ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ عَلَى ^(١) عَمَلٍ ، فَلَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُ الْعَامِلِ ، كَالْعَوَضِ فِي رَدِّ الْآبِقِ ، وَلَا يَفْسُدُ الْعَقْدُ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَفْسُدُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَقْدٌ لَا تَقِفُ صِحَّتُهُ عَلَى تَسْمِيَةِ بَدَلٍ ، / فَلَمْ يَفْسُدْ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ ، كَالنَّكَاحِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الشُّرُوطَ الْفَاسِدَةَ فِي الْمُسَابَقَةِ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا يُخْلِلُ بِشَرْطِ ^(٢) صِحَّةِ الْعَقْدِ ، نَحْوُ أَنْ يَمُودَ إِلَى جِهَالَةِ الْعَوَضِ ، أَوْ الْمَسَافَةِ ، وَنَحْوِهَا ، فَيَفْسُدُ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَا يَصِحُّ مَعَ قَوَاتِ شَرْطِهِ . وَالثَّانِي ، مَا لَا يُخْلِلُ بِشَرْطِ ^(٣) الْعَقْدِ ، نَحْوُ أَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ يُطْعِمَ السَّبْقُ أَصْحَابَهُ أَوْ غَيْرَهُمْ ، أَوْ يَشْتَرِطَ ^(٤) أَنَّهُ إِذَا تَضَلَّ لَا يَرْمِي أَبَدًا ، أَوْ لَا يَرْمِي شَهْرًا ، أَوْ شَرِطَ أَنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا فَسَخَ الْعَقْدِ مَتَى شَاءَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ ، وَأَشْبَاهَ هَذَا ، فَهَذِهِ شُرُوطٌ بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِهَا ، وَفِي الْعَقْدِ الْمُقْتَرِنِ بِهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، صِحَّتُهُ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ ثُمَّ بَارَكَانِهِ وَشُرُوطَهُ ، فَإِذَا حُدِثَ الزَّائِدُ الْفَاسِدُ ، بَقِيَ الْعَقْدُ صَحِيحًا . وَالثَّانِي ، يَبْطُلُ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ الْعَوَضِ لِهَذَا الْغَرَضِ ، فَإِذَا لَمْ يَخْصُصْ لَهُ غَرَضُهُ لَا يَلْزَمُهُ الْعَوَضُ . وَكُلُّ مُوَضِّعٍ فَسَدَتْ الْمُسَابَقَةُ ، فَإِنْ كَانَ السَّابِقُ الْمُخْرَجَ ، أَمْسَكَ سَبْقَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْآخَرَ ، فَلَهُ أَجْرُ عَمَلِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ يَعْوُضُ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ ، فَاسْتَحَقَّ أَجْرَ الْجَثَلِ ، كَالْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ

١٥٧/١٠

فصل : وَإِذَا كَانَ الْمُخْرَجُ غَيْرَ الْمُتَسَابِقَيْنِ ، فَقَالَ لَهَا أَوْ لِمَجَاعَةٍ : أَيُّكُمْ سَبَقَ فَلَهُ عَشْرَةٌ . جَازَ ؛ لِأَنَّ ^(١) كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ^(٢) يَطْلُبُ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا ، فَأَيُّهُمَا سَبَقَ ، اسْتَحَقَّ الْعَشْرَةَ ، وَإِنْ جَاءَ وَاجِيعًا ، فَلَا شَيْءَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا سَابِقَ فِيهِمْ . وَإِنْ قَالَ لِاثْنَيْنِ : أَيُّكُمَا سَبَقَ فَلَهُ عَشْرَةٌ ، وَأَيُّكُمَا صَلَّى فَلَهُ عَشْرَةٌ . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَايِدَةَ فِي طَلَبِ السَّبْقِ ، فَلَا يَحْرِيصُ عَلَيْهِ ، لَعَدِمَ فَايِدَتَهُ فِيهِ . وَإِنْ قَالَ : وَمَنْ صَلَّى فَلَهُ خَمْسَةٌ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّ كُلَّ

(١٠) فِي ب : ١ عَنْ ه .

(١١) فِي ب : ١ شَرْطُهُ ه .

(١٢) فِي ب ، م : ١ يَشْتَرِطُ ه .

(١٣-١٢) فِي م : ٥ كِلَا مِنْهُمَا ه .

واحد يطلب السبق لفايدته فيه بزيادة الجعل . وإن كانوا أكثر من اثنين ، فقال : من سبق فله عشرة ، ومن صلى فله كذلك . صَحَّ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم يطلبُ أن يكونَ سابقاً أو مُصلياً ، والمُصلي هو الثاني ؛ لأنَّ رأسه عندَ صلى الآخر ، والصَّلوان : هما العظمان الثَّانِهان^(١٤) من جاني الذَّنْب . وفي الأثر عن عليٍّ ، رضي الله عنه ، أنه قال : سبق أبو بكرٍ ، وصلى عمرُ ، وحَبَطْنَا فَنَتَه^(١٥) ، وقال الشاعر^(١٦) :

إِنْ تَبْتَذِرْ غَايَةَ يَوْمًا لِمَكْرُمَةٍ تَلَقَّ السَّوَابِقُ مِنَّا وَالْمُصَلِّينَا

فإن قال : للمُعْجَلِي - وهو الأوَّل - مائة ، وللمُصَلِّي - وهو الثاني - تسعون ، وللتالي - وهو الثالث - ثمانون ، وللتأزيع - وهو الرابع - سبعون ، وللمُرتَّاج - وهو الخامس - سيئون ، وللمُحْظِي - وهو السادس - خمسون ، وللعاطيف - وهو السابع - / أرْبَعُونَ ، وللمُؤْمِل - وهو ١٠/١٥٧ ظ الثامن - ثلاثون ، وللطَّيِّم - وهو التاسع - عشرون ، وللسَّكِيَت - وهو العاشر - عشرة ، وللفُسْكَل - وهو الآخر - خمسة . صَحَّ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ يطلبُ السبقَ ، فإذا فاته طلب ما يلي السابق ، والفُسْكَل اسمٌ للآخر ، ثم يُستعملُ هذا في غير المسابقة بالخيل تُجَوِّزَا ، كما روي أن أسماء ابنة عُمَيْسِر ، كانت تزوجت جعفر بن أبي طالب ، ولدت له عبد الله ومحمدًا وعونًا ، ثم تزوجها أبو بكرٍ الصديق ، فولدت له محمد بن أبي بكرٍ ، ثم تزوجها عليُّ ابن أبي طالب ، فقالت له : إن ثلاثة أنت آخرهم لأخبار . فقال لولدها : فسكتني أمكم . وإن جعل للمُصَلِّي أكثر من السابق ، أو مثله ، أو جعل للتالي أكثر من المُصَلِّي أو مثله ، أو لم يجعل للمُصَلِّي شيئاً . لم يُجَزْ ؛ لأنَّ ذلك يُفضي إلى أن لا يقصِدَ السبقَ ، بل يقصِدُ التأخُّرَ ، فيفوت المقصودُ .

فصل : إذا قال لعشرة : من سبق منكم فله عشرة . صَحَّ . فإن جاءوا معاً ، فلا شيء لهم ؛ لأنه لم يوجد الشرط الذي يستحق به الجعل في واحدٍ منهم . وإن سبقهم واحدٌ ، فله

(١٤) سقط من : ب .

(١٥) في م : عشواء ٤ .

وعزه صاحب الكنز إلى الإمام أحمد ، والحاكم ، والطبراني في الأوسط ، والخطيب البغدادي في التاريخ . كثر العمال

٢٧١/١١ ، ٩/١٣ .

(١٦) البيت لبشامة بن الذئير . الحماسة ٧٨/١ .

العشرة؛ لوجود الشرط فيه . وإن سبق اثنان ، فلهما العشرة . وإن سبق تسعة ، وتأخر واحد ، فالعشرة للتسعة ؛ لأن الشرط وجد فيهم ، فكان الجعل بينهم ، كما لو قال : مَنْ رَدَّ عَيْدِي الْآبَقِيْ فَله عشرة . فردّه تسعة . ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّابِقِينَ عشرة ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَابِقٌ ، فَيَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ بِكَمَالِهِ ، كما لو قال : مَنْ رَدَّ عَبْدًا لِي فَله عشرة . فردَّ كُلَّ وَاحِدٍ عَبْدًا . وفارق ما لو قال : مَنْ رَدَّ عَيْدِي . فردّه تسعة ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَمْ يَرُدَّهُ ، إِنَّمَا رَدَّهُ حَصَلَ مِنَ الْكُلِّ . وَيَصِيرُ هَذَا كَمَا لَوْ قَالَ : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَله سَلْبُهُ . فَإِنْ قَتَلَ كُلَّ وَاحِدٍ وَاحِدًا ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ سَلْبُ قَتِيلِهِ كَامِلًا ، وَإِنْ قَتَلَ الْجَمَاعَةَ وَاحِدًا ، فَلَجَمِيعِهِمْ سَلْبُ وَاحِدٍ . وَهُنَا كُلُّ وَاحِدٍ لَهُ سَبَقٌ مُفْرَدٌ ، فَكَانَ لَهُ الْجُعْلُ كَامِلًا . فَعَلِيَ هَذَا ، لَوْ قَالَ : مَنْ سَبَقَ فَله عشرة ، وَمَنْ صَلَّى فَله خمسة ، فَسَبَقَ خَمْسَةٌ ، وَصَلَّى خَمْسَةٌ ، فَعَلِيَ الْأَوَّلُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ ، لِلْسَّابِقِينَ عشرة ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ دِرْهَمَانِ ، وَلِلْمُصَلِّينِ خَمْسَةٌ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ دِرْهَمٌ . وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّابِقِينَ عشرة ، فَيَكُونُ لَهُمْ خَمْسُونَ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُصَلِّينِ خَمْسَةٌ ، فَيَكُونُ لَهُمْ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ . / وَمَنْ قَالَ بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، اخْتَمَلَ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ لَا يَصِحُّ الْعَقْدُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَسْبِقَ تِسْعَةٌ ، فَيَكُونُ لَهُمْ عشرة ، لِكُلِّ وَاحِدٍ دِرْهَمٌ وَتِسْعٌ ، وَيُصَلِّي وَاحِدٌ ، فَيَكُونُ لَهُ خَمْسَةٌ ، فَيَصِيرُ لِلْمُصَلِّيِّ مِنَ الْجُعْلِ فَوْقَ مَا لِلْسَّابِقِ ، فَيَقُوتُ الْمَقْصُودُ .

١٧٧٦ - مسألة : قال : (وَإِنْ أَخْرَجَا^(١) جَمِيعًا ، لَمْ يَجُزْ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَا بَيْنَهُمَا مُحَلَّلًا يَكْفِيْ فَرَسُهُ^(٢) فَرَسَيْهِمَا ، أَوْ بَعِيرُهُ بَعِيرَيْهِمَا ، أَوْ زُمْيُهُ زُمْيَيْهِمَا ، فَإِنْ سَبَقَهُمَا أَخْرَزَ سَبَقَيْهِمَا ، وَإِنْ كَانَ السَّابِقُ أَخَذَهُمَا ، أَخْرَزَ سَبَقَهُ ، وَأَخَذَ سَبَقَ صَاحِبِهِ ، فَكَانَ كَسَائِرِ مَالِهِ ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْمُحَلَّلِ شَيْئًا)

السَّبَقُ : بِالْفَتْحِ : الْجُعْلُ الَّذِي يُسَابِقُ عَلَيْهِ ، وَيُسَمَّى الْمُحَطَّرُ وَالتَّدْبُ وَالْقَرَعُ وَالرُّهْنُ . وَيُقَالُ : سَبَقَ . إِذَا أَخَذَ وَإِذَا أُعْطِيَ . وَمَنْ الْأَضْدَادُ . وَمَنْ اسْتَبَقَ الْأَثْنَانِ

(١) لَمْ : هـ : أَخْرَجَا . تحريف .

(٢) سقط من : ب .

والجعلُ منهما^(٣)، فأخرجَ كُلَّ واحدٍ منهما، لم يجزْ، وكان قماراً؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما لا يخلو من أن يَغْتَمَّ أو يقرمَ، وسواء كان ما أخرجه مُتساوياً، مثل أن يُخرجَ كُلَّ واحدٍ منهما عشرة، أو مُتفاوتاً مثل أن أخرجَ أحدهما عشرة والآخر خمسة. ولو قال: إن سَبَقْتَنِي فَلَكَ على^(٤) عشرة، وإن سَبَقْتُكَ فلي عليك قَفِيزُ حِنْطَةٍ^(٥). أو قال: إن سَبَقْتَنِي فَلَكَ على عشرة ولى عليك قَفِيزُ حِنْطَةٍ^(٦). لم يجزْ^(٧)؛ لما ذكرناه. فإن أذخَلَ بينهما مُحَلَّلاً، وهو ثالث لم يُخْرِجْ شيئاً، جاز. وهذا قال سعيدُ بنُ المسيَّب، والزُّهري، والأوزاعي، وإسحاق، وأصحابُ الرُّأي. وحكى أشهب، عن مالك، أنه قال في المُحَلِّل: لا أُجِبُه. وعن جابر بن زَيْد، أنه قيل له: إن أصحابَ رسولِ الله ﷺ كانوا لا يَرَوْنَ بالدخيل بأساً. قال: هُمُ أَغْفُ من ذلك. ولنا، ما رَوَى أبو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللهُ عنه، أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَهُوَ لَا يُؤْمِنُ^(٨) أَنْ يَسْبِقَ، فَلَيْسَ بِقِمَارٍ^(٩)»، ومن أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَقَدْ آمَنَ أَنْ يَسْبِقَ^(١٠) فَهُوَ قِمَارٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١١). فجَعَلَهُ قِمَاراً إِذَا آمَنَ أَنْ يَسْبِقَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو كُلَّ واحدٍ منهما من أن يَغْتَمَّ أو يقرمَ، وإِذَا لم يُؤْمِنْ^(١٢) أَنْ يَسْبِقَ، لم يَكُنْ قِمَاراً؛ لِأَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يجوزُ أَنْ يَخْلُوَ عن

(٣) في ب، م: «: بينهما».

(٤) سقط من: أ.

(٥-٥) سقط من: ب.

(٦) سقط من: م.

(٧) في الأصل، أ: «: يأمن». وهو موافق لما في سنن ابن ماجه.

(٨-٨) سقط من: ب. نقل نظر.

(٩) في الأصل، أ: «: قماراً».

(١٠) في: باب في المحلل، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود. ٢٨/٢، ٢٩.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب السبق والرهان، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٦٠/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٥٠٥/٢.

وفي حاشية ب: أن شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية قال: هذا الحديث مما يعلم أهل العلم بالحديث أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب نفسه... في كلام طويل أشار فيه إلى أن الإمام مالك ذكره في الموطأ عن سعيد بن المسيب نفسه.

ونظر: باب ما جاء في الخيل والمساواة بينها...، من كتاب الجهاد. الموطأ ٤٦٨/٢.

(١١) في م: «: يأمن».

ذلك . ويُشترطُ أن يكونَ فرسُ المُحلِّل مُكافئاً لفرسَيْهِما ، أو بعيره مُكافئاً لبعيرَيْهِما ، وزميه لزميَيْهِما ، فإن لم يكنْ مُكافئاً ، مثل أن يكونَ فرسَاهما جوادين وفرسُهُ بَطِيءٌ ، فهو قِمَارٌ ؛ للخبر ، ولأنَّهُ مأمونٌ / سَبْقُهُ ، فوجودُهُ كَعَدَمِهِ . وإن كان مُكافئاً لهما ، جاز . فإن جاعوا كُلُّهُم الغايةَ دَفْعَةً واحدةً ، أحرزَ كُلُّ واحدٍ منهما سَبْقَ نفسه ، ولا شيءَ للمُحلِّل ؛ لأنَّهُ لا سابقَ فيهم ، وكذلك إن سَبَقَ المُستَبَقان المُحلِّل ، وإن سَبَقَ المُحلِّل وحده ، أحرزَ السَّبْقَينَ بالاتِّفاق ، وإن سَبَقَ أحدُ المُستَبَقَين وحده ، أحرزَ سَبْقَ نفسه ، وأخذَ سَبْقَ صاحبه ، ولم يأخذَ من المُحلِّل شيئاً ، وإن سَبَقَ أحدُ المُستَبَقَين والمُحلِّل ، أحرزَ السابقَ مآلَ نفسه ، ويكونَ سَبْقُ المُسَبَّقِ بين السابق والمُحلِّل نصفين ، وسواء كان المُستَبَقون ^(١٢) اثنين أو أكثر ، حتى لو كانوا مائةً وبينهم مُحلِّلٌ لا سَبْقَ منه ، جاز . وكذلك لو كان المُحلِّل جماعةً ، جاز ؛ لأنَّهُ لا فَرْقَ بين الاثنين والجماعة . وهذا كُلُّهُ مذهبُ الشافعي .

فصل : ويُشترطُ في المسابقة بالحيوان تحديدُ المسافة ، وأن يكونَ لابتداءِ عَدْوِها وآخرِها غايةٌ لا يَحْتَلِفان فيها ؛ لأنَّ الغرضَ معرفةُ سَبْقِهما ، ولا يَعْلَمُ ذلك إلا بتساويهما في الغاية ، ولأنَّ أحدهما قد يكونُ مُقَصِّراً في أوَّلِ عَدْوِهِ ، سريعاً في آخِرِها ، وقد يكونُ بضيد ذلك ، فيحتاجُ إلى غايةٍ تَجْمَعُ حالَيهِ ، ومن الخيل ما هو أصبَرُ ، والقاريحُ أصبَرُ من غَيْرِهِ . وقد رَوَى ابنُ عمر ، أنَّ رسولَ الله ﷺ سَبَقَ بين الخيل ، وَفَضَّلَ القُرَحَ في الغاية . رواه أبو داود ^(١٣) . وسَبَقَ بين الخيل المضْمَرَّة من الحَفِياء إلى ثَنِيَّةِ الوداع ، وذلك سَبْعَةُ أميالٍ أو سَبْعَةٌ ، وبينَ التي لم تُضْمَر من الثَنِيَّة إلى مَسْجِدِ بَنِي زُبَيْق ، وذلك مِيلٌ أو نحوهُ ^(١٤) . فإن استَبَقَا بغيرِ غايةٍ ، لِيُنْظَرَ أَيُّهُما يَقِفُ أولاً ، لم يَحْزَ ؛ لأنَّهُ يُودَى إلى أن لا يَقِفَ أحدهما حتى يَنْقَطِعَ قَرَسُهُ ، ويتَعَذَّرُ إلا شَهادَةً على السَّبْقِ فيه . ويُشترطُ في المُسابقة إرسالُ الفَرَسَينِ أو

(١٢) في الأصل ، ب : هـ المسبوق .

(١٣) في : باب في السبق ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢٨/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٥٧/٢ . والدارقطني ، في : كتاب السبق بين الخيل . سنن الدارقطني ٢٩٩/٤ .

(١٤) تقدم غريبه ، في صفحة ٤٠٤ .

الْبَعِيرَيْنِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَإِنْ أُرْسِلَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ، لِيُعْلَمَ هَلْ يُدْرِكُهُ الْآخَرُ أَوْ لَا ؟ لَمْ يَجْزْ هَذَا فِي الْمُسَابَقَةِ بَعُوضُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُدْرِكُهُ مَعَ كَوْنِهِ أَسْرَعَ مِنْهُ ، لِبُعْدِ الْمَسَافَةِ بَيْنَهُمَا . وَيَكُونُ عِنْدَ أَوَّلِ الْمَسَافَةِ مَنْ يَشَاهِدُ إِرْسَالَهُمَا ، وَيُرْتَّبُهُمَا ، وَعِنْدَ الْغَايَةِ مَنْ يَضْبِطُ السَّابِقَ مِنْهُمَا ؛ لِئَلَّا يَخْتَلِفَا فِي ذَلِكَ . وَيَحْصُلُ السَّبْقُ فِي الْخَيْلِ بِالرَّأْسِ إِذَا تَمَثَّلَتِ الْأَعْنَاقُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي طُولِ الْعُنُقِ ^(١٥) ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْإِبِلِ ، اعْتَبِرَ السَّبْقُ بِالْكَيْفِ ؛ لِأَنَّ الْأَعْنَاقَ بِالرَّأْسِ مُتَعَدَّرٌ ، فَإِنْ طَوِيلَ الْعُنُقُ / قَدْ يَسْبِقُ رَأْسُهُ ^(١٦) لَطَوِيلِ عُنُقِهِ ، لِاسْرِعَةِ عَدْوِهِ ، وَفِي الْإِبِلِ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، وَفِيهَا مَا يَمُدُّ عُنُقَهُ ، فَرُبَّمَا سَبَقَ رَأْسُهُ لِمَدِّ عُنُقِهِ ، لِاسْبِقَةِ ، فَلِذَلِكَ اعْتَبَرْنَا الْكَيْفَ ، فَإِنْ سَبَقَ رَأْسُ فَصِيرِ الْعُنُقِ فَهُوَ سَابِقٌ ؛ لِأَنَّ مِنْ ضَرُورَةِ ذَلِكَ كَوْنُهُ سَابِقًا ، وَإِنْ سَبَقَ طَوِيلُ الْعُنُقِ بِأَكْثَرِ مِمَّا بَيْنَهُمَا فِي طَوِيلِ الْعُنُقِ ، فَقَدْ سَبَقَ ، وَإِنْ كَانَ بِقَدْرِهِ لَمْ يَسْبِقْهُ ، وَإِنْ كَانَ أَقْلُ ، فَالْآخَرُ السَّابِقُ . وَنَحْنُ هَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : إِذَا سَبَقَ أَحَدُهُمَا بِالْأُذُنِ كَانَ سَابِقًا . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَبَعْدُ الْآخَرُ عُنُقَهُ ، فَيَسْبِقُ ^(١٧) بِأُذُنِهِ لِذَلِكَ لَا لِسَبِقِهِ . وَإِنْ شَرَطَا السَّبْقَ بِأَقْدَامٍ مَعْلُومَةٍ ، كَثَلَاثَةٍ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقْلَ ، لَمْ يَصِحَّ . وَقَالَ بَعْضُ ^(١٨) أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يَصِحُّ ، وَيَتَخَاطَبَانِ ذَلِكَ ، كَمَا فِي الرَّمْيِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَنْضَبِطُ ، وَلَا يَقِفُ الْفَرَسَانِ عِنْدَ الْغَايَةِ ، بَحِثُ يُعْرِفُ مِسَاحَةً مَا بَيْنَهُمَا . وَقَدْ رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ ^(١٩) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيِّ : « قَدْ جَعَلْتُ لَكَ هَذِهِ السَّبْقَةَ بَيْنَ النَّاسِ » . فَخَرَجَ عَلِيُّ فَدَعَا سُرَاقَةَ بَنَ مَالِكٍ ، فَقَالَ : يَا سُرَاقَةُ ، إِنِّي قَدْ جَعَلْتُ إِلَيْكَ مَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عُنُقِي مِنْ هَذِهِ السَّبْقَةِ فِي عُنُقِكَ ، فَإِذَا أَتَيْتَ الْمَيْطَانَ ^(٢٠) — قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَيْطَانُ مُرْسِلًا

(١٥) ق ب : « الأعناق » .

(١٦) ق ١ ، ب : « برأسه » .

(١٧) ق م : « فيكون سابقا » .

(١٨) سقط من : ب .

(١٩) ق : كتاب السبق بين الخيل . سنن الدارقطني ٣٠٥/٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب لا جلب ولا جنب في الرهان ، من كتاب السبق والرمي . السنن الكبرى ٢٢/١٠ .
(٢٠) الميطان : من جبال المدينة .

من الغاية - فصُفَّ الخيل ، ثم نادى : هل من ^(٢١) مُصْلِحٍ للجِمار ، أو حامِلٍ للغلام ، أو طَارِحٍ لَجُلٍّ . فإذا لم يُجِبْكَ أَحَدٌ ، فكَبَّرَ ثلاثاً ، ثم خَلَّها عند الثالثة ، فَيُسَبِّحُ الله بِسَبِّحَةٍ مِنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ . وكان على يَفْعَدٍ على مُنْتَهَى الغاية يَخْطُ خَطًّا ، وَيُقِيمُ رَجُلَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ عِنْدَ طَرَفِ الخَطِّ طَرَفَيْهِ بَيْنَ إِبْهَامَيْ أَرْجُلَيْهِمَا ، وَتَمُرُّ الخيلُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ ، ويقولُ لهما : إذا خَرَجَ أَحَدُ الْفَرَسَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ بِطَرَفِ أُذُنَيْهِ ، أو أُذُنٍ ، أو عِذارٍ ، فَاجْعَلَا ^(٢٢) السَّبْقَةَ لَهُ ، فَإِنْ شَكَّكُمَا ، فَاجْعَلُوا سَبْقَهُمَا نِصْفَيْنِ ، فإذا قَرَأْتُمُ الثَّانِيَيْنِ ، فَاجْعَلَا الغايةَ مِنْ غَايَةِ أَصْغَرِ الثَّانِيَيْنِ ، وَلَا جَلَبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا شِعَارَ فِي الْإِسْلَامِ . وهذا الأدبُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْأَالِ وَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ ، مِنْ أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِي هَذَا ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ^(٢٣) أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ^(٢٤) عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي قَضِيَّةٍ أَمَرَهُ ^(٢٥) بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَفَوَّضَهَا إِلَيْهِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُتَّبَعَ ، وَيُعْمَلَ بِهَا .

١٥٩/١ ط

فصل : وَيُشْتَرَطُ فِي الرَّهَانِ أَنْ تَكُونَ الدَّائِثَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، فَإِنْ / كَانَا مِنْ جِنْسَيْنِ ، كَالْفَرَسِ وَالْبَعِيرِ ، لَمْ يُجْزَ ؛ لِأَنَّ الْبَعِيرَ لَا يَكَادُ يَسْبِقُ الْفَرَسَ ، فَلَا يَخْصُلُ الْعَرَضُ مِنْ هَذِهِ الْمُسَابَقَةِ . وَإِنْ كَانَا مِنْ نَوْعَيْنِ ، كَالْعَرَبِيِّ وَالْبَرْذَوْنِ ، أَوِ الْبُخْتِيِّ وَالْعِرَاقِيِّ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِحُّ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَهُمَا فِي الْجَرِيِّ مَعْلُومٌ بِحُكْمِ الْعَادَةِ ، فَأَشْبَهَا الْجِنْسَيْنِ . وَالثَّانِي : يَصِحُّ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ ^(٢٦) مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّكُمَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يَسْبِقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ ، وَالضَّابِطُ الْجِنْسَ وَقَدْ وَجَدَ ، وَيَكْفِي فِي الْمَظْنَةِ اخْتِمَالُ الْحِكْمَةِ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ .

فصل ^(٢٧) فِي الْمُنَاضَلَةِ : وَهِيَ الْمُسَابَقَةُ فِي الرَّمْيِ بِالسَّهَامِ ، وَالْمُنَاضَلَةُ ، مَصْدَرُ نَاضَلْتَهُ

(٢١) سقط من : الأصل ، ا .

(٢٢) فِي الْأَصْلِ ، ا ، ب : فَاجْعَلُوا .

(٢٣-٢٤) لم يرد في الأصل .

(٢٤) فِي الْأَصْلِ : أَمْرٌ .

(٢٥) فِي : م : وَهَذَا .

(٢٦) فِي الْأَصْلِ ، ا : فَصْلٌ .

نِضَالًا وَمُنَاضَلَةً، وَسُمِّيَ الرِّمِيُّ نِضَالًا؛ لِأَنَّ السَّهْمَ التَّامَّ يُسَمَّى نِضَالًا، فَالرِّمِيُّ بِهِ عَمَلٌ
بِالنِّضَالِ، فَسُمِّيَ نِضَالًا وَمُنَاضَلَةً، مِثْلَ قَاتِلْتُهُ وَقَاتِلًا وَمُقَاتِلَةً، وَجَادَلْتُهُ جِدَالًا وَمُجَادَلَةً.
وَشُرْطُ لِصْحَتِهِ ثَمَانِيَةُ شُرُوطٍ؛ أَحَدُهَا، أَنْ يَكُونَ عَدَدُ الرُّشْقِ مَعْلُومًا، وَالرُّشْقُ؛ بِكَسْرِ
الرَّاءِ: عَدَدُ الرِّمِيِّ. وَأَهْلُ اللُّغَةِ يَقُولُونَ: هُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا بَيْنَ الْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِينَ. وَالرُّشْقُ؛
بِفَتْحِ الرَّاءِ: الرِّمِيُّ نَفْسُهُ، مَصْدَرُ رَشَقْتُ رَشْقًا. أَيْ رَمَيْتُ رَمِيًّا. وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ؛
لأنَّهُ لَوْ كَانَ مَجْهُولًا أَفْضَى^(٢) إِلَى الْخِلَافِ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُرِيدُ الْقَطْعَ، وَالْآخَرُ يُرِيدُ الزِّيَادَةَ،
فَيُخْتَلِفَانِ. الثَّانِي، أَنْ يَكُونَ عَدَدُ الْإِصَابَةِ مَعْلُومًا، فَيَقُولَانِ: الرُّشْقُ عَشْرُونَ، وَالْإِصَابَةُ
خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ، أَوْ مَا يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ مِنْهَا، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُ إِصَابَةٍ نَادِرَةٍ، كإِصَابَةِ جَمِيعِ
الرُّشْقِ أَوْ إِصَابَةِ تِسْعَةِ أَغْشَارِهِ، وَغَيْرِ هَذَا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا لَا يُوجَدُ، فَيَقُوتُ الْغَرَضُ.
الثَّلَاثُ، اسْتِثْنَاؤُهُمَا فِي عَدَدِ الرُّشْقِ وَالْإِصَابَةِ، وَصِفَتُهَا، وَسَائِرُ أَحْوَالِ الرِّمِيِّ. فَإِنْ
جَعَلَ رَشْقًا أَحَدًا عَشْرَةً، وَالْآخَرَ عِشْرِينَ، أَوْ شَرَطَا أَنْ يُصِيبَ أَحَدُهُمَا خَمْسَةً، وَالْآخَرَ
ثَلَاثَةً، أَوْ شَرَطَا إِصَابَةَ أَحَدِهِمَا خَوَاصِقَ وَالْآخَرَ خَوَاصِلَ، أَوْ شَرَطَا أَنْ يُحْطَّ أَحَدُهُمَا مِنْ
إِصَابَتِهِ سَهْمَيْنِ، أَوْ يُحْطَّ سَهْمَتَيْنِ مِنْ إِصَابَتِهِ بِسَهْمٍ مِنْ إِصَابَةِ صَاحِبِهِ، أَوْ شَرَطَا أَنْ يَرْمِيَ
أَحَدُهُمَا مِنْ بَعِيدٍ وَالْآخَرُ مِنْ قُرْبٍ، أَوْ أَنْ يَرْمِيَ أَحَدُهُمَا^(٣) وَبَيْنَ أَصَابِعِهِ سَهْمًا، وَالْآخَرُ بَيْنَ
أَصَابِعِهِ سَهْمَانِ، أَوْ أَنْ يَرْمِيَ أَحَدُهُمَا^(٤) وَعَلَى رَأْسِهِ شَيْءًا وَالْآخَرُ خَالَ عَنِ شَاغِلٍ، أَوْ أَنْ
يُحْطَّ عَنْ أَحَدِهِمَا وَاحِدًا مِنْ /خَطِّهِ لَعَلَّهِ وَلَا عَلَيْهِ، وَأَشْبَاهُ هَذَا مِمَّا^(٥) تَقُوتُ بِهِ الْمُسَاوَاةُ، لَمْ
يَصِحَّ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَهَا عَلَى الْمُسَاوَاةِ، وَالْغَرَضُ مَعْرِفَةُ الْجِذْقِ، وَزِيَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ
فِيهِ، وَمَعَ التَّفَاضُلِ لَا يَخْصُلُ، فَإِنَّهُ رِمَا أَصَابَ أَحَدُهُمَا لِكَثْرَةِ رَمِيهِ لَالْجِذْقِ، فَاعْتَبِرَتْ
الْمُسَاوَاةُ، كَالْمُسَابَقَةِ بِالْحَيَوَانِ^(٥). الرَّابِعُ، أَنْ يَصِفَا الْإِصَابَةَ، فَيَقُولَانِ: خَوَاصِلُ.
وَهُوَ الْمُصِيبُ لِلْغَرَضِ كَيْفَمَا كَانَ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: يَقَالُ خَصَصْتُ مُنَاضِلِي خَصَلَةً

(٢) ق م: الأفضى.

(٣-٣) سقط من: ب. نقل نظر.

(٤) ق ا، ب، م، ن، ج: ما.

(٥) ق م: على الحيوان.

وَعَصَنًا^(٦) . وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْفَرْع . وَالْقَرْطَسَةُ ، يُقَالُ : قَرِطَسَ . إِذَا أَصَابَ . أَوْ حَوَّابٍ . وَهُوَ مَا وَقَعَ بَيْنَ يَدَيِ الْغَرَضِ ، ثُمَّ وَتَبَ إِلَيْهِ . وَمِنْهُ يُقَالُ : حَبَا الصَّبِيُّ . أَوْ خَوَاصِيرَ . وَهُوَ مَا كَانَ^(٧) فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْغَرَضِ ، وَمِنْهُ قِيلَ : الْحَاصِرَةُ . لِأَنَّهَا فِي جَانِبِ الْإِنْسَانِ . أَوْ حَوَارِقَ . وَهُوَ مَا حَرَّقَ الْغَرَضُ ، ثُمَّ وَقَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ . أَوْ حَوَاسِقَ . وَهُوَ مَا فَتَحَ^(٨) الْغَرَضُ ، وَتَبَّتْ فِيهِ . أَوْ مَوَارِقَ . وَهُوَ مَا أَتَقَذَّ^(٩) الْغَرَضُ ، وَوَقَعَ مِنْ وَرَائِهِ . أَوْ حَوَازِمَ . وَهُوَ مَا حَزَمَ جَانِبَ الْغَرَضِ . وَإِنْ شَرَطَا الْحَوَاسِقَ وَالْحَوَابِيَّ مَعًا ، صَحَّ . الْحَامِيسُ ، قَدْرُ الْغَرَضِ ، وَالْغَرَضُ هُوَ مَا يُقْصَدُ إِصَابَتُهُ مِنْ قَرطَاسٍ أَوْ وَرَقٍ أَوْ جِلْدٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ قَرَعٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَيُسَمَّى غَرَضًا ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ ، وَيُسَمَّى شَارَةً وَشَتًا . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : مَا تُصِيبُ فِي الْمَهْدَفِ فَهُوَ الْقَرطَاسُ ، وَمَا تُصِيبُ فِي الْمَوَاءِ فَهُوَ الْغَرَضُ^(١٠) . وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَدْرُهُ مَعْلُومًا بِالْمَشَاهِدَةِ ، أَوْ بِتَقْدِيرِهِ بِشَيْءٍ أَوْ شَيْئَيْنِ ، بِحَسَبِ الْإِتْفَاقِ ، فَإِنَّ الْإِصَابَةَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ سَعَتِهِ وَضَيْقِهِ . السَّادِسُ ، مَعْرِفَةُ الْمَسَافَةِ ؛ إِمَّا بِالْمَشَاهِدَةِ ، أَوْ بِالذَّرْعَانِ ، فَيَقُولُ : مِائَةَ ذِرَاعٍ ، أَوْ مِائَتَى ذِرَاعٍ ؛ لِأَنَّ الْإِصَابَةَ تَخْتَلِفُ بِقُرْبِهَا وَبَعْدِهَا ، وَمَهْمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ جَازَ ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ مَسَافَةً بَعِيدَةً تَتَعَذَّرُ الْإِصَابَةُ فِي مِثْلِهَا ، وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ ، فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ يَفُوتُ بِذَلِكَ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ مَا رَمَى إِلَى أَرْبَعِمِائَةِ ذِرَاعٍ إِلَّا عُقِبَ بَنُ عَامِرٍ الْمُجَهِّشُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . السَّابِعُ ، تَعْيِينُ الرَّمَاةِ ، فَلَا يَصِحُّ مَعَ الْإِنْهَامِ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مَعْرِفَةُ حَذِقِ الرَّاغِبِ بَعَيْنِهِ ، لَا مَعْرِفَةَ حَذِقِ رَامٍ فِي الْجَمْلَةِ . وَلَوْ عَقِدَ اثْنَانِ نِضَالًا عَلَى أَنْ^(١١) مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَلَاثَةٌ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِذَلِكَ . وَلَا يُشْتَرَطُ تَغْيِيرُ الْقَوْسِ وَالسُّهَامِ ، وَلَوْ عَيَّنَّهَا لَمْ تَتَغَيَّرْ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَعْرِفَةَ الْحَذِقِ ، وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ إِلَّا بِالرَّاغِبِ^(١٢) ، لَا بِاخْتِلَافِ الْقَوْسِ وَالسُّهَامِ . وَفِي الرُّهَانِ يُعْتَبَرُ تَغْيِينُ الْحَيَوَانِ الَّذِي يُسَابَقُ

(٦) انظر : معجم اللغة ١٤١/٧ ، ١٤٢ .

(٧) في م : وقع .

(٨) في م : حرق .

(٩) في الأصل ، ب : نقذ .

(١٠) انظر : التلخيص ٧/٨ ، ٩ ، ٣٩٠ .

(١١) في م : أربع .

(١٢) في أ : ب : بالرمي .

به ، ولا يُعتبر تعيين الرَّاكِب ؛ لأنَّ الغرضَ معرفةَ عدُوِّ الفَرَسِ ، لا حِذْقِ الرَّاكِبِ . وكلُّ ما يُعتبرُ / تعيينه ، إذا تَلَفَ انْفَسَخَ العقدُ ، ولم يُمْرَ غيرُه مقامه ؛ لأنَّ العقدَ تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ ، ١٦٠/١ ط
فانْفَسَخَ بِتَلَفِ الْعَيْنِ ، ولأنَّ الغرضَ معرفةَ حِذْقِ الرَّاكِبِ ، أو عدُوِّ الفَرَسِ ، وقد فائتَ معرفةَ ذلكَ بمَوْتِهِ ، ولا يُعرفُ حِذْقُهُ مِنْ غَيْرِهِ . وما لا يتَّعَيَّنُ ، يجوزُ إِنْدَالُهُ لَعَدُوِّ وَغَيْرِهِ ، وإذا تَلَفَ ، قَامَ غَيْرُهُ مقامه . فإنْ شَرَطْنَا أَنْ لَا يَرْمِيَ بِغَيْرِ هَذِهِ ^(١٣) الْقَوْسِ ، ولا بِغَيْرِ هَذَا السَّهْمِ ، أو لَا يَرْكَبُ غَيْرَ هَذَا الرَّاكِبِ . فهذه شروطُ فاسِدةٌ ؛ لأنَّها ثَنَائِي مُقْتَضِي الْعَقْدِ ، أَشْبِهَتْ مَا ^(١٤) إذا شَرَطَ إصَابَةَ بِأَصَابَتَيْنِ . الثَّامِنُ ، أَنْ تَكُونَ الْمُسَابَقَةُ فِي الْإِصَابَةِ . ولو قالَا : السَّبْقُ لِأَبْعَدِنَا رَمِيًّا ، لم يُجْزَ ؛ لأنَّ الغرضَ مِنَ الرَّمْيِ الْإِصَابَةُ ، لَا يُعَدُّ الْمَسَاقَاةُ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الرَّمْيِ إِمَّا قَتْلَ الْعَدُوِّ ، أو جَرْحَهُ ، أو الصَّيْدَ ، أو نَحْوَ ذَلِكَ ، وكلُّ هَذَا إِنَّمَا يَحْصُلُ مِنَ الْإِصَابَةِ ، لَا مِنَ الْإِنْبَاعِ .

فصل : والمناضلة على ثلاثة أضرب ؛ أحدها ، تُسَمَّى الْمُبَادَرَةَ ، وهو أن يقولَا : مَنْ سَبَقَ إِلَى خَمْسِ إصَابَاتٍ مِنْ عَشْرِينَ رَمِيَّةً فَهُوَ السَّابِقُ . فإِذَا سَبَقَ إِلَيْهَا مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الرُّشْقِ ، فَقَدْ سَبَقَ . فإذا رَمَيَا عَشْرَةَ عَشْرَةً ، فَأَصَابَ أَحَدُهُمَا خَمْسًا ، وَلَمْ يُصِبِ الْآخَرُ خَمْسًا ، فَالْمُصِيبُ خَمْسًا هُوَ السَّابِقُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ إِلَى خَمْسٍ ^(١٥) ، وَسَوَاءُ أَصَابَ الْآخَرُ أَرْبَعًا ، أو مَا دُونَهَا ، أو لَمْ يُصِبْ شَيْئًا ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى إِيْتِمَامِ الرُّشْقِ ؛ لِأَنَّ السَّبْقَ قَدْ حَصَلَ بِسَبْقِهِ إِلَى مَا شَرَطَا ^(١٦) السَّبْقَ إِلَيْهِ . وَإِنْ أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْعَشْرَةِ ^(١٧) خَمْسًا ، فَلَا سَابِقَ فِيهِمَا ، وَلَا يُكْمَلَانِ الرُّشْقَ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْإِصَابَةِ الْمَشْرُوطَةِ قَدْ حَصَلَتْ ، وَاسْتَوَيَا فِيهَا . فَإِنْ رَمَى أَحَدُهُمَا عَشْرًا فَأَصَابَ خَمْسًا ، وَرَمَى الْآخَرُ تِسْعًا فَأَصَابَ أَرْبَعًا ، لَمْ يُحْكَمْ بِالسَّبْقِ وَلَا بَعْدِهِ ، حَتَّى يَرْمِيَ الْعَاشِرَ ، فَإِنْ أَخْطَأَهُ ، فَقَدْ سَبَقَ الْأَوَّلُ ، وَإِنْ أَصَابَ بِهِ ، فَلَا سَابِقَ فِيهِمَا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَ مِنَ التَّسْعَةِ إِلَّا ثَلَاثًا ، فَقَدْ

(١٣) في ١ ، ب : و هذا .

(١٤) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(١٥) في م : و خمسة .

(١٦) في م : و شرط .

(١٧) في م : و العشر .

سَبَقَهُ الْأَوَّلُ ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى رَمْيِ الْعَاشِرِ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُصِيبُ بِهِ ، وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ مَسْبُوقًا . الضَّرْبُ الثَّانِي ، أَنْ يَقُولَ ^(١٨) : أَيْنَا فَضَّلُ صَاحِبَهُ بِإِصَابَةٍ أَوْ إِصَابَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ مِنْ عِشْرِينَ رَمِيَّةً ^(١٩) ، فَقَدْ سَبَقَ . وَيُسَمَّى مُفَاضَلَةً وَمُحَاطَةً ؛ لِأَنَّ مَا تَسَاوَاهُ فِيهِ مِنَ الْإِصَابَةِ مُحْطُوطٌ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ . وَلِزِمَ (كُلُّ الرُّشْقِ إِذَا كَانَ فِي إِثْمَانِهِ فَائِدَةٌ ، فَإِذَا قَالَ : أَيْنَا فَضَّلُ صَاحِبَهُ بِثَلَاثٍ ، فَهُوَ سَابِقٌ . فَرَمَيَا اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَمِيَّةً ، فَأَصَابَهَا أَحَدُهُمَا ، وَأَخْطَأَهَا الْآخَرُ كُلُّهَا ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُ الرُّشْقِ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُصِيبَ الْآخَرَ الثَّانِي / الْبَاقِيَّةُ ، وَيُحْطِئَهَا الْأَوَّلُ ، وَلَا يُخْرِجُ الْأَوَّلُ بِهَذَا عَنْ كَوْنِهِ سَابِقًا . وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ إِنَّمَا أَصَابَ مِنَ الْاثْنَتَيْنِ عَشْرَةَ عَشْرًا ، لَزِمَهُمَا أَنْ يَرْمِيَا الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ ، فَإِنْ أَصَابَهَا ، أَوْ أَخْطَأَ ، أَوْ أَصَابَهَا الْأَوَّلُ وَخَذَهُ . فَقَدْ سَبَقَ ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى إِثْمَامِ الرُّشْقِ . وَإِنْ أَصَابَهَا الْآخَرُ ، وَأَخْطَأَهَا الْأَوَّلُ ، فَعَلَيْهَا أَنْ يَرْمِيَا الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ ، وَالْحُكْمُ فِيهَا وَفِيمَا بَعْدَهَا ، كَالْحُكْمِ فِي الثَّالِثَةِ عَشْرَةَ ، وَأَنَّهُ مَتَى أَصَابَهَا ، أَوْ أَخْطَأَ ، أَوْ أَصَابَهَا الْأَوَّلُ ، فَقَدْ سَبَقَ ، وَلَا يَرْمِيَانِ مَا بَعْدَهَا . وَإِنْ أَصَابَهَا ^(٢٠) الْآخَرُ وَخَذَهُ ، رَمَيَا مَا بَعْدَهَا . وَهَكَذَا كُلُّ مَوْضِعٍ كَانَ فِي إِثْمَامِ الرُّشْقِ فَائِدَةً لِأَحَدِهِمَا ، لَزِمَ إِثْمَامُهُ ، وَإِنْ بَسَّ مِنَ الْفَائِدَةِ ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُهُ ، فَإِذَا بَقِيَ مِنَ الْعَدَدِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْبِقَ أَحَدُهُمَا بِهِ صَاحِبَهُ ، أَوْ يُسْقِطَ أَحَدُهُمَا بِهِ سَبَقَ صَاحِبِهِ ، لَزِمَ الْإِثْمَامُ ، وَالْأَفْلَا ، فَإِذَا كَانَ السَّبَقُ يَحْصُلُ بِثَلَاثِ إِصَابَاتٍ مِنْ عِشْرِينَ ، فَرَمَيَا ثَمَانِي عَشْرَةَ ، فَأَخْطَأَهَا ، أَوْ أَصَابَهَا ، أَوْ تَسَاوَاهَا فِي الْإِصَابَةِ فِيهَا ، لَمْ يَلْزَمْ الْإِثْمَامُ ^(٢١) ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُصِيبَ أَحَدُهُمَا اثْنَتَيْنِ الرَّمِيَّتَيْنِ ، وَيُحْطِئَهُمَا الْآخَرُ ، وَلَا يَحْصُلُ السَّبَقُ بِذَلِكَ . وَكَذَلِكَ إِنْ فَضَّلَ ^(٢٢) أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِخَمْسِ إِصَابَاتٍ فَمَا زَادَ ، لَمْ يَلْزَمْ الْإِثْمَامُ ؛ لِأَنَّ إِصَابَةَ الْآخَرِ بِالسَّهْمَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ لَا يُخْرِجُ الْآخَرَ عَنْ كَوْنِهِ فَاضِلًا بِثَلَاثِ إِصَابَاتٍ ، وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْهُ إِلَّا بِأَرْبَعٍ ، رَمَيَا السَّهْمَ الْآخَرَ ، فَإِنْ أَصَابَهُ الْمَفْضُولُ وَخَذَهُ ، فَعَلَيْهَا رَمْيُ الْآخَرِ ، فَإِنْ أَصَابَهُ الْمَفْضُولُ أَيْضًا ، سَقَطَ سَبَقُ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي

(١٨) ق م : يقول .

(١٩) سقط من : ب .

(٢٠) ق الأصل ، ا ، ب : د أصاب بها .

(٢١) ق م : د إثم الرشق .

(٢٢) ق ب : د يفضل .

أَحَدِ السُّهْمَيْنِ ، أَوْ أَصَابَ الْأَوَّلَ فِي أَحَدِهِمَا ، فَهُوَ سَابِقٌ .

فصل : الثالثُ أَنْ يَقُولَا : أَيُّمَا أَصَابَ خَمْسًا مِنْ عَشْرِينَ ، فَهُوَ سَابِقٌ . فَمَتَى أَصَابَ أَحَدُهُمَا خَمْسًا مِنْ الْعَشْرِينَ ، وَلَمْ يُصِْبْهَا الْآخَرُ ، فَلِأَوَّلِ سَابِقٌ ، وَإِنْ أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسًا ، أَوْ لَمْ يُصِْبْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا خَمْسًا ، فَلَا سَابِقٌ فِيهِمَا . وَهَذِهِ فِي مَعْنَى الْمُحَاطَةِ ، فِي أَنَّهُ يَلْزَمُ إِثْمَامُ الرَّشِقِ مَا كَانَ فِي إِثْمَامِهِ فَائِذَةً ، وَإِنْ^(٢٣) خَلَا عَنْ الْفَائِذَةِ ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُهُ . وَمَتَى أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسًا ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمَا سَابِقٌ . وَإِنْ رَمَى مِائَتَ عَشْرَةٍ رَمِيَةً ، وَلَمْ يُصِْبْ وَاحِدًا مِنْهُمَا شَيْئًا ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُهُ ، وَلَا سَابِقٌ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَجَلُّ أَنْ يُصِيبَ أَحَدُهُمَا الْأَرْبَعَةَ كُلَّهَا ، وَلَا يَحْصُلُ السَّبْقُ بِذَلِكَ . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الرَّثِي ، هَلْ هُوَ مُبَادَرَةٌ أَوْ مُحَاطَةٌ أَوْ مُفَاضَلَةٌ ؟ لِأَنَّ غَرَضَ الرُّمَاءِ يَخْتَلِفُ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ تَكَثَّرَ / إصَابَتُهُ فِي الْإِنْبَاءِ دُونَ الْإِنْتِهَاءِ ، ١٠ / ١٦٦ ط وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ بِالْعَكْسِ ، فَوَجَبَ بَيَانُ ذَلِكَ ، لِيَعْلَمَ مَا دَخَلَ فِيهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى اشْتِرَاطِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى التَّضَالِ الْمُبَادَرَةَ ، وَأَنَّ مَنْ بَادَرَ إِلَى الْإِصَابَةِ فَهُوَ السَّابِقُ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا شَرَطَ أَنَّ السَّبْقَ لِمَنْ أَصَابَ خَمْسَةً مِنْ عَشْرِينَ ، فَسَبَقَ إِلَيْهَا وَاحِدٌ ، فَقَدْ وَجَدَ الشَّرْطَ . وَالْأَصْحَابُ الشَّافِعِيُّ وَجْهَانِ ، كَهَذَيْنِ .

فصل : فَإِنْ شَرَطَا إصَابَةَ مَوْضِعٍ مِنَ الْهَدَفِ ، عَلَى أَنْ يُسْقِطَ مَا قَرَبَ مِنْ إصَابَةِ أَحَدِهِمَا مَا بَعْدَ مِنْ إصَابَةِ الْآخَرِ ، ففَعَلَ ، ثُمَّ فَضَّلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِمَا شَرَطَاهُ ، كَانَ سَابِقًا . ذِكْرُ الْقَاضِي . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ هَذَا نَوْعٌ مِنَ الْمُحَاطَةِ ، فَإِذَا أَصَابَ أَحَدُهُمَا مَوْضِعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَرَضِ شَيْئًا ، وَأَصَابَ الْآخَرُ مَوْضِعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَرَضِ أَقْلَ مِنْ شَيْءٍ ، أَسْقَطَ الْأَوَّلُ ، وَإِنْ أَصَابَ الْأَوَّلُ الْغَرَضَ ، أَسْقَطَ الثَّانِي ، فَإِنْ أَصَابَ الثَّانِي الدَّائِرَةَ الَّتِي فِي الْغَرَضِ ، لَمْ يُسْقِطْ بِهِ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ كُلَّهُ^(٢٤) مَوْضِعٌ لِلْإِصَابَةِ^(٢٥) ، فَلَا يُفْضَلُ

(٢٣) فِي م : « فَإِذَا » .

(٢٤) فِي ب نَهَادَةٌ : « فِي » .

(٢٥) فِي الْأَصْلِ : « الْإِصَابَةُ » .

أحدهما صاحبه إذا أصاباه جميعاً ، إلا أن يشترطاً^(٢٦) ذلك . وإن شرطاً أن يحسب كل واحد منهما^(٢٧) خاصيته بإصابتين ، جاز ؛ لأن أحدهما لم يفضل صاحبه في شيء ، فقد استويا .

فصل : والسنة أن يكون لهما غرضان يرميان أحدهما ، ثم يمتصيان إليه ، فيأخذان السهام يرميان الآخر ؛ لأن هذا كان فعل أصحاب رسول الله ﷺ ، ورؤى عن النبي ﷺ أنه قال : « مَا بَيْنَ الْغُرْضَيْنِ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ »^(٢٨) . وقال إبراهيم التيمي : رأيت حديثاً يشتهر بين الهذليين يقول : أنا بها ،^(٢٩) أنا بها^(٣٠) . في قميص . وعن ابن عمر مثل ذلك^(٣١) . والهدف ما ينصب الغرض عليه ؛ إما ثواب مجموع ، وإما حائط . ويروى^(٣٢) أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يشتدون بين الأغراض ، يضحك بعضهم إلى بعض ، فإذا جاء الليل كانوا رهباناً . فإن جعلوا غرضاً واحداً ، جاز ؛ لأن المقصود يحصل به ، وهو عادة أهل عصرنا . ولا بد في المناضلة أن يتبدى أحدهما بالرمي ؛ لأنهما لو رميا معاً ، أفضى إلى الاختلاف ، ولم يعرف المصيب منهما . فإن كان المخرج أجنبياً ، قدم من يختاره منهما ، فإن لم يختاروا شيئاً ، أفرغ بينهما ، وأيهما كان أحق بالتقديم فبذره الآخر فرمى ، لم يعتدله بسهميه ، أصاب أو أخطأ . وإذا بدأ أحدهما/ ١٦٢/١ في وجهه ، بدأ الآخر في الثاني ، تعديلاً بينهما . وإن شرطاً البداءة لأحدهما في كل الوجوه ، لم يصح ؛ لأن موضوع المناضلة على المساواة ، وهذا فاضل ، فإن فعل ذلك من غير شرط بالتفريق منهما ، جاز ؛ لأن البداءة لا أثر لها في الإصاية ، ولا في تجويد^(٣٣) الرمي ، وإن شرط^(٣٤) أن يتدا كل واحد منهما من وجهين متواليين ، جاز ؛ لتساويهما .

(٢٦) ق م : ٥ بشرط .

(٢٧) لم يرد في الأصل .

(٢٨) انظر : تلخيص الجبر ١٦٤/٤ .

(٢٩) سقط من : الأصل ، ١ ، ب . وأخرجه سعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في الرمي وفضله ، من كتاب

الجهاد . السنن ١٧٢/٢ .

(٣٠) تقدم ترجمته ، في صفحة ٤٠٦ .

(٣١) (٣١-٣٢) ق م : ٥ عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم .

(٣٢) ق م : ٥ تجريد ، تحريف .

(٣٣) ق م : ٥ شرطاً .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اشْتِرَاطُ الْبِدَاةِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ذَكَرْنَا غَيْرَ لَازِمٍ ، وَلَا يُؤَثِّرُ فِي الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي تَجْوِيدِ رَمِيٍّ ، وَلَا كَثْرَةَ إِصَابَةٍ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الرُّمَةِ يَخْتَارُ التَّأَخُّرَ عَلَى ^(٣٤) الْبِدَاةِ ، فَيَكُونُ وَجُودُ هَذَا الشَّرْطِ كَعَدَمِهِ . وَإِذَا رَمَى الْبَادِئُ بِسَهْمٍ ، رَمَى الثَّانِي بِسَهْمٍ كَذَلِكَ ، حَتَّى يَقْضِيَا رَمَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْمُنَاضِلَةِ يَقْتَضِي الْمُرَاسَلَةَ ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى التَّسَاوِي ، وَأَنْجَزُ لِلرَّمِيِّ ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُصْلِحُ قَوْسَهُ وَيَعْدِلُ سَهْمَهُ ، حَتَّى يَرْمِيَ الْآخَرَ . وَإِنْ رَمَى ^(٣٥) بِسَهْمَيْنِ سَهْمَيْنِ ^(٣٥) ، فَحَسَنٌ ، وَهُوَ الْعَادَةُ بَيْنَ الرُّمَةِ فِيمَا رَأَيْنَا . وَإِنْ اشْتَرَطَا أَنْ يَرْمِيَ أَحَدُهُمَا رِشْقَهُ ^(٣٦) ، ثُمَّ يَرْمِيَ الْآخَرَ ، أَوْ يَرْمِي أَحَدُهُمَا عَدَدًا ، ثُمَّ يَرْمِي الْآخَرَ مِثْلَهُ ، جَازٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُؤَثِّرُ فِي مَقْصُودِ الْمُنَاضِلَةِ ، وَإِنْ خَالَفَ مُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ فِي التَّبِيعِ مَا لَا يَقْتَضِيهِ الْإِطْلَاقُ مِنَ التَّقْوِدِ وَالْخِيَارِ وَالْأَجَلِ ، لَمَّا كَانَ غَيْرَ مَانِعٍ مِنَ الْمَقْصُودِ .

فصل : وَإِنْ شَرَطَا أَنْ يَرْمِيَا أَرْشَاقًا كَثِيرَةً ، جَازٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ عَلَى الْقَلِيلِ ، جَازَ عَلَى الْكَثِيرِ ، وَلِبَاقَةِ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً . ثُمَّ إِنْ شَرَطَا أَنْ يَرْمِيَا مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ قَدْرًا اتَّفَقَا عَلَيْهِ ، جَازٌ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي هَذَا صَحِيحٌ ، فَإِنَّهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا قَدْ يَضْعُفُ عَنِ الرَّمِيِّ كُلَّهُ مَعَ حَذْفِهِ . وَإِنْ أُطْلِقَا الْعَقْدَ ، جَازٌ ، وَحُمِلَ عَلَى التَّعَجُّيلِ وَالْمُحْلُولِ ، كَسَائِرِ الْعُقُودِ ، فَيَرْمِيَانِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَغْرِضَ غَدْرٌ يَمْنَعُ مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ يَبِيعَ ^(٣٧) تُشْوُشُ السَّهَامِ ، أَوْ لِحَاجَتِهِ إِلَى طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ قَضَاءِ حَاجَةٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مُسْتَثْنَاءٌ بِالْعَرَفِ ، وَكَذَلِكَ الْمَطَرُ فَإِنَّهُ ^(٣٨) يَرِيحِي الْوَتَرَ ، وَيُفْسِدُ الرُّيْشَ ^(٣٩) ، وَإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ تَرَكَاهُ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ تَرْكُ الرَّمِيِّ بِاللَّيْلِ ، فَحُمِلَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ مَعَ الْإِطْلَاقِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَا الرَّمِيَّ لَيْلًا ، فَيَأْخُذَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بِذَلِكَ . فَإِنْ كَانَتِ اللَّيْلَةُ مَقْبِرَةً مَنِيرَةً ، اكْتَفَى بِذَلِكَ ، وَالْأَرْمِيَا فِي ضَوْءِ شَمْعَةٍ

(٣٤) فِي الْأَصْلِ : ٥ عَنْ ٤ .

(٣٥-٣٥) فِي ١ : ٥ سَهْمَيْنِ سَهْمَيْنِ ٤ .

(٣٦) فِي ٥ : رِشْقًا ٤ .

(٣٧) فِي ٥ : نَهَادَةً ٥ : أَوْ ٤ .

(٣٨) فِي الْأَصْلِ ، ١ : ٥ : فَلَيْتَهَا ٤ .

(٣٩) فِي ٥ : ب ، م ، ٥ : الرِّشْقُ ٤ .

أو مشعل . وإن عَرَضَ عارضٌ يَمْنَعُ الرَّمْيَ ، كما ذَكَرْنَاهُ ، أو كُسِرَ قَوْسٌ ، أو قُطِعَ وَتَرٌ ، أو الْكُسْرُ السَّهْمُ^(٤٠) ، جازَ لِيَدَّاهُ . فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ، أُخِّرَ الرَّمْيُ^(٤١) حَتَّى يُزُولَ الْعَارِضُ .

١٦٢/١٠ ط

فصل : فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا التَّطْوِيلَ ، وَالتَّشَاغَلَ عَنِ الرَّمْيِ بِمَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، مِنْ مَسْجِ الْقَوْسِ وَالْوَتَرِ ، وَغَوَى ذَلِكَ ، إِرَادَةَ التَّطْوِيلِ عَلَى صَاحِبِهِ ، لَعَلَّهُ يَنْتَسِي الْقَصْدَ الَّذِي أَصَابَ بِهِ ، أَوْ يَفْتَرُ ، مُنِعَ مِنْ ذَلِكَ ، وَطَوَّلَ بِالرَّمْيِ ، وَلَا يَدَّهَشُ بِالْاِسْتِعْجَالِ بِالْكُلِّيَّةِ ، بِمِثْ يُمْنَعُ مِنْ تَحَرُّي الإِصَابَةِ . وَيُمْنَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي يَغِيظُ بِهِ صَاحِبَهُ ، مِثْلُ أَنْ يَتَكَبَّرَ ، وَيَفْتَحِرَ ، وَيَتَّبَجِّحَ بِالْإِصَابَةِ ، وَيُعْتَفِ صَاحِبَهُ عَلَى الْخَطَا ، أَوْ يُظَاهِرَ^(٤٢) أَنَّهُ يُعَلِّمُهُ . وَهَكَذَا الْحَاضِرُ مَعَهُمَا ، مِثْلُ الْأَمِيرِ وَالشَّاهِدَيْنِ وَغَيْرِهِمْ ، يُكْرَهُ لَهُمْ مَذْحُ الْمُصِيبِ ، وَزَهْرَهْتَهُ ، وَتُعْنِيفُ الْمُحِيطِي وَزَجْرُهُ ، لِأَنَّ فِيهِ كُسْرَ قَلْبِ أَحَدِهِمَا وَغِيظُهُ .

فصل : وَإِذَا تَشَاخَا فِي مَوْضِعِ الْوُقُوفِ ، فَإِنْ كَانَ مَا طَلَبَهُ أَحَدُهُمَا أَوَّلَى ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِ الْمَوْقِفَيْنِ يَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ ، أَوْ يَحَاطِئُ ذِيهِ اسْتِقْبَالُهَا ، وَغَوَى ذَلِكَ ، وَالْآخَرُ يَسْتَنْدِرُهَا ، قَدَّمَ قَوْلَ مَنْ طَلَبَ اسْتِدْبَارَهَا ، لِأَنَّهُ الْعُرْفُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي شَرْطِهِمَا اسْتِقْبَالُ ذَلِكَ ، فَالشَّرْطُ أُمْلَكُ ، كَمَا قُلْنَا فِي الرَّمْيِ لَيْلًا . وَإِنْ كَانَ الْمَوْقِفَانِ سَوَاءً ، كَانَ ذَلِكَ إِلَى الَّذِي بِهِ^(٤٣) الْبِدَاءُ ، فَيَتَّبَعُهُ الْآخَرُ ، فَإِذَا كَانَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي ، وَقَفَ الثَّانِي^(٤٤) حَيْثُ شَاءَ ، وَيَتَّبَعُهُ الْأَوَّلُ .

فصل : وَبِحُجُوزِ عَقْدِ التَّبْضَالِ عَلَى جَمَاعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى أَصْحَابٍ لَهُ يَنْتَضِلُونَ ، فَقَالَ : « ارْمُوا ، وَأَنَا مَعَ ابْنِ الْأَدْرِجِ » .^(٤٥) فَأَمْسَكَ الْآخَرُونَ ، وَقَالُوا : كَيْفَ تَرْمِي وَأَنْتَ مَعَ ابْنِ الْأَدْرِجِ^(٤٦) ؟ قَالَ : « ارْمُوا ، وَأَنَا مَعَكُمْ كُلُّكُمْ » . رَوَاهُ

(٤٠) في م : سهم .

(٤١) سقط من ب .

(٤٢) في م زيادة : له .

(٤٣) في م : له .

(٤٤) سقط من م .

(٤٥-٤٦) سقط من ب . نقل نظر .

البخاري^(٤٦) . ولأنه إذا جاز أن يكونا اثنين ، جاز أن يكونوا^(٤٧) جماعتين ؛ لأن المقصود معرفة الحزق ، وهذا يحصل في الجماعتين ، فجاز ، كما في سباق الخيل . وقد ثبت أن النبي ﷺ سبق بين الخيل المضمرة ، وسبق بين الخيل التي لم تضمر^(٤٨) . وعلى هذا يكون كل حزب بمنزلة واحد . فإن عقد النضال جماعة ليتفاضلوا^(٤٩) حزبين . فذكر القاضي ، أنه يجوز . وهو مذهب الشافعي . ويحتمل أن لا يجوز ؛ لأن التعمين شرط ، وقبل التفاضل لم يتعين من في كل واحد من الحزبين . فعلى هذا ، إذا^(٥٠) تفاضلوا ، عقدوا النضال بعده . وعلى قول القاضي ، يجوز العقد قبل التفاضل . ولا يجوز أن يقتسموا بالقرعة ؛ لأنها ربما وقعت على الحذاق^(٥١) في أحد الحزبين ، والكوادين^(٥٢) في / الآخر ، فيطُل مقصود النضال ، بل يكون لكل حزب رئيس ، يختار^(٥٣) أحدهما واحدا ، ثم يختار الآخر واحدا كذلك ، حتى يتفاضلوا جميعا ، ولا يجوز أن يجعل الخيار إلى أحدهما في الجميع ، ولا أن يختار جميع حزبه أولا ؛ لأنه يختار الحذاق كلهم في حزبه . ولا يجوز أن يجعل رئيس الحزبين واحدا ؛ لأنه يميل إلى حزبه ، فتلحقه الشهمة . ولا يجوز أن يختار كل واحد من الرئيسين أكثر من واحد واحد^(٥٤) ؛ لأنه أبعد من التساوي . وإذا اختلفا في المتبدي

١٦٣/١٠

(٤٦) في : باب التحريض على الرمي ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ واذكروا الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب نسبة اليمن إلى إسماعيل ... ، من كتاب المناقب . صحيح البخاري ٤/٤٥ ، ٤٦ ، ١٧٩ ، ٢١٩ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب لا سبق إلا في خف أو حافر ... ، من كتاب السبق والرمي . السنن الكبرى ١٧/١٠ .

(٤٧) في الأصل : يكونا .

(٤٨) تقدم ترجمته ، في صفحة ٤٠٤ .

(٤٩) في ب ، م : ليتناضلوا .

(٥٠) سقط من : ب .

(٥١) في م : الحذاق .

(٥٢) في م : وعلى الكوادين .

(٥٣) في ا ، ب ، م : فيختار .

(٥٤) سقط من : ا ، م .

بالخيار منهما^(٥٥)، أقرع بينهما . ولو قال أحدهما : أنا أختار أولاً ، وأخرج السبق ، أو يخرج أصحابي . لم يجز ؛ لأنَّ السبق إنما يستحقُّ بالسبق ، لا في مقابلة تفضل أحدهما بشيء .

فصل : وإذا أخرج أحد الزعيمين سبق من عنده ، فسبق جزئه ، لم يكن على جزئه شيء ؛ لأنه جعله على نفسه دونهم . وإن شرط^(٥٦) عليهم ، فهو عليهم بالسوية ، ويكون للحزب^(٥٧) الآخر بالسوية ،^(٥٨) من أصاب منهم ومن لم يصب ، في أحد الوجهين ، كما أنه على الحزب الآخر بالسوية^(٥٩) . وفي الوجه الآخر ، يُقسم بينهم على قدر الإصابة . وليس لمن لم يصب منهم شيء ؛ لأنَّ استحقاقه بالإصابة ، فكان على قدرها ، واختص بمن وجدت منه ، بخلاف المسبوقين فإنه وجب عليهم ؛ لا لئلا يميزهم له ، وقد استووا في ذلك .

فصل : ومتى كان النضال بين جزئين ، اشترط كون الرشق يمكن قسمه بينهم بغير كسر ، ونسأوما^(٦٠) فيه ، فإن كانوا ثلاثة ، وجب أن يكون له ثلث ، وإن كانوا أربعة ، وجب أن يكون له ربع ، وكذلك ما زاد ؛ لأنه إذا لم يكن كذلك ، بقى سهم أو أكثر بينهم^(٦١) ، لا يمكن الجماعة الاشتراك فيه .

فصل : وإذا كانوا جزئين ، فدخل معهم رجل لا يعرفونه في أحد الجزئين ، وكان يُحسِن الرمي ، جاز ، وإن كان لا يحسنه ، بطل العقد فيه ، وأخرج من الحزب الآخر من جعل بازيته ؛ لأنَّ كل واحد يجعل في مقابله آخر ، أو يختار أحد الزعيمين واحداً ، ويختار الآخر آخر في مقابله . وهل يطل في الباقيين ؟ على وجهين ، بناء على تفریق الصنفية . فإن قلنا : لا يطل . فلكل حزب الخيار لتبعض^(٦٢) الصنفية في حقهم . وإن

(٥٥) لم يرد في الأصل .

(٥٦) في ب : شرط .

(٥٧) سقط من : ب .

(٥٨-٥٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥٩) في م : ويتساوون .

(٦٠) سقط من : م .

(٦١) في م : تبعيض .

بأن راميًا ، لكنه قليل الإصابتة ، فقال جزئه : ظنناه كثير الإصابتة ، أو لم نعلم حاله ، أو بأن كثير الإصابتة . فقال الحزب الآخر : ظنناه قليل الإصابتة . لم يُسمع ذلك منهم ، وكان كمن عَرَفُوهُ / ؛ لأن شرط دخولهُ ^(٦٢) في العقد أن يكون ^(٦٣) من أهل الصنعة دون الحَذَقِ ، كما ١٠٦٣/١٠ ظ لو اشترى عبدًا على أنه كاتب ، فبان حاذقًا أو ناقصًا فيها ، لم يؤثر .

فصل : ولا يجوز أن يقولوا : نُقْرِعُ ، فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ ، فهو السابق . ولا أن مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ ، فالسبقي عليه . ولا أن يقولوا : نَرْمِي ، فأينا أصاب فالسبقي على الآخر ؛ لأنه عوض في عقد ، فلا يُستحق بالقرعة ولا بالإصابتة . وإن شرطوا أن يكون فلان مُقَدَّم حزب ، وفلان مُقَدَّم الآخر ^(٦٤) ، ثم فلان ثانيًا من الحزب الأول ، وفلان ثانيًا من الحزب الثاني ، كان فاسدًا ؛ لأنَّ تَقْدِيمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحِزْبِ يَكُونُ إِلَى رَعيِمِهِ ، وليس للحزب الآخر مُشَارَكَتُهُ في ذلك ، فإذا شَرَطُوهُ كان فاسدًا .

فصل : وإذا تناضلَ اثنان ، وأُخْرِجَ أَحَدُهُمَا السَّبْقُ ، فقال أَجَنِبْنِي : أنا شريكك في الغنم والغرم ، إن نُصَلِّكَ فَنُصِفِ السَّبْقَ عَلَيَّ ، وإن نُصَلِّتَهُ فَنُصِفْهُ لِي . لم يُجْز . وكذلك لو كانَ الْمُتَنَاضِلُونَ ثَلَاثَةً فِيهِمَا ^(٦٥) مُحَلَّلٌ ، فقال رابعٌ لِلْمُسْتَبِقَيْنِ : أنا شريككما في الغنم والغرم . كان باطلًا ؛ لأنَّ الْغَنَمَ وَالْغَرَمَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْمُتَنَاضِلِ ، فأما مَنْ لَا يَرْمِي ، فلا يَكُونُ لَهُ غَنَمٌ وَلَا غَرَمٌ . ولو شَرَطَا فِي التَّضَالِ أَنَّهُ إِذَا جَلَسَ الْمُسْتَبِقُ كَانَ عَلَيْهِ السَّبْقُ ، لم يُجْز ؛ لأنَّ السَّبْقَ عَلَى التَّضَالِ ، وَهَذَا الشَّرْطُ يَخَالِفُ مُقْتَضَى التَّضَالِ ، فكان فاسدًا .

فصل : ولو فَضَّلَ أَحَدُ الْمُتَنَاضِلَيْنِ صَاحِبَهُ ، فقال الْمَفْضُولُ : اطْرَحْ فَضْلَكَ ، وَأَعْطِيكَ دِينَارًا . لم يُجْز ؛ لأنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةَ الْحَذَقِ ، وَذَلِكَ يَمْتَنِعُ مِنْهُ . وَإِنْ فَسَخَا الْعَقْدَ ، وَعَقَّدَا عَقْدًا آخَرَ ، جَازَ . وَإِنْ لَمْ يَفْسَخَاهُ ، وَلَكِنْ رَمَيَا ثَمَامَ الرُّشْقِ ، فَتَمَّتِ الْإِصَابَةُ لَهُ مَعَ مَا اسْتَطَعَهُ ، اسْتَحَقَّ السَّبْقُ ، وَرَدَّ الدِّينَارُ إِنْ كَانَ أَخَذَهُ .

فصل : إذا كان شرطهما خواصيل ، وهي الإصابتة المطلقة ، اعتد بها كيفما

(٦٢-٦٣) في م : أن يكون في العقد .

(٦٣) سقط من : ب .

(٦٤) في م : فهم . وما هنا معناه مع الاثنين محلل .

وَجَدَتْ ، بِشَرْطِ أَنْ يُصِيبَ بِنَصْلِ السَّهْمِ ، فَإِنْ أَصَابَ بَعْرُضِهِ ، أَوْ بِفَوْقِهِ ، نَحْوُ أَنْ يَنْقَلِبَ السَّهْمُ بَيْنَ يَدَيِ الْغَرَضِ ، فَيُصِيبُ فَوْقَهُ الْغَرَضَ ، لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ سَيِّئِ الْخَطَا . وَإِنْ انْقَطَعَ السَّهْمُ قِطْعَتَيْنِ ، فَأَصَابَتْ الْقِطْعَةُ الْأُخْرَى ، لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ . فَإِنْ كَانَ الْغَرَضُ جِلْدًا حَيَّطَ عَلَيْهِ شَتِيرٌ كَشَتِيرِ / الْمُثْنِ ، وَجَعَلَهُ عُزَى وَخِيوطًا تُعَلِّقُ بِهِ فِي الْعُزَى ، فَأَصَابَ الشَّتِيرَ أَوْ الْعُزَى ، نَظَرْتُ فِي شَرْطِهِمَا ^(٦٥) ؛ فَإِنْ شَرِطَ إصَابَةَ الْغَرَضِ ، اعْتَدَلَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْغَرَضِ ، فَأَمَّا الْمَعَالِيقُ ، وَهِيَ الْخِيوطُ ، فَلَا يُعْتَدَلُ بِإِصَابَتِهَا عَلَى كِلَا الشَّرْطَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْجِلْدَةِ ، وَلَا مِنَ الْغَرَضِ ، فَأَشْبَهَ إصَابَةَ الْهَدَفِ .

فصل : وَإِنْ أَطَارَتِ الرِّيحُ الْغَرَضَ ، فَوْقَ السَّهْمِ فِي مَوْضِعِهِ ، فَإِنْ كَانَ شَرْطُهُمَا خَوَاصِلَ ، اخْتَسِبَ لَهُ بِهِ ؛ لِعِلْمِنَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْغَرَضُ فِي مَوْضِعِهِ أَصَابَهُ . وَإِنْ كَانَ شَرْطُهُمَا خَوَاصِقَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَنْظَرُ ؛ فَإِنْ كَانَ ^(٦٦) صَلَاحُ الْهَدَفِ كَصَلَاةِ الْغَرَضِ ، ثَبَّتَ فِي الْهَدَفِ ، اخْتَسِبَ لَهُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مَكَانُهُ لَكَبَتْ فِيهِ ، كَثِيرَتُهُ فِي الْهَدَفِ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُثْ فِيهِ مَعَ النَّسَائِي ، لَمْ يُحْتَسَبْ . وَإِنْ كَانَ الْهَدَفُ أَصْلَبَ فَلَمْ يَثْبُثْ فِيهِ ، أَوْ كَانَ رِخْوًا ، لَمْ يُحْتَسَبِ السَّهْمُ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ هَلْ كَانَ يَثْبُثُ فِي الْغَرَضِ لَوْ بَقِيَ مَكَانُهُ أَوْ لَا ؟ وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ كَانَ شَرْطُهُمَا خَوَاصِقَ ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ بِالسَّهْمِ الَّذِي وَقَعَ فِي مَوْضِعِهِ ، وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّا لَا نَدْرِي هَلْ يَثْبُثُ فِي الْغَرَضِ لَوْ كَانَ مُوجُودًا أَوْ لَا ؟ وَإِنْ وَقَعَ السَّهْمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْغَرَضِ ، اخْتَسِبَ بِهِ عَلَى رَأْيِهِ ؛ لِأَنَّهُ خَطَا ، وَلَوْ وَقَعَ فِي الْغَرَضِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي طَارَ إِلَيْهِ ، حُسِبَ عَلَيْهِ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ لَا يَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ اتَّفَقًا عَلَى رَأْيِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي طَارَ إِلَيْهِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا أَلْقَتْ الرِّيحُ الْغَرَضَ ^(٦٧) عَلَى وَجْهِهِ .

فصل : وَإِذَا رَمَى فَأَخْطَأَ لِعَارِضٍ ؛ مِنْ كَسْرِ قَوْسٍ ، أَوْ قَطْعِ وَتَرٍ ، أَوْ حَيَوَانٍ اعْتَرَضَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَوْ رِيحٍ شَدِيدَةٍ تَرُدُّ السَّهْمَ عَرَضًا ، لَمْ يُحْتَسَبْ ^(٦٨) عَلَيْهِ بِذَلِكَ السَّهْمِ ؛ لِأَنَّ

(٦٥) فِي الْأَصْلِ ، ب : شَرْطُهُمَا .

(٦٦) فِي م : كَانَتْ .

(٦٧) سَقَطَ مِنْ ب : .

(٦٨) فِي م : بِحَسَبِ .

خَطَاةُ الْعَارِضِ ، لَا لِسُوءِ رَمِيهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَلَوْ أَصَابَ ، لَمْ يُخْتَسَبْ ^(٦٩) لَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُخْتَسَبْ عَلَيْهِ لَمْ يُخْتَسَبْ لَهُ ^(٧٠) ، وَلَئِنْ رَمَى الشَّدِيدَةَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ تُصَرَّفَ الرَّمْيُ الشَّدِيدُ فِيخْطِئُ ، يَجُوزُ أَنْ تُصَرَّفَ السَّهْمُ الْمُخْطِئُ عَنْ خَطِئِهِ فَيَقَعَ مُصِيبًا ، فَكَوْنُ إِصَابَتِهِ بِالرَّيْحِ ، لَا يَحْذِقُ رَمِيهِ . فَأَمَّا إِنْ وَقَعَ السَّهْمُ فِي حَائِلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَرَضِ ، فَتَرَفَقَ ، وَأَصَابَ الْغَرَضَ ، حُسِبَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِصَابَتُهُ لِسَدَادِ رَمِيهِ ، وَثُرُوقُهُ لِقُوَّتِهِ ، فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ . وَإِنْ كَانَتِ الرَّيْحُ لَيْتَةً خَفِيفَةً ، لَا تَرُدُّ / السَّهْمَ عَادَةً ، لَمْ يُمْتَنَعْ ؛ لِأَنَّ الْجَوْلَ لَا يَخْلُو مِنْ رِيحٍ ، وَلَئِنْ رَمَى اللَّيْتَةُ لَا تُؤَثِّرُ إِلَّا فِي الرَّمْيِ الرَّخْوِ الَّذِي لَا يُتَنَفَّعُ بِهِ .

١٦٤/١ ظ

فصل : وَإِنْ كَانَ شَرْطُهُمَا خَوَاسِقُ ، وَالْحَاسِقُ : مَا ثَقَبَ الْغَرَضَ ، وَثَبَّتَ فِيهِ . فَمَتَى أَصَابَ الْغَرَضَ بِنَصْلِهِ ، وَثَبَّتَ فِيهِ ، حُسِبَ لَهُ ، وَإِنْ تَخَدَّشَهُ وَلَمْ يَثْقُبْهُ ، لَمْ يُخْتَسَبْ لَهُ ، وَحُسِبَ ^(٧١) عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَرَّقَ مِنْهُ ، اخْتَسِبَ لَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِقُوَّةِ رَمِيهِ ، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْحَاسِقِ ، وَإِنْ خَرَقَهُ ، وَهُوَ أَنْ يَثْقُبَهُ ، وَيَقَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، يُخْتَسَبُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ ثَقَبَ ثَقْبًا يَصْلُحُ لِلْحَسَنِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَثْبُتِ السَّهْمُ لِسَبَبِ آخَرَ ، مِنْ سَعَةِ الثَّقَبِ أَوْ غَيْرِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يُخْتَسَبُ لَهُ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُمَا الْخَوَاسِقُ ، وَالْحَاسِقُ مَا ثَبَّتَ ، وَثُبُوتُهُ يَكُونُ لِحِذْقِ ^(٧٢) الرَّمْيِ ، وَقَصْدِهِ بِرَمِيهِ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ امْتِنَاعُ السَّهْمِ مِنَ الثَّبُوتِ لِمُصَادَفَتِهِ مَا يَمْنَعُ الثَّبُوتَ ؛ مِنْ حَصَاةٍ ، أَوْ حَجَرٍ ، أَوْ عَظْمٍ ، أَوْ أَرْضٍ غَلِيظَةٍ ، فَفِيهِ الْوَجْهَانِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُخْتَسَبْ لَهُ ، لَمْ يُعَدَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْعَارِضَ مَنَعَهُ مِنَ الثَّبُوتِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ مَنَعَهُ عَارِضٌ مِنَ الْإِصَابَةِ . وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الْعَارِضِ ، نَظَرْتُ ، فَإِنْ عَلِمَ مُوضِعُ الثَّقَبِ بَاتِّفَاقِهِمَا ، أَوْ بَيِّنَةٌ ، نَظَرْتُ فِي الْمَوْضِعِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَمْنَعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَكْرِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعِي ، وَلَا يَمِينُ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ تَشْهَدُ بِصِدْقِ مَا ادَّعَاهُ . وَإِنْ لَمْ يَتْلَمَا مُوضِعَ الثَّقَبِ ، إِلَّا أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ خَرَقَ الْغَرَضَ ، وَلَمْ يَكُنْ وِرَاءَهُ شَيْءٌ يَمْنَعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَكْرِ بِغَيْرِ يَمِينٍ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ . وَإِنْ كَانَ وِرَاءَهُ مَا يَمْنَعُ ،

(٦٩-٦٩) ق م : عليه لم يحسب له لأنه إذا لم يحسب .

(٧٠) ق م فائدة : به .

(٧١) ق ب ، م : يحذق .

وَادْعَى الْمُصَابُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ السَّهْمُ فِي مَوْضِعٍ وَرَاءَهُ مَا يَمْنَعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛
لأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِصَابَةِ مَعَ اخْتِمَالِ مَا يَقُولُهُ الْمَصِيبُ . وَإِنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ خَرَقَ أَيْضًا ،
فَالْقَوْلُ أَيْضًا قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وَإِنْ شَرَطًا تَحَامِيْقًا ، فَوَقَعَ السَّهْمُ فِي ثَقَبٍ فِي الْغَرَضِ ، أَوْ مَوْضِعٍ بَالٍ ، فَتَقَبَّهِ
وَتَبَيَّنَتْ فِي الْمَدْفِ مُعْلَقًا فِي الْغَرَضِ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَدْفُ صُلْبًا ^(٧٢) كَصَلَابَةِ
الْغَرَضِ ، فَتَبَيَّنَتْ فِيهِ ، حُسِبَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عُلِمَ أَنَّ الْغَرَضَ لَوْ كَانَ صَحِيحًا لَتَبَيَّنَتْ فِيهِ ، وَإِنْ
كَانَ الْمَدْفُ ثَرَابًا أَوْ هَيْلًا ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّنَا لَا نَعْلَمُ هَلْ كَانَ يَثْبُتُ فِي الْغَرَضِ / لَوْ
أَصَابَ مَوْضِعًا مِنْهُ قَوِيًّا أَوْ لَا . وَإِنْ صَادَفَ السَّهْمُ فِي ثَقَبٍ فِي الْغَرَضِ قَدْ تَبَيَّنَتْ فِي الْمَدْفِ مَعَ
قِطْعَةٍ مِنَ الْغَرَضِ ، فَقَالَ الرَّايِي : خَسَفَتْ ، وَهَذِهِ الْجِلْدَةُ قَطَعَهَا سَهْمِي لِشِدَّةِ الرَّمْيَةِ .
فَأَنْكَرَ صَاحِبُهُ ، وَقَالَ : بَلْ هِيَ كَانَتْ مَقْطُوعَةً . فَإِنْ عُلِمَ أَنَّ الْغَرَضَ كَانَ صَحِيحًا ،
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّايِي ، وَإِنْ اخْتَلَفَا ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهَا كَالْتِي قَبْلُهَا ؛ إِنْ كَانَ الْمَدْفُ رِخْوًا لَمْ
يُعْتَدْ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا صُلْبًا ، اعْتَدَ بِهِ . وَإِنْ وَقَعَ سَهْمُهُ فِي سَهْمٍ ثَابِتٍ ^(٧٣) فِي الْغَرَضِ ^(٧٤) ،
اعْتَدَ لَهُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ شَرَطُهُمَا خَوَامِيقَ ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ ^(٧٥) وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّنَا لَا نَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهُ
لَوْ لَا فَوْقَ السَّهْمِ الثَّابِتِ لَحَسَقَ . وَإِنْ أَصَابَ السَّهْمُ ، ثُمَّ سَبَّحَ عَنْهُ ، فَحَسَقَ ، اخْتَسِبَ
لَهُ بِهِ .

فصل : إِذَا قَالَ رَجُلٌ لآخر : ازِمْ هَذَا السَّهْمَ ، فَإِنْ أَصَبْتَهُ بِهِ ، فَلَكَ دِرْهَمٌ . صَحَّ ،
وَكَانَ جَعَالَةً ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ مَا لَا ^(٧٦) فِي فِعْلٍ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا بِنِصَالًا ؛ لِأَنَّ
النِّصَالَ يَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ عَلَى أَنْ يَرْمُوا جَمِيعًا ، وَيَكُونُ الْجُعْلُ لِبَعْضِهِمْ إِذَا كَانَ
سَابِقًا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ أَصَبْتَهُ بِهِ فَلَكَ دِرْهَمٌ ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَعَلَيْكَ دِرْهَمٌ . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ

(٧٢) فِي الْأَصْلِ ، م : ص صِلَا .

(٧٣ - ٧٢) لَمْ يَرِدْ فِي : الْأَصْلِ .

(٧٤) فِي م تَهَادَةٌ : ه ه .

(٧٥) فِي م تَهَادَةٌ : ه ه .

قِمَارٌ^(٧٦) . وإن قال : أزم عشرة أسهم ، فإن كان صوابك أكثر من خطئك ، فلك دَرَهَمٌ . صح ؛ لأنه جعل الجُعْلَ في مُقَابِلَةِ الإصَابَةِ المَعْلُومَةِ ، فإن أكثر العشرة أقله سِتَّةٌ ، وليس ذلك مجهولاً^(٧٧) ؛ لأنه بالأقل يستحق الجُعْلُ . وإن قال : إن كان صوابك أكثر ، فلك بكل سهم أصبت به^(٧٨) دَرَهَمٌ . صح^(٧٩) . وكذلك إن قال : أزم عشرة ، ولك بكل سهم أصبت به منها دَرَهَمٌ^(٨٠) . أو قال : فلك بكل سهم زائد على النصف من المصيبات دَرَهَمٌ . لأن الجُعْلَ معلوم بتقديره بالإصَابَةِ ، فأشبهه مالو قال : استق لي من هذا البئر ، ولك بكل ذلوة ثَمَرَةٌ . أو قال : من رذ عبداً من عبيدي ، فله بكل عبد دَرَهَمٌ . وإن قال : وإن كان خطوك أكثر ، فعليك دَرَهَمٌ . أو نحو هذا ، لم يجز ؛ لأنه قِمَارٌ . وإن قال : أزم عشرة ، فإن أخطأنا فعليك دَرَهَمٌ . أو نحو هذا ، لم يجز ؛ لأن الجُعْلَ يكون في مُقَابِلَةِ عمل ، ولم يوجد من المُقَابِلِ^(٨١) عمل يستحق به شيئاً . ولو قال الرامي لأجنبي : إن أخطأت ، فلك دَرَهَمٌ . لم يصح ؛ لذلك .

فصل : وإذا عقدا^(٨٢) القُصَالُ ، ولم يذكرا قَوْسًا ، فظاهر كلام القاضى ، أنه يصح ، ويستويان في القوس ، إما العربية وإما العجمية ، وقال غيره : لا يصح حتى يذكرا نوع القوس الذى يرميان عليه فى الابتداء ؛ لأن إطلاقه ربما أفضى إلى الاختلاف ، وقد أمكن التحرز عنه بالتعيين / للنوع ، فيجب ذلك . وإن اتفقا على أنهما يرميان بالنشاب ١٦٥/١٠ ظ
فى الابتداء ، صح ، وينصرف إلى الرمي^(٨٣) بالقوس الأعجمية ؛ لأن سيهاهما هو المسمى بالنشاب ، وسهام العربية يسمى ثبلاً . فإن عيّن نوعاً من القسي ، لم يجز العدول عنها إلى غيرها ؛ لأن أحدهما قد يكون أخذق بالرمي بأحد النوعين دون الآخر .

(٧٦) فى ب : يكون قماراً .

(٧٧) لى م : مجهول .

(٧٨) فى ب زيادة : منها .

(٧٩-٧٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(٨٠) فى الأصل ، ١ : القابل .

(٨١) فى ب ، م : عقد .

(٨٢) فى م : الرامى .

وإن عَيْنًا قَوْسًا بَعَيْنَهَا ، لم تَتَّعَيْنْ ؛ لأنها قد تَنَكَّسِرُ ، ويحتاج إلى إبدالها ؛ لأنَّ الحِذْقَ لا يَحْتَلِفُ باختلاف عَيْنِ القَوْسِ ، بخلاف النوع . وإن تَنَاضَلَ على أن يَرْمِيَ أحدها بالعربية ، والآخر بالفارسية ، أو أحدهما بقَوْسِ الرُّبُورِ ، والآخر بقَوْسِ البَجْرَجِ^(٨٢) ، أو قَوْسِ الحُسْبَانِ ، وهو قَوْسٌ سِيهَامُهُ قِصَارٌ ، يُجْعَلُ في مَجْرَى مِثْلِ القَصْبَةِ ، ثم يَرْمَى بها ، ففيه^(٨٣) وَجْهَانِ ؛ أحدهما ، يَصِيحُ . وهو قول القاضي ، ومذهبُ الشافعي ؛ لأنَّهما نَوْعَانِ جُنْسٍ ، فصَحَّتْ المُسَابَقَةُ مع اختلافهما ، كالخيل والإبل .^(٨٤) والثاني ، لا تُصِحُّ المُسَابَقَةُ مع اختلافهما ؛ لأنَّهما يَحْتَلِفَانِ في الإصَابَةِ ، فمَجْرَى مِثْلِ المُسَابَقَةِ بين جُنْسَيْنِ . وكذلك الحُكْمُ في المُسَابَقَةِ بين نَوْعَيِ الخيل والإبل^(٨٥) .

فصل : وظاهرُ كلامِ أحمدَ إباحَةُ الرَّمْيِ بالقَوْسِ الفَارِسِيَّةِ . ونَصُّ على جَوَازِ المُسَابَقَةِ بها . وقال أبو بكر بنُ [أَى]^(٨٦) جَعْفَرُ : يُكْرَهُ ؛ لأنَّهُ رَوَى^(٨٧) عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ رَأَى مع رجُلٍ قَوْسًا فَارِسِيَّةً ، فقال : « أَلْقِهَا ، فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْقَيْسِ الْعَرَبِيِّ ، وَبِرِمَاجِ الْقَنَا ، فَبِهَا يُؤَيِّدُ اللَّهُ الَّذِينَ ، وَبِهَا يُمَكِّنُ اللَّهُ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ » . رواه الأَثَرُمُ^(٨٨) . ولَنَا ، انعقادُ الإجماعِ على الرَّمْيِ بها ، وإباحَةُ حَمْلِهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ جَازٌ في أَكْثَرِ الْأَعْصَارِ ، وهى التى يَحْصُلُ الجِهادُ بها في عَصْرِنَا وَأَكْثَرِ الْأَعْصَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ . وَأَمَّا الْخَبَرُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَعَنَهَا لَأَنَّ حَمَلَتَهَا في ذَلِكَ الْعَصْرِ الْعَجَمُ ، وَلَمْ يَكُونُوا أَسْلَمُوا بَعْدَ ، وَمَنَعَ الْعَرَبَ مِنْ حَمْلِهَا لَعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ بها ، ولهذا أَمَرَ بِرِمَاجِ الْقَنَا ، وَلَوْ حَمَلَ إِنْسَانٌ رُمَحًا غَيْرَ هَذَا لَمْ يَكُنْ مَذْمُومًا . وحكى أحمدُ ، أَنَّ قَوْمًا اسْتَدَلُّوا على الْقَيْسِ الْفَارِسِيِّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

(٨٢) في الألفاظ الفارسية المعربة ٣٩ : الجروح : من أدوات الحرب ، ترمى عنها السهام والحجارة ، مشتقة من جرح (بالجيم المنقوطة ثلاث) ، ومعناها القلک ، وتطلق على جميع الآلات التى تدور .

(٨٤) في ب ، م ، : فيها .

(٨٥-٨٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٨٦) تكملة يصحح بها السياق . وهو : أبو بكر عبد الله بن أبي جعفر المصري الفقيه ثقة ، صدوق ، تولى سنة خمس أو ست وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٥/٧ ، ٦ .

(٨٧) في الأصل : يروى .

(٨٨) وأخرجه ابن ماجه ، في : باب في السلاح ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٣٩/٢ .

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾^(١). يَعْنِي أَنَّ هَذَا مِمَّا اسْتَطَاعَهُ مِنَ الْقُوَّةِ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْآيَةِ .

١٧٧٧ - مسألة : قال : (وَلَا يَجُوزُ إِذَا أُرْسِلَ الْفَرَسَانُ أَنْ يَجْتَبَ أَحَدُهُمَا إِلَى فَرَسِهِ فَرَسًا ، يُحَرِّضُهُ عَلَى الْعَدُوِّ ،^(٢) وَلَا يَصِيحُ بِهِ وَقْتُ^(٣) سِبَاقِهِ ، لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا جَنْبَ وَلَا جَلْبَ » .)

/ معنى الْجَنْبِ ، أَنْ يَجْتَبِ الْمُسَابِقُ إِلَى فَرَسِهِ فَرَسًا لَا رَاكِبَ عَلَيْهِ ، يُحَرِّضُ النَّبِيُّ^(٤) .
تَحْتَهُ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَيَحْتَهُ عَلَيْهِ . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَفِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : مَعْنَاهُ أَنْ يَجْتَبِ فَرَسًا يَتَحَوَّلُ عِنْدَ الْغَايَةِ عَلَيْهِ ؛ لَكَوْنِهَا أَقْلُ كَلَالًا وَإِعْيَاءً . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : كَذَا قِيلَ ، وَلَا أُحْسِبُ هَذَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْفَرَسَ الَّذِي يُسَابِقُ بِهَا^(٥) لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ الَّتِي يَتَحَوَّلُ عَنْهَا ، فَمَا حَصَلَ السَّبْقُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الَّتِي يَتَحَوَّلُ إِلَيْهَا ، فَمَا حَصَلَتْ الْمُسَابَقَةُ بِهَا فِي جَمِيعِ الْحَلَبَةِ ، وَمِنْ شَرْطِ السَّبَاقِ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ^(٦) هَذَا مَتَى اخْتِاجَ إِلَى التَّحَوُّلِ وَالِاسْتِغَالِ بِهِ ، فَرِمَا سَبَقَ بِاسْتِغَالِهِ ، لَا بِسُرْعَةٍ^(٧) غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةَ عَدُوِّ الْفَرَسِ فِي الْحَلَبَةِ كُلِّهَا ، فَمَتَى كَانَ إِنَّمَا يَرْكَبُهُ فِي آخِرِ الْحَلَبَةِ ، فَمَا حَصَلَ الْمَقْصُودُ . وَأَمَّا الْجَلْبُ ، فَهُوَ أَنْ يَتَّبِعَ الرَّجُلُ فَرَسَهُ ، يَرْكُضُ خَلْفَهُ ، وَيَجْلِبُ عَلَيْهِ ، وَيَصِيحُ وَرَاءَهُ ، يَسْتَحِجُّهُ بِذَلِكَ عَلَى الْعَدُوِّ . هَكَذَا فُسِّرَهُ مَالِكٌ^(٨) . وَقَالَ قَتَادَةُ : الْجَلْبُ وَالْجَنْبُ فِي الرَّهَانِ^(٩) . وَرَوَى عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ كَقَوْلِ مَالِكٍ . وَحُكِيَ عَنْهُ ، أَنَّ مَعْنَى الْجَلْبِ أَنْ يَحْشُرَ

(٨٩) سورة الأنفال ٦٠ .

(١-١) في الأصل : « وَلَا يَصْحُ بِهِ فِي وَقْتٍ » . وَابْنُ : « وَلَا يَصِيحُ فِي وَقْتٍ » .

(٢) في الأصل ، م : « الَّذِي » .

(٣) في م : « عَلَيْهَا » .

(٤) سقط من : ب .

(٥) في م : « سُرْعَةً » .

(٦) ذكرهما البيهقي ، في : باب ما جاء في الرهان على الخيل وما يجوز وما لا يجوز ، من كتاب الرمي . السنن الكبرى

. ٢٢ ، ٢١ / ١٠ .

السَّاعِي أَهْلَ الْمَاشِيَةِ لِيَصُدَّقَهُمْ ، قال : فَلَا يَفْعَلُ ، لِأَنَّهُمْ عَلَى مِيَاهِهِمْ فَيَصُدَّقُهُمْ ^(٧) .
 والتفسير الأول هو الصحيح ؛ لما رَوَى عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ :
 « لَا جَلْبَ ، وَلَا جَنْبَ فِي الرَّهَانِ » . رواه أبو داود ^(٨) . وفي حديث عليٍّ في السِّبَاقِ ^(٩) في
 آخره : « وَلَا جَلْبَ ، وَلَا جَنْبَ ، وَلَا شِقَارَ فِي الْإِسْلَامِ » ^(١٠) . ويروى عن ابن عَبَّاسٍ ،
 عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَجْلَبَ عَلَى الْخَيْلِ يَوْمَ الرَّهَانِ ، فَلَيْسَ مِنَّا » ^(١١) .

(٧) انظر : غريب الحديث ١٢٧/٣ ، ١٢٨ .

(٨) في : باب في الجلب على الخيل في السباق ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢٩/٢ .

(٩) في م : « وفي » .

(١٠) تقدم ترجمته ، في : ٤٣/١٠ . ويضاف إليه : والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن نكاح الشغار ، من أبواب

النكاح . عارضة الأحوذى ٥١/٥ ، ٥٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٩/٤ . كما أخرجه الإمام أحمد عن أنس ،

في : المسند ١٦٢/٣ ، ١٩٧ .

(١١) لم نجده فيما بين أيدينا .

كتاب الأيمان

الأصل في مشروعيّتها وثبوت حُكميها ، الكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب ،
فقول الله سبحانه : ﴿ لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّعْنَةِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمْ
الْأَيْمَانَ ﴾ ^(١) . الآية ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ ^(٢) . وأمر
نبيه ﷺ بالحليف في ثلاثة مواضع ، فقال : ﴿ وَبَسْتَنْبُوْنَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ
لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾ ^(٣) . وقال تعالى : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ ^(٤) .
والثالث : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ ^(٥) . وأما السنة : فقول النبي ﷺ : « إني والله ،
إن شاء الله ، لا أخلف على يمين ، فأرى غيرها خيراً منها ، إلا أتيت الذي هو خيراً
وَحَلَلْتُهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦) . وكان أكثر قَسَمٍ / رسول الله ﷺ : « وَمُصَرَّفُ الْقُلُوبِ » ، ١٠/١٦٦ ظ
وَمُقَلَّبُ الْقُلُوبِ » ^(٧) . ثبت هذا عن رسول الله ﷺ ، في أي وأخبارٍ سوى هذين كثير .
وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْيَمِينِ ، وَثُبُوتِ أَحْكَامِهَا . وَوَضَعُهَا فِي الْأَصْلِ لِتَوْكِيدِ
الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ .

(١) سورة المائدة ٨٩ .

(٢) سورة النحل ٩١ .

(٣) سورة يونس ٥٣ . ولم يرد في الأصل ، ا ، ب : ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾ .

(٤) سورة سبأ ٣ .

(٥) سورة التغابن ٧ .

(٦) تقدم تحريمه ، في : ٣٩/١١ .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب يحول بين المروءة قلبه ، من كتاب القدر ، وفي : باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ، من
كتاب الأيمان ، وفي : باب مقلب القلوب ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٥٧/٨ ، ١٦٠ ، ١٤٥/٩ .
والترمذي ، في : باب كيف كان يمين النبي ﷺ ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ٢٤/٧ . والنسائي ، في : باب
أخبرنا أحمد بن سليمان ... ، وباب الحلف بمصرف القلوب ، من كتاب النذور . المجتبى ٣/٧ . وابن ماجه ، في : باب
يمين رسول الله ﷺ ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٧٧/١ . والدارمي ، في : باب بأي أسماء الله حلفت
لزمك ، من كتاب النذور . سنن الدارمي ١٨٧/٢ . والإمام مالك بلاغاً ، في : باب جامع الأيمان ، من كتاب
النذور . الموطأ ٤٨٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦/٢ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ١٢٧ ، ١١٢/٣ ، ٢٥٧ .

فصل : وتصيح من كل مكلف مختار قاصداً إلى اليمين ، ولا تصيح من غير مكلف ، كالصبي والمجنون والنائم ؛ لقوله عليه السلام : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ »^(٨) . ولأنه قول يتعلق به وجوب حق ، فلم يصح من غير مكلف^(٩) كالإقرار . وفي السكران وجهان ؛ بناءً على أنه هل هو مكلف^(١٠) ، أو غير مكلف ؟ ولا تتعقد يمين مكره . وبه قال مالك ، والشافعي . وقال أبو حنيفة : تتعقد ؛ لأنها يمين مكلف ، فالتعقدت ، كيمين المختار . ولنا ، ما روى أبو أمانة ، ورواه ابن الأُسَيق ، أن رسول الله ﷺ قال : « لَيْسَ عَلَى مَقْهُورٍ يَمِينٌ »^(١١) . ولأنه قول حُمِلَ عليه بغير حق ، فلم يصح ، ككلمة الكفر .

فصل : وتصيح اليمين من الكافر ، وتلزمه الكفارة بالجنث ، سواء حثت في كفره أو بعد إسلامه . وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر إذا حثت بعد إسلامه . وقال الثوري ، وأصحاب الرأي : لا يتعقد يمينه ؛ لأنه ليس بمكلف . ولنا ، أن عمر ، رضي الله عنه ، نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام ، فأمره النبي ﷺ بالوفاء بنذره^(١٢) . ولأنه من أهل القسم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾^(١٣) . ولا نسلم أنه غير مكلف ، وإنما تنسقط عنه العبادات بإسلامه ؛ لأن الإسلام يجب ما قبله ، فأما ما التزمه^(١٤) بنذره أو يمينه ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَّقَى حُكْمَهُ فِي حَقِّهِ ؛ لأنه^(١٥) من جهته .

فصل : ولا يجوز الحلف بغير الله تعالى ، وصفاته ، نحو أن يحلف بأبيه ، أو الكعبة ، أو صحابي ، أو إمام . قال الشافعي : أخشى أن يكون منغصية . قال ابن عبد البر : وهذا أصل مجمع عليه . وقيل : يجوز ذلك ؛ لأن الله تعالى أقسم بمخلوقاته ، فقال :

(٨) تقدم تحريجه ، في : ٥٠/٢ .

(٩-٩) سقط من : م . نقل نظر .

(١٠) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب النذور . سنن الدارقطني ١٧١/٤ .

(١١) تقدم تحريجه ، في : ٤٥٧/٤ .

(١٢) سورة المائدة : ١٠٦ .

(١٣) م : ١ : يلزمه .

(١٤) في الأصل : لا .

﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾^(١٥) . ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عَزْفًا﴾^(١٦) . ﴿وَالنَّزْعَاتِ عَزْفًا﴾^(١٧) .
 وقال النبي ﷺ للأعرابي السائل له^(١٨) عن الصلاة : « أَفْلَحَ ، وَأَبِيهِ ، إِنْ صَدَقَ »^(١٩) .
 وقال في حديث أبي العشاء : « وَأَبِيكَ لَوْ طَعَنْتَ فِي فَيْحِهَا لَأَجْرُكَ »^(٢٠) . ولنا ، ما
 رَوَى عَنْهُ بِنُ الْحَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / أَذْرَكَهُ وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ ،
 فَقَالَ : « إِنْ اللَّهُ يَتَّهَمُكُمْ أَنْ تُخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ ، مَنْ كَانَ خَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ ، أَوْ
 لِيَصْنُتْ » . قال عمرُ : فما خَلَفْتُ بها بعد ذلك ، ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢١) .
 يعني ولا حَاكِيًا لها عن غيري . وعن ابنِ عمرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « مَنْ خَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ ،
 فَقَدْ أَشْرَكَ » . قال التِّرْمِذِيُّ : هذا حديثٌ حسنٌ^(٢٢) . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، قال :
 « مَنْ خَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »^(٢٣) . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ،
 أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ خَلَفَ بِجَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا ، فَهُوَ كَمَا قَالَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٤) .

(١٥) سورة الصافات ١

(١٦) سورة المرسلات ١

(١٧) سورة النازعات ١

(١٨) سقط من : ب ، م .

(١٩) تقدم تخريجه ، في : ٧/٢ .

(٢٠) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٣/١٣ .

(٢١) تقدم التخریج ، في : ٦/١١ .

(٢٢) أخرجه البخاري تعليقاً ، في : باب من حلف بجملة سوى ملة الإسلام ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري

١٦٦/٨ . وأبو داود ، في : باب الحلف بالأنثاد ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ١٩٨/٢ ، ١٩٩ .

والنسائي ، في : باب الحلف باللات ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٨/٧ . وابن ماجه ، في : باب النبي أن يحلف

بغير الله ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٧٨/١ .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب ما جاء في قاتل النفس ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب ما ينهى من السباب واللعن ،

وباب من كفر أخاه ، من كتاب الأدب ، وفي : باب من حلف بجملة غير الإسلام ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري

١٢٠/٢ ، ١٨/٨ ، ١٩ ، ٣٢ ، ١٦٦ . ومسلم ، في : باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ... ، من كتاب الأيمان .

صحيح مسلم ١٠٤/١ ، ١٠٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الحلف بالبراءة وجملة غير الإسلام ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود

٢٠١/٢ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى

٢٨/٧ . والنسائي ، في : باب الحلف بجملة سوى الإسلام ، وباب التذرية بما لا يملك ، من كتاب الأيمان . المجتبى ٦/٧ ،

١٨ . وابن ماجه ، في : باب من حلف بجملة غير الإسلام ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٧٨/١ . والإمام

أحمد ، في : المسند ٣٣/٤ .

وفي لفظ: « مَنْ حَلَفَ ^(٢٤) أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ كَذَبَ ، فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا ، لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا » . رواه أبو داود ^(٢٥) . فَأَمَّا قَسَمُ اللَّهِ بِمَصْنُوعَاتِهِ ، فَأَمَّا أَقْسَمَ بِهِ دَلَالَةً عَلَى قُدْرَتِهِ وَعَظَمَتِهِ ، وَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُقَسِّمَ بِمَا شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ ، وَلَا وَجْهَ لِلْقِيَاسِ عَلَى إِقْسَامِهِ . وقد قيل: إِنَّ ^(٢٦) فِي إِقْسَامِهِ إِضْمَارَ الْقَسَمِ بِرَبِّ هَذِهِ اخْطِلَاقَاتٍ ، فَقَوْلُهُ: ﴿ وَالضُّحَى ﴾ ^(٢٧) . أَيْ رَبِّ الضُّحَى . وَأَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: « أَفْلَحَ ، وَأَبِيهِ ، ^(٢٨) إِنْ صَدَقَ ^(٢٩) » . فقال ابنُ عبدِ البرِّ: هذه اللفظة غيرُ محفوظةٍ من وجهٍ صحيحٍ ، فقد رواه مالكٌ وغيرُهُ من الحُفَاطِظِ فلم يَقُولُوا هَافِيَهُ . وحديثُ أبي العِشْرَاءِ ، قد قال أحمدٌ: لو كَانَ يَثْبُتُ . يعنى أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ ، ولهذا لَمْ يَعْمَلْ بِهِ الْفُقَهَاءُ فِي إِبَاحَةِ الذَّنْبِ فِي الْفَخِيزِ . ثُمَّ لَوْ ثَبَتَ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّهْيَ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ قَدْ كَانَ يَحْلِفُ بِهَا كَمَا حَلَفَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ نَهَى عَنْ الْحَلِفِ بِهَا ، وَلَمْ يَرُدَّ بَعْدَ ^(٣٠) النَّهْيِ إِبَاحَةً ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَمَرُ ، وَهُوَ يَرَوِي الْحَدِيثَ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ : فَمَا حَلَفْتُ بِهَا ذَاكِرًا ، وَلَا إِثْرًا . ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ مُحَرَّمًا فَهُوَ مُكْرَهُ ، فَإِنْ حَلَفَ فَلَيْسَتْ تُغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى ، أَوْ لِيَذْكُرَ اللَّهُ تَعَالَى ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » . لِأَنَّ الْحَلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ سَيِّئَةٌ ، وَالْحَسَنَةُ تُنَحُّو السَّيِّئَةَ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ إِنْ الْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ ^(٣١) . وقال النَّبِيُّ ﷺ: « إِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً ، فَأَتَيْتُهَا حَسَنَةً تُنَحُّهَا » ^(٣٢) . وَلِأَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ ، فَقَدْ عَظَّمَ غَيْرَ اللَّهِ تَعْظِيمًا يُشْبِهُ تَعْظِيمَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَلِهَذَا سُمِّيَ شِرْكًا ؛ لِكَوْنِهِ أَشْرَكَ غَيْرَ اللَّهِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فِي تَعْظِيمِهِ بِالْقَسَمِ بِهِ ، فَيَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . تَوْحِيدًا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَبِرَاءَةً مِنَ الشِّرْكِ . وقال الشَّافِعِيُّ: مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلْيَقُلْ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ .

١٦٧/١ ط

(٢٤) سقط من: م .

(٢٥) في: باب ما جاء في الحلف بالبرائة وعلة غير الإسلام ، من كتاب الأيمان والنذور . من: أبي داود ٢٠١/٢ .

(٢٦) سقط من: ب .

(٢٧) سورة الضحى ١ .

(٢٨-٢٩) سقط من: الأصل ، ١ .

(٢٩) في ب زيادة: « ذلك » .

(٣٠) سورة هود ١١٤ .

(٣١) أخرجه الإمام أحمد ، في: المسند ١٧٧/٥ .

فصل : ويكره الإفراط في الحليف بالله تعالى ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مِّمَّهِينَ ﴾ (٣٢) . وهذا ذم له يقتضي كراهة فعله . فإن لم يخرج إلى حد الإفراط ، فليس بمكروه ، إلا أن يقتصر به ما يوجب كراهته . ومن الناس من قال (٣٣) : الأيمان كلها مكروهة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ (٣٤) . ولنا ، أن النبي ﷺ كان يخلف كثيرا ، وقد كان يخلف في الحديث الواحد أيمانا كثيرة ، وربما كرر اليمين الواحدة ثلاثا ، فإنه قال في خطبة الكسوف : « وَاللَّهِ بِأُמَّةٍ مُحَمَّدٍ ، مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزَيِّي عَيْدُهُ ، أَوْ تَزَيِّي أُمَّتُهُ ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ ، لَضَحَكْتُمْ قَلِيلًا ، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا » (٣٥) . ولقيته امرأة من الأنصار ، معها أولادها ، فقال : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنَّكُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ » . ثلاث مرّات (٣٦) . وقال : « وَاللَّهِ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا » (٣٧) . ولو كان هذا مكروها ، لكان النبي ﷺ أبعد الناس منه . ولأن الحليف بالله تعظيم له ، وربما ضم إلى يمينه وصنف الله تعالى بتعظيمه وتوحيده ، فيكون مثابا على ذلك . وقد روي أن رجلا حلف على شيء ، فقال : والله الذي لا إله إلا هو ، ما فعلت كذا . فقال النبي ﷺ : « أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَ ، وَلَكِنْ (٣٨) غَفِرَ لَهُ بِتَوْحِيدِهِ » (٣٩) . وأما الإفراط في الحليف ، فإنما كره ؛ لأنه لا يكاد يخلو من الكذب . والله أعلم . فأما قوله : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً

(٣٢) سورة القلم ١٠ .

(٣٣) في الأصل : « يقول » .

(٣٤) سورة البقرة ٢٢٤ .

(٣٥) سقط من : م .

(٣٦) تقدم تحريجه ، في : ٣٢٨/٣ .

(٣٧) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ للأنصار : « أنتم أحب الناس إلي » ، من كتاب مناقب الأنصار .

صحيح البخاري ٤٠/٥ . ومسلم ، في : باب فضائل الأنصار رضي الله تعالى عنهم ، من كتاب فضائل الصحابة .

صحيح مسلم ١٩٤٨/٤ ، ١٩٤٩ .

(٣٨) أخرجه أبو داود ، في : باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت ، من كتاب الأيمان والتنوير . سنن أبي داود

٢٠٧/٢ .

(٣٩) في م نهادة : « قد » .

(٤٠) أخرجه بنحوه الإمام أحمد ، في : المسند ٦٨/٢ ، ٣/٤ .

لَا يَمْنُكُمْ ﴿ فَمَعْنَاهُ لَا تَجْعَلُوا أَيْمَانَكُمْ بِاللَّهِ مَانِعَةً لَكُمْ مِنَ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ بَرًّا وَلَا تَقْوَى وَلَا يُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ ، ثُمَّ يَمْتَنِعُ مِنْ فِعْلِهِ ، يَنْتَرِ فِي يَمِينِهِ ، وَلَا يَخْنَثُ فِيهَا ، فَهُوَ عَنِ الْمُنْصِي فِيهَا . قَالَ أَحْمَدُ ، وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادِهِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ : الرَّجُلُ يَخْلِفُ أَنْ لَا يَصِلَ قَرَابَتَهُ ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ / مَخْرَجًا فِي التَّكْفِيرِ ، فَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَغْتَلَّ بِاللَّهِ ، وَيُكْفِرُ^(١١) ، وَلْيَبْر^(١٢) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَأَنْ يَسْتَلِجَ^(١٣) أَحَدُكُمْ فِي يَمِينِهِ ، أَلَمْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُوَدَّى الْكُفَّارَةَ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٤) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، قَرَأْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَأَبِ الْذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ . » وَقَالَ : « إِنِّي وَاللَّهِ لَا أُخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتُ الْذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَحَلَلْتُهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١٥) . وَإِنْ كَانَ النُّهْيُ عَادَ إِلَى الْيَمِينِ ، فَالْمَنْهَى عَنْهُ الْحَلْفُ عَلَى تَرْكِ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ ، لَا عَلَى كُلِّ يَمِينٍ ، فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لَهُمْ إِذَا .

فصل : والأيمان تنقسم خمسة أقسام : أحدها ، واجب ، وهي التي ينبغي بها لإنسانا معصوما من هلكة ، كَارَوْى عَنْ سُؤِيدِ بْنِ حَنْظَلَةَ ، قَالَ : خَرَجْنَا نُرِيدُ النَّبِيَّ ﷺ ، وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، فَأَخَذَهُ عَدُوٌّ لَهُ ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَخْلِفُوا ، وَحَلَفْتُ أَنَا أَنَّهُ أَخِي ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « صَدَقْتَ ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ . »

(١١) في م : « فليكفر » .

(١٢) أخرجه البيهقي ، في : باب من حلف على بين فرأى خيرا منها ... ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٣٣/١٠ .

(١٣) أي : يستمر في لجأه ، فلا يعدل إلى ما هو خير من يمينه .

(١٤) أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ لَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ... ﴾ الآية ، من كتاب الأيمان والثلثون . صحيح البخاري ١٦٠/٨ . ومسلم ، في : باب النبي عن الإصرار على اليمين ... ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٧٦/٣ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب النبي أن يستلج الرجل في يمينه ولا يكفر ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٨/٢ ، ٣١٧ .

(١٥) تقدم التخرج ، في : ٣٩/١١ .

رواه أبو داود^(٤٦)، والنسائي^(٤٧). فهذا ومثله واجب لأن إنجاء المَعصُوم واجب، وقد تَعَيَّن في اليمين، فيجب، وكذلك إنجاء نفسه، مثل أن تتوجه عليه أيمان القسامة في دَعْوَى القتل عليه، وهو بَرِيء. الثاني، مندوب، وهو الحَلِف الذي تَتَعَلَّق به مصلحة؛ من إصلاح بين متخاصمين، أو إزالة حقد من قلب مسلم عن الخاليف أو غيره، أو دفع شر، فهذا مندوب؛ لأنَّ فِعْل هذه الأمور مندوب إليه، واليمين مُفَضِّلَةٌ إليه. وإن حَلَفَ على فِعْل طاعة، أو ترك مَعْصِيَةٍ، ففيه وَجْهَان؛ أحدهما، أنه مندوب إليه. وهو قول بعض أصحابنا، وأصحاب الشافعي؛ لأنَّ ذلك يَدْعُوهُ إلى فِعْل الطاعات، وترك المَعَاصِي. والثاني، ليس بمندوب إليه؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وأصحابه لم يَكُونُوا يَفْعَلُونَ ذلك في الأكثر الأَغْلَب، ولا حَتَّ^(٤٧) النَّبِيُّ ﷺ أحدًا عليه، ولا نَذَرَهُ إليه، ولو كان ذلك طاعة لم يُخْلَوْا به، ولأنَّ ذلك يَجْزِي مَجْزَى النَّذَر، وقد نَهَى النَّبِيُّ ﷺ / عن النَّذَر، وقال: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَحْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤٨). الثالث، المباح، مثل الحَلِف على فِعْل مباح أو تركه، والحَلِف على الْخَيْرِ بِشَيْءٍ وهو صادق فيه، أو يظنُّ أَنَّهُ فِيهِ صادق، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ بِالَّذِينَ أَيْمَنْتُمْ﴾^(٤٩). ومن صَوَر

(٤٦) أخرجه أبو داود، في: باب المعانض في الأيمان، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢٠٠/٢. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب من ورى في يمينه، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ٦٨٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٧٩/٤.

وليس في المجتبى، فقلعه في السنن الكبير.

(٤٧) في م: ح ٥. تحريف.

(٤٨) أخرجه البخاري، في: باب إلقاء العبد النذر إلى القدر، من كتاب القدر، وفي: باب الوفاء بالنذر، من كتاب الأيمان والنذور. صحيح البخاري ١٥٥/٨، ١٧٦. ومسلم، في: باب النبي عن النذر وأنه لا يرده شيئا، من كتاب النذر. صحيح مسلم ١٢٦١/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب كراهية النذر، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢٠٧/٢. والترمذي، في: باب في كراهية النذر، من أبواب النذور. عارضة الأحوذى ٢١/٧، ٢٢، والنسائي، في: باب النبي عن النذر، وباب النذر لا يقدم شيئا...، وباب النذر يستخرج به من البخل، من كتاب الأيمان. المجتبى ١٥/٧، ١٦. وابن ماجه، في: باب النبي عن النذر، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ٦٨٦/١. والدارمي، في: باب النبي عن النذر، من كتاب النذور. سنن الدارمي ١٨٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٦١/٢، ٢٣٥، ٢٤٢، ٣٠١، ٣١٤، ٤٦٣، ٤١٢.

(٤٩) سورة البقرة ٢٢٥.

اللَّعْنُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ كَمَا خَلَفَ عَلَيْهِ^(٥٠) ، وَيَبِينُ بِخِلَافِهِ . فَأَمَّا الْخَلِيفُ عَلَى الْحَقِّ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تُرَكَّهَ أَوَّلَى مِنْ فِعْلِهِ ، فَيَكُونُ مَكْرُوهًا . ذَكَرَ ذَلِكَ أَصْحَابُنَا ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ عِثَانَ وَالْمُقَدَّادَ تَحَاكَمَا إِلَى عَمْرٍ ، فِي مَالٍ اسْتَقْرَضَهُ الْمُقَدَّادُ ، فَجَعَلَ عَمْرُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُقَدَّادِ ، فَرَدَّهَا عَلَى عِثَانَ ، فَقَالَ عَمْرُ : لَقَدْ أَنْصَفْتُكَ . فَأَخَذَ عِثَانُ مَا أُعْطَاهُ الْمُقَدَّادُ ، وَلَمْ يَخْلِفْ ، فَقَالَ : خِفْتُ أَنْ يُوَافِقَ قَدْرَ بَلَاءٍ ، فَيُقَالَ : بَيَّيْنِ عِثَانُ^(٥١) . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ مُبَاحٌ ، فَعَلَهُ كَثَرٌ كَرِهَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ نَبِيَّهُ بِالْخَلِيفِ عَلَى الْحَقِّ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ . وَرَوَى عُمَدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْطُبِيُّ ، أَنَّ عَمْرَ قَالَ عَلَى الْمِثْبَرِ ، وَفِي يَدِهِ عَصَا : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، لَا تَمْنَعَنَّكُمْ^(٥٢) الْبَيِّنُ مِنْ حُقُوقِكُمْ ، قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنَّ فِي يَدَيَّ لَعَصًا . وَرَوَى عَمْرُ بْنُ شُبَّةَ ، فِي كِتَابِ « قَضَاةِ الْبَصْرَةِ » ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ عَمْرَ وَأَبِيًّا اخْتَكَمَا^(٥٣) إِلَى زَيْدٍ فِي تَحْلِيلِ ادِّعَاءِ أَبِي ، فَتَوَجَّهَتِ الْيَمِينُ عَلَى عَمْرٍ ، فَقَالَ زَيْدٌ : أَعِيفَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . فَقَالَ عَمْرُ : وَلِمَ يُعْفَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ إِنْ عَرَفْتُ شَيْئًا اسْتَحَقَّقْتُهُ^(٥٤) بِيَمِينِي ، وَالْأَتْرَكْتُهُ ، وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، إِنْ التَّحْلِيلُ لِتَحْلِيٍّ ، وَمَا لِأَبِي فِيهِ حَقٌّ . فَلَمَّا عَرَّجَا وَهَبَ التَّحْلِيلَ لِأَبِي ، فَقِيلَ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، هَلَّا كَانَ هَذَا قَبْلَ الْيَمِينِ ؟ فَقَالَ : خِفْتُ أَنْ لَا أُخْلِفَ ، فَلَا يَخْلِفُ النَّاسُ عَلَى حُقُوقِهِمْ بَعْدِي ، فَيَكُونُ سُنَّةً^(٥٥) . وَلَئِنْ خَلِفَ صِدْقٍ عَلَى حَقٍّ ، فَأَشَبَّهَ الْخَلِيفَ عِنْدَ غَيْرِ الْحَاكِمِ . الرَّابِعُ ، الْمَكْرُوهُ ، وَهُوَ الْخَلِيفُ عَلَى فِعْلِ مَكْرُوهٍ ، أَوْ تَرْكِ مَنْدُوبٍ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَقُولُوا وَنُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ . وَرَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، خَلَفَ لَا يَتَّفِقُ عَلَى مُسْطَبِحٍ بَعْدَ الَّذِي / قَالَ لِعَائِشَةَ مَا قَالَتْ ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ أَهْلِ الْإِفْكِ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِي عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَأْتِلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُوتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾

١٦٩/١٠

(٥٠) لم يرد في الأصل ، أ ، ب .

(٥١) أخرجه البيهقي ، في : باب تأكيدها بين المكان . وباب : التكرار ورد البين ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٧٧/١٠ ، ١٨٤ .

(٥٢) في م : « تمنعكم » .

(٥٣) في م : « نحاك » .

(٥٤) في م : « استحقه » .

(٥٥) وأخرجه البيهقي ، في : باب القاضي لا يحكم لنفسه ، من كتاب آداب القاضي . السنن الكبرى ١٤٤/١٠ .

وَلْيَعْمُوا وَلْيَصْنَعُوا»^(٥٦) وقيل : المراد بقوله : ﴿ وَلَا يَأْتِلْ ﴾ أى لا يمتنع . ولأن اليمين على ذلك مائة من فعل الطاعة ، أو حاملة على فعل المكروه ، فتكون مكروية . فإن قيل : لو كانت مكروية لألكر النبي ﷺ على الأعرابي الذي سأله عن الصلوات ، فقال : هل على غيرها ؟ فقال : « لَا ، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ » . فقال : والذي بعثك بالحق ، لا أتد عليها ولا أنقص منها . ولم ينكر عليه النبي ﷺ ، بل قال : « أَقْلَحَ الرَّجُلُ إِنْ صَدَقَ »^(٥٧) . قلنا : لا يلزم هذا ، فإن اليمين على تركها ، لا تزيد على تركها ، ولو تركها لم ينكره عليه ، ويكفي في ذلك بيان أن مآثره تطوع ، وقد بينه له النبي ﷺ بقوله : « إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ » . ولأن هذه اليمين إن تضمنت ترك المندوب ، فقد ثأوت فعل الواجب ، والمحافظة عليه كله ، بحيث لا ينقص منه شيئا ، وهذا في الفضل يزيد على ما قبله من ترك التطوع ، فيترجح جانب الإيجاب بها على تركها ، فيكون من قبيل المندوب ، فكيف ينكر ! ولأن في الإقرار على هذه اليمين بيان حكم محتاج إليه ، وهو بيان أن ترك التطوع غير مؤاخذ به ، ولو أنكر على الحاليف^(٥٨) على ذلك^(٥٩) ، لحصل ضده هذا ، وتوهم كثير من الناس لحقوق الإنم بتركه^(٥٦) ، فيفتوت القرض . ومن قسم المكروه الحلف في البيع والشراء ، فإن النبي ﷺ قال : « الْحَلْفُ مُنْفِقٌ لِلسَّلْعَةِ ، مُمَحِقٌ لِلْبَرَكَةِ » . رواه ابن ماجه^(٦٠) . القسم الخامس ، المحرم ، وهو الحلف الكاذب ؛ فإن الله تعالى ذمه بقوله

(٥٦) سورة النور ٢٢ . وحديث الإفك . أخرجه البخاري ، في : باب حديث الإفك ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٥٣/٥ . وانظر : الدر المنثور ٣٤/٥ .

(٥٧) تقدم تخريجه ، في : ٧/٢ .

(٥٨-٥٨) سقط من : م .

(٥٩) لب زيادة : ٤٩ .

(٦٠) في : باب ما جاء في كراهية الأيمان في البيع والشراء . من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٤٥/٢ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب يحق الله الربا ... من كتاب البيوع . صحيح البخاري ٧٨/٣ . ومسلم ، في : باب النبي عن الحلف في البيع ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ١٢٢٨/٣ . وأبو داود ، في : باب في كراهية اليمين في البيع ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢١٩/٢ ، ٢٢٠ . والنسائي ، في : باب المنفق سلعة بالهلف الكاذب ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢١٦/٧ .

تعالى : ﴿ وَيَخْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ^(١١) . ولأن الكذب حرام ، فإذا كان مخلوقاً عليه ، كان أشد في التحريم . وإن أبطل به حقاً ، أو اقتطع به مالٌ معصوم ، كان أشد ؛ فإنه روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَاجِرَةً ، يَفْتِطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ » . ^(١٢) متفق عليه ^(١٣) . وأنزل الله عز وجل في ذلك : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَائِقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ^(١٤) . ومن هذا القسم الحلف على فعلٍ معصية ، أو ترك واجب ، فإن المخلوف عليه حرام ، فكان الحلف حراماً ؛ لأنه وسيلة إليه ، والوسيلة تأخذ حكم المتوصل إليه .

فصل : ومتى كانت اليمين على فعلٍ واجب ، أو تركٍ محرّم ، كان حلفها محرّماً ؛ لأن حلفها بفعلٍ المحرّم ، وهو محرّم . وإن كانت على فعلٍ مندوب ، أو تركٍ مكروه ، فحلفها مكروه . وإن كانت على فعلٍ ^(١٥) مباح ، فحلفها مباح . فإن قيل : فكيف يكون حلفها مباحاً ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ ^(١٦) ؟ قلنا : هذا في الأيمان في العهود والمواثيق ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا

(٦١) سورة المجادلة ١٤ .

(٦٢-٦٣) سقط من : ١ ، ب ، م .

وأخرجه البخاري ، في : باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ، من كتاب الخصومات ، وفي : باب سؤال الحاكم المدعى هل ... ؟ ، وباب حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، من كتاب الشهادات ، وفي : باب : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب الحكم في البر والخير ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري ١٥٩/٣ ، ١٦٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٤٢/٦ ، ١٧١/٨ ، ٩٠/٩ . ومسلم ، في : باب وعيد من اقتطع حق مسلم فاجرة بالنار ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٢/١ ، ١٢٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من في حلف يميناً يقطع بها مالا لأحد ، من كتاب الأيمان . سنن أبي داود ١٩٧/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في يمين الفاجرة ... ، من أبواب البيوع ، وفي : باب سورة آل عمران ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢٧١/٥ ، ١٢٢/١١ . وابن ماجه ، في : باب من حلف على يمين فاجرة ... ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٧٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧٧/١ ، ٣٧٩ ، ٤٢٦ ، ٤٤٢ ، ٤٦٠ ، ٢٥/٥ ، ٢١١ ، ٢١٢ .

(٦٣) سورة آل عمران ٧٧ .

(٦٤) لم ترد في : الأصل ، ١ ، ب .

(٦٥) سورة النحل ٩١ .

تَنْقُضُوا أَلَا يَمُنُّ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴿٦٦﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ (٦٧). والعهد يجب الوفاء به بغير يمين ، فمع اليمين الأولى ؛ فإن الله تعالى قال : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ وقال : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (٦٨). ولهذا انتهى عن نقض اليمين ، والنهي يقتضي التحريم ، وذمهم عليه ، وضرب لهم مثل التي نقضت غزائها من بعد قوة الأكلان ، ولا خلاف في أن الحل المختلف فيه لا يخله شيء من هذا . وإن كانت على فعل مكروه ، أو ترك مندوب ، فحلها مندوب إليه ؛ فإن النبي ﷺ قال : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَأَبْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ » . وقال النبي ﷺ : « إِيَّاهُ وَاللَّهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَحَلَلْتُهَا » . وإن كانت اليمين على فعل مُحَرَّم ، أو ترك واجب ، فحلها واجب ؛ لأن حلها بفعل الواجب ، وفعل الواجب واجب .

١٧٧٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَلَمْ يَفْعَلْهُ ، أَوْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَفَعَلَهُ ، فَقَلْبُهُ الْكُفَارَةُ)

لا خلاف في هذا عند فقهاء الأمصار . قال ابن عبد البر : اليمين التي فيها الكفارة بإجماع المسلمين ، هي التي على المستقبل / من الأفعال . وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ الْجَنَّةَ مَتَى كَانَ طَاعَةً ، لم يوجب كفارة . وقال قوم : مَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ مَعْصِيَةٍ ، فَكَفَّارَتُهَا تَرْكُهَا . وقال سعيد بن جبيرة : اللَّفْظُ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ فِيمَا ^(١) لَا يَتَّبِعِي لَهُ . يعني فلا كفارة عليه في الجنث . وقد روى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَذَرُ وَلَا يَمِينٍ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ، وَلَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِي قِطْعَةٍ رَجِيمٍ ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَدْعُهَا ، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، فَإِنْ تَرَكَهَا كَفَّارَةٌ » . رواه أبو داود ^(٢) . ولأن الكفارة إنما تجب لرفع الإثم ، ولا إثم في

(٦٦) سورة النحل ٩١ ، ٩٢ .

(٦٧) سورة المائدة ١ .

(١) في ب : على ما .

(٢) تقدم تخريجه ، في ٢٦/٦ .

الطاعة . ولأنَّ اليمينَ كالنذرِ ، ولا تَذَرُ في مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ » (٣) . وقال : « إِنِّي وَاللَّهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤) . وَحَدِيثُهُمْ لَا يُعَارِضُ حَدِيثَنَا ؛ لِأَنَّ حَدِيثَنَا أَصَحُّ مِنْهُ وَأَثْبَتٌ . ثُمَّ إِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تُرَكِّهَا كُفَّارَةٌ لِأَنَّهُم الْحَلِفُ ، وَالْكُفَّارَةُ الْمُحْتَلَفُ فِيهَا كُفَّارَةُ الْمُخَالَفَةِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنْ الْحِنْثُ طَاعَةٌ . قُلْنَا : فَأَلْيَمِينُ غَيْرُ طَاعَةٍ ، فَتَلَزُمُهُ الْكُفَّارَةُ ؛ لِلْمُخَالَفَةِ ، وَلِتَعْظِيمِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا حَلَفَ بِهِ وَلَمْ يَرَّ يَمِينَهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، نَظَرْنَا فِي يَمِينِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ فَعَلَّهُ ، حِنْثٌ ، وَوَجِبَتْ الْكُفَّارَةُ . وَإِنْ كَانَتْ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ فَلَمْ يَفْعَلْهُ ، وَكَانَتْ يَمِينُهُ مُوقَّتَةً بِلَفْظِهِ ، أَوْ نِيَّتِهِ ، أَوْ قَرِينَةِ حَالِهِ ، فَقَاتَ الْوَقْتُ ، حِنْثٌ ، وَكَفَرٌ . وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً ، لَمْ يَحِنْثْ إِلَّا بِغَوَابٍ وَقَبِ الْإِمْكَانِ ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ وَالْفِعْلُ مُمْكِنًا ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَفْعَلَ فَلَا يَحِنْثُ ؛ وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَلَمْ تُخْبِرْنَا أَنَّا نَأْتِي النَّبِيَّ ، وَنَطُوفُ (٥) بِهِ ؟ قَالَ : « فَأَخْبِرْتُكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ الْعَامُ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ (٦) بِهِ » . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَتَّبِعُنَّ ﴾ (٧) . وَهُوَ حَقٌّ ، وَلَمْ يَأْتِ بَعْدُ .

١٧٧٩ - مسألة : قال : (وَإِنْ فَعَلَهُ نَاسِيًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ الْيَمِينُ بِغَيْرِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ)

وجملة ذلك أن مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَعَلَهُ نَاسِيًا ، فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ . نَقَلَهُ عَنْ ١٧٠/١ ط أحمد الجماعة ، إِلَّا فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ / ، فَإِنَّهُ يَحِنْثُ . هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَاجْتِهَادُهُ الْحَلَالُ وَصَاحِبُهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ لَا يَحِنْثُ فِي الطَّلَاقِ .

(٣) تقدم التخرُّج ، في : ٣٩/١١ .

(٤) في الأصل : « وَنَطُوفُ » .

(٥) - ٥ - سقط من : ب . نقل نظر .

(٦) في الأصل ، ١ : « وَنَطُوفُ » . وتقدم تخرُّج الحديث ، في : ٤٤١/١٠ .

(٧) سورة التغابن ٧ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ قُلْ ﴾ .

وَالْعِتَاقِ أَيْضاً^(١) ، وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَابْنُ أَبِي نُجَيْجٍ ، وَإِسْحَاقُ ، قَالُوا : لَا حَنْثَ عَلَى النَّاسِي فِي طَلَاقٍ وَلَا غَيْرِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾^(٢) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمِّي عَنِ الْخَطَا ، وَالنَّسْيَانِ ، وَمَا سَكَّرَهُمَا عَلَيْهِ »^(٣) . وَلَأَنَّهُ غَيْرُ قَاصِدٍ لِلْمُخَالَفَةِ ، فَلَمْ يَحْدُثْ^(٤) ، كَالثَّائِمِ وَالْمَجْنُونِ . وَلَأَنَّهُ أَحَدُ طَرَفَيْ الْيَمِينِ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ^(٥) الْقَصْدُ ، كَحَالَةِ الْإِتْدَاءِ بِهَا . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَاةُ أُخْرَى ، أَنَّهُ يَحْنُثُ فِي الْجَمِيعِ ، وَلَزِمَهُ الْكَفَّارَةُ فِي الْيَمِينِ الْمَكْفُورَةِ . وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَرَبِيعَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا خَلَفَ عَلَيْهِ قَاصِدُ الْفِعْلِ ، فَلَزِمَهُ الْحَنْثُ ، كَالذَّاكِرِ ، وَكَالْوَكَاةِ الْيَمِينُ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ . وَلَنَا ، عَلَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَجِبُ فِي الْيَمِينِ الْمَكْفُورَةِ ، مَا تَقَدَّمَ ، وَلَأَنَّهُمَا تَجِبُ لِرَفْعِ الْإِثْمِ ، وَلَا إِثْمَ عَلَى النَّاسِي . وَأَمَّا الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ ، فَهُوَ مُعْلَقٌ بِشَرْطٍ ، فَيَقَعُ بِوُجُودِ شَرْطِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ . كَالْوَقَالِ : أَنْتَبَ طَالِقٌ ، إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ قَدِمَ الْحَاجُّ .

فصل : وَإِنْ فَعَلَهُ غَيْرَ عَالِمٍ بِالْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ ، كَرَجُلٍ خَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فُلَانًا ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ بِحَسْبِهِ أَجَنَبِيًّا ، أَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يُفَارِقُ غَرِيمَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ ، فَأَعْطَاهُ قَدْرَ حَقِّهِ ، ففَارَقَهُ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ قَدِيرٌ ، فوجدَ مَا أَخَذَهُ رَدِيًّا ، أَوْ خَلَفَ : لَا بَعَثَ لَزِيدٍ ثَوْبًا . فَوَكَّلَ زَيْدٌ مَنْ يَدْفَعُهُ إِلَى مَنْ يَبِيعُهُ ، فَدَفَعَهُ إِلَى الْحَالِفِ ، فَبَاعَهُ مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ ، فَهُوَ كَالنَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَاصِدٍ لِلْمُخَالَفَةِ ، أَشَبَّهُ النَّاسِي .

فصل : وَالْمَكْرَهُ عَلَى الْفِعْلِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ «إِلَى مُلْجَأٍ إِلَيْهِ»^(٦) ، مِثْلُ مَنْ يَخْلِفُ لَا

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سورة الأحزاب ٥ .

(٣) تقدم غريبه ، في : ١٤٦/١ .

(٤) كذا . ولعل الصواب : « بحث » .

(٥) في الأصل : « فيها » .

(٦-٦) في م : « أحدهما أن يلجأ إليه » .

يَدْخُلُ دَارًا ، فَيُحْمِلُ فَأَدْخِلَهَا . أَوْ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، فَأَخْرَجَ مَحْمُولًا ، أَوْ مَذْفُوعًا بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الْاِمْتِنَاعُ . فَهَذَا لَا يَحْتَسِبُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِهِمْ . وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ .
 ١٧١/١٠ وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ دَخَلَ مَرْبُوطًا ، لَمْ يَحْتَسِبْ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الدُّخُولَ / وَالْخُرُوجَ ، فَلَمْ يَحْتَسِبْ ، كَالَّذِي لَمْ يُوجِدْ ذَلِكَ . ^(٧) وَأَمَّا إِنْ أَكْرَاهُ^(٨) بِالضَّرْبِ وَالتَّهْدِيدِ بِالْقَتْلِ وَنَحْوِهِ ، فَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : فِيهِ رَوَايَتَانِ ، كَالثَّانِسَى . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَسْقُطُ بِالشَّبْهَةِ ، فَوَجِبَ مَعَ الْإِكْرَاهِ وَالنَّسْيَانِ ، كَكَفَّارَةِ الصَّيْدِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « غُفِيَ لَأُمِّي عَنِ الْخَطَا ، وَالنَّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ^(٩) . وَلَا تُنَوِّغُ إِكْرَاهُهُ ، فَلَمْ يَحْتَسِبْ بِهِ ، كَالَّذِي حَمَلَ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الْاِمْتِنَاعُ ، وَلِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَنْسَبُ إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ ، وَلَا تُسَلَّمُ الْكَفَّارَةُ فِي الصَّيْدِ ، بَلْ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْمُكْرَهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٨٠ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ : (وَمَنْ خَلَفَ عَلَى شَيْءٍ ، وَهُوَ يَقْلَمُ إِلَهَ كَاذِبٍ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْإِلَهَ أُمِّي بِهِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِيهِ الْكَفَّارَةُ)

هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحَدٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ : ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ . وَهَذِهِ الْيَمِينُ تُسَمَّى يَمِينَ الْعُمُوسِ ؛ لِأَنَّهَا تُعْمَسُ صَاحِبَهَا فِي الْإِنْفِ . قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : كُنَّا نَعُدُّ مِنَ الْيَمِينِ الَّتِي لَا كَفَّارَةَ لَهَا ، الْيَمِينَ الْعُمُوسَ ^(١) . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : هِيَ مِنَ الْكِبَائِرِ ، وَهِيَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تُكْفَرَ . وَرَوَى عَنْ أَحَدٍ ، أَنَّ فِيهَا الْكَفَّارَةَ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَالْحَكَمِ ، وَالْبَيْهَقِيِّ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَتْ مِنْهُ الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَالْمُخَالَفَةَ مَعَ الْقَصْدِ ، فَلَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ ، كَالْمُسْتَقْبَلَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا يَمِينٌ غَيْرُ مُتَعَقِدَةٍ ، فَلَا تُوجِبُ الْكَفَّارَةَ ، كَاللُّغْوِ ، أَوْ يَمِينٌ عَلَى مَاضٍ ، فَأَشْبَهَتْ اللَّغْوَ ، وَبَيَانُ

(٧-٧) في م : ٥ والثاني أن يكروه .

(٨) تقدم غريبه ، في : ١٤٦/١ .

(٩) أخرجه البيهقي ، في : باب في يمين العُموس ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٣٨/١٠ .

كَوْنَهَا غَيْرُ مُتَعَقِدَةٍ ، أَنَّهَا لَا تُوجِبُ بِرًّا ، وَلَا يُمَكِّنُ فِيهَا ، وَلَأنَّهُ قَارَنَهَا مَا يُنَافِيهَا ، وَهُوَ الْحَنْثُ ، فَلَمْ تُتَعَقَدْ ، كَالشُّكَّاجِ الَّذِي قَارَنَهُ الرُّضَاعُ ، وَلَأنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَرْفَعُ إِنْهَا ، فَلَا تُشْرَعُ^(٢) فِيهَا ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهَا كَبِيرَةٌ ، فَإِنَّهُ يَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مِنْ الْكِبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَشُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَالْيَبْسُ الْعَمُوسُ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣) ، / وَرَوَى فِيهِ : « حَمْسٌ مِنَ الْكِبَائِرِ لَا^(٤) كُفَّارَةَ لَهُنَّ » ؛ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّحِيفِ ، وَبَهْتُ الْمُؤْمِنِ ، وَقَتْلُ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَالْحَلْفُ عَلَى يَمِينٍ فَاجِرَةٍ يَقْطَعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ^(٥) . وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلَةِ ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ مُتَعَقِدَةٌ ، يُمَكِّنُ حَلْفُهَا وَالْبَرُّ فِيهَا ، وَهَذِهِ غَيْرُ مُتَعَقِدَةٍ ، فَلَا حَلَّ لَهَا . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ »^(٦) . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ بِالْحَلْفِ عَلَى فِعْلٍ يَفْعَلُهُ فِيمَا يَسْتَقْبَلُهُ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ .

١٧٨١ - مسألة : قال : (وَالْكَفَّارَةُ إِنَّمَا تَلْزَمُ مَنْ حَلَفَ بِرُبْدِ عَقْدِ الْيَمِينِ)

وَجُمَلَتْهُ أَنَّ الْيَمِينَ الَّتِي تُشْرَعُ عَلَى لِسَانِهِ فِي غَرَضِ حَدِيثِهِ ، مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهَا ، لَا كُفَّارَةَ فِيهَا ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ لَفْوِ الْيَمِينِ . نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : اللُّغُو عِنْدِي أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْيَمِينِ ، يَرَى أَنَّهَا كَذَلِكَ ، وَالرَّجُلُ يَحْلِفُ فَلَا يَتَعَقَّدُ قَلْبَهُ عَلَى شَيْءٍ . وَمِمَّنْ قَالَ : إِنَّ اللُّغُو الْيَمِينُ الَّتِي لَا يَتَعَقَّدُ عَلَيْهَا قَلْبَهُ ؛ عَمْرٌ ، وَعَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ

(٢) في ب : تسن .

(٣) في : باب اليمين العموس ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب قول الله تعالى ﴿ وَمِنْ أَحْيَاهَا ﴾ ، من كتاب الدييات ، وفي : باب قال الله تعالى ﴿ إِنْ الشُّرَكَاءُ لَطُغْمٌ عَظِيمٌ ﴾ ، من كتاب المرتدين . صحيح البخاري ١٧١/٨ ، ٤/٩ ، ١٧ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب سورة النساء ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٥٢/١١ . والنسائي ، في : باب ذكر الكبائر ، من كتاب تحريم الدم ، وفي : باب ما جاء في كتاب القصاص ... ، من كتاب القسامة . المجتبى ٨٢٢/٧ ، ٥٧/٨ . والدارمي ، في : باب التشديد في قتل النفس المسلمة ، من كتاب الدييات . سنن الدارمي ١٩١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٠١/٢ ، ٤٩٥/٣ .

(٤) في ب : ولا .

(٥) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٢/٢ .

(٦) تقدم تحريمه ، في : ٣٩/١١ .

عنهما . وبه قال عطاء ، والقاسم ، وعكرمة ، والشَّعْبِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ؛ لما روى عن عطاء ، قال : قالت عائشة : إن رسول الله ﷺ قال ، يَغْنَى اللُّغُو فِي الْيَمِينِ : « هُوَ كَلَامُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ : لَا وَاللَّهِ . وَلَيْ (١) وَاللَّهِ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢) . قال : ورواه الزُّهْرِيُّ ، وعبدُ المَلِكِ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، ومَالِكُ بْنُ مَعْمُورٍ ، عن عطاء ، عن عائشة مَوْفُوقًا . وَرَوَى الزُّهْرِيُّ ، أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَتْهُ ، عن عائشة ، قالت : أَيْمَانُ اللُّغُو ، مَا كَانَ فِي الْمِرَاءِ ، وَالْهَزْلِ ، وَالْمُزَاخَةِ ، وَالْحَدِيثِ الَّذِي لَا يُعَقَّدُ عَلَيْهِ الْقَلْبُ ، وَأَيْمَانُ الْكُفَّارَةِ كُلِّ يَمِينٍ حَلَفَ عَلَيْهَا عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْأَمْرِ ، فِي غَضَبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لِيَفْعَلَنَّ ، أَوْ لِيَتْرَكََنَّ ، فَذَلِكَ عَقْدُ الْأَيْمَانِ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا الْكُفَّارَةَ (٣) . وَلِأَنَّ اللُّغُوَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْكَلَامُ غَيْرُ الْمُعْقُودِ عَلَيْهِ . وَهَذَا كَذَلِكَ . وَمَنْ قَالَ : لَا كُفَّارَةَ فِي هَذَا ؛ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو مَالِكٍ ، وَزُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى (٤) ، وَالْحَسَنُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَمَالِكٌ . وَهُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ مِنْ لُغُو الْيَمِينِ . وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا إِخْلَافًا . وَوَجْهُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللُّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ (٥) . فَجَعَلَ الْكُفَّارَةَ لِلْيَمِينِ الَّتِي يُؤَاخِذُ بِهَا ، وَنَسَى الْمُؤَاخِذَةَ بِاللُّغُو ، فَلَزِمَ (٦) انْتِفَاءُ الْكُفَّارَةِ ، وَلِأَنَّ / الْمُؤَاخِذَةَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا إيجابُ الْكُفَّارَةِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا تُجِبُّ فِي الْأَيْمَانِ الَّتِي لَا مَائِثَ فِيهَا ، وَإِذَا كَانَتْ الْمُؤَاخِذَةُ لِإيجابِ الْكُفَّارَةِ ، فَقَدْ نَفَاهَا فِي اللُّغُو ، فَلَا تُجِبُّ ، وَلِأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفَاتِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلِأَنَّ قَوْلَ عَائِشَةَ فِي تَفْسِيرِ اللُّغُو ، وَبَيَانِ الْأَيْمَانِ الَّتِي فِيهَا الْكُفَّارَةُ ، خَرَجَ مِنْهَا تَفْسِيرًا لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ مُقْبُولٌ .

١٧٢/١٠

(١) سقطت الواو من : ب .

(٢) في : باب لغو اليمين ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠٠/٢ .

(٣) أخرجه الميهقي ، في : باب لغو اليمين ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٤٩/١٠ . وأخرج عبد الرزاق نحوه ،

في : باب اللغو وما هو ؟ ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٧٤/٨ .

(٤) زرارة بن أوفى العامري البصري القاضي ، تابعي ثقة ، توفي سنة ثلاث وتسعين . تهذيب التهذيب ٣٢٢/٣ ، ٣٢٣ .

(٥) سورة المائدة ٨٩ .

(٦) في أ ، ب ، م ، ن : فيلزم .

١٧٨٢ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ كَمَا حَلَفَ ، فَلَمْ يَكُنْ ^(١) ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ لَعْوِ الْيَمِينِ)

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْيَمِينَ لَا كَفَّارَةَ فِيهَا . قَالَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . يُرْوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي مَالِكٍ ، وَزُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، وَالْحَسَنِ ، وَالتَّحِيْمِيَّ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيَّ . وَمِمَّنْ قَالَ : هَذَا لَعْوُ الْيَمِينِ . مجاهدٌ ، وسليمانُ بْنُ يسَارٍ ، والأوزاعيُّ ، والثوريُّ ، وأبو حنيفةٌ وأصحابه . وأكثر أهل العلم على أَنَّ لَعْوُ الْيَمِينِ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ . قال ابن عبد البر : أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هَذَا . وقد حكي عن التَّحِيْمِيَّ فِي الْيَمِينِ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ حَقًّا ، فَيَتَّبِعُ بِخِلَافِهِ ، أَنَّهُ مِنْ لَعْوِ الْيَمِينِ ، ^(٢) وفيه الكفارة . وهو أحد قولَي الشافعيِّ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ فِيهِ الْكَفَّارَةَ ، وليس من لَعْوِ الْيَمِينِ ^(٣) ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَجَدَتْ مَعَ الْمُخَالَفَةِ ، فَأَوْجَبَتْ الْكَفَّارَةَ ، كَالْيَمِينِ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ . ولنا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّعْنِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ ^(٤) . وهذه منه ، ولأنها يمينٌ غيرُ مُتَعَقِّدَةٍ ، فلم تجب فيها كفارةٌ ، كيمينِ الْعُمُوسِ ، ولأنه غيرُ قاصِدٍ ^(٥) لِلْمُخَالَفَةِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَنَثَ نَاسِيًّا . وفي الْجُمْلَةِ ، لَا كَفَّارَةَ فِي يَمِينٍ عَلَى مَاضٍ ؛ لِأَنَّهَا تُنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ ؛ مَا هُوَ صَادِقٌ فِيهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ إِنْ جَمَاعًا . وَمَا تَعَمَّدَ الْكِذْبَ فِيهِ ، فَهُوَ يَمِينُ الْعُمُوسِ ، لَا كَفَّارَةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا أَغْطَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِيهَا ^(٦) كَفَّارَةٌ . وَمَا يَظُنُّهُ حَقًّا ، فَيَتَّبِعُ بِخِلَافِهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ لَعْوِ الْيَمِينِ . فَأَمَّا الْيَمِينُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، فَمَا عَقَدَ عَلَيْهِ قَلْبُهُ ، وَقَصَدَ الْيَمِينَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ خَالَفَ ، فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ ، وَمَا لَمْ يَعْقِدْ عَلَيْهِ قَلْبُهُ ، وَلَمْ يَقْصِدِ الْيَمِينَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا جَرَتْ عَلَى لِسَانِهِ ، فَهُوَ مِنْ لَعْوِ الْيَمِينِ . وَكَلَامُ عَائِشَةَ يَدُلُّ عَلَى هَذَا ، فَإِنَّهَا قَالَتْ : أَيُّمَانَ اللَّعْنُ ؛ مَا كَانَ فِي الْبِرَاءِ وَالْمَرَاحَةِ ، وَالتَّهْزِيلِ ، وَالحَدِيثِ الَّذِي لَا يُعْقَدُ عَلَيْهِ الْقَلْبُ ، وَأَيُّمَانَ الْكَفَّارَةَ ؛ كُلُّ يَمِينٍ حَلَفَ عَلَيْهَا عَلَى وَجْهِهِ / مِنَ الْأَمْرِ ، فِي غَضَبٍ أَوْ ١٧٢/١٠ ط

(١-١) لم يرد في الأصل ، ١ .

(٢-٢) سقط من : ب . نقل نظر .

(٣) سورة المائدة ٨٩ .

(٤) في م : ٥ مقصود ٤ .

(٥) لم يرد في الأصل .

غيره ، لِفَعْلَنْ أَوْ لِيَتْرَكَنْ ، فذلك عَقْدُ الْإِيمَانِ^(٦) التي فَرَضَ اللَّهُ فِيهَا الْكُفَّارَةَ^(٧) . وقال الثَّوْرِيُّ ، في « جَامِعِهِ » : الْإِيمَانُ أَرْبَعَةٌ ؛ يَمِينَانِ يُكْفَرَانِ ، وهو أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ . فَيَفْعَلُ . أَوْ يَقُولَ : وَاللَّهِ لَا فَعَلَنْ . ثُمَّ لَا يَفْعَلُ . وَيَمِينَانِ لَا يُكْفَرَانِ ، أَنْ يَقُولَ : وَاللَّهِ مَا فَعَلْتُ . وَقَدْ فَعَلْتُ ، أَوْ يَقُولَ : وَاللَّهِ لَقَدْ فَعَلْتُ . وَمَا فَعَلْتُ .

١٧٨٣ - مسألة : قال : (وَالْيَمِينُ الْمُكْفَرَةُ ، أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، أَوْ بِاسْمِهِ مِنْ أَسْمَائِهِ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ خَلَفَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فقال : وَاللَّهِ ، أَوْ بِاللَّهِ ، أَوْ تَالِ اللَّهِ . فَحَنَّتْ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةَ . قال ابنُ الْمُثَنِّدِ : وكان مالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأبو ثَوْرٍ ، وأصحابُ الرَّأْيِ ، يقولون : مَنْ خَلَفَ بِاسْمِهِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَحَنَّتْ . فعليه^(٨) الْكُفَّارَةُ . وَلَا تَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا إِذَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، التي لَا يُسَمَّى بِهَا سِوَاهُ . وَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَفْسِيمُ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا لَا يُسَمَّى بِهِ^(٩) غَيْرُهُ ، نحو قوله : وَاللَّهِ « وَالرَّحْمَنِ ، وَالْأَوَّلِ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ ، وَالْآخِرِ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ ، وَرَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ، وَرَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَالْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ . ونحو هذا ، فَالْخِلَافُ بِهَذَا يَمِينٌ بِكُلِّ حَالٍ . والثَّانِي ، مَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى مَجَازًا ، وإِطْلَاقُهُ يَتَصَرَّفُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، مثل : الْخَالِقِ ، وَالرَّازِقِ ، وَالرَّبِّ ، وَالرَّحِيمِ ، وَالْقَادِرُ ، وَالْقَاهِرُ ، وَالْمَلِكُ ، وَالْجَبَّارُ . ونحوه ، فهذا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللَّهِ مَجَازًا ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَتَخْلُقُونَ أَفْكَأً ﴾^(١٠) . ﴿ وَتَذَرُونَ أَخْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾^(١١) . وقوله : ﴿ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ﴾^(١٢) . و ﴿ أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ﴾^(١٣) . ﴿ فَأَنسَاءَ الشَّيْطَانِ ذِكْرَ رَبِّهِ ﴾^(١٤) .

(٦) في ١ : اليمين .

(٧) تقدم في المسألة السابقة .

(٨) في م : أن عليه .

(٩) في ب ، م : بها .

(١٠) سورة النكويث ١٧ .

(١١) سورة الصافات ١٢٥ .

(١٢) سورة يوسف ٥٠ .

(١٣) سورة يوسف ٤٢ .

وقال : ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ ^(٧) . وقال : ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رِزْقٌ رَجِيمٌ ﴾ ^(٨) . فهذا إن نَوَى به اسم الله تعالى ، أو أطلق ، كان يَمِينًا ؛ لأنه باطلاً ينصرف إليه . وإن نَوَى به غير ^(٩) الله تعالى ، لم يَكُنْ يَمِينًا ، لأنه لا يُسْتَعْمَلُ في غيره ، فينصرف بالنية إلى ما نواه . وهذا مذهب الشافعي . وقال طلحة العاقولي ^(١٠) : إذا قال : والرب ، والخالق والرازق . كان يَمِينًا على كُلِّ حال ، كالأول ، لأنها لا تُسْتَعْمَلُ مع التعريف بلام التعريف إلا في اسم الله ، فأشبهت القسم الأول . / الثالث ، ما يُسَمَّى به الله تعالى وغيره ، ولا ينصرف إليه باطلاً ، كالحَيِّ ، والعالم ، والموجود ، والمؤمن ، والكريم ، والشاكر . فهذا إن قَصَدَ به اليمين باسم الله تعالى كان يَمِينًا ، وإن أطلق ، أو قَصَدَ غير الله تعالى ، لم يَكُنْ يَمِينًا ، فيختلف هذا القسم والذي قبله في حالة الإطلاق ، ففي الأول يكون يَمِينًا ، وفي الثاني لا يكون يَمِينًا . وقال القاضي ، والشافعي ، في هذا القسم : لا يكون يَمِينًا ، وإن قَصَدَ به اسم الله تعالى ؛ لأنَّ اليمين إنما تُنْقَدُ لحرمة الاسم ، فمع الاشتراك لا تكون له حرمة ، والنية المجردة لا تُنْقَدُ بها اليمين . ولنا ، أنه أقسم باسم الله تعالى ، قاصداً به الحلف به ، فكان يَمِينًا مكفرة ، كالقسم الذي قبله . وقولهم : إن النية المجردة لا تُنْقَدُ بها اليمين . نقول به ، وما انقَدَ بالنية المجردة إنما انقَدَ بالاسم المحتمل ، المراد به اسم الله تعالى ، فإن النية تنصرف اللفظ المحتمل إلى أحدٍ مُتَحَمِّلَةٍ ، فيصير كالمصرح به ، كالكنابات وغيرها ، ولهذا لو نَوَى بالقسم الذي قبله غير الله تعالى ، لم يَكُنْ يَمِينًا ، لينته .

فصل : والقسم بصفات الله تعالى ، كالقسم بأسمائه . وصفاته تُنْقَسَمُ أيضا ثلاثة أقسام : أحدها ، ما هو صفات لذات الله تعالى ، لا يَحْتَمِلُ غيرها ، كجزء الله تعالى ، وعظمته ، وجلاله ، وكبريائه ، وكلامه . فهذه تُنْقَدُ بها اليمين في قولهم جميعا . وبه

(٧) سورة النساء ٨ .

(٨) سورة التوبة ١٢٨ .

(٩) في ب نهادة : اسم ه .

(١٠) أبو البركات طلحة بن أحمد بن طلحة الكندي العاقولي ، تفقه ببغداد على أبي يعلى ابن الفراء ، وتوفى بعد ستة عشر

ومئسائة . والعاقول : نسبة إلى دير العاقول ، وهي بلدة بالقرب من بغداد . الباب ١٠٦/٢ .

يقول الشافعي ، وأصحاب الرأي ؛ لأن هذه من صفات ذاته ، لم يزل موصوفاً بها ، وقد وَرَدَ الأثر بالقسم يبغيها ، فروى أن النار تقول : « قَطَّ قَطَّ » ^(١١) ، وعزتك . رواه البخاري ^(١٢) . والذي يخرج من النار يقول : « وعزتك ، لأسألك غيرها » ^(١٣) . وفي كتاب الله تعالى : ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُعَذِّبَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(١٤) . الثاني ، ما هو صفة للذات ، ويُعبّر به عن غيرها مجازاً ، كعلم الله وقدرته ، فهذه صفة للذات لم يزل موصوفاً بها ، وقد تستعمل في المعلوم والمقدور أساعاً ، كقولهم : اللهم اغفر لنا علمك فينا . ويقال : اللهم قدأرتنا قدرتك ، فأرتنا عفوك . ويقال : انظر إلى قدرة الله . أي مقدوره . فمتى أقسم بهذا ، كان يميناً . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إذا قال : وعلم الله . لا يكون يميناً ؛ لأنه يحتمل المعلوم . ولنا ، أن العلم من صفات / الله تعالى ، فكانت اليمين به يميناً موجبة للكفارة ، كالعظمة ، والعزة ، والقدرة ، ويتقضى ما ذكره بالقدرة ، فإنهم قد سلموها ، وهي قرينتها . فأما إن توى القسم بالمعلوم ، والمقدور ، احتمل أن لا يكون يميناً . وهو قول أصحاب الشافعي ؛ لأنه توى بالاسم غير صفة لله ، مع احتمال اللفظ ما تواه ، فأشبه ما لو توى القسم بحلوف في الأسماء التي يسمى ^(١٥) بها غير الله تعالى . وقد روى عن أحمد ، أن ذلك يكون يميناً بكل حال ، ولا تقبل منه نية غير صفة الله تعالى . وهو قول أبي حنيفة في القدرة ؛ لأن ذلك موضوع للصفة ، فلا يقبل منه نية غير الصفة ، كالعظمة . وقد ذكر طلحة العاقولي ، في أسماء الله تعالى المعرفة بلام

(١١) قَطَّ قَطَّ : خسى خسى .

(١٢) في : باب تفسير سورة ، من كتاب التفسير ، وفي : باب الحلف بعة الله وصفاته وكلماته ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وهو العزيز الحكيم ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٧٣/٦ ، ١٦٨/٨ ، ١٤٣/٩ . ولم يرد في الموضع الأول : « وعزتك » .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٣٤/٣ ، ١٤١ ، ٢٣٤ .

(١٣) أخرجه البخاري ، في : باب الصراط جسر جهنم ، من كتاب الرقاق ، وفي : باب الحلف بعة الله وصفاته وكلماته ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وهو العزيز الحكيم ﴾ تعليقاً ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٤٨/٨ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٤٣/٩ . ومسلم ، في : باب معرفة طريق الرؤية ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٦٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٦/٢ ، ٢٩٣ ، ٥٣٤ ، ٢٧/٣ .

(١٤) سورة ص ٨٢ . ولم يرد في م : ﴿ قال ﴾ .

(١٥) في الأصل : « سمي » .

التَّعْرِيفُ ، كَالْخَالِقِ وَالرَّازِقِ ، أَلَّنَّهَا تَكُونُ يَمِينًا بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْصَرِفُ إِلَّا إِلَى اسْمِ اللَّهِ ، كَذَا هَذَا . الثَّالِثُ ، مَا لَا يَنْصَرِفُ بِإِطْلَاقِهِ إِلَى صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَكِنْ يَنْصَرِفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ لَفْظًا أَوْ بَيِّنَةً ، كَالْعَهْدِ ، وَالْمِيثَاقِ ، وَالْأَمَانَةِ ، وَنَحْوِهِ . فَهَذَا لَا يَكُونُ يَمِينًا مُكْفَرَةً إِلَّا بِإِضَافَتِهِ أَوْ بَيِّنَتِهِ . وَسَنَذَكُرُ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : وَإِنْ قَالَ : وَحَقَّقَ اللَّهُ . فَهِيَ يَمِينٌ مُكْفَرَةٌ . وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا كُفَّارَةَ لَهَا ؛ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ طَاعَتَهُ وَمَقْرُوضَاتِهِ ، وَلَيْسَتْ صِفَةً لَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّهَ حَقُّوqًا يَسْتَحِقُّهَا لِنَفْسِهِ ؛ مِنْ الْبَقَاءِ ، وَالْعَظَمَةِ ، وَالْجَلَالِ ، وَالْعِزَّةِ ، وَقَدْ اقْتَرَنَ عَرُفُ الْأِسْتِعْمَالِ بِالْحَلِيفِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، فَتَنْصَرِفُ إِلَى صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، كَقَوْلِهِ : وَقُدْرَةِ اللَّهِ . وَإِنْ تَوَيَّ بِذَلِكَ الْقَسَمَ بِمَخْلُوقٍ ، فَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي الْحَلِيفِ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ ، إِلَّا أَنَّ احْتِمَالَ الْمَخْلُوقِ بِهَذَا اللَّفْظِ أَظْهَرُ .

فصل : وَإِنْ قَالَ : لَعَنَهُ اللَّهُ . فَهِيَ يَمِينٌ مُوجِبَةٌ لِلْكُفَّارَةِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ قَصَدَ الْيَمِينَ ، فَهِيَ يَمِينٌ ، وَإِلَّا فَلَا . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا تَكُونُ يَمِينًا بِتَقْدِيرِ خَيْرٍ مَحْدُوفٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَعَنَهُ اللَّهُ مَا أَقْسِمُ بِهِ . فَيَكُونُ مَجَازًا ، وَالْمَجَازُ لَا يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ إِلَّا بِإِطْلَاقٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَقْسَمَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِ اللَّهِ ، فَكَانَ يَمِينًا مُوجِبًا لِلْكُفَّارَةِ ، كَالْحَلِيفِ بِبِقَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنْ مَعْنَى ذَلِكَ الْحَلِيفِ بِبِقَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَيَاتِهِ . وَيُقَالُ : الْعَمْرُ وَالْعَمْرُ وَاحِدٌ . وَقِيلَ : مَعْنَاهُ وَحَقَّقَ اللَّهُ . وَقَدْ ثَبَتَ لَهُ / عَرُفُ الشَّرْعِ ١٧٤/١٠ . وَلَا اسْتِعْمَالَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ^(١٦) . وَقَالَ الثَّابِتِيُّ ^(١٧) :

فَلَا لَعَمْرُ الْيَدَى قَدْ زُرَّكَ حَجَجًا وَمَا أَيْقَى عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدٍ ^(١٨)

(١٦) سورة الحجر ٧٢ .

(١٧) دبراته ٢٥ .

(١٨) في ١ : على الأنعام ٤ . وفي حاشية ب : ١ : ويرى : مسحت كعبته ٤ . وهو في الديوان .

وقال آخر :

إِذَا رَضِيتُ كِرَامَ نَيْسَى فَشَتَبِرْ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبْنِي رِضَاهَا^(١٩)

وقال آخر :

وَلَكِنْ لَعَمْرُ اللَّهِ مَا طَلَّ مُسْلِمًا كَثُرَ الثَّنَا بِوَاضِحَاتِ الْمَلَائِمِ^(٢٠)

وهذا في الشعر والكلام كثير . وأما احتياجه إلى التقدير ، فلا يضر^(٢١) ؛ فإن اللفظ إذا اشتهر في العرف ، صار من الأسماء العرفية ، يجب حملُه عليه عند الإطلاق دون موضوعه الأصلي ، على ما عرّف من سائر الأسماء العرفية ، ومتى احتاج اللفظ إلى التقدير ، وجب التقدير له ، ولم يجوز أطراحه ، ولهذا يفهم مراد المتكلم به من غير إطلاق على زينة قائله وقصده ، كما يفهم أن مراد المتكلم بهذا من المتقدمين القسم ،^(٢٢) ويفهم من القسم بغير حرف القسم في أشعارهم القسم في مثل قوله^(٢٣) :

• فَقُلْتُ يَحْيَى اللَّهُ أَبْرَحُ قَاعِدًا^(٢٤) •

وفهم من القسم الذي حذف في جوابه حرف « لا » ، أنه مقدّر مراد ، كهذا البيت ، ويفهم من قول الله تعالى : ﴿ وَسُئِلَ الْقَرْيَةُ ﴾^(٢٥) . ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمْ أَلْعَجَل ﴾^(٢٦) . التقدير^(٢٧) ، فكذا ههنا . وإن قال : عَمَرَكَ الله كما في قوله^(٢٨) :

أَيُّهَا الْمُتَكِبُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا عَمَرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ^(٢٩)

(١٩) الدر الغريد ٣٢٢/١ ، ونسبه للعامري .

(٢٠) الملائم من كل شيء : الفم والأنف والأشداق . والبيت في : الكامل ، للمجيد ٧١/١

(٢١) في م : و ؛ يصح تحريف .

(٢٢) ٢٢-٢٢ سقط من : ب .

(٢٣) أي قول امرئ القيس ، وهو صدر بيت له عجزه :

• وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي •

ديوانه ٣٢ .

(٢٤) سورة يوسف ٨٢ .

(٢٥) سورة البقرة ٩٣ .

(٢٦) لم يرد ، في : الأصل .

(٢٧) هو عمر بن أبي ربيعة ، والبيت في شرح ديوانه ٥٠٣ .

(٢٨) في ١ : أَيُّهَا الْكَاحِ •

فقد قيل : هو يمثل قوله : تَشَدُّتْكَ اللهُ . ولهذا يَنْصَبُ اسْمُ اللهِ تعالى فيه . وإن قال : لَعَمْرِي ، أو لَعَمْرُكَ ، أو عَمْرُكَ . فليس يبين ، في قول أكثرهم . وقال الحسن ، في قوله : لَعَمْرِي : عليه الكفارة . ولنا ، أنه أقسم بحياة مخلوق ، فلم تلزمه كفارة ، كالأقوال : وحياي . وذلك لأن هذا اللفظ يكون قسما بحياة الذي أضيف إليه العمر ، فإن التقدير ، لَعَمْرُكَ قَسَمِي ، أو ما أقسم به ، والعمر : الحياة أو البقاء .

فصل : وإن قال : وأيم الله ، أو أئمن الله^(٢٩) . فهي يمين موجبة للكفارة ، والخلاف فيه كالذي ذكرناه في الفصل الذي قبله . وقد كان النبي ﷺ يُقسم به ، وانضم إليه عُرف الاستعمال ، فوجب أن يُصرف إليه . واختلف في اشتقاقه ، فقيل : هو جمع يمين ، وحذفت التوْنُ فيه في البعض تخفيفا / لكثرة الاستعمال . وقيل : هو من اليمين ، فكأنه قال : ويمين الله لأفعلن . وألفه ألف وصل .

فصل : وحروف القسم ثلاثة : الباء ، وهي الأصل ، وتدخل على المظهر والمضمر جميعا . والواو ، وهي بدل من الباء ، وتدخل على المظهر دون المضمر لذلك ، وهي أكثر استعمالا ، وبها جاءت أكثر الأقسام في الكتاب والسنة ؛ وإنما كانت الباء الأصل ، لأنها الحرف الذي يصل به الأفعال القاصرة عن التعدى إلى مفعولاتها ، والتقدير في القسم ، أقسم بالله ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ ﴾^(٣٠) . والباء بدل من الواو ، وتختص باسم واحد من أسماء الله تعالى ، وهو الله ، ولا تدخل على غيره ، فيقال : تالله . ولو قال : تالرحمن ، أو تالرحيم . لم يكن قسما . فإذا أقسم بأحد هذه الحروف الثلاثة في موضعه ، كان قسما صحيحا ؛ لأنه موضوع له . وقد جاء في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ تالله لتسئن عما كنتم تفترون ﴾^(٣١) . ﴿ تالله لقد آثرك الله علينا ﴾^(٣٢) . ﴿ تالله فتقوا لنذكر يوسف ﴾^(٣٣) . ﴿ تالله لقد

(٢٩) يقال : أئمن الله ، وأيم الله . ويكرألهما . وأئمن الله . بفتح الميم والمهمزة وتكسر . وأيم الله ، بكسر المهمزة والميم . وقيل : أله ألف وصل .

(٣٠) سورة الأنعام ١٠٩ ، وسورة النحل ٣٨ ، وسورة النور ٥٣ ، وسورة فاطر ٤٢ .

(٣١) سورة النحل ٥٦ .

(٣٢) سورة يوسف ٩١ .

(٣٣) سورة يوسف ٨٥ .

عَلِمْتُمْ ﴿٣٤﴾ . ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ (٣٥) . وقال الشاعر (٣٦) .

تَاللَّهِ يَتَّقِي عَلَى الْإِيمَانِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظُّيَانُ وَالْأَسْ (٣٧)

فإن قال : ما أُرِدْتُ به القَسَم . لم يقبل منه ؛ لأنه أتى باللفظ الصريح في القَسَم ، واقتربت به قرينة دالة عليه ، وهو الجواب بجواب القَسَم . ويَحْتَمِلُ أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ : تَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ . إذا قال : أُرِدْتُ أَنْ قِيَامِي بِمَعُونَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ . لأنه فسر كلامه بما يَحْتَمِلُهُ . ولا يُقْبَلُ فِي الْحَرْفَيْنِ الْآخَرَيْنِ ؛ لَعَدَمِ الْاِحْتِمَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّهُ أَجَابَ بِجَوَابِ الْقَسَمِ ، فِيمَنْعَ صَرْفَهُ إِلَى غَيْرِهِ .

فصل : وإن أقسم بغير حرف القَسَم ، فقال : الله لأقومَنَّ . بالجَرِّ أو النصب ، كان يَمِينًا . وقال الشافعي : لا يكون يَمِينًا ، إِلَّا أَنْ يَتَوَى ؛ لِأَنَّ ذِكْرَهُ (٣٨) اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ حَرْفِ الْقَسَمِ ، ليس بصريح في القَسَمِ ، فلا يَنْصَرِفُ (٣٩) إِلَيْهِ إِلَّا بِالنِّسَةِ . ولنا ، أَنَّهُ سَائِعٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَقَدْ وَرَدَ بِهِ عَرَفُ الْاِسْتِعْمَالِ فِي الشَّرْعِ ، فَرَوَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ ، أَنَّهُ قَتَلَ أَبَا جَهْلٍ ، فقال : « آلهِ إِنَّكَ قَتَلْتَهُ ؟ » . قال : الله إني قَتَلْتُهُ . ذَكَرَهُ

(٣٤) سورة يوسف ٧٣ .

(٣٥) سورة الأنبياء ٥٧ .

(٣٦) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي . وقال أبو نصر : هي لملك بن خالد الحناني الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٣٧) ١ : ذو حيد . وذو حيد : ذوقرون ناقة . والظيان : شجر الياسين .

وصدر البيت في شرح السكري :

• يَا مَنَى لَا يُعْجِزُ الْإِيمَانُ ذُو حَيْدٍ •

والصدر الذي ورد هنا ذكره السكري صدر بيت لساعدة الهذلي ، عجزه :

• أَذْفَى صَلَودٌ مِنَ الْأَوْعَالِ ذُو حَلْدِمٍ •

شرح أشعار الهذليين ١١٢٤/٣ .

(٣٨) ١ : أ ، ب ، م ، ن : ذكر .

(٣٩) ١ : ب : ي صرف .

البُخَارِيُّ^(٤٠) . / وقال لِرُكَانَةَ بن عبد يَزِيدَ : « آله ما أُرْذَتْ إِلَّا وَاحِدَةٌ ٩ » قال : الله ما ١٧٥/١٠
أُرْذَتْ إِلَّا وَاحِدَةٌ^(٤١) . وقال امرؤ القَيْسِ :

« فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَتْرَحُ قَاعِدًا »

وقال أَيْضًا^(٤٢) .

« فَقَالَتْ يَمِينُ اللَّهِ مَا لَكَ حِيلَةٌ »

وقد اقترنت به قريتان تَدُلُّانِ عليه ؛ إحداهما ؛ الجوابُ بِجَوَابِ الْقَسَمِ . والثاني ،
النَّصْبُ والجُرْفُ في اسمِ الله تعالى ؛ فَوَجَبَ^(٤٣) أَنْ تَكُونَ يَمِينًا ، كَالْوَقَالِ : والله . وإن قال :
اللهُ لَا فَعْلَنْ . بِالرَّفْعِ ، ^(٤٤) وَنَوَى الْيَمِينَ ، فَهِيَ يَمِينٌ ، لَكِنَّهُ قَدْ لَحَنَ ، فَهُوَ كَالْوَقَالِ :
والله . بِالرَّفْعِ^(٤٥) . وإن لم يَنْوِ الْيَمِينَ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ الْجَوَابِ
بِجَوَابِ الْقَسَمِ كَافِيَةٌ ، وَالْعَامِيُّ لَا يَعْرِفُ إِلَّا غَرَابَ فَيَأْتِي بِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ،
فَإِنْ عُدُولَهُ عَنْ إغْرَابِ الْقَسَمِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرْذَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ قَسَمًا فِي حَقِّ
الْعَامِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَقَسَمٍ فِي حَقِّ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَلَمْ يَكُنْ قَسَمًا فِي حَقِّ^(٤٦) غَيْرِهِمْ ، كَالْوَلَمِ
يُجِبُهُ بِجَوَابِ الْقَسَمِ .

فصل : وَجَوَابُ الْقَسَمِ بِأَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ؛ حُرْفَانِ لِلنَّفْيِ ، وَهُمَا « مَا » وَ « لَا » ،
وَحُرْفَانِ لِلإِثْبَاتِ ، وَهُمَا « إِنْ » وَ « اللَّامُ » الْمَفْتُوحَةُ . وَتَقَوْمُ « إِنْ » الْمَكْسُورَةُ ، مَقَامَ
« مَا »^(٤٧) النَّافِيَةِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ : ﴿ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى ﴾^(٤٨) . وَإِنْ قَالَ :

(٤٠) تقدم تحريجه ، في صفحة ٦٦ .

(٤١) تقدم تحريجه ، في ٣٦٤/١٠ .

(٤٢) ديوانه ١٤ ، وحجز البيت :

« وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْعَمَامَةَ تَنْجَلِي »

(٤٣) في ب : « فوجبت » .

(٤٤) - (٤٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٤٥) لم يرد في : الأصل ، م .

(٤٦) سقط من : م .

(٤٧) سورة التوبة ١٠٧ .

والله أَفْعَلُ . بِغَيْرِ حَرْفٍ ، فَاحْذَرُوا هَهُنَا « لَا » ، وَتَكُونُ يَجِئُهُ عَلَى النَّفْسِ ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَرُونَ تَذْكُرُ يُونُسَ ﴾ أَي لَا تَفْتَرُونَ .
وقال الشاعر :

« تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ »

وقال آخر :

« فَقُلْتُ يَجِئَ اللَّهُ أَبْرَحُ قَاعِدًا »

أَي : لَا أَبْرَحُ .

فصل : فَإِنْ قَالَ : لَاهَا اللَّهُ . وَيَتَوَى الْيَمِينَ . فَهِيَ ^(٤٨) يَمِينٌ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ فِي سَلْبِ قَتِيلٍ ^(٤٩) أَيْ قِتَادَةً : لَاهَا اللَّهُ ، إِذَا تَعَمَّدَ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ ، يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَعَنْ ^(٥٠) رَسُولِهِ ، فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صَدَقَ » ^(٥١) . وَإِنْ لَمْ يَتَوَى الْيَمِينَ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ عَرَفٌ وَلَا نِيَّةٌ ، وَلَا فِي جَوَابِهِ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى الْقَسَمِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

١٧٨٤ - مسألة ؛ قَالَ : (أَوْ بَايَةً مِنَ الْقُرْآنِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْحَلْفَ بِالْقُرْآنِ ، أَوْ بَايَةً مِنْهُ ، أَوْ بِكَلَامِ اللَّهِ ، يَجِئُ مُتَعَقِّدَةً ، تُجِبُ ١٧٥/١٠ ط الْكُفَّارَةَ بِالْجَنَاحِ فِيهَا . وَهَذَا / قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَقِتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَعَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : لَيْسَ بِيَمِينٍ ، وَلَا تُجِبُ بِهِ كُفَّارَةً ، فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا يُعْهَدُ الْيَمِينُ بِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ ، وَصِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ ، فَتُتَعَقَّدُ الْيَمِينُ بِهِ ، كَمَا قَالَ : وَجَلَّالِ اللَّهِ ، وَعَظَمَتِهِ . وَقَوْلُهُمْ : هُوَ مَخْلُوقٌ . قُلْنَا : هَذَا كَلَامُ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ مَعَ

(٤٨) قى م : فهو هـ .

(٤٩) لم يردى : الأصل .

(٥٠) سقطت هـ عن م : ب م .

(٥١) تقدم تحريكه ، قى : صفحة ٦٣ .

الفقهاء ، وقد روى عن ابن عمر ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ »^(١) . وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ قُرْآنًا غَرِيبًا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾^(٢) .
أى : غير مخلوق^(٣) . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : لَا يُعْهَدُ الْيَمِينُ بِهِ . فَيُلْزَمُهُمْ قَوْلُهُمْ : وَكِبَرِيَاءُ اللَّهِ ، وَعَظَمَتِهِ ، وَجَلَالِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْحَلْفَ بَأَيَّةٍ مِنْهُ كَالْحَلْفِ بِجَمِيعِهِ ، لِأَنَّهَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ بِالْمُصْحَفِ ، اتَّعَقَدَتْ يَمِينُهُ . وَكَانَ قِتَادَةُ يُحْلَفُ بِالْمُصْحَفِ .
وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِمَامًا ، وَإِسْحَاقُ ؛ لِأَنَّ الْحَالِفَ بِالْمُصْحَفِ إِثْمًا قَصَدَ الْحَلْفَ بِالْمَكْتُوبِ فِيهِ ، وَهُوَ الْقُرْآنُ ، فَإِنَّهُ يَبَيِّنُ دَفْعَى الْمُصْحَفِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ .

١٧٨٥ - مسألة ؛ قال : (بِصَدَقَةٍ^(١) مِلْكِهِ^(٢)) ، أَوْ بِالْحَجِّ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ النَّذْرَ مَخْرَجَ الْيَمِينِ ، بَأَن يَمْنَعَ نَفْسَهُ أَوْ غَيْرَهُ بِهِ شَيْئًا ، أَوْ يَحْتُ
بِهِ عَلَى شَيْءٍ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ كُلْتُ زَيْدًا ، فَلِلَّهِ عَلَى الْحَجِّ ، أَوْ صَدَقَةٌ مَالِي ، أَوْ صَوْمُ
سَنَةٍ . فَهَذَا يَمِينٌ ، حُكْمُهُ أَنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، فَلَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ ، وَبَيْنَ أَنْ
يَحْتُ ، فَيَتَخَيَّرَ بَيْنَ فِعْلِ الْمَنْدُورِ ، وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينِهِ ، وَيُسَمَّى نَذْرَ اللَّجَاجِ وَالْعَضْبِ ،
وَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَإِثْمًا يُلْزَمُ نَذْرُ الْقَبْرِ ، وَنَذْرُ كُفْرِهِ بِإِيهَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَهَذَا قَوْلُ
عمر ، وابن عباس ،^(٣) وابن عمر^(٤) ، وعائشة ، وحفصة ، وزينب بنت أبي سلمة . وَهُوَ
قال عطاء ، وطاوس ، وعكرمة ، والقاسم ، والحسن ، وجابر بن زيد ، والنخعي ،
وقِتَادَةُ ، وعبد الله^(٥) بن شريك ، والشافعي ، والعنبري ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ،

(١) قال السيوطي : أخرجه البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال : القرآن كلام الله . الدر المنثور ٥/٣٢٦ .

(٢) سورة الزمر ٢٨ .

(٣) ذكره السيوطي : في الدر المنثور ٥/٣٢٦ ، بلفظ : « غير مخلوق » فحسب ، وقال : أخرجه الآجري في الشريعة ، وابن مردويه ، والبيهقي في الأسماء والصفات .

(٤) في الأصل ، ب : م : « تصديق » .

(٥) في م : « ملكه » .

(٦) (٣-٣) سقط من : ب .

(٧) في الأصل ، ا ، ب : « وعبد الله » . وانظر ترجمة عبد الله بن شريك في : تهذيب التهذيب ٥/٢٥٢ .

وابن المنذر . وقال سعيد بن المسيب : لا شيء في الحليف بالحج . وعن الشعبي ،
 والحارث العكلي ، وحماد ، والحكم : لا شيء في الحليف بصدق / ماله ؛ لأن الكفارة
 إنما تلزم بالحليف بالله تعالى ، لحزمة الاسم ، وهذا ما حلف باسم الله ، ولا يجب ما
 سواه ؛ لأنه لم يخرج مخرج القرية ، وإنما التزمه على طريق العقوبة ، فلم يلزمه . وقال
 أبو حنيفة ، ومالك : يلزمه الوفاء بنذره ؛ لأنه نذر فيلزمه الوفاء به ، كنذر التبر . وروى نحو
 ذلك عن الشعبي . ولنا ، ما روى عمران بن حصين ، قال : سمعت رسول الله ﷺ
 يقول : « لا نذر في غضب ، وكفارته كفارة يمين » . رواه سعيد بن منصور ،
 والجوزجاني ، في « المترجم »^(٥) . وعن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « من حلف
 بالمشي ، أو الهدي ، أو جعل ماله في سبيل الله ، أو في المساكين ، أو في رواج
 الكعبة^(٦) ، فكفارته كفارة اليمين^(٧) . ولأنه قول من سمعنا من الصحابة ، ولا مخالف
 لهم في عصرهم ، ولأنه يمين ، فيدخل في عموم قوله تعالى ﴿ وَلَكِنْ يُوَاحِدُكُمْ بِمَا
 عَقَدْتُمُ الْاَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ اِطْعَمُوْهُ عَشْرَةَ مَسْكِيْنَ ﴾^(٨) . ودليل أنه يمين ، أنه يسمى
 بذلك ، ويسمى قائله حالفا ، وفارق نذر التبر ؛ لكونه قصد به التقرب إلى الله تعالى
 والبر ، ولم يخرج مخرج اليمين ، وهما مخرج مخرج اليمين ، ولم يقصد به قرينة ولا برا ،
 فاشبه اليمين من وجه والنذر من وجه ، فخير بين الوفاء به وبين الكفارة . وعن أحمد ، رواية
 ثانية ، أنه تنعيت الكفارة ، ولا يخرج مخرج الوفاء بنذره . وهو قول لبعض أصحاب الشافعي ؛
 لأنه يمين . والأول أولى ؛ لأنه إنما التزم فعل ما نذره ، فلا يلزمه أكثر منه ، كنذر التبر .
 وفارق اليمين بالله تعالى ؛ لأنه أقسم بالاسم المحترم^(٩) ، فإذا خالف لزمته الكفارة ،
 تعظيما للاسم ، بخلاف هذا .

(٥) وأخرجه النسائي ، في : باب كفارة النذر ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٢٦/٧ . وإمام أحمد ، في : المسند

٤٣٣/٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

(٦) رواج الكعبة : بابها .

(٧) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب النذور . سنن الدارقطني ١٦٠/٤ .

(٨) سورة المائدة ٨٩ .

(٩) في ب : المعصوم .

وَجُنُكْتُهُ أَنَّهُ إِذَا خَلَفَ بِالْعَهْدِ ، أَوْ قَالَ : وَعَهْدِ اللَّهِ ، وَكَفَالَتِهِ . فَذَلِكَ يَمِينٌ ، يَجِبُ تَكْوِينُهَا إِذَا حَيْثُ فِيهَا . وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَطَاوُسٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْحَارِثُ الْعُكْبَلِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَالْحَكَمُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ . وَخَلَفَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، بِالْعَهْدِ أَنْ لَا تُكَلِّمَ ابْنَ الزُّبَيْرِ ، فَلَمَّا كَلَّمَتْهُ أَعْتَقَتْ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً ، وَكَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْهُ «تَبْكِي» ، وَتَقُولُ : وَاعْهَدَاهُ^(١) . قَالَ أَحْمَدُ : الْعَهْدُ شَدِيدٌ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ فِي^(٢) كِتَابِ اللَّهِ :

﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾^(٣) . وَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِذَا خَلَفَ ١٧٦/١٠ ط

بِالْعَهْدِ «فَمَ حَيْثُ» ، بِمَا^(٤) اسْتَطَاعَ . وَعَائِشَةُ أَعْتَقَتْ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً ، ثُمَّ تَبْكِي حَتَّى تُبَلَّ بِخِمَارِهَا ، وَتَقُولُ : وَاعْهَدَاهُ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يَتَوَى . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يَتَوَى الْيَمِينَ بِعَهْدِ اللَّهِ ، الَّذِي^(٥) هُوَ صِفَتُهُ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَ يَمِينٌ . وَلَعَلَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْعَهْدَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ ، فَلَا يَكُونُ الْحَلْفُ بِهِ يَمِينًا ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَخَلَقَ اللَّهُ . وَقَدْ وَافَقْنَا أَبُو حَنِيفَةَ فِي أَنَّهُ إِذَا قَالَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِثَاقَهُ لِأَفْعَلَنْ . ثُمَّ حَيْثُ ، أَنَّهُ يَلْزُمُهُ الْكُفَّارَةُ . وَلَنَا ، أَنَّ عَهْدَ اللَّهِ يَحْتَمِلُ كَلَامَهُ الَّذِي أَمَرَنَاهُ وَنَهَانَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ ﴾^(٦) . وَكَلَامُهُ قَدِيمٌ صِفَةٌ لَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ اسْتِخْفَاقُهُ لِمَا تَعَبَّدْنَا بِهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ لَهُ عَرَفُ الْاسْتِعْمَالِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ يَمِينًا بِإِطْلَاقِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَكَلَامَ اللَّهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِثَاقَهُ لِأَفْعَلَنْ . أَوْ قَالَ : وَعَهْدِ اللَّهِ وَمِثَاقَهُ لِأَفْعَلَنْ . فَهُوَ يَمِينٌ ، وَإِنْ قَالَ : وَالْعَهْدُ وَالْمِثَاقُ لِأَفْعَلَنْ . وَتَوَى عَهْدَ اللَّهِ ، كَانَ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ تَوَى الْحَلْفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ

(١-١) سقط من : ب .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الحجرة وقول رسول الله ﷺ : لا يمل لرجل أن يهجر أخاه ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٢٥/٨ . وعبد الرزاق ، في : باب لا تذر في معصية الله ، من كتاب الأيمان والثلور . المصنف ٤٤٤/٨ ،

٤٤٥ .

(٣) في ١ ، ب ، م ، ٥ : من ٤ .

(٤) سورة الإسراء ٣٤ .

(٥-٥) في م : ٥ وحت ما ٤ .

(٦) سورة يس ٦٠ .

تعالى . وإن أطلق ، فقال القاضي : فيه روايتان ؛ إحداهما ، يكون يمينًا ؛ لأنَّ لَمْ
التَّعْرِيفُ إِن كَانَتْ لِلْعَهْدِ ، يَجِبُ أَنْ تَنْصَرِفَ إِلَى عَهْدِ اللَّهِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي عَاهَدْتَ الْيَمِينَ بِهِ ،
وإن كانت للاستغراق ، دَخَلَ فِيهِ ذَلِكَ . والثَّانِيَّةُ ، لَا يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ غَيْرَ مَا
وَجَبَتْ بِهِ الْكُفَّارَةُ ، وَلَمْ يَصْرِفْهُ إِلَى ذَلِكَ بَيْنِيَّةً ، فَلَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا .

١٧٨٧ - مسألة : قال : (أو بالخروج من الإسلام)

اِخْتَلَفَتْ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْحَالِفِ ^(١) بِالْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : هُوَ
يَهُودِيٌّ ، أَوْ نَصْرَانِيٌّ ، أَوْ مَجُوسِيٌّ ، إِنْ فَعَلَ كَذَا ، وَكَذَا ^(٢) . أَوْ : هُوَ بَرِيءٌ مِنَ
الْإِسْلَامِ ، أَوْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَوْ مِنَ الْقُرْآنِ ، إِنْ فَعَلَ . أَوْ قَالَ ^(٣) : هُوَ يَعْبُدُ
الصَّلِيبَ ، أَوْ يَعْْبُدُكَ ، أَوْ يَعْْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ ، إِنْ فَعَلَ . أَوْ نَحْوَ هَذَا ، فَعَنْ أَحْمَدَ : عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ
إِذَا حَنَثَ . يَرَوِي هَذَا عَنْ ^(٤) عَطَاءٍ ، وَ ^(٥) طَاوُسٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالثَّوْرِيَّ ،
وَالْأَوْزَاعِيَّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَيَرَوِي ذَلِكَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ . / وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ : لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَاللَّيْثِ ، وَأَبِي
ثَوْرٍ ، وَأَبِي الْمُثَنِّيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُفْ بِاسْمِ اللَّهِ ، وَلَا صِفَتِهِ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ كُفَّارَةُ ، كَمَا لَوْ قَالَ :
غَضِبْتُ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَنِي . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ أَحْمَدَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى عَلَى التَّنْذِيرِ ، دُونَ
الْإِجْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ ، فِي رَوَايَةٍ حَثْنِي : إِذَا قَالَ : أَكْفَرُ بِاللَّهِ ، أَوْ أَشْرِكُ بِاللَّهِ ، فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ
يُكْفَرَ كُفَّارَةُ يَمِينٍ إِذَا حَنَثَ . وَوَجْهُ الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، مَا رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ خَارِجَةَ بِنِ
زَيْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ : هُوَ يَهُودِيٌّ ، أَوْ نَصْرَانِيٌّ ، أَوْ
مَجُوسِيٌّ ، أَوْ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ . فِي الْيَمِينِ يَخْلُفُ بِهَا ، فَيَحْنُثُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، فَقَالَ :
« عَلَيْهِ كُفَّارَةُ يَمِينٍ » . أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ ^(٦) . وَلِأَنَّ الْبَرَاءَةَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تُوجِبُ الْكُفْرَ

١٧٧/١٠

(١) في ب ، م : « الحلف » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « يقول » .

(٤-٥) لم يرد في الأصل ، ١ ، ب .

(٥) وأخرجه البيهقي في : باب من حلف بغير الله حنث أو حلف بالبراءة من الإسلام ، من كتاب الأيمان . السنن

الكبرى ٣٠/١٠ .

بالله ، فكان الحَلِفُ يَمِينًا ، كالحَلِفِ بالله تعالى . والروايةُ الثانيةُ أَصَحُّ ، إن شاء الله تعالى ، فإنَّ الوجوبَ من الشارع ، ولم يَرِدْ في هذه اليمينِ نَصٌّ ، ولا هي في قياسِ المنصوصِ ؛ فإنَّ الكُفَّارةَ إنَّما وَجِبَتْ في الحَلِفِ باسمِ اللهِ تَعْظِيمًا لاسمِهِ ، وإظهارًا لشرفِهِ وعَظَمَتِهِ ، ولا تَتَحَقَّقُ التَّسْوِيَةُ .

فصل : وإن قال : هو يَسْتَحِلُّ الحِمْرَ والرُّبِّيَّ إنْ فَعَلَ . ثم حَيَثُ ، أو قال : هو يَسْتَحِلُّ تَرْكَ الصَّلَاةِ أو الصِّيَامِ أو الزَّكَاةِ . فهو كالحَلِفِ بالبراءة من الإسلام ، لأنَّ استِحْلَالَ ذلك يُوجِبُ الكُفْرَ . وإن قال : عَصَيْتُ اللهَ فيما أَمَرَنِي ، أو في كُلِّ ما اقْتَرَضَ عَلَيَّ ، أو مَحَوْتُ الْمُصْحَفَ ، أو أنا أُسْرِقُ ، أو أَقْتُلُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إنْ فَعَلْتُ . وحَيَثُ ، لم تَلْزِمَهُ كُفَّارَةٌ ؛ لأنَّ هَذَا دُونَ الشَّرْكِ ، وإن قال : أَخْرَأَهُ اللهُ ، أو أَقْطَعَ يَدَهُ ، أو لَعَنَهُ اللهُ ^(٦) ، إنْ فَعَلَ . ثم حَيَثُ ، فلا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ^(٧) . وبهذا قال عطاءٌ ، والثَّوْرِيُّ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وقال طائِفَةٌ ، واللَّيْثُ : عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ . وبه قال الأَوْزَاعِيُّ إذا قال : عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ . ولنا ، أنْ هَذَا لَا يُوجِبُ الكُفْرَ ، فَاشْتَبَهَ مَالُوهُ قَالَ : مَحَوْتُ الْمُصْحَفَ . وإن قال : لَا يَرَانِي اللهُ في مَوْضِعٍ كَذَا إنْ فَعَلْتُ . وحَيَثُ . فقال القاضي : عَلَيْهِ الكُفَّارَةُ ^(٨) . وذكر أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَيْهِ . والصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَا كُفَّارَةَ فِيهِ ؛ لأنَّ إيجابَهَا في هَذَا وَمِثْلِهِ تَحْكُمُ بغيرِ نَصٍّ ، ولا قياسِ صَحِيحٍ .

فصل : ولا يجوزُ الحَلِفُ بالبراءة من الإسلام ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَالَ : إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا ، فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا ، لَمْ يَعُدْ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا » . رواه أبو داود ^(٩) .

١٧٨٨ - / مسألة ؛ قال : (أو يَتَحَرِّمُ مَفْلُوكِهِ ، أو شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ) ١٧٧/١٠ ط

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ : هَذَا حَرَامٌ عَلَيَّ إِنْ فَعَلْتُ . وَقَعَلَ ، أَوْ قَالَ : مَا أَحَلَّ اللهُ عَلَيَّ حَرَامٌ

(٦) لم يرد في الأصل ، أ ، ب .

(٧) سقط من : ب .

(٨) في أ ، ب ، م : كُفَّارَةٌ .

(٩) تقدم ترجمته ، في صفحة ٤٣٨ .

إِنْ فَعَلْتُ . ثُمَّ فَعَلَ ، فَهُوَ مُحْصَرٌّ ، إِنْ شَاءَ تَرَكَ مَا حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَإِنْ شَاءَ كَفَّرَ . وَإِنْ قَالَ : هَذَا الطَّعَامُ حَرَامٌ عَلَيَّ . فَهُوَ كَالْحَلِيفِ عَلَى تَرْكِهِ . وَيُرْوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَقَتَادَةَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَهْلِ الْعِرَاقِ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، فِي مَنْ قَالَ : الْجِلَّ عَلَيَّ حَرَامٌ : يَمِينٌ مِنَ الْإِيمَانِ ، يُكْفَرُ بِهَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : هِيَ يَمِينٌ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ طَلَاقًا ^(١) . وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ مِثْلَهُ . وَعَنْهُ : إِنْ نَوَى طَلَاقًا ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ . وَعَنْ الضَّحَّاكِ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ مَسْعُودٍ قَالُوا : الْحَرَامُ يَمِينُ طَلَاقٍ ^(٢) . وَقَالَ طَاوُسٌ : هُوَ مَا نَوَى . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَيْسَ بِيَمِينٍ ، وَلَا شَيْءٍ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ قَصَدَ تَحْصِيرَ الْمَشْرُوعِ ، فَلَمَّا مَا قَصَدَهُ ، كَالْوَقَالِ : هَذِهِ رَبِيعِي . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجِلَّةً لِيُؤْمِنَ كُمْ ﴾ ^(٣) . سَمَى تَحْرِيمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ يَمِينًا ، وَفَرَضَ لَهُ تَجِلَّةً ، وَهِيَ الْكَفَّارَةُ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشَرٍ ، وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا ، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ ، أَنْ أَمِينَنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَلْتَقُلْ : إِنِّي أُجِدُّ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ ^(٤) . فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَانَا ، فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « لَا ، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشَرٍ ، وَلَنْ أُعَوِّدَ لَهُ » . فَتَرَكْتُ ^(٥) : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَرْوَاجِكَ ﴾ ^(٦) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٧) ، فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا تَرَكْتُ الْآيَةَ فِي تَحْرِيمِ مَا يَنَاقِضُ

(١) سقط من الأصل ، ١ .

(٢) تقدم تحريمه ، في : ٣٩٦/١٠ .

(٣) سورة التحريم ١ ، ٢ .

(٤) مغافير : جمع مغفور ، وهو صمغ حلو كالناطف ، وله رائحة كريهة ، ينضجه شجر يقال له : العرطف .

(٥) في م : فنزل .

(٦) لم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ تبتغي مرضات أرواجك ﴾ .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب سورة التحريم ، من كتاب التفسير ، وفي : باب لم تحرم ما أحل الله لك ؟ من كتاب الطلاق ، وفي : باب إذا حرم طعامه ، من كتاب الإيمان والنذور . صحيح البخاري ١٩٤/٦ ، ٥٦/٧ ، ٥٧ ، ١٧٥/٨ ، ١٧٦ . ومسلم ، في : باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ... ، من كتاب الطلاق . صحيح مسلم ١١٠٠/٢ ، ١١٠٣ .

كالأخرجه أبو داود ، في : باب في شراب العسل ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٣٠١/٢ . والنسائي ، في : باب تأويل هذه الآية ، أي : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب تحريم ما أحل الله عز وجل ، =

الْقُبُولِيَّةُ ، كذلك قال الحسنُ ، وَقَتَادَةُ^(٨) . قلنا : ما ذَكَرْنَاهُ أَصَحُّ ، فَإِنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُ عَائِشَةَ صَاحِبَةِ الْقِصَّةِ الْحَاضِرَةِ لِلتَّنْزِيلِ ، الْمَشَاهِدَةُ لِلْحَلَالِ ، أَوَّلَى ، وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ لَوْ سَمِعَا قَوْلَ عَائِشَةَ ، لَمْ يَغْدِلَا بِهِ شَيْئًا ، وَلَمْ يَصِيرَا إِلَى غَيْرِهِ ، فَكَيْفَ يُصَارُ إِلَى قَوْلِهِمَا ، وَيُتْرَكُ قَوْلُهَا ! وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ جَعَلَ تَحْرِيمَ الْحَلَالِ يَمِينًا^(٩) . وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي تَحْرِيمِ مَائَةٍ ، كَانَ حُجَّةً لَنَا ، لِأَنَّهَا مِنَ الْحَلَالِ الَّذِي حَرَّمَ ، وَلَيْسَتْ زَوْجَةً ، فَوَجُوبُ الْكَفَّارَةِ بِتَحْرِيمِهَا يَقْتَضِي وَجُوبَهُ فِي كُلِّ حَلَالٍ حَرَّمَ ، بِالْقِيَاسِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ حَرَّمَ الْحَلَالَ فَأَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ ، كَتَحْرِيمِ الْأُمَةِ وَالزَّوْجَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِتَحْرِيمِهَا . وَإِذَا قَالَ : هَذِهِ رَيْبِي . يَقْصِدُ تَحْرِيمَهَا ، فَهُوَ ظَاهِرٌ . ١٧٨/١٠

١٧٨٩ - مسألة : قال : (أَوْ يَقُولُ : أَقْسِمُ بِاللَّهِ ، أَوْ أَشْهَدُ بِاللَّهِ ، أَوْ أَغْزِمُ بِاللَّهِ)

هَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَسِوَاءِ نَوَى الْيَمِينِ ، أَوْ أَطْلَقَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : بِاللَّهِ . وَلَمْ يَقُلْ : أَقْسِمُ ، وَلَا أَشْهَدُ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْفِعْلَ ، كَانَ يَمِينًا ، وَإِنَّمَا كَانَ يَمِينًا بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تَعَلَّقَتْ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، فَإِذَا أَظْهَرَ الْفِعْلَ ، وَيُطْلَقُ بِالْمُقَدَّرِ ، كَانَ أَوَّلَى بِثُبُوتِ حُكْمِهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ لَهُ عَرُفُ الْإِسْتِعْمَالِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾^(١٠) . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَقْسِمُوا بِاللَّهِ ﴾^(١١) . وَقَالَ : ﴿ فَشَهِدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾^(١٢) . وَيَقُولُ الْمُلَاعِنُ فِي لِعَانِهِ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَتَقُولُ الْمَرْأَةُ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَأَشَدُّ أَعْرَابِي عَمَرَ :

« أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلُنَّ^(١٣) » .

= من كتاب الأيمان والنذور ، وفي : باب الغيظ ، من كتاب عشرة النساء . المجلد ١٢٣/٦ ، ١٣/٧ ، ٦٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢١/٦ .

(٨) انظر : تفسير الطبري ١٥٨-١٥٥/٢٨ .

(٩) انظر ما تقدم في : ٣٩٨/١ .

(١٠) سورة المائدة ١٠٦ .

(١١) انظر ما تقدم في حاشية صفحة ٤٥٧ .

(١٢) سورة النور ٦ .

(١٣) طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٤/١ ، والرجدون هذا البيت أيضا في : الخصائص ٧٣/٢ ، شرح المفصل ٤٤/١ .

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ ذَكَرَ الْفِعْلَ بِلَفْظِ الْمَاضِي ، فَقَالَ : أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ ، أَوْ شَهِدْتُ بِاللَّهِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ :

« أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لِتَثْرِيئِهِ »^(٥) .

وإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ . الْخَبَرَ عَنْ قَسَمٍ مَاضٍ ، أَوْ بِقَوْلِهِ : أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ . الْحَبَرَ^(٦) عَنْ قَسَمٍ يَأْتِي بِهِ ، فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَإِنْ ادَّعَى إِرَادَةَ ذَلِكَ ، قُبِلَ مِنْهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا حُكْمٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِذَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ تَوَى شَيْئًا وَأَرَادَهُ^(٧) ، مَعَ اخْتِمَالِ اللَّفْظِ إِيَّاهُ ، لَمْ تُلْزَمْهُ كُفَّارَةُ شَيْءٍ^(٨) . وَإِنْ قَالَ : شَهِدْتُ بِاللَّهِ أَنِّي آمَنْتُ بِاللَّهِ . فَلَيْسَ بِيَمِينٍ . وَإِنْ قَالَ : أَغْزَمْتُ بِاللَّهِ . يَقْصِدُ الْيَمِينَ ، فَهُوَ يَمِينٌ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَبَرِ قِيَّ أَنَّهُ يَمِينٌ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَيْسَ بِيَمِينٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ عَرَفُ الشَّرْعِ ، وَلَا الْأَسْتِعْمَالُ ، وَظَاهِرُهُ غَيْرُ الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَقْصَدُ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنْ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْيَمِينَ ، وَقَدْ اقْتَرَنَ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ جَوَابُهُ بِجَوَابِ الْقَسَمِ ، فَيَكُونُ يَمِينًا . فَأَمَّا إِنْ تَوَى بِقَوْلِهِ غَيْرُ الْيَمِينِ ، لَمْ يَكُنْ يَمِينًا .

فصل : وَإِنْ قَالَ : أَخْلِفَ بِاللَّهِ ، أَوْ أَوْلَى بِاللَّهِ ، أَوْ خَلَفْتُ بِاللَّهِ ، أَوْ آلَيْتُ بِاللَّهِ ، أَوْ آلَيْتُ بِاللَّهِ ، أَوْ خَلِفًا بِاللَّهِ ، أَوْ قَسَمًا بِاللَّهِ . فَهُوَ يَمِينٌ ، سَوَاءٌ تَوَى بِهِ الْيَمِينَ أَوْ أَطْلَقَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي : أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ . وَحُكْمُهُ حُكْمُهُ فِي تَفْصِيلِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِبْلَاءَ وَالْخَلْفَ^(٩) فِي الْقَسَمِ وَاحِدٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ . وَقَالَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ : أَخْلِفَ بِاللَّهِ ،
١٧٨/١ ظ لَقَدْ جَاءَكُمْ أَسِيْدٌ بَغِيْرُ الْوَجْهِ / الَّذِي ذَهَبَ بِهِ . وَقَالَ الشَّاعِرُ^(١٠) :

أَوْلَى بِرَبِّ الرَّاْقِصَاتِ إِلَى مَنَى وَمَطَارِجِ الْأَكْوَارِ حَيْثُ ثُبُتِ

(٥) ديوانه ١٥٣ .

(٦) سقط من : م .

(٧) ق م : ؛ أَوْ أَرَادَهُ ؛

(٨-٨) ق م : ؛ وَالْقَسَمِ ؛

(٩) لَمْ يَجِدْهُ فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا .

وقال ابن ذرّيد :

أَيُّةٌ بِالْعَمَلَاتِ تُرْتَبِي بِهَا النِّجَاءُ بَيْنَ أَجْوَازِ الْفَلَاحِ^(١٠)

وقال :

بَلْ قَسَمًا بِالشُّمِّ مِنْ يَغْرُبُ هَلْ لِمُقْسِمٍ مِنْ بَعْدِ هَذَا مُنْتَهَى^(١١)

فصل : فَإِنْ قَالَ : أَقْسَمْتُ ، أَوْ آلَيْتُ ، أَوْ حَلَفْتُ ، أَوْ شَهِدْتُ لِأَفْعَلٍ . وَلَمْ يَذْكُرْ بِاللَّهِ ، فَعَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ : إِخْدَاهُمَا ، أَنَّهَا يَمِينٌ ، سِوَاءَ تَوَيُّ الْيَمِينِ أَوْ أَطْلَقَ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَمْرٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالنَّجَّيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابِهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، إِنْ تَوَيَّ الْيَمِينِ بِاللَّهِ كَانَ يَمِينًا ، وَإِلَّا فَلَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُثَنِّ ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْقَسَمَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِغَيْرِهِ ، فَلَمْ تَكُنْ يَمِينًا حَتَّى يَصْرِفَهُ بَيْنَتِهِ إِلَى مَا تَجِبُ بِهِ الْكُفَّارَةُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ بِيَمِينٍ وَإِنْ تَوَيَّ . وَرَوَى نَحْوَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لِأَنَّهَا عَرِثَتْ عَنْ اسْمِ اللَّهِ وَصِفَتِهِ ، فَلَمْ تَكُنْ يَمِينًا ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهَا عَرَفُ الشَّرْعِ وَالْإِسْتِعْمَالُ ، فَإِنْ أَبَا بَكْرٍ قَالَ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَتُخْبِرَنِي بِمَا أَصَبْتُ مِمَّا أَخْطَأْتُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تُقْسِمُ يَا أَبَا بَكْرٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٢) . وَقَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَتُبَايَعَنَّهُ . فَبَايَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَقَالَ : « أُتْرِزْتُ قَسَمَ عَمِّي ، وَلَا هِجْرَةَ »^(١٣) . وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ

(١٠) ديوان ابن ذرّيد ١١٩ ، واليحملات : التوق الصلبة القوية على السير ، والنجاء : السرعة في المشي .

(١١) ديوان ابن ذرّيد ١٢٢ .

(١٢) في : باب في القسم هل يكون يمينا ؟ من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢/٢٠٣ .

كما أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ وَأَقْسِمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ ، من كتاب الأيمان والنذور ، وموصولا ، في : باب من لم ير الرُّبَا أَوَّلَ عَابِرٍ ... ، من كتاب الصَّيْرِ . صحيح البخاري ٨/١٦٦ ، ٥٥/٩٠ . ومسلم ، في : باب في تأويل الرُّبَا ، من كتاب الرُّبَا . صحيح مسلم ٤/١٧٧٨ . والدارمي ، في : باب القسم يمينا ، من كتاب النذور والأيمان . سنن الدارمي ٢/١٨٦ .

(١٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب إيراد القسم ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٢/٦٨٤ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣/٤٣٠ ، ٤٣١ .

الله ﴿ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾ ^(١٤) . فَسَمَّاها يَمِينًا ، وَسَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا . وَقَالَتْ عَاتِكَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، عَمَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ^(١٥) :

حَلَفْتُ لَيْنٍ عَادُوا لِتَصْطَلِمَنَّهُمْ
لَجَاءُوا تَرْدَى حَجَرِئِهَا الْمَقَابِ
وَقَالَتْ عَاتِكَةُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ ^(١٦) :

فَالَيْتُ لَا تُنْفَلُ غَيْبَى حَزِينَةً
عَلَيْكَ وَلَا يَنْفَلُ جِلْدِي أَغْبَرًا

وقولهم : يَحْتَمِلُ الْقَسَمَ بغيرِ الله . قلنا : إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْقَسَمِ الْمَشْرُوعُ ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا مَكْرُوهًا ، وَلَوْ حُمِلَ عَلَى الْقَسَمِ بغيرِ الله ، كَانَ مَكْرُوهًا ، وَلَوْ كَانَ مَكْرُوهًا لَمْ يَقْعَلْهُ أَبُو بَكْرٍ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا أَبَرُ النَّبِيِّ ﷺ قَسَمَ الْعَبَّاسِ حِينَ أَقْسَمَ عَلَيْهِ .

١٧٩/١٠

فصل : وَإِنْ قَالَ : أَغْزِمُ ، أَوْ عَزَمْتُ . لَمْ يَكُنْ قَسَمًا ، نَوَى بِهِ الْقَسَمَ أَوْ لَمْ يَنْوِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لِهَذَا اللَّفْظِ غَرْفٌ فِي شَرْعٍ وَلَا اسْتِعْمَالٍ ، ^(١٧) وَلَا هُوَ مَوْضُوعٌ ^(١٨) لِلْقَسَمِ ، وَلَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : اسْتَعِينُ بِاللَّهِ ، أَوْ اعْتَصِمُ بِاللَّهِ ، أَوْ اتَّوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، أَوْ عَلِمَ اللَّهُ ، أَوْ عَزَّ اللَّهُ ، أَوْ ^(١٩) تَبَارَكَ اللَّهُ . وَنَحْوُ هَذَا ، لَمْ يَكُنْ يَمِينًا ، نَوَى أَوْ لَمْ يَنْوِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضُوعٍ لِلْقَسَمِ لَفَةً ، وَلَا ثَبَتَ لَهُ غَرْفٌ فِي شَرْعٍ وَلَا اسْتِعْمَالٍ ^(٢٠) ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ .

١٧٩٠ - مسألة : قال : (أَوْ بِأَمَانَةِ اللَّهِ)

قال القاضي : لَا يَحْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي أَنَّ الْحَلْفَ بِأَمَانَةِ اللَّهِ يَمِينٌ مُكْفَرَةٌ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِهَا ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْحَلْفَ بِصِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الْأَمَانَةَ تَطْلُقُ عَلَى الْفَرَائِضِ وَالْوَدَائِعِ وَالْحَقُوقِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى

(١٤) سورة المائدة ١ ، ٢ .

(١٥) البيت في : البداية والنهاية ٣ / ٣٤٠ . الاصطلاح : الاستئصال . وحجراتها : جانيها . والمقالب الذئاب الضاربة .

(١٦) البيت في : الطبقات الكبرى ٨ / ٢٦٦ . المردفات من قرش ٦٢ ، الاستيعاب ٤ / ١٨٧٨ ، أسد الغابة

١٨٤ / ٧ . وفي المردفات : ١ : عنى سخينة ، وفي المراجع الأخرى : ١ : حزنة .

(١٧) - (١٧) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٨) في م : ١ : موضع .

(١٩) سقط من : م .

الْكَسُوفِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَيُّنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ^(١) .
 وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ ^(٢) . يَعْنِي الْوَدَائِعَ
 وَالْحَقُوقَ . وقال النبي ﷺ : « أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَّكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ » ^(٣) . وإذا
 كَانَ اللَّفْظُ مُحْتَمِلًا ، لَمْ يُصَرَّفْ إِلَى أَحَدٍ مُحْتَمِلِيهِ ^(٤) ، إِلَّا بَيِّنَةٌ أَوْ دَلِيلٌ صَارِفٌ إِلَيْهِ . وَلَنَا ،
 أَنَّ أَمَانَةَ اللَّهِ صِفَةٌ لَهُ ، بِدَلِيلٍ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ عَلَى مَنْ خَلَفَ بِهَا إِذَا تَوَيَّ ، وَيَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى
 ذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، لَوُجُوهٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ حَمْلَهَا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ صَرَفٌ لِيَمِينِ ^(٥) الْمُسْلِمِ
 إِلَى الْمُعْصِيَةِ ، أَوِ الْمَكْرُوهِ ؛ لَكُونِهِ قَسَمًا بِمَخْلُوقٍ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْمُسْلِمِ خِلَافَهُ .
 وَالثَّانِي ، أَنَّ الْقَسَمَ فِي الْعَادَةِ يَكُونُ بِالْمُعْظَمِ الْمُحْتَرَمِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَصِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى أَعْظَمُ
 حُرْمَةً وَقَدْرًا . وَالثَّالِثُ ، أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْقَرَائِضِ وَالْوَدَائِعِ لَمْ يُعْهَدِ الْقَسَمُ بِهَا ، وَلَا
 يُسْتَحْسَنُ ذَلِكَ لَوْ صَرَّحَ بِهِ ، فَكَذَلِكَ لَا يُقَسَمُ بِمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْهُ . الرَّابِعُ ، أَنَّ أَمَانَةَ اللَّهِ
 الْمُضَافَةُ إِلَيْهِ ، هِيَ صِفَتُهُ ، وَغَيْرُهَا يُذَكَّرُ غَيْرُ مُضَافٍ إِلَيْهِ ، كَمَا ذُكِرَ فِي الْآيَاتِ وَالْحَبَرِ .
 الْخَامِسُ ، أَنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ فِي كُلِّ أَمَانَةٍ لِلَّهِ ^(٦) ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ ، أَفَادَ ^(٧)
 الْاسْتِغْرَاقَ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ أَمَانَةُ اللَّهِ الَّتِي هِيَ صِفَتُهُ ، فَتَتَعَقَّدُ الْيَمِينُ بِهَا مُوجِبَةً لِلْكُفَّارَةِ ، كَمَا
 لَوْ تَوَاهَا .

فصل : فَإِنْ قَالَ : وَالْأَمَانَةُ لَا فَعَلَتْ . وَتَوَيَّ الْحَلِيفَ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، فَهِيَ ^(٨) يَمِينٌ مُكْفَرَةٌ
 مُوجِبَةٌ لِلْكُفَّارَةِ . / وَإِنْ أُطْلِقَ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ؛ يَكُونُ يَمِينًا ؛ لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ ١٧٩/١٠ ط
 الْوُجُوهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضَيَّفْهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ . قَالَ
 أَبُو الْحَطَّابِ : وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : وَالْعَهْدُ ، وَالْمِشَاقُ ، وَالْجَبَرُوتُ ، وَالْعَظْمَةُ ،

(١) سورة الأحزاب ٧٢ . وفي ب ورد بعده : ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ .

(٢) سورة النساء ٥٨ .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٢٥٦/٩ .

(٤) في م : محتملاته .

(٥) في م : اليمين .

(٦) في م : الله .

(٧) في ب : اقتضى .

(٨) في م : فهو .

والأمانات . فَإِنْ نَوَى يَمِينًا كَانَتْ^(٩) يَمِينًا ، وَإِلَّا فَلَا . وقد ذَكَرْنَا فِي الْأَمَانَةِ رِوَايَتَيْنِ ، فَيُخْرِجُ فِي سَائِرِ مَا ذَكَرُوهُ وَجْهَانِ ، قِيَاسًا عَلَيْهَا .

فصل : وَيُكَرُّهُ الْحَلِفُ بِالْأَمَانَةِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ ، فَلَيْسَ مِنَّا » . رواه أبو داود^(١٠) . وَرُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُدَيْرٍ : أَنَّ رَجُلًا حَلَفَ عِنْدَهُ بِالْأَمَانَةِ ، فَجَعَلَ يَتَكَبَّرُ بُكَاءً شَدِيدًا ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : هَلْ كَانَ هَذَا يُكَرُّهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، كَانَ عَمْرٌ يَنْهَى عَنِ الْحَلِفِ بِالْأَمَانَةِ أَشَدَّ النَّهْيِ .

فصل : وَلَا تَتَعَقَّدُ الْيَمِينَ بِالْحَلِفِ بِمَخْلُوقٍ ؛ كَالْكُفْبَةِ ، وَالْأَنْبِيَاءِ ، وَسَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ ، وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْجَنِّ فِيهَا . هذا ظاهرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَوْلُ^(١١) أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ . وقال أصحابنا : الْحَلِفُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمِينٌ مُوجِبَةٌ لِلْكَفَّارَةِ . وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا حَلَفَ بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَحَنَيْتَ ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . قَالَ أَصْحَابُنَا : لِأَنَّهُ أَحَدُ شَرْطَيْ الشَّهَادَةِ ، فَالْحَلِفُ بِهِ مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ ، كَالْحَلِفِ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ كَانَ خَالِفًا ، فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ ، أَوْ لِيَصْنُتْ »^(١٢) . وَلِأَنَّهُ حَلِفٌ بِغَيْرِ اللَّهِ ، فَلَمْ يُوجِبْ الْكَفَّارَةَ ، كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَلِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ ، فَلَمْ تَجِبْ الْكَفَّارَةُ بِالْحَلِفِ بِهِ^(١٣) ، كَابِرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ اسْمِ غَيْرِ اللَّهِ عَلَى اسْمِهِ ؛ لَعَلَّمِ الشَّيْءَ ، وَاتِّفَاقُ الْمُعَامِلَةِ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي هَذَا يُحْتَمَلُ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ دُونَ الْإِجْبَابِ .

١٧٩١ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَحَنَيْتَ ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِجَمِيعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخِرَقِيُّ ، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهَا ، أَوْ

(٩) في م : « كَانَ » .

(١٠) في : باب في كراهية الحلف بالأمانة ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ١٩٩/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٢/٥ .

(١١) في م : « وهو قول » .

(١٢) تقدم ترجمته ، في : ٦/١١ . عند تخرجه قوله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ يَهْدِيكُمْ إِنْ حَفَلُوا بِأَهْلِكُمْ » .

(١٣) سقط من : ب .

كَرَّرَ الْيَمِينَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، مِثْلَ إِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا غَزُونَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لَا غَزُونَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لَا غَزُونَ قُرَيْشًا . فَحَنَثَ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . رَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ ^(١) . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَغُرُورُهُ ، وَإِسْحَاقُ / . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ ، وَعِكْرِمَةَ ، وَالتَّحِيْمِيَّ ، ١٨٠/١٠ وَحَمَّادٍ ، وَالْأَوْزَاعِيَّ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي مَنْ قَالَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِثَاقِهِ وَكِفَالَتِهِ . ثُمَّ حَنَثَ : فَعَلِيهِ ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : عَلَيْهِ لِكُلِّ ^(٢) يَمِينَ كَفَّارَةٌ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّائِيْدَ وَالتَّفْهِيْمَ . وَنَحْوُهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبْنِ ثَوْرٍ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، إِنْ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِنَا ، وَإِنْ كَانَ فِي مَجَالِسَ كَقَوْلِهِمْ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ أَسْبَابَ الْكَفَّارَاتِ تَكَرَّرَتْ ، فَتَكَرَّرَ ^(٣) الْكَفَّارَاتُ ، كَالْقَتْلِ لِأَدَمِيِّ ، أَوْ صَيْدٍ ^(٤) حَرَمِيٍّ . وَلِأَنَّ الْيَمِينَ الثَّانِيَةَ مِثْلُ الْأُولَى ، فَتَقْتَضِي مَا تَقْتَضِيهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حِنْثٌ وَاحِدٌ أَوْجَبَ جَنْسًا وَاحِدًا مِنَ الْكَفَّارَاتِ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ كَفَّارَةٍ ، كَمَا لَوْ قَصَدَ التَّائِيْدَ وَالتَّفْهِيْمَ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهَا أَسْبَابٌ تَكَرَّرَتْ . لَا تُسَلِّمُ ^(٥) ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ الْحِنْثُ ، وَهُوَ وَاحِدٌ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا ، فَيَنْتَقِضُ بِمَا إِذَا كُرِّرَ ^(٦) الْوُطْءُ فِي رَمَضَانَ فِي أَيَّامٍ ، وَبِالْحُدُودِ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَسْبَابُهَا ، فَإِنَّهَا كَفَّارَاتٌ ، وَبِمَا إِذَا قَصَدَ التَّائِيْدَ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الصَّيْدِ الْحَرَمِيِّ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ بَدَلٌ ، وَلِلذَلِكَ تَزْدَادُ بِكِبَرِ الصَّيْدِ ، وَتَقْدَرُ بِقَدْرِهِ ، فَهِيَ كِدْيَةُ الْقَتْلِ ، وَلَا عَلَى كَفَّارَةِ قَتْلِ الْأَدَمِيِّ ؛ لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ مُجْرَى الْبَدَلِ أَيْضًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَتَلَفَ آدَمِيًّا عَابِدًا لِلَّهِ تَعَالَى ، نَاسَبَ أَنْ يُوجَدَ عَبْدًا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْعِبَادَةِ ، فَلَمَّا عَجَزَ عَنِ الْإِبَادِ ، لَزِمَهُ إِعْتَاقُ رَقِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ إِجْبَادًا لِلْعَبْدِ بِتَخْلِيصِهِ مِنْ رِقِّ الْعُبُودِيَّةِ وَشُغْلِهَا ، إِلَى فَرَاغِ الْبَالِ لِلْعِبَادَةِ بِالْحُرِّيَّةِ الَّتِي حَصَلَتْ بِالْإِعْتَاقِ . ثُمَّ الْفَرْقُ ظَاهِرٌ ، وَهُوَ أَنَّ السَّبَبَ هَهُنَا تَكَرَّرَ بِكَمَالِهِ وَشُرُوطِهِ ، وَفِي مَحَلِّ التَّنَازُعِ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ إِذَا أَنْ

(١) انظر : ما أخرجه البيهقي ، في : باب من حلف في الشيء لا يفعله مرارا ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٥٦/١٠ . وعبد الرزاق ، في : باب الحلف على أمور شتى ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٥٠٤/٨ .

(٢) في : أ ، ب ، م ، ن : بكل .

(٣) في : م ؛ فكرر .

(٤) في : م ؛ وصيد .

(٥) في : م ؛ نسله .

(٦) في : م ؛ تكرر .

يكون هو السبب ، أو جزءاً منه ، أو شرطاً له ، بدليل توقف الحكم على وجوده ، وإيماً كان ، فلم يتكرر ، فلم يجز الإلحاق ثم ، وإن صح القياس ، فقياس كفارة اليمين على مثلها ، أولى من قياسها على القتل ؛ لبعد ما بينهما .

فصل : وإذا حلف يميناً واحدة على أجناس مختلفة ، فقال : والله لا أكُلْتُ ، ولا شَرِيتُ ، ولا لبستُ . فحيت في الجميع ، فكفارة واحدة . لا أعلم فيه خلافاً ؛ لأنَّ اليمينَ واحدةً ، والجنث واحدٌ ، فإنه بفعل واحد من المحلوف عليه يحث ، وتتحل اليمين . وإن حلف أيماناً على أجناس ، فقال : والله لا أكُلْتُ ، والله لا شَرِيتُ / ، والله لا لبستُ . فحيت في واحدة منها ، فعليه كفارة ، فإن أخرجهما ثم حث في يمين أخرى ، لزمته كفارة أخرى . لا نعلم في هذا أيضاً خلافاً ؛ لأنَّ الجنث في الثانية تجب به الكفارة بعد أن كفر عن الأولى ، فأشبه ما لو وطئ في رمضان فكفر ، ثم وطئ مرة أخرى . وإن حث في الجميع قبل التكفير ، فعليه في كل يمين كفارة . هذا ظاهر كلام الجرجاني . ورواه المروزي عن أحمد . وهو قول أكثر أهل العلم . وقال أبو بكر : تُجزئهُ كفارة واحدة . ورواها ابن منصور عن أحمد . قال القاضي : وهي الصحيحة . وقال أبو بكر : ما نقله المروزي عن أحمد قول لأبي عبد الله ، ومذهبه أن كفارة واحدة تُجزئهُ . وهو قول إسحاق ؛ لأنها كفارات من جنس ، فتداخلت ، كالحُدود من جنس ، وإن اختلفت محالها ، بأن يسرق من جماعة ، أو يزني بِنساء . ولنا ، أنهن أيمان لا يحث في إحداهن بالجنث في الأخرى ، فلم تتكفر إحداها بكفارة الأخرى ، كالمو كفر عن إحداها قبل الجنث في الأخرى ، وكالأيمان المختلفة الكفارة ، وهذا فارق الأيمان على شيء واحد ؛ فإنه متى حث في إحداها كان حائثاً في الأخرى ، فلما^(٧) كان الجنث واحداً ، كانت الكفارة واحدة ، وهُنَّ تعدد الجنث ، فتعددت الكفارات ، وفارق^(٨) الحدود ؛ فإنها وجبت للزجر ، وتندري بالشبهات ، بخلاف مسائلنا ، ولأنَّ الحدود عقوبة تدنيته ، فالموالاة بينها رُماً أفضت إلى التلief ، فاجتزأ بأحدها ، وهُنَّ الواجب إشراج مال يسير ، أو صيام ثلاثة أيام ، فلا يلزم الضرر الكثير بالموالاة فيه ، ولا يحصى منه التلief

(٧) م : د : فإن .

(٨) في الأصل : د : وفارقت .

١٧٩٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ يَمِينَتَيْنِ مُخْتَلِفِي
الْكُفَّارَةِ ، لَزِمَتْهُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْيَمِينَتَيْنِ كُفَّارُهَا)

هذا مثل الحليف بالله وبالظهار ، ويعتق عبده ، فإذا حث ، فعليه كفارة يمين ،
وكفارة ظهار ، ويعتق العبد ؛ لأن تداعل الأحكام إنما يكون مع اتحاد الجنس ،
كالحدود من جنس ، والكفارات ههنا أجناس ، وأسبابها مختلفة ، فلم تتداخل ،
كحد^(١) الزنى والسرقه والقذف والشرب .

١٧٩٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَلَفَ بِحَقِّ الْقُرْآنِ ، لَزِمَتْهُ بِكُلِّ آيَةٍ كُفَّارَةٌ
يَمِينٍ)

نص على هذا أحمد . وهو قول ابن مسعود ، والحسن . وعنه ، أن الواجب كفارة
واحدة . وهو قياس المذهب .^(٢) وهو مذهب^(٣) الشافعي ، وأبي عبيد ؛ لأن الحليف
بصفات الله كلها ، وتكرر اليمين بالله سبحانه ، لا يوجب أكثر من كفارة واحدة^(٤) ،
فالحليف بصفة واحدة من صفاته أولى أن تجزئه كفارة واحدة . ووجه الأول ، ما روى
مجاهد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ حَلَفَ بِسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَعَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ
كُفَّارَةٌ يَمِينٍ صَبْرٌ ، فَمَنْ شَاءَ بَرٌّ ، وَمَنْ شَاءَ فَجَرٌ » . رواه الأثرم^(٥) . ولأن ابن مسعود قال :
عليه بكل آية كفارة يمين^(٦) . ولم نعرف مخالفا له في الصحابة ، فكان إجماعا . قال
أحمد : وما أعلم شيئا يدفعه . ويحتمل أن كلام أحمد ، في كل آية كفارة ، على
الاستحباب لمن قدر عليه ، فإنه قال : عليه بكل آية كفارة ، فإن لم يمكنه فكفارة
واحدة . ورده إلى واحدة عند العجز ، دليل على أن ما زاد عليها غير واجب . وكلام ابن

(١) سقط من : م .

(٢) (١-١) في م : « ومذهب » .

(٣) لم يرد في : الأصل ، أ . ب .

(٤) وأخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٤٣/١٠ .
وعبد البرزاق ، في : باب الحلف بالقرآن والحكم فيه ، من كتاب الأيمان والتلويح . المصنف ٤٧٣/٨ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٤٣/١٠ .
وعبد البرزاق ، في : باب الحلف بالقرآن ... ، من كتاب الأيمان والتلويح . المصنف ٤٧٣/٨ .

مسعود أيضا يُحْمَلُ عَلَى الْإِخْتِيَارِ ، وَالْإِخْتِيَابِ لِكَلَامِ اللَّهِ ، وَالْمُبَالِغَةِ فِي تَعْظِيمِهِ ، كَمَا أَنَّ عَائِشَةَ أَعْتَقَتْ أَنَّ بَيْنَ رَقَبَةٍ حِينَ خَلَفَتْ بِالْعَهْدِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ ، وَلَا يَجِبُ أَكْثَرُ مِنْ كُفَّارَةٍ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ (٥) . وهذه يَمِينٌ ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْأَيْمَانِ الْمُعَقَّدَةِ (٦) ، وَلَئِنْهَا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ ، فَلَمْ تُوجِبْ كُفَّارَاتٍ ، كَسَائِرِ الْأَيْمَانِ ، وَلِأَنَّ إيجابَ كُفَّارَاتٍ بِعَدَدِ الْآيَاتِ يُفْضِي إِلَى الْمَنَعِ مِنَ الْبِرِّ وَالْتِقَايِ وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ بِحِثِّهِ تَلَزَّمَهُ هَذِهِ الْكُفَّارَاتُ كُلُّهَا ، يَتْرُكُ (٧) الْخُلُوفَ عَلَيْهِ كَأَنَّمَا كَانَ ، وَقَدْ يَكُونُ بِرًا وَتَقْوَى وَإِصْلَاحًا ، فَتَمْنَعُهُ يَمِينُهُ (٨) مِنْهُ ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تُجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ (٩) . وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ كُفَّارَاتٍ بِعَدَدِ الْآيَاتِ ، فَلَمْ يُطْلَقْ ذَلِكَ (١٠) ، أَجْزَأَتُهُ كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

١٧٩٤ - مسألة : قال : (وعن أبي عبيد الله ، في مَنْ خَلَفَ بِتَخَرُّ وَلَدِهِ وَرَوَاتَانِ ؛ إِخْدَاهُمَا ، كُفَّارَةٌ يَمِينٍ ، وَالْأُخْرَى ، يَذْبَحُ كَبْشًا)

١٨١/١٠ ط / اِخْتَلَفَتْ الرُّوَايَةُ فِي مَنْ خَلَفَ بِتَخَرُّ وَلَدِهِ ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ فَعَلْتُ كَذَا ، فَلِلَّهِ عَلَى أَنْ أَذْبَحَ وَلَدِي . أَوْ يَقُولَ : وَلَدِي نَجِيرٌ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا . أَوْ نَذَرَ ذَنْبَ وَلَدِهِ مُطْلَقًا ، غَيْرَ مُعْلَنٍ بِشَرْطٍ . فَمَنْ أَحْمَدُ ، عَلَيْهِ كُفَّارَةُ يَمِينٍ . وَهَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ هَذَا نَذَرُ مَعْصِيَةٍ ، أَوْ نَذَرٌ لِحَاجٍ ، وَكِلَاهُمَا يُوجِبُ الْكُفَّارَةَ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَامْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَذْبَحَ ابْنَتَهَا : لَا تَنْتَحِرِي ابْنَتِكَ ، وَكَفَّرِي عَنْ يَمِينِكَ (١) . وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ،

(٥) سورة المائدة ٨٩ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ .

(٦) في م : المُنْقَدَةُ .

(٧) في م : تَرَكَ .

(٨) سقط من م .

(٩) سورة البقرة ٢٢٤ .

(١) أخرجه الإمام مالك في : باب ما لا يجوز من النذور في معصية الله ، من كتاب النذور والأيمان . الموطأ ٤٧٦/٢ . والدارقطني في : كتاب النذور . سنن الدارقطني ١٦٤/٤ . والبيهقي في : باب ما جاء في من نذر أن يذبح ابنه ... من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٧٢/١٠ .

كَفَّارَتُهُ ذَنْبُ كَبْشٍ، وَيُطْعِمُهُ الْمَساكِينَ. وَهُوَ قَوْلُ أُمِّي حَنِيفَةَ. وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١) أَيْضاً ؛ لِأَنَّهُ نَذَرَ ذَبْحَ الْوَلَدِ جُعِلَ فِي الشَّرْعِ كَنَذَرِ ذَبْحِ شَاةٍ ، بِدَلِيلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ بِذَبْحِ وَلَدِهِ ، وَكَانَ أَمْرًا بِذَبْحِ شَاةٍ ، وَشَرَعَ مَنْ قَبْلُنَا شَرَعَ لَنَا مَا لَمْ يَثْبُتْ نَسْخُهُ ، وَدَلِيلُ أَنَّهُ أَمَرَ بِذَبْحِ شَاةٍ ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَلَا بِالْمَعَاصِي ، وَذَبْحُ الْوَلَدِ مِنْ كِبَائِرِ الْمَعَاصِي . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَشِيَّةً إِمْلَاقٍ ﴾^(٢) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ أَنْ تُجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاؤُهُ هُوَ خَلْقُكَ » . قِيلَ : ثُمَّ أَيْ ؟ قَالَ : « أَنْ تُقْتَلَ وَلَدُكَ ؛ حَشِيَّةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ »^(٣) . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ ، وَلَا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلَا يَجُوزُ ، وَلَا تَجِبُ بِهِ كَفَّارَةٌ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ »^(٤) . وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ ، فَلَا يَعْصِيهِ »^(٥) . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٦) : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ »^(٧) . وَلِأَنَّ النَّذَرَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْيَمِينِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « النَّذَرُ حَقْلَةٌ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ »^(٨) . فَيَكُونُ مَنَزِلَةُ مَنْ حَلَفَ لِيَذْهَبَ وَلَدَهُ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ النَّذَرَ لَذَبْحُ الْوَلَدِ كَنَائَةً عَنْ ذَبْحِ كَبْشٍ . لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَوْ كَانَ مَأْمُورًا بِذَبْحِ كَبْشٍ ، لَمْ يَكُنِ الْكَبْشُ فِدَاءً ، وَلَا كَانَ مُصَدِّقًا لِلرُّوْبَا قَبْلَ ذَبْحِ الْكَبْشِ ،

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في من نذر أن يذبح ابنه أو نفسه ، من كتاب الأيمان والنذور . السنن الكبرى ١٠/٧٣ .
وعبد الرزاق ، في : باب من نذر لينحر نفسه ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٨/٤٦٠ .
(٣) سورة الإسراء ٣١ .

(٤) تقدم تحريجه ، في : ١١/٤٩٧ .

(٥) تقدم تحريجه ، في : ٥/٤٥٣ .

(٦-٦) سقط من : ب . نقل نظر .

(٧) تقدم تحريجه ، في : ٤/٤٥٦ .

(٨) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في النذر في المعصية ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢/٢٠٨ .
والترمذي ، في : باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أنه لا نذر في معصية ، من أبواب النذور . عارضة الأخوذ ٧/٣ ، ٤ ،
والنسائي ، في : باب كفارة النذر ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٧/٢٤ ، ٢٥ . وابن ماجه ، في : باب النذر في
المعصية ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ١/٦٨٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٢٤٧ .
(٩) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤/١٤٩ ، بلفظ : « النذر يمين » .

وإنما أمر بذبح ابنه ابتلاءً، ثم فدى بالكبش، وهذا أمر اختص إبراهيم عليه السلام، لا يتعداه إلى غيره، لحكمة علمها الله تعالى فيه. ثم لو كان إبراهيم مأموراً بذبح كبش، فقد ورد شرعنا بخلافه، فإن نذر ذبح الابن ليس بقربة في شرعنا، ولا مباح، بل هو معصية، فتكون كفارته ككفارة سائر نذور المعاصي.

١٨٢/١٠

فصل: وإن نذر ذبح نفسه، أو أجنبي، ففيه أيضاً عن أحمد روايتان، وعن ابن عباس أيضاً فيه روايتان؛ نقل ابن منصور عن أحمد، في من نذر أن يتحر نفسه إذا حي: يذبح شاة. وكذلك إذا^(١٠) نذر ذبح أجنبي، لأنه روي عن ابن عباس، في الذي قال: أنا أنحر فلاناً. فقال: عليه ذبح^(١١) كبش. ولأنه نذر ذبح آدمي، فكان عليه ذبح كبش، كنذر ذبح ابنه. والثانية، عليه كفارة يمين؛ لأنه نذر معصية، فكان موجب كفارة، لما ذكرنا فيما تقدم. وروى الجوزجاني، بإسناده عن الأوزاعي، قال: حدثني أبو عبيد، قال: جاء رجل إلى ابن عمر، فقال: إني نذرت أن أنحر نفسي. قال: فتحبسه ابن عمر، وأقف منه، ثم أتى ابن عباس، فقال له: أهدمائه بذبة. ثم أتى عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فقال له: رأييت لو نذرت أن لا تكلم أباك أو أخاك؟ إنما هذه خطوة من خطوات الشيطان، استغفر الله، وثب إليه. ثم رجع إلى ابن عباس فأخبره، فقال: أصاب عبد الرحمن. ورجع ابن عباس عن قوله. والصحيح في هذا، أنه نذر معصية، حكمه حكم نذر^(١٢) سائر المعاصي لا غير.

فصل: قال أحمد، في امرأة نذرت نحر ولدها، ولها ثلاثة أولاد: نذبح عن كل واحد كبشاً، وتكفر يمينها. وهذا على قوله: إن كفارة نذر ذبح الولد ذبح كبش. جعل عن كل واحد كبشاً؛ لأن لفظ الواحد إذا أضيف اقتضى التعميم، فكان عن كل واحد كبش. فإن عنت بذبحها واحداً فإلماً عليها كبش واحد؛ بدليل أن إبراهيم عليه السلام، لما أمر بذبح ابنه^(١٣) الواحد، فدى بكبش واحد، ولم يفد غيره من أمر بذبحه من أولاده، كذا ههنا، وعبد المطلب لما نذر ذبح ابن من بينه إن بلغوا عشرة، لم يفد

(١٠) في ب، م: ١؛ إن ٤.

(١١) لم يرد في الأصل، أ، ب.

(١٢) سقط من: أ، ب.

(١٣) في ب: ١؛ ولده ٤.

منهم إلا واحدا . وسواء نذرته مُعَيَّنًا ، أو عَنَت واحداً غير مُعَيَّن ، فأما قول أحمد : وتكفُر يَمِينُهَا . فيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ ذَبَعَ الْكِبَاشِ كَفَّارَةَ يَمِينِهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ نَذْرِهَا يَمِينٌ . وَأَمَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الْآخَرَى ، تُجْزئُهَا كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، عَلَى مَا سَبَقَ .

١٧٩٥ - مسألة : قال : (وَمَنْ خَلَفَ بِعَتَقِ مَا يَمْلِكُ ، فَخَيْتٌ ، عَتَقَ عَلَيْهِ كُلُّ مَا يَمْلِكُ مِنْ عِبْدِهِ ، وَإِمَائِهِ ، وَمُكَاتِبِيهِ ، وَمُدَبَّرِيهِ ، وَأَمَهَاتِ أَوْلَادِهِ ، وَشِقَصِرِ يَمْلِكُهُ مِنْ^(١) مَمْلُوكِهِ)

معناه إذا قال : إِنْ قَعَلْتُ كَذَا ، فَكُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ أَوْ عَتِيقٌ ، أَوْ فَكُلُّ مَا أَمْلِكُ حُرٌّ . فَإِنْ هَذَا إِذَا خَيْتَ / عَتَقَ مَمَالِكُهُ ، وَلَمْ تُعْنِ عَنْهُ كَفَّارَةٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَهَذَا قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَبِي سَلَمَةَ ، وَخَفْصَةَ ، وَزَيْنَبَ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ ، وَالْحَسَنَ ، وَأَبِي ثَوْبٍ : تُجْزئُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . لِأَنَّهَا يَمِينٌ ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾^(٢) . وَرَوَى عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ : قَالَتْ مَوْلَانِي لَيْلَى بِنْتُ الْعَجْمَاءِ : كُلُّ مَمْلُوكٍ لَهَا مُحَرَّرٌ ، وَكُلُّ مَالٍ لَهَا هَدْيٌ ، وَهِيَ يَهُودِيَّةٌ وَهِيَ نَصْرَانِيَّةٌ إِنْ لَمْ تُفَرَّقْ بَيْنَكَ وَبَيْنَ امْرَأَتِكَ . قَالَ : فَأَتَيْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ ، ثُمَّ أَتَيْتُ خَفْصَةَ . إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ عَمْرٍ ، فَجَاءَ مَعِيَ إِلَيْهَا ، فَقَامَ عَلَى الْبَابِ فَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أَمِنْ حِجَارَةٍ أَتَيْتُ أُمَّ مِنْ حَدِيدٍ ؟ أَفَتُنْكَلُ زَيْنَبُ ، وَأَفَتُنْكَلُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، كَفَّرِي عَنْ يَمِينِكَ ، وَخَلَّى بَيْنَ الرَّجُلِ^(٣) وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ^(٤) . رَوَاهُ الْأَنْسَرِيُّ ، وَالْجَوْزَجَانِيُّ مُطَوَّلًا^(٥) . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَلَّقَ الْعَتَقَ عَلَى شَرْطٍ ، وَهُوَ قَابِلٌ لِلتَّغْلِيْقِ ، فَيَبْقَى بِوُجُودِ شَرْطِهِ ، كَالطَّلَاقِ ، وَالْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِالطَّلَاقِ ، وَالْعَتَقُ فِي مَعْنَاهُ ، وَلَئِنْ الْعَتَقَ لَيْسَ بِيَمِينٍ فِي الْحَقِيقَةِ ، إِنَّمَا هُوَ تَغْلِيْقٌ عَلَى شَرْطٍ ، فَأَشَبَّهُهُ الطَّلَاقَ . فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ أَحْمَدُ :

(١) ل ب : ٥ عن ٤ .

(٢) سورة المائدة ٨٩ .

(٣-٣) ل ب : ٥ وإبراهيم ٤ .

(٤) وأخرجه الدارقطني ، في : كتاب النذور . سنن الدارقطني ١٦٣/٤ ، ١٦٤ ، والبيهقي ، في : باب من جعل شيئا من ماله صدقة أو في سبيل الله ... ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٦٦/١٠ .

قال فيه : كَفَرِي يَمِينِكَ ، وَأَعْتَقِي جَارِيَتِكَ . وهذه زيادةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا . وَنَحْتَمِلُ أَنَّهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَمْلُوكٌ سِوَاهَا .

فصل : فَأَمَّا إِنْ قَالَ : إِنْ فَعَلْتُ ، فَلِلَّهِ عَلَى أَنْ أَعْتِقَ ^(٥) عَبْدِي أَوْ أَحْرَرَهُ . أَوْ نَحْوَ هَذَا ، لَمْ يَعْتِقْ بَحْثُهُ ، وَكَفَرَ كَفَارَةً يَمِينٍ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي ^(٦) تَذْرِ الْجُحَاظِ ^(٧) ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَمْلِكْ الْعِتْقُ ^(٨) ، إِنْمَا حَلَفَ عَلَى تَعْلِيلِ الْعِتْقِ بِشَرْطٍ ، بِخِلَافِ الَّذِي قَبْلَهُ .

فصل : وَإِذَا حَيْثُ ، عَتَقَ عَلَيْهِ عَبِيدُهُ ، وَإِمَاؤُهُ ، وَمُدَبَّرُوهُ ، وَأُمَهَاتُ أَوْلَادِهِ ، وَمُكَائِبُوهُ ، وَالْأَشْقَاصُ الَّتِي يَمْلِكُهَا مِنَ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَالْمُزَنِّيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ؛ لَا يَعْتِقُ الشَّقِصُ إِلَّا أَنْ يَنْتَوِيَهُ . وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الشَّقِصَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْعَبْدِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَصَاحِبَاهُ ، وَإِسْحَاقُ : لَا يَعْتِقُ الْمُكَائِبُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ مِلْكِ سَيِّدِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي اسْمِ مَمَالِكِهِ ، كَالْمَحْرُورِ . وَقَالَ الرَّبِيعُ : سَمَاعِيٌّ مِنَ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ يَعْتِقُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَمْلُوكُهُ ، فَيَعْتِقُ ، كَالْمُدَبَّرِ ؛ وَدَلِيلُ كَوْنِهِ مَمْلُوكُهُ ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْمُكَائِبُ عَبْدٌ مَا يَقَى عَلَيْهِ ذِرْهَمٌ » ^(٩) . وَقَوْلُهُ لِعَائِشَةَ : « اشْتَرِي / بَرِيرَةَ ، وَأَعْتِقِيهَا » ^(١٠) . وَكَانَتْ مُكَائِبَةً ، وَلَا يَصِحُّ شَرَاءُ غَيْرِ الْمَمْلُوكِ وَلَا عِتْقُهُ ، وَلَئِنْهُ يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْعَبِيدِ ، وَلَئِنْهُ مَمْلُوكٌ ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَالِكٍ ، وَلَئِنْهُ يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ بِالْمُبَاشَرَةِ ، فَدَخَلَ فِي الْعِتْقِ بِالتَّعْلِيلِ ، كَسَائِرِ عَبِيدِهِ . وَأَمَّا الشَّقِصُ ، فَإِنَّهُ مَمْلُوكٌ لَهُ ، قَابِلٌ لِلتَّخْرِيرِ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ لَفْظِهِ .

١٨٣/١٠

فصل : فَإِنْ قَالَ : عَبْدُ فُلَانٍ حُرٌّ ، إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ . ثُمَّ دَخَلَهَا ، لَمْ يَعْتِقِ الْعَبْدُ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتِقُ بِإِعْتَاقِهِ نَاجِزًا ، فَلَا يَعْتِقُ بِالتَّعْلِيلِ أَوَّلَى . وَهَلْ تَلَزَمُهُ كَفَارَةٌ ^(١١) ؟

(٥) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : عَتَقَ .

(٦) فِي ب زِيَادَةٌ : عَتَقَ .

(٧) فِي ب زِيَادَةٌ : وَالْغَضَبُ .

(٨) فِي الْأَصْلِ : الْعَبْدُ ، وَلِى م : عَتَقَ الْعَبْدَ .

(٩) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ١٢٤/٩ .

(١٠) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ٣٢٦/٦ .

(١١) فِي م فَادَةٌ : يَمِينٌ .

فيه عن أحمد روايتان ، ذكرهما ابن أبي موسى ؛ إحداهما ؛ عليه كفارة ؛ لأنه حلف بالعنق فيما لا يقع بالحنث ، فلزمته كفارة ، كما لو قال : لله على أن أعنق فلانا . والثانية ، لا كفارة عليه ؛ لأنه حلف بإخراج مال غيره ، فلم يلزمه شيء ، كما لو قال : مال فلان صدقة ، إن دخلت الدار . ولأنه تعلّق بالعنق على صيغة ، فلم تجب به كفارة ، كسائر التعلّيق . وأما إذا قال : لله على أن أعنق عبدا . فإنه نذر ، فأوجب الكفارة ؛ لكون النذر كاليمين ، وليس كذلك ههنا ، فإنه إنما علّق العنق على صيغة ، فوجود الصيغة أثر في جعل المعلنّ كالمتنجز ، ولو تجزّ العنق لم يلزمه شيء ، فكذلك ههنا .

فصل : فإن قال : إن فعلت كذا ، فمال فلان صدقة ، أو فعلى فلان حجة ، أو فمال فلان حرام عليه ، أو هـ برىء من الإسلام . وأشبه هذا ، فليس ذلك بيمين ، ولا تجب به كفارة . ولا نعلم بين أهل العلم فيه خلافا ؛ لأنه لم يرد الشرع فيه بكفارة ، ولا هو في معنى ما ورد الشرع به .

١٧٩٦ - مسألة : قال : (ومن حلف فهو مخير في الكفارة قبل الحنث ونعده ، وسواء كانت الكفارة صنوما ، أو غيره ، إلا في الظهار والحرام ، فعليه الكفارة قبل الحنث)

الظهار والحرام شيء واحد ، وإنما عطف أحدهما على الآخر لاختلاف اللفظين ، ولا خلاف بين العلماء ، فيما علمناه ، في وجوب تقديم كفارته على الوطء ، والأصل فيه قول الله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ۚ ﴾ ^(١) . فأما كفارة سائر الأيمان ، فإنها تجوز قبل الحنث وبعده ، صنوما كانت أو غيره ، في قول أكثر أهل العلم . وبه قال مالك . ومن روى عنه جواز تقديم التكفير عمر بن الخطاب ، وابنه ، وابن عباس ، وسلمان الفارسي ، ومسلمة بن مخلد ، رضي الله عنهم . وبه قال الحسن ، وابن ميمون ، وربيعة ، والأوزاعي ، / والثوري ، وابن المبارك ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو حنيفة ، ١٨٣/١٠ ط وسليمان بن داود . وقال أصحاب الرأي : لا تجزئ الكفارة قبل الحنث ؛ لأنه تكفير

(١) سورة المجادلة ٣ .

قبل وجود سببه، فأشبهه ما لو كفر قبل اليمين، ودليل ذلك أن سبب التكفير الحنث، إذ^(٢) هو هتلك الاسم^(٣) المعظم المحترم^(٤)، ولم يوجد. وقال الشافعي كقولنا في الإغتياق والإطعام والكسوة، وكقولهم في الصيام، من أجل أنه عبادة بدنية. فلم يجوز فعله قبل وجوبه لغير^(٥) مشقة. كالصلاة. ولنا، ما روى عبد الرحمن بن سمره، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، ثُمَّ أَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». رواه أبو داود^(٦). وفي لفظ: «وَأَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» رواه البخاري، والأثر^(٧). وروى أبو هريرة، وأبو الدرداء، وعبد بن حاتم، عن النبي ﷺ نحو ذلك. رواه الأثر^(٨). وعن أبي موسى، عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كُفِّرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». أو: أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وكُفِّرْتُ عَنْ يَمِينِي». رواه البخاري^(٩). ولأنه كفر بعد وجود السبب، فأجزأ، كما لو كفر بعد الجرح، وقبل الزهوق، والسبب هو اليمين، بدليل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كُفْرَةٌ أَيْمَانُكُمْ﴾^(١٠). وقوله سبحانه: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجِلَّةً أَيْمَانُكُمْ﴾^(١١). وقول النبي ﷺ: «وَكُفِّرْتُ عَنْ يَمِينِي». «وَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ». وتسمية الكفارة كفارة اليمين، وهذا ينفصل عما ذكره، فإن الحنث شرط وليس بسبب، وتعجيل حق المال بعد وجود سببه قبل^(١٢) وجود شرطه جائز، بدليل تعجيل الزكاة بعد وجود النصاب وقبل^(١٣) الحول، وكفارة القتل بعد

(٢) في ب، م: «إذا».

(٣-٣) في ب: «الأعظم المحرم».

(٤) في ب: «من غير».

(٥) تقدم تحريمه، في: ٣٩/١١.

(٦-٦) سقط من: ب. نقل نظر.

(٧) سورة المائدة ٨٩.

(٨) سورة التحريم ٢.

(٩) سقط من: م.

(١٠) في ب، م: «وقيل».

(١١) سقطت الواو من: م.

الْجَرَجُ وَقَبْلَ الزُّهْرِيِّ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : الْعَجَبُ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَجَازُوا تَقْدِيمَ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرَوْا فِيهَا مِثْلَ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْوَارِدَةِ فِي تَقْدِيمِ الْكُفَّارَةِ ، وَيَأْبُونَ تَقْدِيمَ الْكُفَّارَةِ مَعَ كَثْرَةِ الرُّوَايَةِ الْوَارِدَةِ فِيهَا ، وَالْحُجَّةُ فِي السُّنَّةِ ، وَمَنْ خَالَفَهَا مَحْجُوجٌ بِهَا . فَأَمَّا أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فَهُمْ مَحْجُوجُونَ بِالْأَحَادِيثِ ، مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ اخْتَجُّوا بِهَا فِي الْبَعْضِ ، وَخَالَفُوهَا فِي ١٨٤/١٠ . الْبَعْضِ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ مَا جَمَعَ بَيْنَهُ النَّصُّ . وَلِأَنَّ الصَّيَامَ نَوْعَ تَكْفِيرٍ ، فَجَازَ قَبْلَ الْحِنْثِ ، كَالْتَكْفِيرِ بِالْمَالِ ، وَقِيَاسَ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْكُفَّارَةِ ، أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِهَا عَلَى الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ بِأَصْلِ الْوَضْعِ .

فصل : فَأَمَّا التَّكْفِيرُ قَبْلَ الْيَمِينِ ، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ تَقْدِيمٌ لِلْحُكْمِ قَبْلَ سَبَبِهِ ، فَلَمْ يَجْزُ ، كَتَقْدِيمِ الزَّكَاةِ قَبْلَ مِلْكِ النَّصَابِ ، وَكُفَّارَةِ الْقَتْلِ قَبْلَ الْجَرَجِ .

فصل : وَالتَّكْفِيرُ قَبْلَ الْحِنْثِ وَبَعْدَهُ سَوَاءٌ فِي الْفَضِيلَةِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : بَعْدَهُ أَفْضَلُ عِنْدَ أَحْمَدَ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ ، وَحُصُولِ الْيَقِينِ بِبَرَاءَةِ الذَّمِّ . وَلَنَا ، أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِيهِ ، فِيهَا التَّقْدِيمُ مَرَّةً وَالتَّأخِيرُ أُخْرَى ، وَهَذَا دَلِيلُ التَّنْصِيهِ ، وَلِأَنَّهُ تَعْجِيلٌ مَالٍ يَجُوزُ تَعْجِيلُهُ قَبْلَ وَجُوبِهِ ، فَلَمْ يَكُنِ التَّأخِيرُ أَفْضَلَ ، كَتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ وَكُفَّارَةِ الْقَتْلِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مُعَارِضٌ بِتَعْجِيلِ (١٢) النَّفْعِ لِلْفُقَرَاءِ ، وَالتَّبَرُّعِ بِمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ، وَعَلَى أَنَّ الْخِلَافَ الْمُخَالَفَ لِلنَّصِصِ لَا يُوجِبُ تَفْضِيلَ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ ، كَتَرْكِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ .

فصل : وَإِنْ كَانَ الْحِنْثُ فِي الْيَمِينِ مَحْظُورًا ، فَعَجَّلَ الْكُفَّارَةَ قَبْلَهُ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَجَّلَ الْكُفَّارَةَ بَعْدَ سَبَبِهَا ، فَأَجْزَأَتْهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ الْحِنْثُ مُبَاحًا . وَالثَّانِي ، لَا تُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّ التَّعْجِيلَ رُخْصَةً ، فَلَا يُسْتَبَاحُ بِالْمَعْصِيَةِ ، كَالْقَصْرِ فِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ ، وَالْحَدِيثُ لَمْ يَتَنَاوَلَ الْمَعْصِيَةَ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَكُفِّرْ » . وَهَذَا لَمْ يَرِ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا . وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي هَذَا وَجْهَانِ ، كَمَا ذَكَرْنَا .

(١٢) لِي الْأَصْلُ : ١ : يَتَعَجَّلُ .

١٧٩٧ - مسألة ، قال : (وَإِذَا حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . فَإِنْ شَاءَ فَعَلَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْيَمِينِ كَلَامٌ)

وجملة ذلك أن الحالف إذا قال : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . مع يمينه ، فهذا يُسَمَّى اسْتِثْنَاءً ، فَإِنْ أَبَى عَمَرَ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَقَدِ اسْتَنْتَى » .
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) . وَأُجْمِعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَسْمِيَةِ اسْتِثْنَاءٍ ، وَأَنَّهُ مَتَى اسْتَنْتَى فِي يَمِينِهِ لَمْ يَحْتَسْ فِيهَا ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لَمْ يَحْتَسْ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٢) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ : « مَنْ حَلَفَ ، فَاسْتَنْتَى ، فَإِنْ شَاءَ رَجَعَ ^(٣) » ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ^(٤) . / وَلَئِنَّهُ مَتَى قَالَ : لَا فَعَلَنْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ مَتَى شَاءَ اللَّهُ فَعَلَ ، وَمَتَى لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ ذَلِكَ ، فَإِنْ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ . إِذَا ثَبِتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ ، بَحْثٌ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ ، وَلَا يَسْكُتُ بَيْنَهُمَا سَكُوتًا يُمْكِنُ الْكَلَامُ فِيهِ ، فَأَمَّا السُّكُوتُ لِانْقِطَاعِ نَفْسِهِ أَوْ صَوْتِهِ ، أَوْ عَمَى ، أَوْ عَارِضٍ ، مِنْ غَطْسَةٍ ، أَوْ شَيْءٍ غَيْرِهَا ، فَلَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَثُبُوتَ حُكْمِهِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ ، فَاسْتَنْتَى » . وَهَذَا يَنْقُضِي كَوْنَهُ عَقِيْبَهُ ، وَلَئِنْ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ ، فَاعْتَبِرْ اتِّصَالَهُ بِهِ ، كَالشَّرْطِ وَجَوَابِهِ ^(٥) ، وَخَبَرِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ بِالْأَلْفِ ، وَلَئِنْ الْحَالِفُ إِذَا سَكَتَ ثَبِتَ حُكْمُ يَمِينِهِ ، وَانْقَعَدَتْ مُوجِبَةُ لِحُكْمِهَا ، وَبَعْدَ ثُبُوتِهِ لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ وَلَا تَغْيِيرَهُ . قَالَ أَحْمَدُ : حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ لِعُبَيْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَكُفِّرْ عَنْ

(١) في : الاستثناء في اليمين ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠١/٢ .
 كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الاستثناء في اليمين ، من أبواب النذور . عارضة الأحاديث ١٣/٧ ، ١٣ .
 والنسائي ، في : باب الاستثناء ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٢٣/٧ . والدارمي ، في : باب في الاستثناء في اليمين ، من كتاب النذور . سنن الدارمي ١٨٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠/٢ .
 (٢) تقدم تخريجه ، في : ٤٧٢/١٠ .
 (٣) في ب : فعل .
 (٤) تقدم تخريجه ، في : ٧١/١١ .
 (٥) في م : وجوبه .

يَمِينِكَ»^(٦). وَلَمْ يَقُلْ : فَاسْتَنْتِ . وَلَوْ جَازَ الِاسْتِثْنَاءُ فِي كُلِّ حَالٍ ، لَمْ يَحْتَثْ حَاجَتُهُ .
وعن أحمد ، رواية أخرى ، أَنَّهُ يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ إِذَا لَمْ يُطْلَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا . قَالَ ، فِي رِوَايَةِ
الْمُرُودِيِّ : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَاللَّهِ لَأُعْزُونَ قُرَيْشًا » . ثُمَّ
سَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنْ شَاءَ اللَّهُ »^(٧) . إِنَّمَا هُوَ اسْتِثْنَاءٌ بِالْقُرْبِ ، وَلَمْ يَخْلُطْ كَلَامُهُ بغيرِهِ .
وَيَقُلْ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ مَثَلُ هَذَا ، وَزَادَ قَالَ : وَلَا أَقُولُ فِيهِ بِقَوْلِ هَؤُلَاءِ . يَعْنِي مَنْ لَمْ يَرِ
ذَلِكَ إِلَّا مُتَّصِلًا . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْيَمِينِ وَالِاسْتِثْنَاءِ
كَلَامٌ . وَلَمْ يَشْتَرِطْ اتِّصَالَ الْكَلَامِ وَعَدَمَ السُّكُوتِ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، قَالَ فِي رَجُلٍ
خَلَفَ : لَا أَفْعُلْ كَذَا وَكَذَا . ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً لَا يَتَكَلَّمُ ، وَلَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِالِاسْتِثْنَاءِ ،
فَقَالَ^(٨) لَهُ إِنْسَانٌ : قُلْ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . أَيَكْفُرُ يَمِينَهُ ؟ قَالَ : أَرَاهُ قَدْ
اسْتَنْتَى . وَقَالَ قَتَادَةُ : لَهُ أَنْ يَسْتَنْتِيَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ أَوْ يَتَكَلَّمَ . وَوَجَّهَ ذَلِكَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
اسْتَنْتَى بَعْدَ سُكُوتِهِ ، إِذْ قَالَ : « وَاللَّهِ لَأُعْزُونَ قُرَيْشًا » . ثُمَّ سَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنْ شَاءَ
اللَّهُ » . اخْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَزَادَ : قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ : ثُمَّ لَمْ يَقْرَأْهُمْ .
وَيُشْتَرِطُ ، / عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، أَنْ لَا يُطْلَى الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَتَكَلَّمَ بَيْنَهُمَا بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ .
وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا ، أَنَّهُ قَالَ : يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ .
وَحَكَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ . وَعَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ : قَدَّرُ حَلَبِ النَّاقَةِ الْعُرُورَةَ^(٩) .
وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ لَهُ أَنْ يَسْتَنْتِيَ بَعْدَ جِئِ^(١٠) . وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ . وَهَذَا الْقَوْلُ لَا
يَصِحُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَتَقْدِيرُهُ بِمَجْلِسٍ أَوْ غَيْرِهِ لَا يَصْلُحُ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَاتِ بِأَبْهَا التَّوْقِيفِ ،
فَلَا يُصَارُ إِلَيْهَا بِالتَّحْكُمِ .

فصل : وَيُشْتَرِطُ أَنْ يَسْتَنْتِيَ بِلِسَانِهِ ، وَلَا يَنْفَعُهُ الِاسْتِثْنَاءُ بِالْقَلْبِ . فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ
الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الْحَسَنُ ، وَالنَّحْيِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَيْثُ ،

(٦) تقدم تخريجه في ٣٩/١١ .

(٧) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٣٩ .

(٨) في الأصل : يرد .

(٩) في ب : ثم قال .

(١٠) في النسخ : العرورة . وفُرِزَتِ النَّاقَةُ : قُلْتُ لَهَا .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب الحالف يسكت بين يمينه واستثنائه ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٤٨/١٠ .

وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُمْ مُخَالَفًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ». وَالْقَوْلُ هُوَ النُّطْقُ، وَلِأَنَّ الْيَمِينَ لَا تَتَعَمَّدُ بِالنِّيَّةِ، فَكَذَلِكَ الْاسْتِثْنَاءُ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ: إِنْ كَانَ مَظْلُومًا فَاسْتَنْتَى فِي نَفْسِهِ، رَجَوْتُ أَنْ يَجُوزَ، إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ. فَهَذَا فِي حَقِّ الْخَائِفِ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ غَيْرُ مُتَعَمَّدَةٍ، أَوْ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَأَوَّلِ، وَأَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا.

فصل: واشتُرطَ الْقَاضِي أَنْ يَقْصِدَ الْاسْتِثْنَاءَ، فَلَوْ أَرَادَ الْجَزْمَ، فَسَقِيَ لِسَانَهُ إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، أَوْ كَانَتْ عَادَتُهُ جَارِيَةً بِالْاسْتِثْنَاءِ، فَجَرَى لِسَانُهُ ^(١١) إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ ^(١٢) مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَمَّا لَمْ يَنْعَمِدْ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، فَكَذَلِكَ الْاسْتِثْنَاءُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْاسْتِثْنَاءُ حَتَّى يَقْصِدَهُ مَعَ ابْتِدَاءِ يَمِينِهِ، فَلَوْ حَلَفَ غَيْرُ قَاصِدٍ لِلْاسْتِثْنَاءِ، ثُمَّ عَرَّضَ لَهُ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْيَمِينِ فَاسْتَنْتَى، لَمْ يَنْفَعِهِ. وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا يُخَالِفُ عَمُومَ الْحَبْرِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَحْنَثْ». وَلِأَنَّ لَفْظَ الْاسْتِثْنَاءِ يَكُونُ غَقِيبَ يَمِينِهِ، ^(١٣) فَكَذَلِكَ نَبَتْهُ ^(١٤).

فصل: وَيَصِحُّ الْاسْتِثْنَاءُ فِي كُلِّ يَمِينٍ مُكْفَّرَةٍ، كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالظَّهَارِ، وَالنَّذْرِ. قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: مَنْ اسْتَنْتَى فِي يَمِينٍ تَدْخُلُهَا كَفَّارَةٌ، فَلَهُ نَتِيأَةُ ^(١٥)؛ لِأَنَّهَا أَيْمَانُ مُكْفَّرَةٍ، فَدَخَلَهَا الْاسْتِثْنَاءُ، كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَلَوْ قَالَ: أَنْتَ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. أَوْ: أَنْتَ عَلَى حَرَامٍ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. أَوْ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، فَأَنْتَ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. أَوْ: اللَّهُ/عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِمَالِيَةِ ذَرَّهٍ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَنْزِلْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا أَيْمَانٌ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَحْنَثْ».

فصل: فَإِنْ قَالَ: وَاللَّهِ لِأَشْرَبَنِّ الْيَوْمِ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ. أَوْ: لَا أَشْرَبُ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ

(١٢-١١) في م: ١ على العادة .

(١٣-١٢) سقط من: ب .

(١٤) أي: استأنوه .

الله . لم يَحْتَشِ بالشُّرْبِ ولا بِتَرْكِه ؛ لما ذَكَرْنَا فِي الْإِنْبَاءِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْأَسْئَاءِ وَتَأْخِيرِهِ فِي هَذَا كُلِّهِ ، فَإِذَا قَالَ : وَالله ، إِنْ شَاءَ اللهُ ، لَا أَشْرَبُ الْيَوْمَ . أَوْ : لَا أَشْرَبُ الْيَوْمَ^(١٥) . فَعَمَلٌ أَوْ تَرَكٌ ، لَمْ يَحْتَشِ ؛ لِأَن تَقْدِيمَ الشَّرْطِ وَتَأْخِيرَهُ سَوَاءٌ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾^(١٦) .

فصل : وَإِنْ قَالَ : وَالله لَا أَشْرَبُ الْيَوْمَ ، إِنْ شَاءَ زَيْدٌ . فِشَاءَ زَيْدٍ ، لَزِمَهُ الشُّرْبُ ، فَإِنْ تَرَكَهُ حَتَّى مَضَى الْيَوْمَ حَيْثُ ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ زَيْدٌ ، لَمْ يَلْزَمْهُ يَمِينٌ ، فَإِنْ لَمْ تُعْلَمْ مَشِيقَتُهُ لِعَيِّبَةٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ مَوْتٍ ، انْحَلَّتِ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجِدِ الشَّرْطَ . وَإِنْ قَالَ : وَالله لَا أَشْرَبُ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ . فَقَدْ مَنَعَ نَفْسَهُ الشُّرْبَ إِلَّا أَنْ تُوجَدَ مَشِيقَةُ زَيْدٍ ، فَإِنْ شَاءَ فَلَهُ الشُّرْبُ ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَشْرَبْ ، وَإِنْ خَفِيَ مَشِيقَتُهُ لِعَيِّبَةٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ جُنُونٍ ، لَمْ يَشْرَبْ ، وَإِنْ شَرِبَ حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ نَفْسَهُ إِلَّا أَنْ تُوجَدَ الْمَشِيقَةُ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَشْرَبَ قَبْلَ وُجُودِهَا . وَإِنْ قَالَ : وَالله لَا أَشْرَبُ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ . فَقَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ الشُّرْبَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ أَنْ لَا يَشْرَبَ ؛ لِأَنَّ الْأَسْئَاءَ ضِدُّ الْمُسْتَحْتَنِ مِنْهُ ، وَالْمُسْتَحْتَنِ مِنْهُ^(١٧) إِيْجَابٌ لِشَرْبِهِ يَمِينُهُ ، فَإِنْ شَرِبَ قَبْلَ مَشِيقَةِ زَيْدٍ . وَإِنْ قَالَ زَيْدٌ : قَدْ شِئْتُ^(١٨) أَنْ لَا أَشْرَبَ . انْحَلَّتِ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّهَا مُعْلَقَةٌ بَعْدَ مَشِيقَتِهِ لِتَرْكِ الشَّرْبِ ، وَلَمْ تَقْدَمْ ، فَلَمْ يُوجَدْ شَرْطُهَا . وَإِنْ قَالَ : قَدْ شِئْتُ أَنْ يَشْرَبَ . أَوْ : مَا شِئْتُ أَنْ لَا يَشْرَبَ . لَمْ تَنْحَلَّ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَشِيقَةَ غَيْرُ الْمُسْتَحْتَنَةِ ، فَإِنْ خَفِيَ مَشِيقَتُهُ ، لَزِمَهُ الشُّرْبُ ؛ لِأَنَّهُ عَلِقَ وَجُوبَ الشُّرْبِ بَعْدَ الْمَشِيقَةِ ، وَهِيَ مَعْدُومَةٌ بِحُكْمِ الْأَصْلِ . وَإِنْ قَالَ : وَالله لَا أَشْرَبُ الْيَوْمَ ، إِنْ شَاءَ زَيْدٌ . فَقَالَ زَيْدٌ : قَدْ شِئْتُ أَنْ لَا أَشْرَبَ . فَشَرِبَ حَيْثُ ، وَإِنْ شَرِبَ قَبْلَ مَشِيقَتِهِ ، لَمْ يَحْتَشِ ؛ لِأَنَّ الْامْتِنَاعَ مِنَ الشُّرْبِ مُعْلَقٌ بِمَشِيقَتِهِ ، وَلَمْ تُثْبِتْ مَشِيقَتُهُ ، فَلَمْ يُثْبِتِ الْامْتِنَاعُ ، بِخِلَافِ التِّي / قَبْلَهَا . ١٨٦/١٠ وَإِنْ خَفِيَ مَشِيقَتُهُ ، فَهِيَ فِي حُكْمِ الْمَعْدُومَةِ . وَالْمَشِيقَةُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَنْ يَقُولَ بِلِسَانِهِ .

(١٥) سقط من : الأصل ، م .

(١٦) سورة النساء ١٧٦ .

(١٧) سقط من : ب ، م .

(١٨) (١٨-١٨) في الأصل ، ب ، د : إِلَّا أَنْ .

١٧٩٨ - مسألة : قال : (وَإِذَا اسْتَقْبَلَ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ، فَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ تَوَقَّفَ عَنِ الْجَوَابِ . وَقَدْ قَطَعَ فِي مَوْضِعٍ ، أَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ)

يعني إذا قال لزوجته : أنت طالق ، إن شاء الله . أو لعبيده : أنت حر ، إن شاء الله . فقد توقف أحمد في الجواب ؛ لاختلاف الناس فيها ، وتعارض الأدلة ، وفي موضع قطع أنه لا ينفعه الاستثناء فيها . قال ، في رواية إسحاق بن منصور ، وحنبل : من حلف ، فقال : إن شاء الله . لم يحنث ، وليس له استثناء في الطلاق والعتاق . قال حنبل : قال^(١) : لأئهما ليسا من الأيمان . وبه قال مالك ، والأوزاعي ، والحسن ، وقنادة . وقال طائفة ، وحماد ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : يجوز الاستثناء فيهما ؛ لقول النبي ﷺ : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لَمْ يَحْنَثْ »^(٢) . ولأنه علّق الطلاق والعتاق بشرط لم يتحقق وجوده ، فلم يقع ، كما لو علّقه بمشيئة زيد ، ولم تتحقق مشيئته^(٣) . ولنا ، أنه أوقع الطلاق والعتاق في محل قابل ، فوقع ، كما لو لم يستثن ، والحديث إنما تناول الأيمان ، وليس هذا بيمين ، إنما هو تعليق على شرط . قال ابن عبيد البر : إنما ورد التوقيف بالاستثناء في اليمين بالله تعالى ، وقول المتقدمين : الأيمان بالطلاق والعتاق . إنما جاء^(٤) على الاتساع والتقريب ، ولا يمين في الحقيقة إلا بالله تعالى ، وهذا طلاق وعتاق . وقد ذكرنا هذه المسألة في الطلاق بأبسط من هذا^(٥) .

١٧٩٩ - مسألة : قال : (وَإِذَا قَالَ : إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ ، فَهِيَ طَالِقٌ . لَمْ تَطْلُقْ إِنْ تَزَوَّجَ بِهَا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ مَلَكَتْ فَلَانًا فَهُوَ حُرٌّ . فَمَلَكَهَ صَارَ حُرًّا)

اختلفت الرواية عن أحمد في هاتين المسألتين ، فعنه : لا يقع طلاق ، ولا عتق . روى

(١) سقط من : م .

(٢) تقدم ترجمته ، في : ٤٧٢/١٠ .

(٣) في أ : وجود مسيبه . وفي ب : وجود مسبه .

(٤) في م : جاز .

(٥) انظر : ما تقدم في : ٤٧٢/١٠ ، ٤٧٣ .

هذا عن ابن عباس . وبه قال سعيد بن المسيب ، وعطاء ، والحسن ، وعروة ، وجابر بن زيد ، وسوار القاضي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر . ورواه الترمذي عن علي ، وجابر بن عبد الله ، وسعيد بن جبني ، وعلي بن الحسين ، وشريح ، وغير واحد من فقهاء التابعين ، قال : وهو قول أكثر أهل العلم ، لما روى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن ١٨٦/١٠ ط جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَذَرُ لِإِنِّ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَلَا عَتَقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَلَا طَلَّاقَ لِإِنِّ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ » . قال الترمذي ^(١) : وهذا حديث حسن ، وهو أحسن ما روى في هذا الباب . وعن عائشة ، رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال : « لَا طَلَّاقَ وَلَا عَتَاقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ، وَإِنْ عَيْنُهَا » . رواه الدارقطني ^(٢) . وروى أبو بكر في « الشافي » ، عن الحلال ، عن الرمادي ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن جويبر ، عن الضحاك ، عن الثزال بن سبرة ، عن علي بن أبي طالب ، عن النبي ﷺ ، قال : « لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ » ^(٣) . قال أحمد : هذا عن النبي ﷺ وعبد ^(٤) من الصحابة . ولأن من لا يقع طلاقه وعتقه بالمباشرة ، لم تنعقد له صفة ، كالجنون ، ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، ولم نعرف لهم مخالفا في عصرهم ، فيكون إجماعا . والرواية الثانية عن أحمد ، أنه يصح في العتق ، ولا يصح في الطلاق . قال ، في رواية أبي طالب : إذا قال : إن اشتريت هذا الغلام فهو حر . فاشتراه عتق ^(٥) ، وإن قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق . فهذا غير الطلاق ، هذا حق لله تعالى ، والطلاق ^(٦) يمين ، ليس هو لله تعالى ، ولا فيه قرينة إلى الله تعالى . قال أبو بكر ، في كتاب « الشافي » : لا يختلف قول أبي عبد الله ، أن الطلاق إذا وقع قبل النكاح لا يقع ، وأن العتاق يقع ، إلا ما روى محمد بن

(١) تقدم تحريجه ، في : ٢٦/٦ .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الدارقطني عن معاذ ، وليس عن عائشة ، في : كتاب الطلاق . سنن الدارقطني ١٧/٤ . وأخرج عن عائشة في ما عهد به النبي ﷺ إلى أبي سفيان ، حين بعته إلى اليمن ، وليس فيه : « وإن عينها » . سنن الدارقطني ١٦ ، ١٥/٤ .

(٣) وأخرجه ابن ماجه ، في : باب لا طلاق من قبل النكاح . من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ٦٦٠/١ .

(٤) في ب : « وغيره » .

(٥) في ب : « عليه » .

(٦) في الأصل بعد هذا : « هو » .

الحسين بن هارون في العتق، أنه لا يقع، وما أراه إلا غلطاً، كذلك سمعت الحلال يقول، فإن كان حفيظ فهو قول آخر. والفرق بينهما، أن ناذر العتق يلزمه الوفاء به، وأن ناذر الطلاق لا يلزمه الوفاء به، فكما اختلفا في النذر، جاز أن يفترقا في اليمين، ولأنه لو قال لأمتي: أول ولد تلديه فهو حر. فإنه يصح، وهو تعليق للحرية على الملك. وعن أحمد، رحمه الله، ما يدل على وقوع الطلاق والعتق. وهو قول الثوري، وأصحاب الرأي؛ لأنه يصح تعليقه على الخطأ، فصح تعليقه على حدوث الملك، كالوصية والنذر واليمين. وقال مالك: إن خص جنساً من الأجناس، أو عبداً بعينه، عتق إذا ملكه، وإن قال: كل عبيد أميلكه فهو حر. لم يصح. والأول/أصح، إن شاء الله تعالى؛ لأنه تعليق للطلاق والعناق قبل الملك، فأشبهه ما لو قال لأجنبي: إن دخلت الدار فأنت طالق. أو لأمة غيره: إن دخلت الدار فأنت حرة. ثم تزوج الأجنبية، وملك الأمة، ودخلنا الدار، فإن الطلاق لا يقع، ولا تعتق الأمة، بغير خلاف تعلمه.

١٨٠٤ - مسألة: قال: (ولو خلف أن لا ينكح فلانة، أو: لا اشتريك فلانة. فكحها نكاحاً فاسداً، أو اشتراها شراءً فاسداً، لم يحنث)

وهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: إذا قال لعتيد: إن تزوجتك، أو بعثت، فأنت حر. فزوجه تزويجاً فاسداً، لم يحنث، وإن باعه بيعاً فاسداً يملك به، حيث: لأن البيع الفاسد عنده يثبت به الملك، إذا اتصل به القبض. ولنا، أن اسم البيع يتصرف إلى الصحيح؛ بدليل^(١) قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(٢). وأكثر ألفاظه في البيع إنما يتصرف إلى الصحيح، فلا يحنث بما دونه، كما في النكاح، والصلاة، وغيرهما، وما ذكروه من ثبوت الملك به لا نسلمه. وقال ابن أبي موسى: لا يحنث بالنكاح الفاسد. وهل يحنث بالبيع الفاسد؟ على روايتين. وقال أبو الخطاب: إن نكحها نكاحاً مختلفاً فيه، مثل أن يتزوجها بلا ولي ولا شهود، أو باع في وقت النداء، فعلى وجهين. وقال ابن أبي موسى: إن تزوجه تزويجاً مختلفاً فيه، أو ملكها ملكاً مختلفاً فيه،

(١) في ب، م، زيادة: «أن».

(٢) سورة البقرة ٢٧٥.

حَيْثَ فِيهِمَا جَمِيعًا . وَلَنَا ، أَنَّهُ نِكَاحٌ فَاسِدٌ ، وَبِتَّعٍ فَاسِدٌ ، فَلَمْ يَخْتِ بِهَمَا ، كَالْمُتَّفِقِ عَلَى فَسَادِهِمَا .

فصل : والماضي والمستقبل سواء في هذا . وقال محمد بن الحسن : إذا حَلَفَ لَا تَزَوَّجْتُ ، وَلَا يَبُتُّ ، وَمَا صَلَّيْتُ . وَكَانَ قَدْ فَعَلَهُ فَاسِدًا ، حَيْثُ ، لِأَنَّ الْمَاضِيَ لَا يُقْصَدُ مِنْهُ إِلَّا الْأَسْمُ ، وَالْأَسْمُ يَتَنَاوَلُهُ ، وَالْمُسْتَقْبَلُ بِخِلَافِهِ ، فَإِنَّهُ يُرَادُ بِالنِّكَاحِ وَالْبَيْعِ الْمِلْكُ ، وَبِالصَّلَاةِ الْقُرْبَةُ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا لَا يَتَنَاوَلُهُ الْأَسْمُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، لَا يَتَنَاوَلُهُ فِي الْمَاضِي ، كَالْإِيجَابِ ، وَكَغَيْرِ الْمُسَمَّى ، وَمَا ذَكَرَهُ ^(٣) لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَتَنَاوَلُهُ إِلَّا الشَّرْعِيُّ ، وَلَا يَخْصُلُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ، فَبَاعَ يَبِيعًا فِيهِ الْخِيَارُ ، حَيْثُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَخْتِ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَا يَثْبُتُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، فَأَشْبَهَ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَبِيعُ صَحِيحَ شَرْعِيٍّ ، فَيَخْتِ بِهِ ، كَالْبَيْعِ الْإِلَازِمِ ، وَمَا ذَكَرَهُ ^(٣) لَا يَصِحُّ ؛ / فَإِنْ يَبِيعُ الْخِيَارَ يَثْبُتُ الْمِلْكُ بِهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ بِالْإِتِّفَاقِ ، وَهُوَ سَبَبٌ لَهُ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمِلْكَ لَا يَثْبُتُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ، أَوْ لَا يَزَوِّجُ ، فَأَوْجَبَ الْبَيْعَ وَالنِّكَاحَ ، وَلَمْ يَقْبَلِ الْمُتَزَوِّجُ وَالْمُشْتَرِي ، لَمْ يَخْتِ . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَالنِّكَاحَ عَقْدَانِ لَا يَتِمَّانِ إِلَّا بِالْقَبُولِ ، فَلَمْ يَقَعِ الْأَسْمُ عَلَى الْإِيجَابِ بَدْوَنِهِ ، فَلَمْ يَخْتِ بِهِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَهَبُ ، وَلَا يُعِيرُ ، فَأَوْجَبَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَقْبَلِ الْآخِرُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَخْتِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَابْنِ سُرَيْجٍ ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ وَالْعَارِيَّةَ لَا عَوَضَ فِيهِمَا ، فَكَانَ مُسَمَّاهُمَا الْإِيجَابَ ، وَالْقَبُولُ شَرْطٌ لِنَقْلِ الْمِلْكِ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ السَّبَبِ ، فَيَخْتِ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ فِيهِمَا ، كَالْوَصِيَّةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَخْتِ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبُولِ ، فَلَمْ يَخْتِ فِيهِ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ ، كَالنِّكَاحِ وَالْبَيْعِ . فَأَمَّا الْوَصِيَّةُ وَالْهَدِيَّةُ وَالصَّدَقَةُ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَخْتِ فِيهَا بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ . وَلَا أَعْلَمُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ

(٣) ب ، م ، : : ذَكَرَهُ ؛ .

فَهِمَا ، إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يُخَالِفُ فِي الْوَصِيَّةِ وَالْهَدِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يَقَعُ عَلَيْهِمَا بَدُونِ الْقَبُولِ ، وَهَذَا الْمَقَالُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا لِّوَصِيَّةٍ لِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ (٤) . إِنَّمَا أَرَادَ الْإِجَابَ دُونَ الْقَبُولِ ، وَلِأَنَّ الْوَصِيَّةَ صَاحِبَةٌ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي ، وَلَا قَبُولَ لَهَا (٥) جَيْشِيد .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ ، حَيْثُ بِمُجَرَّدِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ الصَّحِيحِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِهِ الْمُسَمَّى الشَّرْعِيُّ ، فَتَنَاولَهُ يَمِينُهُ . وَإِنْ حَلَفَ لِيَتَزَوَّجَ ، بِرَبِّ ذَلِكَ ، سَوَاءَ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَسَوَاءَ تَزَوَّجَ (٦) نَظِيرَتَهَا أَوْ ذَوْنَهَا أَوْ أَعْلَى مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ يَحْتَثَلَ عَلَى حَلِّ يَمِينِهِ بِتَزْوِيجٍ لَا يَحْصُلُ مَقْصُودُهَا ، مِثْلُ أَنْ يُوَاطِئَ امْرَأَتَهُ (٧) عَلَى نِكَاحٍ لَا يَغِيطُهَا بِهِ ، لِيَبْرَ فِي يَمِينِهِ ، فَلَا يَبْرَ بِهَذَا . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : إِذَا حَلَفَ لِيَتَزَوَّجَ عَلَى امْرَأَتِهِ ، لَا يَبْرَ حَتَّى يَتَزَوَّجَ نَظِيرَتَهَا ، وَيَدْخُلَ بِهَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهُ فَصَدَّ غَيْظَ زَوْجَتِهِ ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ تَزْوِيجًا صَحِيحًا ، فَبْرَ بِهِ ، كَالْوِتَزْوِجِ نَظِيرَتَهَا وَدَخَلَ بِهَا . وَقَوْلُهُمْ : إِنْ الْغَيْظُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِتَزْوِيجِ نَظِيرَتَهَا ، / وَالذُّخُولُ بِهَا (٨) . غَيْرُ مُسْلِمٍ ؛ فَإِنَّ الْغَيْظَ يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْخِطْبَةِ ، وَإِنْ حَصَلَ بِمَا ذَكَرُوهُ زِيَادَةً فِي الْغَيْظِ ، فَلَا تَلَزُمُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْغَيْظِ الَّذِي يَحْصُلُ بِمَا تَنَاولَتْهُ يَمِينُهُ ، (٩) كَمَا أَنَّهُ لَا يَلَزُمُهُ نِكَاحُ اثْنَتَيْنِ وَلَا ثَلَاثٍ ، وَلَا أَعْلَى مِنْ نَظِيرَتِهَا ، وَالَّذِي تَنَاولَتْهُ يَمِينُهُ (١٠) مُجَرَّدُ التَّزْوِيجِ ، وَلِذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَى امْرَأَتِهِ ، حَيْثُ بِهَذَا ، فَكَذَلِكَ يَحْصُلُ الْبَرُّ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُسَمَّى وَاحِدٌ ، فَمَا تَنَاولَهُ فِي (١١) الثَّقَفِ تَنَاولَهُ فِي الْإِثْبَاتِ ، وَإِنَّمَا لَا يَبْرَ إِذَا تَزَوَّجَ تَزْوِيجًا لَا يَحْصُلُ بِهِ الْغَيْظُ ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الصُّورَةِ وَنَظَائِرِهَا ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْمَقَاصِدِ وَالنِّيَّاتِ ، وَلَمْ يَحْصُلْ مَقْصُودُهُ ، وَلِأَنَّ التَّزْوِيجَ هُنَا يَحْصُلُ حِيلَةً عَلَى التَّخَلُّصِ مِنْ يَمِينِهِ بِمَا لَا يَحْصُلُ

١٨٨/١٠

(٤) سورة البقرة ١٨٠ .

(٥) لم يرد في الأصل .

(٦) في م : ١ : تزوجها .

(٧) في الأصل ، م : ١ : امرأة .

(٨) سقط من : الأصل ، ١ ، م .

(٩-٩) سقط من : ب . نقل نظر .

مَقْصُودَهَا ، فَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ حِيلَتُهُ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا ، فَقَالَ : إِذَا خَلَفَ لَيْتَزَوَّجَنَّ عَلَى امْرَأَتِهِ ، فَتَزَوَّجَ بِعَجُوزٍ أَوْ زَنْجِيَّةٍ ، لَا يَبْرُ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُغَيِّرَهَا وَيُعْمَهَا ، وَهَذَا لَا تَعَارُ وَلَا تُعْتَمَرُ . فَعَلَّاهُ أَحْمَدُ بِمَا لَا يَغِيظُ بِهِ ^(١٠) الزَّوْجَةُ ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ أَنْ تَكُونَ تُظْيِرُهَا ؛ لِأَنَّ الْعَيْظَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ قَدَّرَ أَنْ تَزَوَّجَ ^(١١) الْعَجُوزَ يَغِيظُهَا وَالزَّانِجِيَّةَ ، لَبَرَّ بِهِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَغِيظُهَا ، لِأَنَّهُمَا نَعَلِمَا أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ حِيلَةً لِكُلِّمَا يَغِيظُهَا ، وَيَبْرُ بِهِ .

فصل : إِذَا خَلَفَ : لَا تَسَرَّيْتُ . فَوَطِئِي جَارِيَتَهُ ، حَيْثُ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَخْنَثُ حَتَّى يَطَأَ فَيَنْزِلَ ، فَخَلَا كَانَ أَوْ خَصِيًّا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَخْنَثُ حَتَّى يُخَصِّنَهَا وَيُخْجِبَهَا عَنِ النَّاسِ ؛ لِأَنَّ التَّسَرَّى مَا اخُذَ مِنَ السَّرِّ . وَالْمُصْحَابُ الشَّافِعِيُّ ثَلَاثَةُ أَزْجِهِ كَهَذِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ التَّسَرَّى مَا اخُذَ مِنَ السَّرِّ ، وَهُوَ الْوَطْءُ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي السَّرِّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُؤَاخِذُوهُنَّ سِرًّا ﴾ ^(١٢) . وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(١٣) :

فَلَنْ تَطْلُبُوا سِرَّهَا لِلْغَنَى وَلَنْ تُسَلِّمُوهَا لِإِزْهَادِهَا
وَقَالَ آخَرُ ^(١٤) :

أَلَا زَعَمْتَ بِسِبَاسَةِ الْقَوْمِ أَنَّنِي كَبُرْتُ وَأَنْ لَا يُخَسِّنُ السَّرَّ أَمَثَالِي

وَلِأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ تَعَلَّقَ بِالْوَطْءِ لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ الْإِنْزَالُ وَلَا التَّخْصِيصُ ، كَسَائِرِ الْأَحْكَامِ .

فصل : إِذَا خَلَفَ لَا يَهَبُ لَهُ ، فَأَهْدَى إِلَيْهِ ، أَوْ أَعْمَرَهُ ^(١٥) ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْهَبَةِ ، وَإِنْ أَعْطَاهُ مِنَ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ ، أَوْ نَذَرَ أَوْ كَفَّارَةً ، لَمْ يَخْنَثْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى / عَلَيْهِ ، يَجِبُ إِخْرَاجُهُ ، فَلَيْسَ هُوَ بِهَبَةٍ مِنْهُ ، وَإِنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ تَطَوُّعًا ، فَقَالَ ١٨٨/١٠ الْقَاضِي : يَخْنَثُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَخْنَثُ . وَهُوَ قَوْلُ

(١٠) لِي م : ٥ ب ٤ .

(١١) لِي الْأَصْلُ ، ١ : تَزَوَّجَ .

(١٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣٥ .

(١٣) تَقْدِمُ فِي : ٥٧٣/٩ .

(١٤) تَقْدِمُ فِي : ٥٧٤/٩ .

(١٥) أَعْمَرَهُ : جَعَلَهُ لَهُ طَوِيلَ عَمَرِهِ .

أصحاب الرأي؛ لأنهما يختلفان اسماً وحكماً؛ بدليل أن النبي ﷺ قال: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ»^(١٦). وكانت الصدقة مُحَرَّمَةً عليه، والهدية حلالٌ له، وكان يقبَلُ الهدية ولا يقبَلُ الصدقة، ومع هذا الاختلاف لا يَحْتُ في أحدهما بفعل الآخر. ووجه الأول، أنه تبرّع بعين في الحياة، فحَبَّتْ به، كَالْهَدِيَّةِ، ولأنَّ الصدقة تُسَمَّى هِبَةً، فلو تَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ، قِيلَ: وَهَبَ دِرْهَمًا، وتَبَرَّعَ بِدِرْهَمٍ. واختلاف التسمية لكون الصدقة نوعاً من الهبة، فيختصُ باسمِ دُونِهَا، كاختصاصِ الهدية والعمرى باسمين، ولم يُحَرِّجْهُمَا ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهُمَا هِبَةً، وكذلك اختلاف الأحكام، فإنه قد يثبت للتوابع ما لا يثبت للجنس، كما يثبت للآدمي من الأحكام ما لا يثبت لمطلق الحيوان. وإن وصي له، لم يَحْتُ؛ لأنَّ الهبة تمليكٌ في الحياة، والوصية إنما تُمْلِكُ بالقبول بعد الموت. وإن أعازَه، لم يَحْتُ؛ لأنَّ الهبة تمليكُ الأغنياء، وليس في العارية تمليكٌ عَيْنٍ، ولأنَّ المُسْتَعِيرَ لا يَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ، وإنما يَسْتَبِيحُهَا، ولهذا يَمْلِكُ الْمُعِيرُ الرُّجُوعَ فِيهَا، ولا يَمْلِكُ الْمُسْتَعِيرُ إِجَارَتَهَا، ولا إِعَارَتَهَا. هذا قولُ القاضي، ومذهبُ الشافعي. وقال أبو الحُطَّاب: يَحْتُ؛ لأنَّ العارية هِبَةُ الْمَنْفَعَةِ. والأولُ أَصَحُّ. وإن أضافه، لم يَحْتُ؛ لأنَّه لم يَمْلِكْهُ شَيْئًا، وإنما أَبَاخَهُ، ولهذا لا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ بِغَيْرِ الْأَكْلِ. وإن بَاعَهُ وَحَابَاهُ، لم يَحْتُ؛ لأنَّه مُعَاوَضَةٌ يَمْلِكُ الشَّيْءُ أَخَذَ جَمِيعَ الْمَبِيعِ، ولو كان هِبَةً أَوْ بَعْضَهُ هِبَةً، لم يَمْلِكْ أَخْذَهُ كُلَّهُ. وقال أبو الحُطَّاب: يَحْتُ، في أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لأنَّه تَرَكَ^(١٧) له بَعْضَ الْمَبِيعِ بِغَيْرِ ثَمَنٍ، أَوْ وَهَبَهُ بَعْضَ الثَّمَنِ. وإن وَقَفَ عَلَيْهِ، فقال أبو الحُطَّاب: يَحْتُ؛ لأنَّه تَبَرَّعَ لَهُ بِعَيْنٍ فِي الْحَيَاةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْتُ؛ لأنَّ الْوَقْفَ لَا يَمْلِكُ، في رِوَايَةٍ. وإن حَلَفَ لَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، فَوَهَبَ لَهُ، لم يَحْتُ؛ لأنَّ الصَّدَقَةَ نَوْعٌ مِنَ الْهِبَةِ، وَلَا يَحْتُ الْحَالِفُ عَلَى نَوْعٍ بِفِعْلِ نَوْعٍ آخَرَ، وَلَا يَثْبُتُ لِلْجِنْسِ حُكْمُ النَّوَاعِ، وَهَذَا خُرُجَتِ الصَّدَقَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ تُحَرِّمِ الْهِبَةُ وَلَا الْهَدِيَّةُ. وإن حَلَفَ لَا يَهَبُ لَهُ / شَيْئًا، فَاسْقَطَ عَنْهُ دَيْنًا، لم يَحْتُ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي؛ لأنَّ الهبة تمليكٌ عَيْنٍ، وليس له إِلَّا دَيْنٌ فِي دَعِيئِهِ.

١٨٩/١٠

(١٦) تقدم ترجمته، في: ١١٦/٤.

(١٧) في م: ١٠ برك ٤.

١٨٠١ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ فَلَانَا ، أَوْ لَا يَضْرِبَهُ ^(١) ، فَوَكَّلَ فِي الشِّرَاءِ وَالضَّرْبِ ، حَيْثُ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ حَلَفَ أَنْ ^(٢) لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَهُ ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَشْرِيَ مُبَاشَرَتَهُ بِنَفْسِهِ . ونحو هذا قول مالك ، وأبي ثور . وقال الشافعي : لَا يَحْنُثُ ، إِلَّا أَنْ يَتَوَرَّعَ بِبَيْعِهِ أَنْ لَا يَسْتَتِيبَ فِي فِعْلِهِ ، أَوْ يَكُونَ مِمَّنْ لَمْ تَجَرَّ عَادَتُهُ بِمُبَاشَرَتِهِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ إِضَافَةِ الْفِعْلِ يَقْتَضِي مُبَاشَرَتَهُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَهُ فِي الْبَيْعِ لَمْ يَجُزْ لِلْوَكِيلِ تَوَكُّلَ غَيْرِهِ . وَإِنْ حَلَفَ ^(٣) لَا يَبِيعُ وَلَا يَضْرِبُ ، فَأَمَرُ مَنْ فَعَلَهُ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَقُولُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ ، لَمْ يَحْنُثْ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَقُولُهُ ، كَالسُّلْطَانِ ، فَفِيهِ قَوْلَانِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ ، فَأَمَرُ مَنْ خَلَقَهُ ، فَقِيلَ : لَهُ فِيهِ قَوْلَانِ . وَقِيلَ : يَحْنُثُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ، فَوَكَّلَ مَنْ بَاعَ ، لَمْ يَحْنُثْ ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ ، فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَهُ ، حَيْثُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْفِعْلَ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ وَكَّلَ فِيهِ ، وَأَمَرَهُ ، فَيَحْنُثُ ^(٤) بِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَقُولُهُ بِنَفْسِهِ ، وَكَأَلَوْ حَلَفَ لَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ ، فَأَمَرُ مَنْ خَلَقَهُ ، أَوْ لَا يَضْرِبُ ، فَوَكَّلَ مَنْ ضَرَبَ عِنْدَ أَى حَنِيفَةٍ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ^(٥) . وَقَالَ : ﴿ مُخْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ ^(٦) . وَكَانَ هَذَا مُتَنَاوِلًا لِلْإِسْتِنَابَةِ فِيهِ . وَلِأَنَّ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ وَجَدَ مِنْ نَائِبِهِ ، فَحَيْثُ بِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا ، فَأَمَرُ مَنْ حَمَلَهُ إِلَيْهَا . وَقَوْلُهُمْ : إِنْ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ يَقْتَضِي الْمُبَاشَرَةَ بِمَنْعِهِ . وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّهُ إِذَا وَكَّلَ فِي فِعْلٍ يَمْتَنِعُ عَلَى الْوَكِيلِ التَّوَكُّلَ فِيهِ ، وَإِنْ ^(٧) سَلَمْنَا ، فَلَا تَوَكُّلٌ يُقْصَدُ فِيهِ ^(٨) الْأَمَانَةُ وَالْجِدْقُ ، وَالنَّاسُ يَحْتَلِفُونَ فِيهِمَا ، فَإِذَا عَيَّنَّ وَاحِدًا ، لَمْ تَجُزْ مُخَالَفَتُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ ، أ : ب : وَلَا يَضْرِبُهُ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي ب نَهَادَةٌ : أَنْ .

(٤) فِي ب : فَحَنَثَ .

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٦ .

(٦) سُورَةُ الْفَتْحِ ٢٧ .

(٧) فِي م : وَلَقِنْ .

(٨) فِي م : بِهِ .

تُعِينُهُ ، بِخِلَافِ الْيَمِينِ . فَأَمَّا إِنْ تَوَيَّ يَمِينَهُ الْمُبَاشَرَةَ لِلْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ ، أَوْ كَانَ سَبَبُ يَمِينِهِ يَقْتَضِيهَا ، أَوْ قَرِينَةُ حَالِهِ ، تَخْصُصُ بِهَا ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ يُقَيِّدُ بِنَيْتِهِ ، أَوْ بِمَا ذَلَّلَ عَلَيْهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ صَرَحَ بِهِ بِلَفْظِهِ . وَإِنْ حَلَفَ لِشَرْتَيْنِ ، أَوْ لِيَسَعَيْنِ ، أَوْ لِيَضْرِبَيْنِ ، فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، بَرٌّ ، لَمَا ذَكَرْنَا فِي طَرَفِ النَّفْيِ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « رَجِمَ اللَّهُ الْمُحْلَقِينَ »^(٩) . تَنَاوَلَ مَنْ خُلِقَ رَأْسُهُ بِأَمْرِهِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لِيُطْلَقَنَّ زَوْجَتَهُ ، أَوْ لَا يُطْلَقَهَا ، فَوَكَّلَ مَنْ طَلَّقَهَا ، أَوْ قَالَ لَهَا : طَلَّقِي نَفْسَكَ . فَطَلَّقَهَا ، أَوْ قَالَ لَهَا^(١٠) : اخْتَارِي ، أَوْ أَمْرُكِ يَدَكَ . فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ، بَرٌّ ، وَحَنِتْ . وَالْخِلَافُ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ ، أَوْ إِنْ قُمْتَ . فَشَاءَتْ / ، أَوْ قَامَتْ ، حَنِتْ . بَغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا هِيَ حَقَّقَتْ شَرْطَهُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ ، فَلَطَمَهَا ، أَوْ لَكَمَهَا ، أَوْ ضَرَبَهَا بَعْضًا أَوْ غَيْرَهَا^(١١) ، حَنِتْ . بَغَيْرِ خِلَافٍ . وَإِنْ عَضَّهَا ، أَوْ خَنَقَهَا ، أَوْ جَزَّ شَعْرَهَا جَزًّا يُؤْلِمُهَا ، قَاصِدًا لِلْإِضْرَارِ بِهَا ، حَنِتْ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنُتُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى ضَرْبًا ، فَلَا يَحْنُتُ بِهِ ، كَالْوَشْتَمِ شَتْمًا أَلَمَهَا . وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا ؛ فَإِنْ مُهِنًا نَقَلَ عَنْهُ ، فِي مَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِنْ لَمْ أَضْرِبْكَ الْيَوْمَ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَعَضَّهَا ، أَوْ قَرَصَهَا ، أَوْ أَمْسَكَ شَعْرَهَا ، فَهُوَ عَلَى مَا تَوَيَّ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ الْقَاضِي : فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْهُ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الضَّرْبِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا فِي الْعُرْفِ يُسْتَعْمَلُ لِكُفِّ الْأَذَى الْمُؤْلِمِ لِلْجَسَمِ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ ، وَهَذَا يُقَالُ : نَضَارًا . إِذَا فَعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هَذَا بِصَاحِبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا آلَةٌ ، وَفَارَقَ الشَّتْمُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُؤْلِمُ الْجِسْمَ ، وَإِنَّمَا يُؤْلِمُ الْقَلْبَ .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٣/٥ ، ٣٠٤ .

(١٠) سقط من : ١ ، ب .

(١١) في ب : « بغيرها » .

١٨٠٢ - مسألة : قال : (وَمَنْ خَلَفَ بِعَقْرِ ، أَوْ طَلَّقَ ، أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَفَعَلَهُ نَاسِيًا ، حَيْثُ)

وهذا قال مجاهد ، وسعيد بن جبير ، والزهرى ، وقتادة ، وربيعه ، ومالك ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي . وهو المشهور عن الشافعى . وقال عطاء ، وعمر بن دينار ، وابن أبى نجيح ، وإسحاق ، وابن المنذر : لا يحنث . وهو رواية عن أحمد ؛ لأن الناسى لا يكلف حال نسيانه ، فلا يلزمه الحنث ، كالخلف^(١) بالله تعالى . ولنا ، أن هذا يتعلّق به حتى آدمى ، فتعلّق الحكم به مع النسيان ، كالإثلاف ، ولأنه حكم علق على شرط ، فيوجد بوجدان شرطه ، كالمنع من الصلاة بعد العصر ، وقد سبق هذه المسألة^(٢) .

١٨٠٣ - مسألة : قال : (وَإِذَا خَلَفَ ، فَتَأَوَّلَ فِي يَمِينِهِ ، فَلَهُ تَأْوِيلُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا ، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا ، لَمْ يَنْفَعِهِ تَأْوِيلُهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : لَا يَمِينُكَ عَلَى مَا يَصْدُفُكَ بِهِ صَاحِبُكَ^(٣))

معنى التأويل ، أن يقصد بكلامه محتتملاً يخالف ظاهره ، نحو أن يخلف أنه أحمى ، يقصد أخوة الإسلام ، أو المشابهة ، أو يعنى بالسقف والبناء السماء ، وبالبساط والفرش الأرض ، وبالأوتاد الجبال ، وبالباس الليل ، أو يقول : ما رأيت فلاناً . يعنى ما ضربت رثته . ولا ذكرته . يريد ما قطعت ذكره . أو يقول : جوارى أحرار . يعنى سفنه . ونسائى طوالى . يعنى نساء^(٤) الأقارب منه . أو يقول : ما كاتب فلاناً ، ولا عرفته ، ولا أعلمته ، ولا سألته حاجة ، ولا أكلت له دجاجة ، ولا فروجة ، ولا شربت له ماء ، ولا فى بنتى قرش ولا حصير ، ولا بارية . وينوى بالمكائبة مكائبة الرقيق ، / وبالتعريف جعله عريقاً ، وبالإغلام جعله أعلم الشفة ، والحاجة شجرة صغيرة ، والدجاجة الكبة من الغزل ، والفروجة الدراعة ، والقرش صغار الإبل ، والحصير الحيس^(٥) ، والبارية

(١) فى ب : بالخلف .

(٢) تقدم فى : ٥٢٣/٢ ، ٥٢٤ .

(٣) فى م : صاحبه .

(٤) فى م : نساء .

(٥) فى م : والحيس .

السَّكِينُ التي يَبْرَى بها . أو يقول : ما لِفِلَانٍ عِنْدِي وَدِيعةٌ ، ولا شيء . يعني بـ « ما » الذي . أو يقول : ما فِلَانٌ ههنا . ويعني مُوضِعًا بَعَيْنِهِ . أو يقول : والله ما أَكَلْتُ من هذا شيئًا ، ولا أَخَذْتُ منه . يعني الباقي بَعْدَ أَخْذِهِ وَأَكْلِهِ . فهذا وَأَشْبَاهُهُ مِمَّا يَسْبِقُ إِلَى فَهْمِ السَّامِعِ خِلَافَهُ ، إِذَاعْنَاهُ يَبِينُهُ ، فَهُوَ تَأْوِيلٌ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ . ولا يَخْلُو حَالُ الحَالِفِ التَّأْوِيلُ ، من ثَلَاثَةِ أَحوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ؛ أَنَّ يَكُونَ مَظْلُومًا ، مِثْلَ مَنْ يَسْتَحْلِفُهُ ظَالِمٌ عَلَى شَيْءٍ ، لو صَدَقَهُ لظَلَمَهُ ، أو ظَلَمَ غَيْرَهُ ، أو نَالَ مُسْلِمًا مِنْهُ ضَرَرٌ . فهذا له تَأْوِيلُهُ . قال مُهَنَّا : سَأَلْتُ أَحْمَدَ ، عن رَجُلٍ لَهُ امْرَأَتَانِ ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَاطِمَةٌ ، فَمَاتَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا ، فَحَلَفَ بِطَلَاقِ فَاطِمَةَ ، وَتَوَى التي مَاتَتْ ؟ قال : إِنْ كَانَ المُسْتَحْلِفُ لَهُ ظَالِمًا ، فَالْيَتِيَّةُ يَتِيَّةُ صَاحِبِ الطَّلَاقِ ، وَإِنْ كَانَ المُطَلَّقُ هُوَ الظَّالِمُ ، فَالْيَتِيَّةُ يَتِيَّةُ الذي اسْتَحْلَفَ . وقد رَوَى أَبُو داودَ ، بِإِسْنَادِهِ عن سُؤَيْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ ، قال : خَرَجْنَا نَرِيذُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَمَعَنَا اثْنَانِ مِنْ حُجْرٍ ، فَأَخَذَهُ عَدُوُّهُ ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَخْلِفُوا ، فَحَلَفْتُ أَنَّهُ أَحْيَى ، فَخَلَّى سَبِيلَهُ ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : « أَلَيْتَ أَبْرَهُمَ وَأَصْدَقُهُم ، الْمُسْلِمُ أَغْوَى الْمُسْلِمَ »^(٤) . وقال النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ فِى الْمَعَارِضِ لَمَنْدُوحَةٌ عَنِ الْكُذِبِ »^(٥) . يعني سَعَةَ الْمَعَارِضِ التي يُوهِمُ بِهَا السَّامِعُ غَيْرَ مَاعْنَاهُ . قال مُحَمَّدُ بْنُ سَبِيهٍ : الكلامُ أَوْسَعُ من أَنْ يَكْذِبَ ظَرِيفٌ . يعني لا يَخْتِاجُ أَنْ يَكْذِبَ ؛ لِكثَرَةِ الْمَعَارِضِ ، وَخَصَّ الظَّرِيفَ بِذَلِكَ ؛ يَعْنِي بِهِ الْكَيْسَ الْفَعِيلَ ، فَإِنَّهُ يَقِيطُنْ لِلتَّأْوِيلِ ، فلا حَاجَةَ بِهِ إِلَى الْكُذِبِ . الحَالُ^(٦) الثَّانِي ، أَنَّ يَكُونَ الحَالِفُ ظَالِمًا ، كَالَّذِي يَسْتَحْلِفُهُ الْحَاكِمُ عَلَى حَقٍّ عِنْدَهُ ، فَهَذَا يَنْصَرِفُ بِعَيْنِهِ إِلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ الذي عَنَاهُ المُسْتَحْلِفُ ، وَلَا يَنْفَعُ الحَالِفَ تَأْوِيلُهُ . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ . ولا تُعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفَةٌ ؛ فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَبِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ » . رواه مسلمٌ ، وأبو داودَ^(٧) .

(٤) تقدم ترجمته ، في صفحة ٤٤١ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب المعارض فيها منسوخة عن الكذب ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٩٩/١٠ .

(٦) في الأصل ، أ ، هنا وفيما يلي : « الوجه » . وما في م مطابق للإجمال السابق .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب بين الحالف على نية للمستحلف ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٧٤/٣ . وأبو داود ، في : باب المعارض في الأيمان ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠٠/٢ . =

وعن أبي هريرة قال : قال / رسول الله ﷺ : « اليمين على نية المستخلف » . رواه ١٩٠/١٠ .
 مسلم^(٨) . وقالت عائشة : « اليمين على ما وقع للمخلف له »^(٩) . ولكنه لو ساء
 التأويل ، لبطل المعنى المبتغى باليمين ، إذ^(١٠) ، فمقصودها تخويف الخالف ليرتدع عن
 الجحود ، خوفاً من عقبة اليمين الكاذبة ، فمتى ساء التأويل له ، انتفى ذلك ، وصار
 التأويل وسيلة إلى جمود الحقوق ، ولا نعلم في هذا خلافاً . قال إبراهيم ، في رجل استخلفه
 السلطان بالطلاق على شيء ، فورث^(١١) في يمينه إلى شيء آخر : أجزأ عنه ، وإن كان
 ظالمًا لم ينجز عنه التوبة^(١٢) . الجال الثالث ، لم يكن ظالمًا ولا مظلومًا ، فظاهر كلام
 أحمد ، أن له تأويله ،^(١٣) فإنه روي^(١٤) أن مهنا كان عنده ، هو والمروذي وجماعة ، فجاء
 رجل يطلب المروذي ، ولم ير المروذي أن يكلمه ، فوضع مهنا أصبعه في كفه ، وقال :
 ليس المروذي ههنا ، وما يصنع المروذي ههنا يريد : ليس هو في كفه . ولم ينكر ذلك
 أبو عبد الله . وروي أن مهنا قال له : إني أريد الخروج - يعني السفر إلى بلده - وأحب
 أن تسميني الجزء الفلاني . فاستمعه إياه ، ثم رآه بعد ذلك ، فقال : ألم تقل إنك تريد
 الخروج ؟ فقال له مهنا : قلت لك : إني أريد الخروج الآن ؟ فلم ينكر عليه . وهذا
 مذهب الشافعي . ولا نعلم في هذا خلافاً . روى سعيد ، عن جرير ، عن المغيرة ، قال :
 كان إذا طلب إنسان إبراهيم^(١٥) ، ولم ير إبراهيم أن يلقاه^(١٦) ، خرجت إليه الخاديم ،

- كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء أن اليمين على ما يصدق صاحبه ، من أبواب الأحكام ١٠٧/٦ . وابن ماجه ،
 في : باب من ورى في يمينه ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٦/١ . والدارمي ، في : باب الرجل يخلف على
 الشيء وهو يورث على يمينه ، من كتاب النذور . سنن الدارمي ١٨٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٨/٢ ،
 ٣٣١ .

- (٨) في : باب بين الخالف على نية المستخلف ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٧٤/٣ .
 كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من ورى في يمينه ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٥/١ .
 (٩) أخرجه نحوه عبد الرزاق ، في : باب اليمين بما يصدقك صاحبك ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٩٣/٨ .
 (١٠) في ب ، م : ١ : إذا .
 (١١) في م : ١ : فوري . والتوبة في اليمين : نية ينوبها الخالف غير ما نواه مستخلفه .
 (١٢) في م : ١ : التوبة .
 (١٣) (١٣-١٣) في م : ١ : فوري .
 (١٤) أي : النخعي .
 (١٥) في ب : ١ : يخرج .

فَقَالَتْ : اَطْلُبُوهُ فِي الْمَسْجِدِ . وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنِّي ذَكَرْتُ رَجُلًا بِشَيْءٍ ، فَكَيْفَ لِي أَنْ
أَعْتَذِرَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : قُلْ لَهُ : وَاللَّهِ إِنْ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا قُلْتُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ . وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ
يَنْزَحُ ، وَلَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا ^(١٦) ، وَمُزَاحِمُهُ أَنْ يُوهِمَ السَّامِعَ بِكَلَامِهِ غَيْرَ مَا عَنَاهُ ، وَهُوَ
التَّأْوِيلُ ، فَقَالَ لِعَجُوزٍ : « لَا تَدْخُلِ الْجَنَّةَ عَجُوزٌ » ^(١٧) . يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ يَنْشِئُهُمْ أَبْكَارًا
عُرْبًا أَثَرًا . وَقَالَ أَنَسٌ : إِنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اخْلِمْ لِي .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « إِنَّا حَامِلُونَكَ عَلَى وَلَدٍ ثَاقِفَةٍ » ^(١٨) . قَالَ : وَمَا أَصْنَعُ بِوَلَدِ الثَّاقِفَةِ ؟ قَالَ :
« وَهَلْ تِلْكَ إِلَّا بِلَاحِ الْإِبِلِ إِلَّا التُّوقُ ؟ » / رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٩) . وَقَالَ لَامْرَأَةٍ وَقَدْ ذَكَرَتْ لَهُ زَوْجَهَا :
« أَهْوُ الْكَذِبِ فِي عَيْنَيْهِ بَيَاضٌ » . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ لَصَّحِيحُ الْعَيْنِ ^(٢٠) . وَأَرَادَ
النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيَاضِ ^(٢١) الَّذِي حَوْلَ الْحَدَقِ . وَقَالَ لِرَجُلٍ اخْتَضَنَهُ مِنْ وَرَثَةِ : « مَنْ
يَشْتَرِي ^(٢٢) الْعَبْدَ ؟ » . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، تَجِدُنِي إِذَا كَاسِدًا . قَالَ : « لَكِنَّكَ عِنْدَ
اللَّهِ لَسْتَ بِكَاسِدٍ » ^(٢٣) . وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ التَّأْوِيلِ وَالْمَعَارِضِ ، وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ حَقًّا ،
فَقَالَ : « لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا » ^(٢٤) . وَرَوَى عَنْ شَرِيحٍ ، أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ زَيْبَادٍ ، وَقَدْ خَضَرَهُ
الْمَوْتُ ، فَقِيلَ لَهُ : كَيْفَ تَرَكْتَ الْأَمِيرَ ؟ قَالَ : تَرَكْتُهُ بِأَمْرٍ وَيَنْهَى . فَلَمَّا مَاتَ قِيلَ لَهُ :
كَيْفَ قُلْتَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : تَرَكْتُهُ بِأَمْرٍ بِالصَّبْرِ ، وَيَنْهَى عَنِ الْبُكَاءِ وَالْجَزَعِ . وَيُرَوَّى عَنْ
شَقِيقٍ ، أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ امْرَأَةً ، وَتَحْتَهُ أُخْرَى ، فَقَالُوا : لَا تَزُوجُكَ حَتَّى تُطْلُقَ امْرَأَتَكَ .
فَقَالَ : أَشْهَدُوا أَنِّي قَدْ طَلَقْتُ ثَلَاثًا . فَرَزَّوْجُهُ ، فَأَقَامَ عَلَى امْرَأَتِهِ ، فَقَالُوا : قَدْ طَلَقْتَ

(١٦) أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی المزاج ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذی ١٥٧/٨ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٣٤٠/٢ ، ٣٦٠ .

(١٧) عزاه السيوطی إلى البهقی فی شعب الإيمان ، والطبرانی فی الأوسط . الدر المنثور ١٥٨/٦ .

(١٨) فی م : « الثاقفة » .

(١٩) فی : باب ما جاء فی المزاج ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٩٦/٢ .

كما أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی المزاج ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذی ١٥٨/٨ .

(٢٠) انظر : الطبقات السنية ٦١/١ .

(٢١) فی م : « البياض » .

(٢٢) فی م زيادة : « هذا » .

(٢٣) أخرجه الإمام أحمد ، فی : المسند ١٦١/٣ .

ثَلَاثًا. ^(٢٤) قَالَ: أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ كَانَ لِي ثَلَاثُ نِسْوَةٍ فِطْلَقْتُهُنَّ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ قَدْ طَلَّقْتُ ثَلَاثًا ^(٢٥). فَقَالُوا: مَا هَذَا أَرَدْنَا. فَذَكَرَ ذَلِكَ شَقِيقَ عُثْمَانَ ^(٢٦)، فَجَعَلَهُ ^(٢٧) بَيْتَهُ. وَيُرْوَى ^(٢٨) عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّهُ كَانَ فِي مَجْلِسٍ، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ رَجُلٌ ظَنَّ أَنَّهُ طَلَبَ مِنْهُ التَّعْرِيفَ بِهِ ^(٢٩)، وَالثَّنَاءَ عَلَيْهِ، فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِنَّ لَهُ بَيْتًا وَشَرَفًا. فَقِيلَ لِلشَّعْبِيِّ بَعْدَ مَا ذَهَبَ الرَّجُلُ: أَتَعْرِفُهُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ نَظَرَ إِلَيَّ. قِيلَ: فَكَيْفَ أَتَيْتَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: شَرَفُهُ ^(٣٠) أَذْنَاهُ، وَبَيْتُهُ الَّذِي يَسْكُنُهُ. وَيُرْوَى أَنَّ رَجُلًا أَخَذَ عَلَى شَرَابٍ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ ^(٣١):

أَنَا ابْنُ الَّذِي لَا يُنْزِلُ الدُّهْرُ قَدْرَهُ وَإِنْ تَزَلْتُ يَوْمًا فَسَوْفَ تُعَوِّدُ ^(٣٢)
تَرَى النَّاسَ أَقْوَامًا عَلَى بَابِ دَارِهِ فَمِنْهُمْ قِيَامٌ حَوْلَهَا وَقَعُودُ

فَظَنُّوهُ شَرِيفًا، فَخَلَّوْا ^(٣٣) سَبِيلَهُ، ^(٣٤) ثُمَّ سَأَلُوا ^(٣٥) عَنْهُ، فَإِذَا هُوَ ابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ. وَأَخَذَ الْخَوَارِجُ ^(٣٦) رَافِضِيًّا، فَقَالُوا لَهُ: ثَبْرًا مِنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ. فَقَالَ: أَنَا مِنْ عَلِيٍّ، وَمِنْ عُثْمَانَ بَرِيءٌ. فَهَذَا وَشَيْئُهُ هُوَ التَّأْوِيلُ الَّذِي لَا يُعَذَّرُ بِهِ الظَّالِمُ، وَيَسُوعُ لَخَيْرِهِ مَظْلُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَظْلُومٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي الْمَزَاجِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ بِهِ إِلَيْهِ.

فصل: والمستحيل نوعان؛ أحدهما، مستحيل عادة، كصعود السماء، والطيران، / وقطع المسافة البعيدة في مدة قليلة، فإذا حلف على فعله، انعقدت يمينه. ١٠/١٩١ ظ

(٢٤-٢٥) سقط من: ب. نقل نظر.

(٢٥) في النسخ: لعثمان. و تقدم تحريجه، في: ١٠/٣٦٣.

(٢٦) في أ، ب، م: فجعلها.

(٢٧) في م: وروى.

(٢٨) سقط من: ب.

(٢٩) في الأصل نهادة: الذي.

(٣٠) البيت الأول في: الدر الفريد ٢٧٤٢، والثاني في حاشيته.

(٣١) في م: وإن نزلت. تحريف.

(٣٢) في ب نهادة: عنه.

(٣٣-٣٤) في م: فسألوا.

(٣٥) في نهادة: رجلا.

ذكره القاضي ، وأبو الخطاب ؛ لأنه يتصور وجوده ، فإذا حلف عليه ، انتقدت يمينه ، ولم يمتد الكفارة في الحال ؛ لأنه مأثور من البر فيها ، فوجب الكفارة ، كما لو حلف ليطلقن امرأته فماتت . والثاني ، المستحيل عقلاً ، كرد أمسي ، وشرب الماء الذي في الكوز ولا ماء فيه . فقال أبو الخطاب : لا تنقد يمينه ، ولا تجب بها كفارة . وهو مذهب مالك ؛ لأنها يمين قارنهما ما يحلها ، فلم تنقد ، كيمين العموس ، أو يمين على غير متصور ، فأشبهت يمين العموس ، وهذا لأن اليمين إنما تنقد على متصور ، أو متوهم التصور ، وليس ههنا واحد منهما . وقال القاضي : تنقد موجهة للكفارة في الحال . وهذا قول أبي يوسف ، والشافعي ؛ لأنه حلف على فعل نفسه في المستقبل ، ولم يفعل ، كما لو حلف ليطلقن امرأته ، فماتت قبل طلاقها ، وبالقياس على المستحيل عادة ، ولا فرق بين أن يعلم استحالة أو لا يعلم ، مثل أن يخلف ليشرن الماء الذي في الكوز ولا ماء فيه ، فالحكم واحد من علم أنه لا ماء فيه ، ومن لا يعلم . وإن حلف ليقتلن فلاناً ، وهو ميت ، فهو^(٣٥) كالمتحيل عادة ؛ لأنه يتصور أن يحييه الله فيقتله ، وتنقد يمينه على قول أصحابنا . وإن حلف لأقتلن الميت . يعني في حال موته ، فهو مستحيل عقلاً ، فيكون فيه من الخلاف ما قد ذكرناه .

فصل : فإن قال : والله ليفعلن فلان كذا ، أو لا يفعل . أو حلف على حاضر ، فقال : والله لتفعلن كذا . فأخفته ، ولم يفعل ، فالكفارة على الخاليف . كذا قال ابن عمر ، وأهل المدينة ، وعطاء ، وقتادة ، والأوزاعي ، وأهل العراق ، والشافعي ؛ لأن الخالف هو الحادث ، فكانت الكفارة عليه ، كما لو كان هو الفاعل لما يحنثه ، ولأن سبب الكفارة إما اليمين ، أو^(٣٦) الحنث ، أو هما ، وأي ذلك قدر ، فهو موجود في الخاليف . وإن قال : أسألك بالله لتفعلن . وأراد اليمين ، فهي كالتي قبلها . وإن أراد الشفاعة إليه بالله ، فليس بيمين ، ولا كفارة على واحد منهما . وإن قال : بالله لتفعلن ، فهي يمين ؛ لأنه أجاب بجواب القسم ، إلا أن يتوهم ما يصر فيها . / وإن قال : بالله أفعل . فليس يميناً ؛ لأنه لم يوجهها

١٩٢/١٠

(٣٥) ق ب : وهي .

(٣٦) ق م : وما .

بجواب القسم ، ولذلك لا يصلح أن يقول : والله أفعل . ولا : بالله أفعل . وإنما صلح ذلك في التاء ؛ لأنها لا (٣٧) تختص القسم (٣٧) ، فيدل على أنه سؤال ، فلا تجب به كفارة (٣٨) .

فصل : وثبت أن النبي ﷺ أمر بإبرار القسم (٣٩) . رواه البخاري (٤٠) . وهذا ، والله أعلم ، على سبيل التدبیر ، لا على سبيل الإيجاب ؛ بدليل أن أبا بكر قال : أقسمت عليك يا رسول الله ، لتعيرني بما أصبت مما أخطأت . فقال النبي ﷺ : « لا تقسم يا أبا بكر » . ولم يعيره (٤١) . ولو وجب عليه إزاره لأخبره . ويحتمل أن يجب عليه إزاره ، إذا لم يكن فيه ضرر ، ويكون امتناع النبي ﷺ من إبرار أبي بكر لما علم من الضر فيه . وإن أجابه إلى صورة ما أقسم عليه دون معناه ، عند تعدد المعنى ، فحسن ؛ فإنه روى عن النبي ﷺ ، أن العباس جاءه برجل ليأبعه على الهجرة ، فقال النبي ﷺ : « لا هجرة بعد الفتح » . فقال (٤٢) العباس : أقسمت عليك يا رسول الله لتأبعه . فوضع النبي ﷺ يده في يده ، وقال : « أبررت قسم عسى ، ولا هجرة » (٤٣) . فأجابه إلى صورة المأبعة ، دون ما قصد يمينه .

(٣٧-٣٧) في م : : تخص بالقسم .

(٣٨) في ا ، ب : : الكفارة .

(٣٩) في م : : القسم .

(٤٠) في : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب نصر المظلوم ، من كتاب المظالم ، وفي : باب من إجابة الوتة ، من كتاب التكاثر ، وفي : باب خواتيم الذهب ، من كتاب اللباس ، وفي : باب تشميت العاطس ، من كتاب الأدب ، وفي : باب إقضاء السلام ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب قول الله تعالى ﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم ﴾ ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١/٢ ، ١٦٩/٣ ، ٣١/٧ ، ٢٠٠ ، ٦١/٨ ، ٦٥ ، ١٦٦ . كما أخرجه مسلم ، في : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ... ، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ١٦٣٥/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية لبس المعصر للرجل ... ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٥٢/١٠ . والنسائي ، في : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب إبرار القسم ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٤/٤ ، ٩/٧ . وابن ماجه ، في : إبرار القسم ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٩ .

(٤١) تقدم ترجمته ، في صفحة ٤٦٩ .

(٤٢) في م : : وقال .

(٤٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب إبرار القسم ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣ ، ٤٣١ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ إِجَابَةُ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَكَم بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ ، وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ فَأَجِيرُوهُ ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا ، فَأَذْعُوهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ » . وعن أبي ذرٍّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ ، وَثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ ؛ أَمَّا الَّذِينَ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ ؛ فَرَجُلٌ سَأَلَ قَوْمًا ، فَسَأَلَهُمُ بِاللَّهِ ، وَلَمْ يَسْأَلَهُمْ بِقَرَابَةِ يَتْنِهِ وَيَتْنِهِمْ ، فَتَخَلَّفَ رَجُلٌ بِأَعْقَابِهِمْ ، فَأَعْطَاهُ سِرًّا ، لَا يَعْلَمُ بِعَيْطَتِهِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَالَّذِي أُعْطَاهُ ، وَقَوْمٌ سَارُوا لَيْلَتَهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ التَّوَمُّ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِمَّا يَعْدُلُ بِهِ ، فَوَضَعُوا رُءُوسَهُمْ ، فَقَامَ يَتَمَلَّقُنِي وَيَتْلُوا آيَاتِي ، وَرَجُلٌ كَانَ فِي سِرِّيَّةٍ ، فَلَقُوا الْعَدُوَّ فَهَزِمُوا ، فَأَقْبَلَ بِصَدْرِهِ حَتَّى يُقْتَلَ أَوْ يُفْتَحَ لَهُ ، وَالثَّلَاثَةُ الَّذِينَ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ ؛ الشَّيْخُ الزَّانِي ، وَالْفَقِيرُ الْمُحْتَالُ ، وَالغَنِيُّ الظَّلُومُ » . رواهما النسائي (٤٤) .

١٩٢/١ ط

فصل : إِذَا قَالَ : حَلَفْتُ . وَلَمْ يَكُنْ حَلَفَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : هِيَ كَذِبَةٌ ، لَيْسَ عَلَيْهِ يَمِينٌ . وعنه : عليه الكفارة ؛ لأنه أقرَّ على نفسه . والأوَّلُ هو المذهب ، لأنه حُكِّمَ (٤٥) فيما بينه وبين الله تعالى ، فإذا كَذَبَ في الخبرِ به ، لم يلزمه حُكْمُهُ ، كَالْوَقَالِ : مَصْلِيَّتِي . وقد صُلِّيَ . ولو قال : عليَّ يمينٌ . ونَوَى الخبرَ ، فهي كالتَّى قَبْلَهَا ، وَإِنْ نَوَى الْقَسَمَ ، فقال أبو الحُطَّابِ : هِيَ يَمِينٌ . وهو قولُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وقال الشافعيُّ : لَيْسَ يَمِينٌ ؛ لأنه لم يَأْتِ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى الْمُعْظَمِ ، وَلَا صِفَتِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ يَمِينًا ، كَالْوَقَالِ : حَلَفْتُ . وهذا أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ صِيغَةُ الْيَمِينِ وَالْقَسَمِ ، وَإِنَّمَا هِيَ صِيغَةُ الْخَبَرِ ، فَلَا

(٤٤) الأوَّلُ في : باب من سأل بالله عز وجل ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٦١/٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب عطية من سأل بالله عز وجل ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٨٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦٨/٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٢٧ .

والثاني في : باب فضل صلاة الليل ، من كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، وفي : باب ثواب من يعطى ، من كتاب الزكاة . المجتبى ١٦٩/٣ ، ٦٣/٥ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا أبو كريب ... ، من أبواب صفة الجنة . عارضة الأحوذى ٤٠/١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٣/٥ .

(٤٥) في ب : يحكم .

يكون بها خالفًا ، وإن قلدر ثبت حُكْمُهَا ، لَزِمَهُ أَقْلُ مَا يَتَنَاوَلُهُ ^(٤٦) الا سَمُ ، وهو يَمِينٌ مَّا ، وليست كُلُّ يَمِينٍ مُوجِبَةٌ لِلْكَفَّارَةِ ، فلا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ . وَوَجْهُ الْأَوَّلُ ، أَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنِ الْيَمِينِ ، وَقَدْ تَوَيَّ بِهَا الْيَمِينُ ، فَتَكُونُ يَمِينًا ، كَالصَّرِيحِ .

فصل : وَإِذَا خَلَفَ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ ، أَوْ حَرَّمَهُ ، لَمْ يَصِرْ مُحَرَّمًا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَصِيرُ مُحَرَّمًا ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ؟ ﴾ ^(٤٧) . وَقَوْلُهُ : ﴿ قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجِلَّةً أَيْمَانِكُمْ ﴾ ^(٤٨) ، وَلَأَنَّ الْحِنْثَ يَتَضَمَّنُ هُنَاكَ حُرْمَةَ الْأَسْمِ الْمَعْظُمِ ^(٤٩) ، فَيَكُونُ حَرَامًا ، وَلَئِنَّهُ إِذَا حَرَّمَهُ ، فَقَدْ حَرَّمَ الْحَلَالَ ، فَيَحَرِّمُ ، كَمَا لَوْ حَرَّمَ زَوْجَتَهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّكْفِيرَ ، فَلَهُ فِعْلُ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ ، وَحِلُّ فِعْلِهِ مَعَ كَوْنِهِ مُحَرَّمًا تَنَاقُضٌ وَتَضَادٌ ، وَالْعَجَبُ أَنَّ أبا حَنِيفَةَ لَا يُجَوِّزُ التَّكْفِيرَ إِلَّا بَعْدَ الْحِنْثِ ، وَقَدْ قَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى تَجِلَّةَ الْيَمِينِ ، فَعَلَى قَوْلِهِ ، يَلْزَمُ كَوْنُ الْمُحَرَّمِ مَفْرُوضًا ، أَوْ مِنْ ضَرُورَةِ الْمَفْرُوضِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى التَّجِلَّةِ إِلَّا بِفِعْلِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ عِنْدَهُ مُحَرَّمٌ ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ ، وَلَئِنَّهُ لَوْ كَانَ مُحَرَّمًا ، لَوَجِبَ تَقْدِيمُ الْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ ^(٥٠) ، كَالظَّاهِرِ ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا خَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَاتَّبِعِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ » ^(٥١) . فَأَمَرَ بِفِعْلِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ مُحَرَّمًا ، لَمْ يَأْمُرْ ^(٥٢) بِهِ . وَسَمَاءُ خَيْرًا ، وَالْمُحَرَّمُ لَيْسَ بِخَيْرٍ ، وَأَمَّا الْآيَةُ ، فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهَا قَوْلُهُ : هُوَ عَلَى حَرَامٍ . أَوْ مَنَعَ نَفْسِهِ مِنْهُ ، وَذَلِكَ يُسَمَّى تَحْرِيمًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا ﴾ ^(٥٣) .

وَقَالَ : ﴿ وَحَرِّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٥٤) . / وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ التَّحْرِيمُ حَقِيقَةً وَلَا شَرْعًا .

١٠/٩٣ و

(٤٦) في ١ ، ب : : تناوله .

(٤٧) سورة التحريم ١ . وفي ب أول الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ .

(٤٨) سورة التحريم ٢ .

(٤٩) في ب : : الأعظم .

(٥٠) سقط من : ب .

(٥١) تقدم تحريمه ، في : ٣٩/١١ .

(٥٢) في م : : يأمره .

(٥٣) سورة التوبة ٣٧ .

(٥٤) سورة الأنعام ١٤٠ .

باب (١) الكفارات

الأصل في كفارة اليمين ، الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١) . وأما السنة ، فقوله النبي ﷺ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، قَرَأْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَاتِّبِذِي الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكُفِّرِي عَنْ يَمِينِكَ » (٢) . في أخبارٍ سِوَى هذا . وأجمع المسلمون على مشروعية الكفارة في اليمين بالله تعالى .

١٨٠٤ - مسألة : قال أبو القاسم ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِالْحَنْثِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ ، إِنْ شَاءَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينٍ مُسْلِمِينَ أَخْرَازًا ، كِبَارًا كَانُوا أَوْ صِبَاغًا ، إِذَا أَكَلُوا الطَّعَامَ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ الْحَانِثَ فِي يَمِينِهِ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شَاءَ أَطْعَمَ ، وَإِنْ شَاءَ كَسَا ، وَإِنْ شَاءَ اعْتَقَ ، أَيْ ذَلِكَ فَعَلَ أَجْزَأَهُ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَطَفَ بَعْضَ هَذِهِ الْخِصَالِ عَلَى بَعْضٍ بِحَرْفِ « أَوْ » ، وَهُوَ لِلتَّخْيِيرِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴿ أَوْ ﴾ فَهُوَ مُخَيَّرٌ فِيهِ ، وَمَا كَانَ ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ﴾ فَالْأَوَّلُ الْأَوَّلُ . ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي « التَّفْسِيرِ » . وَالْوَاجِبُ فِي الْإِطْعَامِ لِطَعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ، لِنَصِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عَدَدِهِمْ ، لِأَنَّ لَا يَجِدُ عَشْرَةَ مَسَاكِينٍ (٣) ، فَيَأْتِي ذِكْرُهُ (٤) ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَيُعْتَبَرُ فِي الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِمْ أَرْبَعَةُ

(١) في ب ، م : « كتاب » .

(٢) سورة المائدة ٨٩ . وورد منها م إلى قوله تعالى : ﴿ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ . ثم جاء مكان الباقي : « الآية » .

(٣) تقدم تحريجه ، في ٣٩/١١ .

(٤) لم يرد في الأصل ، أ ، ب .

(٥) في الأصل : « ذكرهم » .

أوصاف : أن يكونوا مساكين ، وهم الصنفان اللذان تُدفع إليهم الزكاة ، المذكوران في أول أصنافها^(٣) ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾^(٤) ، والفقراء مساكين ونهاية ؛ لكون الفقير أشد حاجة من المسكين ، على ما قررناه^(٥) ، ولأن الفقر والمسكنة في غير الزكاة شيء واحد ، لأنهما جميعاً اسم للحاجة إلى ما لا بد منه في الكفاية ، ولذلك لو وصى للفقراء ، أو وقف عليهم ، أو للمساكين ، لكان ذلك لهما^(٦) جميعاً ، وإنما جعلنا صنفين في الزكاة ، وفرق بينهما ؛ لأن الله تعالى ذكر الصنفين ١٠/١٩٣ ظ جميعاً باسمين ، فاحتيج إلى التفريق بينهما ، فأما في غير الزكاة ، فكل واحد من الاسمين يُعبر به عن الصنفين ؛ لأن جهة استحقاقهم واحدة ، وهي الحاجة إلى ما يفي به الكفاية ، ولا يجوز صرفها إلى غيرهم ، سواء كان من أصناف الزكاة ، أو لم يكن ؛ لأن الله تعالى أمر بها للمساكين ، وخصهم بها ، فلا تُدفع إلى غيرهم ، ولأن القدر المدفوع إلى كل واحد من الكفارة قدر يسير ، يراد به دفع حاجة يومه في مؤنته ، وغيرهم من الأصناف لا تُدفع حاجتهم بهذا ؛ لكثرة حاجتهم ، وإذا صرفوا ما يأخذونه في حاجتهم ، صرفوه إلى غير ما شرع له . الثاني ، أن يكونوا أحراراً ، فلا يُجزى دفعها إلى عبد^(٧) ، ولا مكاتب ، ولا أم ولد . وبهذا قال مالك ، والشافعي . واختار الشريف أبو جعفر جواز دفعها إلى مكاتب نفسه وغيره . وقال أبو الخطاب : يتخرج جواز دفعها إليه ، بناء على جواز إعتاقه في كفارته ؛ لأنه يأخذ من الزكاة لحاجته ، فأشبهه المسكين . ولنا ، أن الله تعالى عدّه صنفًا في الزكاة غير صنف المساكين ، ولا هو في معنى المساكين ؛ لأن حاجته من^(٨) غير جنس حاجتهم ، فيدل^(٩) على أنه ليس بمسكين ، والكفارة إنما هي للمساكين ؛ بدليل الآية ، ولأن المسكين يُدفع إليه لتتم كفايته ، والمكاتب إنما يأخذ لفكاك رقبته ، أما

(٣) م : : أصنافهم .

(٤) سورة التوبة ٦٠ .

(٥) م : : بيناه . . وتقدم في ٣٠٦/٩ .

(٦) م : ب ، : : لهم .

(٧) لم يرد في الأصل .

(٨) سقط من : م .

(٩) م : : يدل .

كِفَايَتُهُ فَإِنَّهَا حَاصِلَةٌ بِكَسْبِهِ وَمَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسَبٌ وَلَا مَالٌ ، عَجَزَهُ سَيِّدُهُ ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ ، وَاسْتَعْنَى بِإِثْقَافِهِ ، وَيُخَالِفُ ^(١٠) الزُّكَاةَ ؛ فَإِنَّهَا تُصَرَّفُ إِلَى الْغَنِيِّ ، وَالْكَفَّارَةِ بِخِلَافِهَا . الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ ، وَلَا يَجُوزُ صَرَفُهَا إِلَى كَافِرٍ ، ذِمِّيًّا كَانَ أَوْ خَرِبِيًّا . وَبِذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ ، وَالتَّحْمِي ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَاسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الذِّمِّيِّ ؛ لِذُخُولِهِ فِي اسْمِ الْمَسَاكِينِ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْآيَةِ ، وَلَأَنَّهُ مُسْكِينٌ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَأَجْزَأُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ ، كَالْمُسْلِمِ . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ الشَّعْبِيِّ . وَخَرَّجَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَجْهًا فِي الْمَذْهَبِ ؛ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِعْتِقَافِهِ فِي الْكَفَّارَةِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يُعْطِيهِمْ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ كَفَّارٌ ، فَلَمْ يَجْزِ إِعْطَاؤُهُمْ ، كَمُسْتَأْمَنِ أَهْلِ الْحَرْبِ ، وَالْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ / بِهَذَا ، فَتَقْبِضُ . الرَّابِعُ ، أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَكَلُوا الطَّعَامَ ، فَإِنْ كَانَ طِفْلًا لَمْ يَطْعَمْ ، لَمْ يَجْزِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخِرْقِيِّ ، وَقَوْلِ الْقَاضِي . وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ مَالِكٍ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى الْفَطِيمِ . وَهَذَا ^(١١) إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الصَّغِيرِ الَّذِي لَمْ يَطْعَمْ ، وَيَقْبِضُ لِلصَّغِيرِ وَلَيْلَهُ . وَهَذَا ^(١٢) الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ^(١٣) الْمَذْهَبُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ؛ لِأَنَّهُ حَرْمٌ مُسْلِمٌ مُحْتَاجٌ ، فَأَشْبَهَ الْكَبِيرَ ، وَلَآنَ أَكَلَهُ لِلْكَفَّارَةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَهَذَا يَصْرِفُ الْكَفَّارَةَ إِلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، مِمَّا تَنَبَّهَ ^(١٤) كِفَايَتُهُ ، فَأَشْبَهَ الْكَبِيرَ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِطْعَمُوا عَشْرَةَ مَسَاكِينَ ﴾ . وَهَذَا يَقْتَضِي أَكْلَهُمْ لَهُ ، فَإِذَا لَمْ تُعْتَبَرْ حَقِيقَةُ ^(١٥) أَكْلِهِمْ ، يَجِبُ اعْتِبَارُ ^(١٦) إِمْكَانِهِ وَمُطْلَبَتِهِ ، وَلَا تَتَحَقَّقُ مُطْلَبَتُهُ فِي مَنْ لَا يَأْكُلُ ، وَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ دَفْعُ حَاجَةٍ ^(١٧) ، لَجَازَ دَفْعُ الْقِيَمَةِ ، وَلَمْ يَتَعَيَّنِ الْإِطْعَامُ ، وَهَذَا يَقْبِضُ مَا ذَكَرُوهُ . فَإِذَا اجْتَمَعَتِ هَذِهِ الْأَوْصَافُ الْأَرْبَعَةُ فِي وَاحِدٍ ، جَازَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، سَوَاءً كَانَ

(١٠) فِي م : وَيُخَالِفُ .

(١١) فِي م : وَهُوَ .

(١٢) فِي م نَهَادَةً : فِي .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٤) (١٤-١٥) فِي م : أَكَلَهُ اعْتَبِرَ .

(١٥) فِي م : حَاجَتُهُ .

صغيراً أو كبيراً ، مَحْجُوراً عليه أو غير مَحْجُورٍ عليه ، إِلَّا أَنْ مَنْ لَا حَجَرَ عَلَيْهِ يَقْبِضُ .
لِنَفْسِهِ ، أَوْ يَقْبِضُ لَهُ وَكِيلُهُ ، وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ كَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ ، يَقْبِضُ لَهُ وَلِيُّهُ .

١٨٠٥ - مسألة : (لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ ذَقِيقٍ ، أَوْ رَطْلَانِ
خُبْزًا ، أَوْ مُدَّانِ تَمْرًا أَوْ شَعِيرًا)

أَمَّا مُقْدَارُ مَا يُعْطَاهُ^(١) كُلِّ مَسْكِينٍ وَجَنَسُهُ ، فَقَدْ ذَكَرَهُ^(٢) فِي بَابِ الظَّهَارِ^(٣) . وَنَصُّ^(٤)
الْخَزَنِيِّ عَلَى أَنَّهُ يُجْزَى الدَّقِيقُ وَالْخُبْزُ . وَنَصُّ أَحْمَدَ عَلَيْهِ أَيْضًا . وَرَوَى عَنْهُ ، لَا يُجْزَى
الْخُبْزُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَقَالَا^(٥) : لَا يُجْزَى دَقِيقٌ وَلَا سَوِيقٌ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ
حَالَةِ الْكُمَالِ وَالْإِدْخَارِ ، وَلَا يُجْزَى فِي الزَّكَاةِ ، فَلَمْ يُجْزَى فِي الْكِفَارَةِ ، كَالْقِيَمَةِ . وَلَنَا ؛
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَفِّرْتُهُ إِنْطَعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
أَهْلِيكُمْ ﴾^(٦) . وَهَذَا قَدْ أَطْعَمَهُمْ مِنْ أَوْسَطِ مَا يُطْعَمُ أَهْلَهُ ، فَوَجَبَ أَنْ يُجْزَى . رَوَى
الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي كِتَابِ « التَّفْسِيرِ » ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
أَهْلِيكُمْ ﴾ . قَالَ : الْخُبْزُ وَاللَّبَنُ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ ، قَالَ : مِنْ أَوْسَطِ / « مَا تُطْعَمُ
أَهْلِينَا »^(٧) : الْخُبْزُ وَالتَّمْرُ ، وَالْخُبْزُ وَالزَّيْتُ ، وَالْخُبْزُ وَالسَّمْنُ . وَقَالَ أَبُو رَزِينٍ^(٨) : ﴿ مِنْ
أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ : خُبْزٌ وَزَيْتٌ وَخَلٌّ . وَقَالَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ : الْخُبْزُ وَالتَّمْرُ .
وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْخُبْزُ وَالتَّمْرُ ، الْخُبْزُ وَالسَّمْنُ ، الْخُبْزُ وَاللَّحْمُ . وَعَنْ ابْنِ
سَبِيحٍ ، قَالَ : كَانُوا يَقُولُونَ : أَفْضَلُهُ الْخُبْزُ وَاللَّحْمُ ، وَأَوْسَطُهُ الْخُبْزُ وَالسَّمْنُ ، وَأَخْسَهُ الْخُبْزُ
وَالتَّمْرُ . وَقَالَ عُبَيْدَةُ : الْخُبْزُ وَالزَّيْتُ . وَسَأَلَ رَجُلٌ شَرِيحًا : مَا أَوْسَطُ طَعَامِ أَهْلِي ؟ فَقَالَ
شَرِيحٌ : إِنَّ الْخُبْزَ وَالْخَلَّ وَالزَّيْتُ لَطَيِّبٌ^(٩) . فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ^(١٠) : أَفَرَأَيْتَ الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ ؟

(١) ق م : يعطى .

(٢) ق م : ذكرناه .

(٣) تقدم في ٩٤/١١ .

(٤) في الأصل : م ، : وقال .

(٥) سورة المائدة ٨٩ . وورد في زيادة : ﴿ أَوْ كَسْوَتِهِمْ ﴾ .

(٦-٦) ق م : تطعمون أهليكم . على أنه من الآية .

(٧) انظر : تفسير الطبري (شاكر) ٥٣٤/٢٠ .

(٨) ق ب : الطيب .

(٩) ق م : رجل .

قال : أَرْفَعُ طَعَامَ أَهْلِكَ ، أَوْ طَعَامِ^(١٠) النَّاسِ ؟ وَعَنْ عَلِيٍّ ، وَالْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ : يُعَذِّبُهُمْ أَوْ يُعْشِّبُهُمْ . وَهَذَا اتَّفَاقٌ عَلَى تَفْسِيرِ مَا فِي الْآيَةِ بِالْخُبْزِ ، لِأَنَّهُ أَطْعَمَ الْمَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ طَعَامِ أَهْلِهِ ، فَأَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ أَعْطَاهُ خُبًّا ، وَيُقَارِقُ الزُّكَاةَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ عَشْرُ الْحَبِّ وَعَشْرُ الْحَبِّ حَبٌّ ، فَاعْتَبِرَ الْوَاجِبُ ، وَهَهُنَا الْوَاجِبُ الْإِطْعَامُ ، وَالْخُبْزُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ . وَالثَّانِي ، أَنَّ دَفْعَ الزُّكَاةِ يُرَادُّ لِلْأَقْبِيَّاتِ فِي جَمِيعِ الْعَامِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى ادِّخَارِهِ ، فَاعْتَبِرَ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَةِ تُمْكِينٍ^(١١) ادِّخَارَهُ عَامًا ، وَالْكَفَّارَةُ تُرَادُّ لِدَفْعِ حَاجَةِ يَوْمِهِ ، وَلِهَذَا تَقَدَّرَتْ بِمَا الْغَالِبُ أَنَّهُ يَكْفِيهِ لِيَوْمِهِ^(١٢) ، وَالْخُبْزُ أَقْرَبُ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَفَاهُ مُؤَنَّةُ طَحْنِهِ وَخُبْزِهِ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ الْمَسْكِينُ^(١٣) رَطْلًا خُبْزٍ بِالْعِرَاقِيِّ ، أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ أَقْلٍ مِنْ مُدٍّ ، وَقُدِّرَ ذَلِكَ بِالرَّطْلِ الدَّمَشَقِيِّ الَّذِي هُوَ سِتْمَانَةُ دِرْهَمٍ ، خَمْسُ أَوَاقٍ وَسَبْعُ أَوْقِيَّةٍ ، وَإِنْ طَحَنَ مُدًّا ، وَخُبِزَهُ ،^(١٤) وَدَفَعَ خُبْزَهُ^(١٥) ، أَجْزَأُهُ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَكَذَلِكَ إِنْ^(١٦) دَفَعَ دَقِيقَ الْمُدِّ إِلَى الْمَسْكِينِ ، أَجْزَأُهُ . وَإِنْ دَفَعَ الدَّقِيقَ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ جَنْطَلَةٍ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُجْزِئُهُ بِالْوَزْنِ رَطْلٌ وَثَلُثٌ ، وَلَا يُجْزِئُهُ إِخْرَاجُ مُدِّ دَقِيقٍ بِالْكَيْلِ ؛ لِأَنَّهُ يَرُوعُ^(١٧) بِالطَّحْنِ ، فَيَحْصُلُ^(١٨) فِي مُدِّ دَقِيقِ الْحَبِّ^(١٩) أَقْلٌ مِنْ مُدِّ الْحَبِّ . وَإِنْ زَادَ فِي الدَّقِيقِ عَنْ مُدٍّ ، بِمِثْلِ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَدَّرَ مُدَّ جَنْطَلَةٍ ، جَازَ . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ^(٢٠) : مُدٌّ مِنْ دَقِيقٍ . يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِخْرَاجَهُ بِالْوَزْنِ ، كَمَا ذَكَرَ أَحْمَدُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ مُدًّا مِنَ الْجَنْطَلَةِ ، طَحَنَهُ ثُمَّ أَخْرَجَ دَقِيقَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِخْرَاجَ مَا يَعْلَمُ أَنَّ حَبَّهُ / مُدٌّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ فِي الدَّقِيقِ ١٩٥/١٠

(١٠) ق: ب ، م : و : وطعام .

(١١) ق: م : نداء : و : من .

(١٢) ق: ب : و : ليوم .

(١٣) ق: الأصل : و : المساكين .

(١٤-١٤) سقط من : م .

(١٥) ق: م : و : إذا .

(١٦) كلما ورد في النسخ . وراعت الحنطة ، تربيع : تحت وزادت .

(١٧) ق: م : و : فحصل .

(١٨) ق: ب : و : النقص .

(١٩) ق: م : نداء : و : في .

والخبز على دقيق الحنطة، وخبزها، فإن أعطى من الشعير، لم يخبزته إلا ضعف ذلك، كما لا يخبز من حبها إلا ضعف ما يخبز من حب البر.

فصل: والأفضل إخراج الحب؛ لأن فيه خروجاً من الخلاف. قال أحمد: التمر أعجب إلى، والدقيق ضعيف، والتمر أحب إلى. ويحتمل أن يكون إخراج الخبز أفضل؛ لأنه أنفع للمساكين^(٢٠)، وأقل كلفة، وأقرب إلى حصول المقصود منه^(٢١) بعينه، فإن^(٢٢) الظاهر أن المسكين يأكله، ويستغني به^(٢٣) يومه ذلك، والحب يعجز عن طعمه وعجنه، فالظاهر أنه يحتاج إلى بيعه، ثم يشتري به خبزاً، فيتكلف حمل كلفة البيع والشراء، وغبن البائع والمشتري له، وتأخر حصول النفع به، وربما يحصل له بتمنه من الخبز ما يكفيه ليومه، فيفوت المقصود مع حصول الضرر.

فصل: ويجب أن يكون المخرج في الكفارة سالماً من العيب، فلا يكون الحب مسوساً، ولا متغيراً طعمه، ولا فيه زؤان^(٢٤) أو ثراب يحتاج إلى تنقيته^(٢٥)، وكذلك دقيقه وخبزه؛ لأنه مخرج في حق الله تعالى، عما وجب في الذمة، فلم يخبز أن يكون مبيعاً، كالشاة في الزكاة.

١٨٠٦ - مسألة: قال: (ولو أعطاهم مكان الطعام أضعاف قيمته ورثاً، لم يخبزه)

وجملته أنه لا يخبز في الكفارة إخراج قيمة الطعام، ولا الكسوة، في قول إمامنا ومالك، والشافعي، وابن المنذر. وهو ظاهر قول من سمينا قولهم في تفسير الآية، في المسألة التي قبلها. وهو الظاهر^(٢٦) من قول عمر بن الخطاب، وابن عباس، وعطاء، ومجاهد، وسعيد بن جبير، والبخي. وأجازه الأوزاعي، وأصحاب الرأي؛ لأن

(٢٠) في ١، ب: و للمساكين .

(٢١) في ٢١-٢١: ب: بعينه و .

(٢٢) في م زيادة: و في .

(٢٣) الزؤان: عشب ينبت بين أعواد الحنطة غالباً، حبه كحبها إلا أنه أصغر وأسود، وهو بخالط البر فيكسه رداءة.

(٢٤) في م: تنقية .

(٢٥) في م: ظاهر .

الْمَقْصُودَ دَفْعَ حَاجَةِ الْمَسْكِينِ^(٢) ، وهو يَحْصُلُ بِالْقِيَمَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ﴾^(٣) . وهذا ظاهرٌ في عَيْنِ الطَّعَامِ وَالْكِسْفَةِ ، فلا يَحْصُلُ التَّكْفِيرُ بغيرِهِ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ الْوَاجِبَ إِذَا لَمْ يُؤَدِّ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِأَدَائِهِ ، وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَيْرٌ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، وَلَوْ جَازَتْ الْقِيَمَةُ لَمْ يَنْحَصِرِ التَّخْيِيرُ فِي الثَّلَاثَةِ ، وَلَأنَّهُ لَوْ أُبِيدَتِ الْقِيَمَةُ ، لَمْ يَكُنْ لِلتَّخْيِيرِ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ الطَّعَامِ إِنْ سَاوَتْ قِيَمَةَ الْكِسْفَةِ ، فَهَمَاشَى وَوَاحِدٌ ، فَكَيْفَ / يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا ؟ وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، فَكَيْفَ يُخَيَّرُ بَيْنَ شَيْءٍ وَبَعْضِهِ ؟ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنَّهُ إِذَا أُعْطِيَ فِي الْكِسْفَةِ مَا يُسَاوِي إِطْعَامَهُ أَنْ يُجْزِيَهُ ، وَهُوَ خِلَافُ الْآيَةِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ غَلَتْ قِيَمَةُ الطَّعَامِ ، فَصَارَ نِصْفُ الْمُدِّ يُسَاوِي كِسْفَةَ الْمَسْكِينِ ، يَنْبَغِي أَنْ يُجْزِيَهُ نِصْفُ الْمُدِّ ، وَهُوَ خِلَافُ الْآيَةِ ، وَلَأنَّهُ أَحَدُ مَا يَكْفُرُ بِهِ ، فَيَتَعَيَّنُ^(٤) مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ كَالْعِتْقِ ، أَوْ فَلَا تُجْزَى فِيهِ الْقِيَمَةُ كَالْعِتْقِ ، فَعَلَى هَذَا ، لَوْ أُعْطَاهُمْ أَضْعَافُ قِيَمَةِ الطَّعَامِ ، لَا يُجْزَى ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ الْوَاجِبَ ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ عَهْدِهِ .

١٩٥/١ ط

١٨٠٧ - مسألة : قال : (وَيُعْطَى مِنْ أَقَارِبِهِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَهِ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ)

وهذا قال الشافعي ، وأبو ثور . ولا نعلم فيه مخالفاً ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ حَقٌّ مَالِي يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَجَرَى مَجْرَى الزَّكَاةِ ، فِي مَنْ يَدْفَعُ إِلَيْهِ مِنْ أَقَارِبِهِ ، وَمَنْ لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ^(١) . وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ فِي بَابِ الزَّكَاةِ^(٢) .

فصل : وَكُلُّ مَنْ يُمْنَعُ مِنَ^(٣) الزَّكَاةِ مِنَ الْغَنِيِّ ، وَالْكَافِرِ ، وَالرَّقِيقِ ، يُمْنَعُ أَنْ يَحْدَ الْكَفَّارَةَ . وَهَلْ يُمْنَعُ مِنْهَا بَنُو هَاشِمٍ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُمْنَعُونَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ ، فَمُنِعُوا مِنْهَا ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّا لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ »^(٤) . وَثَانِيهَا ، عَلَى

(٢) في م : المسكين .

(٣) سورة المائدة ٨٩ . ولم يرد في الأصل ، أ ، ب : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ ﴾ .

(٤) في م : ضمين .

(١) سقط من : ب .

(٢) تقدم في : ٩٨/٤ وما بعدها .

(٣) سقط من : أ ، ب ، م .

(٤) تقدم تحريكه ، في : ١١٠/٤ .

الرَّكَاةِ . والثاني ، لا يُمْنَعُونَ ؛ لأنَّها لم تُجِبْ بأصل الشرع ، فأشبهت صدقة التطوع .
 ١٨٠٨ - مسألة : قال : (وَمَنْ لَمْ يُصِبْ إِلَّا مَسْكِينًا وَاحِدًا ، رَدَّدَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ
 يَوْمٍ نِيْمَةً عَشْرَةَ أَيَّامٍ)

وجمَّله أنَّ المُكْتَفِرَ لا يَحِلُّو من أَنْ يَجِدَ المساكين بِكَمَالِ عَدَدِهِمْ ، أو لا يَجِدَهُمْ ،
 فَإِنْ وَجَدَهُمْ ، لم يُجْزِئَهُ إِطْعَامُ أَقَلِّ من عَشْرَةٍ في كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ، ولا أَقَلِّ من سِتِّينَ في كَفَّارَةِ
 الظَّهَارِ وكَفَّارَةِ الْجَمَاعِ في رمضان . وهذا قال الشافعيُّ ، وأبو نُؤَيْر . وأجاز الأوزاعيُّ
 دَفْعَهَا إلى واحدٍ . وقال أبو عُبَيْدٍ : إنَّ حَصَّ بِهَا أَهْلَ نَيْبِ شَدِيدِ الْحَاجَةِ ، جَازٌ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ
 الشَّيْءَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِلْمُجَامِعِ في رمضان ، حِينَ أُخْبِرَهُ بِشِدَّةِ حَاجَتِهِ وَحَاجَةِ أَهْلِهِ : « أَطْعِمْنِي
 عِيَالَكَ » ^(١) . ولأنَّه ذَنَعَ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى إلى مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ ، فَأَجْزَأُ ، كَالوَ
 دَفْعِ زَكَاتِهِ إلى واحدٍ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : يجوزُ أَنْ يُرَدَّ ذَعَا على مسكينٍ واحدٍ في عَشْرَةِ
 أَيَّامٍ ، إنَّ كَانَتْ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، أو في ^(٢) سِتِّينَ إِنْ كَانَ / الواجبُ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ، ولا
 يجوزُ دَفْعُهَا إليه في يومٍ واحدٍ . وحَكَاهُ أَبُو الْخَطَّابِ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ في كُلِّ يَوْمٍ قَدْ أَطْعَمَ
 مَسْكِينًا مَا يَجِبُ لِلْمَسْكِينِ ، فَأَجْزَأُ ، كَالوَ أَعْطَى غَيْرَهُ ، ولأنَّه لو أَطْعَمَ هَذَا الْمَسْكِينِ مِنْ
 كَفَّارَةِ أُخْرَى ، أَجْزَأُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَطْعَمَهُ مِنْ هَذِهِ الْكَفَّارَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى :
 ﴿ فَكَفِّرْهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ ^(٣) . وَمَنْ أَطْعَمَ وَاحِدًا ، فما أَطْعَمَ عَشْرَةَ ، فما
 امْتَثَلَ الْأَمْرَ ، فلا يُجْزِئُهُ ، ولأنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ كَفَّارَتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ، فإذا لم يُطْعَمْ
 عَشْرَةَ ، فما أَتَى بِالْكَفَّارَةِ ، ولأنَّ مَنْ لم يُجْزِ الدَّفْعُ إليه في اليومِ الأوَّلِ ، لم يُجْزِ في اليومِ
 الثاني ، مع اتِّفَاقِ الْحَالِ ، كَالْوَلَدِ ، فأَمَّا الْوَاقِعُ على ^(٤) أَهْلِهِ ، فَأَمَّا اسْتَقْطَ اللَّهُ تَعَالَى
 الْكَفَّارَةَ عَنْهُ ، لِمَجْزِئِهِ عَنْهَا ، فَإِنَّهُ لا يَخْلَافُ في أَنَّ الْإِنْسَانَ لا يَأْكُلُ كَفَّارَةَ نَفْسِهِ ، ولا
 يُطْعِمُهَا عَائِلَتَهُ ، وقد أَمَرَ بِذَلِكَ . الْحَالُ الثَّانِي ، الْعَاجِزُ عَنْ عَدَدِ الْمَسَاكِينِ كُلِّهِمْ ، فَإِنَّهُ
 يُرَدُّ عَلَى الْمُؤْمُودِينَ مِنْهُمْ في كُلِّ يَوْمٍ حَتَّى تَمِثَّ عَشْرَةُ ، فَإِنْ لم يَجِدْ إِلَّا وَاحِدًا ، رَدَّدَ عَلَيْهِ

(١) تقدم تحريجه ، في : ٣٧٣ / ٤ .

(٢) لم يرد في : الأصل .

(٣) سورة المائدة ٨٩ .

(٤) في ب : ٥ .

ثِيَمَةُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، وَإِنْ وَجَدَ اثْنَيْنِ ، رَدَّدَ عَلَيْهِمَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَى هَذَا . وَنَحْوُ هَذَا قَوْلُ (٥) الثَّوْرِيِّ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا كَامُلُ الْعَدَدِ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لَمَّا ذَكَّرْنَا فِي حَالِ الْقُدْرَةِ . وَلَنَا ، أَنْ تَرُدَّ إِلَى الْإِطْعَامِ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، فِي مَعْنَى إِطْعَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ؛ لِأَنَّهُ يُدْفَعُ الْحَاجَةُ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أُطْعِمَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَاحِدًا ، وَالشَّيْءُ بِمَعْنَاهُ يَقُومُ مَقَامَهُ بِصُورَتِهِ عِنْدَ تَعَدُّهَا ، وَهَذَا شَرِيعَتُ الْأَنْبِيَاءِ ؛ لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْمُبْدَلَاتِ فِي الْمَعْنَى ، وَلَا يُجْتَزَأُ بِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُبْدَلَاتِ ، كَذَا هُنَا .

فصل : وَإِنْ أُطْعِمَ كُلُّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ، حَتَّى اكْتَمَلَ الْعَشْرَةُ ، أَجْزَأُ ، بِإِخْلَافِ تَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ، وَقَدْ أُطْعِمَهُمْ . وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَطْلُتُهُ مِسْكِينًا ، فَبَانَ غَنِيًّا ، فَقَبِلَ ذَلِكَ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ فِي دَفْعِ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُجْزِئُهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي يُونُسَ ، وَأَبِي تَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطْعِمِ الْمَسَاكِينَ ، فَلَمْ يُجْزِئِهِ ، كَالْوَعْلَمِ . وَالثَّانِي ، يُجْزِئُهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعَمِيدٍ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَطْلُتُهُ مِسْكِينًا ، وَظَاهِرُهُ الْمَسْكِنَةُ ، فَأَجْزَأُ ، كَالْوَعْلَمِ حَالَهُ ، وَهَذَا ١٩٦/١ ظ لِأَنَّ الْفَقْرَ يَخْفَى ، وَتَشَقُّ (مَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ يَسْتَطِيعُوا ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ (٥) . فَوَجِبَ أَنْ يَكْتَفِيَ بِظُهُورِهِ وَظَنُّهُ ، وَكَذَلِكَ لَمَّا سَأَلَ الرَّجُلَانِ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الصَّدَقَةِ ، قَالَ : « إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيَتْكُمَا مِنْهَا ، وَلَا حَظٌّ فِيهَا لِلْغَنِيِّ ، وَلَا لِقَوًى مُكْتَسِبٍ » (٦) . وَإِنْ بَانَ كَافِرًا أَوْ عَبْدًا ، لَمْ يُجْزِئِهِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ، كَقَوْلِنَا فِي الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكَادُ يَخْفَى ، وَلَيْسَ هُوَ فِي مِطْطَةِ الْحَفَاءِ ، فَإِنْ كَانَ الدَّافِعُ الْإِمَامَ ، فَأَخْطَأَ فِي الْفَقْرِ ، لَمْ يَضُنَّ ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ ، فَهَلْ يَضُنُّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ (٧) ، بِنَاءً عَلَى خَطَاؤِهِ فِي الْحَدِّ .

(٥) ق م : قال .

(٦-٦) ق ب : معرفته وحقيقته .

(٧) سورة البقرة ٢٧٣ .

(٨) تقدم تخريجها ، ق : ١١٧/٤ ، ١١٨ .

(٩) ق م : الوجهين .

فصل : إذا أَطْعَمَ مُسْكِينًا في يومٍ واحدٍ من كَفَّارَتَيْنِ ، ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، يُجْزئُهُ ؛ لأنَّهُ أَطْعَمَ عن كُلِّ كَفَّارَةٍ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ ، فَأَجْزَاهُ ، كَالوِ أَطْعَمَهُ في يَوْمَيْنِ ، ولأنَّ مَنْ جازَ له أَنْ يأخُذَ من اثْنَيْنِ ، جازَ أَنْ يأخُذَ من واحدٍ ، كالقَدْرِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهُ من الزَّكَاةِ . والثَّانِي ، لَا يُجْزئُهُ إِلَّا عن وَاحِدَةٍ^(١) . وهو قولُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي يُوسُفَ ؛ لأنَّهُ أُعْطِيَ مُسْكِينًا في يومٍ طعامَ اثْنَيْنِ ، فلم يُجْزئْهُ إِلَّا عن وَاحِدَةٍ^(٢) ، كَالوِ كَانَ مِنْ^(٣) كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ . وإنَّ^(٤) أَطْعَمَهُ اثْنَيْنِ^(٥) من كَفَّارَتَيْنِ في يومٍ واحدٍ ، جازَ . ولا نَعْلَمُ في جَوَازِهِ بَخْلًا . وكذلك إِنْ أَطْعَمَ^(٦) واحدًا واحدًا^(٧) من كَفَّارَتَيْنِ في يَوْمَيْنِ ، جازَ أيضًا ، بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ . فلو كان على واحدٍ عَشْرُ كَفَّارَاتٍ ، وعنده عَشْرَةُ مَسَاكِينَ ، يُطْعِمُهُمْ كُلَّ يومٍ كَفَّارَةً يُغْفِرُهَا عَلَيْهِمْ ، جازَ ؛ لأنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ^(٨) ، فخرجَ عن عَهْدَتِهِ ، وبَيَّانُ أَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ ، أَنَّهُ أَطْعَمَ عن كُلِّ كَفَّارَةٍ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ من أَوْسَطِ مَا يُطْعِمُ أَهْلَهُ ، وَالْحُكْمُ في الْكِسْوَةِ كَالْحُكْمِ في الطَّعَامِ ، على ما فَصَّلْنَا .

١٨٠٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ شَاءَ كَسَا عَشْرَةَ مَسَاكِينَ ؛ لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ يُجْزئُهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ ، وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَحِمَارٌ)

لا خِلَافَ في أَنَّ الْكِسْوَةَ أَحَدُ أَصْنَافِ الْكَفَّارَةِ^(١) ؛ لِنَصِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهَا في كِتَابِهِ بقوله تَعَالَى : ﴿ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾^(٢) . ولا تُدْخَلُ في كَفَّارَةٍ غَيْرِ كَفَّارَةِ الْبَيِّنِ ، وَلَا يُجْزئُهُ أَقَلُّ مِنْ كِسْوَةِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ^(٣) ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾^(٤) . وَتَقْدِيرُ الْكِسْوَةِ بِمَا تُجْزِي الصَّلَاةَ

(١٠) في ب ، م ؛ : واحد .

(١١) في م ؛ : في .

(١٢-١٣) في م ؛ : أَطْعَمَ اثْنَيْنِ .

(١٣-١٤) في ب ، م ؛ : واحدًا . فحسب .

(١٤) لم يرد في : الأصل ، أ ، ب .

(١) في م ؛ : كفارة البين .

(٢) سورة المائدة ٨٩ .

(٣) سقط من : م .

فيه ؛ فإن كان رجلاً ، فثوبٌ يُجْزئُه الصلاة فيه ، وإن كانت امرأة ، فذِرْعٌ وجمارٌ . وهذا قال مالكٌ . وممن قال / : لا يُجْزئُه السراويل . الأوزاعيُّ ، وأبو يوسف . وقال إبراهيم : ثوبٌ جامعٌ . وقال الحسنُ : كلُّ مسكينٍ حُلَّةٌ ؛ إزارٌ ورداء . وقال ابنُ عمر ، وعطاءٌ ، وطاوسٌ ، ومجاهدٌ ، وعكرمةٌ ، وأصحابُ الرأي : يُجْزئُه ثوبٌ ثوبٌ . ولم يُفَرِّقوا بين الرجلِ والمرأة . وروى^(١) عن الحسن ، قال : تُجْزئُ العمامةُ . وقال سعيْدُ بنُ المسيَّب : عباءةٌ وعمامةٌ . وقال الشافعيُّ : يُجْزئُ أقلُّ ما يَفْعُ عليه الاسمُ ، من سراويلٍ ، أو إزارٍ ، أو رداءٍ ، أو مِقَنَّةٍ ، أو عِمَامَةٍ ، وفي القَلَنْسُوَّةِ وَجْهَانِ . واختجوا بأن ذلك يقع عليه اسمُ الكِسْوَةِ ، فأجزأ ، كالذي تجوزُ الصلاةُ فيه . ولنا ، أن الكِسْوَةَ أخذتُ أنواعَ الكُفَّارَةِ ، فلم يُجْزَ فيه ما يَفْعُ عليه الاسمُ ، كالإطعامِ والإغناقِ ، ولأنَّ التَّكْفِيرَ عبادةٌ تُعْتَبَرُ فيها الكِسْوَةُ ، فلم يُجْزَ فيها أقلُّ ممَّا ذَكَرناه ، كالصَّلَاةِ ، ولأنَّه مَصْرُوفٌ إلى المساكينِ في الكُفَّارَةِ ، فيتَقَدَّرُ ، كالإطعامِ ، ولأنَّ اللباسَ ما لا يَسْتَرُّ عَوْرَتَهُ^(٢) يُسَمَّى عُرْيَانًا ، لا مُكْتَسِيًا ، وكذلك لا لبسُ السراويلِ وَحْدَهُ ، أو مِفْزَرٍ ، يُسَمَّى عُرْيَانًا ، فلا يُجْزئُه ؛ لقولِ الله تعالى : ﴿ أَوْ كِسُوهُمْ ﴾ . إذا ثبتَ هذا ، فإنه إذا كَسَا امرأةً ، أعطاهَا ذِرْعًا وجمارًا ؛ لأنه أقلُّ ما يَسْتَرُّ عَوْرَتَهَا ، وتُجْزئُهَا الصلاةُ فيه ، وإن أعطاهَا ثوبًا واسعًا ، يُمكنُهَا أن تَسْتَرَّ بِهِ بَدَنَهَا ورَأْسَهَا ، أَجْزَأُ ذَلِكَ . وإن كَسَا الرَّجُلَ أَجْزَأُهُ قَمِيصٌ ، أو ثوبٌ يُمكنُهَا أن يَسْتَرَّ بِهِ^(٣) عَوْرَتَهُ ، ويجعلُ على عَاتِقِهِ منه شيئًا ، أو ثوبينِ يَأْتَرُزُ بِأَحَدِهِمَا ، وَيَتَرَدَّى^(٤) بِالْآخَرِ . ولا يُجْزئُه مِفْزَرٌ وَحْدَهُ ؛ ولا سَرَاوِيلُ^(٥) وَحْدَهُ ، لقولِ رسولِ الله ﷺ : « لَا يَصْلِي أَحَدُكُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، كَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ »^(٦) .

فصل : ويجوزُ أن يَكْسُوَهُمْ من جميع أصنافِ الكِسْوَةِ ؛ من القطني ، والكتاني ،

(٤) في م : وحكى .

(٥) في نهادة : إما .

(٦) سقط من : أ ، م .

(٧) في ب : يتردى .

(٨) في م : سروال .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ٢٨٩/٢ .

والصُّوف ، والشَّعْر ، والوَبَر ، والخَزْز ، والحَرِير ؛ لأنَّ الله تعالى أَمَرَ بِكِسْوَتِهِمْ ولم يَتَعَيَّر^(١٠) جِنْسَهَا^(١١) ، فَأَيُّ جِنْسٍ كَسَاهُمْ مِنْهُ ، خَرَجَ بِهِ عَنِ الْعَهْدَةِ ؛ لَوُجُودِ الْكِسْوَةِ لِلْمَأْمُورِ بِهَا . وَيَجُوزُ أَنْ يَكْسُوهُمْ لِبَاسًا أَوْ جَدِيدًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنَاقِدَ يَلِي وَذَهَبَتْ مَنَفَعَتُهُ ، فَلَا يُجْزِي ؛ لِأَنَّهُ مَعِيْبٌ ، كَالْحَبِّ الْمَعِيْبِ ، وَالرَّقِيَّةِ إِذَا بَطَلَتْ مَنَفَعَتُهَا . وَسَوَاءٌ كَانَ مَا أُعْطَاهُمْ مَصْبُوعًا أَوْ غَيْرَ مَصْبُوعٍ ، أَوْ حَافَا أَوْ مَقْصُورًا^(١٢) ؛ لِأَنَّهُ تَخَصُّلٌ بِهِ^(١٣) الْكِسْوَةُ الْمَأْمُورُ بِهَا ، وَالْحِكْمَةُ الْمَقْصُودَةُ مِنْهَا .

/ فصل : والذين تُجْزَى كِسْوَتُهُمْ ، هم المساكينُ الذين يُجْزَى إِيَّاهُمْ ؛ لِأَنَّ الله^{١٩٧/١٠} تعالى قال : ﴿ فَكَفِّرْهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ . فَيَنْصَرِفُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِمْ . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْمَسَاكِينِ وَأَوْصَافِهِمْ^(١٤) .

١٨١٠ - مسألة : قال : (وَإِنْ شَاءَ اغْتَقَى رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً ، فَلَدَّ صَلْتُ وَصَامَتْ ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، وَتَكُونُ سَلِيْمَةً ، لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ يَضُرُّ بِالْعَمَلِ)

وَجُمِلَتْ أَنْ إِغْتَاقَ الرَّقَبَةَ أَحَدُ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِتَصُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ ، بِقَوْلِهِ : ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(١) . وَيُتَعَيَّرُ فِي الرَّقَبَةِ ثَلَاثَةُ أَوصَافٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تَكُونَ مُؤَمَّنَةً . فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّ الذَّمَّ يُجْزَى . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَأَبِي تَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٢) . وَهَذَا مُطْلَقٌ ، فَتَدْخُلُ فِيهِ الْكَافِرَةُ ؛ وَلَنَا ، أَنَّهُ تَحْرِيرٌ فِي كُفَّارَةٍ ، فَلَا تُجْزَى فِيهِ الْكَافِرَةُ ، كَكُفَّارَةِ الْقَتْلِ ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا ، أَنَّ الْإِغْتَاقَ يَنْتَضِمُنْ

(١٠) في ا ، ب ، م ، ن : يعين .

(١١) في م : جنسا .

(١٢) قصر الثوب : دقّه ويُنْعَشه .

(١٣) سقط من : م .

(١٤) ل م : وأوصافهم . وتقدم هذا في : ٣٠٦/٩ - ٣١٢ .

(١) في م نهادة : مؤمنة : خطأ . وانظر الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٢) في النسخ : فحرير . وتلك الآية ٩٢ ، ٩٣ من سورة النساء ، في كفارة القتل ، والآية الثالثة من سورة المجادلة ، في كفارة الظهار .

تُفْرِغُ الْعَيْدَ الْمُسْلِمِ لِعِبَادَةِ رَبِّهِ ، وَتُكْمِلُ أَحْكَامَهُ وَعِبَادَتَهُ وَجِهَادَهُ ، وَمَعُونَةَ الْمُسْلِمِينَ ^(٣) ، فَنَاسَبَ ذَلِكَ شَرْعُ إِغْتِنَاقِهِ فِي الْكُفَّارَةِ ، تَحْصِيلاً لِهَذِهِ الْمَصَالِحِ ، وَالْحُكْمُ مَقْرُونٌ بِهَا فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ الْمُتَّصِصِ عَلَى الْإِيمَانِ فِيهَا ، فَيُعْلَلُ بِهَا ، وَيَتَعَدَّى ذَلِكَ ^(٤) إِلَى كُلِّ تَخْرِيرٍ فِي كُفَّارَةٍ ، فَيُخَصَّصُ بِالْمُؤْمِنَةِ ، لَا تَخْتَصُّ بِهَا بِهَذِهِ الْحِكْمَةِ . وَأَمَّا الْمُطْلَقُ الَّذِي اخْتَصَّجُوا بِهِ ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ ، كَمَا حُمِلَ مُطْلَقُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٥) . عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ^(٦) . وَإِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ ، حُمِلَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ .

الثَّانِي ، أَنْ تَكُونَ قَدْ صَلَّتْ وَصَامَتْ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَاسْحَاقَ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يُجْزَى مَنْ لَمْ يَدُونَ السَّيِّعَ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ مِنْهُ الْعِبَادَاتُ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَزْرَقِيِّ ، أَنَّ ^(٧) الْمُعْتَبَرَ الْفِعْلُ دُونَ السَّنِّ ، فَمَنْ صَلَّى وَصَامَ مَنْ لَمْ يَعْزَلْ يَغْرِفُ الصَّلَاةَ وَالصَّيَّامَ ، وَيَتَحَقَّقُ مِنْهُ الْإِثْبَانُ بِهِ بَيْنَهُ وَأَرْكَانِهِ ، فَإِنَّهُ يُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ ^(٨) وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا ، وَإِنْ ^(٩) لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ ، لَمْ يُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ ^(١٠) وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا : يَجُوزُ إِغْتِنَاقُ الطِّفْلِ فِي الْكُفَّارَةِ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُثَنِّبِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِيمَانِ هَبْنَهَا الْإِسْلَامَ ، بِدَلِيلِ إِغْتِنَاقِ الْفَاسِقِ . قَالَ الثَّوْرِيُّ : الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ مُؤْمِنُونَ عِنْدَنَا فِي الْأَحْكَامِ ، وَلَا تَنْذِرُ مَا هُمْ عِنْدَ اللَّهِ . وَهَذَا تَعَلَّقَ حُكْمُ الْقَتْلِ بِكُلِّ مُسْلِمٍ ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا ﴾ ^(١١) . وَالصَّبِيُّ مُحْكَمٌ بِإِسْلَامِهِ ، يَرْتُهُ الْمُسْلِمُونَ وَيَرْتُهُمْ ، وَيُذْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيُغَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِنْ سَبِيَ مُتَفَرِّدًا عَنْ أَبِيهِ أُجْزَأَ ^(١٢) عِتْقُهُ ؛ لِأَنَّهُ

١٩٨/١٠

(٣) ق م : ه المسلم .

(٤) ق م زيادة : ه الحكم .

(٥) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٦) سورة الطلاق ٢ .

(٧) سقط من : م .

(٨-٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٩) سقطت : ه إن ه من : أ م .

(١٠) سورة النساء ٩٢ .

(١١) ق م : ه أجزأه .

محكومٌ بإسلامه ، وكذلك إن سُبِيَ مع أحدِ أبويه ، ولو كان أحدُ أبوي الطفل مُسلمًا والآخر كافرًا ، أجزأ إعتاقه ؛ لأنه مُحكومٌ بإسلامه . وقال القاضي ، في موضع : يُجزئُ إعتاقُ الصغير^(١٢) في جميع الكفارات ، إلا كفارةَ القتل ؛ فإنها على رِوایتين . وقال إبراهيم النَّخَعِيُّ : ما كان في القرآن من رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ ، فلا يُجزئُ إلا ما صام وصَلَّى ، وما كان في القرآن رَقَبَةً ليست بِمُؤَمَّنَةٍ ، فالصَّبِيُّ يُجزئُ . ونحوُ هذا قولُ الحسن . وَوَجْهُ قولِ الجَرَقِيِّ ، أنَّ الواجبَ رَقَبَةُ مُؤَمَّنَةٍ ، والإيمانُ قولٌ وعَمَلٌ ، فمالم تحصل الصلاةُ والصَّيامُ ، لم يحصل العملُ . وقال مجاهدٌ ، وعطاءٌ ، في قوله : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ ﴾ . قالوا^(١٣) : قد صِلَتْ . ونحوُ هذا قولُ الحسن ، وإبراهيم . وقال مكحولٌ : إذا وُلِدَ المولودُ فهو نَسَمَةٌ ، فإذا ثَلَبَ ظَهْرُ البَطْنِ فهو رَقَبَةٌ ، فإذا صَلَّى فهو مُؤَمَّنَةٌ . ولأنَّ الطفلَ لا نصيحُ منه عبادةٌ ؛ لفقد التَّكْلِيفِ ، فلم يُجزئُ في الكفارة ، كالمجنون ، ولأنَّ الصَّبَا نَقَصُ يستحقُّ به التَّفَقُّعَ على القريبِ ، أَشْبَهَ الزَّمانَةَ^(١٤) . والقولُ الآخرُ أَقْرَبُ إلى الصَّحَّةِ ، إن شاء الله تعالى ؛ لأنَّ الإيمانَ الإسلامُ ، وهو حاصلٌ في حَقِّ الصَّغِيرِ ، ويدلُّ على هذا ، أنَّ معاويةَ بنَ الحَكَمِ السُّلَمِيَّ ، أتى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ ، فقال لها : « أَيْنَ اللَّهُ ؟ » . قالت : في السماء . قال : « مَنْ أَنَا ؟ » . قالت : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ . قال : « أُعْتِقْهَا ، فإنَّها مُؤَمَّنَةٌ » . رواه مُسْلِمٌ^(١٥) . وفي حديثٍ عن أبي هُرَيْرَةَ ، أنَّ رَجُلًا أتى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ أُعْجَمِيَّةٍ ، فقال : يا رسولَ اللَّهِ : إنَّ عليَّ رَقَبَةً . فقال لهما رسولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيْنَ اللَّهُ ؟ » فأشارَتْ بِرَأْسِهَا إلى السماء . قال : « مَنْ أَنَا ؟ » . فأشارَتْ إلى رسولِ اللَّهِ وإلى السماء . أَى : أَنْتَ رسولُ اللَّهِ . قال : « أُعْتِقْهَا » ؛ فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ^(١٦) . فحَكَمَ لها بالإيمانِ بهذا القولِ .

/فصل/ ولا يُجزئُ إعتاقُ الجَنِينِ . في قولِ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ . وبه يقولُ^(١٧) أبو حنيفة ، ١٠ / ١٩٨ ظ

(١٢) في م : الصَّغِيرَةُ .

(١٣) في ب ، م : قال .

(١٤) في م : الزَّمانَةُ . تحريف .

(١٥) تقدم تحريجه ، في : ٨٢ / ١١ .

(١٦) (١٦-١٧) لم يرد في : الأصل ، ١ ، م . والحديث تقدم تحريجه في صفحة ٣١٣ .

(١٧) في م : قال .

والشافعي . وقال أبو ثور : يُجزئ ؛ لأنه آدمي مملوك ، فصَحَّ إعتاقه عن الرقبة ، كالمولود . ولنا ، أنه لم تثبت له أحكام الدنيا بعد ؛ فإنه لا يملك إلا^(١٨) بالارث والوصية ، ولا يشترط لهما كونه آدميًّا ؛ لكونه ثبت له ذلك وهو نطفة أو علقة ، وليس بآدمي في تلك الحال . الثالث ، أن لا يكون بها نقص يضر بالعمل . وقد شرخنا ذلك في الظهار^(١٩) . ويُجزئ الصبي وإن كان عجزًا عن العمل ؛ لأن ذلك ماضٍ إلى زوال ، وصاحبه صائر^(٢٠) إلى الكمال . ولا يُجزئ المجنون ؛ لأن نقصه لا غاية لزواله معلومة ، فأشبه الزمَن .

فصل : فإن أعتق غائبًا تعلم حياته ، ونجى أخباره ، صحَّ ، وأجزأ^(٢١) عن الكفارة ، كالحاضر . وإن شك في حياته ، وانقطع خبره ، لم يحكم بالإجزاء فيه ؛ لأن الأصل شغل ذمته ، ولا تبرا بالشك ، وهذا العبد مشكوك^(٢٢) في وجوده ، فيشك^(٢٣) في إعتاقه . فإن قيل : الأصل حياته . قلنا : إلا أنه قد علم أن الموت لا بد منه ، وقد وجدت دلالة عليه ، وهو انقطاع أخباره ، فإن تبين بعد هذا كونه حيًّا ، تبيننا صحة عتقه ، وبرائة الذمة من الكفارة ، وإلا فلا .

فصل : وإن أعتق غيره عنه بغير أمره^(٢٤) ، لم يقع عن المعتق عنه ، إذا كان حيًّا ، وولاه للمعتق ، ولا يُجزئ عن كفارته ، وإن توى ذلك . وهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي . وحكى عن مالك ، أنه إذا أعتق عن واجبٍ على غيره بغير أمره ، صحَّ ؛ لأنه قضى عنه واجبًا فصَحَّ ، كالوقضى عنه ذنبًا . ولنا ، أنه عبادة من^(٢٥) شرطها التية ، فلم يصح أدائها عمن وجبت عليه بغير أمره ، مع كونه من أهل الأمر ، كالحج ، ولأنه أخذ

(١٨) سقط من : م .

(١٩) تقدم في : ٨٠/١١ وما بعدها .

(٢٠) في : م : سائر .

(٢١) في : م : وأجزأه .

(٢٢) ٢٢-٢٢ في : م : فيه يوجد فشكل .

(٢٣) في ب : إذنه .

(٢٤) في ب : في .

خِصَالِ الْكُفَّارَةِ ، فلم يصحَّ عن المُكفِّرِ بغير أمرِهِ ، كالصَّيَامِ . وهكذا الخلاف فيما إذا كفرَ عنه بإطعامٍ أو كِسْوَةٍ . ولا يجوزُ أَنْ يُنَوَّبَ عنه في الصَّيَامِ بِإِذْنِهِ ، ولا بغيرِ إِذْنِهِ ؛ لأنَّه عبادةٌ بَدَنِيَّةٌ ، فلا تُدْخِلُهَا النِّيَابَةُ . فأما إنْ أعتقَ عنه بأمْرِه ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ جَعَلَ لَهُ عِوَضًا ، صَحَّ العِتْقُ عن المُعتقِ عنه ، وله ولاؤُهُ ، وأجزأُ عن كُفَّارَتِهِ ، بغيرِ خلافٍ عِلْمَانِهِ . وبه يقولُ أبو حنيفةٌ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وغيرُهُمْ ؛ لأنَّه حَصَلَ العِتْقُ عنه بِمالِهِ ، فأشْبَهَ مَالُوهُ اشْتِرَاءَهُ وَكُلَّ البَائِعِ في إِعْتاقِهِ عنه ، وإنْ لم يشترطْ عِوَضًا ، ففيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إحداهُما / يَقَعُ ١٩٩/١٠ العِتْقُ عن المُعتقِ عنه ، ويُجزئُ في كُفَّارَتِهِ ^(٢٥) . وهو قولُ مالِكٍ ، والشافعيُّ ؛ لأنَّه أعتقَ عنه ^(٢٦) بأمْرِه ، فصَحَّ ، كما لو شرطَ عِوَضًا . والأُخْرَى ، لا يُجزئُ ، وولاؤُهُ للمُعتقِ . وهو قولُ أبي حنيفةٌ ؛ لأنَّ العِتْقَ بِعِوَضٍ كالْبَيْعِ ^(٢٧) ، وبغيرِ عِوَضٍ كالهِبَةِ ، ومن شرطِ الهِبَةِ الْقَبْضُ ، ولم يحصلْ ، فلم يَقَعْ عن المُوْهُوبِ لَهُ ، وفَارَقَ البَيْعَ ، فَإِنَّهُ لا يُشترطُ فِيهِ الْقَبْضُ . فَإِنْ كَانَ المُعتقُ عَنْهُ مَيِّتًا ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ وَصَّى ^(٢٨) بِالْعِتْقِ ، صَحَّ ؛ لأنَّه بأمْرِه ، وإنْ لم يُوْصَّرْ بِهِ ، فأعتقَ عَنْهُ أَجْنَبِيٌّ ، لم يصحَّ ؛ لأنَّه ليس بنائبٍ عنه ، وإنْ أعتقَ عَنْهُ وَارِثُهُ ، فَإِنْ لم يَكُنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ، لم يصحَّ العِتْقُ عنه ، وَوَقَعَ ^(٢٩) عَنْ ^(٣٠) المُعتقِ ، وإنْ كَانَ عَلَيْهِ عِتْقٌ وَاجِبٌ ، صَحَّ العِتْقُ عَنْهُ ؛ لأنَّه نَائِبٌ عَنْهُ ^(٣١) فِي مَالِهِ وَأَدَاءِ وَاجِبَاتِهِ . فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ كُفَّارَةُ يَمِينٍ ، فَكَسَا عَنْهُ أَوْ أَطْعَمَ عَنْهُ ^(٣٢) ، جَازَ ، وإنْ أعتقَ عَنْهُ ، ففيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُما ، ليس لَهُ ذَلِكَ ؛ لأنَّه غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ ، فَجَرَى مَجْرَى التَّطَوُّعِ . والثَّانِي ، يُجزئُ ؛ لأنَّ العِتْقَ يَقَعُ وَاجِبًا ، لأنَّ الْوُجُوبَ ^(٣٣) يَتَعَيَّنُ فِيهِ ^(٣٤) بِالْفِعْلِ ، فَأَشْبَهَ الْمُعَيَّنَ مِنَ الْعِتْقِ ،

(٢٥) في ب : الكفارة .

(٢٦) سقط من : م .

(٢٧) لم يرد في الأصل .

(٢٨) في م : أوصى .

(٢٩) في ب : على .

(٣٠) في ب ، م : له .

(٣١) سقط من : ب .

(٣٢-٣٣) في ب : معين عليه .

ولأنه أخذ بحصالي كَفَّارَةِ اليمين ، فجاز أن يفعلَ عنه ، كالإطعام والكسوة . ولو قال مَنْ عليه الكفَّارة : أطعِم عن^(٣٣) كَفَّارَتِي . أو : اكسُ . ففعلٌ ، صَحٌّ ، رواية واحدة ، سواء ضَمِنَ له عَوْضًا ، أو لم يَضْمَنْ له عَوْضًا .

١٨١١ - مسألة : قال : (وَلَوْ اشْتَرَاهَا بِشَرْطِ الْعِتْقِ ، فَأَعْتَقَهَا فِي الْكَفَّارَةِ ، عَقَقْتُ ، وَلَمْ تُجْزِئْهُ عَنِ الْكَفَّارَةِ)

وهذا مذهب الشافعي . وروى عن معقل بن يسار ما يدل عليه ؛ وذلك لأنه إذا اشتراها بشرط العتق ، فالظاهر أن البائع نقصه من الثمن لأجل هذا الشرط ، فكأنه أخذ عن العتق عَوْضًا ، فلم تُجْزِئْهُ عن الكفَّارة . قال أحمد : إن كانت رَقَبَةً واجِبَةً ، لم تُجْزِئْهُ ؛ لأنها ليست رَقَبَةً سليمةً ، ولأنَّ عَقَقَهَا مُسْتَحَقٌّ^(١) بسبب آخر ، وهو الشرط ، فلم تُجْزِئْهُ ، كما لو اشترى قريبه ، ينوي^(٢) بشرائه العتق عن الكفَّارة ، أو قال : إن دخلت الدار فأنت حرٌّ . ثم نوى عند دخوله أنه عن كَفَّارَتِهِ .

فصل : ولو قال له رجلٌ : أعتق عبدك عن كَفَّارَتِكَ ، ولك عشرةَ دنانير . ففعل ، لم يُجْزِئْهُ عن الكفَّارة ؛ لأنَّ الرَقَبَةَ لم تقع خالصةً عن الكفَّارة . وذكر^(٣) القاضي أن^(٤) العتق كله يقع عن باذل العوض ، وله ولاؤه . وهذا فيه نظرٌ ؛ فإنَّ الْمُعْتَقَ لم يعتقه عن باذل^(٥) العوض ، / ولا رضياً بإعتاقه عنه ، ولا باذل العوض طلب ذلك ، والصحيح أن إعتاقه عن^(٦) الْمُعْتَقِ ، والولاء له . وقد ذكر الخِرَقِيُّ أنه إذا قال : أعتقه ، والثمن على . فالثمن عليه ، والولاء للمُعْتَقِ . فإن رَدَّ العشرةَ على باذلها ، ليكون العتق عن الكفَّارة ،^(٧) لم يُجْزِئْ عنها ؛ لأنَّ العتق إذا وقع على صفةٍ ، لم ينتقل عنها . وإن قصد العتق عن الكفَّارة^(٨) وحدها ،

(٣٣) في ب : من .

(١) في م : يستحق .

(٢) في م : فزوى .

(٣) في م : وقال .

(٤) سقط من : م .

(٥) في م : باذل .

(٦) في م : من .

(٧-٨) سقط من : م . نقل نظر .

وَعَزَمَ^(٨) عَلَى رَدِّ الْعَشْرَةِ ، أَوْ رَدِّ الْعَشْرَةِ قَبْلَ الْعِتْقِ ، وَأَعْتَقَهُ^(٩) عَنْ كَفَّارَتِهِ^(١٠) ، أَجْزَاهُ .

فصل : وإذا اشترى عبداً يتولى إعتاقه عن كَفَّارَتِهِ ، فَوَجَدَ بِهِ غَيْبًا لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِجْزَاءِ فِي الْكُفَّارَةِ ، فَأَخَذَ أَرْضَهُ ، ثُمَّ أَعْتَقَ الْعَبْدَ عَنْ^(١١) كَفَّارَتِهِ ، أَجْزَاهُ ، وَكَانَ الْأَرْضُ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى الْعَبْدِ الْمَغِيبِ دُونَ الْأَرْضِ . وَإِنْ أَعْتَقَهُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْغَيْبِ ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى الْغَيْبِ ، فَأَخَذَ أَرْضَهُ ، فَهُوَ لَهُ أَيْضًا ، كَالْوِاقِفِ قَبْلَ إِعْتَاقِهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَصْرِفُ ذَلِكَ^(١٢) الْأَرْضَ فِي الرَّقَابِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ سَلِيمٌ ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ الْعَوَضِ عَنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَانَ^(١٣) الْأَرْضُ مَصْرُوفًا^(١٤) فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، كَالْوِاقِفِ كَانَ الْأَرْضُ لِلْمُشْتَرِي . وَإِنْ عِلِمَ الْغَيْبِ ، وَلَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهُ حَتَّى أَعْتَقَهُ ، كَانَ الْأَرْضُ لِلْمُعْتَقِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ مَعِيًّا عَالِمًا بِغَيْبِهِ ، فَلَمْ يَلْزِمُهُ أَرْضُ^(١٥) ، كَالْوِاقِفِ لَمْ^(١٦) يَعْلَمْ غَيْبِهِ .

١٨١٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ^(١) اشْتَرَى بَعْضُ مَنْ يَغْتِقُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكَهُ ، يَتَوَلَّى بِشِرَائِهِ الْكُفَّارَةَ ، عَتَقَ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ)

وهذا قال مالِكٌ ، والشافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : يُجْزِئُهُ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّهُ يُجْزِئُ عَنْ كَفَّارَةِ الْبَائِعِ ، فَأَجْزَأُ عَنْ كَفَّارَةِ الْمُشْتَرِي ، كَغَيْرِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٢) . وَالتَّخْرِيرُ فِعْلُ الْعِتْقِ ، وَلَمْ يَحْصُلِ الْعِتْقُ هَهُنَا بِتَخْرِيرِ مَنْهُ ، وَلَا

(٨) ق م : « أو عزم » .

(٩) ق م : « فأعتقه » .

(١٠) ق ب : « الكفارة » .

(١١) سقط من : م .

(١٢) نداء من : م .

(١٣) ق م : « وكفارة » .

(١٤) ق م : « مصروفة » .

(١٥) ق ب : « أرضه » .

(١٦) ق م : « ولم » .

(١٧) ق م : « وكذلك لو » .

(٢) سورة النساء ٩٢ ، وسورة المجادلة ٣ .

إعتاق ، فلم يكن مُعتقاً للأمر^(٣) ، ولأن عتقه مُستحق بسبب آخر ، فلم يُجزئه ، كالمو
ورته يتوَّى به العتق عن كفارته ، أو كأم^(٤) الولد ، ويُخالف المُشتري البائع من وجهين ؛
أحدهما ، أن البائع يعتقه والمُشتري لم يعتقه ، وإنما يعتق بإعتاق الشرع ، فهو^(٥) عن غير
اختيار منه . والثاني ، أن البائع لا يستحق عليه إعتاقه ، والمُشتري بخلافه .

فصل : إذا ملك نصف عبد ، فأعتقه عن كفارته ، عتق ، وسرى إلى باقيه إن كان
موسراً بقيمة باقيه ، ولم يُجزئه عن كفارته ، في قول أبي بكر الخليل^(٦) ، وصاحبه ،
وحكاة عن أحمد . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأن عتق نصيب شريكه لم يحصل بإعتاقه ، إنما
حصل بالسراية / ، وهي غير فعله ، وإنما هي من آثار فعله ، فأشبهه الموالو اشترى من يعتق
عليه يتوَّى به الكفارة ، يُحقق هذا ، أنه لم يُناشر بالإعتاق إلا نصيبه ، فسرى إلى غيره ،
ولو حص نصيب غيره بالإعتاق ، لم يعتق منه شيء ، ولأنه إنما يملك^(٧) إعتاق نصيبه ، لا
نصيب غيره . وقال القاضي : قال غيرهما من أصحابنا : يُجزئه إذا توى إعتاق جميعه عن
كفارته . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنه أعتق عبداً كاملاً الرق ، سليم الخلق ، غير
مُستحق العتق ، نأواه الكفارة ، فأجزاه ، كالمو كان الجميع ملكه . والأول أصح ، إن
شاء الله ، ولا نسلم أنه أعتق العبد كله ، وإنما أعتق نصفه ، وعتق الباقي عليه ، فأشبهه
شراء قريبه ، ولأن إعتاق باقيه مُستحق بالسراية ، فهو كالقريب ، فعل هذا : هل يُجزئه
عتق نصيبه الذي هو ملكه ، ويعتق نصفاً آخر ، فتكمل الكفارة ؟ ينبغي على ما إذا أعتق
نصفين عتدين ، وسنذكره إن شاء الله تعالى . وإن توى عتق نصيبه عن الكفارة ، ولم يتوَّى
ذلك في نصيب شريكه ، لم يُجزئه نصيب شريكه ، وفي نصيب^(٨) نفسه ما سنذكره ، إن
شاء الله تعالى . ولو كان مُعسراً ، فأعتق نصيبه عن كفارته ، فكذلك ، فإن ملك باقيه ،

٢٠٠/١٠

(٣) سقط من : ب .

(٤) ق م : وكأم .

(٥) ق ا ، ب : فهذا . وق م : وهذا .

(٦) ق الأصل : ولخلال . وق م : خلال . وكتبة الخلال أبو بكر ، وكتبة صاحبه عبد العزيز بن جعفر أبو بكر
أيضا .

(٧) ق ب : ملك .

(٨) ق م : نصيبه .

فَأَعْتَقَهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ ، أَجْزَأَهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ أَرَادَ صِيَامَ شَهْرٍ ، وَإِطْعَامَ ثَلَاثِينَ مِسْكِينًا ، لَمْ يُجْزِئَهُ ، كَمَا لَوْ أَعْتَقَ يَصْنَفَ عَبْدًا فِي كُفَّارَةِ الْيَمِينِ ، وَأَطْعَمَ خَمْسَةَ مَسَاكِينَ أَوْ كَسَاهُمْ ، لَمْ يُجْزِئَهُ .

فصل : وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ كُلَّهُ لَهُ ، فَأَعْتَقَ جُزْءًا مِنْهُ مُعَيَّنًا ، أَوْ مُشَاعًا ، عَتَقَ جَمِيعَهُ . فَإِنْ كَانَ نَوَى بِهِ الْكُفَّارَةَ ، أَجْزَأَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ إِعْتَاقَ بَعْضِ الْعَبْدِ إِعْتَاقَ لَجَمِيعِهِ ، وَإِنْ نَوَى إِعْتَاقَ الْجُزْءِ الَّذِي بَاشَرَهُ بِالْإِعْتَاقِ عَنِ الْكُفَّارَةِ دُونَ غَيْرِهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَتَقَ غَيْرِهِ . وَهَلْ يُحْتَسَبُ بِمَا نَوَى بِهِ الْكُفَّارَةَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

فصل : وَإِذَا^(٩) قَالَ : إِنْ مَلَكَتُ فُلَانًا ، فَهوَ حُرٌّ . وَقُلْنَا : يَصِحُّ هَذَا التَّعْلِيلُ . فَاشْتَرَاهُ يَنْوِي الْعِتْقَ عَنْ كُفَّارَتِهِ ، عَتَقَ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ ، وَيُخْرَجُ فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ مِثْلُ مَا فِي شَرَاءِ قَرِيْبِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٨١٣ - مسألة : قَالَ : (وَلَا تُجْزِئُ فِي الْكُفَّارَةِ أُمٌّ وَلَدٌ)

هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . / وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهَا تُجْزِئُ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنِ الْحُسَيْنِ ، وَطَاوُسٍ ، ٢٠٠/٧٠ ط وَالنَّخَعِيُّ ، وَعَثْمَانُ الْبُنِّيُّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَتَخْذِرْ رَقَبَةً ﴾^(١) . وَمُعْتَقُهَا قَدْ حَرَّرَهَا . وَلَنَا ، أَنْ عَتَقَهَا يُسْتَحَقُّ بِسَبَبِ آخَرَ ، فَلَمْ تُجْزِئْ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى قَرِيْبَهُ ، أَوْ عَبْدًا بِشَرْطِ الْعِتْقِ فَأَعْتَقَهُ ، وَكَأَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ : أَنْتَ حُرٌّ إِنْ أَذْخَلْتَ الدَّارَ . ثُمَّ نَوَى عِتْقَهُ عَنِ كُفَّارَتِهِ عِنْدَ دُخُولِهِ . وَالْآيَةُ مُخْصِصَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَتَقْيَسُ عَلَيْهِ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ .

فصل : وَوَلَدٌ^(٢) أُمُّ الْوَلَدِ الَّذِي وَلَدَتْهُ بَعْدَ كَوْنِهَا أُمٌّ وَلَدٍ ، حُكْمُهُ حُكْمُهَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُهَا فِي الْعِتْقِ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا .

(٩) في م : ١ وإن ؛ .

(١) سورة النساء ٩٢ ، وسورة المجادلة ٣ .

(٢) سقطت الواو من م : .

١٨١٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَا مُكَائِبَ قَدْ أَدَّى مِنْ كِتَابِيهِ شَيْئًا)

رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي الْمُكَائِبِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، يُجْزَى مُطْلَقًا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّ الْمُكَائِبَ عَبْدٌ يَجُوزُ بَيْعُهُ ، فَأَجْزَأُ عَقْدُهُ ، كَالْمُدْبِّرِ ، وَلَأَنَّهُ رَقَبَةٌ ، فَتَدْخُلُ ^(١) فِي مَطْلُوقِهِ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ : ﴿ فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٢) . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يُجْزَى مُطْلَقًا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لِأَنَّ عَقْدَهُ مُسْتَحَقٌّ بِسَبَبٍ آخَرَ ، وَهَذَا لَا يَمْلِكُ إِبْطَالُ كِتَابَتِهِ ، فَأَشْبَهَ أُمُّ الْوَلَدِ . وَالثَّلَاثَةُ ، إِنْ أَدَّى مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْئًا لَمْ يُجْزَ . وَإِلَّا أَجْزَاهُ . وَهَذَا قَالَ اللَّيْثُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاسْنَحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ الْقَاضِي : هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَدَّى شَيْئًا فَقَدْ حَصَلَ الْعَوَضُ عَنْ بَعْضِهِ ، فَلَمْ يُجْزَ ، كَالْوَأْتَقِ بِعَضِّ رَقَبَةٍ ، وَإِذَا لَمْ يُوَدَّ ، فَقَدْ أَعْتَقَ رَقَبَةً كَامِلَةً مُؤَمَّنَةً سَالِمَةً الْخَلْقِ تَامَةً الْإِلْمَلِكِ ، لَمْ يَحْصُلْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا عَوَضٌ ، فَأَجْزَأُ عَقْدُهَا ، كَالْمُدْبِرِ . وَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَلَى مَالٍ ، يَأْخُذُهُ ^(٣) مِنَ الْعَبْدِ ، لَمْ يُجْزَ عَنْ كِفَارَتِهِ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا .

١٨١٥ - مسألة ؛ قال : (وَيُجْزَى ^(١) الْمُدْبِرُ)

وَهَذَا قَوْلُ طَاوُسٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُثَنِّبِ . وَقَالَ (٢) مَالِكٌ ، وَ (٣) الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّ عَقْدَهُ مُسْتَحَقٌّ بِسَبَبٍ آخَرَ ، فَأَشْبَهَ أُمُّ الْوَلَدِ ، (٤) وَلَأَنَّ بَيْعَهُ عَنْدهُمْ غَيْرُ ^(٥) جَائِزٍ ، فَأَشْبَهَ أُمُّ الْوَلَدِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٦) . وَقَدْ حَرَّرَ رَقَبَةً ، وَلَأَنَّهُ عَبْدٌ كَامِلُ الْمَنْفَعَةِ ، يَجُوزُ بَيْعُهُ ، وَلَمْ يَحْصُلْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ عَوَضٌ ، فَجَازَ عَقْدُهُ ، كَالْقَيْنِ ، وَالِدَلِيلِ عَلَى جَوَازِ بَيْعِهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ

(١) فِي م : « فَتَدْخُلُ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٢ ، وَسُورَةُ الْمُجَادَلَةِ ٣ .

(٣) فِي م : « فَأَخْذُهُ » .

(٤) فِي م : « وَيَجْزَاهُ » .

(٥) (٢-٢) سَقَطَ مِنْ م .

(٦) (٣-٣) سَقَطَ مِنْ ١ .

(٧) لَمْ يَرِدْ فِي : الْأَصْلُ .

(٨) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٢ ، وَسُورَةُ الْمُجَادَلَةِ ٣ .

مُدْبِرٌ^(١). وسنذكر/حديثه في بابِه، إن شاء الله تعالى، ولأن التذبير إما أن يكون وصيةً، ٢٠١/١٠ أو عقفاً بصفةٍ، وإما ما كان، فلا يمنع التكفير باعتاقه قبل وجود الصفة، والصفة ههنا الموت، ولم يوجد.

١٨١٦ - مسألة؛ قال: (والخصي)

لا نعلم في أجزاء الخصي خلافاً، سواء كان مقطوعاً أو مشلولاً أو موجوعاً؛ لأن ذلك نقص لا يضر بالعمل، ولا يؤثر فيه، بل ربما زادت بذلك قيمته،^(١) والدفع عنه^(٢) ضرر شهوته، فأجزاً، كالفحل.

١٨١٧ - مسألة؛ قال: (ولقد الزنى)

هذا قول أكثر أهل العلم، روى ذلك عن فضالة بن عبيد، وأبي هريرة. وبه قال ابن المسيب، والحسن، وطائفة، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وابن المنذر. وروى عن عطاء، والشعبي، والنخعي، والأوزاعي، وحمام، أنه لا يجزئ؛ لأن أبا هريرة روى عن النبي ﷺ، أنه^(١) قال: «وَلَقَدْ زَنَى شَرُّ الثَّلَاثَةِ». قال أبو هريرة: لأن أمتع^(٢) بسوط في سبيل الله، أحب إلي منه. رواه أبو داود^(٣). ولنا، دُخُولُهُ في مطلق قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٤). ولأنه مملوك مسلم كامل العمل، لم يعتض عن شيء منه، ولا استحق عنه بسبب آخر، فأجزاً عنه، كولد الرشدة^(٥). فأما الأحاديث الواردة في ذمه، فاختلف أهل العلم في تفسيرها؛ فقال الطحاوي^(٦): وَلَقَدْ

(٦) تقدم تحريمه، في: ٤٤١/٥.

(١-١) في م: «فاندفع فيه».

(١) سقط من: ب.

(٢) أي: لأن أُعطي بسوط. انظر: عون المعبود ٥٢/٤.

(٣) في: باب في عتق ولد الزنى، من كتاب العتق. سنن أبي داود ٣٥٣/٢، ٣٥٤.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣١١/٢.

(٤) سورة النساء ٩٢، وسورة المجادلة ٣.

(٥) في أ، ب، م: «الرشيدة».

(٦) في: مشكل الآثار ٣٩٤/١.

الرَّزَى هو الملازم للرَّزَى ، كما يقال : ابنُ السَّبِيلِ الْمُلَازِمُ لها ، وَوَلَدَ اللَّيْلُ الَّذِي لَا يَهَابُ (السِّرِّ فِيهِ) ^(٧) . وقال الخطَّابِيُّ ^(٨) ، عن بعضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قال : هو شَرُّ الثَّلَاثَةِ أَصْلًا وَغُنْصَرًا وَنَسَبًا ؛ لِأَنَّهُ خُلِقَ مِنْ مَاءِ الرَّزَى ، وَهُوَ خَبِيثٌ . وَأَنْكَرَ قَوْمٌ هَذَا التَّفْسِيرَ ، وَقَالُوا : لَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ وَرَرٍ وَالَّذِينَ شَاءَ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ^(٩) . وَفِي الْجُمْلَةِ ، هَذَا يَرْجِعُ إِلَى أَحْكَامِ الْآخِرَةِ ، أَمَّا أَحْكَامُ الدُّنْيَا ، فَهُوَ كَغَيْرِهِ ، فِي صِحَّةِ إِمَانِهِ ، وَبَيِّعِهِ ، وَعَقْدِهِ ، وَقَبُولِ شَهَادَتِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي إِجْزَاءِ عَقْدِهِ عَنِ الْكُفَّارَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا .

١٨١٨ - مسألة : قال : (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَاحِدًا ، أُجْزَأَهُ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَةٍ)

يعنى إن لم يجد إطعامًا ^(١٠) ، ولا كِسْوَةً ، ولا عِتْقًا ، انْتَقَلَ إِلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ / فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(١١) . وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ ، إِلَّا فِي اشْتِرَاطِ التَّابِعِ فِي الصَّوْمِ ، وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ اشْتِرَاطُهُ ، كَذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى ^(١٢) ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١٣) . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعِكْرِمَةُ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يَجُوزُ تَفْرِيقُهَا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، فِي اخْتِصَارِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالصَّوْمِ مُطْلَقٌ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْيِيدُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَلِأَنَّهُ "صِيَامُ أَيَّامٍ ثَلَاثَةٍ" ، فَلَمْ يَجِبِ التَّابِعُ

(٧-٧) ق: م: : السرقه : خطأ .

(٨) ق: في : معالم السنن ٨٠/٤ .

(٩) سورة الأنعام ١٦٤ .

(١٠) ق: م: : طعاما .

(١١) سورة المائدة ٨٩ .

(١٢) ق: م: نهاده : نحو .

(١٣) أخرجه البيهقي ، ق: باب التابع في صوم الكفارة ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٦٠/١٠ .

(١٤-٥) ق: ١ ، ب: : صام ثلاثة أيام . وق: م: : صام الأيام الثلاثة .

فيه ، كصِيَامِ الْمُتَمَتِّعِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ . وَلَنَا ، أَنَّ فِي قِرَاءَةِ أَنْبَى ، وَعِيدَ اللَّهِ بِمَسْعُودٍ : « فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَابِعَاتٍ » . كَذَلِكَ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي « التَّفْسِيرِ » عَنْ جَمَاعَةٍ ، وَهَذَا إِنْ كَانَ قُرْآنًا ، فَهُوَ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُرْآنًا ، فَهُوَ رِوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ^(٦) سَمِعَاهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ تَفْسِيرًا أَفْطَنَاهُ قُرْآنًا ، فَتَبَيَّنَتْ لَهُ رُبَّةُ الْحَبَرِ ، وَلَا يَنْقُصُ عَنْ دَرَجَةِ تَفْسِيرِ النَّبِيِّ ﷺ لِلآيَةِ ، وَعَلَى كَيْلَا التَّقْدِيرَيْنِ ، فَهُوَ حُجَّةٌ ، ^(٧) يَجِبُ الْمَصِيرُ ^(٨) إِلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ صِيَامٌ فِي كُفَّارَةٍ ، فَوَجِبَ فِيهِ التَّابِعُ ، كَكُفَّارَةِ الْقَتْلِ وَالظَّهَارِ ، وَالْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ فِيمَا مَضَى . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ أَفْطَرَتِ الْمَرْأَةُ لِمَرْضٍ أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ الرَّجُلُ لِلْمَرْضِ ^(٩) ، لَمْ يَنْقَطِعِ التَّابِعُ . وَهَذَا قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَنْقَطِعُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَمْ يَوْجَدْ ، وَفَوَاتُ الشَّرْطِ يَبْطُلُ بِهِ الْمَشْرُوطُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَنْقَطِعُ فِي الْمَرْضِ ، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَلَا يَنْقَطِعُ فِي الْحَيْضِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عُدْرَتُ بَيْعِ الْفِطْرِ ، أَشْبَهَ الْحَيْضَ فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ .

١٨١٩ - مسألة : قال : (وَلَوْ كَانَ الْخَائِثُ عَبْدًا ، لَمْ يُكْفَرْ بِغَيْرِ الصَّيَامِ ^(١))

لا خِلَافَ فِي أَنَّ الْعَبْدَ يُجْزِئُهُ الصَّيَامُ فِي الْكُفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَرَضُ الْمُعْسِرِ مِنَ الْأَحْرَارِ ، وَهُوَ أَحْسَنُ حَالًا مِنَ الْعَبْدِ ، فَإِنَّهُ يَمْلِكُ فِي الْجُمْلَةِ ، وَلِأَنَّ الْعَبْدَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٢) . وَإِنْ أُذِنَ لِلْسَيِّدِ لِعَبْدِهِ فِي التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاللَّيْلِ لِمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ التَّكْفِيرُ بِغَيْرِ الصَّيَامِ . وَقَالَ ^(٣) غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا ، فِيمَا إِذَا ^(٤) أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي التَّكْفِيرِ

(٦) فِي م : « يَكُونُ » .

(٧-٧) فِي م : « يَصَارُ » .

(٨) فِي م : « لِمَرْضٍ » .

(٩) فِي م : « الصَّوْمِ » .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٨٩ .

(٣) فِي م : « وَقَدْ قَالَ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ب .

بالمال، روايتان؛ إحداهما، يجوزُ تَكْفِيرُهُ به^(٥). والأخرى، لا يجوزُ إلا بالصَّيَّام. وقد
 ذَكَّرْنَا عِلْلَ ذلك / في الظَّهَارِ، والاختِلَاف فيه^(٦). وذكر القاضي، أن أصل هذا عنده
 الروايتان في مِلْكِ الْعَبْدِ بِالتَّمْلِيكِ، إن قلنا: يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ. فَمَلَكَهُ سَيِّدُهُ، وَأَذَنَ لَهُ
 بِالتَّكْفِيرِ بِالمالِ، جاز؛ لأنَّهُ مَالِكٌ لما يُكْفَرُ به، وإن قلنا: لا يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ. ففَرَضَهُ
 الصَّيَّامُ؛ لأنَّهُ^(٧) لا يَمْلِكُ شَيْئاً يُكْفَرُ به. وكذلك إن قلنا: يَمْلِكُ. ولم يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ^(٨) في
 التَّكْفِيرِ بِالمالِ^(٩)، ففَرَضَهُ الصَّيَّامُ، وإن مَلَكَ؛ لأنَّهُ محجورٌ عليه، مَمْنُوعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ
 فيما في يَدَيْهِ. قال: وأصحابنا يجعلون في الْعَبْدِ رِوَايَتَيْنِ مُطْلَقًا، سواء قلنا: يَمْلِكُ. أو لا
 يَمْلِكُ. ثم على الرِّوَايَةِ التي تُجِيزُ له التَّكْفِيرَ بِالمالِ، له أن يُطْعِمَ، وهل له أن يُعْتِقَ؟ على
 رِوَايَتَيْنِ؛ إحداهما، ليس له ذلك؛ لأنَّ الْعِتْقَ يَقْتَضِي الْوَلَاءَ وَالْوَلَايَةَ وَالْإِرْثَ، وليس ذلك
 للْعَبْدِ، ولكن يُكْفَرُ بِالْإِطْعَامِ. وهذا رِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ. وبه قال الشَّافِعِيُّ، على القول الذي
 يُجِيزُ له التَّكْفِيرَ بِالمالِ. والثانية، له التَّكْفِيرُ بِالْعِتْقِ؛ لأنَّ مَنْ صَحَّ تَكْفِيرُهُ بِالمالِ، صَحَّ
 بِالْعِتْقِ، كَالْحُرِّ، ولأنَّهُ يَمْلِكُ الْعَبْدَ، فصَحَّ تَكْفِيرُهُ بِإِعْتَاقِهِ، كَالْحُرِّ. وقولهم: إنَّ الْعِتْقَ
 يَقْتَضِي الْوَلَاءَ وَالْوَلَايَةَ. لا نُسَلِّمُ ذلك في الْعِتْقِ في الْكُفَّارَةِ، على ما أسلفناه، وإن سَلَّمْنَا،
 فَتَخْلُفُ بعضُ الْأَحْكَامِ لَا يَمْنَعُ ثُبُوتُ الْمُفْتَضِي، فإنَّ الْحُكْمَ يَتَخَلَّفُ لِتَخْلُفِ^(١٠) سَبَبِهِ،
 لا لِتَخْلُفِ أَحْكَامِهِ، كما أَنَّهُ يَثْبُتُ لَوْجُودُ سَبَبِهِ، ولأنَّ تَخْلُفَ بعضِ الْأَحْكَامِ مع وجودِ
 الْمُفْتَضِي، إِنَّمَا يَكُونُ لِمَانِعٍ مَنَعَهَا، ويجوزُ أن يَخْتَصَّ الْمَنَعُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا، ولهذا السَّبَبِ
 الْمُفْتَضِي لِهَذِهِ الْأَحْكَامِ لَا يَمْنَعُ ثُبُوتُهُ تَخْلُفُهَا عَنْهُ فِي الرُّقِيقِ، على أَنَّ الْوَلَاءَ يَثْبُتُ بِإِعْتَاقِ
 الْعَبْدِ، لكن لا يَرِثُ به، كَالْوَلَايَةِ دَيْنَاهُمَا. وهذا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ، ومَرَعٌ عَلَيْهِ إِذَا أَدِنَ
 لَهُ سَيِّدُهُ فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ، ففيه قَوْلَانِ؛ أَحَدُهُما، يُجْزِيهِ، لأنَّهُ^(١١) رَقَبَةٌ تُجْزَى عَنْ غَيْرِهِ،
 فَأُجْزِئَتْ عَنْ نَفْسِهِ كغَيْرِهِ. والآخرُ، لا يُجْزِيهِ؛ لأنَّ الْإِذْنَ له في الْإِعْتَاقَ يَنْصَرِفُ إِلَى

(٥) لم يرد في: الأصل.

(٦) تقدم في: ١٠٦/١١.

(٧) سقط من: ب.

(٨-٩) م: د: بالتكفير في المال.

(٩) م: د: يتخلف.

(١٠) في م: د: لأن.

إِغْتَاقٍ غَيْرِهِ . وَهَذَا التَّغْلِيلُ يُدُلُّ عَلَى أَنَّ سَيِّدَهُ لَوْ^(١١) أُذِنَ لَهُ فِي إِغْتَاقِ نَفْسِهِ عَنْ كُفَّارَتِهِ ، جَائِزٌ ، فَأَمَّا إِنْ أَطْلُقَ الْإِذْنَ فِي الْإِغْتَاقِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَغْتَقِيَ إِلَّا أَقْلَ رَقَبَةٍ تُجْزَى عَنْ الْوَاجِبِ ، وَلَيْسَ لَهُ إِغْتَاقُ نَفْسِهِ إِذَا كَانَتْ أَفْضَلَ مِمَّا يُجْزَى . وَهَذَا مِنْ أَيْ بَكْرٍ يَفْتَضِي أَنَّهُ لَا يَغْتَبِرُ فِي التَّكْفِيرِ أَنْ يَمْلِكَهُ سَيِّدُهُ مَا يُكْفَرُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ ، بَلْ مَتَى أُذِنَ لَهُ فِي التَّكْفِيرِ بِالْإِغْتَاقِ^(١٢) أَوْ الْإِطْعَامِ ، أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اُعْتَبِرَ / التَّمْلِكُ ، لَمَاصَحَ لَهُ أَنْ يَغْتَقِيَ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا ، وَلَأنَّ التَّمْلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مُعَيَّنٍ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ^(١٣) يَأْذَنَ فِيهِ مُطْلَقًا .

فصل : وَإِذَا أَعْتَقَ الْعَبْدُ عَبْدًا عَنْ كُفَّارَتِهِ ، بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَقُلْنَا : إِنْ الْإِغْتَاقُ فِي الْكُفَّارَةِ يَثْبُتُ بِهِ الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ . ثَبَّتَ وَلَاؤُهُ لِلْعَبْدِ الَّذِي أَعْتَقَهُ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنْمَا الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ »^(١٤) . وَلَا يَرِثُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ^(١٥) ثُبُوتُ الْوَلَاءِ مَعَ انْتِفَاءِ الْإِزْثِ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ دَيْنُهُمَا ، أَوْ قَتَلَ الْمُعْتَقُ عَتِيقَهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرِثُهُ مَعَ ثُبُوتِ الْوَلَاءِ لَهُ^(١٦) عَلَيْهِ . فَإِنْ عَتَقَ الْمُعْتَقُ^(١٧) ، وَرِثَ بِالْوَلَاءِ ؛ لَزَوَالَ الْمَانِعِ ، كَمَا إِذَا كَانَا مُخْتَلِفِي الدِّينِ ، فَأَسْلَمَ الْكَافِرُ مِنْهَا . ذَكَرَ هَذَا طَلْحَةُ الْعَاقُولِيُّ . وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّ سَيِّدَ الْعَبْدِ لَا يَرِثُ عَتِيقَهُ فِي حَيَاةِ عَبْدِهِ ، كَمَا لَا يَرِثُ وَلَدَ عَبْدِهِ ، فَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدُهُ ، ثُمَّ مَاتَ ، وَرِثَ السَّيِّدُ مَوْلَى عَبْدِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْلَى مَوْلَاهُ ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ ، وَلَهُ وَلَدٌ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ لَمَوْلَى أُمِّهِ لَجَرٍ^(١٨) وَلَاؤُهُ ، وَرِثُهُ سَيِّدُهُ إِذَا مَاتَ أَبُوهُ .

فصل : وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ مَنْعُ عَبْدِهِ مِنَ التَّكْفِيرِ بِالصَّيَّامِ ، سَوَاءً كَانَ الْحَلْفُ أَوْ الْجَنَاحُ بِإِذْنِهِ أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ ، وَسَوَاءً أَضَرَّ بِهِ الصَّيَّامُ أَوْ لَمْ يَضُرَّ بِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ حَنَثَ بغيرِ

(١١) فِي الْأَصْلِ : « إِنْ » .

(١٢) فِي ب ، م : « بِالْعَقِّ » .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « بِأَلَا » .

(١٤) تَقْدِيمُ تَفْرِيجِهِ ، فِي : ٤٤/٦ .

(١٥) فِي الْأَصْلِ ، أ : « يَمْنَعُ » .

(١٦) لَمْ يَرُدَّ فِي الْأَصْلِ .

(١٧) فِي م زِيَادَةُ : « لَمْ » .

(١٨) فِي أ ، م : « يَجْرِي » .

إذنه ، والصَّومُ يضرُّ به ، فله منعه ؛ لأنَّ السَّيِّدَ لم يأذن له فيما ألزَّمه نفسه ، ممَّا يَتعلَّقُ به ضررٌ على السَّيِّدِ ، فكان له منعه وتحليله ، كما لو أحرَمَ بالحجِّ بغيرِ إذنه . ولنا ، أنَّه صومٌ واجبٌ لحقَّ الله تعالى ، فلم يكن لسَيِّده منعه منه ، كصيامِ رمضانَ وقضائِهِ ، ويُفارقُ الحجَّ ؛ لأنَّ ضررَهُ كثيرٌ ، لطولِ مدَّته ، وغيبته عن سَيِّده ، وتقويتِ خدمته ، ولهذا ملَّكَ تحليلَ زوجته منه ، ولم يملكْ منعها صومَ الكفَّارة . فأما صومُ التطوُّع ، فإنَّ كان فيه ضررٌ عليه ، فللسَّيِّدِ منعه منه ؛ لأنَّه يَفوتُّ حَقُّه بما ليس بواجبٍ عليه ، وإنَّ كان لا يضرُّ به ، لم يكن لسَيِّده منعه منه^(١٩) ؛ لأنَّه يعبُدُ ربَّه بما لا مضرَّةَ فيه ، فأشبهَ ذَكَرَ اللهُ تعالى ، وصلاةَ النَّافِلَةِ في غيرِ وَقْتِ خِدْمَتِهِ ، وللزَّوجِ منعُ زوجته منه في كُلِّ حالٍ ؛ لأنَّه يَفوتُّ حَقُّه من الاستِمتاعِ ، ويمنعه منه .

١٨٢٠ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَيْثَ وَهُوَ عَبْدٌ ، فَلَمْ يُكْفَرْ حَتَّى عَقَّقَ^(١) ، فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ ، لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهُ)

٢٠٣/١٠ / ظاهرُ هذا أنَّ الاعتبارَ في الكفَّاراتِ بحالَةِ الجَنِّثِ ؛ لأنَّه وَقْتُ الوجوبِ ، وهو حينَئِذٍ عَبْدٌ ، فوجبَ عليه الصَّومُ ، فلا يُجْزِئُهُ غيرُ ما وجبَ عليه . وقال القاضي : هذا فيه نظرٌ ؛ فإنَّ المنصوصَ أنَّه يُكْفَرُ كفَّارةَ عَبدٍ ، لأنَّه إنَّما يُكْفَرُ ما^(٢) وجبَ عليه يومَ حَيْثَ ، ومعناه أنَّه لا يلزَّمُهُ التَّكْفِيرُ بالمالِ ، فإنَّ كَفْرَ به أَجْزَأُهُ . وهذا منصوصٌ^(٣) الشافعيُّ ، ومن أصحابِهِ مَنْ قال كَقَوْلِ^(٤) الجَرَفِيِّ ، وليس على الجَرَفِيِّ حُجَّةٌ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ ، بل هو حُجَّةٌ له ؛ لقوله : إنَّما يُكْفَرُ ما وجبَ عليه . و« إنَّما » لِلْحَصْرِ ، ثَبُتَ المذكورُ وثبُتِي ما عَدَاهُ ، ولم يجبَ عليه إلَّا الصَّومُ ، فلا يُكْفَرُ بغيرِهِ . وَوجهُ ذلك ، أنَّه حَكَمَ تَعَلُّقُ بِالْعَبْدِ في رِقِّهِ ، فلم يَتَغَيَّرْ بِحُرِّيَّتِهِ ، كَالْحَدِّ ، وهذا على القولِ الَّذِي لم يُجْزَ فيه لِلْعَبْدِ التَّكْفِيرُ بالمالِ بِإِذْنِ

(١٩) سقط من : ب .

(١) في م زيادة : عليه .

(٢) في م : بما .

(٣) في م زيادة : عن .

(٤) في م : يقول .

سَيِّدُهُ ، فَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ ، فَلَهُ التَّكْفِيرُ بِهِ ^(٥) هُنَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ لَهُ فِي حَالِ رِقَّةِ التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ ، فَفِي حَالِ حُرِّيَّتِهِ أَوَّلَى ، وَإِنَّمَا اخْتِجَ إِلَى إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي حَالِ رِقَّةٍ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ لِسَيِّدِهِ ، أَوَّلَتَعَلَّقَى حَقَّهُ بِمَالِهِ ، وَبَعْدَ الْحُرِّيَّةِ قَدْ زَالَ ذَلِكَ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِذْنِهِ . وَإِنْ قُلْنَا : التَّكْفِيرُ بِأَعْلَظِ الْأَحْوَالِ . لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّكْفِيرُ بِغَيْرِ الْمَالِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا . وَإِنْ حَلَفَ عَبْدٌ ، وَحَبِثَ وَهُوَ حُرٌّ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَحْرَارِ ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَجِبُ قَبْلَ الْحَبِثِ ، فَمَا وَجِبَتْ إِلَّا وَهُوَ حُرٌّ .

فصل : مَنْ نَصَفَهُ حُرٌّ ، حُكْمُهُ فِي التَّكْفِيرِ حُكْمُ الْحُرِّ الْكَامِلِ ، فَإِذَا مَلَكَ بِجُرْئِهِ الْحُرَّ مَا لَا يُكْفَرُ بِهِ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ الصِّيَامُ ، وَلَهُ التَّكْفِيرُ بِأَحَدِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ . وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّ لَهُ التَّكْفِيرَ بِالْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ دُونَ الْإِعْتَاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ الْوَلَاءُ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا الصِّيَامُ ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ بِالرِّقِّ ، أَشْبَهَ الْيَقْنَ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٦) . وَهَذَا وَاجِدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مِلْكًا ثَامِنًا ، فَأَشْبَهَ الْحُرَّ الْكَامِلَ ، وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ الْوَلَاءُ ، ثُمَّ إِنْ ائْتِنَاعَ بَعْضُ أَحْكَامِهِ ، لَا يَمْنَعُ صِحَّتَهُ ، كَعَقْدِ الْمُسْلِمِ رَقِيقَهُ الْكَافِرَ .

١٨٢١ - مسألة : قَالَ : (وَيُكْفَرُ بِالصَّوْمِ مَنْ لَمْ يُفْضَلْ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ، يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ ، بِمَقْدَارِ مَا يُكْفَرُ بِهِ)

وجملة ذلك ، أَنَّ كُفَّارَةَ الْيَمِينِ تَجْمَعُ تَحْصِيرًا وَثَرْتِيًّا ، فَيَتَحَيَّرُ بَيْنَ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا انْتَقَلَ إِلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَيُعْتَبَرُ أَنْ لَا يَجِدَ ^(٧) فَاضِلًا / عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ، يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ ، قَدَرًا يُكْفَرُ بِهِ . وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ . وَنَحْوُهُ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : مَنْ جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ لِحَاجَتِهِ وَفَقْرِهِ ، أَجْزَأُ الصِّيَامِ ؛ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ . وَعَنْ ^(٨) النَّخَعِيِّ ^(٩) : إِذَا كَانَ مَالُكَ الْعَشْرِينَ دِرْهَمًا ، فَلَهُ الصِّيَامُ . وَقَالَ عَطَاءٌ

(٥) سقط من : م .

(٦) سورة المائدة ٨٩ .

(٧) أ ب : : يجهلها .

(٨) م : : ولأن .

(٩) م نهادة : : قال .

الْخُرَاسَانِيُّ : لَا يَصُومُ مَنْ مَلَكَ عَشْرِينَ ^(٤) ، وَلِمَنْ يَمْلِكُ ^(٥) دُونَهَا الصَّيَّامُ . وَقَالَ سَعِيدُ ابْنِ جُبَيْرٍ : إِذَا لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا ثَلَاثَةَ ذَرَاهِمَ ، كَفَّرَ بِهَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : ذَرَاهِمَيْنِ . وَهَذَا الْقَوْلَانِ نَحْوُ قَوْلِنَا . وَرَجَّحَ ذَلِكَ ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اشْتَرَطَ لِلصَّيَّامِ أَنْ لَا يَجِدَ ، يَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٦) . وَمَنْ وَجَدَ مَا يَكْفِيهِ ^(٧) فَاضْطِلَّ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ، فَهُوَ وَاجِدٌ ، فَيَلْزَمُهُ ^(٨) التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ ، لظَاهِرِ الْآيَةِ ، وَلَأَنَّهُ حَقٌّ لَا ^(٩) يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الْمَالِ ، فَاعْتَبِرْ فِيهِ الْفَاضِلُ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ، يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ ، كَصَدَقَةِ الْفِطْرِ .

فصل : فَإِنْ ^(١٠) مَلَكَ مَا يُكْفِّرُ بِهِ ، وَعَلَيْهِ ذَيْنِ مِثْلِهِ ، هُوَ مُطَالِبٌ بِهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ ^(١١) ، وَالْكَفَّارَةُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَإِذَا كَانَ مُطَالِبًا بِالذَّيْنِ ، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ ، كَزَكَاةِ الْفِطْرِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطَالِبًا بِالذَّيْنِ ، فَكَلَامُ أَحَدٍ يَقْتَضِي رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، نَجِبَ الْكَفَّارَةُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا قَدَرٌ مِنَ الْمَالِ ، فَلَمْ تُسْقَطْ بِالذَّيْنِ ، كَزَكَاةِ الْفِطْرِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا نَجِبُ ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، يَجِبُ فِي الْمَالِ ، فَاسْتَقَطَهَا الذَّيْنُ ، كَزَكَاةِ الْمَالِ . وَهَذَا أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ ، لَشُحِّهِ ، وَحَاجَتِهِ إِلَيْهِ ، وَفِيهِ نَفْعٌ لِلْعَرِيقِ ، وَتَفْرِيقُ ذِمَّةِ الْمَدِينِ ، وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ ؛ لِكَرَمِهِ وَغِنَاهُ ، وَلِأَنَّ الْكَفَّارَةَ بِالْمَالِ لَا يَبْدَلُ ، وَذَيْنَ الْآدَمِيِّ لَا يَبْدَلُ لَهُ ، وَيَفَارِقُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ؛ لَكَوْنِهَا أَجْرِيَّةً مُجَرَّى النِّقْفَةِ ، وَلِهَذَا يَتَحَمَّلُهَا الْإِنْسَانُ عَنْ غَيْرِهِ ، كَالزَّوْجِ عَنْ أَمْرَأَتِهِ وَعَائِلَتِهِ وَرَقِيقِهِ ، وَلَا يَبْدَلُ لَهَا ، بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ ، أَوْ ذَيْنَ يَرْجُو وَفَاءَهُ ، لَمْ يُكْفَرْ بِالصَّيَّامِ . وَهَذَا قَوْلُ

(٤) ق م نهادة : ٥ درهما .

(٥) ق ب : ٥ ملك .

(٦) سورة المائدة ٨٩ .

(٧) ق م : ٥ يكفر به .

(٨) ق ب : ٥ يلزمه .

(٩) سقط من : ١ ، ب .

(١٠) ق م : ٥ فلو .

(١١) ق م : ٥ لآدمي .

الشافعي . وقال أبو حنيفة : يُجْزِئُهُ الصَّيَامُ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِدٍ ، فَأَجْزَأُهُ الصَّيَامُ ، عَمَلًا بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ . وقياسًا على الْمُعْسِرِ ، والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِدٍ ، أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ لَوْ عَدِمَ الْهَدْيَ فِي مَوْضِعِهِ ، انْتَقَلَ إِلَى الصَّيَامِ ، وَلَوْ عَدِمَ الْمَاءَ فِي مَوْضِعِهِ ، انْتَقَلَ إِلَى التَّيَمُّمِ ، وَلَوْ عَدِمَ الْمَظَاهِرَ الْمَالَ فِي مَوْضِعِهِ ، انْتَقَلَ إِلَى الصَّيَامِ ، وَالْإِتْقَالُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ الْوُجُودِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ مِنَ التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ ، أَشْبَهَ هَذِهِ الْأَصُولَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَتَّى مَالٌ يَجِبُ عَلَى وَجْهِ الطُّهْرَةِ ، / فَلَمْ تَمْنَعْ الْعَيْتَةُ وَجُوهَهُ ، ١٠/ ٢٠٤ كالزَّكَاةِ ، وَلَئِنَّهُ غَيْرُ مُؤَقَّتٍ ، وَلَا ضَرَرٌ فِي تَأْخِيرِهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِعَيْتِهِ ، كَالزَّكَاةِ ، وَفَارَقَ الْهَدْيَ ، فَإِنْ لَهُ وَقْتُ يَفُوتُ بِالتَّأْخِيرِ ، وَالتَّيَمُّمُ يُفْضِي تَأْخِيرَهُ إِلَى قَوَاتِ الصَّلَاةِ ، وَتَأْخِيرُ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ يُفْضِي إِلَى تَرْكِ الْوُطْءِ ، وَفِيهِ ضَرَرٌ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا ، وَلَا نُسَلِّمُ عَدَمَ التَّمَكُّنِ ، وَلِهَذَا صَحَّ بَيْعُ الْغَائِبِ ، مَعَ أَنَّ التَّمَكُّنَ مِنَ التَّسْلِيمِ شَرْطٌ .

١٨٢٢ - مسألة : قال : (وَمَنْ لَهُ دَارٌ لَا غِنَى لَهُ عَنْ سُكْنَاهَا ، أَوْ دَابَّةٌ يَخْتَاجُ إِلَى رُكُوبِهَا ، أَوْ خَادِمٌ يَخْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِ ، أَجْزَأُهُ الصَّيَامُ فِي الْكَفَّارَةِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْكَفَّارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِيمَا يُفْضَلُ عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَالسُّكْنَى مِنَ الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ الدَّابَّةُ الَّتِي يَخْتَاجُ إِلَى رُكُوبِهَا ، لِكُونِهِ لَا يُطْبِقُ الْمَشْيَ فِيمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ ، أَوْ لَمْ تُجَرِّ عَادَتُهُ ^(١) بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْخَادِمُ الَّذِي يَخْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِ لِكُونِهِ مِمَّنْ لَا يَخْدُمُ نَفْسَهُ ؛ لِمَرْضٍ ، أَوْ كَبِيرٍ ، أَوْ لَمْ تُجَرِّ عَادَتُهُ بِهِ ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مِنَ الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ لَا تَمْنَعُ التَّكْفِيرَ بِالصَّيَامِ ، ^(٢) وَلَا الْأَخْذَ مِنَ الزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَةِ ^(٣) . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : مَنْ مَلَكَ رَقَبَةً تُجْزِئُ فِي الْكَفَّارَةِ ، لَا يُجْزِئُهُ الصَّيَامُ ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا لِخِدْمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِرَقَبَةٍ يَغْتَقِبُهَا ، فَيَلْزَمُهُ ^(٤) ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٥) . فَاشْتَرَطَ لِلصَّيَامِ أَنْ لَا يَجِدَهَا . وَلَنَا ، أَنَّهَا

(١) ق ب : ع عادة .

(٢-٣) ق م : لا الزكاة من الأخذ والكفارة .

(٣) ق ب : فلزمه .

(٤) سورة المائدة ٨٩ .

مُسْتَقَرَّةٌ بِحَاجَتِهِ^(٥) الْأَصْلِيَّةِ ، فَلَمْ تَمْنَعْ جَوَازَ الْإِتِّقَالِ ، كَالْمَسْكَنِ وَالْمَرْكُوبِ وَالطَّعَامِ
الَّذِي هُوَ حَاجٌّ إِلَيْهِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِالطَّعَامِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ ، وَبِمَا إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ
إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْإِتِّقَالَ إِلَى التَّيَمُّمِ ، وَلَئِنْ وَجَدَ ثَمَنَ الرِّقْبَةِ كَوَجَدَ ثَمَنَهَا ، وَلِهَذَا لَمْ
يَجْزُ لِمَنْ وَجَدَ ثَمَنَهَا الْإِتِّقَالَ إِلَى الصَّيَامِ ، وَمَعَ هَذَا ، لَوْ وَجَدَ ثَمَنَهَا الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، لَمْ
يَمْنَعَهُ الْإِتِّقَالَ ، كَذَا هُنَا . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَضْلٌ عَنْ
حَاجَتِهِ ، مِثْلُ مَنْ لَهُ دَارٌ كَبِيرَةٌ تُسَاوِي أَكْثَرَ مِنْ دَارٍ مِثْلِهِ ، وَدَابَّةٌ فَوْقَ دَابَّةٍ مِثْلِهِ ، وَخَادِمٌ فَوْقَ
خَادِمٍ مِثْلِهِ ، يُمَكِّنُ أَنْ يَحْصَلَ بِهِ قَدْرُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَتَفْضُلُ فَضْلُهُ يُكْفَرُ بِهَا ، فَإِنَّهُ يُبَاعُ
مِنَهُ الْفَاضِلُ عَنْ كِفَايَتِهِ ، أَوْ يُبَاعُ الْجَمِيعُ ، وَيَتَنَاعُ لَهُ قَدْرُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ^(٦) ، وَيُكْفَرُ
بِالْبَاقِي . وَإِنْ تَعَذَّرَ بَيْعُهُ ، أَوْ أُمِّكُنَ / الْبَيْعُ وَلَمْ يُمَكِّنْ شِرَاءُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، تَرَكَ ذَلِكَ ، وَكَانَ
لَهُ الْإِتِّقَالَ إِلَى الصَّيَامِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقِيَامِ بِحَاجَتِهِ وَالتَّكْفِيرِ بِالْمَالِ ، فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ لَمْ
يَكُنْ فِيهِ فَضْلٌ .

فصل : وَمَنْ لَهُ عَقَارٌ يَحْتَاجُ إِلَى أَجْرَتِهِ لِمَوْنَتِهِ أَوْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، أَوْ بِضَاعَةٌ يَحْتَاجُ
بَيْعَهَا الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ^(٧) بِالتَّكْفِيرِ مِنْهَا ، أَوْ سَائِمَةٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَمَاتِهَا حَاجَةً أَصْلِيَّةً ، أَوْ أُنَاقٌ
يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا ، فَلَهُ التَّكْفِيرُ بِالصَّيَامِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَقَرَّقٌ لِحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ،
فَاشْتَبَهَ^(٨) الْمَعْدُومَ^(٩) .

١٨٢٣ - مسألة : (وَيُجْزِيهِ إِنْ أَطْعَمَ خَمْسَةَ مَسَاكِينَ ، وَكَسَا خَمْسَةً)
وَجَمَلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا أَطْعَمَ بَعْضَ الْمَسَاكِينَ ، وَكَسَا الْبَاقِينَ ، بِمِثْلِ يَسْتَوْفِي الْعَدَدَ ، أَجْزَأُهُ ،
فِي قَوْلِ إِمَامِنَا ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُجْزِي^(١٠) ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ

(٥) ق ب ، م : ؛ لِحَاجَتِهِ .

(٦) لَمْ تَرُدْ : الْأَصْلُ .

(٧) ق ب : ؛ إِلَيْهَا .

(٨) ق ا ، ب : ؛ أَشْبَهَ .

(٩) ق م : ؛ الْمَعْدُومَ .

(١٠) ق ب ، م : ؛ يَجْزِيهِ .

تعالى : ﴿ فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفَتِهِمْ ﴾ (١) . فَوَجَّهَ الدَّلَالَةَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ جَعَلَ الْكُفَّارَةَ أَحَدَ هَذِهِ الْخِصَالِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَمْ يَأْتِ بِوَاحِدٍ مِنْهَا . الثَّانِي ، أَنَّ اقْتِصَارَهُ (٢) عَلَى هَذِهِ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ دَلِيلٌ عَلَى انْتِخَابِ التَّكْفِيرِ فِيهَا ، وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ خَصْلَةٌ رَابِعَةٌ ، وَلَئِنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّكْفِيرِ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ تَبْعِيضُهُ ، كَالْعِنَقِ ، وَلَئِنَّهُ لَفَقُّ الْكُفَّارَةِ مِنَ التَّوْعِينِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ وَأَطْعَمَ خَمْسَةَ أَوْ كَسَاهُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَخْرَجَ مِنَ الْمُتَنَوِّصِ عَلَيْهِ بَعْدَهُ الْعَدَدُ الْوَاجِبُ ، فَأُجْزَأَ ، كَمَا لَوْ أَخْرَجَهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَلَئِنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ التَّوْعِينِ يَقُومُ مَقَامَ صَاحِبِهِ فِي جَمِيعِ الْعَدَدِ ، فَمَقَامُ مَقَامِهِ فِي بَعْضِهِ ، كَالْكُفَّارَتَيْنِ ، وَكَالتَّيْمِيمِ لِمَقَامِ الْمَاءِ فِي الْبَدَنِ كُلِّهِ فِي الْجَنَائَةِ ، جَازٍ فِي بَعْضِهِ فِي طَهَارَةِ الْحَدَثِ ، أَوْ (٣) فِيمَا إِذَا كَانَ بَعْضُ بَدَنِهِ صَحِيحًا وَبَعْضُهُ جَرِيحًا ، وَفِيمَا إِذَا وَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا يَكْفِي بَعْضَ بَدَنِهِ ، وَلَئِنْ مَعْنَى الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ مُتَقَارِبٌ ، إِذَا الْقَصْدُ (٤) مِنْهُمَا (٥) سَدُّ الْخَلَّةِ ، وَدَفْعُ الْحَاجَةِ ، وَقَدْ اسْتَوْيَا فِي الْعَدَدِ ، وَاعْتِبَارِ الْمَسْكِينَةِ فِي الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ ، وَتَنَوُّعِهِمَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا فِي الْإِطْعَامِ سَدُّ الْجُوعِ ، / وَفِي ٢٠٠/١٠

الْكِسْوَةِ سَدُّ الْعَوْرَةِ ، لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءُ فِي الْكُفَّارَةِ الْمُتْلَفَةِ مِنْهُمَا ، كَمَا لَوْ كَانَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ (٦) مُحْتَاجًا إِلَى سَدِّ عَوْرَتِهِ ، وَالْآخَرُ إِلَى سَدِّ جُوعِهِ (٧) ، وَلَئِنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ الَّذِينَ أُطْعِمَهُمْ بِالْإِطْعَامِ ، وَخَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ الَّذِينَ كَسَاهُمْ بِالْكِسْوَةِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ بِالْإِنْفَاقِ أَكْثَرُ مِنْ إِطْعَامِ مَنْ بَقِيَ ، وَلَا كِسْوَةَ أَكْثَرِ مَنْ بَقِيَ ، وَإِذَا خَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ، وَجَبَ أَنْ يُجْزِئَهُ ، كَمَا لَوْ أَتَّفَقَ التَّوَعُّ . وَأَمَّا الْآيَةُ ، فَإِنَّهَا تُدَلُّ

(٢) سورة المائدة ٨٩ .

(٣) في م : : الانتصاره ، تحريف .

(٤) سقط من : م .

(٥) في ب : : المقصود .

(٦) في الأصل : : منها .

(٧) في أ ، ب ، م : : الفقيرين .

(٨) في الأصل ، أ ، ب : : الاستدقاء .

(٩) في ب : : من .

بِمَعْنَاهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، ^(١٠) فَإِنَّهَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي كُلِّ قَبِيرٍ بَيْنَ أَنْ يُطْعِمَهُ أَوْ يَكْسُوهُ ، وَهَذَا يَقْتَضِي مَا ذَكَرْنَاهُ ^(١١) ، وَبَصِيرٌ كَمَا يَتَخَيَّرُ ^(١٢) فِي الصَّيْدِ الْحَرَمِيِّ بَيْنَ أَنْ يَقْدِيهِ بِالنَّظِيرِ ، أَوْ يُعَوِّمَ النَّظِيرَ بِدِرَاهِمٍ ، فَيَشْتَرِي بِهَا ^(١٣) طَعَامًا يَتَصَدَّقُ بِهِ ، أَوْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا ، فَلَوْ صَامَ عَنْ بَعْضِ الْأُمْدَادِ ، وَأَطْعَمَ بَعْضًا ، ^(١٤) كَذَا ^(١٥) هَهُنَا . وَكَذَلِكَ الدَّيَّةُ ، لَمَّا كَانَ مُخَيَّرًا بَيْنَ اخْرَاجِ أَلْفِ دِينَارٍ ، أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، لَوْ أُعْطِيَ الْبَعْضُ ذَهَبًا ، وَالْبَعْضُ دِرَاهِمًا ، جَازٌ . وَفَارَقَ مَا إِذَا أُعْتِقَ نَصَفَ غَنْدٍ ، وَأَطْعَمَ بِحَسَنَةٍ أَوْ كَسَاهُمْ ^(١٦) ، لِأَنَّ نَتِصِفَ الْعِتْقَ ^(١٧) يَحُلُّ بِالْآخِرِ ، لَمَّا سَنَدَّ كَرَهُ بَعْدَ هَذَا .

فصل : وَإِنْ أَطْعَمَ الْمُسْكِينَ بَعْضَ الطَّعَامِ ، وَكَسَاهُ بَعْضَ الْكِسْوَةِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، لِأَنَّهُ مَا أَطْعَمَهُ الطَّعَامَ الْوَاجِبَ لَهُ ، وَلَا كَسَاهُ الْكِسْوَةَ الْوَاجِبَةَ ، فَصَارَ كَمَنْ لَمْ يُطْعِمَهُ شَيْئًا وَلَمْ يَكْسُوهُ . وَإِنْ أَطْعَمَ بَعْضَ الْمَسَاكِينِ بَرًّا ، وَبَعْضَهُمْ ثَمَرًا ، أَوْ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ ، أَجْزَأُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُجْزِئُهُ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ . وَقَدْ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جِنْسٍ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَسَا بَعْضَ الْمَسَاكِينِ قُطْعَانًا ، وَبَعْضَهُمْ كِتْنَانًا ، جَازٌ ، مَعَ اخْتِلَافِ التَّوَجُّعِ ، كَذَلِكَ الْإِطْعَامُ .

١٨٢٤ - مسألة : قَالَ : (وَلَوْ ^(١) أُعْتِقَ يَصْنَفُ غَبْدَيْنِ ، أَوْ يَصْنَفُ أَمَتَيْنِ ، أَوْ يَصْنَفُ ^(٢) غَنْدًا وَآمَةً ، أَجْزَأُ عَنْهُ)

قَالَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ : هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ . يَعْنِي أَكْثَرَ الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ جَعْفَرٍ : لَا يُجْزِئُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعِتْقِ تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ ، وَلَا يَحْصُلُ مِنْ إِعْتَاقِي يَصْنَفَيْنِ . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ ^(٣) كَقَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ كَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ ^(٤) : إِنْ كَانَ يَصْنَفُ الرَّقِيقَ حُرًّا ،

(١٠-١١) سقط من : الأصل ، ب . نقل نظر .

(١١) في م : ب غير .

(١٢) في ب : ب غير .

(١٣-١٤) في م : ب : أجزاء كذلك .

(١٤-١٥) سقط من : الأصل .

(١٥) في م : ب : وإن .

(١٦) في م : ب : نصفي .

(١٧-١٨) سقط من : ب . نقل نظر .

أَجْزَأُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ ، وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا ، لَمْ يَجْزَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ . وَلَنَا ،
 / أَنَّ الْأَشْقَاصَ كَالْأَشْخَاصِ فِيمَا لَا يَنْتَعِ مِنْهُ الْغَيْبُ الْيَسِيرُ ، دَلِيلُهُ الزَّكَاةُ ، وَتَعْنِي بِهِ إِذَا ٢٠٥/١٠ ظ
 كَانَ لَهُ نِصْفُ ثَمَانِينَ شَاةً مَشَاعًا ، وَجَبَتِ الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ مُنْفَرِدَةً ، وَكَالْهَدَايَا
 وَالضَّحَايَا إِذَا اشْتَرَكُوا فِيهَا . وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِيغَاقُ نِصْفَيْنِ ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الْبَاقِي
 مِنْهَا ^(٤) حُرًّا ؛ لِأَنَّ إِبْطَاقَ الرِّقَبَةِ لَأَمَّا يَنْصَرِفُ إِلَى إِيغَاقِ الْكَامِلَةِ ، وَلَا يَحْصُلُ مِنَ
 الشَّقْصَيْنِ مَا يَحْصُلُ مِنَ الرِّقَبَةِ الْكَامِلَةِ مِنْ تَكْمِيلِ ^(٥) الْأَحْكَامِ ، وَتَخْلِيصِ الْآدَمِيِّ مِنَ
 ضَرَرِ الرُّقِّ وَتَقْصِيهِ ، فَلَا يَثْبُتُ بِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا يَثْبُتُ بِإِيغَاقِ رَقَبَةٍ كَامِلَةٍ ، وَيَمْتَنِعُ ^(٦) قِيَاسُ
 الشَّقْصَيْنِ عَلَى الرِّقَبَةِ الْكَامِلَةِ ، وَلِهَذَا لَوْ أَمْرُ إِنْسَانًا بِشِرَاءِ رَقَبَةٍ أَوْ بَيْعِهَا ، أَوْ بِإِهْدَاءِ حَيَوَانٍ أَوْ
 بِالصَّدَقَةِ بِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُشَقِّصَهُ ، كَذَا هُنَا .

١٨٢٥ - مسألة : قال : (وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ ، وَأَطْعَمَ خَمْسَةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ
 كَسَاهُمْ ، لَمْ يُجْزِئْهُ)

لَا تَعْلَمُ فِي هَذَا اخْتِلَافًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَقْصُودَهُمَا مُخْتَلِفٌ مُتَبَايِنٌ ، إِذَا كَانَ الْقَصْدُ مِنَ الْعِتْقِ
 تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ ، وَتَخْلِيصُ الْمُعْتَقِ مِنَ الرُّقِّ ، وَالْقَصْدُ مِنَ الْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ سَدُّ
 الْحَلَّةِ ، وَإِقَاءُ النَّفْسِ ، بِدَفْعِ الْمَجَاعَةِ فِي الْإِطْعَامِ ^(١) ، وَسَدِّ الْعَوْرَةِ ، وَدَفْعِ ضَرَرِ الْحُرِّ
 وَالْبَرْدِ فِي الْكِسْوَةِ ، فَلْيَقَارِبْ مَعْنَاهُمَا ، وَاتَّحَادِ مَصْرِفَهُمَا ، جَزِيًّا مَجْرَى الْجِنْسِ
 الْوَاحِدِ ، فَكُمُلَتِ الْكِفَاةُ مِنْ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ ، وَلِذَلِكَ سَوَّى بَيْنَ عَدَدِهِمَا ، وَلِقَبَاعِدِ
 مَقْصِدِ الْعِتْقِ مِنْهُمَا ، وَاخْتِلَافِ مَصْرِفَهُمَا ، وَمُبَايَنَتِهِمَا لَهُ ، لَمْ يَجْزِئَا مَجْرَى الْجِنْسِ
 الْوَاحِدِ ، فَلَمْ يُكْمَلْ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، وَلِلذَلِكَ خَالَفَ عَدْدُهُ عَدَدَهُمَا .

فصل : ولو أطعم بعض المساكين ، أو كساهم ، أو أعتق ^(٢) نصف عبْدٍ ، ولم يكن له

(٤) في م : بينهما .

(٥) في زيادة : الكاملة .

(٦) في ب : ويمنع .

(١) في م : الطعام .

(٢) في م : عتق .

ما يُتِمُّ به الكَفَّارَةُ ، فصامَ عن الباقي ، لم يُجزِئْهُ ؛ لَأَنَّهُ بَدَلٌ فِي الكَفَّارَةِ ، فلم تُكْمَلْ به ، كسائر الأبدال مع مُبْدَلَاتِهَا ، ولأنَّ الصَّوْمَ من الطعام والكِسْوَةَ أَعَدَّ مِنَ الْعِتْقِ ، فإذا لم يُجزِئْ تَكْمِيلُ أَحَدٍ نَوْعِي الْمُبْدِلِ مِنَ الْآخَرِ ، فَتَكْمِيلُهُ بِالْبَدَلِ أَوْلَى . فَإِنْ قِيلَ : يَظُنُّ هَذَا بِالْمُسْئِلِ وَالْوَضْعِ مَعَ التَّيْمُمِ . قُلْنَا : التَّيْمُمُ لَا يَأْتِي بِبَعْضِهِ بَدَلًا عَنْ بَعْضِ الطَّهَارَةِ ، إِنَّمَا ^(٣) يَأْتِي بِهِ بِكَمَالِهِ ، وَهَهُنَا لَوْ أُنِىَ بِالصَّيَامِ جَمِيعِهِ ، أَجْزَأُهُ .

١٨٢٦ - مسألة : قال : (وَمَنْ دَخَلَ فِي الصَّوْمِ ، ثُمَّ أَيْسَرَ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنَ الصَّوْمِ إِلَى الْعِتْقِ ، وَالْإِطْعَامُ ^(١)) ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ)

و ٢٠٦/١٠ / في هذه المسألة فصلان :

أحدهما : أَنَّهُ إِذَا شَرَعَ فِي الصَّوْمِ ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْعِتْقِ أَوْ الْإِطْعَامِ أَوْ الْكِسْوَةِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الرَّجُوعُ ^(٢) إِلَيْهَا . رُويَ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَقَسَادَةَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَرُويَ عَنِ النَّحْضِيِّ ، وَالْحَكَمِ ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الرَّجُوعُ ^(٣) إِلَى أَحَدِهَا . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لَأَنَّهُ قَدَرَ عَلَى الْمُبْدِلِ قَبْلَ إِثْمَامِ الْبَدَلِ ، فَلَزِمَهُ الرَّجُوعُ ، كَالْمُتَّيْمِ إِذَا قَدَرَ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ إِثْمَامِ صَلَاتِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ بَدَلٌ لَا يَظُنُّ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْمُبْدِلِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ الرَّجُوعُ ^(٤) إِلَى الْمُبْدِلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ ، كَالْوِشْرِ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ الْعَاجِزِ عَنِ الْهَدْيِ فِي صَوْمِ السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ ، فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ ، بِإِخْلَافٍ . وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ لَا يَظُنُّ ، أَنَّ الْبَدَلَ الصَّوْمُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ مَعَ ^(٥) قُدْرَتِهِ اتِّفَاقًا ، وَفَارَقَ التَّيْمُمَ ، فَإِنَّهُ يَظُنُّ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ ، وَلَأنَّ الرَّجُوعَ إِلَى طَهَارَةِ الْمَاءِ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ ؛ لِئَسْرِهِ ، وَالْكَفَّارَةُ يَشُقُّ الْجَمْعُ فِيهِ ^(٦) بَيْنَ تَحْصُلَتَيْنِ ، وَإِجْبَابِ الرَّجُوعِ يُفْضِي إِلَى

(٣) م : : وَإِنَّمَا .

(١) م : : أَوْ الْإِطْعَامُ .

(٢) ب : : الْخُرُوجُ .

(٣) ب : : بَعْدُ .

(٤) م : : فِيهَا .

ذلك . فإن قيل : يَنْتَقِضُ دَلِيلُكُمْ بما إذا اشْرَعَ الْمُتَمَتِّعُ في صَوْمِ الثَّلَاثَةِ . قلنا : إذا قَدَّرَ على الهَدْيِ^(٦) في صَوْمِ الثَّلَاثَةِ ، ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَادِمٍ لَهُ في وَقْتِهِ ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْهَدْيِ^(٧) يَوْمُ النَّحْرِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

الفصل الثاني : أَنَّهُ إِنْ أَحَبَّ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْأَعْلَى ، فَلَهُ ذَلِكَ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِهِمْ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ^(٨) خِلَافًا . إِلَّا فِي الْعَبْدِ إِذَا حَيْثُ ثُمَّ عَتَقَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ فِي مَسْأَلَتِنَا . مُخْتَجًا بِقَوْلِ الْخِرَقِيِّ : إِذَا حَيْثُ وَهُوَ عَبْدٌ ، فَلَمْ يَكْفُرْ حَتَّى عَتَقَ . قَالَ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِقَوْلِهِ فِي الْعَبْدِ : إِنْ مَا يَكْفُرُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْعِتْقَ وَالْإِطْعَامَ الْأَصْلَ ، فَأَجْزَاهُ التَّكْفِيرُ بِهِ ، كَمَا لَوْ تَكَلَّفَ الْفَقِيرُ فَاسْتَدَانَ وَأَعْتَقَ . فَأَمَّا الْعَبْدُ إِذَا عَتَقَ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ^(٩) يَجُوزَ لَهُ الْإِنْتِقَالُ كَمَسْأَلَتِنَا ، وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ^(١٠) يَفْرُقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحُرِّ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحُرَّ كَانَ يُجْزِيهِ التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ لَوْ تَكَلَّفَهُ ، وَالْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ يُجْزِيهِ إِلَّا الصِّيَامُ ، عَلَى رِوَايَةٍ .

فصل : وَلَوْ وَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ عَلَى مُوسِرٍ فَأَعْسَرَ ، لَمْ يُجْزِهِ الصِّيَامُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُجْزِيهِ ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْمُبْدَلِ ، فَجَازَ لَهُ الْمُدُولُ إِلَى الْمُبْدَلِ ، كَمَا لَوْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَمَعَهُ مَاءٌ فَأَنْدَفَقَ قَبْلَ الْوُضُوءِ بِهِ . / وَلَنَا ، أَنَّ^(١١) الْإِطْعَامَ وَجَبَ عَلَيْهِ فِي الْكَفَّارَةِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْعَجْزِ عَنْهُ ، كَالْإِطْعَامِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ ، وَفَارَقَ الْوُضُوءَ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةً ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَدَائِهَا ، فَاجْتِنَابُهَا إِلَى الطَّهَارَةِ لَهَا فِي وَقْتِهَا ، بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ .

فصل : وَالْكَفَّارَةُ فِي حَقِّ الْعَبْدِ وَالْحُرِّ ، وَالرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَالْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ، سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْكَفَّارَةَ بِلَفْظِ عَامٍّ فِي جَمِيعِ الْمُخَاطَبِينَ ، فَيَدْخُلُ^(١٢) الْكُلُّ فِي عُمُومِهِ إِلَّا

(٥-٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٦) سقط من : م .

(٧) ق : م ؛ أَنَّهُ ؛ .

(٨) ق : م ؛ فَدْخَلَ ؛ .

أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّكْفِيرُ بِالصَّيَامِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا ، وَلَا بِالْإِغْتِاقِ ؛
لَأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ الْإِيمَانُ فِي الرَّقَبَةِ ، وَلَا يَجُوزُ لِكَافِرٍ شَرَاءُ مُسْلِمٍ ، إِلَّا أَنْ يَتَّقِ إِسْلَامَهُ فِي يَدَيْهِ ،
أَوْ يَرِثَ مُسْلِمًا فَيَعْتَقَهُ ، فَيَصِحُّ إِعْتَاقُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ ذَلِكَ ، فَتَكْفِيرُهُ بِالْإِطْعَامِ أَوْ الْكِسْوَةِ ،
فَإِذَا كَفَرَ^(٩) ثُمَّ أَسْلَمَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِعَادَةُ التَّكْفِيرِ . وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ ، كَفَرَ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ
فِي تِلْكَ الْحَالِ ؛ مِنْ إِغْتِاقٍ ، أَوْ إِطْعَامٍ ، أَوْ كِسْوَةٍ ، أَوْ صِيَامٍ . وَيَحْتَمِلُ ، عَلَى قَوْلِ
الْخَرَقِيِّ ، الْأَوَّلَ^(١٠) يُجْزِئُهُ الصَّيَامُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُكْفَرُ بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ حِينَ الْحِنْثِ ، وَلَمْ يَكُنِ
الصَّيَامُ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ .

(٩) في م زيادة : د به هـ .

(١٠) في ١ : د أنه لا .

باب جامع الأيمان

١٨٢٧ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : (وَيَرْجِعُ فِي الْإِيمَانِ إِلَى
النِّتَةِ)

وجملة ذلك أن مَبْتَنَىَ اليمين على نِيتَةِ الحالِف ، فإذا تَوَيَّ بِيَمِينِهِ ما يَحْتَمِلُهُ ، انْصَرَفَتْ
يَمِينُهُ إِلَيْهِ ، سواء كان ما نَوَاهُ مُوَافِقًا لظاهر اللَّفْظ ، أو مُخَالَفًا لَهُ ، فالْمُوَافِقُ لِلظَّاهِرِ أَنْ يَتَوَيَّ
بِاللَّفْظِ مَوْضُوعَهُ الْأَصْلِيَّ ، مثل أن يَتَوَيَّ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ الْمُعْمَمِ ، وبِالْمُطْلَقِ الْإِطْلَاقِ ،
وبِاسْمِ^(١) الْأَلْفَافِ ما يَتَبَادَرُ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنْهَا ، وَالْمُخَالَفُ يَتَنَوَّعُ أَنْوَاعًا ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَتَوَيَّ
بِالْعَامِّ الْخَاصَّ ، مثل أن يَخْلِفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا وَلَا فَاكِهَةً . وَيُرِيدُ لَحْمًا بِعَيْنِهِ ، وَفَاكِهَةً
بِعَيْنِهَا . وَمِنْهَا ، أَنْ يَخْلِفَ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ مُطْلَقًا ، وَيَتَوَيَّ فِعْلَهُ أَوْ تَرْكِه فِي وَقْتٍ
بِعَيْنِهِ ، مثل من^(٢) يَخْلِفُ : لَا أَتَعَدَّى . يَعْنِي الْيَوْمَ ، أَوْ : لَا أَكَلَنْ . يَعْنِي السَّاعَةَ . وَمِنْهَا ، أَنْ
يَتَوَيَّ بِيَمِينِهِ غَيْرَ مَا يَفْهَمُهُ السَّامِعُ مِنْهُ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَعَارِضِ ، فِي مَسْأَلَةِ إِذَا تَأَوَّلَ فِي يَمِينِهِ
فَلَهُ تَأْوِيلُهُ . وَمِنْهَا ، أَنْ يُرِيدَ بِالْخَاصِّ الْعَامَّ ، مثل من^(٣) يَخْلِفُ : لَا شَرِبْتُ لِفِلَانٍ الْمَاءَ مِنْ
الْعَطَشِ . يَتَوَيَّ قَطَعَ كُلَّ مَالِهِ فِيهِ مَنَّةٌ ، أَوْ : لَا يَأْوِي مَعَ امْرَأَتِهِ فِي دَارٍ . يُرِيدُ جَفَاءَهَا بِتَرْكِ
اجْتِمَاعِهَا مَعَهُ فِي جَمِيعِ الدُّوَرِ ، أَوْ حَلَفَ : لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا / مِنْ غَزَلِهَا . يُرِيدُ قَطَعَ مَنَّتِهَا بِهِ ،
فَيَتَعَلَّقُ بِيَمِينِهِ بِالْإِنْفِاجِ بِهِ ، أَوْ بِشَمَنِهِ ، مِمَّا لَهَا فِيهِ مَنَّةٌ عَلَيْهِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا عِبْرَةَ بِالنِّتَةِ وَالسَّبَبِ فِيمَا يُخَالَفُ لَفْظَهُ ؛ لِأَنَّ الْحِثَّ مُخَالَفَةُ مَا
عَقَّدَ عَلَيْهِ الْيَمِينَ ، وَالْيَمِينَ لَفْظُهُ ، فَلَوْ اخْتَنَاهُ عَلَى مَا سِوَاهُ ، لَاخْتَنَاهُ عَلَى مَا تَوَيَّ ، لَا عَلَى
مَا خَلَفَ ، وَلَإِنَّ النِّتَةَ بِمَجَرَّدِهَا لَا تَتَعَقَّدُ بِهَا الْيَمِينَ ، فَكَذَلِكَ لَا يَحِثُّ بِمُخَالَفَتِهَا . وَلَنَا ،
أَنَّهُ تَوَيَّ بِكَلَامِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ ، وَيَسُوعُ فِي اللَّغَةِ التَّعْبِيرُ بِهِ عَنْهُ ، فَيَنْصَرِفُ بِيَمِينِهِ إِلَيْهِ

٢٠٧/١٠

(١) في ١ : ب ، ١ : وسائر .

(٢) في م : أن .

كالمعاريضي ، وبيان احتمال اللفظ ، أنه يسوغ في كلام العرب التغيير بالخاص عن العام ، قال الله تعالى : ﴿ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾^(٣) . ﴿ وَلَا يَظْلُمُونَ فَتِيلًا ﴾^(٤) . ﴿ فَإِذَا لَا يَأْتُونَ النَّاسَ بِقِيرٍ ﴾ والقطمير : لفافة النواة . والفيتيل : ما في شقها . والتقير : التقرة التي في ظهرها . ولم ير ذلك بعينه ، بل نفى كل شيء ، وقال الحطيفة^(٥) يهجو بني العجلان :

• وَلَا يَظْلُمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ •

ولم ير الحبة بعينها ، إنما أراد لا يظلمونهم شيئاً . وقد يُذكر العام ويراد به الخاص ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾^(٦) - يعني رجالاً واحداً - . ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾^(٧) . يعني أباسفيان . وقال تعالى : ﴿ تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾^(٨) . ولم ير السماء والأرض^(٩) ولا مساكينهم . وإذا احتمله اللفظ ، وجب صرف اليمين إليه ؛ لقول النبي ﷺ : « إِنَّمَا لِامْرِئٍ مِمَّا نَوَى »^(١٠) . ولأن كلام الشارع يحتمل على مراده به^(١١) ، إذا ثبت ذلك بالدليل ، فكذلك كلام غيره . وقولهم : إن الحنث مخالفة ما عُقد عليه اليمين . قلنا : وهذا كذلك ، «إِنْ يَمِينٌ» اتَّعَدْتُ^(١٢) على ما نواه ، ولفظه مصروف إليه ، وليست هذه نية مجردة ، بل لفظ منوي به ما يحتمله .

فصل : ومن شرط انصريف اللفظ إلى ما نواه ، احتمال اللفظ له ، فإن نوى ما لا يحتمله اللفظ ، مثل أن يخلف لا يأكل خبزاً ، يعني به لا يدخل بيتاً ، فإن يمينه لا

(٣) سورة فاطر ١٣ .

(٤) سورة النساء ٤٩ .

(٥) كذا نسبته إلى الحطيفة ، وهو للنجاشي ، وتقدم في ٣٦٢/١٠ .

(٦) سورة آل عمران ١٧٣ .

(٧) سورة الأحقاف ٢٥ .

(٨) في ١ ، ب : « وَلَا الْأَرْضَ » .

(٩) تقدم تحريكه ، في ١٥٦/١ .

(١٠) سقط من : م .

(١١) (١١-١١) في م : « فَإِنَّمَا » .

(١٢) في م نهادة : « عليه اليمين » .

تُصَرِّفُ إِلَى الْمَنَوِيِّ ؛ لِأَنَّهَا نِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ ، لَا يَحْتَمِلُهَا اللَّفْظُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ نَوَى ذَلِكَ بِغَيْرِ
يَمِينٍ .

١٨٢٨ - مسألة : قَالَ : (فَإِنْ لَمْ يَتَوَشَّيْنَا ، رُجِعَ إِلَى سَبِّ الْيَمِينِ وَمَاهِيَّهَا)

وَجَمَلُهُ أَنَّهُ إِذَا عَدِمَتِ النَّيَّةُ ، نَظَرْنَا فِي سَبِّ الْيَمِينِ ، وَمَا أَثَارَهَا ؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى النَّيَّةِ ، فَإِذَا
حَلَفَ لَا يَأْوِي مَعَ امْرَأَتِهِ فِي هَذِهِ الدَّارِ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ سَبَبُ يَمِينِهِ غَيْظًا مِنْ جِهَةِ الدَّارِ ،
لِضَرَرٍ لِحَقِّهِ مِنْهَا ، أَوْ مِثَّةٍ عَلَيْهِ بِهَا ، اخْتَصَصَتْ يَمِينُهُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ لَغَيْظٍ لِحَقِّهِ مِنَ الْمَرْأَةِ
يَقْتَضِي خِفَاءَهَا ، وَلَا أَثَرَ لِلدَّارِ فِيهِ ، تَعَلَّقَ / ذَلِكَ بِأَيَّوَاتِهِ مَعَهَا فِي كُلِّ دَارٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا ٢٠٧/١٠ ط
حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا ، إِنْ كَانَ سَبَبُ الْمَنَّةِ عَلَيْهِ مِنْهَا ، فَكَيْفَمَا اتَّفَعَ بِهِ أَوْ بَعَثَهُ
حَيْثُ ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُ يَمِينِهِ خُشُوعًا غَزَلِهَا وَرَدَائِعُهُ ^(١) ، لَمْ يَتَّعِدْ يَمِينَهُ ^(٢) لَيْسَهُ ، وَالْخِلَافُ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالْخِلَافِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى تَعَلُّقِ ^(٣) الْيَمِينِ بِمَا نَوَاهُ ، وَالسَّبَبُ
دَلِيلٌ عَلَى النَّيَّةِ ، فَيَتَعَلَّقُ الْيَمِينُ بِهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ كَلَامَ الشَّارِعِ إِذَا كَانَ خَاصًّا فِي شَيْءٍ وَلَسَبَبُ
عَامٌّ ، تَعْدَى إِلَى مَا وَجَدَ ^(٤) فِيهِ السَّبَبُ ، كَتَنْصِيصِهِ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِي أَعْيَانِ سِتْرَةٍ ،
أَثَبَتِ الْحُكْمَ فِي كُلِّ مَا وَجَدَ ^(٥) فِيهِ مَعْنَاهَا ، كَذَلِكَ فِي كَلَامِ الْآدِمِيِّ مِثْلَهُ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ
الْلَفْظُ عَامًّا وَالسَّبَبُ ^(٦) خَاصًّا ، مِثْلَ مَنْ دَعَى إِلَى غَدَاةٍ ، فَحَلَفَ أَنْ ^(٧) لَا يَتَّعِدَى ، أَوْ حَلَفَ
أَنْ ^(٨) لَا يَقْعُدَ ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ ، فَيَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَى ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ ، فَكَلَامُ أَحْمَدَ
يَقْتَضِي رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّ الْيَمِينَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْعُمُومِ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ سِئِلَ عَنْ رَجُلٍ
حَلَفَ أَنْ ^(٩) لَا يَدْخُلَ بَلَدًا ، يُظَلِّمُ رَأْيَهُ فِيهِ ، فَرَأَى الظُّلْمَ ؟ فَقَالَ : النَّذْرُ يُوقَى بِهِ . يَعْْنِي لَا
يَدْخُلُهُ . وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ الشَّارِعِ إِذَا كَانَ عَامًّا ، لَسَبَبٍ خَاصٍّ ، وَجَبَ الْأَخْذُ بِعُمُومِ
الْلَفْظِ دُونَ تَحْصُوصِ السَّبَبِ ، كَذَلِكَ يَمِينُ الْحَالِفِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، فِي مَنْ حَلَفَ عَلَى

(١) ق ب : : أورداعته .

(٢) ق م : : يمينه .

(٣) ق الأصل : : تعليق .

(٤) ق م : : يوجد .

(٥) ق م : : وللبسب .

(٦) سقط من : م .

زَوْجَتِهِ أَوْ عَبْدَهُ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَتَقَى الْعَبْدُ ، وَطَلَّقَ الزَّوْجَةُ ، وَغَرَجَا بغيرِ إِذْنِهِ ، لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ تَنْقُلُ حُكْمَ الْكَلَامِ إِلَى نَفْسِهَا ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُ مَنَعُ الزَّوْجَةِ وَالْعَبْدِ مَعَ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِمَا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مَا دُمْتُمَا فِي مِلْكِي . وَلِأَنَّ السَّبَبَ يُدُلُّ عَلَى النِّيَّةِ فِي الْخُصُوصِ ، كِدَلَايَتِهِ عَلَيْهَا فِي الْعُمُومِ ، وَلَوْ تَوَى الْخُصُوصَ لَا خُصِّصَتْ يَمِينُهُ بِهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ مَا يُدُلُّ عَلَيْهِ . وَلَوْ حَلَفَ لِعَامِلٍ أَنْ ^(٧) لَا يَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَعَزَلَ ، أَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَرَى مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى فُلَانٍ الْقَاضِي فَعَزَلَ ، فَقِيهِ وَجْهَان ، بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِعَزْلِهِ . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِعَيْنٍ مَوْصُوفَةٍ ، تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ وَإِنْ تَغَيَّرَتِ الصُّفَةُ . وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ ، تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِعَزْلِهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : رَفَعَهُ إِلَيْهِ . إِلَّا فِي حَالٍ وَلَايَتِهِ . فَعَلِيَ هَذَا ، إِنْ رَأَى الْمُنْكَرَ فِي وَلَايَتِهِ ، فَأَمَكَتْهُ رَفَعَهُ فَلَمْ يَرْفَعْهُ إِلَيْهِ حَتَّى عَزَلَ ، لَمْ يَبْرَرْ بِرَفْعِهِ إِلَيْهِ حَالَ كَوْنِهِ مَعْرُوفًا . وَهَلْ يَحْتَسِبُ بِعَزْلِهِ ^(٨) ؟ فِيهِ وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَاتَتْ رَفَعَهُ / إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الْمَوَامَاتَ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ قَوَائِمُهُ ، لَا خِيَمَالُ أَنْ يَلِيَّ فَيَرْفَعَهُ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ ، فَإِنَّهُ يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ قَوَائِمُهُ ، وَإِذَا مَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ رَفْعِهِ إِلَيْهِ ، حِينَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَاتَ ، فَأَشْبَهَ الْمَوَالَو حَلْفَ لِيَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ فِي عَيْدٍ ، فَمَاتَ الْعَبْدُ الْيَوْمَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ فِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الْمُكَرَّهَ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا تَنْحَلُّ يَمِينُهُ بِعَزْلِهِ . فَرَفَعَهُ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ ، بَرَّ بِذَلِكَ .

فصل : فَإِنْ اخْتَلَفَ السَّبَبُ وَالنِّيَّةُ ، مِثْلُ إِنْ امْتَنَنْتَ عَلَيْهِ أَمْرًا بَعَزْلِهَا ، فَحَلَفَ أَنْ ^(٩) لَا يَلْبَسَ ثَوْبًا مِنْ عَزْلِهَا ، يَتَوَى اجْتِنَابَ اللَّبْسِ خَاصَّةً ، دُونَ الْإِنْتِفَاعِ بِكَمِيهِ وَغَيْرِهِ ، قُدِّمَتْ النِّيَّةُ عَلَى السَّبَبِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ وَافَقَتْ مُقْتَضَى اللَّفْظِ . وَإِنْ تَوَى بِجَمِينِهِ ثَوْبًا وَاحِدًا ، فَكَذَلِكَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُقَدِّمُ السَّبَبَ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ ظَاهِرٌ فِي الْعُمُومِ ، وَالسَّبَبُ يُوكِّدُ ذَلِكَ الظَّاهِرَ وَيُقَوِّيه ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْإِثْبَاتُ ، وَالظَّاهِرُ

(٧) مقطوع من : م .

(٨) في م : بفعله .

(٩) في م : أنه .

حالِهِ قَصْدٌ^(١٠) قَطَعَ الْبَيْتَ^(١١) ، فَلَا يُنْتَفَتُّ إِلَى بَيْتِهِ الْمُخَالَفَةِ لِلظَّاهِرَيْنِ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛
لَأَنَّ السَّبَبَ إِنَّمَا عُدَّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْقَصْدِ ، فَإِذَا خَالَفَ حَقِيقَةَ الْقَصْدِ ، لَمْ يُعْتَبَرْ ، وَكَانَ
وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ ، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا اللَّفْظَ^(١٢) بِعُمُومِهِ ، وَالنِّيَّةَ تَخَصُّصَهُ ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِيمَا مَضَى .

١٨٢٩ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ^(١) لَا يَسْكُنَ دَارًا هُوَ سَاكِنُهَا ، خَرَجَ مِنْ
وَفِيهِ ، وَإِنْ تَحَلَّفَ عَنِ الْخُرُوجِ مِنْ وَفِيهِ ، حَيْثُ)

وجملة ذلك أَنَّ سَاكِنَ الدَّارِ إِذَا حَلَفَ لَا يَسْكُنُهَا ، فَمَتَى أَقَامَ فِيهَا بَعْدَ يَمِينِهِ زَمَانًا يُمَكِّنُهُ
فِيهِ الْخُرُوجَ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ السُّكْنَى كَاثِدَاتُهَا ، فِي وَقُوعِ اسْمِ السُّكْنَى عَلَيْهَا ،
أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : سَكَنْتُ هَذِهِ الدَّارَ شَهْرًا . كَمَا يَقُولُ : لَيْسْتُ هَذَا الثَّوْبَ شَهْرًا ؟ وَهَذَا قَالَ
الشَّافِعِيُّ . وَإِنْ أَقَامَ لِثَقَلِ رَحْلِهِ وَقَمَاشِهِ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ الْإِثْقَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْأَهْلِ
وَالْمَالِ ، فَيَحْتَاجُ أَنْ يَنْقَلَّ ذَلِكَ مَعَهُ ، حَتَّى يَكُونَ مُتَنَقِّلًا . وَيُحْكِي^(٢) عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ إِنْ
أَقَامَ دُونَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْإِثْقَالِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِ .
وَعَنْ زُفَرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : يَحْنَثُ وَإِنْ اتَّقَلَ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ^(٣) أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا عَقِيبَ يَمِينِهِ
وَلَوْ لَحَظَةً ، فَيَحْنَثُ بِهَا . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ فَإِنْ مَا لَا يُمَكِّنُ الْإِخْرَاجَ مِنْهُ لَا يُرَادُّ بِالْيَمِينِ ، وَلَا
يَقَعُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا إِذَا أَقَامَ زَمَانًا يُمَكِّنُهُ الْإِثْقَالَ فِيهِ ، فَإِنَّهُ يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ
السُّكْنَى ، فَحَيْثُ بِهِ ، كَمَوْضِعِ الْإِثْقَاقِ ، الْأَثَرُ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ الدَّارَ ، فَدَخَلَ
إِلَى أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهَا ، حَيْثُ ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ؟

فصل : وَإِنْ أَقَامَ لِثَقَلِ مَتَاعِهِ وَأَهْلِهِ ، لَمْ يَحْنَثْ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ :
يَحْنَثُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْإِثْقَالَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْأَهْلِ وَالْمَالِ ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ ، فَلَا يُمَكِّنُهُ التَّحَرُّرُ

(١٠) سقط من : م .

(١١) في م : الية .

(١٢) في م : لفظه .

(١) سقط من : م .

(٢) في ب ، م : ويحكي .

(٣) في ب ، م : زيادة : من .

من هذه الإقامة ، فلا يَقَعُ اليَمِينُ عليها . وعلى هذا ، إن خَرَجَ بِنَفْسِهِ ، وَتَرَكَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ فِي الْمَسْكَنِ مع إِمكَانِ تَقْلِيمِهِمْ عَنْهُ ، حَيْثُ . وقال الشافِعِيُّ : لا يَحْتَسِبُ إِذَا خَرَجَ بِنِيَّةِ الْإِثْقَالِ ، لِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ بِنِيَّةِ الْإِثْقَالِ ، فَلَيْسَ بِسَاكِنٍ ، لِأَنَّهُ ^(٤) يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ السُّكْنَى وَحْدَهُ دُونَ أَهْلِهِ وَمَالِهِ . وَلَمَّا ، أَنَّ السُّكْنَى تَكُونُ بِالْأَهْلِ وَالْمَالِ ، وَهَذَا يَقَالُ : فَلَا نَسَاكِنَ ^(٥) فِي الْبَلَدِ الْفُلَانِي . وَهُوَ غَائِبٌ عَنْ بِنَفْسِهِ ، وَإِذَا نَزَلَ بَلَدًا بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ يَقَالُ : سَكَنَهُ . وَلَوْ نَزَلَ بِنَفْسِهِ ، لَا يَقَالُ : سَكَنَهُ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ نَوَى السُّكْنَى بِنَفْسِهِ . لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ مَنْ خَرَجَ إِلَى مَكَانٍ لِيَنْقُلَ أَهْلَهُ إِلَيْهِ ^(٦) ، لَمْ ^(٧) يَتَوَّعِ السُّكْنَى بِهِ ^(٨) بِنَفْسِهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ خَرَجَ ^(٩) لِشِرَاءِ مَتَاعٍ . وَإِنْ خَرَجَ ^(١٠) عَازِمًا عَلَى السُّكْنَى بِنَفْسِهِ ، مُتَفَرِّدًا عَنْ أَهْلِهِ الَّذِي فِي الدَّارِ ، لَمْ يَحْتَسِبْ ، وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى . ذِكْرُ الْقَاضِي . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ اعْتَبَرَ تَقْلُعَ عِيَالِهِ دُونَ مَالِهِ . وَالْأَوَّلَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّهُ إِذَا تَقَلَّ بِأَهْلِهِ ، فَسَكَنَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَإِنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ ، وَإِنْ بَقِيَ مَتَاعُهُ فِي الْأَوَّلَى ^(١١) ، لِأَنَّ مَسْكَنَهُ حَيْثُ حَلَّ أَهْلُهُ بِهِ ^(١٢) ، وَنَوَى الْإِقَامَةَ بِهِ ، وَهَذَا لَوْ خَلَفَ لَا يَسْكُنُ دَارًا لَمْ يَكُنْ سَاكِنًا لَهَا ، فَتَنَزَّلَ ^(١٣) بِأَهْلِهِ نَائِبًا لِلْسُّكْنَى بِهَا ، حَيْثُ . وقال القاضِي : إِنْ تَقَلَّ إِلَيْهَا مَا يَتَأَثَّرُ بِهِ ، وَبَسْتَعْمِلُهُ فِي مَنْزِلِهِ ، فَهُوَ سَاكِنٌ وَإِنْ سَكَنَهَا بِنَفْسِهِ .

فصل : وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى الْمَقَامِ ، لَمْ يَحْتَسِبْ ؛ لقول النبي ﷺ : « غُفِيَ لَأُمِّيِّ عَنِ الْخَطَا ، وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ^(١٤) . وكذلك إِنْ كَانَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فِي وَقْتٍ لَا يَجِدُ مَنْزِلًا يَسْخُولُ إِلَيْهِ ، أَوْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْزِلِ أَبْوَابٌ مُغْلَقَةٌ لَا يُمْكِنُ فَتْحُهَا ، أَوْ خَوْفٌ عَلَى

(٤) ق م : « وَلأنه » .

(٥-٥) ق م : « بِالْبَلَدِ » .

(٦) سقط من : م .

(٧) ق م : « وَلَمْ » .

(٨-٨) ق م : « يَشْتَرِي مَتَاعًا » .

(٩) ق ب : « كَانَ » .

(١٠) ق م : « الدَّارِ » .

(١١) سقط من : ب .

(١٢) تقدم تحريجه ، ق : ١٤٦/١ .

نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ مَالِهِ ، فَأَقَامَ فِي طَلَبِ الثَّقَلَةِ ، أَوْ ائْتِظَارًا لِرَوَالِ الْمَانِعِ مِنْهَا ، أَوْ خَرَجَ طَالِبًا لِلثَّقَلَةِ فَتَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ ؛ إِمَّا لِكُرُونِهِ لَمْ يَجِدْ مَسْكَنًا يَتَحَوَّلُ إِلَيْهِ ، لِتَعَذُّرِ الْكِرَاءِ أَوْ غَيْرِهِ ^(١٣) ، أَوْ لَمْ يَجِدْ بَهَائِمَ يَنْتَقِلُ عَلَيْهَا ، وَلَا يُمْكِنُهُ الثَّقَلَةُ بِدُونِهَا ، فَأَقَامَ نَائِبًا لِلثَّقَلَةِ مَتَى قَدَّرَ عَلَيْهَا ، لَمْ يَحْنَثْ ، وَإِنْ أَقَامَ أَيَّامًا وَلِيَالِي ؛ لِأَنَّ إِقَامَتَهُ عَنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ ، لَعَدِمَ تُمْكِينَهُ مِنَ الثَّقَلَةِ ، فَإِنَّهُ إِذَا / لَمْ يَجِدْ مَسْكَنًا لَا يُمْكِنُهُ تَرْكُ أَهْلِهِ ، وَالْقَاءُ مَتَاعِهِ فِي الطَّرِيقِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِ ، ٢٠٩/١٠ وَكَالْمُقِيمِ لِلإِكْرَاهِ . وَإِنْ أَقَامَ فِي هَذَا الْوَقْتِ ، غَيْرَ نَائِبٍ لِلثَّقَلَةِ ، حَيْثُ ، وَيَكُونُ ثَقْلُهُ لِمَا ^(١٤) يَخْتَانُ إِلَى تَقْلِيلِهِ ، عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ، فَلَوْ كَانَ ذَا مَتَاعٍ كَثِيرٍ ، فَثَقَلَهُ قَلِيلًا قَلِيلًا عَلَى الْعَادَةِ ، بِحَيْثُ لَا يَتْرُكُ الثَّقَلَ الْمُعْتَادَ ، لَمْ يَحْنَثْ وَإِنْ أَقَامَ أَيَّامًا ، وَلَا يَلْزِمُهُ جَمْعُ دَوَابِّ الْبَلَدِ لِتَقْلِيلِهِ ، وَلَا الثَّقَلَ بِاللَّيْلِ ، وَلَا وَقْتُ الْاسْتِرَاحَةِ عِنْدَ النَّعَبِ ، وَلَا أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِالثَّقَلِ فِيهَا ، وَلَوْ وَهَبَ ^(١٥) رَحْلَهُ أَوْ أَوْدَعَهُ أَوْ أَعَارَهُ وَخَرَجَ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ زَالَتْ عَنِ الْمَتَاعِ . وَإِنْ تَرَدَّدَ إِلَى الدَّارِ لِتَقْلِيلِ الْمَتَاعِ ، أَوْ عَائِدًا لِمَرِيضٍ ، أَوْ زَائِرًا لَصَدِيقٍ ، لَمْ يَحْنَثْ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ دَخَلَهَا مِنْ رَأْيِهِ الْجُلُوسُ عِنْدَهُ ، حَيْثُ ، وَإِلَّا فَلَا . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِسُكْنَى ، وَلِذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لِمَسْكَنٍ دَارًا ، لَمْ يَبْرُ بِالْجُلُوسِ فِيهَا ^(١٦) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَلَا ^(١٧) يُسَمَّى سَاكِنًا بِهِ بِهَذَا الْعُذْرِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَنْسُو الْجُلُوسَ . وَإِنْ كَانَ لَهُ فِي الدَّارِ امْرَأَةٌ أَوْ عَائِلَةٌ ، فَأَرَادَهُمْ عَلَى الْخُرُوجِ مَعَهُ ، وَالْإِتِّقَالَ عَنْهَا ، فَأَبْوَأَ ، وَلَمْ يُمْكِنَهُ إِخْرَاجُهُمْ ، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَمْ ^(١٨) يُمْكِنَهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَمْ يُمْكِنَهُ ثَقْلُهُ مِنْ رَحْلِهِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا ، فَالْحُكْمُ فِي الْاسْتِدَامَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْحَلْفِ عَلَى السُّكْنَى . وَإِنْ ائْتَقَلَ أَحَدُهُمَا ، وَبَقِيَ الْآخَرُ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِرَوَالِ الْمُسَاكِنَةِ . وَإِنْ

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « لَغْوِهِ » .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « إِلَى مَا » .

(١٥) فِي م : ذَهَبَ « تَحْرِيفٌ » .

(١٦) فِي م نَهَادَةً : « لِأَنَّهُ » .

(١٧) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ م : .

(١٨) فِي م : « لَا » .

سَكَنَّا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ فِي بَيْتٍ ذِي بَابٍ وَغَلَقٍ ، رُجِعَ إِلَى بَيْتِهِ بِيَمِينِهِ أَوْ إِلَى سَبِيلِهَا ، وَمَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ قَرَائِنُ أَخْوَالِهِ فِي الْمَحْلُوفِ عَلَى الْمُسَاكِنَةِ فِيهِ ، فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ كُلُّهُ ، حَيْثُ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ كَانَتِ الدَّارُ صَغِيرَةً ، فَهِيَ مُتَسَاكِنَانِ ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَةَ مُسَكَّنٌ وَاحِدٌ ، وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً ، إِلَّا أَنْ أَحَدَهُمَا فِي الْبَيْتِ وَالْآخَرُ فِي الصُّفَّةِ ، أَوْ كَانَا فِي صُفَّتَيْنِ أَوْ بَيْتَيْنِ لَيْسَ عَلَى أَحَدِهِمَا غَلَقٌ دُونَ صَاحِبِهِ ، فَهِيَ مُتَسَاكِنَانِ . وَإِنْ كَانَا فِي بَيْتَيْنِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ غَلَقٌ ، أَوْ كَانَا فِي حَائِزٍ ، فَلَيْسَا مُتَسَاكِنَيْنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْفَرِدُ بِمُسْكَنِهِ دُونَ الْآخَرِ ، فَأَشْبَهَا الْمُتَجَاوِزَيْنِ ^(١٩) . وَلَنَا ، أَكْثَرُ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ ، فَكَانَا مُتَسَاكِنَيْنِ ، كَالصَّغِيرَةِ ، وَفَارَقَ الْمُتَجَاوِزَيْنِ فِي الدَّارَيْنِ ، فَإِنَّهُمَا ^(٢٠) لَيْسَا مُتَسَاكِنَيْنِ ، وَعَيْنُهُ عَلَى نَفْيِ الْمُسَاكِنَةِ ، لَا عَلَى الْمُجَاوِزَةِ . وَلَوْ كَانَا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ حَالَةَ الْيَمِينِ ، فَخَرَجَ أَحَدُهُمَا مِنْهَا ، وَقَسَمَا ^(٢١) حُجْرَتَيْنِ ، وَفَتَحَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَابًا ، وَبَيْنَهُمَا حَاجِزٌ ، ثُمَّ سَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي حُجْرَةٍ ، لَمْ يَخْتَضْ ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُتَسَاكِنَيْنِ . وَإِنْ تَشَاغَلَا بِنَاءِ الْحَاجِزِ بَيْنَهُمَا ، وَهِيَ مُتَسَاكِنَانِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُمَا تَسَاكَنَا قَبْلَ انْفِرَادِ أَحَدِي الدَّارَيْنِ مِنَ الْآخَرَى . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

فصل : إِنْ حَلَفَ : لَا سَاكَنْتُ فَلَانًا فِي هَذِهِ الدَّارِ . فَقَسَمَا ^(٢٢) حُجْرَتَيْنِ ، وَبَنَيَا بَيْنَهُمَا حَائِطًا ، وَفَتَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِنَفْسِهِ بَابًا ، ثُمَّ سَكَنَا فِيهِمَا ، لَمْ يَخْتَضْ ، كَمَا ^(٢٣) ذَكَرْنَا فِي التِّي قَبْلَهَا . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُعْجِبُنِي ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُهُ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ؛ لِكَوْنِهِ عَيْنَ الدَّارِ ، فَلَا يَنْحَلُّ بِتَغْيِيرِهَا ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا ، فَصَارَتْ فُضَاءً ^(٢٤) . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَاكِنْ فِيهَا ،

(١٩) فِي مِ زِيَادَةِ : كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْفَرِدُ بِمُسْكَنِهِ .

(٢٠) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٢١) لِي الْأَصْلُ : وَقَسَمَا .

(٢٢) فِي مِ : قَسَمَا .

(٢٣) فِي مِ : لَمْ .

(٢٤) لِي ب ، مِ : نَصَا .

لَكُونِ الْمَسَاكِنَةِ فِي الدَّارِ لَا تَحْصُلُ مَعَ كَوْنِهِمَا دَارَتَيْنِ ، وَفَارَقَ الدُّخُولَ ، فَإِنَّهُ دَخَلَهَا مُتَغَيِّرَةً .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لِيُخْرِجَنَّ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ ، اقْتَضَتْ يَمِينُهُ الْخُرُوجَ بِنَفْسِهِ ^(٢٥) وَأَهْلِهِ ، كَالْوَحْلَفِ لِيُخْرِجَنَّ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ ، ثَنَاءً وَلَتْ يَمِينُهُ الْخُرُوجَ بِنَفْسِهِ ^(٢٦) ؛ لِأَنَّ الدَّارَ يُخْرَجُ مِنْهَا صَاحِبُهَا فِي الْيَوْمِ مَرَّاتٍ عَادَّةً ، فَظَاهِرُ حَالِهِ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ الْخُرُوجَ الْمُعْتَادَ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْخُرُوجَ الَّذِي هُوَ الثَّقَلَةُ ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْبَلَدِ بِخِلَافِ ذَلِكَ . وَإِذَا خَرَجَ الْحَالِفُ ، فَهَلْ لَهُ الْعَوْدُ فِيهِ ؟ عَنْ أَحْمَدَ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْعَوْدِ ، وَلَا يَحْتَنُّ بِهِ ؛ ^(٢٧) لِأَنَّ يَمِينَهُ عَلَى الْخُرُوجِ ، وَقَدْ خَرَجَ ، فَانْحَلَّتْ يَمِينُهُ ، لِفِعْلِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَحْتَنُ فِيهَا ^(٢٨) بَعْدَ . وَالثَّانِيَةُ ، يَحْتَنُ بِالْعَوْدِ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ حَالِهِ قَصْدُ هِجْرَانِ مَا حَلَفَ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْهُ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالْعَوْدِ . وَيُمْكِنُ حَمْلُ هَذِهِ الرُّوَايَةِ عَلَى أَنَّ لِلْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ سَبَبًا هَيَّجَ يَمِينَهُ ، أَوْ ذَلَّتْ قَرِينَةُ حَالِهِ عَلَى إِرَادَتِهِ هِجْرَانَهُ ، أَوْ تَوَيَّ ذَلِكَ يَمِينُهُ ، فَاقْتَضَتْ يَمِينُهُ دَوَامَ اجْتِنَابِهَا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، لَمْ يَحْتَنُ بِالْعَوْدِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَحْمَلُ عِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ عَلَى مُقْتَضَى اللَّفْظِ ، وَمُقْتَضَاهُ هَهُنَا الْخُرُوجُ ، وَقَدْ قَعَلَهُ ، فَانْحَلَّتْ يَمِينُهُ بِهِ ^(٢٩) . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا حَلَفَ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْهَا ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْ بَلَدٍ ، لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِالرَّحِيلِ بِأَهْلِهِ .

١٨٣٠ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا ، فَحَمِلَ فَأَدْخَلَهَا ، وَلَمْ يُمْكِنَهُ الْإِفْتِتَاحُ ، لَمْ يَحْتَنُ)

نَصَّ ^(١) أَحْمَدُ عَلَى هَذَا ، فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ غَيْرَ مُوْجُودٍ مِنْهُ ، وَلَا مَنْسُوبٌ

(٢٥-٢٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٦-٢٦) في ب : ؛ لِأَنَّهُ يَمِينٌ .

(٢٧) في م : ؛ فِيهَا .

(٢٨) سقط من : أ ، ب ، م .

(١-١) في م : ؛ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

إليه . وإن حُمِلَ بِأَمْرِهِ ، فَأَدْخِلَهَا ، حَيْثُ ؛ / لِأَنَّهُ دَخَلَ مُحْتَازًا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ دَخَلَ رَاكِبًا . وَإِنْ حُمِلَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ ، لَكُنْهُ ^(١) أَمَكْنَهُ الْاِمْتِنَاعُ فَلَمْ يَمْتَنِعْ ، حَيْثُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَهَا بِغَيْرِ مَكْرِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حُمِلَ بِأَمْرِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِي الْحَيْثِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ؛ لَا يَخْنُتُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْعِلِ الدُّخُولَ ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْاِمْتِنَاعُ . وَمَعْنَى دَخَلَ بِاخْتِيَارِهِ ، حَيْثُ ، سَوَاءٌ كَانَ مَاشِيًا ، أَوْ رَاكِبًا ، أَوْ مُحْمُولًا ، أَوْ الْقَى نَفْسَهُ فِي مَاءٍ فَجَرَهُ إِلَيْهَا ، أَوْ سَبَحَ فِيهِ فَدَخَلَهَا ، ^(٢) سَوَاءٌ دَخَلَ ^(٣) مِنْ بَابِهَا ، أَوْ نَسَوَرَ حَائِطَهَا ، أَوْ دَخَلَ مِنْ طَاقَةِ فِيهَا ، أَوْ نَقَبَ حَائِطَهَا ^(٤) ، وَدَخَلَ مِنْ ظَهْرِهَا ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .

فصل : وَإِنْ أَكْرِهَ بِالضَّرْبِ وَنَحْوِهِ عَلَى دُخُولِهَا ، فَدَخَلَهَا ، لَمْ يَخْنُتْ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَفِي الْآخَرِ يَخْنُتُ . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَغَوْهُ عَنْ ^(٥) النَّحْوِيِّ . لِأَنَّهُ ^(٦) دَخَلَهَا وَ ^(٧) فَعَلَ مَا خَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ ^(٨) . وَلَنَا ، قَوْلُ الشَّيْخِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « غُمِيَ لِلْأُمِّيِّ عَنِ الْخَطَا ، وَالنَّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرِهُوا عَلَيْهِ » ^(٩) . وَلِأَنَّهُ دَخَلَهَا مُكْرَهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حُمِلَ مُكْرَهَا .

فصل : وَإِنْ رَقَى فَوْقَ سَطْحِهَا ، حَيْثُ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَخْنُتُ . وَأَصْحَابُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ السَّطْحُ مُحَجَّرًا وَجْهَانِ ، وَاجْتَبَوْا بَأَنَّ السَّطْحَ يَقْبِيهِ الْحَرُّ وَالْبَرْدُ ، وَيُخْرِزُهَا ، فَهُوَ كَحَيْطَانِهَا . وَلَنَا ، أَنَّ سَطْحَ الدَّارِ مِنْهَا ، وَحُكْمُهُ حُكْمُهَا سَوَاءً ، فَحَيْثُ بَدَخُولِهِ ، كَالْمُحَجَّرِ ، أَوْ كَالْوَدُخُولِ بَيْنَ حَيْطَانِهَا ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ يَصِيحُ الْاِغْتِكَافُ فِي سَطْحِ الْمَسْجِدِ ، ^(١٠) وَإِنَّمَا يَصِيحُ الْاِغْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ ^(١١) ، وَيُمْنَعُ الْجُنُبُ مِنَ ^(١٢) اللَّبَثِ فِيهِ ، وَلَوْ خَلَفَ لَيُخْرِجَنَّ مِنَ

(٢) ق م : ؛ وَلَكِنَّهُ ؛ .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) ق م : ؛ حَائِطًا ؛ .

(٥) ق م : ؛ قَوْلُ ؛ .

(٦) ق م زَادَ : ؛ وَدَخَلَهَا ؛ .

(٧) تَقَدَّمَ تَحْرِيفُهُ ، فِي : ١٤٦/١ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : ب .

الدار ، فصَعَدَ سَطْحُهَا ، لم يَبْر ، ولو حَلَفَ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْهَا ، فصَعَدَ سَطْحُهَا ، لم يَخْنُثْ ، ولأنَّه دَاخِلٌ فِي حَدُودِ الدَّارِ ، وَمَمْلُوكٌ لِصَاحِبِهَا ، وَيَمْلِكُ بِشَرَائِهَا ، وَيَخْرُجُ مِنْ مِلْكِ صَاحِبِهَا يَبِيعُهَا ، وَالْبَائِثُ عَلَيْهِ ، يَقَالُ : بَاثٌ فِي ذَارِهِ . وَهَذَا يُفَارِقُ مَا وَرَاءَ حَائِطِهَا . وَإِنْ كَانَ فِي الْيَمِينِ قَرِيبَةً لَفُظِيَّةً أَوْ حَالِيَّةً تَقْتَضِي اخْتِصَاصَ الْإِرَادَةِ بِدَاخِلِ الدَّارِ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ سَطْحُ الدَّارِ طَرِيقًا ، وَسَبَبٌ يَمِينُهُ يَقْتَضِي تَرْكَ وَصْلَةِ أَهْلِ الدَّارِ ، لم يَخْنُثْ بِالْمُرُورِ عَلَى سَطْحِهَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَوَيَّ يَمِينُهُ بِاطْنِ الدَّارِ ، تَقَيَّدَتْ يَمِينُهُ بِمَا نَوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَرْءِ إِلَّا مَا نَوَاهُ .

فصل : فَإِنْ تَعَلَّقَ بِغُصْنِ شَجَرَةٍ فِي الدَّارِ ، لم يَخْنُثْ . وَإِنْ صَعِدَ حَتَّى صَارَ فِي مُقَابَلَةِ سَطْحِهَا بَيْنَ حَيْطَانِهَا ، حَيْثُ . وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ بَيْنَ حَيْطَانِهَا ، اخْتَمَلَ أَنْ يَخْنُثَ ؛ لِأَنَّهُ فِي هَوَائِهَا ، وَهَوَائُهَا مِلْكٌ لِصَاحِبِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَامَ عَلَى سَطْحِهَا ، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا يَخْنُثَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى دَاخِلًا ، وَلَا هُوَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهَا ، وَكَذَلِكَ ("مَالُو") كَانَتْ الشَّجَرَةُ فِي غَيْرِ الدَّارِ ، فَتَعَلَّقَ بِفَرْجٍ مَادَ عَلَى الدَّارِ فِي مُقَابَلَةِ سَطْحِهَا . وَإِنْ قَامَ عَلَى حَائِطِ / الدَّارِ ، ٢١٠/١٠ ط اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا (١) ، يَخْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي حَدِّهَا ، فَأَشْبَهَ الْقَائِمَ عَلَى سَطْحِهَا . وَالثَّانِي ، لَا يَخْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى دُخُولًا . وَإِنْ قَامَ فِي طَاقِ الْبَابِ فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ حَائِطِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا قَامَ عَلَى الْعَتَبَةِ ، لم يَخْنُثَ ؛ لِأَنَّ الْبَابَ إِذَا أُغْلِقَ حَصَلَ خَارِجًا مِنْهَا ، وَلَا يُسَمَّى دَاخِلًا فِيهَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي الدَّارِ ، فَدَخَلَهَا رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا ، مُتَتَعِلًا (٢) أَوْ حَافِيًا ، حَيْثُ ، كَالْوَحْلِ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا . وَهَذَا قَالُ أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : إِنْ دَخَلَهَا رَاكِبًا ، لم يَخْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ فِيهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدْ دَخَلَ الدَّارَ ، فَحَيْثُ ، كَالْوَحْلِ دَخَلَهَا مَاشِيًا ، (٣) "وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ فِيهَا ، فَإِنَّ قَدَمَهُ مُوضُوعَةٌ عَلَى الدَّائِيَةِ فِيهَا . فَأَشْبَهَ مَا لَوْ دَخَلَهَا مُتَتَعِلًا (٤) . وَعَلَى أَنَّ هَذَا فِي الْعُرْفِ عِبَارَةٌ عَنْ اجْتِنَابِ الدُّخُولِ ، فَتَحْتَمَلُ

(٩-٩) في ١ ، ب : لو ٤ . وفي م : ١٠ : إن ٤ .

(١٠) في م نهادة : ١٠ أنه ٤ .

(١١) في م : ١٠ : منقولا ٤ .

(١٢-١٢) سقط من : ب .

اليَمِينُ عليه . فإن قيل : هذا مجاز لا يُحْمَلُ اليَمِينُ عليه . قلنا : المَجَازُ إذا اشْتَهَرَ ، صارَ من الأَسْمَاءِ العُرْفِيَّةِ ، فيَنْصَرَفُ اللَّفْظُ بِإِطْلَاقِهِ إِلَيْهِ ، كَلَفْظِ الرَّايَةِ^(١٣) والدَّابَّةِ ، وغيرِهما .

فصل : وإنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ مِنْ بَابِهَا ، فَدَخَلَهَا مِنْ غَيْرِ الْبَابِ ، لَمْ يَخْنَثْ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَمْ تَتَنَاوَلَ غَيْرَ الْبَابِ^(١٤) . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ^(١٥) يَخْنَثَ إِذَا أَرَادَ يَمِينُهُ اجْتِنَابَ الدَّارِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْبَابِ سَبَبٌ هَيَّجَ يَمِينَهُ ، كَالْوَحْلِ لَا يَأْوِي مَعَ زَوْجَتِهِ فِي دَارٍ ، فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا . وَإِنْ حُوِّلَ بِأُيُهَا إِلَى^(١٦) مَكَانٍ آخَرَ ، فَدَخَلَ مِنْهُ^(١٧) ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَهَا مِنْ بَابِهَا . وَهَذَا أَخَذَ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَإِنْ حَلَفَ : لَا دَخَلْتُ مِنْ بَابِ هَذِهِ الدَّارِ . فَكَذَلِكَ . وَإِنْ جُعِلَ لَهَا بَابٌ آخَرُ ، مَعَ بَقَاءِ الْأَوَّلِ ، فَدَخَلَ مِنْهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ مِنْ بَابِ الدَّارِ . وَإِنْ قُلِعَ الْبَابُ ، وَنُصِبَ فِي دَارٍ أُخْرَى ، وَهِيَ^(١٨) الْمَمَرُ ، حَيْثُ بِدُخُولِهِ ،^(١٩) وَلَا يَخْنَثُ بِالْدُخُولِ^(٢٠) مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي نُصِبَ فِيهِ الْبَابُ ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ فِي الْمَمَرِ لَا مِنَ الْمَصْرَاعِ .

فصل : وإنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ ، فَدَخَلَ دَارًا مَمْلُوكَةً لَهُ ، أَوْ دَارًا يَسْكُنُهَا بِأَجْرَةٍ أَوْ عَارِيَّةٍ أَوْ غَضَبٍ ، حَيْثُ . وَبِذَلِكَ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَخْنَثُ إِلَّا بِدُخُولِ دَارٍ يَمْلِكُهَا ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَالِكِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ : هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ . كَانَ مُقَرَّرًا لَهُ يَمْلِكُهَا . وَإِنْ^(٢١) قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّهُ يَسْكُنُهَا . لَمْ يُقْبَلْ . وَلَنَا ، أَنَّ الدَّارَ تُضَافُ إِلَى سَاكِنِهَا ، كِإِضَافَتِهَا إِلَى مَالِكِهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا

(١٣) ق ب ، م : : الرواية .

(١٤) في الأصل : : للدَّارِ .

(١٥) ق م : : أَنَّهُ .

(١٦) ق م : : فِي .

(١٧) ق م : : فِيهِ .

(١٨) ق ا ، ب ، م : : وَهِيَ .

(١٩-١٩) سقط من : م . وفي ا ، ب : : ولم يَخْنَثْ .

(٢٠) ق ا ، ب ، م : : وَلَوْ .

تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْوتِهِمْ ﴿٢١﴾. وأراد (٢١) بُيُوتَ أَرْوَاجِهِنَّ اللَّاتِي (٢٢) يَسْكُنُهَا . / وقال ٢١١/١٠ تعالى : ﴿ وَقرْنٌ فِي بَيْوتِكُنَّ ﴾ (٢٣) . ولأنَّ الإِضَافَةَ لِلَاخْتِصَاصِ ، وكذلك يُضَافُ الرَّجُلُ إِلَى أَخِيهِ بِالْأَخُوَّةِ ، وإلى أَبِيهِ بِالْبَنُوَّةِ ، وإلى وَلَدِهِ بِالْأَبُوَّةِ ، وإلى أَمْرَاتِهِ بِالزَّوْجِيَّةِ ، وسَاكِنِ الدَّارِ مُحْتَصٍ بِهَا ، فكانت إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ صَحِيحَةً ، وهى مُسْتَعْمَلَةٌ فِي الْعُرْفِ ، فَجَبَّ أَنْ يَحْتَضَّ (٢٤) بِدُخُولِهَا ، كَالْمَمْلُوكَةِ لَهُ . وَقَوْلُهُمْ (٢٥) : هَذِهِ الإِضَافَةُ مُجَازٌ . مَمْنُوعٌ ، بل هِيَ حَقِيقَةٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَوْ كَانَتْ مُجَازًا ، لَكُنْهَ مَشْهُورٌ ، فَيَتَنَوَّلُهُ اللَّفْظُ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا شَرِيئَتٍ مِنْ رَأْيِيهِ فَلَانٍ . فَإِنَّهُ يَحْتَضُّ بِالشَّرْبِ مِنْ مَزَادَتِهِ . وَإِنَّمَا الإِقْرَارُ ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ : هَذِهِ دَارُ زَيْدٍ . وَفُسِّرَ إِقْرَارُهُ بِسُكْنَاهَا ، اخْتَمَلَ أَنْ يَقُولَ : يُقْبَلُ تَعْسِيرُهُ . وَإِنْ سَلَّمْنَا ، (٢٦) فَإِنَّ قَرِينَةَ (٢٧) الإِقْرَارِ تُصَرِّفُهُ إِلَى الْمِلْكِ ، وكذلك لَوْ حَلَفَ : لَا دَخَلْتُ مَسْكَنَ زَيْدٍ . حَيْثُ بِدُخُولِهِ الدَّارَ الَّتِي يَسْكُنُهَا . وَلَوْ قَالَ : هَذَا الْمَسْكَنُ لَزَيْدٍ . كَانَ مُقْرَأً لَهُ بِهَا . وَلَا خِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهِيَ تَطْيِيرَةُ مَسْأَلَتِنَا .

فصل : وَلَوْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةَ فَلَانٍ ، فَرَكِبَ دَابَّةً اسْتَأْجَرَهَا فَلَانٌ ، حَيْثُ ، وَإِنْ رَكِبَ دَابَّةً اسْتَعَارَهَا ، لَمْ يَحْتَضْ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وكذلك لَوْ رَكِبَ دَابَّةً غَصَبَهَا فَلَانٌ . وَفَارَقَ مَسْأَلَةَ الدَّارِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْتَضْ فِي الدَّارِ لِكُونِهِ اسْتَعَارَهَا ، وَلَا غَصَبَهَا ، وَإِنَّمَا حَيْثُ لَسْكْنُهَا بِهَا ، فَأُضْيِفَتْ الدَّارُ إِلَيْهِ لِذَلِكَ ، وَلَوْ غَصَبَهَا أَوْ اسْتَعَارَهَا مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَسْكُنَهَا ، لَمْ تُصَحَّ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ ، وَلَا يَحْتَضُّ الْحَالِفُ ، فَيَكُونُ كَمُسْتَعِيرِ الدَّابَّةِ وَغَاصِبِهَا سَوَاءً .

فصل : وَإِنْ (٢٨) حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ هَذَا الْعَبِيدِ ، وَلَا يَرْكَبُ دَابَّتَهُ ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبَهُ ،

(٢١) سورة الطلاق : ١ .

(٢٢) سقطت الواو من : م .

(٢٣) في م : ٥ : التي .

(٢٤) سورة الأحزاب ٣٣ .

(٢٥) في الأصل نهادة : ٥ به .

(٢٦) في م نهادة : ٥ : إن .

(٢٧-٢٧) في ب : ٥ : فقهية .

(٢٨) في أ ، ب : ٥ : ولو .

فَدَخَلَ دَارًا جُعِلَتْ بَرَسِمُهُ ، أَوْ رَكِبَ دَابَّةً جُعِلَتْ بَرَسِمُهُ ، أَوْ لَبَسَ ثَوْبًا جُعِلَ بَرَسِمُهُ ،
 حَيْثُ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَحْتَسُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا ^(٢٩) مِنْ ذَلِكَ ^(٣٠) ، وَالْإِضَافَةُ تَقْتَضِي
 الْمِلْكَ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ مَعَهُ فِي الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا . وَيُخَصُّ ^(٣١) هَذَا الْفَصْلُ بِأَنَّ
 الْمِلْكِيَّةَ لَا تُثَبِّتُ هُنَا ، وَلَا تُصَحِّحُ الْإِضَافَةَ بِمَعْنَاهَا ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الْإِضَافَةِ هُنَا عَلَى
 إِضَافَةِ الْأَخْتِصَاصِ دُونَ الْمِلْكِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ ، فَدَخَلَ دَارَ عَبْدِهِ ،
 حَيْثُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ اخْتِلَافًا ؛ لِأَنَّ دَارَ الْعَبْدِ مِلْكٌ لِسَيِّدِهِ .
 وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبَ السَّيِّدِ ، وَلَا يَرْكَبُ دَابَّتَهُ ، فَلَبَسَ ثَوْبَ عَبْدِهِ ، وَرَكِبَ دَابَّتَهُ ،
 حَيْثُ . وَبِهِ ^(٣٢) قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ^(٣٣) : لَا يَحْتَسُ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ بَعْدَهُمَا
 أَخَصُّ ^(٣٤) . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا مَمْلُوكَانِ لِلْسَّيِّدِ ، فَتَنَازَلَهُمَا يَمِينُ الْحَالِفِ ، كَالدَّارِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ
 يَطْلُ بِالدَّارِ .

١٨٣٩ - مسألة : قال (: وَلَوْ حَلَفَ أَنْ ^(١) لَا يَدْخُلَ دَارًا ، فَأَدْخَلَ يَدُهُ أَوْ رِجْلَهُ
 أَوْ رَأْسَهُ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ ، حَيْثُ . وَلَوْ حَلَفَ أَنْ يَدْخُلَ ، لَمْ يَزِرْ حَتَّى يَدْخُلَ بِجَمِيعِهِ ، أَمَّا إِذَا
 حَلَفَ لِيَدْخُلَ أَوْ يَفْعَلَ شَيْئًا ، لَمْ يَزِرْ إِلَّا بِفِعْلِ جَمِيعِهِ ، وَالْدُّخُولُ إِلَيْهَا بِجَمَلَتِهِ (
 لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي ^(٢) ذَلِكَ ، وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ اخْتِلَافًا ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ
 تَنَازَلَتْ فِعْلُ الْجَمِيعِ ، ^(٣) فَلَمْ يَزِرْ إِلَّا بِفِعْلِ الْجَمِيعِ ^(٤) ، كَمَا لَوْ أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِفِعْلِ شَيْءٍ ، لَمْ
 يَخْرُجْ مِنْ عَهْدَةِ الْأَمْرِ إِلَّا بِفِعْلِ الْجَمِيعِ ، وَلِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ إِخْبَارٌ بِفِعْلِهِ فِي

(٢٩-٢٩) سقط من : م .

(٣٠) في م : ويخص .

(٣١) في ا ، ب ، م : وبهذا .

(٣٢) في ب ، م زيادة : بحث ، خطأ .

(٣٣) في م : خص .

(١) سقط من : م .

(٢) في م زيادة : شيء من .

(٣-٣) سقط من : م . نقل نظر .

المُسْتَقْبَل مُؤَكَّد بِالْقَسَمِ ، والخبرُ بفعل شيءٍ يَقْتَضِي فعله كُلَّهُ ، فَأَمَّا إِنْ حَلَفَ أَنْ^(٤) لَا يَدْخُلَ ، فَأَدْخَلَ بَعْضَهُ ، أَوْ لَا^(٥) يَفْعَلُ شَيْئًا ، فَعَمَلُ بَعْضِهِ ، فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَحْتُ^(٦) . حَكِيَ ذَلِكَ^(٧) عَنْ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ يَقْتَضِي الْمَنْعَ مِنْ فِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، فَاقْتَضَتْ الْمَنْعَ مِنْ فِعْلِ شَيْءٍ مِنْهُ ، كَالْتَهْيِ ، فَظَيَّرَ الْحَلِيفُ^(٨) عَلَى الدَّخُولِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ أَذْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾^(٩) . وَ ﴿ أَذْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ ﴾^(١٠) . فَلَا يَكُونُ الْمَأْمُورُ مُمْتَثِلًا إِلَّا بِدَخُولِ جُمْلَتِهِ ، وَظَيَّرَ الْحَلِيفُ عَلَى تَرْكِ الدَّخُولِ قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ لَا تَدْخُلُوا ﴾ مُتَّبِعًا بِوُجْهِ يَوْمِكُمْ ﴾^(١١) . وَقَوْلُهُ : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ ﴾^(١٢) . لَا يَكُونُ الْمَنْهِيُّ مُمْتَثِلًا إِلَّا بِتَرْكِ الدَّخُولِ كُلِّهِ ، فَكَذَلِكَ الْحَالِفُ عَلَى تَرْكِ الدَّخُولِ ، لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِتَرْكِهِ كُلِّهِ ، فَمَتَى أَدْخَلَ بَعْضَهُ لَمْ يَكُنْ تَارِكًا لِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، فَكَانَ مُخَالِفًا ، كَالْمَنْهِيِّ^(١٣) عَنْ الدَّخُولِ . وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّاهِيَ يَقْصِدُ الْحَمْلَ عَلَى فِعْلِ الشَّيْءِ أَوْ الْمَنْعِ مِنْهُ ، وَالْحَالِفُ يَقْصِدُ بِيَمِينِهِ ذَلِكَ ، فَكَانَا سَوَاءً ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْفِعْلِ وَالنَّاهِيَ^(١٤) عَلَيْهِ ، يَقْصِدُ فِعْلَ الْجَمْعِ ، فَلَا يَكُونُ مُمْتَثِلًا وَلَا بَارَأً^(١٥) إِلَّا بِفِعْلِهِ كُلِّهِ ، وَالنَّاهِيَ وَالْحَالِفُ عَلَى التَّرْكِ ، يَقْصِدُ تَرْكَ الْجَمْعِ ، فَلَا يَكُونُ مُمْتَثِلًا وَلَا بَارَأً^(١٦) إِلَّا بِتَرْكِ الْجَمْعِ ، وَفَاعِلُ الْبَعْضِ مَا فَعَلَ الْجَمْعِ ، وَلَا تَرَكَ الْجَمْعِ ، فَلَا يَكُونُ مُمْتَثِلًا لِلْأَمْرِ وَلَا النَّهْيِ ، وَلَا بَارَأً فِي الْحَلِيفِ^(١٧) عَلَى الْفِعْلِ وَلَا التَّرْكِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَحْتُ إِلَّا بِأَنْ يَدْخُلَ كُلُّهُ . قَالَ

(٤) سقط من : م .

(٥) في م : د ولا .

(٦) في م : د لا يحس .

(٧) في م : د الحالف .

(٨) سورة النساء ١٥٤ .

(٩) سورة المائدة ٢٣ .

(١٠) سورة النور ٢٧ .

(١١) سورة الأحزاب ٥٣ .

(١٢) في م ، د : كالنبي .

(١٣) في م : د أو الحالف .

(١٤-١٥) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١٥) في م : د بالحلف .

أحمد ، في رواية صالح ، وخنبل ، في من حلف على أمراته لا تَدْخُلُ بَيْتَ أَخِيهَا : (١٦) تَطْلُقُ حتى تَدْخُلَ كُلُّهَا ، ألا تَرَى أَنَّ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ ، قال : كُلُّيْ أَوْ بَعْضِي (١٧) ؟ لِأَنَّ الْكُلَّ لَا يَكُونُ بَعْضًا ، وَالبَعْضُ لَا يَكُونُ كُلًّا . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ ، وَهَذَا خَفِيفَةٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَهَكَذَا أَكُلُّ شَيْءٍ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَ ، فَفَعَلَ بَعْضَهُ ، لَا يَحْتَسِبُ حَتَّى يَفْعَلَ (١٨) كُلَّهُ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَى عَائِشَةَ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ ، فَتَرَجَّلَهُ وَهِيَ حَائِضٌ (١٩) . وَالْمُعْتَكِفُ مَمْنُوعٌ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَالْحَائِضُ مَمْنُوعَةٌ مِنَ اللَّبِثِ فِيهِ . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ لَأَبِي بَنْ كَعْبٍ : « إِنْ لَمْ يَأْخُذْ بِكَ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى أَعْلَمَكَ سُورَةَ » ، فَلَمَّا أَخْرَجَ رِجْلَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ عَلَّمَهُ إِيَّاهَا (٢٠) . وَلِأَنَّ يَمِينَهُ تَعَلَّقَتْ بِالْجَمِيعِ ، فَلَمْ تَتَّعَلَقْ بِالْبَعْضِ ، كَالْإِثْبَاتِ . وَهَذَا الْخِلَافُ فِي الْيَمِينِ الْمُطْلَقَةِ ، فَأَمَّا إِنْ نَوَى (٢١) الْجَمِيعَ أَوْ الْبَعْضَ فَيَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَى (٢٢) . وَكَذَلِكَ إِنْ اقْتَرَنْتَ بِهِ قَرِينَةٌ تَقْتَضِي أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِهِ ، فَلَوْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا شَرِبْتُ هَذَا النَّهْرَ ، أَوْ هَذِهِ الْبِرْكَةَ . تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِبَعْضِهِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْجَمِيعِ مُتَنَبِّعٌ ، فَلَا يَنْصَرِفُ يَمِينُهُ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا أَكُلُ الْخُبْزِ ، وَلَا أَشْرَبُ الْمَاءَ . وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا عَلِقَ عَلَى اسْمِ جِنْسٍ ، أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى اسْمِ جَمْعٍ ، كَالْمُسْلِمِينَ ، وَالْمُشْرِكِينَ ، وَالْفُقَرَاءَ ، وَالْمَسَاكِينَ ، فَإِنَّهُ (٢٣) يَحْتَسِبُ بِالْبَعْضِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَسَلَّمَهُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى اسْمِ الْجِنْسِ دُونَ الْجَمْعِ . وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى اسْمِ جِنْسٍ مُضَافٍ ، كَمَا النَّهْرُ ، حَيْثُ أَيْضًا يَفْعَلُ الْبَعْضُ ، إِذَا كَانَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ شَرِبَهُ كُلَّهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَخَذَ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، وَالْآخَرَ ، لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَقْتَضِي جَمِيعَهُ ، فَلَمْ يَتَّعَلَقْ بِبَعْضِهِ ، كَمَا الْإِدَاوَةُ . وَلَنَا ؛

(١٦) في أ ، ب ، م ، ن : لم .

(١٧) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في المزاح ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٩٦/٢ . وابن ماجه ، في : باب أشراف الساعة ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١٣٤١/٢ ، ١٣٤٢١ . وأخرج الحديث دون اللفظ : كل أو بعض البخاري ، في : باب ما يحذر من الغدر ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ١٢٤/٤ .

(١٨) في م : يفعل .

(١٩) تقدم تخريجه ، في : ٤٦١/٤ .

(٢٠) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب ، من أبواب فضائل القرآن . عارضة الأعدوى ٦٠-٢/١١ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في أم القرآن ، من كتاب الصلاة . الموطأ ٨٣/١ .

(٢١-٢٢) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٣) في م : فلما .

أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ شَرْبُ جَمِيعِهِ ، فَتَعَلَّقَتْ الِيَمِينُ بِنَعْصِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ النَّاسَ ، فَكَلَّمُ^(٢٣) بَعْضُهُمْ ، وَهَذَا فَارَقَ مَاءَ الْإِدَاوَةِ ، وَإِنْ نَوَى يَمِينَهُ فَعَلَّ الْجَمِيعَ ، أَوْ كَانَ فِي لَفْظِهِ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ ، لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِفَعْلِ الْجَمِيعِ ، فَلَوْ^(٢٤) قَالَ : وَاللَّهِ لَا صُمْتُ يَوْمًا . لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يُكْمِلَ الصَّلَاةَ وَالْأَكْلَةَ . وَإِنْ حَلَفَ : لَا صَلَّيْتُ صَلَاةً ، وَلَا أَكَلْتُ أَكْلَةً . لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يُكْمِلَ الصَّلَاةَ وَالْأَكْلَةَ . وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِنْ حَضَبْتَ حَيْضَةً ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَطْهُرَ مِنْ حَيْضَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ . وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِنْ حَضَبْتُهَا ، فَأَنْتِ طَالِقَتَانِ . لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا حَتَّى تُحِضَا كِلْتَاهُمَا . فَهَذَا وَأَشْبَاهُهُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ فَعَلَّ الْجَمِيعَ ، فَوَجَبَ تَعَلُّقُ الِيَمِينِ بِهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِذَا صُمْتُ يَوْمًا ، فَأَنْتِ طَالِقٌ : إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ طَلَّقْتُ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا حَلَفَ : لَا صَلَّيْتُ صَلَاةً . لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يَفْرُغَ مِمَّا يُسَمَّى صَلَاةً . وَلَوْ حَلَفَ لَا يُصَلِّي وَلَا يَصُومُ ، حَنِثَ فِي الصَّلَاةِ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَفِي الصَّيَامِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ إِذَا نَوَى الصَّيَامَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَوَأَقْبَرُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الصَّيَامِ ، وَقَالَ فِي الصَّلَاةِ : لَا يَحْنَثُ حَتَّى يَسْجُدَ سَجْدَةً . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُسَمَّى مُصَلِّيًا بِدُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ ، فَحَنِثَ بِهِ ، كَمَا لَوْ^(٢٥) سَجَدَ سَجْدَةً ، وَلَأنَّهُ شَرَعَ فِيهَا حَلْفٌ عَلَيْهِ ، أَشَبَّهُ الصَّيَامَ بِشَرَعِهِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ^(٢٦) لَا يَحْنَثُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَةً بِسَجْدَتَيْهَا ، وَلَا يَحْنَثُ فِي الصَّيَامِ حَتَّى يَصُومَ يَوْمًا كَامِلًا ؛ لِأَنَّهُ مَا دُونَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ بِمُفْرَدِهِ صَوْمًا وَلَا صَلَاةً . وَالْأَوَّلُ أَزْكَى ؛ فَإِنْ كُلُّ جُزْءٍ مِنْ ذَلِكَ صَلَاةٌ وَصِيَامٌ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ إِثْمَامُهُ ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِمَنْ أَفْسَدَ ذَلِكَ : بَطَلَ صَوْمُهُ وَصَلَاتُهُ .

١٨٣٢ - مسألة : قَالَ : (وَمَنْ حَلَفَ أَنْ^(١) لَا يَلْبَسَ ثَوْبًا هُوَ^(٢) لِبَاسُهُ ، نَزَعَهُ مِنْ وَفِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، حَنِثَ)

وجملة ذلك أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا هُوَ لِبَاسُهُ ، فَإِنْ نَزَعَهُ فِي الْحَالِ ، وَالْأَحْتِ ،

(٢٣) ق م : و ضكلم .

(٢٤) ق م : و وإن .

(٢٥) سقط من : ثم .

(٢٦) ق م : و أن .

(١) سقط من : ا ، ب .

(٢) ق م : و هو .

وكذلك إن / حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَائِمَةً هُوَ رَاكِبُهَا ، فَإِنْ نَزَلَ فِي أَوَّلِ حَالَةِ الْإِمْكَانِ ، وَلَا حَيْثُ . وبهذا قال الشافعيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وقال أبو ثَوْرٍ : لَا يَحْتَسِبُ بِاسْتِدَامَةٍ^(٣) اللَّبْسِ وَالرُّكُوبِ حَتَّى يَبْتَدِئَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَتَطَهَّرُ ، فَاسْتِدَامَ ذَلِكَ ، لَمْ يَحْتَسِبْ . كَذَا هَهُنَا . وَلَنَا ، أَنَّ اسْتِدَامَةَ اللَّبْسِ وَالرُّكُوبِ تُسَمَّى لُبْسًا وَرُكُوبًا ، وَيُسَمَّى بِهِ لِبْسًا وَرَاكِبًا ، وَلِلذَلِكَ يَقَالُ : لِبَسْتُ هَذَا الثَّوبَ شَهْرًا ، وَرَكِبْتُ دَائِمَتِي يَوْمًا . فَحَيْثُ بِاسْتِدَامَتِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ ، فَاسْتِدَامَ السُّكْنَى ، وَقَدْ اعْتَبَرَ الشَّرْعُ هَذَا فِي الْإِحْرَامِ ، حَيْثُ حَرَّمَ لِبْسَ الْمَخِيطِ ، فَأَوْجَبَ الْكُفَّارَةَ فِي اسْتِدَامَتِهِ ، كَمَا أَوْجَبَهَا فِي ابْتِدَائِهِ ، وَفَارَقَ التَّزْوِيجَ ، فَإِنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْاسْتِدَامَةِ ، فَلَا يَقَالُ : تَزَوَّجْتُ شَهْرًا . وَإِنَّمَا يُقَالُ : مُنْذُ شَهْرٍ . وَلِهَذَا لَمْ تَحْرَمِ اسْتِدَامَتُهُ فِي الْإِحْرَامِ كَانْتِدَائِهِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ ، وَلَا يَتَطَيَّبُ ، وَلَا يَتَطَهَّرُ ، فَاسْتِدَامَ ذَلِكَ ، لَمْ يَحْتَسِبْ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى مُسْتَبْدِمِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ اسْمُ الْفِعْلِ ، فَلَا يُقَالُ : تَزَوَّجْتُ شَهْرًا . وَلَا : تَطَهَّرْتُ شَهْرًا . وَلَا : تَطَيَّبْتُ شَهْرًا . وَإِنَّمَا يُقَالُ : مُنْذُ شَهْرٍ . وَلَمْ يَنْزِلِ الشَّارِعُ اسْتِدَامَةَ التَّزْوِيجِ وَالطَّيْبِ مَنْزِلَةً انْتِدَائِهِمَا^(٤) فِي تَحْرِيمِهِ فِي الْإِحْرَامِ ، وَلِإِحْبَابِ الْكُفَّارَةِ فِيهِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ أَنْ^(٥) لَا يَدْخُلَ دَارًا هُوَ فِيهَا ، فَأَقَامَ فِيهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْمَقَامِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ كَانْتِدَائِهِ فِي التَّحْرِيمِ . قَالَ أَحَدُ ، فِي رَجُلٍ حَلَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ : لَا دَخَلْتُ أَنَا وَأَنْتِ هَذِهِ الدَّارَ . وَهِيَ جَمِيعًا فِيهَا ، قَالَ : أَخَافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَيْثُ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْتَسِبُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْحَطَّابِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْاسْتِدَامَةِ ، وَلِهَذَا يُقَالُ : دَخَلْتُهَا مُنْذُ شَهْرٍ . وَلَا يَقَالُ : دَخَلْتُهَا شَهْرًا . فَجَرَى مَجْرَى التَّزْوِيجِ ، وَلِأَنَّ الدُّخُولَ الْإِنْفِصَالَ مِنْ خَارِجٍ إِلَى دَاخِلٍ ، وَلَا يُوجَدُ فِي الْإِقَامَةِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالْوَجْهَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَنْ^(٦) أَخَذَتْهُ

(٣) فِي ب ، م : : بِاسْتِدَامَتِهِ .

(٤) فِي م : : ابْتِدَائِهَا .

(٥) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٦) سَقَطَ مِنْ : ب .

إِنَّمَا كَانَ لِأَن ظَاهِرَ حَالِ الْحَالِفِ أَنَّهُ يَقْصِدُ هَجْرَانَ الدَّارِ وَمُبَايَنَتَهَا ، وَالْإِقَامَةَ فِيهَا تُخَالِفُ ذَلِكَ ، فَجَرَى مَجْرَى الْحَالِفِ عَلَى تَرْكِ السُّكْنَى بِهَا^(٧) .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يُضَاجِعُ امْرَأَتَهُ عَلَى فِرَاشِهِ ، وَهِيَ مُتَضَاجِعَانِ^(٨) ، فَاسْتَدَامَ ذَلِكَ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ الْمُضَاجِعَةَ تَفْعُّ عَلَى الْاسْتِدَامَةِ ، وَهَذَا يُقَالُ : اضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ لَيْلَةً . وَإِنْ كَانَ هُوَ مُضْطَجِعًا عَلَى الْفِرَاشِ وَتَحَدَّهُ ، فَاضْطَجَعَتْ عِنْدَهُ عَلَيْهِ ، نَظَرَتْ ؛ فَإِنْ قَامَ لَوْفَتِهِ ، لَمْ يَحْنَثْ ، وَإِنْ اسْتَدَامَ ، حَيْثُ ؛ لَمَا ذَكَّرْنَا . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَصُومُ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَأَتَمَّ يَوْمَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا^(٩) يَحْنَثُ . وَيَحْتِمِلُ أَنْ يَحْنَثَ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ يَقَعُ عَلَى الْاسْتِدَامَةِ ، يُقَالُ : صَامَ يَوْمًا . لَوْ شَرَعَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ ، فَظَنَّ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ ، ١٠/٢١٣ وَفِيَّ أَنَّ^(١٠) يَوْمَ الْعِيدِ ، حَرُمَتْ عَلَيْهِ اسْتِدَامَتُهُ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يُسَافِرُ ، وَهُوَ مُسَافِرٌ ، فَأَخَذَ فِي الْعَوْدِ أَوْ أَقَامَ ، لَمْ يَحْنَثْ ، وَإِنْ مَضَى فِي سَفَرِهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِدَامَةَ سَفَرٌ ، وَهَذَا يُقَالُ : سَافَرْتُ شَهْرًا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ ، وَكَانَ رِدَاءً فِي حَالِ خَلِيفَةٍ ، فَأَرَادَ بِهِ ، أَوْ انْتَزَرَ ، أَوْ اعْتَمَّ بِهِ ، أَوْ جَعَلَهُ قَمِيصًا ، أَوْ سَرَاوِيلَ ، أَوْ قَبَاءَ ، وَلِبَسَهُ ، حَيْثُ ،^(١١) كَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَمِيصًا فَأَرَادَ بِهِ ، أَوْ سَرَاوِيلَ فَأَنْتَزَرَ بِهِ ، حَيْثُ^(١٢) . وَهَذَا^(١٣) هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَبَسَهُ . وَإِنْ قَالَ فِي يَمِينِهِ : لَا لَبِستُهُ^(١٤) وَهُوَ رِدَاءٌ . فَعَبَّرَ عَنْ كَوْنِهِ رِدَاءً ، وَلِبَسَهُ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ وَقَعَتْ عَلَى تَرْكِ لَبْسِهِ رِدَاءً . وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا لَبِستُ شَيْئًا . فَلَبِسَ قَمِيصًا ، أَوْ عِمَامَةً ، أَوْ قُلَنْسُوَةً ، أَوْ دِرْعًا ، أَوْ جَوْشَنًا^(١٥) ، أَوْ خُفًّا ، أَوْ نَعْلًا ، حَيْثُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : فِي الْخُفِّ وَالتَّغْلِ وَنَجْهَانٍ ؛ أَخَذَهُمَا ، لَا

(٧) ق م : ٤ ٥ .

(٨) ق ب : ٥ : متضاجعان .

(٩) سقط من : م .

(١٠) في الأصل نهادة : ٥ من .

(١١-١٢) سقط من : ب ، م . نقل نظر .

(١٣) سقطت الواو من : م .

(١٤) ق ا ، م : ٥ : ألبسه .

(١٥) الجوشن : الدرع .

يَحْنُثُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَلْبُوسٌ حَقِيقَةً وَغَرَفًا ، فَحَنَثَ بِهِ ، كَالثِّيَابِ ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ
التَّجَاشِيَّ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خُفَيْنِ ، فَلَبَسَهُمَا^(١٥) . وَرَقِيلُ ابْنِ عُمَرَ : إِنَّكَ تَلْبَسُ هَذَا
التَّمَالُ ؟ قَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُهُمَا^(١٦) . فَإِنْ تَرَكَ الْقَنْسُوَةَ فِي رِجْلِهِ ، أَوْ
أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْخُفِّ أَوْ التَّمَالِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِثِيَابٍ لِهَمَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَيَلْبَسَنَّ امْرَأَتُهُ حَلِيًّا ، فَالْتَبَسَهَا^(١٧) خَائِمًا مِنْ فَضْئَةٍ ، أَوْ مُحْتَنَقَةٍ مِنْ
لَوْلُو ، أَوْ جَوْهَرٍ وَخَذَهُ ، بَرٌّ فِي يَمِينِهِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَبِيرُ ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ بِحَلِيِّ وَخَذَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَتَسْتَخْرِجُوهَا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ﴾^(١٨) .
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا ﴾^(١٩) . وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّهُ قَالَ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْبَحْرِ الشَّرْقِيِّ : إِنِّي جَاعِلٌ فِيكَ الْحِلْيَةَ وَالصَّيِّدَ
وَالطَّيِّبَ^(٢٠) . وَلِأَنَّ الْفِضَّةَ حَلِيٌّ إِذَا كَانَتْ سَيَّوَرًا أَوْ خُلْخَالًا ، فَكَانَتْ حَلِيًّا إِذَا كَانَتْ
خَائِمًا ، كَالذَّهَبِ ، وَالْجَوْهَرُ وَاللَّوْلُؤُ حَلِيٌّ مَعَ غَيْرِهِ ، فَكَانَ حَلِيًّا وَخَذَهُ ، كَالذَّهَبِ .
فَإِنْ أَلْبَسَهَا عَقِيقًا ، أَوْ سَبْجًا^(٢١) ، لَمْ يَبِيرُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ بَرٌّ ، وَفِي
غَيْرِهِمْ وَجْهَانِ ؛ لِأَنَّ هَذَا حَلِيٌّ فِي غَرَفِهِمْ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِحَلِيِّ ، فَلَا يَبِيرُ بِهِ ،
كَالْوَدْعِ ، وَغَرَزِ الزَّجَاجِ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِالْوَدْعِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسَنَّ حَلِيًّا ، فَلَيْسَ
دِرَاهِمٌ أَوْ دَنَانِيرٌ فِي مُرْسَلَةٍ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَلِيِّ إِذَا لَمْ
يَلْبَسْهُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا لَبَسَهُ . وَالثَّانِي ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ ذَهَبٌ / وَفِضَّةٌ لَيْسَهُ ، فَكَانَ حَلِيًّا . ٢١٣/١ ط

(١٥) أخرجه أبو داود ، في : باب المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٤/١ . والترمذي ، في : باب
ما جاء في الخفاف السود ، من أبواب الأدب . عارضة الأخوذي ٢٦٠/١٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء على المسح على
الخفين ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الخفاف السود ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١٨٢/١ ، ١١٩٦/٢ .
والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٢/٥ .

(١٦) انظر : جامع الأصول ٢٢٢/١١ .

(١٧) في م : ٥ قلبها .

(١٨) سورة النحل ١٤ .

(١٩) سورة الحج ٢٣ .

(٢٠) انظر : الدر المنثور ، في تفسير الآية ١٤ من سورة النحل ١١٣/٤ .

(٢١) السج : خرز أسود .

كالسوار والحائِم . وإن لَيْسَ سَيْفًا مُحَلًى ، لم يَحْنَتْ ؛ لأنَّ السَيْفَ لَيْسَ بِحَلًى . وإن لَيْسَ مِنْطَقَةً مُحَلَّةً ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْنَتْ ؛ لأنَّ الْحِلَّةَ لَهَا دُونُهُ ، فَأَشْبَهَتْ ^(٢٢) السَيْفَ الْمُحَلًى . والثَّانِي ، يَحْنَتْ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَلًى الرِّجَالِ ، وَلَا يَقْصَدُ بِلَيْسِهَا مُحَلَّةٌ فِي الغَالِبِ إِلَّا التَّجَمُّلُ بِهَا . وإنْ حَلَفَ لَا يَلْبِسُ خَاتَمًا ، فَلَيْسَ فِيهِ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ مِنْ أَصَابِعِهِ ، حَنْتٌ . وقال الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنَتْ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَقْتَضِي لَيْسًا ^(٢٣) مُعْتَادًا ، ^(٢٤) وَلَيْسَ هَذَا مُعْتَادًا ^(٢٥) ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَدْخَلَ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رِجْلِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يَحْنَتْ عَلَى تَرْكِ لَيْسِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ انْتَزَرَ بِالسَّرَاوِيلِ ، وَأَمَّا إِذَا خَالَ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رِجْلِهِ ، فَهُوَ عَيْتٌ وَسَفَةٌ ، بِخِلَافِ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنِ الْخِنْصَرِ وَغَيْرِهَا ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْأَصْطِلَاحُ عَلَى تَحْصِيصِهِ بِالْخِنْصَرِ .

١٨٣٣ - مسألة : قال : (ولو حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، فَأَكَلَ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ وَتَحَرَّ ، حَنْتٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ لَا يَنْفَرِدَ أَحَدُهُمَا بِالشَّرَاءِ)

وهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ . وقال الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنَتْ . ^(١) وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ اخْتِصَامًا ^(٢) ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ لَمْ يَنْفَرِدْ أَحَدُهُمَا بِشِرَائِهِ ، فَلَمْ يَحْنَتْ بِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ أَنْ ^(٣) لَا يَلْبِسَ ثَوْبًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، فَلَيْسَ ثَوْبًا اشْتَرَاهُ ^(٤) هُوَ وَغَيْرُهُ . وَلَنَا ، أَنَّ زَيْدًا امْتَشَرَ لِيَصْفِهِ ، وَهُوَ طَعَامٌ ، وَقَدْ أَكَلَهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْنَتْ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، ثُمَّ تَخَلَّطَ بِمَا اشْتَرَاهُ غَيْرُهُ ، فَأَكَلَ الْجَمِيعَ ، وَأَمَّا الثُّوبُ ، فَلَا تُسَلِّمُهُ ^(٥) ، وَإِنْ سَلَّمْنَاهُ ، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ يَصْنَفَ الثُّوبَ لَيْسَ بِثَوْبٍ ، وَيَصْنَفُ الطَّعَامُ طَعَامًا ، وَقَدْ أَكَلَهُ بَعْدَ أَنْ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ . وَلَوْ ^(٦) اشْتَرَى زَيْدٌ

(٢٢) ق م : « فَأَشْبَهَ » .

(٢٣) ق م زيادة : « مَعْبَا » .

(٢٤-٢٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(١-٢) لم يرد في الأصل .

(٢) سقط من : م .

(٣) ق م زيادة : « زَيْد » .

(٤) ق م : « نَسَلَمَ » .

(٥) ق ١ ، م : « وَإِنْ » .

نِصْفَهُ مُشَاعًا ، أَوْ اشْتَرَى نِصْفَهُ ، ثُمَّ اشْتَرَى (آخَرَ بَقِيَّتِهِ) ^(٦) ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، حَيْثُ .
والخلاف فيه على ما تقدم . ولو اشْتَرَى زَيْدٌ نِصْفَهُ مُعَيَّنًا ، ثُمَّ خَلَطَهُ بِالنِّصْفِ الْآخَرِ ، فَأَكَلَ
الْجَمِيعَ ، أَوْ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ ، حَيْثُ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مِمَّا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ يَقِينًا . وَإِنْ
أَكَلَ نِصْفَهُ ، أَوْ أَقَلَّ مِنْ نِصْفِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَجِيزُ فِي
الْعَادَةِ الْفِرَادُ مَا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ مِنْ غَيْرِهِ ، فَيَكُونُ الْجَنْثُ ظَاهِرًا ظَهْرًا كَثِيرًا . وَالثَّانِي ، لَا
يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْجَنْثِ ، وَلَمْ يَتَيَقَّنْ أَكْلُهُ مِمَّا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، وَكُلُّ مُوَضِّعٍ لَا
يَحْتَسِبُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ ثَمَرَةً ، فَوَقَعَتْ فِي ثَمَرٍ ، فَأَكَلَ مِنْهُ وَاحِدَةً ،
عَلَى مَا سَنَدَكُرُّهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَإِنْ أَكَلَ مِنْ طَعَامِ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، ثُمَّ بَاعَهُ ، أَوْ اشْتَرَاهُ
لِغَيْرِهِ ، حَيْثُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْتَسِبُ .

فصل : فَإِنْ خَلَفَ لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلٍ فَلَانَةً ، فَلَيْسَ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا وَغَزَلِ غَيْرِهَا ،
حَيْثُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَإِنْ خَلَفَ أَنْ ^(٧) لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا ، ^(٨) فَلَيْسَ ثَوْبًا مِنْ
غَزَلِهَا ^(٩) وَغَزَلٍ / غَيْرِهَا ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَحْتَسِبُ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا
يَحْتَسِبُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْبَسْ ثَوْبًا كَامِلًا مِنْ غَزَلِهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ
خَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا تَسَجَّهُ زَيْدٌ ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْ قَدِيرٍ طَبَخَهَا ، وَلَا يَدْخُلُ دَارًا اشْتَرَاهَا ، أَوْ
لَا ^(١٠) يَلْبَسُ ثَوْبًا خَاطَهُ زَيْدٌ ، فَلَيْسَ ثَوْبًا تَسَجَّهُ هُوَ وَغَيْرُهُ أَوْ خَاطَاهُ ، أَوْ أَكَلَ مِنْ قَدِيرٍ
طَبَخَهَا ، أَوْ دَخَلَ دَارًا اشْتَرَاهَا ، فَفِي هَذَا كُلُّهُ مِنَ الْخِلَافِ وَالْقَوْلُ مِثْلُهُمَا فِي الْمَسْأَلَةِ
الْأُولَى . وَإِنْ خَلَفَ أَنْ لَا يَلْبَسَ مِمَّا ^(١١) خَاطَهُ زَيْدٌ ، حَيْثُ يَلْبَسُ ثَوْبٌ خَاطَاهُ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ مِمَّا ^(١٢) خَاطَهُ زَيْدٌ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ : ثَوْبًا خَاطَهُ زَيْدٌ . وَإِنْ خَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارًا
لَزَيْدٍ ، فَدَخَلَ دَارَآلَهُ وَلِغَيْرِهِ ، نُخْرِجُ فِيهِ وَجْهَانِ ، وَالْخِلَافُ فِيهَا عَلَى مَا مَضَى .

(٦-٦) ق م : د الآخر باقية .

(٧) سقط من : ب ، م .

(٨-٨) سقط من : ب ، م . نقل نظر .

(٩) ق م : لا .

(١٠) ق م : ما .

(١١) ق ب : ما .

١٨٣٤ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ لَا يُزَوِّرُهُمَا ، أَوْ لَا^(١) يَكْلُمُهُمَا ، فَرَأَوْهُمَا كَلَّمَ أَحَدَهُمَا ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْأَيْ جَمِيعَ فِعْلِهِ بِهِمَا)

يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُبَيَّنَّةً عَلَى مَنْ حَلَفَ أَنْ^(٢) لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَفَعَلَ بَعْضَهُ ، فَإِنَّ هَذَا حَالِفٌ عَلَى كَلَامِ شَخْصَيْنِ وَزَيَّارَتِهِمَا ، فَتَكْلِيمُهُ أَحَدَهُمَا وَزَيَّارَتُهُ فِعْلٌ لِبَعْضٍ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي هَذَا ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ^(٣) تَقْدِيرَ يَمِينِهِ : لَا كَلَّمْتُ هَذَا ، وَلَا كَلَّمْتُ هَذَا . لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ يُقَدَّرُ لَهُ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ فِعْلٌ وَعَامِلٌ ، مِثْلَ الْعَامِلِ الَّذِي قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَيَصِيرُ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ حُرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾^(٤) . أَيْ : وَحُرِّمْتُ عَلَيْكُمْ بَنَاتِكُمْ . فَيَصِيرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحْلُوفًا عَلَيْهِ مُتَفَرِّدًا ، فَيَحْتَسِبُ بِهِ ، فَإِنْ قَصَدَ أَنْ لَا يَجْتَمِعَ فِعْلُهُ بِهِمَا ، لَمْ يَحْتَسِبْ إِلَّا بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ يَمِينَهُ مَا يَحْتَمِلُهُ ، فَانْصَرَفَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ قَصَدَ تَرْكَ كَلَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَفَرِّدًا ، حَيْثُ يَفْعَلُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ يَمِينَهُ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ . وَلَوْ^(٥) قَالَ : وَاللَّهِ لَا كَلَّمْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا . حَيْثُ بِكَلَامِ كُلِّ وَاحِدٍ^(٦) مِنْهُمَا ، بَغَيْرِ إِشْكَالٍ ؛ فَإِنَّ هَذَا يَقْتَضِي تَرْكَ كَلَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَفَرِّدًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا ﴾^(٧) . أَيْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ .

فصل : فَإِنْ قَالَ : أَتَيْتَ طَالِقًا ، إِنْ كَلَّمْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا . أَوْ : عَبَدِي حُرٌّ ، إِنْ كَلَّمْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا . لَمْ يَقْعِ الطَّلَاقُ وَلَا الْعِتْقُ إِلَّا بِتَكْلِيمِهِمَا^(٨) ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ تَكْلِيمَهُمَا مَعًا شَرْطًا لَوْفُوعِ ذَلِكَ ، وَلَا يَتَّبِعُ الْمَشْرُوطُ إِلَّا بَوْجُودَ الشَّرْطِ جَمِيعِهِ . وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَمَرَاتِهِ : إِنْ حَضَرْتُمَا ، فَأَتَيْتُمَا طَالِقَتَانِ . لَمْ يَقْعِ الطَّلَاقُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِحَضَرِهِمَا

(١) فِي الْأَصْلِ ، أَوْ لَا .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٣ .

(٥) فِي : م : وَإِنْ .

(٦) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٧) سُورَةُ الْفُرْقَانِ ٣ .

(٨) فِي : م : بِتَكْلِيمِهِمَا .

جميعاً ، وتُفَارِقُ الِيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنْ مُقْتَضَاهَا الْمَنْعُ مِنْ فِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، فَتَحْصُلُ الْخَالَفَةُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ . وقد جَمَعَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بَيْنَهُمَا فِي الْحَثِّ بِفِعْلِ الْبَعْضِ ؛ لَكُنْ / الْمُقْصُودُ مِنَ الْحَلِيفِ كُلُّهُ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ الْمَنْعُ مِنْ فِعْلِهِ ، فَيَسْتَوِيَانِ . أَمَّا إِذَا قَالَ : إِذَا حَضَرْتُمَا ، فَأَتْنِمَا طَائِفَتَانِ . فَلَيْسَ ذَلِكَ بِيَمِينٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِهَذَا مَنَعُ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَا حَثٌّ عَلَيْهِ ، إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ مُجَرَّدٌ ، وَلَيْسَ ^(٩) فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ .

فصل : وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ شَيْئَيْنِ ^(١٠) فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَكُلُ خُبْزًا وَلَا حَمًا ، وَلَا زُبْدًا وَتَمْرًا ، وَلَا أَدْخُلُ هَاتَيْنِ الدَّارَيْنِ ، وَلَا أَغْصِي اللَّهَ فِي هَذَيْنِ الْبَلَدَيْنِ ، وَلَا أُمْسِكُ هَاتَيْنِ الْمَرَاتَيْنِ . فَفَعَلَ بَعْضُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، مِثْلَ أَنْ أَكَلَ أَحَدُهُمَا ، وَدَخَلَ ^(١١) إِحْدَى الدَّارَيْنِ ، وَغَصَى اللَّهَ فِي أَحَدِ الْبَلَدَيْنِ ، وَأُمْسَكَ إِحْدَى الْمَرَاتَيْنِ ، فَهَلْ يَحْتَسِبُ ؟ يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ قَصَدَ يَمِينَهُ أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا ، أَوِ الْمَنْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَيَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَاهُ . وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا أَكُلُ سَمَكًا وَأَشْرَبَ لَبَنًا . بِالْفَتْحِ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، لَمْ يَحْتَسِبْ إِلَّا بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ هُنَا بِمَعْنَى « مَعَ » ، وَلِذَلِكَ اقْتَضَتْ الْفَتْحُ ، وَإِنْ عَطَفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِتَكَرَّارٍ « لَا » ، اقْتَضَى الْمَنْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا ، وَحَيْثُ يَفْعَلُهُ .

١٨٣٥ - مسألة : قَالَ : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَلْبَسَ ثَوْبًا ، فَأَشْتَرَى بِهِ أَوْ يَحْمِيهِ ثَوْبًا ، فَلَبَسَهُ ، حَيْثُ إِذَا كَانَ مِمَّنْ ائْتَنُّ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الثَّوْبِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ اتَّقَعَ بِحِمِيهِ)

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَرُغُ أَصْلُ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، وَهُوَ أَنَّ الْأَسْبَابَ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْأَيْمَانِ ، فَيَتَعَدَّى الْحُكْمُ بِتَعَدِّيها ، فَإِذَا ائْتَنُّ عَلَيْهِ بِثَوْبٍ ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَلْبَسَهُ ، لَتَنَقَطَ الْعِمَّةُ بِهِ ، حَيْثُ بِالْإِتِّفَاعِ بِهِ فِي غَيْرِ الثَّوْبِ مِنْ أَخِيذِ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ الْإِتِّفَاعِ بِهِ يُلْحِقُ الْعِمَّةَ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُقْصَدِ قَطْعُ الْعِمَّةِ ، وَلَا كَانَ سَبَبُ يَمِينِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، لَمْ يَحْتَسِبْ إِلَّا بِمَا نَوَاهُ وَلَكِنَّ يَمِينَهُ ، وَهُوَ لَيْسَهُ خَاصَّةً ، فَلَوْ أَبْدَلَهُ بِثَوْبٍ غَيْرِهِ ، ثُمَّ لَبَسَهُ ، أَوْ اتَّقَعَ بِهِ فِي غَيْرِ الثَّوْبِ ، أَوْ

(٩) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٠) فِي م : شَيْءٌ .

(١١) فِي م : أَوْ « مَكَانَ وَאוِ الْعَطْفِ فِي هَذَا الْفِعْلِ وَالْفَعْلَيْنِ بَعْدَهُ .

باعه وأخذ ثمنه ، لم يَحْنُثْ ؛ لَعَدِمَ تناوُل اليمين له لَفْظًا وَبَيِّنَةً وَسَبَبًا .

فصل : فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا عَلَيْهِ فِيهِ هَامَةٌ سِوَى الِاتِّفَاعِ بِالثُّوبِ ، وَبِمَوْضِعِهِ ^(١) ، مِثْلُ أَنْ سَكَنَ دَارَهَا ، أَوْ أَكَلَ طَعَامَهَا ، أَوْ لَبَسَ ثَوْبًا لَهَا غَيْرَ الثُّوبِ ^(٢) الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ الثُّوبُ ، فَتَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِهِ ، أَوْ بِمَا حَصَلَ بِهِ ، وَلَمْ تَعُدْ إِلَى غَيْرِهِ ؛ لِاخْتِصَاصِ الْيَمِينِ وَالسَّبَبِ بِهِ .

فصل : وَإِنْ امْتَنَحَتْ عَلَيْهِ أَمْرًا بَثْوِبٍ ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَلْبَسَهُ ، قَطْعًا لِمَنِّيَّتِهَا ، فَاشْتَرَاهُ غَيْرُهَا ^(٣) ، ثُمَّ كَسَاهُ لِثَابَةً ، أَوْ اشْتَرَاهُ الْخَالَفُ ، وَلَبَسَهُ عَلَى وَجْهِهِ لَا مَنَّةَ لَهَا فِيهِ ، فَهَلْ يَحْنُثُ ؟ عَلَى وَجْهِينِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْنُثُ ، لِمُخَالَفَتِهِ ^(٤) يَمِينَهُ ^(٥) لَفْظًا ^(٦) ، وَلِأَنَّ لَفْظَ الشَّارِعِ إِذَا كَانَ أَعْمَمَ مِنَ السَّبَبِ ، وَجِبَ الْأَتُّخُذُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ دُونَ خُصُوصِ السَّبَبِ ، كَذَا فِي الْيَمِينِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ خَاصَمْتَهُ / امْرَأَةً لَهُ ، فَقَالَ : نِسَائِي طَوَالِي . طَلَّقَنَ كُلَّهُنَّ ، وَإِنْ كَانَ ^(٧) سَبَبُ الطَّلَاقِ وَاحِدَةً ، كَذَا هُنَا . وَالثَّانِي ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ اقْتَضَى تَعْيِيدَ لَفْظِهِ بِمَا وَجَدَ فِيهِ السَّبَبُ ، فَصَارَ كَالْمَنْوِيِّ ، أَوْ كَالوَخْصَصَةِ بِقَرِينَةِ لَفْظِيَّةٍ ^(٨) .

١٨٣٦ - مسألة : قَالَ : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْوِيَ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي دَارٍ ، فَأَوِيَ مَعَهَا فِي غَيْرِهَا ، حَيْثُ إِذَا كَانَ أَرَادَ ^(١) جَفَاءَ زَوْجَتِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلدَّارِ سَبَبٌ هِيَجَ يَمِينَهُ)

وهذه أيضا من فروج اعتبار التَّيَّةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى قَصَدَ جَفَاءَهَا بِتَرْكِ الْأَوِيِّ مَعَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ لِلدَّارِ أَثَرٌ فِي يَمِينِهِ ، كَانَ ذِكْرُ الدَّارِ كَعَدَمِهِ ، وَكَأَنَّهُ حَلَفَ عَلَى ^(٢) أَنْ لَا يَأْوِيَ مَعَهَا ،

(١) ق م : ويعضه .

(٢) سقط من : م .

(٣) ق م ، ب : غيرة .

(٤) ق أ : بمخالفته .

(٥) ق م ، ب : يمينه .

(٦) سقط من : ب .

(٧) ق ب : اللفظه .

(٨) ق ب ، م : زيادة : يمينه .

(٩) سقط من : أ ، ب ، م .

فإذا أوى معها في غيرها ، فقد أوى معها ، فحيث ؛ لمخالفته ما حلف على تركه ، وصار هذا بمنزلة سؤال الأعرابي رسول الله ﷺ : واقعت أهلكى في نهار^(٣) رمضان . فقال : « أعيت رقة »^(٤) . لما كان ذكر أهله لا أثر له في إيجاب الكفارة ، حذفناه من السبب ، وصار السبب الوقاع ، سواء كان للأهل أو لغيرهم . وإن كان للدار أثر في يمينه ، مثل أن كان يكره سكناها ، أو خوصيم من أجلها ، أو امتن عليه بها ، لم يحنث إذا أوى معها في غيرها ؛ لأنه قصد يمينه الجفاء في الدار بعينها ، فلم يخالف ما حلف عليه . وإن عديم السبب والنية ، لم يحنث إلا بفعل ما تناوله لفظه ، وهو الأوى معها في تلك الدار بعينها ؛ لأنه يجب اتباع لفظه ، إذا لم تكن نية ولا سبب يصرف اللفظ عن مقتضاه ، أو يقتضي زيادة عليه ، ومعنى الأوى الدخول ، فمتى حلف لا يأوى معها ، فدخل معها الدار ، حيث ، قليلا كان لئيهما أو كثيرا ، قال الله تعالى مخبرا عن فتى موسى : ﴿ إِذْ أَوْثِنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾^(٥) . قال أحمد^(٦) : لما^(٧) كان ذلك إلا ساعة ، أو ماشاء الله تعالى . يقال : أوثت أنا ، وأوثت غيري . قال الله تعالى : ﴿ إِذْ أَوْى الْفِتْيَةَ إِلَى الْكَهْفِ ﴾^(٨) وقال الله تعالى : ﴿ وَعَاوَيْنَهُمَا إِلَى رَوْدَةٍ ﴾^(٩) .

فصل : وإن برها بهدية أو غيرها ، أو اجتمع معها فيما ليس بدار ولا بيت ، لم يحنث ، سواء كان للدار^(١٠) سبب^(١١) في يمينه أو لم يكن ، لأنه قصد جفائها بهذا النوع ، فلم يحنث بغيره . وإن حلف أن^(١٢) لا يأوى معها في دار لسبب ، فزال السبب

(٣) سقط من : ب .

(٤) تقدم تحريجه ، في : ٣٧٣ / ٤ .

(٥) سقط من : م .

(٦) سورة الكهف ٦٣ .

(٧) سقط من : ب ، م .

(٨) في الأصل ، أ ، ب : ١ كم .

(٩) سورة الكهف ١٠ .

(١٠) سورة المؤمن ٥٠ .

(١١) في أ ، ب ، م : الدار .

(١٢) في أ : سببا .

(١٣) سقط من : م .

الموجب ليمينه ، مثل أن كان السبب امتنائها بها عليه ، فملك الدار ، أو صارت لغيرها ، فأوى معها فيها ، فهل يَحْتُ؟ على وجهين ، تقدم ذكرهما وتعليقهما .

فصل : فإن حلف أن لا يدخل عليها ^(١٤) بيتاً ، فدخل عليها ^(١٥) فيما ليس ببيت ، فحكمها ^(١٦) حكم المسألة التي قبلها ؛ إن ^(١٧) قصد جفأها ، ولم يكن للبيت سبب مبيح يمينه ، حيث ، وإلا فلا . فإن دخل على جماعة هي فيهم ، يقصد الدخول عليها معهم ، حيث ، وكذلك إن لم يقصد شيئاً . وإن ^(١٨) استثنى بقوله ، ففيه وجهان ؛ ٢١٥/١ . ظ أحدهما ، لا يَحْتُ ، كما لو حلف أن لا يسلم عليها ، فسلم على جماعة هي فيهم ، يقصد بقوله السلام على غيرها ، فإنه لا يَحْتُ . والثاني : يَحْتُ ؛ لأن الدخول فعل لا يتميز ، فلا يصح تخصيصه بالقصد ، وقد وجد في حق الكل على السواء ، وهي ^(١٩) منهم ، فَيَحْتُ ^(٢٠) به ، كما لو لم يقصد استثناءها ، وفارق السلام ؛ فإنه قول يصح تخصيصه بالقصد ، ولهذا يصح أن يقول ^(٢١) : السلام عليكم إلا فلاناً . ولا يصح أن يقول ^(٢٢) : دخلت عليكم إلا فلاناً . ولأن السلام قول يتناول مائتاً وله ^(٢٣) الضمير في « عليكم » ، والضمير عام يصح أن يراد به الخاص ، فصَحَّ أن يراد به من سواها ، والفعل لا يتأني هذا فيه . وإن دخل بيتاً لا يعلم أنها فيه ، ^(٢٤) فَوَجَدَهَا فيه ^(٢٥) ، فهو كاللدخول عليها ناسياً ، فإن قلنا : لا يَحْتُ بذلك . فخرَج ^(٢٦) حين علم بها ^(٢٧) ، لم يَحْتُ . وكذلك إن حلف لا يدخل عليها ، فدخلت هي عليه ، فخرَج في الحال ، لم يَحْتُ ^(٢٨) . وإن أقام فهل يَحْتُ؟ على

(١٤-١٥) سقط من : م . نقل نظر .

(١٥) ق م : فحكمه .

(١٦) ق م : إذا .

(١٧) ق م : البيت .

(١٨) ق م زيادة : قصد .

(١٩-٢٠) ق م : فيهم فاحت .

(٢٠) ق م : يقال .

(٢١) ق م ، : يتناوله .

(٢٢-٢٣) سقط من : أ ، ب .

(٢٣-٢٤) ق م : في الحال .

(٢٤-٢٥) سقط من : ب . نقل نظر .

وَجَهَنِي ؛ بِنَاءٍ عَلَى مَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا هُوَ فِيهَا ، فَاسْتَدَامَ الْمَقَامَ بِهَا ، فَهَلْ يَحْتَسِبُ ؟
عَلَى وَجْهَيْنِ .

١٨٣٧ - مسألة : قَالَ : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ يَضْرِبَ عَبْدَهُ فِي عِدِّ ، فَمَاتَ الْحَالِفُ
مِنْ يَوْمِهِ ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ ، حِنْثٌ)

أَمَّا إِذَا مَاتَ الْحَالِفُ مِنْ يَوْمِهِ ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ إِذَا مَاتَ يَحْصُلُ بِفَوَاتِ
الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ ، وَهُوَ الْعَدُّ ، وَالْحَالِفُ قَدْ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ قَبْلَ
الْعَدِّ ، فَلَا يُمَكِّنُ حِنْثُهُ ^(١) . وَكَذَلِكَ إِنْ جُنَّ الْحَالِفُ فِي يَوْمِهِ ، فَلَمْ يُفَقِ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِ
الْعَدِّ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ . وَإِنْ هَرَبَ الْعَبْدُ ، أَوْ مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ
الْحَالِفُ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى ضَرْبِهِ فِي الْعَدِّ ، حِنْثٌ . وَإِنْ لَمْ يَمُتِ الْحَالِفُ ، فَفِيهِ
مَسَائِلُ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَضْرِبَ الْعَبْدُ فِي عِدِّ ، أَيْ وَقْتُ كَانَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ يَبْرُ فِي يَمِينِهِ ، بَلَا
خِلَافٍ . الثَّانِيَّةُ ، أَمَكْنَهُ ضَرْبُهُ فِي عِدِّ ، فَلَمْ يَضْرِبْهُ حَتَّى مَضَى الْعَدُّ ، وَهَذَا فِي الْحَيَاةِ ،
حِنْثٌ أَيْضًا ، بِلَا خِلَافٍ . الثَّالِثَةُ ، مَاتَ الْعَبْدُ مِنْ يَوْمِهِ ، فَإِنَّهُ يَحْتَسِبُ . وَهَذَا أَخَذَ قَوْلِي
الشَّافِعِيِّ . وَيَتَحَرَّجُ أَنْ لَا يَحْتَسِبَ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي
لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ضَرَبَهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَمْ يَحْتَسِبْ ، كَالْمُكْرَهِ وَالنَّاسِي . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ
يَفْعَلْ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ ، مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ وَلَا نِسْيَانٍ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْحِنْثِ ، فَحِنْثٌ ،
^(٢) كَالْوَأَلِّفَةِ / بِاخْتِيَارِهِ ^(٣) ، وَكَالْوَحْلَفِ لِبُحْجَرِ الْعَامِ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحِجِّ ؛ لِمَرَضِهِ ، أَوْ
عَدَمِ النَّفَقَةِ ^(٤) ، وَفَارَقَ الْإِكْرَاهَ وَالنَّسْيَانَ ، فَإِنَّ الْأَمْتِنَاعَ لِمَعْنَى فِي الْحَالِفِ ، وَهَهُنَا
الْأَمْتِنَاعُ لِمَعْنَى فِي الْمَحْلُوفِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَرَكَ ضَرْبَهُ لَصُعُوبَتِهِ ، أَوْ تَرَكَ الْحَالِفُ الْحِجَّ
لَصُعُوبَةِ الطَّرِيقِ وَتَعَدُّهَا عَلَيْهِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ تَلَفَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ بِفِعْلِهِ أَوْ اخْتِيَارِهِ ^(٥) ،
حِنْثٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ الْفِعْلَ عَلَى نَفْسِهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيَحْتَسِبُ الْحَالِفُ سَاعَةً

٢١٦/١٠

(١) ق : د : حته .

(٢) (٢-٣) سقط من : ب .

(٣) ق : ب : نفقة .

(٤) ق : م : واختياره .

مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ انْتَعَدَتْ مِنْ جِيبِ خَلْفِهِ ، وَقَدْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، فَحِثَ ^(٥) ، فِي الْحَالِ ،
كَالْوَلَمْ يُوقَتْ ، وَيُخْرِجُ أَنْ لَا يَحْثُ قَبْلَ الْغَدِ ؛ لِأَنَّ الْحِثَّ مُخَالَفَةٌ مَاعَقْدَ يَمِينِهِ عَلَيْهِ ،
فَلَا تَحْصُلُ الْمُخَالَفَةُ إِلَّا بِتَرْكِ الْفِعْلِ فِي وَقْتِهِ . الرَّابِعَةُ ، مَاتَ الْعَبْدُ فِي غَدٍ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ
ضَرْبِهِ ، فَهُوَ كَالْوَمَاتِ فِي يَوْمِهِ . الْخَامِسَةُ ، مَاتَ الْعَبْدُ فِي غَدٍ ، بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ ضَرْبِهِ ،
قَبْلَ ضَرْبِهِ ، فَإِنَّهُ يَحْثُ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يَحْثُ قَوْلًا
وَاحِدًا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : فِيهِ قَوْلَانِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ "تَمَكَّنَ مِنْ" ضَرْبِهِ فِي وَقْتِهِ ، فَلَمْ يَضْرِبْهُ ،
فَحِثَ ، كَالْوَمَضَى الْغَدَ قَبْلَ ضَرْبِهِ . السَّادِسَةُ ، مَاتَ الْحَالِفُ فِي غَدٍ ، بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ
ضَرْبِهِ ، فَلَمْ يَضْرِبْهُ ، حِثٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا . السَّابِعَةُ ، ضَرْبُهُ فِي يَوْمِهِ ، فَإِنَّهُ
لَا يَبِيرُ . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ : يَبِيرُ ؛ لِأَنَّ
يَمِينَهُ لِلْحِثِّ عَلَى ضَرْبِهِ ، فَإِذَا ضَرَبَهُ الْيَوْمَ ، فَقَدْ فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ وَزِيَادَةً ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ
حَلَفَ لِقَضِيَّتِهِ حَقَّهُ فِي غَدٍ ، فَقَضَاهُ الْيَوْمَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ ، فَلَمْ
يَبِيرُ ، كَالْوَلَمْ حَلَفَ لَيُصَوِّمَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَصَامَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَفَارَقَ قَضَاءَ الدِّينِ ، فَإِنْ
الْمَقْصُودُ تَعْجِيلُهُ لَا غَيْرَ ، وَفِي قَضَاءِ الْيَوْمِ زِيَادَةٌ فِي التَّعْجِيلِ ، فَلَا يَحْثُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مِنْ
قَصْدِهِ إِرَادَةَ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ غَدًا بِالْقَضَاءِ ، فَصَارَ كَالْمَقْرُوبِ بِهِ ، إِذْ كَانَ مَبْنًى الْأَيْمَانِ عَلَى
النِّيَّةِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ مَا لَيْسَ بِمِثْلِهِ عَلَيْهِ ، وَسَائِرُ الْمَحْلُوفَاتِ لَا تَعْلَمُ مِنْهَا إِرَادَةُ التَّعْجِيلِ عَنْ
الْوَقْتِ الَّذِي وَقَّتَهُ لَهَا ، فَامْتَنَعَ الْإِلْتِمَاعُ ، وَتَعَيَّنَ التَّمَسُّكُ بِاللَّفْظِ . الثَّامِنَةُ ، ضَرْبُهُ بَعْدَ
مَوْتِهِ ، لَمْ يَبِيرُ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَنْصَرِفُ إِلَى ضَرْبِهِ حَيًّا ، يَتَأَلَّمُ بِالضَرْبِ ، وَقَدْ زَالَ هَذَا
بِالْمَوْتِ . التَّاسِعَةُ ، ضَرْبُهُ ضَرْبًا لَا يُؤْلِمُهُ ، لَمْ يَبِيرُ ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا . الْعَاشِرَةُ ، حَثَّه ، أَوْ
تَنَفَّ شَعْرَهُ ، أَوْ عَصَرَ سَاقَهُ ، بِحَيْثُ يُؤْلِمُهُ ، فَإِنَّهُ يَبِيرُ ؛ ^(٧) لِأَنَّهُ يُسَمَّى ضَرْبًا ؛ لِمَا تَقَدَّمَ
ذِكْرُنَا . الْحَادِيثَةُ عَشْرَةٌ ، جُنَّ الْعَبْدُ ، فَضَرَبَتْهُ ، فَإِنَّهُ يَبِيرُ ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ حَتَّى يَتَأَلَّمَ بِالضَرْبِ ،
وَأِنْ لَمْ يَضْرِبْهُ ، حِثٌ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُهُ فِي غَدٍ ، فَفِيهِ نَحْوٌ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ . وَمَتَى
فَاتَ ضَرْبُهُ / بِمَوْتِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَحْثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْرِبْهُ .

(٥) سقط من : م .

(٦) (٦-٦) في م : يمكنه .

(٧-٧) سقط من : ب . نقل نظر .

فصل : وإن قال : والله لا شرب من ماء هذا الكوز غداً . فائتفق اليوم ، أو : لا تكلن هذا الخير غداً . فقلب ، فهو على نحو مما ذكرنا في العبد . قال صالح : سألت أبا عن الرجل يحلف أن يشرب هذا الماء ، فأنصب ؟ قال : يحث . وكذلك لو ^(٨) حلف أن يأكل هذا الرغيف ، فأكله كلب ؟ قال : يحث ؛ لأن هذا لا يقدر عليه .

١٨٣٨ - مسألة : قال : (ومن حلف أن لا يكلمه حيئنا ، فكلمه قبل الستة أشهر ، حث)

وجملة ذلك أنه إذا حلف لا يكلمه حيئنا ، فإن قيد ذلك بلفظه أو بينته بزمن ، فعقده ، وإن أطلقه ، انصرف إلى ستة أشهر . روى ذلك عن ابن عباس ^(١) . وهو قول أصحاب الرأي . وقال مجاهد ، والحكم ، وحماد ، ومالك : هو ستة ؛ لقوله تعالى : ﴿ تَوَتَّى أَكْلُهَا كُلَّ حِينٍ يَأْذِنُ رَبُّهَا ﴾ ^(٢) . أى كل عام . وقال الشافعي ، وأبو ثور : لا قدر له ، ويبرأ بذن زمر ؛ لأن الحين اسم مبهم يقع على القليل والكثير ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَقْلَمُنَّ نَبَاهُ بَمَدِّ حِينٍ ﴾ ^(٣) . قيل : أراد يوم القيامة . وقال : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ ^(٤) . وقال : ﴿ فَذَرَهُمْ فِي عَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ ﴾ ^(٥) . وقال : ﴿ حِينَ تُنْسَوْنَ وَحِينَ تُنْصَبُونَ ﴾ ^(٦) . ويقال : جئت منذ حين . وإن كان أتاها من ^(٧) ساعة . ولنا ، أن الحين المطلق في كلام الله تعالى أقله ستة أشهر . قال عكرمة ، وسعيد بن جببر ، وأبو عبيد ، في قوله تعالى : ﴿ تَوَتَّى أَكْلُهَا كُلَّ حِينٍ ﴾ : إنه ستة أشهر . فيحمل مطلق كلام آدمي على مطلق كلام الله تعالى ، ولأنه قول ابن عباس ، ولا

(٨) في م : ١ إن ٤ .

(١) أخرجه الطبري في تفسير آية ٢٥ من سورة إبراهيم ، تفسير الطبري ١٣ / ٢٠٨ .

(٢) سورة إبراهيم ٢٥ .

(٣) سورة ص ٨٨ .

(٤) سورة الإنسان ١ .

(٥) سورة المؤمنون ٥٤ .

(٦) سورة الروح ١٧ .

(٧) في ب : ١ منذ ٤ .

نَعْلَمُ لَهُ^(٨) مُخَالِفًا فِي الصَّحَابَةِ ، وَمَا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْمُطْلَقِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَمَا ذَكَرْنَاهُ أَقْلَهُ ، فَيَحْتَمِلُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ حُفْبًا ، فَذَلِكَ ثَمَانُونَ عَامًا ، وَقَالَ مَالِكٌ : أَرْبَعُونَ عَامًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : هُوَ أَذْنَى زَمَانٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقَلْ فِيهِ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ تَقْدِيرٌ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾^(٩) : الْحُقُبُ ثَمَانُونَ سَنَةً^(١٠) . وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّةٌ ، وَلِأَنَّ مَا ذَكَرُوهُ يُفْضِي إِلَى حَمْلِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾ وَقَوْلِ مُوسَى : ﴿ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴾^(١١) . إِلَى اللَّكْنَةِ ؛ لِأَنَّهُ أُخْرِجَ ذَلِكَ مَخْرَجَ الْكَثِيرِ ، فَإِذَا صَارَ مَعْنَى ذَلِكَ ﴿ لَيْسَ فِيهَا ﴾ سَاعَاتٍ أَوْ لَحَظَاتٍ^(١٢) ، أَوْ أَمْضِيَ لَحَظَاتٍ وَسَاعَاتٍ^(١٣) ، صَارَ مُفْتَضًى ذَلِكَ التَّغْلِيلُ ، وَهُوَ ضِدُّ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِكَلَامِهِ ، وَضِدُّ الْمَفْهُومِ مِنْهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ / فِيمَا نَعْلَمُ ، فَلَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ الْحُقُبِ بِهِ .

٢١٧/١٠ و

فصل : فَإِنْ^(١٤) حَلَفَ أَنْ^(١٥) لَا يُكَلِّمَهُ زَمَنًا ، أَوْ وَقْتًا ، أَوْ دَهْرًا ، أَوْ عُمْرًا ، أَوْ مِلًّا ، أَوْ طَوِيلًا ، أَوْ بَعِيدًا ، أَوْ قَرِيبًا ، بَرٌّ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، فِي قَوْلِ أَمِي الْخَطَّابِ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَا خَدَّهَا فِي اللُّغَةِ ، وَتَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى أَقَلِّ مَا تَنَاوَلَهُ^(١٦) اسْمُهُ ، وَقَدْ يَكُونُ الْقَرِيبُ بَعِيدًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ ، وَقَرِيبًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ التَّحْدِيدُ بِالتَّحْكُمِ ، وَإِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ بِالتَّوْقِيفِ ، وَلَا

(٨) ق م : أنه .

(٩) سورة الباء ٢٣ .

(١٠) أخرجه ابن جرير ، في تفسير الآية . تفسير الطبري ١١/٣٠ .

(١١) سورة الكهف ٦٠ .

(١٢) ق م : ولحظات .

(١٣) ق م : أو ساعات .

(١٤) ق م : فإذا .

(١٥) سقط من : م .

(١٦) ق م : يتناول .

تَرْقِيفُ هُنَا ، فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْيَقِينِ ، وَهُوَ أَقْلٌ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْأِسْمُ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : الزَّمَانُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ . وَقَالَ طَلْحَةُ الْعَاقِلِيُّ : الْحَيُّ وَالزَّمَانُ وَالْعُمُرُ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْرُقُونَ فِي الْعَادَةِ بَيْنَهُمَا ^(١٧) ، وَالنَّاسُ يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ التَّيْبِيدَ ^(١٨) ، فَلَوْ ^(١٩) حُمِلَ عَلَى الْقَلِيلِ ، حُمِلَ عَلَى خِلَافِ قَصْدِ الْحَالِيفِ . وَ« دَهْرٌ » يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَالْحَيِّ أَيْضًا لِهَذَا الْمَعْنَى . وَقَالَ فِي « بَعِيدٍ » ، وَ« مَلِيٌّ » وَ« طَوِيلٌ » : هُوَ عَلَى ^(٢٠) أَكْثَرِ مِنْ شَهْرٍ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ضِدُّ الْقَلِيلِ ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى ضِدِّهِ . وَلَوْ حُمِلَ الْعُمُرُ عَلَى أَرْبَعِينَ عَامًا ، لَكَانَ ^(٢١) حَسَنًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ فَكَذَّبَتْ لَيْثٌ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ ﴾ ^(٢٢) . وَكَانَ ذَلِكَ ^(٢٣) أَرْبَعِينَ سَنَةً ، فَيَجِبُ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ الْعُمُرَ فِي الْغَالِبِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُدَّةً طَوِيلَةً ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ الدَّهْرُ ، أَوِ الْأَبَدَ ، أَوِ الزَّمَانَ . فَذَلِكَ عَلَى الْأَيْدِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِالْأَلَيْفِ وَاللَّامِ ، وَهِيَ ^(٢٤) لِلْإِسْتِغْرَاقِ ، فَتَقْتَضِي الدَّهْرَ كُلَّهُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَيَّامٍ ، فَهِيَ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ الْجَمْعِ ^(٢٥) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ ^(٢٦) . وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ . وَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَشْهُرٍ ، فَهِيَ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ الْجَمْعِ . وَإِنْ حَلَفَ عَلَى شُهُورٍ ، فَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ ؛ لِذَلِكَ . وَقَالَ غَيْرُهُ : يَتَنَاوَلُ يَمِينُهُ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ

(١٧) فِي م : « بَيْنَهُمَا » .

(١٨) فِي أ : « الْبَيْدِ » .

(١٩) فِي ب : « فَمَا » .

(٢٠) فِي م : « وَالدَّهْرُ » .

(٢١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٢) فِي ب ، م : « كَانَ » .

(٢٣) سُورَةُ يُونُسَ ١٦ .

(٢٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ ، ب .

(٢٥) فِي ب زِيَادَةٌ : « وَإِنْ حَلَفَ عَلَى شُهُورٍ » .

(٢٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٠٣ .

الْشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴿٢٧﴾ . وَلَأنَّ الشُّهُورَ جَمَعَ الْكَثْرَةِ ، وَأَقْلَهُ عَشْرَةٌ ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ جَمْعُ الْقِلَّةِ .

١٨٣٩ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ ^(٢٧) خَلَفَ أَنْ يَقْضِيَهُ حَقُّهُ فِي وَقْتٍ ، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ ، لَمْ يَخْشُ ، إِذَا كَانَ أَرَادَ يَمِينَهُ أَنْ لَا يُجَاوِزَ ذَلِكَ الْوَقْتُ)

وهذا قال أبو حنيفة ، وعمر ، وأبو ثور . وقال الشافعي : يَخْشُ إِذَا قَضَاهُ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ فِعْلَ مَا خَلَفَ عَلَيْهِ مُخْتَارًا ، فَخِشَ ، كَمَا لو قَضَاهُ بَعْدَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ مُقْتَضَى هَذِهِ الْيَمِينِ ، تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ قَبْلَ خُرُوجِ الْغَدِ ، فَإِذَا قَضَاهُ قَبْلَهُ ، فَقَدْ قَضَى قَبْلَ خُرُوجِ الْغَدِ ، وَزَادَ خَيْرًا ، وَلَأنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى النِّيَّةِ ، وَنِيَّةُ هَذَا يَمِينِهِ ^(٢٨) تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ قَبْلَ خُرُوجِ الْغَدِ ، فَتَعَلَّقَتْ / يَمِينُهُ بِهَذَا الْمَعْنَى ، كَمَا لو صَرَّحَ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ رُجِعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ ، فَإِنْ كَانَ ^(٢٩) يَقْتَضِي التَّعْجِيلَ ، فَهُوَ كَمَا لو نَوَاهُ ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ يَدُلُّ عَلَى النِّيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَذَّكْ ذَلِكَ ، وَلَا كَانَ السَّبَبُ يَقْتَضِيهِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَبِيرُ إِلَّا بِقَضَائِهِ فِي الْغَدِ ، وَلَا يَبِيرُ بِقَضَائِهِ قَبْلَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَبِيرُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لِلْحَثِّ عَلَى الْفِعْلِ ، فَمَتَى عَمِلَهُ ، فَقَدْ أُنِىَ بِالْمَقْصُودِ ، فَيَبِيرُ ^(٣٠) ، كَمَا لو نَوَى ذَلِكَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ فِعْلَ مَا ^(٣١) تَنَازَلَتْ يَمِينُهُ ، لَفْظًا ، وَلَمْ تَصْرِفْهَا عَنْهُ نِيَّةً وَلَا سَبَبًا ، فَخِشَ ، كَمَا لو خَلَفَ لِيَصُومَنَّ شَعْبَانًا ، فَصَامَ رَجَبًا . وَيَخْشَى مَا قَالَهُ الْقَاضِي فِي الْقَضَاءِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّ عُرِفَ هَذِهِ الْيَمِينَ فِي الْقَضَاءِ التَّعْجِيلُ ، فَتَنْصَرِفُ ^(٣٢) الْيَمِينُ الْمُطْلَقَةُ إِلَيْهِ .

فصل : فَأَمَّا غَيْرُ قَضَاءِ الْحَقِّ ، كَأَكْلِ شَيْءٍ ، أَوْ شَرِبِهِ ، أَوْ بَيْعِ شَيْءٍ ، أَوْ شِرَائِهِ ، أَوْ

(٢٧) سورة التوبة ٣٦ .

(١) في م : : وإن .

(٢) في م : : نداء : ترك .

(٣) في ب ، م : : كانت .

(٤) في م : : فيه .

(٥-٥) في ب : : تناوله يمينه .

(٦) في م : : تنصرف .

ضَرْبٌ عَيْدٌ^(٧)، وَنَحْوُهُ^(٨)، فَمَتَى عَيْنَ وَقْتِهِ، وَلَمْ يَتَوَّعَ مَا يَقْتَضِي تَعَجُّلَهُ، وَلَا كَانَ سَبَبُ يَمِينِهِ يَقْتَضِيهِ، لَمْ يَتَرَأَّ إِلَّا بِفَعْلِهِ فِي وَقْتِهِ. وَذَكَرَ الْقَاضِي، أَنَّهُ يَتَرَبَّعُ تَعَجُّلَهُ عَنْ وَقْتِهِ. وَحُكْمِي ذَلِكَ عَنْ أَصْحَابِ أَيْ حَنِيفَةٍ. وَلَنَا، أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ، مِنْ غَيْرِ رِيَّةٍ تَصَرُّفُ يَمِينِهِ، وَلَا سَبَبٍ، فَيَحْتَضُ، كَالصَّيَّامِ. وَلَوْ فَعَلَ بَعْضُ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ قَبْلَ وَقْتِهِ، وَبَعْضُهُ فِي وَقْتِهِ، لَمْ يَتَرَأَّ، لِأَنَّ الْيَمِينَ فِي الْإِتْبَاطِ لَا يَتَرَأَّ فِيهَا إِلَّا بِفَعْلِ جَمِيعِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ، فَتَرَكْ بَعْضُهُ فِي وَقْتِهِ، كَتَرَكْ جَمِيعِهِ، إِلَّا أَنْ يَتَوَّعَ أَنْ لَا يُجَاوِزَ ذَلِكَ الْوَقْتُ، أَوْ يَقْتَضِي ذَلِكَ سَبَبُهَا.

فصل: وَمَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ثَوْبَهُ بِعَشْرَةٍ، فَبَاعَهُ بِهَا أَوْ بِأَقْلَ مِنْهَا^(٩)، حَيْثُ. وَإِنْ بَاعَهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا، لَمْ يَحْتَضُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَحْتَضُ إِذَا بَاعَهُ بِأَقْلَ مِنْهَا^(١٠)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ يَمِينُهُ. وَلَنَا، أَنَّ الْعُرْفَ فِي هَذَا أَنْ لَا يَبِيعَهُ بِهَا، وَلَا بِأَقْلَ مِنْهَا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ فِي بَيْعِهِ إِنْسَانًا، وَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَبِيعَهُ بِعَشْرَةٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْعُهُ بِأَقْلَ مِنْهَا، وَلَئِنْ هَذَا ثَبِيَّةٌ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنْ بَيْعِهِ بِمَا دُونَ الْعَشْرَةِ، وَالْحُكْمُ يَثْبُتُ بِالثَّبَّةِ، كَثَبُوتِهِ بِاللَّفْظِ. وَإِنْ حَلَفَ: لَا اشْتَرَيْتُهُ بِعَشْرَةٍ. فَاشْتَرَاهُ بِأَقْلَ، لَمْ يَحْتَضُ. وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِهَا أَوْ بِأَكْثَرِ^(١١)، حَيْثُ؛ لَمَا ذَكَرْنَا. وَمُقْتَضَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، أَنْ لَا يَحْتَضُ إِذَا اشْتَرَاهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَمْ^(١٢) تَتَنَاوَلْهُ لَفْظًا. وَلَنَا، أَنَّهُمَا تَنَاوَلَتْهُ^(١٣) عُرْفًا وَثَبِيَّةً، فَكَانَ حَاطَا، كَالْوَحْلِ حَلَفَ: مَالَهُ عَلَى حَبَّةٍ. فَإِنَّهُ يَحْتَضُ إِذَا كَانَ^(١٤) عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْهَا، وَيَتَرَأَّ بِيَمِينِهِ مِمَّا زَادَ عَلَيْهَا، كِبَرَاةً مِنْهَا. قِيلَ لِأَحْمَدَ: رَجُلٌ^(١٥) حَلَفَ أَنْ^(١٦) لَا يَنْقُصَ هَذَا الثَّوْبَ عَنْ^(١٧) كَذَا. قَالَ: قَدْ أَخَذْتُهُ، وَلَكِنْ

(٧) في ١: عَيْدُهُ.

(٨) في الأصل: أَوْ نَحْوُهُ.

(٩) في الأصل: أَوْ أَقْلَ.

(١٠) سقط من: الأصل، أ، م.

(١١) في م زيادة: مِنْهَا.

(١٢) سقط من: الأصل.

(١٣) في ب: تَنَاوَلَهُ.

(١٤) في م زيادة: لَهُ.

(١٥-١٦) في م: إِنْ حَلَفَ.

(١٦) في الأصل، أ، ب: مِنْ.

هَبْ لِي كَذَا . قَالَ : هَذَا حِلَّةٌ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ : يَعْثُكَ بِكَذَا ، وَأَهَبُ^(١٧) لِفُلَانٍ شَيْئًا آخَرَ . قَالَ هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ . وَكَرِهَهُ^(١٨) .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ فِي عَهْدٍ ، فَمَاتَ الْحَالِفُ مِنْ^(١٩) يَوْمِهِ ، لَمْ يَحْتَسِبْ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا فِيمَا إِذَا حَلَفَ / لِيَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ فِي عَهْدٍ ، فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ . وَإِنْ مَاتَ الْمُسْتَحِقُّ ، فَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَدَّرَ قَضَاؤُهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ عَهْدًا ، فَمَاتَ الْعَبْدُ^(٢٠) الْيَوْمَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ قَضَى وَرَثَتُهُ ، لَمْ يَحْتَسِبْ ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ وَرَثَتِهِ يَقُومُ بِمَقَامِ قَضَائِهِ فِي إِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْبِرِّ فِي يَمِينِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ ، فَإِنَّهُ لَا يَقُومُ ضَرْبُ غَيْرِهِ بِمَقَامِ ضَرْبِهِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : تَنْحُلُ الْيَمِينَ بِمَوْتِ الْمُسْتَحِقِّ ، وَلَا يَحْتَسِبُ ، سِوَاءَ قَضَى وَرَثَتُهُ أَوْ لَمْ يَقْضِيَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ فِعْلُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، أَشْبَهَ الْمُكْرَهَ ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا ، فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ عَهْدًا ، فَمَاتَ الْعَبْدُ الْيَوْمَ . وَإِنْ أَبْرَأَ الْمُسْتَحِقُّ مِنَ الْحَقِّ ، فَهَلْ يَحْتَسِبُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى الْمُكْرَهَ هَلْ يَحْتَسِبُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، وَإِنْ قَضَاهُ عَوَضًا عَنْ حَقِّهِ ، لَمْ يَحْتَسِبْ ، عِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَضَاهُ^(٢١) حَقَّهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْضِهِ الْحَقُّ الَّذِي عَلَيْهِ بَعَيْنُهُ^(٢٢) .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّهُ^(٢٣) عِنْدَ رَأْسِ الْهَلَالِ ، أَوْ مَعَ رَأْسِهِ ، أَوْ إِلَى رَأْسِ الْهَلَالِ ، أَوْ إِلَى اسْتِهْلَالِهِ ، أَوْ عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ ، أَوْ مَعَ رَأْسِهِ ، فَقَضَاهُ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الشَّهْرِ ، بَرٌّ فِي يَمِينِهِ . وَإِنْ أَخَّرَ ذَلِكَ مَعَ امْتِكَانِهِ ، حَيْثُ . وَإِنْ شَرَعَ فِي عَهْدِهِ أَوْ كَلَّمَهُ أَوْ وَزَنَهُ ، فَتَأَخَّرَ الْقَضَاءُ لِكَثْرَتِهِ ، لَمْ يَحْتَسِبْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرَكَ الْقَضَاءَ . وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ

(١٧) فِي الْأَصْلِ : وَ هَبْ .

(١٨) فِي م : فَكْرَهُ .

(١٩) فِي ب : فِي يَوْمِهِ .

(٢٠) فِي م نَهَادَ : قِيلَ .

(٢١) فِي ب ، م : قَضَى .

(٢٢) فِي الْأَصْلِ : نَفْسُهُ .

(٢٣) فِي ب ، م : لِيَقْضِيَهُ .

لِيَأْكُلَنَّ هذا الطعامَ ، في هذا الوقتِ ، فشرَعَ في أكله فيه ، وتأخَّرَ الفراغَ لكثرة ، لم يَحْتَسْ ؛ لِأَنَّ أَكْلَهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ في هذا الوقتِ اليسيرِ ، فكأنَّ يَمِينَهُ على الشُّرُوعِ فيه في ذلك الوقتِ^(٢٤) ، أو على مُقَارَظَةِ فِعْلِهِ لذلك الوقتِ ، لِلْعِلْمِ^(٢٥) بِالْعَجْرِ عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ . ومذهبُ الشافعيِّ في هذا كُلُّهُ كما ذَكَرْنَا .

١٨٤٠ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ مَاءَ هَذَا الْإِنْسَاءِ ، فَشَرِبَ بَعْضَهُ ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ لَا يَشْرَبَهُ كُلَّهُ)

وجملةُ ذلك أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ لِیَفْعَلَ شَيْئًا ، لم يَبْرَأْ إِلَّا بِفِعْلِ جَمِيعِهِ ، وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ ، وَأَطْلَقَ ، ففعل بعضه ، ففيه روايتان ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا . وَإِنْ تَوَى فَعَلَ جَمِيعَهُ ، أَوْ كَانَ فِي يَمِينِهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، لم يَحْتَسْ إِلَّا بِفِعْلِ جَمِيعِهِ . وَإِنْ تَوَى فَعَلَ الْبَعْضَ ، أَوْ كَانَ فِي يَمِينِهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، حَيْثُ يَفْعَلُ الْبَعْضَ ، روايةً واحدةً . فإذا^(٢٦) حَلَفَ أَنْ^(٢٧) لَا يَشْرَبَ مَاءَ هَذَا الْإِنْسَاءِ ، فَشَرِبَ بَعْضَهُ ، فهل يَحْتَسُ بذلك ؟ فيه روايتان . وَإِنْ حَلَفَ : لَا شَرِبْتُ^(٢٨) مَاءَ دِجْلَةَ ، أَوْ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ . حَيْثُ يَشْرَبُ أَذْنَى شَيْءٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ شَرَبَ جَمِيعِهِ مُتَمَتِّعٌ بِغَيْرِ يَمِينِهِ ، فلا حَاجَةَ إِلَى تَوْكِيدِ الْمُتَمَتِّعِ بِيَمِينِهِ ، فَتَصَرَّفَ يَمِينُهُ إِلَى مَتْنِعِ نَفْسِهِ مِمَّا يُمَكِّنُ فِعْلَهُ ، وهو شَرَبُ الْبَعْضِ ، كَالْوَحْدِ : لَا شَرِبْتُ الْمَاءَ . وهذا قال أبو حنيفة . وقال أصحابُ الشافعيِّ : إِنْ حَلَفَ عَلَى الْجِنْسِ ، كَالنَّاسِ وَالْمَاءِ وَالْخُبْزِ وَالشَّمْرِ وَنَحْوِهِ ، حَيْثُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ ، وَإِنْ تَنَاوَلْتَ يَمِينَهُ الْجَمْعَ^(٢٩) ، كَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمَسَاكِينَ ، / لم يَحْتَسْ بِفِعْلِ الْبَعْضِ ، وَإِنْ تَنَاوَلْتَ اسْمَ جِنْسٍ مُضَافٍ^(٣٠) ، كَمَا النَّهْرِ ، وَمَاءِ دِجْلَةَ ، ففيه

(٢٤) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢٥) في ب : : المعلم .

(١) في ب ، م : : فَإِنْ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : : يشرب .

(٤) في م : : الجميع .

(٥) في ب ، م : : يضاف .

وَجِهَان . وَلَنَا ، أَنَّهُ خَلَفَ عَلَى مَا لَا يُمَكِّنُهُ فَعَلَّ جَمِيعَهُ ، فَتَنَاوَلَتْ يَمِينُهُ بَعْضَهُ مُنْفَرِدًا ، كَاسِمِ الْجَنَسِ .

فصل^(٦) : فَإِنْ خَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مِنَ الْفُرَاتِ ، فَشَرِبَ مِنْ مَائِهِ ، حَيْثُ ، سِوَاءَ كَرَعٍ^(٧) فِيهِ ، أَوْ اغْتَرَفَ مِنْهُ ثُمَّ شَرِبَ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَخْنُثُ حَتَّى يَكْرَعَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ ذَلِكَ الْكَرَعُ ، فَلَمْ يَخْنُثْ بغيرِهِ ، كَمَا لَوْ خَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مِنْ هَذَا الْإِنَاءِ . فَصَبَّ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ وَشَرِبَ . وَلَنَا ، أَنَّ مَعْنَى يَمِينُهُ أَنْ لَا يَشْرَبَ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْبَ يَكُونُ مِنْ مَائِهَا ، لَا مِنْهَا^(٨) فِي الْعُرْفِ ، فَخُجِلَتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ خَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مِنْ هَذِهِ الْبَيْرِ ، وَلَا أَكَلْتُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ، وَلَا شَرِبْتُ مِنْ هَذِهِ الشَّاةِ . وَيُقَارَقُ الْكُوزُ ؛ لِأَنَّ^(٩) الشَّرْبَ فِي الْعُرْفِ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ آتَةٌ لِلشَّرْبِ ، بِخِلَافِ النَّهْرِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يُطْلَلُ بِالْبَيْرِ وَالشَّاةِ وَالشَّجَرَةِ ، وَقَدْ سَلِمُوا أَنَّهُ لَوْ اسْتَقَى مِنَ الْبَيْرِ ، أَوْ اخْتَلَبَ لَبَنَ الشَّاةِ ، أَوْ التَّقَطَّ مِنَ الشَّجَرَةِ ، وَشَرِبَ وَأَكَلَ ، حَيْثُ ، فَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا .

فصل : وَإِنْ خَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ ، فَشَرِبَ مِنْ نَهْرٍ يَأْخُذُ مِنْهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ^(١٠) مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ . وَإِنْ^(١١) خَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ^(١٢) الْفُرَاتِ ، فَشَرِبَ مِنْ نَهْرٍ يَأْخُذُ مِنْهُ^(١٣) ، فَقِيهِ وَجِهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، يَخْنُثُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الشَّرْبِ مِنْهُ الشَّرْبُ مِنْ مَائِهِ ، فَحَيْثُ ، كَمَا لَوْ خَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مِنْ مَائِهِ . وَهَذَا أَحَدُ الْأَحْتِمَالَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَالثَّانِي ، لَا يَخْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، إِلَّا أَبَا يُونُسَ ، فَإِنَّ عَنْهُ رِوَايَةً ، أَنَّهُ^(١٤) يَخْنُثُ . وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُ لَا يَخْنُثُ ؛ لِأَنَّ مَا أَخَذَهُ النَّهْرُ يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ

(٦) سقط من : م .

(٧) كَرَعَ في الماء : تناوله بفيه من موضعه ، من غير أن يشرب بكفيه ولا بإبناء .

(٨) في م : و منها .

(٩) في م : و فإن .

(١٠) سقط من : ا ، ب ، م .

(١١) في م : و ولو .

(١٢) في النسخ زيادة : ماء . وهو تكرار للمسألة السابقة .

(١٣) سقط من : الأصل .

(١٤) لم يرد في الأصل .

التَّهَرُّبُ ، لا إلى الْفُرَاتِ ، وَيَرْوُلُ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ عَنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْفُرَاتِ ، فَلَا يَحْتُ بِهِ ، كغَيْرِ الْفُرَاتِ .

١٨٤١ - مسألة : قال : (وَلَوْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا فَارَقْتُكَ حَتَّى أَسْتَوْفِيَ حَقِّي مِنْكَ . فَهَرَبَ مِنْهُ ، لَمْ يَحْتُ . وَلَوْ قَالَ : لَا أَفْرُقُكَ . فَهَرَبَ مِنْهُ ، حَيْثُ)

أَمَّا إِذَا حَلَفَ : لَا فَارَقْتُكَ . ففیه مسائل عشر ، أحدها ، أَنْ يُفَارِقَهُ الْحَالِفُ مُخْتَارًا ، فَيَحْتُ ، بِلاِ خِلَافٍ ، سواء أَرَاهُ مِنَ الْحَقِّ أَوْ فَارَقَهُ ، وَالْحَقُّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فَارَقَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ مِنْهُ . الثَّانِيَةُ ، فَارَقَهُ مُكْرَهًا ، فَيَنْظُرُ ؛ فَإِنْ حُجِلَ مُكْرَهًا حَتَّى فُرِقَ بَيْنَهُمَا ، لَمْ يَحْتُ . وَإِنْ أَكْرَهَ بِالضَّرْبِ وَالتَّهْدِيدِ ، لَمْ يَحْتُ . وَفِي قَوْلِ ابْنِ بَكْرٍ : يَحْتُ . وَفِي النَّاسِي تَقْصِيلُ ^(١) ذِكْرُ نَهْيِهِ فِيمَا مَضَى . الثَّالِثَةُ ، هَرَبَ مِنْهُ الْغَرِيمُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَا يَحْتُ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ ^(٢) يَحْتُ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يَمِينِهِ أَنْ لَا تَحْصُلَ بَيْنَهُمَا فَرْقَةٌ ، / وَقَدْ حَصَلَتْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ فِي الْفَرْقَةِ ، وَمَا فَعَلَ ، وَلَا فَعَلَ بِاخْتِيَارِهِ ، فَلَمْ يَحْتُ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا قُمْتُ . فَقَامَ غَيْرُهُ . الرَّابِعَةُ ، أَذِنَ لَهُ الْحَالِفُ فِي الْفَرْقَةِ ، ففَارَقَهُ ، فَمَفْهُومُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، أَنَّهُ يَحْتُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْتُ . قَالَ الْقَاضِي : وَهُوَ قَوْلُ الْخَرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْفَرْقَةَ الَّتِي حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهَا . وَلَنَا ، أَنَّ مَعْنَى يَمِينِهِ لَا لَزَمْتُكَ . وَإِذَا فَارَقَهُ بِإِذْنِهِ فَمَا لَزِمَهُ ، وَيُفَارِقُ مَا إِذَا هَرَبَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَرَّبَ غَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، وَلَيْسَ هَذَا قَوْلُ الْخَرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ ^(٣) الْخَرَقِيُّ قَالَ : فَهَرَبَ مِنْهُ . فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا فَارَقَهُ بِغَيْرِ هَرَبٍ ، أَنَّهُ يَحْتُ . الْحَامِيسَةُ ، فَارَقَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ وَلَا هَرَبٍ ، عَلَى وَجْهِ يُمْكِنُهُ مَلَا زَمَتُهُ ، وَالْمَشْنُوعُ مَعَهُ ، أَوْ إِنْ سَأَلَهُ ^(٤) ، فَلَمْ يَفْعَلْ ، فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالَّتِي قَبْلُهَا . السَّادِسَةُ ، قَضَاهُ قَلَرٌ ^(٥) حَقَّهُ ، ففَارَقَهُ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ وَقَاهُ ، فمَخْرَجُ رَدِّهَا أَوْ بَعْضُهُ ، فَيُخْرِجُ فِي الْحَنْثِ

(١) في زيادة : ما .

(٢) في زيادة : لا .

(٣) في : وإن .

(٤) في : وإسأله .

(٥) لم يرد في الأصل .

رَوَاتَانِ ؛ بِنَاءٌ عَلَى النَّاسِي . وَلِلشَافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالرَّوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ^(٦) ، يَحْتَسُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، لِأَنَّهُ فَارَقَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ مُخْتَارًا . وَالثَّانِيَةُ ^(٧) ، لَا يَحْتَسُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي نُورٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ إِذَا وَجَدَهَا زُيُوفًا ، وَإِنْ وَجَدَ أَكْثَرَهَا نُحَاسًا أَنَّهُ ^(٨) يَحْتَسُ . وَإِنْ وَجَدَهَا مُسْتَحَقَّةً ، فَأَخَذَهَا صَاحِبُهَا ، خَرَجَ أَيْضًا عَلَى الرَّوَاتَيْنِ فِي النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ مُسْتَوْفٍ لِحَقِّهِ ^(٩) ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ وَجَدَهَا رَدِيئَةً . وَقَالَ أَبُو نُورٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يَحْتَسُ ، وَإِنْ عَلِمَ بِالْحَالِ فَفَارَقَهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْفَهِ حَقَّهُ . السَّابِقَةُ ، فَلَسَهُ الْحَاكِمُ ، فَفَارَقَهُ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنَّ الزَّيْمَةَ الْحَاكِمُ ، فَهُوَ كَالْمُكْرَهَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُلْزِمُهُ مُفَارَقَتَهُ ، لَكِنْ ^(١٠) فَارَقَهُ لِعِلْمِهِ بِجُوبِ مُفَارَقَتِهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ فَارَقَهُ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ ، فَحَيْثُ ، كَالْوَحْلَفِ لَا يُصَلِّي ، فَوَجِبَتْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ فَصَلَّاهَا . الثَّانِيَةُ ، أَحَالَهُ الْغَرِيمُ بِحَقِّهِ ، فَفَارَقَهُ ، فَإِنَّهُ يَحْتَسُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ^(١١) ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَعَمَّادٌ : لَا يَحْتَسُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَرَّأَ إِلَيْهِ مِنْهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَا اسْتَوْفَى حَقَّهُ مِنْهُ ، بِذَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ شَيْءٌ ، وَلِذَلِكَ يَمْلِكُ الْمَطَالَبَةَ بِهِ ، فَحَيْثُ ، كَالْوَحْلَفِ لَمْ يُحْلَهُ . فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ بَرَّأَ بِذَلِكَ ، فَفَارَقَهُ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُخْرَجُ عَلَى الرَّوَاتَيْنِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحْتَسُ ؛ لِأَنَّ هَذَا جَهْلٌ بِحُكْمِ الشَّرْعِ فِيهِ ، فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ ^(١٢) الْجَنُثُ ، كَالْوَحْلَفِ لَمْ يَكُنْ هَذِهِ الْيَمِينُ مُوجِبَةً لِلْكُفَّارَةِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا فَارَقْتُكَ وَلِي قِبْلَتُكَ حَقٌّ . فَأَحَالَهُ بِهِ ، فَفَارَقَهُ ، لَمْ يَحْتَسُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقْ لَهُ قِبْلَةَ حَقٌّ . وَإِنْ أَخَذَ بِهِ ضَمِيمًا أَوْ كَفِيلًا أَوْ رَهْنًا ، فَفَارَقَهُ ، حَيْثُ ، بِلَا إِشْكَالٍ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَطَالَبَةَ الْغَرِيمِ . الثَّانِيَةُ ، قَضَاءُ عَنْ حَقِّهِ عَوَضًا عَنْهُ ، ثُمَّ فَارَقَهُ . فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يَحْتَسُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ ^(١٣) قَضَاءُ ٢١٩/١٠ ظ

(٦) ق م : و أحدهما ، .

(٧) ق م : و الثاني ، .

(٨) ق م : و فإنه ، .

(٩) ق م : و حقه ، .

(١٠) ق م : و لكنه ، .

(١١) سقط من : م .

(١٢) ق م : و عند ، .

(١٣) ق م ، ب ، م ، و قد ، .

حَقُّهُ ، وَبَرَأَ إِلَيْهِ مِنْهُ بِالْقَضَاءِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَضِرُ ؛ لِأَنَّهُ يَمِينُهُ عَلَى نَفْسِ الْحَقِّ ، وَهَذَا بِذَلِكَ . وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا فَارَقْتُكَ حَتَّى تَبْرَأَ مِنْ حَقِّي ، أَوْ : وَلِيَّ ^(١٤) قَبْلَكَ حَقِّي . لَمْ يَحْتَضِرْ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقْ لَهُ قَبْلَهُ حَقِّي . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ . الْعَاشِرَةُ ، وَكُلُّ وَكِيلٍ يَسْتَوْفِي لَهُ حَقَّهُ ، فَإِنْ فَارَقَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْوَكِيلِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ فَارَقَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ . وَإِنْ اسْتَوْفَى الْوَكِيلُ ، ثُمَّ فَارَقَهُ ، لَمْ يَحْتَضِرْ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِيفَاءُ وَكِيلِهِ اسْتِيفَاءً لَهُ ، يَبْرَأُ بِهِ غَرِيمَهُ ، وَيَصِيرُ فِي ضَمَانِ الْمُوَكَّلِ .

فصل : فَأَمَّا إِنْ قَالَ : لَا فَارَقْتَنِي حَتَّى اسْتَوْفَى حَقِّي مِنْكَ . نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ فَارَقَهُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ مُخْتَارًا ، حَيْثُ . وَإِنْ أَكْرَاهَهُ عَلَى فِرَاقِهِ ، لَمْ يَحْتَضِرْ . وَإِنْ فَارَقَهُ الْحَالِفُ مُخْتَارًا ، حَيْثُ ، إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي تَأْوِيلِ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَسَائِرُ الْفُرُوقِ تَأْتِي هُنَا عَلَى نَحْوِ مَا ^(١٥) ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا اقْتَرَفْنَا . فَهَرَبَ مِنْهُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ يَمِينُهُ تَقْتَضِي الْأَ تَحْصُلُ بَيْنَهُمَا فُرْقَةٌ بَوَاجِبِهِ ، وَقَدْ حَصَلَتْ الْفُرْقَةُ بِهَرَبِهِ . وَإِنْ أَكْرَاهَا عَلَى الْفُرْقَةِ ، لَمْ يَحْتَضِرْ ، إِلَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ لَمْ يَرِ الْإِكْرَاهَ عُذْرًا .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ : لَا فَارَقْتُكَ حَتَّى أَوْفِيكَ حَقَّكَ ^(١٦) . فَأَبْرَأَهُ الْغَرِيمُ مِنْهُ ، فَهَلْ يَحْتَضِرُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْمَكْرَه . وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ عَيْنًا ، فَوَهَبَهَا لَهُ الْغَرِيمُ ، فَقَبِلَهَا ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ إِيفَاءَهَا لَهُ بِاخْتِيَارِهِ . وَإِنْ قَبَضَهَا مِنْهُ ، ثُمَّ وَهَبَهَا لِإِيَّاهُ ، لَمْ يَحْتَضِرْ . وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا أَفَارِقُكَ ^(١٧) وَلَكَ قَبْلِي حَقِّي . لَمْ يَحْتَضِرْ إِذَا أَبْرَأَهُ ، أَوْ وَهَبَ الْعَيْنَ لَهُ .

فصل : وَالْفُرْقَةُ فِي هَذَا كُلُّهُ ، مَا عَدَّهُ النَّاسُ فِرَاقًا فِي الْعَادَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفُرْقَةَ فِي الْبَيْعِ ^(١٨) ، وَمَا تَوَاهُ يَمِينُهُ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ ، فَهُوَ عَلَى مَا تَوَاهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٤) ق : م : ب : د : هـ .

(١٥) ق : م : د : هـ : ما .

(١٦) سقط من : ب .

(١٧) ق : م : د : هـ : فَارَقْتُكَ .

(١٨) تقدم في : ١٠ / ٦ وما بعدها .

١٨٤٢ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ عَلَى رُوحِهِ أَنْ لَا تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَلَدِكْ عَلَى كُلِّ مَرَّةٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَوَى مَرَّةً)

وجملته أن من قال لزوجته : إن خرجت إلا بإذني ، أو بغير إذني ، فأنت طالق . أو قال : إن خرجت إلا أن آذن لك ، أو حتى آذن لك ، أو إلى أن آذن لك . فالحكم في هذه الألفاظ الخمسة ، أنها متى خرجت بغير إذنه ، طلقت ، وانحلت يمينه ، لأن حرف « أن » لا يقتضي تكرارا ، فإذا حث مرة ، انحلت ، كما لو قال : ألث طالق إن شئت . وإن خرجت بإذنه ، لم يحث ، لأن الشرط ما وجد . وليس في هذا اختلاف^(١) . ولا تنحل اليمين ،^(٢) بل متى « خرجت بعد هذا بغير إذنه ، طلقت . وقال الشافعي : تنحل ، فلا يحث بخروجها بعد ذلك ، لأن اليمين تعلقت بخروج واجد ، بحرف لا يقتضي التكرار ، فإذا وجد بغير إذن ، حث ، وإن وجد بإذن ، بر ، لأن البر يتعلق بما يتعلق به الحث . وقال أبو حنيفة ، في قوله : إن خرجت إلا بإذني ، أو بغير إذني . / كقولنا : لأن الخروج بإذنه في هذين الموضعين مستثنى من يمينه ، فلم يدخل فيها ، ولم يتعلق به بر ولا حث . وإن قال : إن خرجت إلا أن آذن لك ، أو حتى آذن لك ، أو إلى أن آذن لك . متى إذن لها ، انحلت يمينه ، ولم يحث بعد ذلك بخروجها بغير إذنه ؛ لأنه جعل الإذن فيها غاية ليمينه ، وجعل الطلاق معلقا على الخروج قبل إذنه ، فمتى إذن انتهت غاية يمينه ، وزال حكمها ، كما لو قال : إن خرجت إلى أن تطلع الشمس ، أو إلا أن تطلع الشمس ، أو حتى تطلع الشمس ، فأنت طالق . فخرجت بعد طلوعها ، ولأن حرف « إلى » و « حتى » للغاية ، لا للاستثناء . ولنا ، أنه علق الطلاق على شرط ، وقد وجد ، فبقع الطلاق ، كما لو لم تخرج بإذنه . وقولهم : قد بر . غير صحيح ؛ لوجهين ؛ أحدهما ، أن المأذون فيه مستثنى من يمينه ، غير داخل فيها ، فكيف بر ؟ ألا ترى أنه لو قال لها : إن كلمت رجلا إلا أخاك ، أو غير أخيك ، فأنت طالق . فكلمت أحبا ، ثم كلمت رجلا آخر ، فأنتا تطلق ، ولا تنحل يمينه بتكليمها أحبا ؟ والثاني ، أن

(١) ق م : و الاختلاف .

(٢-٢) ق م : و فمتى .

الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ خُرُوجَ مُوصُوفٍ بِصِفَةٍ ، فَلَا تَنْحَلُّ يَمِينُهُ ^(٣) بِوُجُودِ مَا لَمْ تَوْجَدْ فِيهِ الصِّفَةُ ، وَلَا يَحْتَضُّ بِهِ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَا عَدَاهُ بِرٍّ وَلَا حِنْتٍ ، كَمَا لَوْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ غَرِيائَةً ، فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ إِنْ خَرَجْتَ رَاكِئَةً ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَخَرَجْتَ مُسْتَبْرَئَةً مَا شِئْتَ ، لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ بِرٍّ وَلَا حِنْتٍ ، وَلَئِنْ لَوْ قَالَ لَهَا : إِنْ كَلَّمْتِ رَجُلًا فَاسِقًا ، أَوْ مِنْ غَيْرِ مُحَارِمٍ لِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . لَمْ يَتَعَلَّقْ بِتَكْلِيمِهَا لِغَيْرِ مَنْ هُوَ مُوصُوفٌ بِتِلْكَ الصِّفَةِ بِرٍّ وَلَا حِنْتٍ ، فَكَذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ . وَقَوْلُهُمْ : تَعَلَّقَتِ الْيَمِينُ بِخُرُوجِ وَاحِدٍ . قُلْنَا : إِلَّا أَنَّهُ خُرُوجُ مُوصُوفٍ بِصِفَةٍ ، فَلَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِوُجُودِ غَيْرِهِ ، وَلَا يَحْتَضُّ بِهِ . وَأَمَّا قَوْلُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنْ الْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْاسْتِثْنَاءِ . قُلْنَا : قَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ أَذْنَ لَكَ . مِنَ الْأَلْفَاظِ الْاسْتِثْنَاءِ ، وَاللَّفْظَتَانِ الْأُخْرَيَانِ فِي مَعْنَاهُ ، فِي إِخْرَاجِ الْمَأْذُونِ مِنْ يَمِينِهِ ، فَكَانَ حُكْمُهُمَا كَحُكْمِهِ . هَذَا الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا أُطْلِقَ ، فَإِنْ نَوَى تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ عَلَى خُرُوجِ وَاحِدٍ ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِهِ ، وَقَبْلَ قَوْلِهِ فِي الْحُكْمِ ؛ لَأَنَّهُ فَسَّرَ لَفْظَهُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ أَحْتِمَالًا غَيْرَ بَعِيدٍ . وَإِنْ أَذِنَ لَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَنَوَى الْإِذْنَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ، فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى . وَقَدْ نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ، عَنْ أَبِيهِ ، إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا تَخْرُجَ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ : إِذَا أَذِنَ لَهَا مَرَّةً ، فَهُوَ إِذْنَ لِكُلِّ مَرَّةٍ ، وَتَكُونُ يَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَى . وَإِنْ قَالَ : كَلَّمَا خَرَجْتَ ، فَهُوَ بِإِذْنِي . أَجْزَاهُ مَرَّةً وَاحِدَةً . وَإِنْ نَوَى بِقَوْلِهِ : إِلَى أَنْ أَذْنَ لَكَ ، أَوْ حَتَّى أَذْنَ لَكَ ، ^(٤) «أَوْ إِلَّا أَنْ أَذْنَ لَكَ» . الْغَايَةِ ، وَأَنْ الْخُرُوجَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ مَا قَبْلَ الْغَايَةِ ، دُونَ مَا بَعْدَهَا ، قَبْلَ قَوْلِهِ ، وَانْحَلَّتْ يَمِينُهُ بِالْإِذْنِ ؛ لِئِنَّهُ ، فَإِنْ مَبْتَنَى الْأَيْمَانَ عَلَى النَّيَّةِ .

فصل : وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَإِذْنَ / لَهَا ، ثُمَّ نَهَاها ، فَخَرَجْتَ طَلَّقَتْ ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : إِلَّا بِإِذْنِي . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَا يَحْتَضُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَذِنَ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ نَهْيَهُ ^(٥) «أَبْطَلَ إِذْنَهُ ، فَصَارَتْ خَارِجَةً بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وَكَذَلِكَ لَوْ أَذِنَ لَوْكِيلَهُ فِي بَيْعٍ ، ثُمَّ نَهَاها عَنْهُ ، فَبَاعَهُ ، كَانَ بَاطِلًا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي ، لِغَيْرِ عِبَادَةِ مَرِيضٍ ^(٦) ، فَأَنْتِ طَالِقٌ .

(٣) في ١ ، ب ، م : «اليمين» .

(٤) «٤» سقط من : م .

(٥) في م زيادة : «قد» .

(٦) في م : «المرضى» .

فَخَرَجَتْ لِعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، ثُمَّ تَشَاغَلَتْ بِغَيْرِهِ ، أَوْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ ، بِغَيْرِ إِذْنِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَخَرَجَتْ إِلَى الْحَمَامِ ، ثُمَّ عَدَلَتْ إِلَى غَيْرِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْتَسُ ؛ لِأَنَّهَا مَا خَرَجَتْ لِغَيْرِ عِيَادَةِ مَرِيضٍ ، وَلَا إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . الثَّانِي ، يَحْتَسُ ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ فِي الْغَالِبِ أَنْ لَا تَذْهَبَ إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَقَدْ ذَهَبَتْ إِلَى غَيْرِهِمَا ، وَلِأَنَّ حُكْمَ الْأَسْتِدَامَةِ حُكْمُ الْإِتْدَاءِ ، وَهَذَا لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ أَهْوَادٍ أُخْلُهَا ، فَأَقَامَ فِيهَا ، حَيْثُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَإِنْ قَصَدَتْ بِخُرُوجِهَا الْحَمَامَ وَغَيْرَهُ ، أَوِ الْعِيَادَةَ وَغَيْرَهَا ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ لِغَيْرِهِمَا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ لِلْعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَخَرَجَتْ لِعِيَادَةِ مَرِيضٍ وَغَيْرِهِ ، لَمْ تُطْلُقْ ^(٧) ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ لِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَإِنْ قَصَدَتْ مَعَهُ غَيْرَهُ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ إِذْنُهَا لَمْ يَتَعَلَّمْ ، فَخَرَجَتْ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تُطْلُقُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْتَسُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو يُونُسَ ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ بَعْدَ وُجُودِ الْإِذْنِ مِنْ جِهَتِهِ ، فَلَمْ يَحْتَسُ ، كَمَا لَوْ عَلِمَتْ بِهِ ، وَلَئِنْ لَوْ عَزَلَ وَكَلِمَةً أَعَزَلَ وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّمْ بِالْعَزْلِ ، فَكَذَلِكَ تَصِيرُ مَا ذُكِرَ لَهَا وَإِنْ لَمْ تَتَعَلَّمْ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ الْإِذْنَ إِعْلَامٌ ، وَكَذَلِكَ قِيلَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ أَدْعُوكُمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ ^(٨) . أَيْ أَيْ أَعْلَمْتُكُمْ فَاسْتَوَيْتُنَا ^(٩) فِي الْعِلْمِ . ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(١٠) . أَيْ إِعْلَامٌ . ﴿ فَأَذْنُوا بِخَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(١١) . فَاعْلَمُوا بِهِ . وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْأُذُنِ ، يَعْنِي أَوْفَعَتْهُ فِي أُذُنِكَ ، وَأَعْلَمْتُكَ بِهِ ^(١٢) . وَمَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ لَا يَكُونُ إِعْلَامًا ، فَلَا يَكُونُ إِذْنًا ، وَلَئِنْ إِذْنُ الشَّارِعِ فِي أَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ ، لَا يَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِهَا ، كَذَلِكَ إِذْنُ الْأَدَمِيِّ ، وَعَلَى هَذَا يُمْنَعُ وُجُودُ الْإِذْنِ مِنْ جِهَتِهِ .

(٧) ق ٢ : ٥ بحث ٤ .

(٨) سورة الأنبياء ١٠٩ .

(٩) ق ١ : ٥ فاستويا ٤ .

(١٠) سورة التوبة ٣ .

(١١) سورة البقرة ٢٧٩ .

(١٢) سقط من : ب .

فصل: فَإِنْ حَلَفَ عَلَيْهَا أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَصَعِدَتْ سَطْحُهَا ، أَوْ خَرَجَتْ إِلَى صَنْحِهَا ، لَمْ يَحْنُثْ ، لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجَ مِنَ الدَّارِ . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ ^(١٣) لَا تَخْرُجَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَخَرَجَتْ إِلَى الصَّنْحِ ، أَوْ إِلَى سَطْحِهَا ، حَنِثَ . وَهَذَا مُفْتَضَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَوْ حَلَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ ^(١٤) لَا تَخْرُجَ ، ثُمَّ احْتَمَلَهَا ^(١٥) فَأَخْرَجَهَا ، فَإِنْ أَمَكَّنَهَا الْاِمْتِنَاعُ فَلَمْ تُنْتَنِعْ ، حَنِثَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجَ ، وَإِنَّمَا ^(١٦) أُخْرِجَتْ . وَلَنَا ، أَنَّهَا خَرَجَتْ مُخْتَارَةً ، فَحَنِثَ ، كَمَا لَوْ أَمَرْتُ مَنْ حَمَلَهَا ، وَالِدَّائِلُ عَلَى خُرُوجِهَا ، أَنَّ الْخُرُوجَ الْاِيفْصَالَ مِنْ دَاخِلِهَا إِلَى خَارِجِهَا ، وَقَدْ وَجَدْتُ ذَلِكَ . وَمَا ذَكَرَهُ ^(١٧) يَبْطُلُ بِمَا إِذَا أَمَرْتُ مَنْ حَمَلَهَا ، فَأَمَّا إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهَا الْاِمْتِنَاعُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ . وَهُوَ قَوْلُ ^(١٨) الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ لَا يَنْسَبُ إِلَيْهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَمَلَهَا غَيْرُ الْحَالِفِ . وَيَحْتَمِلُ ^(١٩) أَنْ يَحْنُثَ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ لِفِعْلٍ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ ^(٢٠) لَا تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِ زَيْدٍ ، فَمَاتَ زَيْدٌ وَلَمْ يَأْذَنْ ، فَخَرَجَتْ ، حَنِثَ الْحَالِفُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ ، وَلَمْ يُوجِدْ ، وَلَا يَجُوزُ فِعْلُ الْمَشْرُوطِ .

١٨٤٣ - مسألة : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ هَذَا الرُّطَبَ ، فَأَكَلَهُ تَمَرًا ، حَنِثَ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا تَوَلَّدَ مِنْ ذَلِكَ الرُّطَبِ)

وجملة ذلك أنه إذا حلف على شيء عيَّنه بالإشارة ، مثل أن حلف أن ^(١) لا يأكل هذا الرُّطَبَ ، لم يخل من حالتيْن ؛ أحدهما ، أن يأكله رطبًا ، فَيَحْنُثَ ، بهلا خلاف بين

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في ب ، م : « حملها » .

(١٥) سقطت الواو من : ب ، م .

(١٦) في الأصل ، أ ، ب : « ذكروه » .

(١٧) في م نهادة : « أصحاب » .

(١٨) في الأصل : « واحمل » .

(١٩) سقط من : م .

الجميع ؛ لَكُونَهُ فعل ما حَلَفَ على تَرْكِه صَرِيحًا . الثاني ، أَنْ تَتَغَيَّرَ صِفَتُهُ ^(٢) فذلك
يَنْقَسِمُ ^(٣) خمسةً أَقسامًا ؛ أحدها ، أَنْ تُسْتَحِيلَ أَجْزَاؤُهُ ، وَيَتَغَيَّرَ اسْمُهُ ، مثلُ أَنْ يَحْلِفَ : لَا
أَكُلْتُ هَذِهِ الْبَيْضَةَ . فَصَارَتْ فَرْخًا . وَلَا ^(٤) أَكُلْتُ هَذِهِ الْحَنْطَةَ . فَصَارَتْ زَرْعًا فَأَكَلَهُ ،
فهذا لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ اسْمُهُ ^(٥) ، وَاسْتَحَالَتْ أَجْزَاؤُهُ . وَعَلَى قِيَاسِهِ ، إِذَا حَلَفَ :
لَا شَرِبْتُ هَذَا الْخَمْرَ . فَصَارَتْ خَلًّا ، فَشَرِبَهُ . الْقِسْمُ الثَّانِي ، تَغْيِيرُ صِفَتِهِ ، وَزَالَ
اسْمُهُ ، مَعَ بَقَاءِ أَجْزَائِهِ ، مثلُ أَنْ يَحْلِفَ : لَا أَكُلْتُ ^(٦) هَذَا الرُّطَبَ . فَصَارَ ثَمَرًا ، وَلَا ^(٧)
أَكَلْتُمُ هَذَا الصَّبِيَّ . فَصَارَ شَيْخًا ، وَلَا ^(٨) أَكَلْتُ هَذَا الْحَمَلَ . فَصَارَ كَبْشًا . أَوْ لَا أَكُلْتُ هَذَا
الرُّطَبَ . فَصَارَ دُبْسًا ، أَوْ خَلًّا ، أَوْ نَاطِفًا ^(٩) ، أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْخُلُوءِ . أَوْ لَا ^(١٠) يَأْكُلُ هَذِهِ
الْحَنْطَةَ ، فَصَارَتْ دَقِيقًا ، أَوْ سَوِيقًا ، أَوْ خُبْزًا ، أَوْ هَرِيسَةً . أَوْ لَا أَكُلْتُ هَذَا الْعَجِينَ ، أَوْ
هَذَا الدَّقِيقَ . فَصَارَ خُبْزًا . أَوْ لَا ^(١١) أَكُلْتُ هَذَا اللَّبَنَ . فَصَارَ مَصْلًا ^(١٢) ، أَوْ جُبْنًا ، أَوْ
كَشْكًا . أَوْ لَا دَخَلْتُ هَذِهِ الْبَذَارَ . فَصَارَتْ مَسْجَدًا ، أَوْ حَمَامًا ، أَوْ فِضَاءً ، ثُمَّ دَخَلَهَا
وَأَكَلَهُ ^(١٣) ، حَيْثُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فِيمَا إِذَا حَلَفَ : لَا كَلَّمْتُ هَذَا
الصَّبِيَّ . فَصَارَ شَيْخًا . وَ لَا أَكُلْتُ هَذَا الْحَمَلَ . فَصَارَ كَبْشًا . وَلَا دَخَلْتُ هَذِهِ
الْبَذَارَ . فَدَخَلَهَا بَعْدَ تَغْيِيرِهَا . وَقَالَ بِهِ أَبُو يُونُسَ / ، فِي الْحَنْطَةِ إِذَا صَارَتْ دَقِيقًا . وَلِلشَّافِعِيِّ
فِي الرُّطَبِ إِذَا صَارَ ثَمَرًا ، وَالصَّبِيِّ إِذَا صَارَ شَيْخًا ، وَالْحَمَلِ إِذَا صَارَ كَبْشًا ، وَجِهَانِ .
وَقَالُوا فِي سَائِرِ الصُّوَرِ : لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ وَصُورَتُهُ زَالَتْ ، فَلَمْ يَحْتَسِبْ ،
كَأَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الْبَيْضَةَ ، فَصَارَتْ فَرْخًا . وَلَنَا ، أَنَّ غَيْرَ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ بَاقِيَةٌ ،
فَحَيْثُ بَهَا ، كَأَلَوْ حَلَفَ : لَا أَكُلْتُ هَذَا الْحَمَلَ . فَأَكَلَ لَحْمَهُ . أَوْ لَا لَيْسَتْ هَذِهِ

(٢) - (٢) : م : ذَلِكَ يَقْسِمُ .

(٣) : م : أَوَّلًا .

(٤) : مَقْطَعٌ مِنْ : م .

(٥) : م : أَكَلْتُ .

(٦) : النَّاطِفُ : ضَرْبٌ مِنَ الْخُلُوءِ ، يَصْنَعُ مِنَ الْجَوْزِ وَاللُّوزِ وَالْفَسْتَقِ .

(٧) : م : وَلَا .

(٨) : مَصْلُ اللَّبَنِ : إِذَا وَضَعَهُ فِي دَعَاءٍ غَرِيسٍ أَوْ غَرَقَ أَوْ نَعَمَهُ ، حَتَّى يَقَطُرَ مَائِهِ .

(٩) : م : أَوْ أَكَلَهُ .

الغَزْلُ^(١٠) . فصار نَوْبًا ، وَلَيْسَ^(١١) . أو : لَا لَيْسَتْ هَذَا الرَّدَاءُ . فَلَيْسَ بِهِ بَعْدَ أَنْ صَارَ قَيْمِيصًا أَوْ سَرَّابِلَ . وفَارَقَ الْبَيْضَةَ إِذَا صَارَتْ قَرْحًا ؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَهَا اسْتَحَالَتْ ، فَصَارَتْ عَيْنًا أُخْرَى ، وَلَمْ تَبْقَ عَيْنُهَا ، وَلَئِنْ لَا^(١٢) اعْتِبَارَ بِالِاسْمِ مَعَ التَّعْيِينِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا كَلَّمْتُ زَيْدًا هَذَا . فَغَيَّرَ اسْمَهُ . أو : لَا كَلَّمْتُ صَاحِبَ هَذَا الطَّيْلَسَانِ . فَكَلَّمَهُ بَعْدَ بَيْعِهِ . وَلَئِنْ مَتَى اجْتَمَعَ التَّعْيِينُ مَعَ غَيْرِهِ مِمَّا يُعْرَفُ بِهِ ، كَانَ الْحُكْمُ لِلتَّعْيِينِ ، كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ مَعَ الْإِضَافَةِ . الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، تَبَدُّلُ الْإِضَافَةِ ، مِثْلُ أَنْ حَلَفَ : لَا كَلَّمْتُ زَوْجَةَ زَيْدٍ هَذِهِ ، وَلَا عَبْدَهُ هَذَا ، وَلَا دَخَلْتُ دَارَهُ هَذِهِ . فَطُلِقَ الزَّوْجَةُ ، وَبَاعَ الْعَبْدَ وَالدَّارَ ، فَكَلَّمَهُمَا ، وَدَخَلَ الدَّارَ ، حَيْثُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَحَمَدٌ ، وَزُفَرٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُونُسَ : لَا يَخْنُثُ ، إِلَّا فِي الزَّوْجَةِ ؛ لِأَنَّ الدَّارَ لَا تُؤَالِي وَلَا تُعَادَى ، وَإِنَّمَا الْاِمْتِنَاعُ لِأَجْلِ مَالِكِهَا ، فَتَعَلَّقَتْ الْيَمِينُ بِهَا ، مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ عَلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ فِي الْغَالِبِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي الْيَمِينِ التَّعْيِينُ وَالْإِضَافَةُ ، كَانَ الْحُكْمُ لِلتَّعْيِينِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا كَلَّمْتُ زَوْجَةَ فُلَانٍ ، وَلَا صَدِيقَهُ . وَمَا ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ فِي الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَالِي وَيُعَادَى ، وَيُنْزِمُهُ فِي الدَّارِ إِذَا أَطْلَقَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَالِكِهَا ، فَإِنَّهُ يَخْنُثُ بِدُخُولِهَا بَعْدَ بَيْعِ مَالِكِهَا لَهَا . الْقِسْمُ الرَّابِعُ ، إِذَا تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ بِمَا يُزِيلُ اسْمَهُ ثُمَّ عَادَتْ ، كِمَقْصَرٍ انْكَسَرَ ثُمَّ أُعِيدَ ، وَقَلَمٍ كُسِرَ^(١٣) ثُمَّ بُرِيَ ، وَسَقِينَةٍ تَقْصُمَتْ ثُمَّ أُعِيدَتْ ، وَدَارٍ هُدِمَتْ ثُمَّ بُنِيَتْ ، وَأُسْطُوَانَةٍ تُقْصَضُ ثُمَّ أُعِيدَتْ ، فَإِنَّهُ يَخْنُثُ ؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَهَا وَاسْمُهَا مَوْجُودَانِ^(١٤) ، فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ تَغَيَّرَ . الْقِسْمُ الْخَامِسُ ، إِذَا تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ بِمَا يُزِيلُ اسْمَهُ ، كَلَخِيمٍ شَوِيَ أَوْ طُبِخَ ، وَعَبِيدِيٍّ ، وَرَجُلٍ مَرَضَ ، فَإِنَّهُ يَخْنُثُ بِهِ ، بِإِخْلَافِ تَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ الَّذِي عَلِقَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ لَمْ يُزَلَّ ، وَلَا زَالَ التَّغْيِيرُ ، فَحَيْثُ بِهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُهُ .

(١٠) في م : الغزال .

(١١) في م : فليس .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) في م : انكسر .

(١٤) في م : موجود .

فصل : وإن قال: والله لا كَلَّمْتُ سعدًا زَوْجَ / هند ، أو سَيِّدَ صَبِيحٍ ، أو صَدِيقَ ١٠٢٢٢/١٠
عَمْرُو ، أو مَالِكَ هذه الدَّارِ ، أو صَاحِبَ هذا^(١٥) الطَّيْلَسَانِ ، أو : لا كَلَّمْتُ هَذِهِ امْرَأَةً
سَعْدٍ ، أو صَبِيحًا عَبْدَهُ ، أو عَمْرًا صَدِيقَهُ . فطَلَّقَ الزَّوْجَةَ ، وبَاعَ الْعَبْدَ وَالْدارَ
وَالطَّيْلَسَانَ ، وعَادَى عَمْرًا ، وكَلَّمَهُمْ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ الْأَسْمُ وَالْإِضَافَةُ ،
غَلَبَ الْأَسْمُ وَلِجَبَرِيَّانِهِ^(١٦) مَجْرَى التَّعْيِينِ فِي تَعْرِيفِ^(١٧) الْمَحَلِّ .

فصل : وَمَتَى نَوَى يَمِينَهُ فِي^(١٨) شَيْءٍ مِنْ^(١٩) هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، مَا دَامَ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ أَوْ
الْإِضَافَةِ ، أَوْ مَا^(٢٠) لَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَيَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَاهُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مِمَّا
نَوَى »^(٢١) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٨٤٤ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ ثَمَرًا ، فَأَكَلَ رُطْبًا ، لَمْ يَحْنَثْ)
وجملة ذلك أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعَيِّنِ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَتَوَّ يَمِينَهُ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَ اللَّفْظِ ، وَلَا
صَرَفَهُ السَّبَبُ عَنْهُ ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِمَا تَنَاوَلَهُ الْأَسْمُ الَّذِي عَلَّقَ عَلَيْهِ يَمِينَهُ ، وَلَمْ يَتَجَاوِزْهُ ،
فَإِذَا حَلَفَ الْأَيَّامُ لَا يَأْكُلُ ثَمَرًا ، لَمْ يَحْنَثْ إِذَا أَكَلَ رُطْبًا وَلَا بُسْرًا وَلَا بَلَحًا . وَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ
رُطْبًا ، لَمْ يَحْنَثْ إِذَا أَكَلَ ثَمَرًا وَلَا بُسْرًا وَلَا بَلَحًا ، وَلَا سَائِرَ مَا لَا يُسَمَّى رُطْبًا . وَهَذَا مَذْهَبُ
الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

فصل : وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ عِنَبًا ، فَأَكَلَ زَبِيحًا أَوْ دُبْسًا أَوْ خَلًّا أَوْ نَاطِفًا ، أَوْ لَا يُكَلِّمُ
شَابًا ، فَكَلَّمَ شَيْخًا ، أَوْ لَا يَشْتَرِي جَذِيًّا ، فَاشْتَرَى ثَيْسًا ، أَوْ لَا يَضْرِبُ عَبْدًا ، فَضَرَبَ
عَبِيًّا ، لَمْ يَحْنَثْ ، بغيرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَعَلَّقَتْ بِالصِّفَةِ دُونَ الْعَيْنِ ، وَلَمْ تَوْجَدْ
الصِّفَةَ ، فَجَرَى مَجْرَى قَوْلِهِ : لَا أَكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ . فَأَكَلَ غَيْرَهَا .

(١٥) سقط من : الأصل ، ا .

(١٦) ق م : بجرانته .

(١٧) ق م : لتعريف .

(١٨-١٩) سقط من : م .

(١٩) سقط من : م .

(٢٠) تقدم تخريجه ، ق : ١٥٦/١ .

فصل: فَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا ، فَأَكَلَ مُنْصَفًا ، وهو الذى بعضه بُسْرٌ وبعضه نَمْرٌ ، أو مُدْبَغًا ، وهو الذى بدأ فيه الإِرطاب من ذَنَبِهِ وباقيه بُسْرٌ ، أو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بُسْرًا ، فَأَكَلَ ذلك ، حَيْثُ . وهذا قال أبو حنيفة ، ومحمد ، والشافعى . وقال أبو يوسف ، وبعض أصحاب الشافعى : لَا يَحْتَنُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رُطْبًا وَلَا بُسْرًا^(١) . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَكَلَ رُطْبًا وَبُسْرًا ، فَحَيْثُ ، كَمَا لَوْ أَكَلَ نَصْفَ رُطْبَةٍ وَنَصْفَ بُسْرَةٍ مُتَفَرِّدَتَيْنِ . وَمَا ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ الْقَدْرَ الَّذِى أَرُطِبَ رُطْبٌ ، وَالْبَاقِى بُسْرٌ ، وَلَوْ أَنَّهُ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّطْبَ ، فَأَكَلَ الْقَدْرَ الَّذِى أَرُطِبَ مِنَ الْمُنْصَفِ^(٢) ، حَيْثُ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ البُسْرَ ، فَأَكَلَ البُسْرَ الَّذِى فى الْمُنْصَفِ^(٣) . حَيْثُ . وَإِنْ أَكَلَ البُسْرَ مِنْ يَمِينِهِ عَلَى الرُّطْبِ ، وَأَكَلَ الرُّطْبَ مِنْ يَمِينِهِ عَلَى البُسْرِ ، لَمْ يَحْتَنُ وَاحِدَهُمَا . وَإِنْ حَلَفَ وَاحِدًا لَيَأْكُلَنَّ رُطْبًا ، وَآخَرَ لَيَأْكُلَنَّ بُسْرًا ، فَأَكَلَ الْحَالِفُ عَلَى أَكْلِ الرُّطْبِ مَا فى الْمُنْصَفِ مِنَ الرُّطْبِ^(٤) / ، وَأَكَلَ الْآخَرَ بِاقِيهَا ، بَرَأَ جَمِيعُهُمَا^(٥) . وَإِنْ حَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ رُطْبَةً أَوْ بُسْرَةً ، أَوْ لَا يَأْكُلُ ذَلِكَ ، فَأَكَلَ مُنْصَفًا ، لَمْ يَبْرَأْ وَلَمْ يَحْتَنُ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ رُطْبَةٌ وَلَا فِيهِ^(٦) بُسْرَةٌ .

ظ ٢٢٢/١٠

فصل: وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا ، فَأَكَلَ مِنْ لَبَنِ الْأَنْعَامِ ، أَو الصَّيِّدِ ، أَوْ لَبَنِ آدَمِيَّةٍ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يَتَنَاوَلُهُ حَقِيقَةً وَعُرْفًا ، وَسَوَاءٌ كَانَ حَلِيبًا أَوْ رَائِبًا ، أَوْ مَائِعًا أَوْ مُجَمَّدًا ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ لَبَنٌ ، وَلَا يَحْتَنُ بِأَكْلِ الْعَجِينِ وَالسَّمْنِ وَالْمَصْلِ وَالْأَقِطِ وَالْكَشْكِ وَنَحْوِهِ . وَإِنْ أَكَلَ زُبْدًا ، لَمْ يَحْتَنُ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْقَاضِى : يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ فى الزُّبْدِ : إِنَّ ظَهْرَ فِيهِ لَبَنٌ ، حَيْثُ بِأَكْلِهِ ، وَإِلَّا فَلَا . كَمَا قُلْنَا فى مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا ، فَأَكَلَ عَجِصًا فِيهِ سَمْنٌ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِى . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ زُبْدًا ، فَأَكَلَ سَمْنًا أَوْ لَبَنًا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ الزُّبْدُ ، لَمْ يَحْتَنُ . وَإِنْ كَانَ الزُّبْدُ ظَاهِرًا فِيهِ ، حَيْثُ . وَإِنْ أَكَلَ جُبْنًا ، لَمْ يَحْتَنُ . وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا

(١) فى أ ، ب ، م : « نَمْرًا » .

(٢) فى م : « النصف » .

(٣) فى م : « الرطبة » .

(٤) فى النسخ : « جميعها » .

(٥) سقط من : م .

يُصْنَعُ مِنَ اللَّبَنِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا ، فَأَكَلَ زُبْدًا ، أَوْ لَبَنًا ، أَوْ شَيْئًا مِمَّا يُصْنَعُ مِنَ اللَّبَنِ سِوَى السَّمْنِ ، لَمْ يَحْنَثْ . وَإِنْ أَكَلَ السَّمْنَ مُتَفَرِّدًا ، أَوْ فِي عَصِيدَةٍ ، أَوْ حَلْوَاءٍ أَوْ طَبِخٍ ، فَظَهَرَ فِيهِ طَعْمُهُ ، حَنِثَ . وَكَذَلِكَ ^(٦) إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا ، فَأَكَلَ طَبِخًا فِيهِ لَبَنٌ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ حَلَاً ، فَأَكَلَ طَبِخًا فِيهِ حَلٌّ ، فَظَهَرَ ^(٧) طَعْمُهُ فِيهِ ، حَنِثَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : لَا يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفَرِّدْهُ بِالْأَكْلِ . وَلَا يَصِيحُ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ الْحَلْوَفَ عَلَيْهِ ، وَأَصَافَ إِلَيْهِ غَيْرَهُ ، فَحَنِثَ ، كَمَا لَوْ أَكَلَهُ ثُمَّ أَكَلَ غَيْرَهُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَعِيرًا ، فَأَكَلَ حِنْطَةً فِيهَا حَبَاثُ شَعِيرٍ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ شَعِيرًا فَحَنِثَ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا ، فَأَكَلَ مُتَصَفًا . وَيَحْنَثُ أَنْ لَا يَحْنَثَ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَهْلَكُ فِي الْحِنْطَةِ ، فَأَشْبَهَ السَّمْنَ فِي الْحَبِيبِ ^(٨) . وَإِنْ تَوَيَّ يَمِينَهُ أَنْ لَا يَأْكُلَ الشَّعِيرَ مُتَفَرِّدًا ، أَوْ كَانَ سَبَبُ يَمِينِهِ يَفْتَضِي ذَلِكَ ، أَوْ يَفْتَضِي أَكْلَ شَعِيرٍ يَظْهَرُ أَثَرُ أَكْلِهِ ، لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِذَلِكَ ؛ لِمَا قَدَّمْنَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ فَاكِهَةً ، حَنِثَ بِأَكْلِ كُلِّ مَا يُسَمَّى فَاكِهَةً ، وَهُوَ ^(٩) كُلُّ ثَمَرَةٍ تَخْرُجُ مِنَ الشَّجَرِ ^(١٠) يُتَفَكَّهُ بِهَا ، مِنَ الْعَنْبِ ، وَالرُّطَبِ ، وَالرُّمَانِ ، وَالسَّفْرَجِلِ ، وَالتُّفَاجِ ، وَالْكُمُثْرَى ، وَالْحَوْجِ ، وَالْجَشْمِشِ ، وَالْأَثْرَجِ ، وَالثُّوبِ ، وَالتَّبَقِ ، وَالْعَوْزِ ^(١١) ، وَالْجُمَّيزِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : لَا يَحْنَثُ بِأَكْلِ ثَمَرَةِ النَّخْلِ وَالرُّمَانِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ ^(١٢) . وَالْمَعْطُوفُ يُغَايِرُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا ثَمَرَةُ شَجَرَةٍ يُتَفَكَّهُ بِهِمَا ، فَكَانَا مِنَ الْفَاكِهَةِ ، كَسَائِرِ مَا ذَكَرْنَا ، وَلَئِنْهُمَا فِي عَرَفِ النَّاسِ فَاكِهَةٌ ،

(٦) ق ١ ، ب ، م : ؛ وَلِذَلِكَ .

(٧) ق م : ؛ يَظْهَرُ .

(٨) ق م : ؛ الْحَبِيبِ .

(٩) ق م : ؛ وَهِيَ .

(١٠) ق م : ؛ الشَّجَرَةُ .

(١١) ق م زيادة : ؛ وَالْجَوْزِ .

(١٢) سورة الرحمن ٦٨ .

وَيُسَمَّى بِأَمْعَمَاهَا فَإِكْهَاتِيَا . وَمَوْضِعُ بَيْعَهُمَا دَارُ الْفَاكِهَةِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْعُرْفِ الْحَقِيقَةُ ، وَالْعَطْفُ لِتَشْرِيْفِهِمَا^(١٣) ، وَتَخْصِيصُهُمَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾^(١٤) . وَهَذَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، فَأَمَّا / يَابِسُ هَذِهِ الْفَوَاكِهَ ، كَالزَّيْبِ وَالشَّمْرِ وَالتِّينِ وَالْبُسْبُوسِ الْيَابِسِ وَالْإِجَاصِ^(١٥) وَنَحْوِهَا ، فَهُوَ مِنَ الْفَاكِهَةِ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرُ شَجَرَةٍ^(١٦) يُتَفَكَّهُ بِهَا^(١٧) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ يُدْخَرُ ، وَمِنْهُ مَا يُقْتَنَثُ ، فَأَشْبَهَ الْحَبُوبَ . وَالزَّيْتُونُ لَيْسَ^(١٨) بِفَاكِهَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَفَكَّهُ بِأَكْلِهِ ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ زَيْتُهُ ،^(١٩) وَمَا يُؤْكَلُ مِنْهُ يُقْصَدُ بِهِ التَّادُّمُ لَا التَّفَكُّهُ . وَالْبَطْمُ^(٢٠) فِي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ زَيْتَهُ^(٢١) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَاكِهَةٌ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرُ شَجَرٍ يُؤْكَلُ غَضًّا وَيَابَسًا عَلَى جِهَتِهِ ، فَأَشْبَهَ الثَّوْتَ . وَالْبَلُوطُ لَيْسَ بِفَاكِهَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَفَكَّهُ بِهِ ، وَإِنَّمَا يُؤْكَلُ عِنْدَ الْمَجَاعَةِ ، أَوِ التَّداوِي^(٢٢) . وَكَذَلِكَ سَائِرُ ثَمَرِ الشَّجَرِ الْبَرِّ^(٢٣) الَّذِي لَا يُسْتَقْطَبُ ، كَالزَّعْرُورِ الْأَخْضَرِ ، وَثَمَرِ الْقَيْقَبِ^(٢٤) ، وَالْعَفْصِي ، وَحَبِّ الْآسِ ،^(٢٥) وَنَحْوِهِ^(٢٦) ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَا يُسْتَقْطَبُ ، كَحَبِّ الصَّنَوْبَرِ ، فَهُوَ فَاكِهَةٌ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرُ شَجَرَةٍ يُتَفَكَّهُ بِهِ .

فصل : فَأَمَّا الْقِثَاءُ ، وَالْخِيَارُ ، وَالْقَرْعُ ، وَالْبَاذَنْجَانُ ، فَهُوَ مِنَ الْخَضِيرِ ،^(٢٧) وَلَيْسَ بِفَاكِهَةٍ^(٢٨) . وَفِي الْبَطِيخِ وَجْهَانُ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ مِنَ الْفَاكِهَةِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ يَنْضَجُ وَيَخْلُو ، أَشْبَهَ ثَمَرِ الشَّجَرِ . وَالثَّانِي ، لَيْسَ مِنَ الْفَاكِهَةِ ؛

(١٣) ق م : لَشْرَفِهِمَا .

(١٤) سورة البقرة ٩٨ .

(١٥) يطلق هذا الاسم على الكمثرى في الشام . وهو ما يسمى البوق في مصر .

(١٦) في الأصل : شجر .

(١٧) في الأصل ، ب : هـ .

(١٨) في م : ليس .

(١٩) - ١٩ (سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٠) البطم : شجرة الحبة الخضراء ، نغرتها تؤكل في الشام .

(٢١) في الأصل : وللتداوي .

(٢٢) - ٢٢ (ق م : شجر البر .

(٢٣) القيقب : شجر يتخذ منه السروج .

(٢٤) - ٢٤ (سقط من : الأصل .

(٢٥) - ٢٥ (سقط من : ب .

لأنه تَمَرُّ بَقْلِيَّةٌ ، أَشْبَهَ الْخِيَارَ وَالْقِثَاءَ . وَأَمَّا مَا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ ، كَالْجَزْرِ ، وَاللَّفِثِ ، وَالْفُنْجِلِ ، وَالْقُلْقَاسِ ، وَالسُّوْطَلِ^(٢٦) ، وَنَحْوِهِ ، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَائِكَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بِهَا ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ أَذْمًا ، حَيْثُ بَأْكُلُ كُلَّ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِ الْخُبْزِ بِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْنَى التَّأْدِمِ ، وَسَوَاءٌ فِي هَذَا مَا يُصْطَلَعُ ، كَالطَّبِيخِ وَالْمَرْقِ وَالْحَلِّ وَالزَّيْتِ وَالسَّمَنِ وَالشَّيْرِجِ وَاللَّبَنِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الزَّيْتِ : ﴿ وَصَبِغْ لِّلْأَكْلِيلِ ﴾^(٢٧) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « نَعَمْ الْإِدَامُ الْحَلُّ »^(٢٨) . وَقَالَ : « اتَّيَدُمُوا بِالزَّيْتِ ، وَادَّهِنُوا بِهِ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٢٩) . أَوْ مِنَ الْجَامِدَاتِ ، كَالشَّوَاءِ وَالْجَبْنِ وَالْبَاقِلَاءِ وَالزَّيْتُونِ وَالتَّبْضِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُونُسَ : مَا لَا يُصْطَلَعُ بِهِ فَلَيْسَ بِأَذْمٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرْفَعُ إِلَى الْقِيمِ مُنْفَرِدًا . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « سَيِّدُ الْإِدَامِ اللَّحْمُ »^(٣٠) . وَقَالَ : « سَيِّدُ إِذَا مَكُمُ الْمِلْحُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٣١) . وَلِأَنَّهُ^(٣٢) يُؤْكَلُ بِهِ الْخُبْزُ عَادَةً ، فَكَانَ إِذَا مًا^(٣٣) ، كَالَّذِي يُصْطَلَعُ بِهِ ، وَلِأَنَّ كَثِيرًا مِّمَّا ذَكَرْنَا لَا يُؤْكَلُ فِي الْعَادَةِ وَحْدَهُ ، إِنَّمَا يُعَدُّ لِلتَّأْدِمِ بِهِ ، وَأَكْلُ الْخُبْزِ بِهِ ، فَكَانَ أَذْمًا ، كَالْحَلِّ وَاللَّبَنِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ يَرْفَعُ إِلَى الْقِيمِ وَحْدَهُ^(٣٤) مُنْفَرِدًا^(٣٥) . عَنْهُ جَوَابَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،

(٢٦) كَذَا ، وَلَمْ نَعْرِفْهُ .

(٢٧) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ ٢٠ .

(٢٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْخَلِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٢٣/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتِدِمَ فَأَكَلَ خِيَارًا ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنُّفُورِ . الْمُجْتَبَى ١٣/٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْاِسْتِدَامِ بِالْخَلِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١١٠٢/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَيِّ الْإِدَامِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٠١/٢ .

(٢٩) فِي : بَابِ الزَّيْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١١٠٣/٢ .

كَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ الزَّيْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٠٢/٢ .

(٣٠) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ اللَّحْمِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٠٩٩/٢ .

(٣١) فِي : بَابِ الْمِلْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١١٠٢/٢ .

(٣٢) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

(٣٣) فِي : أَدَمًا .

(٣٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ ، ب .

(٣٥) فِي الْأَصْلِ : م ، هـ مُفْرَدًا .

أن منه ما يرفع مع الخبز ، كالملح ونحوه . والثاني ، أنهما يجتمعان في الفم والمضغ والبلع ،
 ط ٢٢٣/١ . الذي هو حقيقة الأكل ، فلا يضرب أثرهما/قبله ، فأما الثمر ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ،
 هو أدم ؛ لما روى يوسف بن^(٣٦) عبد الله بن سلام ، قال : رأيت رسول الله ﷺ وضع
 ثمرة على كسرة ، وقال : « هذِهِ إِذَا مَا هَذِهِ » . رواه أبو داود^(٣٧) ، وذكره الإمام أحمد .
 والثاني ، ليس بأدم ؛ لأنه لا يؤثّر به عادة ، إنما يؤكل قوتاً وخلّوة^(٣٨) . وإن أكل المِلح
 مع الخبز فهو إدام ؛ لما ذكرنا من الخبر ، ولأنه يؤكل به الخبز ، ولا يؤكل منفرداً عادةً ،
 أشبه الجبن والزيتون .

**فصل : فإن حَلَفَ لا يأكل طعاماً ،^(٣٩) حَتَّى يأْكُلَ كُلَّ^(٤٠) ما يُسَمَّى طعاماً ؛ من
 قوت ، وأدم ، وخلوّاء ، ونَمَرٍ ، وجامدٍ ، ومائِعٍ^(٤١) ، قال الله تعالى : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ
 حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾^(٤٢) . وقال تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ
 الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾^(٤٣) . يعني على مَحَبَّةٍ للطعام^(٤٤) ، لحاجتهم إليه^(٤٥) ، وقيل : على
 حُبِّ الله تعالى . وقال الله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾^(٤٦) . وسمى النبي ﷺ اللَّبَنَ طعاماً ،
 فقال : « إِنَّمَا يَحْزَنُ لَهُمْ ضَرْوُعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمْتَهُمْ »^(٤٧) . وفي الماء وجهان ؛**

(٣٦) في ب ، م : « عن خطأ » .

(٣٧) في : باب الرجل يخلّف أن لا يأدّم ، من كتاب الأيمان والنذور ، وفي : باب في الحر ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي
 داود ٢٠١/٢ ، ٣٢٥ .

(٣٨) في م : « أو خلّوة » .

(٣٩) ٣٩-٣٩ سقط من ا ، ب : « كل » . وفي م : « فأكل » .

(٤٠) في م نهادة : « حث » .

(٤١) سورة آل عمران ٩٣ .

(٤٢) سورة الإنسان ٨ .

(٤٣) في م : « الطعام » .

(٤٤) سقط من : ب .

(٤٥) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٤٦) تقدم تحريجه في : صفحة ٣٣٦ .

أَحَدُهُمَا ، هُوَ طَعَامٌ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ (٤٧) . والطَّعَامُ مَا (٤٨) يُطْعَمُ ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّى اللَّبَنَ طَعَامًا ، وَهُوَ مُشْرُوبٌ ، فَكَذَلِكَ الْمَاءُ . وَالثَّانِي ، لَيْسَ بِطَعَامٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى طَعَامًا ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الطَّعَامِ ، وَلِهَذَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ ، فَيَقَالُ : طَعَامٌ وَشَرَابٌ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنِّي (٤٩) لَا أَعْلَمُ » مَا يُجْزَى مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٥٠) . وَيَقَالُ : بَابُ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ . وَلَأنَّهُ إِنْ كَانَ طَعَامًا فِي الْحَقِيقَةِ ، فَلَيْسَ بِطَعَامٍ فِي الْعُرْفِ ، فَلَا يَحْتَسِبُ شَرْبُهُ ، لِأَنَّهُ مُبْتَنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ ، لَكَوْنِ الْحَالِيفِ فِي الْغَالِبِ لَا يَرِيدُ بِلَفْظِهِ إِلَّا مَا يَعْرِفُهُ . وَإِنْ أَكَلَ دَوَاءً ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ يُطْعَمُ حَالِ الْإِخْتِيَارِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الطَّعَامِ ، وَلَا يُؤْكَلُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ . فَإِنْ أَكَلَ مِنْ نِيَابِ الْأَرْضِ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْثِلِهِ ، حَنِتْ . وَإِنْ أَكَلَ مَا لَمْ (٥١) (٥٢) تَخْرُجْ عَنْ عَادَةِ ، كَوَرْقِ الشَّجَرِ ، وَشَارَةِ الْحَشَبِ ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَكَلَهُ ، فَاشْتَبَهَ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْثِلِهِ ، وَلَأنَّهُ (٥٣) رَوَى عَنْ عُتْبَةَ ابْنِ عَزْرَوَانَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، سَابِعَ سَبْعَةٍ ، مَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَرَقُ الْحَبْلَةِ (٥٤) ، حَتَّى قَرَّحَتْ أَشْدَاقُنَا (٥٥) . الثَّانِي ، لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الطَّعَامِ فِي الْعُرْفِ .

(٤٧) سورة البقرة ٢٤٩ .

(٤٨) سقط من : ب .

(٤٩-٤٨) ق : ب ؛ د : لأعلم .

(٥٠) ق : بَابُ اللَّبَنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١١٠٣/٢ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا شَرِبَ اللَّبَنَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٠٤/٢ .

(٥١) ق : م ؛ د : لا .

(٥٢-٥١) ق : م ؛ د : يخرجه . تصحيح .

(٥٣) ق : الْأَصْلُ زِيَادَةٌ ؛ د : قَدْ .

(٥٤) ق : ب : د : الْحَبْلَةُ . وَالتَّحْلَةُ : تَمَرُ السُّمْرِ ، يَشْبَهُ اللَّوْبِيَاءَ . النِّهَايَةُ ٣٣٤/١ .

(٥٥) ق : ب : د : أَحَدَانَا . وَالحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّهْدِ

وَالرِّفَاقَيْنِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٧٩/٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَعِيشَةِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الزَّهْدِ . سَنَنَ ابْنُ

مَاجَهَ ١٣٩٢/٢ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٧٤/٤ ، ٦١/٥ .

فصل : فَإِنْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ قَوْلًا ، فَأَكَلَ خَبْرًا ، أَوْ عَمْرًا ، أَوْ زَيْبًا ، أَوْ لَحْمًا ، أَوْ لَبَنًا ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ يُقْتَاتُ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْتَنُ إِلَّا بِأَكْلِ مَا يُقْتَاتُهُ أَهْلُ بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّ يُمَيِّنُهُ تَنْصَرِفُ إِلَى الْقَوِيَّاتِ الْمُتَعَارِفِ عَنْدهُمْ وَفِي (٥٦) بَلَدِهِمْ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَهَذَيْنِ . وَإِنْ أَكَلَ سَوِيْقًا ، أَوْ اسْتَفَّ ذَوِيْقًا ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ (٥٧) يُقْتَاتُ كَذَلِكَ ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْمُصَوِّصِ (٥٨) :

لَا تُخْبِرَا خُبْرًا وَسَائِسًا

وَلَا تُطِيلَا بِمُقَامٍ حَسَنًا

وَإِنْ أَكَلَ حَبًّا يُقْتَاتُ خُبْرُهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى قَوْلًا ، وَلِذَلِكَ رُوِيَ (٥٩) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْخِرُ قَوْتَ عِيَالِهِ سَنَةً (٦٠) . وَإِنَّمَا يُذْخِرُ الْحَبُّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْتَنُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْتَاتُ كَذَلِكَ . وَإِنْ أَكَلَ عَنَبًا ، أَوْ حَصْرِيْمًا ، أَوْ خَلًّا ، لَمْ يَحْتَنُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِيرْ قَوْلًا .

فصل : وَإِنْ خَلَفَ لَا يَمْلِكُ مَالًا ، حَيْثُ يَمْلِكُ كُلُّ مَا يُسَمَّى مَالًا ، سَوَاءً كَانَ مِنَ الْأَنْثَمَانِ ، أَوْ غَيْرِهِمَا مِنَ الْعَقَارِ وَالْأَنْثَابِ وَالْحَيَوَانِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَجْمِيعِ مَالِهِ ، إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ نَذْرَهُ الصَّائِمُ مِنْ مَالِهِ . ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْمَالِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْتَنُ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَ (٦١) مَالًا زَكَاةً ، اسْتَخْسَانًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ (٦٢) . فَلَمْ يَتَنَاوَلْ إِلَّا الزُّكُورُ (٦٣) . وَلَنَا ، أَنَّ غَيْرَ الزُّكُورِ أَمْوَالٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا

(٥٦) سقطت الواو من : م .

(٥٧) في زيادة : و لا .

(٥٨) الرجز في : الحيوان ٤/٤٩٠ ، ٤٩١ ، الصحاح ٢/٨٧٣ ، مقاييس اللغة ٢/٢٤٠ ، اللسان والشاح

(خ ب ز) ولهما : « سَائِسًا » ، واللسان (ب س س) . وانظروا : معجم الشعراء ٤٧٦ ، والمخصص

١٢٧/٧ .

(٥٩) في : يروى .

(٦٠) في : م : لسة . وقدم تحريكه ، في : ٣٥٨/١٣ ، ٣٥٩ .

(٦١) في : م : ملك .

(٦٢) سورة الذاهات ١٩ .

(٦٣) في ب : فلا .

(٦٤) في ا ، ب ، م : الزكوية .

بَأَمْوَالِكُمْ ﴿٦٥﴾ . وهى مما يجوز ابتغاء النكاح بها . وقال أبو طلحة للنبي ﷺ : إِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرَحَاءَ . يعنى حديقه ^(٦٦) . وقال عمر : أَصَبْتُ ^(٦٧) أَرْضًا بِخَيْرٍ ، لم أَصِبْ ^(٦٨) قَطُّ مَالًا ^(٦٩) أَنَفَسَ عِنْدِي مِنْهُ ^(٧٠) . وقال أبو قتادة : اشْتَرَيْتُ مَحْرُوفًا ^(٧١) ، فكان أَوَّلَ مَالٍ تَأْتِلُهُ ^(٧٢) . وفى الحديث : وَ خَيْرُ الْمَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ، أَوْ مَهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ ^(٧٣) .
 ويقال : خَيْرُ الْمَالِ عَيْنُ خَرَّارَةٍ ، فى أَرْضٍ خَوَّارَةٍ . ولأنه يُسَمَّى مَالًا ، فَحَبِثَ بِهِ ، كَالزُّكُورِيِّ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ ﴾ . فَالْحَقُّ هُنَا غَيْرُ الزَّكَاةِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَكِّيَّةٌ ، نَزَلَتْ قَبْلَ فَرَضِ الزَّكَاةِ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا فُرِضَتْ بِالْمَدِينَةِ ، ثُمَّ لَوْ كَانَ الْحَقُّ الزَّكَاةَ ، فَلَا حُجَّةَ فِيهَا ، فَإِنَّ الْحَقَّ إِذَا كَانَ فى بَعْضِ الْمَالِ ، فَهُوَ فى الْمَالِ ، كَمَا أَنَّ مَنْ هُوَ فى بَيْتِ فى ^(٧٤) دَارٍ ، أَوْ ^(٧٥) بَلَدَةٍ ، فَهُوَ فى الدَّارِ وفى ^(٧٦) الْبَلَدَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(٧٧) . وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فى جَمِيعِ ^(٧٨) أَقْطَارِهَا . ثُمَّ لَوْ اقْتَضَى هَذَا

(٦٥) ف ب زيادة : ﴿ محصنين غير مسفحين ﴾ . سورة النساء ٢٤ .

(٦٦) أخرجه البخارى ، فى : باب الزكاة على الأقارب ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب إذا قال الرجل لوكيله : ضعه حيث أراك الله ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ... ، من كتاب الوصايا ، وفى : باب ﴿ لن تالوا البر حتى تفقوا مما تحبون ﴾ ، من كتاب التفسير ، وفى : باب استعذاب الماء ، من كتاب الأثرية . صحيح البخارى ١٤٨/٢ ، ١٣٤/٣ ، ١٣٥ ، ٧/٤ ، ٤٦/٦ ، ١٤٢/٧ . ومسلم ، فى : باب فضل النفقة والصدقة على الآخرين ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٩٣/٢ ، ٦٩٤ . والدارى ، فى : باب أى الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ١/٣٩٠ . والإمام مالك ، فى : باب الترغيب فى الصدقة ، من كتاب الصدقة . الموطأ ٢/٩٩٥ ، ٩٩٦ . والإمام أحمد ، فى : المستند ١٤١/٣ ، ٢٦٢ .

(٦٧-٦٨) فى م : م مالا بأرض خبير .

(٦٨-٦٩) فى م : م مالا قط .

(٦٩) أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى الرجل يوقف الوقف ، من كتاب الوصايا . سنن أبى داود ١٠٥/٢ .
 (٧٠) انظر : البستان ، أو غلات . انظر : الفائق ١/٣٥٩ .

(٧١) تقدم ترجمته ، فى : ٦٣/١٣ ، ٦٤ .

(٧٢) تقدم ترجمته ، فى : ١٣٠/٦ .

(٧٣) فى م : م من .

(٧٤) فى م ، زيادة : م فى .

(٧٥) سقطت : م فى م من .

(٧٦) سورة الفاتحات ٢٢ . ولم يرد فى الأصل ، ا ، ب : ﴿ وما توعدون ﴾ .

(٧٧) فى م : م كل .

العموم ، لَوْجَبَ تَحْصِيصُهُ ، فَإِنَّ مَادُونَ النُّصَابِ مَالٌ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهِ . فَإِنْ حَلَفَ لَا مَالَ لَهُ ، وَلَهُ ذَيْنَ ، حَيْثُ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَنْعَقِدُ عَلَيْهِ ^(٧٨) حَوْلُ الزَّكَاةِ ، وَيَصِحُّ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ ، وَيَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْإِبْرَاءِ ، وَالْحَوَالَةِ ، وَالْمُعَاوَضَةِ عَنْهُ لِمَنْ هُوَ فِي ذِمَّتِهِ ، وَالتَّوَكُّلُ فِي اسْتِيفَائِهِ ، فَيَحْنُثُ بِهِ ، كَالْمَوْذِعِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ مَعْصُوبٌ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ضَائِعٌ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى مِلْكِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ بَقَاؤُهُ . وَإِنْ ضَاعَ عَلَى وَجْهِ قَدِ أَيْسَ ^(٧٩) مِنْ عَوْدِهِ ، كَالَّذِي سَقَطَ ^(٨٠) فِي بَحْرِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى اخْتِذِ مَالِهِ ، كَالْمَخْجُودِ ، وَالْمَعْصُوبِ ، وَالَّذِي عَلَى غَيْرِ مَلِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْفَعُ فِيهِ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَعْدُومِ ، فِي جَوَازِ الْأَخِذِ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَانْتِفَاءِ وَجُوبِ آدَائِهَا ^(٨١) عَنْهُ . وَإِنْ تَزَوَّجَ لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ مَا مَلَكَهُ ^(٨٢) لَيْسَ بِمَالٍ . وَإِنْ وَجِبَ لَهُ حَقٌّ شَفْعَةً ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ ^(٨٣) يَثْبُتْ لَهُ الْيَلْكُ بِهِ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَ عَقَارًا أَوْ غَيْرَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى مَالِكًا لِمَالٍ .

١٨٤٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ ^(١) حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا ، فَأَكَلَ الشَّعْخِمَ ، أَوْ الْمُخَّ ، أَوْ الدَّمَاعَ ، لَمْ يَحْنُثْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ اجْتِنَابَ الدِّسَمِ ، فَيَحْنُثُ بِأَكْلِ الشَّعْخِمِ)

وَجَعَلَهُ أَنَّ الْحَالِفَ عَلَى تَرْكِ أَكْلِ اللَّحْمِ ، لَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ مَا لَيْسَ بِلَحْمٍ ، مِنَ الشَّعْخِمِ وَالْمُخَّ ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْعِظَامِ ، وَالدَّمَاعِ ، وَهُوَ الَّذِي فِي الرَّأْسِ فِي قِحْفِهِ ، وَلَا الْكَبِدِ ،

(٧٨) ق ب : ٤ ٥ ٤ .

(٧٩) ق م : ٤ ٥ ٤ .

(٨٠) ق م : ٤ ٥ ٤ .

(٨١) ق ١ ، م زيادة : ٤ ٥ ٤ .

(٨٢) ق ب ، م : ٤ ٥ ٤ .

(٨٣) سقط من : ب .

(١) ق ب ، م : ٤ ٥ ٤ .

وَالطَّحَالِ ، وَالرَّثِيَّةَ ، وَالْقَلْبَ ، وَالكَرْشَ ، وَالْمُصْرَانِ ، وَالْقَانِصَةَ ، وَنَحْوَهَا . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : يَحْتَبُ بِأَكْلِهِ هَذَا كُلُّهُ ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ ، وَيَتَّخِذُ مِنْهُ مَا يَتَّخِذُ مِنَ اللَّحْمِ ، فَاشْتَبَهَ لَحْمَ الْفَخِيزِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يُسَمَّى لَحْمًا ، وَيَنْفَرِدُ عَنْهُ بِاسْمِهِ وَصِفَتِهِ ، وَلَوْ أَمَرَ وَكَيَلَهُ بِشَرَاءِ لَحْمٍ ، فَاشْتَرَى هَذَا ، لَمْ يَكُنْ مُمْتَنِلًا لِأَمْرِهِ ، وَلَا يَنْفَعُ الشَّرَاءُ لِلْمُؤْكَلِ ، فَلَمْ يَحْتَبْ بِأَكْلِهِ ، كَالْبَقْلِ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْكَبِدَ وَالطَّحَالَ لَيْسَا ^(١) بِلَحْمٍ ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَاتَانِ وَدَمَانِ ؛ أَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ » ^(٢) . وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ ، بَلْ هُوَ مِنَ الْحَيَوَانِ مَعَ اللَّحْمِ ، كَالْعَظْمِ وَالدَّمِ . فَأَمَّا إِنْ قَصَدَ اجْتِنَابَ الدَّسَمِ ، حَيْثُ بِأَكْلِهِ الشَّحْمُ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ دَسَمٌ ، وَكَذَلِكَ الْمُخُّ ، وَكُلُّ مَا فِيهِ دَسَمٌ .

فصل : وَلَا يَحْتَبُ بِأَكْلِ الْأَلْيَةِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يَحْتَبُ ؛ لِأَنَّهَا نَابِتَةٌ فِي اللَّحْمِ ، وَتُشَبِّهُهُ فِي الصَّلَاةِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى لَحْمًا ، وَلَا يُقْصَدُ مِنْهَا ^(٣) مَا يُقْصَدُ بِهِ ، وَتُخَالِفُهُ فِي اللَّوْنِ وَالذُّوْبِ وَالطَّعْمِ ، فَلَمْ يَحْتَبْ بِأَكْلِهَا ، كَشَحْمِ الْبَطْنِ . فَأَمَّا الشَّحْمُ الَّذِي عَلَى الظَّهْرِ وَالْجَنْبِ وَفِي تَضَاعِيفِ اللَّحْمِ ، فَلَا يَحْتَبُ بِأَكْلِهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ : اللَّحْمُ لَا يَحُلُو مِنْ شَحْمٍ . يُشِيرُ إِلَى / مَا يُخَالِطُ اللَّحْمَ مِمَّا يُثْبِتُهُ النَّارُ ، وَهَذَا كَذَلِكَ . وَهُوَ ^(٤) قَوْلُ طَلْحَةَ الْعَاقُولِيِّ . وَمِمَّنْ قَالَ : هَذَا شَحْمٌ . أَبُو يُونُسَ ، وَعَمَدٌ . وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ لَحْمٌ ، يَحْتَبُ بِأَكْلِهِ ، وَلَا يَحْتَبُ بِأَكْلِهِ ^(٥) مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَحْمًا . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَحْمًا ، وَلَا بِإِثْمِهِ شَحْمًا ، وَلَا يُفْرَدُ عَنِ اللَّحْمِ مَعَ الشَّحْمِ ، وَيُسَمَّى بِإِثْمِهِ لَحْمًا ، وَيُسَمَّى لَحْمًا سَمِينًا ، وَلَوْ وَكَّلَ فِي شَرَاءِ لَحْمٍ ، فَاشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ ، لَزِمَهُ ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ فِي شَرَاءِ الشَّحْمِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَنا عَلَيْهِمْ شَحْوَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾ ^(٦) . وَلِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الشَّحْمَ فِي صِفَتِهِ وَذَوْبِهِ ،

(٢) ق م : « لَيْسَا » .

(٣) تقدم تفرجه ، في : صفحة ٢٩٨ .

(٤) ق م : « بَهَا » .

(٥) ق م : « وَهَذَا » .

(٦) ق م : « فَأَكَلَهُ » .

(٧) سورة الأنعام ١٤٦ .

وُسُمِيَ دُهْنًا ، فَكَانَ شَحْمًا كَالَّذِي فِي الْبَطْنِ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَحْمًا ، وَلَا أَنَّهُ يُسَمَّى بِمُفْرَدِهِ لَحْمًا ، وَإِنَّمَا يُسَمَّى اللَّحْمُ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ لَحْمًا سَمِينًا ، وَلَا يُسَمَّى بِإِثْمِهِ شَحْمًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبَاعُ بِمُفْرَدِهِ ، وَإِنَّمَا يُبَاعُ تَبَعًا لِلْحَمِّ ، وَهُوَ تَابِعٌ لَهُ فِي الْوُجُودِ وَالتَّبَعِ ، فَلِذَلِكَ سُمِيَ بِإِثْمِهِ لَحْمًا ، وَلَمْ يَسَمَّ شَحْمًا ، لِأَنَّهُ سُمِيَ بِمَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ ، ذُوْنُ التَّبَعِ .

فصل : وَإِنْ أَكَلَ الْمَرْقَ ، لَمْ يَحْنُثْ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . قَالَ : وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يُعْجِبُنِي الْأَكْلُ مِنَ الْمَرْقِ . وَهَذَا عَلَى طَرِيقِ الْوَرَجِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْمَرْقَ لَا يَحُلُو مِنْ أَجْزَاءِ اللَّحْمِ الدَّائِمَةِ فِيهِ ^(٨) ، وَقَدْ قِيلَ : الْمَرْقُ أَخَذَ اللَّحْمَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَيْسَ بِلَحْمٍ حَقِيقَةً ، وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُهُ ، فَلَمْ يَحْنُثْ بِهِ ، كَالْكَيْدِ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنْ أَجْزَاءِ اللَّحْمِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا فِيهِ مَاءُ اللَّحْمِ وَدُهْنُهُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِلَحْمٍ . وَإِنَّمَا الْمَثَلُ ، فَإِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ الْمَجَازُ ، كَمَا فِي نَظَائِرِهِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : الدُّعَاءُ أَخَذَ الصَّدَقَتَيْنِ . وَقَوْلُهُ الْعِيَالُ أَخَذَ الْبِسَارَيْنِ . وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِلَحْمٍ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا غَيْرَ اللَّحْمِ الْحَقِيقِيِّ .

فصل : وَإِنْ أَكَلَ رَأْسًا ، أَوْ كَارِعًا ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، مَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ ؛ ^(٩) لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ مَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي لَحْمًا ، فَاشْتَرَى رَأْسًا أَوْ كَارِعًا ، لَا يَحْنُثُ ^(١٠) ، إِلَّا أَنْ ^(١١) يَنْوِيَ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ مِنَ الشَّاةِ شَيْعًا . قَالَ الْقَاضِي : لِأَنَّ إِطْلَاقَ اسْمِ اللَّحْمِ لَا يَتَنَاوَلُ الرُّعُوسَ وَالْكَوَابِرَ ، وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ لَحْمٍ ، فَاشْتَرَى رَأْسًا أَوْ كَارِعًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ ، وَيُسَمَّى بِإِثْمِهِ ذَلِكَ رَأْسًا ^(١٢) ، وَلَا يُسَمَّى لَحْمًا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ بِأَكْلِ لَحْمِ الْحَدِّ ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ . وَحَكِي عَنْ ابْنِ ^(١٣) أَبِي مُوسَى ، أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِالْيَمِينِ . وَإِنْ أَكَلَ اللِّسَانَ ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ؛ أَخَذَهُمَا ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ ^(١٤) . وَالثَّانِي : لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَرِدُ عَنِ اللَّحْمِ بِاسْمِهِ وَصِفَتِهِ ، فَأَشْبَهَ الْقَلْبَ .

(٨) سقط من : م .

(٩-٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٠) في أ ، ب ، م : رَأْسًا .

(١١) في م : حَقِيقَةٌ .

١٨٤٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ حَلَفَ لَا^(١) يَأْكُلُ الشَّحْمَ ، فَأَكَلَ اللَّحْمَ ، فَحَيْثُ ؛ لِأَنَّ اللَّحْمَ لَا يَخْلُو مِنْ شَحْمٍ)

ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ ، أَنَّ الشَّحْمَ كُلَّ مَا يَذُوبُ بِالنَّارِ مِمَّا فِي الْحَيَوَانِ ، وَظَاهِرُ^(٢) الْآيَةِ وَالْعُرْفِ بِشَهَادَتِهِ لِقَوْلِهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ قَوْلِ أَيْ الْحَطَّابِ ، وَطَلَحَةَ^(٣) وَقَوْلِ أَيْ يَوْسُفَ^(٤) ، وَعَمِيدِ بْنِ الْحَسَنِ . فَعَلِيَ هَذَا ، لَا يَكَادُ لَحْمٌ يَخْلُو مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَإِنْ قُلَّ ، فَيَحْتَسُّ بِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : الشَّحْمُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي الْجَوْفِ ، مِنْ شَحْمِ الْكُلَى أَوْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الشَّاةِ ، مِنْ لَحْمِهَا الْأَخْمَرِ وَالْأَبْيَضِ ، وَالْأَثْنَةِ ، وَالْكَبِدِ ، وَالطَّلْحَالِ ، وَالْقَلْبِ ، فَقَالَ شَيْخُنَا : لَا يَحْتَسُّ - يَعْنِي ابْنُ حَامِدٍ - لِأَنَّ اسْمَ الشَّحْمِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ أَيْ حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي أَنَّ شَحْمَ الظَّهْرِ وَالْجَنْبِ شَحْمٌ ، فَيَحْتَسُّ بِهِ . وَأَمَّا إِنْ أَكَلَ لَحْمًا أَخْمَرَ وَخَذَهُ ، لَا يَظْهَرُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الشَّحْمِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ يَحْتَسُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ شَحْمٍ وَإِنْ قُلَّ ، وَيَظْهَرُ فِي الطَّنْبُخِ ، فَإِنَّهُ يَبِينُ عَلَى وَجْهِ الْمَرَقِ وَإِنْ قُلَّ ، وَهَذَا يُفَارِقُ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا ، فَأَكَلَ خَبِيصًا فِيهِ سَمْنٌ لَا يَظْهَرُ^(٥) فِيهِ طَعْمُهُ وَلَا لَوْنُهُ ، فَإِنَّ هَذَا قَدْ يَظْهَرُ^(٦) الدُّهْنُ فِيهِ . وَقَالَ غَيْرُ الْخِرَقِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا : لَا يَحْتَسُّ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَحْمًا ، وَلَا يَظْهَرُ فِيهِ طَعْمُهُ وَلَا لَوْنُهُ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي الْمَرَقِ قَدْ فَارَقَ اللَّحْمَ ، فَلَا يَحْتَسُّ بِأَكْلِ اللَّحْمِ الَّذِي كَانَ فِيهِ .

فصل : وَيَحْتَسُّ بِالْأَكْلِ مِنَ الْآلَةِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ وَمُوَافِقِيهِ ؛ لِأَنَّهَا دُهْنٌ يَذُوبُ بِالنَّارِ ، وَيُبَاغُ مَعَ الشَّحْمِ ، وَلَا يُبَاغُ مَعَ اللَّحْمِ . وَعَلَى قَوْلِ الْقَاضِي وَمُوَافِقِيهِ : لَيْسَتْ شَحْمًا وَلَا لَحْمًا ، فَلَا يَحْتَسُّ بِهِ الْحَالِفُ عَلَى تَرْكِهَا .

١٨٤٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ^(١) حَلَفَ لَا^(٢) يَأْكُلُ لَحْمًا ، وَلَمْ يُرِدْ لَحْمًا بَعِيْنِهِ ،

(١) في م : لا ؛

(٢) في م : فظاهر ؛

(٣-٤) في م : وقال به ؛

(٤-٥) سقط من م . وسقط من : ا ، ب ؛ قد ؛

(١) في م : وإذا ؛

(٢) في م : لا ؛

فَأَكَلَ مِنْ لَحْمِ الْأَنْعَامِ ، أَوِ الطَّائِرِ ^(٣) ، أَوِ السَّمَكِ ، حَيْثُ (

أما إذا أَكَلَ مِنْ لَحْمِ الْأَنْعَامِ أَوِ الصَّيْدِ أَوِ الطَّائِرِ ، فَإِنَّهُ يَحْتُ ، فِي قَوْلِ عَائِمَةِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ . وَأَمَّا السَّمَكُ ، فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَحْتُ بِأَكْلِهِ . وَهَذَا قَوْلُ قَتَادَةَ ، وَالْقُرَظِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبُو يَوْسَفَ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، فِي « الْإِزْشَادِ » : لَا يَحْتُ بِهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَوَهَّ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ إِطْلَاقُ اسْمِ اللَّحْمِ ، وَلَوْ كَلَّ وَكَيْلًا فِي شِرَاءِ اللَّحْمِ ، فَاشْتَرَى لَهُ سَمَكًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ ، وَيَصِحُّ أَنْ يَنْفَى عَنْهُ الْأَسْمُ ، فَيَقُولُ : مَا أَكَلْتُ لَحْمًا ، وَإِنَّمَا أَكَلْتُ سَمَكًا . فَلَمْ يَتَّعَلَقْ بِهِ الْحِنْتُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا قَعْدْتُ تَحْتَ سَقْفٍ . فَإِنَّهُ لَا يَحْتُ لِقَعْدِهِ ^(٤) تَحْتَ السَّمَاءِ ، وَقَدْ سَمَّاهَا اللَّهُ تَعَالَى ﴿ سَقْفًا مَحْفُوظًا ﴾ ^(٥) / لِأَنَّهُ مَجَازٌ ، كَذَا هُنَا . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لَنَا كُلَّوَامِنَهُ لِحِمَاطِرِنَا ﴾ ^(٦) . وَقَالَ : ﴿ وَمِنْ كُلِّ ثَمَرٍ نَكُونُ لِحِمَاطِرِنَا ﴾ ^(٧) . وَلِأَنَّهُ مِنْ جِسْمِ حَيَوَانَ ، وَيُسَمَّى لَحْمًا ، فَحَيْثُ بِأَكْلِهِ ، كَلَحْمِ الطَّائِرِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَطْلُ بِلَحْمِ الطَّائِرِ . وَأَمَّا السَّمَاءُ ، فَإِنَّ الْحَالِفَ لَا ^(٨) يَقْعُدُ تَحْتَ سَقْفٍ ، لَا يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ مِنَ الْقَعْدِ تَحْتَهَا ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّهَا بِيَمِينِهِ ، وَلِأَنَّ التَّسْمِيَةَ ثُمَّ مَجَازٌ ، وَهُنَا هِيَ حَقِيقَةٌ ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ جِسْمِ حَيَوَانَ يَصْلُحُ لِلْأَكْلِ ، فَكَانَ الْأَسْمُ فِيهِ حَقِيقَةً ، كَلَحْمِ الطَّائِرِ ، حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ ﴾ ^(٩) .

فصل : وَيَحْتُ بِأَكْلِ اللَّحْمِ الْمُحَرَّمِ ، كَلَحْمِ الْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْمَقْصُوبِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ الرَّجْهَيْنِ : لَا يَحْتُ بِأَكْلِ الْمُحَرَّمِ بِأَصْلِهِ ؛ لِأَنَّ يَجِئُهُ تَنْصَرِفُ إِلَى مَا يَحِلُّ دُونَ ^(١٠) مَا يَحْرُمُ ، فَلَمْ يَحْتُ بِمَا لَا يَحِلُّ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ،

(٣) في ب. ٤ : م. : الطيور .

(٤) في م. : بالقعود .

(٥) سورة الأنبياء ٣٢ .

(٦) سورة النحل ١٤ . وفي النسخ : الله الذي سخر لكم البحر . خطأ .

(٧) سورة فاطر ١٢ .

(٨) في م. : لا .

(٩) سورة الواقعة ٢١ .

(١٠) في م. : لا إلى .

فَبَاعَ يَتِيمًا فَاسِيدًا ، لَمْ يَخْنُثْ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَحْمٌ حَقِيقَةٌ وَعُرْفًا ، فَيَخْنُثُ بِأَكْلِهِ ، كَالْمَغْصُوبِ ، وَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى لَحْمًا ، فَقَالَ : ﴿ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ ﴾ ^(١١) . وَمَا ذَكَرُوهُ يُطْلَبُ بِمَا إِذَا خَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا ، فَلَيْسَ ثَوْبٌ خَرِيرٌ . وَأَمَّا الْبَيْعُ الْفَاسِيدُ ، فَلَا يَخْنُثُ بِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَيْعٍ فِي الْحَقِيقَةِ .

فصل : والأسماءُ تُنْقَسِمُ ^(١٢) سِتَّةَ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَالُهُ مُسَمًّى وَاحِدًا ، كَالرُّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ ، فَهَذَا تُنْصَرَفُ الْيَمِينُ إِلَى مُسَمَّاهُ بِغَيْرِ خِلَافٍ . الثَّانِي ، ^(١٣) مَالُهُ مُؤْضُوعٌ شَرْعِيٌّ ، وَمَوْضُوعٌ لِعُقُوبٍ ، كَالْوَضُوعِ وَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَبِغَيْرِ ذَلِكَ ، فَهَذَا تُنْصَرَفُ الْيَمِينُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَى مَوْضُوعِهِ الشَّرْعِيِّ دُونَ اللَّعْنِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَهَرْ أَكْثَرُ مِنَ الْحَقِيقَةِ ، كَالْأَمِيدِ وَالْبَحْرِ ، فَيَمِينُ الْخَالِيفِ مَوْضُوعٌ حَقِيقِيٌّ وَبَجَازٌ لَمْ يَشْتَهَرْ أَكْثَرُ مِنَ الْحَقِيقَةِ ، لِأَنَّ كَلَامَ الشَّارِعِ إِذَا وَرَدَ فِي مِثْلِ هَذَا ، تُنْصَرَفُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَى الْحَقِيقَةِ دُونَ الْمَجَازِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الشَّارِعِ إِذَا وَرَدَ فِي مِثْلِ هَذَا ، حُمِلَ عَلَى حَقِيقَتِهِ دُونَ مَجَازِهِ ، كَذَلِكَ الْيَمِينُ . الرَّابِعُ ، الْأَسْمَاءُ الْعُرْفِيَّةُ ، وَهِيَ مَا يَشْتَهَرُ مَجَازُهُ حَتَّى تَصِيرَ الْحَقِيقَةُ مَغْمُورَةً فِيهِ ، فَهَذَا عَلَى ضَرْوبٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا يُغْلِبُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، بِحَيْثُ لَا يَتَعَلَّمُهَا أَكْثَرُ النَّاسِ ، كَالرَّائِيَّةِ ، هِيَ فِي الْعُرْفِ اسْمٌ لِلْمَزَادَةِ ^(١٤) ، وَفِي الْحَقِيقَةِ اسْمٌ لِمَا يُسْتَقَى عَلَيْهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ ، وَالطَّعِينَةُ فِي الْعُرْفِ الْمَرْأَةُ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ النَّاقَةُ الَّتِي يُظَلَعْنَ عَلَيْهَا ، وَالْعِيدَرَةُ وَالْغَائِطُ فِي الْعُرْفِ الْفَضْلَةُ الْمُسْتَقْدَرَةُ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ الْعِيدَرَةُ فِنَاءُ الدَّارِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، / لَقَوْمٌ : مَا لَكُمْ لَا تُتَظَفُّونَ عِيدَرَاتِكُمْ ؟ يُرِيدُ أَفْنَيْتِكُمْ . وَالْغَائِطُ الْمَكَانُ الْمَطْمَعِينَ ^(١٥) مِنَ الْأَرْضِ . فَهَذَا وَأَشْبَاهُهُ تُنْصَرَفُ يَمِينُ الْخَالِيفِ إِلَى الْمَجَازِ دُونَ الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يُرِيدُهُ بَيِّنَتُهُ ، وَبُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ ، فَأَشْبَهَةُ الْحَقِيقَةِ فِي غَيْرِهِ . الضَّرْبُ الثَّانِي ، أَنْ يَخْصُ عُرْفُ الْأَسْمَاءِ بَعْضُ الْحَقِيقَةِ بِالْأَسْمِ ،

(١١) سورة البقرة ١٧٣ .

(١٢) في م نهادة : ه إلى ه .

(١٣) (١٣-١٣) سقط من : م .

(١٤) في م : ه المزادة ه .

(١٥) (١٥-١٥) سقط من : الأصل م .

وهذا يَتَنَوَّعُ أَلْوَانًا ؛ فمنه ما يَشْتَهَرُ التَّحْصِيصُ فِيهِ ، كَلَفِظَ الدَّائِيَّةُ ، هو في الحَقِيقَةِ اسْمٌ لِكُلِّ مَا يَدْبُ ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَائِيَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ ^(١٦) . وقال : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(١٧) . وفي العُرْفِ اسْمٌ لِلْبَغَالِ وَالخَيْلِ وَالْحَمِيرِ ، ولذلك لو وَصَّى إِنْسَانٌ لِرَجُلٍ بِدَائِيَّةٍ مِنْ دَوَابِّهِ ، كَانَ لَهُ أَحَدُ هَذِهِ الثَّلَاثِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ يَمِينَ الْحَالِيفِ تَنْصَرِفُ إِلَى العُرْفِ دُونَ الحَقِيقَةِ عِنْدَ الإِطْلَاقِ ، كَالَّذِي قَبْلَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَتَنَاوَلَ يَمِينُهُ الحَقِيقَةَ ؛ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِمْ فِيما سَتَدْكُرُهُ ، وَعَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ فِي الْحَالِيفِ عَلَى ثَرَكِ أَكْلِ اللَّحْمِ : إِنَّ يَمِينَهُ تَتَنَاوَلَ السَّمَكُ . وَمِنْ هَذَا التَّنَوُّعِ إِذَا حَلَفَ لَا يَشْمُ الرِّيحَانَ ، فَإِنَّهُ فِي العُرْفِ اسْمٌ يَخْتَصُّ ^(١٨) بِالرِّيحَانِ الْفَارِسِيِّ ، وَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ اسْمٌ لِكُلِّ ثَبْتٍ أَوْ زَهْرٍ طَيِّبٍ الرِّيحِ ، مِثْلُ الْوَرْدِ وَالبَتْفَسِجِ وَالتَّرْجِسِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَحْنُ إِلَّا بِشْمِ الرِّيحَانِ الْفَارِسِيِّ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْحَالِيفَ لَا يُرِيدُ يَمِينَهُ فِي الظَّاهِرِ سِوَاهُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُ بِشْمٍ مَا يُسَمَّى فِي الحَقِيقَةِ رِيحَانًا ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ يَتَنَاوَلُهُ حَقِيقَةً . وَلَا يَحْنُ بِشْمِ الْفَاكِهَةِ ، وَجْهًا وَاجِدًا ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى رِيحَانًا حَقِيقَةً وَلَا عُرْفًا . وَمِنْ هَذَا الْوَحْلَفِ لَا يَشْمُ وَرْدًا ، وَلَا بَتْفَسْجًا ، فَشْمُ ذَهْنِ الْبَتْفَسِجِ ، وَمَاءُ الْوَرْدِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَحْنُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْمُ وَرْدًا وَلَا بَتْفَسْجًا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُ ؛ لِأَنَّ الشَّمَّ إِنَّمَا هُوَ لِلرَّائِحَةِ دُونَ الذَّائِتِ ، وَرَائِحَةُ الْوَرْدِ وَالبَتْفَسِجِ مَوْجُودَةٌ فِيهِمَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَحْنُ بِشْمُ ذَهْنِ الْبَتْفَسِجِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى بَتْفَسْجًا ، وَلَا يَحْنُ بِشْمِ مَاءِ الْوَرْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَرْدًا . وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّحِّحَةِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَإِنْ شَمَّ الْوَرْدَ وَالبَتْفَسِجَ الْيَابِسَ ، حَنِتْ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَا يَحْنُ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا ، فَأَكَلَ ثَمَرًا . وَلَنَا ، أَنَّ ^(١٩) هَذَا اسْمُهُ وَحَقِيقَتُهُ بَائِيَّةٌ ، فَيَحْنُ ^(٢٠) بِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا ، فَأَكَلَ قَبِيدًا ، وَفَارَقَ مَا ذَكَرُوهُ ، فَإِنْ الثَّمَرُ لَيْسَ ^(٢١) بِرُطْبٍ ، وَلَا يُسَمَّى ^(٢٢) رُطْبًا . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا ، حَنِتْ بِأَكْلِ

(١٦) سورة هود ٦ .

(١٧) سورة الأنفال ٥٥ .

(١٨) في م : ٣ مختص .

(١٩-٢٠) سقط من م .

(٢٠) في م : ٣ فحش .

اللَّحْمَ الْمَشْوِيُّ ، دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْبَيْضِ الْمَشْوِيِّ وَمَاعِادَاهُ . وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ أَبُو نُورٍ ^(٢١) ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ : يَحْتَثُ بِأَكْلِ كُلِّ مَا / يُشْوَى ؛ لِأَنَّهُ شِوَاءٌ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى شِوَاءً ، فَلَمْ يَحْتَثْ بِأَكْلِهِ ، كَالْمَطْبُوخِ ، وَقَوْلُهُمْ : هُوَ شِوَاءٌ فِي الْحَقِيقَةِ . قُلْنَا : لَكُنْهُ لَا يُسَمَّى شِوَاءً فِي الْعُرْفِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ الْمُسَمَّى شِوَاءً ^(٢٢) فِي عُرْفِهِمْ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا ، فَدَخَلَ مَسْجِدًا ، أَوْ حِمَامًا ، فَإِنَّهُ يَحْتَثُ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْتَثَ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بَيْتًا فِي الْعُرْفِ ، فَاشْتَبَهَ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ، لِأَنَّهُمَا بَيْتَانِ حَقِيقَةٌ ، وَقَدْ سَمِيَ اللَّهُ الْمَسَاجِدَ بَيْوتًا ، فَقَالَ : ﴿ فِي يَسُوبُ إِذِنْ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ ﴾ ^(٢٣) . وَقَالَ : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ ^(٢٤) . وَرَوَى فِي حَدِيثٍ : « الْمَسْجِدُ بَيْتُ كُلِّ قَوْمٍ » ^(٢٥) . وَرَوَى فِي خَبَرٍ : « بِمَسَ الْبَيْتِ الْحِمَامُ » ^(٢٦) . وَإِذَا كَانَ بَيْتًا فِي الْحَقِيقَةِ ، وَتُسَمَّى الشَّارِعَ بَيْتًا ، حَيْثُ يَدْخُولُهُ ، كَبَيْتِ الْإِنْسَانِ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ ، فَإِنَّ هَذَا يُسَمَّى بَيْتًا فِي الْعُرْفِ ، بِخِلَافِ الَّذِي قَبْلَهُ . وَإِنْ دَخَلَ بَيْتًا مِنْ شَعْرِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، حَيْثُ ، سِوَاءَ كَانَ الْحَالِفُ حَضَرِيًّا أَوْ بَدْوِيًّا ، فَإِنَّ اسْمَ الْبَيْتِ يَقَعُ عَلَيْهِ حَقِيقَةً وَغُرْفًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾ ^(٢٧) . فَأَمَّا مَا لَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ بَيْتًا ، كَالْحَيْمَةِ ، فَلَا وَلِيَّ أَنْ لَا يَحْتَثَ بِدُخُولِهِ مَنْ لَا يُسَمِّيهِ بَيْتًا ؛ لِأَنَّهُ يَمِينُهُ لَا تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ . وَإِنْ دَخَلَ دِهْلِيزَ دَارٍ أَوْ صُفَّتَهَا ^(٢٨) ، لَمْ يَحْتَثْ . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَحْتَثُ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الدَّارِ بَيْتٌ . وَلَنَا ، ^(٢٩) أَنَّ هَذَا ^(٣٠) يُسَمَّى بَيْتًا ، وَلِهَذَا يُقَالُ : مَا

(٢١) ق م : أبو يوسف .

(٢٢) سقط من : ب .

(٢٣) سورة آل النور ٣٦ .

(٢٤) سورة آل عمران ٩٦ .

(٢٥) أخرجه بنحوه أبو نعيم ، ق : حلية الأولياء ١٧٦/٦ .

(٢٦) أخرجه ابن عدى ، ق : الكامل ٢٦٧٩/٧ .

(٢٧) سورة النحل ٨٠ .

(٢٨) الصفة : الجو الواسع العالي السقف .

(٢٩-٣٠) ق ١ ، م : أنه لا . و ق ب : أنه ما .

دَخَلَ^(٣٠) الْبَيْتَ ، إِنَّمَا وَقَفَ^(٣١) فِي الصَّخْرِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ ، فَرَكِبَ سَفِينَةً ، فقال أبو الخطاب : يَحْتُتُ ؛ لِأَنَّهُ رَكِبَ ، قال الله تعالى : ﴿ أَرْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَنْجُورُهَا ﴾^(٣٢) . وقال : ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ ﴾^(٣٣) . الضَّرْبُ الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ عَامًّا ، لَكِنْ أَضَافَ إِلَيْهِ فِعْلًا لَمْ تُجَرِ الْعَادَةُ بِهِ ، إِلَّا فِي بَعْضِهِ ، أَوْ اشْتَهَرَ فِي الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ ، مِثْلُ أَنْ يَحْلِفَ^(٣٤) لَا يَأْكُلُ رَأْسًا ، فَإِنَّهُ يَحْتُتُ بِأَكْلِ^(٣٥) كُلِّ رَأْسٍ^(٣٦) مِنَ النَّعَمِ وَالصُّيُودِ وَالطُّيُورِ وَالْحَيْثَانِ وَالْجَرَادِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وقال أبو الخطاب : لَا يَحْتُتُ إِلَّا بِأَكْلِ رَأْسِ جَرَبِ الْعَادَةِ بَيْعِهِ لِلْأَكْلِ مُنْفَرِدًا . وقال الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْتُتُ إِلَّا بِأَكْلِ رُءُوسِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ دُونَ غَيْرِهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ تَكَثَّرَ فِيهِ الصُّيُودُ ، وَتُمَيِّزُ رُءُوسُهَا ، فَيَحْتُتُ بِأَكْلِهَا . وقال أبو حنيفة : لَا يَحْتُتُ بِأَكْلِ رُءُوسِ الْإِبِلِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بَيْعُهَا لِلْأَكْلِ^(٣٧) مُنْفَرِدَةً . وقال صاحباه : لَا يَحْتُتُ إِلَّا بِأَكْلِ رُءُوسِ النَّعَمِ ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تُبَاعُ فِي الْأَسْوَاقِ دُونَ غَيْرِهَا ، فَيَمِينُهُ تَنْصَرِفُ إِلَيْهَا . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ هَذِهِ رُءُوسٌ حَقِيقَةٌ وَغُرَفًا ، مَا كُرِلَتْ/ ، فَيَحْتُتُ^(٣٨) بِأَكْلِهَا ، كَالْوَحْلَفِ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا ، فَأَكَلَ مِنْ لَحْمِ النَّعَامِ وَالزَّرَاقَةِ ، وَمَا يَنْدُرُ وَجُودَهُ وَبَيْعُهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْضًا ، حَيْثُ بِأَكْلِ بَيْضِ كُلِّ حَيَوَانٍ ، سِوَاءَ كَثَرِ وَجُودُهُ ، كَبَيْضِ الدَّجَاجِ ، أَوْ قَلَّ^(٣٩) كَبَيْضِ النَّعَامِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : لَا يَحْتُتُ بِأَكْلِ بَيْضِ النَّعَامِ . وقال أبو ثَوْرٍ : لَا يَحْتُتُ إِلَّا بِأَكْلِ بَيْضِ الدَّجَاجِ ، وَمَا يُبَاعُ فِي السُّوقِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا كُلَّهُ بَيْضٌ حَقِيقَةٌ وَغُرَفًا ، وَهُوَ مَا كُرِلَ ، فَيَحْتُتُ بِأَكْلِهِ ، كَبَيْضِ الدَّجَاجِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءً ،

(٣٠) فِي ب ، م : دَخَلَ .

(٣١) فِي م : وَقَفَ .

(٣٢) سُورَةُ هُودٍ ٤١ .

(٣٣) سُورَةُ النُّعُوتِ ٦٥ .

(٣٤) فِي م نِيَادَةً : أَوْ .

(٣٥) (٣٥-٣٥) فِي أ ، ب ، م : رَأْسُ كُلِّ حَيَوَانٍ .

(٣٦) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٣٧) فِي م : فَحَتَّ .

(٣٨) فِي م نِيَادَةً : وَجُودَهُ .

فَشَرِبَ ماءَ البحرِ ، أو ماءً نَجَسًا ، أو لا يأكلُ حَبْرًا ، فَأَكَلَ حَبْرَ الأَرَزِ أو الدُّرَّةَ^(٣٩) ، في مكانٍ لا يَتَعَادُ أَكْلَهُ فيه ، حَيْثُ . فَأَمَّا إِنْ أَكَلَ بَيْضَ^(٤٠) السَّمَكِ أو الجرادِ ، فقال القاضي : يَحْتَنُ ؛ لِأَنَّهُ بَيْضُ حَيَوَانٍ ، أَشَبَّهُ بَيْضَ النِّعَامِ . وقال أبو الحَطَّابِ : لا يَحْتَنُ إِلَّا بِأَكْلِ بَيْضِ زَيْبِلٍ بِإِضْطِهْ فِي الحَيَاةِ . وهذا قولُ الشافِعِيِّ ، وأبى ثَوْرٍ ، وأصحابُ الرُّأْيِ ، وأكثَرُ العُلَمَاءِ . وهو الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ البَيْضِ ، وَلَا يُذَكَّرُ إِلَّا مُضَافًا إِلَى بِإِضْطِهْ ، وَلَا يَحْتَنُ بِأَكْلِ شَيْءٍ يُسَمَّى بَيْضًا غَيْرَ بَيْضِ الحَيَوَانِ ، وَلَا بِأَكْلِ شَيْءٍ يُسَمَّى رَأْسًا غَيْرَ رُءُوسِ الحَيَوَانِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِرَأْسٍ وَلَا بَيْضًا فِي الحَقِيقَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٨٤٨ - مسألة : قال : (وَإِذَا^(٤١) حَلَفَ^(٤٢) يَأْكُلُ سَوِيْقًا ، فَشَرِبَهُ ، أو لَا يَشْرِبُهُ ، فَأَكَلَهُ ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ تُكُونَ لَهُ يَتَّةٌ)

وجملته أَنَّ مَنْ حَلَفَ^(٤٣) لَا يَأْكُلُ شَيْئًا ، فَشَرِبَهُ ، أو لَا يَشْرِبُهُ ، فَأَكَلَهُ ، فَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحَدٍ ، مَا يُدُلُّ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَحْتَنُ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى تَرْكِ أَكْلِ شَيْءٍ أو شَرِبِهِ يُقَصِّدُ بِهَا فِي الْعُرْفِ اجْتِنَابَ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، فَحُمِلَتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِ^(٤٤) ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ ﴾^(٤٥) . و : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾^(٤٦) . لم يَرِدْهُ الْأَكْلُ عَلَى الْخُصُوصِ ؟ وَلَوْ قَالَ طَبِيبٌ لِمَرِيضٍ : لَا تَأْكُلِ الْعَسَلَ . لَكَانَ نَاهِيًا لَهُ عَنْ شَرِبِهِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَحْتَنُ . وهذا مذهبُ الشافِعِيِّ ، وأبى ثَوْرٍ ، وأصحابُ الرُّأْيِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ أَنْوَاعٌ كَالْأَعْيَانِ ، وَلَوْ حَلَفَ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْأَعْيَانِ ، لَمْ يَحْتَنُ بغيرِهِ ، كَذَلِكَ^(٤٧) الْأَفْعَالُ . وقال القاضي : إِنْما الرُّوَايَتَانِ ، فِي مَنْ عَيَّنَ الْمُخْلُوفَ

(٣٩) في ١ ، ب : ٥ : والدُّرَّةُ .

(٤٠) سقط من : م .

(١) في م : ٥ : وَإِنْ .

(٢) في م : ٥ : أَلَا .

(٣) في ١ ، ب : نِهَادَةٌ : أَنْ .

(٤) في م : نِهَادَةٌ : إِلَّا أَنْ يَتَوَى .

(٥) سورة النساء : ٢ .

(٦) سورة النساء : ١٠ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ ظُلْمًا ﴾ .

(٧) في م : ٥ : وكذلك .

عليه ، مثل مَنْ حَلَفَ : لَا أَكُلْتُ هَذَا السُّوْقَ . فَشَرِبَهُ ، أَوْ لَا يَشْرَبُهُ ، فَأَكَلَهُ ، أَمَا إِذَا أَطْلَقَ ، فَقَالَ : لَا أَكُلْتُ سُوْقًا . فَشَرِبَهُ ، لَمْ يَحْنَتْ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِيهِ . وَهَذَا مُخَالَفٌ لِإِطْلَاقِ الْخِرَقِيِّ ، وَلَيْسَ لِلتَّعْيِينِ أَثَرٌ فِي ^(٨) الْحَنْثِ وَعَدَمِهِ ، فَإِنَّ الْحَنْثَ فِي الْمُعَيَّنِ إِنَّمَا كَانَ ^(٩) / لِتَنَاقُلِهِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، وَإِجْرَاءِ مَعْنَى الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ عَلَى التَّنَاقُلِ الْعَامِّ فِيهِمَا ، وَهَذَا لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ التَّعْيِينِ وَعَدَمِهِ ، وَعَدَمُ الْحَنْثِ مُعَلَّلٌ ^(١٠) بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْفِعْلَ الَّذِي حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ ، وَإِنَّمَا فَعَلَ غَيْرَهُ ، وَهَذَا فِي الْمُعَيَّنِ كَهَوِّ الْمُطْلَقِ ، فَإِذَا كَانَ فِي الْمُعَيَّنِ رَوَاتَانِ ، كَانَا فِي الْمُطْلَقِ ؛ لِعَدَمِ الْفَارِقِ بَيْنَهُمَا ، وَلَآنَ الرُّوَايَةُ فِي الْحَنْثِ أُخِذَتْ مِنْ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَعْيِينٌ ، وَرَوَايَةُ عَدَمِ الْحَنْثِ ، أُخِذَتْ مِنْ رَوَايَةِ مُهَنَّأٍ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ هَذَا النَّبِيذَ ، فَأَكَلَهُ ، لَا يَحْنَتْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَرَبًا ، وَهَذَا فِي الْمُعَيَّنِ ، فَإِنَّ عَدَيْتَ كُلَّ رَوَايَةٍ إِلَى مَحَلِّ الْأُخْرَى ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْجَمِيعِ رَوَاتَانِ ، وَإِنْ قَصَرَتْ كُلُّ رَوَايَةٍ عَلَى مَحَلِّهَا ، كَانَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ الْقَاضِي ، وَهُوَ أَنْ يَحْنَتْ فِي الْمُطْلَقِ ، وَلَا يَحْنَتْ فِي الْمُعَيَّنِ . فَأَمَّا إِنْ حَلَفَ لِيَأْكُلَنَّ شَيْئًا فَشَرِبَهُ ، أَوْ لِيَشْرَبَنَّهُ فَأَكَلَهُ ، فَيُخْرَجُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي الْحَنْثِ إِذَا حَلَفَ عَلَى التَّرَكِّ ، وَمَتَى تَقَيَّدَتْ بِعَيْنِهِ بِنِيَّةٍ ، أَوْ سَبَبٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا ، كَانَتْ يَمِينُهُ عَلَى مَانَوَاهُ ، أَوْ ذَلَّ عَلَيْهِ السَّبَبُ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى النِّيَّةِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ شَيْئًا ، فَمَصَّهُ وَرَمَى بِهِ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ ، فَمَصَّ قَصَبَ السُّكَّرِ : لَا يَحْنَتْ . ^(١١) وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ ، فَمَصَّ قَصَبَ السُّكَّرِ ، لَا يَحْنَتْ ^(١٢) . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِذَا حَلَفَ لَا يَشْرَبُ ، فَمَصَّ حَبَّ الرُّمَّانِ ^(١٣) ، وَرَمَى بِالْقُفْلِ ، لَا يَحْنَتْ ؛

(٨) سقط من : م .

(٩) في م : هو .

(١٠) في م : يتعلل .

(١١-١٢) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٣) في م : رمان .

لأن ذلك ليس بأكل ولا شراب . ويحییء على قول الجرجی ، أنه یَحْتُ ، لأنه قد تناوله ، وَوَصَلَ^(١٣) إلى^(١٤) حَلَقِهِ وَبَطْنِهِ ، فَيَحْتُ^(١٥) ، على ما قلنا^(١٦) في مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا فَشَرِبَهُ ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ فَأَكَلَهُ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سُكَّرًا ، فَتَرَكَهُ فِيهِ حَتَّى ذَابَ ، وَاتَّبَعَهُ ، خَرَجَ عَلَى الرَّوَاتِبِينَ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَطْعَمُ شَيْئًا ، حَيْثُ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْمَصِّ ، لِأَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ طَعْمٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي النَّهْرِ : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ ﴾^(١٧) . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ ، فَذَاقَهُ ، لَمْ يَحْتُ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَكْلٍ وَلَا شَرْبٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُفْطِرْ بِهِ الصَّائِمُ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَذُوقُهُ ، فَأَكَلَهُ أَوْ شَرِبَهُ ، أَوْ مَصَّهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ ذَوْقٌ وَزِيَادَةٌ ، وَإِنْ مَضَعَهُ وَرَمَى بِهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَاقَهُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لِأَكُلِنَ أَكَلَهُ ، بِالْفَتْحِ ، لَمْ يَرَّ حَتَّى يَأْكُلَ مَا يَعُدُّهُ النَّاسُ أَكَلَهُ ، وَهِيَ الْمَرْءُ مِنَ^(١٨) الْأَكْلِ ، وَالْأَكَلَةُ ، بِالضَّمِّ ، اللَّقْمَةُ ، وَمِنْهُ : فَلْيَتَنَاوَلْهُ فِي يَدِهِ أَكَلَهُ ، أَوْ أَكَلْتَنِ^(١٩) .

١٨٤٩ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَلَّا يَأْكُلَ ثَمَرَةً ، فَوَقَعَتْ فِي ثَمَرِ^(٢٠) ، فَأَكَلَ مِنْهُ وَاحِدَةً ، / مُنِعَ مِنْ وَطْءِ زَوْجِهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ^(٢١) أَلَّا هِيَ لَيْسَتْ أَلِيْسَى ١٠/٢٢٨ ظ) وَقَعَبَ الْيَمِينُ عَلَيْهَا ، وَلَا يَتَحَقَّقُ حَتْلُهُ حَتَّى يَأْكُلَ الثَّمَرَ كُلَّهُ)

وجملته أَنَّ حَالِفَ هَذِهِ الْيَمِينِ لَا يَحُلُو مِنْ أَحْوَالِ ثَلَاثَةٍ^(٢٢) ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَتَحَقَّقَ أَكْلُ

(١٣) في ب : « وأوصله » .

(١٤-١٤) في م : « بطنه وحلقه فإنه يَحْتُ » .

(١٥) في أ ، ب : « قلناه » .

(١٦) سورة البقرة ٢٤٩ .

(١٧-١٧) سقط من : م .

(١٨) تقدم تخريجُه ، في : ٤٣٦/١١ . وبُضَافَ إِلَيْهِ : وَأَعْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا ، فِي : بَابِ إِذَا تَنَاهَى خَادِمَهُ بِطَعَامِهِ ، مِنْ

كِتَابِ الْعَتَقِ . صحيح البخارى ١٩٧/٣ .

(١٩) في ب ، م : « ثمرة » .

(٢٠) في الأصل ، أ ، م : « يعلم » .

(٢١) في الأصل ، أ : « ثلاث » .

الثَّمَرَةُ المَخْلُوفُ عَلَيْهَا ، (١) إِمَّا بَأَنْ يَعْرفَهَا بَعَيْنُهَا أَوْ بِصَفَتِهَا ، أَوْ يَأْكُلَ الثَّمَرَ كُلَّهُ ، أَوْ الْجَانِبَ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ كُلُّهُ ، فَهَذَا يَحْتَسِبُ ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَهَذَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ الثَّمَرَةَ المَخْلُوفَ عَلَيْهَا . الثَّانِي ، أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْهَا ؛ إِمَّا بَأَنْ لَا يَأْكُلُ مِنَ الثَّمَرِ شَيْئًا ، أَوْ أَكَلَ شَيْئًا يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُهَا ، فَلَا يَحْتَسِبُ أَيْضًا ، بِلَا خِلَافٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ اجْتِنَابُ زَوْجَتِهِ . الثَّالِثُ ، أَكَلَ مِنَ الثَّمَرِ شَيْئًا ؛ إِمَّا وَاحِدَةً ، أَوْ أَكْثَرَ ، إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا وَاحِدَةٌ ، وَلَمْ يَنْدِرْ هَلْ أَكَلَهَا أَوْ (٢) لَا ؟ فَهَذِهِ مَسْأَلَةُ الْجَرْقِيِّ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ حِنْثُهُ ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَةَ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا المَخْلُوفُ عَلَيْهَا ، وَيَقِينُ الثَّكَاجَ ثَابِتٌ ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . فَعَلَى هَذَا ، يَكُونُ حُكْمُ الزَّوْجِيَّةِ بَاقِيًا ، فِي لُزُومِ نَفَقَتِهَا وَكِسْوَتِهَا وَمَسْكِنِهَا ، وَسَائِرِ أَحْكَامِهَا ، إِلَّا الْوَطْءَ ؛ فَإِنَّ الْجَرْقِيَّ قَالَ : يُنْتَعُ وَطْأُهَا ؛ لِأَنَّهُ شَاكٌّ فِي جِلِّهَا ، فَحَرُمَتْ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ (٣) أَمْرًا بِأَجْنَبِيَّةٍ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى الْجِلِّ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْجِلُّ ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ ، كَسَائِرِ أَحْكَامِ الثَّكَاجِ ، وَلِأَنَّ الثَّكَاجَ بَاقٍ حُكْمًا ، فَاثْبَتَ الْجِلُّ ، كَمَا لَوْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ (٤) لَا ؟ وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ لَيَّا كُنْزُ هَذِهِ الثَّمَرَةِ ، فَلَا يَتَحَقَّقُ بِرُّهُ حَتَّى يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ أَكَلَهَا .

١٨٥٠ - مسألة ؛ قَالَ : (وَإِنْ (١) خَلَفَ أَنْ يَضْرِبَهُ عَشْرَةُ أَسْوَاطٍ ، فَجَمَعَهَا ، فَضْرِبَهُ بِهَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، لَمْ يَزِرْ فِي يَمِينِهِ)

وهَذَا قَالَ (٢) مَالِكٌ ، وَ (٣) أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَزِرُ (٤) فِي يَمِينِهِ (٥) ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ ، فِي الْمَرِيضِ عَلَيْهِ الْحَدُّ : يُضْرَبُ بِعِشْكَالٍ (٦) الثَّخِيلِ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ . وَهَذَا قَالَ

(٤-٤) في م : د غلطا .

(٥) في م : د أم .

(٦) في ب ، م : د عليه .

(١) في أ ، ب ، م : د ولو .

(٢-٢) سقط من : الأصل .

(٣-٣) سقط من : أ ، ب ، م .

(٤) العشكال : العذق أو الشراخ .

الشافعي إذا علم أنها مسته كلها ، وإن علم أنها لم تمسه كلها ، لم يبر . وإن شك ، لم^(٥) يحنث في الحكم ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَخُذْ بِبِدِكَ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ ﴾^(٦) . وقال النبي ﷺ في المريض الذي رزى : « خُذُوا لَهُ عِشْكَالًا فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاجٍ ، فَاضْرِبُوهُ بِهَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً »^(٧) . ولأنه ضرب به عشرة أسواط ، فبر في يمينه ، كما لو فرق الضرب . ولنا ، أن معنى يمينه أن يضربه عشر ضربات ، ولم يضربه إلا ضربة واحدة ، فلم يبر ، كما لو حلف ليضربه عشر مرات بسوط ، والدليل على هذا أنه لو ضرب به عشر ضربات بسوط / واحد ، بر^(٨) ، بغير خلاف ، ولو عاد العدد إلى السوط ، لم يبر^(٩) بالضرب بسوط واحد ، كما لو حلف ليضربه بعشرة أسواط ، ولأن السوط ههنا آلة أقيمت مقام المصنر ، وانتصب الثصابه ، فمعنى كلامه ، لأضربه عشر ضربات بسوط . وهذا هو المفهوم من يمينه ، والذي يقتضيه لغة ، فلا يبر بما يخالف ذلك . وأما أيوب ، عليه السلام ، فإن الله تعالى أرخص له رقعا بامرأته ، ليرها به ، وإحسانها إليه ، ليجمع له بين بره في يمينه ورفقه بامرأته ، ولذلك امتن عليه بهذا ، وذكره في جملة ما من عليه به ، من معافاته إياه من بلائه ، وإخراج الماء له ، فيخص هذا به ، كاختصاصه بما ذكر معه ، ولو كان هذا الحكم عاما لكل أحد^(١٠) لما خص^(١١) أيوب بالجنة عليه به^(١٢) . وكذلك المريض الذي يخاف تلفه ، أرخص له بذلك في الحد دون غيره ، وإذا لم يتعد هذا الحكم في الحد الذي ورد النص به فيه ، فقلنا يتعداه إلى اليمين أولى ، ولو خص بالبر من له عذر يبيح العدول في الحد إلى الضرب بالعشكال ، لكان له وجه . وأما تعديته إلى غيره فبعيد^(١٣) جدا . ولو حلف أن يضربه بعشرة أسواط ، فجمعها ، فضرب بها ، بر ؛ لأنه قد

٢٢٩/١٠

(٥) في ب ، م : لا .

(٦) سورة ص ٤٤ .

(٧) تقدم تحريكه ، في : ٣٢٩/١٢ .

(٨) في ب ، م : يبر في يمينه .

(٩) في م : واحد .

(١٠) في م : اخص .

(١١) سقط من : الأصل ، م .

(١٢) في م : فبعيد .

فعل ما حَلَفَ عليه . وإن حَلَفَ لِيُضْرِبَنَّهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ ، لم يَبْرُ بِضْرِبِهِ بِعَشْرَةِ أَسْوَاطٍ ، دَفْعَةً وَاجِدَةً ، بغير خلاف ؛ لأنه لم يَفْعَلْ ما تناوَلته يَمِينُهُ . وإن حَلَفَ لِيُضْرِبَنَّهُ عَشْرَ ضَرْبَاتٍ ، فكذلك ، إِلَّا وَجْهًا لأصحاب الشافعي ، أنه يَبْرُ . وليس بصحيح ؛ لأن هذه ضَرْبَةٌ وَاجِدَةٌ بِأَسْوَاطٍ ، ولهذا يصحُّ أن يُقَالَ : ما ضْرِبْتُهُ إِلَّا ضَرْبَةً وَاجِدَةً . ولو حَلَفَ لَا يُضْرِبُهُ أَكْثَرَ مِنْ ضَرْبَةٍ وَاجِدَةٍ ، ففعل هذا ، لم يَحْنَثْ فِي يَمِينِهِ .

فصل : ولا يَبْرُ حتى يَضْرِبَهُ ضَرْبًا يُؤْلِمُهُ . وهذا قال مالك . وقال الشافعي : يَبْرُ بما لا يُؤْلِمُ ؛ لأنه يَتَنَاوَلُهُ الْأَسْمُ ، فَوَقَعَ الْبَرْبُ . كَالْمَوْلِمِ . ولنا ، أن هذا يَقْصِدُهُ فِي الْعُرْفِ الثَّالِثُ ، فلا يَبْرُ بغيره . وكذلك كُلُّ مَوْضِعٍ وَجَبَ الضَّرْبُ فِي الشَّرْعِ ، فِي حَدٍّ ، أَوْ تَعْزِيرٍ ، كَانَ مِنْ شَرْطِهِ الثَّالِثُ ، كَذَا هُنَا .

١٨٥١ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَهُ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ ، أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولًا ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ لَا يُشَافِهَهُ)

أكثر أصحابنا على هذا . وهو مذهب مالك ، والشافعي . وقد رَوَى الْأَثَرُمْ وَغَيْرُهُ ، عَنْ أَحْمَدَ ، فِي رَجُلٍ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ رَجُلًا ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا ، قَالَ : وَأَيُّ شَيْءٍ كَانَ سَبَبَ ذَلِكَ ؟ إِنْما يُنْظَرُ إِلَى سَبَبِ يَمِينِهِ ، وَلَمْ^(١) حَلَفَ ؟ إِنْ الْكِتَابَ قَدْ^(٢) يَجْرِي مَجْرَى ٢٢٩/١ . ظ الْكَلَامِ ، وَقَدْ^(٣) يَكُونُ / مَعْرِئَةَ الْكَلَامِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ بِالْكِتَابِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ نِيَّتُهُ أَوْ سَبَبُ يَمِينِهِ يَقْتَضِي هَجْرَانَهُ ، وَتَرْكَ صَلَاتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، لَمْ يَحْنَثْ بِكِتَابٍ وَلَا رَسُولٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِتَكْلِيمٍ^(٤) فِي الْحَقِيقَةِ ، وَهَذَا^(٥) يَصِحُّ نَفْيُهُ ، فَيُقَالُ : مَا كَلَّمْتُهُ ، وَإِنَّمَا كَاتَبْتُهُ وَرَاسَلْتُهُ^(٦) . وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

(١) فِي ب ، م ، د : وَلَوْ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِي م ، د : وَالْكِتَابَ قَدْ .

(٤) فِي ب ، م ، د : بِتَكْلِيمٍ .

(٥) فِي م : وَهَذَا .

(٦) فِي أ ، ب ، م ، د : أَوْ رَاسَلْتُهُ .

﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾^(٧) . وقال : ﴿ يُمُوسَى
إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِّمِي ﴾^(٨) . وقال : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى
تُكْلِيمًا ﴾^(٩) . ولو كانت الرسالة تُكْلِيمًا ، لَشَارَكَ موسى غيره من الرُّسُل ، ولم يُخْتَصَّ
بكونه كليم الله ونَجِيه . وقد قال أحمد ، حين مات بِشْرُ الحَافِي : لقد كان فيه أنس ، وما
كلَّمْتُهُ قط . وقد كانت بينهما مُراسلة ، وممن قال : لا يَحْتُ بِهذا . الثَّورِي ، وأبو
حنيفة ، وابنُ المُنْذِر ، والشافعيُّ في الجديد . واحتج أصحابنا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ
لِنُبَشِّرَ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ ﴾^(١٠) .
فاستثنى الرسول من التَّكْلِيم^(١١) ، والأصل أن يكون المُسْتَنَى جنس المُسْتَنَى منه ،
ولأنَّه وُضِعَ لِإِفْهَامِ الْآدَمِيِّينَ ، أشبه الخطاب . والصَّحِيحُ أن هذا ليس بتكليم^(١٢) ، وهذا
الاستثناء من غير الجنس ، كما قال في الآية الأخرى : ﴿ عَائِلُكَ أَلا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
إِلَّا زَمْرًا ﴾^(١٣) . والزَّمْرُ ليس بتكليم^(١٤) ، لكن إن نوى ترك مواصلة ، أو كان سبب
يَمِينُهُ يَقْتَضِي هِجْرَانَهُ ، حيث ؛ لذلك ، ولذلك قال أحمد : إن الكتاب يَجْرِي مَجْرَى
الكلام ، وقد يكون بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ . فلم يجعله كلامًا ، إنما قال هو بِمَنْزِلَتِهِ في بعض
الحالات إذا كان السبب يَقْتَضِي ذلك . وإذا أطلق ، احتَمَلَ أن لا يَحْتُ ؛ لأنه لم
يُكَلِّمْهُ . واحتَمَلَ أن يَحْتُ ؛ لأنَّ الغالب من الخاليف هذه^(١٥) اليمين قصد^(١٦) ترك
المواصلة ، فيتعلَّق^(١٧) يَمِينُهُ بما يُرَادُ في الغالب ، كقولنا في المسألة قبلها . والله أعلم .

(٧) سورة البقرة ٢٥٣ .

(٨) سورة الأعراف ١٤٤ .

(٩) سورة النساء ١٦٤ .

(١٠) سورة الشورى ٥١ ، ولم يرد في الأصل ، أ ب : ﴿ فَيُوحِي ﴾ .

(١١) في ب ، م : التكلّم .

(١٢) في أ ، ب ، م : بتكلم .

(١٣) سورة آل عمران ٤١ .

(١٤) في ب : بهذه .

(١٥) سقط من : أ ب .

(١٦) في ب ، م : فعلن .

فصل : وإن أشار إليه ، ففيه وجهان ؛ قال القاضي : يَحْتُثُ ؟ لأنه في معنى المكاتبة والمراسلة في الإفهام . والثاني ، لا يَحْتُثُ . ذكره أبو الخطاب ؛ لأنه ليس بكلام ، قال الله تعالى لمريم عليها السلام : ﴿ فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ الْنِسَاءَ ﴾ ^(١٧) . إلى قوله : ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ﴾ ^(١٨) . وقال في زكريا : ﴿ ءَايَتُكَ أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ . إلى قوله : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ ^(١٩) . ولأن الكلام حروف وأصوات ، ولا يوجد في الإشارة ، ولأن الكلام شيء مسموع ، وتبطل به الصلاة ، قال النبي ﷺ : « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » ^(٢٠) . والإشارة بخلاف هذا . فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ ءَايَتُكَ أَنْ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَمْرًا ﴾ . قلنا : هذا استثناء من غير الجنس ، بدليل ما ذكرنا ، وصحة نفيه عنه ، فيقال : ما كلمه ، وإنما أشار إليه .

فصل : فإن كلم غير المخولف عليه ، بقصد إسماع المخولف عليه ، فقال أحمد : يَحْتُثُ ؛ لأنه قد أراد تكليمه ، وقد روي عن أبي بكره نفع بن الحارث ، أنه كان قد خلف أن لا يكلم أخاه نبادا ، فلما أراد نباد الحج ، جاء أبو بكره إلى قصر نباد ، ^(٢١) فدخله ، وأخذ ^(٢٢) نبيال الزباد صغيرا في حجره ، ثم قال : يا ابن أخي ؛ إن أباك يريد الحج ، ولعله يمر بالمدينة ، فيدخل على أم حبيبة زوج رسول الله ﷺ بهذا النسب الذي ادعاه ، وهو يعلم أنه ليس بصحيح ، وأن هذا لا يحل له . ثم قام فخرج ^(٢٣) . وهذا يدل على أنه لم يعتقد ذلك تكليما له . ووجه الأول ، أنه أسمع كلامه ^(٢٤) قاصدا لإسماعه وإفهامه ، فأشبهه ما لو خاطبه به ^(٢٥) . وقال الشاعر :

«إِيَّاكَ أَغْنَى وَاسْمِعِي يَا جَارَةَ» ^(٢٦)

(١٧) سورة مريم ٢٦-٢٩ ، ولم يرد في الأصل : ﴿ فَقُولِي ﴾ .

(١٨) سورة مريم ١٠ ، ١١ .

(١٩) تقدم ترجمته ، في : ٢٣٦/٢ .

(٢٠) ٢٠-٢١ في م : « فدخل فأخذ » .

(٢١) تقدم ترجمته ، في : ٤٦٤/١٠ .

(٢٢) في الأصل : « كلاما » .

(٢٣) سقط من : ب ، م .

(٢٤) في ب : « إياك يعني » . وفي م : « فاسمعي » . وتقدم في : ٤٦٤/١٠ .

فصل : فَإِنْ نَادَاهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُ ، فَلَمْ يَسْمَعْ ، لَتَشَاغِرْهُ ، أَوْ غَفَلَتْهُ ، حَيْثُ . نَصْرٌ عَلَيْهِ أَحَدٌ ، فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ خَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ فَلَانًا ، فَنَادَاهُ ، وَالْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ لَا يَسْمَعُ ؟ قَالَ : يَخْتَضُّ . لِأَنَّهُ قَدْ أَرَادَ تَكَلِيمَهُ ، وَهَذَا لِكُنُونِ ذَلِكَ يُسَمَّى تَكَلِيمًا ، يَقَالُ : كَلَّمْتُهُ ، فَلَمْ يَسْمَعْ . وَإِنْ كَانَ مَيْتًا ، أَوْ غَائِبًا ، أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ ، أَوْ أَصَمَّ لَا يَعْلَمُ بِتَكَلِيمِهِ إِيَّاهُ ، لَمْ يَخْتَضُّ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّهُ يَخْتَضُّ بِنَدَاءِ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَلَّمَهُمْ وَنَادَاهُمْ ، وَقَالَ : « مَا أَنتُمْ بِأَسْمَعُ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ » (٢٥) . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ (٢٦) . وَلِأَنَّهُ قَدْ بَطَلَتْ حَوَاسُهُ ، وَذَهَبَتْ نَفْسُهُ ، فَكَانَ أَبْعَدَ مِنَ السَّمَاعِ مِنَ الْغَائِبِ الْبَعِيدِ ، لِبَقَاءِ الْحَوَاسِ فِي حَقِّهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ كَرَامَةً لَهُ ، وَأَمْرًا اخْتَصَّ بِهِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ .

فصل : وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ كَلَامٌ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ . وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ ، أَوْ كَلَّمَهُمْ ، فَإِنْ قَصَدَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ ، وَإِنْ قَصَدَهُمْ دُونَهُ ، لَمْ يَخْتَضُّ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَخْتَضُّ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْعَامَّ يَحْتَمِلُ التَّخْصِصَ ، فَإِذَا نَوَّاهُ بِهِ ، فَهُوَ عَلَى مَانَوَاهُ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، حَيْثُ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ مُكَلِّمٌ لَجَمِيعِهِمْ ، لِأَنَّ مُقْتَضَى اللَّفْظِ الْعُمُومُ ، فَيَحْتَمِلُ عَلَى مُقْتَضَاهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ رَوَايَتَانِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَخْتَضُّ ؛ لِأَنَّ الْعَامَّ يَصْلُحُ لِلْخُصُوصِ ، فَلَا يَخْتَضُّ بِالْإِخْتِمَالِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِخْتِمَالُ مَرْجُوحٌ ، فَيَتَعَيَّنُ الْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ ، كَمَا لَوْ (٢٧) اخْتَمَلَ اللَّفْظُ / الْحِجَازَ الَّذِي لَيْسَ بِمُسْتَنْهَرٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ حَمْلَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ فِيهِمْ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَخْتَضُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَشْنَاهُ . وَالثَّانِيَةُ ، يَخْتَضُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَرَادَهُمْ بِسَلَامِهِ ، وَهُوَ مِنْهُمْ ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الثَّانِي . وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَلَا يَعْرِفُهُ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يَخْتَضُّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَخْتَضُّ ؛ بِنَاءً عَلَى النَّاسِي وَالْجَاهِلِ .

(٢٥) تقدم ترجمته ، في : ١٠ / ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

(٢٦) سورة فاطر ٢٢ .

(٢٧) سقط من : م .

فصل : فَإِنْ خَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ . ثم وصل يمينه بكلامه ، مثل أن قال : فَتَحَقَّقْ ذَلِكَ ، أَوْ فَادْهَبْ . فقال أصحابنا : يَحْنُثُ . وقال أصحابُ أُنَى حَنِيفَةَ : لَا يَحْنُثُ بِالْقَلِيلِ ؛ لِأَنَّ هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ ، وَالَّذِي يَفْتَضِيهِ يَمِينُهُ أَنْ^(٢٨) لَا يُكَلِّمُهُ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا . وَاحْتِجُّ أَصْحَابُنَا بِأَنَّ هَذَا الْقَلِيلَ كَلَامٌ مِنْهُ لَهُ حَقِيقَةٌ ، وَقَدْ وَجَدَ بَعْدَ يَمِينِهِ ، فَيَحْنُثُ^(٢٩) بِهِ ، كَالْوَصَلَةِ ، وَلَئِنْ مَا يَحْنُثُ بِهِ إِذَا فَصَلَهُ ، يَحْنُثُ بِهِ إِذَا وَصَلَهُ ، كَالكَثِيرِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْبَيِّنَ يَفْتَضِي خَطَابًا مُسْتَأْنَفًا . قُلْنَا : هَذَا الْخَطَابُ مُسْتَأْنَفٌ ، غَيْرُ الْأَوَّلِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ قَطَعَهُ حَيْثُ بِهِ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ صِلَتِهِ هَذَا الْكَلَامَ بِيَمِينِهِ ، تَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ كَلَامٍ يَسْتَأْنِفُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ هَذَا الْكَلَامِ الْمُتَّصِلِ ، فَلَا يَحْنُثُ بِهِ ، كَالْوَجِدَةِ الثَّانِيَةِ حَقِيقَةً . وَإِنْ تَوَى كَلَامًا غَيْرَ هَذَا ، لَمْ يَحْنُثْ بِهَذَا فِي الْمَذْهَبَيْنِ .

فصل : وَإِنْ صَلَّى بِالْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ إِمَامًا ، ثُمَّ سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ ، لَمْ يَحْنُثْ . نصُّ عليه أحمدٌ . وبه^(٣٠) قال أبو حَنِيفَةَ . وقال أصحابُ الشَّافِعِيِّ : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ لَهُ أَنْ يَتَوَى السَّلَامَ عَلَى الْحَاضِرِينَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَوْلٌ مَشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ ،^(٣١) فَلَمْ يَحْنُثْ بِهِ^(٣٢) ، كَتَكْبِيرِهَا ، وَلَيْسَ^(٣٣) نِيَّةُ الْحَاضِرِينَ بِسَلَامِهِ وَاجِبًا^(٣٤) فِي السَّلَامِ . وَإِنْ أُرْتِجَ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ ، فَفَتَحَ عَلَيْهِ الْحَالِفُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَيْسَ بِكَلَامِ الْآدَمِيِّينَ .

فصل : وَإِنْ خَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ ، فَقَرَأَ ، لَمْ يَحْنُثْ . وبه قال الشَّافِعِيُّ . وقال أبو حَنِيفَةَ : إِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ ، لَمْ يَحْنُثْ ، وَإِنْ قَرَأَ خَارِجًا مِنْهَا ، حَنْثٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ اللَّهِ . وَإِنْ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى ، لَمْ يَحْنُثْ . وَمُقْتَضَى مَذْهَبِ أُنَى حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ ، قَالَ اللَّهُ

(٢٨) ق ب : ه : أَنَّهُ .

(٢٩) ق ب : ه : فَحَنَثَ .

(٣٠) ق ب : ه : وَبِهَذَا .

(٣١) - (٣١) سقط من : الأصل .

(٣٢) ق ب : م ، ه : وَلَيْسَتْ .

(٣٣) ق ب : م ، ه : وَاجِبَةٌ .

تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ كَلِمَةُ الْفَوَى ﴾ (٣٤) . وقال النبي ﷺ : « أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ ؛ سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ » (٣٥) . وقال : « كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ، ثَوِيْلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ ، ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ ﴾ (٣٦) . وَلَيْتَا ، أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعُرْفِ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ ، وَهَذَا لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ اللَّهُ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ ، وَإِنَّهُ قَدْ أَخَذْتُ أَنْ لَا تُتَكَلَّمُوا (٣٧) فِي الصَّلَاةِ » (٣٨) . لم يتناول المختلف فيه . وقال زيد بن أرقم : / كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ ، حَتَّى نَزَلَتْ : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ (٣٩) . فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ ، وَنُهِيْنَا عَنِ الْكَلَامِ (٤٠) . وقال الله تعالى : ﴿ آيَتِكَ إِلَّا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا وَادَّكَّرَ رَبُّكَ كَثِيرًا وَسَمِعَ بِالْعَصْفِيِّ وَالْإِنْكَارِ ﴾ . فَأَمَرَهُ بِالتَّسْبِيحِ مَعَ قَطْعِ الْكَلَامِ عَنْهُ . وَلِأَنَّ مَا لَا

(٣٤) سورة الفتح ٢٦ .

(٣٥) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب إذا قال : والله لا أتكلم اليوم . فصل ... ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١٧٣/٨ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣٦/٤ ، ٢٠/٥ .

(٣٦-٣٧) م : « سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ » . وألحديث أخرجه البخاري ، في : باب إذا قال : والله لا أتكلم اليوم . فصل ... ، من كتاب الأيمان والنذور ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَنُصِصَ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ ... ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٧٣/٨ ، ١٩٩/٩ . ومسلم ، في : باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء ، من كتاب الذكر . صحيح مسلم ٢٠٧٢/٤ . وابن ماجه ، باب فضل التسبيح ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٥١/٢ . وإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٢/٢ .

(٣٧) في م : « تكلموا » .

(٣٨) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٨٧/٩ . وأبو داود ، في : باب رد السلام في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٢/١ . والنسائي ، في : باب الكلام في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ١٦/٣ ، ١٧ . وإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٣ ، ٤٣٥ ، ٣٧٧/١ .

(٣٩) سورة البقرة ٢٣٨ .

(٤٠) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ، من كتاب العمل في الصلاة ، وفي باب : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ، من تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٧٩/٢ ، ٣٨/٦ . ومسلم ، في : باب تحريم الكلام في الصلاة ... ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٨٣/١ . وأبو داود ، في : باب النهي عن الكلام في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٨/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في نسخ الكلام في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ١٩٥/٢ ، ١٩٦ . والنسائي ، في الباب السابق . المجتبى ١٦/٣ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٨/٤ .

يَحْتُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ ، لَا يَحْتُ بِهِ خَارِجًا مِنْهَا ، كَالْإِشَارَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يُطْلُ بِالْقِرَاءَةِ وَالتَّسْبِيحِ فِي الصَّلَاةِ ، وَذَكَرَ اللَّهُ الْمَشْرُوعَ فِيهَا . وَإِنْ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ ، فَقَالَ : ﴿ أَذْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ ﴾ ^(٤١) . يَقْصِدُ الْقُرْآنُ ، لَمْ يَحْتُ ، وَلَا حَيْثُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي بَيْنَ اللَّيَالِي ، وَلَا فِي اللَّيَالِي الَّتِي بَيْنَ الْأَيَّامِ ، إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ عَابَثَكُمْ أَلَّا تَكَلَّمُوا النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَمْرًا ﴾ . وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ﴿ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ ^(٤٢) . فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّفْظَيْنِ عِبَارَةً عَنِ الزَّمَانَيْنِ جَمِيعًا ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ﴾ ^(٤٣) . فَدَخَلَ فِيهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ .

فصل : وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ بِمَالٍ ، فَكَفَلَ بِيَدَيْنِ إِنْسَانٍ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَحْتُ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ يَلْزَمُهُ بِكَفَالَتِهِ إِذَا تَعَدَّرَ تَسْلِيمَ الْمَكْفُولِ بِهِ . وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَحْتُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْفُلْ بِمَالٍ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ الْمَالُ بِتَعَدُّرِ إِخْضَارِ الْمَكْفُولِ بِهِ ، وَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ ، فَلَا يَلْزَمُهُ ، وَلِأَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى كِفَالَةً بِالْمَالِ ، وَيَصِحُّ ^(٤٤) تَفْيِئُهَا عَنْهُ ، فَيُقَالُ : مَا تَكْفُلُ بِمَالٍ ، وَإِنَّمَا تَكْفُلُ بِالْبَدَنِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْتَعْدِمُ عَبْدًا ، فَخَدَمَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ ، لَمْ يَأْمُرْهُ وَلَمْ يَنْهَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ كَانَ عَبْدُهُ حَيْثُ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدٌ غَيْرُهُ لَمْ يَحْتُ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ عَبْدَهُ يَحْدِمُهُ عِبَادَةٌ بِحُكْمِ اسْتِخْقَاقِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ مَعْنَى يَمِينِهِ : لَا مَنَعْتُكَ خِدْمَتِي . فَإِذَا لَمْ يَنْهَهُ ، لَمْ يَمْنَعْهُ ، فَحَيْثُ ^(٤٥) ، وَعَبْدٌ غَيْرُهُ بِخِلَافِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْتُ فِي الْحَالَيْنِ ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ عَلَى الْخِدْمَةِ اسْتِخْدَامٌ ، وَلِهَذَا يُقَالُ : فَلَانِ يَسْتَعْدِمُ عَبْدَهُ . إِذَا خَدَمَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ ، وَلِأَنَّ مَا حَيْثُ بِهِ فِي عِيْدِهِ ، حَيْثُ بِهِ فِي غَيْرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ .

(٤١) سورة الحجر ٤٦ .

(٤٢) سورة مريم ١٠ .

(٤٣) سورة الأعراف ١٤٢ .

(٤٤) م : ٥ : وَلَا يَصِحُّ .

(٤٥) في ب ، م : ٥ : فَيَحْتُ .

وقال الشافعي : لا يَحْتُ في الحائِثِ ؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ ، فَلَا يَحْتُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ .

فصل : وإذا حَلَفَ رَجُلٌ بِاللَّهِ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا ، فَقَالَ لَهُ آخَرُ : يَمِينِي فِي يَمِينِكَ . لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ يَمِينَ الْأَوَّلِ لَيْسَتْ ظَرْفًا لِيَمِينِ الثَّانِي . وَإِنْ تَوَى أَنَّهُ يَلْزِمُنِي مِنَ الْيَمِينِ مَا يَلْزِمُكَ ، لَمْ يَلْزِمَهُ حُكْمُهَا . قَالَ الْقَاضِي . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ بِاللَّهِ لَا تَتَعَقَّدُ بِالْكِنَايَةِ ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْكُفَّارَةِ بِهَا لِحُرْمَةِ اللَّفْظِ بِاسْمِ اللَّهِ الْمُحْتَرَمِ ، أَوْ / صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الْكِنَايَةِ . وَإِنْ حَلَفَ بِطَلَاقٍ ، فَقَالَ آخَرُ : يَمِينِي فِي يَمِينِكَ . يَتَوَى بِهِ ^(٤٦) ، أَنَّهُ يَلْزِمُنِي مِنَ الْيَمِينِ مَا يَلْزِمُكَ ، اتَّعَقَّدَتْ يَمِينُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَكَلِّمُ رَجُلًا ، فَقَالَ رَجُلٌ : وَأَنَا عَلَى مِثْلِ يَمِينِكَ ؟ فَقَالَ : عَلَيْهِ مِثْلُ مَا قَالَهُ الَّذِي حَلَفَ . لِأَنَّ الْكِنَايَةَ تَدْخُلُ فِي الطَّلَاقِ ، وَكَذَلِكَ يَمِينُ الْعِتَاقِ وَالظَّهَارِ . وَإِنْ لَمْ يَتَوَ شَيْئًا ، لَمْ تَتَعَقَّدْ يَمِينُهُ ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ لَا تَعْمَلُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ ، وَلَيْسَ هَذَا بِصَرِيحٍ . وَإِنْ كَانَ الْمَقُولُ لَهُ ^(٤٧) لَمْ يَحْلِفْ بَعْدَ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ مَا يَلْزِمُ الْآخَرَ مِنْ يَمِينٍ يَحْلِفُ بِهَا ، فَحَلَفَ الْمَقُولُ لَهُ ^(٤٨) ، لَمْ تَتَعَقَّدْ يَمِينُ الْقَائِلِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَا يُكْنَى عَنْهُ ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يُكْنَى عَنْهُ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فِي مَنْ قَالَ : أَيْمَانُ الْبَيْعَةِ تَلْزِمُنِي . أَنَّهُ إِنْ عَرَفَهَا ، وَتَوَى جَمِيعَ مَا فِيهَا ، اتَّعَقَّدَتْ يَمِينُهُ بِجَمِيعِ مَا فِيهَا . وَهَذَا خِلَافٌ مَا قَالَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَيَكُونُ فِيهَا وَجْهَانِ .

فصل : فَإِنْ قَالَ : أَيْمَانُ الْبَيْعَةِ تَلْزِمُنِي . فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ الْخِرَقِيِّ ، وَقَدْ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ أَيْمَانِ الْبَيْعَةِ ، فَقَالَ : لَسْتُ أَفْتِي فِيهَا بِشَيْءٍ ، وَلَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ شُيُوخِنَا يُفْتِي فِي هَذِهِ الْيَمِينِ . قَالَ : وَكَانَ أَيْ ، رَجَمَهُ اللَّهُ - يَعْنِي أَبَا عَلِيٍّ - يَهَابُ الْكَلَامِ فِيهَا . ثُمَّ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : إِلَّا أَنْ يَلْزِمَ الْحَالِفُ بِهَا جَمِيعَ مَا فِيهَا مِنَ الْأَيْمَانِ . فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ : عَرَفَهَا أَوْ ^(٤٩) لَمْ يَعْرِفَهَا ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . وَأَيْمَانُ الْبَيْعَةِ هِيَ الَّتِي

(٤٦) سقط من : الأصل ، م .

(٤٧-٤٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٤٨) في الأصل ، أ : أم ، ع .

رَبُّهَا الْحَجَّاجُ^(٤٩) يَسْتَحْلِفُ بِهَا عِنْدَ الْبَيْعَةِ وَالْأَمْرِ الْمُهْمُ لِلْسُلْطَانِ . وَكَانَتِ الْبَيْعَةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ بِالْمُصَافَحَةِ ، فَلَمَّا وَلِيَ الْحَجَّاجُ رَبُّهَا أَيْمَانًا تَشْتَمِلُ عَلَى الْيَمِينِ بِاللَّهِ وَالطَّلَاقِ ، وَالْعَتَاقِ ، وَصَدَقَةِ الْمَالِ . فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهَا ، لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ بِشَيْءٍ مِمَّا فِيهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الْقَسَمِ ، وَالْكِنَايَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ شَيْئًا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَتَوَكَّلَ بِهِ . وَإِنْ عَرَفَهَا ، وَلَمْ يَتَوَكَّلْ بِهَا فِي الْيَمِينِ بِمَا فِيهَا^(٥٠) لَمْ يَصِحَّ^(٥١) أَيْضًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَمَنْ عَرَفَهَا ، وَتَوَكَّلَ الْيَمِينِ بِمَا فِيهَا ، صَحَّ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ بِهَا تَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَمَا عَدَا الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ، فَقَالَ الْقَاضِي هُنَا : تَنْعَقِدُ يَمِينُهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ ، فَتَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ الْمَنْوِيَّةِ ، كَيَمِينِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : لَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِاللَّهِ بِالْكِنَايَةِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ وَجَبَتْ فِيهَا لَمَّا ذُكِرَ فِيهَا مِنْ اسْمِ اللَّهِ الْمُعْظَمِ^(٥٢) الْمُحْتَرَمِ ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الْكِنَايَةِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩) أي ابن يوسف التقي ، عامل الأمويين على العراق وخراسان ، عرف بشدة وعسفه ، توفي سنة خمس وتسعين .
 وفيات الأعيان ٢/ ٢٩ - ٥٤ .
 (٥٠ - ٥٠) سقط من : ب .
 (٥١) في م : : العظيم .

كتاب التذویر

الأصل في التذير الكتاب ، والسنة ، والإجماع . أما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ يَوْمَنَ بِالْأَنْذَرِ ﴾ ^(١) . وقال : ﴿ وَلِيُفُؤُوا نَذْرَهُمْ ﴾ ^(٢) . وأما السنة ، فروث عائشة . قالت : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ » . وعن عمران بن حصين ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « خَيْرُكُمْ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَنْذِرُونَ وَلَا يَفُونَ ، وَيَحْثُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ » . رواهما البخاري ^(٣) . وأجمع المسلمون على صحة التذير في الجملة ، ولزوم الوفاء به .

فصل : ولا يستحب ^(٤) ؛ لأن ابن عمر روى عن النبي ﷺ ، أنه نهى عن التذير ، وأنه قال : « لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ ، وَإِنَّمَا يُسْتَحْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ » . متفق عليه ^(٥) . وهذا نهى كراهية ، لأنه نهى تحريم ؛ لأنه لو كان حراماً لما مدح الموفين به ؛ لأن ذنبهم في ارتكاب المحرم أشد من طاعتهم في وقائه ؛ ولأن التذير لو كان مستحباً ، لفعله النبي ﷺ ، وأفاضل أصحابه .

(١) سورة الإنسان ٧ .

(٢) سورة الحج ٢٩ .

(٣) تقدم تخرج حديث عائشة ، في : ٤٠٦/٤ .

وحديث عمران أخرجه البخاري ، في : باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ، من كتاب الشهادات ، وفي : باب فضائل أصحاب النبي ، وفي : باب ما يحذر من زهرة الدنيا ... ، من كتاب الرقائق ، وفي : باب إثم من لا يفي بالنذر ، من كتاب الإيمان والنذور . صحيح البخاري ٢٢٤/٣ ، ٢/٥ ، ٣ ، ١١٣/٨ ، ١٧٦ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في القرن الثالث ، من أبواب الفتن ، وفي : باب منه ، من أبواب الشهادات . عارضة الأحوذى ٦٦/٩ ، ١٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٢٦/٤ ، ٤٢٧ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ . والبيهقي ، في : باب الوفاء بالنذر ، من كتاب النذور . السنن الكبرى ٧٤/٨ .

(٤) في بزيادة : « التذر » .

(٥) تقدم تخرجه ، في : ٤٤١/١٣ .

١٨٥٢ - مسألة : قال : (وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ ، لَمْ يَعْصِيهِ ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةُ يَمِينٍ)

ونَذَرُ الطاعة ؛ الصلاة ، والصَّيَّامُ ، والحَجُّ ، والعُمْرَةُ ، والعَتَقُ ، والصدقة ، والاعتكاف ، والجهاد ، وما في هذه المعاني ، سواء نَذَرُهُ مُطْلَقًا بَأَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا . أو علقه بصيغة مثل قوله ^(١) : إِنْ شَفَانِي اللَّهُ مِنْ عِلَّتِي ، أو شَفَنِي فُلَانًا ، أو سَلِمَ مَالِي الْغَائِبُ . أو ما كان في هذا المعنى ، فأَذَرَكَ مَا أَثْمَلَ بُلُوغَهُ مِنْ ذَلِكَ ، فعليه الْوَفَاءُ . ونَذَرُ الْمَعْصِيَةِ ، أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أَشْرَبَ الْحَمْرَ ، أو أَقْتَلَ النَّفْسَ الْمُحَرَّمَةَ . وما أَشْبَهَهُ ، فَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَيُكْفَرُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ؛ ^(٢) (لأنَّ النَّذَرَ كَالْيَمِينِ) . وإذا قال : اللَّهُ عَلَى أَنْ أَرْكَبَ دَابَّتِي ، أو أَسْكُنَ دَارِي ، أو أَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِي . وما أَشْبَهَهُ ، لم يَكُنْ هذا ^(٣) نَذَرُ طَاعَةٍ وَلَا مَعْصِيَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ ^(٤) كَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ ؛ ^(٥) (لأنَّ النَّذَرَ كَالْيَمِينِ) . وإذا نَذَرَ أَنْ يُطَلِّقَ زَوْجَتَهُ ، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ لَا يُطَلِّقَهَا ، وَيُكْفَرُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . وَجُمِلَتْهُ أَنْ النَّذَرَ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، نَذَرُ اللَّجَاجِ وَالْعُصْبِ ، وَهُوَ الَّذِي يُخْرِجُهُ مَخْرَجَ الْيَمِينِ ، لِلْحَثِّ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ الْمَنْعِ مِنْهُ ، غَيْرَ قَاصِدٍ بِهِ النَّذَرَ ^(٦) ، وَلَا الْقِرْبَةَ ، فَهَذَا أَحْكَمُهُ حُكْمُ الْيَمِينِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْأَيْمَانِ . الْقِسْمُ الثَّانِي ، نَذَرُ طَاعَةٍ وَتَبَرُّرٍ ؛ مِثْلُ الَّذِي ذَكَرَ الْخِرَقِيُّ . فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ؛ لِلْإِثْنَيْنِ وَالْخَبَرَيْنِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، التَّيَزَامُ طَاعَةٍ فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ اسْتَجْلَبَهَا ، أَوْ نِقْمَةٍ اسْتَدْفَعَهَا ، كَقَوْلِهِ : إِنْ شَفَانِي اللَّهُ ، فَلِلَّهِ عَلَى صَوْمِ شَهْرٍ . فَتَكُونُ الطَّاعَةُ الْمُتَّزِمَةُ مِمَّا لَهُ أَصْلٌ فِي الْوُجُوبِ بِالشَّرْعِ ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْحَجِّ ، فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ، بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ . الثَّوْعُ الثَّانِي ، التَّيَزَامُ طَاعَةٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، كَقَوْلِهِ ابْتِدَاءً : اللَّهُ عَلَى صَوْمِ شَهْرٍ . فَيَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ

(١) في ب : : أَنْ يَقُولَ .

(٢-٣) سقط من : م .

(٣) في ب : : ذَلِكَ .

(٤) في ب : : يَفْعَلُ .

(٥-٥) سقط من : ب .

(٦) في م : : لِلنَّذْرِ .

العلم . وهو قول أهل العراق . وظاهر مذهب الشافعي . وقال بعض أصحابه : لا يلزم الوفاء به ؛ لأن أبا عمر غلام تغلب قال : النذر عند العرب وعْد بشرط . ولأن ما التزمه الأديمي بيوضر ، يلزمه بالعقد ، كالمبيع والمستأجر ، وما التزمه بغير عوض ، لا يلزمه بمجرد العقد ، كالتحريم . النوع الثالث ، نذر طاعة لا أصل لها في الوجوب ، كالاغتكاف وعبادة المريض ، فيلزم الوفاء به [عند عامة أهل العلم . وحكى عن أبي حنيفة ، أنه لا يلزمه الوفاء به]^(٧) ؛ لأن النذر فرع على المشروع ، فلا يجب به ما لا يجب له نظير بأصل الشرع . ولنا ، قول النبي ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه »^(٨) . وذمه الذين يتنذرون ولا يوفون^(٩) ، وقول الله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَيْنَاهُمْ نَصْرًا لَتُنْفِقْنَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ . فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ » فَأَعْقَبَهُمْ / نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾^(١٠) . وقد صرح أن عمر قال للنبي ﷺ : إني نذرت أن اغتصم ليلة في المسجد الحرام ؟ فقال له النبي ﷺ : « أَوْفِ بِنَذْرِكَ »^(١١) . ولأنه ألزم نفسه قرينة على وجه التبرر ، فتلزمه ، كموضوع الإجماع ، وكما لو ألزم نفسه أضحية ، أو أوجب هديا ، وكالاغتكاف ، وكالعنصرة ، فإنهم قد سلموها ، وليست واجبة عندهم ، وما ذكروه يطل بهذين الأصلين ، وما حكوه عن أبي عمر لا يصح ؛ فإن العرب تسمى الملتزم نذرا ، وإن لم يكن بشرط ، قال جميل^(١٢) :

فليت رجالا فبك قد نذروا دمي وهموا بقتلي يائنين لقوي

والجعالة وعْد بشرط ، وليست بنذر . القسم الثالث ، النذر المتيهم . وهو أن يقول : لله علي نذر . فهذا تجب به الكفارة ، في قول أكثر أهل العلم . وروى ذلك عن ابن

(٧) تكملة من الشرح الكبير ١٤١/٦ . ولم نجد لها في الأصول جميعها .

(٨) تقدم تحريمه ، في : ٤٥٦/٤ .

(٩) تقدم تحريمه ، في صفحة ٦٢١ .

(١٠) سورة التوبة ٧٥-٧٧ .

(١١) تقدم تحريمه ، في : ٤٥٧/٤ . وأضاف إليه : وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٠/٢ .

(١٢) ديوانه ١٢٤ .

مسعود ، وابن عباس ، وجابر ، وعائشة^(١٧) . وبه قال الحسن ، وعطاء ، وطائوس ،
والقاسم ، وسالم ، والشَّعْبِيُّ ، والنَّحَّعِيُّ ، وعِكرمة ، وسعيد بن جبَّير ، ومالك ،
والثَّوْرِيُّ ، ومحمد بن الحسن . ولا أعلم فيه مخالفاً إلا الشَّافِعِي ، قال : لا يَتَعَقَّدُ نَذْرُهُ ، ولا
كَفَّارَةٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّذْرِ^(١٨) مَا لَا كَفَّارَةَ فِيهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ^(١٩) ، كَفَّارَةُ يَمِينٍ^(٢٠) » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢١) .
وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب . ولأنه نص ، وهذا قول من سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ
والتَّابِعِينَ ، ولا نعرف لهم في عَصَرِهِمْ مُخَالَفاً ، فيكون إجماعاً . (القسم الرابع) ، نَذْرُ
الْمَعْصِيَةِ ، فلا يَحِلُّ الْوَفَاءُ بِهِ إِجْمَاعاً ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا
يَعْصِيهِ » . وَلِأَنَّ مَعْصِيَةَ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَحِلُّ فِي حَالٍ ، وَيَجِبُ عَلَى النَّاذِرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . رَوَى نَحْوُ
هذا عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وجابر ، وعمران بن حصين ، وسُمرَّة بن
جُنْدَب^(٢٢) . وبه قال الثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفة ، وأصحابه . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا
كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، فإنه قال ، في مَنْ نَذَرَ لِيَهْدِيَنَّ دَارَ غَيْرِهِ لَبَنَةً لَبَنَةً : لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وهذا في
مَعْنَاهُ . وَرَوَى هذا عن مسروق ، والشَّعْبِيِّ . وهو مذهب مالك ، والشَّافِعِيِّ ؛ لِقَوْلِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ » . رَوَاهُ
مسلم^(٢٣) . وقال : « لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ » . متفق عليه^(٢٤) . وقال :

(١٣) انظر : ما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب لا نذر في معصية الله ، من كتاب الإيمان والنور . المصنف ٤٣٤/٨ ، ٤٤٠-٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

(١٤) في ب : « النور » .

(١٥) في م : « يسمه » .

(١٦) في م : « اليمين » .

(١٧) في : باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسم ، من أبواب النور . عارضة الأهودي ٧/٧ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب في كفارة النذر ، من كتاب النذر . صحيح مسلم ١٢٦٥/٣ . وأبو داود ، في : باب
من نذر نذراً لم يسمه ، من كتاب الأيمان . سنن أبي داود ٣١٦/٢ . والنسائي ، في : باب كفارة النذر ، من كتاب
الأيمان . المجتبى ٢٤/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٤/٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .

(١٨) انظر الحاشية ١٣ المقدمة ، وبأق حديث عمران .

(١٩) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٣٤ . وانظر : صفحة ١١٩ .

(٢٠) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى عن السباب واللعن ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٩/٨ .

« لَا تَذَرُ إِلَّا مَا بَقِيَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢١) . وَقَالَ : « مَنْ تَذَرَأَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ ». وَلَمْ يَأْمُرْ بِكَفَّارَةٍ . وَلَمَّا تَذَرَتْ الْمَرْأَةُ الَّتِي كَانَتْ مَعَ الْكُفَّارِ ، فَتَجَتْ عَلَى نَاقَةٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَنْ تُنَحِّرَهَا ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي تَذَرْتُ إِنْ أَلْتَجَانِي اللَّهُ عَلَيْهَا أَنْ تُنَحِّرَهَا ؟ قَالَ : « بَعْضُ مَا جَزَيْتَهَا ، لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَلَمْ يَأْمُرْهَا بِكَفَّارَةٍ . وَقَالَ لِأَيُّ إِسْرَائِيلَ ، حِينَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ ، وَلَا يَقْعُدَ ، وَلَا يَسْتَظِلَّ ، وَلَا يَتَكَلَّمَ : « مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ ، وَلْيَجْلِسْ ، وَلْيَسْتَظِلَّ ، وَلْيَسْمُ صَوْتُهُ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢٢) . وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِكَفَّارَةٍ . وَلَئِنْ ^(٢٣) التَّذَرُ الْإِزَامُ الطَّاعَةِ ، وَهَذَا الْإِزَامُ مَعْصِيَةٌ ، وَلَئِنْ نَذَرَ غَيْرَ مُنْعَقِدٍ ، فَلَمْ يُوجِبْ شَيْئًا ، كَالْيَمِينِ غَيْرِ الْمُتَعَقِدَةِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي « مُسْنَدِهِ » ، وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي « سُنَنِهِ » . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : هُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ ^(٢٤) . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، ^(٢٥) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ : رَوَى الْجَوْزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ^(٢٥) ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « التَّذَرُ تَذَرَانِ ؛ فَمَا كَانَ مِنْ تَذَرٍ فِي طَاعَةِ اللَّهِ ، فَذَلِكَ لِلَّهِ ، وَفِيهِ

= وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ غُلْظِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٤/١ .
 كَأُخْرَجِهِ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ لَا تَذَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ إِنْ أَمِنَ آدَمَ ، مِنْ أَبْوَابِ النُّوْرِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ مِنْ رِوَايَةِ أَخِيهِ بِالْكَفْرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْإِيمَانِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٦/٧ ، ١٠٣/١٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّذَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ وَالنُّوْرِ . الْمَجْتَبَى ١٨/٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٣/٤ .
 (٢١) فِي : بَابِ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٥٠٧/١ .

كَأُخْرَجِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٨٥/٢ .

(٢٢) تَقْدِيمُ تَفْرِيغِهِ ، فِي : ٤٨٢/٤ .

(٢٣) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

(٢٤) تَقْدِيمُ تَفْرِيغِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٤٧٧ .

(٢٥-٢٥) سَقَطَتْ مِنْ : ب . نَقْلُ نَظَرٍ .

وَلَحْدِثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، انْظُرْ : تَلْخِصُ الْجَمْعِ ١٧٥/٤ ، أَمَّا حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الَّذِي رَوَاهُ الْجَوْزْجَانِيُّ ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كَفَّارَةِ التَّذَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ وَالنُّوْرِ . الْمَجْتَبَى ٢٥/٧-٢٧ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : كِتَابِ النُّوْرِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٣٠٥/٤ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ جَعَلَ فِيهِ كَفَّارَةً يَمِينٍ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٧٠/١٠ . وَابْنُ عَدَى ، فِي : الْكَامِلِ ٢٢٠٩/٦ . وَأَبُو نَعِيمٍ ، فِي : حَلِيقَةِ الْأُولِيَاءِ ٩٧/٧ . وَالْخَطِيبُ ، فِي : تَارِيخِ بَغْدَادٍ . ٢٩٢/٦ ، ٢٩٣ .

الْوَفَاءُ، وَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلَا وَفَاءَ فِيهِ، وَيُكَفَّرُ مَا يُكْفَرُ الْيَمِينَ». وهذا نص. ولأن النذر يمين، ^(٢٦) يدلل ما روى ^(٢٧) عن النبي ﷺ، أنه قال: «النذر خلفه» ^(٢٧). وقال النبي ﷺ لأخت عتبة، لما نذرت المشى إلى بيت الله الحرام، ^(٢٨) فلما نذرت المشى إلى بيت الله الحرام ^(٢٨)، فلم تطفه: «تُكْفَرُ يَمِينُهَا». صحيح، أخرجه أبو داود ^(٢٩). وفي رواية: «وَلْتَصُمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». قال أحمد: إليه أذهب. وقال ابن عباس في التي نذرت ذبح ابنها: كَفَرَى يَمِينُكَ ^(٣٠). ولو حلف على فعل مَعْصِيَةٍ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ، فكذلك ^(٣١) إذا نذرَها. فأما أحاديثهم، فمعناها لا وفاء بالنذر في مَعْصِيَةِ اللَّهِ. وهذا لا خلاف فيه، وقد جاء مُصَرِّحًا به هكذا في رواية مُسْلِمٍ، ويُدَلُّ على هذا أيضًا، أن في سياق الحديث: «وَلَا يَمِينَ فِي قِطْعَةٍ رَجِمَ» ^(٣٢). يعنى لا يبرئها. ولولم يُبَيِّنِ الْكُفَّارَةَ فِي أَحَادِيثِهِمْ، فَقَدْ بَيَّنَّا فِي أَحَادِيثِنَا. فإن فعل ما نذرَه من المَعْصِيَةِ، فلا كُفَّارَةَ عليه، / كَالْوَحْلِفِ لَيَفْعَلَنَّ مَعْصِيَةً، ففعلها. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَلْزِمَهُ الْكُفَّارَةُ حَقًّا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَيَّنَ فِيهِ الْكُفَّارَةَ، وَنَهَى عَنْ فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ. القسم الخامس، المباح؛ كلبس

(٢٦) (٢٦-٢٦) ق: ب: بما روى.

(٢٧) (٢٧) تقدم تخريجه في: صفحة ٤٧٧.

(٢٨) (٢٨-٢٨) سقط من: ب. نقل نظر.

(٢٩) (٢٩) ق: باب من رأى عليه كفارة إذا كان في مَعْصِيَةٍ، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢٠٩/٢-٢١١. كما أخرجه البخاري، في: باب من نذر المشى إلى الكعبة، من كتاب النذر. صحيح مسلم ٢٥/٣. والترمذي، في: باب حدثنا عمرو بن غيلان، من أبواب النذور. عارضة الأحوذى ٢٩/٧. والنسائي، في: باب من نذر أن يمشى إلى بيت الله تعالى، وباب إذا حلفت المرأة...، من كتاب الأيمان والنذور. المجتبى ١٧/٧-١٩. وابن ماجه، في: باب من نذر أن يجمع ما شاء، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ٦٨٩/١. والدارمي، في: باب في كفارة النذر، من كتاب النذور. سنن الدارمي ١٨٣/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٩/١، ٢٥٣، ٣١١، ١٤٣/٤، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٢، ٢٠١.

(٣٠) (٣٠) أخرجه البيهقي، في: باب ما جاء في من نذر أن يذبح ابنه أو نفسه، من كتاب الأيمان. السنن الكبرى ٧٢/١٠. (٣١) (٣١) ق: ب: كذلك.

(٣٢) (٣٢) أخرجه أبو داود، في: باب في الطلاق قبل النكاح، من كتاب الطلاق، وفي: باب اليمين في قطعة الرحم، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٥٠٦/١، ٢٠٤/٢. والنسائي، في: باب اليمين فيما لا يملك، من كتاب الأيمان والنذور. المجتبى ١٢/٧. والإمام أحمد، في: المسند ١٨٥/٢.

الثوب ، وركوب الدابة ، وطلاق المرأة على وجه مباح ، فهذا يتخير الناظر فيه ، بين فعله فيئير بذلك ؛ لما روى أن امرأة أتت النبي ﷺ ، فقالت : إني نذرت أن أضرب على رأسيك بالدف . فقال رسول الله ﷺ : « أوف بنذرك » . رواه أبو داود^(٣٣) . ولأنه لو حلف على فعل مباح ، بر بفعله ، فكذلك إذا نذره ؛ لأن النذر كاليمين . وإن شاء تركه وعليه كفارة يمين . ويخرج أن لا كفارة فيه ؛ فإن أصحابنا قالوا ، في من نذر أن يعتكف أو يصلي في مسجد معين : كان له أن يصلي ويعتكف في غيره ، ولا كفارة ، ومن نذر أن يتصدق بماله كله ، أجزأه الصدقة بثلثه بلا كفارة . وهذا مثله . وقال مالك ، والشافعي : لا ينقض نذره ؛ لقول النبي ﷺ : « لا نذر إلا فيما ابتغي به وجه الله » . وقد روى ابن عباس ، قال : بينا النبي ﷺ يخطب ، إذ هو برجل قائم ، فسأل عنه ، فقالوا : أبو إسرائيل ، نذر أن يقوم في الشمس ، ولا يستظل ، ولا يتكلم ، ويصوم . فقال النبي ﷺ : « مروه^(٣٤) فليجلس ، وليستظل^(٣٥) ، وليتكلم ، وليتم صومه » . رواه البخاري . وعن أنس ، قال : نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله الحرام^(٣٥) ، فسئل نبي الله ﷺ عن ذلك ، فقال : « إن الله لعني عن مشيها ، مروها فلتركب » . قال الترمذي^(٣٦) : هذا حديث حسن^(٣٧) صحيح^(٣٨) . ولم يأمر بكفارة . وروى أن النبي ﷺ رأى رجلاً يهاذي بين اثنين ، فسأل عنه ، فقالوا : نذر أن يحج ماشياً . فقال : « إن الله لعني عن تعذيب هذا نفسه ، مروه فليركب » . متفق عليه^(٣٩) . ولم يأمره بكفارة ، ولأنه نذر غير موجب

(٣٣) في : باب ما يؤمر به من الوفاء عن النذر ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٣/٢ .
 كما أخرجه الترمذي ، في : باب منأب عمر رضي الله عنه ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذي ١٤٧/١٣ .
 والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٦ ، ٣٥٣/٥ . والبيهقي ، في : باب ما يؤمر به من النذر ، من كتاب النذور . السنن الكبرى ٧٧/١٠ . وابن حبان ، في : باب ذكر الخبر الدال على إباحة قضاء النذر ... ، من كتاب النذور . الفطر : الإحسان ٢٨٦/٦ ، ٢٨٧ .
 (٣٤-٣٥) في م : فليستظل وليجلس .
 (٣٥) سقط من : ب .
 (٣٦) في : باب ما جاء من يهلف بالمشي ولا يستطيع ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذي ١٩/٧ ، ٢٠ .
 (٣٧) سقط من : م .
 (٣٨) بعد هذا في الترمذي : غريب .
 (٣٩) أخرجه البخاري ، في : باب من نذر المشي إلى الكعبة ، من أبواب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب النذر فيما لا =

لفعل ما نذرهُ ، فلم يُوجب كفارة ، كَنَزَرِ المُسْتَحِيل . ولنا ، ما تقدّم في القسم الذي قبله . فأما حديثُ التي نذرتِ المشي ، فقد أمر فيه بالكفارة في حديث آخر ، ^{١٩٧/١} ط قُرَوَى ^(٤٠) عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، أَنَّ أُمَّتَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، فَسُئِلَ / رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « مَرُوءَاهَا فَتَرَكَبْ ، وَلْتَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهَا » . صحيح ، أخرجه أبو داود . وهذه زيادةٌ يجب الأخذ بها ، ويجوز أن يكون الراوي للحديث رَوَى البعض وترك البعض ، أو يكون النبي ﷺ ترك ذكر الكفارة في بعض الحديث ، لإحالة على ما عُلِمَ من حديثه في موضع آخر . ومن هذا القسم إذا نذرَ فعل مَكْرُوه ، كطلاق امرأته ، فإنه مَكْرُوهٌ ، بدليل قول النبي ﷺ : « أَبْعَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ » ^(٤١) . فالمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَفْعَلْ ، وَيُكْفِرُ ، فَإِنْ وَفَى بِنَذْرِهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَالْخِلَافُ فِيهِ كَالَّذِي قَبْلَهُ . القسم السادس ، نذر الواجب ، كالصلاة المكتوبة ، فقال أصحابنا : لَا يَنْتَعِقُدُ نَذْرُهُ . وهو قول أصحاب الشافعي ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ التِّزَامُ ، وَلَا يَصِحُّ التِّزَامُ مَا هُوَ لَا يَزِمُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْتَعِقُدَ نَذْرُهُ مُوجِبًا كَفَّارَةَ يَمِينٍ إِنْ تَرَكَه ، كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ ؛ فَإِنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ ، وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَمِينًا ^(٤٢) . وَكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ مَعْصِيَةً أَوْ مَبَاحًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ ، وَيُكْفَرُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ . القسم السابع ، نذر المُسْتَحِيل ، كصوم أَمْسٍ ، فهذا لَا يَنْتَعِقُدُ ، وَلَا يُوجِبُ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ اتِّعْقَادُهُ ، وَلَا الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ لَمْ تَلْزَمْهُ كَفَّارَةٌ ، فَالنَّذْرُ أَوَّلَى ، وَعَقْدُ الْبَابِ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ ، وَمُوجِبُهُ مُوجِبُهَا ، إِلَّا فِي لُزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ ،

= يملك وفي معصية ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ٢٥/٣ ، ١٧٧/٨ . وسلم ، في : باب من نذر أن

يمشي إلى الكعبة ، من كتاب النذور . صحيح مسلم ١٢٦٤/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود

٢١٩/٢ ، ٢٢٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء من يخلف بالمشي ولا يستطيع ، من أبواب الأيمان والنذور ، عارضة

الأحاديث ٢١١/٧ . والنسائي ، في : باب ما للواجب على من أوجب على نفسه نذرا لم يعجز عنه ، من كتاب الأيمان . المجتبى

٢٨/٧ . وابن ماجه . في : باب من نذر أن يجمع ما شيا ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٩/١ . والإمام

أحمد ، في : المسند ١٠٦/٣ ، ١١٤ ، ١٨٣ ، ٢٣٥ ، ٢٧١ .

(٤٠) في م : ٥ وروى ٤ .

(٤١) تقدم ترجمته ، في : ٣٢٤/١٠ .

(٤٢) سقط من : ب .

إذا كان قرينةً وأمكنته فعله ؛ ودليل هذا الأصل قول النبي ﷺ لأخت عقبة ، لما نذرت المثنى فلم تطقه : « ولتُكفّرَ بِمِثْلِهَا » . وفي رواية : « فَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . قال أحمد : إليه أذهب . وعن عقبة ، أن النبي ﷺ قال : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ » . أخرجه مسلم . وقول ابن عباسٍ لثني^(١٢) نذرت ذبح ولدها^(١١) : كَفَّارَةُ يَمِينِكَ . ولأنه قد^(١٣) ثبت أن حكمه حكم اليمين في أحد أقسامه وهو نذر اللجاج ، فكذلك سائرُه ، في سيوى ما استثناء الشرع .

فصل : وإن نذرَ فعل طاعة ، وماليس بطاعة ، لزمه فعل الطاعة ، كما^(١٤) في خبر أبي إسرائيل ؛ فإن النبي ﷺ أمره بإتمام الصوم ، وترك ما سيواه ؛ لكونه ليس بطاعة . وفي وجوب الكفارة لما تركه الاختلاف الذي ذكرناه . وقد روى عقبة بن عامر . قال : نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله الحرام حافية غير مُحْتَمِرَةٍ ، فذكر ذلك عقبة لرسول الله ﷺ ، فقال : « مَرُّ أُنْثَى فَلْتَرْكَبْ ، وَلْتَحْتَمِرْ ، وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . رواه الجوزجاني ، والترمذي . فإن كان المترك حصلاً كبيراً ، أجزأته كفارة واحدة ؛ لأنه نذر واحد ، فتكون كفارته واحدة ، كاليمين الواحدة على أفعال ، ولهذا لم يأمر النبي ﷺ أخت عقبة بن عامر في ترك التحفي والاحتجار ، بأكثر من كفارة .

١٨٥٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ ، أَجْزَأُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِخُلُقِهِ ، كَمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ لِأَيِّ لُبَابَةٍ ، حِينَ قَالَ : إِنْ مِنْ تَوْبَتِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ أُلْخَلَغَ مِنْ مَالِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يُجْزِيكَ الثَّلَاثُ »)

وجملة ذلك أن مَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ ، أجزأه ثلثه . وهذا قال الزهري ، ومالك . وروى الحسين بن إسحاق الجرجي^(١) ، عن أحمد ، قال : سأله عن رجل قال : جميع ما أملك في المساكين صدقة . قال : كفارته^(١) كفارة اليمين . قال : وسئل عن رجل

(٤٣) في ب : « في النبي » .

(٤٤) في ب : « ابنها » .

(٤٥) سقط من ب .

(٤٦) في ب : « كالذي » .

(١) سقط من ب . وذكره ابن أبي يعلى في من سأل الإمام أحمد عن أشياء . طبقات الخبابة ١/١٤٢ .

قال : ما يَرِثُ عن فلان^(١) ، فهو للمساكين . فذكروا أنه قال : يُطْعَمُ عَشْرَةَ مَساكِينَ . وقال ربيعة : يتصدقُ منه بقَدْرِ الزَّكَاةِ ؛ لأنَّ المطلقَ محمولٌ على معهودِ الشرع ، ولا يجبُ في الشرع إلا قَدْرُ الزَّكَاةِ . وعن جابر بن زيد ، قال : إن كان كثيراً ، وهو ألفان ، تصدَّقَ بعشرة ، وإن كان متوسِّطاً وهو ألف ، تصدَّقَ بسبعة ، وإن كان قليلاً ، وهو خمسمائة ، تصدَّقَ بخمسة . وقال أبو حنيفة : يتصدقُ بالمالِ الزَّكَاةَ كُلَّهُ . وعنه في غيره روايتان ؛ إحداهما ، يتصدقُ به . والثانية ، لا يلزمه منه شيء . وقال النخعي ، والبيهقي ، والشافعي : يتصدقُ بماله كُلَّهُ ؛ لقول النبي ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه »^(٢) . ولأنه نَذَرُ طاعةٍ ، فلم يَمَهِ^(٣) الوفاء به ، كندَرِ الصلاة والصيام . ولنا ، قول النبي ﷺ لأبي ثبابة ، حين قال : إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَخْلَعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وإلى رسوله . فقال : « يُجْزِيكَ الثُّلُثُ »^(٤) . وعن كعب بن مالك ، قال : قلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَخْلَعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وإلى رسوله . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « / أُمِّمِكَ عَلَيْكَ بَعْضُ مَا لَكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥) . ولأبي داود : « يُجْزِي عَنْكَ الثُّلُثُ » . فإن قالوا : هذا ليس بنَذَرٍ ، وإنما أراد الصدقةَ بِجَمِيعِهِ ، فأمره النبي ﷺ بالانْقِصَارِ على ثلثه ، كما أمر سعداً حين أَرَادَ الوَصِيَّةَ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، بالانْقِصَارِ على الوَصِيَّةِ بثلثه^(٦) ، وليس هذا محلَّ التَّزَاجِ ،

١٩٨/١ ظ

(٢) في ب : والله .

(٣) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢١ .

(٤) في ب : فيلزمه .

(٥) أخرجه الإمام مالك ، في : باب جامع الأيمان ، من كتاب النذور . الموطأ ٤٨١/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب من قال : مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٨٤/٨ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب إذا تصدَّقَ أو أوقفَ بعضَ ماله ... ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب سورة التوبة ، من كتاب التفسير ، وفي : باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ٩/٤ ، ٨٨ ، ٨٧/٦ ، ١٧٥/٨ . ومسلم ، في : باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبه ، من كتاب التوبة . صحيح مسلم ٢١٢٧/٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من نذر أن يتصدق بماله ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٥/٢ . والتمسائي ، في : باب إذا أهدى ماله على وجه النذر ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٢١١/٧ ، ٢٢ . والإمام أحمد ، في : المستدرك ٤٥٤/٣ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٣٨٩/٦ .

(٧-٧) سقط من : ب . نقل نظر . وحديث سعد تقدم تخريجه ، في : ٣٧/٦ .

إِنَّمَا التَّرَاعُ فِي مَنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِجَمِيعِهِ . قُلْنَا : عَنْهُ جَوَابَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ قَوْلَهُ : « يُجْزَى عَنْكَ الثَّلَاثُ » . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَتَى بِلَفْظٍ يَفْتَضِي الإِجَابَ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ غَالِبًا فِي الْوَاجِبَاتِ ، وَلَوْ كَانَ مُخْبِرًا بِإِرَادَةِ الصَّدَقَةِ ، لَمَا لَزِمَهُ شَيْءٌ يُجْزَى عَنْهُ بَعْضُهُ . الثَّانِي ، أَنَّ مَنَعَهُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِيَزَادَةٍ عَلَى الثَّلَاثِ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِقَرْبَةٍ ؛ ^(٨) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَمْنَعُ أَصْحَابَهُ مِنَ الْقُرْبِ ، وَتَذَرُ مَا لَيْسَ بِقَرْبَةٍ ^(٩) لَا يَلْزَمُ ^(١٠) الْوَفَاءُ بِهِ . وَمَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ . وَمَا قَالَهُ رَبِيعَةُ ، لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ ^(١١) هَذَا لَيْسَ بِرِكَازَةٍ ، وَلَا فِي مَعْنَاهَا ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ وَجِبَتْ لِإِغْنَاءِ الْفُقَرَاءِ وَمُوَاسَاتِهِمْ ، وَهَذِهِ صَدَقَةٌ تُبْرِعُ بِهَا صَاحِبُهَا تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، ثُمَّ إِنَّ الْمَحْمُولَ عَلَى مَعْنَى الشَّرْعِ الْمُطْلَقِ ، وَهَذِهِ صَدَقَةٌ مُعَيَّنَةٌ غَيْرُ مُطْلَقَةٍ ، ثُمَّ تُبْطَلُ بِمَا لَوْ تَذَرُ صِيَامًا ، فَإِنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ ، وَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ . وَمَا ذَكَرَهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، تَحَكُّمٌ بغيرِ دَلِيلٍ .

فصل : وَإِذَا نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمُعَيَّنٍ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ بِمُقَدَّرٍ ، كَالْأُفٍّ ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجُوزُ ثَلَاثُهُ ؛ لِأَنَّهُ ^(١٢) مَالٌ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِهِ ، فَأَجْزَاهُ ثَلَاثُهُ ، كَجَمِيعِ الْمَالِ . وَالصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ لُزُومُ الصَّدَقَةِ بِجَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَنذُورٌ ، وَهُوَ ^(١٣) قَرْبَةٌ ، فَيَلْزَمُهُ ^(١٤) الْوَفَاءُ بِهِ ، كَسَائِرِ الْمَنذُورَاتِ ، وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾ ^(١٥) . وَإِنَّمَا خُولِفَ هَذَا فِي جَمِيعِ الْمَالِ ؛ لِلْأَثَرِ فِيهِ ، وَلِمَا فِي الصَّدَقَةِ بِجَمِيعِ الْمَالِ مِنَ الضَّرَرِ الْوَاقِعِ بِهِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَنذُورُ ^(١٦) هَهُنَا يَسْتَعْرِقُ جَمِيعَ الْمَالِ ، فَيَكُونُ كَنَذَرِ ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَنذُورُ ^(١٧) ثَلَاثَ الْمَالِ فَمَا دُونَ ، لَزِمَهُ وَفَاءُ تَذَرِهِ ، وَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ ، لَزِمَهُ ^(١٨) الصَّدَقَةُ بِمُقَدَّرِ الثَّلَاثِ

(٨-٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٩) ق : ب : لا يُلْزَمُهُ .

(١٠) ق : ب : لأن .

(١١) ق : م : لأن .

(١٢) سقطت الواو من : ب .

(١٣) ق : ب : يلزمه .

(١٤) سورة الإنسان ٧ .

(١٥-١٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٦) ق : ب : يلزمه .

منه ؛ لأنه حُكْمٌ يُعْتَبَرُ فِيهِ الثَّلَاثُ ، فَأَشْبَهَ الْوَصِيَّةَ بِهِ .

فصل : وإِذَا نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِقَدَرٍ مِنَ الْمَالِ ، فَأَمَّا أَغْرِيْمُهُ مِنْ قَدَرِهِ ، يَقْصِدُ بِهِ وَفَاءَ النَّذْرِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَإِنْ كَانَ الْغَرِيْمُ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ تَقْتَضِي التَّمْلِيكَ ، وَهَذَا إِسْقَاطٌ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا فِي الزَّكَاةِ . وَقَالَ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالٍ ، وَفِي نَفْسِهِ أَنَّهُ أَلْفٌ : أَجْزَأُ أَنْ يُخْرِجَ مَا شَاءَ . وَذَلِكَ لِأَنَّ اسْمَ الْمَالِ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ ، وَمَا نَوَاهُ زِيَادَةٌ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ الْأَسْمُ ، وَالنَّذْرُ لَا يُلْزَمُ بِالنِّتَةِ . وَالْقِيَاسُ أَنْ يُلْزَمَهُ مَا نَوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى بِكُلَامِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ ، كَالْيَمِينِ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ نَوَى صَوْمًا أَوْ صَلَاةً ، وَفِي نَفْسِهِ أَكْثَرَ مِمَّا يَتَنَاوَلُهُ لَفْظُهُ ، أَنَّهُ يُلْزَمُهُ ذَلِكَ ، وَهَذَا كَذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٨٥٤ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ : (وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ ، وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَطِيقُ الصِّيَامَ ، كَفَّرَ كَفَّارَةً يَمِينٍ ، وَأَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ نَذَرَ طَاعَةً لَا يَطِيقُهَا ، أَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهَا ، فَعَجَزَ عَنْهَا ، فَعَلِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ ؛ لِإِمَارَةِ عَقْبَةِ بْنِ عَامِرٍ ، قَالَ : نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً ، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ ، فَقَالَ : « لَتَمْشِيَ ، وَلَتَرْكَبَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَلِأَيِّ دَاوُدَ : « وَلَتَكْفُرَ ^(٢) يَمِينُهَا » . وَلِلتَّرْمِذِيِّ : « وَلَتَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » ^(٣) . قَالَ : « وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يَطِيقُهُ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٤) ، وَقَالَ : وَقَفَهُ مَنْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٥) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسْمَعْ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ،

(١) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢٦ .

(٢) في م : « وَتَكْفُر » .

(٣) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٤٧٧ .

(٤) في : باب من نذر نذرا لا يطيقه ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٦/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من نذر نذرا لم يسمه ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٧/١ .

والدارقطني ، في : كتاب النذور . سنن الدارقطني ١٥٩/٤ .

(٥) وهو التالي من قول ابن عباس ، حيث رواه بعضهم موقوفا ، كما ذكر أبو داود . ورواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني عن

ابن عباس مرفوعا ، في المواضع السابقة . وانظر حاشية الدارقطني .

وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا يُطِيقُهُ، فَلَيْفَ ^(٦) اللَّهُ بِمَا نَذَرَ. فَإِذَا كَفَّرَ، وَكَانَ الْمُنْذَرُ غَيْرَ الصَّيَامِ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ آخَرُ. وَإِنْ كَانَ صَيَّامًا، فَعَنْ أَحْمَدَ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَلْزَمُهُ لِكُلِّ يَوْمٍ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ. قَالَ الْقَاضِي: وَهَذِهِ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَجَدَ سَبَبَ إِجْبَائِهِ عَمَّتًا، فَإِذَا عَجَزَ عَنْهُ، لَزِمَتْهُ أَنْ يُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، كَصَيَامِ رَمَضَانَ، وَلِأَنَّ الْمُطْلَقَ مِنْ كَلَامِ الْأَدَمِيِّينَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى شَرْعًا، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ الْمَشْرُوعِ، أَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ^(٧)، وَكَذَلِكَ ^(٨) إِذَا عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ الْمُنْذَرِ. وَالثَّانِيَةُ، لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ آخَرُ مِنَ الطَّعَامِ ^(٩) وَلَا غَيْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». وَهَذَا يُفْتَضَى أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةُ ^(١٠) الْيَمِينِ جَمِيعَ كَفَّارَتِهِ، وَلِأَنَّهُ نَذَرَ عَجَزَ عَنِ الْوَفَاءِ بِهِ، فَكَانَ الْوَاجِبُ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، كَسَائِرِ التَّلَوُّرِ، وَلِأَنَّ مُوجِبَ النَّذْرِ مُوجِبُ الْيَمِينِ، إِلَّا / مَعَ إِمْكَانِ الْوَفَاءِ بِهِ إِذَا كَانَ قُرْبَةً، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ؛ لَوُجْهِينَ؛ ١٩٩/١٠ ط أَحَدُهُمَا، أَنَّ رَمَضَانَ يُطْعَمُ عَنْهُ عِنْدَ الْعَجْزِ بِالْمَوْتِ، فَكَذَلِكَ فِي الْحَيَاةِ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ، وَلِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ آكَدٌ بِدَلِيلِ وَجوبِ الْكُفَّارَةِ بِالْجَمَاعِ فِيهِ، وَعَظِيمِ إِثْمِ مَنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عُذْرٍ. وَالثَّانِي، أَنَّ قِيَاسَ الْمُنْذَرِ عَلَى الْمُنْذَرِ، أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى الْمَفْرُوضِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ، وَلِأَنَّ هَذَا قَدْ وَجِبَتْ فِيهِ كَفَّارَةٌ، فَأَجْزَأَتْ عَنْهُ، بِخِلَافِ الْمَشْرُوعِ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمُطْلَقَ مِنْ كَلَامِ الْأَدَمِيِّينَ ^(١١) مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى فِي الشَّرْعِ. قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا بِمُطْلَقٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُنْذَرٌ مُعَيَّنٌ، وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا تَلْزَمَهُ كَفَّارَةٌ فِي الْعَجْزِ عَنْهُ، كَمَا ^(١٢) «لَوْ عَجَزَ عَنْ» الْوَاجِبِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ.

فصل: وَإِنْ عَجَزَ لِعَاضٍ يَرْجَى زَوَالَهُ، مِنْ مَرَضٍ، أَوْ نَحْوِهِ، أَنْتَظَرَ زَوَالَهُ، وَلَا تَلْزَمُهُ

(٦) ق: م: ذ: غيب. خطأ.

(٧) سقطت من: ب.

(٨) سقطت الواو من: ب.

(٩) ق: م: ذ: إلهام.

(١٠) ق: م: ذ: آدمي.

(١١-١٢) ق: م: ذ: في العجز.

كفارة ولا غيرها ؛ لأنه لم يُقَمِّ الوقت ، فبُشِبِه^(١٢) المريض في شهر رمضان ، فإن استمرَّ عجزه إلى أن صارَ غيرَ مرجوِّ الزوال ، صارَ إلى الكفارة والفدية ، على ما ذكرنا من الخلاف فيه . فإن كان العجزُ المرجوُّ الزوالَ عن صوم مُعَيَّن ، فاتَّ وقتُه ، انتظرَ الإمكانَ ليقضيه . وهل تُلزِمُه لغواتِ الوقتِ كفارة ؟ على روايتين ، ذكرهما أبو الحطَّاب ؛ إحداهما ، تجبُ الكفارة ؛ لأنه أُحِلَّ بما تَذَرُه على وجهه ، فلزِمته الكفارة ، كما لو تَذَرَّ المَشْيَ إلى بيتِ الله الحرامِ فعجزَ ، وإنَّ التَذَرَّ كاليمين ، ولو حلفَ ليصومَ هذا الشهرَ ، فأفطره^(١٣) لَعُدَّ . لَزِمته كفارة ، كذا ههنا . والثانية ، لا تُلزِمُه ؛ لأنه أتى بصيامِ أجزاءه عن تَذَرِه من غيرِ تفریط منه^(١٤) ، فلم تُلزِمه كفارةٌ يَمِينٍ^(١٥) ، كما لو صامَ ما عَيَّنَه .

فصل : وإن تَذَرَّ غيرَ الصيام ، فعجزَ عنه ، كالصلاة ونحوها ، فليس عليه إلا الكفارة ؛ لأنَّ الشرعَ لم يجعلْ لذلك بدلًا يُصارُ إليه ، فوجبَت الكفارة ؛ لمخالفته تَذَرُه فقط . وإن عجزَ عنه لعارض ، فحكمُه حكمُ الصَّيام ، سواء فيما فصلناه .

١٨٥٥ - مسألة : قال : (وَإِذَا تَذَرَّ صِيَامًا ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا ، وَلَمْ يَنْوِهِ ، فَأَقْلُ ذَلِكَ صِيَامُ يَوْمٍ ، وَأَقْلُ الصَّلَاةِ رَكْعَتَانِ)

أما إذا تَذَرَّ صِيَامًا مُطْلَقًا ، فأقْلُ ذلك^(١) صِيَامُ يَوْمٍ ، لا خلاف فيه ؛ لأنه ليس في الشرع صَوْمٌ مُفْرَدٌ أَقْلُ من يومٍ ، فيلزمُه^(٢) ؛ لأنه اليقينُ ، وأما الصلاةُ ، ففيها روايتان ؛ / إحداهما ، يُجْزِئُه ركعةٌ . نقلها إسماعيلُ بنُ سعيدٍ ؛ لأنَّ أَقْلَ الصَّلَاةِ ركعةٌ ، فإنَّ الوترَ صلاةٌ مشروعةٌ ، وهى ركعةٌ واحدةٌ . وروى عن عمرَ ، رضِيَ اللهُ عنه ، أنه تطوَّعَ بركعةٍ واحدةٍ^(٣) . والثانية ، لا يُجْزِئُه إلا ركعتانِ . وبه قال أبو حنيفةٌ ؛ لأنَّ أَقْلَ صلاةٍ وجِبَتْ

(١٢) في ب : فأشبهه .

(١٣) في ب : وأفطره .

(١٤) سقط من : ب .

(١٥) في م زيادة : يقوم .

(٢) في ب : فلزمه .

(٣) تقدم في : ٥٣٨/٢ ، ٥٣٩ . وانظر : تلخيص الحبير ٢/٢٥ .

بالشرع ركعتان ، فوجب حملُ التَّنْذِرِ عليه ، وأما الوتر ، فهو نفل ، والتَّنْذِرُ فرض ، فحملهُ على المفروضي أولى ، ولأنَّ الرُّكْعَةَ لا تُجزئُ في الفرضي ، فلا تُجزئُ في التَّنْذِرِ^(١) ، كالسُّجْدَةِ . وللشافعي قولان ، كالروايتين . فأما إن عَيَّنَ بَنَظْرَهُ عِدْداً ، لَزِمَهُ ، قُلُّ أو كَثْرُ ؛ لِأَنَّ التَّنْذِرَ ثَابِتٌ بقوله ، فكذلك عدده ، فإن نَوَى عِدْداً ، فهو كالمو سَمَاءَ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى بَلْفِظِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ ، فَلَزِمَهُ حُكْمُهُ ، كاليقين .

١٨٥٦ - مسألة : قال : (وَإِذَا نَذَرَ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا أَنْ يَمْشِيَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ ، رَكِبَ ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ)

. وجهه أن مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِتَنْذِرِهِ . وبهذا قال مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وابن المنذر . ولا نعلم فيه خلافاً ؛ وذلك لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى »^(٢) . ولا يُجْزِئُهُ الْمَشْيُ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ . وبه يقول الشافعي . ولا أعلم فيه خلافاً ؛ وذلك لِأَنَّ الْمَشْيَ الْمَعْهُودَ فِي الشَّرْعِ ، هُوَ الْمَشْيُ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَإِذَا أُطْلِقَ التَّنْذِرُ ، حُمِلَ عَلَى الْمَعْهُودِ الشَّرْعِيِّ ، وَيَلْزَمُهُ الْمَشْيُ فِيهِ ؛ لِتَنْذِرِهِ الْمَشْيَ^(٣) ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ ، رَكِبَ ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . وعن أحمد ، رواية أخرى ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ دَمٌ . وهو قول الشافعي^(٤) . وأفتى به عطاء ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ أُخْتَهُ عُقْبَةَ بِنَ عَامِرٍ نَذَرَتْ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ ، وَيُهْدَى هَذَبًا . رواه أبو داود^(٥) ، وفيه ضَعْفٌ . وَلَأنَّهُ أَحَلَّ بِوَجِبٍ فِي الْإِحْرَامِ ، فَلَزِمَهُ هَذَبٌ ، كِتَارِكُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْيَمِينَاتِ . وعن ابن عمر ، وابن الزبير ، قالوا : يَحُجُّ مِنْ قَابِلٍ ، وَيَرْكَبُ مَا مَشَى وَيَمْشِي مَا رَكِبَ^(٦) . ونحوه قال ابن عباس^(٧) ، وزاد فقال : وَيُهْدَى . وعن الحسن مثل الأقوال

(٤) في م : التفل .

(١) تقدم ترجمه ، في : ١١٧/٣ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في ب : للشافعي .

(٤) تقدم ترجمه ، في : صفحة ٦٢٦ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من أمر فيه بالإعادة والمشي فيما ركب ... ، من كتاب النذور . السنن الكبرى

٨١/١٠ . وعبد الرزاق ، في : باب من نذر مشي ثم عجز ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٤٩/٨ .

وَعَنِ النَّحْضِيِّ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، كَقَوْلِ / ابْنِ عَمَرَ . وَالثَّانِيَةِ ، كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : عَلَيْهِ هَذِي ، سِوَاءَ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ أَوْ قَدَرَ عَلَيْهِ ، وَأَقْلَ الْهَيْدِي شَاءَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَلْزَمُهُ مَعَ الْعَجْزِ كَفَّارَةٌ بِحَالٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّنْذِرُ مَشْتَبِهُاً إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ^(٦) ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ هَذِي ؟ فِيهِ قَوْلَانِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ ، فَلَا يَلْزَمُهُ مَعَ الْعَجْزِ شَيْءٌ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، ^(٧) « حِينَ قَالَ ^(٨) لَا أَحَبُّ عَقِبَةً بَنَ عَامِرٍ ، لَمَّا تَنَذَرْتُ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ : « لَتَمُشَّ ، وَلَتَرْكَبَ ، وَلَتَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهَا » ^(٩) . وَفِي رِوَايَةٍ : « وَلَتَصُصَّ » ^(١٠) ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « كَفَّارَةُ التَّنْذِرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ » ^(١١) . وَلَأنَّ الْمَشْيَ مِمَّا لَا يُوجِبُهُ الْإِحْرَامُ ، فَلَمْ يَجِبِ الدَّمُ بِتَرْكِه ، كَمَا لَوْ تَنَذَرَ صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ ، فَتَرَكَهُمَا ، وَحَدِيثُ الْهَيْدِي ضَعِيفٌ ، وَهَذَا حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ ، حَيْثُ أَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ عَلَيْهَا ^(١٢) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ ^(١٣) الْعَجْزِ . فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْعَجْزِ . قُلْنَا : يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى حَالَةِ الْعَجْزِ ؛ لِأَنَّ الْمَشْيَ قُرْبَةً ، لِأَنَّهُ مَشْيٌ إِلَى عِبَادَةٍ ، وَالْمَشْيُ إِلَى الْعِبَادَةِ أَفْضَلُ ، وَلِهَذَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْكَبْ فِي عِيدٍ وَلَا جَنَازَةٍ ^(١٤) . فَلَوْ كَانَتْ قَادِرَةً عَلَى الْمَشْيِ ، لِأَمْرٍ بِهِ . وَلَمْ يَأْمُرْهَا بِالرُّكُوبِ وَالتَّكْفِيرِ ، وَلَأنَّ الْمَشْيَ الْمُقْدَرُ عَلَيْهِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِباً أَوْ مُبَاحاً ؛ فَإِنْ كَانَ وَاجِباً ، لَزِمَ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُبَاحاً ، لَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ بِتَرْكِه عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَقَدْ أَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ هُنَا . وَتَرَكَ ذِكْرَهُ فِي الْحَدِيثِ ؛ إِمَّا لِعِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ بِحَالِهَا وَعَجْزِهَا ، وَإِمَّا لِأَنَّ الظَّاهَرَ مِنْ حَالِ الْمَرْأَةِ الْعَجْزُ عَنِ الْمَشْيِ إِلَى مَكَّةَ . أَوْ يَكُونُ قَدْ ذَكَرَ فِي الْخَبَرِ ، فَتَرَكَ الرَّأْيَ ذِكْرَهُ . وَقَوْلُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنَّهُ أَخْلَ بَوَاجِبٍ فِي الْحَجِّ . قُلْنَا : الْمَشْيُ لَمْ يُوجِبْهُ الْإِحْرَامُ ، وَلَا هُوَ مِنْ مَنَاسِكَه ، فَلَمْ يَجِبْ بِتَرْكِه هَذِي ، كَمَا لَوْ تَنَذَرَ صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ فِي الْحَجِّ ، فَلَمْ يُصَلِّهُمَا . فَأَمَّا إِنْ تَرَكَ الْمَشْيَ مَعَ امْتِكَانِهِ ،

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٧-٧) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٨) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : صَفْحَةِ ٦٢٦ .

(٩) م : ق : « فَلَتَصُصَّ » .

(١٠) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : صَفْحَةِ ٦٢٤ .

(١١-١١) ق : ب : « مَعَ » .

(١٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ١٦٨/٣ .

فقد أساء ، وعليه كفارة أيضا ؛ لتركه صفة التذير . وقياس المذهب أن يلزمه استئناف الحج ماشيا ؛ لتركه صفة التذير ، كالموتى صومًا متتابعًا فأتى به متفرقًا . وإن عجز عن المشي بعد الحج ، كفر ، وأجزأه . وإن مشى بعض الطريق ، وركب بعضًا ، فعلى هذا القياس ، يحتمل أن يكون كفول ابن عمر ، وهو أن يحج فيمنى / ماركب ، ويركب ما مشى . ويحتمل أن لا يجزئه إلا حج فيمنى في (١٣) جميعه ؛ لأن ظاهر التذير يقتضي هذا . ووجه القول الأول ، أنه لا يلزمه بترك المشي المقدور عليه أكثر من كفارة ؛ لأن المشى (١٤) غير مقصود في الحج ، ولا ورد الشرع باعتباره في موضع ، فلم يلزم بتركه أكثر من كفارة ، كالموتى التحفّى وشبهه ، وفارق التتابع في الصيام ؛ فإنها صفة مقصودة فيه ، اعتبرها الشرع في صيام الكفارات ، كفارة الظهار والجماع واليمين .

فصل : فإن تذر الحج راكبًا ، لزمه الحج كذلك ؛ لأن فيه إنفاقًا في الحج ، فإن ترك الركوب ، فعليه كفارة . وقال أصحاب الشافعي : يلزمه دم ؛ لترفيه بترك الإنفاق . وقد تبين أن الواجب بترك التذير الكفارة دون الهدي ، إلا أن هذا إذا مشى ولم يركب مع إمكانه ، لم يلزمه أكثر من كفارة ؛ لأن الركوب في نفسه ليس بطاعة ولا قرينة . وكل موضع تذر المشى فيه أو الركوب ، فإنه يلزمه الإتيان بذلك من ذوقرة أهله ، إلا أن ينوي موضعًا بعينه ، فيلزمه من ذلك الموضع ؛ لأن التذير محمول على أصله في الفرض ، والحج المفروض بأصل الشرع يجب كذلك . ويحرم للمتذير من حيث يحرم للواجب . قال بعض الشافعية : يجب الإحرام به (١٥) من ذوقرة أهله ؛ لأن إتمام الحج كذلك . ولنا ، أن المطلق محمول على المعهود في الشرع ، والإحرام الواجب إنما هو من الجيقاب ، ويلزمه المتذير من المشى أو الركوب في الحج أو العمرة (١٦) إلى أن يتحلل ؛ لأن ذلك انقضاء الحج والعمرة . قال أحمد : يركب في الحج إذا رمى ، وفي العمرة إذا سعى ؛ لأنه لو وطئ بعد ذلك ، لم يفسد حجًا ولا عمرة . وهذا يدل على أنه إنما يلزمه في الحج إلى (١٧) التحليل الأول .

(١٣) سقط من : م .

(١٤) (١٤-١٤) في ب : ليس بمقصود .

(١٥) في ب : والعمرة .

فصل : وإذا نذر المشي إلى بيت الله ، أو الركوب إليه ، ولم يرد بذلك حقيقة المشي والركوب ، إنما أراد إثباته ، لزمه إثباته في حج أو عمرة ، ولم يتعين عليه مشي ولا ركوب ؛ لأنه عني ذلك بنذره ، وهو مُحْتَمِلٌ له ، فأشبهه ما لو صرح به . ولو نذر أن يأتي بيت الله / الحرام ، أو يذهب إليه ، لزمه ^(١٦) إثباته في حج أو عمرة . وعن أبي حنيفة : لا يلزمه شيء ؛ لأن مجرد إثباته ليس بقرينة ولا طاعة . ولنا ، أنه علق نذره بوصول البيت ، فلزمه ، كما لو قال : لله على المشي إلى الكعبة . إذا ثبت هذا ، فهو مُحَيَّرٌ في المشي والركوب . وكذلك إذا نذر أن يحج البيت أو يزوره ؛ لأن الحج يحصل بكل واحد من الأمرين ، فلم يتعين أحدهما ، وإن قال : لله على أن أتى البيت الحرام ، غير حاج ولا معتمر . لزمه الحج والعمرة ، وسقط شرطه . وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشافعي ؛ لأن قوله : لله على أن أتى البيت . يقتضي حجا أو عمرة ، وشرط سقوط ذلك يُناقض نذره ، فسقط حكمه .

فصل : إذا نذر المشي إلى البلد الحرام ، أو بقعة منه ، كالصفا والمروة وأبي قبيس ، أو موضع في الحرم ، لزمه الحج أو عمرة . نص عليه أحمد . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يلزمه إلا أن ينذر المشي إلى الكعبة ، أو إلى مكة . وقال أبو يوسف ، ومحمد : إن نذر المشي إلى الحرم ، أو إلى المسجد الحرام كقولنا ، وفي باقي الصور كقول أبي حنيفة . ولنا ، أنه نذر المشي إلى موضع من الحرم ، أشبه النذر إلى مكة . فأما إن نذر المشي إلى غير الحرم ، كعرفة ، ومواقيت الإحرام ، وغير ذلك ، لم يلزمه ذلك ، ويكون كتنذر المباح . وكذلك إن نذر إثبات مسجد سوى المساجد الثلاثة ، لم يلزمه إثباته . وإن نذر الصلاة فيه ، لزمته ^(١٧) الصلاة دون المشي ، ففي أي موضع صلى أجزأه ؛ لأن الصلاة لا تخص مكانا دون مكان ، فلزمته الصلاة دون الموضع . ولا نعلم في هذا خلافا ، إلا عن الليث ، فإنه قال : لو نذر صلاة أو صياما بموضع ، لزمه فعله في ذلك الموضع ، ولو ^(١٨) نذر المشي إلى مسجد ، مشى إليه . قال الطحاوي : لم يوافق على ذلك أحد من الفقهاء ؛

(١٦) في ب : لا يلزمه .

(١٧) في م : لزمه .

(١٨) في م : ومن .

وذلك لأن النبي ﷺ قال : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٩) . ولو لَزِمَ الْمُشْيُ إِلَى مَسْجِدٍ بَعِيدٍ لَشَدُّ الرَّحْلِ إِلَيْهِ ؛ وَلَئِنْ الْعِبَادَةُ لَا تُخْتَصُّ بِمَكَانٍ / دُونَ مَكَانٍ ، فَلَا يَكُونُ فِعْلُهَا فِيمَا نَذَرَ فِعْلُهَا فِيهِ قُرْبَةً ، فَلَا تَلْزِمُهُ نَذْرُهُ ، وَفَارَقَ مَا لَوْ نَذَرَ الْعِبَادَةَ فِي يَوْمٍ بَعِيْنِهِ ، لَزِمَهُ فِعْلُهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَيَّنَ لِعِبَادَتِهِ زَمَنًا وَوَقْتًا مُعَيَّنًا ، وَلَمْ يُعَيِّنْ لَهَا مَكَانًا وَمَوْضِعًا ، وَالتَّنْذِيرُ مُرَدُّودَةٌ إِلَى أَصُولِهَا فِي الشَّرْعِ ، فَتَعَيَّنَتْ بِالزَّمَانِ دُونَ الْمَكَانِ .

فصل : وإن نَذَرَ الْمُشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَمْ يَتَوَبَّهِ شَيْفًا ، وَلَمْ يُعَيِّنْهُ ، انْصَرَفَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَخْصُوصُ بِالْقَصْدِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَإِطْلَاقُ بَيْتِ اللَّهِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ فِي الْعُرْفِ ، فَيَنْصَرِفُ إِلَيْهِ إِطْلَاقُ التَّنْذِيرِ .

فصل : وإن نَذَرَ الْمُشْيَ إِلَى مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، لَزِمَهُ ذَلِكَ . وهذا قال مالكٌ ، والأوزاعيُّ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وابنُ الْمُنْذِرِ . وهو أحدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ ، وقال في الآخرِ : لَا يَبِينُ لِي وَجُوبُ الْمُشْيِ إِلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ الْبِرَّ بِإِثْنَيْنِ بَيْتِ اللَّهِ فَرَضَ ، وَالْبِرَّ بِإِثْنَيْنِ هَذَيْنِ تَقُلُّ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . وَلَئِنْ أَحَدُ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ، فَلَزِمَ الْمُشْيَ إِلَيْهِ بِالتَّنْذِيرِ ، كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَلَا يَلْزِمُ مَا ^(٢٠) ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّ ^(٢١) كُلَّ قُرْبَةٍ تَجِبُ بِالتَّنْذِيرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَا أَصْلُ فِي الْوُجُوبِ ، كَعِبَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَشُهُودِ الْجَنَائِزِ ، وَيَلْزِمُهُ بِهِذَا التَّنْذِيرُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَنَاهُ رَكْعَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالتَّنْذِيرِ الْقُرْبَةَ وَالطَّاعَةَ ، وَإِنَّمَا تَحْصِيلُ ذَلِكَ بِالصَّلَاةِ ، فَتَضَمَّنَ ذَلِكَ نَذْرَهُ ، كَمَا يَلْزِمُ نَاذِرَ الْمُشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ أَحَدُ الثُّسْكَيْنِ ، وَنَذْرُ الصَّلَاةِ فِي أَحَدِ الْمَسْجِدَيْنِ كَتَنْذِيرِ الْمُشْيِ إِلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ نَذْرَ أَحَدِ الثُّسْكَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَتَنْذِيرِ الْمُشْيِ إِلَيْهِ . وقال أبو حنيفةٌ : لَا تَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فِي مَوْضِعٍ بِالتَّنْذِيرِ ، سَوَاءً كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرْعِ ، لَا يَجِبُ بِالتَّنْذِيرِ ؛ بِدَلِيلِ تَنْذِيرِ الصَّلَاةِ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ عُمَرَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،

(١٩) تقدم ترجمته ، في : ١١٧/٣ .

(٢٠) في ب : ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢١) في ب : ١٠٥ ، ١٠٦ .

إِنِّي نَذَرْتُ^(٢٢) فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنَّا أَغْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
 « أَوْفِ بِنَذْرِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٣) . وَلَأنَّ الصَّلَاةَ فِيهَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ
 ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا ، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ /
 الْحَرَامَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٤) . وَرَوَى عَنْهُ ﷺ : « صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، بِمِائَةِ أَلْفِ
 صَلَاةٍ »^(٢٥) . وَإِذَا كَانَ فَضِيلَةُ وَقْرَةٍ ، لَزِمَ بِالنَّذْرِ ، كَالْوِ نَذَرِ طَوَّلِ الْقِرَاءَةِ . وَمَا ذَكَرُوهُ
 يَبْطُلُ بِالْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهَا تَلْزَمُ بِنَذْرِهَا ، وَهِيَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ عِنْدَهُمْ .

فصل : وَإِذَا نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، لَمْ تُجْزِئْهُ الصَّلَاةُ فِي غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ
 الْمَسَاجِدِ وَخَيْرُهَا ، وَأَكْثَرُهَا ثَوَابًا لِلْمُصَلِّي فِيهَا . وَإِنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ،
 أَجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ
 اللَّهِ ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رَكَعَتَيْنِ . قَالَ : « صَلِّ
 هَهُنَا » . ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « صَلِّ هَهُنَا » . ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ ، قَالَ : « صَلِّ هَهُنَا » .
 ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « شَأْنُكَ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَلَفْظُهُ : « وَالَّذِي
 نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْ صَلَّيْتُ هَهُنَا لَأَجْزَأَعَنكَ كُلَّ صَلَاةٍ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ »^(٢٦) . وَإِنْ نَذَرَ
 إِثْنَانِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، وَالصَّلَاةَ فِيهِ ، أَجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ فِيهِ ، وَفِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ؛ لِأَنَّهُ
 أَفْضَلُ . وَإِنْ نَذَرَ ذَلِكَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ فَعَلُهُ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ؛ لِأَنَّهُ
 مَفْضُولٌ . وَقَدْ سَبَقَ هَذَا فِي بَابِ الْإِغْتِكَافِ^(٢٧)

فصل : وَإِنْ أَفْسَدَ الْحَجَّ الْمَنْدُورَ مَا شِئًا ، وَجَبَ الْقَضَاءُ مَا شِئًا ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَكُونُ عَلَى
 صِفَةِ الْأَدَاءِ . وَكَذَلِكَ إِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، لَكِنْ إِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، سَقَطَ ثَوَابُ الْوُقُوفِ ، مِنْ

(٢٢) - (٢٢) سقط من : م .

(٢٣) تقدم تحريمه ، في : ٤٥٧/٤ .

(٢٤) تقدم تحريمه ، في : ٤٩٣/٤ . ومضاف إليه : وأخرجه الترمذي ، في : باب في فضل المدينة ، من أبواب المناقب .
 عارضة الأحوذى ٢٧٣/١٣ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ ، من كتاب القبلة . المطبأ
 . ١٩٦/١ .

(٢٥) تقدم تحريمه ، في : ٤٩٤/٤ .

(٢٦) تقدم تحريمه ، في : ٤٩٥/٤ .

(٢٧) تقدم في : ٤٩٤/٤ .

الْمَيْبِتِ بِمَزْدَلِفَةَ وَمَيْتَى ، وَالرَّمْيِ ، وَتَحْلُلِ بَعُورَةٍ ، وَيَمْضِي^(٢٨) بِالْحَجِّ الْفَاسِدِ مَا شَاءَ ،
حَتَّى يَتَحَلَّلَ مِنْهُ .

١٨٥٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا نَذَرَ عَقْتُ رَقَبَةٍ ، فَهِيَ الَّتِي تُجْزَى عَنْ الْوَاجِبِ ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَوَى رَقَبَةً بَعَيْنِهَا)

يَعْنِي : لِأَجْزَائِهِ إِلَّا رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً سَلِيمَةً مِنَ الْعُيُوبِ الْمُضِرَّةِ بِالْعَمَلِ ، وَهِيَ الَّتِي تُجْزَى فِي
الْكَفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْهُودِ فِي الشَّرْعِ ، وَالْوَاجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ
كَذَلِكَ . وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : يُجْزَى عَنْهُ أَى رَقَبَةٍ كَانَتْ
صَحِيحَةً أَوْ مَعِيَّةً ، مُسَلِّمَةً أَوْ كَافِرَةً ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ ذَلِكَ . وَلَنَا ، أَنَّ الْمُطْلَقَ
يُحْمَلُ عَلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ ، وَهُوَ الْوَاجِبُ فِي الْكَفَّارَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْطَلِقُ بِنَذْرِ الْمَشْيِ إِلَى
بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، فَإِنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ الْأَسْمُ . فَأَمَّا إِنْ نَوَى رَقَبَةً بَعَيْنِهَا ، أَجْزَأَهُ
عَقْتُهَا ، أَى رَقَبَةٍ كَانَتْ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى بِلَفْظِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ . وَإِنْ نَوَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ / اسْمُ الرَّقَبَةِ ،
أَجْزَأَهُ مَا نَوَاهُ ، لِمَا^(١) ذَكَرْنَا ، فَإِنَّ^(٢) الْمُطْلَقَ يَتَقَيَّدُ بِالنِّيَّةِ ، كَمَا يَتَقَيَّدُ بِالْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ . قَالَ
أَحْمَدُ ، فِي مَنْ نَذَرَ عَقْتُ عَيْدٍ بَعَيْنَهُ ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَعْتِقَهُ : تَلَزُمُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ ، وَلَا يَلْزُمُهُ
عَقْتُ عَيْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ فَاتَهُ ، عَلَى حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ^(٣) ، وَإِلَيْهِ أَذْهَبَ فِي الْفَائِتِ وَمَا
عُجِرَ عَنْهُ .

فصل : وَإِذَا نَذَرَ هَذَيًا مُطْلَقًا ، لَمْ يُجْزَئِهِ إِلَّا مَا يُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ . وَإِنْ عَيَّنَ
الْهَذْيَ بِلَفْظِهِ ، أَوْ نِيَّتِهِ ، أَجْزَأَهُ مَا عَيَّنَهُ ، صَغِيرًا كَانُ أَوْ كَبِيرًا ، جَلِيلًا كَانُ^(٤) أَوْ حَقِيرًا ؛
لِأَنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى هَذْيًا ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فَكَأَنَّمَا أَخَذَ
بِئِصَّةٍ^(٥) » . وَإِنَّمَا صَرَّفْنَا الْمُطْلَقَ إِلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ ، لِأَنَّهُ غَلَبَ^(٦) عَلَى الْأَسْمِ ، كَمَا لَوْ

(٢٨) فِي م : يَمْشِي ٤ .

(١-٢) فِي م : ذَكَرْنَاهُ إِنْ ٤ .

(٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ، فِي : صَفْحَةِ ٦٢٦ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٤) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ، فِي : ١٦٥/٣ .

(٥) فِي ب : أَعْطَبَ ، ٤ .

نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ ، لَزِمَتْهُ صَلَاةٌ شَرْعِيَّةٌ دُونَ اللَّغْوِيَّةِ . وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أَهْدِيَ بَدَنَةً ، أَوْ بَقَرَةً ، أَوْ قَالَ : شَاةٌ . لَزِمَهُ أَقْلٌ مَا يُجْزِي مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ الَّذِي عَيْتَهُ . فَإِنْ نَذَرَ بَدَنَةً ، أَوْ جَزَأَهُ نَبِيَّةً مِنَ الْإِبِلِ أَوْ نَتْنً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنَ الْإِبِلِ ، فَبَقَرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَسَبْعَ مِنَ الْغَنَمِ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الشَّرْعِ أَنَّ الْبَقَرَةَ تَقُومُ مَقَامَ الْبَدَنَةِ ، وَكَذَلِكَ سَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ . فَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْبَقَرَةِ أَوْ الْغَنَمِ ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْبَدَنَةِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُجْزِيهِ ^(٦) . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنِ الشَّافِعِيِّ . وَالَّذِي يَفْتَضِيهِ مَذْهَبُ الْحَرَقِيِّ ، جَوَازُ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِهِ : وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، فَذَبَحَ سَبْعًا مِنَ الْغَنَمِ ، أَجْزَأَهُ . فَإِنْ تَوَلَّى بِنَذَرِهِ بَدَنَةً مِنَ الْإِبِلِ ، لَمْ يُجْزِيهِ غَيْرُهَا مَعَ وُجُودِهَا ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ بِإِيْمَانِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُطْلِقَ ، فَأَنَّهَا انْصَرَفَتْ إِلَى الْإِبِلِ بِمَعْهُودِ الشَّرْعِ ، وَمَعْهُودِ الشَّرْعِ فِيهَا أَنْ تَقُومَ الْبَقَرَةُ مَقَامَهَا . فَأَمَّا إِنْ نَوَاهَا مِنَ الْإِبِلِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَهَا ، كَسَائِرِ الْمَنْذُورَاتِ . وَكَذَلِكَ إِنْ صَرَّحَ بِهَا فِي نَذَرِهِ . مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أَهْدِيَ نَاقَةً . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَقُومَ الْبَقَرَةُ مَقَامَهَا عِنْدَ عَدَمِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّنَتْ هَذَا شَرْعِيًّا ، وَالْهَذْيُ الشَّرْعِيُّ لَهُ بَدَلٌ .

فصل : وَمَنْ نَذَرَ هَذَا ، لَزِمَهُ إِصَالُهُ إِلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْهَذْيِ يَقْتَضِي
 ٢٠٣/١٠ ط ذلك ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَذَا / يَلِغُ الْكَعْبَةِ ﴾ ^(٧) . فَإِنْ عَيَّنَ شَيْئًا بِنَذَرِهِ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : أَهْدِيَ شَاةً ، أَوْ تَوْنًا ، أَوْ بَرًّا ، أَوْ ذَهَبًا . وَكَانَ مِمَّا يَنْقَلُ ، حُمِلَ إِلَى الْحَرَمِ ، فَفُرِقَ فِي مَسَاكِينِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَنْقَلُ ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أَهْدِيَ دَارِي هَذِهِ ، أَوْ أَرْضِي ، أَوْ شَجَرَتِي هَذِهِ . يَبِيعُ ، وَيُبْعَثُ بِشَمَنِهَا إِلَى الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِهْدَاؤُهُ بَعِيْثَهُ ، فَانْصَرَفَ بِذَلِكَ ^(٨) إِلَى بَدَلِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ ، فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تُهْدِيَ دَارًا ، فَقَالَ : يَبِيعُهَا ، وَتَنْصَدُقُ بِشَمَنِهَا عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ . وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمَنْذُورُ مِمَّا يَنْقَلُ ، لَكِنْ يَشَقُّ ثَقْلُهُ ، كَخَشِيَةِ ثِقَلِهِ ، فَإِنَّهُ يَبِيعُهَا ؛ لِأَنَّهُ أَحْظَ لِلْمَسَاكِينِ مِنْ

(٦) ق ب : ١ يجوز ؛

(٧) سورة المائدة ٩٥ .

(٨) ق ب : ١ ذلك ؛

تَقْلِيهَا . وَإِنْ^(٩) كَانَ مِمَّا لَا كُفْلَةَ فِي تَقْلِيهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَقْرِيقَهُ بِنَفْسِهِ ، وَيَخْتِاجُ إِلَى التَّبَيُّعِ ، يُنْظَرُ إِلَى الْحَظِّ لِلْمَسَاكِينِ فِي بَيْعِهِ فِي بَلَدِهِ ، أَوْ تَقْلِيهِ لِبَاعٍ ثُمَّ . وَإِنْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ ، يَبِيعُ فِي أَى مَوْضِعٍ شَاءَ .

فصل : وَإِنْ نَذَرْنَا يُهْدَى إِلَى غَيْرِ مَكَّةَ ، كَالْمَدِينَةِ ، أَوِ الثَّغُورِ ، أَوْ يَذْبَحُ بِهَا ، لَزِمَتْهُ الذَّبْحُ ، وَإِلْيَاصًا مَا أُهْدِئَ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ ، وَتَفْرِقَةُ الْهَدْيِ وَلَحْمِ الذَّبِيحَةِ عَلَى أَهْلِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِذَلِكَ الْمَكَانِ مَا لَا يَجُوزُ التَّنْذَرُ لَهُ ، كَكَنِيسَةٍ ، أَوْ صَنْمٍ ، أَوْ نَحْوِهِ ، مِمَّا يُعَظَّمُهُ الْكُفَّارُ أَوْ غَيْرُهُمْ ، مِمَّا لَا يَجُوزُ تَعْظِيمُهُ ، كَشَجَرَةٍ ، أَوْ قَبْرِ ، أَوْ حَجَرٍ ، أَوْ عَيْنِ مَاءٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(١٠) ، قَالَ : نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنْ يَنْحَرَّ بِبَلَاءِ بَوَائِئِهِ^(١١) ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ كَانَ بِهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ ؟ » قَالُوا : لَا . قَالَ : « هَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَغْيَادِهِمْ ؟ » قَالُوا : لَا . قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوْفَ بِنَذْرِكَ » . وَلَأنَّهُ ضَمَّنَ نَذْرَهُ نَفْعَ فَقَرَاءِ ذَلِكَ الْبَلَدِ ، بِإِيصَالِ اللَّحْمِ إِلَيْهِمْ ، وَهَذِهِ قُرْبَةٌ . فَتَلَزَمَتْهُ^(١٢) ، كَمَا لَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ عَلَيْهِمْ . فَإِنْ كَانَ بِهَا شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَا ، لَمْ يَجْزِ التَّنْذَرُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « هَلْ كَانَ بِهَا وَثَنٌ ، أَوْ عِيدٌ مِنْ أَغْيَادِ الْجَاهِلِيَّةِ ؟ » . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِهَا ذَلِكَ ، لَمَتَّعَهُ مِنَ الْوَفَاءِ بِنَذْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذَا تَعْظِيمًا لغير مَا عَظَّمَهُ اللَّهُ ، يُشَبِّهُ تَعْظِيمَ الْكُفَّارِ لِلْأَصْنَامِ ، فَحَرَّمَ ، كَتَعْظِيمِ الْأَصْنَامِ ، وَلِذَلِكَ لَعَنَ^(١٣) النَّبِيُّ ﷺ الْمُتَخَذَاتِ عَلَى الْقُبُورِ الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَجَ^(١٤) ، وَقَالَ : « لَعَنَ^(١٥) اللَّهُ الْيَهُودَ ، أَنْتَخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ »^(١٦) . يُحَذَّرُ مِثْلَ مَا صَنَعُوا^(١٧) . وَعَلَى هَذَا نَذَرُ

(٩) في ب : « ولو » .

(١٠) في : باب ما يؤمر به من الوفاء عن النذر ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢/٢١٣ .

(١١) بوائئة : هضبة وراه ينبع ، قرية من ساحل البحر . معجم البلدان ١/٧٥٤ .

(١٢) في ب : « فلزمته » .

(١٣-١٤) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٤) تقدم تخريجه ، في : ٤٤٠/٣ . وبصحح موضع الترمذى إلى : ١١٦/٢ .

(١٥) تقدم تخريجه ، في : ٤٧٤/٢ . وبضاف إليه : وأخرجهم أبو داود ، في : باب في البناء على القبر ، من كتاب الجنائز .

سنن أبي داود ٢/١٩٤ . والدارمي ، في : باب النبي عن اتخاذ القبور مساجد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي =

الشمع والزيت ، وأشباهه^(١) ، للأماكن التي فيها القبور ، لا يصح .

٢٠٤/١٠ / فصل : وإن نذر الذبح بمكة ، فهو كنذر الهدي إليها ؛ لأن مطلق النذر محمول على معهود الشرع ، ومعهود الشرع في الذبح الواجب بها أن يفرق اللحم بها .

١٨٥٨ - مسألة : قال : (وإذا نذر صيام شهر من يوم يقدم فلان ، فقديم^(٢) أول يوم من^(٣) شهر رمضان ، أجزأه صيامه لرمضان ونذره)

ظاهر كلام الخرقى ، أن نذر هذا متعقد ، لكن صيامه يُجزئ عن النذر ورمضان . وهو قول أبى يوسف . وهو قياس قول ابن عباس ، وعكرمة ؛ لأنه نذر صوماً في وقت ، وقد صام فيه . وقال القاضي : ظاهر كلام الخرقى ، أن النذر غير متعقد ؛ لأن نذره وافق زمناً يستحق صومه ، فلم يتعقد نذره ، كنذر صوم رمضان : قال : والصحيح عندي صحة النذر ؛ لأنه نذر طاعة يمكن الوفاء به غالباً ، فانتقد ، كالموافق شعبان . فعلى هذا يصوم رمضان ، ثم يقضى ، ويكفر . وهذا اختيار أبى بكر . ونقل جعفر بن محمد ، عن^(٤) أحمد ، أن عليه القضاء . وقول الخرقى : أجزأه صيامه لرمضان ونذره . دليل على أن نذره انتقد عنده ، لولا ذلك لما^(٥) كان صومه عن نذره . وقد نقل أبو طالب^(٦) ، عن أحمد ، في من نذر أن يحج وعليه حجة مفروضة ، فأخرم عن النذر ، وقعت عن المفروض ، ولا يجب عليه شيء آخر . وهذا مثل قول الخرقى . ورؤى عكرمة ، عن ابن عباس ، في رجل نذر أن يحج ، ولم يكن حجة الفريضة ، قال : يُجزئ لهما جميعاً . وعن عكرمة ، أنه سئل عن ذلك ، فقال عكرمة : يقضى حجته عن نذره وعن حجة الإسلام ، أرايتم لو أن رجلاً نذر أن يصلي أربع ركعات ، فصلى العصر ، أليس ذلك يُجزئ من العصر والنذر ؟ قال :

= ٣٢٦/١ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في إجماله اليهود من المدينة ، من كتاب الجامع . المطاوع ٨٩٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٦/٢ ، ٢٨٤ ، ٣٦٦ ، ٣٩٦ ، ٤٥٤ ، ٥١٨ ، ١٨٤/٥ ، ١٨٦ ، ٢٠٤ ، ٨٠/٦ ، ٢٧٥ ، ٢٥٥ ، ٢٢٩ ، ١٢١ ، ٨٠/٦ .

(١) في النسخ : وأشبهه .

(٢) (١-١) في ب : في أول .

(٣) في ب : وعن .

(٤) في ب : ما .

(٥) في م : أبو الخطاب .

فذكرت قولي لابن عباس ، فقال : أصبَتْ وأحسنَتْ^(٥) . وقال ابن عمر ، وأنس ، وعروة^(٦) : يبدأ بحجّة الإسلام ، ثم يحجّ لنذره . وفائدة التعميد نذره ، لزوم الكفارة بتركه ، وأنه لو لم يتوه لنذره ، لزمه قضاؤه . وعلى هذا لو وافق نذره بعض رمضان ، وبعض شهر آخر ، إما شعبان ، وإما شوال ، لزمه صوم ما خرج عن رمضان ، ونُذِمَ من رمضان . ولو قال : لله على صوم رمضان . فعلى قياس قول الخرقي ، يصح نذره ، ويُجزئه صيامه عن الأثرين ، وتلزمه الكفارة إن أحل به . وعلى قول القاضي ، لا يتعقد نذره . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنه لا يصح صومه عن النذر ، فأشبهه الليل . ولنا ، / أن النذر يمين ، فيتعقد^(٧) ٢٠٤/١٠ ظ في الواجب موجباً للكفارة ، كاليمين بالله تعالى .

فصل : ونقل عن أحمد ، في من نذر أن يحج العام ، وعليه حجّة الإسلام ، روايتان ؛ أحدهما ، تُجزئه حجّة الإسلام عنها وعن نذره . نقلها أبو طالب . والثانية ، يتعقد نذره موجباً للحجّة غير حجّة الإسلام ، يبدأ بحجّة الإسلام ، ثم يقضى نذره . نقلها ابن منصور ؛ لأنهما عبادتان تجبان بسببين مختلفين ، فلم تسقط أحدهما بالآخرى ، كما لو نذر حجّتين ، ووجه الأولى ، أنه نذر عبادة في وقت معين ، ودائى بهافيه ، فأشبهه ماله قال : لله على أن أصوم رمضان .

فصل : فإن قال : لله على أن أصوم شهراً . فنوى صيام شهر رمضان ، لنذره ورمضان ، لم يُجزئه ؛ لأن شهر رمضان واجب بفرض الله تعالى ، ونذره يقتضى إيجاب شهر ، فيجب شهران بسببين ، ولا يُجزئ أحدهما عن الآخر ، كما لو نذر صوم شهرين ، وكالو نذر أن يصلى ركعتين ، لم تُجزئه صلاة الفجر عن نذره ، وعن صلاة^(٨) الفجر .

١٨٥٩ - مسألة ؛ قال : (وإذا^(٩) نذر أن يصوم يوم يقدم فلان ، فقدم يوم فطر ، أو أضحى ، لم يصمه ، وصام يوماً مكانه ، وكفر كفارة يمين)

وجملته أن من نذر أن يصوم يوم يقدم فلان ، فإن نذره صحيح . وهو قول أبى حنيفة ،

(٥) في ب : : أو أحسن .

(٦) سقط من : ب .

(٧) في ب : : ومن .

وأخذ قولِي الشافعي، وقال في الآخر: لا يصح نذره؛ لأنه لا يُمكن صَوْمُهُ بعد وجود شرطه، فلم يصح، كما لو قال: لله على أن أصوم اليوم الذي قبل اليوم الذي يقدّم فيه. ولنا، أنه زمن يصح^(٢) فيه صوم التطوع، فالتعقد نذره لصومه، كما لو أصبح صائماً تطوعاً، قال: لله على أن أصوم يوماً. وقولهم: لا يُمكن صَوْمُهُ. لا يصح؛ فإنه قد يعلم اليوم الذي يقدّم فيه قبل قدومه، فيتوى صومه من الليل، ولأنه^(٣) قد يجب عليه ما لا يُمكنه، كالصبي يبلغ في أثناء يوم من رمضان، أو الحائض تطهر فيه، ولا تسلم ما قاسوا عليه، إذا ثبتت صحته، ولا يخلو من أقسام خمسة؛ أحدها، أن يعلم قدومه من الليل، فيتوى صومه، ويكون يوماً يجوز فيه صوم النذر، فيصح صومه ويجزئه؛ لأنه وفي نذره. الثاني، أن يقدّم يوم فطر أو أضحى، فاختلفت الرواية عن أحمد، في هذه المسألة؛ فعنه: لا يصومه، ويقضى، ويكفر. نقله عن/ أحمد جماعة. وهو قول أكثر أصحابنا، ومذهب الحكيم، وحماد. الرواية الثانية، يقضى، ولا كفارة عليه. وهو قول الحسن، والأوزاعي، وأبي عبيد، وقادة، وأبي ثور، وأخذ قولِي الشافعي؛ فإنه^(٤) فاته الصوم الواجب بالنذر، فلزمه قضاءه، كم لو تركه نسياناً، ولم يلزمه كفارة؛ لأن الشرع منعه من صومه، فهو كالمكروه. وعن أحمد، رواية ثالثة، إن صامه صح صومه. وهو مذهب أبي حنيفة؛ لأنه وفي بمانذر^(٥)، فأشبهه ما لو نذر مَعْصِيَةً ففعلها. ويخرج أن^(٦) يكفر من غير قضاء؛ لأنه وافق يوماً صومه حرام، فكان موجب الكفارة، كما لو نذرت المرأة صوم يوم حيضها. ويخرج أن لا يلزمه شيء من كفارة ولا قضاء؛ بناءً على من نذر المَعْصِيَةَ. وهذا قول مالك، والشافعي في أحد قوليه؛ بناءً على نذر المَعْصِيَةِ. ووجه قول الخرقي، أن النذر يتعقد؛ لأنه نذر يُمكن الوفاء به غالباً، فكان مُتَعَقِّداً، كما لو وافق غير يوم العيد، ولا يجوز أن يصوم يوم العيد؛ لأن الشرع حرّم صومه، فأشبهه زمن الحيض، ولزمه القضاء؛ لأنه نذر مُتَعَقِّد، وقد فاته الصيام بالعذر، ولزمته الكفارة؛ لقوائمه، كما لو

(٢) في م: ١: صح.

(٣) سقطت الواو من: م.

(٤) في ب: ١: لأنه.

(٥) في ب: ١: نذره.

(٦) في ب: زيادة: لا.

فاته بمرض . وإن وافق يوم خيضر أو نفاسه ، فهو كالوفاق يوم فطر أو أضحى ، إلا أنه لا يصومه . بغير خلاف في المذهب ، ولا بين أهل العلم . الثالث ، أن يقدم في يوم يصح صومه ، والتأخير مفضل ، فيه روايتان ؛ أحدهما ، يلزمه القضاء والكفارة^(٧) ؛ لأنه نذر صوماً نذرًا صحيحاً ، ولم يف به ، فلزمه القضاء والكفارة ، كسائر المنذورات . ويخرج أن لا يلزمه كفارة . وهو مذهب الشافعي ، لأنه ترك المنذور لعذر . والثانية ، لا يلزمه شيء ، من قضاء ولا غيره . وهو قول أبي يوسف ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر ؛ لأنه قدم في زمن لا يصح صومه فيه ، فلم يلزمه شيء ، كالمقدم ليلاً . الرابع ، قدم والتأخير صائماً ، فلا يحل من أن يكون تطوعاً أو قرضاً ؛ فإن كان تطوعاً ، فقال القاضي : يصوم بغيره ، ويعقده عن نذره ، ويجزئه ، ولا قضاء ولا كفارة . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأنه يمكن صوم يوم بعضه تطوع وبعضه واجب ، كالمندور في أثناء التطوع إتمام صوم ذلك اليوم ، وإنما وجد سبب الوجوب في بعضه . وذكر القاضي احتمالاً آخر ، أنه يلزمه القضاء^{٥٢٠/١٠} والكفارة ؛ لأنه صوم واجب ، فلم يصح نيته من النهار ، كقضاء رمضان . وذكر أبو الخطاب هذين الاحتمالين روايتين . وعند الشافعي ، عليه القضاء فقط ، كالمقدم وهو مفضل^(٨) . ويخرج لنا مثله . وأما إن كان الصوم واجباً ، فحكمه حكم المسألة التي قبل هذه ، وقد ذكرناه^(٩) . وإن قدم وهو متسليم ، لم ينو الصيام ، ولم يفعل ما يفطره ، فحكمه حكم الصائم تطوعاً . الخامس ، أن يقدم ليلاً ، فلا شيء عليه في قولهم جميعاً ؛ لأنه لم يقدم في اليوم ، ولا في وقت يصح فيه الصيام .

فصل : وإن قال : لله على صوم يوم العيد . فهذا نذر معصية ، على نذره الكفارة لا غير . نقلها حنبل عن أحمد . وفي رواية أخرى ، أن عليه القضاء مع الكفارة ، كالمسألة المذكورة . والأولى هي الصحيحة . قاله القاضي ؛ لأن هذا نذر معصية ، فلم يوجب قضاء ، كسائر المعاصي . وفارق المسألة التي قبلها ؛ لأنه^(١٠) لم يقصد بنذره المعصية ،

(٧) سقط من : ب .

(٨) في م : م مضطر .

(٩) في ب : ذكرنا .

(١٠) في ب : فإنه .

وَأَمَّا وَقَعُ اتِّفَاقًا ، وَهُنَا تَعَمُّدُهَا بِالنَّذْرِ ، فَلَمْ يَتَعَمَّدْ نَذْرُهُ ، وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا تَنْذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ »^(١١) . وَيَخْرُجُ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ شَيْءٌ ؛ بِنَاءً عَلَى نَذْرِ الْمَعْصِيَةِ فِيمَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ نَذَرَتِ الْمَرْأَةُ صَوْمَ يَوْمٍ خِيضِيهَا وَنَفَاسِيهَا ، فَعَلَيْهَا الْكَفَّارَةُ^(١٢) لَا غَيْرُ^(١٣) . وَلَمْ أَعْلَمْ عَنْ أَصْحَابِنَا فِي هَذَا إِخْلَافًا .

١٨٦٠ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ وَافَقَ قَدُومُهُ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، صَامَهُ ، فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ . وَالرُّوَايَةُ الْأُخْرَى ، لَا يَصُومُهُ ، وَيَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ ، وَيُكْفَرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ)

اِخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ عَنِ الْفَرْضِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي الصِّيَامِ^(١٤) ، فَإِنْ قُلْنَا : يَصُومُهَا عَنِ الْفَرْضِ . صَامَهَا هُنَا ، وَأَجْزَأُهَا . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَصُومُهَا . فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ وَافَقَ يَوْمَ الْعِيدِ ، وَقَدْ مَضَى .

فصل : وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ عَلَى صَوْمٍ بِقَدَمٍ فَلَانْ أَبَدًا . أَوْ قَالَ : اللَّهُ عَلَى صَوْمٍ يَوْمٍ كُلِّ حَمِيرٍ أَبَدًا . لَزِمَهُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَأَمَّا الْيَوْمُ الَّذِي يَقْدَمُ فِيهِ ، فَقَدْ مَضَى بَيَانُ حُكْمِهِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي نَذْرِهِ ذَلِكَ الْيَوْمُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّ رَمَضَانَ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ عَنْ دُخُولِ ذَلِكَ الْيَوْمِ فِيهِ ، وَلَا يُمَكِّنُهُ صَوْمُهُ عَنْ غَيْرِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ ذَلِكَ . وَيَجِيءُ عَلَى قَوْلِ / الْخِرَقِيِّ ، أَنْ يَدْخُلَ فِي نَذْرِهِ ، وَيُخْرِجُهُ صَوْمُهُ لِرَمَضَانَ وَنَذْرِهِ . وَإِنْ وَافَقَ يَوْمَ عِيدٍ ، أَوْ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، أَوْ يَوْمَ خِيضٍ ، فَفِيهِ مِنْ^(١٥) الْإِخْتِلَافِ مَا قَدْ مَضَى . وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ عَنْ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ أَوْ نَحْوِهِ ، صَامَهَا عَنِ الْكَفَّارَةِ دُونَ النَّذْرِ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى نَوَى النَّذْرَ فِي ابْتِدَائِهِمَا ، انْقَطَعَ التَّائِبُ ، فَلَا يَقْدَرُ عَلَى التَّكْفِيرِ ، فَحَيْثُ يَقْضَى نَذْرُهُ ، وَيُكْفَرُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ صَوْمَ النَّذْرِ مَعَ امْكَانِهِ لِعَذْرِ ، وَيُفَارِقُ الْأَيَّامَ الَّتِي دَخَلَتْ فِي رَمَضَانَ ، فَإِنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ فِي نَذْرِهِ ؛ لَعَدَمِ انْفِكَائِهِ عَنْهَا ، وَهُنَا تَشْتَفُكُ الْأَيَّامُ عَنْ دُخُولِ الْكَفَّارَةِ فِيهَا ،

و ٢٠٦/١٠

(١١) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢٥ .

(١٢-١٣) سقط من : ب .

(١٤) تقدم في : ٤٢٥/٤ .

(١٥) سقط من : م .

ولا فَرْقَ بين كَوْنِ نَذَرِهِ قَبْلَ وَجوبِ الكفارة أو بَعْدَهُ^(٣) ؛ لَأَنَّ الْأَيَّامَ الَّتِي فِي رَمَضَانَ لَا يَصِحُّ صَوْمُهَا عَنْ نَذَرِهِ ، وَأَيَّامُ الْكَفَّارَةِ يَصِحُّ صَوْمُهَا عَنْ نَذَرِهِ ، وَإِذَا نَوَاهَا عَنْ نَذَرِهِ ، انْقَطَعَ الشَّائِعُ ، وَأَجْزَأَتْ عَنِ الْمُنْدُورِ^(٤) . وَإِنْ فَاتَتْهُ أَيَّامٌ كَثِيرَةٌ ، لَزِمَتْهُ^(٥) كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ عَنِ الْجَمِيعِ ، فَإِذَا كَفَّرَ ثُمَّ فَاتَتْهُ شَيْءٌ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ ، فِي مَنْ نَذَرَ صِيَامَ أَيَّامٍ ، فَمَرِضٌ : فَإِنْ كَانَ قَدْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ أَفْطَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ، كَفَّرَ كَفَّارَةً أُخْرَى ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَا يَكُونُ مِثْلُ الْيَمِينِ ، إِذَا حَنَثَ وَكَفَّرَ ، سَقَطَتْ عَنْهُ . وَتَخْرُجُ أَنَّهُ مَتَى كَفَّرَ مَرَّةً ، لَمْ تَلْزَمْهُ كَفَّارَةٌ أُخْرَى ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ ، وَنُشْبَةُ الْيَمِينِ^(٦) ، وَإِجْبَابُ الْكَفَّارَةِ فِيهِ لَذَلِكَ ، وَالْيَمِينُ لَا يُوجِبُ أَكْثَرَ مِنْ كَفَّارَةٍ ، فَمَتَى كَفَّرَهَا ، لَمْ يَجِبْ بِهَا أُخْرَى ، كَذَلِكَ النَّذْرُ . فَعَلِ هَذَا ، مَتَى فَاتَتْهُ شَيْءٌ ، فَكَفَّرَ عَنْهُ ، ثُمَّ فَاتَتْهُ شَيْءٌ آخَرَ ، قَضَاهُ مِنْ غَيْرِ كَفَّارَةٍ ؛ لِأَنَّ وَجوبَ الْكَفَّارَةِ الثَّانِيَةِ لَا نَصَّ فِيهِ ، وَلَا إِجْمَاعَ ، وَلَا قِيَاسَ ، فَلَا يُمَكِّنُ إِجْبَابُهَا بَغِيرِ دَلِيلٍ .

فصل : إِذَا نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ بَعَيْنِهَا ، لَمْ يَدْخُلْ فِي نَذَرِهِ رَمَضَانُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ غَيْرَ صَوْمِ رَمَضَانَ ، فَأَشْبَهَ اللَّيْلَ ، وَلَا يَوْمَا الْعِيدَيْنِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِهِمَا^(٧) ، وَلَا يَصِحُّ صَوْمُهَا عَنِ النَّذْرِ ، فَأَشْبَهَا رَمَضَانَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَوَّالٍ ، يَقْضِي يَوْمَ الْفِطْرِ ، وَيَكْفُرُ . فَعَلِ هَذِهِ الرَّوَايَةُ ، يَدْخُلُ فِي نَذَرِهِ الْعِيدَانِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ ؛ لِأَنَّهَا أَيَّامٌ مِنْ جُمْلَةِ السَّنَةِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رِوَايَتَانِ . وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ مُطْلَقَةً ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ صَوْمُ / سَنَةٍ مُتَابِعَةٍ أَوْ لَا ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ الْمُطْلَقَةَ ٢٠٦/١ ط تَنْصَرِفُ إِلَى الْمُتَابِعَةِ . فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، حَكْمُهَا حَكْمُ الْمُعَيَّنَةِ ، فِي أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهَا الْعِيدَانِ وَلَا رَمَضَانُ ، وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رِوَايَتَانِ ، فَإِنْ ابْتَدَأَهَا مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ ، أَمَّ أَحَدَ عَشَرَ شَهْرًا بِالْأَهْلِ^(٨) ، إِلَّا شَهْرَ شَوَّالٍ ، فَإِنَّهُ يُتِمُّهُ بِالْعَدِيدِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْ أَوَّلَهُ ، وَإِنْ ابْتَدَأَهَا

(٣) ق : م : بعدهما .

(٤) ق : ب : النذر .

(٥) ق : ب : لزومه .

(٦) ٦-٦ : سقط من : ب .

(٧) تقدم ترجمته ، ق : ٤٢٥/٤ .

(٨) ق : م : بالهلال .

من أثناء شهر ، أتم ذلك الشهر بالعدد ، والباقي بالهلال ، على ما ذكرنا . والرواية الثانية ، لا تلزمه متابعة . وهو مذهب الشافعي ؛ لأن المتفرقة تسمى سنة ، فيتناولها نذر ، فيلزمه اثنا عشر شهراً بالأهلة ، إن شاء ، وإن شاء صامها بالعدد . وإن ابتدأ الشهر^(٩) من أثنائه ، أتمه ثلاثين يوماً . وإنما لزمه ههنا اثنا عشر شهراً ؛ لأنه يمكن حمل النذر على سنة ليس فيها رمضان ، ولا الأيام التي لا يجوز صيامها ، فجعل نذره على ما يتعقد فيه^(١٠) ، بخلاف ما إذا عین السنة ، وهذا كمن عین سبعة بالعقد ، فوجد بها عتياً ، لم يكن له إبدالها ، ولو وصّفها ثم^(١١) وجد بها عتياً^(١٢) ، ملك إبدالها ، ويتم سؤال بالعدد ؛ لأنه لم يبدأه من أوله . وإن صام ذا الحجة من أوله ، قضى أربعة أيام ، تأماً كان أو ناقصاً ؛ لأنه بدأه من أوله . وقيل : إن كان ناقصاً قضى خمسة أيام^(١٣) ، ليكمل ثلاثين ؛ لأنه لم يصم الشهر كله ، فأشبه سؤال . وإن شرط التتابع ، صار حكمها حكم المعينة .

١٨٦١ - مسألة : قال : (ومن نذر أن يصوم شهراً متتابعاً ، ولم يُسمه ، فمريض في نغصه ، فإذا عوفي ، بتي ، وكفر كفارة يمين ، وإن أحب أتي بشهر متتابع ، ولا كفارة عليه ، وكذلك المرأة إذا نذرت صيام شهر متتابع ، وحاضت فيه)

وجملته أن من نذر صياماً متتابعاً غير معين ، ثم أفطر فيه ، لم يخل من حالين ؛ أحدهما ، أن يفطر لعذر ؛ من خضر ، أو مريض ، ونحوهما ، فهذا محذور بين أن يتدبّر الصوم ، ولا شيء عليه ؛ لأنه أتى بالمندوب على وجهه ، وبين أن يبنى على صيامه ويكفر ؛ لأن الكفارة تلزم لتزكاته المندوب وإن كان عاجزاً ، بدليل أن النبي ﷺ أمر أخت عتبة بن عامر بالكفارة ، لعجزها عن المشي ؛ ولأن النذر كاليمين ، ولو حلف ليصوم متتابعاً ، ثم لم يأت به متتابعاً ، لزمته الكفارة ، وإنما جوز له البناء ههنا ؛ لأن الفطر لعذر لا يقطع التتابع حكماً ، بدليل أنه لو أفطر في صيام الشهرين المتتابعين من عذر ، كان له البناء ،

٢٠٧/١٠

(٩) في ب : : شهراً .

(١٠) في ب زيادة : : النذر .

(١١-١٢) في م : : وجعلها مية .

(١٢) سقط من : .

فإن كان العذر يُبَحُّ الفطر كالسفر ، فهل يقطعُ التائب ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، يقطعه ؛ لأنه يفطر باختياره . والثاني ، لا يقطعه ؛ لأنه عذرٌ في فطر رمضان ، فأشبهه المرض . والثاني ^(١) ، أن يفطر لغير عذر ، فهذا يلزمه استئناف الصيام ، ولا كفارة عليه ؛ لأنه ترك التائب المنذور لغير عذر ، مع إمكان الإتيان به ، فلم يمه فعله ، كالموثر صوماً مُعَيَّناً فصام قبله . وهذا الفصل قال الشافعي ، إلا في الكفارة ، فإنه لا يؤجِبُها في المنذور ^(٢) ، وقد ذكرنا دليل وجوبها ^(٣) .

فصل : إذا صام شهراً من أوّل الهلال ، أجزأه ، ناقصاً كان أو تاماً ؛ لأن ما بين الهلالين شهر ، ولذلك قال النبي ﷺ : « إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ » ^(٤) . وإن بدأ من أثناء شهر ، لزمه شهر بالعدد ، ثلاثون يوماً ؛ لقول رسول الله ﷺ : « صُومُوا لِرُؤُوسِهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ ، فَإِنْ غُمَ عَلَيْكُمْ ، فَأَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ » ^(٥) . فإن صام شوال ، لزمه إكماله ثلاثين ؛ لأنه بدأ من أثناءه ، وإن كان ناقصاً ، قضى يومين ، وإن كان تاماً أتم يوماً واحداً . وإن صام ذا الحجة ، أفطر يوم الأضحى وأيام التشريق ، ولم يقطع تائبه ، كالموثر أفطرت المرأة بحضرة ، وعليه كفارة ، ويقضى أربعة أيام إن كان تاماً ، وخمسة إن كان ناقصاً . ويختل أن لا يلزمه إلا الأربعة ، وإن كان ناقصاً ؛ لأنه بدأ من أوّله ، فيقضى المترك منه لا

(١) أى : والحال الثاني .

(٢) في ب : « النذر » .

(٣) تقدم في صفحة ٦٢٢ وما بعدها .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة في المطوح ... ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب الغرفة والعلية المشرقة ... ، من كتاب المغازم ، وفي : باب موعظة الرجل ابنته ... ، من كتاب النكاح ، وفي : باب من حلف أن لا يدخل على أهله ... ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١٠٦/١ ، ١٧٦/٣ ، ٣٨/٧ ، ١٧٣/٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الشهر يكون تسعا وعشرين . عارضة الأخوذى ٢٠٥/٣ . والنسائي ، في : باب كم الشهر ، من كتاب الصيام . المجتبى ١١١/٤ - ١١٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الشهر تسع وعشرون ، من كتاب الصيام ، وفي : باب الإيلاء ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ٥٣٠/١ ، ٦٦٤ . والدارمي ، في : باب الشهر تسع وعشرون ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٤/٢ ، والإمام مالك ، في : باب ما جاء في رقة الهلال للصوم ... ، من كتاب الصيام . الموطأ ٢٨٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٨/١ ، ٢٥٨ ، ٣٤٠ ، ٣١٢/٢ ، ٤٠ ، ٥٦ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٢٥١ ، ٢٩٨ ، ٢٠٠/٣ ، ٣٤١ ، ٣٣/٦ ، ١٠٥ ، ١٦٣ ، ٢٤٣ ، ٣١٥ . وانظر ما تقدم . في : ٥٠٣/١٠ ، ٣٣١/٤ .

(٥) تقدم تخريجه ، في : ٣٣٠/٤ .

غير . ولو صام شهراً من أول الهلال ، فمَرَضَ فيه أياماً معلومةً ، أو حاضبت المرأة فيه ثم طهرت قبل خروجه ، قضى ما أفطر منه بعديته إن كان الشهر تاماً ، وإن كان ناقصاً ، فهل يلزمه الإتيان بيوم آخر ؟ على وجهين ؛ بناءً على ما ذكرنا في فطر العيد وأيام التشريق .

فصل : ومن نذر صيام شهر ، فهو مخير بين أن يصوم / شهراً بالهلال ، وهو أن يتدته من أوله ، فيجزئه ، وبين أن يصومه بالعدد ثلاثين يوماً . وهل يلزمه التابع ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، يلزمه . وهو قول أبي ثور ؛ لأن إطلاق الشهر يقتضي التابع . والثاني ، لا يلزمه التابع . وهو قول الشافعي ، ومحمد بن الحسن ؛ لأن الشهر يقع على ما بين الهلالين ، وعلى ثلاثين يوماً ، ولا خلاف أنه يُجزئه ثلاثون يوماً ، فلم يلزمه التابع ، كالمَنذر ثلاثين يوماً . فأما إن نذر صيام ثلاثين يوماً ، لم يلزمه التابع فيها . نص عليه أحمد . وقد روى عن أحمد ، في من قال : لله على صيام عشرة أيام : يصومها متتابعة . وهذا يدل على وجوب (٦) التابع في الأيام المنذورة . وحمل بعض أصحابنا كلام أحمد على من شرط التابع أو نواه ؛ لأن لفظ العشرة لا يقتضي ثابته ، والنذر لا يقتضيه ، ما لم يكن في لفظه أو نيته . وقال بعضهم : كلام أحمد على ظاهره ، ويلزمه التابع في نذر العشرة ، دون الثلاثين ؛ لأن الثلاثين شهر ، ولو (٧) أراد التابع لقال : شهراً . فعُدوله إلى العدد دليل على إرادة التفريق ، بخلاف العشرة . والصحيح أنه يلزمه التابع ، فإن عدم ما يدل على التفريق ليس بدليل على إرادة التابع ، فإن الله تعالى قال في قضاء رمضان : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٨) . ولم يذكر تفريقها ولا ثابتهما ، ولم يجب التابع فيها بالاتفاق . وقال بعض أصحابنا : إن نذر اعتكاف أيام ، لزمه التابع ، ولا يلزمه مثل ذلك في الصيام ؛ لأن الاعتكاف يتصل بعضه ببعض من غير فصل ، والصوم يتخلله الليل ، فيتصل بعضه ببعض ، ولذلك لو نذر اعتكاف يومين متتابعين ، لدخل فيه الليل . والصحيح التسوية ؛ لأن الواجب ما اقتضاه لفظه ، ولفظه لا يقتضي التابع ، بدليل نذر الصوم ، وما ذكروه من العرف لا أثر له . ومن قال : يلزمه

(٦) سقط من : ب .

(٧) في م : ٥ فلو .

(٨) سورة البقرة ١٨٤ ، ١٨٥ .

التَّائِبُ ، لَزِمَتْهُ الْيَالِي الَّتِي بَيْنَ أَيَّامِ الْاِغْتِكَافِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : مُتَّابِعَةٌ .

فصل : إِذَا تَدَرَّ صِيَامَ أَشْهُرٍ مُتَّابِعَةٍ ، فَأَبْتَدَاهَا مِنْ أَوَّلِ شَهْرٍ ، / أَجْزَأُهُ صَوْمُهَا ٢٠٨/١٠
بِالْأَهْلَةِ ، بِلا خِلَافٍ . وَإِنْ ابْتَدَاهَا مِنْ أَثْنَاءِ شَهْرٍ ، كَمَلَّهَ بِالْعَدِيدِ ، وَبَاقِيَ الْأَشْهُرِ
بِالْأَهْلَةِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِخْدَى الرَّوَاتِبِينَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ . وَالرَّوَايَةُ
الْأُخْرَى : يُكْمَلُ الْجَمِيعُ بِالْعَدِيدِ . وَرَوَى ذَلِكَ "عَنْ أَحْمَدَ" ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ
الرَّوَاتِبِينَ .

١٨٦٢ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَمَنْ تَدَرَّ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا بِعَيْنِهِ ، فَأَفْطَرَ يَوْمًا لِغَيْرِ
عُذْرٍ ، ابْتَدَأَ شَهْرًا ، وَكَفَّرَ كَفَارَةَ يَمِينٍ)

وَجَمَلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا تَدَرَّ صَوْمَ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ ، فَأَفْطَرَ فِي أَثْنَائِهِ ، لَمْ يَخُلْ مِنْ حَالَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ،
أَفْطَرَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ، فِيهِ رَوَاتِبَانِ ؛ وَإِخْدَاهُمَا ، يَقْطَعُ صَوْمَهُ ، وَيَلْزِمُهُ اسْتِنَافُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ
يَجِبُ مُتَّابِعًا بِالنَّذْرِ ، فَأَبْطَلَهُ الْفِطْرُ لِغَيْرِ عُذْرٍ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ التَّائِبُ ، وَفَارَقَ رَمَضَانَ ؛ فَإِنْ
تَأَبَّعَهُ بِالشَّرْعِ لَا بِالنَّذْرِ ، وَهَلُنَا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى صِفَةٍ ثُمَّ فَوَّتَهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ شَرَطَهُ
مُتَّابِعًا . الثَّانِيَةِ ، لَا يَلْزِمُهُ الْاسْتِنَافُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ شَرَطَ التَّائِبُ . وَهَذَا قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ التَّائِبِ ضَرُورَةُ التَّعْيِينِ لَا بِالشَّرْطِ ، فَلَمْ يَبْطُلْ الْفِطْرُ فِي أَثْنَائِهِ ،
كَشَهْرِ رَمَضَانَ ، وَلِأَنَّ الْاسْتِنَافَ يَجْعَلُ الصَّوْمَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَمْ يُعَيِّنْهُ ، وَالْوَفَاءَ بِنَذْرِهِ فِي غَيْرِ
وَقْتِهِ ، وَتَقْوِيَتُ يَوْمٍ وَاحِدٍ لَا يُوجِبُ تَقْوِيَتَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَيَّامِ . فَعَلَى هَذَا ، يُكَفِّرُ عَنْ فِطْرِهِ ،
وَيَقْضِي ^(١) يَوْمًا مَكَانَهُ بَعْدَ إِثْمَامِ صَوْمِهِ . وَهَذَا أَقْبَسُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَعَلَى الرَّوَايَةِ
الْأُولَى ، يَلْزِمُهُ الْاسْتِنَافُ غَقِيبَ الْيَوْمِ الَّذِي أَفْطَرَ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ ؛ لِأَنَّ بَاقِيَ الشَّهْرِ
مَنْذُورٌ ، فَلَا ^(٢) يَجُوزُ تَرْكُ الصَّوْمِ فِيهِ ، وَيَلْزِمُهُ كَفَارَةُ أَيْضًا ؛ لِإِخْلَالِهِ بِصَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ
الَّذِي أَفْطَرَهُ . الْحَالُ الثَّانِي ، أَفْطَرَ لِعُذْرٍ ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صِيَامِهِ ، وَيَقْضِي

(١-٩) سقط من : ب .

(١) ق م : ١١ بغير ء .

(٢) ق م : ١١ يقتضى ء .

(٣) ق م : ١١ ولا ء .

وَيُكْفَرُ . هذا قياسُ المذهب . وقال أبو الحُطَّابِ : فيه روايةٌ أُخرى ، أنه لا كفارة عليه . وهذا^(٤) مذهبُ مالِكٍ ، والشافعيُّ ، وأبي عُبَيْدٍ ؛ لأنَّ المُنْدُورَ محمولٌ على المشروع ، ولو أَطْعَمَ رمضانَ لَعَذِرَ لم يَلْزَمْهُ شيءٌ . ولنا ، أنه فاتَ مائِدَتَهُ ، فَلَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَا حَيْثَ عُقْبَةُ بَنِي عَامِرٍ / وَتُكْفَرُ يَمِينُهَا»^(٥) . وفارقَ رمضانَ ؛ فإنه لو أَطْعَمَ لغيرِ عَذْرِ ، لم تَجِبْ عليه كفارةٌ إلا في الجِماعِ .

فصل : فإنْ جُنَّ جميعُ الشهرِ المُعَيَّنِ ، لم يَلْزَمْهُ قضاءٌ ولا كفارةٌ . وقال أبو نُورٍ^(٦) : يَلْزَمُهُ القضاءُ ؛ لأنه من أهلِ التَّكْلِيفِ حالَةَ نَذْرِهِ وَقَضَائِهِ ، فَلَزِمَتْهُ^(٧) القضاءُ ، كالمُعَمَّى عليه . ولنا ، أنه ليس من أهلِ التَّكْلِيفِ في وقتِ الوجوبِ ، فلم يَلْزَمْهُ القضاءُ^(٨) ، كالمو كان في شهرِ رمضانَ . وإنْ حاضَتْ المرأةُ جميعَ الزَّمنِ المُعَيَّنِ ، فعليها القضاءُ ؛ وفي الكفارةِ وَجْهَانِ . وقال الشافعيُّ : لا كفارةٌ عليها ، وفي القضاءِ وَجْهَانِ ؛ أحدهما ، لا يَلْزَمُهَا التَّنْذَرُ ؛ لأنَّ زَمَنَ الْحَيْضِ لَا يُنْكَرُ الصَّوْمُ فِيهِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي التَّنْذَرِ ، كزمنِ رمضانَ . ولنا ، أنَّ المُنْدُورَ يُحْمَلُ على المشروعِ ابتداءً ، ولو حاضَتْ في شهرِ رمضانَ ، لَزِمَتْهَا القضاءُ ، فكذلك المُنْدُورُ .

فصل : ولو قال : لله عليَّ الحجُّ في عامي هذا . فلم يَحُجَّ لَعَذِرَ أو غيره ، فعليه القضاءُ والكفارةُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا كفارةٌ عليه إذا كان مَعْذُورًا . وقال الشافعيُّ : إنْ تَعَذَّرَ عليه الحجُّ ، لَعَذِمَ أَحَدُ الشَّرَائِطِ^(٩) السَّبْعَةِ^(١٠) ، أو منَعَهُ منه^(١١) سُلْطَانٌ أو عَدُوٌّ ، فلا قضاءَ عليه . وإنْ حَدَثَ به مرضٌ ، أو أخطأَ عددًا ، أو نَسِيَ ، أو تَوَاتَى ، قَضَاهُ . ولنا ، أنه فاتَهُ

(٤) في ب : وهو .

(٥) تقدم تحريمه ، في : صفحة ٦٢٦ .

(٦) في ب : أبو يوسف .

(٧) في ب : فيلزمه .

(٨-٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٩) في م : الشرط .

(١٠) شروط الحج خمسة ، وعند أبي حنيفة والشافعي سبعة . انظر ما تقدم في : ٧/٥ ، ٧ .

(١١) سقط من : م .

الحجُّ المُنذُورُ ، فَلَزِمَهُ قَضَاؤُهُ ، كَالْوَمْرِضِ ، وَلِأَنَّ الْمُنْذُورَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَشْرُوعِ ابْتِدَاءً ، وَلَوْ فَاتَهُ الْمَشْرُوعُ ، لَزِمَهُ قَضَاؤُهُ ، فَكَذَلِكَ الْمُنْذُورُ .

فصل : ولو نذر صوم شهر بعينه ، أو الحج في عام بعينه ، وفعل ذلك قبله ، لم يُجزئه . وقال أبو يوسف : يُجزئه ، كما لو حلف ليقضيه حقه في وقت ، فقضاؤه قبله . ولنا ، أنَّ المُنْذُورَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَشْرُوعِ ، ولو صام قبل رمضان لم يُجزئه ، فكذلك إذا صام المُنْذُورُ قبله ، ولأنَّه لم يأت بالمُنْذُورِ في وقته ، فلم يُجزئه ، كما لو لم يفعلَه أصلاً .

١٨٦٣ - مسألة : قال : (وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ ، صَامَ عَنْهُ وَرَثَتُهُ مِنْ أَقَارِبِهِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ نَذْرِ طَاعَةٍ)

يعني مَنْ نَذَرَ حَجًّا ، أو صِيَامًا ، أو صدقةً ، أو عتقًا ، أو اعتكافًا ، أو صلاةً ، أو غيره من الطاعات ، ومات قبل فعله ، فعَلَهُ الْوَلِيُّ عَنْهُ . وعن أحمد في الصلاة : لا يُصَلِّي عَنْ ٢٠٩/١ . الْمَيِّتِ ؛ لَأَنَّهَا لَا بَدَلَ لَهَا بِحَالٍ ، وَأَمَّا سَائِرُ الْأَعْمَالِ فَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَبَّ الْوَلِيُّ عَنْهَا فِيهَا ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الصَّلَةِ لَهُ وَالْمَعْرُوفِ . وأفتى بذلك ابنُ عباسٍ ، في امرأة نذرت أن تمشي إلى قُبَاءَ ، فماتت ولم تقضيه ، أَنَّ تَمْشِيَّ ابْنَتِهَا عَنْهَا ^(١) . وَرَوَى سَعِيدٌ ^(٢) ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ مِنْ اعْتِكَافٍ . قَالَ : صُمَّ عَنْهَا ، وَاعْتَكَفَ عَنْهَا . وَقَالَ ^(٣) : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ شُعَيْبٍ ، أَنَّ عَائِشَةَ اعْتَكَفَتْ عَنْ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَعْدَ مَمَاتٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَمْشِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، وَلَا يُصَلِّي ، وَلَا يَصُومُ عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَعْمَالِ الْبَدَنِ ، قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَقْضِي عَنْهُ الْحَجُّ ، وَلَا يَقْضِي الصَّلَاةَ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَلَا يَقْضِي الصَّوْمَ ، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَطُعْمَ عَنْهُ لِكُلِّ ^(٤) يَوْمٍ مَسْكِينٍ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١٧٧/٨ . وفيه أن أمها جعلت على نفسها صلاة بقاء ، فقال : صلى عنها . وأخرجه الإمام مالك ، في : باب ما يجب من النذور في المشي ، من كتاب النذور والأيمان . الموطأ ٤٧٢/٢ .

(٢) في : باب هل يقضى الحلي النذر عن الميت ؟ من كتاب الفرائض . السنن ١٢٥/١ .

(٣) في ب : « كل » .

شهر، فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين^(٤). أخرجه ابن ماجه^(٥). وقال أهل الظاهر :
يجب القضاء على وليه، بظاهر الأخبار الواردة فيه. وجمهور أهل العلم على أن ذلك ليس
بواجب على الولي، إلا أن يكون حقاً في المال، ويكون للميت ثروة، وأمر النبي ﷺ في
هذا مخمول على التذنب والاستحباب، بدليل قرأتين في الخبر؛ منها أن النبي ﷺ شبهه
بالدين، وقضاء الدين على الميت لا يجب على الوارث ما لم يخلف ثروة يقضى بها، ومنها أن
السائل سأل النبي ﷺ: هل يفعل ذلك أم^(٦) لا؟ وجوابه يختلف باختلاف مقتضى
سؤله، فإن كان مقتضاه السؤال عن الإباحة، فالأمر في جوابه يقتضي الإباحة، وإن
كان السؤال عن الإجزاء، فأمره يقتضي الإجزاء، كقولهم: أنصلي في مريض
الغنم؟ قال: «صلوا في مريض الغنم»^(٧). وإن كان سؤالهم عن الوجوب، فأمره
يقتضي الوجوب، كقولهم: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «توضؤوا من لحوم
الإبل»^(٨). / وسؤال السائل في مسألتنا كان عن الإجزاء، فأمر النبي ﷺ بالفعل
يقتضيه لا غير. ولنا، على جواز الصيام عن الميت، ما روت عائشة، أن رسول الله ﷺ
قال: «من مات، وعليه صيام، صام عنه وليه». وعن ابن عباس، قال: جاء رجل
إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، أفأصوم عنها؟
قال: «أرايت لو كان على أمك دين، أكننت قاضيته؟» قال: نعم. قال: «فدين
الله أحق أن يقضى». وفي رواية قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا
رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم، أفأصوم عنها؟ قال: «أرايت لو كان على أمك
دين فقضيته، كان يؤدى ذلك عنها؟» قالت: نعم. قال: «فصومي عن

(٤) تقدم تحريجه، في: ٣٩٨/٤، ٣٩٩.

(٥) في ب: «أو».

(٦-٦) سقط من: ب. نقل نظر.

(٧) تقدم تحريجه، في: ٤٦٩/٢. ويضاف إليه: وأخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في الصلاة في مريض الغنم
وأعطان الإبل، من أبواب الصلاة. عارضة الأحمدي ١٤٥/٢.

(٨) تقدم تحريجه، في: ٢٥١/١.

أَمْلِكُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمْ^(٩) . وعن ابن عباس ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ ، اسْتَفْضَى النَّبِيَّ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ ، فَتَوَقَّيْتُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَهُ ، فَأَقْبَاهُ أَنْ يَقْضِيَهُ ، فَكَانَتْ سُنَّةً بَعْدَ . وعنه أَنَّ رَجُلًا أَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تُحْجَّ ، وَأَنَّهَا مَاتَتْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ ، أَكُنْتُ قَاضِيَهُ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَأَقْضِ اللَّهَ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ » . رواهما البخاري^(١٠) . وهذا صريح في الصوم والحج ، ومطلق في النذر ، وما عدا المذكور في الحديث يُقَاسُ عليه ، وحديث ابن عمر في الصوم الواجب بأصل الشرع ، وَتَبَعَيْنِ حَمْلُهُ عليه جمعاً بين الحديتين ، ولو قُدِّرَ التَّعَارُضُ ، لَكَانَتْ أَحَادِيثُهَا أَصَحُّ ، وَأَكْثَرُ ، وَأَوَّلَى بِالتَّقْدِيمِ . إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقْضِيَ النَّذْرَ عَنْ وَارِثِهِ ، فَإِنَّ قَضَاءَ غَيْرِهِ ، أَجْزَأُ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ قَضَى عَنْهُ دَيْنُهُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَ بِالذَّيْنِ ، وَقَاسَهُ^(١١) عَلَيْهِ ، وَلِإِنَّ مَا يَقْضِيهِ الْوَارِثُ إِنَّمَا هُوَ تَبَرُّعٌ مِنْهُ ، وَغَيْرُهُ^(١٢) مِثْلُهُ فِي التَّبَرُّعِ . / . ٢١٠/١ . وَإِنْ كَانَ النَّذْرُ فِي مَالٍ ، تَعَلَّقَ بِتَرْكِهِ .

(٩) الأول تقدم تحريمه ، في : ٣٩٨/٤ .

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه صوم ، من كتاب الصيام . صحيح البخاري ٤٦/٣ . ومسلم ، في : باب قضاء الصيام عن الميت ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٨٠/٤ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٨/١ .

والثالث تقدم تحريمه ، في : ٣٩٩/٤ ، ويضاف إليه : كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في من مات وعليه صيام صام عنه وليه ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٢/٢ . وابن ماجه ، في : باب من مات وعليه صيام من نذر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٥٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٤/١ ، ٢٥٨ ، ٣٦٢ .

(١٠) أخرج البخاري الأول ، في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب في الزكاة ، من كتاب الحيل . صحيح البخاري ١٧٧/٨ ، ٣٠/٩ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بقضاء النذر ، من كتاب النذر . صحيح مسلم ١٢٦٠/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في قضاء النذر عن الميت ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ٣٠/٧ . والنسائي ، في : باب فضل الصدقة عن الميت ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٢١٢/٦ ،

٢١٣ ، ١٩/٧ ، ٢٠٨ . وابن ماجه ، في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٩/١ ، ٣٧٠ .

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١٧٧/٨ . كما أخرجه النسائي . انظر ما تقدم في : ٣٨/٥ .

(١١) في ب : ٥ : وقياسه .

(١٢) في ب : ٥ : وعليه .

فصل : وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَطُوفَ عَلَى أَرْبَعٍ ، فَعَلِيهِ طَوَافَانِ . قَالَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ ؛ لِمَا رَوَى مُعَاوِيَةُ بْنُ حُذَيْفٍ ^(١٣) الْكِنْدِيُّ ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَعَهُ أُمُّهُ كَبْشَةُ بِنْتُ مَعْدِي كَرِبَ ، عَمَةُ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، إِنِّي آلَيْتُ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ حَبْوًا . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « طُوفِي عَلَى رَجُلَيْكَ سَبْعِينَ ؛ سَبْعًا عَنْ يَدَيْكَ ، وَسَبْعًا عَنْ رَجُلَيْكَ » . أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ^(١٤) ، بِإِسْنَادِهِ . وَعَنْ ^(١٥) ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ عَلَى أَرْبَعٍ ، قَالَ : تَطُوفُ عَنْ يَدَيْهَا سَبْعًا ، وَعَنْ رَجُلَيْهَا سَبْعًا . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(١٦) . وَالْقِيَاسُ أَنْ يَلْزِمَهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ عَلَى رَجُلَيْهِ ، وَلَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ عَلَى يَدَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ ، فَيَسْقُطُ ، كَمَا أَنَّ أَحْتَكَ عُقْبَةَ نَذَرْتَ أَنْ تَحُجَّ غَيْرَ مُحْتَجِرَةٍ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَحُجَّ وَتَحْتَجِرَ ^(١٧) . وَرَوَى عِكْرِمَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ ، فَحَاطَتْ مِنْهُ نَظْرَةٌ ، فَاذْأَمْرَأَةً نَاشِرَةً شَعْرَهَا ، فَقَالَ : « مَرُوءَاهَا فَلْتَحْتَجِرْ » ^(١٨) . وَمَرُّ رَجُلَيْنِ مُقْتَرَبَيْنِ ، فَقَالَ : « أَطْلِقَا قِرَائِكُمَا » ^(١٩) . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ أَبِي إِسْرَئِيلَ ، الَّذِي نَذَرَ أَنْ يَصُومَ ، وَيَفْعَلَ أَشْيَاءَ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّوْمِ وَخَذَهُ ، وَنَهَاهُ عَنْ سَائِرِ نَذُورِهِ ^(٢٠) . وَهَلْ لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ ؟ يُخْرَجُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ لَزُومُ الْكَفَّارَةِ ؛ لِإِخْلَالِهِ بِصِفَةِ نَذْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَشْرُوعٍ ، كَالْوُكُوفِ عَلَى التَّنْذِيرِ غَيْرِ مَشْرُوعٍ . وَأَمَّا وَجْهُ الْأَوَّلُ ، فَلِإِنَّ مَنْ نَذَرَ الطَّوْفَ عَلَى أَرْبَعٍ ، فَقَدْ نَذَرَ الطَّوْفَ عَلَى يَدَيْهِ وَرَجُلَيْهِ ، فَأَقِيمَ الطَّوْفَ الثَّانِي مَقَامَ طَوَافِهِ عَلَى يَدَيْهِ .

(١٣) في النسخ والدارقطني : « خديج » . وانظر : تهذيب التهذيب ١٠/٢٠٣ .

(١٤) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢/٢٧٣ .

(١٥) في م : « وقال » .

(١٦) وانظر ما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب من نذر أن يطوف على ركبته ... ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٨/٥٧٨ .

(١٧) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢٦ .

(١٨) أخرجه البيهقي ، في : باب الهدى فيما ركب ، من كتاب النذور . السنن الكبرى ١٠/٨٠ ، وعبد الرزاق ، في : باب من نذر مشيئام عجز ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٨/٤٤٩ .

(١٩) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢/١٨٣ . وعزه صاحب الكنز إلى ابن النجار . كنز العمال ١٦/٧٣٨ .

(٢٠) تقدم تخريجه ، في : ٤/٤٨٢ .

فصل : فَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ الدَّهْرِ ، لَزِمَهُ ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي نَذَرِهِ رَمَضَانُ ، وَلَا أَيَّامُ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ^(٢١) . فَإِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَقْضِهِ ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ مُسْتَعْرِقٌ بِالصَّوْمِ الْمُنْذُورِ ، وَلَكِنْ تَلَزَمَهُ كَفَّارَةُ تَرْكِهِ . وَإِنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ/ مِنْ رَمَضَانَ ، أَوْ كَفَّارَةٌ ، قَدَّمَهُ عَلَى النَّذْرِ^(٢٢) ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، فَقَدَّمَ^(٢٣) عَلَى مَا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، كَقَدِيمِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْمُنْذُورَةِ . فَإِذَا لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ تَرْكِهِ صَوْمَ يَوْمٍ ، أَوْ أَكْثَرَ ، وَكَانَتْ كَفَّارَتُهُ الصِّيَامَ ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَجِبَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّكْفِيرُ إِلَّا بَتْرِكَ الصَّوْمِ الْمُنْذُورِ ، وَتَرْكُهُ يُوجِبُ كَفَّارَةً ، فَيُقْضَى ذَلِكَ إِلَى التَّسْلُسِلِ ، وَتَرْكُ الْمُنْذُورِ بِالْكُلِّيَّةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ الْكَفَّارَةُ ، وَلَا تَجِبُ بِفَعْلِهَا كَفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّ تَرْكَ النَّذْرِ لِعُذْرٍ لَا يُوجِبُ كَفَّارَةً ، فَلَا يُقْضَى إِلَى التَّسْلُسِلِ .

فصل : وَصِيغَةُ النَّذْرِ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أَفْعَلَ كَذَا . وَإِنْ قَالَ : عَلَى تَنْذَرٍ كَذَا . لَزِمَهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِلَفْظِ النَّذْرِ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ شَفَانِي اللَّهُ ، فَعَلَى صَوْمٍ شَهْرٍ . كَانَ تَنْذَرًا . وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ عَلَى الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، قَالَ ابْنُ عَمَرَ ، فِي الرَّجُلِ يَقُولُ : عَلَى الْمَشْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ^(٢٤) . قَالَ : هَذَا تَنْذَرٌ ، فَلَيْمَشِ^(٢٥) . وَنَحْوَهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَبَرِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ . وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، فَرَوَى عَنْهُمَا مِثْلَ قَوْلِهِمْ ، وَرَوَى عَنْهُمَا فِي مَنْ قَالَ : عَلَى الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ : فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ : عَلَى تَنْذَرٍ مَشْيِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ . وَلَنَا ، أَنَّ لَفْظَةَ : «عَلَى» لِلإِجَابِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَإِذَا قَالَ : عَلَى الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ . فَقَدْ أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : هُوَ عَلَى تَنْذَرٍ . وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١) ق ب : « ولا التشريق » .

(٢٢) ق ب : « المنذور » .

(٢٣) ق ب : « فقدم » .

(٢٤) لم يرد في : ب .

(٢٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من نذر تبرأ أن يمشي إلى بيت الله الحرام ، من كتاب النذور . السنن الكبرى

. ٧٨/١٠ .

فهرس الجزء الثالث عشر

الصفحة

- ٢٠١ - ٥ كتاب الجهاد
- ١٦١٩ - مسألة : (والجهاد فرض على الكفاية ، إذا قام به قوم ، سقط عن الباقيين) ٦ - ١٠
- ٨ فصل : ويتعين الجهاد في ثلاثة مواضع ...
- فصل : ويشترط لوجوب الجهاد سبعة شروط ... ٨ - ١٠
- ١٠ فصل : وأقل ما يفعل مائة في كل عام .
- ١٦٢٠ - مسألة : (قال أبو عبد الله : لا أعلم شيئا من العمل بعد الفرائض أفضل من الجهاد) ١٠ - ١٢
- ١٦٢١ - مسألة : (وغزو البحر أفضل من غزو البر) ١٢ ، ١٣
- فصل : ويقتال أهل الكتاب أفضل من قتال غيرهم . ١٣
- ١٦٢٢ - مسألة : (ويغزى مع كل بر وفاجر) ١٤ ، ١٥
- فصل : قال أحمد : لا يعجنى أن يخرج مع الإمام أو القائد إذا عرف بالهزيمة . ١٤
- فصل : ولا يستصحب الأمير معه غنمًا . ١٥
- ١٦٢٣ - مسألة : (ويقاتل كل قوم من يليهم من العدو) ١٥ - ١٨

- فصل : وأمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده . ١٦ ، ١٧
- فصل : قال عمر : وفروا الأظفار في أرض العدو ، فإنه ... يحتاج إليها . ١٧
- فصل : ... يشيع الرجل إذا خرج . ١٧ ، ١٨
- ١٦٢٤ - مسألة : (وتقام الرباط أربعين يوما) ١٨ - ٢٥
- فصل : وأفضل الرباط المقام بأشد الثغور خوفا . ٢٠ - ٢٣
- فصل : ومذهب أبي عبد الله كراهة نقل النساء والذرية إلى أرض العدو . ٢٣
- فصل : ويستحب لأهل الثغر أن يجتمعوا في المسجد الأعظم لصلواتهم كلها . ٢٣ ، ٢٤
- فصل : وفي الحرس في سبيل الله فضل كبير . ٢٤ ، ٢٥
- ١٦٢٥ - مسألة : (وإذا كان أبواه مسلمين ، لم يجاهد تطوعا إلا بإذنهما) ٢٥ ، ٢٦
- ١٦٢٦ - مسألة : (وإذا خطب بالجهاد ، فلا إذن لهما ...) ٢٦ - ٢٨
- فصل : وإن خرج في جهاد تطوع بإذنهما ، فممنه ... فعليه الرجوع . ٢٧
- فصل : وإن أذن له والداه في الغزو ، وشرطا عليه أن لا يقاتل ، فحضر القتال ، تعين عليه ... ٢٧

- فصل : ومن عليه دين ... لم يميز له الخروج
إلى الغزو إلا بإذن غريمه . ٢٧ ، ٢٨
- ١٦٢٧ - مسألة : (ويقاثل أهل الكتاب والمجوس ، ولا يدعون ...) ٢٩ - ٣١
- ١٦٢٨ - مسألة : (ويقاثل أهل الكتاب والمجوس حتى يسلموا ، أو يعطوا الجزية ...) ٣١ - ٣٣
- ١٦٢٩ - مسألة : (وواجب على الناس إذا جاء العدو أن ينفروا ... ولا يخرجوا إلى العدو إلا بإذن الأمير ...) ٣٣ - ٣٥
- فصل : مثل أحمد عن الإمام إذا غضب على الرجل فقال : اخرج ، عليك أن لا تصحبنى ... ٣٤ ، ٣٥
- ١٦٣٠ - مسألة : (ولا يدخل مع المسلمين من النساء إلى أرض العدو إلا الطائفة في السن ...) ٣٥ - ٣٧
- فصل : ينبغي للأمير أن يرفق بجيشه . ٣٦ ، ٣٧
- فصل : مثل أحمد عن الرجلين يشتريان الفرس بينهما يغزوان عليه ... ٣٧
- ١٦٣١ - مسألة : (وإذا غزا الأمير بالناس ، لم يميز لأحد أن يتعلف ...) ٣٧ - ٤١
- فصل : إذا خرج كافر يطلب البراز ، جاز رمية وقتله . ٤٠ ، ٤١
- فصل : وتجوز الخدعة في الحرب . ٤١
- فصل : ... إذا غزوا في البحر ، فأراد رجل

- أن يقيم بالساحل ، يستأذن
الوالى . ٤١
- ١٦٣٢ - مسألة : (ومن أعطى شيئا يستعين به فى غزاته ،
فما فضل فهو له ...) ٤١ ، ٤٢
- فصل : ومن أعطى شيئا ليستعين به فى
الغزو ... لا يترك لأهله منه شيئا . ٤٢
- ١٦٣٣ - مسألة : (وإذا حُمل الرجل على دابة ، فإذا رجع
من الغزو فهى له ...) ٤٢ - ٤٤
- فصل : ... لا يركب دواب السبيل فى
حاجة . ٤٣ ، ٤٤
- ١٦٣٤ - مسألة : (وإذا سبى الإمام فهو مخير إن رأى
قتلهم ، وإن ...) ٤٤ - ٤٩
- فصل : وإن أسلم الأسير صار رقيقا فى
الحال . ٤٧
- فصل : فإن سأل الأسارى من أهل الكتاب
تخليتهم على إعطاء الجزية ، لم يميز . ٤٨ ، ٤٩
- فصل : وإذا أسر العبد صار رقيقا
للمسلمين . ٤٩
- فصل : ذكر أبو بكر أن الكافر إذا كان مولى
مسلم ، لم يميز استرقاقه . ٤٩
- ١٦٣٥ - مسألة : (وسبيل من استرق منهم ، وما أخذ منهم
على إطلاقهم ، سبيل تلك الغنيمة) ٤٩ ، ٥٠
- ١٦٣٦ - مسألة : (وإنما يكون له استرقاقهم إذا كانوا من
أهل الكتاب أو مجوسا ...) ٥٠ - ٥٢

- فصل : فأما النساء والصبيان فيصرون
 رقيقا بالمسي . ٥١ ، ٥٠
- فصل : ولم يجوز أحمد بيع شيء من رقيق
 المسلمين لكافر . ٥١
- فصل : ومن أسر أسيرا لم يكن له قتله حتى
 يأتي به الإمام . ٥٢ ، ٥١
- فصل : ومن أسير فادعى أنه كان مسلما ، لم
 يقبل قوله إلا ببينة . ٥٢
- ١٦٣٧ - مسألة : (وينفل الإمام ، ومن استخلفه
 الإمام ... في بدأه الربع بعد
 الخمس ، وفي رجعه الثلث بعد
 الخمس)
 ٥٣ - ٦٢
- فصل : إذا قال : من رجع إلى الساقة فله
 دينار ... ٥٧ ، ٥٨
- فصل : ويجوز للإمام ونائبه أن يذلا جعللا
 لمن يذله على ما فيه مصلحة
 للمسلمين . ٥٨ - ٦٠
- فصل : والنفل من أربعة أحماس الغنيمة . ٦٠ ، ٦١
- فصل : وكلام أحمد في أن النفل من أربعة
 الأحماس عام ... ٦١ ، ٦٢
- ١٦٣٨ - مسألة : (ويرد من نفل على من معه في
 السرية ...) ٦٢
- ١٦٣٩ - مسألة : (ومن قتل منا أحدا منهم مقبلا على
 القتال ، فله سلبه غير مخموس ...) ٦٣ - ٧٢

	في هذه المسألة فصول ستة :
	أحدها : أن القاتل يستحق السلب في
٦٤ ، ٦٣	الجملة .
	الفصل الثاني : أن السلب لكل قاتل
٦٥ ، ٦٤	يستحق السهم أو الرضخ .
	الفصل الثالث : أن السلب للقاتل في كل
٦٦ ، ٦٥	حال ، إلا أن ينهزم العدو .
	الفصل الرابع : أنه إنما يستحق السلب
٦٩ - ٦٦	بشروط أربعة .
٧٠ ، ٦٩	الفصل الخامس : أن السلب لا يخمس .
	الفصل السادس : أن القاتل يستحق
٧٢ - ٧٠	السلب .
	١٦٤٠ - مسألة : (والدابة وما عليها من آلتها من
٧٥ - ٧٢	السلب ...)
٧٥ ، ٧٤	فصل : ولا تقبل دعوى القتل إلا ببينة .
٧٥	فصل : يجوز سلب القتل وتركهم عراة .
	١٦٤١ - مسألة : (ومن أعطاهم الأمان منا ؛ من رجل ، أو
٨٢ - ٧٥	امراة ، أو عبيد ، جاز أماله)
	فصل : يصح أمان الأسير إذا عقده غير
٧٧	مُكرِه .
	فصل : لا يصح أمان كافر ، وإن كان
٧٧	ذميا .
	فصل : يصح أمان الإمام لجميع الكفار
٧٧	وآحادهم .

- فصل : يصح أمان الإمام للأسير بعد
الاستيلاء عليه . ٧٧
- فصل : إذا شهد للأسير اثنان أو أكثر ...
أنهم أمنوه ، قُبِلَ . ٧٨
- فصل : إذا جاء المسلم بمُشرك ادعى أنه
أسره ، وادّعى الكافر أنه آمنه ، ...
ففيها ثلاث روايات ... ٧٩
- فصل : مَنْ طلب الأمان لسمع كلام
الله ... وجب أن يعطاه . ٨٠ ، ٧٩
- فصل : إذا دخل حَرْبِيٌّ دار الإسلام ... ثم
عاج ... نظرنا . ٨١ ، ٨٠
- فصل : إذا سرق المستأمن في دار
الإسلام ... ثم عاد إلى وطنه ... ثم
خرج مستأمنًا مرة ثانية ، استوفى
منه ما لزمه في أمانه الأول . ٨١
- فصل : إذا دخلت الحَرْبِيَّةُ إلينا بأمان ،
.... ثم أرادت الرجوع ، لم يُمنع . ٨٢
- ١٦٤٢ - مسألة : (وَمَنْ طلب الأمان ليفتح الحصن ،
ففعل ...) ٨٢ - ٨٤
- فصل : إذا قال الرجل : كُفَّ عني حتى
أدُّلك على كذا ... فامتنع من
الدلالة ، فلهم ضرب عنقه . ٨٣
- فصل : إذا دخل حَرْبِيٌّ دار الإسلام بغير

- أمان ، ... فإن كان معه متاع
 ٨٣ يبيعه ... لم يعرض لهم .
 ١٦٤٣ - مسألة : (مَنْ دخل إلى أرضهم من الغزاة فارصًا
 فنفق فرسه قبل إحراز الغنيمة ، فله
 ٨٥ ، ٨٤ سهم راجل ، وَمَنْ دخل راجلاً ...)
 ١٦٤٤ - مسألة : (ويعطى ثلاثة أسهم ؛ سهم له ،
 ٨٦ ، ٨٥ وسهمان لفرسه)
 ١٦٤٥ - مسألة : (إلا أن يكون فرسه هجيناً ، فيعطى
 ٨٩ - ٨٦ سهماً له ، وسهماً لفرسه)
 ١٦٤٦ - مسألة : (ولا يُسهم لأكثر من فرسين) ٨٩
 ١٦٤٧ - مسألة : (وَمَنْ غزا على بعير ، وهو لا يقدر على
 ٩١ - ٨٩ غيره ، قسم له ولبعيره سهمان)
 فصل : وما عدا الخيل والإبل ... لا يسهم
 ٩٠ لها .
 فصل : وينبغي للإمام أن يتعاهد الخيل عند
 ٩١ ، ٩٠ دخول الحرب .
 ١٦٤٨ - مسألة : (وَمَنْ مات بعد إحراز الغنيمة ، قام وارثه
 ٩٢ ، ٩١ بمقامه في سهمه)
 ١٦٤٩ - مسألة : (ويُعطى الراجل سهمًا) ٩٢
 فصل : سواء كانت الغنيمة من فتح حصن
 ٩٢ أو ...
 ١٦٥٠ - مسألة : (ويُرضخ للمرأة والعبد) ٩٢ - ٩٧
 فصل : والمُدبّر ، والمكاتب ، كالقن ... ٩٥
 فصل : الخُشْي المُشكِل يرضخ له ... ٩٥

- فصل : والصبي يرضخ له ، ولا يسهم له . ٩٥ ، ٩٦
- فصل : فإن انفرد بالغنيمة من لا يسهم له ،
... أُخِذَ حُمْسُهُ ، وما بقي لهم . ٩٦ ، ٩٧
- ١٦٥١ - مسألة : (ويسهم للكافر ، إذا غزا معنا) ٩٧ - ١٠٠
- فصل : لا يُستعان بمشرك . ٩٨ ، ٩٩
- فصل : لا يبلغ بالرضخ للفرس سهم
فارس ، ولا للراجل سهم راجل . ٩٩
- فصل : في الرضخ وجهان ؛ أحدهما ، هو
من أصل الغنيمة ... والثاني هو
من أربعة الأخماس ... ٩٩
- فصل : أوّل ما يبدأ به في قِسْمَةِ الغنائم
بالأسلاب ، ... ١٠٠
- ١٦٥٢ - مسألة : (وإذا غَزَا العبد على قَرْسٍ لسيده ،
قسم للفرس ، فكان لسيده ،
ويُرضخ للعبد) ١٠٠ - ١٠٤
- فصل : إن غزا الصبي على قَرْسٍ ، أو المرأة أو
الكافر ، ... ١٠١
- فصل : إن غزا المرجف أو المخذل على فرس
فلا شيء له ولا للفرس . ١٠١
- فصل : مَنْ استعار فرسا ليغزو عليه ...
فيسهم الفرس للمستعير . ١٠١ ، ١٠٢
- فصل : إن غصب فرسا ، فقاتل عليه ،
فيسهم الفرس لمالكه . ١٠٢
- فصل : مَنْ استأجر فرسا ليغزو عليه ...
فيسهم الفرس له ١٠٢

- فصل : إن كان المستأجر والمستعير ممن لا
سهم له ... فحكمه حكم
فرسه . ١٠٢ ، ١٠٣
- فصل : لا يجوز تفضيل بعض الغائمين على
بعض في القسمة ... ١٠٣
- فصل : إذا قال الإمام : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ
له . جاز . ١٠٣
- ١٦٥٣ - مسألة : (وإذا أحرزت الغنيمة ، لم يكن فيها لمن
جاءهم مددًا ، أو هرب من أسير ،
حظ) ١٠٤ - ١٠٦
- فصل : حكم الأسير يهرب إلى المسلمين
حكم المدد . ١٠٥
- فصل : إن لحقهم المدد بعد تقضى
الحرب ... فهل يشاركونهم ... ١٠٥ ، ١٠٦
- ١٦٥٤ - مسألة : (ومن بعثه الأمير لمصلحة الجيش ، فلم
يحضر الغنيمة ، أسهم له) ١٠٦ - ١٠٨
- فصل : قوم خلفهم الأمير في بلاد العدو ،
وغزا ... هل يسهم لهم ... ١٠٧
- فصل : يجوز قسمة الغنائم في دار الحرب . ١٠٧
- ١٦٥٥ - مسألة : (وإذا سبوا ، لم يفرق بين الوالد وولده ،
ولا بين الوالدة وولدها) ١٠٨ - ١١٠
- فصل : إن فرق بينهما بالبيع ، فالبيع
فاسد . ١١٠

- ١٦٥٦ - مسألة : (والجد في ذلك كالأب ، والجدة فيه كالأم)
١١٠
- ١٦٥٧ - مسألة : (ولا يفرق بين أخوين ، ولا أختين)
١١١ ، ١١٠
- فصل : يجوز التفريق بين سائر الأقارب .
١١١
- فصل : إذا كان في المغنم من لا يجوز التفريق بينهم ... دفعوا إلى واحد .
١١١
- ١٦٥٨ - مسألة : (ومن اشترى منهم وهم مجتمعون ، فحين أن لا نسب بينهم ، رد إلى المقسم الفضل الذي فيه بالتفريق)
١١٢
- ١٦٥٩ - مسألة : (ومن سبي من أطفالهم منفردا ، أو مع أحد أبويه فهو مسلم ، ومن سبي مع أبويه ، فهو على دينهما)
١١٢ - ١١٧
- فصل : إذا سبى المتزوج من الكفار ، لم يخل من ثلاثة أحوال ...
١١٣ ، ١١٤
- فصل : لم يفرق أصحابنا في سبي الزوجين بين أن يسببهما رجل واحد أو رجلان .
١١٤ ، ١١٥
- فصل : إذا أسلم الحر في دار الحرب ، حقن ماله ودمه ...
١١٥
- فصل : إذا أسلم الحر في دار الحرب ، وله مال وعقار ...
١١٥ ، ١١٦
- فصل : إذا استأجر المسلم أرضا من حرى ... فهي غنيمة ، ومنافعها للمستأجر .
١١٦

- فصل : إذا أسلم عبدُ الحربى أو أمته ...
فهو حر ... وإن أسلم وأقام بدار
الحرب ، فهو على رقه . ١١٧ ، ١١٦
- ١٦٦٠ - مسألة : (وما أخذه أهل الحرب ... فأدركه
صاحبه قبل قسمه ، فهو أحق
به ، ...) ١١٧ - ١٢٣
- فصل : إن أخذه أحد الرعية بهية أو ... ،
فصاحبه أحق به بغير شيء . ١١٩ ، ١٢٠
- فصل : وإن غنم المسلمون من المشركين
شيئا عليه علامة المسلمين ، فلم
يعلم به صاحبه ، فهو غنيمة . ١٢٠ ، ١٢١
- فصل : قال القاضى : يملك الكفار أموال
المسلمين بالقهر ... ١٢١ ، ١٢٢
- فصل : لا أعلم خلافا فى أن الكافر
الحربى ، إذا أسلم ... بعد أن
استولى على مال المسلم فأتلفه ، أنه
لا يلزمه ضمانه . ١٢٢
- فصل : إن استولوا على حر ، لم يملكوه . ١٢٢ ، ١٢٣
- فصل : إذا أبقى عبدُ المسلم إلى دار الحرب ،
فأخذه ، ملكوه كالمال . ١٢٣
- ١٦٦١ - مسألة : (ومن قطع من مواضع حجرا ، أو ...
رده على سائر الجيش ...) ١٢٣ - ١٢٦
- فصل : إن أخذ من بيوتهم ... مالا قيمة له
فى أرضهم ... فله أخذه ... ١٢٤
- فصل : إن ترك صاحب المقيم شيئا من

- الغنيمة ، عجزا عن حمله ... ١٢٤
- فصل : إن وجد في أرضهم ركازا ... ١٢٤ ، ١٢٥
- فصل : سئل أحمد عن الدابة تخرج من بلد
الروم ، أو تنفلت فتدخل
القرية ... ١٢٥ ، ١٢٦
- فصل : من وجد في دارهم لقطة ، فإن
كانت من متاع المسلمين فهي
لقطة ... ١٢٦
- ١٦٦٢ - مسألة : (ومن تعلف فضلا عما يحتاج إليه ، رده
على المسلمين ...) ١٢٦ - ١٣١
- فصل : إن وجد دهنًا ، فهو كسائر
الطعام . ١٢٨ ، ١٢٩
- فصل : قال أحمد : لا يغسل ثوبه
بالصابون ... ١٢٩
- فصل : لا يجوز لبس الثياب ، ولا ركوب
دابة من المغنم . ١٢٩
- فصل : لا يجوز الانتفاع بجلودهم ، ... ١٢٩ ، ١٣٠
- فصل : أما كتبهم ، فإن كانت مما ينتفع
به ... فهي غنيمة ... ١٣٠
- فصل : إن أخلوا من الكفار جوارح
للصيد ... فهي غنيمة . ١٣٠ ، ١٣١
- فصل : للغازي أن يعلف دوابه ... ١٣١
- ١٦٦٣ - مسألة : (ويشارك الجيش سراياه فيما غنمت ،
ويشاركونه فيما غنم) ١٣١ ، ١٣٢

- ١٦٦٤ - مسألة : (ومن فضل معه من الطعام ... طرحه
في مقسم تلك الغزاة ...) ١٣٢ ، ١٣٣
- ١٦٦٥ - مسألة : (وإذا اشترى المسلم أسيرًا من أيدي
العدو ، لزم الأسير أن يؤدي إلى
المشتري ما اشتراه به) ١٣٣ ، ١٣٤
- فصل : إن اختلفا في قدر ما اشتراه به ،
فالقول قول الأسير . ١٣٤
- ١٦٦٦ - مسألة : (وإذا سبى المشركون من يؤدي إلينا
الجزية ، ثم قُدر عليهم ، ردوا إلى ما
كانوا عليه ...) ١٣٤ - ١٣٦
- ١٦٦٧ - مسألة : (وإذا حاز الأُميرُ المغنم ... لم يجز أن
يؤكل منها ، إلا أن تدعو
الضرورة ...) ١٣٦
- ١٦٦٨ - مسألة : (ومن اشترى من المغنم في بلاد الروم ،
فتغلب عليه العدو ، لم يكن عليه
شيء من الثمن ...) ١٣٦ - ١٣٨
- فصل : إذا فسدت الغنائم في دار الحرب ،
جاز لمن أخذ سهمه التصرف
فيه ، بالبيع وغيره . ١٣٧
- فصل : قال أحمد ، في الرجل يشتري
الجارية من المغنم عليها الحل ...
يرد ذلك في المغنم ... ١٣٧ ، ١٣٨
- فصل : قال أحمد : لا يجوز لأُمير الجيش أن

- يشترى من مغنم المسلمين
 شيئا ... ١٣٨
- ١٦٦٩ - مسألة : (وإذا حارب العدو ، لم يحرقوا بالنار)
 فصل : الحكم في فتح البشوق عليهم ،
 لتفريقهم ، إن قدر عليهم بغيره لم
 يجز ... ١٣٩ ، ١٤٠
- فصل : يجوز تبئيت الكفار ... وقتلهم
 وهم غارون . ١٤٠
- فصل : قال الأوزاعي : إذا كان في المطمورة
 العدو ، فعلمت أنك تقدر عليهم
 بغير النار ، فأحب إلّى أن يكف
 عن النار ... ١٤٠ ، ١٤١
- فصل : إن تترسوا في الحرب بنسائهم
 وصبيانهم ، جاز رميهم ... ١٤١
- فصل : لو وقفت امرأة في صف
 الكفار ... جاز رميها قصدا ... ١٤١
- فصل : إن تترسوا بمسلم ، ولم تدع حاجة
 إلى رميهم ... لم يجز رميهم ... ١٤١ ، ١٤٢
- ١٦٧٠ - مسألة : (ولم يفرقوا النحل)
 ١٦٧١ - مسألة : (ولا يعقر شاة ، ولا دابة ، إلا لكل لابل)
 لهم منه) ١٤٣ - ١٤٦
- فصل : أما عقرها للأكل ، ... فمباح . ١٤٤ - ١٤٦
- فصل : لم يفرق أصحابنا بين جميع البهائم في
 هذه المسألة ... ١٤٦

- ١٦٧٢ - مسألة : (ولا يقطع شجرهم ... إلا أن يكونوا يفعلون ذلك في بلدنا ، فيفعل ذلك بهم ليتها) ١٤٦ - ١٤٨
- ١٦٧٣ - مسألة : (ولا يتزوج في أرض العدو ، إلا أن تغلب عليه الشهوة ...) ١٤٨ - ١٥٢
- فصل في الهجرة : وهي الخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام . ١٤٩ - ١٥٢
- ١٦٧٤ - مسألة : (مَنْ دخل إلى أرض العدو بأمان ، لم يخنهم في ما لهم ...) ١٥٢ ، ١٥٣
- ١٦٧٥ - مسألة : (وَمَنْ كَانَ لَهُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ عَهْدٌ ، فنقضوه ، حاربوا ...) ١٥٣ - ١٦٣
- فصل : أَمَّا أَهْلُ الْهَدَنَةِ إِذَا نَقَضُوا الْعَهْدَ ، حَلَّتْ دِمَائُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ ... ١٥٣ ، ١٥٤
- فصل : معنى الهدنة ... ١٥٤ ، ١٥٥
- فصل : لا يجوز عقد الهدنة إلا على مدة مقدرة معلومة ... ١٥٥
- فصل : تجوز مهادنتهم على غير مال ... ١٥٥ - ١٥٧
- فصل : لا يجوز عقد الهدنة ولا الذمة إلا من الإمام أو نائبه ... ١٥٧ ، ١٥٨
- فصل : إن خاف نقض العهد منهم ، جاز أن ينبذ إليهم عهدهم . ١٥٨ ، ١٥٩
- فصل : إذا عقد الهدنة ، فعليه حمايتهم من المسلمين وأهل الذمة . ١٥٩
- فصل : إذا عقد الهدنة مطلقا ، فجاءنا

- منهم إنسان مسلما ... لم يجب
ردّه ... ١٥٩ - ١٦١
- فصل : الشروط في عقد الهدنة تنقسم
قسمين ... ١٦١ - ١٦٣
- فصل : إذا طلبت امرأة أو صبيّة ...
الخروج من عند الكفار ، جاز
إخراجها . ١٦٣
- ١٦٧٦ - مسألة : (إذا استأجر الأمير قوما يهزون مع
المسلمين لمنافعهم ، لم يسهم
لهم ...) ١٦٣ - ١٦٨
- فصل : أما الأجير للخدمة في الغزو ...
ففيه روايتان ... ١٦٦
- فصل : أما التاجر والصانع ... فقال
أحمد : يسهم لهم إذا حضروا . ١٦٦ ، ١٦٧
- فصل : إذا دخل قوم لا منعة لهم دار
الحرب ، بغير إذن الإمام ... ففيه
ثلاث روايات ... ١٦٧ ، ١٦٨
- ١٦٧٧ - مسألة : (من غل من الغنيمة ، حرق رحله كله ،
إلا المصحف ...) ١٦٨ - ١٧٢
- فصل : إن لم يحرق رحله حتى استحدث
متاعا ... أحرق ما كان معه حال
الغلول ... ١٧٠ ، ١٧١
- فصل : إن كان الغال صبيّا ، لم يحرق
متاعه . ١٧١

- ١٧١ فصل : لا يحرم الغالُ سهمه .
- فصل : إذا تاب الغالُ قبل القسمة ، ردَّ ما أخذه في المقسم ... ١٧٢ ، ١٧١
- ١٦٧٨ - مسألة : (ولا يُقام الحد على مسلم في أرض العدو)
- ١٧٥ - ١٧٢ فصل : ويُقام الحدود في الثغور ... ١٧٥ ، ١٧٤
- ١٦٧٩ - مسألة : (وإذا نُحِص حصن ، لم يُقتل من لم يحتل ...)
- ١٧٩ - ١٧٥ فصل : ولا تُقتل امرأة ، ولا شيخ فإن . ١٧٨ ، ١٧٧
- فصل : ولا يُقتل زمن ولا أعمى ولا راهب ... ١٧٨
- فصل : لا يُقتل العبيد . ١٧٩
- فصل : من قاتل ممن ذكرنا جميعهم ، جاز قتله . ١٧٩
- ١٦٨٠ - مسألة : (ومن قاتل من هؤلاء ... قُتلوا) ١٨٤ - ١٧٩
- فصل : فأما المريض ، فيقتل إذا كان ممن لو كان صحيحاً قاتل ... ١٨٠
- فصل : فأما الفلاح الذي لا يقاتل ، فينبغي أن لا يُقتل .. ١٨٠
- فصل : إذا حاصر الإمام حصناً ، لزمته مُصابرته ... ١٨٤ - ١٨٠
- ١٦٨١ - مسألة : (وإذا حُلِّي الأسير منا ، وحلف أن يبعث إليهم بشيء يعينه ، فلم يقدر عليه ، لم يرجع إليهم) ١٨٦ - ١٨٤

- فصل : فإن أطلقوه وآمنوه ، صاروا في أمانٍ
 ١٨٥ ، ١٨٦ منه ...
- فصل : وإن اشترى الأسير شيئاً
 ١٨٦ مختاراً ... ، فالعقد صحيح ...
- ١٦٨٢ - مسألة : (ولا يحل لمسلم أن يهرب من
 ١٨٦ - ١٩٠ كافرين ...)
- فصل : إذا كان العدو أكثر من ضعف
 المسلمين ... فالأولى لهم
 ١٨٩ الثبات ...
- فصل : فإن جاء العدو بلداً ، فلا هله
 ١٩٠ التحصن منهم ...
- فصل : فإن ولّى قوم قبل إحراز الغنيمة ...
 ١٩٠ فلا شيء للفارين ...
- فصل : فإذا ألقى الكفار ناراً في سفينة فيها
 مسلمون ... فما غلب على ظنهم
 ١٩٠ السلامة فيه ... فالأولى لهم فعله .
- ١٦٨٣ - مسألة : (ومن أجر نفسه ... على حفظ
 ١٩٠ - ١٩٢ الغنيمة ، فمباح له ما أخذ ...)
- فصل : فإن شرط في الإجارة ركوب دابة في
 ١٩١ الغنيمة ، فينبغي أن يجوز ...
- فصل : لا يجوز الانتفاع من الغنيمة بركوب
 ١٩٢ دابة منها ...
- ١٦٨٤ - مسألة : (ومن لقي علجاً ، فقال له : قف ، أو :
 ١٩٢ - ١٩٥ ألق سلاحك . فقد آمنه)

- فصل : فَإِنْ أَشَارَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِمْ بِمَا يَرُونَهُ
أمانا ... فهو أمان ... ١٩٤
- فصل : إِذَا سَبَّتَ كَافِرًا ، فَجَاءَ قَرَابَتَهَا
يَطْلُبُهَا ... ١٩٤ ، ١٩٥
- ١٦٨٥ - مسألة : (وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْغَنِيمَةِ مُمْسِكًا لَهُ فِيهَا
حَقٌّ ... لَمْ يَقْطَعْ) ١٩٥ ، ١٩٦
- فصل : وَالسَّارِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ غَيْرُ الْغَالِ . ١٩٦
- ١٦٨٦ - مسألة : (وَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةً قَبْلَ أَنْ يُقَسِّمَ ،
أَذْبَ ... وَأَخَذَ مِنْهُ مَهْرَ مِثْلِهَا ،
فَطُورِحَ فِي الْمَقْسَمِ ...) ١٩٦ - ٢٠٣
- فصل : إِذَا كَانَ فِي الْغَنِيمَةِ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى
بَعْضِ الْغَنَائِمِينَ ، نَظَرَتْ ... ١٩٨ ، ١٩٩
- فصل : فَإِنْ أَعْتَقَ بَعْضُ الْغَنَائِمِينَ عَبْدًا مِنْ
الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ... ١٩٩
- فصل : يُكْرَهُ نَقْلَ رِعَوسِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ بَلَدٍ
إِلَى بَلَدٍ ، وَالْمُثَلَّةَ بِقَتْلِهِمْ
وَتَعْدِيهِمْ ... ١٩٩ ، ٢٠٠
- فصل : يَجُوزُ قَبُولُ هَدِيَّةِ الْكُفَّارِ مِنْ أَهْلِ
الْحَرْبِ ... ٢٠٠ ، ٢٠١
- ٢٠٢ - ٢٥٥ كتاب الجزية
- ١٦٨٧ - مسألة : (وَلَا تُقْبَلُ الْجَزِيَّةُ إِلَّا مِنْ يَهُودِيٍّ ، أَوْ
نَصْرَانِيٍّ ، أَوْ مَجُوسِيٍّ ، إِذَا كَانُوا مُقِيمِينَ
عَلَى مَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ) ٢٠٣ - ٢٠٨

- فصل : لا يجوز عقد الذمة المؤبدة إلا بشرطين ... ٢٠٧ ، ٢٠٨
- ١٦٨٨ - مسألة : (ومن سواهم ، بالإسلام أو القتل) ٢٠٨ ، ٢٠٩
- فصل : إذا عقد الذمة لكفار زعموا أنهم من أهل الكتاب ، ثم تبين أنهم عبدة أوثان ، فالحقد باطل من أصله . ٢٠٩
- ١٦٨٩ - مسألة : (والمأخوذ منهم الجزية على ثلاث طبقات ...) ٢٠٩ - ٢١٦
- الكلام في هذه المسألة في فصلين :
- الفصل الأول : في تقدير الجزية . ٢٠٩ - ٢١١
- الفصل الثاني : قدر الجزية في حق الموسر ... ، وفي حق المتوسط ...
- وفي حق الفقير ... ٢١١ ، ٢١٢
- فصل : حد اليسار في حقهم ، ما عده الناس غنى في العادة ... ٢١٢
- فصل : إذا بذلوا الجزية لزم قبولها ، وحرّم قتالهم . ٢١٢
- فصل : تجب الجزية في آخر كل حول . ٢١٢ ، ٢١٣
- فصل : تؤخذ الجزية مما يسر من أموالهم ، ولا يتمين أخذها من ذهب ولا فضة . ٢١٣
- فصل : لا يصح عقد الذمة والمهنة إلا من الإمام أو نائبه . ٢١٣
- فصل : يجوز أن يشترط عليهم في عقد الذمة

- ضيافة مَنْ يمر بهم من المسلمين ... ٢١٣ ، ٢١٤
- فصل : ذكر القاضي أنه إذا شرط الضيافة ، فإنه يبين أيام الضيافة وعدد من يضاف ... ٢١٤ ، ٢١٥
- فصل : تُقسم الضيافة بينهم على قدر جزئتهم ... ٢١٥ ، ٢١٦
- فصل : إذا شرط في عقد الذمة شرطا فاسدا ... يفسد العقد به ... ٢١٦
- ١٦٩٠ - مسألة : (ولا جزية على صبي ، ولا زائل العقل ، ولا امرأة) ٢١٦ - ٢١٩
- فصل : إن بذلت المرأة الجزية ، أخبرت أنها لا جزية عليها ... ٢١٦ ، ٢١٧
- فصل : ومن بلغ من أولاد أهل الذمة ... فهو من أهلها بالعقد الأول ... ٢١٧ ، ٢١٨
- فصل : ومن كان يُجن ويُفقد ، فله ثلاثة أحوال ... ٢١٨ ، ٢١٩
- ١٦٩١ - مسألة : (ولا على فقير) ٢١٩
- ١٦٩٢ - مسألة : (ولا شيخ فأن ، ولا زمن ، ولا أعمى) ٢١٩
- ١٦٩٣ - مسألة : (ولا على سيد عبد عن عيده ، إذا كان السيد مسلما) ٢٢٠ ، ٢٢١
- فصل : من بعضه حر ، فقياس المذهب أن عليه من الجزية بقدر ما فيه من الحرية ... ٢٢٠ ، ٢٢١

- فصل : لا جزية على أهل الصوامع من
الرهبان ... ٢٢١
- ١٦٩٤ - مسألة : (ومن وجبت عليه الجزية ، فأسلم قبل
أن تؤخذ منه ، سقطت عنه الجزية) ٢٢١ - ٢٢٣
- فصل : إن مات الذمي بعد الحول ، لم
تسقط الجزية عنه ... ٢٢٢
- فصل : لا تتداخل الجزية ، بل إذا
اجتمعت ... استوفيت كلها . ٢٢٣
- ١٦٩٥ - مسألة : (وإذا أعتق ، لزمته الجزية لما يستقبل ،
سواء كان المحقق له مسلماً أو كافراً) ٢٢٣
- ١٦٩٦ - مسألة : (ولا تؤخذ الجزية من نصارى بنى
تغلب ، وتؤخذ الزكاة من أموالهم
ومواشيهم وثمرهم ، مثلى ما يؤخذ من
المسلمين) ٢٢٣ - ٢٢٨
- فصل : تؤخذ الصدقة مضاعفة من مال من
تؤخذ منه الزكاة لو كان مسلماً . ٢٢٤ - ٢٢٦
- فصل : إن بذل التغلبي أداء الجزية ، وتحط
عنه الصدقة ، لم يقبل منه . ٢٢٦
- فصل : أما سائر أهل الكتاب من النصارى
واليهود العرب وغيرهم فالجزية منهم
مقبولة . ٢٢٦ ، ٢٢٧
- فصل : إذا أئجر نصراني تغلبي ، فمر
بالعشر ، ... يؤخذ منه العشر
ضعف ما يؤخذ من أهل الذمة . ٢٢٧ ، ٢٢٨

- ١٦٩٧ - مسألة : (ولا تؤكل ذبائحهم ، ولا تنكح
نساؤهم في إحدى الروايتين ...) ٢٢٨ ، ٢٢٩
- ١٦٩٨ - مسألة : (ومن يَجُزَّ من أهل الدمة إلى غير بلد ،
أخذ منه نصف العشر في السنة) ٢٢٩ - ٢٣٣
- فصل : ولا تؤخذ منهم في السنة إلا مرة . ٢٣٠ ، ٢٣١
- فصل : لا يؤخذ منهم من غير مال التجارة
شئ ... ٢٣١ ، ٢٣٢
- فصل : العاشر يمر عليه الذمي بخمر أو
خنزير ... هل يأخذ منه شيئا ؟ ٢٣٢ ، ٢٣٣
- فصل : يجوز أخذ ثمن الخمر والخنزير منهم
عن جزية رؤسهم ... ٢٣٣
- فصل : إذا مر الذمي بالعاشر ، وعليه دين
يقدر ما معه ... فهل يمنع أخذ
نصف العشر منه ؟ ... ٢٣٣
- ١٦٩٩ - مسألة : (وإذا دخل اليانهم تاجر حرى بأمان ،
أخذ منه العشر) ٢٣٣ - ٢٣٦
- فصل : يؤخذ منهم العشر من كل مال
للتجارة ... ٢٣٥
- فصل : ويؤخذ العشر من كل حرى تاجر ،
ونصف العشر من كل ذمي
تاجر ... ٢٣٥
- فصل : لا يعشرون في السنة إلا مرة ، ولا
يؤخذ من أقل من عشرة دنانير . ٢٣٥ ، ٢٣٦

- فصل : ليس لأهل الحرب دخول دار
الإسلام بغير أمان . ٢٣٦
- ١٧٠٠ - مسألة : (ومن نقض العهد ، بمخالفة شيء مما
صوطوا عليه ، حل دمه وماله) ٢٣٦ - ٢٤٩
- فصل : أمصار المسلمين على ثلاثة
أقسام ... ٢٣٩ - ٢٤١
- فصل : من استحدث من أهل الذمة بناء ،
لم يجوز له منعه حتى يكون أطول من
بناء المسلمين المجاورين له ... ٢٤٢
- فصل : لا يجوز لأحد منهم سكنى
الحجاز . ٢٤٢ - ٢٤٤
- فصل : يجوز لهم دخول الحجاز
للتجارة ... ٢٤٤ ، ٢٤٥
- فصل : أما الحرم فليس لهم دخوله بحال . ٢٤٥ ، ٢٤٦
- فصل : أما مساجد الحل ، فليس لهم
دخولها بغير إذن المسلمين . ٢٤٦ ، ٢٤٧
- فصل : المأخوذ في أحكام الذمة ينقسم
خمسة أقسام ... ٢٤٧ ، ٢٤٨
- فصل : إذا عقد معهم الذمة ، كتب
أسماءهم ، وأسماء آبائهم ... ٢٤٨ ، ٢٤٩
- فصل : إذا مات الإمام ، أو عزل ، وولى
غيره ، فإن عرف ما عقد عليه عقد
الذمة من كان قبله ، وكان عقدا
صحيحا ، أقرهم عليه ... ٢٤٩

- ١٧٠١ - مسألة : (ومن هرب من ذمتنا إلى دار الحرب ،
 ناقضا للعهد ، عاد حربا) ٢٤٩ - ٢٥٥
 فصل : إن نقضت طائفة من أهل الذمة ،
 ٢٥٠ جاز غزؤهم وقتلهم .
 فصل : إذا عقد الذمة ، فعليه حمايتهم ... ٢٥٠
 فصل : إذا تحاكم إلينا مسلم مع ذمى ،
 ٢٥٠ ، ٢٥١ وجب الحكم بينهم ...
 فصل : لا يجوز تمكينه من شراء
 مصحف ... فإن فعل ، فالشراء
 ٢٥١ باطل ...
 فصل : لا يجوز تصديرهم في المجالس ، ولا
 ٢٥١ ، ٢٥٢ بداءتهم بالسلام .
 فصل : ما يذكره بعض أهل الذمة من أن
 ٢٥٢ الجزية لا تلزمهم ... لا يصح .
 فصل : قال أبو الخطاب : يمتحنون عند أخذ
 الجزية ... وتجبر أيديهم عند
 ٢٥٢ ، ٢٥٣ أخذها .
 فصل : الرجل له المرأة النصرانية ، هل يأذن
 لها أن تخرج إلى عيد ، أو تذهب إلى
 ٢٥٤ ، ٢٥٥ بيعة ؟
 ٢٥٦ - ٢٥٩ كتاب الصيد والذبائح

- ١٧٠٢ - مسألة : (وإذا سمى وأرسل كلبه أو فهداه المعلم ،

- واصطاد ، وقتل ، ولم يأكل منه ، جاز
 ٢٥٧ - ٢٦٦ (أكله)
- فصل : فإن شرب دمه ، ولم يأكل منه ، لم
 ٢٦٤ يحرم .
- فصل : لا يحرم ما صاده الكلب بعد الصيد
 ٢٦٤ ، ٢٦٥ الذي أكل منه .
- فصل : كل ما يقبل التعليم ، ويمكن
 الاصطياد به ... فحكمه حكم
 ٢٦٥ ، ٢٦٦ الكلب في إباحة صيده .
- فصل : هل يجب غسل أثر فم الكلب من
 ٢٦٦ الصيد ؟ فيه وجهان ...
- ١٧٠٣ - مسألة : (وإذا أرسل البازي ، وما أشبهه ،
 فصاد ، وقتل ، أكل وإن أكل من
 ٢٦٦ ، ٢٦٧ الصيد ؛ لأن تعليمه بأن يأكل)
- ١٧٠٤ - مسألة : (ولا يؤكل ما صيد بالكلب الأسود ،
 ٢٦٧ ، ٢٦٨ إذا كان بهيما ؛ لأنه شيطان)
- ١٧٠٥ - مسألة : (وإذا أدرك الصيد وفيه روح ، فلم يذكه
 ٢٦٨ ، ٢٦٩ حتى مات ، لم يؤكل)
- ١٧٠٦ - مسألة : (فإن لم يكن معه ما يذكيه به ، أشل
 الصائد له عليه ، حتى يقتله ،
 ٢٦٩ فيؤكل)
- ١٧٠٧ - مسألة : (وإذا أرسل كلبه ، فأصاب معه غيره ،
 لم يؤكل إلا أن يدرك في الحياة ،
 ٢٧٠ - ٢٧٣ فيذكي)

- فصل : إن أرسل كلبه ، وأرسل مجوسى
 ٢٧١ ، ٢٧٢ كلبه ، فقتلا صيدا ، لم يحل ...
- فصل : إن أرسل مسلم كلبه ، وأرسل
 مجوسى كلبه ، فرد كلب المجوسى
 الصيد إلى كلب المسلم ، فقتله ،
 ٢٧٢ حل أكله .
- فصل : إذا صاد المجوسى بكلب مسلم ، لم
 يبح صيده ... وإن صاد المسلم
 بكلب مجوسى ، فقتل ، حل
 ٢٧٢ ، ٢٧٣ صيده .
- فصل : إذا أرسل جماعة كلابا ، وهموا ،
 فوجدوا الصيد قتيلا .. حل
 أكله . فإن اختلفوا فى قاتله ، ...
 ٢٧٣ فهو بينهم على السواء ...
- ١٧٠٨ - مسألة : (وإذا سمى ، ورمى صيدا ، فأصاب
 ٢٧٣ - ٢٧٥ غيره ، جاز أكله)
- فصل : إن رأى سوادا ، أو سمع حسا ،
 فظنه آدميا ، أو ... فرماه فقتله ،
 ٢٧٥ فإذا هو صيد ، لم يباح ..
- ١٧٠٩ - مسألة : (وإذا رماه ، فغاب عن عينه ، فوجدته
 ميتا ، وسهمه فيه ، ولا أثر به غيره ،
 ٢٧٥ - ٢٧٨ حل أكله)
- ١٧١٠ - مسألة : (وإذا رماه ، فوقع فى ماء ، أو تردى فى
 ٢٧٨ ، ٢٧٩ جبل ، لم يؤكل)

- فصل : فإن رمى طائرا في الهواء أو ... ،
 ٢٧٩ ، ٢٧٨ . فوقع إلى الأرض ، فمات ، حل .
 ١٧١١ - مسألة : (وإذا رمى صيدا ، فقتل جماعة ، فكله
 ٢٧٩ حلال)
 فصل : قال أحمد : لا بأس بصيد
 ٢٧٩ الليل ...
 ١٧١٢ - مسألة : (وإذا رمى صيدا ، فأبان منه عضوا ، لم
 يأكل ما أبان منه ، ويأكل ما سواه ،
 ٢٨١ ، ٢٨٠ في إحدى الروايتين ...)
 فصل : قال أحمد : ... عن الحسن ، أنه
 ٢٨١ كان لا يرى بالطريدة بأسا ...
 ١٧١٣ - مسألة : (وكذلك إذا نصب المناجل للصيد)
 ٢٨٢ ، ٢٨١ فصل : أما ما قتلته الشبكة أو الخيل ، فهو
 ٢٨٢ محرم .
 ١٧١٤ - مسألة : (وإذا صاد بالمعراض ، أكل ما قتل
 ٢٨٣ ، ٢٨٢ بحده ، ولم يأكل ما قتل بعرضه)
 فصل : حكم سائر آلات الصيد حكم
 المعراض ، في أنها إذا قُلت
 بعرضها ، ولم تجرح ، لم يباح
 ٢٨٣ الصيد ...
 ١٧١٥ - مسألة : (وإذا رمى صيدا فمقره ، ورماه آخر
 فأنبته ، ورماه آخر فقتله ، لم يؤكل ،
 وكان لمن أنبته القيمة مجروحا على
 ٢٨٨ - ٢٨٣ قاتله)

- فصل : إذا رمى صيدا فأثبته ، ثم رماه آخر
فأصابه ، لم تخل رمية الأول من
٢٨٤ - ٢٨٦ قسمين ...
- فصل : إن رمياه معافقتلاه ، كان حلالا ،
٢٨٦ وملكاه ...
- فصل : إذا رمى صيدا فأصابه ، وبقي على
امتناعه حتى دخل دار إنسان
فأخذه ، فهو لمن أخذه ... ٢٨٧
- فصل : قال أصحابنا : إذا تعلق صيد في
شرك إنسان أو شبكه ، ملكه ... ٢٨٧ ، ٢٨٨
- ١٧١٦ - مسألة : (ومن كان في سفينة ، فوثبت سمكة ،
فسقطت في حجره ، فهي له دون
صاحب السفينة) ٢٨٨
- فصل : فإن كانت السمكة وثبت بسبب
فعل إنسان لقصد الصيد ...
فهذا للصائد دون من وقع في
حجره ... ٢٨٨
- ١٧١٧ - مسألة : (ولا يصاد السمك بشيء نجس) ٢٨٨ ، ٢٨٩
- فصل : كره الصيد بالخراطيم ، وكل شيء
فيه الروح ... فإن اصطاد ،
٢٨٩ فالصيد مباح .
- ١٧١٨ - مسألة : (ولا يؤكل صيد مرتد ، ولا ذبيحته ،
وإن تدن بدين أهل الكتاب) ٢٨٩
- ١٧١٩ - مسألة : (ومن ترك التسمية على الصيد عامدا أو

- سأها ، لم يؤكل ، وإن ترك التسمية
على الذبيحة عامدا ، لم تؤكل ، وإن
تركها سأها ، أكلت) ٢٨٩ - ٢٩١
- فصل : التسمية على الذبيحة معتبرة حال
الذبح ، أو قريامنه ، كما تعتبر على
الطهارة . ٢٩٠ ، ٢٩١
- فصل : إن سمي الصائد على صيد ،
فأصاب غيره ، حل . وإن سمي
على سهم ثم ألقاه ، وأخذ غيره
فرمى به ، لم يباح ما صاد به ... ٢٩١
- ١٧٢٠ - مسألة : (وإذا ندب غيره ، فلم يقدر عليه ، فرماه
بسهم أو نحوه ، مما يسيل به دمه ،
فقطه ، أكل) ٢٩١ - ٢٩٣
- ١٧٢١ - مسألة : (والمسلم والكاتبى في كل ما وصفت
سواء) ٢٩٣ - ٢٩٥
- فصل : لا فرق بين العدل والفساق من
المسلمين وأهل الكتاب ... ٢٩٣
- فصل : لا فرق بين الحرى والذمى ، في
إباحة ذبيحة الكاتبى منهم وتحريم
ذبيحة من سواه ... ٢٩٣ ، ٢٩٤
- فصل : فإن كان أحد أبوى الكاتبى ممن لا
تحل ذبيحته ... لا يحل صيده ولا
ذبيحته ... إذا كان الأب غير

- كتانى ، وإن كان الألب كتابا فقيه
قولان ... ٢٩٤
- فصل : أما ما ذبحوه لكنائسهم وأعيادهم ،
فمنظر فيه ؟ ... ٢٩٤ ، ٢٩٥
- ١٧٢٢ - مسألة : (ولا يؤكل ما قتل بالبندق أو الحجر ،
لأنه موقوذ) ٢٩٥ ، ٢٩٦
- ١٧٢٣ - مسألة : (ولا يؤكل صيد المجوسى وذبيحه ، إلا
ما كان من حوت ، فإنه لا ذكاة له) ٢٩٦ - ٢٩٨
- فصل : وحكم سائر الكفار ...
وغيرهم ، حكم المجوسى ، فى تحريم
ذبائحهم وصيدهم ، ... ٢٩٨
- فصل : قال أحمد : وطعام المجوسى ليس به
بأس أن يؤكل ، وإذا أهدى إليه أن
يقبل ، إنما تكره ذبائحهم ، أو
شئ فيه دسم . ٢٩٨
- ١٧٢٤ - مسألة : (وكذلك كل ما مات من الحيتان فى
الماء ، وإن طفا) ٢٩٨ - ٣٠١
- فصل : يباح أكل الجراد بإجماع أهل
العلم . ٣٠٠
- فصل : ويباح أكل الجراد بما فيه ، وكذلك
السماك ، يجوز أن يقلى من غير أن
يشق جوفه ... ٣٠٠
- فصل : سئل أحمد عن السمك يلقى فى
النار ؟ فقال : ما يعجبنى .

- والجراد؟ فقال : ما يعجبني ، ... ٣٠٠ - ٣٠١
- ١٧٢٥ - مسألة : (وذكاة المقدور عليه من الصيد والأنعام في الحلق واللبة) ٣٠١ - ٣٠٤
- ١٧٢٦ - مسألة : (ويستحب أن ينحر البعير ، ويذبح ما سواه) ٣٠٤ - ٣٠٦
- فصل : ويسن الذبح بسكين حاد ... ٣٠٥
- فصل : قال أحمد : لا تؤكل المصبورة ، ولا المجثمة . ٣٠٥ ، ٣٠٦
- ١٧٢٧ - مسألة : (فإن ذبح ما ينحر ، أو نحر ما يذبح فجائز) ٣٠٦
- ١٧٢٨ - مسألة : (فإذا ذبح فأتى على المقاتل ، فلم تخرج الروح حتى وقعت في الماء ، أو وطئ عليها شيء ، لم يؤكل) ٣٠٦ ، ٣٠٧
- ١٧٢٩ - مسألة : (وإذا ذبحها من قفاها ، وهو مخطئ ، فأنت السكين على موضع ذبحها ، وهي في الحياة ، أكلت) ٣٠٧ ، ٣٠٨
- فصل : فإن ذبحها من قفاها اختيارا فقد ذكرنا عن أحمد ، أنها لا تؤكل . ٣٠٨
- فصل : فإن ذبحها من قفاها ، فلم يعلم هل كانت فيها حياة مستقرة قبل قطع الحلقوم والمرئ أو لا ؟ فإن كان الغالب بقاء ذلك ... فالأولى إباحته ... وإن كانت الآلة كالة ... لم يبح ... ٣٠٨

- ١٧٣٠ - مسألة : (وذكاتها ذكاة جنيها ، أشعر أو لم يشعر)
 ٣١٠ - ٣٠٨ فصل : استحباب أبو عبد الله أن يذبحه وإن خرج ميتا ... ٣١٠
- ١٧٣١ - مسألة : (ولا يقطع عضو مما ذكى حتى ترهق نفسه)
 ٣١٠ فصل : ويكره سلخ الحيوان قبل أن يبرد ... ٣١٠
- ١٧٣٢ - مسألة : (وذبيحة من أطاق الذبح من المسلمين وأهل الكتاب حلال ، إذا سموا ، أو نسوا التسمية)
 ٣١١ - ٣١٣ فصل : إذا ذبح الكتاني ما حرم الله عليه ، ... فظاهر كلام أحمد والخرق بإباحته ... ٣١٢ ، ٣١٣
- ١٧٣٣ - مسألة : (فإن كان أخرس ، أو مأ إلى السماء)
 ٣١٣ فصل : إن ذبح شيئا يزعم أنه محرم عليه ، ولم يثبت أنه محرم عليه ، حل ... ٣١٣
- ١٧٣٤ - مسألة : (وإن كان جنيا ، جاز أن يسمى ويذبح)
 ٣١٤ ، ٣١٥

- فصل : المنخقة ، والموقوذة ، والمتردية ،
والنطيحة ، وأكيلة السبع ، وما
أصابها مرض فماتت به ، محرمة ،
٣١٤ ، ٣١٥ إلا أن تدرك ذكاتها .
- ١٧٣٥ - مسألة : (واحرم من الحيوان ، ما نص الله تعالى
عليه في كتابه ، وما كانت العرب
تسميه طيبا فهو حلال ، وما كانت
تسميه خبيثا فهو محرم ...)
٣١٦ ، ٣١٧
- فصل : القنفذ حرام ... وكرهه مالك ،
وأبو حنيفة .
٣١٧
- ١٧٣٦ - مسألة : (ويسنة رسول الله ﷺ الحمر الأهلية)
٣١٧ - ٣١٩ فصل : البغال حرام عند كل من حرم الحمر
الأهلية ...
٣١٩
- فصل : ألبان الحمر محرمة ، في قول
أكثرهم ...
٣١٩
- ١٧٣٧ - مسألة : (وكل ذى ناب من السباع ، ...)
٣١٩ - ٣٢٢ فصل : لا يباح أكل القرد .
٣٢٠
- فصل : ابن آوى ، والنمس ، وابن عرس ،
حرام .
٣٢٠ ، ٣٢١
- فصل : اختلفت الرواية في الثعلب ،
فأكثر الروايات عن أحمد تحريمه .
٣٢١
- فصل : الفيل محرم ...
٣٢١
- فصل : أما الدب ، فينظر فيه ؟ ...
٣٢١ ، ٣٢٢

- ١٧٣٨ - مسألة : (وكل ذى مخلب من الطير ، ...) ٣٢٢ - ٣٣٠
 فصل : يحرم منها ما يأكل الجيف ،
 كالنسر ... ٣٢٣
 فصل : يحرم الخطاف ، والخشاف
 والحفاش وهو الوطواط . ٣٢٣
 فصل : ما عدا ما ذكرناه ، فهو مباح ، ... ٣٢٣ ، ٣٢٤
 فصل : تباح لحوم الخيل كلها ، عرابها
 وبراذينها . ٣٢٤ ، ٣٢٥
 فصل : الأرنب مباحة . ٣٢٥ ، ٣٢٦
 فصل : بياح الوبر ... وقال القاضي : هو
 محرم . ٣٢٦
 فصل : شل أحمد عن البيهوع ، فرخص
 فيه ... ٣٢٦
 فصل : بياح من الطيور ما لم نذكره في
 المحرمات . ٣٢٧ ، ٣٢٨
 فصل : قال أحمد : أكره لحوم الجلالة
 وألبانها . ٣٢٨ ، ٣٢٩
 فصل : تزول الكراهة بحبسها اتفاقا .
 واختلف في قدره ... ٣٢٩
 فصل : يكره ركوب الجلالة ... ٣٢٩
 فصل : تحرم الزروع والثمار التي سقطت
 النجاسات ، أو سممت بها . ٣٣٠
 ١٧٣٩ - مسألة : (ومن اضطر إلى الميتة ، فلا يأكل منها إلا
 ما يؤمن معه الموت) ٣٣٠ - ٣٣٣

- فصل : هل يجب الأكل من الميتة على المضطر ؟ فيه وجهان ... ٣٣١ ، ٣٣٢
- فصل : تباح المحرمات عند الاضطراب إليها ، في الحضر والسفر جميعا ... ٣٣٢ ، ٣٣٣
- فصل : ليس للمضطر في سفر المعصية الأكل من الميتة ... ٣٣٣
- فصل : هل للمضطر التزود من الميتة ؟ على روايتين ، ... ٣٣٣
- ١٧٤٠ - مسألة : (ومن مر بثمره ، فله أن يأكل منها ، ولا يحمل) ٣٣٣ - ٣٣٦
- فصل : عن أحمد في الأكل من الزرع روايتان ... ٣٣٦
- فصل : عن أحمد في حلب لبن الماشية روايتان ... ٣٣٦
- ١٧٤١ - مسألة : (ومن اضطر ، فأصاب الميتة وخبز لا يعرف مالكة ، أكل الميتة) ٣٣٧ - ٣٣٩
- فصل : إذا وجد المضطر من يطعمه ويسقيه ، لم يحل له الامتناع من الأكل والشرب ، ولا العدول إلى أكل الميتة ... ٣٣٧
- فصل : إن وجد طعاما مع صاحبه ، فامتنع من بذله له ، أو يبعه منه ، ووجد ثمنه ، لم يجوز له مكابرتة عليه ، وأخذه منه ... ٣٣٧ ، ٣٣٨

- فصل : إن وجد المحرم ميتة وصيدا ، أكل الميتة ... ٣٣٨
- فصل : إذا ذبح المحرم الصيد عند الضرورة ، جاز له أن يشبع منه . ٣٣٨
- فصل : إن لم يجد المضطر شيئا ، لم ييح له أكل بعض أعضائه . ٣٣٨
- فصل : إن لم يجد إلا آدميا يحقون الدم ، لم ييح له قتله إجماعا ، ولا إتلاف عضو منه ، مسلما كان أو كافرا ... ٣٣٨ ، ٣٣٩
- ١٧٤٢ - مسألة : (فإن لم يصب إلا طعاما لم يعهه مالكة ، أخذه قهرا ليحيى به نفسه ، وأعطاه ثمنه ، إلا أن يكون بصاحبه مثل ضرورته) ٣٣٩ ، ٣٤٠
- فصل : إذا اشتدت الخمصة في سنة المجاعة ، وأصاب الضرورة خلقا كثيرا ... وكان عند بعض الناس قدر كفايته وكفاية عياله ، لم يلزمه بذله للمضطرين ، وليس لهم أخذه منه ... ٣٤٠
- ١٧٤٣ - مسألة : (ولا بأس بأكل الضئب والضئع) ٣٤٠ - ٣٤٢
- فصل : أما الضئع ، فرويت الرخصة فيها عن سعد ... ٣٤١ ، ٣٤٢

- ١٧٤٤ - مسألة : (ولا يؤكل الترهاق ، لأنه يقع فيه من لحوم الحيات)
 ٣٤٢ ، ٣٤٣
- فصل : لا يجوز التداوى بمحرم ، ولا بشيء فيه محرم ...
 ٣٤٣
- فصل : يجوز أكل الأطعمة التي فيها الدود والسوس ... إذا لم تقذره نفسه ، وطابت به ...
 ٣٤٣
- ١٧٤٥ - مسألة : (ولا يؤكل الصيد إذا رمى بسهم مسموم ، إذا علم أن السهم أعان على قتله)
 ٣٤٣ ، ٣٤٤
- ١٧٤٦ - مسألة : (وما كان مأواه البحر ، وهو يعيش في البر ، لم يؤكل إذا مات في بر أو بحر)
 ٣٤٤ - ٣٤٧
- فصل : أما مالا يعيش إلا في الماء ، كالسمك وشبهه ، فإنه يباح بغير ذكاة .
 ٣٤٥
- فصل : كل صيد البحر مباح ، إلا الضفدع ...
 ٣٤٥ ، ٣٤٦
- فصل : كلب الماء مباح ...
 ٣٤٦
- فصل : قيل لأبي عبد الله : يكره الجري ؟ قال : لا ...
 ٣٤٦ ، ٣٤٧
- فصل : عن أحمد في السمكة توجد في بطن سمكة أخرى أو ...
 ٣٤٧
- ١٧٤٧ - مسألة : (وإذا وقعت النجاسة في مائع ، كالدهن وما أشبهه ، نجس ،

- واستصبح به إن أحب ، ولم يحل أكله
ولا ثمنه (٣٤٧ - ٣٥٩
- فصل : أما شحوم الميتة ، وشحوم
الخنزير ، فلا يجوز الانتفاع به ... ٣٤٩
- فصل : إذا استصبح بالزيت النجس ،
فدخانته نجس ... ٣٤٩ ، ٣٥٠
- فصل : سئل أحمد عن خباز خبز خبزاً ،
فباع منه ، ثم نظر في الماء الذي
عجن منه ، فإذا فيه فأرة ؟ فقال :
لا يبيع الخبز من أحد ... ٣٥٠
- فصل : قال أحمد : لا أرى أن يطعم كلبه
المعلم الميتة ، ... ٣٥٠
- فصل : قال أحمد : أكره أكل الطين ، ولا
يصح فيه حديث ... ٣٥٠ ، ٣٥١
- فصل : يكره أكل البصل ، والثوم
والكراث ... وكل ذى رائحة
كريمة ، ... ٣٥١ ، ٣٥٢
- فصل : يكره أكل الغددة ، وأذن
القلب ... ٣٥٢
- فصل : قيل لأبي عبد الله : الجبن ؟ قال :
يؤكل من كل ... ٣٥٢
- فصل : لا يجوز أن يشتري الجوز الذي
يتقامر به الصبيان ، ولا البيض
الذى يتقامرون به يوم العيد ؟ ... ٣٥٢

- فصل : قال أحمد : والضيافة على كل المسلمين ، ... ٣٥٢ - ٣٥٤
- فصل : قال المروذي : سألت أبا عبد الله ، قلت : تكره الحبز الكبار ؟ قال : نعم ، أكرهه . ٣٥٤ ، ٣٥٥
- فصل : تستحب التسمية عند الطعام ، وحمد الله عند آخره . ٣٥٥ ، ٣٥٦
- فصل : يأكل بيمينه ، ويشرب بها . ٣٥٦ ، ٣٥٧
- فصل : قال مهنا : سألت أحمد ، عن حديث عائشة ، عن النبي ﷺ ، قال : « لا تقطعوا اللحم بالسكين ، فإن ذلك صنيع الأعاجم » . فقال : ليس بصحيح ، ولا نعرف هذا . ٣٥٧
- فصل : روى عن ابن عباس قال : لم يكن رسول الله ﷺ ينفخ في طعام ولا شراب ، ولا يتنفس في الإناء . ٣٥٧ ، ٣٥٨
- فصل : سئل أبو عبد الله عن غسل اليد بالنخالة ؟ فقال : لا بأس به ، نحن نفعله . ٣٥٨
- فصل : عن أنس ، أن النبي ﷺ جاء إلى سعد بن عباد ، فجاء بخبز وزيت فأكل ، ... ٣٥٨ ، ٣٥٩

- ١٧٤٨ - مسألة : (والأضحية سنة ، لا يستحب تركها لمن
يقدر عليها)
٣٦٢ - ٣٦٠
فصل : الأضحية أفضل من الصدقة
بقيمتها .
٣٦٢ ، ٣٦١
- ١٧٤٩ - مسألة : (ومن أراد أن يضحي ، فدخل العشر ،
فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئا)
٣٦٣ ، ٣٦٢
- ١٧٥٠ - مسألة : (وتحزى البدنة عن سبعة ، وكذلك
البقرة)
٣٦٧ - ٣٦٣
فصل : لا بأس أن يذبح الرجل عن أهل بيته
شاة واحدة ، أو بقرة ، أو بدنة .
٣٦٦ ، ٣٦٥
فصل : أفضل الأضاحي البدنة ، ثم
البقرة ، ثم الشاة ، ثم شرك في بدنة
ثم شرك في بقرة .
٣٦٧ ، ٣٦٦
فصل : يسن استئمان الأضحية
واستحسانها .
٣٦٧
- ١٧٥١ - مسألة : (ولا يجزئ إلا الجذع من الضأن ،
والثني من غيره)
٣٦٨ ، ٣٦٧
فصل : ولا يجزئ في الأضحية غير بهيمة
الأنعام .
٣٦٨
- ١٧٥٢ - مسألة : (والجذع من الضأن ماله ستة أشهر ،
ودخل في السامع)
٣٦٩ ، ٣٦٨
- ١٧٥٣ - مسألة : (ويجتنب في الضحايا العوراء البين

- عورها ، والعجفاء التي لا تنقى ،
والعرجاء بين عرجها ، والمريضة
التي لا يرجو برؤها ، والعضباء ... ٣٦٩ - ٣٧٣
- فصل : ولا تجزى العمياء . ٣٧١
- فصل : ويجزى الخصى . ٣٧١
- فصل : وتجزى الجمعاء ...
والصمعاء ... والبتراء . ٣٧٢
- فصل : وتكره المشقوقة الأذن ، والمثقوبة ،
وما قطع شيء منها . ٣٧٢ ، ٣٧٣
- ١٧٥٤ - مسألة : (ولو أوجبها سليمة ، فعابت عنده ،
ذبحها ، وكانت أضحية) ٣٧٣ - ٣٧٥
- فصل : وإن نذر أضحية في ذمته ثم عيها في
شاة ، تعينت ، فإن عابت تلك
الشاة قبل ذبحها ، لم تجزى . ٣٧٣ ، ٣٧٤
- فصل : وإذا أتلّف الأضحية الواجبة ،
فعليه قيمتها . ٣٧٤
- فصل : وإن اشترى أضحية ، فلم يوجبها
حتى علم بها عيباً ، فله ردها إن شاء . ٣٧٤ ، ٣٧٥
- ١٧٥٥ - مسألة : (وإن ولدت ، ذبح ولدها معها) ٣٧٥ - ٣٧٧
- فصل : ولا يشرب من لبنها إلا الفاضل عن
ولدها ، فإن لم يفضل عنه
شيء ... لم يكن له أخذه . ٣٧٦
- فصل : وأما صوفها ، فإن كان جزءه أنفع
لها ... جاز جزءه ، ويتصدق به ،

- وإن كان لا يضر بها ... أو كان
 ٣٧٦ بقاؤه أنفع لها ... لم يجز له أخذه .
- ١٧٥٦ - مسألة : (وإيجابها أن يقول : هي أضحية) ٣٧٧
- ١٧٥٧ - مسألة : (ولو أوجبنا قصصه ، ذبحها ، ولم تجزئه) ٣٧٨ ، ٣٧٧
- ١٧٥٨ - مسألة : (ولا تباع أضحية الميت في دينه ،
 ٣٧٩ ، ٣٧٨ ويأكلها ورثته)
- فصل : اختلفت الرواية ، هل تجوز
 ٣٧٩ ، ٣٧٨ التضحية عن اليتيم من ماله ؟ ...
- ١٧٥٩ - مسألة : (والاستحباب أن يأكل ثلث أضحيته ،
 ويهدي ثلثها ، ويتصدق بثلثها ،
 ٣٨١ - ٣٧٩ ولو أكل أكثر جاز)
- فصل : ويجوز إدخار لحوم الأضاحي فوق
 ٣٨١ ثلاث .
- فصل : ويجوز أن يطعم منها كافرا . ٣٨١
- ١٧٦٠ - مسألة : (ولا يعطى الجائر بأجرته شيئا منها) ٣٨٢ ، ٣٨١
- ١٧٦١ - مسألة : (وله أن يتضع بجلدها ، ولا يجوز أن
 ٣٨٣ ، ٣٨٢ يبيعه ، ولا شيئا منها)
- ١٧٦٢ - مسألة : (ويجوز أن يبدل الأضحية إذا أوجبها
 ٣٨٤ ، ٣٨٣ بخير منها)
- ١٧٦٣ - مسألة : (وإذا مضى من نهار يوم الأضحية مقدار
 صلاة العيد وخطبته ، فقد حل
 الذبح إلى آخر يومين من أيام التشريق
 ٣٨٨ - ٣٨٤ نهارا ، ولا يجوز ليلا)

- فصل : إذا فات وقت الذبح ، ذبح
الواجب قضاء ... وهو مخير في
التطوع . ٣٨٨ ، ٣٨٧
- فصل : وإذا وجبت الأضحية بإيجابه لها ،
فضلت أو سرت بغير تفریط منه ،
فلا ضمان عليه . ٣٨٨
- ١٧٦٤ - مسألة : (فإن ذبح قبل ذلك لم يجزئه ، ولزمه
البدل) ٣٨٩ ، ٣٨٨
- ١٧٦٥ - مسألة : (ولا يستحب أن يذبحها إلا مسلم ، وإن
ذبحها يده كان أفضل) ٣٩٠ ، ٣٨٩
- ١٧٦٦ - مسألة : (ويقول عند الذبح : بسم الله ، والله
أكبر . وإن نسي فلا يضره) ٣٩٠
- ١٧٦٧ - مسألة : (وليس عليه أن يقول عند الذبح عمن ؛
لأن النية تجزئ) ٣٩٠ - ٣٩٢
- فصل : إن عين أضحية ، فذبحها غيره بغير
إذنه ، أجزأت عن صاحبها ... ٣٩١
- فصل : إذا نذر أضحية في ذمته ، ثم
ذبحها ، فله أن يأكل منها . ٣٩٢ ، ٣٩١
- فصل : لا يضحى عما في البطن . ٣٩٢
- ١٧٦٨ - مسألة : (ويجوز أن يشترك السبعة ، فيضحوا
بالبدنة والبقرة) ٣٩٣ ، ٣٩٢
- فصل : يجوز للمشاركين قسمة اللحم . ٣٩٣ ، ٣٩٢
- ١٧٦٩ - مسألة : (والعقيقة سنة ...) ٣٩٣ - ٣٩٥

- فصل : العقيقة أفضل من الصدقة
 ٣٩٥ بقيمتها .
- ١٧٧٠ - مسألة : (عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة) ٣٩٦ ، ٣٩٥
- ١٧٧١ - مسألة : (ويدبح يوم السابع) ٣٩٦ - ٣٩٩
- فصل : يستحب أن يخلق رأس الصبي يوم
 السابع ، ويسمى . ٣٩٧ ، ٣٩٨
- فصل : يكره أن يلمخ رأسه بدم . ٣٩٨ ، ٣٩٩
- ١٧٧٢ - مسألة : (ويحجب فيها من العيب ما يحجب في
 الأضحية) ٣٩٩ ، ٤٠٠
- ١٧٧٣ - مسألة : (وسيلها في الأكل والهديّة والصدقة
 سيلها ، إلا أنها تطبخ أجدا لا) ٤٠٠ - ٤٠٣
- فصل : قال أحمد : يباع الجلد والرأس
 والسقط ، ويتصدق به . ٤٠١
- فصل : قال بعض أهل العلم : يستحب
 للوالد أن يؤذن في أذن ابنه حين
 يولد . ٤٠١ ، ٤٠٢
- فصل : قال أصحابنا : لا تسن الفرعة ولا
 العتيرة . ٤٠٢ ، ٤٠٣
- كتاب السبق والرمي ٤٠٤ - ٤٣٤
- ١٧٧٤ - مسألة : (والسبق في النصل والحافر والخف لا
 غير) ٤٠٦ - ٤٠٨

- ١٧٧٥ - مسألة : (وإذا أراد أن يستبقا ، أخرج أحدهما ،
 ولم يخرج الآخر ...)
 ٤٠٨ - ٤١٢ فصل : المسابقة عقد جائز .
 ٤٠٩ فصل : يشترط أن يكون العوض معلوما .
 ٤٠٩ ، ٤١٠ فصل : إن شرط أن يطعم السبق أصحابه ،
 ٤١٠ فالشرط فاسد .
 فصل : إذا كان المخرج غير المتسابقين ،
 فقال لهما أو لجماعة : أيكم سبق
 ٤١٠ ، ٤١١ فله عشرة . جاز .
 فصل : إذا قال لعشرة : من سبق منكم فله
 ٤١١ ، ٤١٢ عشرة . صح .
 ١٧٧٦ - مسألة : (وإن أخرجا جميعا ، لم يميز إلا أن يدخل
 بينهما محلا يكافئ فرسه
 ٤١٢ - ٤٣٣ فرسيهما ...)
 فصل : يشترط في المسابقة بالحيوان تحديد
 ٤١٤ - ٤١٦ المسافة ...
 فصل : يشترط في الرهان أن تكون الدابتان
 ٤١٦ من جنس واحد .
 فصول في المناضلة : وهي المسابقة في الرمي
 ٤١٦ - ٤١٩ بالسهم .
 فصل : المناضلة على ثلاثة أضرب ؛ ...
 ٤١٩ - ٤٢١ الفصل : الثالث أن يقول : أينأ أصاب خمسا
 ٤٢١ من عشرين ، فهو سابق ...

- فصل : فإن شرطاً لإصابة موضع من
الهدف ... ٤٢٢ ، ٤٢١
- فصل : السنة أن يكون لهما غرضان يرميان
أحدهما ... ٤٢٣ ، ٤٢٢
- فصل : إن شرطاً أن يرميا أرضاً كثيرة ،
جاز . ٤٢٤ ، ٤٢٣
- فصل : فإن أراد أحدهما التطويل ،
والتشاغل عن الرمي بما لا حاجة
إليه ... منع من ذلك ... ٤٢٤
- فصل : إذا تشاحا في موضع الوقوف ، فإن
كان ما طلبه أحدهما أولى ... قدم
قول من طلب ... ٤٢٤
- فصل : يجوز عقد النضال على جماعة . ٤٢٤ - ٤٢٦
- فصل : إذا أخرج أحد الزعيمين السبق من
عنده ، فسبق حزيه ، لم يكن على
حزيه شيء . ٤٢٦
- فصل : متى كان النضال بين حزينين ،
اشتراط كون الرشق يمكن قسمه
بينهم بغير كسر . ٤٢٦
- فصل : إذا كانوا حزينين ، فدخل معهم
رجل لا يعرفونه في أحد الحزينين ،
وكان يحسن الرمي ، جاز ... ٤٢٧ ، ٤٢٦
- فصل : لا يجوز أن يقولوا : نقرع فمن
خرجت قرعته ، فهو السابق . ٤٢٧

- فصل : إذا تناضل اثنان ، وأخرج أحدهما
السبق ، فقال أجنبي : أنا
شريكك في الغنم والغرم ... ٤٢٧
- فصل : لو فضل أحد المتناضلين صاحبه ،
فقال المفضل : اطرح فضلك ،
وأعطيك ديناراً . لم يجوز . ٤٢٧
- فصل : إذا كان شرطهما حواصل ، ...
اعتد بها كيفما وجدت . ٤٢٧ ، ٤٢٨
- فصل : إن أطارت الريح الغرض ، فوقع
السهم في موضعه ، فإن كان
شرطهما حواصل ، احتسب له
به ... ٤٢٨
- فصل : إذا رمى فأخطأ لعارض ؛ ... لم
يحتسب عليه بذلك السهم . ٤٢٨ ، ٤٢٩
- فصل : إن كان شرطهما خواسق ، ...
فصل : إن شرطاً خاسقاً ، فوقع السهم في
ثقب في الغرض ... نظرت ... ٤٣٠
- فصل : إذا قال رجل لآخر : ارم هذا
السهم ، فإن أصبت به ، فلك
درهم . صح ، وكان جعالة . ٤٣٠ ، ٤٣١
- فصل : إذا عقدا النضال ، ولم يتكبرا
قوساً ، فظاهر كلام القاضى ، أنه
يصح . ٤٣١ ، ٤٣٢

- فصل : ظاهر كلام أحمد إباحة الرمي
بالقوس الفارسية .
٤٣٣ ، ٤٣٢
- ١٧٧٧ - مسألة : (ولا يجوز إذا أرسل الفرسان أن يجنب
أحدهما إلى فرسه فرسا ، يحرضه على
العدو ، ولا يصيح به وقت
سباقه ...)
٤٣٣ ، ٤٣٤
- كتاب الأيمان
٤٣٥ - ٥٠٥
- فصل : وتصح من كل مكلف مختار قاصد
إلى اليمين ، ولا تصح من غير
مكلف ...
٤٣٦
- فصل : وتصح اليمين من الكافر ، وتلزمه
الكفارة بالحنث ...
٤٣٦
- فصل : لا يجوز الحلف بغير الله تعالى ،
وصفاته ...
٤٣٦ - ٤٣٨
- فصل : يكره الإفراط في الحلف بالله
تعالى .
٤٣٩ ، ٤٤٠
- فصل : الأيمان تنقسم خمسة أقسام .
٤٤٠ - ٤٤٤
- فصل : متى كانت اليمين على فعل واجب ،
أو ترك محرم ، كان حلها محرما .
٤٤٤ ، ٤٤٥
- ١٧٧٨ - مسألة : (ومن حلف أن يفعل شيئا ، فلم يفعله ،
أو لا يفعل شيئا ، ففعله ، فعليه
الكفارة)
٤٤٥ ، ٤٤٦
- ١٧٧٩ - مسألة : (وإن فعله ناسيا ، فلا شيء عليه إذا

- ٤٤٨ - ٤٤٦ كانت اليمين بغير الطلاق والعناق)
فصل : وإن فعله غير عالم بالمحلفوف
٤٤٧ عليه ، ...
٤٤٨ ، ٤٤٧ فصل : المكره على الفعل ينقسم قسمين .
١٧٨٠ - مسألة : (ومن حلف على شيء ، وهو يعلم أنه
كاذب ، فلا كفارة عليه ؛ لأن الذي
أتى به أعظم من أن تكون فيه
الكفارة)
٤٤٩ ، ٤٤٨ ١٧٨١ - مسألة : (والكفارة إنما تلزم من حلف يريد عقد
اليمين)
٤٥٠ ، ٤٤٩ ١٧٨٢ - مسألة : (ومن حلف على شيء يظنه كما حلف ،
فلم يكن ، فلا كفارة عليه ؛ لأنه من
لغو اليمين)
٤٥٢ ، ٤٥١ ١٧٨٣ - مسألة : (واليمين المكفرة ، أن يحلف بالله عز
وجل ، أو باسم من أسمائه)
٤٦٠ - ٤٥٢ فصل : القسم بصفات الله تعالى ،
٤٥٥ - ٤٥٣ كالقسم بأسمائه .
فصل : وإن قال : وحق الله . فهي يمين
٤٥٥ مكفرة .
فصل : وإن قال : لعمر الله . فهي يمين
٤٥٧ - ٤٥٥ موجبة للكفارة .
فصل : وإن قال : وأيم الله ، أو أيمين الله .
٤٥٧ فهي يمين موجبة للكفارة .

- فصل : حروف القسم ثلاثة ؛ الباء ...
 ٤٥٨ ، ٤٥٧ والواو ... والتاء ...
- فصل : وإن أقسم بغير حرف القسم ،
 فقال : الله لأقومن . بالجر أو
 ٤٥٩ ، ٤٥٨ النصب ، كان يمينا .
- فصل : يجاب القسم بأربعة أحرف ؛
 حرفان للنفي ، ... وحرفان
 ٤٦٠ ، ٤٥٩ للإثبات .
- فصل : فإن قال : لاها الله . ونوى اليمين ،
 ٤٦٠ فهي يمين .
- ١٧٨٤ - مسألة : (أو بآية من القرآن)
 ٤٦١ ، ٤٦٠ فصل : وإن حلف بالمصحف ، انعقدت
 ٤٦١ بيمينه .
- ١٧٨٥ - مسألة : (بصدقة ملكه ، أو بالحيح)
 ٤٦٢ ، ٤٦١
- ١٧٨٦ - مسألة : (أو بالعهد)
 ٤٦٤ ، ٤٦٣
- ١٧٨٧ - مسألة : (أو بالخروج من الإسلام)
 ٤٦٥ ، ٤٦٤
- فصل : إن قال : هو يستحل الخمر والزنى
 إن فعل . ثم حنث ... فهو
 ٤٦٥ كالحلف بالبراءة من الإسلام ...
- فصل : لا يجوز الحلف بالبراءة من
 ٤٦٥ الإسلام .
- ١٧٨٨ - مسألة : (أو بتحريم مملوكه ، أو شيء من ماله)
 ٤٦٧ - ٤٦٥
- ١٧٨٩ - مسألة : (أو يقول : أقسم بالله ، أو أشهد بالله ،
 ٤٧٠ - ٤٦٧ أو أعزم بالله)

- فصل : إن قال : أحلف بالله ، أو أولى
بالله ... فهو يمين ... ٤٦٨ ، ٤٦٩
- فصل : فإن قال : أقسمت ، أو آليت
أو ... ولم يذكر بالله ، فعن أحمد
روايتان ؛ ... ٤٦٩ ، ٤٧٠
- فصل : وإن قال : أعزم ، أو عزمت . لم
يكن قسما . ٤٧٠
- ١٧٩٠ - مسألة : (أو بأمانة الله) ٤٧٠ - ٤٧٢
- فصل : فإن قال : والأمانة لافعلت . ونوى
الحلف بأمانة الله ، فهي يمين
مكفرة ... وإن أطلق ، فعلى
روايتين ... ٤٧١ ، ٤٧٢
- فصل : يكره الحلف بالأمانة . ٤٧٢
- فصل : لا تنعقد اليمين بالحلف بمخلوق . ٤٧٢
- ١٧٩١ - مسألة : (ولو حلف بهذه الأشياء كلها على شيء
واحد ، فحنث ، فعليه كفارة
واحدة) ٤٧٢ - ٤٧٤
- فصل : إذا حلف يميناً واحدة على أجناس
مختلفة ... فحنث في الجميع ،
فكفارة واحدة . ٤٧٤
- ١٧٩٢ - مسألة : (ولو حلف على شيء واحد يمينين
مختلفي الكفارة ، لزمته في كل واحدة
من اليمينين كفارتها) ٤٧٥

- ١٧٩٣ - مسألة : (ومن حلف بحق القرآن ، لزمته بكل آية كفارة يمين)
٤٧٥ ، ٤٧٦
- ١٧٩٤ - مسألة : (وعن أبي عبد الله ، في من حلف بنحر ولده روايتان ؛ ...)
٤٧٦ - ٤٧٩
- فصل : وإن نذر ذبح نفسه ، أو أجنبي ، ففيه ... عن أحمد روايتان ...
٤٧٨
- فصل : قال أحمد ، في امرأة نذرت نحر ولدها ، ولها ثلاثة أولاد : تذبح عن كل واحد كبشاً ، وتكفر بيميننا .
٤٧٨ ، ٤٧٩
- ١٧٩٥ - مسألة : (ومن حلف بعق ما يملك ، فحنث ، عتق عليه كل ما يملك ...)
٤٧٩ - ٤٨١
- فصل : فأما إن قال : إن فعلت ، فله على أن أعتق عبدي أو أحرره ... لم يعتق بحنثه ، وكفر كفارة يمين ...
٤٨٠
- فصل : وإذا حنث ، عتق عليه عبيده وإماؤه ... وعن أحمد رواية أخرى ...
٤٨٠
- فصل : فإن قال : عبد فلان حر ، إن دخلت الدار . ثم دخلها ، لم يعتق العبد .
٤٨٠ ، ٤٨١
- فصل : فإن قال : إن فعلت كذا ، فمال فلان صدقة أو ... فليس ذلك يمين ، ولا تجب به كفارة .
٤٨١
- ١٧٩٦ - مسألة : (ومن حلف فهو مخير في الكفارة قبل

- الحنث وبعده ، ... إلا في الظهار
 ٤٨٣ - ٤٨١ (والحرمان ، فعليه الكفارة قبل الحنث)
 فصل : فأما التكفير قبل اليمين ، فلا يجوز
 ٤٨٣ عند أحد من العلماء .
 فصل : والتكفير قبل الحنث وبعده سواء في
 ٤٨٣ الفضيلة .
 فصل : إن كان الحنث في اليمين محظورا ،
 فعجل الكفارة بعده ، ففيه
 ٤٨٣ وجهان ؛ ...
 ١٧٩٧ - مسألة : (وإذا حلف ، فقال : إن شاء الله
 تعالى . فإن شاء فعل ، وإن شاء
 ترك ، ولا كفارة عليه ، إذا لم يكن بين
 ٤٨٤ - ٤٨٧ الاستثناء واليمين كلام)
 فصل : يشترط أن يستثنى بلسانه ، ولا
 ٤٨٥ ، ٤٨٦ ينفعه الاستثناء بالقلب .
 فصل : واشترط القاضي أن يقصد
 ٤٨٦ الاستثناء .
 فصل : يصح الاستثناء في كل يمين
 ٤٨٦ مكفرة .
 فصل : فإن قال : والله لأشربن اليوم ، إلا أن
 يشاء الله ... لم يحنث بالشرب ولا
 ٤٨٦ ، ٤٨٧ بتركه ...
 فصل : وإن قال : والله لأشربن اليوم ، إن

- شاء زيد . فشاء زيد ، لزمه
 ٤٨٧ الشرب ...
- ١٧٩٨ - مسألة : (وإذا استنى في الطلاق والعقاق ،
 فأكثر الروايات عن أبي عبد الله ، ...
 أنه توقف عن الجواب ، وقد قطع في
 ٤٨٨ موضع ، أنه لا ينفعه الامتناء)
- ١٧٩٩ - مسألة : (وإذا قال : إن تزوجت فلانة ، فهي
 طالق . لم تطلق إن تزوج بها ، وإن
 قال : إن ملكت فلانا فهو حر .
 ٤٨٨ - ٤٩٠ فملكه ، صار حرا)
- ١٨٠٠ - مسألة : (ولو حلف أن لا ينكح فلانة ، أو : لا
 اشترى فلانة . فكبحها نكاحا
 فاسدا ، أو اشتراها شراءا فاسدا ، لم
 ٤٩٠ - ٤٩٤ يحنث)
- ٤٩١ فصل : الماضي والمستقبل سواء في هذا .
- فصل : إن حلف لا يبيع ، فباع بيعا فيه
 ٤٩١ الخيار ، حنث .
- فصل : إن حلف لا يبيع ، أو لا يزوج ،
 فأوجب البيع والنكاح ، ولم يقبل
 ٤٩١ ، ٤٩٢ المتزوج والمشتري ، لم يحنث .
- فصل : إن حلف لا يتزوج ، حنث بمجرد
 ٤٩٢ ، ٤٩٣ الإيجاب والقبول الصحيح .
- فصل : إذا حلف : لا تسريت . فوطئ
 ٤٩٣ جاريته ، حنث .

- فصل : إذا حلف لا يهب له ، فأهدى
إليه ، أو أعمره ، حنث . ٤٩٣ ، ٤٩٤
- ١٨٠١ - مسألة : (ولو حلف أن لا يشتري فلانا ، أو لا
يضره ، فوكل في الشراء والضرب ،
حنث) ٤٩٥ ، ٤٩٦
- فصل : وإن حلف ليطلقن زوجته ، أو لا
يطلقها ، فوكل من طلقها ،
أو ... ، بر ، وحنث . ٤٩٦
- فصل : إن حلف لا يضرب امرأته ،
فلطمها ، أو لكرمها ، أو ...
حنث . ٤٩٦
- ١٨٠٢ - مسألة : (ومن حلف بعقي ، أو طلاق ، أن لا
يفعل شيئا ، ففعله ناسيا ، حنث) ٤٩٧
- ١٨٠٣ - مسألة : (وإذا حلف ، فتأول في يمينه ، فله تأويله
إذا كان مظلوما ، وإن كان ظالما ، لم
ينفعه تأويله ؛ ...) ٤٩٧ - ٥٠٥
- فصل : المستحيل نوعان ؛ أحدهما ،
مستحيل عادة ... والثاني ،
المستحيل عقلا ... ٥٠١ ، ٥٠٢
- فصل : فإن قال : والله ليفعلن فلان كذا ،
أو لا يفعل . أو حلف على
حاضر ... فأحسته ، ولم يفعل ،
فالكفارة على الحالف . ٥٠٢ ، ٥٠٣

- فصل : ثبت أن النبي ﷺ أمر بإبرار القسم . ٥٠٣
- فصل : يستحب إجابة من سأل بالله . ٥٠٤
- فصل : إذا قال : حلفت . ولم يكن حلف . قال أحمد : هي كذبة ، ليس عليه يمين . ٥٠٤
- فصل : إذا حلف على ترك شيء ، أو حرمة ، لم يصبر محرما . ٥٠٥
- باب الكفارات ٥٠٦ - ٥٤٢
- ١٨٠٤ - مسألة : (ومن وجبت عليه بالحنث كفارة يمين ، فهو مخير ؛ إن شاء أطعم عشرة مساكين ...) ٥٠٦ - ٥٠٩
- ١٨٠٥ - مسألة : (لكل مسكين مد من حنطة أو دقيق ، أو رطلان خبزاً ، أو مدان تمرأ أو شعيراً) ٥٠٩ - ٥١١
- فصل : والأفضل إخراج الحب . ٥١١
- فصل : يجب أن يكون المخرج في الكفارة سالماً من العيب ... ٥١١
- ١٨٠٦ - مسألة : (ولو أعطاهم مكان الطعام أضعاف قيمته ورقاً ، لم يجزه) ٥١٢ ، ٥١١
- ١٨٠٧ - مسألة : (ويعطى من أقاربه من يجوز أن يعطيه من زكاة ماله) ٥١٢ ، ٥١٣
- فصل : وكل من يمنع من الزكاة ... يمنع أخذ الكفارة . ٥١٢ ، ٥١٣

- ١٨٠٨ - مسألة : (ومن لم يصب إلا مسكيناً واحداً ، ردّد عليه في كل يوم تسعة عشرة أيام) ٥١٣ - ٥١٥
- فصل : إن أطعم كل يوم مسكيناً ، حتى أكمل العشرة ، أجزأه ... ٥١٤
- فصل : إن أطعم مسكيناً في يوم واحد من كفارتين ، ففيه وجهان ... ٥١٥
- ١٨٠٩ - مسألة : (وإن شاء كسا عشرة مساكين ...) ٥١٥ - ٥١٧
- فصل : ويجوز أن يكسوهم من جميع أصناف الكسوة . ٥١٦ ، ٥١٧
- فصل : الذين تجزئ كسوتهم ، هم المساكين الذين يجزئ إطعامهم . ٥١٧
- ١٨١٠ - مسألة : (وإن شاء أعتق رقبة مؤمنة ، قد صلت وصامت ...) ٥١٧ - ٥٢٢
- فصل : لا يجزئ إعتاق الجنين . ٥١٩ ، ٥٢٠
- فصل : فإن أعتق غائباً ثلّعلم حياته ... ٥٢٠
- صح ، ... ٥٢٠
- فصل : وإن أعتق غيره عنه بغير أمره ، لم يقع عن المعتق عنه ، ... ، ولا يجزئ عن كفارته ... ٥٢٠ - ٥٢٢
- ١٨١١ - مسألة : (ولو اشتراها بشرط العتق ، فأعتقها في الكفارة ، عتقت ، ولم تجزئه عن الكفارة) ٥٢٢ ، ٥٢٣

- فصل : لو قال له رجل : أعتق عبدك عن
كفارتك ، ولك عشرة دنانير .
٥٢٢ ، ٥٢٣ ... ففعل ، لم يجزئه عن الكفارة ...
- فصل : إذا اشترى عبدا ينوي إعتاقه عن
كفارته ، فوجد به عيبا لا يمنع من
الإجزاء في الكفارة ، ...
٥٢٣ ... أجزأه ...
- ١٨١٢ - مسألة : (ولو اشترى بعض من يعتق عليه إذا
ملكه ، ينوي بشرائه الكفارة ،
٥٢٣ - ٥٢٥ عتق ، ولم يجزئه)
- فصل : إذا ملك نصف عبد ، فأعتقه عن
كفارته ، عتق ... ولم يجزئه عن
٥٢٤ ، ٥٢٥ كفارته ...
- فصل : وإن كان العبد كله له ، فأعتق
جزءا منه معينا ، أو مشاعا ، عتق
٥٢٥ جميعه ...
- فصل : إذا قال : إن ملكت فلانا ، فهو
حر ... فاشتراه ينوي العتق ...
٥٢٥ عتق ...
- ١٨١٣ - مسألة : (ولا تجزئ في الكفارة أم ولد)
٥٢٥ فصل : ولد أم الولد الذي ولدته بعد كونها أم
ولد ، حكمه حكمها .
٥٢٥
- ١٨١٤ - مسألة : (ولا مكاتب قد أدى من كتابته شيئا)
٥٢٦
- ١٨١٥ - مسألة : (ويجزئ المدبر)
٥٢٦ ، ٥٢٧

- ١٨١٦ - مسألة : (والخصي) ٥٢٧
- ١٨١٧ - مسألة : (وولد الزنى) ٥٢٨ ، ٥٢٧
- ١٨١٨ - مسألة : (فإن لم يجد من هذه الثلاثة واحدا ،
أجزأه صيام ثلاثة أيام متتابعة) ٥٢٩ ، ٥٢٨
- ١٨١٩ - مسألة : (ولو كان الحائض عبدا ، لم يكفر بغير
الصيام) ٥٢٩ - ٥٣٢
- فصل : إذا أعتق العبد عبدا عن كفارته ...
ثبت ولاؤه للعبد الذي أعتقه ...
ولا يرث ... ٥٣١
- فصل : ليس للسيد منع عبده من التكفير
بالصيام . ٥٣٢ ، ٥٣١
- ١٨٢٠ - مسألة : (ولو حنث وهو عبد ، فلم يكفر حتى
عتق ، فعليه الصوم ، لا يجزئه غيره) ٥٣٣ ، ٥٣٢
- فصل : من نصفه حر حكمه في التكفير
حكم الحر الكامل . ٥٣٣
- ١٨٢١ - مسألة : (ويكفر بالصوم من لم يفضّل عن قوته
وقوت عياله ، يومه وليلته ، مقدار ما
يكفر به) ٥٣٣ - ٥٣٥
- فصل : فإن ملك ما يكفر به ، وعليه دين
مثله ، هو مطالب به ، فلا كفارة
عليه ... ٥٣٤
- فصل : فإن كان له مال غائب ، أو دين
يرجو وفاءه ، لم يكفر بالصيام . ٥٣٥ ، ٥٣٤

- ١٨٢٢ - مسألة : (ومن له دار لا غنى له عن سكانها ، أو دابة يحتاج إلى ركوبها ، أو خادم يحتاج إلى خدمته ، أجزأه الصيام في الكفارة)
٥٣٦ ، ٥٣٥
- فصل : من له عقار يحتاج إلى أجرته ... فله التكفير بالصيام ...
٥٣٦
- ١٨٢٣ - مسألة : (ويجزئه إن أطعم خمسة مساكين ، وكسا خمسة)
٥٣٦ - ٥٣٨
- فصل : إن أطعم المسكين بعض الطعام ، وكساه بعض الكسوة ، لم يجزئه ...
٥٣٨
- ١٨٢٤ - مسألة : (ولو أعتق نصفى عبيد ، أو نصفى أمتين ، أو نصف عبد وأمة ، أجزأ عنه)
٥٣٨ ، ٥٣٩
- ١٨٢٥ - مسألة : (وإن أعتق نصف عبد ، وأطعم خمسة مساكين ، أو كساهم ، لم يجزئه)
٥٣٩ ، ٥٤٠
- فصل : ولو أطعم بعض المساكين ، أو ... ولم يكن له ما يقيم به الكفارة ، فصام عن الباقي ، لم يجزئه ؛ ...
٥٣٩ ، ٥٤٠
- ١٨٢٦ - مسألة : (ومن دخل في الصوم ، ثم أيسر ، لم يكن عليه الخروج من الصوم إلى العتق ، والإطعام ، إلا أن يشاء)
٥٤٠ - ٥٤٢
- في هذه المسألة فصلان :
أحدهما : أنه إذا شرع في الصوم ، ثم قدر

- على العتق أو الإطعام أو الكسوة ،
 ٥٤١ ، ٥٤٠ لم يلزمه الرجوع إليها .
- الفصل الثاني : أنه إن أحب الانتقال إلى
 ٥٤١ الأعلى ، فله ذلك ، ...
- فصل : لو وجبت الكفارة على موسر
 ٥٤١ فأعسر ، لم يجرئه الصيام .
- فصل : الكفارة في حق العبد والحر ،
 والرجل والمرأة ، والمسلم والكافر ،
 ٥٤٢ ، ٥٤١ سواء .
- باب جامع الأيمان
 ٦٢٠ - ٥٤٣
- ١٨٢٧ - مسألة : (ويرجع في الأيمان إلى النية)
 ٥٤٥ - ٥٤٣ فصل : من شرط انصراف اللفظ إلى ما
 ٥٤٥ ، ٥٤٤ نواه ، احتمال اللفظ له .
- ١٨٢٨ - مسألة : (فإن لم ينو شيئا ، رجع إلى سبب اليمين وما
 ٥٤٧ - ٥٤٥ هيئها)
- فصل : إن اختلفت السبب والنية ...
 ٥٤٧ ، ٥٤٦ قدمت النية على السبب ...
- ١٨٢٩ - مسألة : (ولو حلف أن لا يسكن دارا هو
 ساكنها ، خرج من وقته ، وإن تخلف
 ٥٥١ - ٥٤٧ عن الخروج من وقته ، حنث)
- فصل : وإن أقام لنقل متاعه وأهله ، لم
 ٥٤٨ ، ٥٤٧ يحنث ...
- فصل : إن أكرهه على المقام ، لم يحنث ...
 ٥٤٩ ، ٥٤٨

- فصل : إن حلف لا يساكن فلانا ،
فالحكم في الاستدانة على ما ذكرنا
في الحلف على السكنى . ٥٥٠ ، ٥٤٩
- فصل : إن حلف : لا ساكنت فلانا في
هذه الدار . فقسماهما
حجرتين ... ثم سكنا فيهما ، لم
يبحث ... ٥٥٠ ، ٥٥١
- فصل : إن حلف ليخرجن من هذه الدار ،
اقتضت يمينه الخروج بنفسه
وأهله ... ٥٥١
- ١٨٣٠ - مسألة : (ولو حلف لا يدخل دارا ، فحمل
فأدخلها ، ولم يمكنه الامتناع ، لم
يبحث) ٥٥١ - ٥٥٦
- فصل : إن أكره بالضرب ونحوه على
دخولها ، فدخلها ، لم يبحث ، في
أحد الوجهين ... ٥٥٢
- فصل : إن رقى فوق سطحها ، حنث ... ٥٥٢ ، ٥٥٣
- فصل : فإن تعلق بغصن شجرة في
الدار ، لم يبحث . ٥٥٣
- فصل : إن حلف أن لا يضع قدمه في
الدار ، فدخلها راکباً أو
ماشياً ... ، حنث ... ٥٥٣ ، ٥٥٤
- فصل : إن حلف لا يدخل هذه الدار من

- بابها ، فدخلها من غير الباب ، لم
يحنت ... ٥٥٤
- فصل : إن حلف لا يدخل دار فلان ،
فدخل دارا مملوكة له ، أو دارا
يسكنها بأجرة ... حنت . ٥٥٤ ، ٥٥٥
- فصل : لو حلف لا يركب دابة فلان ،
فركب دابة استأجرها فلان ،
حنت ... ٥٥٥
- فصل : إن حلف لا يدخل دار هذا العبد ،
أو ... فدخل دارا جعلت برسمه ،
أو ... حنت ... ٥٥٥ ، ٥٥٦
- ١٨٣١ - مسألة : (ولو حلف أن لا يدخل دارا ، فأدخل
يده أو ... شيئا منه ، حنت . ولو
حلف أن يدخل ، لم يبر حتى يدخل
بجميعه ...) ٥٥٦ - ٥٥٩
- ١٨٣٢ - مسألة : (ومن حلف أن لا يلبس ثوبا هو لأبيه ،
نزع من وقته ، فإن لم يفعل ، حنت) ٥٥٩ - ٥٦٣
- فصل : إن حلف لا يتزوج ، ولا يتطيب ...
فاستدام ذلك ، لم يحنت ... ٥٦٠
- فصل : إن حلف أن لا يدخل دارا هو فيها ،
فأقام فيها ، ففيه وجهان ؛
أحدهما ، يحنت ... ٥٦٠ ، ٥٦١
- فصل : فإن حلف لا يضاجع امرأته على
فراش ، وهما متضاجعان ،
فاستدام ذلك ، حنت . ٥٦١
- فصل : إن حلف لا يلبس هذا الثوب ،

- وكان رداء في حال حلفه ، فارتدى
 به ، أو ... وليس ، حث . ٥٦١ ، ٥٦٢
- فصل : إن حلف ليلبس امرأته حليا ،
 فألبسها خاتما من فضة ، أو ... بر
 في يمينه ... ٥٦٢ ، ٥٦٣
- ١٨٣٣ - مسألة : (ولو حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه
 زيد ، فأكل طعاما اشتراه زيد وبكر ،
 حث ، إلا أن يكون أراد أن لا يتفرد
 أحدهما بالشراء) ٥٦٣ ، ٥٦٤
- فصل : إن حلف لا يلبس من غزل فلانة ،
 فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها ،
 جنث . ٥٦٤
- ١٨٣٤ - مسألة : (ولو حلف لا يزورها ، أو لا يكلمهما ،
 فزار أو كلم أحدهما ، حث ، إلا أن
 يكون أراد ألا يجتمع فعله بهما) ٥٦٥ ، ٥٦٦
- فصل : إن قال : أنت طالق ، إن كلمت
 زيدا وعمرأ . أو : عبدى حر ، ...
 لم يقع الطلاق ولا العتق إلا
 بتكليمهما . ٥٦٥ ، ٥٦٦
- فصل : من حلف على فعل شيئين ...
 ففعل بعض ما حلف عليه ...
 يخرج على روايتين ... ٥٦٦
- ١٨٣٥ - مسألة : (ولو حلف أن لا يلبس ثوبا ، فاشترى به
 أو بثمنه ثوبا ، فلبس ، حث إذا كان

- ممن امتن عليه بذلك الثوب ،
وكذلك إن انتفع بثمنه) ٥٦٦ ، ٥٦٧
- فصل : فإن فعل شيئا عليه فيه لها مئة سوى
الانتفاع بالثوب ، ويعوضه ، ...
لم يحث ... ٥٦٧
- فصل : إن امتنت عليه امرأته بثوب ،
فحلف أن لا يلبسه ، قطعاً لثمتها ،
... ولبسه على وجه لا مئة لها
فيه ... على وجهين ... ٥٦٧
- ١٨٣٦ - مسألة : (ولو حلف أن لا يأوى مع زوجته في دار ،
فأوى معها في غيرها ، حث إذا كان
أراد جفاء زوجته ...) ٥٦٨ ، ٥٦٩
- فصل : إن برها بهدية أو غيرها ... لم
يحث ... ٥٦٨ ، ٥٦٩
- فصل : فإن حلف أن لا يدخل عليها بيتا ،
فدخل عليها فيما ليس ببيت ،
فحكمها حكم المسألة التي
قبلها ... ٥٦٩ ، ٥٧٠
- ١٨٣٧ - مسألة : (ولو حلف أن يضرب عبده في غد ،
فمات الخالف من يومه ، فلا حث
عليه ، وإن مات العبد ، حث) ٥٧٠ - ٥٧٢
- فصل : إن قال : والله لأشربن ماء هذا
الكوز غدا . فاندفق اليوم ، ...
فهو على نحو مما ذكرنا في العبد ... ٥٧٢
- ١٨٣٨ - مسألة : (ومن حلف أن لا يكلمه حينا ، فكلمه
قبل الستة أشهر ، حث) ٥٧٢ - ٥٧٥

- فصل : فإن حلف لا يكلمه حقبا ، فذلك
 ٥٧٣ ثمانون عاما ...
- فصل : فإن حلف أن لا يكلمه زمنا ، أو
 ٥٧٤ ، ٥٧٣ وقتا ... ، بر بالقليل والكثير ...
- فصل : فإن حلف لا يكلمه الدهر ، أو
 ٥٧٤ الأبد ، أو الزمان . فذلك على
 الأبد .
- فصل : وإن حلف على أيام ، فهي
 ٥٧٥ ، ٥٧٤ ثلاثة ؛ ...
- ١٨٣٩ - مسألة : (ولو حلف أن يقضيه حقه في وقت ،
 ففوضه قبله ، لم يحث ، إذا كان أراد
 ٥٧٥ - ٥٧٨ يمينه أن لا يجاوز ذلك الوقت)
- فصل : فأما غير قضاء الحق ، كأكل
 شيء ، أو شربه ... ونحوه ، فمتى
 عين وقته ... لم يبر إلا بفعله في
 ٥٧٥ ، ٥٧٦ وقته .
- فصل : من حلف لا يبيع ثوبه بعشرة ،
 ٥٧٦ ، ٥٧٧ فباعه بها أو بأقل منها ، حث .
- فصل : فإن حلف ليقضيه حقه في غد ،
 ٥٧٧ فمات الخالف في يومه ، لم يحث .
- فصل : إن حلف ليقضيه عند رأس
 الهلال ، أو مع رأسه ، ... ففوضه
 عند غروب الشمس من ليلة
 ٥٧٧ ، ٥٧٨ الشهر ، بر في يمينه ...

- ١٨٤٠ - مسألة : (ولو حلف أن لا يشرب ماء هذا الإناء ،
فشرب بعضه ، حنث ، إلا أن يكون
أراد أن لا يشربه كله) ٥٧٨ - ٥٨٠
- فصل : فإن حلف : لا شربت من
الفرات . فشرب من مائه ،
حنث ... ٥٧٩
- فصل : إن حلف لا يشرب من ماء
الفرات ، فشرب من نهر يأخذ
منه ، حنث ... ٥٧٩ ، ٥٨٠
- ١٨٤١ - مسألة : (ولو قال : والله لا فارقتك حتى أستوفى
حقي منك . فهرب منه ، لم يحنث .
ولو قال : لا العرقنا . فهرب منه ،
حنث) ٥٨٠ - ٥٨٢
- فصل : فأما إن قال : لا فارقتني حتى
أستوفى حقي منك . نظرت ... ٥٨٢
- فصل : إن كانت يمينه : لا افترقنا . فهرب
منه المحلوف عليه ، حنث ... ٥٨٢
- فصل : إن حلف : لا فارقتك حتى أوفيك
حقتك . فأبرأه الغريم منه ... على
وجهين ... ٥٨٢
- فصل : والفرقة في هذا كله ، ماعدّه الناس
فراقاً في العادة ... ٥٨٢
- ١٨٤٢ - مسألة : (ولو حلف على زوجته أن لا تخرج إلا

- بإذنه ، فذلك على كل مرة ، إلا أن
 يكون نوى مرة) ٥٨٣ - ٥٨٦
- فصل : وإن قال : إن خرجت بغير إذني ،
 فأنت طالق . فأذن لها ، ثم نهاها ،
 فخرجت ، طلقت ... ٥٨٤ - ٥٨٥
- فصل : فإن حلف عليها أن لا تخرج من
 هذه الدار إلا بإذنه ، فصعدت
 سطحها ، أو ... لم يحنث ... ٥٨٦
- ١٨٤٣ - مسألة : (ولو حلف أن لا يأكل هذا الرطب ،
 فأكله تمرا ، حنث . وكذلك كل ما
 تولد من ذلك الرطب) ٥٨٦ - ٥٨٩
- فصل : إن قال : والله لا كلمت سعدا
 زوج هند ... فطلق الزوجة ، ...
 وكلمهم ... حنث ... ٥٨٩
- فصل : متى نوى يمينه في شيء من هذه
 الأشياء ... فيمينه على ما نواه ... ٥٨٩
- ١٨٤٤ - مسألة : (ولو حلف أن لا يأكل تمرا ، فأكل رطبا ،
 لم يحنث) ٥٨٩ - ٥٩٨
- فصل : ولو حلف لا يأكل عينا ، فأكل زيبا
 أو دها أو ... لم يحنث . ٥٨٩
- فصل : فإن حلف لا يأكل رطبا ، فأكل
 منصفا ، ... حنث ... ٥٩٠
- فصل : إن حلف لا يأكل لبنا ، فأكل من
 لبن الأنعام ، أو ... حنث ... ٥٩٠ ، ٥٩١

- فصل : إن حلف لا يأكل شعيرا ، فأكل
حنطة فيها حبات شعير ،
٥٩١ حنث ...
- فصل : إن حلف لا يأكل فاكهة ، حنث
بأكل كل ما يسمى فاكهة ... ٥٩١ ، ٥٩٢
- فصل : فأما القشاء ، و ... فهو من
الخضر ، ... وفي البطيخ
٥٩٢ ، ٥٩٣ وجهان ...
- فصل : إن حلف لا يأكل أداما ، حنث
بأكل كل ما جرت العادة بأكل
٥٩٣ ، ٥٩٤ الحيز به ...
- فصل : إن حلف لا يأكل طعاما ، حنث
بأكل كل ما يسمى طعاما ... ٥٩٤ ، ٥٩٥
- فصل : فإن حلف لا يأكل قوتا ، فأكل
خبزا ، أو ... حنث . ٥٩٦
- فصل : إن حلف لا يملك مالا ، حنث
بملك كل ما يسمى مالا . ٥٩٦ - ٥٩٨
- ١٨٤٥ - مسألة : (وإن حلف لا يأكل لحما ، فأكل
الشحم ، أو المخ ، أو الدماغ ، لم
يحنث ، إلا أن يكون أراد اجتنب
الدم ، فيحنث بأكل الشحم) ٥٩٨ - ٦٠٠
- فصل : ولا يحنث بأكل الألية . ٥٩٩ ، ٦٠٠
- فصل : إن أكل المرق لم يحنث . ٦٠٠

- فصل : إن أكل رأساً ، أو كارعا ، فقد روى
 ٦٠٠ عن أحمد ، ... لا يحنث ...
- ١٨٤٦ - مسألة : (وإن حلف لا يأكل الشحم ، فأكل
 ٦٠١ اللحم ، حنث ؛ ...)
- فصل : يحنث بالأكل من الألية ، في ظاهر
 ٦٠١ كلام الخرق ...
- ١٨٤٧ - مسألة : (وإن حلف لا يأكل لحماً ، ولم يرد لحماً
 بعينه ، فأكل من لحم الأنعام ، أو
 الطائر ، أو السمك ، حنث) ٦٠١ - ٦٠٧
- فصل : يحنث بأكل اللحم المحرم ، ... ٦٠٢ ، ٦٠٣
- فصل : الأسماء تنقسم ستة أقسام ؛ .. ٦٠٣ - ٦٠٧
- ١٨٤٨ - مسألة : (وإذا حلف لا يأكل سويقاً ، فشربه ،
 أو لا يشربه ، فأكله ، حنث ، إلا أن
 تكون له نية) ٦٠٧ - ٦٠٩
- فصل : إن حلف لا يشرب شيئاً ، فمعه
 ورمى به ، فقد روى عن
 أحمد ... : لا يحنث ... ٦٠٨ ، ٦٠٩
- فصل : إن حلف لا يأكل من أكلة ، ... لم يبر
 ٦٠٩ حتى يأكل ما يعده الناس أكلة .
- ١٨٤٩ - مسألة : (ومن حلف بالطلاق ألا يأكل تمره ،
 فوقع في تمر فأكل منه واحدة ، منع
 من وطء زوجته حتى يعلم أنها ليست
 التي وقعت اليمين عليها ...) ٦٠٩ ، ٦١٠

- ١٨٥٠ - مسألة : (وإن حلف أن يضربه عشرة أسواط ،
فجمعها ، فضربه بها ضربة واحدة ،
لم يبر في يمينه) ٦١٠ - ٦١٢
- ٦١٢ فصل : لا يبر حتى يضربه ضرباً يؤلمه ...
- ١٨٥١ - مسألة : (ولو حلف أن لا يكلمه ، فكتب إليه ،
أو أرسل إليه رسولا ، حث ، إلا أن
يكون أراد أن لا يشافهه) ٦١٢ - ٦٢٠
- ٦١٤ فصل : إن أشار إليه ، فقيه وجهان ...؛
- فصل : فإن كلم غير المحلوف عليه ،
بقصد إسماع المحلوف عليه ، فقال
أحمد : يحث ... ٦١٤
- فصل : فإن ناداه بحيث يسمع ، فلم
يسمع ... حث ... ٦١٥
- فصل : إن سلم على المحلوف عليه ،
حث ... ٦١٥
- فصل : فإن حلف لا يكلمه ، ثم وصل
يمينه بكلامه ... يحث ... ٦١٦
- فصل : إن صلى بالمحلوف عليه إماما ، ثم
سلم من الصلاة ، لم يحث . ٦١٦
- فصل : إن حلف لا يتكلم ، فقرأ ، لم
يحث ... ٦١٦ - ٦١٨
- فصل : إن حلف لا يتكلم ثلاث ليال ...
لم يكن له أن يتكلم في الأيام التي بين
الليالي ، ولا ... إلا أن ينوى . ٦١٨

- فصل : من حلف أن لا يتكفل بمال ،
فكفل بـ... إنسان ...
٦١٨
- فصل : إن حلف لا يستخدم عبدا ،
فخدمه وهو ساكت ... قال
القاضي : إن كان عبده حنت ... ٦١٨ ، ٦١٩
- فصل : إذا حلف رجل بالله لا يفعل شيئا ،
فقال له آخر : يميني في يمينك . لم
يلزمه شيء ... ٦١٩
- فصل : فإن قال : أيمان البيعة تلزمني ... ٦١٩ ، ٦٢٠
- ٦٢١ - ٦٥٩ كتاب النذور
- فصل : لا يستحب [النذر] ... ؟ ٦٢١
- ١٨٥٢ - مسألة : (ومن نذر أن يطيع الله عز وجل ، لزمه
الوفاء به ، ومن نذر أن يعصيه ، لم
يعصه ، وكفر كفارة يمين) ٦٢٢ - ٦٢٩
- فصل : إن نذر فعل طاعة ، وما ليس
بطاعة ، لزمه فعل الطاعة ... ٦٢٩
- ١٨٥٣ - مسألة : (ومن نذر أن يتصدق بماله كله ، أجزأه
أن يتصدق بثلثه ...) ٦٢٩ - ٦٣٢
- فصل : إذا نذر الصدقة بمعين من ماله ، أو
مقدر ... يجوز ثلثه ... ٦٣١ ، ٦٣٢
- فصل : إذا نذر الصدقة بقدر من المال ،

- فأبرأ غريمه من قدره ، ... ، لم
يُجزئه ... ٦٣٢
- ١٨٥٤ - مسألة : (ومن نذر أن يصوم ، وهو شيخ كبير لا يطيق الصيام ، كفر كفارة يمين ، وأطعم لكل يوم مسكينا) ٦٣٢ - ٦٣٤
- فصل : إن عجز لعارض يُرجى زواله ...
انتظر زواله ، ولا تلزمه كفارة ولا غيرها ... ٦٣٣ ، ٦٣٤
- فصل : إن نذر غير الصيام ، فعجز عنه ، فليس عليه إلا الكفارة ... ٦٣٤
- ١٨٥٥ - مسألة : (وإذا نذر صياما ، ولم يذكر عددا ، ولم ينو ، فأقل ذلك صيام يوم ، وأقل الصلاة ركعتان) ٦٣٤ ، ٦٣٥
- ١٨٥٦ - مسألة : (وإذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام ، لم يُجزئه إلا أن يمشي في حج أو عمرة ، فإن عجز عن المشي ، ركب ، وكفر كفارة يمين) ٦٣٥ - ٦٤١
- فصل : فإن نذر الحج راكبا ، لزمه الحج كذلك ... ٦٣٧
- فصل : إذا نذر المشي إلى بيت الله ، أو الركوب إليه ، ولم يرد بذلك حقيقة المشي والركوب ... لزمه إتيانه ... ٦٣٨
- فصل : إذا نذر المشي إلى البلد الحرام ، أو بقعة منه ... لزمه الحج أو عمرة . ٦٣٨ ، ٦٣٩
- فصل : إن نذر المشي إلى بيت الله تعالى ...

- ولم يعينه ، انصرف إلى بيت الله
الحرام ... ٦٣٩
- فصل : إن نذر المشي إلى مسجد النبي
ﷺ ، أو المسجد الأقصى ، لزمه
ذلك . ٦٣٩ ، ٦٤٠
- فصل : إذا نذر الصلاة في المسجد الحرام ،
لم تجزئه الصلاة في غيره . ٦٤٠
- فصل : إن أفسد الحج المنذور ماشيا ،
وجب القضاء ماشيا ... ٦٤٠ ، ٦٤١
- ١٨٥٧ - مسألة : (وإذا نذر عتق رقبة ، فهي التي تجزئ
عن الواجب ، إلا أن يكون نوى رقبة
بعينها) ٦٤١ - ٦٤٤
- فصل : إذا نذر هديا مطلقا ، لم يجزئه إلا ما
يجزئ في الأضحية . ٦٤١ ، ٦٤٢
- فصل : من نذر هديا ، لزمه إيصاله إلى
مساكين الحرم ... ٦٤٢ ، ٦٤٣
- فصل : إن نذر أن يهدي إلى غير مكة ، ...
أو يذبح بها ، لزمه الذبح ،
وإيصال ما أهسدها إلى ذلك
المكان ٦٤٣ ، ٦٤٤
- فصل : إن نذر الذبح بمكة ، فهو كنذر
الهدى إليها ... ٦٤٤
- ١٨٥٨ - مسألة : (وإذا نذر صيام شهر من يوم يقدم
فلان ، فقدم أول يوم من شهر

- رمضان ، أجزاء صيامه لرمضان
ونذره (٦٤٤ ، ٦٤٥)
- فصل : نقل عن أحمد ، في من نذر أن يحج
العام ، وعليه حجة الإسلام
روايتان ؛ ... ٦٤٥
- فصل : إن قال : لله على أن أصوم شهرا .
فنوى صيام شهر رمضان لنذره
ورمضان ، لم يجزئه ... ٦٤٥
- ١٨٥٩ - مسألة : (وإذا نذر أن يصوم يوم يقدم فلان ،
فقدم يوم فطر ، أو أضحى ، لم
يصمه ، وصام يوما مكانه ، وكفر
كفارة يمين) ٦٤٥ - ٦٤٨
- فصل : إن قال : لله على صوم يوم العيد .
فهذا نذر معصية ... ٦٤٧ ، ٦٤٨
- ١٨٦٠ - مسألة : (وإن وافق قدومه يوما من أيام التشريق ،
صامه ، في إحدى الروايتين عن أبي
عبد الله ...) ٦٤٨ - ٦٥٠
- فصل : إن قال : لله على صوم يوم يقدم فلان
أبدا . أو ... لزمه ذلك في
المستقبل ... ٦٤٨ ، ٦٤٩
- فصل : إذا نذر صوم سنة بعينها ، لم يدخل
في نذره رمضان ... ٦٤٩ ، ٦٥٠
- ١٨٦١ - مسألة : (ومن نذر أن يصوم شهرا متابعا ، ولم

- يسمه ، فمرض في بعضه ، فإذا عوفي
بنى ، وكُفِّرَ كفارة يمين ، وإن أحب
أتى بشهر متابع ، ولا كفارة عليه ،
وكذلك المرأة ...) ٦٥٠ - ٥٣
- فصل : إذا صام شهرا من أول الهلال ،
أجزأه ، ناقصا كان أو تاما ... ٦٥١ ، ٦٥٢
- فصل : من نذر صيام شهر ، فهو مخير بين
أن يصوم شهرا بالهلال ...
فيجزئته ، وبين أن يصومه بالعدد ... ٦٥٢ ، ٦٥٣
- فصل : إذا نذر صيام أشهر متتابعة ،
فابتدأها من أول شهر ، أجزأه
صومها بالأهلة . ٦٥٣
- ١٨٦٢ - مسألة : (ومن نذر أن يصوم شهرا بعينه ، فأفطر
يوما لغير عذر ، ابتدأ شهرا ، وكُفِّرَ
كفارة يمين) ٦٥٣ - ٦٥٥
- فصل : فإن جُزئ جميع الشهر المعين ، لم
يلزمه قضاء ولا كفارة . ٦٥٤
- فصل : لو قال : لله على الحج في عامي
هذا . فلم يحج لعذر أو غيره ،
فعليه القضاء والكفارة . ٦٥٤ ، ٦٥٥
- فصل : لو نذر صوم شهر بعينه ، أو الحج
في عام بعينه ، وفعل ذلك قبله ، لم
يجزئه . ٦٥٥
- ١٨٦٣ - مسألة : (ومن نذر أن يصوم ، فمات قبل أن يأتي

- به ، صام عنه ورثته من أقاربه ،
 وكذلك كل ما كان من نذر طاعة (٦٥٥ - ٦٥٩
 فصل : من نذر أن يطوف على أربع ، فعليه
 طوافان . ٦٥٨
 فصل : إن نذر صوم الدهر ، لزمه ، ولم
 يدخل في نذره رمضان ، ولا أيام
 العيد والتشريق ... ٦٥٩
 فصل : صيغة النذر أن يقول : لله على أن
 أفعل كذا . وإن قال : على نذر
 كذا . لزمه أيضا ... ٦٥٩

آخر الجزء الثالث عشر

ويليه الجزء الرابع عشر ، وأوله :

كتاب القضاء

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ